

فهرس ما في الكتاب

باب في الطهارة والنجاسة والصلوة  
باب في الفاضل الكفر باب التكاثر والهي فيه

فصل في الميراث في تولى الطلاق وتولى بنكاح القسي  
فصل في الميراث في تولى الطلاق وتولى بنكاح القسي

فصل في تحريمها  
باب في الطلاق والنفقة  
فصل في تحريمها

فصل في أحكام الاستنابة  
باب طلاق المفقود والمسلم  
فصل في أحكام الاستنابة

فصل في حيلة الطلاق  
باب الخلع  
باب بيع ما يجوز وما لا يجوز الوفاء  
باب المساومة

باب في البيع الفاسد وبيع الوفاء  
باب تسليم المبيع إلى المشتري  
باب في الوفاء والوفاء

فصل في خيار الثابتة في عقود الشرية  
فصل في مسائل الدلالة  
باب الدعوى ببيع فيه ولا يبيع

باب في الاستحقاق  
فصل في الاختلاف بين الدعوى والشهادة  
فصل في خيار الرؤية في الاستحقاق

باب في دعوى البراءة والصلح  
باب في دعوى الحر والرق  
باب الغصب  
باب المضاربة

باب الوديعة  
باب العارية  
باب في المصنوع والتمليك

مفصل ما في الكتاب



حضرت

وَالْمَسْكُونَةُ مِنْ قَدْحٍ حَرَمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَرْفٍ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحَرْفُ  
مَوْصُولٌ بِصَاحِبِهِ الْمَوْصُولُ الْعَيْنُ مَوْصُولٌ بِصَاحِبِهِ الْمَوْصُولُ الْعَيْنُ  
وَالْعَيْنُ فَالْحَرْفُ الْجَمْعُ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ وَالْعَيْنُ وَالْعَيْنُ وَالْعَيْنُ  
وَقَدْ لَحِقَ بِالْمَرْبُوعِ وَالْمَرْبُوعُ مِنْ مَوْصُولٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَيْنُ  
مَحْذُومٌ مِنَ الْمَعْنَى وَأَوْفَى حَرْفٍ مِنَ الْمَعْنَى



Bakıyınarıvalı Kütüphanesi	
Kron:	Hacı Beşir Ağa
Kitap No:	
Kitap Adı:	333



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان حكم النفس في الفروج

المسلم كاشف ظلام الظلم بنور الشريعة المضيئة وبين الأحكام بالادلة الدينية ومظهر الكمال  
 بنبيه محمد المخصوص بالخلق النبوية على آله الكرام والصحاب العظام في كل كبرية ونسبة  
**ابن** فان العبد الضعيف الخفيف الراجي رحمة ربه اللطيف مصطفى بن محمد لا يقري  
 معنى من ذنوبها وذا ذنوبها يقول لما شرعت تتبع الفتاوى المعبر عنها مسأله المتفرقا  
 من المهم بين الامام والواقعات في ايام سلطنة امير المؤمنين خلف طاعة الراشد بن علي الحلالي  
 والقواعد وافق جيلان المداد والمساعد المؤيد من عذرة الممان سلطان بايزيد بن محمد خان  
 زاداه وولته على اعادة شوكته وجعلت لاسم الشريف وذاته اللطيف وسمة يجمع المنجيات كان  
 جها في عين الناس صغيرا ولكن فوائدها كثيرا فالامول من العلماء والكبار والفقهاء والمبارك ان ينظر  
 بين الاعتبار رجم الله تعالى لمن نظر وعالجا معه امين يارب العالمين لجم وأد اجمعين الكليين الكافرين  
**في النكاح من تركه** **في النكاح من تركه** **في النكاح من تركه**  
 شك في ظلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه وذلك اول ما عرف من غسل ذلك الموضع وان كان يعرف من كبره  
 كما اذا عرف من بدو الوضوء غسل بعض اعضاءه **من تركه** والشك في الحدث على الوضوء على حدته لا يخرج  
**من تركه** وان نام قاعدا ثم سقاه ان اشبه قبل ان يركل مقعد من الارض لا يتحقق وضوءه وان  
 بعد ذلك يتحقق وان نام على الدابة في سرج او الكاف لا يتحقق وضوءه **من تركه** وان ترك الوضوء في غسل  
 اجزاء مملوءة لا يستغنى بها كل الممارقين من اعضاءه واذا انقضى الجنب في المادرة واحدة اجزاء من  
 النفس اذا تمسك به استثنى **من تركه** من ترك في الوضوء شيئا سيرا لم يمسح به **من تركه** المسح  
 على الجبهة انما يكون اذا كان الماء يفيض الجبهة او اذا غسل قبل ان يبول وعلى ما جازت  
 صلوته فان خرج منه المني بعد ذلك عليه الغسل في قولها خلافا لابي يوسف **من تركه** في المرأة في الاستحلام

الملك قدس في حفظ  
 عبد المجاهد الشافعي  
 دار السعادية الشافعية  
 سنة ١٠٠٠



لا ريب الا ان خروج المني يعتبر من الفروج الا ان الفروج الخارج بخلاف الرجل اذا انفصل عن محله ولم يظهر  
 على راسه الا طيل لا يزعم النفس **من تركه** الجارية تعلق بخروج المني وهو لا يتقال في موضع طيلة  
 حكم التكبير **من تركه** قال في خروج المني كيف كان يوجب الاغتسال لقوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء وقوله  
 هذه الصلوة والسلام في المني الغسل ولا الغسل يتعلق بالمني كونه خارجا عن الجسم او الخارج من السبيلين عندى لاجرة باقية  
 فيه كرم الحيق وهذا خروج به شهوة توجب الغسل فاما اذا خرج من غير شهوة بسقوط او عمل او سئل او خوف فهو  
 حدث يوجب الوضوء لا غير لاروي من ام سلمة انما سالت عن ابنة عمها فقالت عليه السلام من المرأة ترى في منامها مثل ما  
 يرى الرجل فقال انكر ذلك لانه فقلت نعم قال فلتغسل غلظا كغسل باللعنة ولان هذا ليس بمشيئة حقيقة بل شبه المني لان المني  
 هو الماء الذي ترقى الشهوة فاذا انقضت الشهوة لا يكون مينا كما كان في مية البول وقد خرج الجواب من الحديث الاول  
 اما الحديث الثاني في خروج الماء من شهوة ليس باذنه اذا خرج من شهوة فهو انقضاء الشهوة فاشبهه بالوطئ **من تركه**  
 فلو قوما ومنه غير مرتب فغسل الرجلين والسبيلين ثم غسل باقية الاعضاء ثم احدث وضوءه او قوما ومنه انما يرتب  
 فغسل رجل اليمنى واغسلها الخف ثم غسل رجله اليسرى واغسلها الخف ليست له طهارة فانه في الصورة الاولى او الغسل  
 وفي الصورة الثانية اذا غسل اليمنى لم يمسح على اليسرى طهارة كما في قوله لم يمسح احسن من جارتهم وهي اذا لم يمسح  
 طهارة كما في **من تركه** وفي بدنه او ثوبا جازما فترك صب الماء عليه طهارة ذلك **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 عليه الوضوء وكذا كل شيء يقبض ثم اخرج او خرج عليه الوضوء فان كان طهارة رجلا لا يتحقق الوضوء ولا يجب الصوم  
 في وجهه الاول كان واغسل مطلقا وفي اليوم اثنان **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 عليه فانه لا يوجب عليه ثم وجب الباقى على فمؤدى التكرار مطلق الجارية وانما غير مشروع فانه ما مر وقال لا يوجب  
 شهية ومنه ما يوجب عليه **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 الامام **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 من الاخر سنة اذوع وفي بعض الكتب عشرة اذوع **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 او غير مزبونة لان جلها لا يتحقق الباقى **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 فباقي **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**  
 يقول بعد النية اقتربت الامام بنو با بقلبه ولسانه فانيه بالقلب فريضة وباللسان سنة وقيل النية باللسان  
 بدنه والاول الصريح فان نوى بقلبه ولم ينو بلسانه جاز وان نوى بلسانه ولم ينو بقلبه لم يجز **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه** **من تركه**





وقت الشروع لا بد له ولو نوى اعادة افعاله لا يصح اعتدائها بغير حياء ورنه قاضي خان مشد **وفي نية وفك**  
نية النساء يصح بدون حضور من **في ملك** بشرطه حضرتنا من **قينة** قال القاضي الامام ابو علي النسفي الصحيح انه  
لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراويحا ولو صلى بعد العشاء وبعد الوتر جاز ويكون تراويحا لانها تنبع العشاء بترك  
السنة وقال عاتق شاذلي جازي وقتنا ما بين العشاء والوتر وقال عاتق فان صلى قبل العشاء او بعد الوتر لم يردوه  
وقتها وحكي عن الشيخ الامام وجاه من المتأخرين من مشايخنا ان يمنع الليل اي طلوع الفجر قبل العشاء وبعده  
وفيها من نأى اذا جلس على الخوض وخرج عليها ثم نزع احدى الطرفين بليل سمح على تلك الرجل فيسبح على الخوض الا ان  
ظهر ولا يصح على الخوض الا في وقت الحاجة الى الخوض لا في وقت الحاجة الى الخوض الا في وقت الحاجة الى الخوض  
بليل سمح على الخوض الا في وقت الحاجة الى الخوض لا في وقت الحاجة الى الخوض الا في وقت الحاجة الى الخوض  
وهو يوم وليد المقيم وثلاثة ايام وليا لها للساورة وعندها في وقت وليس ذلك بعد خروج الوقت ان تارة  
طاهرة كانه في حصة جازت صلوة فكانا البس على طهارة مطلقة فصار كالحجج **تسا** ان المسح شرع ما ثبتت الحد  
في الرجل في الوقت فاذا خرج الوقت ظهر حكم الحد فيلزم ان البس يصل على غير طهارة فلا يجوز **من خلت** ومن صلى  
على جازة بالتي لم حضرت اخرى ان كان بين جازتين مدة كان يمكن من الذهاب الى الماء والتقصير والايان انما التيمم  
ان كان اقل من ذلك لا يعيد وليست اقول عذمان له خلا من قول محمد واليه يوسف واليه وغير ذلك مما ذكرنا في **من قال**  
التراويح سنة كناية حتى لو اقام البعض في مسجد جماعة واداء اهل الحلة منفردا في بيته لا يكون تاركا السنة يروى في تراويح  
التخلف وقال الامام طهير الدين يكون تاركا السنة لا يختص سنة على الكل **من يرازي** وان اقام البعض التراويح  
في المسجد بالجماعة وتخلف عنها واحد من احوال الناس وصلى في بيته فالتخلف عنها لم يكن سببا ولا تاركا السنة بل  
الفضيلة وهي فضيلة الجماعة **من احتيا** صلى الامام التراويح قاعدا والقوم قاعدا فاما التخلف فيسقط على قول محمد والشيخ  
الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمستحب للقيام وقيل القعود والوافقه وهو قول محمد وادانها قاعدا يجوز في  
التمتع ولو جاز ركن لا يستحب كخاف سنة الفجر فاما لا يجوز قاعدا **من يرازي** ومسح ربيع الاراس وعذرا في مقدار  
لثة شواته وعذرا ما كلف فرض ولو مسح باليد او بالخط على راسه جاز ولو ادخل راسه في الاما وجاز من المسح  
ابو يوسف نأى ومحمد لا يجوز ولو صلى على راسه لا يجب المسح عليه لانه بمنزلة المسح عليه وكذا لو صلى عليه او جاز  
ولو قنع افاخره قال بعضهم يستأنف الوضوء اذا انتفض بعينه انتفض كذا الصلوة والقعود **من كفا** ولو وضع  
على يده فمقدار ثلثة اصابع لم يخرج عنه لان الماد مستعمل في اول وضوءه فمقداره يكون باقيا **من شرب**

ومسح الجوب اذا كانا فحينئذ غير متعلقين او مجلدين لا يجوز عند ايه حنيفه فلا فالحا ومنه اذ يرجع الى قولها وبه يفتي **من شرح**  
ما ينقض الوضوء والشك فيه صغير القعدة تنال بغيره لا ينقض الا يخرج وليس كالحج **وفي نية** **وظم** ينقض قال  
رضي الله تعالى عنه خرج الماد من اذنه لا ينقض كيف كان الا القبح والعديد **وفي ملك** ينقض اذا دخل اذنه ثم خرج  
**وفي** ان خرج القبح من الاذن بدون الوضوء لا ينقض والا فبنيقن خرج من اذنه الى الرجل ما فالحا لا ينقض **وفي**  
المباشرة العاشرة بين المرأة وبين الرجل والامام ينقض الوضوء عند ما ذكر ابو ذر في شرح الصلوة  
الطاهرة ان المباشرة العاشرة بين المراتين او الرجلين ينقض عند ما خلا فالحا وقت ردى لا ينقض واليه اشار  
المباشرة العاشرة توجب الوضوء على الرجل والمرأة عند ما خرجت من المسجد او من مكانها او من مكانها او من مكانها  
نوم النبي صلى الله عليه وسلم ليس كمن نوى وي محمد من ايه حنيفه باستداده الى النبي صلى الله عليه وسلم انه نام  
على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تمام عياي ولا ينام قلبى وهو من خصا بيه وهو قول ايه حنيفه اصحابه رعا فسد الله  
تعلق فان وصل الدم الى العروق فنقض والا فلا رجل فلي ان لم يتوضأ ان كان خارج الصلوة متوضعا والا فلا اذا  
جا والامام من ساعته ينقض ومن اخطأ من ايه حنيفه ان لا ينقض ما لم يتغير ثوبه وهذا اذا وصل الى معدته وان كان بعد في المراء  
لا ينقض بالاتفاق **من قينة** السكران اذا افاق يترك الوضوء ولو كان كالماء لا يترك الا ان كان في كفة يديه  
**من قينة** يرسل المصلين في حالة الشدة والعزوت وكبيرات العيدين وفي صلوة الجازة وكذا لا يصح احد على الا  
كما هو السنة ان يقرأ في القراءتين فلا يمنع فيها اليدين على اليسار قبل ساجدة الكوع والسجود ولما ان ساجدة  
معدت فيصنع اليدين على اليسار كذا القراء والامام ان سجد السنة تحققة بالقراءة وهذا بالقيام في الصلوة **من كفا**  
يحرى الى جهة وشرا ثم بالجهة اخرى فاذ يتحول ولا يستأنف لان الجهة الاولى قبلت الا ان تحرى وتوجه الى جهة  
ثم اخبره الى الاثنان بان القبلة خلفك فان اخبره من ايمتد لا يتحول وان اخبره من علم يتحول ولا يستأنف  
**من قاعة** شرع في الصلوة على الدابة واوى ركعة ثم نزل الدابة بنى على باقيه وان شرع الصلوة على الارض ثم ركب الدابة  
استأنف الصلوة **من شرح** اذا ادى من فاتت منه الفجر والكهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم ان في  
وذاكرنا مفصلة المصطلحات فسادا يتوقفا حتى لو ادى السادسة قبل قضاء الفاشة ينقلب الخس الموقوت  
جوازا وان قضى الفاشة قبل اداء السادسة يبطل وقالا فيفسد الخس الموقوت فسادا باثباته لا بالاجازة لانه لا حال  
**من قينة** رجل ترك صلوة الفجر وصلى بعد الظهر والعصر والمغرب والعشاء في اليوم اكس والكهصر مع انه تركه جاز  
كهر يوم اكس اجماعا وما صلى قبله فيه اختلافا **من ساق** الامام اذا اقام على الدكان والمقعدى يصيب على الارض كره







واربطكم والكسب انما يدل كنه من غسل كل الرجل الا من البصير المتقن بوجوه ما يكفي النفس بعض  
الاغصان فقلت مع كون المسح بلا ان لا الحلف وجب النفس وكذا البودت الرجل بعد اللبس ومن الكسب ان المسح بلا  
من غسل الكل فلا جرم بعض المتقن بعض المسح ومن المتقن المسح في بعض يتقن الكل لانه لا يخرج الا من لا يترك  
بعض الرجل يتقن المسح في الكل فاذا غسل بعض الرجل اولى ان يتقن في الكل ومحدث ومجدو التيمم باهليلج لم يزل من هذا  
من قاصده امرائهم اذ ادا لا يدع بعد البلعة عليه الكبر وان جازت اجزاة الاربع من طهرات عليه قلت والاحول ان  
يقول نويت آخر طهر ادر كنت وقتك ولم اغسل بعد فان ظهر بوجهه انما يجب عليه باخر الوقت في طهر المذهب من قننة وقراءة  
التشهد فيما سئل عنه بعضهم وهو ان ليس وعنده بعضهم واجبة وهو الصحيح ومقدار فرض من القعدة مقدار التشهد حتى لو وقع المقعد  
من التشهد قبل فراغ الامام وتكلم فقلنا انه لا بد لان المقعد هو القعدة ودون القراءة وقدة قعدة الامام في حق المتقدي لا بد  
ان الامام لا يرسل والحال قراءة التشهد وهي حال امكنه قراءة باخرة ذلك فقد تمت صلوة وان لم يتم التشهد من حيثها واذا  
على ان يقوم بقرآن ويقوم امين فصلوا تمهة سدة هذا الجرح وقالوا صلوة الامام ومن لا يقرأ الله لا مدعو واما قوما  
مدعوين من هذا لا يجوز ان يؤتم المقيم المتوفين وهذا عندنا جرح وابد يوسف وقال محمد لا يجوز لانه طهارة مفروقة  
والطهارة بالاداء عليه من هداية ولو قامت المرأة وسط الصف فانما تشهد الصلوة ثم تقرأ فروع من يسبها وادع  
يسارها وادع من خلفها وكانت اثنين او ثلثة ومن جاز ان قال امرأتان تغسلان صلوات اربعة وادع من يسبها وادع من يسارها  
ونتمت الى آخر صفوف ومن ابد يوسف في روايات امرأتان تغسلان صلوات اربعة وثلاثة شوق بعد صلوة رجلين الى صفها وكذا  
في الثالث من العلم ومن اراد ان يغسل على القبلة جعل كفة تحت رجله وسجد على فذيل لان الذيل في مساقلة الذيل وطهارة موضع  
القدمين في القيام شرطا وقاما موضع السجدة يختلف لانتهايا وفي بالانف وفي اقل من درهم ولان السجدة على الذيل اقرب الى  
التواضع لقوم من الارض من برائهم وان كان بين الامام والمتقدي يبره الجرح يمنع الاقتداء وان كان متيقنا لا يمنع وفي الروايات  
المقتدى اذا كان بين وبين الامام طريق ومقدار الطريق الذي يمنع الاقتداء ان يبر فيه الجرح وعلى البصير يمنع الاقتداء وان  
كان اقل من ذلك لا يمنع وفيه ايضا رجل على القدم في صلاة من الارض كم مقدار ما ينبغي ان يكون بين الامام والقوم حتى لا يجوز  
ما قل من ذلك ما يمكن ان يصرف فيه القوم فرق بين هذا وبين ما اذا صلى الامام في المصلي يوم العيد حيث يجوز وان كان بين الصفين  
فصل والفرق هو ان يغسل العيد بمزلة المسجد لان ذلك لا يجعل للصلوة ولا لذلك الصلاة وفيه عينا امام على يقوم على الطريق في  
الناس في الطريق على طول الطريق اذا لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما يبر فيه العمل جازت صلوة تخصم والا  
فلا تكتفي بين الصفين الاول وبين الثاني لان المانع من الاقتداء هو مس طريق لان الاثر بما يكون الطريق ما يراه

بجلائ المسئلة الاولى لان المانع في جرح والاقتداء مقتدرا بالصف وفي شرح الخياوي المقتدي اذا تقدم على  
الامام قد تمت صلوة والامام اذا قرأت من المقتدي لا بعد صلوة لان فرض من المقام على المقتدي وكذا اذا كان بين  
اي بين الامام والمقتدي لم يخرج في الزورق وهو السفينة الصغيرة يمنع الاقتداء والا فلا وان لم يخرج في الزورق فلا يمنع  
وفي شرح الخياوي في المانع من الاقتداء ثلثة اشياء طريق عام ونهر عظيم لا يمكن العبور منه الا بالعلاب كالقنطرة وكجوها  
وفي النوازل وان كان بينهما حائل ذكره الاصل ان لا يمنع لان الجرح على الله تعالى عليه وسلم كان يغسل في جرة عابثة رضي  
عنه والناس في المسجد يعتقدون به ويعلمون بصلوة وتروى الحسن بن ابي حنيفة ان الحابل يمنع الاقتداء لما روى عن عمر بن الخطاب  
عنه انه قال من كان بين وبين الامام نهر او حائل او طريق فليس معه ما لو اذكرنا في الاصل يجوز ان الحابل يمنع الاقتداء  
مقدار الجرح بين الصفين ذراعا او ذراعين كما يكون بين المسجد الصغير والشق وما ذكره النوازل في ما اذا كان الحائل  
من الجرح او المدراسية يكون اوسع من الجرح بين الصفين فان كان الحائل كبيرا وطيب مفتوح او نقب لواراد الوصول  
الى الامام يمكن ولا يشبه عليه حال الامام بجماع او روية صحيح الاقتداء في قتلهم وان كان عليه باب مسدود او عليه باب  
صغير مثل البجعة لواراد الوصول الى الامام لا يمكن ولا يشبه عليه حال الامام احتلفوا فيه ذكر مثل الامة الملكة العبرة  
في سنن الاشياء حال الامام وهم يشبهون لا يمكن من الوصول الى الامام لان الاقتداء متابعة ومع اشياء  
لا يمكن المتابعة والذى لا يمنع من هذا الاختيار ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل في جرة عابثة رضي  
عنه والناس يعلمون بصلوة وتروى عنهم ما كانوا يكتفون في الوصول اليه عليه السلام في جرة عابثة وكذا في قاضي خال  
قال صلى الله عليه وسلم ان العبرة هو ان لا يشبهه ولا يتبس بالامام فان لم يشبهه حال الامام يمنع الاقتداء والا فلا ولو قام  
المقتدي على حائل بين المسجد والار ولا يشبهه حال الامام واقتدى بالامام يصح ولو كان المقتدي على سطح الدار لا يجوز الا  
وان كان سطح الدار متصلا بالمسجد فكان لا يشبهه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثيرة المخلل  
فكان الملكا في مختلف اماكن البيت مع المسجد لم يتقبل الا الحائل فلم يختلف الملكا وعند ابي والمكان يصح  
الاقتداء الا اذا تشبه عليه حال الامام وفي شرح الخياوي لو كان يغسل المقتدي على سطح داره والامام  
على سطح المسجد ان كان سطح داره متصلا بسطح المسجد والصفوف متصلة جاز وان لم يكن سطح داره متصلا بسطح  
المسجد لا يجوز الاقتداء وان كان الامام على سطح المسجد والقوم على الارض من او على ملكه ان كان عليه باب  
ومنفذ لا يشبهه عليه حال الامام فتح والا فلا كما لا اذا كان له منفذ يطلع على حال امامه وفي التتمة  
الامام اذا كان في المسجد واقتدى به رجل على سطح داره من اس الامام ذكر مثل الامة التي ترضى ان لا يكون



وفي المسئلة ان سامة من محرق قوم وفوق على ظهره في المسجد وتختص السادة اذ قد اتموا ركعتي صلاتهم فان الرجال الذين  
فوق الكعبة يجازونهم من تحتهم من اجزائهم بمنزلة امرأة يجزوا رجل بينهما وبينه حائطا وفي شرح الخياوي ولو اتقوا  
الامام في اقصي المسجد والامام في الخراب فانه يجوز لان المسجد في بنان الطرافة وبتا الكا فاجعل في الحكم كبقعة  
واحدة وفيه ايضا ولو كان في المسجد فخره كبره الصعود عليها مادام يجده على الارض مكافا وان لم يجد فلا بأس بالعلوة  
خارج المسجد مقتد بالامام في المسجد بائنة اذ كانت الصفوف متصلة وان كانت الصفوف غير متصلة  
فانه لا يبيع اقتدا من اقتباسه اذ كانا بين الامام والمقتدي طريقان كان ضيقا لا يرفيه العجلة والاداء  
لا يبيع الاقتداء وان كان واسعا يرفيه العجلة والاداء فينبغي ان قام رجل في عرض الطريق واقتدى بالامام فانه  
ويكره اما الجواز لانه لم يبق بينه وبين الامام طريق واسع فان قام رجل آخر خلف المقتدي وراى المقتدي بالبيع  
اقتدا وان كان على الطريق فحاشا بانه يركب من خلفه وان كان اثنان على قول ابو يوسف يجوز معلقا  
وعلى قول محمد لا يجوز من قدامه الفصل من حلقه الحلقه حلقه حلقه وهذا ليس شرعا ان المأثورات التي قد تها  
فاسد الا ذكره من يرضى لان غنى لم يملك حلقه الا وفي طرافة الا قوله الحسد ولم يكره احد من ائمتنا  
الجسد اذا نزل به وفيه فانه يجوز قراءة القرآن من **نهاية** وذكره في رواية الى ابيه اذا دعاه اهل المشرقة بوجاهة  
واهل مصر آخره ومنه في رواية بغيره فانه يوم ان كان بين المشرقة قريبا حيث يجد الملقع وان كان بعيدا  
تختلف المطالع لا يترك احد المشرقة حكم الآخر وذكره ابو يوسف بحلقه فانه يوم بغيره ففصل **من شره** علم الامام  
ببناء صلوته المختلف فلم يكره بالعادة لا يسجد ويبس على ما يعتقد في حلقه من ان يركب عليه ويكس عليه  
الاخبار بقدر الممكن فلك لا يترك الاخبار بذلك لانه ما كنت من معصية فمن ظن معصية قال رضي الله عنه  
وهذا صحيح من جوابه والله اشهد ابو يوسف سوادا كان فساد صلوته فحلقا فيه متفقا عليه فان الامام  
اذا لم يعلم فساد صلوته لا تقصد صلوته المصنوعة من الشئ فينبغي ان لا يلزم الامام اجازة بهم بذلك اصلا **من تقيته**  
ويكره ان يصلي على الجنائز في المسجد لان الجنائز قد جعل لها موضع فخصت بالصلوة عليها فبها والمواضع  
التي خصت باداء جماعة كبره تركها والاداء في غير هذا لا ترى ان الصلوة في العبد في ما خصه لها موضع  
فارجع من الجدة كره ان يصلي في غير ذلك الموضع فان قيل فعلى ما عرفت من ان ملاحقة في المسجد قبل ان كان ذلك  
خوفا من الفتنة في قتله فصار ذلك لا يجوز في ذلك ومن اجل ذلك استأجر على رضي الله تعالى عنك ام لا ثم مات  
على ابيه لحق الفتنة وان كان دار الامان **مبسوط** في الرجل ينظر الى امرأة من شهوة ففني وهو حامل في رمضان

قال ليس عليه قضاء ولا كفارة وان لم يسجد بشهوة فامني وهو حامل ففني القضا والكفارة اما المشرقة ففني  
فيما فني مثل الكفر موجبا لعقوبة اذا تولد منه الا نزال لانه ليس بفنائه فكذلك في معنى وهو الفطر واما  
المشرقة ففني فيها وهو مثل الجاهل فبناؤه وان الفرج فلا يجب فيه الكفارة **من مبسوط** اذا اكتشف عورته في  
الصلوة فيستره من غير ثياب جاز صلوته بالاجماع لان كثير الاكتشاف في قليل المدة عضو قليل الاكتشاف في كثير المدة  
وان ادعى مع الاكتشاف في ركن ثم ستره صلوته بالاجماع ولو لم يوشك كنهه مكث مقدار ما كنهه او اذا ركن ثم  
ستره ففني يوسف ففدت وهذا لا يثبت انه لو لم يوشك من الصلوة مع الاكتشاف وهو المفسد لا يفسد  
ان هذا اكتشف العورة في الصلوة من غير هذا ويجب في الصلوة وعلى هذا اذا ركنه الشئ من فوقه في حلق الشئ  
او قام في موضع الجنازة اذا اصاب ثوبه جاسه اكثر من قدره ففني هذا الوجه الثالث **من اقلنا** المشرقة  
على الجور بين غير المسلمين لا يجوز وان كانا ثنيين ما روى مغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجور بين  
من غير فضل **من اقلنا** المصل اذا افتتح على من ليس في الصلوة لا يفسد صلوته عند الكل وان اراد به قليم القرآن ذلك  
الرجل يفسد صلوته ولو افتتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فانه المصلي يفسد صلوته ولو فتح على امامه ان كان ذلك  
قبل ان يقرأ فانه لا يجوز به الصلوة ولم ينتقل الامة الا في لا يفسد اقتداء الامام بغيره او لم يفسد وان كان ما بعد ما قرأ فانه  
لا يجوز به الصلوة ان ينتقل الامام الامة الا في لا يفسد وان يفتح وان يفتح واراد به التعليم ففدت صلوته وان اقتداء الامام  
تفسد صلوته الكل وان قرأ الامام فانه لا يجوز به الصلوة الا في لا يفسد ولم ينتقل الامة الا في حق فتح المقتدي اختلفوا فيه  
والاجماع لا يفسد صلوته المقتدي وان اقتداء الامام بغيره لا يفسد صلوته ولا يفسد المقتدي ان يفتح قبل الاستسقاء ولا يفسد  
ان يفتح المقتدي ويركع ان قرأ فانه لا يجوز به الصلوة او ينتقل الامة الا في وفي الجاهل الصغير للصغار الشهيد لوقر  
فانه لا يجوز به الصلوة قالوا يفسد ان يفسد صلوته وصلوته **من خلاصة** ولو صلى الى جهة الكعبة وهو يمين ان يركع الكعبة  
ثم تبين انه جهة الكعبة لم يفسد صلوته **من شره** قال اصلي لطلب الثواب والخوف لعقابه لم يفسد صلوته **من تفسيره**  
من ترك الصلوة متوقفا قبل وعنه لا يفتل له قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة لما فقد كبره وكل الكفر والقول  
قوله صلى الله عليه وسلم لا يلزم دم امرئ مسلم الا بعدى معان ثلث وما رواه لمول على ما اذا تركها اعتقادا ولا يفسد صلوته  
**من اقلنا** قراءة الكعبة في كل ركعة فممن وعنه ما يفرق مطلق القراءة له قوله صلى الله عليه وسلم لا يفسد الا بقراءة  
الكتاب في خبر آخر لا صلوته الا بام القرآن الا في ذلك من الاخبار وكل ركعة صلوته كقوله تعالى فاذا انما تيسر من القرآن  
والراية حاله الصلوة والتفكير بالعادة فيجوز ان لا يجوز بالخير الواحد ففني هذا الفقيه والكمال **من اقلنا** اذا وجب صلوته



او نصف بدن بخار اس اور اس بلادن يصلي عليه ولا يصلي عندنا لانه لو صلى عليه لم يجز اليه صلى عليه في يوم  
الجمعة او صلوة الخازنة وانما في مشروع عندنا ما **اختلكت** او اخرج راس الولد ويخرج مات قبل ان يخرج لا يركب  
لو لا يصلي عليه لم يخرج الزايد **من غلظ** ولو زاد اية السجدة بالجمعة لم يجب عليه السجدة لانه لا يقال قرأ القرآن  
ولو فعل ذلك في الصلوة لا يغفر لانه قرأ الحروف التي في القرآن **من غلظ** والجب لا يقرأ القرآن والحديث يقرأ  
لان الجارية طلت الفم دون الحديث ولهذا يغفر من غسل الفم في الجارية لانه الحديث ولم يغفر في الكتاب بين الامة وما دونها  
والحق الجارية ما دون الامة لانه في النفس والنفاد والجب والمذكورة في الكتاب **من غلظ** في رجل يصلي في مكان  
معايا فاكل ناسيا او شرب او جامع ناسيا فكل ان ذلك يغفره فاكل بعد ذلك متذرا قال عليه القضاة ولا كفارة عليه قال  
سقط القضاة عن الناس لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اطعمكم مسكاك فتم على صومك فثبت ان صومه باقيا  
وقال الصالحون ان كان قد اوجب الكفارة فان النسيان شبهة في استعلاء الكفارة بالافطار بعد ذلك **من غلظ** ومنع  
رأسه على ركبته ونام قيل ينقض الوضوء **من غلظ** وان نام والنفاس على الارض وانتبه فلم يصلي جنبه الارض لا يلزم **من غلظ**  
وفي نوافل من غلظ اذا كان في حلة وفي الرخصة او غلبت راسه من غلظ **من غلظ** بالوضوء وكل صلوة **من غلظ** من غلظ الما بالجمعة  
لو مكث قد راسه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً للسنة **من غلظ** وفي البول في الحرم يكتل لا يظهر **من غلظ** الموضع اذا كان في الحرم  
وعلى الارض من ومان بقدر ما لا يكبر فلو كبر قبل الخامسة فلا تجزى ومن لا ولو من خارج في السرقة والحق الاول وتسعة  
**والحيلة** ان كوز حيفرة ويده من ايها الحيفرة ويتوعدا فيترقع الخلاف على هذا البشير **من غلظ** ان قص البكر لا  
يلزم الغسل بالميزال لان العذرة تمنع الاتقاء **من غلظ** وذكر في شرح القدرى انه صلى من غلظ من بين اليوسفي  
انه استثنى في اهل الاسكندرية ان الشمس تغيب بها ومن على ما روى الترمذي بعد ذلك بزمان كثير فقال كل لاهل  
البلد الغلظ ولا يلزم لمن على راس المارة الغلظ اذا كان يرى غروب الشمس **من غلظ** رجل راى صائغا ياكل ناسيا قالوا  
ان كان صائغا يعذر على اقام الصوم لان يخبره بذلك وان كان شيعيا كبر لا يخبره ولا تقوم المرأة فطر بالانجاب  
زوجها وكذا المملوك **من غلظ** لو ملى رجل بطلاق امراته ان لم يغفر فلان فان كان فلان مستوطنا يغفر وان  
كان صائغا من القضاة يغفر **من غلظ** مسافر صائغا ثم رجع فدخل المحلة فاشبهه فافطر ثم خرج ناسيا القياس ان يلزم  
الكفارة لانه مقيم عند الاكل وفي الاحتسان لا يلزم قال الشيخ الامام قاضيه فان عليه الرمة والوضوءان بالقياس فاخذ  
رجل من غلظ على ظن ان يومه يوم المرض ونام فيه كان عليه كفارة وكذلك المرأة افطرت على ظن ان  
يومها يوم الحيض لوجود الافطار في يوم ليس بنفسه شبهة الالبسة قال الشيخ قاضيه فان هذا اذا انوى وافطر بعد الافطار

اذا لم ينو الصوم كان عليه القضاة وكون الكفارة **من غلظ** من غلظ اب ورجل ان كرت باوتما بشوكة  
بردستان بجاست حقيقى بود وقد مضى ذكره است ان اب سئل بوديان اجاب بود بخلاف دست كرت است  
بشعر من اربعة داشت لو قاطع الفم طعاما او ماء اصحاب ثوبه او بدنه اكثر من قدر الدم فذكر في غريب الرواية  
روى الحسن بن ابي جعفر انه لا يمنع ما لم يكن كثيرا فاشترطه بشروا ان كان مرة يمنع على قدر الدم والفرق ان في الاول  
لم يتغير من كل وجه وكانت بجاست خفيفة والكس متغير من كل وجه فاشبهه البول والغائط **من غلظ** لو اراد ان لا يثبت من الغلظ  
كبره ما ثم نوى الغرض من الامام بقلبه لم يتلف ولا كبره لا يرفع يدا اذا تم فزعم مع الامام لم يقطع وعلى السنة ما دفع به وجوبه  
فقد اورك السنة والجمعة فلا كراهية ولا ابطال **من غلظ** فان اصحاب جرد الباحة اكثر من قدر الدم لم يجز الصلوة  
بالاجماع ثوب اصحاب بول الفرس لم يغسله حتى يغسل من غلظ هذا جرحه وابو يوسف لانه بجاسته تحت فيناه ورث الشيعة  
وقال محمد لا يمنع وان غلظ لانه طاهر وبول الحمار اذا اصابه الثوب اكثر من قدر الدم اغسله بالاجماع ابو جعفر  
بين بول وورثها فرقة وصحف النجاسة الغزوة لا غزوة في البول لان الارض ميثقة فلا يمتنع على وجه الارض **من غلظ**  
في الرجل يكون في رمضان كانه لا ينوي الفطر وذلك لان الصوم ليس يتحقق على الامساك في حصوله ما شرعنا **من غلظ**  
المسبوق اذا دخل في صلوة الامام وهو مسبوق في ثلث ركعات كيف يتم قال ابو جعفر اذا سلم الامام قال المسبوق ويصلي ركعة بفاتحة  
الكتاب والسورة ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى فاتحة الكتاب والسورة ثم يقعد ويشهد ويسلم كصلوة المغرب وهذا قول  
ابو جعفر وقال ابو يوسف ومحمد اذا سلم الامام يقوم المسبوق ويصلي ركعة بفاتحة الكتاب والسورة ثم يقعد ويشهد ثم يقوم ويصلي  
ركعتين بقرآن الالفاتحة الكتاب والسورة وفي الاخرى فاتحة الكتاب فاحصة **الشيخ الامام قال** لا يكره الجماعة في الصلوة  
خارج رمضان على سبيل البدعة اما اذا اقتدى واحد او اثنان لا يكره وفي الثلث خلاف المشايخ يكره الاربع بالاجماع  
**من غلظ** دخل الكلب ثم خرج فالتفت فاصاب ثوبا من اغسله وان اصاب باء المطر لم يغسله لان في اليوم  
الاول الا اذا اصاب بالبلد وجلده نجس وفي الوجه اصبغ الشو طاهر **من غلظ** بول العبيد الرضيع اذا  
لم يطعم طاهر بخلاف العبيبة فان بولها نجس لانها اذا باتت يصيب اليه وبرصا بخلاف العبيد **من غلظ** اذا دخل الزلزال  
في صلوة الامام وهو مسبوق اورك ركعة واحدة ويطي ثلث ركعات كيف يتم قال ابو جعفر اذا سلم الامام قال المسبوق ويصلي  
ركعة بفاتحة الكتاب والسورة ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى فاتحة الكتاب والسورة ويقعد ويشهد ويصلي الركعة بفاتحة  
الكتاب فاحصة ويشهد ويسلم كصلوة المغرب **من غلظ** رجل ادخل اصابعه في دبره وهو صائم وجب عليه الغسل لان الاصابع  
من اللحم والدم وهو بمنزلة الذكر **من غلظ** اذا اكل الصائم شيئا لا كفارة عليه لانه اذا كان غليظا **من غلظ** فان



ان لم يكن عند الشاهد ما يثبت على مسئلة البلوغ ويجوز الصلوة مع فحشة الخاطئة وان كثر عندنا من **بزازي**  
الدودة المتولدة من النجاسة ظاهرة حتى اذا وقع في الماء بعد غسلها لا يجس وكذا الدم الباقي في عروق المذكرة بعد الذبح  
وعن الامام الحسن انه يغسل اذا فحش ولا يغسل اذا قدر الدم للزور واما الدم الخارج من الكبد لوم من غيره فليس بغيره  
ظاهر وكذا دم سلق اللحم ودم القلب كذا الدم الخارج من اللحم المنزول عند القطع لزمه ظاهر والا فلا **من بزازي** بول الحرة  
والفارة اذا اصاب الثوب لا يغسل ويصل ان اذا وقع الدم من الفم او من غير ذلك من الفم وهو الظاهر **من بزازي** قال الامام الحارثي  
ارت السراج على النجاسة والاصابة فوباء بول السراويل بالماء ثم غسلا وقد  
ابن السراويل في النجاسة **من بزازي** جميع الحديث الذي من الاستنجاء باليمين ومس الذكر ولا يكتفى بالركاب او بما  
فالصواب ان اذا ذكر بشئ لم يفرغ على جدار او موضع من الارض فان قدر بعد ذلك ان يفرغ على غيره فليس بغيره  
الصلوة عليه بشئ فاما ان يمسك باليمين فغيره ويعتبر ويغسل ويكف وقال الامام  
عالمكم عليه من اجري وما انا من المتكفين يستنجي بجماد او نحوه ان احسن والا فخذ باليمين ويستنجي بيساره  
قال الامام الحارثي بريدكم اليسر ولا يركبكم اليسر والاستنجاء بالماء قيمة لا يجوز **من بزازي** من غسل على ذراع جوارحه  
الادوية لم يجز واخذ الماء ولو على اصابعه وكذا لا يغسل الماء وجاز في راسه **من بزازي** من غسل على الشتر  
في الماء او الزرابي غسل الاثنا ولا يغسله الذوق في الفم **من بزازي** اذا اراد الغسل لاكل فليس يده وتغسل يده  
واليمين ايها يغسل يدها وعل عليها ان يغتسل **من بزازي** وقعت فارة في فم من صاعد على ان اخرجت  
من ساعته او قبل الغسل يباح الخلق وان الغسل فيها لا **من بزازي** من غسل شتره وكثر رايه ان يخرج طالع فاق مشايخه  
عليه ان يغسل ذلك اليوم وان افطر وكثر رايه ان الشتر لم يغسل عليه القضاة والكفاة لان النهار كان ثابا  
وان انضم اليه كثر رايه فصار بمنزلة اليقين اذا شئنا ان الشتر قد غابت وشئنا ان الشتر لم يغسل فافطر  
عليه الصلوة دون الكفاة بالاتفاق **من بزازي** قال لاراة انظر الى الفم ان طالع او غير طالع فرجعت وقالت بطلان في محاصرو  
ثم ان الفم كان طالع الصلوة ان لا كفارة عليه وعليها الكفاة افطره يوم رمضان ولم يكفر حتى افطره يوم آخر  
لان عليه كفارة واحدة وان افطره رمضان فليس لكل فطر كفارة وقال محمد بن كفيته كفارة واحدة ولو افطره رمضان  
مررا ان كفاة واحدة اخرى بالاجماع **من بزازي** لا يغسل على شهيد وعنه ما يغسل عليه له قول جابر بن عبد الله  
لم يغسل النبي عليه الصلوة والسلام على شهيد احد لان من حق الاموات وهم احياء وعنه ما يغسل على من انفق  
لشماره ان النبي عليه الصلوة والسلام على من يغسل عليه الصلوة والسلام على من قال لا اله الا الله

الصلوة على المؤمنين شرعت رمة لهم على ما قال الله تعالى وعلى عليهم ان صلواتك سكن لهم اي رمة لهم ورمة اسم جنس  
بالاسلام وقام بها للجماعة من الامام فاذا وجد المعلن ان لا يقع الحرام وما روي ما روي انه لم يغسل على كل واحد منهم  
صلوة على حد او لم يره الراوي وقد تقدم احيا قلنا في ذلك من حق الاخرة لما في حق الدنيا وهذا قسمت موازينهم  
وباب اعز واجل **اختلاف** في الير اذا مات وخرج منه بين من يشتره لم يترك وعنه ما يترك من ان بمنزلة سائر  
المرطبات فيه وهي نجسة فكذلك سائر ان هذا يغسله طر ما كوال اللحم فيؤكل كما اذا خرجت في جوفها او بعد ما تمادى بها  
قشرها والحق ان لا حياة فيه فلا يعتبر بول غيره **اختلاف** من كشيده استكر ان دست ترابا بعد از مسج بر روی نمد روی  
بايستون بانی قال بعضهم نعم وكذلك البلاء العاصلة من مسح الحف فلو لم الماء لا يغسله عالم يزيل البدن ويخرج في مكان معناه  
مالم يكن سالما فان التقاط من الحية فغوا اصابع شينا فقد اجتمع فيه ولما اقل اذا تقاطر من الحية على الثوب لا يغسل وكذا  
من المرفق في الكوز من قاعد كسيت العبي مع ابويه فاسلم احد ابويه فاست العبي يغسل عليه لانه يتبع غير الابوين وبيتا وان سبي ابويه  
ابويه او مع احد ما يغسل عليه بعدا واما **من بزازي** في البول ينتفع على الثوب مثل ريس الابرقة قال ليس بشئ شي قال ابو  
المرحوم اذا لم يكن ريشا ومنا قال في ساطع ما اجمع الناس عليه في الثوب الذي يقع عليه ان باب الذي وقع على  
العدد ان ذلك لا يمنع الصلوة فيه لان تلك النجاسة غير ريشة وكذلك ما ينتفع على الثوب مما لا يدرك البصر من النجاسة  
قال ابو الحسن ولا يعتبر من ذلك المقدار وسواء اكثر ذلك حتى يقع الكثر من قدر الدم او اقل وان لا يغسل الثوب  
**من بزازي** وقعت الفارة في العيص فتمزق فخل لا يظهر **من بزازي** الدهن الجبس لو جعل صابونا ظهر **من بزازي** طرف المذاكر  
فتمزقت ان كان ميتا يظهر وان كان حيا قال لا يظهر ابا فقال ابو يوسف يغسل ثوبا ويحفظ في كل مرة فيطهر  
ويقول ابو يوسف ينجي ومن المشايخ قال ان لم يحفظ لكن يلا ومن المادرة بعد مرة فادام يخرج منه اللؤلؤ لا يظهر وان  
خرج صابونا يظهر وكذا في ذي ظهيرة اذا اغسلت ثوبية المرقش مرات يظهر اذ لم يبق رايح المرقش وان بقيت لا يمنع  
**الفتاوى** لو صب الخنزير في كل سواد كانت الغلبة للخرطاع كل كذا في شرح الخاوي في كتاب الاشارة **من بزازي**  
كان الغلبة للخن كذا وان كانت الغلبة للخرطاع كل كذا في شرح الخاوي في كتاب الاشارة **من بزازي**  
ولومات الفارة في من جادته رحوله والباقي ظاهر وان كان ما يعاينت في شرح الخاوي في كتاب الاشارة **من بزازي**  
كمن الريح بيسل الجسد ثمرات والمترتب مغو باه باطام ولا بلا بيان خبر المشتري لسقف البيع  
**بزازي** الما مور باه بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يافظه الامام وكذا الوصي عليه التقف من الرغزة  
وان لم يافظه الموصي **من بزازي** الامام الجمعة ان يستخلف الجمعة وان لم يكن في المشور الامامة الاختلاف كذا في الخاتمة







[illegible]

يقول المجتهد **قوله** فاذن اتفق اصحاب ابراهيم في الايمان والاشهاد على قول المجتهد في منافع **قوله**  
ان الحقيقة انما هي واحدة والاشهاد مع صوته والفكر دون ذلك وهو ان يبدوا نواصيده في صوته والتبسم دون  
الفكر وتغير ذلك التزم في التماس في السنة وكذلك القبض ثم اللفظ ثم الغضب ثم العقدة ثم الصدق والصدق  
جميعا والفكر ينفرد الصلوة ودون الصدق والتبسم لا ينفرد شيئا وعلى الاصح ان الفكر اسم جنس يكتبه لوزان التبسم  
والعقدة فالتبسم لا ينفرد الصلوة والعقدة لا ينفرد **قوله** فاذن اتفق على قولهم ان يبدوا نواصيده في صوته والتبسم لا ينفرد  
لانه خلاف اعراب لا يغير المعنى بانه لا يصير معطوفا على الفيز في مقتضى لان الفيز المرفوع المتصل لا يجوز ان يعطف  
عليه ما لم يثبت في موضع منفصل بعده على ما عرف فاذن لم يصير معطوفا على ذلك لم يغير المعنى من المعنوية الى التثنية  
بل بقي معطوفا على الاول وهو لا ينفرد فاذن اعراب المقول تنزل منزلة قول من يقرأ اما ارسلت الى ما رزق  
رسول بالرفع في رسولا ولا ينفرد كما انما حكم في الامام قاضي خان رحمه الله عليه **من قايده**  
**باب** في الف في الكفر  
وفي النصاب رجل قال اما علم كيف لان المالك كافر فذكره ابو المعين في اصول التوحيد وتو قال ما علمت انه  
كفر لا ينفرد بالجلل وينبغي للعالم اذا رفع اليه ان لا يباور بغير اهل الاسلام مع انه يقضي باسلام بحيث  
كل السيوف **من قايده** ولو قال اما مؤمن ان شاء الله ان اول لا يكفر وان لم يزل يكفر وقال في الجامع البرزوي  
في مسألة التزيف الذي يصنع الناس من عبادة مخصوصة بكان مخصوصا فلا يتصور عبادة في غيره الا يرى ان  
من طاف حول مسجد سوى الكعبة لم ينجس عليه الكفر اذا كان في سبيل وجب توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى  
المحقق ان يميل الى ذلك **رجل** قال عبد العزيزك او عبد الغفارك او عبد الحافك الحاق الكاف في آخر الكلام قالوا ان  
او على ذلك لا يكفر وان جرى على لسانه من غير قصد او كان جاسلا وعلى من سمعه ان يعلم العوالب **من قايده** فان قال  
في عقبنا به دية او كافر حرمت على الزوج **من قايده** الحاق اذا اجتمعوا لشرب وجلسوا على مكان مرتفع تشبهوا بالذكور  
وهم يعلمون قال هو يكفر وهم يكفرون لا يستخفونهم بالشرب ومعالجة في شدة الشر وانما الصلوة قال رحمه الله  
علقت للعاصي الامام لو لم يلبس على مكان مرتفع كمن يستنزي بالذبح كمن على يكفر قال نعم لان هذا الاستنزي بالذبح  
والواكبين والوعظ من شعائر الاسلام والمسلمين **حكمي** من غاب عن الاستاذ من الذين الرقعة  
كان يستنزي بالمسلمين في جميع الفتاوى ويبرئ نفسه معلما وياخذ الخشب بيده ويحلب الصبيان حوله وهم يعلمون  
فجميع الامام الزاهد قال لا يجب الكفر قال القاضي الامام هذا مذهب على قايده مسألة الاول وينبغي ان يكفر كل من







على وجه الحق كما في الرضا بالكفر مستحق كغيره لا يكون كغيره لقوله تعالى **من كفر** من موسى عليه الصلاة والسلام وانما  
على قلوبهم فلا يؤمنوا الاية وانما الرضا بالكفر مستحق كغيره لقوله تعالى **من كفر** من موسى عليه الصلاة والسلام وانما  
قال الفقيه لا يكون كغيره وقال غيره نعم الظاهر لا يكون كغيره في السير الكبير ان المسلم لو ادخل شعبة في نعم  
الاسير حتى لا يقتل على الايمان بكلمة الاسلام فسبق منه من قال محمد بن فضال ما هو لم يقل كافر وقال الشيخ  
الاسلام الرضا بكفر الغير انما يكون كغيره اذا كان كغيره اما اذا كان لا يستحق الكفر او لا يستحقه ولا يستحقه من  
اراد الكفر ليشتم منه وليست له جنة ولا عذاب فكذا لا يكون كغيره ولو قيل علم هذا الرجل انما يستحق فقال  
من علم هذا الرجل انما لا يكون كغيره لا هذا الاستحقاق بل انما قال ان الكفر من علمه انما هو كغيره من علمه  
فقال هذا الرجل انما لا يكون كغيره لان المسلمين علموا ان الله تعالى يكلم بني عباده بشرعهم وحكمهم  
كذاته النوار قال ابو بكر العياشي في رجلين يتنازعان فقال احداهما لا تخافا بيانا يعلم رديهم فقال الآخر لا  
به وانما كغيره هذا الجيب لان الاستحقاق يعلم **ومن** قال فقلعه من غير من قول الله تعالى لا يكفر الا بغيره  
انما نفي من الله ولا يرد الاستحقاق بانه ولو قال خير من العلم كان الاستحقاق بالعلم فكيف وهكذا لو قيل هذا الحكم  
الشرعي فقال من شرع رآه انما استحقاق الشريعة ولو نظر الى الفقه في جواز ما اوردوه كيف اذا اراد الاستحقاق  
من ابو يوسف ان قال ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب القراء فقال الرجل هذه وكنت لا اجبه فقال ابو يوسف  
ما توب بالسيوف والنفق فقال الرجل استغفر الله فترى **قال القراء** كان محمد بن مسلم بكلمة السلام فقلت لا يقول به ولكن  
ورسل الى قريش او الوب ذكر محمد بن سيرين لو وصف رجل من المسلمين الاسلام لعظام كافر فقال انما هذا يعني  
نعم ان قال ذلك وفهم ما قيل له فقال له صف الاسلام فاذا وصف وعلم ما قيل له هو مسلم والا فليس مسلم بقوله انما  
هذا من الشيخ الجليل ادلة بكلمة التمسك وهو يعلم ان الاسلام يكلم بالسلام وان لم يعلم تفسيره من الكلمات  
لانه انما يرسل الاسلام **من فقه** في الواقعات رجل لا يحب القراء اما ان يريد ان لا يكون كغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما لا اجبه او قال ذلك لمن اجابه قال لا ولا كغيره لانه استغفر الله فترى **قال القراء** كان محمد بن مسلم بكلمة السلام فقلت لا يقول به ولكن  
لم استحق ولو قال فعل والشمذ ان كان استحقاقه كغيره انما كان كغيره لانه استحقاق العلماء قال الفقيه  
معنى لا كغيره ولو قال الفقيه والشمذ ان كان استحقاقه كغيره انما كان كغيره لانه استحقاق العلماء قال الفقيه  
الامام الفقيه ان فقيهه اشكى اليه فقال رجل في دسسته اجابته في رفته قال الكتاب تركه فامر  
الامام الفقيه بقوله **ولو قال** انما لم يجد كغيره انما اعتقد الله تعالى به من العلم ولو

قال يا رب لمعت على مقبوتى **ولو قال** انما كان كغيره لانه استحقاق العلماء قال الفقيه  
الاصغر قال ابو جعفر الكبير في رجل قيل له صلى فقال والله اصلي ابا فكم يصلي حتى مات لو جاز له لقلت انما  
ولا تفصل عليه فانه مات كغيره قال صاحب جامع الاصول وجه ذلك انه قال ذلك على وجه الاستحقاق والتأويل  
ومن فعل ذلك فانه كغيره ومن قال المكتوبة لا اصلها اليوم انما اراد بذلك ردا على من قال كافر وان اراد به  
كناية لم يكفر في الواقعات الناطق فقال لا اصلي اذا اطلق لا يكفر لكان الاحتمال ومن راي ان الخراج ملك  
السلطان فقد كفر لان معرفة مائة الدين وملاجه وار المسلمين فقد جعل ما هو حرام مباحين **ولو قال** في شرح الحاشية  
ويشبه اللامة اذا اجتمع المال فذهب ان يصطبه الى اربابه ويجعله كونه فان فعله شي بعد الا يصطبه شيه بين المسلمين  
فان قصره في ذلك فربما عليه فاستحقاق اسم العالم **ومن** جامع الصغير سمعت من عبد الكريم يقول سمعت  
الشيخ ابو منصور يقول من قال السلطان بهذا الزمان ما دل فقد كفر لانه لا شك في جوره **ومن** جعل ما هو حرام  
بمقتضى حلالا ولا كغيره والبر حرام مباحين **ومن** وافق الكفار من المسلمين فوافقهم في مكرهه ولا كافر  
وتسببهم من اولئك المسلمين مرتين من الكبر الكبار لانه تنفيره من تنفير المسلمين عن الاسلام واذا دعا الكفر  
وكيف بذلك انما من وافق الكفار في مرتبة تحت احوالهم المسلمين من صاحب الشرع على المساقين مع ان  
التوفى كلام الله تعالى فاطق شعبة فقه والطاعة للكفر اما مودة وشارة او محادثة فكلها انا واحد من  
المجوسى كان كثير المال حسن التعمد لفقراء المسلمين يعلم جانيهم ويكسبهم ما يريد ويتفق على ما يجدهم ويتفرق  
عما يحبهم وكذا ذلك فترى مرة الى دعوة اتخذها خلق راس ولده وجربا لم يشهد فشدها كثيرا من اهل الاسلام  
وهدي اليه بعضهم به ايا فاشته ذلك على مقبضهم فكتب الفقيه الى الشيخ الاسلام ان اكثر بذلك وقد ارادوا  
ببرهم وشهدوا اشعار المجوسى والظهور والفرع وفعله واحد واليه والاستغناء به من ذلك وذكر الشيخ  
الاسلام ان احاطة دعوة اهل الزمة مطلقا في الشريعة وبما ذكره الحنابلة من باب الزمة والكفر وطعن  
اراس ليس من اشعار اهل الضلالة والحكم يرويه اهل الاسلام لهذا القدر على الاول ان لا يوافقهم على مذهب هذه  
الاحوال التي يبعدون بها لائقها والفرع والمرة **ومن** جامع الاصول مثل ابو الحفص الكبير عن ابي عبد الله المشركي فترى  
ترك في صلوة او صلوة بين قال ان كان اراد به تعظيما لكفر وليس عليه قضاء الصلوة ولو كان ان ذلك للشقاق  
لم يكفر **من فقه** رجل له اربع نسوة والى الف جارية اراد ان يشترى جارية فأتاه رجل ينفذ عليه  
الكفر من اللامة **من فقه** رجل اشترى شيئا من الصغار فقبيل له ان الله تعالى من جبره كرمه بكنهه قال



چه کردم تو بهی با و کردی من جامع و العاقل و لو قال اری الله تعالى الجنة فهذا كفر لو قال من الجنة فليس كفر  
من عاقل من حکم بکلمة الکفر و منک منه آفر کفر العاقل الا ان يكون الفکر ضروريا بان كان الکلام معنويا  
**بنار** قال السلطان الکافر یقول لرجل کافر بالله والا لا تفکک فانه یسمه ذک یرید به ان یظهر  
ولا یغیره لقوله تعالى الامن الکره و قلبه مطمئن بالايمان وقد نزل ذلک فی عار بن یاسر رمی الله قتلا عن حیة  
قدم علی النبی صلی الله تعالی علیه وسلم مشفعا من کفار مکة فقال صلی الله تعالی علیه وسلم ما وراکم یا عار فقال کفر یزید  
الله ما ترکوه حتی ثبتت منک فقال علیه الصلوة والسلام تکلیف قد تلبک فقال مطمئن فقال صلی الله تعالی علیه وسلم ان فاو  
قد کون هذه رخصة و لیست باثم اذا لا یبقی منها خطر و الرخصة یرقی معها خطر فانما جارة عن استیثانة  
الخطو مع قیام الحرم و لهذا کان العبر الی حق لو قتل و ان جاعده فو قمره حق الله تعالی فی المظالم باثم و لیست **بنار**  
**التصنیف** سئل الفضل بن یقرب الله تعالی مکان الجنه و یقر کیف ما شاء و یقر لو صاحب الجنة مکان صاحب النار  
قال لا یجوز انما منته و لو تقدیر **کفر من عاقل** ما علم مسیبا قال الیهودی خیر من المسلمین فانهم یقتنون حقوق معلوم مسیبا  
من جامع و **مالا** ان الايمان لا یجب علی العیسی کن اذا سلم یحی اسلامه و هذا الشافعی رحمه الله تعالی لا یصح **من عاقل**  
لاباس بره الاسلام علی اهل الذمة و لا یزید فی جوابه و علیک و بعض المشایخ رحمه الله لا یرد باسا بالسلام علی اهل الذمة  
والصحیح هو الاول و هذا اذا لم یکن المسلم حایة الیه و ان کان له حایة لا باس بالسلام کذا فی فتا و ای قاضی حان  
**من اختیار** و الوثنی الذی یجوز الباری او المشرک اذا قال لا اله الا الله یحکم بالسلام و کذا فی اذا قال اشهد ان محمد  
الله لا دلیل علی انتقاده علی کان علیه و اما الذی اقر بالتوحید و الرسالة و کمن یجذر رسالت یحکم علیه الصلوة والسلام  
اذا قال لا اله الا الله لا یحکم بالسلام مالم یشهد ان محمد رسول الله و اما الذی اقر بالتوحید و الرسالة لا یحکم بالسلام  
بالشهادتین مالم یراد علیا علیه لان بعض اهل الکتاب یقولون ان محمد رسول الله لاهل التوبة **فتی** استأمر ان الکافر  
اذا اقر بکلی ما اعتقه حکم بالسلام یکر الوحدانیه کالو ثبتت و جده الاصبام و المشرکین اذا قال لا اله الا الله  
او قال اشهد ان محمد رسول الله او قال اسلمت او امنت بالله او انا علی دین الاسلام او علی الحقيقة فهذا الکلام اسلام  
فی حق و کل من بالوحدانیه و یکر رسالت محمد صلی الله تعالی علیه وسلم کالیهود و النصارى لا یحکم مسلما بشیء  
التوحید حتی یشهد ان محمد رسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم و کأنه من العراق قالوا ان محمد رسول  
الله صلی الله تعالی علیه وسلم رسل الی العرب لا الی بنی اسرائیل فکایون مسلما بالشهادتین حتی یرامی دینیه  
**من عاقل** کثر الله قاتلک بالک **الکناح** و **الکناح** و **الکناح**

ولا فرق بین الباطل و الفاسد فی النکاح کما فی العبادات **من عاقل** اذا ادعی النکاح یحضر من التهود لا بد ان  
یکسر سماع التهود و کلام المتعاقدين لان بین العلماء اخلافا ان سماع التهود کلام المتعاقدين  
بل هو شرط ظاهر من ذکره لیس الذی **من عاقل** لو ادعت امرأة کناحاً علی رجل فاکفر ثم تعاد فاعلی  
ع النکاح لا یشیت النکاح لان فی الابتداء لو تصادقا ما زل شو ثم یشیت النکاح **من عاقل** فی  
التوازل اذا تزوج امرأة عند شامیدن ولم یعرف اسمها و نسبها لا یجوز نکاحه **من عاقل** جمع البر کما دلی  
علی امارة نکاحا فانکرت فصاحها علی ثانیة علی ان یقر بیک النکاح فاقرت فهذا الاقرار منها جائز و الحال  
لازم و لکن هذا الاقرار منها انشاء النکاح لان الاقرار المقرون بالعین علیک مبتدأ **من عاقل** و قال ابو  
التصغیر لا یملک الزوج حق نقلها من بلد الی بلد و ان اوفاها مکرراً و به اخذ ابو الیسع لان الزمان قد فسخت  
من انصر فی الغربة و ما لا یحلیها فی حلیتها و لما نخرجها من المصر الی القرية و من القرية الی المصر و من القرية الی القرية لا  
التقل یلحون لا یقدرت و یشترط و یشترط من الحلیة الی الحلیة **من عاقل** فان ادعت نکاحها فبهرمت  
فاذی اقلع تسبیح او یحتمل انما تزوجها ابوه و سوا لا یعلم **من عاقل** فبسط لا سمع اذا تزوج متناقض لانه  
انکر النکاح او لا ولا سمع و هو یطلع **فصول** و لو تزوج عبد الوقف او تزوج عبد الوقف لای غیر  
او حرة لم یجز **من عاقل** و لو تزوج عبد الوقف لا یجوز و لو تزوج امه الوقف لا یجوز و جناة عبد الوقف  
مال الوقف **خلاصة** قال باقتان اذا ادعت علی ان تزوجها و قامت کل واحد منهما البینه علی سبوق و الزوج یقول  
تزوجت احدهما و لا یرى ایتها لم یقض بشیء لانه لا یحکم و یفرق بینه و یشترط علیه نصف المهر بینه بالانفاق  
فی رواية کتاب النکاح لان نکاح احدهما صحیح بانفراده و لا یفسد و قد فرق بینه و بین صحیح النکاح فینصف المهر لیس  
احدهما و اولی من الآخر فاشهد کافیه و عن ابی یوسف فی هذا ان لا یس علیها و عن محمد فی رواية بنام عنه انه علیه هرکاملها  
لما ان الزوج مقر بینه النکاح احدهما ولم یطلقها فنجب المهر لای یوسف ان المقضی لهما هو کل کل یقول قال رجلین لاهدکا  
علی الف درهم لم یجب بشیء کذا فی معناه و قوله الزوج لم یطلقها قلنا العاضی من فرق بینهما صار کالطاق **من عاقل**  
سکوت البکر عند العلم بنکاح و کبیل الالب سکوتها عند نکاح الالب یح ایس ضا و عنه ان علمت وقت عرض انکح  
الالب فهو رضا ثم قال لها و موولها لا غیر یل و کلتنی فی امرک ان ازوجک علی ما استصوب فسکت فخرجها  
من انکح و غیره بيشتر من دنار و اصح و مدارضا **من عاقل** قالت البیضا تزوجنی فلما ارید منک حقوق البیضا و لا  
من حقوق النصارى فزوجها لا تقدر منع النفقة و البیت الا ان یقول ذلک بعد النکاح و لا باس بالجمع بین المرأة

واقام البیت



مطلب وكذا بخصوصه  
لا يجوز

وزوجه ايرها بالنكاح الفاسد قبل الدخول ولا يتزوج امرأة ابنة من الرضا كخالة النكاح والابن لو لا **نكاح**  
من كفت من تراخى ستم مرد كفت من يذير فتم يمشى كوايان اجاب امام محمد وابن عقدة **كفت**  
الوكيل بالخصومة اذا لم يتقدم بعد ولكن نفي بوجاهة ثم عزى شهدهم تقبل لان تأكيد خصما بالتقضاء خلو كذا بالخصوص **من**  
الاب لا يجزى لكان اجبا بكونه ابنة على النكاح عند الشافعي وعندنا لا يملك **من اختلاف** قاله مسلم لمرأة فخر  
تجسبا معا او تهودا اذا وقعت الفرقة بينهما في الزوجين جفا عند ابو يوسف وعن محمد انه لو تجسبا معا على النكاح لان  
سبب الفرقة منهما جميعا فصلا كارتداد احدهما او جبين المسلمين ولو تهودا وقعت الفرقة بينهما لان سبب الفرقة  
من الزوج فاهمة كرهة الزوج المسلم وحين لا يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك الدين والمرأة تقر عليه فعلا كرهة  
الزوج وحين **من اختلاف** يجوز لاحد الزوجين الاستئذان في الفرقة بالاعتراض اذا استكت الباقون **قيل** ام الاب  
اولى بتزوج الصغيرة من الام لان **لافت** لا يباح له ولا يولى من الامم **من اختلاف** **قيل** قالوا ان النسب المولود من نكاح  
لهن ولاية التزوج عند عدم العصباء باجماع من اصحابنا ومن اللاحق والعم وبنت الاخ وبنت العم فاما الام والنساء  
الاولاد من قبل الام فلهن ولاية عند ابو حنيفة والابن يوسف خلافا لغيره **قيل** قال جهم وما ذكره شيخ الاسلام عطاه السند  
من الاجماع فستقيم **لافت** لا يملك الام من ذوى الارحام **من قنينة** تزوج امه ثم سبقتها لم يجز في الجماع والزيادة  
يجوز في قلت **قيل** وقوله في مختصر القدوري ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منها رجلا لم يجز لان تزوجها  
بالاخرى في الشبهة الموقوفة وانها موقوفة بذول بطلان ملك اليدين **من قنينة** لان الامه لو فرضا ما عدا الم عزا ان يتزوج سبقتها  
وعلى العكس كذلك لانه لا يمتنع ان النكاح بملك اليدين **من قنينة** قال اذا زوجها القاضى ليس لها الخيار اذا بلغا وقالا  
لها الخيار لانه ان هذا ولاية كاملة لا يبنى على تقليد الشريعة وهو مطلق فصارت كولاية الاب لمحمد ان القاضى يوفى  
عن الاخ والعم ونحوهما الخيار فلهذا اولى والفقهاء فيه ان لا يفرق بينه وبين غيره على ظهور ولايته **من اختلافات** في رجل  
تزوج امرأة حامل من زنا لا يثبت نسب من انسان فانكاح جائز ولا يملكها حتى يرضع وان تزوجها وفي بطنها  
ولد نسب ثابت فانكاح فاسد وان كان الحمل من زنا وجه قوله في ضفة ان الحمل اذا كان من زنا فليس  
حق للغير منع من النكاح ومنعه من وطئها لا يمنع جواز نكاحها لانها في هذه الحالة انفاء والحائض اذا تزوجها  
ان المنع في هذه الحالة لا يمنع صحة العقد عليها وانما اذا كان ثابته من انسان فانكاح فاسد لان هذا من صفات  
النكاح وهو ثابت لا يجوز ان يثبت عليها حق من حقوق النكاح تزوجين وقال ابو يوسف لما كان ممنوعا  
من وطئها لاجل الحمل صار مثل الحمل الثابت النسب اذا كان ممنوعا من وطئها لاجل الحمل فلم يجز النكاح عليها كالم

مطلب لا يمتنع النكاح  
بملك اليدين

مطلب ما لم يزل

مطلب لا يمنع الحمل جواز  
النكاح

من مبسوط

لم يجز في النكاح ثابت قال رضي الله عنه ذكر تزوج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاعا وهذا يرجع الى انه من المولى  
اجبارا على النكاح وعند الشافعي لا اجبار في العبد ومرواية عن ابو حنيفة لان النكاح من صلبه لا من ادمية  
العبد داخل تحت ملك المولى من حيث انه مال فلا يملك نكاحه بخلاف الامه لانه مالك منافع بعضها فملك عليها وكذا ان  
النكاح اصلاح ملكه لان فيه تحصيله من الزنا الذي هو سبب الهلاك والتقصان فيملكه اعتبارا بالامه بخلاف الكتاب  
المكتوبة لانها التحق بالاحرار فغيره فاقبضه **من اختلاف** **قيل** تزوج مطلقه الرجعي في عتقها ووطئها لا يصير حرا  
ولا الزوج لغوه والوطئ بناء عليه فيكون كاجبة **من قنينة** قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود وقال الزوج بل  
بشهود فقال قول للزوج **قيل** وقالت تزوجتني وانما صبيته وقال الزوج لا بل كنت بالغة بالقولها والاصل في  
جنس من المسئلة ان الزوجين متى اختلفا في صحة العقد وفاسده كالمشترى من القول لمن يدعى القهر **من**  
الظاهر واداء اختلاف وجود اصل النكاح كما في المسئلة الثانية فالقول لمن ينكر الوجود **من قنينة** رجل وامرأة اقرا  
بين يدي الشهود فقالا لا نؤم شويح لا ينعقد النكاح بينهما وكذا لو قال لامرأة من امراتي وقالت للمرأة هذا زوجي  
وقال القاضى الامام قاضى خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا  
يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارا بذلك  
انشاء النكاح بخلاف اذا اقر بعقد لم يكن لانه كذب **من اختلاف** امرأة جعلت امرأتها في يدي يملكها يجوز النكاح  
عند الخصاص وان لم يذكر اسمها ونسبها **وكيل** المرأة اذا غلط في اسم امرتها لا ينعقد اذا كانت حايه وكذا الاب  
اذا غلط في اسم بنته عند العقد ولو كانت حاضرة اذا اشار اليها **من اختلاف** اذا تزوج امرأة على غير مهر ومات  
عنها قبل الدخول لامرؤها وعندنا لها مهر المثل **قيل** ان ابن عباس عن حماد بن زيد في هذا حديثه الفريين لا  
مهر لها والمعنى ما مر في مسئلة المتقدمه **قيل** ابن مسعود وسئل عن هذا فقال **من اختلاف** اذا تزوجت  
امرأة فقتلت نفسها قبل الدخول سقط مهرها وعندنا لا يسقط **من اختلاف** ذكر الامام الامام الباقر في هذا القاضى  
اذا عقدت عقد البكر فملك بئرا وان عقدت عقد الشيب فملك نصف بئرا يجعل ذلك ان كان له ولي **من**  
**قنينة** وفي ادب القاضى الخصاص شكك المرأة عند القاضى ان الزوج يضربها وطلبت ان يسكنها عند قوم  
صالحين ان علم بزوجها وان لم يعلم ان كان خيرا نه صالحين ويميلون اليه امرأة بالاسكان عند قوم صالحين **من**  
**خلاصة** الصغيرة الصغيرة خيار البلوغ في نكاح القاضى في اظهر الروايتين عن الخارج وهو قول محمد واذا تزوج ابنته  
الصغيرة ويضمن لها المهر من زوجها مع الضمان فاذا بلغت واحدا بالان لم يرجع الاب علي

مطلب في اسمها لا ينعقد النكاح



الزوج ان كان الغلمان بغير امره ويرجع ان كان بامر من قاضي خان رجل يوثق اقواما خطبة امرأة لا والله انما  
الاب زوجت تكلموا فيه منهم من قال لا يصح النكاح وان قيل عن الزوج ان كان هذا النكاح بغير شهود لان الغلمان  
جميعا يخطبون من تكلم منهم ومن لم يكلم لان التعارف هكذا ان تكلم واحد ويسكت الباقيون والخطاب لا يصح  
شاهدا ومنهم من قال يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة اليه لاجل الخطب فاجعلنا الحكم  
خطبا والباقي شاهدا **من الواقعا** ولو قال بعثت نفسك بكذا فقال اشتريت لو قبلت يكون ككاح في  
الصحيح من الجواب وكذا الوباغ الاب بنته بشاة اليهود ويكون ككاح **من مجمع الفتاوى** لو قال بالصفيرة  
زوجهما بكذا ولم يقل من ابنتك فقال ابو الصفيرة قبلت كان النكاح للاب ولا يجوز للابن ابدا ولا ينفع خطبة الاب  
قبل ذلك **من مجمع الفتاوى** والوصي لا يملك ككاح الصغير والصغيرة او وصي اليه او لم بوص **من مجمع الفتاوى** ككاح  
عن اب الصفيرة اذا تزوجها من صغير وقيل بوجهه ولو كبر الصفيرة وبنيها عتيبة منقطعة وكان الزوج بغيرها ففسخ  
بما يجوز القاضي ان يبحث الى شافعي المذهب بسبب النكاح بهذا السبب فقال نعم والقاضي الحنفى ان يفعل ذلك  
ينفذ ايضا اخذ بهذا المذهب وان لم يكن من مذهبنا قال من مذهبنا هذا على قولنا لا يصح نكاحه على ان القاضي اذا قضى  
بخلاف مذهبه تعد عنه لانه حنفية خلافا لها وري عن ابي يوسف انه صلى بالناس يوم الجمعة ثم اخبرهم بوجود الفارة  
في بئر الحمام وقد كان اغتسل فيه وكان ذلك بعد فراق الناس فقال قد يقول احواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء  
ثلثين لا يجتمع نجسا ولم يكن ككاح **من مجمع الفتاوى** **واي نظر** يسئل شيخ الاسلام عن امرأة شافعية بكرا البتة زوجت  
نفسها من شافعي غير اذن ابيها والاب لا يرضى ذلك هل يصح هذا النكاح قال نعم وذكر ان زوجت نفسها من  
شافعي ولو سئل عن ذلك اجنبيا انه صحيح وان كان لا يصح عند الشافعي والزوجان يعتقدان ذلك المذهب  
وكوسئل ما جواب الشافعي في هذه المسئلة اجابا انه يصح عند حنفية وفي مذهب الشافعي **من مجمع الفتاوى**  
رجل قال لاجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت الفارسية توبه داني او قالت توداني يكون اذا ما و **من الواقعا**  
رجل قال لامرأة اجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت الفارسية توبه داني هذا لا يكون اذا كانا اختار  
الفقيه ابو الليث لان هذا قد يذكر للرد وقد يذكر للتوكيل فلا يثبت التوكيل الطلقة ولو قالت باكتنيت  
فيه خلاف وفي النوازل قال محمد بن مسلم في البكر اذا قالت باكتنيت انه لا يكون اجازة وقال ابو  
نهر يكون اجازة قال الفقيه ابو الليث وبناخذ **من الواقعا** رجلا تزوج امرأة بغير اذنها قبلها  
الجبر فقالت بالفارسية باكتنيت كان هذا اجازة كذا اختار الفقيه ابو الليث **اختيارا**

صغيرة صغيرة بينهما شبهة رضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يعلم بخبره بغير  
انسان فان اخبره عدل ثقه يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فان كان بعد النكاح فالاصح ان يقال  
لان في الصورة الاولى الشك وقع في الجواز فلا يجوز بالشك وفي الثانية وقع الشك في البطلان  
فلا يبطل بالشك **من مجمع الفتاوى** والمنسقة لها زوجها يعني المرأة التي اخبرت بتزوجها اذا اعتدت  
وتزوجت وانت بولد فجاء الاول حينما فهو له اي الولد الاول عندنا حنفية مطلقا انكسواء انت به  
لاقل من ستة اشهر او لا لان النكاح الاول صحيح والثاني فاسد فاعتبار الصحيح اولى والثاني في  
رواية وعليها لانه هو المستحسن حقيقة فالولد للفراش الحقيقى وان كان فاسدا وبجعله ابي يوسف  
الولد الاول ان انت بلاقل من ستة اشهر من حين العقد اي عقد النكاح الثاني لتيقنا ان العلوق  
من الاول وانما اذا كان اكثر من ستة اشهر فالولد للثاني وحكم له به ابي محمد بالولد الاول ان كان من حين  
ابتداء الثاني بالوطى الى الولادة لاقل من سنتين ان كان اكثر منهما فهو للثاني لانا ثبتنا انه ليس  
من الاول لان النكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وعليه الفتوى لانه هو المستحسن  
**شرح مجمع الابن** لك امرأة ارجل فتزوج باخترها بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نسوة مات احداهن فتزوج  
بعد يوم **من مجمع الفتاوى** اذا اعتقت الامة ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فاعتقد لانها لا تتزوج  
التعلم بخلاف الخبر فان طلب العلم فريضه على كل مسلم مسلمة وباتت حنفية لا عند **شرح** عقد نكاح باكره نكاحين  
دوم لازم شهود من عقد اول باقى بود زيرا كه لزوم كابين تنع انعقاد عقدت مجيبين اكر طلاق رجعي داده بود  
ونكاح بكابين مراجهت درست بود وكابين لازم نيابد هذا اختلاص المرغينا فقال الامام بيان في نكاح  
النسوة نكاح العلانية لا يجب المهر ان بالاتفاق **من قاعدة** دوم در نكاح زنى منازعتى كند ويكتن صاحب  
انت وزنى كويده كمن زن اين خارج بودم مرا بر خود حرام كرد عدت وي داشتيم واين وي كيري را بشوى  
كردم كواه بر كه بود ذكر الامام محمود المرغينا في انها اذا اقرت بالنكاح الخارج اختلف المشايخ فيه قال الامام  
الاسيماي المقر صاحب البعد والبينة على الآخر وفيه من المشايخ قالوا صاحب البعد هو الذي عرفه الزمان منه و  
بيئته اولى لان المرأة ليست بخصم ولا قول لها بمنزلة الامة يتنازعان فيه **من قاعدة** رجل له ابنة واحدة فقال  
زوجت بنتى ولم يذكر اسمها جاز ولو كانت له بنتان فقال في نكاح الكبرى اسم الصغيرة ينعقد النكاح  
على الصغيرة **من مقاصد** زنى بر شوى طلاق شده باشد باز در بهاري مركب شوى عقد كردند وكذا

وان زوجه من الاب لا ينفك عنها الا اذا  
بلغت ايامها على النكاح وانما في نكاح  
عند حنفية ومحمد قال ابو يوسف لا خيار  
لها في البعد والاب











والكفاءة يعتبر في الحرية يعني من مساوات الرجل والنساء حتى لا يكون العبد كقوله امرأة حرة لان الرق قاهر  
 الكفر وفيه معنى الذل فيعتبر به وذكر في منية المفتي المعنوي ليس بكفول بنت المعنوية من حرة الاصل وكذا  
 مولى العرف الجهم ليس بكفول لاهلها شيئا ولا سيما ما بان فيها كالا بآء يعني من كان له اب جد في الحرية والاسلام يكون  
 كفولا لامرأة كان لها عشرة آباء فيها لا ان النسب بالاب وتعام بالجد فلا يشترط الزيادة وقال ابو يوسف من كان  
 ابي سلم وحر يكون كفولا لمن ابوه وجد مسلمان او حران . **وداية** يعني بعترا الكفاءة داية ومن تقوى بالعلاج  
 وعن ابو يوسف اذا عتق الكفاءة في الحب لم يعتبر في النسب فقال كرام الاطلاق والتحصيل لا يكون كفولا للحبيب الذي له  
 جاء وحرته وحشة عند الناس للخصيس الذي لا جاء بل بسول جملة العوام قال محمد الا ان يكون الفسق فاحشا كمن صنع  
 وسخر او خرج مسكرانا ويلعب بالعبيان لانه من امور الآخرة فلا يثبت عليه من احكام الدنيا . وذكر اخي التميمي  
 من سبب يلج ان الكفاءة من حيث الصلاح مع غير معتبة بناء على ان الفسق ليس بالزوم لانه يمكن الانتقال عنه والفقير  
 يكون كفولا للعلوية بناء على ان شرف العلم فوق النسب وكذا ان يكون عالم الجاهل في العلم والجاهل في العلم المذكور في  
 المتن ان الداية من اهل المقاصد والمفاخر والمرأة معتبرة بديانة النسب **وما لا يبي** بعترا الكفاءة في المال وسوء الملك النفقة و  
 المهر المحلل الذي لا ينفذ على النفقة يقوم النكاح ويؤم الارز واج فلا بد منها والمهر بدل البضع والاب من ايدائه  
 ومن لا يوسف النفقة على النفقة كان في الكفاءة لان المهر يجري فيه المسئلة دون النفقة ويعتبر قادر على النفقة **المهر**  
 بساير ابيه لان الآباء يتحملون المهور عن اولاده دون النفقة هذا في ظاهر الرواية وفي النواذر عن المهر ومهر امرأة فاته  
 من يسايرها ولو تزوجت نفسها من قدر على المهر والنفقة ترد عقدا وقال ابو يوسف ان كان قادرا على البقاء ما يجلي ويكسب  
 ما ينفق بما يبيعون آتية يكون كفولا لان المال عاقد وراج ومصالح النكاح ينظم بالمهر والنفقة فلا حاجة لما زواير لها  
 ان الناس يتفاوتون بالمال ويغيرون بالفقر قالت عابشة رضي الله عنها ان احبائل المال ورايت في المال هيبا ورايت  
 في الفقر هيبا يوجب دفع هذا القدر بالاعراض . **وحرة** اي بغير صبي زوجة ليا والمرأة كبره باذنها فلما وقع النكاح  
 فاذا العصبى يوجب فوطعت امرأة الى القاضى فاذا فرقة فان القاضى يعرف لان النكاح مع وصاحقه استحقاقا في الوطى  
 بجملة مدة العقد وقد وقع العجز عن ذلك سبق لان العجز بسبب الجبر في زواله فصار التاخير لا يقيد بل هو طمطم محض  
 فوجب التعريق وكذا لا يفيض الا على الخصم حاضر وخصم القبيح ان كان او ابوانه او وصي الابن ووصي الجد فان احد من هؤلاء  
 احضره وجعله خصما فعرض عليه الا ان يرضى به او تزوجت به او علم ذلك منه **فيما لا**  
 فقد اختلفت في ما من هذه الفرقة طلاق وقال بعضهم لم يبي فرقة غير طلاق لان الصبي من اصل الطلاق **من جاح الكبر** وفيه خلاف في الموضع

ليحكم عليه الا ان ياتي بينه على انها سكت في تلك المسئلة حين ادركت ومن بكر وان احدهم الاوليا ورضي بعدم الكفاءة  
 في هذا الفصل **من يزدوي** معتبر في الصنايع عند محمد وفي رواية عن ابي حنيفة واهل يوسف لان الناس يتفاوتون في  
 وينفون بدلتها وعن ابي حنيفة غير معتبر لانه لا يمكن الانتقال عنها فليست صفا لازما وعن ابو يوسف لا يعتبر الا ان  
 فانها معتبرة كالحاكم في الحجام والكنايس والدياغ فانه لا يكون كفولا لبنت البزار والعطار والقبيري والجوهري **من شرح كند**  
 اذا تزوجت المرأة من غير كفولها ان ينفقها نفسها ولا يمكنه من الوطى حتى يرضى المولى **من عادي** واذا زوجها المولى من غير  
 كفول وقعت الفرقة من مائة ثم كان له ان يفرق بينها لان الرضا في عقد لا يدل على الرضا في عقد آخر ولو زوجها المولى من غير  
 كفول فطهرها رجعا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى ان يفرق بينهما **افسقا** قال زوج البكر اذا ادعى سكورها عند تزويجها  
 وقال هي بل ردوت فالقول قول الزوج وعندنا القول قول المرأة **ان الاصل** هو ان يكون الزوج عاقل فاعراضه فاقول قول  
 من يتسك بالاصل **ان** ان تحصل للاختلاف في لزوم هذا العقد والمرة تنكر فالقول قول الشكر في الشرح ونظيره  
 هذا اذا قال لعبد ان تدخل الدار غدا فانت حر فعني الغدا وادى المولى الدخول والعبد عدم الدخول عند القول  
 قول العبد ويعتق لانه متمسك بالاصل وعندنا القول قول المولى لان منكر العتق وهو الحاصل من الخلاف **في اختلاف**  
 مسلم تزوج صغيرة نصرانية زوجها ابونا ثم تجلس الاب والام تطلقه ثم تزوجها لانها غير الابوين ديننا فانجست  
 الام فثبت نصرانية كما لو ولدت وما كذلك فان تجست الام ايضا بانث لانها صارت تابعة لها ولم يثبت دين  
 النصرانية بالدار لانها دار الاسلام ولم يثبت لها دين الاسلام بالدار لانها تابعة لابوين لانها غير الابوين ديننا فانجست  
 خصاصة الابوين بخلاصة الرد لانها لا يقران على غيرها فاعتبرت بنسبة المدة وبطل مهرها وحكم حل الزوجة مثل النكاح  
**من يزدوي** وكيل المرأة اذا غلط في اسم ابها لا ينعقد النكاح اذا كانت المرأة غائبة وفي النوازل اذا سمى وكيل المرأة  
 اسمها وغلط اسم ابها فانه لا ينعقد النكاح والا ان يكون المرأة حاضرة واسماها ابها وكذا الاب اذا غلط اسم بنته  
 عند العقد لا ينعقد النكاح ايضا . وفي الوقعات رجل له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال وقفت العقد زوجت  
 ابنتي عابشة منك ولم يقع الاشارة الى شخصها لا ينعقد النكاح لا اذا لم يقع الاشارة الى شخصها انما ينعقد  
 النكاح اذا كان له ابنة بذلك الاسم ولو كانت حاضرة يجوز النكاح اذا اسماها ابها . رجل له ابنة واحدة  
 فقال زوجت ابنتي ولم يذكر اسمها جازى النكاح ولو كانت له بنتان كبيرى اسمها عابشة وصغرى  
 اسمها فاطمة فقال في نكاح الكبيرى اسم الصغرى ينعقد النكاح على الصغرى دون الكبيرى . ولو قال  
 زوجت ابنة الكبيرى فاطمة يجب ان لا ينعقد النكاح احد بهما ليس ابنة كبره بهذا الاسم وفيه ايضا جارة

مطلب وكيل المرأة اذا غلط في اسم ابها لا ينعقد النكاح



لها اسم سميت في صفة فلما كبرت باسم آخر فتزوج باسم هذا الاسم جاز لان الاسم التعريف  
فانما صارت معروفة بهذا الاسم يقع به التعريف من **اختيارات** ومن اسم بنفسه وله اب في الاسلام لا يكون  
كفوا بمنزلة ابوان في الاسلام لان عام النسب بالاب والجد - ومن اسم بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب جده  
في الاسلام **هذا** ادعى امرأة في يد رجل انها امراته مطلقا ولم يذكر انها تزوجها لا يقضى لذي اليد بل يقضى  
للمخرج وان ذكر كل واحد منهما انه تزوجها والشهود كذلك شهدوا يقضى لصاحب اليد وهذا القائل  
قاس على دعوى الملك فان الخارج مع ذي اليد اذا ادعى ملكا مطلقا واقام البينة على ذلك يقضى للخارج  
ولو ادعى النسب من رجل واقام البينة يقضى لصاحب اليد ومنهم من يقضى لصاحب اليد على كل حال لانه  
السبب متعين في دعوى المرأة وسوا الزوج فصارت ذلك مذكورا في الدعوى ولا كذلك ملك الغير **من اشتروا**  
امرأة تزوجت صبيا ليس يكون لها باذن وليه ورفع امره او وليها الى القاضي فطلبوا الفدية فانه يفرق وليس  
في التأخير فايده ولا بد من احصاء الخدم في ماله وفي مسئلة خيار البلوغ يحكم عليه الا ان ياتي بينه على انما سكنت  
في تلك المسئلة حين ادركت وهي بكر وان احد من الاولياء رضى بعدم الكفاة في هذا الفصل **من تزوج امرأه**  
تزوجت كفوا باقل مهر مثلها فان الاولياء فلم يمان ببلغوا مهر مثلها عند ابى حنيفة وقال لا يسلم لهم ذلك قال  
بعض المشايخ قول ابى يوسف صحيح لان كساح الحرة بغير لولي صحيح عند فاما عند حماد لا يصح كساح اصلا فكيف  
يتصور الاعراض وتغيره في مسئلة ذكرها في كتاب الاكرام في ولي المرأة والمولى عليها اذا اكرها على الكساح  
ثم زال الاكرام بعد العقد صح الكساح فاذا لم يكن الزوج كفوا كان للولي ان يرد الكساح وكذا المرأة ان يرد الكساح  
فان رضى احداهما لم يطل حق الآخر فان كان كفوا والمرأة قاهرة فللمرأة ان تترك الكساح فان رضى فلولي رده عند ابى  
وقال لا يسلم ذلك شيئا من قال لاحد قول حماد في هذا التفسير بل كل هذا الى قول المروج البينة فانه يصح رجوعه الى قولها  
وقد بينا هذا في شرح الختمين ان المهر من المرأة فصح الخط منه منها ولا يى حنيفة انما اضرته بالاولياء فانهم يتفوزون بغلاء  
المهر ويتفوزون بنقصان المهر فوجب دفع المقر بالاعراض **من اشترى من جامع الصغير** قال غير الاب الجدا وزوج الصغير وغير  
من غير كفوف بل لا خيار له وقاله الخيارات ان الكساح حذر عن ولاية الصغير فيلزم كالكساح للاب الجدا والخام ان النكاح  
على حصول المصالح بحكمة الكمال فابطال يكون ابطالا للمصالح لهما ان اشقته غير الاب قاهرة فاصلا لشفقة ثبت اصل الولاية والنفقة  
انتقلت الى الزوج تيمنا للنظر في الصغير الصغير **من اشترى** فانما تزوج امرأة حرة رجل نهارة فولدت منه ثم ظهر ذلك فالاولاد حرة  
وقال لا يثبت على الصبي ولد الغرور حرة بالقيمة من غير فصل لهما ان هذا ولد حصل بين رفيقين فلا يمكن القول بغيره

بخلاف الاب

بخلاف الاب لانه طلب حرة وموخر فمكن اتباعه واما جماعة القضاة فلما ثبت ذلك حكما منهم لا قولوا وكان ذلك في الاب احر  
**من اشترى** فانما القاسق كفوا للصحة لان يكون بحال يستحق به ان يسكن ويدخل التسوق فيصير العبيان وقال  
لا يكون كفوا وقال ابو يوسف ان كان فاسقا معلنا فكذلك ان كان مستترا كان كفوا ان فسق الزوج اذ لم يسقط  
جاسد لا يغيره في العرف ولا يفتى مقاصد الكساح لهما ان الزيادة مقصودة في باب الكساح قال عليه السلام عليك ذلت الدين والنسب  
حصولا على الاعلان بوجوب الشين وتحل بالكر وبعض المقاصد **من اشترى** اذا شهد الشهود بعد الدعوى والاخبار انها امراته و  
حلاله ولم يقبلوا انها تزوجها قيل لا تقبل الشهادة مالم يشهدوا على العقد قليل قبل فان محمد قال اذا قال للشهود عليه بالزنى  
ان تزوجتها او قال هي امراتي ذرت عليه كدسوى بين الامر من قول انها واحد فتقبل **ادعى** على امرأة انه تزوجها وتهد  
الشهود انه منكوبة او ادعى انه منكوبة كشهد الشهود انه تزوجها قبلت منه لان الكساح سبب متعين لصيرورة المرأة  
منكوبة وكان ذكره وتكرره **سواء** ولو ادعى الكساح مطلقا من غير تاريخ وشهد الشهود انه تزوجها في شهر كذا لا تقبل  
الا ذاب المدعى شهوده **من اشترى** ولو ادعى انه تزوجها اول من اسر وشهد الشهود على التزويج في اسر  
لا تقبل ولو ادعى الشراء من اسر وشهد الشهود انه اشترى في اسر قبل لان الشراء قول يعاد ويكره **ادعى**  
كساح امرأة ومن امراته وهي في يد آخر فاقرت المرأة للمدعى ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا يقضى  
للمخرج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد فلما تزوجها ما اقرت حتى اقام الخارج بينته على الكساح وارض شوقه  
واقام ذواليد بينة على ان تزوجها كانت بينة ذي اليد اولى على كل حال لان السبب متعين في باب الكساح فيصير  
لا محالة ولو اقام الخارج بينته على الكساح وارض شهوده واقام بينته على اقرار ذي اليد كان كساح ذي اليد كان  
في وقت كسائه وذكر وقتا بعد تاريخ بينته الخارج اولى ويندفع به بينة ذي اليد لان يوقف ذواليد فقال تزوجها  
قبل ان تزوج الخارج ثم حده بالعقد بعد ذلك التاريخ في لا يندفع بينة ذي اليد **ولو ادعى** في يد احداهما واقام  
البينة من غير تاريخ ومسئلة المرأة عن ذلك فلم يقر لاحد مما حقت تها تارت البينات ثم اقاما احدهما البينة على اقرار  
الكساح يقضى له بالكساح كما لو اقرت لاحدهما بالكساح بعد اقاما البينة وهذا في الحيوة اما بعد موتها ان كان  
تاريخ احدهما سبق يقضى له وان كان سواء او لم يورخا يقضى بالكساح بينهما وعلى واحد منهما نصف المهر  
وبيراثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب بينهما وبيراث من واحد منهما ميراث ابن كامل و  
وميراث ثلث ميراث اب واحد **من خلاصه** ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاول اولى وان  
لم يوقتا فالذي زكيت اولى وان لم يذكر بنيةهما فعند بعض المشايخ للذي اقرت له بالكساح سابقا وهو

ادعى دارا فادعى عليه في فقه القاضى ثم علم  
انما ضلنا الدار كمن ادعى ان غلامه بالبيت  
لا يملك كذا الا بالبيت يقضى بغيره في حصة  
لا يملك كذا الا بالبيت يقضى بغيره في حصة  
فان غلامه فادعى بقراد المدعى عليه كذا  
في حصة قاضى فان

الانيس



هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يوافق الزوجان في النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح

وعند بعضهم لا يقضى لأحد منهما واليه يشار في ادب القاضي في باب الشهادات على النكاح ولو اقرت لأحد ما بعد  
 ما اقاما البينتان لا يترجح بينته من يدعي قراراً بالنكاح وقيل يترجح. ولو ادعى على امرأة نكاحاً والمرأة في النكاح غير  
 ولا بينة المدعى يتخلف الزوج والمرأة ويبدأ بهن الزوج بالله ما يعلم أنها امرأة هذا المدعى فان ينقطع الخصومة  
 فان نكل تخلف المرأة على البينات بالله ليست لهذا المدعى فان نكلت يقضي عليها بالنكاح. امرأة ادعت على رجل  
 أنها تزوجها فقال الرجل افعلت ثم قال بل فعلت فهذا جائز. وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وانكرت المرأة  
 ثم اقرت وليس نكاحاً تزوج النكاح كادعائه الفسخ اذا تزوج العبد حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح  
 وقالت المرأة قد اذن له يفرق بينهما لاقرار بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر وكذا لو قال لا ادري اذن  
 اولم يأذن. ولو ادعى على امرأة نكاحاً وشهد الشهود بهذا اللفظ ما يرد ورأى وشوى دانسته ايم  
 فالقاضي لا يقضي بشهادتهم وكذلك ايشان جنين بكسيدة ان ذكره زن شويان باستيد لا يقبل شهادتهم ولو شهد  
 احدهما أن زن وي است وشهد الاخر زن وي بوجه است يقبل شهادتهما. وكذلك لو ادعى أنها امرأة وشهد  
 زن وي بوجه است يقبل كما في دعوى العين. ولو ادعى الزوج أنها امرأة وشهد الشهود أنها امرأة لو كانت  
 كانت امرأة لا يقبل كما في العين. اذا تنازع رجلان في امرأة كل واحد منهما يدعي أنه تزوجها أو لا فاقام البينة  
 فالقاضي لا يقبل واحدة من البينتين الا يترجح احدهما على الاخرى باحد معان اما بقرار المرأة او باقامة البينة  
 على اقرارها او بكونها في يد احدهما الا ان يقيم الآخر بينة انه تزوجها قبلي. وكذا في بيت احدهما كان اولى لها  
 بمنزلة ما لو كانت في يد بخلاف ما كان العين في يد واقام عليه الخارج بينة فان الخارج اولى لان ذي اليد معاً  
 منه عليه وليس يرد. وكذلك لو كان لأحد معاً دخول لأنها يكون في قبضته فان اقام الآخر بينة انه تزوجها قبل  
 هذا فان القاضي يقضي بها الذي اقام البينة لا يتبين ان الآخر غصبها ولو لم يكن بينهما بينة بعين على سبق و  
 والتاريخ اذا كان لها بينة على النكاح فان المرأة تسأل عن ذلك فلا يرها اقرت فهي امرأة ولو لم يرها احد  
 ولو كان لأحد معاً يد وقد اقرت للآخر فهي لصاحب اليد لان اقرار المرأة لا يصح ابطال حق الآخر. ولو اقام  
 البينتان وزكيت احدهما دون الآخر فهو اولى. ولو تنازعا بعد وفات المرأة فهذا على وجوه ولا يقبض في الاقرار  
 واليد فان ارضا وتاريخ احدهما سبق يقضي بالنكاح والميراث له ويجب عليه تمام المهر وان لم يورث  
 او ارضا على التسوية فانه يقضي بالنكاح بينهما ويجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر وبينتان  
 ميراث زوج واحد والفرق بين الدعوى الحيوة وبين الوفات ان المقصود في حالة الحيوة هي

المرأة

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يوافق الزوجان في النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح

المرأة وهي لا تصلح مشتركة بينهما والمقصود بعد الوفات وموالت فيقبل الشركة في حالة الحيوة والموت من استرخى  
 رجل زنى بامرأة فقبلت منه فلما استبان حمله تزوجها الذي زنى بها جاز وان جاءت بعد النكاح لسنة اخبر  
 فصاعداً ثبت النسب ميراث منه لأنها جاءت بعد في وقت جملتها تأتبع نكاح صحيح وان جاءت باكل من ستة أشهر  
 لا يثبت النسب لا يرث منه لأنها جاءت بعد حمل ثمانية من فتاوى ويجوز ولي المرأة ان ينكحها من نفسه اذا ارتقت  
 وهو قول في حنفية وما كان ذمب الشافعي ودأود الى المنع واصحوا بان النكاح لا يحتاج الى نكاح وشك من استحباب  
 امرأة مسترجلة بشهوة حرمت عليها اتمها وابنتها لوجود سبيل لوطي كالتزويج من جامع الصغير رجل تزوج  
 امرأة فافلق باباً او ارحى سترانهم طلقها وقال لم اجامعها وصدقته او كذبت لم يزوج حتى تنقضي عدتها لان  
 الخلوة قامت مقام الوطى في حق تأكيد المهر وجوب العدة من جامع الصغير غلام لم يبيع ومثله يجمع بين  
 ان ينكح كانه ويشترى جامع امراته وجب عليه الفسل ويحل لها التزوج الاول لانها يتعلقان بالجماع وقد  
 وقد وجد فان قبل الفسل لما يجب بجماع بسبب النزول الماء وجماع الغلام ليس بسبب النزول الماء قبل انه  
 بسبب النزول الماء في حقها وحاجتنا الى بيان الحكم في جانبها وكست محمد عن ذكر غسل الغلام لانه ليس بواجب عليه  
 من جامع الصغير والغلام الحيا اذا بلغ ما لم يقبل فثبت له منه ما لم يعلم انه رضا وكذلك الجارية اذا دخل الزوج بها قبل  
 البلوغ اعتباراً بانها تزوج النكاح فان مات احدهما قبل البلوغ فغيره الآخر لانه ما صح النكاح وجب الملك للملك كان  
 للارث ثم اثبت خيار البلوغ للذكر والانثى لان المعنى بجماعها ومقصود الشقة بخلاف خيار العتق حيث ثبت  
 للانثى خاصة دون الغلام لان المعنى فيها خاصة وموزان الملك عليها فيثبت لها الخيار سواء كانت تحت  
 او عذراً لان الطلاق عندنا معتبر بالنكاح من جامع الصغير فان قيل فانه يقولون ان الالة الكتابية لا يحل لها ما وان  
 لم يجد ويلحق الولد في الفرق قلنا لان اباح ملك ليس حمله وحرم المحارم فحرمت اعيانهم بكل حال والمشتهر كان  
 حرم فهي النكاح فقط وهو العقد والوطى فاذا امكننا من لم يحرم علينا اعيانهم وانما حرم وطئهم فقط كما يحرم الحائض  
 والعائنة فرضاً والمعتلقة فرضاً والحامل من غير السيد فلما لم يكن واحدة من هؤلاء يحرم العين كانت غير اشافي  
 غير الوطى وقال بعضهم غامر يقبل الذي عرس بامرأة ابنة لانه فعله مستحلاً قلنا ما في الحديث من هذا ولا يحل  
 ان يقول على امر رسول ما لم يقبل بل يجب قبل من وطئ بامرأة ابنة كما جاء في النسخ وان يخسر له وان يترك الباقي لو تز  
 فان قالوا لم يجدوا في الاصول من استحباب الشاهد الذي اشهد على النكاح احد فانه تزوجها اسرع الآخر انه تزوجها  
 اليوم لا يقبل النكاح بخلاف السبع فانه يقبل والفرق بينهما وذلك لان العادة جرت بين الناس انهم يسمعون ثم يشهدون

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يوافق الزوجان في النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح  
 وان كان الزوجان قد اختلفا في النكاح فلا يصح النكاح



انما يطلق الزوجان اذا طلقا او طلقا  
انما يطلق الزوجان اذا طلقا او طلقا  
انما يطلق الزوجان اذا طلقا او طلقا

انما يطلق الزوجان اذا طلقا او طلقا

في اوقات مختلفة بخلاف النكاح لانهم يشهدون وقت العقد **فتاوى الفاروق** وقال لا يجوز ان كان نكاحا او  
بكر افطر النساء فعلن ثيب فان حلف بطل فمهما كان في الاختلاف قبل التاجيل فان نكاحا خيرا لمرأة وان قل  
بكر خيرا ايضا وتولى بواختارت زوجها بطل فمهما في طلب التفرقة ثم كيف قالوا لا يقع في فرجها اضر بيضه من بين  
الذجاج فان دخل لا عفت فثيب والا فبكر وقيل ان امكنا ان يقول على الجدار فبكر والا فثيب وقيل بكر البيضة  
فيصوب في فرجها فان دخلت فثيب الا فبكر **فتاوى** است در دست مردی می گوید که زن منست دیگر دعوی  
زوجیت این کرد وگواه گذاشت مطلق بن تارخی و عدالت ظاهرا شد قاضی حکم کند فرج را بانی اگر خارج معرست  
این صاحب یدم من وزن را بنی خواسته است نه و اگر می نیست کند و معذرا نه منی اقر لزی البید بالنکاح ویرم  
ان نكاح بعد نكاح فلا حجة له على سبق نكاحه سابقا فاما اذا لم يقر لزی البید بالنکاح اصله يقضي للخارج لان البید  
لا تعارض البينة الا اذا اقام بينة ايضا على اصل النكاح فيثبت لا يقضي للخارج لان نكاح ذي البید سابقا حتى ولو اقام  
الخارج بينة على انه تزوجها قبل ماتنجهما ذوالبید كان بينة الخارج اولى لانه اثبت السابق صرحا والمقتضى لا يعارض  
الصرح **من قاعدة** زنی در دست یکی دیگر دعوی کرد که زن منست و در دست وی بناحق است و صاحب یدی  
گوید زن منست و حق من وزن صاحب ید را تصدیق میکند اگر مدعی کیوایان عدل بگذارد اعتبار که این دست منکوحه و یا  
پسند بود اجاب بود که اذا ادعی الخارج الشراء من زید و صاحب البید کذا کذا ینکره شکרה الخارج و زید یصدق صاحب  
واقام الخارج البينة بقبل بينة الخارج فان اقام صاحب البید البينة على النکاح ولم یورخ فبينة اولى لانها تأتي بالقبض اذا  
القبض دليل سبق لان الظاهر حق ظاهر او فانا يكون اذا كان نكاحه سابقا كما لو اقام ذوالبید بينة في مسألة الشراء  
على شرط انفس من زید كانت بينة اولى لهذا كما معنا **من قاعدة** فان ادعی على امرأة انها امرأة وحل له ومن ادعی  
انها كانت امرأة لکنه طلقتها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الرجل الثاني ومنی فی بین ویدعی هذا الثاني انه تزوجها  
وتنکر نكاح الاول وطلقة يكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق فاجتبت عن اقامة البينة وحلف الزوج الاول على الطلاق  
يفرق بينهما وبين الزوج الثاني اذا ادعی على امرأة نكاحا فماتت من منکوحه بوده ام کنه غائب خبرنا بوفاته فنزوت  
بهذا بعد انقضائه عدتی فی المدعی اقا لو قامت من زن این مدعی بوده ام کمن پیش از ان زن اول بود ام نهی الطلاق  
امرأة قالت تزوجت زید بعد ماتت زوجت عمر و تزوجان بديعان النکاح فمما امرأة زید وعند محمد امرأة عمر والا  
قول ابن يوسف وعليه الفتوى **امرأة** فی دار رجل یولیها امرأة وفارج یدعیها ومن تصدق فانقول قول من  
منی داره فقد صرح الى البید ثبت على الحرة مخفیة كما فی المستماع **رجل** قال لامرأة کان فلان تزوجک

مطلب وانقضت عدتها

وطلاق

وطلاق وانقضت عدتك ثم تزوجت واکتلت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما فان حضر الغائب قضى له بها اذا اکر  
النکاح ولو كانت المرأة انکرت نكاح الاول لم تصدق عليه ومن امرأة الطلاق وصدقة الاول الثاني في النکاح والطلاق  
وانکرت المرأة الطلاق وقع الطلاق عليها امرأة ادعت على رجل تزوجها واکتلت الزوج اختار ما يشاء من حلف الزوج  
ما من تزوج لي فان كانت من زوجة لي فليس طالق باين لان الاختلاف في النکاح يحرم عندنا وعليه الفتوى ويخلف  
بالله وبالطلاق ايضا يجوز ان يكون كافيا في الخلف بالله تعالى فلا يقع الطلاق عليها فيبقى مطلقه لا ذات زوج ولا طلاق  
في فتاوى فاضل ظهير الدين ادعی على امرأة نكاحا وقال ان تزوجک فلانا قد طلقک وانقضت عدتك فانا تزوج  
وقالت المرأة ما طلق فلان فاقام المدعی بينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل لانها بينة على الغائب لا يسمع دعوى  
المدعی بغير حضرت الغائب لانه اقر انها كانت امرأة فلان فان حضر الزوج واقام بينة على طلاقه تقبل **ادعی** على  
امرأة نكاحا تزوج والد في صغرها وشهد شاهدان انه قال تزوجت بنتي الكبرى اسمها كذا من فلان وقيل فلان  
ذلك كمن لا يعرف بينة بوجهها لا تقبل لمرادها على النکاح فبعد ذلك بامر القاضی للمدعی ان تأتي بشاهدين  
ان البينة الكبرى المستأجرة بهذا الاسم من لي يقضي عليها بالنکاح فلو قالت انا ابنة الكبرى وصدقتها المدعی يقضي بها  
البينة اذا قامت البينة على رد النکاح عند البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت عند بلوغها تقبل بينة المرأة  
لانها ثبتت الفعل وسوابق والزواج يثبت لعدم وسوا السكوت **لو ادعت** للمرأة النکاح على رجل فاکتلت الزوج  
ثم تصدق قاعل ان النکاح كان لا يثبت النکاح لان في الابتداء لو تصدق قاعل ما من شهود لا يثبت النکاح ولو كان تعا  
في البيع بان ادعی انشرا واکتلت البائع ثم تصدق قاعل كمن ثبتت البيع اذا وجد قبض المبيع واعطا والنس لان البيع  
ينعقد بالتعاقل ولا كذا النکاح **ادعی** شهادتي على تزوج الاب ولم يشهد بقبول من يكون القبول اليه قبلها دتما  
لان النکاح معاوضة فيكون الشهاداة على الايجاب شهاداة على القبول وكذا في البيع اذا شهد احد من البائع  
منه هذا العبد وشهد الآخر ان هذا اشترى منه هذا العبد فيكون الشهاداة على الشراء شهاداة على البيع  
من اجل فرج امته لغيره عمر بن دينار طائوس قال ابن عباس اذا احلت المرأة للزوجها او لابنها او لغيرها  
جارتها فلعصبها ومن لها فلجعل بين دبريها **ابن طائوس** عن ابيه انه كان لا یدري به ناسا وقال  
صو حلال فان ولدت قال ولد حر والامة لامرأة ولا يفرم الزوج شيئا **ابن جرير** امام ابراهيم بن بكر عن  
داروانة عن طاووس انه قال موهل من الطعام فان ولدت فولد طالق التي احلت له **مسألة**  
اذا اقرت المرأة ان هذا الرجل زوجي والزواج اقره هذا المرأة زوجتي ان كان نكاحا يرخيه في



العدة جاز والآن لا يجوز اقرارها من قاضي خان اذا ادعى شرا عيني من ذي اليد وادعت المرأة ان ذال اليد  
 تزوجها عليها وبمناها الشراء والمهر سوار عند اب يوسف فيقضي لكل واحد منهما بنصف العين ولها نصف  
 قيمتها وعند محمد الطبراني اولي ولها كان قيمتها من توفيق اذا ادعى احد الخاضعين شرا من سائرهم والآخر من صلح  
 العين في ايدها وانفق تاريخها اولاً واربع احد مما دون الآخر يقضي بينهما نصفين لان سبق احد مما لا يجل  
 ملك الاخر بخلاف الشراء من واحد لان شراهما لا يبقى الملك البايح من توفيق اعلم ان حجة الى راجع عندنا احدى من حجة  
 ذي اليد وعند الشافعي حجة ذي اليد احدى ثم وقعت بعد ما فقط فعندنا راجع ومحمد الخاضع احدى وعند اب يوسف  
 الوقت احدى من اختلافات ولرب من احد مما وقضيه ثم برهن الآخر لا يقضي لان الاول باتصال فلا ينتقض بما  
 دونه الا اذا اثبت سبق النكاح لظهور الخطاء بتعين ما اذا كان امرأة في يد زوج اخر كما لا يقبل بينة الخارج  
 عليه الا اذا اثبت سبق النكاح من توفيق رجل زوج ابنته ابن اخيه خازن بلعنا فلا خيار لها بالاجماع  
 لان المزوج لها ابنا ابن الاخ فيه خلاف لان المزوج له غير الاب والجد فان رده لا يكون ردة احدى بنقطة القاش  
 في قول من يجعله الخيار بخلاف خيار المعتقة وخيار المحبرة لان النقص بخيار البلوغ انما كان لدفع ضرر حتى اى  
 قصور الشفقة فجعل الزمان في حق الخصم الآخر وليس له ولاية الزام الخصم وفي خيار العتق انما كان لدفع ضرر  
 طام وموزيادة الملك عليها فكان دفعا والدفع لا يفتقر الى القضاء لخيار الثابت له عندنا ولا لاني اذا  
 كان المزوج غير الاب الجدة اذا كان ثيبا لا يبطل بالقيام عن المجلس اعتبارا بابتداء النكاح عليها بعد البلوغ  
 وخيار العتق وخيار المحبرة يبطل اما خيار العتق فلا يثبت بالثبات لولي لانه حكم العتق وهو ثابت بالثبات  
 فانقض جوابا في المجلس جواب التملك وكذلك في خيار المحبرة والخيار الثابت لاني البكر يبطل بالسكوت والاعتد  
 الى آخر المجلس اعتبارا بابتداء النكاح عليها بعد البلوغ وخيار العتق وخيار المحبرة يعتد به في المجلس لاني  
 العتق لانه جواب التملك وكذلك المحبرة فاستحسننا في الاستدلال في آخر المجلس من جامع الصغير رجل تزوج  
 امرأة على الف درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت فبيحة قالوا يصح الشيطان والنكاح حتى لو كانت جميلة  
 كان المهر الفين والالف بخلاف اذا تزوجها الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجهما من بلدها فان الشرط  
 ان لا يصح عندنا في ذلك لو تزوجها على انها لم يكن له امرأة فمها الف وان كان له امرأة الفين لا يصح  
 الشرط الثاني من قاضي خان اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدين سمع احد الشاهدين  
 ولم يسمع الآخر ثم عاد على الذي لم يسمع فان النكاح جائز استحسننا اذا كان المجلس واحدا وان اختلف المجلس

لا يجوز

لا يجوز وقال ابو يوسف حتى لا يسمعها الا يجوز كذلك لا يجوز النكاح لو كان احد الشاهدين اصم من تعاد قالت للقاضي نازك  
 يريد ان يغيب خذ منه كفيلا بنقته لا يأخذ عند الامام واستحسن ابو يوسف في نقته طهر وفقا للناس وعلى قيا قوله  
 لو فعل سائر الذين لا يبعد من منه غاب عن امراته البكر وليست عليه سنين فتزوجت وولدت اولادا فالاولاد  
 للزوج الاول في تمام الرواية وعن ابى حنيفة الزوج الثاني وبه يفتى من منه ولو زوج القاضي الصغيرة من ابنه بطل من منه زوج  
 امته من بعد سقط المهر لا النفقة الاولى في هذه الزمان ان يزوج بجارية نفسه من منه تبرع الاب به للمهر ورد الابن  
 النكاح عاد المهر الى الاب كما في سائر الذين اذا تبرع احد بقضاء الدين ثم علم انه لا دين عاد الى ائتمنه كذا في وقتنا  
 البزازي ان القاضي كتب منشون التزوج التزوج لقوله عم السلطان ولي من اوليها فاذا زوج القاضي الصغير  
 والصغيرة ليس لها الخيار بالبلوغ وعند محمد لهما ذلك لمحذ ان القاضي مؤخر عن الاخ والعقم ونحوه ولها الخيار من  
 اولى وتأخره يدل على قصور ولايته لا بى حن ان ولاية القاضي كاملة حتى يعم المال والنفس فصار كالاب الجدة من  
 توفيق وان تزوجها غير الاب الجدة فكل واحد منها الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء دفعه  
 هذا عند ابى حن وم وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب الجدة من سدانة قال الام والخال وسائر ذوي  
 الارحام تزوج الصغيرة والعقيرة عند عدم العصبات وقال محمد ليس لهم ذلك وقول ابى يوسف مع  
 ابى حن في كثر التروايا وذكر الكرخي قوله مع قول محمد له قوله عم النكاح على العصبات ابى حن انهم مؤثر  
 بالقرابة فكانوا كالعصبات والنفقة في ذلك ان على الولاية الحاصلة وطهرها صلاح الولي وجب ما يذكره في  
 مسئلة غير الاب الجدة لعل عليه قوله ثقاوا ولو الارحام بعضهم وبعض طلقا ومارون من الحديث ثقلنا  
 النكاح الى العصبات حال وجودهم وبه نقول من اختلافنا اذا ارتدت الزوجة وحرمت عليه امرأة فمن فرقة  
 بطلاقا وقال ابى حن فرقة بغير طلاق ومن فسح له ان الردة تضاد احكام النكاح فصارا فعالها كقوله  
 طلقك لهما ان الردة ابطال الدين لا ابطال النكاح لان الشرع حرم المحلل لانعدام فوايد النكاح فيوجب  
 الفرق بطريق الفسوق من اختلافنا ان من تزوج بامته وجوب علم انه لا يجد بوطنها ويلحق بالولد ويلزم المهر  
 نحن فنقول من وقع على امرأة ابية بعقدا وبغير عقدا وعقد عليها اسم نكاح وان لم يدل بها فانها قبل ولا بد  
 من خمس ماله وسواء كانت امه او غير امه دخل بها ومن وقع امه او بنته او اخته وغيرهن من محاربه بعقدا وبغير  
 عقد فهو زان عليه ما على الزان الا ان يكون جانيلا من الآخر من امته كمن اقبلت امته والزوجة فان ذكره  
 قول سفيان في ذلك وهو خطأ لانه جعل الولد مملوكا لرب الامه فاصاب في هذا ثم جعله بالواطي

مطلبه الزوجة وحرمت عليه امرأة

ابوه او لم يدخل بها



فاخطأ لانه الرسول قال الولد للفراش والعارى للجر و بين ما هو الفراش وما هو العارى بقوله والذين هم لغوهم  
 حافظون الآء وقد علمنا ان الذي اباح الفرج لم يهب رقية ولا اخرها عن ملكه وقال عليه السلام من علم على امرئ  
 امرنا فهو رد فلا ينفذ على المالك هبة الفرج فاذا ذلك كذلك فالولد غير لاحق بالواحد وموزان الا ان يجعل  
 التحريم من **سقطي** وكل واحد من الزوجين فسبح النكاح الفاسد بغير محض من صاحبه عند بعض المشايخ  
 وعند بعضهم من لم يدخل بها ليس يبيع الفسخ الابحضر منها كما في البيع الفاسد وكل  
 حق الفسخ بغير محض الآخر قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض من **عمادي** رجل زني بامرأة فجلت منها  
 استبان عليها بترؤها الزاني ولم يطلها حتى ولدت قالوا ان لم يكن فعدة الغير جاز النكاح وعليها التوبة وقال الفقهاء  
 ان جاءت بولد لسته اشهر فصاعد من وقت النكاح جاز النكاح ويلتزم النسب وان جاءت بالولد لاقلام ستة اشهر  
 من وقت النكاح لا يلتزم به ولا يرتب منه من **قاضي خان** اذا ادعت مهر ما بعد موت الزوج وبهرعت على اقرار الزوج  
 به لا سيما اذا اذناها سلت نفسها ثم اختلفا في المهر يقال لها لا بد لك من ان يقر بقبض شيء من المهر ولا قضيت عليك العروا  
 انظر انما لا تسلم نفسها الا قبض بعضها اذا اذناها قبضت كسيمان ومومن الصداق **فصول** رجل كتب كتابا بالامارة لخطبها  
 بان كنت تزوجتك على كذا واشهد على الكتاب اني قال هذا كتابي الى فلان فان قرأ عليهم الكتاب علمهم لما فيه يبيع الاشرار  
 في الاتفاق فان لم يقرأ عليهم ولم يعلم فيه صحيح عند يوسف وقال يبيع من **تصفي** اقران مائة او بنتا او اختا  
 الرضاع ثم اراد ان يتزوج وقال غلطت او عمت وصدقته له وان ثبت قوله الاول **لا من منية** قالت طلقني زواجي  
 فلا اثم ارادت ان تزوج نفسها منه اقرت على ذلك ثم قال كذبت جاز النكاح **الاختار من منية** وان اقرت بمثل ذلك  
 وانكر الزوج جاز نكاحها سواء كذبت نفسها او لا من **واقعا** قالت لرجل انه ابى من الرضاة واقرت عليه يجوز ان يتزوجها  
 اذا كان الزوج ينكر ما من **بنار** اخبرت واحدة اني ارضعها لا يحرم بها النكاح **من منية** ولو كان الابن امته تزوجها بال  
 فولدت منه لم تصرام ولوله ولا قيمه عليه وعليها مهر وولدها حرة لانها صح الزوج عند اخلاف الشافعي غلوا عن ملك  
 الاب لا يبرى ان الابن ملكها من كل وجه حتى الحال ان اعلمها الاب من وجه وكذا ملك من التفرقات ما لا يبرى  
 منها ملك الاب لو كان مذل على انتفاء ملكه الا انه يسقط الحد للشبهة فاذا جاز النكاح صار ماؤه مصوناً به فلم  
 يثبت ملك البنتين فلا يصيرام ولوله ولا قيمه عليها فها ولا في ولدها لانه لا يملكها وعليها المهر لا التزام بالنكاح وولدها  
 حرة لانه ملكه فاه فعتق عليه واذا كانت الحرة تحت عبد فعالت لولده اعتقه بالف ففعل في النكاح وقال في  
 لا تعد واصلة ان يقع البقي عن الامم عندنا حتى يكون الولد له **من مدياة** ولو سئل عن تزوج ام ولد انما

بمزان

بغير اذن مولانا ثم اعتقت يجوز النكاح ام لا فان قال نعم ولا فقد اخطأ ولكن ينبغي ان يتفصل فيقول ان دخل  
 بها الزوج قبل انعاق المولى جاز لانه لم يجب عليه عدة وان لم يدخل بها لم يجز لانه وجبت عليها العدة من المولى حين  
 اعتقها ولا يجوز النكاح في المعتدة **من منية** تزوج امرأة على انها بكر فادعى بغيره وكذا عطاء العجل سئل ان يرجع  
 عليها جاز بما زاد على كسيمان مثلها فعلى قياس ما اختار صدر الاسلام البزدوي ومن واقعه من انتم بجارا الى الجاهل  
 ينبغي ان يكون ذلك وكذلك على قول من ذكر من الفوار المسجوعة من صاحب المحيط تزوج امرأة على انها بكر على راء  
 مهرها فوجبه ثانيا بل يجب تلك الزيادة اجاب لانه قابل للزيادة بما هو مرغوب فيه وقد فات فلا يجب قبوله  
**وذكر في العدة** تزوج امرأة على انها بكر فاذا عاينها يستبكر فالمهر لازم عليه كذا ذكر في المنتقى وفي **قاضي خان** اذا تزوج  
 امرأة على انها بكر فوجد ما يغير بغيره على كل المهر لا يقال بل النكاح لانه استحق بعد النكاح هذا كله **من عمادي** ذكر شمس  
 الائمة السرخسي في سيد كبيره ان اباه ذابعت بنته الى بيت الزوج منع جهاز فانت الابنة فقال الزوج للجهاز كان صلة  
 ولي منها للمهرات وقال الاب كنت اعرت منها فالقول قول الاب لان العارية تبترع والعارية اوديتها فحل على الابنة  
 قال رضي الله ذكر الامام في الدين القاضي الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشرف والكرام لا تقبل قوله انه عارية  
 وان كان من لا يحكم البنات بمثل ذلك تقبل قوله قال القدر انتم سيدوا الخ والفقوي اذا كان العرف مستمرا ان  
 الاب يدفع جهازا لا عارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف شتم كما قال قول الاب **من عمادي**  
 رجل تزوج ابنة الصغرة فادركت بعد ما دخل بها وطلبت مهرها من الزوج دفعت المهر اليه ابنته انت صغيرة فعتق  
 الابن في ذلك قال لا يجوز اقرار الاب عليها ولها ان تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الاب **قاضي خان**  
 لا نفقة في نكاح فاسد ولا في عدة منه **فصول** الفتنوي في النكاح لا يملك الفسخ قبل الاجازة وبعد ثمانية ايام لانه  
 صار ماؤنا من **بنار** اذا تزوج المولى امته ثم قتلها المولى قبل الدخول سقط المهر اذ لم يكن مقبوضا وببره على  
 الزوج وقال لا يسقط ولا يرد لها ان المقتول ميت باجله اذن المولى بانتها ما يام الحيوة وبالقيل يتبين ذلك ولها  
 لو قال لعبد ان مات فانت حر فقتل بعتق والموت يؤكد المهر **من توفيق** الحرة لو قتلت نفسها قبل الدخول باقلا المهر  
 كما ملأ لانها ماتت فانت حر فقتل بعتق والموت يؤكد المهر ولا يبرى ح ان القتل جعل غير موت في حق القاتل ولها يجب  
 القصاص والكفارة وحرمان الميراث **من نافع** لا يبيع المولى اي لا يجوز تزوج المولى امته ولا المرأة عبدا  
 لان ملك البعين اقوي من ملك النكاح **من توفيق** اذا نالت بوليتها بكارتها او بدور الدم او بسوء الاستبراء  
 تزوج كما تزوج الطيب وعندنا تزوج كما تزوج الابكار **من اختلاف** تزوج المحرم والمحرمه يصح وهذا

مطلب لا يجوز تزوج المولى امته والمرأة عبدا



وانما قيد التزوج باذن المولى لان  
العبد المالك لا يزوج بغير اذن مولاه  
ولا يملك له ان يزوج بغير اذن مولاه  
ولا يملك له ان يزوج بغير اذن مولاه

لان التزوج سبب عين موضوع للجماع فالحق بكما في حرمه المصاهرة لنا ان المخطور للمجموع وطوع ودواعيه لا  
ان التبع عليه تسليم تزوج ميمونه محرما من **توفيق** من قال ان كتمها فهي طالق فنكحها الزمة شبه مهر فام ش اي  
وقت تزوجها من غير زيادة ولا نقصان بسبب النسب لها مهر الكامل لان التكاثر من تحت العلوق منه يقوم  
مقام الوطى في ثبوت النسب لا اعتبارا لاسكان الدخول وعدمه الا يرى انه لو تزوج امرأة وبينهما مسيرة سنة  
فجاءت بولد سنة اظهر من وقت تزوجها لا يثبت النسب لانه لما قدرت منه الحمل لستما اشهر كان العلوق  
بعد طلاق لا يلزم بعد طلاقها فلا يثبت **من توفيق** لهما انهما قوم عبيدون كوكا كك لهما فلا يصح التكاثر قياسا على  
عبد الا واما والنعيران لهما انهما قوم من النصارى يؤمنون بنبي ويقرون الكتاب ويعلمون الكواكب كك كك  
القبلة تصح التكاثر قياسا على سائر النصارى وقيل لا اختلاف في الحقيقة لانه لو كان لها كك قالا لا يصح اتفاقا وان كان  
كما قال بعض اتفاقا **من توفيق** فاذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها او على ان  
يطلق لهما فالتكاثر صحيح وان كان الشرط عدم التزوج وعدم المسافة وطلاق التفرقة فاسدا لان فيه مانع من الامر  
المشروع **توفيق** اذا تزوج امرأة على انها بكر شابة جميلة فوجدت ثوبا عجوزا شويلا كك كك كك كك كك كك كك كك كك كك  
سائل لم يمسح ان دخل بها ونصفها ان طلقها قبل الدخول بها ولا يثبت ولا يثبت لها الخيار لان التكاثر لا  
يحتل النفس بعد تمامه **من توفيق** واذا تزوجها المولى من غير كفوفه وقعت التفرقة بينهما ثم تزوجت نفسها من هذا  
الرجل بواذن وتبها كان له ان يفرض بينهما لان الرضا لا يدل على الرضا في عقد **عادي** وللولي حق الفسخ اذا  
تزوجت غير كفوفه وان طالت مدة كالم ولد لان السكوت عن الحق لا يبطل الاحتفال بما خوله اي وقت يختار فيه كفوته  
وعند مالك ليس له ذلك بناء على ان الكفاءة لا يعتبر وعندنا تعتبر فان رضى احد الاولياء ليس للباقي في درجة  
الاعتراض وعندنا يوجب لهم ذلك **من توفيق** واذا تزوجت غير كفوفه جاز للاولياء التعرض بينهما ومع تعريضهم  
ان يطلبوا ذلك من الحاكم للحرق العازم بمصاهرة غير الكفو له وهذا يدل على ان تكاثرها ان غير صحيح وفي الثانية  
هذا القول الصحيح واحوط والاحتياط للفتوى في زماننا اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض  
يعدل **من توفيق** وللولي حق الفسخ اذا تزوجت غير كفوفه وان طالت مدة وفي فتاوي قاضي خان انه تزوجت  
بغرا من مولاه ثم باعها المولى واخرج المشتري فكاحها كان الزوج دجلا بها قبل البيع حتى صح اجازة  
المشتري لانه اذا دخل به الزوج يجب له ان يدخلها بدخول الزوج فلم يجل فخرجها المشتري كما لو اشترى  
من لا يجل له وطهرها فانه يصح اجازته كذا هذا وان لم يدخل الزوج بها لا يصح اجازته لانها كانت لمشتري

مطلبة تزوجت بغير اذن المولى  
ثم باعها المولى

بالحل

بالحل الباب ومالك ليس والحل البات اذا طهر على الحل الموقوف يبطل فيبطل التكاثر الموقوف **من اختيار**  
سكان تزوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها لا يصح التكاثر وفي التمه السكران اذا تزوج ابنته لا يجوز  
**اختيارات** فان نكحوا بالاذن اي اذن المولى فالمرء عليهم اي المدة والمكاتب والقن وام الولد ويصح  
القن فيه الا اذا كان بل سعيان لانها لا يحتلان النقل من ملك الى ملك فتؤدي من كسبها لامين انفسهما  
**من توفيق** لو وطى صغرة لاشتهى فافضا لا يثبت حرمه المصاهرة وعندنا يثبت كنه ان الطوطى  
في الكنية التي لاشتهى بوجوب الحرمه المصاهرة فكذا هذا لهما ان اللواط لا يوجب الحرمه المصاهرة لانه ليس  
محل الحرث فكذا الصغيرة بخلاف الكنية لانه يحتل العلوق كما قصته ابراهيم وكرام عليها السلام **من توفيق** وقيدنا التكاثر  
بعدم الولادة لانها لو ولدت منه ليس للاولياء حق الفسخ كيلا يرضع الولد عن مربية ورضاء بعض الاولياء  
كالكل يعني اذ رضى احد الاولياء وليس ان ينقض من موطنه في الولاية الا ان يكون اقرب منه وقال ابو يوسف  
ان رضى به البعض فلولي موطنه اي لا يرعى لانه حق الكل ولا يسطر الا به رضاه الكل ولهما ان حق واحد لا يفي  
فيثبت لكل منهم على الكمال كولاية الامان فاذا ابطله احدهم لا يبقى **من توفيق** كنه التكاثر سكوت المعتقة ابكر البتة  
عند استيثار مولاه رضاء ولا يجوز الوكيل الاب ان يتزوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها **من توفيق** وقبض المهر و  
نحوه رضاء اي قبض المولى صدق المرأة المزوجة نفسها بغير كفوفه رضاء منه وكذا طلب النفقة **من توفيق** كنه وطى المرام  
يوجب حرمه المصاهرة حتى لو زنى بامرأة حرمته عليه بنتها وامها وحرم عليها ابنته وابوه وعند الشافعي لا يوجبها  
كنه انها نكح لاشان المخطور وكذا ان الوطى سبب الجزية بواسطة الولد والاستحقاق بالخروج حرام الا في  
موضع التفروغ وهي الموطوءة **من توفيق** لفظ المختصر وحرم اصله وفرعه وفرع اصله القريب صلبه صلبه البعيد  
فالاصل القريب الاب والام وفرعها الاخوة والاخوات وبنات الاخوة والاخوات وان سفلها فيحرم جميع  
سؤلا **والاصل** البعيد الاجداد والجدات فيحرم بنات سؤلاء الصليبيات والعمات والحالات الاب ام والام  
وكذا عمات الاب والام وعمات الجد والجدات كبن بنات سؤلاء ان لم تكن صلبية لا تحرم كبن العم والعم  
وبنت الخال والخالة يصح التكاثر **من توفيق** قال معتدة غيره انفق عليه ما دامت في العدة على تزوجته  
تنسك اذا انقضت عدته كان ورثته به المرأة فانفق عليها حتى انقضت عدتها كان له ان يزوج  
بما انفق زوجت نفسها او لم يزوج كذا ذكره الفاضل **من توفيق** وولي المجنونة الابن لا الاب اذا كان المجنون  
اب وابن يتولى نكاحها ابنها وعن محمد ابو لان الاب وفر الشقة من الابن ولهذا يعم ولاية في المال



الح

فكان الابطال والى ولها ان ولاية الانكاح تنبني على العصوبة والا برن مقدم على الابطال العصبية والعبرة بالنقد  
في العصبية لزيادة الشقة الا يرى ان ابن الاخ مقدم على الاب لام مع انه اسبق من شرح كثر **الفاين** رجل قال  
رجل تزوج من المرأة فانها حرة فزوجها ثم ظهر انها حرة وقد استولت فلم يرجع على الدال بغير الولد بخلاف ما  
اذا تزوجها على الشطر من **بزدوي** ولو تزوج القاضى الصغيرة من ابنه بطل من منية تزوجها على انها بكر فلم  
يكن بكرة او على ان لا تدفع اليه المرأة كذا فلم تدفع او على العكس مع **النكاح** فنية قال المرأة زوجها مجنوناً او  
مجذوماً او ابرص لها صفة الرد وقال لا ليس صفة الرد ان من العيوب تحل بقله النكاح لانه لا يكسرها  
التكلم منه في الجذام للثمن ولحرف العدد وقصارها اذا وجدت عنيها او مجبويا لهما ان من العيوب لا يوجب  
الاستحقاق بالعقد وهو الوطء وجد الاستمتاع بينهما الا انه يوجب ثمرة طبيعية وذلك لا يوجب الرد كالجنون  
والنرجس القاضية بخلاف الجب العنة لانها يفوتان المستحق بالعقد **اختلاف** تزوجت نسرا من رجل  
على ان يطلقها بعد ما دخل بها فعند ابن حنبل الزوج الاول وعند ابن يوسف النكاح فاسد فان تزوجها على  
ان يطلقها الى عشرة ايام فالنكاح جائز والشطر باطل قالت زوجت نفس منك على ان يكون امر  
طالق بيدي فقال قبلت النكاح لا الشطر لا يصح هو الصحيح **قاضي خان** قبل المجنون ام امراته او السكران  
بنته يحرم عليه امراته من قنية نظرا في فرج صبيته تجماع او على العكس ثبت حرمة المصاهرة وقال في سبب  
ثبت حرمة المصاهرة وكذا ثبت المرأة الصغيرة قبلت زوجها امرها بشهوة او على العكس ان كانت بنت  
في بنت التسع سنين ثبتت في بنت السبع ان كانت ثمانية سنين او اقله ادخلت في فرجها ذكر صبي  
ثبتت حرمة المصاهرة من قنية **فصل في صلة المهر وتعلق الطلاق وتعلق بنكاح الفتنى** وفي شهر  
الحجزة نكح الموقوف لو قال خذ هذا من المهر او قال ادفعه الي فلانة من المهر فهذا اجازة بالفعل  
وقال ادفع اليها هذا ولم يقل من المهر فهو اجازة قولا وكذا لو قال حلال محي يا رزديعني  
حلال بعد مرا اجازة قولا وفي شهر مثله **والاجازة** بالفعل ان يدفع ويصرف في قلبه انه من  
المهر ثم يظهره بعد الاجازة في ظم وقب لو قال عند البعث هذا من المهر فهو  
اجازة بالقول **وصول المنقول** اليها ليس بشرط المحقة بل ينفسر بالبعث بغير العقد  
جائزا وفي قب لا رواية في حرة البعث وقيل يكون اجازة ولو قال ادفع اليها هذا الشر  
فهو اجازة بالفعل ولو حلف لا يطلق امراته فخلعها عنه غيره فان اجاز باللسان حنك وان اقر بالخلع

فتبين  
في تزوجت امرأة  
فزوجها على الشطر  
من بزدوي ولو  
تزوج القاضى  
الصغيرة من ابنه  
بطل من منية  
تزوجها على انها  
بكر فلم يكن  
بكرة او على ان  
لا تدفع اليه  
المرأة كذا فلم  
تدفع او على  
العكس مع النكاح  
فنية قال المرأة  
زوجها مجنوناً  
او مجذوماً او  
ابرص لها صفة  
الرد وقال لا  
ليس صفة الرد  
ان من العيوب  
تحل بقله  
النكاح لانه  
لا يكسرها  
التكلم منه  
في الجذام  
لثمن ولحرف  
العدد وقصارها  
اذا وجدت  
عنيها او  
مجبويا لهما  
ان من العيوب  
لا يوجب  
الاستحقاق  
بالعقد  
وهو الوطء  
وجد  
الاستمتاع  
بينهما  
الا انه  
يوجب  
ثمرة  
طبيعية  
ذلك لا  
يوجب  
الرد  
كالجنون  
والنرجس  
القاضية  
بخلاف  
الجب  
العنة لانها  
يفوتان  
المستحق  
بالعقد

الاخر

لا يثبت وفي يوم اكن فلا تزوجها من بطلان فزوجها له ففوتى باجازة هو بالفعل ثم عقد لها من بطنه نكاحا  
فزوجت بينهما لا يثبت كذا في البنية ولو قل ان تزوجت فلانة او دخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا فزوجها  
ففوتى باجازة بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا نكاح الفتنى وفي طرغهم الذين النسب في كل جوب عرفه  
في قوله كذا امرأة اترقها يعني من نكاح النكاح الفتنى فيه فهو الحجاب في قوله كذا امرأة يدعى نكاح لان دخولها في كاه  
لا يكون الا بالزوج فكان ذكر النكاح في نكاحه كذا الزوج قولا وكان تعليقه بفعل لم يفعل الا باجازة فلا يثبت ولو  
كلى امرأة تدخل في نكاحي سواء قال حرة امه الا ان جوابه **شهر** ام احسن سئل ثم قل ان تزوجت فلانة او زوجتني بعد  
فوتى باجازة بفعل او فعل او كذا نصيب فلانة امرأة الى او زوجتني فهي طالق ثلاثا فلا هذا كل الباطل في بطنها  
فلا يثبت سواي لكم فكتب نعم طريق نكاح الفتنى فاعطاه ثمنه من مهر فلا حرة كان هذا قوله آخره يعني نعم وذكر  
قوام منشي النظر رضي الذين النسا يورون فعل الفتنى في هذا لا بدع لطلاق وفيه **شهر** قال لا يجنبه كحره  
كه نكاح من الي هر مذهبه كه بائنه توار من بطلان ففوتى من زن را ابره ويحلت ويبيعه اجازة  
كه لا يقع لطلاق لانه لم يباشر بفسخ الطلاق **وقع منه** قال ان من زوجت فلانة فهي ثلاث وان عقد لها ففوتى  
وان حكم الحاكم بفسخ النكاح فهي ثلاث بطريق الحكم بفسخ المهر بعد دعوى بفسخ فلا حرة ولا حابة في هذا التكليف  
فان لو عقد له ففوتى بفسخ المهر لا الى جزء ثم يحيز بالفعل في ماله **وقب** قال اكثر فلان زني في شهر ففوتى  
ثلاثا فزوجها له ففوتى باجازة بالفعل لا يطلق هو لحنان **وقع** قال في المصاهرة ان اصل هذا المهر لطلاق على  
فقد له ففوتى باجازة بالفعل لا يثبت **نح** قال في المهر من كاهنا نام وذا فاح يعي اكران فلان زوجة  
او قال ان صار حرة فلا يفي في طالق بفسخ الفتنى انترك مذهبهم الذين النسب قال نعم لانه هذا تعليق  
لا يبيد والملك ثبت عند الاجازة فيقع قال حنابلة وهو الصحيح ولو قال حرة في كراهه وشو لا ينفع نكاح الفتنى  
**وتعلق الطلاق** ولو ببيع اجنبية صغيرة لا يفي لها ثم بلغه بعد شهر في اجازة باجازة ولو تزوج كانه البائع  
بغير اذنه يقال انه ان كان خطيبا في طالق ثلاثا لا يطلق لانه لا يطلق ظم زوج كانه البائع بغير اذنه  
المهر فاجاز النكاح لا يكون لغيره للضمان **قب** يكون اجازة للضمان من زوج ابنه غير الخ امرأة بغير اذنه  
ثم بلغه وخطبها من ايجان ثم مثله **قب** الا اذا لمستها او قبلها بشهوة وعنه اجازة بطلاق في صح صلبية تزوجت  
بغير اذن الأب فاخذ في تجهيزها فهو اجازة في صبيته زوجت نفسها وليس لها ولي والقاضي يعقد في  
على ايجانها بعد دعي في الخصومة في زمانا في حق من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وان تزوجها بعد



القضوي ولا يستغفر الشيخ البين لأن قضاء العقب طاهر لا يخلو من الوثنية فلا يقدح في صوابه لأن القاضي يقول عند يافذ  
الوثنية يزوج له القضيوي ويثبت قوم المرأة إليه ثباتا فلس يعضها فواجب أن يزوجها قضوي ثم يثبت الزوج إليها ثوبا  
فقبضت لا يكون اجازة الا اذا قبل لها ان الزوج بعث اليك ان يثبت نكاح وقبضت فواجب أن من **مسألة الفتوي**  
**فصل في المحظرات في النكاح** النكاح يحرم من النساء سبع ويحرم من المصاهرات ثمانية فاما التسبيع  
من النسب البنات والبنات والاعوان والعمات والحالات وبنات الاخ وبنات اخوت فاما التسبيع والمصاهرات  
فانها من النساء والربيعان دخلن فيهن فان لم يكنن موطأ بالام ولا ياء من مائة اليد والمرأة الابنة والحج بين المرأة وغيرها  
وبين المرأة ومالهاتها بغير ذلك عن عبد الله بن عباس وعوف بن يحيى واحكام في شرح المحظرات من المصاهرات وهي  
انواع اربعة فروع نسابة المذخول بهن واصولهن وظلالهن ومنه وظلال اصولهن **في شرح** ويجوز المصاهرة  
لا يرفع النكاح خي لا يحل للزوج بن وج آخر الا بعد النكاح معني المشاركة فيجب عليها سنون والوطي فيها لا يكون  
ثالثا لانه يختلف فيه **من فيه** قبل الحق او الاستكران ام اثره بشبهة يحرم منه **من فيه** من من امرأة بشبهة وحش  
عليها انها ونها حتى لو قبلت المرأة خثرها حرمت الابنة بين وجهها مطلقا المارد المطلق بشبهة او غير مشعوبة  
**من فاضل خان باب** في اختلاف الزوجان في المهر وجهان البينات وعين قال اذا وقع  
الاختلاف بعد عت الزوجين بين ورثتهما في قدر المهر لم يسمي فالقول قول ورثة المرأة اذا كان  
مهر المثل شهد لهم فلا يصدقون في الزيادة وقال القول ورثة الزوج ولا يعتبر مهر المثل الا ان اباؤهم  
بره قوله في المستكر في حالة الحيوة والموت جميعا وقد سبق بالي الحج في اختلاف الزوجين في قدر  
المسكن في حالة الحيوة في ابي يوسف وفي اختلاف الورثة في اصل التسمية في باباني **في اختلاف** فان  
من فيها على خمسة دراهم يجب المثل وعندنا يكمل عشرة اذ يستحب ان لا يصح مهر فسد التسمية ويجوز مهر المثل  
كما اذا استقر المثل الى العشرة كونهما مهر او يتجوزي وذكر بعض لا يتجوزي ذكر كذا وصار كما اطلاق ويجوز  
**في اختلاف** امرأة ادعت كل مهر بعد موت الزوج وبرهت على اقرار الزوج به لا يستحب اذا اظهر لها الا  
نفسها الا قبض بعضها فكذلكها الظاهر لو اتاهما سلمها في اختلافها لهما يقال لها لا بد لك بان تقرين  
شي من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا اظهرتها انما لم تسلم نفسها الا قبض بعضها اذا اظهرتها قبض شي  
وهو من الصدق **فصول** العرف في الجورعي اذا ذكر كبر رآه المهر لم يثبت المهر والمهرية اذا لم يثبت قبضها  
اذا كانت بنته تصف عشر قبضها ذكره الشيخ في مريضه قالت تزويجها لا مهر لي عليك حتى اقرارها ولو

ولو قال مريض في جلي صدق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لأن سبب الهر هو التكاثر مقطوع بخلاف المسئلة  
الأولي يجوز أن لا يكون عليه **فصول** وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما  
يصلح له لأن الظاهر شاهد له ولا فرق بين أن يكون التكاثر بينهما قايما أو لم يكن . **وما يصلح للرجل كالتكاثر**  
**والقباء والظنوة والطبلان والسلمح والمنطقة والبكت والقرص والذرع الجديدي فيكون القول فيها**  
**قول الزوج مع يمينه .** **وما يصلح للمرأة الحمار والذرع والاساور وخواتم النساء والحلي والخيل والامثال**  
ذلك فالقول قولها اذا كان الزوج يبيع هذه الأشياء فلا يكون القول قولها للعارض الظاهر وكذا  
اذا كانت المرأة تبيع مما يصلح للرجال لا يكون القول له في ذلك وله فيها يصلح لها كان القول قوله  
لأن المراءى في بداعيه يدل الزوج والقول لصاحب اليد في الدعوى بخلاف ما يختص في المرأة لأن  
هـ يعقابه ظاهرا خريجهما فعارضه ان في بيع بالاستعمال فحينها **والذي يصلح لها كالغرض والثقة**  
**والأواني والذيق والعقار والمواشي والنفقة لأن المرأة** وفي بداعيه كان الاموال كلها في يد الزوج  
واذا تنازعا اثبات في شئ وهو في بداعيه كان القول قوله كذا هنا بخلاف ما يختص له لأن لها  
ظاهر من اليد وهو يد الاستعمال فجعلنا القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب أحدهما إليه والآخر ملق  
بكرة فإن الأبس أولى وهذا اذا كان حيين فاذا مات أحدهما اختلف ورثة مع الآخر للجواب في غير ذلك  
على ما مر فيها يصلح للرجال والنساء فهو للرجل أيهما كان لأن الذي للرجل لا البيت وهذا الذي ذكرناه في قوله **هـ**  
وعند أبي يوسف يدرج إلى المرأة ما تجهز به مثلها والباية للزوج مع يمينه لأن الظاهر أنها لا ترف القم  
جها مثلها فصارت أولى بذلك القدر والباقي للرجل فيكون يد على يد أحدهما أقام عليها والطلاق والموت  
سواء **وقال محمد ما يصلح له** أو ورثته لقيامهم مقامه فصالحا لا بد منهم في غير المسكر والموت والطلاق وما  
**وقال الشافعي مالك** وزفر هو بينهما لا يستعملها في الذعوى واليد **وقال ابن بلي الكمال** والرجل ولها ثياب  
بدنها **وقال الحسن البصري** الكل لها وله ثياب بدنه وان كان أحدهما مملوكا فالمتاع للحر في حال  
الميت لأن الجثة قوتى لأنها يملك ويد المملوك ليست يملك **وقال أبو يوسف** ومحمد الماء دون  
والكاتب للحر لأن لها يدا معتبرة في المصوبات حجة ولو اختلفت الحر والكاتب في شئ وهو في أيدهما يقضي  
بينهما لأستوفاهما فان مات أحدهما فالقول للحي حر كان أو عبدا لأن زيد ليست فقيت يد الحي لا مفعول  
**من كان في** اذا اختلف ورثة الزوجين في القدر فالقول للمكره قايما على ابن الذعوى ويجعل قيمة البضع







يجوز على اجرة المثل فان لم يرض حي او اكثر من اجرة مثلهما واي الا باجرة المثل فذا ان تعاسر فلا يجزيه ان يسترضع  
غيرها الا ان لا يقبل بينهما فيجوز ثم على اجرة المثل وان كانت لا بين لها ولا لها فضاها في بيت المال فان  
منع فعلى الجيران ويجوز ان قال الله تعالى والواكيات يرضعون اولاد من خولنا كما يرضعون اولاد ان يتم الرضاغة و  
هي المولودة من ثمن وجوهين بالمعروف لا يكلف نفسا الا وسعها لانتفضه والذبح ولدها ولا مولود له ولد  
وعلى الواكيات مثله ذلك فان اراد افضالا عن تراخيهما وتساور فليجناح عليها وان ارع ثم ان تسترضعوا  
اولادكم فلا جناح عليكم اذ اسلمتم ما اتيتكم بالمعروف وقال الله تعالى في صدقة البطلاق الرجعي وان كن اولاكم  
فانفقوا عليهم خير يصنع جهات فان ارضعكم لكم فانوهن اجور عن واخر وايكم بمعروف وان تعاسرتم  
فسترضع له اخري لينفقد من سعة من سعة فقله والواكيات يرضعون امرؤا وجوبه يقول اني ابلي وابسج  
واي ثور وداود وغزالك ثورين مرة قال الشريفة لا يجزى المطلقة فقلوه فان ارضعكم لكم فانوهن اجور  
سفيان عن ابنه لحاق الشبان قال امة عبد الله بن عتبة في رجل تزوج امرأة ولها ولد فرضعه فاني  
الزوج ان ترضعه فقصي ان لا ترضعه وهذا لا دليل عليه اتوب عن سفيان قال ابي عبد الله بن عتبة  
ارضاع عبيتي فقصي في مال الغلام وقال لو لم يكن له شيء فالزنتك الا بقره وعلى الواكيات مثله ذلك فهذا  
اصح عن ابن عتبة واصوب قالوا بن وجهها هذا الوطئ قلنا نعم ولدت ولدها فترضعه فحقه قبل اخذ هذا  
الزوج الذي تزوجها بعد ان ولدت وان لم تقبل غرضيها فعتن عليها قال الله تعالى فمن خسر الذين قتلوا في  
دعهم وقال انصاروا الذين يولدوا ولا مولود له بولد وقال عام من لا يرجم ولا يرجم وان وافقتا التبت  
على الرضاغة جاز وان ارع ثم ان تسترضعوا اولادكم وهذا خطاب الذين يرضعون من مستحلف في اصول الفقهاء  
**فصل في تجهيز الميت وغيرها** راجع لثبته فان اؤب قبل التسليم اليها وطلب تعبه الموت فان  
كانت الالبنة بالغة وقت التجهيز فليالي في الورثة نصيبهم من المهر هكذا وهو الصحيح لانها اذا كانت بالغة  
فلا لم يسلمها الا يقع بخلاف اذا كان صغيرة جث لا نصيب للباقيين لانها كانت صغيرة كان اؤب قابضا  
لها من حوالها الفقهاء امرأة تستحب في بيتها اشياء كثيرة من ابن شيم كان يستن يد ايوها ثم مات اؤب فخذ  
الاشياء لها باعتبار العادة **فتبين** صغيرة نسجت جهزا بما لاتها وابيها وسجها حال صغرها وكبرها فانت اتمها  
وسلم ايوها جميعا لها اذ لم يفسد اشياءها او غوي فيفسد من جهة الاثم مع غير خسر ابنته وسلم اليها ليس  
في الاستحسان استمر اده منها وعليه الكفوي **فتبين** اؤب اذا تبيع به الا من ثم لم يجز الا بن النكاح حتى انفق

الكاح عاد المهر إلى الملك الأبوكدا سائر الذين **فرضت** بعث إليها شاة مبعوثا كما هو العادة ثم تزوجها ولم  
تخلوها وخلعت نفسها منه بنفسه المهر فليس له طلب بعث إليها إذا عروضة **مت** فتح له طلب ذلك  
المبعوث **فتح** له طلب العوض أن يعرضه **فتح** بعث أبو الزوج إلى الخطبة وسما ثم اختلفت نفسها قبل  
الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لأب الزوج أن يطالبها بما بعث إليها **ق** أن كان بعث إليها  
مهر مبارك بالكاح يرجع بالمقام **ق** فالحاكم كحطب لأب الصغرى لمرأة وبعث إليها فبدان كان بعث إليها  
ثم فدت المصاهرة بالمبعوث **الدين** **فتح** **أ** أن عقد الكاح هو الأثر يستأده **فتح** **ج** ما خطب لأبته خطيبة  
وبعث إليها ما يزوج مات الأب فان مات الوصي فهو كانه ولا يزوج وإن كان لأب جارية إلى البتة **ق** كما  
يملك الأب الصغرى بعث الأب بنفسه بعض لأهلها بنفسه **فتح** **ج** بعث شيئا إلى امرأة ثم اختلفا فقال حدثني  
ق قال الزوج حدثني فالحول قول الزوج إذا فله الأية الطعام الذي نزل في القوم فيها لأن الزوج هو  
المالك فيكون من العالم بجهة التملك فوجب البصر في قولها إلا فاصلة كذلك بأمر **فتح** **ج** الصغرى المأدبة  
الطعام الذي يؤكل أكثر في الكتاب كالحلوى والسكر والآفة المذبوقة ويبقى وينفذ فاما الخطبة والزوج  
والعتل والجوز والعوز والقر ومثال ذلك القول قول الزوج **فتح** **ق** ذكر من لا يملك الشئ في أكبر الكبر  
لأن الأب إذا بعث إليه بيت الزوج جهازا فانت لا يملك فقال الزوج للمهاز كانت حيلة وبنوها الميراث وقال  
الأب كنت أعرضتها فالحول قول الأب لأن العارية تنبع والجهة تنبع والعارية إذا ما حوّل على الزوج في  
الوام في الدين القاضية الجواب على التخصيص أن كان الأب في الجواز والكرام لا يقبل قوله أنه أعارها  
أن كان لا يدين لا يخبر بالثبات بخلاف ذلك يقبل قوله فلا قصد التخصيص والحق للفقير كانه إذا كان العوض  
سنة لأن الأب يدفع جهيزا العارية كما في ديوانه فالحول قول الزوج فإن كان العوض شرا فالحول قول الأب كذا  
في الفصول **فتح** **ق** **القول** **ج** لو زوج ابنته وجوزها فانت لا يملك فزم بوجاهة الذي دفع إليها المهر كان ماله وأية  
لم يملكها وإنما أعارها فالحول قول الزوج وعلى الأب البينة لأن الظاهر أحد الزوجين أن الأب إذا جاز من بنته  
يدفع المال بطريق الملك فلا يصدق له البينة **فتح** **ق** **ج** لو غزى رجلا وقال إن زوجك بنتي منك ولا تخبرها بما  
عطيتا وما يدفع الي من المجلد إليك مع الثمنا فبنته تزوج الرجل دفع الدين إلى الأب لأنه بقدر وسعه  
ثم إن الأب البنت لم يجزها ولم يدفع إلى الزوج سناحل الزوج أن يرجع بما زاد دفعه سناحل منها لا رواية  
لهذا لأن يكون الكس المشايخ أقوا أن الزوج يطالب الأب المرأة بالحقبة والقيسردان أدعي سناحل لها

و در این کتاب که از حضرت امام رضا علیه السلام است  
در بیان احوال و سیرت آن بزرگواران آمده است  
که ایشان را در هر روز یکصد مرتبه دعا میخواندند  
و این دعا را در هر روز یکصد مرتبه میخواندند  
و این دعا را در هر روز یکصد مرتبه میخواندند

والصديق السليم في حق المرضي قال بعضهم  
وقد ارضيتكم انما كنت ساهت بغيركم الان انما  
وان كان بغيركم فيفسد فارضيتهم انما كان  
لايقدر على ارضيتهم فساد بغيركم ففسد  
بغيركم انما كان لا يقدر ان يرضيكم ففسد  
وهذا القول صحيح لا يقدح في قولنا ان الله  
يعلم ما يحبها ويرغب من عباده العباد والمؤمنين  
انه يعلم الامم والاعمال

[illegible]







لها عليه لصحة الادبائه ثم ما لم تمت فاذا مات منه فلو لم يهاد عوي مرها **من** يرضى ربح لا خسر **بالماله**  
ثم الموصوب له قتل الواهب عتدا او خطاء فاذا يرحم ليعيد الي ورفقة الواهب لا يذ في مرض الموت وكانت قضية  
**من** قتيه بعث هذا يا ابي حبيبته ابنه ثم مات الابن قتل فافت بجمع الادب بالقيام ورفقة الواهب وانبعثت  
يرجع وان بعث هذا يا من مال الابن برضا لا يرجع بعث الي الخطبة وبعث فقام الخطبة بيد المنسطة  
ثانيا بسم العبدية وقالت هي عديرة فاقطعها ثانيا ففعل وهو بعث اليها فقدم الغنى والقيام ثم فسد الصاهر  
وهم يتحاشون ويتزادون الفضل ولا يترادون فيفقوا في الضيالك من الجانبين كان في احد الجانبين زيادة  
اتفاق الضيافة **من** قتيه مام ولد له بنتان من سيدتها ففوت عن كل من جوزة الواهب في بيته ونفقته وكان  
يعرف سيداهم الولدان بالجمع الكنايات ولم تكن عليهما ثم ماتت هذا الواهب الكنايات ان غلب باذن كان ميراثا الا ان يكون  
لجوزة منهن فلا يكون ميراثا **من** قتيه دفع الي ام ولد شيئا ليخذه جهرا للبت ففعلت ولم يذ اليه لا يبيع شيئا  
مالا يسلمها ابوها **من** قتيه صغيرة بعث الي امراته مناعا وبعث ابو المرأة ايضا مناعا ثم ادعى الزوج  
ان المبعوث كان صداقا فالقول قوله **مع يمينه** فان خلف فالمناع قايم فللمرأة ان تخرج وتزوج  
بما بقي من المهر وان كان هالك لا ترجع الي المهر **و** **باعت** بولم كان هالك لم ينجح الزوج شيئا وان كان  
قاوما وقد بعث من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له ان يرجع **من** تزويجها  
اليها هدايا وتوضيته على ذلك ثم زفت اليه ثم فارقها وادعى ان ذلك عارية فالقول له فاذا استردته فملكها  
ان يترده ما عرضته عليها ولا يرجع كل واحد ما فرق في التمس صاحبه باذنه ميراثا ولا لاله ولا بالمالك ولا  
والقول له الرطبة كالنور والجزو والفر غير **من** قتيه قال في تزويج حائض لم يترد تزويجها في الغلانية بالكلية  
ربا وسعة فان اشهد على امرته لم يجز زيادة بالجماع وان لم يشهد روي عن ابي يوسف ان لها مهر المست  
وقالا لها مهر الغلانية **له** ان البضع ملك بالاول فلا يتصور ملك مال اخر **لها** ان القليل وقع بعد  
العقد ظاهر فيصير بمنزلة ما زاد على المهر والزيادة على المهر مملوكة عندنا **ما** **اختلاف** **فات** صبي زوجه  
وله امرة كبيرة باذنها فلما وقع النكاح فاذا الحيض مجبى فرغت القدر الحائض فارادت الفقرة فان  
القاضي يفرق بينهما اذا ثبت ذلك عندك ولا ينظر بلوعة ذلك لان النكاح صحيح وصحتها استحقاقا  
في الحي في جملة هذه العقد وقد وقع العجز عن ذلك بيقين لان العجز بسبب الحب لا يبرح زواله فصل الثاني  
لا يفيد بل هو ظم مخض فوجب الفرق ولكن لا يقضي لا على المضم حاضرا وخضم الصبي ابو ان كان ابوا

مطل  
ان البضع ملك

او صبي الادب او صبي الجدة فان كان احد من ذكرنا الحضر وجعله خصما فنقضني عليه الا ان يدعي بدفعه بان يقيم بينه  
اثره حيث بدا وترى جته وهو يعلم ذلك منه **من** جامع **الكبير** واذا فرق بينهما فقد اخلت مشايخا ان هذه الفقرة  
وطلاق او لا فقال بعضهم هو طلاق بل هي فقرة بغير طلاق **من** جامع **الكبير** رجل مسلم تزوج نصرانية صغيرة ابوها  
نصرانيا ثم ادركت هي عاقلة لكنها لم تنصف الاسلام ولا النصرانية ماتت من زوجها الا ان دين النصرانية  
كان لها ببقية الدين فبطل ذلك بالبايع عن عقل ولا يثبت لها دين اخر صلت امره لادين لها فانيات  
كانها نصرانية تجت وتلا مهرها ان لم يدخلها تزوج **من** جامع **الكبير** اذا اختار الاب ابنته ثم مات الاب وبقي الوالد  
يعطون قسمة للمهر فان كان الاب اثني لها في صغرها او بعد اكبرت ولم يهاد ذلك في صحة لا يسيل المهر  
عليه ويكون للثبنة حاقصة **من** قتل **واي** **ظهير** ويجذب في خواشي القينة رجل تزوج ابنته الصغيرة فادركت بعد اذ تزوجها  
فطلب مهرها من الزوج فقال الزوج وقع المهر في ايديك فانت صغيرة فصدقة الواهب ذلك قالوا لا يجوز ان يزوج  
عليه ولها ان ياخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الاب **من** قتل **واي** **ظهير** ولو اذنا امر المرأة شيئا من تزويج قبل تسليمها  
اليه فليس للزوج ان ياءخذ منه اذا دخلها في ملكه لا تنق المكالمة كاجرة التمس ولو اذنا عند التسليم واداه  
فللزوج ان يترده لا تدره **من** قتل **واي** **ظهير** ولو اذنا تزويج شيئا لا قارب المرأة وهو غير المهر والمهر لا يرجع اما ان يكون  
قبلا التسليم فليس له ان يسترد ولو تنق المكالمة كاجرة الدلال وان كان عند التسليم او بعد فللزوج ان يسترد لانه  
رشوة **من** **نصح** **القاضي** **من** **نصح** **القاضي** فادعت امرأة على ورفقة مهرها يصدق الي مهرها لو يبيعها بقدر ما جرت لها ذمتها  
لوزن في القول للمرأة فهاذا عليه ذكرها على بان النكاح شاهد على وجوب كل مهر والعرف شاهد على قبض من  
المهر فعملها وقيل لو صحت بانكار القبض فقالت لا قبض شيئا فالقول قولها اذا النكاح دليل على وجوب  
كل مهر والدخول والموت دليلان على ان على تفرق ذلك الواجب والبناء ليس دليل على قبض فصد لانه يثبت بها  
قبل تعجيل شيء من المهر فيقول القول لها **من** **نصح** **القاضي** **من** **نصح** **القاضي** وما وقع الي ولي المرأة من سميتها فقالت لا قبضها او غيرها  
من الاول لانه كان رشوة اذ قلل له فلا يرجع له عليهم والا فله ان يرجع عليهم بالمشورة او لو دفع الي اجنبي  
فلا يجوز الرجوع اليه لانه اجر له **من** **نصح** **القاضي** **من** **نصح** **القاضي** الذي لا يقدر المنع وان قد كان حكمه حكم الولي **اختيار**  
ومن دفع الي صهره في حالة الضيافة في الشكس يقال له يا ولدي واعطاء لفرس يقال له اغرق ثم فسدت المصاهرة  
قبل الزفاف وعليك ذلك الفرس بلو بعد بضم **من** **نصح** **القاضي** **من** **نصح** **القاضي** اذا فسخ المصاهرة باي طرف كان احدهما  
في القيام واما في الهالك قال الامام فملا في مضمون من حيث المثل في في القيني فميت يوم الاعطاء عنداني

مطل  
نصح القاضي

مطل  
لا يجوز ان يزوج







وذكر في شرح الطحاوي في المنة ثلاثة ابواب على اعتبار حالها فان كانت من النقلة فمن كذا يبيع وان كانت وسطا  
 من الفرض وان كانت من رقة فمن اليمين **منها** اذا وقعت العرق بين الزوجين وبينهما ولدان فليبيع الولد  
 في المقام مع انهما شاءا وعندنا لا يجبر بل الام احق بالدين ما لم يتفقوا وبالنسبة الى ان يختص **اختلافات** ولو ذقت  
 اليه بلهما زفله ان يطالب الزوج بما يبع من الذي تاجر به وان كان لهما زفله المطالبة بما يليق من الزوج في عرفه  
 صحيح يعني اذا لم يجزها بليق من المبعوث فله استرداد ما يبع **والمتبرع** ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها وتلك  
 بعد الزفاف فانما يعرف بذلك رضا لم يكن له ان يختصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء **نفس** يتخير الزمانات  
 وبنات الفنت والعرض وان وجب ابنته وجعلها بامنة معتقة ولم يسلها اليه ثم فتح العقد ورجعها فليبيعها  
 مطالبة الزوج بذلك لهما لان الزوج يملك في شرطه في التسليم **قب** ولو كان لها على ابيها دين فبها ابوها ثم قالت  
 جفرتما يدين علي وقالت بذلك فليقول قول الاب **مع** القول للبت وعقد القول للاب فاذ لو قال الاب كان لا تترك  
 على اية دين فاعتدت لهما زفها وقالت **من** مالك فليقول للاب ولعل الزوج من ماله ان دين البنت على الام معلوم  
 في المسئلة الاولى وقد ادعى البراء عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره وكذا البراء عنه فكان  
 القول له **مكن** قال القاضي بعد هذا الجدم فلان وغاب قبل ان يتخذ النسيب لقاخيه ووفيقه الفرض فانه كان قضاء  
 على الغايب لان كونه الغايب انما هو بقرينة مشغول بجمعه بخلاف ما اذا كان قبل معلوم لا يبيعه **نفس** **الغواي**  
 تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرضا فانه ذلك فلها ذلك اذا جئت نفسها بالصدان والافلا **نفس** بلدية  
 في بلد تولدت منه ثم اراد اخرجها الى الرضا فليقله ما يقرب قال ما ذوقه لشره قال رحمه الله وهو المشا  
 وناه وبلا اجاب به **شم** كص **والبدن** الطاهر فاما اذا كانت المسافة مسافة فان ابا القتم الصفة هو الذي يملك  
 فليالح في منع نفسها عن السفر قبل المهر مع هذا قال الزوج ما ذوقه لشره وان لم يوفى مع هذا فليهذا ان الزوج ان  
 من البلد الى القرية اذا ارتكن المسافة مسافة بالاتفاق بين ابي ج وصاحبه وان لم يوفى فله مهره لا يفتقر عليها  
 زوجها ويكونها وقد اقامت اوله يوفى لكنها لا تطالب به بغيرها ان يمنع نفسها **قضية** به خطب لا يخطبة  
 وبعث اليها داهم ثم مات الزوج وطالب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث قال ابو جهمان ان تلك الوصلة  
 بينهما فهو ملك لانه وان لم يتم فهو ميراث وان كان الزوج حيا يبيع الى بيا **منه** **رافة** رجل طلق امرأته  
 وبينهما رضيع فقالت الام انا ارضعه بغير ابراء بد **منه** واراد الزوج ان يرضع اخرى بد **منه** فليكن له وان كان  
 الام ترضعه بغير ابراء واليمين كذلك فان كانت الاجنية بغير ابراء وبما يرضع الام ترضع الزيادة **نفس** **الغواي**

مطلق  
 الام ترضع بغير ابراء  
 ذلك

عند الام ولا تنزع الولد من الام لانه المصانة بها وليس الظاهر ان يكن عند الولد في ذمته بل ترضعها الى من يرضعها  
 اذا لم يشق طذلك في عقد الامان ويستغن الولد عنها في تلك الساعة وان ابن الظاهر ان ترضعها الام ولم يشق  
 في امان الام ضاع عند الام كان لها ان تجل الولد من لها فترضعها فيقول اخرى فترضعها في فناء دار الام ثم تنقل  
 الولد على الام وان شرطوا في عقد الامان ان ترضعه الظاهر عند الام يلزمه الوفاء بما شرط **نفس** **الغواي**  
**لها** ثم ارضع الولد اذا كان يوجب من يرضع الاب اذا لم يكن الوضع مال اما اذا كان له مال يلقون **نفس**  
 في مال الصغير وكذا النفقة الصغير بعد العظام اذا كان له مال في ماله الا على العيب وان كان الصغير عقالا او ثوبا  
 فليبيع في ذلك النفقة كان للابيان يبيع ذلك كله وينفق على عياله لا يفتي بهذا ونفقة العيالة في ماله ان كان ثوبا  
**منه** **نفس** قال القاضي الامام صدر الاسلام الهروي وعلم الدين النسيب كذا يرضعها من ماله فانما  
 اقرار بعد دنايس فالزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على سبيل ما مثلها **نفس** **الغواي** وفي رواية  
 صدر الاسلام طاهر **نفس** **الغواي** تزوج امرأته مع ابها سبيلان زن جهازا وبارد **نفس** **الغواي** علي ذلك قال القاضي الامام  
 جلول الذين توافوا سبيلان يعرف عادة مرة ان اكر بدد خنزيرها نكده سبيلان داه است طلبك  
**نفس** **الغواي** ولو تزوج العبد والمكاتب والمذنب ومغوى البعض الا اذا نكح طلقوا فهو متاكر لا طلاقا حتى لو  
 كان ثلثا يجوز له الكناج آخر لعدم الكناج ولكن يكره عندنا خلافا للشافعي **نفس** **الغواي** دفع الى ام وان يتخذ  
 جهازا للبت ففعلت وسلمت اليها لا يبيع تسليمها مالم يسلها ابوها وفي الصغيرة اذا اخطأ لها يكفرها النكاح  
 لها في المحلات **نفس** **الغواي** الاب لو دفع الصبية الى الزوج وهي لا يصلح للجماع ثم رجعت الى بيت الاب فقال  
 لادفعها حية صلح الجماع فلاذب ذلك **نفس** **الغواي** اختلعت على الزوج قبل الجماع وبعد ولم يذكر المهر  
 والنفقة العدة يكفر ويبرأ عن المهر ونفقة العدة اذا المهر يجب قبل الجماع ونفقة العدة بعد خلوعها  
 بال مطلق فابرائت من النفقة لم يجز له بل بخلاف المدة المشروطة في الجماع لا سيما وجب لها النفقة في العدة  
 وحالة الكناج سواء والبراء سواء في حالة الكناج لم يجز الا براء **نفس** **الغواي** ومن تزوج امرأة وتوفيها  
 مطلقا ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف ما يتيم من الميراث وان تزوجها مطلقا ثم طلقها بعد الدخول فلها  
 ثم طلقها قبل الدخول فلها نصفها وان سماها متفرقة عند ابي ج ومحمد نصف الميراث عند ابي يوسف  
 نصفها **نفس** **الغواي** اذا تزوجها في النكاح ثم تزوجها في العدة بأكثر منه براء ومعتقة فان اشهد على الزوج  
 الزيادة بالجماع وان لم يشهد ويمن اي يوصفان لها مهر لهن وقالها مهر العدة **نفس** **الغواي** ان البضع ملك

من طلق زوجته ولو كان له مال يلقون  
 في مال الصغير وكذا النفقة الصغير بعد العظام  
 اذا كان له مال في ماله الا على العيب  
 وان كان الصغير عقالا او ثوبا  
 فليبيع في ذلك النفقة كان للابيان  
 يبيع ذلك كله وينفق على عياله  
 لا يفتي بهذا ونفقة العيالة في ماله  
 ان كان ثوبا  
 منه نفس الغواي  
 قال القاضي الامام صدر الاسلام  
 الهروي وعلم الدين النسيب كذا يرضعها  
 من ماله فانما اقرار بعد دنايس  
 فالزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد  
 ما زاد على سبيل ما مثلها نفس الغواي  
 وفي رواية صدر الاسلام طاهر نفس الغواي  
 تزوج امرأته مع ابها سبيلان زن جهازا  
 وبارد نفس الغواي علي ذلك قال القاضي الامام  
 جلول الذين توافوا سبيلان يعرف عادة  
 مرة ان اكر بدد خنزيرها نكده سبيلان داه  
 است طلبك نفس الغواي  
 ولو تزوج العبد والمكاتب والمذنب ومغوى  
 البعض الا اذا نكح طلقوا فهو متاكر لا طلاقا  
 حتى لو كان ثلثا يجوز له الكناج آخر لعدم  
 الكناج ولكن يكره عندنا خلافا للشافعي  
 نفس الغواي دفع الى ام وان يتخذ جهازا  
 للبت ففعلت وسلمت اليها لا يبيع تسليمها  
 مالم يسلها ابوها وفي الصغيرة اذا اخطأ  
 لها يكفرها النكاح لها في المحلات نفس الغواي  
 الاب لو دفع الصبية الى الزوج وهي لا يصلح  
 للجماع ثم رجعت الى بيت الاب فقال لادفعها  
 حية صلح الجماع فلاذب ذلك نفس الغواي  
 اختلعت على الزوج قبل الجماع وبعد ولم يذكر  
 المهر والنفقة العدة يكفر ويبرأ عن المهر  
 ونفقة العدة اذا المهر يجب قبل الجماع  
 ونفقة العدة بعد خلوعها بال مطلق فابرائت  
 من النفقة لم يجز له بل بخلاف المدة المشروطة  
 في الجماع لا سيما وجب لها النفقة في العدة  
 وحالة الكناج سواء والبراء سواء في حالة  
 الكناج لم يجز الا براء نفس الغواي ومن تزوج  
 امرأة وتوفيها مطلقا ثم طلقها قبل الدخول  
 فلها نصف ما يتيم من الميراث وان تزوجها  
 مطلقا ثم طلقها بعد الدخول فلها ثم طلقها  
 قبل الدخول فلها نصفها وان سماها متفرقة  
 عند ابي ج ومحمد نصف الميراث عند ابي يوسف  
 نصفها نفس الغواي اذا تزوجها في النكاح  
 ثم تزوجها في العدة بأكثر منه براء ومعتقة  
 فان اشهد على الزوج الزيادة بالجماع وان لم  
 يشهد ويمن اي يوصفان لها مهر لهن وقالها  
 مهر العدة نفس الغواي ان البضع ملك



بالقول فلا يصور ملكه بالآخر لها ان التملك وقع بهذا العقد فليس له ان اذا ان دخل في المهر فله  
 على المهر ملكه عندنا **فصل في النفقة** لا نفقة في تكاثر فاسيد ولا في عذته **فصول**  
 ولو طلقها فلا اذا ارادت العاد بالله يسقط نفقتها وان كان الزوج محترا فليجبها نفقة بوائفها  
 ان كان نكاحا شرافا وان كان وحفا سنة فسنة **من مقام نفقة المرأة** واجبة على زوجها اسلا كانتا وكفاية  
 مدخلها او غير مدخلها ان كانت صغيرة بجامع مثلها اذا اسلمت نفسها في منزل وفي الميسر وجب نفقتها  
 وان لم يستقل في بيت زوجها لا نفقة للناشز ولا للبرصة اذا لم يكن في بيت زوجها **واقفا** ولو شرط  
 البراة عن التكنة لم يجز الشرط والسكنى في بيت الزوج في العدة حق الله تعالى **فصل** ولو اتفق على امرته مدة  
 فبين فساد نكاحه بان شهدوا انها اختار رضاعا وفرق بينهما فله ان يرجع عليها بالنكاح بغير نفقة  
 بين انما اخذت بغير حق اما لو اتفق بالافرض القاضية لم يرجع بشيء **فصول** ان كان فرض لها نفقة معان  
 كل يوم لم يرد على نفقة العدة شيئا حتى يظهر لان هذا القدر واجبة بتعريف وقت النفقة لم يعد له الرجوع  
 اخذت منها اخذت ما لم يطل ذلك ولا حتى في نفقة الزوج شيئا لا تعاضد به لغيره فنفقة القاضية **من الكبر**  
 اذا تزوج العبد حره فنفقتها دين عليه ببيع فيها اذا تزوج باذن المولى لا بد من جه في دينه لو جرد بغير  
 وجوب في حق المولى فيعلق رقبته كدين الجارية في العبد المتحرر له ان يغتدي لان حقها في النفقة لا بد من  
 الرقبة ولو مات العبد سقطت النفقة **من هذا** العبد اذا كان بين رجلين فقال احدهما فانفق الآخر من نفقته  
 اذن صاحبه وكذا الخ والزوج وكذا المودع والمختطف اذا اتفق على الوديعة والنفقة وكذا في كل الماشقة  
 اذا اشترى فانفق احدهما في نفقته بغير صاحبه وبغير الماشقة فهو مقطوع **من خلاصة** وفي الخط قال في المدة  
 بام المولى يجبر المولى على الاتفاق ولا يجبر على نفقة المكاتب **رجل** لا ينفق على امراته ان كان قلو على الكسب  
 لا ياء كل من مال ولا بغيره وان كان عاجزا ياء كل والامة له بام كل مطلقا **من خلاصة** ولو اعتق عبد  
 من اسقط عن نفقه صار في بيت المالك اعتق عبدا صغيرا او امه صغيرة سقطت النفقة على المولى وكان على  
 بيت المالك **من زوا** والامة اذا اعتقها من لاهام والولد اذا اعتق في حق الولد كالمحرر وليس الامة في  
 ام الولد قبل العتق حق في الولد لان الخصامة منه باب الولاية والامة وام الولد ليست اياها لها قبل العتق **تكتف**  
**القدور** لو قال الامام للقاضية فرض النفقة لهذا الصبي على ابيه فاذا هو غائب استند بين على الأب  
 فان القاضي بفعله ذلك التبر رجعت عليه ما استندت فان لم يرجع حجة مات لئس لها ان ياء خذ من

هذا هو الحق في النفقة  
 فان كان الزوج محترا فليجبها نفقة بوائفها  
 وان كان نكاحا شرافا وان كان وحفا سنة فسنة  
 مدخلها او غير مدخلها ان كانت صغيرة بجامع مثلها اذا اسلمت نفسها في منزل وفي الميسر وجب نفقتها  
 وان لم يستقل في بيت زوجها لا نفقة للناشز ولا للبرصة اذا لم يكن في بيت زوجها

هذا هو الحق في النفقة

هذا هو الحق في النفقة

من تركه هو القصر ولو انقعت من المالا ارجح في الأب وكذا في نفقة سائر المحارم هكذا ذكر في الأصول  
 وكذا العبد يزوج فغاب احدهما فانفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه كذا المختار والزوج  
 كذا المودع والسقط اذا اتفق على الوديعة والنفقة وكذا في كل الماشقة **من خلاصة** اعلم ان الماشقة  
 لو كان ملكا للمرأة والزوج يسكن معها لمنع من لا يحول عليها لم يكن لها نفقة مادامت على ذلك الحال بناء على  
 ان الموجب للنفقة الاحتباس عند الزوج اذا كان تهيأ له الاستماع بها وطاوعا وبغيره ولم يوجد ولم يكن  
 في البيت المعصوب فامتنعت منه لا اي لا يكون ناشزا عنها امتنع بحق ثم في كل موضع يسقط النفقة  
 لا قبل الشوز كان لها النفقة **في شرح كذا** فان قال العجز عن النفقة بوجوبها الحق المطالبة بالفرق وهذا  
 لا يوجب اياه من القاضي بالاستدانة انه عجز عن الاستماع بالمعروف فوجب التسريح بالخان وقد  
 امتنع عنه فاب القاضي منابه في التفريق كما في الحب والعدة لنا قوله تعالى وان كان ذو عسرة فقضوا اليه  
 ولان التفريق ابطال حق الزوج لا الى خلف والمنع منه تأخير حق المرأة فانها تستدين فصل العاقل الكا  
 من تحمل التأخير او لي من تحمل الا بطل **من خلاصة** قال نفقة الزوج بغيره في ذمة الزوج وعندنا لا نفقة  
 الا بقضاء له ان النفقة وجبت بدلا عن الجنس فلا يقف وجوبه على القضاء كما في العدة في باب النجاس لنا  
 ان هذا نوع من صفة يجب بقدر كفاية عند المحتسب لا بد من الاحتباس فصل كوز القاضية ومن الزوج  
 لهذا الوضعت نفسها لطلب المهر الفاضل لا يسقط وفي الاجابة اذا شرط النكاح لجنس لاجله ومضت كدة  
 يسقط الا جرة **من خلاصة** قال اذا خرجت المرأة بعد ما دخل بها زوجها فلا نفقة لها اطلق الجواب في الجامع الكبير وقال  
 ابو يوسف في الامالي ان لم يدخلها فلا نفقة وان دخلها فبعد الا دخول لها النفقة لا بد ان يوسعها ما مؤدبه  
 للقصر فلا يكون ناشزا لكن يعتبر نفقتها على سعة اليد ومن سورة لان اجناسها على النكاح هنا فيعطيها نفقة  
 شهر والياجه اذا رجعت له انها امتعت نفسها عن الزوج فان كان المنع ببادا وفرض عليها فلا يستحق النفقة  
 لانها مقابلة بالجنس **فصل في المحرم** ولا يجوز زحف الصبي الصبي الا باذن وليه يرد به اذا  
 كان الصبي يعقل البيع والشراء وان كان لا يعقل لا يجوز ان اذن وليه قوله ولا يجوز زحف المحرم المخلوع  
 بجاهل بغيره لا يعقد لانا ولا موقوف الى اجازة وليه قوله وهو يعقل البيع والشراء وان لم يكن مغلوبا يعقد  
 موقفا الى اجازة في لية قوله وهو يعقل البيع ويقصد يرد به ان يعرض قبل البيع وقد على التبر بغير النفقة  
 او بزيادة المتعاقبين في مثلي ويجوز بقوله يقصد عن بيع الحازل فانه لا يصح والبرائة قوله ان شاء اجازة ان

هذا هو الحق في النفقة  
 فان كان الزوج محترا فليجبها نفقة بوائفها  
 وان كان نكاحا شرافا وان كان وحفا سنة فسنة  
 مدخلها او غير مدخلها ان كانت صغيرة بجامع مثلها اذا اسلمت نفسها في منزل وفي الميسر وجب نفقتها  
 وان لم يستقل في بيت زوجها لا نفقة للناشز ولا للبرصة اذا لم يكن في بيت زوجها

هذا هو الحق في النفقة  
 فان كان الزوج محترا فليجبها نفقة بوائفها  
 وان كان نكاحا شرافا وان كان وحفا سنة فسنة  
 مدخلها او غير مدخلها ان كانت صغيرة بجامع مثلها اذا اسلمت نفسها في منزل وفي الميسر وجب نفقتها  
 وان لم يستقل في بيت زوجها لا نفقة للناشز ولا للبرصة اذا لم يكن في بيت زوجها



[illegible]

قرارد با الحلف لاجن افراد  
ملائ و لو مخالف حد انجام داده ایم  
قائم بها الصل افراد را با الحلف

كالوطي ايجم الحلق المذكورة في حكم الوطى فيجب المهر الكامل اذا اطلقها بعدها طلاقا فله من كشف خمار  
امرة ونظر اليها فقد وجب الصداق دخل او لم يدخل ولها ما كانت الزوج من قبض المهر على المهر فيجب  
على الزوج يمكن الزوجة من قبض المهر على الحال تحقيق التوبة **اعلم ان الحلق الصحيح** قامت مقام  
الوطى في بعض الاحكام في حق المهر وثبت للزوجة حرمته اربع سواها وجوب العدة والمنفعة والتكليف  
في هذه العدة وان اوقع طلاق آخر في هذه العدة فالصواب انه يقع **وذكر في القابلة** لا توجب الحرة في  
حق بنتها دون اتمها وفي الواقعات قيل ثبت بها حرمة المصاهرة وهو قول ابي يوسف وهو قول محمد  
وفي بعضها لا يقوم مقام الوطى كالأحلال للزوج الاول لا رجعة ولا حرجية ولو طلقها في المرض في  
بعد الحلق ومات في العدة حية كبر لا يرث **وكذا لا يصح نكاح الحلق من شرح كثر الدفان** ولو طلق  
بعد الحلق قبل البلوغ لم يقع طلاقه ما قلت ما وجدت دالة من متن الكتب على ذلك لكن وجدت طلبة  
في الهادي في هذا ما يضع لقطب الملة والدين في نفي كتمانها بعد عتقها لا نصبي وطلاق الصبي غير  
واقع **من شرح كثر الدفان** وان قال لها انت طالق او واحدة الواحدة لا يقع شيء **من جامع**  
**الكبير** ولو قال انت طالق الاثنا يقع الثلث لان الاستثناء بيان من المستثنى منه ولا المستثنى فخذ  
بطل قوله انت طالق ثلثا الاثنا لا لم يبق في المستثنى منه شيء فبطل الاستثنى لان المقصود الاستثناء  
لم يحصل **من شرح كثر الدفان** من خلف تلفظ كل من العوام للباحل واصفا بالشرعية فقال علي كمال يقتضي عموم  
الافعال مكانا بالانكاح والطلاق واقع **لا** **فوجد جوابا** مسطورا وكيفية المنقول عليها الطلاق غير  
واقع على المرأة التي تحب هذا القابل وقت صدق وهذا القول منه **واما التي هي تزوجها بعد فقد**  
**في الفتوى** ولم يوجد جواب هذه الواقعة يقينا **وفي الفتوى** ظهير الذب عنه لا يقع عليها الطلاق بعد  
القول ايضا **من فتاوى** ان الصبي والمجنون اذا اطلق امرأته لا يقع طلاقه في كذا العمري عليه والاسم  
والمدحوش والتامس والمعنى والذي شره للدواء مثل البضع ونحوه وبغير عقل اذا اطلق واحدا  
من هؤلاء لا أثر له لا يقع **قال في المحيط** من يستقيم كلامه وافعاله وغير نادر **والجواب** ضد الفتوى  
من يختلط كلامه وافعاله ويكون هذا غالبا وذلك غالبا فيكونان سواء **وفي المحيط** وذكر في  
الترمذي قال سئل عن ابا ج وسفيان **رجل تزوج البع** فان وقع اليه اياه فطلق امرأته قال ان كان  
منه يعلم حينئذ في طلق وان لم يعلم لم يطلاق **ولو ذهب** على من داه لا يطلاق **ولو تزوج** من العتق التي

[illegible]

مطلوب  
و معطلای کلهایایی کله







لانه قصد تغير الشريعة لهما انه يمكن جعله بيا بشرا بعد ان دخل في ولاية فيجب لحاق هذا الوصف بتغير الشريعة  
وتخصلا لغرض من **اخلافات** اذا طلق امرأته واحدة ثم قال بعد ذلك جعلتها ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لهما ان الواحدة  
فلا يتصور ان يكون ثلثا وهذا الوقت ان شاء الله تعالى ونون بالثلاث لا يقع فلا عكس في الاستثناء ان الواحدة المكان  
لا يتصور ان يكون ثلثا في نفسها لكن تصير ثلثا في نفسها قالوا لعل من الواحدة ثلثا اي في ثلثيها اليها في ثلثيها في كل  
وصار اذا قال في الاستثناء ان ثلثا ونون بالثلاث **اخلافات** ان دخلت من الرار ومن الرار فانت طالق ثلثا  
ولم تكن دخلت بها فلا بد من وضو لها فان وضعتها جميعا ومنه ملك فلا بد من ثلثا فان دخلتها جميعا في غير ملك لم يقع الطلاق لعدم  
بوم كنه في وقت الرار الا لا ملك ثم بانته في وقت الا في غير ملك لم يقع طلاق فان دخلت الرار الا لا ملك بانته في وقت  
ثم وضعت الا في طلق عند ذلك فلا تطلق **جامع الكبير** ما قال ان تزوجت فلانة في طالق ملك فذلك باطل لانها حرة  
وكذا لو قال لو قال كل امرأه زوجا في طالق او قالت طائفة ان عتيق امرأته او قبلة او مئة او بركة لزمه ما قالت طائفة بكرة له  
ان تزوجها فان تزوجها لم ينفذ حلالا في سنة عن جرح الحجة ان طلاق الامم بعد ثلثا وان ستم فليس طلاق  
على ان لا يسلط على ان لا تزوجت فلانة في طالق فقال ليطلق الامم بعد ثلثا في طالق فلو لم يسلط  
شهر فقدم فلا بد من طلاق الطلاق لا بد من طلاق الطلاق مستند الى اول الشهر وعنده لا يقع مقصودا  
على ان لم انا وفي الطلاق في شهر قبل القوم فوجبا في طلاق من اول الشهر كما افاد من اول رمضان في شهر من ان القوم  
شرط لطلاق لانه لا يعود للوقت المتعارف اليه الطلاق الا به وهو مع هذا الوجه فصار شرط ولكم التعليق بالشرط  
يقع مقصودا عليه كقول الرار ومع هذا الخلاف فعلمه لانه ان طلق طالق التاعة ثلثا اذا مات احد من طائفة  
الا في مستند اعتد وعنف مقصودا من **اخلافات** تزوجت منكوبة الغير وهو لا يعلم انه منكوبة الغير فوضعت في الحجب  
العتق حتى يحل الاول وان كان يعلم لا يجب العتق ولا يحرم على الزوج وطهرها آقرانه طلق امرأته سنة ان كرهت  
في الاستعداد او قال لا ادري بغيره وقتها لا قرار وان صدقت ثلثا وقت الاستعداد عليها في وقت الحجب والقوم من وقت  
الا قرار لكن لا يجب النفقة والسكنى كذا اختاره الحنفية في كل حال في التزويج باختياره واربع سوائل في المهر  
طلاق وعمل الزوج المهر ثانيا بالرضوخ لا قرار وتصدقها اباءه ولو كان غائبا فطلقا او مات من وقت الطلاق  
ومن وقت الموت وان لم تنعم المرأة جعل امرها بايديها فان حصرها في كل طرف وبرعت وقضى بالفرقة بعد ذلك  
فالتعت من وقت الفرقة كالموت طلاق من شوال وقضى بالبينه ما حرم من طلاق من وقت الطلاق لا  
من وقت القفا **من نوازل** اقر بعد الرضوخ لانه طلق قبل الرضوخ لزمه نصف المهر **منه** ولو كثر امرأته الطلاق

سنة او حرة او مملوكة

كناية من مودة يقع الطلاق من وقت ما فرغ اي من وقت فراغ الزوج من الكناية للموت وقت وصول الكناية  
اليها لان الكناية انما هي بغير خطاب للحاضر وفي الواقعات رجل كره بالفرق والجس على ان يكت طلاق المرأة  
كتبت فلانة بنت فلانة طالق لا تطلق لان الكناية بغير خطاب باعتبار الحاجة الى الخطاب ولا جزم **اختيارا**  
الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق او اطلقه او ادعى الاستثناء في القول قوله فله شهادة الشريعة ان طلقها او خالفها  
بغير استثناء او شهدوا ان لم يستثنى بقوله من المسائل التي يقبل الشهادتها على النفي **جامع الصغير**  
واصل من لا تشهدوا انهم قالوا المسبح من الله ولم يقولوا النصارى يقبل من المحيطة وان شهدوا بالخطاب  
والطلاق وقالوا لم نسبح منه كلاما غير ذلك لخطبه والطلاق والزواج يدعي الاستثناء القول قوله **جامع الصغير**  
اذا انكر الخطبة لا يسبح دعوى الاستثناء والطلاق على مال كاطمه وفي قوله يمسك لينة الا وزجرتي لوعني  
الطلاق باقراره يسبح دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينه لا يسبح وفيه وفي النفي الزوج اذا استثنى في  
المرأة طلقني ولم تستثن في القول لهما ولا يصح الزوج الابينة بخلافه لو قال لهما فقلت لكل من دخلت الرار فقلت  
طلقني مني القول **من خلاصات** في السنة اكر من المسائل الخمسة كره في طلاق فله طلاق في السنة في ذلك  
الحج لان قوله اسال الله السنة التي هو فيها فيغير عبارة عما بقى من السنة واستاء السنة عبارة عن الحرف التي  
طالق في السنة يقع الطلاق بعد السنة قال ان طلق في الليل والليل ربيع واحد قال ان طلق عددا ما في الحرف في الحسك  
ولس فيه سلك بغير واحد وكذا لو قال بعد كل شرة ابلغني الله فيقع واحد ولا يقع اكثر حتى يعلم ان على جسد شوام لا  
ولو قال بعد شوا ابلغني الله فيقع واحد ولو قال على كل كف لم يبق شوا لا يقع شيء وكذا لو قال لهما طالق عددا في الحرف  
على فركه في كان طلقه بالنور في ذلك اليوم فلم يبق على فركه شوا لا يقع الطلاق **من نوازل** الاقرار بالخطأ لا يكره  
اقرار بالطلاق **من قديم الفتاوى** قال ان سرب سكر او فرك فرك سرك سرك ثم سرب واختلفا في الاذن والقول  
للزوجة والبينه بينة المرأة ان غبت عشرة ايام ولم تصل اليك النفقة فامرك ببيعه ثم اختلفا في موضعها في وصول  
النفقة فالقول للمرأة من مثله ثم على العكس **منه** اذا قال لمرأته انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الرار  
بنحو الاول اكر وتعلق الثالث بالرخول وقال ابو يوسف بتعلق الكل به ذكر الاختلاف في الاما له ان ثم من وفي العطف  
يجوز بين الكل في التعليق كالأول والثاني ولا يصح ان كلمة ثم لتراخي والفصل ومع الفصل لا يمكن القول بتعلق الكل  
**من اخلافات** وقال الحنفية بالفرسية اكر تويز حاة انزله ان طلاق من سب الفات است اكر وهم وميمه وميمه  
وميزبان وميزبان فالاول معنى قوله ان فلا كنه المرأة واكر على وز مني ولا كنه المرأة والثالث كانه ومعناها



واحد كان متى ومسا واحد والرابع وفي مرس السكس قال في الكتاب يشبه بكل فلا كانت الامارة وينبغي ان تحت  
في كل مرة وتزوج الكا والخزان في الرابع والعاشر تحت مرة وفي السادس تحت بكل مرة **من حجب** وانما السكران فقال  
الحجاب يقع طلاقا واذا رأت كسر انه لا يقع وهو قول الطحاوي وهو اخذ قول الشافعي في اعتبار ما بالبيع اي الذي سقى  
البيع في الدواء ولنا انه مكلف او جوهده القذف عليه والقول بالاجماع وطلاق المكلف اقع كما لا يزال وانما المنع  
فليس ينسب فيه خلاف السكران **في شرع المصنف** ولو قال رجل امر امرأة بغير الله ويكره هو يبرئ الطلاق فطلق  
الرجل في مجلس وفيه لان قوله امر امرأة بغير الله يكره لان تحقيقه على مسند جابر عن علي بن ابي طالب  
على التملك **من يزوي** مردى كفت يا فلان سخي كوي من زنا ازوي بطلاق فشهد فلان مع رجل اخر انه  
كلمة تقبل شهادته لانه يتم بالشك من غير فعل الشاهد في آفة الباب خلافا **من قا عوبه** الرجل يكون له  
لجارية فطام ثم تزوج اختها قال ليس له ببطاء التي تزوج حتى يخرج التي وطأ من ملكه وتزوجها وليس له  
ان بطاء الا في والكان لم يطأ التي تزوج بعد **من بسوط** الرجل يقول لامرأة انت طالق واحدة او لقال  
ليس بشي قال من قبل ان يغير نفسه بين الايقاع وتركه فلا يقع شي لان لم ينتقم وقوله ولو قال انت طالق لا طالق  
وقع لانه قد وقع واراد رفعه ما وقع فلا يصدق **من بسوط** ولو قال لامرأة طلاقك على واجبه لا زعم او فرض  
او نيت منهم من قال يقع واحدة رجعة نوى ولم ينو برافة الصدر الشريد وقال الامام حنبل لا يقع في الكل  
وفي النوازل هذا قول الامام ولو قال طلاقك على لا يقع وقال في المحيط ولو قال عليك الطلاق في طالق اذا نوي  
**من خلاصة** في باب الفصول فصل في شرطى خلتها لهما في وقت وفي اجتماع الشرطين وكله نكاح طلق او موقت  
او مؤبد ومكر وغير مكر وفصل في البراءة اذا كان يصنف كمال وتكون نكاح معلقا وموقتا وما استشهد به  
بذلك الاول رجل قال كل امرأة تزوجها في طالق ان كلمت فلان فكل امرأة تزوجها قبل الكلام طلق وكل امرأة  
تزوجها بعد الكلام لم تطلق وكذا اذا اكلت ومتى كلمت واكت رجع قال كل امرأة تزوجها ان دخلت الدار  
في طالق في تزوج قبل الدخول لم يطلق ومن تزوج بعد الدخول طلق وصار تقديره ان دخلت الدار فكل امرأة  
تزوجها في طالق فقد جعل الشرط المتأخر مقدما وسميت من المسئلة معترفة لا تعترض الشرط على الشرط وقال في  
مشايخنا هذا امر لا يقع بالقياس ان لم يشرط رجل في طلق ان يدخل الدار فترجوع امرأة  
بعد الدخول وامرأة قبل وفي ملكه يوم كلفا امرأة فانما تطلق التي كانت في ملكه لا يغيره لان قوله ان لم يشرط  
الحال والاستقبال لكن الحال في غير ذلك حقيقة والا في جاز ودلالة انك اذا اردت الحال اطلقت **من جامل الكبير**

في العمل

في الرجل يقول لامرأة انما منك طالق يقع الطلاق اذا نوي عند ذلك وفي وعنه لا يقع **من اجمل** المطلقة  
الثلاث تغد في بيت الزوج ومما يمكن في بيت واحد وما كان ولكي حرمي صبي ودخول في وقت في  
وبما ان ايتنا سخي في ورائت ثلث حيف انقضت عدتها وقت لا ينقض عدتها بل تغد بعد الاقرار كذا في المبينة  
**من الفصول** اذا قال لامرأة انت طالق كم شئت او ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة وثنتين وثلاث  
في المجلس فان قامت من مجلسها بطلاق الامر ولم يكن لها ان تطلق نفسها بعد ذلك **من بسوط** قال مت ووكر او در  
في تغييره في قوله لا تطلق الا في الحين تقوم وفي كتاب الفرج بعد الشدة ان واحد من الامر كان له  
زوجته وان حال حال فقال لها يوما وقد اجمعت انت طالق ان لم يكونا احسن من الف فصلت وجهها ونقضت شعرها وماتت  
واستمرت وتقبوا بوقوع الطلاق في الفقه فسلم فكلهم افتوه بوقوع الطلاق فقام بينهم شاك قال  
اسكن عليكن وجعل لان الله لا يخلق الا في احسن تقوم فوضوا بكلايه جميعا وامر له الامر بجارية وحلعت  
**من شرع** اذا قال لزوجته ولا جنية احديكي طالق قال لا تقول لان لم يرد امره مع جنيته ولو قال طلق احدهما  
طلقت امراته **من وجيز** لوقت عازوها الطلاق او الامانة لمرته وافر الزوج والمولا ثم غاب يقضي على النسب **من المتفق**  
ولو فتم الامر ما لا يقع الطلاق مثل الجوار والهيبة وقال احديكي طالق طلق منكوبة لانه الفم لغو لعدم المحل في قوله  
انك واما يوسف وقال في لا تطلق ولو فتم منكوبة رجلا فقال احديكي طالق لم يقع الطلاق على منكوبة  
في قول الامام وقال ابو يوسف يقع **من التخيير** اعلم ان المذهب عند سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير  
والشافعي والماكر والاوزاعي المطلقة الثلاث اذا تزوج بزوج آخر ثم طلقها قبل الدخول بها حللت للزوج  
الاول لم يجز والشافعي انك تسكن بقولك حتى تنكح زوجا غيره مطلقا بغير شرط ودخول الزوج الكا وان الشكاح عباد  
عن جود العقوق في وجد العقد الاول لكن بشرط حكم القاضي وان القاضي لوقفي باكل للزوج الاول قبل الدخول  
اكن ينبغي ان يكونا جابرا بالاجماع لكون المسئلة مجتهدا فيها **والحيلة** **في اسقاط الدخول** انها اذا  
انقضت عدتها وتزوجت برضيع باذن المولا ثم ترضع المرأة العبي فحرم عليها في الحال ثم تزوجها الزوج  
الاول وهو رواه عن الجنيته ومن سنده العيون والطحاوي والاشجاية فان طلق الرجل امرأته ثلاث  
تطلقات ومن يكر قبل الدخول بها لم يجز ان يحدو الشكاح بنفسه من غير ان تنكح الا في فان طلقها بعد ذلك فلا حل  
لحق تنكح زوجها فوطئ بها وبقيت عدتها ومن لا يشرط في حق المدخول بها **من مشكلات**  
وفي المشكلات من طلق امرأة الغير المدخول بها ثلاث فله ان يتزوجها بلا طيل رجل تزوج امرأة ثم طلقها



ثلاث تطبيقات قبل الرضول ولخلق الصبي ثم اراد ان يتزوجها ثانية لان يتزوجها بغير التحليل عند حبيفة  
من شريخ جمع لابن مكر اذا قال لامرأة قبل الرضول انت طالق واحدة او شتين او ثلاثا وكانت حية حين قال  
الزوج انت طالق فانت عذرة واحدة او شتين او ثلاثا لا يقع الطلاق حتى لا يتنصف المهر لانه ان الوصف  
متى قرن بالعدو يقع الطلاق بالعدو لا بالوصف واذا ماتت قبل ذكر العدو فانت الحرة قبل الايقاع فلا يقع الطلاق  
بخلاف ما لفات امة الرجل بعد قولها انت طالق قبل قولها ثلاثا تطلق واحدة لان لفظ الطلاق مما لم يتصل بذكر العدو  
فبق قولها انت طالق وهو عامل بنفسه فيحل من توفيق فان فرق الطلاق بانتهى بالاول ولم يقع الثانية  
وانتهى ولو كان مثل ان يقع انت طالق طالق طالق لان كل واحد ايقاع على حدة اذ لم يذكر أو كونه كلاما ما يغير  
صدوره حتى يتوقف عليه فخلق الا ويا في كل فيفرها الثانية وهي مباعدة من هراة ولو قال لها ان دخلت الدار  
فانت طالق واحدة واحدة ولا تثنيان قياسا على تأخير الشتر من توفيق كناية الطلاق ما لم يوضع للطلاق  
واحدة واحدة ولا يقع الطلاق بها الا بالابنية والعيان او لانه لا يخلو حاله الغيب وحاله منكرة الطلاق  
لان ما بين اليقين ادى الى الطلاق من البينة لانها باطنة ولكل امرأة طلاق الرجل امراته تطلقها  
وهي بكر قبل الرضول بها كزنا بكرها النكاح لنفس من غير ان تنكح الاقربان فان طلقها بعد ذلك فلا حل له حتى تنكح زوجا  
غيره فدخل بها ثم طلقها وتنقض عدتها لقوله تعالى تنكح زوجا غيره وهذه الآية تنزل في حق المدخول بها ثم تنكح  
ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة ودخلت الدار وقت عليها واحدة عند ما ح و قال لا يقع ثلثها  
ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة ودخلت الدار طلق شتين لهما ان الواو الهم المطلق وله ان المطلق كحتم  
القوان والترتيب من هراة ولو قال لها امرك بيدك شي ثلاثا فقلت قد افرقت نفسي بها واحدة في ثلاث من منافع فاقبل  
قوله امرك بيدك واختاري بيننا بينونة ولا يجوز زفرها عند الا غير ما قلنا لما قرنته بالشرخ علم ان الرضول كالنكاح  
فان الشرخ بالباين فان قال انت طالق باين فان تبين به لانه اراد به الباي من كفاية اذ قال لها طلقني فنكح  
طلاقا باينا فطلقت رجعا يقع باين ولو قال طلق نفسك رجعا فطلقت باينا يقع رجعا لانها وافقة الوصف  
فيقع ما وافقة فبلغوا ما حاله من توفيق ولو طلق نفسها واحدة ولا يسهل للزوج في العدو ونوي واحدة فهي  
واحدة يمكن الرجوع من منافع اذ التعتان الزوجان فلا يقع الفرقة قبل تفرق القاضي حتى لو مات احد مما بعد  
اللعان وقبل التوفيق او طلق باينا بوارث وبقي الطلاق وعند زفر يقع الفرقة بنفس اللعان لان الفرقة  
حكم اللعان لقوله عز المتلاعنان لا يجتمعا ابدا وودعهما اللعان لانه انما يني عن فرق بين هلال واسرته بعد

المعاني

اللعان ولو وقت الفرة بدونه لاحتج بقرينة لان اللعان كالحلف بين العاقرين فلا يوجب الفسخ بدون القضا  
 القاضي من **توفيق** ان الفرق بين المتلاعنين طلاقا بائنا اتفاقا وانهم موقت حتى لو اكرت الزوج نفسه في الوقف  
 بجله ان تزوجها برضاها وعندها يوسف بن مؤيد كرمه المضاورة والرضا فليس له ان تزوجها لقوله عم المتلاعنان  
 لا يجتمعان ابره ان اللعان شهاوات فيبطل الشهاوات بتكذيب اثبت نفسه فاذا بطلت الشهاوات بطل كنهها  
 لم يكن فيجتمعا **م توفيق** طلق امراته ثلثا بعد الرضوخ وانكر ثم ذهب الى سوء وتركها لاجل انها ان تزوج اخطى يفرق  
 القاضي بينهما **م ق عويه** ولو قال لست بالامراء او ما انت بالامراء او لست بكذا تزوج او ما كذا تزوج او قبل  
 اكل امراء فقال لا ونوى الطلاق بيقع الطلاق عند ذلك وعندهما لا يبقيه بخلاف قوله لم اتزوجك ولم يكن بيننا كذا او  
 قال بالفارسية مراجهي نيايشي لا يبقيه الطلاق ولو قال لك كذا بيننا بيقع الطلاق **من الوجه** طقت وغيره وقال  
 لها طلق نفسك ثم جن الزوج في ثم طلق امراته نفسها لا يبقيه الطلاق **م منيه** تجي قالت له هل اذنت في فاحكم بما اريد  
 او بما يرضي فقلت فطقت نفسها ثلثا او واحدة لا يبقيه شيء **م منيه** قال لامرته لو طلق فلان امراته فانت  
 طالق فبرهنت امراته على ان طلق امراته لا يقبل اذ في ذلك ابتداء الوقف على الغيب وافتح بعض  
 المتأخرين بالطلاق والاول صحيح ولو قال لامرته لو دخل فلان داره فانت طالق فبرهنت عليه انه دخل الدار  
 حكم بطلانها قلت ليس ذلك قضا على الغيب اذ ليس فيه ابطال حق الغيب كخلاف مسئلة جامع الفقهاء لان  
 ذلك قضا على الغيب بابطال النكاح والاصل انه لو برهن على شرا حقه بانبات فعمل على الغيب يقبل ولو  
 فيه ابطال حق الغيب من طلاق او عتاق او بيع او حق افضى بعض المتأخرين انه يقبل ويحكم على كافر  
 والغيب وبه اخذ من مجموع النوار والاصح انه لا يقبل **م فصول** وذكر في الزيارات كل طلاق على شرا ذكر  
 الشرط ليس بمال فاذا لم يحصل الوفا بذلك الشرط يكون الطلاق رجوعا لان برهنة شيء غير مقوم ولا شيء للمنفقة  
 في ذلك **م استوشني** رجل ابر امراته بيد عمه انه ان يصل اليها النفقة فامر بايد ما في تطبيقه وقال الزوج  
 وصلت النفقة فالت في الدفعة انه اقرم تصل اليه النفقة بسمه اما لو قالت انه اقرم تدفع النفقة لا يسمع **م خلا**  
 اذا قال الزوج لامرته كذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلثا ثم قال انت طالق لا يبقيه طلاقا ابره لوجود  
 الدور لانه وقع طلاقا وقع قبله ثلثا واذا وقع قبله ثلثا لم يبقه هذا واذا لم يبقه قبله **م بسوط**  
 وفي فتاوى النسفي ان الزوج سبه طلاقا كراهي كذا رددم او يقول فلان كراكتها ونكتم ولا يقول كرا  
 فمن الكلمة في ديارنا تغليب ولا يتخير وعنه الكرخي جسد 9 انه صلى الفداء فتعلق ان تعارض شرطا

فان يبيد من الدنيا  
المسألة فانه لا يبق  
انما وجهه فانه لا يبق  
لا يبق انما وجهه فانه لا يبق  
كلما مر انما وجهه فانه لا يبق  
اراد ان يبق الفل المعاني  
الاعاني فانه لا يبق  
حلفت بها على انما فانه لا يبق  
البيبي التي حلفت بها على انما  
ويبقى البيبي ويحذف المرأة











சென்னை

24

[illegible]

مجلس التفتيش



انتم طالق بنحو فاذا نوى مرضت اراد تعليق المخ فلا يمكن الا بعدق لانه عطف المرض على الاول فلا يتبعه حكم  
 الاول **جامع الصغير** لو قال كذا طالق فقلت فلان فانت طالق فقلت ثلث مرات في مجلس المراءه فقلت ما حلت طلق  
 ثلثا ثم تزوجت ثم زوج آخر فعدت اليه ثم طلق فلان مرة اخرى لا تطلق لان التخي تبطل التعليق **من قاله رجل**  
 قال لامرأته انت طالق طلقك لاني فاني عني به التعليق ومن فيها بينه وبين الله **من خلاصه**  
 وروى راكفت اكثر من دستور شرب خورم كذا في مجلس دستور واد وخور وكت لانه  
 شرب بخلافها اذا شرب باذن احد من شرب بخلافها فان قال نوت دستور شرب كذا لا يصدق في المجلس  
 بخلافها **من قاله** قال لامرأته اكثر دستور شرب خورم كذا في مجلس دستور واد وخور وكت لانه  
 وادوم كبر وروى زبادة في مذهب ولم يكن اكثر من عشرة ايام لا تطلق اذا نشأ الزوجان فقال اكثر من  
 نروم ما نوازغهم برمي بنت ازاد فخرج من البلع ثم رجعه لا يعلق **من قاله** اكثر من دستور شرب خورم كذا في مجلس دستور  
 كبر من جنبين واز من جاك حالف است با حلف است حالي في فسك مست فزار وان كره سوى حلفت وبعد از پنج  
 روز حلفت رسيد وبنش في اين سخن را كفت لا حلف لانه في من حال به ادم هذا الكلام التوجه الى الحرف بهذا  
 القصد واكله في درميين شهر است فزارفت بدست قصه بر شكار شست بود تا نماز حفتي بنامه مان ساعت  
 كه بنامه كفت حلفت لان ذلك ممكن في الحلف **من قاله** ذكر في ايمان القروى عن ابي يوسف انه قال لامرأته وحي  
 حافت اذا حفت فانت طالق فانه يقع على حفت مستقل كذا الوفاي في مرفقه اذا مرضت فانت طالق يقع على  
 مرض كذا في المستقل لو قال لها ومن طاهرة ومحيي اذا طهرت ومحيي فانت طالق فانها تطلق في حال لان العي  
 والظهاره اصل الحيف والمرض من العوارض التي كذا في خلافي ما لو قال لها اني ركبت ومن ركبته **من قاله** كذا  
 خواد است كه هر زن كه بخواند از وي سه طلاق ففوز ويرا از خواست ووي اجازت كرد بفعل وبعازان سه  
 طلاق دادا كذا بعد از انش خود باز خواهد بعد ما تزوجت بنوع او سو كذا فوايد باه اجاب بعض الشيو في  
 لا فان البهي في ارفعفت وبطلت بنحو الثلث كما هو من بيننا كما لو قال علق طلاقا بشرط وحي في ملكه ثم طلقها ثلثا  
 ثم عادت اليه بعد زوجا فواجب بعضهم بنوع وقال هذا المنوع لم يصادف حلا لوصادف المعلق ابطاله  
 والتخي ايا بطل التعليق اذا صادف حلا لوصادف الشرط ابطاله والتخي ايا بطل التعليق اذا صادف  
 حلا لوصادف الشرط ابطاله لا يري لو قال ان تزوجت فلان في طالق ثلثا ولا امرأه في ملكه فطلقها  
 ثلثا ثم تزوج فلان فانها تطلق لما قلنا **من قاله** ولو قال لها انت طالق تطليقة طويلة او عرفت في حفته

عند زفر وعندها هو باين اذا قال لامرأته اني طالق يقع الطلاق اذا نوى عند الش فني وعندها لا  
**من اختلافات** اگر جماعتی بامدعی و مدعی علیه مشق قاضی گوی دادند که فلان بیا فلان را بر فلان بن  
 القلان صد درم سیم است بعد از آن مرد و ختم آمدند و حضورت کردند و مدعی گویا را بیا فانه مدعی  
 علیه سوگند طلاق می کند حکم این سوگند قاضی را شاید که بطلاق حکم کند اعالت گویا یا اجاب **نی من فاعده**  
 رجل اراد ان جامع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم تدخلي معي البيت فانت طالق فلم تدخل في الفور  
 ودخلت بعده فليد ان دخلت بعد ما سكنت شهوة طلقك **من قاله** قال ان قبلتك فعدى قولا بها  
 ثم قبلها عنق عبت ولو قال ان اذنت لك يا كذا فعدى قولا بها ثم اذن لها بالزوج لم يعق عبت وكفى  
 واحدا من ولاية الاذن والتفصيل عابست بالكتاب فلم يستهان جميعا فانها النكاح اجاب البهي  
 الاول تعليق العتق بالتفصيل والتفصيل فعل حقيقي فيلزم به البهي المعلق به وكذا في افلا يقع من دخول  
 تحت البهي كما لو حلف لا يشرب فانه يقع على الشرب كالحال في الامم والبهي انكس تعليق العتق بالاذن  
 الحقيقي وهو ممكن في حال قيام النكاح من حيث انه فكل في وانما يحقق في وبالبينونة بطل ولاية الحجر  
 فيطل الاذن الحقيقي اي فكل في فذا البهي ان من حلف في دستور في ثم ياخر فواجبه ام از شهرت ووم  
 ان ذلك يبرف الى الاذن لفظا بطريق الخرج لان الحقيقة غير ممكن **من قاله** كذا في طلاق امرأته ثلثا  
 فطلق لم يبرفارا فلان ثلث منه ولو طلقك نفسا ثلثا في مرض مودة فاجاز الزوج الثلث فان ثلث منه  
 لان المبطل اجازته **من قبله** ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة وقعت واحدة ذكره الخويزراني  
 قول ابي يوسف وقال في بطل الاستنسا ووقعه الثلث لانه لا استثنى واحدة وواحدة بقيت واحدة  
 فاذا قال بعد ذلك واحدة كان هذا الاستنسا الواحدة من الواحدة انه باطل **من قاله** ان امرأته سلت  
 سيفاً فوضعه على بطن زوجها وقالت والله لا يفر مني ويطلقني فطلقها فرفع ذلك عن كل خطاب فاقضى طلاقها  
 وبها فاذ ابو وواحيه قول ثالث وان اكرهه اللصوص لم يلزمه **من سئل** وان اكرهه السلطان لزمه **من سئل**  
 وفي ايمان الزبادات بان حلف لا ياكل طعام فلان ولا يركب دابة فلان ولا يلبس ثوب فلان فاشترى ثوبا  
 او دابة ففعل كذا في المعنى المشا رايه لا حث **من قاله** ومن شرط صحة الاستنسا وعندها يشا ان يكون  
 مسوعا بحيث لو قرب انسان اذنه الى مسجع ويح استنسا والامم ومن شرط صحة الاستنسا ان يكون  
 موصولا ولا ينقطع بالنفس ولا بالعطاش كذا ولا يتخلل الزمان بين الايجاب والاستنسا قبله حتى لو قال يا عمر

مطلق  
 الاستنسا







اللفظ من طولي اذ اطلق الرجل امراته من العتق وقع الطلاق عليها الاصل فيه ان العتق ملحق بالعتق والباين لا يلحق بالباين الا بالتعلق كما اذا قال ان دخلت الدار فانت باينة ونوى الطلاق ثم طلقها او خالفها فدخلت الدار فاني في العدة طلقته اولى عندنا خلافا لزم ولو قال لها انت باينة ثم قال ان دخلت الدار ومن في العدة لم تطلق من يتابع رجل طلق امراته باينة ثم قال لها انت طالق ثلاثا قال بعضهم يقع الثلث وان كان في العدة وقال بعضهم لا يقع الثلث سواء كان في العدة او لم يكن والقول الثاني هو الصحيح وعليه الفتوى من فتاوى عبد العزيز رجل قال في بيتك وانكر فقال زنا نوسه طلاقا كنه فلان بانه نوبت فقال من بانه من نبت وان كان في بيته لا كنت من خلاصه وقال ان الزوج اثنا اذ اطلقها بعد الرضوخ ثم تزوجها ثانيا ومن في العدة ثم طلقها قبل الرضوخ فترجعا الاول قبل انقضاء العدة يعتبر هذا الكاح فلو قضى بعودته فافض نفذ قضاؤه لان الاجتهاد فيه مساعا وهو مذموب زفر ثم على الثالث في سقط العدة الاولى في ذلك لان العدة يسقط بالرجعة فكذا الكاح اكد لان في الكاح اكس ما في الرجعة وزيادة فاذا كانت العدة سقطت بالرجعة فبالكاح اوله ونحوه فرق بين الرجعة والكاح من نية الفتوى واذا طلق المحلل المطلقة ثلاثا بعد ايللاج قبل الانزال ثم جرد الكاح في العدة فطلقها ثانيا قبل المسير كان الطلاق اثنا في الحكم بعد الرضوخ لان اثر العدة الاولى باقية وقال زفر لاحد عدها اصل لان العدة الاولى قد سقطت الزوج اثنا فلا نفوذ هو العدة البائنة لاجب بعد الفتوى على قول زفر لان قوله الباقى واوى لمصاحبه المسلمين من فتاوى عتيق رجل سرب السفر وامرته ثابته المسير معه فخلعها لا يلحقها في هذا البلد ولا يلحقها المسافرة معه فكيف يصنع حتى سافر بدونها ولا يكتف قال من يخرج من البلدة بالاضطر ثم يخرج هو فلا يكون انحلالا لحيث قاما وقت خروجه من البلدة فيعده نكاحا يدخل من البلدة من قاعده الكراشمه ثم وجب حين البتر فيها ان يخرج من البلدة قاصدا الى وطن آوى وفيه تخاف النوازل مسئلة تدل على ان خروج من البلدة يكفي من قاعده خلف امسال ربي رزكار كنم ورز مكن ولا است الكرمز وركب د ناسر وركب كنز كنز لانه ينسب اليه لولائه واكر رز مكن زنش بود في الكس لا يكت لانه ليس له ولاية العمل فيه شرعا ففعل ما شوره لا ينسب اليه كما اذا حلف لا يفرق فلان ما ولا يمسكحت ولا ينفذ بوجه بفرجه لا كحت وفي الاستحسان ينبغ ان كحت لان العمل كرم المنة فامر بالحب الزوج عادة من غير استئذان وحتمه «

من قاعده اذ قال انت طالق قبل قوم فلان بشهر فقدم فلان قبل شهر لا يقع الطلاق لعدم الشرط وان

وان قدم بعد شهر فبقى الطلاق مستندا الى اول الشهر وعندنا لا يقع مقصورا على الحال له ان وقع الطلاق في شهر قبل القدوم فوجب ان يقع من اول الشهر كما قال من اول رمضان بشهر لنا ان القدوم صار شرطا للطلاق لانه لا وجود للوقت المضاف اليه الطلاق الا به وهو على خطر الوجود فصار شرطا والحكم المعلق بالشرط يقع مقصورا عليه كدخول الدار وعلى هذا الخلاف قوله لا يراد اطلاقه كما علم طالق التامة بل ان اذ ماتت احداهما طلقت الاوى مستندا عنده وعندنا مقفرا اذا قال انا انت طالق كل يوم ان نوى الثالث صح ويقع كل يوم تطلقه وان لم ينو شيئا فكذا نكح عنده وعندنا يقع طلاق واحدة من **اختلافات** لو طلق رجل امراته باثنا ثم قال في العدة انت طالق ثلثا قالوا نعم يقع الثالث لانه صريح في اللفظ والصريح يلحق بالباين وقال بعضهم لا يقع الثالث سواء في العدة او لم يكن وهو الاصح وعنه الفتوى لانه باين في المعنى والباين لا يلحق بالباين فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ **قاضي حان** في طلاقه باب مديونه وحلف لا يذهب من هذا الموضع حتى ياضحقه فرفع دفعه ازالته على موضعه فخطواته ثم ذهب باختياره فقيل كذا وقيل لا كذا. ابو نصر البوسني وحلف المديون ليقضي حق فلان عند اتيائه ليقضي حقه فلم يكن في العدة شي لا كذا. لا يرفع الى القاضي فلا كذا. في ينقض القاضي وكما وبائنه بالرفع اليه فاذا دفعه اليه لا كذا وعنه ابو يوسف ان قبض هذا الوكيل باطلا وحلف غريمه بان تاتيه غدا ويريه وجهه فان وفّر غائب لا كذا لان النكاح من الحي وقد وجد **شريح** في الرجل يقول لامرأته انت طالق على الف درهم قال لا يطلق حتى يقبل فاذا قبلت فهي طالق باين وهذا الخلاف فيه ولو قال طالق وعليك الف درهم فهي طالق عليك الرجعة ولا شيء عليه قال لان قوله وعليك الف كلام مستأنف لم يجعل شرطا لما قبل ولا جعل الكلام الاول متعلقا به فوقع قوله انت طالق وبطل قوله وعليك الف وكذا لك هذا في العتق وقال ابو يوسف ونحوه عليها الف في الزوجين جميعا وهذا يستحسن في قوله ما لانهم جعلوا هذا بمنزلة قوله احمل هذا ولك عشرة انهم يوجبون له العشرة بالخلو وكان بمنزلة قوله احمل على ان لك عشرة وقال ابو القاسم في كل ايضا ان لا يستحق شيئا لانه لم يجعل العشرة بدلا عن الخل ولا شرط فيه الا انه اوجبها للنفار في الخل وليس لهم نفار في الطلاق فخل الكلام على الحقيقة ولم يجب شيئا من **ميسوا** ولو قال لامرأة طلقني عشر ان شئت وقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء من **قاضي حان** سئل جافظ البرقي البزازي عن رجل قال اذا فعلت امر اكرهنا ففعل كل الشرع ثم تزوج امراته ولم يكن له امرأة وقت الخل هل يقع الطلاق على المتروكة قال اذا فعلت امر اكرهنا ففعل كل الشرع ثم تزوج امراته ولم يكن له امرأة وقت الخل هل يقع الطلاق على المتروكة

وَعَلَى الْعُقُولِ رَافِعُو  
الْأَشْيَاءِ فِي الْعَدَّةِ







اي عليها العدة من وقت الطلاق وعليه الفتوى العدة من وقت الاقرار والى ان ينفذ ان تصديقها الا في ابطال النكاح  
**من قاضى من** جاز بطلاق سكونه لا بد ان قاضى را اجاب آبي كه زى دعواى زوجه كند و مرد متكبر  
بسر قول الزبوسف و محمد بن محمد مفتي است جاز سكونه و سكونه بان به ما بين بزوجه كند و انى كانت زوجه في  
طالق باين **من قاضى** ولو قال لها ان كان راسي نقل من راسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يقع في وقت قالت  
لوجه البطن فانت طالق ان كان ذلك وجه البطن فانت طالق لا يقع بقولها القول قولها كانه كلفه قبح بوق  
ان كان جاز و مرق و ما انقص من جاء فلان و ما لم و مرقه فامره طالق ينبغي ان لا يقع لانه يكون ان يكون  
جاء احدهما انقص في موضع واعظم في موضع آخر ط ابو النضر الديوبسي حلف و ينسب ان حلف بالله لم بالضم  
ام بالطلاق فحلف بالطلاق و ان علم الحالف ان عليه ايمان كثيرة لا يمين عدد ما يحل على الاقل **من قاضى** قال لامرأة ان  
كنت تبغضني فانت طالق فقالت في المجلس لا املك لا تطلق لوزان لا تحب ولا تبغض فم لا جاز بعد المصلحة  
اجاز ابا البغض **من قاضى** لو قال طلق نفسك لا شئت فطلقت واحدة لم يقع شيئا لان مضاه ان شئت الثلاث  
و من بايقاد الواحد ما شئت الثلاث فم بوجوب الشرط و لو قال لها انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت  
واحدة وقع عليها ثلاث تطليقات دخل بالاولم بدخل لان تمام الشرط باطر كلامها لم يقع الشرط لانها لم تترك  
قد شئت واحدة فم شئت واحدة واحدة لم يقع عليها شئ لان طلاقا يفرق بكونها من **من قاضى** ان  
علق بالطلاق ام بنى او نكح في وجود الشرط يجد النكاح احتياطا ولا يلزم في القيس **من قاضى** حلف لا يركب حمار فلان  
فركب حمارا استأجره او استعار فلان لا يملك بخلاف الدار والبيت ط مطلقا فم بوجوب الشرط بالمتابعة والمتابعة ولو  
في دور الفقه ينظر في مثل الدار فان كان له دار اخر ملك لا يملك والا فم بوجوب الشرط حلف لا يدخل  
فلان فدخل دار امرأته و هو ساكن فيها حلف وكذا واد لا يدخل دار فلان فدخل دار زوجها و هو ساكن فيها فم بوجوب الشرط  
**من قاضى** زنى كلفت دست از نو باز داشت بیک طلاق اجاب الامام محمد بن هادي هذا طلاق باين **من قاضى** قال لامرأة ان  
حلفت فانما طالق فقال كل واحد منهما حلفت فصدقها طلقا وان كذبها لم تطلق وان صدق احدهما وكذب الاخر  
طلقت المكذوبة ولا تطلق المصدقة لان شرط وقوع طلاق كل واحد منهما وجود حلفه وقد وجد هذا الشرط في كل كذبة  
دون المكذوبة لان حلف المكذوبة ثبت في حق طلاق بقوله لانها ايمنة في حق نفسها وقول الامين لا يبطل بالنكاح  
وحلف المصدقة ثبت في حق طلاق المكذوبة ايضا بتصديق الزوج فوجد الشرط في المكذوبة فطلقت ما حلف  
المصدقة وان ثبت لكن لم يثبت حلف المكذوبة في حق المصدقة لكان المكذوب فم بوجوب الشرط في طلاق المصدقة

فلم تطلق **من قاضى** سكونه خورده كه رشته فلان بنوتم بر امان و بر امانت سر بر بوشد سر دنيايد بخت **من قاضى**  
ان الزوج اذا اوقع ما دون التطليقة فانه يقع تطليقه كما لا يخفى فان جمع الاجزاء بحرف الجمع فانه بكل كل  
تطليقة من الاجزاء قال معي جزو وشكل ذلك في نفسه فاذا قال لامرأة انت طالق تطليقة او قال ثلاث تطليقة  
او قال بربع تطليقة فانه يقع تطليقه كاملا ولو قال نصف تطليقة وثلاثة تطليقات او نحو ذلك تطليقا وكذا  
لو قال ثلثة انصاف تطليقة او اربعة انصاف تطليقة او نحو ذلك فانه يقع تطليقات و لو قال انت طالق نصف تطليقة  
وثلاثة تطليقات فم قال انت طالق نصف تطليقة فانه يقع تطليقات وكذا لو عطف ذلك بالواو بان قال انت  
طالق نصف تطليقة ونصف تطليقة لان الثاني جزء لخاصة و لو قال انت طالق نصف تطليقة ونصف تطليقة  
ونصف او ثلثة فانه ينبغي ان يقع واحدة و لو قال نصف تطليقة ثم نصفاً ينبغي تطليقتان **من قاضى** وان قلنا  
في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان يقيم المرأة البينة لانه متمسك بالاصل ومردم الشرط ولانه يذكر وقوع الطلاق  
وزوال الملك والمرأة تدعيه فان كان الشرط لا يعم من جهتها فالقول قولها مثل ان يقول ان حلفت فانت طالق وفلان  
او امرئة فقالت قد حلفت طلق من ولم تطلق فلان و وقوع الطلاق لا يمتنع في القياس لان لا يقع لانه شرط ولا يصح  
كما في الدخول و وجه الاستحسان انما ايمنة في حق نفسها اذ لا يعم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما قبل في العدة والغيبان  
كلما كان مدة في حق ضرتها بل هي متمسكة فلا يقبل قولها في حق ضرتها و اذا قال اذا حلفت فانت طالق فم لم يقع  
الطلاق في بسم الله ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيفا فاذا تمت ايام حكا بوقوع الطلاق من حين حلفت  
ولو قال لها اذا حلفت حلفت فانت طالق لم يطلق في حقها من حلفت اذا اذنت اى وكلت قالت زوجي نكح  
فم وكلته مطلقا لا يجوز له ان يزوجها من نفسه **من قاضى** ومن قال انك قد تزوجت فلان فبلغها الخبر  
فاجازت فهو باطل ولو قال انك قد تزوجت فلان فبلغها الخبر فجازت جاز وكذا كذا ان كانت المرأة  
ومالح قالت جميع ذلك وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غايبا فبلغها الخبر فجازت جاز  
بم حلف لا يفعل كذا ان عيذك بكذا فعيد الفطر يوم وعيد الاضحية ايام وفعل ايام العبد منصرف الى اليوم  
العبد **من قاضى** انكر بزوجها عذاب بيئت في القبر فامره طالق لا يملك لانه محتمل فلا يقع بالكل كما لو حلفا  
بسبب طبع فحلف احدهما ان عذاب والآخرة حمام ولم يعلم ذلك لا يملك **من قاضى** انكر من كالمسي درم من  
ارزد هلال بردي حرام بر همه معومان عذبه كنيدي ويقول اكثرهم كنيدي كنيدي در معرفت بر ابر بيشند  
واكر همه متفاوت بيشد يعرف على الاعراف الاخذى ويؤخذ بقوله وان كان اثنين فيقول احدهما جازان



الابن في احسن تقويم وفي الفرج بعد الشدة ان واحد من الامراء كان له زوجة ذات جمال فقال لها يوما  
 وقد اعجبت انت طالع ان لم يكونا احسن من الفرفصك نفقت شعرا وقامت واستربت وتيقنا بوقوع  
 الطلاق جمع الفقهاء قال لهم فكلهم افتوا بوقوع الطلاق فقام من بينهم شاب وقال امك عليك وجلان  
 الدين يقول لقد خلقنا الابن في احسن تقويم فرضوا بكلامه جميعا وامره الامير بما ينزله وخلعه من شري  
 حلف لابكم عبد فلان فباعه من اخر فكل الحالف لا يحنث بالاجماع ولو حلف لابكم زوجة فلان او صديق فلان  
 فزال الزوجية والصدقة فكل من حنث عار وابه الزيادة وتوقول محمد والفرق ان العبد لا يقصد بدانة بانيه لان  
 لا يؤمل ولانه لا يبرح وبعادى لان المهاجرة والمعادلت انما يكون بين الامثال والاكفار كالمصادقة والمصافات  
**من قاعد** رجل قال لامرأة ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ثلاثا ولم يكن دخل بها فلما بد من دخولها  
 قال دخلتها جميعا وموت ملكه فلما بد من الحنث قال دخلتها جميعا غير ملكه لم يقع الطلاق لعدم الملك يوم الحنث قال  
 دخلت الدار الاولى ملكه ثم بابت ثم دخلت الاخرى طلقت عندنا خلافا لغير **من جامع الكبير** ط حلف لابكنا فخرج  
 فوجدنا مغلقة حنث لم يكن فتم فقبل حنث وصل لا يحنث وبها فاذ ابو البث والصدقة الشهيد بخلاف ما لو حلف  
 لم يخرج من هذه المنزل اليوم فقيده ومنع حنث وكذا لو قال لها في منزل والدك ان لم يحضر منزلا اعلى البلية  
 فانت طالق فتعاقبوا والد المحصور نطقوا بالخيار ولو قال اكر من امثلي يا بن شهر ما شئت فكذا افاقتا حنث لم  
 يكن للزوج حق اصح حنث بخلاف ما قيد ولو قال لامي ان لم اذنب بكم البلية اما منزلا فكذا اذنب بهم بعض الطريق  
 فاخذهم العس فبشرهم لا يحنث **من قينة** قومي ازمعني خانة بر فاستنته فاذ بدنا جان وبكر فستدكي ازمعني انشانا  
 راه بهنا كركي ازمعني وبكره اذ كركت طلال بروي حرام اكر ايم كي شمس ازمعني بانك كرك اكر بوقت هر دو  
 بانك كركي ازمعني وبكره اذ كركت طلال بروي حرام اكر ايم كي شمس ازمعني بانك كرك اكر بوقت هر دو  
 اول بمنديل كان نكست وسكنه شش بر فرو افاده است **من قاعد** وفي النوازل اذا شهد عند المرأة شامدا ان  
 زوجها طلق ثلاثا ان كان زوجها مطلقا غايبا يسعها ان يتزوج **لا طر** وان كان حاضر الا لانه اذا جرد الزوج احتج  
 به القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يكون الا بخبرة الزوج **من حلاص** قال في الرادد اذا قال للرجوع صحته لا  
 حرة ولعبد احرته طالق او عبد حر ومن غير مدخول با فذل ان يبين ما دام حيا واذا خارا حيا بطل الا طر فان  
 مات قبل البيان عتق نصف العبد لانه يعتق في حال ولا يعتق في حال والمرأة لا تطلق لانه مادام حيا فاصدا بغير واقه  
 في المعين كما مر عليه فانما يثبت بعد الموت والعتق يقع قبل الموت دون الطلاق ولما المر والميراث على الكمال التآ

[illegible]



النكاح وعند يوسف ومحمد سقط نصف الميراث وربع المهر لان الطلاق يقع في حال دون حال كالغنى وان  
 وقع بطل الميراث وسقط نصف المهر وان لم يقع لا يبطل ثلث من المهر والميراث **من اخلاق** لو كان لرجل منه نسوة فذكر  
 عليه امر امان فقال احديكما طالق ثم خرجت احدهما ودخل الثانية فقال احديكما طالق ثم مات قبل البيان بعد وقوع  
 حكم الطلاق عليهن اعتبار الاحوال ومنها ثلثه كالمهر والميراث والعدة اما حكم المهر فسقط من مهر الداخلة منه ومن  
 مهر الخارج ربعه ومن الثانية ثلثه امان لان الجارية لا يسقط نصف الصداق بين الجارية والثانية وسقط من مهر كل واحد  
 منها اربعة والكلام الثاني متردد لانه اريد الكلام الاول والثانية لا يصح الكلام الثاني ولحق اريد الجارية مع الكلام الثاني  
 فينصف النصف فسقط ربع الميراث فيكون ذلك الربع بين الثانية والداخلة فسقط من مهر كل واحدة الثمن واما حكم الميراث  
 فللداخلة نصف والنصف بين الجارية والثانية نصفان لان الداخلة وارثة يمين ولاتر اجمعهما الامراة واحدة لان  
 احدهما الاخرين بطلقة سقين بالاي بي الاول خارج فالجارية الثانية داخلة لان الثانية والداخلة فينصف الميراث  
 بينهما فكيف ما كان فالداخلة وارثة فالنصف لهما والنصف لـ والثانية والجارية وعلى كل واحدة عدة الوفاة حياتها  
 كما سبق **من كذا** رجل قال لامرأة انت طالق فكذا ايسر بالابام والسبابة والوسطى فثلاث يريد به الاشارة بطلون الامام  
 لا يظهر لان الكلام مع الاشارة بطلون الامام اقيم مقام التلقظ بالعدد وعند الجارية بالسنة قال عم الشهر حرة  
 مكذبا ومكذبا ومكذبا اشارة بطلان البيدين كلها ويريد بطلان يومها ثم قال والمرة الثانية الشهر مكذبا ومكذبا ومكذبا  
 وطرس ايامه في المرة الثالثة يريد به تسعة وعشرين وكذا امراة اخرى اتت من متعارف بطريق الاشارة بتمام مقام البيان با  
 لسان ودلت المسئلة على ان الاشارة يقع بالمشورة لا بالضميمة واليه اشار في الاصل ايضا وان نوبت المفسر في  
 في هذا صدق ديان لانه كتمن لفظ ولا يصدق ففاد لانه خلاف العادة في موضع الاشارة **من جامع الصغير** وبطلان  
 ليست بامرة اوليت كبره ورجي ان نوى وقال لا يقع الطلاق قيد بالنسبة لانه اذا لم ينوي لطلاق اتفاقا وفي  
 الثانية لو كانت طلقته فقال ليست بامرة يقع الطلاق اتفاقا من غير شرط لهما ان هذه الالفاظ انكار للنكاح فلا  
 يصح نية الطلاق معنى له انكار للنكاح كما لو قال وانت ما انت بامرة ولم ان مذبذبا العبارتين صا لكان لاثاء  
 الطلاق فان نوى ما يحتمل لفظ خلاف ما يستشهد به لان اليقين انما يقدر بالافراء فم بعد اشارة ولو قال انت  
 اعمل بيرة طمعا ومن املا لا تطلق زوجة ما لم ينوب عن يوسف وبه يفتى وتطلق عند محمد وعلى هذا هذا الكلام  
 كل من دخل هذه الدار فامرأة طالق ولم ينو فقه فدخل هو الدار وفي فتاوى شيخنا ولو قيل له من كذا امرأة فقا  
 لا ذكر بعض المشايخ انه لا يقع الطلاق في قولهم جميعا وذكر الكفر في يقع الطلاق عند النكاح ولا يقع عندهما ولو قال الغير

فللامراة

قال لامرأة انما طالق طلقت قال ولم يقل لانه امره بالا جاز وانما تقضي سبق المخيرة ولو قال له آخر لم تقضي حتى  
 اليوم فامر انك طالق قال نعم واراد جوابه انقضت بمنه لان الجواب يستدعي اعادة السؤال وكانه قال نعم امره طالق  
 ان لم اخض حكت ولو قال لامرأة هي بنتي من نسب حثب عليه ولها نسب معروف ومثلا يولد بمثلها لم يفرق بينهما  
 وكذا قال في امر ام معروف ولو قال هي بنتي وليس لها نسب معروف ومثلا يولد بمثلها يثبت عليه فرق بينهما  
 ولو قال لامرأة طلعك الله ذكرى الواقعة انه يقع نوى او لم ينو **من شرح الكفر** ولو قال لامرأة انما طلقك طالق  
 فليس بشيء وان نوى الطلاق ولو قال لامرأة انما طلقك بانك لان البيونة لازمة الوصلة وهي مشتركة بينهما  
 ولو قال انما طلقك طالق يقع الطلاق باينها لانه ازالة للصل وهو مشترك بينهما فصح اضافة البيونة والحكمة ولا يصح  
 اضافة الطلاق اليها **من شرح كذا** في وفي الاصل رجله امرتان اسم احدهما زينب اسم الاخرى عمه وقال لعمري  
 انت زينب فقال نعم فقال انت طالق اذ لا تطلق رجله امرتان احدهما زينب والاخرى عمه فقال يا زينب فاجابة  
 عمه فقال انت طالق طلقت المحببة **من خلاصة** انت طالق قبل موته فلان بشر فمات فلان قبل تمام الشهر لا طلق  
 لعدم قبل الموت ولو مات فلان تمام الشهر طلقت مستندة الى الشهر وقال لا يقع مقتضاها الموت وعلى هذا اذا قال  
 انت طالق قبل موته بشر او قبل موته بشر عذبا لا يقع شيء لانه لو وقع وقع بعد الموت مقتضاها مقتضاها مستندا  
 وعلى هذا لو قال اخر عبد امك فهو امرأه او قال اخر امرأه امرأه فمات طالق فكذلك عتبا ثم عتبا ثم امرأه ثم امرأه ثم  
 مات يقع الطلاق والعتق مستندة الى وقت الملك والزواج وعندهما مقتضاها ان الموت شرط لوقوع الطلاق  
 وهو شرط قبل الموت ولكم يثبت عند الشرط مقتضاها عليه كما في قوله قدوم فلان لانه ان الموت ليس بطلان الشرط  
 ما يكون عاقله الوجود كالقدوم والموت كاي لا محالة بل هو معروف للوقت المضاف اليه الطلاق فاذ مات وجد  
 الموصوف بهذا الوصف يقع الطلاق من اوله كما في قوله انت طالق قبل رمضان بشر يقع الطلاق في اول شعبان ولا  
 ينتظر وجود رمضان ولعليه ان لو قال انت طالق قبل فلان وفلان بشر فمات احداهما تمام الشهر يقع ولا ينتظر موت  
 الآخر ولو كان شرطه ان ينتظر كالقدوم **من اخلاق** لو حلف لا يها ويكره حنث ولو حلف بدون ركعة لا يحنث  
 ولو حلف لا يها ملوكة ويكره لا يحنث ولو حلف ركعتين حنث **من شرح** كل امرأة جازت من قبل المرأة فماتت وليست بطلاق  
 في قولهم جميعا قبل الارئاداء وبتقبل ابن الزوج وما في معناه وكل فرقة جازت من قبل الزوج واوجب تحريمها  
 موبدا فليس بطلاق ايضا في قولهم جميعا مثل ان يطأ ام امرأته او ابنتها وخيار الصغير اذا زوجة عمه ليس بطلاق  
 في قولهم جميعا واختلفوا في ردة الزوج وابناء الزوج الاسلام اذا سلمت امرأته فقال ابوع الردة ليست بطلاق

من جامع الصغير



[illegible]

سید احمد علی خاں

اذا كان

مسجد جامع بنی عباس



يقول ما جبهه ولا يشترط **في** حلف لا يؤكل قوكل رجلا فلم يقبل ينبغي ان يحلف **بسم** ان لم اخالعه اليوم فبعد  
عربي العرافة فلم يقبل بتراقب ان دفعت لفلان كذا فانت طالق وهو ملك الرجل قد دفعت اليه لكنه لم يقبل  
يحتسب لان الدفع يتم به كاذبة الهبة والصدقة والاقرض والاشتقاق والعطية والعارية **من قينة** واليمين على العقل  
شأنه غير ذلك **في** حلف لا يشترط من هذه القارورة تصب ممداد ممداد آخر فاستدحت وكذا في  
الدواة **من قينة** قالت له ان لا شرم فقال ان كنت انا شرم فانت طالق ان كان الرجل يمشي قبل ابيه في الطريق  
او قبل الاستاد العالم او رفع صوته ارفع من صوت ابيه فهو شرم وقيل ان كان الامام مع القوم في صلاة الجمعة  
او الجمعة ومواقم عاريس السكينة ولم تدخل ولم يصل معهم فهو شرم **من شرم** العدة في النكاح الفاسد من وقت النفقة  
وفيه اختلاف المتقدمين والمأخوذ قال ابو القاسم الصفار من وقت الوطئ الا في وقت الوطئ وهو قول زفر **وقال ابو بكر**  
وقت النفقة وبه ابو حنيفة وهو قول ابو يوسف وقدم هذا في باب النكاح الفاسد من هذا الكتاب وفي قول زفر من وقت الوطئ  
ناخذ من قناتنا في ظهير مسلم تزوج بجماعة في نكاح او لا دينت النسب الاولاد عندنا حنيف فلا فاهما بنا **في** النكاح  
فاسد عندنا باطل عندنا **من شرم** ذكر في قناتنا والامام محمد بن الفضل لو قال اكره ففلان اكره من ذلك ففلان طلاق فشرعوا  
نظروا لان لم يذكر النكاح **ولو قال** امرأتني ومنعت فطلق وقال غيره ما سواد لا تطلق لانه جئت بالتزويج قبل الخول كما  
قال ان جئت في نكاحك فانت طالق فليس ثم تزوجا لا تطلق لان اليمين قد انحلت قبل العقد الام باليد ان كان موقفا  
اكرهك اليوم او موقفا كقولك اكرهك اليوم فان لم تزوج في المجلس لم يكتسب وردت بعد المجلس قبل تمام اليوم  
مجلس زوجا من حيث ان الامر بيدنا حين ترد ومن ترد الامر ويخرج الامر من يدنا حتى لو طلق فنته بعد ذلك قبل تمام  
الوقت لا يقع اجيب نعم **وفي** متى لا لان الرد وهو قولها لا يشترط المني في المني بعد ذلك كالكسوت وقبل المني لا يبر  
بيدنا لان ذلك معلق بالمني **من قاعدة** رجل قال لاهله كل امرأة اترجها فطلقها ان دخلت الدار فمن تزوج قبل الخول  
لم تطلق ومن تزوج بعد الخول طلقت وصار تقديره ان دخلت الدار فكل امرأة اترجها فطلقها بعد جعل الشرط  
الما في مقدمتها وكسبت هذه المسئلة معتدلة لا عبرة من الشرط على الشرط **وقال** بعض الحكماء هذا امر لا يعقل بالقبس للما  
مؤلفه حكاه محمد ومحمد بن مولى معتد فيما حكاه الاثر ان ابا عبد الله جع **في** كتاب عتق الحديث يقول محمد بن جعفر عشرين  
وسئل المير عن النكاح فقال لا يشترط من الحي فاجب يقول محمد بن علقم اخبرنا فانظر من ذلك الغرض في خروج وعاد فقال  
ما رايتك يبريد من فرب الشمس وقال من يما هذا الحكم معقول من طريق اللغة وما في ذلك من كذا لانه في نكاحه عن نكاح عدم ولا  
ينفعكم يعني ان اردت ان انفعكم ان كان الله يريد ان يغوكم معناه ان اراد الله اغواكم فلا ينفعكم نفي وقال وامرأة

يومئذ ان وميت نفسها للبنى ان يستنكحها خالصة لك معناه ان اراد استنكحها **من جامع** اكبر زن ركعت  
اكر من شراب خورم امر تو بدست تو نادى في الكون وراي كويده من باز امر تو بدست تو نادى ورو شراب خورم  
يخرج الامر من يدنا بهذا الجواب نعم لان الامر قد صار في يدنا ويردنا يخرج الامر من يدنا فاذا ملكت رد الامر  
فتردد فيخرج **اكر** امر زن خود به بيكانه تواند شش مغزول كردن اجاب **لا** **قاعد** رجل امرته بيده او غيره قال  
لها الطار ما دامت في مجلسها وان مكثت يوما لم يقيم او تا قدى على فراغها كان على المجلس لانه فليكن وسائر التملكيات  
في الاصول على المجلس مثل البيع وسائر العقود قال ولا يبطل المجلس بطول المكث وذلك لانه ليس فيه دلالة على الا  
عراض جوابه لانه قد يجوز ان يملك طويلا في المجلس ليردى ويختار قال وكذلك هذا في سائر العقود التملكيات وان كانت  
قائمة فليست في خيارها وكذلك ان كانت متكنية ففقدت اوقا عدة فانك من قبل ان قد يجوز ان يفعل ذلك  
ليست ويرى فيه وان كانت بسيرة على دابة فان وقفت كان لها الخيار وان سارت فلا خيار لها اذا سارت فهو مثل  
قيام من المجلس من قبل ان يملكها جسد البعير ووقته وان كانت في سفينة لم يكن سيرة السفينة وليست من التي يسير بها ومن  
التي يسير بها البعير يملكها جسد وان قالت ادع الى الاستشارة او شهودا استشهد على اختياره فليس خيارا لان ذلك  
فيه روية في الاختيار وليس فيه دلالة على الاعراض عن الجواب **من شرم** جامع الصغير لو قال لامرته انت طالق لم قال للنس زن  
بر من حرامت ان غنى به الاول والابنة له فعد جعل الرجعي بابنا وان غنى به الابناء فهي طالق آخر ما بين **ولو قال** لا شيء  
احد بك طالق ثم مات احد من الغنمين الاخرى وكذا اوطى احدهما **لو قال** لامرته طلقك الله ذكر في الفتاوى والواقعات انه يقع  
الطلاق في نوى او لم ينو قال الصدر الشريعة **الواقعات** رجل قال لامرته قد طلقك الله او قال لامرته قد اعتكك الله وقع  
الطلاق والعنف اراد به الطلاق والعنف او لم ير دلالة لا تطلقها الله الا وهي طالق قال وهو المختار وذكر في العيون  
يعني ذكر الفقيه ابو الليث وان الطلاق يقع **وذكر** الفقيه ابو الليث رجل قال لامرته قد طلقك الله او قال لعبد قد  
اعتكك الله فان نوى الطلاق او العتاق وقع وان لم ينو لا يقع **من اجتناب** طلقا نكاحا ويقول كنت طلقا قبل ذلك  
بواحدة وانقضت عدتها فان كان القضاء والعدة معلوما عند الناس لا يقع الثلث والابقع **قع** حكم عليه بوقوع الطلاق  
الثلث بالبينه بعد النكاح فلو اقام بينه ان كنت طلقا بمدة مدة لا يملك اليه **فكس** طلقا فلما نائم قال لعبد كان  
قبلا طلقا واحدة وانقض عدتها فام يقع الثلث وصدقه في ذلك فقد ذكر في الحاشية مع الصغير انها يصدق قال وذكر في  
البردوي انها لا يصدقان وعليه الفتوى وان لم يصدق على ما يصدق **من قينة** **وع** كذا شئت لها ان يفرق الثلث يعني  
لو قال الرجل لامرته انت طالق كذا شئت فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة فترت طلقا نفسها ثلاثا لان كذا كذا



توجب تكرار الفعل والاجتماع حتى لو قلت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع لانها توجب عموم الانفراد لا عموم الاجتماع فلا  
يملك الا بقاء جلد وجهه **شرح الكفر** ولو قال بالفارسية كرم من كشت ثم هذه العربية فامرا طالق ان تزوج فيها  
زرعا او فليس فارسي معرب وهو ما يسمى بالتركستان او قطنيا يقع الطلاق لانه قد تزوج ولا يقع الطلاق يا  
سقي والمصاد والكرب **اختلاف** قال الماز طلق امرأته بشرط ان يخرج شيئا من البيت ففعل وقال الزوج انك اخذت  
والمرأة تقول لم اخذت فاقول قول الزوج كاخلا فيها في **فصول** قال الماز ان طالق ان شرب الثلث  
وقام ولعب بالجمام حكم عن النبي الفضل ان كل واحد من هذه الاشياء شرط واحدة وغيره من المباح جعله الكحل  
شرطا واحدا ولو حلف على ان لا يشرب الثلث ولا يقع ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط واحدة بلا خلاف **من نازي**  
وقوله انما اختارني بمنزلة امرئ كيدك في جميع الاحكام الا في خمسة وهي ان يصح نية الثلث في الامر باليد وفي السجدة  
لا يقع الا الواحد جعل امرأته ثمة اقامها عن المجلس واما طوقا او كرم ما خرج من يدها جعل امرأته ثمة ان  
غاب عنها ثلثة اشهر ولم يمد اليه النفقة فبعث اليها خمسين ان لم يكن قدر نفقتها صار بدها ولو كانت النفقة مؤجلة  
فوفيت له النفقة ومضت لمدة لا يصير سدا لا رتفع اليه من عندنا خلافا لمام **الكفر** قال ادي وموسى النفقة  
اليها وادعت حصول الشرط قبل القول لانه لا يشترط وقوع كذب يثبت وقوع النفقة اليها والاصح ان القول لا ينفذ  
وفي كل موضع يدعي ايفاء ومضى **من نازي** رجل اراد السفر فحلف خاتم وقال ان غيب عنها شهر او لم تقبل  
اليها عند راس الشهر فني طالق فقال الخن بالفارسية مست ووجد الشرط يقع لان الجواب يتضمن العادة في  
السؤال **من نازي** جعل امرأته ثمة ان غاب عنها شهر اطلق نفقتها كنفقات وحيث شئت ووجد الشرط يطلق  
نفقة الساعة التي تم الشهر في المجلس الذي صار الامر بدها لعدم اقتضاء الالفاظ التعيين **من نازي** سئل عن نفقة  
الطلاق فطلقها ومولا يعلم بذلك فقال شورت الصالح فيه فانفقت اردنا انه لا يفتي بالوعد وان لفته  
الطلاق بالعربية ومولا يعلم يقع ومثله عن ابن سماعه عن محمد بن الحسن بن القاسم الصغار يقع قضاء الاديان  
بخلاف الشري والبيع والهبة والاعتاق وقيل يعنى قال لعمري انت حر ومولا يعلم ان هذا القول متى اوفيت  
انت طالق ولا تعرف انه طلاق قال ابو الليث يطلو وتعتق قضاء الاديان **من فنية** ولو حلف لا يسم فلا نا  
فرد عليه السلام ان علمت حث والافلا ولو قال اتزوج فلانة فني طالق ان فعلت كذا لا يقع التعيين وكذا القول  
المرأة التي تزوجها فني طالق صح لانه عرف المرأة بوصف التزوج ومنها المرأة معروفة فلما الوصف كما لو قال  
هذه المرأة التي اتزوجها فني طالق لا يقع **من فنية** قال لامة ان بافك يدي فانت حرة فباصرها من زيد

اشترانا

اشترانا منه لم يحث ما ذكر من النكته في شرح عصام وموانه وجد الشرط وهي ليست في ملكه باطل لان قوله ان بافك  
تعليق بالبيع التام المشتمل على الاجاب والقبول فان البيع اسم لذلك عند الجمهور وعن ابن ابي بللا اسم لقوله بعث  
وهذا النكته توافق قوله وحالته قول الجمهور **من فنية** رجل حلف لا يسم هذه الدار فاخذ في النقل او حلف لا  
يبيع هذه الثوب ومولا يستخذه فزعم انه لا يحث لان هذا القدر لا يعد سكنى ولا لبسا في العادة مستثنا **من فنية**  
**من نازي** مردى دي ويكره انكف زن را طلاقا كن او جواب كفت حكم تر است وكفت حكم مراست طلاقا كن  
كردم لا يقع لانه لا يقع قوله حكم تر است في الامر بالتطبيق لا في التطبيق قال في الامم النديج وهذا حسن لان ما يقع قوله  
حكم تر است انكر طامر في تطبيقه فانما امثله بافك لا في اللفظ واطلقا لهما اما ان يكون توفيقا للتطبيق اليه فلا **من فنية**  
لوقال لها امرئ كيدك ثم اخذت نفقا ثم تزوجا بغير بقاء الامر بدها روايتان والاصح انه لا ينفي او كانت غير مدخول  
بها قال رحمه الله فان كان المراد انه طلقا بعدا ووجد شرط الامر ومصار الامر بدها موافقا لما ذكرناه في المحيط فانه قال فيه قول  
امرأته بدها ثم طلقا طلاقا بانا فخرج الامر من يدها ولو طلقا رجعية بغير الامر على حاله **من فنية** وفي الذميرة مردى سفي  
رفت زن را كفت اگر يكسره بر آيد ومن بر تو نياحه با شتم يا بعد من يتوزر كسبه بيشد امر تو نبست تو نام تا  
مردم كاه بآيدت يا خودك ديكني شش از شش يكس يا بعد من يتوزر كسبه بيشد امر تو نبست تو نام تا  
دو چهره نبست تا آمدن وبعده نارسيدن ويكازين دو يا فتم وكتب صاحب الذميرة على الاشياء اكثر من من ونفق من  
تتوزر كسبه بيشد وكسبه بيشد **من فنية** قال شود **من فنية** مع الصغير لوقال لامرأة طلق نفقا فنفق على المجلس لا يملك  
الرجوع ولو قال لا جنني طلق امرأته فنفق على المجلس ملك الرجوع **من فنية** قال ان كنت تحبين عذاب جهنم فانت  
طالق وعبري فقلت اجبت طلقت ولا يعتق العبد نظيره اذا حلفت فانت طالق ومثله معك فقلت حلفت وقع  
الطلاق عليها ولا تصدق ما فترنا **من فنية** رجل قال لامرأة كلمي دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم طلقا فزوجها بعد زوج  
ثم دخلت الدار لم يقع عليها من قبل ان طلق الملك الاول قد انقضى له **من فنية** وطلاق الملك الثاني لم يكن له كماله في ملكه الحال  
فخص طلاق الاول ملكا والمضاف الى ملكه فلم يقع شيء **من فنية** رجل قال لامرأة اجنسته كلمي دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها  
فدخلت الدار ولو قال كلمي تزوجك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج طلقت ثلاثا ايضا ابدا لان هذا الطلاق حلف  
الملك وان لم يكن في ملكه **من فنية** **من فنية** رجل قال لامرأة اجنسته كلمي دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها  
التي اتزوجها طالق فزوجها طالق فزوجها طالق والفرق المذكور في الجامع ان الوصف في الامر لغو فاذا  
اشترانا صارت معينة فبلغوا وصفا لهما كانه طالق **من فنية** مردى حين كفت كره فلان كاسه شش







باسباب مقيد وارو چنان که در مسائل پيشتر دانسته آمد لان ذکر موار متعارف بينهم من المطلق اما المتعارف  
بينهم كما بينهم المطلق اما متعارف الناس **مقاعد** شوي وزن از بهر مقصودي را پيش مردمان بدو گفته است که  
وي کوييد من سه طلاق است و سه طلاقش داده ام فيما بينه وبين الله كما حمى بشود و طلاق في ذكره في الخصايل  
فضل السليمة **مقاعد** ولو قال يا طالق يقع وان لم ينو لان الشرع جزم في المنة وكثيرا **شرح الكفر** روي عن ابو سعيد اذا قال  
الله جل لامرته ان شاء الله انت طالق لا تطلق وقال لا تطلق **اختلافات** اذا قال الرجل لامرته انت طالق ثلاثا وثلاثين  
طلقت ثلاثا وعندنا لا يقع شيء **لكن** ان كان الاستثناء بالايقاع بسلامة متصل فيجوز كما لو قال انت طالق  
واحدة وثلاث ان شاء الله **لكن** ان قوله وثلاث الغوم من الكلام فيجوز فاصلا بين الايقاع والاستثناء كالسكوت والتكلم  
بسلام آخر خلافا لذكر لان الواحدة بحكم الزيادة فقوله وثلاث لم يكن لغوا وعلم هذا الخلاف اذا قال العبد انت عرو  
ان شاء الله **مقاعد** مردی باز نش چنگ کرده و مذکرة طلاق بنود و لكن مرد در عصب گفت بک طلاق و دو  
طلاق و منار طلاق و مردی این بود که داد من طلاق واقع نکرد لان غير الايقاع لا يصير ليقاعا بالنسبة علمها  
في ازالة الاحتمال وتعين احد محتمل اللفظ كانه الخبايا لو قال لرجل قال لامرته انما طالق فانما تطلق لي لان قاله ذكر الرجل  
اولم يفعل **مقاعد** قال لا يجوز نزع لم الولد اذا كانت حاملا من قبل ان النسب ان كان ثابتا فهو حق من حقوق  
النكاح ولا يجوز ان تزوج امه فيما حق الغير من حقوق النكاح كما لا يجوز له ان تزوجها في عدتها لان منها حق قائم  
من حقوق النكاح واذا كانت غير حامل فله ان تزوجها من قبل ان يفسخ منها حق يمنع النكاح فله ان يقطع فريضا  
فان قيل كيف يحلها روي عن ابي حنيفة في الحرة مع ثبوت نسب الغير اذا خرجت مسلمة وهي حامل لان النكاح  
مع ثبوت نسب الغير قبله قد يجوز ان يفصل بينهما بان الحرة قد انقطع فراشا بوصولها اما دار السلام وليس النكاح  
قطع مع ثبوت نسب النكاح فليست يجوز النكاح ولا يقطع الفرش لبقاء النسب **مقاعد** الصغير من قال لامرته  
انت طالق وهو يريد ان يقول ثلاث وامسك فاه فلم يفعل شيئا بعد ذكر الطلاق فهو طالق واحدة لان الوقوع  
باللفظ لا يقصد وهو ما لفظ الاقوال انت طالق وهو عامل بنفسه **منها** من حلف و اراد ان يقول في اخره ان شاء الله  
فقد انشأ فيه يكون مستثنا بعد قالوا تا ويذكر الاستثناء بعد رفع اليد عنه وقد وجدنا من نوادر من لم  
قال سئلت محمدا من قال لامرته انت طالق ثلاثا وهو يريد ان يشترط فامسكت منه وقالت بينه وبين الاستثناء ان  
يلزمه الطلاق في القضاء وفيما بينه وبين الله **منها** اذا قال لها ان شئت من طالق وانت طالق وان لعنتي فانت طالق قال  
محمد بن مسلم يقع بطلوعه وقال لا يقع بطلوعه واحدة قال ابو الليث وبنها فله ولو قال ان قد مت فانت طالق

فقال له

فقلت له بالابن الزانية لا يحنث قال العفيف لكن في زماننا يحنث وان قال لها ان شئت من طالق فانت طالق فلعنته  
طلقت **منها** فانه قال لامرته ان اعصيتك فانت طالق فحرب حين لها الغضب ينظر ان ضرب في شئ ينشأ ان  
يضرب ويؤدب لا تطلق وان ضرب بشئ لا ينشأ ان يضرب ويؤدب عليه تطلق **منها** فانه ولو قال لامرته  
في حالة الغضب ان لم اكسر عظامك وشجيت لحمك فانت طالق ثلاثا فضر بها حتى يتكا ويشرح عن مكانها لا  
يحنث ويكون هذا مما زاع عن ضرب السيد **منها** فانه اذا قال لامرته ان لم اقل عند اخيك بكل فنج في الدنيا  
عذافا فانت طالق ثلاثا فلهذا البين لا يقع على جميع القبايح وانما يقع على ثلاث من انواع القبايح والغواش  
عذافا عند ابرهة البين **منها** فانه ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرته كذا فوضع احد رجليه في  
الدار لم يحنث لانه صار كسائه عن الدخول **منها** فانه رجل قال ان فعلت كذا فاحل امره ان تزوجها ففعل طالق فزوج  
ثم فعل لا تطلق لان المعاقب بالفعل طلاق المستروجة بعده فان نوى تقديم النكاح على الفعل تحت الشبهة **منها** فانه  
سئل ابو جعفر عن رجل قال لامرته ان اذيتك فانت طالق ثلاثا فاشترى حرة وتيسر لها طلاق قال ان لم  
يكن عنده عتبه ما يصرف معنى الاذي اليه سوى ما فعل طلقت امرته **منها** فانه دعي امرته الى الوقاع فانت فقال  
متي تكون قالت عند ايقاع ان لم يفعل لي هذا امره فانت طالق ثم نسيه حتى مضى الغد لا يحنث **منها** فانه  
حلف لغيره من ساكن داره اليوم والساكن غدا فانت شكف في اخره فان لم يمكنه فالتهمين على التلقظ  
بان يقول اخرج اخرج **منها** فانه وفي حج ان لم العمل هذه السنة تمامها في المراجعة ففعل طالق ثم مرض فلم يحنث  
ولو جبه السط لا يحنث حلف لغيره من هذه الدابة اليوم فامسك وجس حتى مضى اليوم حنث **منها** فانه وعلم مسئلة  
فيمس مسئلة الكس لا يحنث **منها** فانه الاستثناء بان قال لامرته بعد قوله لفلان على الف درهم او بان قال انت ابره  
او ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهر ان سمع نفسه وجه التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه  
وحصل تصحيح الحروف ففعل الا خلافا **منها** فانه اذا اشترى ارضا وخلافا ثم ثمر قبل القبض وقيمة الارض والنخل  
والخرسوا فالتلف البايع الثمن سقط ربح الثمن على المشتري وقال مالك للمثمن **اختلافات** رجل ان اشترى بعهدا ففعل  
احدهما فليس للمثمن ان يفسد حتى يؤدي كل الثمن بالاتفاق لان البايع حاسب لكل الثمن فلو ادى له ان يرجع  
على شريكه بنصف الثمن عذبا **لكن** ان لم يكن يوكيل في قبض نصفه و اراد الثمن عنه فكان  
مستبرعا في قضاء دينه فلا يرجع عليه **لكن** ان متى غاب بعد شرائها حمله مع علمه ان يحتاج الى قبض ما اشترى  
ولا يمكن من قبض نفسه و عدولا من قبض كماله الا باذنه كل الثمن فصار راضيا بقبض نفسه باذنه الثمن عنه



ولانه ان كان موديا بغير امره كانه مضطرا فيه فصار كغير الزمان ولو جسد من حاجبه الى ان يقبض هو كالموت  
بالشرار **اخلاق** بيع العقار المشتري قبل القبض لا يجوز وقال ابو جزل **من البني عم عن بيع** ما لم يقبض له  
ان عدم القبض في المنقول مانع عن الجواز كخط انفاخ البيع بهلاك العقود عليه وهذا لا يتحقق في العقار  
والمراد من الحديث المنقول وقد عرف **من احكامها** اذا اشترى عبدا فكتب او اعتقه على مال ثم اطلق على  
عيب لم يرجع بقصانه في رواية الا حال عنه وفي رواية اخرى وموقوف الى يوسف يرجع وهو رواية  
الا فانه ان ازاله ببذل فصار كالبيع ووجه ظاهر الرواية ان البذل والمبدل ملكه فلا يكون بدلا حقيقيا فصار  
كالاتفاق بغير حال **اخلاق** اذا اشترى امته فابتعت منه ثم علم المشتري بما عيبا لم يرجع بقصانه ما دامت  
حيته في رواية الحسن بن زياد عنه وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف انه لا الرجوع في الحال **من البني**  
في الحال لا يتحقق والعود موقوف الى حال العود ممكن فكان الرد موقوفا في الحال وذا يجمع الزوج بالنفقة  
**من احكامها** في رجل تزوج امرأة امته قد خلى بها ثم اشترى امته فطلقا لم يلحقا طلاقا من قبل ان الزوجية قد بطلت  
بالكفر ويطلقا على غير الزوجية قال قيل فلم لا يلحقها طلاقا ومن عدة منه قيل لان وطأه له طلاقا طلاقا  
لا يجرم عليه هذا الوطئ فلما بشره في ذلك **مبسوط** قال لامرأة ان اجبتني فبعد من حرفا قلت اجبت فان صدقا  
لزوج عتي عتق وان كذبا لم يعتق بخلاف ما جعل الجواز طلاقا حيث يطلق صدقا او كذبا وقامه في جامع الصغير  
**قاعدة** اتهمته امرأته بحب امرأة فقال ان كنت حبا فانت طالق تكلموا فيه وانتم رانه لا يجنب ما لم يقل ناهيها وان  
كان لا يجنب لان الطلاق لا يتعلق باخبار عن ذلك **قاعدة** اذا قال لامرأة ان لم اطلقك اليوم فلانك في  
ذلك ان يقول لها انت طالق فلما على الف درهم فيقول للمرأة لا اقبل فان بهذا المصورة لا يقع الطلاق في رواية  
عن الامام وفيه اشد كثير من الشك وعليه الغتوس وان قال ان لم اطلقك اليوم فلانك على الف درهم فكلما  
فوق ما قال قال انت طالق فلما على الف درهم فقلت لا اقبل لا يلزمه الحث **من آثاره** خاتمه  
والاجازة بالقول في نكاح العضوي قد جوزه بعض المشايخ لان الاجازة غير العقد وقيل هو  
قول محمد كمن الظاهر انه لا يجوز الاجازة بالقول حتى لو اجاز بالقول يقع به البطلان لان الاجازة الاشارة  
بمنزلة الاذن السابق ولو ثبت الخالف فجاز فان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضر وان كان  
قبل الاجازة فاجاب اليه يقع الطلاق **من جوامع العناوين** رجل قال لامرأة طلق نفسك  
او قال ذلك لا جنب يقع على الواحدة عرفا لان ان ينوي النكاح ويقع على الثالث عند بعضهم من

من البني

القائلين

القائلين بالكفر والعموم وعندنا من يحتمل الثالث **جامع الكسيرة** لو قال لامرأة ان لم اطلقك  
فانت طالق في آخر اجراء حيوة لان الشرط وموعدم التطبيق انما يتحقق باليأس عن الحيوة  
فان لم يبدخل بها فلا ميراث لانه فار قامرة الفار انما ترث منه اذا كانت في عدة وغير مدخول  
بها لا عدة لها **شرح مجمع** لا يملك ولو قال الزوج يبشر الى زوجته منذ رخصتني او اخي من الرضاع  
ثم اعترف بالخطا قال اخطأت بصدقة ان الزوج ذلك الزوج وقال الثالث لا يصدق بل ينفق  
بينهما **من شرح مجمع** اذا كانت الطلاقا باينادون الثالث فله ان يترجى العدة وبعد التقاضي  
لان المحلية باق لان زواله مطلق بالطلقة الثالثة فينعدم قبله ومنع الغير في العدة لا يشبه  
النسب لا يشبهه في الطلاق ان في يحوز النكاح للزوج الاول **من شرح الكسيرة** يسكن في دار  
زوجته فخرجت الزوجية عن الدار فان بدا لها فعل لها اسكن في بيتي فلم تسكن فطلقت لها  
لو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة ليس لك ذلك عند الامام والي يوسف وقول  
محمد **آخر من فقيه** في رجل حلف لا يصوم فاصبح ونوى الصوم ساعة ثم افطر حثا . ولو حلف  
لا يصوم فقام وقرا وكعب ولم يسجد لم يجنب وان سجد حثا وذلك لان الصوم وهو الامساك  
الاول وما بعده من الاوقات فهو دوام على ذلك المعنى فحث بقبول الصوم له ولا ما الصلوة فانها  
افعال مختلفة لا يقع لها حكم الا بركعة وسجدة الا ترى انه اذا زاد في صلوة ركعة من غير سجدة  
لم يكن لها حكم في اجاب الخروج من الصلوة ولو انضم اليها سجدة صار لها حكم في نفسها وواجب  
خروجها من الصلوة الاولى فان قبل او ليس الا متاح قد نصير له حكم بنفسه فيما يلزم به  
من الاجاب في الزمة قبل له ليس يلزمه ذلك من اجل انه صلوة وانما يلزمه ذلك كما يلزم  
اذا قال له على ان اصلي ركعتين **من مبسوط** رجل امر ان دخل بهما فقال كلما حلفت بطلاقا  
فانتم طالقان فهذه اربعة فصول احدها هذا . والثاني كلما حلفت بطلاقا واحدة منكما  
فتما طالقان فله مرتين . والثالث كلما حلفت بطلاقا كل واحد منكما طالق قال ذلك مرتين  
والرابع كلما حلفت بطلاقا واحدة منكما طالق قال ذلك مرتين اما الاول فان الجواب فيه  
ان كل واحدة منهما تطلق واحدة لان اليمين الاولى عقد بطلاقها والشرط الحلف  
بطلاقها لكن يلتزم به الكسرة وعموم الفعل وهو كلمة كلما لان كلمة كل تقضي الاسماء







وكذا امرأة بطلا فاما لا يملك غلاما ولا حكره بالنسبة والحبس على ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلا ثبت فلا ت  
طرح ولا تلحق امرأة لان كانت بمن القاب كالمطبخ من المأمر بكم الى جهة ولا حاجة هنا **في التنازل**  
امرأة قالت لزوجها اي دور في فخال الزوج كمن دور في يم ترا طلاق ونوي التعيين لا تطلق لان السلام لا  
جها و على هذا كذا في التفسير مع امرأة ولو قال لامرأة توفشني بكن لا يكتفى اقرارا بالطلاق  
الثبت ولو قالت المرأة لزوجها من اذن تو بتر من فخال الزوج من اذن تو بتر اسم ان لم ينوي الطلاق لا يقع ان  
نوي رفع **في اجتناب التمسك** لو قال ميان ما راه يثبت ان نوي التمسك قلت وان لم ينو شيئا فليس شيء  
ولو قال ان ساءت ميان ما راه يثبت التمسك دون التمسك **في التنازل في الامم في الدخول** والطلاق لا يخرج بتمسك  
اليمن في جانب الزوج وكذا العتق للمال من جانب المولى وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد في اعيان احكام التمسك  
في جانب الزوج حتى لو قال خالعك على كذا ثم رجع قبل قبول المرأة لا يقع رجوعه ولذا لو قال الزوج  
قبل قبول المرأة فحق كلامه وان كانت المرأة غائبة فانها بطلها الجرح كالحياض القبول نفسها ان الامر بيني  
بني على ما كان في حالها واذا اطلق اعتبر جفته كرجل قال لا تخرج من بيتي فخل وقت الطهر بغيره بطله الطهر  
ولو قال صل وقد دخل وقت الطهر وقع الامر على كل صلح وسائر الشئ وجها للنفقة في الفاسد والعتق  
بالودع ولو قال نفق فقول الاول رجل قال لآخر امرأاتي فطلقا الرجل في قبضه قبل ان تقوم طهرت وادع  
بأنه الا ان ينوي التزوج ثلثا ففزع لان قول امرأتي فطلقا الرجل في قبضه قبل ان تقوم طهرت وادع  
والعتق فقد جحد الشئ حك لا وقت ولا اول يقع على الثاني في حكمه وما روي في منة الاثر  
فكانه قال امرأاتي بيدي في الطلاق فصار عليك والواقع فيها بينا الا ان يتوى الزوج الثلاث فاذا  
قام الى رجل من جملة بطل الامر لانه خطاب تملكك ولم يجعل قوله فطلقها امرا كذا قلنا ان المرأة  
للوصل ما وكذا لو قال له طلق امرأاتي فامرها بيديك لان الحكم كما يتصل بالعدة فان العدة يتصل ايضا اذ  
لا عدة بلا حكم فان كانا معا فانه اتصال واحد وان كان الحكم بين متصلين بها وهو الاصح فان الفاء للوصل  
بلا تعقيب الا يبرى منه يقع ان يقول صل فخذ لث الشئ كما يقع ان يقول فخذ لث الشئ فخذ فخذ  
على الحكم والعلة كما جعل نازعة في الوصل بلا تعقيب كذا على الحكم والعلة كما جعل قال لرجل طلق امرأتي  
فقد جعلت ذلك اليك او قال قد جعلت امرأاتي اليك فطلقها فان طلقها في جمل طهرت واحدة رجعية وان  
قال من جملة فخرج الامر من يده لانه امر قوله طلقها امرأتي الصريح وقوله جعلت ذلك اليك كذا الصريح

في التمسك بالمال من جانب المولى وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد في اعيان احكام التمسك في جانب الزوج حتى لو قال خالعك على كذا ثم رجع قبل قبول المرأة لا يقع رجوعه

ناقض جوابا في المجلس وصار الواقع به رجعا كاستوى التقدير والتأخير لا يثبت وينبغي ان يقع نية التمسك بالطلاق  
مصدور والا لم يجعل التمسك ايضا **الثالث** قال لرجل طلق امرأتي فانها قال قوله فانها لم يجعل كمالا ولا  
اي فانها به وذلك صلح شرعا ويجعل التمسك تغير الاول فتغير الفتوى ببقاء الطلاق باين وليس فيه تملك  
فلا يقتصر على المجلس في طلقها بغيره يقع بطلقة باينة وينبغي ان يقع نية التمسك لانه امر ولو جحد التمسك  
فصلها **القول** اذا قال له طلق امرأتي وقد جعلت امرأتي بيدي فان طلقها قبل ان يقوم على طلقها بغيره  
ان قام في جملة ثم طلقها طهرت واحدة رجعية لانه امر قوله طلقها امرأتي الصريح غير مقصور على المجلس وقوله قد جعلت  
امرأتي بيدي كلام آخر ليس على القول ولا علة له اذا لو لم يجعل شيئا من ذلك وقد ذكر في عند الطلاق ما يقع  
من التمسك فصار الفتوى الى من يظن امرأتي الصريح وكناية هي تملك فاذا قال في جملة طلقها صلح جوابا لهما وله رجعه  
عند مقارنة البيونة **في اقام** من مجلس بطل التملك وهو قوله طلق امرأتي فيقع به واحدة رجعية لا ينبغي  
الزوج الثالث فيقع لانه امر على ما عرف فكذلك لو قال جعلت امرأتي بيدي وطلقها لا تملك الطلاق وله الرجعة  
ولا يخلو هذا في بين التمسك والتأخير بعد ان يكون ليلة متصلة غير متصلة له في الدليل على جرح  
انما العلة لا يخلو كذا **الثاني** لو قال طلق امرأتي وانها اوقاها بغيرها وطلقها في المجلس او بعد التمسك منه  
طهرت ثلثين باينة بينا ان العطف بالوفا لا يصح لبيان الحكم وله العدة فصا رجعا امرأتي احد ما جحد  
والكناية وكوت عند ذكر الطلاق تقدم وتأخر لا يثبت ولا تملك في واحد منهما بل هو توكيل كله فلم يقتصر على  
المجلس ولم يظهر الرجعة عند وجود الامانة **في بيان الكبر** فدا وكنته است كما سبب فانه كان باذنها فانه يبرأ  
روى في الزنى بطلان في كبري وشتمها شوي لا ضمان كونه بركه اذ يارز شتمها عا جرمه بطلان نشوه لانه  
لم يجلبها ولم يتوكل منها لانه الاكراه سلب الفعل ولانه فان اليمن القوان المعقود عليه وهو المنع الذي القيل قيل  
جوز براءه لا يت منع حتى ينقض وي يقول براءه وي يقول منع كبره فقلنا حونا وبرا ولا يثبت منع حتى  
يبرأ من عا يمين توان اقدا بركه يمين يفتكر كبري ورجل شراب كنت مر كما شتم اذ يرا خانه برون ردد  
من شرطه فواين كونه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري  
كوبه كبري برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري  
جرحه شرار من شرطه شتم كبري برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري  
بهره شرار من شرطه شتم كبري برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري ورجل شراب برون شرار من شرطه شتم كبري

قال في التمسك بالمال من جانب المولى وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد في اعيان احكام التمسك في جانب الزوج حتى لو قال خالعك على كذا ثم رجع قبل قبول المرأة لا يقع رجوعه



المريض الذي يغير فانه اذا كان في حاله...

اشارة الى نفيه والاشارة الى اسباب التعريف...
الى صاحبها باد...
طلاق المعتوم والمبروم والسلول...
من يخط كلامه وافعاله فيكون ذا عايبا...

المريض الذي يغير فانه اذا كان في حاله...
لا يظن ان القبح الى صاحبها اذا كان في حاله...

على طريق الغلبة لا يكون صاحب فراش اذ يحال لواضح الرجل لتعود ورجع فوكم المريض وكذا...
لو بارز فخرج من الصف ولو حضر او صبر في مزا وقوف او وقف في صف القتال او في صف...

نحو الامانة



كالصحيح **وقال** مريض اقرباؤه وصديقوه الميراث فلو كان ماله الاخر فوات فلا وارث له  
 فكل ماله الوصية ولا شيء للميراث بالاضافة او جوده في حقه صح كرجوعه عن وصيته فلو لم ير ماله  
 وهو ليس المال **فصل في العتق** في المرض قال ان من موصي فانتحر فقبل لا يعتق ولو قال ان من مرضي  
 يعتق كذا فقط **وهو** بقرينة مذهب على التفسير على ماله ولو في التدبير معنى الوصية بخلاف ما لو اوصى  
 بقرينة لوجل فمات تطل الوصية والفرق ان التدبير يحل معنى التعليق والتعليق لا يبطل الجواز  
 وهذا لا يبطل برجوع بكتفي الوصية ولهذا جاز تدبير الكره لا وصية اقر له في مرضه بالث والوارث سواء  
 فوات ولا مال الاقارب اوان الابن لامر وقينه مثل **وهو** ينعى القربى الاقارب في المرض وصيته  
 ولو اقر في حقه لم يعتق اذ لا يملك لاحاطة الدين بتركته وهذا صحيح اذ من الوارث في التركة  
 يمنع ملكه فيها **وقال** لامرته هذام ولدي فلوقاله في حقه تصيرام ولدي معها ولذا فلوقاله في  
 حقه تصيرام ولدي معها ولذا فلوقاله في مرضه تصيرام ولدي وعنت من كل ماله لومعها ولذا  
 يعتق من الثلث **بجمع** مريض حر فته ورضي به الورثة قبل موته فالتن لا يسجد في شيء كان في مرضه ولا  
 فاق بقبض يد الاكسابة تجاز من الثلث وسعي في ثلثي قيمته **الوقت** في المرض وقف دار في مرضه جاز  
 من الثلث ولو لم يخرج منه واجاز الورثة جاز ولو لم يخرجوا بطل فيما زاد على الثلث فلوا جاز بعضهم لا يخرج  
 جاز بقدر ما اجيز وبطل الباقي الا ان يظهر للبيت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكسرة من الجوز **لو باع** نصيب  
 قبل ان يظهر للبيت مال اخر لا يبطل بيعه وهو غير قيمه ذلك بشرطها ارض ولو وقع على ذلك الوجه  
 مريض وقف دارا عليه دين يحيط بماله بقبض الوقف ويباع كما شرى دارا وقفها ثم جاء الشئ فله  
 اخذها بشعيرة وبطل الوقف شهدا حدها بانه وقفه في حقه والاخر في مرضه قبل ان اذ شهدا بوقف مات  
 الا ان حكم المرض بعين ما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الزهراء كمالو شهدا حدها انه وقف ثلث ارضه والآخر  
 ربيعها وغم بقدر شهدا حدها على الاول في قول ما يجيز وقف المشاء **وهو** في فقط وقف ارضه في مرضه  
 على ولد وولد وولد ولا مال فثلث الارض وقف على ولد وولد واجاز الورثة اولاد ثلثا بين ولد  
 الطب وبين ولد الورثة للتسوية لولها جاز والاولا ماله الورثة وقفها في مرضه ويخرج من الثلث فثلث  
 ماله قبل موته فاحت ولا مال سوا لم فثلثها وقف لثلاثا **وهو** كذا لو تلف قبل ان  
 يصل الى الورثة بعد موته جاز في ثلثها **وهو** وقفها في مرضه على بعض ورثته فلوا جاز الوصية بعض

مطلق  
 العتق والمريض

مطلق  
 الوقف والمريض

الورثة فلم يجز فلو جرت من الثلث في وقت والافترس ما يخرج من وقف ثم يقسم جميع هذه الارض على جاز  
 فيه الوقف وما لم يخرج على فرايض الله في ادام الوقف عليهم او حرمهم في الاجابة فلو مات كلهم بغير وصية  
 الوقف من الغلة الى الفقراء **وقال** مريض اذا قال لا اقر في مدي ان شاء الله بعد موتي حج الامر ولم يبع  
 الاستثناء لان ذكر الاستثناء في الامر باطل **وهو** وكذا هذا في كل امر فلو قال **بجمع** مريض لثلاثة اشياء وقوله  
 طلق امراتي لثلاثة اشياء لا يبع الاستثناء لان هذا الاستثناء تعطل فلا يبع بخلاف لو قال امرتك بترك  
 ان شاء الله حيث يبع لانه عليك والاستثناء يعمل في التبع **وهو** وكذا ان شاء الله اذا دخلت في الكلام في كل  
 اي يصرف كان كذا ذكر في فوائده صاحب الجيظ فلهذا **وقال** لامرته طلق نفسك ان شاء الله **وقال**  
 لا يجزي امراتي بترك ان شاء الله يبع الاستثناء الا انك تطلق صاحب الجيظ في فوائده ايضا وفي القدر في  
 ان شاء الله ان الاستثناء بغيره الا **وقال** وذكر في نفسه لو قال فبعت عبدك امر لثلاثة اشياء يبع الاستثناء  
 في بيع الاستثناء وقبل قبضه في بين يدي يوسف **وهو** وفي طلاق الجيظ ذكر في الجاه **وقال** طلق  
 امراتي ان شاء الله وشئت فطلق الخاطب لا ينعى حسن السوء ويل على ان كذا الاستثناء اذا دخلت  
 والا ومرض فكلها ايضا **وهو** في اصول الفقه بل بغير الاستثناء في الامر في خلافة **وقال** بعضهم على وقال  
 بعضهم لا بغير **فصل في احوالها** فبطل فيما يكون اقرارا بالطلاق وفيما لا يكون رجل طلق امراته  
 واصل او ثنتين فبطل له لا ينزوقا فقال له ترايك طلاق مانع است ثم طلقا بعد ذلك ان تزوجا  
 ان التمسع لواء لا يدل على شيء الاخر **وهو** **وقال** قاسم في من زوجا فاشترى است مانع  
 مانع است ينبغي ان لا يكون اقارب بوقع الثلاث **وقال** لامرته طلقك فقالت اقدرت  
 بضع الطلاق وفي العيون شرط البينة ولا حج انما ليست بشرط **وهو** **وقال** على امرته امرته برجل ثم راي ذلك  
 الرجل في يمينه فغضب فقال اين زن خبره اطلاق وادم قيل يبع اذا نوى وقيل بالوقوف من غير بينة  
**مسئل** ابو نصر روى الله عن قال لامرته ان اشتريت امة او تزوجت عليك فانت طالق واحدها قل  
 انت طالق فلما ان لم يرضى بواحدة فقال هذا الكلام برلوه بالشرط وبرلوه الا بشيء ولا يبع في الحال  
**شيء وفي النكاح** **وقال** لامرته ترا طلاقا حين فبسته النكاح **وهو** طلاق **وهو** طلاق  
 على الشئ الا انك لا تجوز من الفصل ان يبع ولز نذر وقصد ان لا يبع ولا يصدق فقار وبعد

الاستثناء  
 في المرض



وبينة البنان وتلقى المرأة وان العذر بالبنان واجب ما كفى **فصل** في ثبوت البتة وانما حقتان  
ان البتة لم تكن الا اذ اخرج **اجاب** في باب حرة الغرض لا البتة الا قول **الحسين** لان اذا حق العتق  
فيها فحقها في حق الترتع على خلاف البتة لا بعينه كما لو اقام انما طلقا واحدا واقامت ان طلقا اثنين  
فتطلق ثلاثا ولا ينفك الترتع لكونه لم يكن الا مرة واحدا وكذا لو قامت ببتة ان طلقا امرأه فقلت ونفقا  
وكذا في عتق الامة بخلاف عتق العبد عتقا ببتة واحدة فبها عتق العبد عتقا ببتة واحدة فبها عتق العبد عتقا ببتة واحدة  
من كية راجعة الى متى تطلقا بكي كفت فكذلك ولو لم يكن ان راي الزوج بطل بكتة الا خلاص **قوله**  
ولو قامت ببتة واحدة ومجوز اذا طهرت واذا حجت فانت طالق فانت تطلق في الحرة **قوله**  
ايان الزوجي عن ايووسف ان لو قامت امرأة ومي فابض اذا حجت فانت طالق فانت ببيع على حيض  
مستقبلا وكذا لو قال ومي فبنته اذا مرضت فانت طالق ببيع على مرض كثر في المستقبل لان العتق والطلاق  
احصل في الحيض المرض من النوار فمن يتي كثر جزاء جزاء فاذا لم يكن العتق والطلاق من كذا حدث لا يرد العتق الى  
محدث واذا كان المرض من الحيض من كذا حدث يرد الى كذا حدث دون الحال ان الحيض والمرضى ذوا جزاء بحد وثبتا  
فتا فلو لم يجر الزكي كثر بعد بجزاء الحال كثر ارادة **ولو قامت** ان حلت ومي فبنته فهو قوله  
ان حلت فبنته خلاف ان ركن دي كية وان البتة وهي لاسية وان سكنت وهي ساكنة او  
الكات وهي ساكنة لان من كية افعال اختيارية فبنته كية ان حلت الركنة وان البتة  
ان حلت ان تكون لاسية وان البتة الركنة البتة فانت فانت كية اي بقتة وللمرقة  
**قوله** حلت الزوج عند اسلام زوجته بابتة بشرية اجابة فانت طالق ونوى البتة ثم البتة لا يثبت  
**قوله** ان ركنه ان ركنه ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
طلاق فبنته فهو قوله ان ركنه طلاقا وهو قوله **قوله** فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
فتا فانت فانت عتق الاسلام ثم رجعت الاسلام ثم مات ومي في الحق مال لا يرث لان العتق بقطع  
حق الميراث وهو كان لها حق من حقوق السكاح الذي يقع التوارث به بينهما فاما بعد الطلاق  
تقطع بقاء الزوج الا ترى ان ركنه ببتة طلاقا وهو قوله **قوله** فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
تور ببتة من ببتة طلاقا وهو قوله **قوله** فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
من با تو في ببتة قال كية ان طالق واحدة وثبتين فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن

وبينة البنان وتلقى المرأة وان العذر بالبنان واجب ما كفى **فصل** في ثبوت البتة وانما حقتان  
ان البتة لم تكن الا اذ اخرج **اجاب** في باب حرة الغرض لا البتة الا قول **الحسين** لان اذا حق العتق  
فيها فحقها في حق الترتع على خلاف البتة لا بعينه كما لو اقام انما طلقا واحدا واقامت ان طلقا اثنين  
فتطلق ثلاثا ولا ينفك الترتع لكونه لم يكن الا مرة واحدا وكذا لو قامت ببتة ان طلقا امرأه فقلت ونفقا  
وكذا في عتق الامة بخلاف عتق العبد عتقا ببتة واحدة فبها عتق العبد عتقا ببتة واحدة فبها عتق العبد عتقا ببتة واحدة  
من كية راجعة الى متى تطلقا بكي كفت فكذلك ولو لم يكن ان راي الزوج بطل بكتة الا خلاص **قوله**  
ولو قامت ببتة واحدة ومجوز اذا طهرت واذا حجت فانت طالق فانت تطلق في الحرة **قوله**  
ايان الزوجي عن ايووسف ان لو قامت امرأة ومي فابض اذا حجت فانت طالق فانت ببيع على حيض  
مستقبلا وكذا لو قال ومي فبنته اذا مرضت فانت طالق ببيع على مرض كثر في المستقبل لان العتق والطلاق  
احصل في الحيض المرض من النوار فمن يتي كثر جزاء جزاء فاذا لم يكن العتق والطلاق من كذا حدث لا يرد العتق الى  
محدث واذا كان المرض من الحيض من كذا حدث يرد الى كذا حدث دون الحال ان الحيض والمرضى ذوا جزاء بحد وثبتا  
فتا فلو لم يجر الزكي كثر بعد بجزاء الحال كثر ارادة **ولو قامت** ان حلت ومي فبنته فهو قوله  
ان حلت فبنته خلاف ان ركن دي كية وان البتة وهي لاسية وان سكنت وهي ساكنة او  
الكات وهي ساكنة لان من كية افعال اختيارية فبنته كية ان حلت الركنة وان البتة  
ان حلت ان تكون لاسية وان البتة الركنة البتة فانت فانت كية اي بقتة وللمرقة  
**قوله** حلت الزوج عند اسلام زوجته بابتة بشرية اجابة فانت طالق ونوى البتة ثم البتة لا يثبت  
**قوله** ان ركنه ان ركنه ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
طلاق فبنته فهو قوله ان ركنه طلاقا وهو قوله **قوله** فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
فتا فانت فانت عتق الاسلام ثم رجعت الاسلام ثم مات ومي في الحق مال لا يرث لان العتق بقطع  
حق الميراث وهو كان لها حق من حقوق السكاح الذي يقع التوارث به بينهما فاما بعد الطلاق  
تقطع بقاء الزوج الا ترى ان ركنه ببتة طلاقا وهو قوله **قوله** فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
تور ببتة من ببتة طلاقا وهو قوله **قوله** فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن  
من با تو في ببتة قال كية ان طالق واحدة وثبتين فبنته فبنته ببتة طلاقا وهي كية من مزاج وبما يري كرم اين سخن ازوي شنود وكن











لان الاختلاف بين وان ماتت في العدة وكذا عند ابن يونس ومحمد لان الزوج لم يبيع وارثا لمراته بالزوجة  
عند ابن يونس ينظر الى الاقل من ميراثه ومن المحتمل من الثلث لانها ميراثا في حق سائر الورثة ولا يقرها ان  
الاقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بغيرها في من الموت ولا اصل التنازع بينهما اذا انفقت  
وبينهما اذ لم ينقض انهما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث  
فليس للزوج قدر الثلث من بدل الطلع ووقد ثلث المال على امراته عاقلة بغيرها في حق الزوج فذكر  
ببركانين حكم طلاق وكم بينهما بغيره اجاب طلاق واقع بغيره وكم على سعداء واكر بالثمة ديوانه فذكر  
كذلك بغيره على بغيره فذكره استكم مرثا راكبه سراز كما بينه في بغيره ذكر كرس في حق  
الا نول الطلاق مع الطلع وسقط المهر والا فلا ذكر في المنتظر فذكره قال الباق بعث هذا العبد منك بالغ  
فلم تقبل ثم قال المشرى قبلت فالقول للمشرى وجب المخرج سهرما ان قول الباق بعث بغيره  
يقول المشرى لان البيع لا يبيع الا بالاجاب والقبول فقول لم ولم يقبل يكون رجوعا عن اقراره بخلاف  
البيع فانه يبيى في حقه فيمكن انكسار عن البدر فلا يكون اقرارا بقبول المرأة فيكون القول قول للمشرى  
والمرأة مدعية في شرح وفي الحق خلع امراته على ان حصلت صداقتها الولد او لا يصح مع الطلع والمهر للزوج وذا  
الولد اجل بدل الطلع الى اجل مسمى جاز والمال الاطع جاز فيه الكفالة والمهر ولو اجل الى الفصل جاز  
من قوله ومن قد في امراته وهو صحيح ولا عنة في المشرى فذكر منه وقال محمد بن القاسم التمارث وان كان الزوج في  
المرن ورث في قولهم جازها في الرجل خلع امراته على هذه المرأة على هذه المرأة هذه البيت فالطلع  
جاز وليس لها شيء من قبل ان الطلع لا ينطه الشرط المصلحة وانما الذي يحتاج اليه في دفع الطلع قول الباق  
فاذا وجد ذلك فيه مع الطلع والركيل على صحة ما ذكرنا من اعتبار القبول فيما وقع عليه الطلع وانه متعلق به دون  
غيره في قوله الطلع عليك مال بغيره كالبيع من جانب الزوج حتى لو قالت اختلفت نفسي منك بالحق فريعت قبل  
قبول الزوج مع رجوعها كما في البيع وكان شرط النكاح حتى لو قالت للمرأة فاعطيك على الف على انك بالخيار لثمة  
ايام فقبلت فان رده الطلع في الايام المثلثة بطل الطلع فلا يقع الطلاق وانما اختاروت فيها  
او كنت هي صفت مدة النكاح يبيع الطلاق وبلزها المال ويقتصر اجابها على قبول الزوج في المجلس حتى  
لو قامت عن المجلس وماتت قبل قبول الزوج بطل الاجابة في المجلس في الايمان حتى لا يبيع وجوبها ولا يكون صحيحا  
حتى يقع الطلاق وبلزها المال ولا يقتصر اجابها على قبول الزوج في قوله اذا قال الزوج اختار فقلت

اختارت نفسي يقع الطلاق ولا تراث شرح انما يقع الطلع على اسكال الولد او ابي القدر فان لم يبيى لا يبيع  
سواء كان الولد صغيرا او قاطنا او في المنى ان كان الولد صغيرا صحيح وان كان لم يبيى القدر وتوضيح قوله  
من قوله وكذا لو طلق الرجل امراته على ان تمسك الولد سفعنها الى بلوغ الولد على ان تمسك المرأة مهرها  
عليه فقبلت ثم انها ابت ان تمسك الولد فانها تجبر على ذلك فان لم تفعل كان عليها اجرة الاسكال الولد الى  
بلوغه من ذلك في فناء الاسكال العرو في بقا في خان وقال الامام المحقق الرضا في اذا شرط في الخلع ان تمسك  
المرأة الولد لا يلزمها وان ابي القدر ايضا لان البدر مجهول ويبان القدر لا يبيى وللمرأة في طلع الطلع  
لو قالت للمرأة الزوج اختارت نفسي منك بكذا فقال الزوج لا خرفك بعث مع حواء بطريق الرسالة او الولد  
من قوله وفي الميراث وفي فناء ما يولد باليث رجل خلع امراته على مال ثم زاد في بدل الطلع الزيادة باطلة وكذا  
الزيادة في بدل الصلح عن دم العبد من طلع المختلعة اذا قامت البيعة ان الزوج طلقها فلا تقبل الطلع  
يبيع كالمكاتب اذا قام البيعة ان المولى يعتقه قبل الكتابة تقبل من قوله ولو خالها على مهرها وارضاه ابنه  
جاء ونكح المرأة على الا رضاع لان الطلع لهذا الشرط فزوج ولزمها الرضا بالشروط وان لم يفعل وامات الولد قبل  
المولى فغيرها فيه الرضا وكذا في الجامع الصغير المنسوب اليه وكذا لو اخلعت على مهرها وعلى اسكال ولها  
الى وقت الادب يكسب على اسكال الولد فان لم تفعل فعلها امر المثل انها انتفعت عن ايفاء بدل الطلع فزهرها  
البيعة وكذا لو خالها على مهرها وارضاه ابنه الذي هو حليل اذ ولدت بستان وان شرطت له انها ان  
ولدت ثم مات قبل المولى انما ترد قبل قيمة الرضا من حط الطلع من جانبها تبطل بقيامها في المجلس قبل  
القبول دون قيامها من جانبها تبطل بقيام كل واحد منهما من المجلس فصول اخلعت من زوجها على  
ونقطة عدتها وعلى ان تمسكها الولد ينقضي سنين معلومة فلمسك الولد سنة او سنتين ثم رده الولد على  
الزوج فانها تجبر على تمسك الولد ما بقيت العدة فلو انها مرتت وودت نفسها حتى تمت العدة ثم طردت  
رجع الزوج عليها بقيت نفقة الولد والمهر التي لم تمسك الولد في قوله اعلم انه لو بطل العوض في  
الطلع مثل ان يخال المرأة على مهرها او بنته فلا شيء للزوج والفرقة باينة وان بطل العوض  
الطلاق كان الطلاق رجعا بلا شيء فوقع الطلاق في الزوجين من توفيقا قال بعضك نفسك ممكن  
ولم يذكر ما لا فقالت شربت تطلق على امر في ردة اليه لو قبضه والا يبيى في قبوله قال بعضك فقبلت  
تطلق ويبان امر المهر لو عليه مهره الا يلزمها ودماد دفع اليه من المهر اذ المال مذكور عن فاذكر الطلع



**فصول** قالت المتقدمة سقط استعانة بغير مصلحة تصدق وتنفق العدة من فيه خلافا  
على ما لم يعلو ولم يذكر المهر عند البيع وقال لا يفسد **فصول** قال لها خويث في خري منقعة  
معدت وكما يقال خرم لا يكون خلعا الا ان توبد المصلحة ولو قالت من خرم يكون خلعا وعلا  
هذا في البيع لو قال ابن كمال يرد ورجى خري فقال من خرم يكون بيعا مع ليس بخلع ولا بيع في  
عرفنا مع خويث تاخر لم يذكر المهر فقال خري من خرم فليس بخلع ولا خلع لم يوطأ ولا يفسد شيئا المهر  
انقضت على ان تنكح الولد عند الزوج مع المصلحة وبطل الشرط فان المصلحة لا يبطلها بشرط ان يكون الامام  
بالولد ولا يملك الام ابطاله **فصول** ولو خلعها ثم طلقها على مال تطلق بلامال كل طلاق وقع بشرط ليس على  
مال في بيع **فصول** ان ابرأته من نفقتها ونفقة ولدها وهو رضيع مع المصلحة **فصول** الباتة خلع  
ابرة المصيبة على مال ومهر تطلق بها لانه على الطلاق بقولها الا لا وقد جاز فطلق بها لانه هذا  
تبع فلا يملكه **فصول** ولو خلع امراته الامة على مال تطلق والمال يلزمها في الحال لو ياذن الا الى  
والا بعد العتق ولو خلعها على المهر بطلق ولا سقط المهر لانه لو لا فلا يبرأ الاب من فناء  
**فصول** لو خلع المصيبة مع زوجها البائع والطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بغير المصلحة  
مع كل طلع مع الاجنبي الا اذا خلع ابنته المصيبة مع زوجها على مال لم يبع بحق لم يجب بدل الطلع على الزوج  
وهل يقع الطلاق فيه روايتان والامح انه يقع **فصول** سئل جلال الدين في امر شوي راكفت  
كم من خويث تاخر ما بعدت وكما يبيح خري اوك مرارا ما حصول نكحي ومبارك ساعتي  
بشبهه ودرهما مجسرت كم فوضع ابن خلع بود باق فقال بود هكذا افعي بها والربا لا يجازي كذا  
من فقه القاصي اذا كان القذف بنفي الولد ذكر انفي الولد في اللعان فتقول الزوج شهد بالله ان كذا  
فيما رثاني به وبنفي ولدي ثم يعرف القاصي بينهما فتقول ويحتمل فسلعت نسب هذا الولد والتمه  
لان النكح بغير السلام فعل هكذا بولد لال وان كان القذف بالزنا ونفي الولد ذكر انفي الامرين معول الزوج شهد  
بالله اني صادق فيما رثاني به من الزنا ونفي الولد **فصول** **من توفيق**  
**البيع** يجوز وما لا يجوز والعيب فيه  
باع المشتري المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز ولا يفسد البيع الا في لو ذهب من البائع المبيع  
وينسخ البيع **فصول** وان يبرأ من المهر من المهر في بيع جارية وقبضها ثم طلقها لم يفسد البيع الا ان  
باعت

فان قلنا بها ذلك لاداءها بطل البيع فان اطلع قبل القبض اردت بقولها فقال المهر الله كماله  
ولا اداء الا بكون البائع واقاره او البيلة ثم قال بعد ذلك ارد قبل القبض وبعد بقولها في طلع  
عليه الرجال الا في الجبل لانه ليس الاطلاع بلاصل عليه بكلامهم وفي بعض الكتب اشتراطها ووجه  
عينا لا ينظر اليها الا النساء انما لا يحدث في مثله في المدونة كالمهر في بيعها في الواحد الاثنان  
احوط وان يحدث مثله خلع بشراهما وان اطلع قبل القبض ردت شهادتهما في قول المهر كذا  
يقول كلف البائع ولا يرد في شيء وكان يجرده الله يقول ولا في الزنا ولا يبرأ ما ويحلف في رجع  
الى ما قلنا **فصول** ان شري شاة بدم نقد البند ولم ينقد حق بغير الشئ ان كان لا يرد في السوق  
عند البيع وان كان يرد في كفي التفتيش لا ينقض البيع وليس للبائع ان يرد ولو ضمن الحد الشرطي  
الامام الاجل الاستدلال لا يعتبر هذا ويطلبه بما وقع العقد عليه والذين على هذا فلو كان يرد في كفي التفتيش  
قيمه لا يفسد وليس الا ذلك وقد كان قوي الامام وفتوى القاضي الظاهر على ان لا يطلبه بالدرهم التي  
البيع بذلك العارية والابرجع عليه بالتفاوت والذين على هذا والامتناع والكل هو واراد النطق ان  
لا يرد في السوق الذي يباع فيه وعليه فتوى الامام خاتمه والاجابة كالبيع **فصول** قال تعريف الامان  
كالبيع والشراء وتعريف التفتيش والذي منه كسب كالعبد وتعريف التفتيش الذي قلنا كالباقين  
التفتيش **فصول** قال بعده منك سببا بهذا العيب وقال التفتيش بل سببا فانقول المشتري ينبغي ان يحكم الشئ  
يعني ان كان الشئ يباع بقول البائع والا فانقول قول المشتري **فصول** وفي بيع الزيادة  
الوكيل يبرأ الجارية اذا اشترى اخيه من الزنا فقال له الموكل اشترى جارية امارة ولا يفسد  
على الامر وينفذ على الوكيل ان قال اشترى جارية لمستخرها وابيعها جاز لا امر وله ان يخدم اخيه من الضمان  
**فصول** ان شري شاة بدم نقد البند ولم ينقد حق بغير الشئ ان كان لا يرد في السوق فسد البيع وان كان  
يروج كفي التفتيش لا ينقض البيع وليس للبائع الا ذلك وفي التفتيش بهذا العيب ان يفسد البيع  
قبل القبض يبطل البيع عند ابي حنيفة ومالك وعندنا لا يبطل ثم يرد في يوم العقد وعندنا  
يعتبر فيها امره بغير كسب الحامل بها وفي العيون انما يفسد العقد اذا كان لا يرد في بيع البند كفي التفتيش  
وعندنا كسب في بطل كفي في فساد البيع في كفي البند بناء على مسئلة مع التفتيش عندنا يجوز اعتبارا  
لاصطلاح بعض النسخ عندنا لا يجوز اعتبارا لكل وفي المحيط الدرهم والفتوى اذا انقطع على ابي الحسن

فصل في بيع البند



مطالعہ  
کجھالہ الہیہ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ دُونَهُ وَتِلْكَ أَسْمَاءُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ لَمْ يَأْكُلُوا مِمَّا خَلَا

رویت طیار

[illegible]

اشواء طعنا ما لا يحفر

سر قید دور  
السرط سبب  
ما ذکر کرد تا به اختیار  
عمیق تر تا به عمیق  
در این مکتب و این مکتب  
در این مکتب و این مکتب  
در این مکتب و این مکتب



باب الرابع في معرفة الجواهر

وللأنا تولد

[illegible]



مطالع آخر في الميراث

ثم ظهر ثم البع هو الا اذا اخرج القاصي قبل الظهور **منه** ذمي لشترى غمرا فاسدا فتخلل  
عنده لا يصفه فعليه رد الخار وان كان فاقا ورده مثل ان كان مستهلكا ورده قيمته ان لم يمتلكا لو كان  
غصبا عند **منه** طلب من البزاز ثوبا فاعطاه ثلثه اثواب قال هذه بعثه والثاني بعثه والثالث بثلثين  
اجلها الى منكر فاني ثوب بعثه منكر فخر واخرق الكثر من منزله ولم يدربها هلكت على التعاقب  
او علم كمن لم يدرب الاول هلكا كمن ثلث ثوبه كثر ثوب وان علم الاول الام قيمته والاخران امانة وان  
هلك الثوبان لثمنه قيمته نصف كل واحد منهما اذ لم يعلم الاول ورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد لثمنه  
قيمة رد الثوبين وان افرق الثوبان وبعض الثالث ولا يعلم الترتيب فابقي من الثالث وبقي  
نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث **منه** رجل باع رقبته الطريق على ان يكون للبايع  
حق المرور جازا وان لم يجره في روايته وكذا لو باع السلف على ان يكون حق قوار العلو عليه **منه**  
وسبيل باع دارا من ارضي معين ثم استأجرها من المشتري مع شريطة حق الاجارة وقبضها  
ومضت المدة لا يلزم الاجر لان رضى الراعي اذ استأجره الوطن من المدة لم يجب عليه الاجرة فكذا  
هذا **منه** رجل باع في البداية فلهما صاعا ببيع مائة ومائة وثمانون وثمانون الى اهلهم **فصل**  
بما ابق ما بقي في يده واسره بقبضه من حيث كان فذهب بقبضه فلم اليه هل يعود حايث الاجار لا وهو  
فعل في عبده التلويح من شايخ باع وبه كان بغى الفهم ابو الليث **منه** باع عبد انسان الى بلخ فافره  
رجل وجسم ثم جاء الى المالك واخبره بالحال وقال بعه في فباعه منه فرجع الى بلخ فمات العبد يكون ثمال البايع  
ام من ماله المشتري قال لا وصار الى العبد في حال المشتري وان مات قبل ان تصار بعه في مال البايع لان قبض  
لا سوب عن قبض الضمان فاذا اودع الى العبد وصار ملكا لم يملكه بقبضه حقيقة بغير قابض بحكم العقد **منه** قاتل  
عضو كوكبي واخره وخته وخبرها كوكبي اجازت كوكبي لكن بثلثا ان اجازت كوكبي بثلثا كوكبي  
اذا اشترى بثلثا كوكبي اجازت كوكبي لان الباع ينفذ من وقت البيع فصار الام ملكا للمشتري متى  
وقت العقد فقد ولد الولد على ملكه **منه** رجل قال لا ابيعك ثوبا الا اقبل ذكر الرجل  
لا فداشترى الثوبين بثلثان قال ذكر الرجل بطريق الرسالة يبيع ولو قال بطريق الوكيل لا يبيع في الهدية  
**منه** خلاصه اذ ابايع شيئا ثمن مؤجل الى سنة ومنعه البايع حتى مضت سنة مستقبلة وقال لا اجل له بكذا  
لها انه اجل سنة وقد مضت السنة فصاها الواجب الى رمضان فباع قبل القبض لانه لا ابل

مطالع آخر في الميراث

رجل

للتأخير تأخر المطالبة حاله التوبة المطالبة فيمنع في السنة بعدة بخلاف القابل الى مضان اذا اجل  
ومضان معين وقد جاء ما بهما ذكر سنة مطلقة ذكر هذا في نوادر مشتمل **منه** اذ ابيع شاة فموت  
ولدا قبل القبض فاسر ملكا لبايعه الذي سقطت حصته من الثمن على القسمة على قيمة شاة يوم القدر وقيمة الولد يوم  
الاستكمال لا وصار اصله بالتاويل ولا صار اصله للمشتري عنه وقال البخاري وعلم هذا الشهر مع الشهر  
لها ان القباضة صارت ملكا للمبيع حتى سقطت حصته من الثمن فيتميز المشتري في الوجود عند العقد كذا  
المالك لان لم يصر ملكا له ان المبيع الذي وود على العقد مقصود اجماله قائم وهو الاصل لما يتخير  
المشتري كما لو هلك الولد لاولي لانه غم يا فخر في الثمن وصاحب بعه **منه** اذ ابيع كلبا فموت فمات  
كودا واصل يدبره مدو حكم رقت باذادي وحشي يترك توافكها بما يتركها اجاب توافكها لم يملكها  
الثياب بل اعارها لان ثياب العبد والكل في ايديهم عول **منه** امرأة اشترت ثيابا من امرأة  
ثم اتفلفا فقلن المدة كانت سوا ذواتي اليك وكان البع على وجه الرسالة ولا شيء وقال البايع بل يبعن ما اشترى  
وعلى المشتري فالتوا ففعل المدة وعلى البايع البينة لانها يتركه حوب الثمن عليه **منه** رجل اشترى عبدا بواحدة من  
البايع قبل القبض بنفسه وفي التبريد ولو وجب من البايع او رضى قبل القبض لم يبيع فلو قبل البايع بثلث البيع  
**منه** خلاصه لو امر عبد ابقا بالرقبة جلا بثلث ببيع اذ قال له اشتري مني فلو عبد هذا الباع فاشترى فرفع الثمن وقال البايع  
حيث لا يرفع ويؤخر فلو امر الباع بثلث ببيع من الباع على العبد فلو قال لا يرفع عليه الى المشتري على العبد فلو لم يرفع  
فوجه ان يرفع العبد على الباع فلو بثلث بالامر الاقوال لا لولم يرفع بالامر بالامر فلو لم يرفع ولا يرفع على  
العبد اتفاقا كذا قال الترمذي في غيبوبة الباع لانه لو كان فافره بوجه عليه الثمن ولا شيء على العبد اتفاقا  
وقد ابايعه بوضع الباع لانه لو كان في حكم الحاضر **منه** فتاوى اذ ادعى المأمور القبض  
والكره لا يرفع والطالب ايضا قام المأمور البينة على الامر القضاء الطالب صحت بينة لانه ادعى دينه  
على الامر ليس القضاء والبينة فوجب القضاء به لم ينو صل المأمور الى اثبات ما ادعى  
وبناء على الامر لا يثبت القضاء على الطالب وصار الطالب مقضيا عليه قلناه وكذلك البيع  
لو ان رجلا امر رجلا فقال لفلان على الف درهم فبيع عبدك بها جاز **منه** خلاصه من باع مائة مائة  
ثم اشترى من مائة وسلم الى المشتري لا يجوز بكون البيع بالمالا فاسدا وانما يجوز في الف درهم مائة  
على وجه حق ان القاصي ابايع المفقود ثم ضم المالك جاز **منه** خلاصه رجل اقام رجل



رغبة انما اذا كان من هذا الذي في يده بالذم و اقام الذي في يده بينة انما اذا كان من هذا الذي  
 بالذم و من تمارت البيتان عنهما وقال محمد بن فضال **جامع الكبير** والذم وكذا ما يعني في الحديث فرسا  
 فينظر وجهها وكذا ما استحق خيار الرواية لو توقف على روية صحيح لا يخرج اليقين الجار ابدالان الرقائيق و  
 البواطن لا يرى فيسوق على روية المعصوم و ظاهر الثوب مطويا يعني اذا اشترى ثوبا و رأى ظاهره معلوما  
 بسطل خيانه اذا كان الباطن يوافق الظاهر الا ان يكون باطلا مقصودا بالتاخير و غير ذلك لا يبطل حتى  
 ينشئ الثوب يرى الخلل وفي الحديث اشترى ثوبا مطويا كان راه ولم يعلم ذلك المراتب له الجار الرواية  
 و داخل الدار يعني اذا اشترى دارا و دخل فيها و رأى صحة فلا ضمان وان لم يشاهد بيوتها و قال زفر  
 لا بد من دخول داخل البيت ان الثوب الدار قيم لا يثمن فلا يعرف حكم روية بصحة و لكن ان لا يتفاوتت  
 احوال الثوب و بيوت الدار ف روية البعض كروية الكل لكن القوي على قول زفر لان البيوت في زماننا متشابهة  
 فاحتمالها و لكن يمكن كالبسوت الحائض في زماننا متشابهة **من شرح كثر الدقائق** وفي المجلس الثاني و اخلافة في قوله  
 عشرين رجلا قال ابوهم لا اربعت منكر كذا بكذا و قال بعد ما مشى خطوة او خطوتين اشترى  
 صمعه هكذا وكذا في النواز قال الصدر الشهم في القوي في ظاهر الرواية لا يصح ولو كان في يده قدح ماء  
 فشرب ثم قال قبلت جاز وكذا بقية واحدة لا تبطل المجلس اما اذا استيقظ بالاكل تبطل المجلس  
 وفي القوي رجلا قال لا اربعت منكر كذا بكذا فقال المشتري نعم قبل او قام البايه ثم قبل المشتري وكان البايه  
 خارج الدار والمشتري في الدار وقال قبلت لا يصح و كثر شيخ الاسلام من شرح الجامع انه اذا باع وهو قائم ثم قام  
 البايه الامام لا يربعت منكر كذا بكذا ان حق قبل المشتري صح فقول صاحب المحيط و ربت على ظهر من شرح الامام  
 الطواوسي ان من قال لغيره بعت منك هذا العبد فشيئا ما كان ثم قبل المشتري ان في انعقاد البيع وصحة اختلاف  
 المشايخ **من خلاصة** ولو نام او واحد من مضطج ما فصح فريته اما اذا ناما جالسين لا يكون فريته  
 ولو كان المشتري في صلوة او في فريته وقبل جاز فلو كان في التطوع فقال البايه بعتك كذا بكذا  
 فاضاف اليها ركعة اخرى ثم قبل جاز و اي قام من المجلس قبل القبول بطل الايجاب يعني اذا كان قاعدا  
 فقام احداهما فقبل بعد لا يكون العقد لان قيامه بدل على الاعراض فان قلت ينبغي ان يرجع صحيح  
 القبول دلالة الاعراض فلا يؤثر الصريح بعد وكذا اذا كانا واقفين فصار احدهما فقبل بعد او نظر  
 لغيرتين فقبل لا يكون في ظاهر الرواية **من شرح كثر الدقائق** لما باع جذا في سقف او لبنا في جدار او زوا

ظاهر الرواية في البيع كروية الكل  
 في القوي

من ثوب وشبهة من طرف معلوم او حليم سبي لا يخلع الا بغير او نصف اربع لم يستحق في الزرع  
 من غير ثوبه حتى لم يجز ذكر كل سبي عجز البايه عن تسليم بعض رفاه فصلا البايه وسلم الى المشتري قبل ان  
 ينفذ المشتري للحجز وانه يعود جازا و لعل فرقه بين هذا وبين بيع الايق في هذا الفصول  
 يعني يرجع الى البايه وهو ما ذكرناه في هذا الفصل فقام فقدر ان الفساد و طر الجواز اما الفساد  
 هنا كون العقد شرعا فانه عليه القلق التسليم ثم عن بيع الايق و بالعقب كما يقين انه بيع غير الايق و يقال  
 على هذا انه معلوم بغير نكاح العلم و لهذا جاز بيعه من في يده فوجب لزوم الفساد كما قال في جاز على  
 بل انما جاز ان الايق حكم من وجه و بيعه المالك لما لم يملك المالك معوم و لو باع معدوما ثم صار موجودا  
 فسلم لم يجر كما اذا باع ذنبا في ستم و عشرين في عشرين و سلم لم يجر لما قلنا كذا هنا او يقول تحمل ذكر  
 و يحتمل جازا و الفساد ثابت يقين لا يشك الجواز بالشك **من قاصد** وفي يوم الجامع رجلا اشترى عبدا  
 ولم يقضه حتى اماره من البايه او ابره لم يجز ولو علم في الجارة او في الامارة فعملت عليه قال البايه وان سلم  
 العبد عليه **من خلاصة** وفي القوي من باع ثوبا و قال ان باه ثم قال بعد ذلك انما باع انما باله  
 في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لا يلتفت الى مجوده و وقته ان في عشر سنة **من خلاصة** اشترى عبدا على ان يبيع  
 او على ان يفتقه ابا رجلا ان يبيع جاز على ان يفتقه لا و ذكر لان في البيع لا يصح حتى هذا الشرط حتى يطالب الحكم  
 الشرط لتاتي العتق المحقق متعينا وهو العبد فبينا في حق لو قال على ان يبيع من فلان فسد ايضا **من قاصد**  
 ولو قال المشتري اشترى ثوبا و قال لا يبيد و يبيد و يبيد فيدفع بلا حجة لانها اتفقت على ان ذوال اليد اما بنة  
 لا يد خصومة الا اذا برهن الموعود ان يبيد و كان يقضه لانه ثبت باقائه البينة كونه اصح باسما كمن **من قاصد**  
 ان البايه لو قال بعت هذا من فلان بكذا اوقا القوي في المشتري لعل ان الذي توقف على جاز فلان فان اجاز  
 جاز و ان رد بطل فبذلك صورة الشرط الموقوف **من قاصد** رجل دفع الى اخيه دراهم فقال اشترى طعما  
 فهو على الحنطة والذوق لانه المتعارف من الطعام في باب البيع والشراء فوجب التقيد فقال الفقيه ابو جعفر  
 ولا عني في حق الاكل فعمل حقيقة اسم الطعام ان كثر الدراهم فهو على الحنطة فان قلت فعلى الحنطة وان كانت  
 بين لابرين فعلى الذوق **من جامع الصغير** من العليل من درهم الى الثلثة ولا يربح و ما فوقها بين القليل  
 والكثير و الثمانية و ما فوقها الكثير **من جامع الصغير** من درهم الى الثلثة ولا يربح و ما فوقها بين القليل  
 قبض كرويه و ما ثا واده و بديكر فروصت باه ثم انكره ابن بيع دوم رافعه في كند باه قاضي و كذا في الحديث



ولو احدى شي قدري بعضه او لم يرض شيئا فاشترى غيره من بعضه فان كانا معا جرى فيه الاغواض كالكيل والوزن في احدى بعضه كذا وكذا  
في ابطال الخيار لان ما بقي من الخيار لا يرضى الى غير خبث لم خيار العجاء في الوضوح سواء كان في دعاء واحد او دعاء مختلف  
بعد ان يفتقر الى الوضوح والصفه فان كانت مختلفه الاجناس ولا اوصاف فما لم يرض بكل جنس ونوع فله خيار الوضوح على هذا  
ينبغي ان يكون في البعض والجوز رديه ببعضه كونه كله شرح ناقص

سند لزوم جزم المشتري اذا جازع المشتري في ابيع فلا يمكن للمشتري ابطاله بالبيع من آخر بخلاف ما هو  
واما اذا ادى القبض وبيع او وجب له من ثمنه لا ينقص هذه العقود في بيع الفصول الثلاثة اعني البيع الصحيح  
المشترى من غير عيبين رجل ابيع بغيره فلهما فلهما فاجاز ابعده او رد الاخر فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذ حصته المجهز بغيره وان شاء تركه وقال محمد بن زيد حصته المجهز بغيره الماله ان من قبل نصيب واحد منهما  
مع علمه انهما قد لا يجتمعان على الاجازة فقد روي عن طريق الصنف عليه ولا يوافق يوسف الا في حق بطلان الخيار  
سالم له الخيار بالنصف مع غير الشرط فيجوز فيه قوله ان من قبله بغيره اقدم عليه جاز ان يجزعهما  
من اختلاف اذا اشترى ثوبا مطويا ولم يشره فلم يخياره بالبرء ويرى كله وعندنا لا خيار له الا اذا علمه فلا بد  
منه ان لا يرضى على خلافه في كل ما يرضى به في ثلثه لا يتفاوت اطرافه ظاهره في بعضه يعرف الباقي  
كما في الكيل والوزن الا ان يكون في شيء مقصودا كالمعلم وغيره **من اختلاف** اذا اشترى عبدا ولم يتعد الشئ ولم  
يقض العبد حتى مات فخلسا فالبايع اقصى سيمه واقله من سائر النعمان لانه كالمملوك عندنا وعندنا من علم النعمان  
عن النوع من ان قال المشتري اذا مات فخلسا فوجب البايع متاعه بعينه فهو اسوة للفراخ والذئب حق البايع ان يقطع  
عن المبيع **من اختلاف** اذا ابيع بغيره بغيره فلهما فلهما فاجاز ابعده او رد الاخر فالمشتري بالخيار ان شاء  
او المبيع فالبيع والشرط جائز ان وان باع بغيره لا يقتضي العقد وليس له منفعه لانه العاقد قد اشترط ان لا يبيع  
المشتري الا بغيره المبيع فالباع جاز والشرط باطل لانه لا مطلق لهذا الشرط فلهما فلهما فاجاز ابعده او رد الاخر فالمشتري بالخيار ان شاء  
العاقدين والمعتق عليه وهو الاستحقاق في تلك المنفعة بان يكون او ما كثر ان يقطع البايع الثوب بخطه قباء  
او كذا فعلا او يتركه او يستخدمه البايع شره او المبيع فاسد والشرط جائز لانه يفتقر الى المنازعة في العقد الحسن  
من توفيق وفي مجموع الفتاوى رجل قال لا اذن الناس يبتزون كرمك هذا بالفي درهم وقال المشتري بها صحت ان لم يكن  
على طريق المأزول وانا اخلفا بالمأزول فلقول قول يدي المؤز قال عطاء شئ من الثمن لا يسمع دعوى المؤز  
من خلاصه رجل اشترى جارية بالف درهم ولم يتعد ثمنها حتى قبضتها بغيره اذن البايع فباعها بغيره جارية  
وبنار وتعاضا وغاب المشتري الاول فباعه البايع بغيره بغيره لانه اقربان احق البايع الاول  
في الاسترداد واجاب عن المشتري الاول فيما قبضه بغيره الفاضل فصار ذلك عيبا من اعظم عيوب المالك  
بخلاف الاخر فصدقه فيه انه يود عليه فكذا حرره فاذا اذ عليه النقص البيع لانه لا يرد عليه فبطل  
قبض المشتري من الاصل كانه كان موقوفا فصار بغيره البيع قبل القبض فبطلان البيع وانقضاءه بالاعتراف

تقبل الانتعاض وان قال المشتري الا لا ادري ما قال البايع الاول احق ام باطل فلا خصم بينهما حتى يحضر البايع  
من **من باع** وان كانت الجارية مملوكة عند المشتري الاخر كان البايع الاول ان يرضه قيمته لانه المشتري الاخر  
في البايع الاول يفتقر الى الفاضل خلاف المشتري الاول لو هلك عند لم يرضى الاول الا ان يرضى لانه ما كان وليس  
بفاضل له البايع عليه لانه البايع لا يرضى بغيره فيما يرضى بغيره بل يرضى عليه المالك واليد بخلاف الاخر  
يتلفه الوضوح **من يرد** رجل اشترى جارية بالف درهم فلم يتعد ثمنها حتى مات فقام البايع بينته انما مات عند  
المشتري بعد ما قبضها واقام المشتري بينته انما مات عند البايع قبل القبض فلقول قول المشتري لانه انكر القبض  
المبيع وتاكيد الثمن عليه وادعى البايع تسليم المبيع فصار لقول قول المشتري وان اقام البينة فان البينة بينته  
البايع لانه يدعي تسليم المبيع عليه وتاكيد الثمن والمشتري ينكر ذلك وانما يرضى عن المشتري بقبض العقد  
لقول تسليم فصار ذلك بناء على ان المالك تسليم فلم يكن مثبتا ولو اقام المشتري بينته ان البايع قبلها بعد  
البيع يوم واقام البايع بينته ان المشتري قبلها بعد البيع بيومين فان بينته المشتري اولى انه انكر القبض  
في اولى اوقتين فصار لقضاء به واصلها قراومة فبطل الثاني لانه ينكر ذلك ولو قامت البينة على  
المشتري فان السابق اولى ايضا **من جامع** وفيه اشترى ارضا مع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تعالفا  
بعده لاقالة في الارض بخصها من الثمن وقبض وادرك ارضا فيها اشجار فبطلت ارضاها حتى لا قاله  
بجميع الثمن ولا شئ للبايع من قيمة الاشجار وفي شئ وبسالم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البايع  
بقبض الاشجار اذا لم يعلم له وقت الاقاله يحذر ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك **من يرد**  
اذا ارسل الرجل غلاما في حاجة ثم باع من ثمنه صغيرا بغيره لان العبد خرج مطاوعا له فلم ينقطع  
عنه قدرته ولم ينقطع عنه بده فصح بيعه اذ ليس من شرط العقدية على التسليم ان يكون محض  
لا محالة فان لم يرجع العبد حتى مات هلك من مال الوالد وبطل الثمن من الولد لان التسليم لم يوجد له  
لان الاب لم يقبضه بعد البيع عن ولده حقيقة بلا اشكال وكذلك حكم لان يده قاعة عليه لكنها ايد لانه  
في ماله ويد الامانة لا يصلح لشره فاذا هلك قبل التسليم انتقض البيع فان لم يملكه كذا عاد الى الاب  
حتى يمكن الاب من قبضه صار قابضا له من ولده لان الاب وليه وقبضه قائم مقام قبضه وقد يوجد  
ما يصلح قبضا مبتدأ حتى اذا هلك من بعده هلك على الولد وعليه ثمنه فان لم يرجع العبد  
حتى بلغ الصغير ثم يرجع العبد الى يد الاب لم يصرف قابضا عن الولد حتى اذا هلك هلك على الولد وانتقض البيع

لا يجوز للبايع ان يبيع العبد اذا ارسله في حاجة  
دون ان يخطه ثم يرد له ولو حصد المشتري الزرع  
ثم تعالفا







لان قبض اليمين بخلافه بشرط الاتراف من باع عبدا ابقاه ولو كان باطلا لان اليمين لا يوجب الفضل ولا بد للمولى  
 لا يعلم للقبض على الاول في غير ما عاين الا قدرة على تسليمه لانه غير مطاوع لم يخلف الذي ارسله لان المولى لم يتناول ولا حكم  
 المطامعة فادع على تسليمه **باب المبيع** قال وان حذر العبد الابن ابنه الصغير جاز حتى اذا ابا ابا ثم رجع العبد لم يكن بديلا  
 وكان الولد خاصة لان المولى لم يتناول اليمين وفي هذا مخالفة للشيخ فلا يفسد به وبما ان الابقا قيام بد المولى بطلان  
 يد الامام لانه لم يبر من عبده يد تولى ظالمه قاطعة ليد فوجوه القبول ببقائها وهي بدله لم يعلم الاستيفاء يد اليمين  
 فصار بها قايما على التسليم فعلى اليمين **باب المبيع** فلو قال المبيع قبل القبض اعتقه جاز الصق على البايه ونسج  
 البيع عنده ولو لم يصدق العتق بالمال ولو باع المتقول المشتري قبل القبض من يايه او من غيره لا يجوز **خلاصة**  
 وفي النهاية ان غير المشتري البايه فلو كان يرد وكذا غير البايه المشتري لاي يرد قال البايه للمشتري كذا  
 فاشتره فاشتره ثم علم ان المالك قد اقره وان لم يقر في كونه وبما اقر صدر التمسك للمبيع البايه كمن غره الدال بالرد  
**باب المبيع** رجع قال لا اكون بعت بكرا هذا العبد ان يرد من قال لا اؤتم من اشتريه منك فمكنت حق قال المشتري بعتي بكرا  
 المرفق فاشترى منه منك بالوجه جاز ولا في الظاهر موكر شئ يكون لهما جميعا في حق اذ ارجع المشتري الى التصديق قبل  
 ان يصدق الا على الظاهر فهو جاز وكذا شئ يكون للمولى لو امد مثل اليمين والصدقة والاقبال لا ينفع ان يقره  
**باب المبيع** او اشتري من ام ولد باكر يرد من يرد من هذا بعينه حاله في الباقي موكرا لا يملك المشتري قبض شئ  
 من المباحات في حق شئ في الحال لا الصدقة واحدة **باب المبيع** لا يجوز بيعه الى الفساد كما لا يملك الطارق  
 ونحوه خريف الفساد قبل الاجازة فيقال للمشتري اما ان يرد او ياخذ **باب المبيع** لا يجوز للصانع على المولى الاستصناع على  
 الامر وان شرط التحويل **باب المبيع** والكساة في الشئ ان لا يبرجه في يده وعند محمد ان لا يبرجه في جميعها بل ان يبرجه في  
 احداهما بعض الناس يفتي باطل التمنية عند ما لا عند **باب المبيع** كساة الشئ قبل القبض الشئ اتساع المبيع فلو كان  
 بطل المبيع لانه حكم الشئ قبل قبض الشئ وحكم الشئ قبل قبض الشئ بوطيق المبيع كما اه الهلاك المبيع قبل  
 قبض المبيع يوجب ذلك فاذا ابر المشتري عن الشئ فقد ابره ولا شئ او ابره من المبيع او ابره من المبيع فلو كان  
 الابو له حمل فلقا **باب المبيع** يملك المبيع قبل قبضه بعبا با او خيار او فقه سماوية او بفعل البايه او بفعل المبيع  
 بطل المبيع وان حكم بفعله جنتي بخير المشتري ان شاء فسخ المبيع وان شاء جاز ومن المالك المبيع لو نقص  
 المبيع المبيته لا يبر من عبده وهو عند ما وقال ان في المرفق ولا يجوز اعتبار الغيبة فانها لو اختلفت  
 نفسها بلا علم الآخر يصح كذا عند ما اولى **باب المبيع** المرفق من سلم من سلم غيره اتم بقبضه حتى يخرجه فسد المبيع

باب المبيع

وان حال المالك

وان صار المرفق للمشتري **باب المبيع** ولو باع شيئا على ظاهره القابض كالحظ والغرماء بخير اباي على قبل المرفق المشتري  
 وشرط الحذر الى مثل المشتري فسد وشرط الايقار في الاصح **باب المبيع** اذ باع مال الغير صاحبا له لم يعلم  
 شيئا لم يكن سكوته اذارة **باب المبيع** فصولي باع ثوبه بغيره بغيره فخطا المشتري فبصا ثم اجاز المالك لم يبيع  
 روي عن ابو سفيان قال يجوز البيع وغنم لا يجوز **باب المبيع** فخطا المشتري فبصا ثم اجاز المالك لم يبيع  
 روي عن الثوب المبيع لا يجوز **باب المبيع** وفي المشتري اذ كان على الميت دين فباع العفار حانز كما لم يتناول عند  
 وعند ابو يوسف ان ترك الميت من العرو من فاقه فخطا المشتري فبصا ثم اجاز المالك لم يبيع  
 بشانا على انها حامل فالمبيع فاسد لانه اشترط فيه عذرا وخطا وكذا في البقرة وفي المشتري ان ترك برونه  
 على انها هلاله فالمبيع جاز ومن صاعده وحمل غنمه الحذر والكتمان في العبد وفي شرح الطحاوي ولو اشترى  
 فربما على ان بصوت او حمان على انها جازي من موضع بعيد او كساة على المظلم او دجلة الى انه مقابل او كساة  
 على انه صبي فالمبيع بطل الشرط فاسد لانه عذرا وخطا وفي القتيبة ولو اشترى بطل على انها على  
 كذا او يتوكلوا وسما على ان في كذا استا والذين او اورد اخاما على ان يخرج الارز الاسيف من المار  
 كذا استا او ثمانا او ثوبا احتيا على ان في كذا من المار فسد المبيع واكمل لتعذر معرفته قبل العمل وحجر البايه  
 عن وقالة **باب المبيع** وفي كلام البيوع الفاسد المشتري شيئا من مؤطر الى الحصاد والباس وفطر الخ الى  
 رجوع الحاي فسد المبيع فلو باع مطلقا ثم اجم الى هذا لا اوقات جاز رواه ابن سماع عن محمد بن عبد الله  
 ولو كلف الى هذا الاوقات مع هو بطل الاجل في البيع وقد اثنى انقلب المبيع كذا من احسانه ولو باع الى  
 هبوب الريح او الى غير التمسك لم يجوز ان يطل لا مقلب **باب المبيع** لا يجوز بيعه بغيره فخطا المشتري فبصا ثم اجاز المالك لم يبيع  
 ثم تقابل المبيع الا قاله ولو رجع بحية الشئ ولا شئ للمبيع من ارش العبد اذ علم وقت الاقاله ام قطع يد وقدر  
 ارشها وان لم يعلم كذا من لا قد جمع الشئ وبين الشئ ثم لا شئ لا باسم المشتري والبايه انما يخذ قبضها  
 منه لانها موجودة وقت المبيع بخلاف الارش لان لم يدر في المبيع اصلا لا قصدا ولا غمما سيج كسرت ارضا  
 وزرع فيها وصار ثلثا ثم تقابل لا قبل لا يصح دفعا لضرر قطع المثل وقيل يصح لان الزرع  
 لا يدخر في الاقاله بلما ذكر لي يبقى في ملك المشتري فيؤمر ببقاءه فيكون هذا مرفقا من ثوبا  
 حين اقدم على الاقاله **باب المبيع** رجع المشتري عبيد من احد طرفي حاله والاخر بالف  
 الى سنة في صفقة او صفقتين ثم وجبا حدهما عيبا فرجعه فاختلغا فقال البايه رجع علي

**باب المبيع**  
 رجع المشتري عبيد من احد طرفي حاله والاخر بالف  
 رجع المشتري عبيد من احد طرفي حاله والاخر بالف  
 رجع المشتري عبيد من احد طرفي حاله والاخر بالف



الذي كان منه موجلا وبتى عندك الذي كان منه حلا لا فليكن له اذنه فان القول قول الباي لان الاجل مستفاد من  
 حمله فالقول قول الباي لان المورد قد استغنى عن بيان حكمه فليكن الالباقى وقد اختلفنا في اطل  
 وطوله ولا يلزمنا انا فيقتنا في الاجل لانا انا فيقتنا قبل الرد فلتا بعد الرد فلا ولا يكون احدهما جسيما  
 بالفرد رسم الى سنة واطر سديا بالفرد وقد رد واحد من اهلنا جميعا وقد اختلفنا في الاجل لانا في  
 في هذا لان الاختلاف في الاجل لا يوجب التماثل ولو كان ثمن احدى مائة دينار وثمن الآخر مائة فردا احدهما واقلنا  
 فقال المشتري ردوت فليكن الثمن مائة دينار وقال الباي بل ردوت على الذي ثمنه الزور رسم فان هلكا او هلك  
 غير المورد وقد قيل في الباي الثمنين جميعا فان القول قول المشتري مع يمينه ولا يجعل القول قول الباي وان ادعى عليه  
 المشتري استرداد الثمنين ولكن جعل القول قول المشتري لانها اختلفنا في جنس الباي فادعى احداهما انه دنانير  
 والآخر الشترى وحاصل انه لا يلف فيه عذرا فيجوز ان يثبت له ما ذكره والآخر مردود ولكن ثمنه الزور مستفاد من حمله  
 المشتري فالقول قول الباي لانها حكمة الدنانير فان طلق استرداد الدنانير من الباي هذا هو الاصل والاسترداد  
 بشئ عليه وعند محمد وزفر بن الفان ويتروان القيمة واسترد الثمنين جميعا وان كان غير المورد وقضى  
 مع المورد وتخالفا وتروا القام بالابحاج واسترد الثمنين جميعا لان الفسخ في احدهما حصل بسبب الوجود الاخر  
 بسبب الفسخ ولو كان اشتراهما جميعا بمانه دينار صفقة واحدة فمات احدهما عند المشتري ورد الباقي بالبائع  
 واختلفنا في قيمة الباقي فقال الباي كانت الثمنين فبتم هذا الف وقال المشتري بل كانت بتمت بمائة وقيمة المورد  
 فان القول قول الباي مع يمينه لان الاختلاف وقع ههنا في وصف العقد في اي قدر حدهما ان يثبت في كل البيع  
 فالمشتري يدعي زيادة ودفع الاختلاف في مقدار ما يكتم الباي وذلك مستفاد من جهة فقال القول قول الباي فادعى الباي  
 ودعى المورد وادعى المشتري على ما قلناه فلا فان اقام البينة فان البينة البينة الباي ايضا وان جعل القول قول  
 الباي وجب ذلك لان المعينة البينة ظاهر تحمل الشاهد في مقدار القيمة ونقصانه وعلى هذا الاصل بينة الباي  
 بينة الزيادة فجعلنا ذلك في الحقيقة الباي منكم الفسخ في بعض المبيع والمشتري يدعي فجعلنا القول قول  
 الباي ولم يجرى الخالف لانها لم تختلف في المستحق **قوله** وجعل المشتري من جارية او اسدله عند المشتري  
 فلان واقعه في التقدير حتى يفلان فهو للعقد لا فلان لانه اذا قال المشتري فقد اقام البينة او الى نفسه عليه  
 لوجوده ممن يثبت عليه في الحال فان ساء الى فلان فهو ببيع جديد يمينها بالتعاطي وذلك المشكك ان بيع النكاح  
 ينعقد ويجري في الاشياء النفيسة ايضا **قوله** دارين غير يمين عنده او غيره فقار احدهما وادعى البينة

المنشئة

انه يشترى من الغائب فيقبل بخلاف ما لو اقام البينة على ان يقر من مورثه حيث يقبل على الغائب الجاهل فمعه من  
 وهي نفسها والوقت ان في الاول ثوبه الزور على الوارث لما في الميت والحاجة لا يقتضي شيئا عن الغائب فيما يورث  
 على الوارث وفي الوجه الثاني ثوبه على الميت او الورثة يقتضي شيئا على الباقيين فغاير على الميت **قوله** حجة  
 باع مئاة بطون بغير اذن ثم مات فاجازت المئاة لا يكون ولو زوج امرأة من رجل بغير اذنه مات واجازت جازو  
 الفرق ان بالاجازة يصير العضو وكذا حكمها والميت لا يصح ولا كذا حقيقة ولا حكم لان الحكم ان يورث الحقوق  
 اليه والوكيل في المبيع يرجع الحقوق اليه وفي النكاح لا يورث من عقد العقد **قوله** حجة حلية منطبق  
 الشترين من رجل فلما كشف الثقب قال هذه جارية لا يقبل دعواه وكذا في جارية او منديل فلما انشرو  
 فلا يؤخذ لا يقبل كذا في التخيير وروي هشام عن محمد بن يونس **قوله** من المرد المشتري شيئا بالف من الخطم  
 نقد ثم اجله الباي شهرين فلم المطالبة للحال ان كانت الخطم معينة لان الاجل لا يعين باطل وان لم يكن معينة  
**من الفتاوى** محدودة موقوفة است دقايق كرده اند بازيه دعوى في كند وكوله في كذا وكذا ابن  
 محدود وقف است بدار باري من كذا ارايم اين مع فاسد يدعي سبب ثوبه بانه اجابني للمنافق  
**قوله** انما باع ثوبا او ارضا على عثرة او عثرة فزعم وجوه عثرة اذ لم يورث المبيع وان وجوه اقول بخلافه  
 ان شاء الله تعالى كذا في النكاح وان شاء الله تعالى ان وجوه اكثر فلو المشتري بغير شيء **قوله** قل بعت هذا العبد منك بالان  
 فلم يقبل قال المشتري قبلت فالقول للمشتري وجه الوقت قول الباي بعت فقرار يقبل المشتري لان الباي  
 لا يصح بيعه الا بالايحاج والقبول فقول فلم يقبل كذا رجوعا عن اقراره بخلاف الخلع فانه يمين في حكم  
 فيمكن اتعاكه عن العبد فلا يكون اقولا يقبل المداين فيكون القول قوله لانه مذكور للخلع والمداين مدعنه  
**من خبر** وكذا بيع صح وتم فليكن الشترى فبينة من المشتري وهو قول الشافعي ودلوه وقال ابو حنيفة  
 هكذا قبل ان يسلم المشتري فبينة من الباي **قوله** حجة حلية من المرد المشتري شيئا بالف من الخطم  
 بالحق حتى لو ادعى المرد بعد ذلك لا يسمع **قوله** في عتق الطيوي وقيل له فمعه قولك فقام حتى يكون اقرا  
 بالوقت **قوله** من غلام يورث من عليه في فلان اشتريته من فلان بكذا ونقدنا فنه فعلى قيس قول الخلع يحكم للحاضر  
 بلصفه فاذا قدم الغائب كلف اعادة البينة وعلى قول الخلع سفس يحكم بحكم الحاضر والغائب يدفع الى  
 الحاضر نصفه ويودع الباقي عند ثمنه ولا يقسم حتى يجز الغائب فلو وجد الغائب الشراء بطل نصيبه  
 وصار نصيب الحاضر وهو اطلاق وذكر المسئلة في ميسو الفضل **قوله** باع رجلا فبلى بينة وبين المشتري

على ما ذكره في الخبرين  
 في بيع عتق النكاح

مطلبنا



بصير فافهم في لوجهك ملك على المديرة ولو قبض المبيع قبل نقد الثمن بغير اذن البايح حتى يبيع له البايح  
فجاء به وبين البايح لاي بغير البايح فافهم في قبضه من قبضه قال لا فرق ان كان جازية في موضع كذا  
لا يساوي بشئ فبعضها سبق بكذا ولم يبررها البايح فباعها بكذا الثمن وهو اكثر من ذكره **باب في بيع رجل قال**  
**لا ابيعك من كل شيء ما في هذه الثمن من الاثمن او البتة والنيابة هنا خمس مسائل احدها هذه** والى  
اذ قال بعت منك على هذا الارض المتاع والثالث ما في هذه البيت والرابع ما في هذا الصندوق  
والخامس الجواب في هذه المسائل الخمس وهي اما يعلم المشتري ما في هذه المواضع او لا يعلم  
ففي اليوم الاول جاز البايح وفي المسئلة الاولى والثانية لا يجوز لان الجهالة متفاحشة وفي  
المسئلة الثالثة والرابعة والخامسة يجوز لان الجهالة بسيرة **باب في بيع الفتاوى** ولو قال بعت ما في هذه  
البيت او في هذا الصندوق جاز وله الخيار اذا علم **باب في بيع الفتاوى** اشترى عبد اوبة فاتفق عليه ان يفتي  
لا يرجع للفتوى على البايح بما اتفق **باب في بيع** اذا باع جارية وعبد فاكسب سببا قبل القبض فماتت  
استغنى البايح وكسبه للمشتري وقالوا البايح **باب في بيع** ان البايح يفتي وجعل كانه لم يكن فتيب ان اكسب  
كان على ملك البايح **باب في بيع** ان اكسب على ملك المشتري والتفتي لم يظهر في حقه لان التفتي يرد على المبيع  
وهو ليس من **باب في بيع** ولو اشترى كتابا على ان يفتي في كتابه من تأليف محمد فاذ كان كتاب الطلاق  
او كتاب الطب او كتاب النكاح لامن تأليف محمد بل من تأليف ما ذكره فالوا يجوز البيع لان الكتاب هو  
السواد على البايح وذكره في احد وانما يختلف انواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى  
شاة على ان يفتي فلا يبيح مع جاز البايح ويجوز المشتري ان يفتي في احد هذه الكتب فباعتها بالآخرى  
في الزكاة **باب في بيع** ونوباع ارضا ولم يبرها الجاه ولم يجعلها شرطا في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان جازها  
كثيرا مثل ما بعد ذلك في كتابي التمس بغير المشتري سبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له باع حائوتا على ان  
غلبه عشرون درهما فاذا هي خمسة عشرين اراد بذكر ان غلبت فيها قصي كانت عشرون جاز البيع لان ما مضى للغير  
وان اراد بذكر ان غلبت فيها قبل فسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد **باب في بيع** اذا باع صوخا  
على ظهر الشاة في البوع لا يجوز روي عن ابن عباس وقال في كتاب العلم من ادعى على آخر دعوى فاصطفا على  
صوف ظهر الشاة جاز عند النبي يوسف فلا كرها **باب في بيع** ما روي عن ابن عباس انه يبيع الصوف على ظهر الغنم لان  
دفع الغنم على معلوم ولا يملكه الغنم لا يبيح شي لان الصوف غير متعلق بالغنم ولا يملكه الغنم ولا يملكه الغنم

هذا هو البيع الجازي  
في البيع الجازي

وانما تارة

وانما تارة من اعلا ما كان على كل المشتري فاما الشفعة فله من العلم **باب في بيع** اشترى ثوبا فام يقبضه حتى  
فحق له دينا لم يرد له في القطار مع البايح ويبيع قبل القبض لا يجوز **باب في بيع** مع المنقول قبل القبض لا يجوز وبيع المهر  
وبدل الخلع وبدل العتق وبيع الصلح عن دم العبد قبل القبض جاز بالاجماع والفرق لان المبيع او ما هو  
في مضاه كاجرة العين المشعوط تعجيرا وبيع الصلح عن دعوى المال كذا كذا يفتي بملكه لانه لا يرد فاقوته  
ملكه بعد لا يفتي بملكه واما كذا كذا لان الشراء عن ماله لم يقبض معلول بخلاف الانتفاع بملكه قبل القبض  
في بيع النكاح والخلع والعتق على مال نحو ما ذكره في الانتفاع لانها لا تعلق بالعتق فصد **باب في بيع** اشترى  
دينا فوجده يبيع في غير الوقت فان لم يرد لان ذلك عيبا عند الكائن **باب في بيع** ثوبا ثم ادعى انه لغير  
بائع غير صاحبه فانه لا يبيح **باب في بيع** ولو وطى البايح المبيع قبل التسليم لا يجوز المشتري في الشرط لان الوطى  
قبل البيع يوجب وكذا قبل القبض وعن المصنف يجوز ان يفتي بعض المشايخ **باب في بيع** ومن طلق الثمن في البيع كان غلب  
نقد البلد ان قال القدر في حقه وتام فيه فاني كان التفتي مختلفا فالبايح فاحد الان يبين احدا يعلم  
ان الثمن اذا اطلق في البيع بان يترك القدر دون الصفه مثلا يقول المشتري مثلا اشترى ثوبا بعتشرة درهم فوجد  
بالقارة والسر قد يتوكل او قال اشترى ثوبا بكذا مثقالا ولم يقعد بالخليفة او الوكفي وفوق ذلك يكون الحر او  
من الثمن المذكور ما كان غلبا عند البلد لانه هو المتأهم من عرف الناس المطلق من الاطلاق ينصرف اليه بدالة الفرق  
ولانه لم يجر عليه ففسد العقد لغيره باله وهو الثمن محمول على الصلاح والسداد ووجه الفساد ما كان في حقه  
على المتأخر من عرف البلد نحو الجواز فاذا كانت في البلد بغيره ففسد ويروى على الصواب يكون في الجاهلية  
المانعة للتسليم والتسليم الا اذا كان البعض اروه فيكون هو المهر او يبين بعض التفتي يكون هو المهر او يبين بعض  
الجاهلية حيث يفسد العقد كمن فساد البيع في الوديع على الشراء اذا كان التفتي يتوكل بملكها بالبيع ففسد  
من الاخر اما اذا اتون ما يفتي ببيع العقد يتركه المهر او يتركه من انواع المتقوى لانه لا يفتي بملكها  
حيث لا يفتي بملكها في الوديع ولا في المالك **باب في بيع** اشترى ثوبا بكذا الصفه او لولم يذكرها  
كانت من المشايخ السابعة من الاثان المطلقه لاي بغيره الا ان يكون في الصفه والقر والقر من الصفه بخاربه  
او سمر قد يبين بعد بيان القدر ان عن ذكر الصفه اي ذكر القدر دون الصفه فانه لولم يذكرها كان من المشايخ  
عن تلك المشايخ التي بطلت عند وجهان يكون معروفه القدر الصفه في الاثان فيلزم التكرار فلا بد ان يقال  
ان معنى الاطلاق عن ذكر الصفه دون القدر بان قال اشترى ثوبا بعتشرة درهم ولم يذكر ثوبا

هذا هو البيع الجازي  
في البيع الجازي

هذا هو البيع الجازي  
في البيع الجازي











كان محذرا فامنع الوكيل به فان قبل فلهما اجرت الوكالة بالشري كما قال له اشترى عبد الله بن عمر  
 ثمنه من علي بن ابي طالب فذكر حايض في قولهم جميعا فلهما اجرت الوكالة في سكتها على هذا الوجه قبل ان يغير  
 انما اشار الى المشتري بالالف التي في ذمته فعملت الوكالة بهما دون غيرها من المال والذيل على ذلك ان  
 لو ابراهمه من قبل ان يشتري بطلت الوكالة بالشري في قولهم جميعا لا يبراهمه لودعه المالك فيهم فقال  
 اشترى بها عبد الله الوكالة متعلقة بعينها ولو هلكت الالف قبل ان يشتري بطلت الوكالة فيثبت ان  
 الوكالة اذا اشترى الى غير متعلقة بالعين **مسألة** حجة الخارج عندنا حق من جهة ذل لا بد وعندنا ان حق  
 حجة ذي اليد احق ثم وقت اموالا فقط فعندنا في محمد الخارج احق وعندنا في يوسف صاحب الوقايع  
**شرح** ولو ارتهنتها لمشتري من البايع بعد الشري تخلف ما لا ينبغي في قولنا احق والي يوسف واط  
 الروايتين على محمد وروى الاخرى بتفصيل **من فقه** وعن علي بن يوسف ثم قال لم يصدق عليك بالدار قبل الشري فعدت  
 باطله ولم الشري **من فقه** قال البايع الحطب بكم يبيع هذا الوقف من الحطب فقال بدم فقال الحمار قال  
 بعضهم لا يجوز ما لم يسلط المحطوبون نقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لا يبراهم ارضيا على التملك والتملك باع  
 عبد الله اقرامه كان حرا يصدر ولا يبراهم المشتري **من فقه** رجل شق ذق غيره وهو حاضر فسكت  
 حتى سئل ما فيه لم يفت **من فقه** وفي فتاوى سمرقندى باع عبد الله مال ولم يشتري المشتري كان  
 ذلك للبايع اذ التمسبه في ملك البايع لان التمسك بالعبد في ملك البايع مال البايع ولم يشتر المشتري  
 فيكون للبايع وينوي الجواب فيه بين ما اذا علم البايع ان كسبه العبد وسكت عنه عند البايع او ايام  
 ففي الحالين التمسك بالبايع فان كان البايع شرط ذلك للمشتري لم يملك المشتري فاجب على التفصيل ان كان  
 مافي العبد مالا اكتب العبد في ملك هذا البايع او وطبه اصبحت كاه ملك البايع اذا اشترط فانه يملك  
 للمشتري فاما اذا كان في يد العبد في ملك البايع باعه من هذا البايع التمسك ولم يكن اشترط البايع الاول  
 والبايع الثاني شرط ذلك للمشتري منه فانه لا يملكه لان هذا المال ملك البايع الاول وقد بقي على ملكه  
 وصار البايع الثاني بايعا في يد العبد وهو ملك الغير فلا يملكه المشتري **من فقه** الفناء اشترى في المهر  
 حطيا فغضب بطل عمله الى منزله فمن البايع لانه عليه التسليم في منزل الساري بالعرف كن اشترى حرة  
 الى المهر اذ يبيع عليها الى منزله بالعرف **من فقه** بعثت منكر عشرة ذنان في فقال الخالف ثم او فقلت  
 فالبيع لازم فك لا ينعقد **من فقه** جواب فكر في نعم صولن اتماني قوله فقلت يكله يبعها كذا ذكره

من فقه  
 من فقه

وكان ابو بكر الاسكاف يقول يكون سعي في قوله نعم وذكر **من فقه** وفي قوله نعم فقلت كما **من فقه** في الفقه  
 اعلم ان العقد الذي شرط فيه الاقالة اذ ارد البايع الثمن والناس تهاه مع الوفاة في المهر موقوف للمائة  
 فذكر المهر من هذا الترخيص فلا يباح المشتري ان يتنفع بالبيع بدون اذن البايع وسقط الدين برهانه  
 وفي الشين جعله باطلا اختيارا بالاطال وبعضهم جعله في حكم بيع المكره فينقضه المشتري ان شاء  
 لا ثم لم يكن راضيا به وقال الامام نجم الدين الغني انتت مشاري في هذا الزمان على جوازها واذا دية بعض  
 الاحكام وهو الاتقاء به طاعة الناس اليه والتعامل معهم فيه والتواعد قد يترك بالتعامل كان  
 الاستفهام قال صاحب المحررات وعليه الفتوى وفي الحاشية العجيج ان العقد الذي يجري بينهما ان كان بطلان البيع  
 يكون وحاشا ثم ينظر ان ذكر الشرط فيه فيسرد ان ذكره قبل ابداءه على وجه المواجهة وعقد له فالباعين التمسك  
 بعد العقد يلحق بالعقد غير المخرج ولم يذكر في مجلس العقد ابداء **شرح** **جميع** **لا يملك** وحل باع ارضا فخر  
 ان كانت فارغة وبقيت من السنة صد ثلثة اشترى خارجا على المشتري قال الصدر الشهيد الفتوى على هذا  
 وان كان فيها زرع عام يبيع ولم ينعقد الحطب فلهما الارض من الثاوية ولو باعها المشتري من آخر ففك عندها  
 واعد منه فكل الصدر الشهيد والعبد ان ان الخارج عليا كانت زائدة وبقيت ثلثة اشترى كذا ذكر  
 في زكاة النكاحي ولو باع على ان ياكل من ثمره حيث لا يجوز ان المشتري لا يملكه لانه لا يملكه لانه لا يملكه  
 والحق لو التمس بشهوة وانظر الى الفرج بشهوة ومثلا اذ اقره بشهوة **من فقه** اذا اشترى شجرة لقطع  
 لم يرض الا من باع البيع ولو شرط الزرع يدخله المطلق لم يرض عند ابي يوسف وعند محمد يدخل له ان الشجر  
 اسم تستمر ولا تارة الا بالارض التي يوسن ان الارض من الارض والشرع والبيع والشرع الاصل **من فقه**  
 العبد اراد فعله البيع قال ابو جعفر اذا باع حرس دخل العبد ارض البيع فاذا باع غلاما دخل ثياب  
 المملوك في البيع فقال الغني ابو الميث وبه ثا فخر استقاما لتعامل الناس على كونه النوازل وذكر في  
 الطحاوي اذا باع عبدا فاقبلس لا يدخل في البيع ثياب بدنه لانها حلك المولى كذا اذا باع دابة فان  
 ثا بها وسرجهما وعذارها لا يدخل في البيع الا حلت يدخل ثياب بدنه في البيع وكذلك هذا الحارثية  
 داما يدخل في البيع ثياب الممثلة ما يمس في اليوم واليلية فاما ثياب الشخصية التي تلبس من  
 غلاما يدخل في البيع ويعتبره كذا عرف الناس وادتهم **من فقه** **شرح** **نقابة** جاء الدلالة بالشئ الى البايع  
 بعد ما باعه لانه المطلق فقال البايع لا ادفعه هذا الثمن واخبره المشتري فقال انما اريد ايضا لا شرح





لا يبيع من الغلة النسخ ولان اتحاد المجلس في الاجاب والبيع شرطه الاقالة ولم يرد  
عن ابي يوسف باع منه دارا بثلث ثم قال لا تصدق عليك بالدار قبل الشراء فصدقة باطل ولا  
الثلث ثلث ولو تصدق عليه بالدار وسلمها اليه ثم باعها منه صح وتضمن مبيع الصدقة كالمواضع ثم لا  
ياكثر او باقل من الثلث الا ان الصدقة تحمل النسخ حتى لو تقاضى بعد ما نساخ مبيع **من ثمة** بل يدخل  
في البيع ما تحت الشجر من الارض فيه وروايات في الصحيح انه يدخل كالمواضع في الشجرة يدخل في الارض  
ما تحتها من الارض وكذلك في القصة واذا دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلة  
الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القصة حتى لو زاد غلها بعد ذلك كان صاحب الارض  
ولا يدخل من الارض ما يتناحى اليه العروق والاغصان **من ثمة** ارجل شجرة بشرط ان  
تعلقها بغيرها او بارها بالصبي ان يجوز والمشتري ان يعلقها من اصلها وان شتر في الشجرة بشرط ان يعلقها من  
بين موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله ان يعلقها  
من وجه الارض واما عروقها من الارض لا يكون له الا ان يشترط واذا جاز البيع بل يدخل في البيع ما تحتها  
من الارض ان اشترى بها بشرط القطع لا يدخل وان اشترى بها بشرط التعلق او اشتريها مطلقا قال ابو يوسف  
يدخل بغيرها ولا يدخل في البيع ما تحتها وقال محمد يدخل من الارض مقدار ما استقر عليه الشجرة ولا يدخل  
مقدار طول العروق واجمعوا على ان في القصة والاقرار بالشجر والوصية بالشجرة والهبته بالشجرة يدخل  
يدخل من الارض مقدار ما استقر عليه الشجرة ولا يدخل ما يتناحى اليه العروق والاغصان في موضع  
يدخل الارض انما يدخل الارض مقدار غلة الشجرة في وقت هذا التعلق حتى لو زاد غلها الشجرة بعد  
فصاحب ان يامره بفتح الزيادة **من ثمة** ولو باع دارا سلمت اليه المشتري ولحقها مائة قليل او كثير  
لا يكون حتى يملكها فادخله ذلك الوعاء ارضا فيها زرع فالحيلة باع دارا فيها مائة فسلم اليه الدار وادخله  
المائة جاز وهو تسليم **من ثمة** فاذا اذن المولى عبده في تصرف الثمن فهو ما ذوقه في انواع التفرقة  
حتى لو باع من مزرع المولى ارضي الغنم حتى يبيع له لا يبيع حتى يبيع سبب الاذن **من ثمة** دار بين اثنين باع  
احدهما نصيبه المولى عن نصيبه وقال ثبت منك هذا النصف **لا يجوز** من ثمة باع حصة  
من هذه الارض ولم يملك المشتري حصة لا يجوز البيع عندهما من ثمة ما ت وشرى بينين و  
بينين فباع احدهما بينين نصيبها من الثمن الاخرى ان كان نصيبها معلوما لا يجوز وفي ثمة

مطلب الزيادة  
صحة ما اذا اذن المولى عبده في تصرف الثمن

لواضع نصيبها من ثمة لا يجوز لما اذا عنت عينا وباعته لا يجوز **من ثمة** اذا باع عبد وغيره بثلث واحد منها  
بخصم لم يملك بجزء ذلك الغير جاز في عبد واجمعوا انه لو اشترى عبدا من ثمة او جازتين فاذا لا حد بينهما  
ولواحد مائة او كذا بقية لا يفسد البيع في الثمن سواء يبيع من كل واحد منها او لم يبيع **من ثمة** لو اشترى بثلث  
فباعه مع مائة قبل ان يتبين جاز البيع الذي عنت عندها ثلثا **من ثمة** لو اشترى بثلث مائة مائة مائة  
وشترى بها مائة است ولكن مع ما يتبين كرهت بثلث مائة باع الكون مائة مائة مائة مائة مائة  
كروبيح داهية ولو كرهه حسن كرهه بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
مطلقا لم يشترط وصول الثمن اليه الا ان يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة  
من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة او لم يبيع من ثمة  
الاخرى انما لو تقاضى بغيرها بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
المن لا يعلقها في اولى **من ثمة** الباع الذي يبيع كل واحد من العاقلين بالبيع كروبيح مائة مائة مائة مائة مائة  
ثم باع بثلث مائة من ثمة ثم باع من ثمة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
اشترى جازية على انها مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
والجمل من ثمة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
عيب فيكون هذا المبيع لبرائة من الغيب بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
المشتري فهو من ثمة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
الاذا كان له علم بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
في دورهم فانها تفرق بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة بثلث مائة  
ان كان البذر من الزرع لا يجوز بدون اجازته وان كان من ثمة الباع ان كان الباع بعد النماء  
البذر في الارض وكذلك وان كان قبل النماء البذر جاز من غير اجازته وفي الكرم قبل النماء ولو كان  
الزرع مشترك بين اثنين فباع احدهما نصيبه بغير اذن مشتركين باع اذ ان المصداق جاز ان يعلقها  
ولو باع من ثمة جاز مطلقا وكذا لو باع نصيبه في المزرعة هذا والرواية ببيع نصف المزرعة من ثمة  
فصل الادراك في البيع المباح الامام السرخسي والرافد المشتري (المن) بغير رضى الباع فليبيع له بطلان



بعد ادائه ثمنه وذكر في العقد حكم بيع الناصر ولو كان الشرط بعد العقد لم يكن بالعقد عذرا  
ولم يذكر في مجلس العقد وفي غير مجلس العقد فيه الصريح انه لا يشترط قبل العقد وذكر في مختلف الرواية  
لو اضاها الوفاة قبل البيع ثم عقدت اياها في شرط الوفاة بعد جازا غير الموضوعة بقية وقال بعض  
مناجنا ان الشرط اذا لم يكن في العقد جازا يباح حتى يتنفع المشتري حتى يتنفع المشتري كما يتنفع سائر  
اطرافه وجعلها رضا في حق البايع حتى لا يجوز بيع المشتري متى جاء الثمن بحسب المشتري على جوده  
البيع على ما يبعه لان هذا البايع وكسب كالحقبة بشرط العوض والمهنة في حال المرض وكثير من الاحكام  
يكون حكايا وانما جعلناه كذلك حاجة الناس اليه فزار ان الرضا ولو اشترى ما اراد حين ان  
تغير لان الرواية السابقة لم تنفع معلومة باوصاف فكانه كمره والاي ان لم يتغير لا يعني فان كان  
على الصفة التي رآه فلا خيار له لان العلم باوصافه حاصل بالرواية السابقة وان اختلفا بالتغير  
فالعقد للبايع مع بینه ان المشتري مدعي ما يضا والبايع ينكر الا اذا بدلت المدة فيكون العقد للمشتري  
وفي تنقيح شروع الحد ان كان المدة التي بين الرواية السابقة على الشرارة وبين الرواية  
الواحدة بعد الشرارة عشر سنين فمدة بعيدة والا فترتبة كمن الاصح يتوقف الفرق بينهما  
على الصرف والعقد قول المشتري ولو كان الاختلاف في الرواية ابراج يدعي عليه العلم كقصة  
والمشتري ينكر **فان كان** الزمان في الذمة لا يتعين كمن المراد بتسمية ما في الذمة على فلان ثمن الشرط  
التسليم الثمن عليه كما عليه لا يملك غيره تسليمه وشروط تسليم الثمن على غير المعاد قد شرط بطل  
البيع فاما هنا فان الامر مع العبد كذلك لا يراد به تسمية في العقد وانما يراد به القضا وهو ان يبيع عتق  
الدين ويجعل قصاصا فجعل عبارة عما هو التعارف عند الناس فكانه قال بعد منه واقعه في الاول  
على ثمن عتقك فان قال المأمور قد جمعة منه وسلم اليه بقبضته مني وقال الامر ما قبضته منك بل مات  
قبل ان يقبضه منك فاما المأمور على الامر بینه على ادعي وجه وقضي به عليه فان حضر الطالب  
وجرد العتق فانه لا ينفق وقصار مقضا عليه فاقبلنا وكذا لك امره ان يعلق الطالب على عين  
فان فعلته وسلم اليه وانكره الامر التسليم اليه وقال مات قبل القضا فاقام المأمور بینه على الامر  
بما ادعي وجه وقضي عليه بینه العبد فان حضر الطالب وانكر القضي لم يقبض اليه وصار مقضا عليه  
وبطلت ذنبه **فان كان** المشتري الرضا شرارة فاسد ايضا عليها او غرس ثم اراد المشتري ان يبيع البيع ويرد

حكم البايع هل لذلك اجاب نعم لانه رضى بعرض وهو نقض بانه يخطف بالارادة البايع ذلك لو ائتمروا  
او اهدم المشتري هل يبعه وحق العتق للبايع كما يعود من الرجوع للمواهب لم لا اجاب نعم الا ان يكون البايع  
قضي بزوجم البيع بترابط القضا **فان** اذا تعاقد في السرايا وتعاقد في العلانية على الثمن على ان الزيادة  
سبعة ونقضاء ما على ذلك اها قامت البينة والتمن الثاني وقالوا ان البايع يستغني عن الالف الزائدة  
وتدفعه له من النكاح لان البيع الا بالتمن في الثمن المذكور الثاني متعلق العقد بكونه نكاح  
النه يبيع بدونه تسمية المهر **فان** اذا امر بشرائه الطعام متبع في التبر اذا كان الدراهم كثيرة كمنية فاقضه  
وعلى الجبر اذا كانت قليلة كدرهم الي ثمنه دراهم وعلى الدقيق اذا كانت متوسطة كاربعة الي سبعة  
وفي عقد الولية يقع على الجبر بطل حال علم بالعرف في العادة فالمعارف في غير المنصوص **فان** يقع  
الا في يتعارف اهل زماننا احيانا لا يتعارف وسموه بيع الوفاة هو من في المحنة لا يملك ولا يقع به الا باذن  
الملك وهو صان لما اكده من شره وانعت من شجرة وسقط الدين بهلاكه لم يمت ولا يضمن الزيادة والبايع  
استداده اذا قضى دية لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام **فان** يقع وفاضر وخشنة  
است ودوسه ماه كذا شئ يارد يكرى رايح مطلق فخره است روابد ياني اجاب كرمشتري  
اول اجازت كذا ثوبه وثن رهن شود واكر اجازت كذا يارد كذا مشتري اخبر كذا ميان انكم حصة كذا اسما  
كردي بوجهه وبيان انكم ضح كذا لغيره وكذلك حكم الشجرة في بيع المولج فاما حصة بايعت بيع وفا وقضي  
كرهه بكنه فانه سبعة شوي ضح كمن از قام كمن حصة كذا فاشد اجاب حكم بين منكم حكم حصة كمن يارد  
حدس ثمن خانه فخر وقت بيع وفايع واما تعارف اقبل يايد يكرى فخر وقت بيع با ومشتري اول  
اين بيع بات واجازت كذا متما خوشين از كذا خواهد اجاب از بايع كذا اين اجازت از دي انا لبت بود  
مر از بيع وفا خوشي را فصار كذا نمتا فاعلم بايع بيا با ما فانه لا يكون المشتري الا بالتمن  
وبيع فاسد كرمض كذا في اذن بالغ ولم يبعه ملكه شود بائد كذا كرمض كذا شود واكر بعد از ان مجلس  
كنه في الاما من كافي المحنة **فان** يشتري شيئا من رجل الى الحما واد الى الواسي او الى جزار النخل او الى جوع  
الحاج فله البيع ولو باعه مطلقا ثم اجد الى هذه الاوقات **فان** لو حلك البعق فاطلح على المشتري الا  
اذا كان بطل البايع في بطن ان لم يكن له حصة اشترا في بيع العقد في قدر ما استكمل البايع وسقط لمشتري  
حصة من الثمن وان لم يكن شره البايع لو كان له يد المشتري لزمه وخصه البايع في الثمن ولا يكون مستردا  
بل كذا حيث سقط من المشتري جميع الثمن واذا اختلف البايع مع المشتري في هذا المعقود على عليه







خطہ دایمہ فیروز خان

خط  
از

۱۰

مجلس ترميز و تصحيح و تدقيق

عبدالله بن عبدالمطلب











في ارضه الذي نفلان وقع على ذلك ولو قال الا نصيب الا من يجمع الثمن **من قاعده**  
 وان باع واستثنى النصف مطلقا ذكره كتاب الزكوة انه ان كان يتكفل على ان ينفذ باي النصف صاحبه  
 بنصف الثمن لا يثنى من نصيبه لان اشتراط النصف ينفذ بنصفه خاصة لانه لو اشترط ان يبيع  
 صاحبه او اثنى من نصيب صاحبه بغير اشتراط ذلك من نفسه والوكيل يبيع لا يمكن ان يشتري لنفسه واما  
 ان يبيع الثمن لان النصف خرج بعد دخوله فيخرج بنصف الثمن ولو قال الا نصفه فالنصف للمشتري بجميع  
 الثمن لان الحكم بالاستثناء نكاح ما بعد الثمن فكانه قال بعتك بهذا الوفاق هكذا وكان اذن شركه لم يبيع الكل  
 يكون هذا ببيع النصف شرايع بينهما ويكون جميع الثمن والنصف الآخر من الشرايع بينهما على قول ابي ج وعلى قولهما لا يبيع  
 شرايع النصف الا مخرقة وهذا اخر من كتاب الوكالة ان الوكيل يبيع بغير نصيبه عند وعدهما  
 لا يمكن فهذا على قوله ان كان اشترط البيع يقع على نصف الشرايع لان اكثر ما فيه انه يصير بايها بعض طالع ببيع وان  
 يجوز عند وعدهما لم يمكن فصار كأنه باع النصف ابتداء **من قاعده** ان كان يبيع فله ان يبيع على ان يبيع على غيره فاسد  
 بود واكرهه حامل بود واكرهه حرد على انها ابتداء لا يفسد سواد كانت جباضة او لم يكن الا ان كان لم يكن  
 جباضة كان المشتري بالخيار لان الشرايع فيه خطر والخل خطر وقوله على انها جباضة ليس شرط لان لا خطر فيه  
 لانه يمكن معرفته ذلك في الحال بخلاف الجبل لانه لا يعرف الا في الحال **من قاعده** ولو قال يبيع عليك  
 مني فقال بعت لا ينفذ البيع اتم بثلث شريعت وجعل لآخره زوج نفسك مني فقال بعت زوجتك  
 ينفذ النكاح والزوج بينهما لان ذلك الواحد في باب النكاح يجوز ان يكون مزوجا ومتزوجا فاقصير المهر  
 كالوكيل من جهة بخلاف البيع من الزوج ولو اشترى بطلوعه على انها طهارة او ثوبه على انها ثوب  
 كذا او ثوبا او سميا على ان فيه كذا امنا من الدين او اذا اعا على ان يخرج الا اذا لا يبيع من المانة  
 كذا انما فسد البيع كله لعدم معرفة فعل السهل غير الباي عن الوقاية **من قاعده** من باع ما ليس هذه  
 ثم عتبه في المجلس ثم بخر البيع وقيل الكل ويكون عند الرواية عن اصحابنا ان من باع شيئا بغير عتبه  
 من كيلي اوز في ثم حينئذ المجلس ينتقب جائز او يعمل المستعدين في المجلس كسيتين عند العقد وذكر انه لو باع  
 ما ليس في ملكه ثم حصله وسلم في المجلس ثم بخر وهو **من قاعده** ان المشتري اذا اشترى فاسدا  
 وقبضه فباعه بغير عتبه الباي عنها وعلى المشتري بعتها ويجب للشيخ الشفعة فيه مباداة لانه يبيع على  
 وعدهما لا يتقطع حق الباي ويستمرو ويهدم البناء لهما ان من الباي هذا اكثر ذكره من حق الشفعة وكذا في البيع

لا يبيع ولم يتفق البناء فالبايع ادلى له وجهان احدهما ان حق الاسترداد في البيع الناسخ حق الشرايع  
 والبناء حق المشتري وحق الباع مقدم حاجته وانما ان المشتري باي بطل البيع ولا يكون له من قبضه غلاف الشرايع  
 لان حق الاخذ له لا للشرايع وهو لم يطل المشتري على البناء فكان له من قبضه قال فان اخذ المشتري سبعا  
 فباعها غلاف وذكره في كتاب الوقت من اعي بنا جميعا انه ينتقل حقه وجه من الرواية لم يفرجها  
 عن ملكه على وجه التبرع فصار كالمالك كان بعدا فاعتقه وجه الرواية الاول ان الله تعالى لا يقبل الطاعة  
 بالعبودية فصار كالمالك وجب لغيره ولم يقبل **من قاعده** ان المشتري يبيع بغير عتبه فله ان يبيع بغير عتبه على قبضه البيع  
 بما ورد في النسخ الموقوفة فيقبل نعم لان الوقت محرم فصار كالمالك بين عبد ودمر وباعها جملته وبيع  
 له وهو الاصح لان الوقت محرم فصار كالمالك بين عبد ودمر وباعها جملته مذكور في الفتاوى الصغرى  
 وفي وكالة الواقعة **من قاعده** من باع فاسدا كقبض كذا في اذن باع ولم ينفذ ملكه بشرايع ان كان قد قبض  
 شود واكرهه اذ ان قبض كذا في الاذن كان الهبة من قاعده ان المشتري اذا قبض البيع باذن  
 الباي ثم اودعه عند الباي في حق الخيار فملك في يد الباي في حق الخيار او بعد ما حلك على الباي  
 وبطل البيع عند ابي ج لان عنده لم يملك المشتري وارفع قبضه بالرد على الباي فملك البيع قبل  
 القبض وعندهما يملك على المشتري ويلزم الثمن لان عندهما ملكه فصار مودعا فملك نفسه وصار ملكا  
 كذا في يد المودع **من قاعده** من باع الصبر عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها ابا ج ولابن  
 ابي شيرين فقلت من ابي ج عن باي بعتا واشترطوا فقلت ابيع باطل فبعت ابي ليلي  
 فقال ابيع جابر والسند فقلت اين بخره ابيع جابر والشرايع فخرت ابي ج فخرن  
 فقال عمر بن شبيب عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشراء البيع باطل فبعت  
 ان شيرين فقال لا اذني ما قال جابر من بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بخره  
 بخره واشترطن لم يولوا فابايع جابر والسند باطل فبعت ابي شيرين فخرته ما قاله فقال  
 لا اذني ما قاله اشترطن فابايع جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واشترطوا فخره الي الدينية ابيع جابر واشترط  
 جابر من مستحلي اذ كل المشتري لم يشرع بدين له على الوكيل فبعت الباي ببيع التوكيل فيجعل الباي  
 بايها عنه بقبض دينه لو لا ثم نفسه فلا يذوي لانك الدين من غير علمه الدين او البيع لا يبيع  
 البيع وان لم يبيع لا يبيع والايه من لوقف ولا يشتري كذا في ان كان باي بخر من باي بخر  
 فاذا هو كتاب الخلق لو كان الباطل او كتاب النكاح لا مانع فيه محمد قالوا يجوز البيع لان الكتاب

من اذني النبي صلى الله عليه وسلم  
 من اذني النبي صلى الله عليه وسلم



السود على ما من ذلك حسن واحد فانما تختلف النواحي والاختلاف النوع لا يمنع الجواز من قاعدة وبيع  
من غير شرط حتى انكر البزج لرد الالباع كالرباع الخارج في الصف ولم ينسخ البيع حتى اخرج من البناء و جاز  
ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الزرع من شرط جاز وقام المشتري بخام  
الرباع حتى شققت بيع السلام وبيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كما نالها حب الزرع حتى  
الزاد ان فزرع في ملكه انما اذا كان متعديا في الذماعة كما نالها بجاز بيع النصف وكذا الرباع نصف  
البناء وبدون الارض والرباع العامل من اب الارض جاز وعلى الكس لا يجوز رجل يشتري من آخر غنطة و غنطة  
غير معينة بغير ثا البها في ملكه قدر باباع والطعام بالسود ان كان يعلم المشتري ذلك لا خيار وان لم يعلم فله الخيار  
فذكر الخيار يدل على الجواز وان كان له بعض الغنطة في السواد والبعض في الغر لا يجوز ولو كان الكس في الغر كان في  
موضعين يجوز من غير ان يكون هو الرباع وان كان الثمن دينا على ما في الغنطة فهو كالتقديم في ملكه غنطة  
او لم يكن قدر باباع كمن اشترى بعد البيع يعلم المشتري لا يجوز انما اذا لم يكن في ملكه وقت البيع شيء فلا يشكل  
لان بيع المعلوم لا يطرئ السهم وكذا اذا كان في ملكه بعض ذلك لا يجوز البيع اصلا لاجتماع بين المعلوم والمعلوم  
جواز في القسادي الرباع باباع فلان والرباع يعلم المشتري لا يعلم في المجلس مع والباطل وشرح ان في لو  
رباع بمثل ما في الناس به او بمثل اخذ به فلان لا يجوز وفي نسخة الامام السرخسي هو الذي لم يعلم المشتري  
بذلك فان علم المشتري في المجلس فعليه رد الثمن وفي شرح القسادي ولو باباع بمثل ما باباع له فذلك انما  
شيئا لا يتبادر كالمعلم والخير فيل يجوز وفي القسادي لو اشترى جديا على ان يعطيه ولو اشترى على ان يعطيه  
حيث لا يجوز وفي المشتري ولو اشترى جارية على انما يحسن فاذا هي لا تحسن فالتحسين على ان لا تحسن  
بالاياتس بزد ولو اشترى جارية على انما يحسن كل يوم كذا او كتب كل يوم كذا لا يجوز ولو اشترى على انما يخبره  
وقتها ثم اقر الرباع انها لم يكن حاضرة لا يبرح معك ان ذلك بعد ذلك لكن ان كانت قاتمة رد ما قال وهدا  
جواب الجاهل وفي الزيارات ان ماتت او قُتبت حتى تقدر ان تقوم وهي حاضرة او دكاته ويقوم من  
غير ذلك يبرح بالفضل ولو اشترى جارية على انما يحسن فاذا هي غير كبرف وكذا اقرار الرباع كان للمشتري الخيار  
وان تقدر الرد يبرح المشتري على الرباع بحصة البكارة فتقدم وهي كمن غير كبرف ولو شرط الثانية فهو جديا  
بما لا خيار له فان كان الاختلاف بعد بعض الثمن فلو قال المشتري ثم اجد كما قال الرباع بعينها وسلمتها  
وهي باكر ولم يذكر انها بها اسم الا ان وضع المسئلة لبيان ان البائع يدعي انها بكر في حال خبرها النسوة  
ان قلن هي بكر يلزم المشتري عن غير من البناي فان ثبت ان يظن ان يلزم المشتري ايضا وان قلن ان  
ان قلن هي بكر يلزم المشتري



بطلان جواز بيع  
القضايا

اذ باع اثناء فصة قبض بعض الثمن ثم افتقر باطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض حتى يكون الاناء  
مشتراكا بينهما لانه صرف وقد وجد التقابض في البعض دون البعض ولا يسير الفال **من نقيب** قال ابو  
بجور بيع النخيل بثلث وبالنقد الا ان النخيل المشتري اذا اراد ولا بد ان يشهد على نفسه فوط النخيل ولا بد  
واذا اراد وجه الجارية التي اشتريها ولم يقبل سايرا فقد لزمته ولا بد من الايعيب وكذا العبد **قال** المشتري  
دابة غايبة فرائي عجزها فقد لزمته ايضا فان اشتري ثوبا غايبة واحضرة مطوية راي ظهورها فقد لزمته ولا  
يرد بها الا من عيب وان ابتاع دارا راي ظاهرها ولم ير باطنها عجزها فقد لزمته وسقط خيار التوبة ولا بد من الايمن  
عيب وقال ابو الحسن الاصحاحي بالدار عايطا بسقط خياره وقال ابو جعفر واصحابه ليس له بيع المبيع اذا راي  
المبيع الا محضر البايع **فلم** يشتري ثابنا متاعا فراه في واحد من البيع واجاز ان يخرجه الى الدار ثم يبيعها **من غلى**  
**مشتري** درز من مشتري بنائها **قال** بعد ان يبيع في البيع وعوضه وكوله كذا انت درز من يبيع قد اشتري ربابه  
قمت بنائه وفي نحو هذا يابن بارة اذ اجاب ابن سؤالا **قال** ليس بيبس زبلكه چون مشتري بنائه وعوضه  
بيع از بايع وكذا هي من مشتري كره فاديه بنوه زبلكه فاديه **قال** في البيع والسند له وابن ممتنع **من فاعده** **قال**  
ذكر في صلي النواز **الاسئل** ابو بكر **الاسكاف** عن بايع ارض الاشجرة بقرارة قال المشتري **لست** منع البايع  
من تركها غصنا في تلك لان ما عدا غلط الشجرة ليس لي البايع فعلى هذا لو اشتري شجرة بقرارة كانه للمكتم في  
الاغصان كذا كره **فلما** اشتري بقرارة وما فيها اغصانها من الهواد قال بعضهم يجوز لانه معلوم فالحال فاذا ترك  
الاغصان فللبايع لبايع ما خلا ما اذا تركه غلط الشجرة ثامره بالحق وبيع الهواد تبعا للارض  
يجوز ما عدا ما اضيف منه كما يجوز بيع الشرب الكبير تبعا للارض من الغليل **وقال** بعضهم لا يجوز لانه يملك الاغصان  
من الهواد معلوم لان الفصن يضطر ويبدأ على تفاوت الربا فيبطل حواه **من فاعده** **اجمع** العلماء على  
ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض واختلفوا فيما عدا من الاشياء **فقال** ابو جعفر **ما عدا** الطعام بمنزلة  
الطعام الا الدور والارضون فان بيعها جائز قبل القبض **وقال** الشافعي ومحمد **الحسن** الطعام وغير الطعام  
من السلعة والدور والعقار في هذا سواء لا يجوز بيع شيء من ذلك حتى يقبض وهو فوق كل واحد وقال مالك بن انس  
ما عدا المأكول والمشروب جاز باعه قبل القبض **وقال** الاوزاعي واحمد **يجوز** بيع كل شيء منها بخلاف المكيل  
والمور **كتاب في النخلة** **ومن المشارق** كره بيع في شرط البايع وبشرط المشتري فان العاقد يبيع بنفسه قبل  
القبض ينتفض ولو كان بعد القبض انتفض بنفسه الشرط ولا ينقص بتقص الآخر **من فاعده** **قال** في شرط

**مطبخ الحوزة مع الطعام قبل القبض**

**مطلب فی ربط البایع**

الف

[illegible]

مطالعہ کا یہ خطی نسخہ بنام

مطلوبہ دعاؤں کے لکھنے سے

مما يقدر الله به من غير أن نعلم ما عفا جاز رب المتان















مال البيع مكره فلو كان له من احد من اهل الكسوة لو تفرق في مال البيع في البيع والشراء  
 وفيه وهو يعلم انه وقع الامر الى القاطن فانه يعلم في المال وماخذ فان تفرق جاز للفقهاء **قاعدة** وكل  
 وقع في بيع من المتبايعين ورضاها فانها انما الزمان قبل عقد البيع او بعد العقد التفرق بالادب والادب  
 بالخير ولم يذكره في خبر العقد فالبيع صحيح والشرط لا يضره فان ذكره في العقد بطل البيع لاستثنائه في ذلك  
 الا سبعة شروط فانها لازمة في العقد اشتراط الرضا الى اهل مسمى واشتراط تأجيل الثمن واشتراط  
 لز لا خلاص لا مسيرة او اشتراط صفات السلعة واشتراط لز لا خلاص وبيع العبد او كرامة بشرى المشرى  
 مالهما او شراوته **مسألة** وتكون الواقيات لزم البايع لوقار العبد المبيع بالبيع الفاسد ان كانت حر لا يفتق  
 لانه صار في ملك المشرى ولو قال انك حر انت صريفة فيجعل احدا مضافا والاخر اعتاقا فلم يفسد  
 بين القاتل الفاسد القوي والقضاء الضعيف ولا بين حرة المشرى وغيبة المشرى مدبر ما لم يبع  
 من آخر واعتقه فهو باطل لانه لم يملكه فان يبع باطلا كلفان الشراء الفاسد قبل ان يبيع المدبر سوى انه  
 ورويه في التمهيد ولم يوجد بطلان البيع وانما يوجب الفاسد حتى لو قبضه شيك المالك عند القبض في المدة  
 لما اذا اوجبه البطلان اجاب النسي من التمهيد الجزية وحقها وحقها وحقها بطلان البيع في شراها  
 كذلك كما هو في الشريعة في الحمار فلان النسي في سائر الفصول المشرى تزار فاسد كالمقصود بحرم اكله  
 ولز كان جارية حرم وطها وكذلك جميع الانتفاعات لانه لزم في المالك كنه حرم حق الشريعة لا يوفى  
 رضا العبد حتى لا يجري فيه البذل والاباحة وكذلك في عقد الربا لا يجل له ذلك ولا يرضى به البايع  
 حكم العيب في العبد والزائد لو منع الفسخ انما ينعى له في ذلك وحده لا ينعى له في ذلك وحده العبد  
 يمتنع لو فسخ الشراء لا يطل بفساد العبد كانه عقد الربا صح البايع بفساد العبد في البيع اقوى في حق النسي  
 والمهور لا يرى ان البايع ينفذ بالفسخ قبل القبض اجاعا ولذلك روي القبض في ظاهر الرواية  
 شاء المشرى او ابى والشفيع لا يستل باخر المبيع الا بقضاء او رضا ووجه العيب والمقصود منه  
 اقوى من بين الحقوقي الا يرى انه ينفذ بالخذ ولا يقطع حقه بالبناء في المقصود والعارية لا يقطع  
 الا بالبيع والبيعة والاحباب الا لشرطه الخاص في العبد صفة مقومة بصحة المالك كالتام ووجه في  
 بطلان المالك في هذا المثلث افع المشرى شرا فاسدا او فاسدا في الدار المشرى واخذ الشفيع النسخة  
 صح الاخذ على قول اعم قال ياخذ الشفيع برفع البناء فلو اذرقه البناء ليس له بيعه البيع

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

العائد ويؤخذ من الفسخ للبايع بفسخه لانه البيع الفاسد فيعود رفع البناء على اخذ الشفيع بالابط  
 فكيف يجوز مثل هذا اجاب لزم اخذ الدار بالتراضي فهو كبيع جديد ولزم اخذ الشفيع بالقبض  
 كمنه للشرى بالقضاء لوقفا باشتراط حق البايع في الفسخ لكان البناء في رفع البناء لا يعود صحة فكذا  
 هذا ولا يخرج من ملك المشرى فصار كالمخرج بالبيع والبيعة **قاعدة** يدرج في بيع المدعي عليه بعد الدعوى  
 قبل اقامة البينة او بعد اقامتها قبل الحكم ذكره الحيط ايضا اذ في دار ابيد آخر مقامات من عند القاضي  
 قبل اقامة البينة او بعد اقامتها شاهد واحد فباعه في الدار من رجل فيبيع صح حتى لو بر من المدعي  
 علم المدعي عليه بعد وقوع علم القاضي بالبيع او اقرب المدعي فلا خصومة بينهما ولز كان الدار بيد المدعي  
 وله اقام المدعي عليه شاهد واحد فباعه في الدار من رجل فيبيع صح حتى لو بر من المدعي عليه  
**مفصول** خاصم رجل في السلعة ولم يقدم الى القاضي حتى باعها المدعي عليه جاز وبعد التفرق الى  
 القاضي لا يجوز الا اذا علم ترك الخصومة او باعها بعد التقدم الى القاضي قبل اقامة البينة فلو  
 ردها المشرى رايه وبر من عليه لا يقبل ولو باعها بعد تحضر من القاضي او اقر المدعي بالبيع فلا خصومة  
 بينهما ولو قام بعد اقامت البينة بخفض من القاضي لم يبر ببيعته وهو خصم ليقول بعد التفرق قبل اقامة  
 البينة لو باع بخفض من القاضي ينبغي ان لا يجوز فليكون خصما على ما قال من لزم ببيعته بعد التفرق لا يجوز  
**فصل** ولو اقام شاهد واحد لا يملك الدفع الى غيره اذ صار خصما اذ في خصما وقال  
 هو اليد بغيره من فلان وكان ملكه هو محبوس في يدي غيره وبيع من لا يبيع لانه انما افترقه كان ملكه فله ان  
 خصم فلا يمكن اخراجه من نفسه من ان يكون خصما **فصل** يدخل في بيع الجارية ثيابا مثلها لا على ما عليها  
 ولا خصم للثياب عن الثمن **مسألة** يباع ثيابا على انه بخيار ثم اراد ان يفسخ بغير تحضر من المشرى لا يجوز  
 فلو باع من غيره جاز ففقد الا ان كانا جاز في البرازي ذكره في لزم بفسخ العقد عند غيب المشرى **مسألة**  
 وفي قاضي خا رجلا اراد ان يفسخ لوبا فقال البايع لا ابيع بعشرة ثم باع ثوبا لا يكون حاشا ولو قال  
 المشرى والله لا اشترى بعشرة فاشترى باحد عشرة كان حاشا **مسألة** لو كان يد رجل فقال المشرى  
 مني وصيكت في صوفك اذ اذكر اسم الوصي ونسبه وكذلك قال زيد مني وصيكت في صوفك لا يصح **مسألة**  
 اشترى دارا او عبدا او عروضا او غيرها يد البايع فباعها وزيد فالبايع بالخيار ولزم اجازة المشرى  
 ففاد ايضا وجب فسخه لانه يبيع المبيع قبل القبض فاسد **مسألة** في بيع ثوبين فباعا فسخه رجلا وبر من فقيد



[illegible]

البيعة على اقرار البايه او رب العبد  
ان لم يات به البيع وروا البيع لم يقبل  
بيئته لبطالة الدعوى بالتناقص لان  
الاتفاق على الشراء من اقراره ما يوجب  
واو اقرار البايه بذلك عند القاضي بطل  
البيع لطلب الميراثي

[illegible]

وکنایہوز

وكذا يجوز بيع ما حده المشتري وعينه البايع ولو تركه كذا فقد البيع والافقوسوم واجاز الجفينة  
بيع غير المحبوس غير الموصوفه وجعلوا فيها خيار الردة كما ذكرنا من **مسألة** غلامي لزوجتي مني كثر  
بجنه ونسبه فذكرت مني كثر في كبره ويطلب غلام فرسنا فلام كفت مع آزاد اصله  
وبينه اقامت كره بمشهد ابن طالب فاضي حكم كره بحريتي وي بر مشري غايب وسجلي او مراني  
طالب **مسألة** كذا كذا مني كذا بر بايع رجوع كذا مني باي احاب توا نكاح فذكر القاضي قضي  
على الغايب فبعد لا يتصل بجنه فيه واتصل القضاء من **مسألة** جلد مني عبد اعلم ان البايع لهما  
ثلاثة ايام وقبضه بقيمة الف درهم فوافقه فاقام البايع بينه وبين المشتري قتله خطأ بعد مضي ايام  
ثلاثة وانكره المشتري واقام بينه على البايع قتله خطأ بعد مضي الايام الثلاثة فان بينه البايع او  
فوق بينه وبين البيعة على الموت وهو يدعى المشتري لفا اختلعا على هذا الوجه اقام احدهما البيعة انه ما عنده  
بعد الثلثة واقام الاخر انه ما في الثلثة فان البيعة على الموت بعد الثلثة او اياه والفرق للموت غير مقضي لانه  
لا يتعلق ببيعة حكم لانه اذا ثبت حوته عند المشتري حتى تمت المدة لزمه المثلح وتم العقد وجب حكمه ولو انقض  
العقد الثلاثة لم يثبت شيء من ذلك مات او عاش فلم يعتبر الموت واعتبر ما يدعيه كل واحد منهما والباي **مسألة** اذا ادعى  
الموت في الثلث فانه يدعى بغير الضمان للقيمة وتقرير ملكه والزائبات التقدر ايضا في الثلث واجاب  
الملك فصار البيعة اولى **في جاز** كذا من ارضه خيش تيب بانيات بان سقاء لاجل الخيش جاز البيع  
ولو كان ثبت بغيره لم يجر البيع لانه ليس بملوك بل هو مباح يجوز له ان يغيره لغيره **مسألة** الكلاء **مسألة** الكلاء  
ويؤكد ما رآه الدوار والطرب والباس كذا في المغرب والمراد الكلاء انما احتاج الى هذا التفسير لان لفظ الرعي  
يقع على لفظ موضع الرعي وهو الارض وعلى الكلاء وعلى مصدر رعي كالرعي كذا في الصحاح لوقوعه على  
ارضه وهو لا يصح لان بيع الاراضي جائز سواء كان فيه الكلاء او لم يكن **مسألة** اذ اهلك البايع قبل  
الاجازة في البيع الفضولي فانه نظرنه يملك قبل التسليم الما المشتري يبطل العقد كذا في البيع النافذ  
ولو يملك بعد القبض لا يجوز الاجازة ولما امكن له يضمن ايهما شاء ضمن البايع ولو شاء المشتري  
فانها اخذ ضمانه يرى الاخر حيث شاء ان لا يسد له عليه يوافق كذا لان في التضمين تملكه فاذ اهلك من  
احد ما لا يملك له يملك من غيره ووجده مثله من عاوى من **مسألة** كذا مني كذا مني كذا مني كذا مني كذا مني  
كفت بيان زوجه من مشري كفت بن درهم وبرحي قد كفت زوجه وجاهد بود وفكر في النواز لا كره

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]























حتى يحضره او يوت قال الله تعالى كونهما قوامين لله شهداء بالقسط وقال ابو عبد الله سمعت رسول الله يقول  
 من راي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فلينبه وفي ذلك لافضل الايمان  
 حدثني عبد الرحمن انه سمع رسول الله عز وجل يقول لا تجلد احد فروع احد عشرة السواط الا في حد من حد  
 الله لك اخرها مسلم مطلق الغني وقدم الرسول بتغيير المنكر باليد ولو يجب ان يضر عزة فان انصف  
 والا فدا حد منكر اخر تنجيه فليطرب ايضا عشرة وكذا ابداحي نصف او يقتله كقول **سجل**  
 يقسم مال المفلس من الغرماء بالخصص ولا يدخل منهم من حقه مؤجلا ولا قابلا لم يؤجل ولا حاضر لم يطالب  
 وقد قال عليه السلام الغرماء الحاضرين خذوا وما وجدتم فادوا اخذوه فقد ملكوه وهو قول ابي حنيفة  
 واما الميسر فيبقى للخص صاحب حتى يطلب او لم يطلب حقه مؤجلا او حال لان الموهبة كمال المؤجل قال  
 الله تعالى من بعد وصيته يوصي فيها اوهين **في حاشي** في بيان بيع البطلان والناقد والمكروه **فالباطل**  
 ما لا يكون منقودا باصله بان لا يكون احد العوضين مالا لا يبيع كالحمار او المال او يكون مالا لا يبيع كالحمار  
 الولد والمدر والمكاتب والخنزير فان بيع بائنه يكون الباطل فيها وقال القاسم في الثلاثة  
 الاول فيض من قيمته عند البطلان بالغة ما بلغت **والثاني** ما يكون منقودا باصله يكون العوضين مالا  
 لا يوصف بانضمام شرط يقتضيه العقد او يوجب الرضا **والثالث** ما يكون منقودا باصله ووصفه لا يوصف  
 الكامل فقلت الباب بالبناء لا بالباطل مع انه ابتداء بالبيع الباطل لان القاسم الثالث اعلم كان في  
 الاول عند الاصل والثاني عند الوصف وفي الثالث عند الوصف الكامل **في توفيق** رجل اشترى عبدا  
 فلم يقضه حتى قال للبايع بعد لتفكر فيه اربعة اوجه الاول ما ذكرنا ولو باع جازوا النكاح لو قال  
 بعد لي وانه لا يصح الثالث لو قال بعد ولم يزوج عليه **والرابع** بعد من شئت ولا يبيع في هذين الوجهين ايضا  
 فذكر في الزبالة في باب النوز جلد اشترى عبدا باعته من البايع قبل القبض لا يفسخ البيع فلو قال  
 ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التوفيق لو وهب من البايع او من قبل القبض لم يفسخ فلو قبل البايع  
 يفسخ البيع فلو قال قبل القبض اعتقه فاعتقه البايع جاز العتق عن البايع وينفسخ البيع عند ابي حنيفة  
 وعند ابي يوسف العتق باطلا **من خلاصة** لو لوى احدهما العقد النكاح والاضر الصحة القول  
 قول من يدعي الصحة ولو اقام ما البينة فالابينة مدعي الفل او لى ولو تباعا مع قال احد سما  
 لصاحبه جوز سمع برتو آرم بيع بمن يارونه وقال الاضر نعم لا يفسد العقد ما اذا قال في البيع

شرط

لو قال في البيع

شرط كونه من يبيع من نفسه كبيع العقد ولو كان الشرط بعد العقد عند ابي حنيفة يلحق بالعقد ولم يذكر الله  
 في مجلس العقد وفي مختلف الروايات في آخر كتاب الاقرار وفي فتاوى اهل بلخ رجل قال لا تبيعكم هذا الخطيب  
 فقال بكذا فقال ساق المال لا يكون بيعا ما لم يسلط الخطيب بنقله **ولو قال** ان ادبت الى كذا ورسمي من هذا  
 الشوب فبعتك منك فاذا كنت في المجلس يكون ذلك بيعا صحيحا في السير الكبير وكذا لو قال فزوجتم  
 جون يا ابن سيد فاعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح **سجل** **من خلاصة** القبض ان يقول قد خليت  
 بينك وبين المبيع فاقبضه ان اخذ براسه وصاحبه عنه وقاده فهو قبض سواء كانت دابة او بهيمة او ان كان غلاما  
 او ثارية فقال له اشترى معي او امشي فيخطا معه فهو قبض وكذا لو ارسله في حاجة وكذا لو قال للبايع قل  
 للعلم بعلي كذا فامر ففعل وفي الشوب ان اخذه بيده او خلى بينه وبينه هو موضوع على الارض فقال قد خليت بينك  
 وبينه فاقبضه وقال الشوب قد قبضته فهو قبض **وفي الجاه** الكبير المشترى في البيع الفاسد يصير قابضا  
 للمتلبي ولو باع غلاما في دن وخلى بينه وبين المشتري في دار البايع وقسم المشتري على الله فهو قبض كمن اشترى غلاما  
 وقال البايع كذا في غرابك فان كان المثل في المستعير بعينه صار المشتري بالقبض قابضا فيه وان كان يغيره  
 في ان يقول امره لا تجوز الفاعل في ذلك والمشتري حاضرا فهو قبض وان كان غائبا لا لكن هذا قول ابي يوسف وعند  
 حماد لا يصير قابضا في الوجهين حتى يقبض المثل في يد المشتري وفي فتاوى قاضي خان اشترى دابة مريضة  
 ربطه في اصطبل البايع فقال المشتري يكون هذا البنية فان مات او ملك في اصطبل البايع ملك من البايع  
**من خلاصة باب** **في تسليم المبيع الى المشتري** اشترى بقره فقال للبايع  
 استها الي منزلك حتى اتي فقلتك الى منزلك فاستها الي منزله فانت البقرة في يد البايع فانها ملك على البايع  
 فان ادعى البايع تسليم البقرة فالقول قول المشتري مع يمينه وفيه ايضا اشترى ثوبا وامره البايع بقبضه  
 فصبه انسان فان كان ثوبه امره البايع بالقبض امكنا ان يديه وقبض من غير قيام هو التسليم والا فلا ولو  
 اشترى غلاما او ثارية فقال المشتري تعالي معي وحطلي معه فهو قبض **ولو قال** البايع للمشتري بعد البيع قل  
 لا يكون قبضا ولو قال قلده يكون قلده اذا كان يصل الى اخذه **ولو اشترى** شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال البايع  
 تركته رهنا عندك بنقده الثمن او قال تركته ودعه عندك لا يكون ذلك قبضا ولو اشترى عبدا وقال للبايع  
 ليعل كذا فامر به البايع بذلك فعل وعطى العتق فانه يملكه على المشتري كما لو امره المشتري ليعل كذا **وفي فتاوى**  
 قاضي خان اشترى ثوبا فلم يقبضه ولم ينقله الثمن فقال للبايع لا اؤتتك عليه فادفعوا لي فله ان يكون عنده حقه او دفع

لو قال في البيع



الثاني اليك فرفع البايع الى اقله ان يملك عنده فله ملك على البايع لان المدفوع اليه مسك للثمن ليجل البايع فيكون  
بده كيد البايع باع غرا على الخيل وخلي بينه وبين المشتري صارت قابضا ولو ذهب مكان البايع لا يصير قابضا  
لان مدعيه مع مشتريه تخلي القيد **من قاضي خان** قال في التولية بين البايع والمبيع والمشتري يكون قبضا بشرط  
ثلاث احده ان يقول البايع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت **والثاني** ان يكون المبيع  
خبرة المشتري بحيث يصل الى اخذه من غير ما يمان **والثالث** مفر من غير مشغول عن الغيبة فان كان شاغلنا عن  
الغير كالحظ في جوار البايع او ما اشبه ذلك لا يمنع التولية **رجل باع** دارا ببلدة اخرى ولم يسم الا باللفظ ثم  
امتنع المشتري من ادائها في يوم البايع ان يخرج من المشتري الى البلد الذي فيه الدار او يبعث بوكيلا يقبض الثمن  
وبسم الدار **من خلاصة** اشتري خفين او ثيابين او ممراتي الباب فقبض احداهما فملك المقبوض عند المشتري  
والآخر عند البايع يملك على البايع ولا يصير المشتري قبضا لهما فان قبض المشتري  
احدهما واستهلكه او احدث به عيبا لم يملك الآخر عند البايع لان المشتري قابضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن  
**من قاضي خان** اشتري امة شراء فاسدا فلم يقبضها حتى اعطوها فاجاز البايع اعتاقها عتق على البايع  
ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة للبايع فتوقف اعتاق المشتري على اجازة البايع  
**ولو** اشتري عبد اشترا فاسدا فقال للبايع قبل القبض استغنى عني فاعتقه البايع عنه كان العتق  
عن البايع دون المشتري في احكام البيع **الفاسد** في فتاوى قاضي خان **من محقق الفقه** اشتري ارضا  
فوقها قبل القبض ان تعد الثمن **جاء** وان لم ينقد موقوف لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل بالشروط  
الفاسدة ولهذا لو وقف ارضا على ان يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط قال الفقيه ابو جعفر اعتاق  
المشتري قبل القبض جاز **وقبل** نقد الثمن موقوف فكذا لو وقف **في وقف قاضي خان** كل تعرف يجوز  
من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز **وكل** ما لا يجوز الا بالقبض كالرهبة والرهين اذا  
فعل المشتري قبل القبض **جاء** لان المشتري بالرهين والرهبة يصير مسلطا لهما من قبل البايع  
على القبض فيصير المشتري قابضا بقبضه **من قاضي خان** وقبل الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي الخاتبة من  
اجارة **فلو** سكن الساجر التاجر لم يجب اجر المثل لانه سكن بسلبه **من محقق الفقه** باع عبدا  
منه باللفظ فلم يقبض حتى باعه البايع من آخر وسلم او بهبه وسلم او اعاده وسلم اليه فانت في يده فالمشتري  
الاول بالخيار ان شاء امضى عنده وفي المشتري الثاني وكذا في الهبة والعتاقية قبل عبده يوم قبضه

كان

ولا يرجع الوهب له والمستعير على البايع بشئ وان شاء يقبضه ويترد ما دفع وللبايع ان يضي المشتري الثاني  
قبضه يوم قبضه وكذا في الهبة والعتاقية وان كان البايع اجره او دعه وسلم ومات في يده انقض البيع ولا يضمن  
المشتري واجداتها لانه ان ضمن رجح به على البايع فيصير كما مات في يد البايع **من قاضي خان** واذا قال بعت مسك  
السعة وسلمتها اليك فقال قبلت لم يكن سلبا حتى يسلمه بعد القبض وكذا لو اشتري بكرة في السر قال  
البايع اذهب واقبض ان كان بركة بحيث يملكه الاشارة اليه يكون قبضا قال في المحيط هكذا وقال بعض المشايخ  
وهذا الوجه ابر غير صحيح والصحيح ان البقرة اذا كانت لحالة لم يملكها المشتري قبضا بل يملك قبضا لا ياتين  
في مسئلة الفرس **من خلاصة** اشتري دارا او عبدا او ممرات او غيرها في يد البايع فباعها ونفذ فالبايع باطل  
وان اجازته المشتري فالدار باعته ببيع المبيع قبل القبض فيجب في حقه اشتري خطا لم يرد فاعلم يقبضها حتى  
باعها البايع وعليه رد الثمن على المشتري الاول ويصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري وارضى فيها  
اشيا لغيره فملك المشتري لان حكم الهبة **من قاضي خان** وفي فتاوى ابو الليث اذا باع دارا وسلمها الى المشتري  
وقد متاع قليل للبايع لا يصح التسليم حتى يسلمها فارغه **ولو** اذن له قبض المتاع والدار صرح فصار المتاع  
وديعة عنده **من فتاوى الكبري** اشتري دابة والبايع راكب عليها فقال له المشتري اجلسي معي فغضب  
الدابة بملكك من مال المشتري قال القاضي الامام الاجلي هذا اذا لم يكن على الدابة سرية فان كان ملك المشتري  
السرية يصير قابضا والا فلا ولو كان راكبا في دابة من صاحبه لا يصير قابضا كما اذا باع الدار والمشتري  
فيها وهذا التفصيل ايضا مذكور في المحيط **من خلاصة** فلو اشتري طير في البيت والباب مغلق فامر به البايع  
بالقبض فلم يقبض حتى هبت الريح بالباب ففتح الباب وطار الطير لا يصح التسليم وان فتح الباب المشتري وطار  
الطير صح التسليم لانه يملك بالقبض بان يفتح **رجل** اشتري فوسا في خيطه فقال له البايع سلمتها اليك  
وفتح الباب ثم ذهب الفرس ان امسكه اخذه من غير عيون او احتاج الى العون والاعوان معه كان قبضا وهو  
ما زيه مسئلة الطير **ولو** اشتري حنطة في بيت ودفع المفتاح ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان دفع المفتاح  
وقال قد خلعت بينك وبينها فقبض ولو باع دارا وهي غايبة وقال قال البايع سلمتها اليك وقال المشتري  
قبضتها كان ذلك قبضا في قول ابي حنيفة وقال لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا لان التولية قام مقام  
القبض عند الحكم والقرينة اذا قادرا على اخذها قال في المحيط واسرار ان الحصار في ثوب الجبل ان بالتولية يقع  
القبض وان كان العقد عليه بعد قال شمس المولى اني في النوازل ذكر في النوازل ان الرجل اذا باع شيعة وخلي بينها

والبايع ان يضي المشتري الثاني  
قبضه يوم قبضه وكذا في الهبة والعتاقية وان كان البايع اجره او دعه وسلم ومات في يده انقض البيع ولا يضمن  
المشتري واجداتها لانه ان ضمن رجح به على البايع فيصير كما مات في يد البايع  
من قاضي خان واذا قال بعت مسك  
السعة وسلمتها اليك فقال قبلت لم يكن سلبا حتى يسلمه بعد القبض وكذا لو اشتري بكرة في السر قال  
البايع اذهب واقبض ان كان بركة بحيث يملكه الاشارة اليه يكون قبضا قال في المحيط هكذا وقال بعض المشايخ  
وهذا الوجه ابر غير صحيح والصحيح ان البقرة اذا كانت لحالة لم يملكها المشتري قبضا بل يملك قبضا لا ياتين  
في مسئلة الفرس من خلاصة اشتري دارا او عبدا او ممرات او غيرها في يد البايع فباعها ونفذ فالبايع باطل  
وان اجازته المشتري فالدار باعته ببيع المبيع قبل القبض فيجب في حقه اشتري خطا لم يرد فاعلم يقبضها حتى  
باعها البايع وعليه رد الثمن على المشتري الاول ويصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري وارضى فيها  
اشيا لغيره فملك المشتري لان حكم الهبة من قاضي خان وفي فتاوى ابو الليث اذا باع دارا وسلمها الى المشتري  
وقد متاع قليل للبايع لا يصح التسليم حتى يسلمها فارغه ولو اذن له قبض المتاع والدار صرح فصار المتاع  
وديعة عنده من فتاوى الكبري اشتري دابة والبايع راكب عليها فقال له المشتري اجلسي معي فغضب  
الدابة بملكك من مال المشتري قال القاضي الامام الاجلي هذا اذا لم يكن على الدابة سرية فان كان ملك المشتري  
السرية يصير قابضا والا فلا ولو كان راكبا في دابة من صاحبه لا يصير قابضا كما اذا باع الدار والمشتري  
فيها وهذا التفصيل ايضا مذكور في المحيط من خلاصة فلو اشتري طير في البيت والباب مغلق فامر به البايع  
بالقبض فلم يقبض حتى هبت الريح بالباب ففتح الباب وطار الطير لا يصح التسليم وان فتح الباب المشتري وطار  
الطير صح التسليم لانه يملك بالقبض بان يفتح رجل اشتري فوسا في خيطه فقال له البايع سلمتها اليك  
وفتح الباب ثم ذهب الفرس ان امسكه اخذه من غير عيون او احتاج الى العون والاعوان معه كان قبضا وهو  
ما زيه مسئلة الطير ولو اشتري حنطة في بيت ودفع المفتاح ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان دفع المفتاح  
وقال قد خلعت بينك وبينها فقبض ولو باع دارا وهي غايبة وقال قال البايع سلمتها اليك وقال المشتري  
قبضتها كان ذلك قبضا في قول ابي حنيفة وقال لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا لان التولية قام مقام  
القبض عند الحكم والقرينة اذا قادرا على اخذها قال في المحيط واسرار ان الحصار في ثوب الجبل ان بالتولية يقع  
القبض وان كان العقد عليه بعد قال شمس المولى اني في النوازل ذكر في النوازل ان الرجل اذا باع شيعة وخلي بينها



**في العيوب والرديئة** شري خلا ما امر اذا فوجده مخلوطة اللينة له ان يرد وبيع  
 بالارادة ليس بعيب **من منه** ولو اشترى جارية فاودعها البايع رجلا او امرأة قبل قبض المشتري ماتت  
 في يده ليس له ان يضمن فان ضمنه رجع على البايع فيصير كأن البايع هو البايع الذي اتلفها **من خلاصه** ابق العبد  
 ثم علم المشتري بعيب لم يرجع بالنقصان ما بيعت او يعود لان البايع ان يقبله معيبا **من منه** اشترى جارية  
 وقضها وباعها وسلمها وباعها التثا ثم ظهر بها عيب الى آخره ولو ظهر غير المشتري وغير الزوج بزيان ورجع بمتصل  
 العيب **من تحت النقا** ورجل اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم بقطعه في يد المشتري فله ان يردده وبأخذ الثمن  
 وقال ليس له ذلك لكنه يرجع بنقصان العيب ما بين قيمة سارقا الى غير سارق وبالحاصل ان ابله ابره هذا  
 بحكم الاحتياط وكان عيبا في الباقي مضافا الى ضمان البايع **و** عند هذا بمنزلة العيب وانما يضاف الى ضمان  
 البايع الوجوب لا غير **والج** من الجاهلين فعر في في المختلف **من مع الصبي** بن ابي الهيثم في الفرائض في الصغير انما  
 لا يبع عيبا اذ كان ربا **عيا** ما اذا كان خاسبا يبع عيبا قال المصنف **من منه** فلو اخبرت امرأة انها جلي  
 وامرأة او اكثر انه لا جليل لها صح المصنف ولا يقبل قول تلك المرأة على النسخ فلو قال البايع ان هذه المرأة ليست  
 لها بصرة فاشترى من لها بصرة رجل رد عليه عيب بعيب بقضاء قاضي باقرار او با اباي عي او بالبينة له ان  
 خاسم باعه ولو رد عليه باقراره بغير قضاء فان كان يحدث مثل ذلك المدة ليس له ان يقاسم باعه وان كان عيبا لا  
 يحد في تلك المدة فكل ذلك في عامة الروايات وعلى قياس ما ذكره بعض روايات البيهقي من الاصل له ان يقاسم  
 باعه وفي المتن في لورده البيع العيب قبل القبض بغير قضاء كان للبائع ان يردده **بذلك** العيب على البايع **الاول** **ظلاله**  
 ولو ان رجلا اشترى عبدا وبقضه فاراده بعيب وحده فاقام البايع بينة ان المشتري اراده باعه من فلان  
 الغائب لم يكن للمشتري ان يردده لان اقراره حجة على نفسه على الغائب فقضت البيينة قائمة عليه فاصح خلاف  
 ما لو اقام بينة ان المشتري باعه من فلان لان اثبات البيع على الغائب لا يصح **فاما** الاقرار فاما يلزم ان يقاسم  
 فليس فيه قضاء على الغائب **ولو** كان اقام البينة انه باعه من هذا الرجل وهو حاضر ايضا لكنه حجة ان اقامت  
 به البينة لم يردده المشتري ايضا لان البينة قامت على خصمه بخاف من قيمته **البيع** فاذا قاض احد ذلك اقاله كما

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فوقه في  
فوقه في  
فوقه في  
فوقه في  
فوقه في



الاول فلا ولو قال البايع الاول بعثك هذا العبد على انه آبق او قال على اني برئ من ابائه والسليخ  
 فقامت البيعة كذلك كان لشركه الاخر ان يرد البايع بعلا صفا للبايع فصار جوابا لشركه فلو لا ذلك  
 الوصف فلكانه قال لشركته على انه آبق فصار قرارا امه فكذا كان **من جامع الكبر** وقال ابو حنيفة اذا باعوا عبدا  
 بعضه او وبه او اعتقه على مال ثم وجد عيبا فلا رجوع له بشئ فلو اعتقه على غير مال او بده او اوله الا انه  
 ثم وجد عيبا رجوع بغيره **من استخفى** اذا اشترى عبدا واداه من ارضاء لشركه اشترى منه عليه بغيره فلو  
 هذا البايع العيب فقام لشركه البيعة فلو ان يردده على البايع الاول فهذا العيب وقال محمد ليس له ان يرد  
 انه اقبل حتى الرد باقراره واقراره نافذ على نفسه لا يوجب له ان يردده فلو كان في زعمه بقبضه النافذ بالبيعة فلا يجوز  
 رد **من اخذ** اذا اشترى ثوبين فوجد باعهما عيبا قبل القبض ليس له ان يرددهما فلو كان في زعمه بقبضه النافذ بالبيعة فلا يجوز  
 يرد كل واحد او يقبض كلاهما **من واعد** مشترى جارية دعوى كنهه ودره ابن جارية حين عيب است وباع فلو  
 است قاضي به كنهه بالانسا فان لم يأتها فاضرت امرأته مسلمة عدله ببيعتة ذلك العيب باليرد ويقول هذه امرأته  
 اجاب لا وان العيب لا يثبت بقول النساء قيل فانما انسا اجاب ثبوت في الخصومة ووجوب العيب على  
 البايع **من واعد** مشترى شيئا فقبضه ثم باعه من آخر ثم وجد عيبا كان عند البايع الاول وقد تعذر رده لكان له  
 ان يرجع البايع الاول بنقصان العيب اجاب لا لان البيع والتكليف قطع عليه الملك فيقطع حقوق الملك والرجوع  
 بالنقصان من حقوق الملك فلو رده على المشتري ببيعتة فلا يردده على بايعه عند يوسف خلافا لما لا يردده الملك  
 فيعوز حقوقه قيل شكل بالملك في يد المشتري الاول ثم وجد ذلك العيب فانه يرجع بالنقصان وان انقطع  
 بالملك فان الملك ليس في الملك اجاب ان بالملك ينتهي الملك فيما يملك ويبقى فيما لم يملك وبالباع والتكليف  
 ينتقل للملك ولا يخرجه من انتقال حقوقه **ما قوله** فلو حدث عيب اخر في يد المشتري اشترى ورجع على بايعه بالنقصان هل  
 للبايع ان يرجع على بايعه بذلك النقصان اجاب لا عندنا لاننا لو كنا ان لم يردده الملك فلا يعود حقه وعندنا نعم  
 والسليخة في العتية والدعوى والصلح كما عرف **من قاعد** واما اذا اشترى العبد بعد ما استع من رد العيب  
 بثلث حتى الرجوع بالنقصان ثم باعه هل يظل حتى الرجوع بالنقصان فنقول لا يخلو اما ان استع حتى الرد او رد العيب  
 او خطا واستع على وجه يجوز فله في البايع الاول كما لو قطع الثوب او خطا او لم يخط او حدث عيب اخر والثاني  
 كما لو خطا او صنف صبغاً بغيره في الاول ثم وفي الثاني لا **من واعد** المشتري اذا باع المشتري او و  
 وسله او ملكه لثمة اخر ثم اشترى على عيب كان لا يردده بالبيع على بايعه ما لم يرد العيب بغيره لان العيب

مطلق  
 اقرار نافذ على نفسه غير

مطلق  
 لا يرجع للبائع الاول  
 بنقصان العيب

من حقوق العقد

من حقوق العقد وقد ارتفع العقد بينهما بالعقد الآخر لانه مثله وان شئ ينقضي بثلث ولا يرد المشتري المشتري  
 الثاني ايضا على بايعه لان الرد بالعيب من حقوق العقد ولم يرد بينهما عقد ولا يرجع المشتري الاول بالنقصان  
 ايضا لان حق الرجوع بالنقصان خلف من الرد في كونه من حقوق العقد والعقد ارتفع حقوقه بخلاف ما لو كان مكان  
 البيع اعتاق لان الاعتاق لا يرفع العقد بل يورثه ويصونه من الرقة والغش حتى لو كان العتق بعوض رجع بالنقصان  
 عند يوسف خلافا لابي حنيفة **من واعد** مشترى جارية دعوى كنهه ودره ابن جارية حين عيب است وباع فلو  
 ملكه فلم يكن الاعتاق يبدل مثله للبيع السابق حتى يردده فلو كان في زعمه بقبضه النافذ بالبيعة فلا يجوز  
 فاصطلى على مال على ان يرد المشتري البايع عن ذلك العيب فلو لم يردده العيب ان يرددها فلو كان في زعمه بقبضه النافذ بالبيعة فلا يجوز  
 الصلح **من منبه** ولا يرد المشتري ان يقول باوجح الفرس **من منبه** باع من رجل ثم باع رجل اخر فاشترى به  
 فوجد به اشتريه الثاني عيبا يرد مثله وقال كان عند البايع الاول وادى المشتري الاول حده وانه عند الثاني فقام  
 الثاني البيعة انه كان عند البايع الاول رد على بايعه عند يوسف خلافا لما **من منبه** مشترى ثوبين وقبضهما فباع  
 احدهما ووجد بهما عيبا والباقي لاني رد البيع ولو باع نصف العبد لم يرد بالعيب ولو اشترى طعاما في وعاء و  
 باع بعضه فوجد به عيبا لم يرد نصفه ولو كان في وعاءين فهو بمنزلة اثنين وعند محمد اذا قبض ما في وعاء واحد ثم وجد به  
 عيبا رد ما بقي وقيل وبه **من منبه** مشترى ارضا فوجد خراجها ثقبلا على خلاف مثله الرد بعد ما  
 انه لم يعلم خراجها ولا رضى به **من منبه** الفرس **من منبه** مشترى غلاما على انه بر كنهه ورمافا اذا هو قديم ليس  
 له ان يرد المشتري ثوبا فاشترى البايع في غنمه او صبيغة وخط ذلك ثم ملكه الثوب قبل ان يخط البايع فيه  
 خلافا لغيره على البايع **من منبه** مشترى جزا في جوانق فوجد اعلاه جزا طويلا وفي اسفله قصيرا فان كان  
 قيمة الطويل اكثر كان عيبا **من منبه** كثير الملح في الشحم خارجا عن العادة عيب **من منبه** وذكر في الخنثى اذا  
 اشترى له مصفى على انه جامع فوجد في حروقه سقطا او اشترى على انه منقوط بالخنثى في نقطه سقطا فوجد  
 عيب يرد به وان اشترى مصفى على انه جامع فاذا فيه آيتان سقطا نواة فيه عيب يرد به **من اخذ**  
 وفي التهمة اذا وجد المشتري البيع مع عيبا فقال له البايع بعد فاذا لم يشتر رده على فعرض على البيع فلم يشتره  
 ويرد على بايعه **من اخذ** اذا وجد في البطح عيبا يرد العيب ويرجع بغيره وكذا في السفرجل  
 والتفاح والزمان يعض في هذه الاشياء يرد العيب خاصة بخلاف الخبز والبيض واللوز والغشق حيث يرد الكل اذا وجد في بعضها عيبا ولا يرد المعجب وحده لان مجموع كل واحد من هذه

مطلق  
 رد الاول الى الثاني ما بالبيعة

مطلق  
 ارض خراجي مع خايم

الاشياء











ثم اطلع على غيب فليس لا قدر فبقي العيب فقط لان البايع قد رد الثمن من المشتري قال وفي الذب عليه ان  
 ان يقف ولا ينفذ والموت ان لا يقف عند الجاهل وخلع الرهن وهو ان يخلع الجاهل والفرار من الرهن واكل  
 الخلات اذا كان ينقص الثمن وهو الذي ينفذ الخلات من راسه من خلاصه اشتري كراما واكل الثمن  
 ثم اطلع على غيب فليس له الرد وان رضى البايع وكذلك ان يشتري بقره واكل لبنها في المحيط و  
**التجسس** فاحفظ هذه المسئلة فان فيها عموم البلوى وانما لم يكن له الرد لانه رضى البايع ورضي به وكل  
 عيب قديم حديث في اوله قديم في آخره اكثر ما في الباب ان البايع غيره فان اشتري بعلية انه حديث ثم ظهر انه  
 قديم لا يقف البيع ولم يذكر انه له الرد ولا يكون له الرد كذا في النية المشتري بقره ووجدنا قبيل الاكل  
 بالفارسية تاخر ان له الرد ولو وجدنا بطلان الذب بالفارسية كما لم يرد الا اذا شرط ان يبيع له  
 وقال الزوج لانه عيب كذا كذا عن طلاق الزوج وان كان باينا فليس بعيب وهو الزوج للعبد والعمر  
 عيب دون يمينه والظلم الكسور عيب اذا نقص الثمن كما في الترتي وان كان في الطشي لا يكون عيبا والكم  
 عيب اذا كان يذوق البهائم الا اذا كان سنة والعزل عيب وهو ميل الذنب الى امره الى يمينه والرجل عيب  
 وهو الذي يقف في بعض المواضع من غير ما ينعى عنه والجمع عيب وهو بالفارسية تحت سر والرجل في البدن  
 ليس عيب وفي العين عيب وفي فتاوى الولوي والرجل في العين عيب وفي غير العين لا والسرقة ان كان  
 اقل من عشرة دراهم عيب وقيل ما دون الدرهم في قبيل او ما يشبه ذلك ليس عيب والعيب في السرقة لا  
 يختلف بين ان يكون من المولى او من غيره الله المالك لالت قال سرقة ما يؤول لكل لاجل الاكل من المولى لا بعد عيبها  
 من غير المولى عيبا وسرقة ما يؤول لكل لاجل الاكل بل لاجل البيع عيب من المولى وغيره ونقبت البيت  
 وان لم يرق عنه والابق ما دون السفر عيب بلا خلاف وتكلم اهل شرط المخرج من البلدة و**الباقي الجارة**  
 من مولا او من المستعير والوضع عيب دون الغاصب اذا ابقته المولا والاقصوه عيب من منيب رجل  
 اشتري سائنا او بقره في حلبا وشرب اللبن ثم اطلع على عيب ولم يكن لها ان يرد بالبيع ولكن يرد  
 بنقصان العيب عنه فاعلمنا في **منيب** اذا كان المشتري اثنين وبما بالخيار فاختار احدهما  
 والآخره امسكه فليس له الرجوع الى الآخر عند الحاجة وقال ابو يوسف ومحمد ذلك وكذا لو اشتري  
 عنب لم يرد له ووجدنا عيبا في اجم البايع فانكر البايع ان يكون عنده فتكلم فاستخلف فتكلم ففقد الفاضل عليه  
 والتمه العبد قال البايع قد كنت تبراه من هذا العيب واقام البيعة قبله بيعة من قاضي خان ولو اشتري جارية فوجدها

فبيع الوجه او سود الوجه لا بد من قول **ما دى** رجل يشتري ارغفين من رجل فاذا احدهما غير البايع ولم يعلم المشتري بذلك  
 قبل البيع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء انقص البيع ويرجع ثمنه الثمن وان شاء باخر غير البيع فخص من  
 من الثمن لان الصنف تفرقت قبل التمام وان علم بذلك حصل بعد القبض يلزم غير السحق بخص من الثمن ولا خيار له لان رضى  
 بمشركه شيئين مختلفين كاللؤلؤ بين العبدين **قاضي خان في فصل الاقالة** خلاصه حرره تارسيه مصر وعنه شرحه  
 مصر وكي كره منكره حاله را مشتري بيعة وردت كرهه ببيع منكره وكفت بايا عيب يست من بنود اياه  
 اكره وعدل اراطبا مسلمان كواهي وهددته ان يبيع قديم است بسنده بود ما في اجاب بود **من قاعده**  
 ايق بعد انسان الى بلد فاقفه رجل وجلس الى ما له واخبره بالمال وقال بعد مني بكذا فباع منه فزوج ابنة له فأت  
 العبد يكون من مال البايع ام من مال المشتري وان مات قبل ان يصل اليه من مال البايع لان قبض الامانة لا يوجب قبض  
 الثمن وصار عسكرا كمنه قبض حقيقة بغير قبض الجاهل **قاعده** باع الايق في لينة يده وامره بقبضه او  
 حفره اليه بل يعود جارية اجاب لا وهو قول ابو عبد الله الشافعي ومثله في البيع كان يفتي الفقيه ابو الليث وهذا  
 الاختيار غالفا للبايع جزعا في سقوا ولسنا جدار وذرعا من ثوب او خشفه من طرف معلوم او حلية  
 سيف لا يخلص الا بغير او نصف رزق لم يستحم او حصة من الزرع من غير شركه رضى لم يخر ذلك كله ليثبت  
 بخر البايع عن التسليم الا بغير فان فصله البايع وسلمه الى المشتري قبل ان يرضي للغير وان بعد جارية **من قاعده**  
 في بيع الفضولي اذا اختلف البايع والمشتري فقال المشتري البيع لا اله الا الله وقال البايع انما يملك به  
 الاجازة فالقول قول البايع **من اشتري وشي** ان خذ را رد متى كان باع من جهة المشتري يطل حتى الرجوع بالنقص  
 ومن كان لا من جهة المشتري لا يطل ويجوز طي المشتري للبايع ان يقبل وامتنع بالرد **من قاعده** وكيل  
 الشراء كاله خرد وهو وكيل اذا اكون عيب بافتد حتى رد مروكيل را بود ما بر موكل را قال مروكيل لا اله الا الله  
 ودفعه الى الموكل انتهى كونه امينا فلا يبق له حق من حقوق العقد **من قاعده** ولو اشتري جارية عاها بكر ثم قال الله  
 من ثيب فان القاضي يرها النساء فان قلن هي بكر كان القول قول البايع ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول  
 قول البايع مع يمينه وان وطها المشتري فعمل بالوطي فان زاولها علم انها ليست بكر بلا لبث والارامته هكذا ذكر  
 ابو القاسم وروى عن ابو يوسف انه يرد ما يشاهده النساء **من قاضي خان** وان كان عيبا لا يعرفه الا النسائل  
 الشابة عند شرط البكارة ومثل الجبل فان كان بعد القبض يثبت العيب لولا ان يكتلف البايع ويرد بكونه لا  
 بكونه وان كان قبل القبض فكذا اجاب هذا الكتاب ذكره بعد هذا لان قول النسائل الشابة لا يطلع



عليه الرجال ولا يتعدى الا لفروقة ولا ضرورة بينهما ومن محاذير رد يقول النسائي قبل القبض وهو قياسي  
قولنا من جامع الكبر اشتري جارية وقبضها ثم ظهر انها ولدت عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة  
عيب مطلقا وفي رواية ان ينقصها عيبا لم يمسس به **يعيب** ولو اشتري جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغت لا  
يرجع وفي المتن في الامانة الجارية بالولادة في يد المشتري في نقاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يسترد كل  
التمن وفي الفتاوى يشتري غلاما فاذا هو غير مختون في المولد عيب ان كان بالغاً وفي الجواب لا وفي الاجتناب  
اشترى جارية فوجد لها عيبا في الطبع والخبر اصله ليس يعيب **وكذا في العبد اذا لم يشترط** فان كان ناسيا ثم  
شبهه به البائع فلم يشترط الرد **اشترى غلاما ليس له** اذ فيه نقب الى الدمار عيب ونقب الاذن ان  
يكون واسعا في اليد ليس يعيب وفي الترتيب عيب ان عده عيبا **من خلاصة** اذا اشتري غلاما صغيرا بن خمس سنين  
قد بقي ما دون السفر او بال في الفرائس او سبق باقل من النصاب في يد البائع ووجد ذلك عند المشتري قبل البلوغ يكون  
ذلك عيبا يرد به ان شاء **واذا اشتري غلاما بالغاً** ووجد هذه الاشياء في يد البائع ووجد ذلك عند المشتري يكون  
ذلك عيبا يرد به ان شاء **واذا فعل غلاما من هذه الاشياء في الصغير فباع** المولى فانقطع عنه المشتري في الصغير حتى يبلغ  
ثم عاد بعد البلوغ يكون ذلك عيبا يرد به **واذا فعل في الصغير فانقطع** حتى بلغ فباع المولى ثم عاد ذلك عند المشتري  
لا يكون ذلك عيبا يرد به **الاصل فيه** يشترط في الرد معاودة تغير ذلك العيب **وسبب الابقاء** والسرقة في  
الصغير تصور العقل وبعد البلوغ ثبت في اعتقاده **وسبب البطلان** في الفرائس في الصغير بنصف الثمانية وبعد البلوغ  
دوامه بطلانه فكان اعتقاده الاول فلا يخفى العيب فلا يكون له ولاية الرد **وقوله** وبائع عيب آخر عطف على معراج  
مختلفين والمجور مقدم **من توفيق** العيب الذي يرجع الى الاطباء لا يثبت في حق نوبة خصومة ما لم ينعقد لانه  
المخلاف لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد وفي الزبادات عدم  
البكارة لا يثبت الا بقوله البائع لانه ما بالوطي وانتهى الرد او يقول النساء وانه لا يكون بحجة في حق الرد  
وفي الشقاق الاول بفضل توقف عليه وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة يكفي والاثنان احوط فان  
اخر بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط نوبة الخصومة في حق الخلف بالخلف بالله لقد باعه **وسبب**  
وما به هذا العيب على اثبات **من يرد** البائع لو رد بالعيب على الوكيل بالبائع بكونه لا يلزم ولا ان يرد  
على الموكل ولو رد عليه باقراره يلزم ولا يرد على الموكل الا بالدعوة والمجيب والفرق ان الرد بالكون رد بالقضاء  
والرد بالقضاء فسخ لا عقده يثبت جبرا والزما والعقد يفسخ على التراضي وما يثبت جبرا من القاض ينفذ

هذا هو الوجه في رد العيب في الجارية والفرق بينه وبين رد العيب في غيرها

على الكل خلاف الرد بالاقرار لانه بالرضا والفاضة معبرة في ذلك لا يلزم بل المقر هو الذي التزم ذلك بشفه  
وما يقال ان النكول اقرار معناه انه يصير اقرارا اذا اتصل به القضاء وهذا ان النكول لا يرد في النكاح  
ولا ينافيه حقيقة فان النكاح مع النكول منكر لكن النكول يدل على كونه مباحا في الانكاح فوعا من الدلالة  
لكن يقع معارضة من النكاح فاذا قضى به القاضي فدرج دلالة فصار الانكاح موجودا والرجوع  
مقابل الرجوع عدم حكم فلم يبق للرد على معارض النكاح المدعى عليه وصار النكول بوسيلة  
القضاء اقرارا وتصدىقا للمدعى من هذا الوجه من قاعد **من لا يدعي** وفي المحيط وجه القدر من عدمه عيب  
ان كان قد باع فان را وفي يده يرد به يشتري امه جلي لولدت بعد البيع عند المشتري ليس له ان يخاصم البائع  
في هذا الجمل لان هذا عيب قد ذهب كيباض العين قد ذهب وهذا قول ابي حنيفة واذا يوصف **من لا يرد** رجل  
اشترى عبدا فساومه رجل فقال له المشتري اشتريه مني فانه لا عيب به فلم يتفق الشراء ثم وجد المشتري  
به عيبا في احم فيه البائع واقام البائع بنية على قوله الذي ساومه شتره مني فانه لا عيب لم يلتفت القاضي اليه لانه قوله  
لا عيب كلام سقطت حقيقة ونقد العمل بها لان الانسان لا يخلو عن عيب فلو عمل على حقيقة كتمان كذا في فعل بازا من  
موجبه واذا جرد من عيب في رد وطاله ولو قال انه جردا ومغوب فبطل بطل دعواه العيب وكذلك هي ما ولو  
قال اشتريه مني فانه لا شلل به او لا عوده فلم يتفق الشراء ادى ذلك العيب يعين على البائع واقام البينة  
فاقام البائع بينة على مقالة التي قلنا بطلت خصومة المشتري لان قوله لا شلل ولا عوده كلام امكن العمل بحقيقة  
لانه لا يفتح ان يكون سليما عدا كما وصف واذا كان كذلك صار منافقا لدعواه الا ان يظهر خطاؤه فيبطل اقراره  
بان قال شتره فانه ليس اصبح زائرا وعيبه ان لم يعلم وهو مالا تكثر او لا تكثر في مدة قبضه من البائع فيرد  
لان جن ظهر بطلانه لعدم الخبرة **من لا يرد** رجل خا ط الثوب ثم وجد به عيبا كان له ان يرجع بالعيب الى ناقص  
العيب فان قال البائع انا قبله كذلك لم يكن له ذلك لان الرد امتنع حكما لانه الزيادة فصار بمنزلة الهلاك  
ولو باعه بعد ما راى العيب يرجع بالعيب لان الرد امتنع قبل البيع فلا يصير بالبائع مسكيا ولهذا قلنا في المشتري  
ثوبا فقطع لبك الولده الصغير ثم وجد به عيبا لا يرجع بالعيب لانه صار وابسا بالقطع مسلما اليه قبل  
الخياطة فلم يكن الرد امتنعا قبل عمل الهبة فصار مسكيا بمطالبة الرد بالهبة فلا يرجع به شيء ولو كان الولد  
كبيرا يرجع بالعيب لانه لم يصير مسلما الا بعد الخياطة وكان الرد امتنعا قبل عمل الهبة **من لا يرد** المشتري حمارا ثم  
بردعه حال قائم من عنده ثم وجد به عيبا ان سى بالردعة ايضا في البيع بان قال اشتريه يردعه حالها



حصه من الثمن فله ان يرد المار وحده حصه لانه لا مانع فيه ولو لم يستمر بالمشترى المار وعليه البرء فلا  
لانه متعذر لانه ان رد المار وحده فهو بعض البيع وان رده مع البرء فبصرف الزيادة بوجه **مكرر** وفي  
فتاوى اهل سمرقند اذا كان بائع غيبه يبيع المار عاد في يد المشتري غيبا فله الرد لا فاعا السبب  
فان اتحاد السبب يوجب اتحاد الحكم وان عاد في يد المشتري بغيره فليس له ان يرد لاختلاف السبب  
يوجب اختلاف الحكم وفي فتاوى الفضل بن شاذان غيبا فاصابه حتى غيبا المشتري لوقته فله الرد لانه  
اذا اصابه لوقته علم انه بولده بالسبب الذي كان يتولد عنه البايع وانه ذلك المثل بعينه حكما وان اصابه  
بغيره لوقته لا يرد منه سبب اخر فكان حتى آخر فلا يكون له الرد واذا المشتري جارية ثوبا على ان البايع لم  
لم يطلها ثم ظهر انها كان قد وطأها قبل البيع **من الغيب** فلا يرد له لو باع كمالا للميت للجلد دين الميت بغير  
اذن الباقيين هل ينقد اجالا لا يبطل عليه **من الاستحالة** فينفذ موقوفا باع امرئ شيئا الى دار او  
الكريم او الارض موضع معين معلوما واما صاحب الجوز لانه ليس الجوز ضرر والثمن لها كالمال  
الكل اجاز صاحبه وان لم يخر صاحبه لم يخر في نصيب العاقبة من السهم **مكرر** وعدم معرفة الخبر و  
الطمع في الجارية ليس سبب لان ذلك حرفة كالكتابة الا ان يكون مشروطا فله الرد **اشترى** جارية  
زنت عنه البايع فله الرد وان لم يرد عنه لو كان ابوا وجدها بغير رشيد فهو عيب وعنده ذلك  
غيب في الجارية التي يتخذت امهات الاولاد وفي غيرهن يعتبر عادة النكاح **من مينا** اشتري ثوبا باقوا  
من قوته اذ قوة البايع لا يكون حيا **مكرر** عيب في الثور قطع الكسن عيب فهذا الاول **قب** ان دام  
ذلك لعيب اما المرتان والثلاث فلا قاله رضي الله وجوب **مكرر** احسن في ابن العبد من المشتري الي  
باعد ولم يخف عنه لا يكون عيبا **مكرر** الذين على العبد عيب الا اذا كان يسيرا لا بعد مثله عيب **من قينه** ولو ان  
رجلا قال اني بعت هذا العبد من فلان وغاب قبل ان يقبض العبد ومن بعد ان يقبض الثمن غيبه منقطعة  
وطلب من القاضي ان يبيعه حتى يستوفي ثمنه فان القاضي يأمره حتى يقيم البيعة فان اقامها يقبض ببيع العبد  
ويوفي الثمن **باب المبيع** غلامه خريده كرجلتي مشريه غل بزهاده واورد ووردت بايع بزر كرجلة  
است ان غل بزهاده ان مانع رد بود اجاب بود چيز خرد است او مرد عدل خبر كردن ذكر درين  
چيزه مشرك است بثلث عيب ثابت مي شود چنانكه دو طلب خبر كنند كه در غلام عيب  
مي شود اجاب اينكه اگر مشري دعوى ان كند شرك فلان باقرار وي ثابت نشود بينه و باخبار كسي

وفي القلām غيب

[illegible]

بنی آدم



لا بد وبالعيب لان العيب حادث في يد المشتري فيرجع بغيره العيب من الثمن الا ان يتنازل عنه شيئا بعد العلم وان كان  
بعض فاسد لا ينتفع به وبعضه صالحا فان كان الفاسد قليلا كالواحد والاثنين في المائة جاز البيع في الكل  
لانه لا يخلل غير قليل وكلمه في العادة فلا يمكن الاحتراز عنه وان كان كثيرا لا ينعى البيع في الكل ويرجع الثمن  
وقال بعض في الصالح ويبطل في الفاسد قياسا على البيع بين حرج وعين **توفي** اشترى جارية وغاب البائع  
فاطلع المشتري على عيب فوقع الامر على الفاسد واشتد عند الشراء والعيب فاحذرا القاضى ووضعها  
على يد امين فانت في يده وصف البائع ليس للمشتري ان يافضل الشئ منه وان الهلاك على المشتري لان اخذ  
القاضى لم يكن قبولا للجارية لانه لو فعل ذلك لكان قضا على الغائب بل كان وافضلها على يد امين حتى اذا  
حضر وطلب المشتري الرد عليه رد عليه وانما لم يترك في يد المشتري لئلا يقع من المشتري فيها ما يمنع الرد  
فكان مملوكا في يد امين القاضى كان على المشتري **من غل** وذكر في الاسترواكية وينبغي ان يكون هذا  
فيما اذا لم يقض القاضى بالرد على البائع ويسترد المشتري الثمن لاني قضى ما في الباب ان هذا قضاء على العيب  
من غير حرج حاضرا ولكن القاضى على الغائب بتفدية اظهر الروايتين من اهلنا **من غل** ولو اشترى عبيد فمضى  
عنه وقد كان في يده البائع ولم يعلم به المشتري قال محمد بن الفضل **السنة** مخوفة عن اهلنا انه في غير المشتري  
وفي الوقت الذي كان فيه غلبه البائع كان له ان يرد وان لم يرد المشتري في غير ذلك الوقت **لا يرد**  
السكوت قبل البيع يكون رضاء بالعيب يرد رجل قال لاخر هذا العيب بعين نسي قوله موجب اقدم ذلك  
على الشراء كان هذا رضاء بالعيب ان كان الخبز عدلا وان كان فاسدا لا يكون رضاء عند الحنفية وعند سمي  
العاقل والفاسق سواء **من غل** رجل اشترى جارية بالغة فوجد في الجوف فمضى فوجد في الجوف فوجد في الجوف فوجد في الجوف  
العادة في الصلابة في النساء لانه من على السادة ان تحيض في 90 ان الحيض فاذا بلغت حد الحيض ولم  
تحض كان ذلك دلالة على الباطن والمعتبر في هذا الباب اقص ما يثبت الباطن في الحيض في السنة العادة  
وذلك سبع عشرة سنة في قول الحنفية لان هذا حد بلوغهن فيتحقق به وكذلك اذا وجد مستحاضة لانه اية  
المرض فوجد في الجوف في هذا اذا شكلا او وقعت في ذلك منازعة فيقول الامة لانه لا طريق لمعرفة ذلك الا  
ثم سئل البائع مع ذلك ان كان بعد القبض فترد بكونه عليه وان كان قبل القبض فكذلك في قياس فابطلوا باب  
في البكارة **من غل** من رد بعيب قد استغل الثمن والبس والولد والحمار وغير ذلك فلا رد لانه لا يرد شيئا  
من ذلك لقد حدث في ملكه والبس مما يقع عليه الشراء فلا حق للرد وعليه فيه وهو قوله **من غل**

ذلك وانما في رد واد واد واد واد **من غل** وفي قوله لو اشترى رضاء وبلى فيها مسجرا ثم وجهها  
لا يرجع بالنقص لان قال رضاء الله هكذا ذكر ولم يذكر خلافا **من غل** وفي الفتاوى جعل هذا قول ابو يوسف بناء على  
اصل انه يعود ملكا اذا خرب ما حوله **من غل** وفي الفتاوى الصوري لو لم يجعل مسجرا كمن وقفها ثم وجهها عيبا يرجع  
بالنقصان **من غل** وفي الفتاوى البقالي العيب الحادث اذا زال فالعيب يقع بوجوب الرد وفي الزيادات لو  
اشترى شاة فاملا فولدت عليه ثم وجهها عيبا لم يكن له ان يرد ما بالعيب فكان الولد فان ملك الولد ان  
يرده وفي الحيط اشترى عبيد فقبضه فوجه عيبا فاراد ان يرد فاقام البائع بينة ان المشتري اقرا به باعه  
من فلان قبلت بينة ولم يكن للمشتري ان يرد سواء كان فلان حاضرا او غائبا بخلاف ما اذا اقام البينة  
انه باعه من فلان غائب حيث لا يقبل البينة وكان للمشتري ان يرد به بالعيب قبل بينة ان يقبل بينة في  
فصل اثنا ايضا ثم الدابة في الجارية والعلامة والسرقة والبول في الفرائض **ما دام** واما صغر في بول  
ذلك منها بالبلوط فانه ورد ذلك منها بالبلوط فوجب له ان يرد ما بالبول في ذلك فالة الصغر عند البائع  
ثم وجد ذلك منها عند المشتري وبها صغر في فاشترى انا يرد بهما وقيل ان البول في الفرائض عيب في  
الصغر اذا كان من اهل التمييز والعقل اما فيمن ليس من اهل التمييز والعقل لا يكون عيبا **من غل** وروي  
عن الشعبي فيمن اشترى عبيدا فاعتقه ثم وجه عيبا قال يرد عليه صاحبه ما فضل بينهما ويجعل ماله عليه الرقاب  
وروي عن الشعبي ايضا والزمري انه يرجع بغيره العيب كقولنا وقال ابو جعفر او باع بعضا او  
او اعتقه على مال ثم وجه عيبا فلا رجوع له شيئا فلو اعتقه على غيره مال او دبره او اولاد له ثم وجه عيبا  
بغيره العيب **من غل** وانما يرد المشتري البينة على قيام العيب عند نف الخلف البائع بين خصوصية انك تعلم انه ابق  
عند المشتري وعند البائع لا يخلط على الدخ **من غل** ان الدخ هو من يبيع عليه البينة فيمن يبيع عليه الخلف ان الخلف  
يبيع على دعوى صحيح من خضم ولا يصير خضا الا بعد قيام العيب فلم يثبت وان كل من يبيع الخضم خلف  
بين الرد فان شكك رد العبد عليه **من غل** ولو اشترى كرم فوجد فيه ثمرات النخل كثيرا كان له ان يرد **من غل** وفي الفتاوى  
اشترى دابة وجعل عليها متاعها وخرج اليها فوجد بالذات عيبا ولو كان يترك المتاع تخلف في عليه اللص  
فامضى السفر هل يكون هذا رضاء وقت **السنة** بسم قد عرفت على الفقه الامام فقال لا يكون رضاء  
الدابة لان فيه خون فوات المال **من غل** وفي قوله في المشتري دابة او غلاما فلم يجد البائع يرد به عليه العيب  
فاطمو وامسكه لم يضر في يده على الرضاء فانه يرد على البائع لو حضر ولو ملكه يرجع بنقصان العيب **من غل**







ليس يعيب لانه نوع فسوق فلا يجوز خللا كالوكان اكل الحرام او تارك الصلوة وراى في الفتاوى بهذا  
اللفظ سلفه اكر فاشى بعد عيبه اكر فاشى بنوه عيب بنوه اكر كاد ويكر سفند يلدري خوره اكر بيكنه خوره  
عيب بنوه واكر دم عفته يكر بارود وبار خوره عيب بنوه واما عجن بن مكس خوره واذ اشترى دابة فوجدها  
ياكل الذئب ان كثر ذك فهو عيب وان كان تأكل في الاحابن فليس عيب ولو اشترى بقرة فوجدها قليل  
الاكل فله الرد ولو وجد الحار بطن الذهب فليس له الرد الا اشترى بشرط العجلة وان كان بعثر كثير اذ اياها عيب  
**مراسم كشف** رجل اشترى قميصا فظهر باجلد جلبي يتردى له بالقاسية خنام فقال للبائع انه من افرج  
غير الخنام واشترى المشتري على ذلك فظهر انه كان خنام فاجاب انه ليس له الرد وقسم على ثلثة ايام ونظرة  
هذا مسألة السويح اذ اشترى على ان البائع ثلثة بن في السمن فظهر ملوث بنصف من اذخار المشتري  
وكذا اذا اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة اذ خرج من اكر بطنه طار ان يتخذ من اذ ذلك والمشتري نظر اليه  
مرفق الشرط ولا ذخار اشترى فربما في جده كثير السن هاله ان يفتي ان لا يرد الا اذا اشترى على  
ان صغير السن **مراسم كشف** ولو اشترى شيئا فقبض ثم باع من اخره وجده عيبا كان عند البائع الاول  
وقد عذر رد له كان البيع هل يرجع البائع الاول بنقصان العيب اجاب لا لان البيع والتفكيك قد قطع عليه  
لكن يقطع حقوق الملك والرجوع بالنقصان من حقوق الملك حق لوجه عليه المشتري بيته فله ان يرد  
لو باعه عند ابو يوسف خلا في المخرج عنه عاد الملك فبعوه الحقوق قبل يسكن ما هو هالك في يد المشتري  
لا وله ثم وجده في العيب فان يرجع بالنقصان ولا يقطع الرهاك ليس يحمل الملك اجاب عن ان يترى الملك  
ما هالك ويوفي الميراثك وبالسبع والتخليك ينتقل الملك ولا ينعلم ينتقل الحقوق بخلاف قوله وقد جعل  
بآخر في يد المشتري لانه يرجع على باعه بالنقصان هل البائع ان يرجع يذكي النقصان اجاب لا عندنا  
فاكرنا انه لم يعد اليه الملك فلا يعود حقه وعندها نعم والمسئلة في القسوة والصلح والادوى كما في **مسئلة**  
وان وجد عند المشتري بعد البلوغ وقد كان وجده في عند البائع في حالة الصغر ليس المشتري حق الرد فلو  
وجد من اجدو البلوغ عند البائع ثم وجده في عند المشتري ان يرد حابه ولو لم يوجده في عند المشتري  
ليس له حق الرد بالعيب الموجود عند البائع وكذا لو وجده في العيب منهما في الصغر عند البائع ولم يوجد  
عند المشتري وما صغر ان ليس له حق الرد واما الجنون منهما في حالة الصغر والكبر فهو عيب لازم ابد لا يزول  
عنه بالبلوغ ولو لم يوجده في عند المشتري ليس له ان يرد بالعيب الموجود عند البائع ما لم يوجد عند

وقت

وقال بعض شايخنا له ان برده والمزجية للعلام والمجارية يثبت بالجبر<sup>١</sup> ولو ان المشتري  
اذا جاء بقوله وجده ابقا او بوله في الفراش او وجده سارقا وقد كان وجده في عند البائع  
بعد البلوغ لا يخلوا ما ان لقر البائع بالامر في جميعا او ينكر الامر في جميعا او افتر وجوده عنده وينكر الوجود  
عند المشتري او افتر وجوده عند المشتري وانكر وجوده عنده ان افتر الامر في جميعا له ان يرد على البائع وان انكر  
الامر في جميعا لا يصح خصوصية المشتري الا اذا اقام البينة على وجوده عنده حينئذ يحلف الخصم ثم يحتاج الى اقامة البينة  
على وجوده عند البائع بعد البلوغ ان اقام البينة يرد عليه **خلاصه** ولو اشترى ثوبا فقص اخر ثم وجده بمسار جرح  
بنقصان العيب ليس البائع ان يقول ان اقبله ان الراد استع حكم الهم الزيان فصار بمنزلة الهالك ولو باعه بعد ما رأى  
العيب يرجع بنقصان العيب ان الراد كان متعاقبا قبل البيع فلا يصبر البيع مسمكا<sup>٢</sup> رجلا اشترى عبدا قد سرى ولم يعلم  
فقطع في يد المشتري قبل ان يرد ويأخذ الثمن وقال ابو يونس في غير موضع له في كذا يرجع بنقصان العيب ما بين يده سارقا  
الى قيمة سرقه فلما حصل ان اباح اخرى هذا محرم الاحتفاظ فكان عيبا في الباقي ضافا الى ضمان البائع وعندها هذا  
بمنزلة العيب ما يضاف الى ضمان البائع وجوب القطع لا غير هذا اذا سرى عند البائع لا غير فان سرى عند المشتري ايضا  
تقطع في ذلك كله فالجواب عندهما يختلف وعندنا يرجع لا يرد بغير رضا البائع فيرجع برأيه التي فان قبل البائع يرجع  
بثلثة ارباع الثمن ثم قال في الكتب ولم يعلم للمشتري فان كان عالما فعندهما بطل حقه لانه بمنزلة العيب العلم بالعيب  
يمنع الرجوع وقد قبل عندنا حيفه فذلك والصحيح ان الجهل والعلم سواء لانه بمنزلة الاحتفاظ والعلم بالاحتفاظ  
لا يمنع الرجوع فان تناول البائع ثم قبل عنده ماله حكم العيب الذي يعلم واحد منهم وعندنا يرجع بترجعون  
بمنزلة الاحتفاظ فان اعق المشتري ثم قتل او قطع فعندهما يرجع بالعيب وعندنا يحلف لانه القتل والقطع  
لم يقع للمال لانه يوم القتل والقطع ولا تعرف في المختلف من الجانبين **مراجع المصنف** ولو اشترى جارية  
على انها بكر فاذا ابو غير بكر ان عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فلو اشترى الراد بعين السلب يرجع المشتري  
على البائع بحصة البكارة من الثمن فتقوم بكر او بقوم في ذلك فيرجع بفضل ما بينهما ولكن من الثمن ولو بشرط  
النكاح لو جرها بكر اذ لم يولد ولا نكح البائع وان عرف بقوله النساء لا يثبت الراد ان لم يرع في الدابة فزنى  
الكل على وجه لا تسير لا يسير بليخ ولو وجد حرم وفاد من عيب البضاعة هو الذي دفع في الطريق في بعض المواضع  
من غير رافع<sup>٣</sup> ولو اشترى حنطة فوجد بها عفتة او منسوة كان له ان يرد<sup>٤</sup> ولو اشترى جارية فوطئها  
او قبلها بشئ ثم وجدها عيبا لا يرد<sup>٥</sup> هاوكن يرجع بنقصان العيب ان رضي البائع ان تأخذها ولا يرجع النقصان

[illegible]

والعلم بالمسبب في الجوع



ولا يرفع النقصان ولو كان المشتري لم يعلم بعيب فباعها بعد العلم وقبل الرجوع بنقصان العيب جازي  
جارية عن تخلف في رفع جيفتها في قول المحققين بدعيها حق يمين انها ليست بحال وقلا بومطبع يدعيها تسعة  
اشهر قال سفيان الثوري يدعيها تسعين وقال محمد بن عبد الله بن ابي نعيم في رواية اخرى جارية  
فوجدتها لا تحض في الطريق انباء ابن عيسى بن ابي نعيم في رواية اخرى جارية فوجدتها لا تحض  
اذا اشترى واحد من المشتري عيبا باطنيا في الامنة قال ابو حنيفة في رواية اخرى جارية فوجدتها لا تحض  
ايوم ومحمد بن خلفه اذا اشترى جارية واحدة في الامنة لا تحض في السنة في حادثة قالوا ان كان البايع  
اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان البايع ان يسترد منه **مسألة** في اشترى غنما فوفرت له بعد ايام فقص بان  
كان رطبا فيسب في الرطوبه وان اختلفا في القول البايع لا يملك الرجوع وجوب الرد ولو  
بشئ العزل وجعل الفيلان اربعة غنم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف اذا باعه وقدرت ابو بكر  
باع منه اربعة غنم اكل منها ووفرت له عليه وقصير فم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان اقر يقبضه كذا  
منافلا في له والايوم حصصه النقصان من الفل ان لم يكن نقصان له لولا ولا نقاوة الوترين **مسألة**  
وفي الصلح النوازل رجل اشترى جارية وبها فرجة فسطر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب فقص بان ذلك عيب  
له ان يرد ما قال في الخط و هذه المسئلة تعار في مسألة الورم والصحيح من الخطيب في مسألة الفرجة انه اذا كان هذا عيب  
بينما لا يكون له الرد وان لم يكن بينا فله الرد **مسألة** في رجل اشترى جارية فقص بانها عيب فقص بانها عيب  
شتره فاذا هو خدام يرد ونقل عن الامام طاهر الباقين المرغيبا في انه لا يرد له وكذا في مسألة الورم **مسألة** اشترى  
هذه البقرة على ان تلد لبن وقال البايع انما ابصرها كذلك في باشر العقد من شرط ثم وجدها بخلاف ذلك  
ليس له الرد **مسألة** اشترى جارية على ان لا يغير بالغة فوجدتها تحض فله الرد في جيت وفي جمع العلوم لم يعمل  
الشرط **مسألة** فلو علم المشتري ان لا يحسن التركة الا انه لا يعلم ان عيب في الجارية عند التجار فقص بانها علم  
عيب نظر ان كان عيبا شيئا لا يحق على المشتري العود ويحكم بكونها ان يرد ما وان كان يحق ان يرد في  
يعلم هذا اكثر من المسائل رجل اشترى غلاما بركبته ورم فقال البايع انه ورم حوشا اصابه فقص بانها اشتراه  
على ذلك ثم طرانه فقص بانها لم يرد ولو اشترى على ان يرد فاذا هو قديم لا يفسد البيع ولا يرد ولا كان  
قدما الكلي في بيع الفتاوى وذكر الامام الفخر الرازي في مسألة الورم هذا اذا بين السبب فاما اذا بين  
السبب ثم طرانه كان بسبب اخر غير الذي بين كان له ان يرد **مسألة** اشترى عبدا هو مخوم فقال

في البيع

البايع هو عيب فاذا هو غير ذلك فله ان يرد كان العيب يختلف باختلاف السبب **مسألة**  
اذا باع ثوبا على ثمن قبل الصلح لتناوله بغير ادم يجوز والصلح عدم جواز قبل ان يصير متفعا  
به يجب قطعه في الحال فخر بن بك البايع عن ملكه وعندنا في لا يجوز قبل الادراك **مسألة**  
اذا باع الطعام او الجيوب او الخبز معينين مجزول المقدار لان الجارية في ذلك لا يفيض الى النازعة  
لان التسليم يجعل تسعير هلاكه ذلك قبله وان كان الاذاء مما يحتمل الزيادة والنقصان كالزبيب  
والجوان لا يصح البيع **مسألة** اذا باع عدلا على انه عشرة اوثاق فاذا هو تسعة لفسد البيع ولو  
بين كل ثمن فقال بعت عدلا على عشرة اوثاق بانه درهم كل ثوب بعشرة فاذا هو تسعة او واحد عشر  
صح البيع في تسعة لان الثمن معلوم فخر المشتري ان شاء اخذ الموجه وكسبه من الثمن وان شاء ترك **مسألة** اخلفا  
في بيع القرعة فدية فشهد البصراء من الاطباء انها لا تحترق مثلها في المرة التي قبضها المشتري منه فعمل شهادتهم  
ويرد **مسألة** باع منه فرسا به جراحة وقال المشتري لا يحضرها فلان هكذا يسيرها فاذا غاصم في اخذه  
فذلك يسيرها فقص عليه **مسألة** وفي الخطيب الفخايب وهو ضعف البصر حتى يرد في شدة الظلم او شدة  
الغنى قاصد طهر **مسألة** اشترى جارية فقص بانها عيب فقص بانها عيب فقص بانها عيب فقص بانها عيب  
قال محمد بن ابي حنيفة ان يرد ما لان هذا مما يشبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب **مسألة** اشترى جارية فقص بانها عيب  
في الجارية شتره اعيب يرد به وان ثبت انه عند البايع ويؤخذ في بقوله الامنة فردد واد العظم اليه يكون البايع قبل القبض  
وبعد الطهر **مسألة** قال الامام علي السجستاني في رواية **مسألة** اشترى جارية فقص بانها عيب فقص بانها عيب  
مر فله الرد ولو اشترى جمة غنما فوجدها خروا فخر خياره فله الرد بان تلبس مدة مديدة فاذا ذهب  
طراوته والحج في خاتوا وبلدي وجرها وحمل ظاهرها وباطنها وبخا طراوتها فخر خياره في بقص  
وردها فله الرد **مسألة** وفي العبد والمجارية سيلا من الدرع من العيب يرد به والحالة على شدة الجارية او قهرها  
عيب العزب عيب الدابة و هو ان يورث بنيه في احد الجانبين وفي كونه عادة لا تخلقه وانما يفعل ذلك اذا  
رايت ورما بجو لا يثبت من جانب الى جانب في بطله وركبته بالروم عيب فاضحان **مسألة** اشترى  
ولو اشترى جارية فوجدها اكلت او شربت يرد هال انه نحل بمقصود الفرس في بطل العيوب من حاش  
المجوز وفي نعلم زندقى والحلاصة والخط ايضا وان اشترى عبدا فوجد اكل او شرب ولا يرد  
**مسألة** اشترى الدين على العبد يرد الا اذا كان يسير الا يورثه نقضانا فاشترى ثوبا باقوا من ثوبه الشتر في البايع











بابه ما بان عندك ولا بان على الغرض لا يسرى عند بلوغ الرجاء وفي الجنون كلفه ما بان عندك  
لان الجنون نوع واحد وهو اذ كل برهان مستوي وجوه في الاحوال كما في عاوده كان هو الاول  
واما العيوب الاخرى فانها تختلف الابواب في حال الصغر من ذوات الجنين يبيع وبعد البلوغ مردواي الحب  
فيختلفان باختلاف سببهما والسرفه كذلك والبول على الغرض في الصغر لضعف المثابرة وفي الكبر لا يابطه  
فاذا كان شيء عن ذلك عند البائع في الصغر عاوده عند المشتري بعد البلوغ كان حادنا غير الاول فلا  
يرم به وانما يرد اذا كان هو الاول وذلك عند الحلال الحال وفروا بعض مشايخنا بسبب ما بان الجنون متى ثبت  
وجوه عند البائع ربه وان لم يعاوده عند المشتري وليس كذلك بل يبيع منها وفي الاصل وفي الجاهل الصغير  
وبغرضه ان المعاودة شرط لان الجنون يحتمل الزوال على الكمال في قدر الله تعالى وانما يرد بغيره متى عاوده  
كان هو الاول **رد** رجل باع عند من رجل وذا ولما الايدي في الشبهة الاول فوجد به عيبا لم يره  
على باعه اجاب نعم والخطيب على التفضيل ان كان عيبا يجره مثله وان كان عيبا لا يجره مثله لا يره  
وكان ذلك محرم كرا لا يملك مثل الامام طه الدين المغيث في ارضه اهل المجلس يسترجع الشئ وخرها  
وقال محمد رايك يستر في خوارها ويؤيسر يعني ابنه برهان الدين فخر ريف وفدا انه لم يفت  
بعد ذلك قط ولم يكن اذ في بعد ذلك **واعلم** اشترى جارية ثيبا فوطها اجنبي فمضى رجل من هذا الطريق  
الرم بالعيب جابر نعم ذكره في مختصر عقاب في زواله من المارة في يد المشتري ثم وجد عيبا لا يرد هاهنا  
**واعلم** اشترى انا وعرفها عارة ثم وجد بها عيبا ذكر امام الحرم المكي في فانه يملك الرم لان هذه الزبانية  
من مال المشتري وليست من البيع فلا يبيع الرم اشترى ففقه فاستحقها على الجرح ومضى بها ثم قال بعد ذلك  
وجن يارديا يادار كرهه اجاب ان كانت الردة باصل الخلقة ليس له حق الرم وان كانت يفت  
خلطها فلان برمه المشتري ففقه فاذا اورد به لا يره لانه يشترط الجنون وان كانت مغشوشة  
التي غشها مغلوب حقه العفة الحالفة اشترى جارية فحبلت بسنها وارضع صبيها واشرب من لبنها  
ثم وجد بها عيبا لم يره اجاب نعم خلافا لبقرة والباشا لانه لا قيمة للابن الا ادى **واعلم** اذا اشترى  
عبدا ولعب القطع فقطعت كبر المشتري ان شاء ربه العبد يرجع على البائع بجميع الشئ وان شاء اسكه ورجع  
بنصف الشئ وان وجد مباح الدم وقبل عند يرجع عليه بجميع الشئ وقال لا يرجع في السلبات بنقصان العيب فيقيم  
معصوم الدم ومباح الدم فيرجع بنقصان ما يسها حق لو قوم معصوم الدم مائة وخمسون وقوم مباح الدم

بابه فيرجع المشتري من البائع ثلثه الشئ وفي القطع يقوم واجب القطع فيرجع بازاء النقصان من الشئ لها  
ان النقص حصل في يد المشتري فلا يرجع به على البائع بجميع الشئ كما اذا كانت خاتمة حاملا فلو لم في يد المشتري  
او كانت كما حلت في يد البائع وهاتين في يد المشتري كنه ان التسليم لم يصح لانه مستحق القطع والقيل صار  
كانه قطع او قبل قبل التسليم وان من غضب عند فقتل العبد المقتول به رجلا عند الغاصب فلا يرد على المولى  
فقتل قصاصا فلان يضمن الغاصب جميع قيمة فقتل محاربي اعلم ان ذلك عند عاير محاربي العوجي لو كان عالما لا  
يرجع على البائع بشئ عند عاير محاربي لا يحق ان يرد في ذلك علم وعلم **واعلم** اشترى كرا من رجل فافراد  
الرم بالعيب رة ساعة وجد العيب لا يراجع الغلظة او تركها يبيع الرم اشترى ارضا فزرها في جبل عيبا يرجع  
بنقصان **رد** في الغرض صورة رجل باع عبدا صغيرا وهو يولد في الغرض  
فتمكن يولد قبل القبض ثم قبضه المشتري او قبضه فلم يولد حتى بلغ ثم بان او بلغ عند باعه ثم سكن يولد ثم بان عند  
المشتري بعد قبضه ففي هذه الوجوه الثلثة لا يصير عيبا ولا يرد لانه لم يعاوده عند باعه بعد بلوغه فلا يان ابتداء  
العيب عند المشتري بعد بلوغه فليس ذلك عيبا واما اذا بلغ عند البائع ثم بان ثم قبضه المشتري وبالب  
ايضا وهذا عيب ربه لان يعاوده بعد بلوغه والاباء والسرفه على هذا الحكم **مسألة** ولو جرد في يد البائع  
قبل البلوغ ثم جرى في يد المشتري بعد البلوغ فله الرم ويحكم المثل في مقلها يكون عيبا من الجنون قال  
بعضهم الجنون ان كان ساعة فهو عيب وقال بعضهم اكثر من يوم وليلة فهو عيب وقال بعضهم المطبوع عيب  
وبغرض المطبوع ليس عيب **مسألة** اشترى دابة او علفا فوجد به عيبا فلم يطل البائع ليرده فاطمى فاسكه  
فلم يضر فيه نفرا لا يرد الرضاء فانه يرد على البائع لو حفر ولو هلك يرجع بالنقصان ولو وجد عيبا  
بالدابة في السرفه وخاف في الطريق فاقضى السفرا لا يكون رضاء بالعيب **من خلاصة**  
اذا اشترى جارية فوجد فيها جراحة فزوها فزوها رضاء لان مزاولة العيب دليل الرضاء وكذا  
ليس الثياب ركوب الدابة لحاجة بعد العلم لا الركوب للسقي ولا للرد ولا بشراء العلف **رد**  
**مسألة** الاصل في مسائل الرجوع بنقصان العيب ان يمتنع الرجوع من جهة المشتري ان كان يفعل  
معصوم لم يرجع بنقصان العيب والمراد بالفعل المعصوم انه لو جعل ذلك الفعل في ملك الغير وجب  
النقصان كما اذا خرج المبيع من ملكه بالهبة او بالبيع ثم اطلع على عيب لم يكن لان يرجع بنقصان العيب  
لان استناع الرم حصل مرجع المشتري بفعل معصوم لان هذا لو حصل في ملك الغير يوجب النقصان











بأنه من فلتان وفلان غايب لا يفعل بيته وكان المشتري ان يره بالعيب وقد قيل ان نقل بيته  
في هذا الفصل الثاني ايضا **مجادى** خيار العيب في الاجارة سواء كان العيب قدما او حدثا بعد  
العقد والقبض كلا في البيع فانه لا يره بعيب حدث بعد القبض **فصل**  
**في الخيارات الثابتة في العقود الشرعية** انواع منها ما ثبت في الفقرات التي تحمل الفسخ ولا يثبت  
في الفقرات التي لا تحمل الفسخ اما الخيار في الكا لا يثبت فيما لا يحمل الفسخ كالكا والطلاق و  
العتاق ومنها خيار الشراء اذا شرط الخيار في الكا لا يثبت في الكا لا يثبت في الكا لا يثبت  
في الكا ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو من الفسخ بسبب العيب عند التثبت في الكا فلا يره المهر  
بعيبا وقال الشافعي ان يره المهر بعيب من الفسخ بالجور والظلم والهرس والرق وان وجد  
المهر فزجرها جوارا او جزا او برصا قال ابو حنيفة وابو يوسف ليس لها حق الفسخ قال محمد بن الحنفية  
ولو اشترى امرءا ماعا فزجرها بالخيار وفيها حرمة نفس المهر او حصده او قصر منه شيئا بطل خياره ولو  
عرض المشتري المبيع للمقوم لم يطل خياره ولو عرض له لبيع بطل خياره ولو سكن المشتري الدار  
اذا سكنها رجلا باجر او بغير اجر او مرم فيها شيئا او احدث منها بناء او جصصتها او طينتها او حرم  
منها شيئا فهو مضاء للبيع **مسألة** رجل باع عبدا على ان يباع البايع بالخيار ثلثة ايام فأتى العبد  
الثلثة في يد المشتري قال عليه المشتري قيمة وان مضى الثلثة قبل ان يموت العبد فعلى المشتري ان كان  
المشتري هو الذي بالخيار فأتى العبد في يد المشتري قبل الثلثة او بعد معنى الثلثة فعلى المشتري ان في الوجوه جمعها  
قالا لما لا يكون موت العبد وجبا لجواز البيع من قبل ان لا يجوز تملكه بيمينه واجازة البيع فيه ولو اجرها  
البيع فيه لم يملك الا وهو يمين تملكه لم يكن الموت وجبا لجوارته فان قبل فلا يطل خياره بالموت وبطلان  
الخيار او وجب جواز البيع بالعقد المتقدم للموت كان البايع لو مات لجاز البيع في العبد وان كان البايع  
في حال لا يقع منه اجازة قبل هذا غير لانم على ما ذكرنا من قبل اننا نرى ان العبد الميت لا يجوز ان يخرج  
عن ملك البايع الى ملك المشتري والخيار ان كان بطلانا وجب جواز البيع بالعقد المتقدم فان ذلك غير موجب  
لنقل الملك في يمينه واما البايع اذا مات فان البيع انما جاز لان العبد من قبل نقل الملك فيه واما المشتري  
اذا كان بالخيار فاما جاز البيع اذا مات العبد لان الملك ينتقل في اخر اجراء حيوة العبد ولا ينتقل الموت  
من قبل ان العبد يصير مبيعا في اخر اجراء حيوة قبل الموت وحصول العيب بالعبد بوجوب جواز البيع فيه فلما جاز

هذا هو الوجه في خيار العيب في الاجارة سواء كان العيب قدما او حدثا بعد العقد والقبض كلا في البيع فانه لا يره بعيب حدث بعد القبض

البيع في حال الحيوة فيه انتقل الملك فيه وليس كذلك البايع اذا كان بالخيار لان العبد ان كان بغيره في اجراء  
الحيوة فان ذلك لا يوجب بطلان خيار البايع بل يكون حارسا باقيا على حاله الا في حاله لو حدث به بغيره المشتري  
له بطل خيار البايع قاله واما كان العبد مضمونا على المشتري بالقيمة اذا كان بالخيار للبايع من قبل ان ياتي  
على ملكه فلا يجوز ان يستحق ثمنه في ملكه فيلزم المشتري قيمة لان كل ما قبض على به البيع فهو مضمون والمشتري  
على ذلك المقبوض على وجبا مساوفا والمبيع الكا فلا يملكه اذ حله في ملك المشتري لم يدخل وانما يستحق البايع  
ثمنه في ملكه الا في حال الانام اذا اشترى عبدا لحزمة الكعبة او الوصي عبدا لخدمة غيره او غيره داخل  
في ملك انسان فاستحق البايع الثمن فذلك على ان ما خرج عن ملك البايع بالعقد الصحيح فاما ما سمي ثمنه اذا لم يرجع  
العبد اليه **مسألة** رجل باع عبدا غايبة او موصوفة عندها او منقذ حال او مؤجل فاما بيع الحاضرة بثمنها  
او بغيره فلا يجاع فاما بيع الغايبة الموصوفة فالحذوق والشا في المنع من بيع الغايبة رجلا وقاله  
مرة يجوز له خيار الرؤية وقاله مرة كقولنا في حواشي ان وجد على المصفة بلا خيار وقال ابو حنيفة  
بيع الغايبة بالمقعد الا ان الخيار للمشتري اذا ارادها ولا بد وان اشترى على نفسه بلساط الخيار فالحيار له  
**مسألة** ولو ادعى احد ما ان الثلث مضى والعبد في يد البايع اجاز البيع وادعى الاخر ان مات في الثلث  
وان البايع بعض البيع في الثلث قبل موت العبد لم يضر من المشتري فان القول قول من ادعى النقص لان الموت  
ناقض في الجمل في هذا القول قول من ادعى الموت في الثلث ولا جعة بذكر النقص والبيته ان اقامها  
بشخصه لانه ثبت الجواز وهو امر غير ظاهر وان ادعى احد ما ان العبد مات بعد المكاتبة وان البايع بعض  
البيع في الثلث لم يضر من المشتري وان ادعى الاخر ان مات في الثلث وان البايع اجاز البيع في ذلك فكان كل واحد منهما  
اعنى النقص والاجازة مضمونا الى خلافه فان القول قول من ادعى النقص لان كل واحد منهما ادعى ان يخرجه من حلقه فاعني  
السابق وذكر النقص والاجازة وكان الظاهر ان هذا المردى النقص لان الموت متفق عليه وليله جعلنا القول  
قوله والبيته بينة ختم لانه هو الميت **مسألة** اختلفا في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه  
بالفسخ كالمهر في خيار البايع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والمهر خيار الرؤية والمهر بالعيب مضى نظير المهر  
خيار الشرط للمشتري **مسألة** النظر في وجه الدلالة لا ينع خيار الرؤية عند المهر فحقه في مؤخرها وقاله  
محمد ان الاصل في المهر الوهب فيكون برونه كالعبد والامة لا في ذلك فان الوهب موضع مقصود فيها  
فيشرط رؤية **مسألة** اختلفا في شرط الخيار واقاما البيته فيبنت مدعي الخيار راوي **مسألة** الاختلاف

بطلان











الاول بمرارة الذخيرة اذا اثبت بالحق وبدونها لا يصدق كفاصل **مظالم** دلال باع متاع الغير  
بأذن من له حصة واستوفى الدوام قبل ان يرجع الى صاحب المتاع كسرت الدوام لنفسه البيع  
لان حق القبض له رجلا باع عينا من آخر بالدوام وافد خطا للثمن بالدانير فالعبرة للعقد لا بالخط  
يعني بينة وهي اسم تسمي اما في الحكم فخطا بالدانير اذا ثبت اقراره بالدانير فلو اقام المشتك البينة  
ان العقد بالدوام لكن اخذ الخط بالدانير فالقاضي لا يقضي الدانير ويقضي بالدوام ولو لم يكن له بينة  
هل له ان يحلف بالبينة ودانير عن الذي يوسف نعم وعليه الفتوى في بيع عينا من ارجان **مركب القنادي**  
دلال دفع ثوبا الى تالم لا يمكن استوداعه منه والا فلو انفق يضمن اذا كان التالم معودا بذلك فذلك  
المتاع في يد الدلال فسل فقال لا ادري اهلك عن يدي او عن كتي لا يضمن **مركب جلد يبيع ثوبا في**  
استوفى فاستعان به رجلا من اهل السوق فامانه عليه فطلب منه الاجر المعبر عاده من اهل السوق لا يعين  
الامانة بغير اجر المتداول ولا يعينون في مثل ذلك بغير الاجر لاشي له ثم في موضع جيد اذا اخذ الدلال الاجر ثم ان  
المشتري ود المشتري بالبريطاني هو فسخ او لا يكون فسخي لا يستوي الدلالة فادفع الى من الامر **مركب**  
بام  
وشرطي الدعوى ثم شرطا حضور المدعى ودعوية فصحته وشهادته وانه لا يكون بينة بينه وبين الشاهد وصاح  
توجب التام كاللؤلؤ والزوجه والكل والشركة والوكالة ويشترط في المدعى عليه حضوره وان كان  
لفظا او صفة وتوجب الخصومة عليه وان لا يدعي في الشاهد وان لا يكون اهل الجواب وكذا يشترط في الشهادة  
ثمة موافقتها للدعوى واتفاق الشاهدين فيما وان لا يتوهم على الشاهد ولا يقع عليه ما تارة وان لا يكون في رفاق  
مغتم او دفع مغرم وشرط يجوز القضاء بغير هذا الشرط حضور الشاهدين واعلام المدعى عليه وجهته المدعى  
وموم الرشوة لاني تقلد القضاء ولا في تلك الحادثة وانما يقبل الشهادة متى اجمعت فيه بين الشرط العقل  
والبلوغ والموالة والبشر النطق والقبض اى عدم الفضلة والحرية والاسلام في الشهادة على المسامح والسمع  
والحفظ الشهادة عنزة وان لا يكون كدوا في القذف والاصالة والعلم عيانا لا خيرا الا في نسبة النسب  
والثنا الموت والقضاء والوقف **مركب** لو ادعى عليه قرض الف درهم وقال وصلا اليك من يد فلان  
ومواليا لا يسمع الدعوى كافي العين **مركب** رجلا ادعى على آخر انما طائفا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطان  
فنجابا وان كان غير سلطان لم يكن على الامر شي **مركب** قال المدعى عليه لا اعرفك فلما شئت

الحق بالبينة فادعى الاتصال لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول ولا اتصال لا يسمع **مركب** رجل قال  
لا ادعى على من تملك اخي او اخي لى تركته في و هو عد الورثة لا يبطر حقه ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ **مركب**  
اقر على من تملك الدعوى على فلان يسمع دعوية لان ترك الدعوى يحقل النافي بخلاف قوله لا ادعى على ولو قال لا ادعى على  
عليه لا يسمع **مركب** لا يسمع في الفصلين **مركب** رجل ادعى دارا في يد رجل انما له وقفني القاضي لم يهاجم اقر  
المقتضى له انها لفلان آخر ومدة المقر بطل قضاء القاضي ورجل الدار على المعصني عليه **مركب** فان رجل  
ادعت في تركته امرأة ميراثا وقال انها كانت به لمرأى الى وقت الموت فقالت الورثة انها المدعى كثر مرده  
زى يردى ميراث يردى مع الدفع ولو لم يقول بكذا ولكن قالوا انهم طلقها لا يسمع هذا الدفع لان  
الطلاق الزوجي لا يحرم من الميراث والورثة في باب طلاق الميراث من الجسوة امره ادعت الميراثي المسمى  
على زوجهما قال الزوج انها اقرت ان التملك بغيره الى الدفع صح في دعوى الميراث المسمى في تركته زوجها اذا  
قال ورثة الزوج انها لم تملك على اينما قبل موته فاقامت الميراث البينة بعد ذلك الزوج اقر في مرض موته انها كانت  
منكوته مع دفع الدفع في دعوى الارث **مركب** رجل ادعى عبدا في يد رجل وادعى عليه في وقت المدعى عليه  
البينة انه باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعت من فلان فلان يني ولم يكن البينة مع فلان منه  
لان عرصة ابطال الدعوى رجل ادعى على آخر فبعت فقال البينة فلان مات وتركها ميراثا لا حقه فلان  
ثم مات فلان وانما وارثها وقام البينة ويسمع ويقبل ولو قال المدعى عليه في الدفع فلان مات قبل فلان يعني  
موتها مع الدفع **مركب** رجل اشترى على آخر فبعت بيمينته فاقام المدعى عليه البينة انه كان مكررا في الاقرار  
بالبيع لا يسمع الدفع لانه كقول الباع طائفا او مكررا في الشئ **مركب** رجل ادعى دارا في يد رجل لا ارث الا له  
قال المدعى عليه في الدفع اتي اشترت الدار من المدعى فادعى المدعى وقال قبلنا البيع الذي جرى بيننا شئت مع  
دفع الدفع قبل فوانه المات مكررا في ذلك المكررا لا يسمع الا اذا دفع على كتي الكارثة اشترى منها **مركب**  
فلو باع دارا ثم ادعى انها كانت ملكا لفلان لا يسمع ولو باع عبدا ثم ادعى انه كان مكررا لا يسمع ولو باع جارية ثم  
ادعى انها اعتقها قبل يسمع **مركب** اشترى عبدا واعتقه ثم ادعى انه كان مكررا لا يسمع باع قبل شراي  
ولي حق استرداد الثمن تحت الدعوى فلان هذا في الحقيقة ودعى الابن لانه يدعى ان باعه الحر لم يزد عاقبت  
بغير حق ولنه دين عليه **مركب** اشترى اذا شهدوا باليد في الزمان القاضي بان ادعى دارا في يد رجل فشردها  
ان سؤره الا ان كانت في يد المدعى لا يقبل ولا يقضي المدعى شي في ظاهر الرواية وروى عن علي بن يوسف يقبل

ادعى على من تملك اخي او اخي لى تركته في و هو عد الورثة لا يبطر حقه ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ  
ادعى على من تملك الدعوى على فلان يسمع دعوية لان ترك الدعوى يحقل النافي بخلاف قوله لا ادعى على ولو قال لا ادعى على  
عليه لا يسمع  
مركب لا يسمع في الفصلين  
مركب رجل ادعى دارا في يد رجل انما له وقفني القاضي لم يهاجم اقر  
المقتضى له انها لفلان آخر ومدة المقر بطل قضاء القاضي ورجل الدار على المعصني عليه  
مركب فان رجل  
ادعت في تركته امرأة ميراثا وقال انها كانت به لمرأى الى وقت الموت فقالت الورثة انها المدعى كثر مرده  
زى يردى ميراث يردى مع الدفع ولو لم يقول بكذا ولكن قالوا انهم طلقها لا يسمع هذا الدفع لان  
الطلاق الزوجي لا يحرم من الميراث والورثة في باب طلاق الميراث من الجسوة امره ادعت الميراثي المسمى  
على زوجهما قال الزوج انها اقرت ان التملك بغيره الى الدفع صح في دعوى الميراث المسمى في تركته زوجها اذا  
قال ورثة الزوج انها لم تملك على اينما قبل موته فاقامت الميراث البينة بعد ذلك الزوج اقر في مرض موته انها كانت  
منكوته مع دفع الدفع في دعوى الارث  
مركب رجل ادعى عبدا في يد رجل وادعى عليه في وقت المدعى عليه  
البينة انه باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعت من فلان فلان يني ولم يكن البينة مع فلان منه  
لان عرصة ابطال الدعوى رجل ادعى على آخر فبعت فقال البينة فلان مات وتركها ميراثا لا حقه فلان  
ثم مات فلان وانما وارثها وقام البينة ويسمع ويقبل ولو قال المدعى عليه في الدفع فلان مات قبل فلان يعني  
موتها مع الدفع  
مركب رجل اشترى على آخر فبعت بيمينته فاقام المدعى عليه البينة انه كان مكررا في الاقرار  
بالبيع لا يسمع الدفع لانه كقول الباع طائفا او مكررا في الشئ  
مركب رجل ادعى دارا في يد رجل لا ارث الا له  
قال المدعى عليه في الدفع اتي اشترت الدار من المدعى فادعى المدعى وقال قبلنا البيع الذي جرى بيننا شئت مع  
دفع الدفع قبل فوانه المات مكررا في ذلك المكررا لا يسمع الا اذا دفع على كتي الكارثة اشترى منها  
مركب  
فلو باع دارا ثم ادعى انها كانت ملكا لفلان لا يسمع ولو باع عبدا ثم ادعى انه كان مكررا لا يسمع ولو باع جارية ثم  
ادعى انها اعتقها قبل يسمع  
مركب اشترى عبدا واعتقه ثم ادعى انه كان مكررا لا يسمع باع قبل شراي  
ولي حق استرداد الثمن تحت الدعوى فلان هذا في الحقيقة ودعى الابن لانه يدعى ان باعه الحر لم يزد عاقبت  
بغير حق ولنه دين عليه  
مركب اشترى اذا شهدوا باليد في الزمان القاضي بان ادعى دارا في يد رجل فشردها  
ان سؤره الا ان كانت في يد المدعى لا يقبل ولا يقضي المدعى شي في ظاهر الرواية وروى عن علي بن يوسف يقبل















فان اذا قبض لصاحب اليد ايضا الا اذا كانت من الولاية كالذوق في اليد ووافق في الخارج في قبض الخارج  
والكائن سنة في الفة للوقتين فعلم المشايخ على انه تارة بينتان وتكر في يد صاحب اليد قضية وفي رواية اخرى  
يقضي بها شرها وذكر في العدة اذا اشكر من الولاية انما يقضي به ما لو كان خالف من الولاية والوقتين بل ان بينتان  
وراية في موضع الظاهر اذا اشكر من الولاية انما يقضي بها شرها في يد ثالث فان كان في احد من يقضي بها لذات اليد  
هذا الذي ذكرنا اما اذا لم ير على الخارج فعلا بان ادعى ذوات اليد التنازع وادعى الخارج انها ملكه غصبها منه  
ذوات اليد وادعى او اعلم ان من ادعى ما بينة فانه يقضي بيمينه الخارج كذا في الذفير وذكر في المسئلة  
ما في الف المذمومة في الذفير فانه قال دابة في يد رطب وادعى ان الولاية بينهما اربعة اشهر من ذوات اليد واعلم ان  
منه او رغبها ما هو صاحب اليد اقام بينة انها دابة نتج عن فانه يقضي بها لذات اليد لانه يدعي ملك التنازع  
والاخر يدعي الاعارة واللاجارة والرهون فيقضي لذات اليد ولو ادعى امره غزلا في يد اخرى وقالت انه ملكي فخر له  
وصاحب اليد انه ملكي غزله واقام البينة يقضي بيمينه الخارج لما تكرر ولو ادعى الخارج التنازع وذوات اليد يقول  
ليس لك واقام الخارج البينة وقضى له ثم اقام ذوات اليد البينة على التنازع يقضي له بخلاف ما اذا ادعى الخارج  
الملك المطلق وقضى له ثم اقام ذوات اليد البينة على الملك المطلق لا يقبل بينة وادى فحق له بالتنازع ثم ادعى ان التنازع  
واقام البينة المقضي عليه بالتنازع يقضى له وان لم يقم حتى قضى المدعى ثم اقام القضي له او لا وهو يقضي عليه ثانيا  
بينه على التنازع هل يقبل وهو يقضي القضاء ذكر في الاقضية انه لا سقف القضاء وذكر في الاصل  
انه يقضي **استدعي** فاقام بينة على التنازع فالحاكم يقضي بالتنازع ام بالملك المطلق اجاب بالتنازع ودليله  
الاحكام منها ان خارجين اقام ادعوا البينة على الملك المطلق واقام الاخر على التنازع قضى لصاحب التنازع  
ومنها مسئلة في باب التنازع من العمل لو اقام خارج البينة ان العبد له ولد في ملكه واقام  
خارج اخر له ولد في ملكه من امه هذه قال يقضي به للاخر ومنها ما ذكر في او اخر باب التنازع  
ان خارجا لو اقام البينة على التنازع يقضى له ثم اقام المقضي عليه البينة على التنازع  
يقضي القاضى قضاء ورد عليه ولو كان ذكر قضاء بالملك المطلق على جميع بينة المقضي  
على التنازع كما لو كان الخارج اقام على الملك المطلق له ثم اقام المقضي عليه على التنازع لا يقبل لما عرفت  
ثم دل ان الخارج حتى اقام على التنازع يقضى له بالتنازع وهذا لان ادعى الملك بسبب صالح  
فيقضى له بالملك بذكر السبب كما لو قال على الشري من زيد يقضى له بالملك بسبب الشراء من زيد بالملك

هذا الذي ذكرنا  
في ذوات اليد

المطلق كذا انها وتبين هذا ان قولهم القضاء بالملك المطلق قضاء بالملك من الاصل لمعناه ابلغ معنى القضاء  
بالتنازع لان الملك المطلق ملك من الاصل مع احتمال ان يكون بسبب عار من وجه التنازع بجهة الملك من الاصل لا احتمال  
ان يكون بعارض من **قاعدة** ولو اقام بينة على عبد في يد رطب واقام ذوات اليد بينة انه لفلان وهو يبيع عند  
فخر فلان واخذ منه العبد باقراره هل يقضي له المدعى على الذي اخذ منه العبد وهو لفلان من غير ان يعاد  
البينة اجاب نعم لان البينة قامت على الخصم وهو ذوات اليد وباقراره ان يظن بطلان بينه في حق المدعى لانه  
فلم يظن البينة ويقضي على ذوات اليد الاخر وهو الموقول فالبينة قامت على ذوات اليد والقضاء على امر لانه  
صار العبد في يده يدعي لنفسه فكان الثاني خيرا كالاول لم يظن البينة العامة على الاول ولان المقول  
صدق وقبض العبد فقد اتفق عليها القضاء الذي انتهى على **المقضي** فادعى وفي المشتري رجل ادعى ملكا  
مطلقا مورثا على رجل وشهد الشهود من غير تخرج لا يقبل ولو كان على العكس بان ادعى ولم يترك التنازع  
وشهد الشهود من التنازع لا يقبل ايضا وقيل انه يقبل ودعى الملك بسبب الشراء بمقتضى الملك المطلق  
ولو ادعى بسبب الشراء من شهود واعلى الشراء ولم يترك التنازع لا يقبل وعلى القليل ولو ادعى  
التنازع واشهدوا شهودا بالتنازع لا يقبل ودعى الشراء ولو ذكرنا تخرج الشراء من شهود الشهود  
على التنازع لا يقبل لجلان ادعى ملكا احدها مورثا والاخر لم يترك التنازع فعند الحجة لا يغير التنازع  
في هذه المسئلة وسيتاتي في كتاب الدعوى **مطلب** ادعى ابايع او استثنى منها دونه وطريق الدخول بها  
وصورتها ومراقبتها فشهدوا انها المدعى لم يستثنى الحقوق والمراقبة في الشهادته لا يقبل رجل ادعى  
دارا واستثنى بيتا منها وشهد الشهود على الدور من غير استثناء البيت لا يقبل الا اذا وافق وقال  
هم مدخولا لكن بعد البينة من حيث يثبت بغير **مطلب** اشترى هذا العبد من ابي وبرهنا بغيره فكان  
اخذ نصفه بصف الثمن الاول والاخر فاقضى به بينهما فقال احدهما لا اخذ ولم ياخذ الاخر جميعا فان وقت  
احدهما قدم او وقتا قدم الباقى او احدهما او ضاحا فاقضى فقدم او احدهما اشترى والاخر بغيره  
وقبضا ولم يوقتا قدم الشراء او احدهما اشترى وامرته انه مرها وبرهنا بغيرها او لها نصف  
القيمة وقدم الشراء وحكم لها بها او رهنها وحبضا والاخر بغيره وقبضا وبرهنا فقدم الرهن  
وان برهن الخارج كان على الملك التنازع فقدم لغيرها وادعى الشراء من واحد واقام البينة على ان يخرج  
قدم لغيرها او كل منهما على الشراء من اخر وذكرنا ان كانا سواء او الخارج على ملك مورث

هذا الذي ذكرنا  
في ذوات اليد



وذا اليد على ملكه اقدم كان اولى او كل منهما على التنازع قدم ذو اليد او ادعى على الملك والآخر  
على التنازع قدم هذا او على فسخ الاجارة او سبيع في ملك لا يتكرر قدم لو كل منهما على التنازع عند  
وقتا ومن الرواية موافق احد الوقيين حكمه وان اشكل كانت بينهما او خالفها بطلتا او الخانج على  
الملك المطلق وذا اليد على الشراء منه قدم الشراء او كل منهما على الشراء من صاحبه ولم يوقعا ثم اتوا بوجه  
ذو اليد ان يوهنا على القبض والا فاني ارجح اولى ولو ادعى عينا في يد آخر ميدانا او ملكا مطلقا  
وارخا فهو لا يستقرها وتاريخ ادعى يلغي ويحكم له في قول الآخر والفي التاريخ في الارث مطلقا  
وحكم لا يستقر في الملك ولا ساكن عنه ولو كان في يديهما او يد ادعى الغاء مطلقا ووافق العام  
في رواية ولو تنازعا راية او قميصا ادعى راكبا او لايب كماله اولى ممن تعلق بلجامها او كمل او حفظا  
او حصا والوجه والقط الى احد على فنيهما وكلا الى اليه الوجه والقط وكل من صاحبه على وسفر منوع  
من التعريف لغيره الا باذن الآخر واجازاه ولم يضمنه **من شرط صحة** واذا تنازعا في ببه واضلعا في التاريخ  
وكل واحد منهما تدعى التنازع فالداية لمن يشهد ستمائة وان اشكل فما سواها **من فقه المسامحة**  
وان اقام الخانجان البينة ادعى بالتنازع والآخر بالملك المطلق خصايب التنازع اولى **من فقه الادعي** الملك  
بالتنازع وشهد الشهود **الملك** لا يقبل خلاف ما اذا ادعى الملك مطلقا وشهدوا على الملك سبعمائة تقبله اذا ادعى  
الملك المطلق وشهدوا الشهود **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل  
بالتنازع الحادث وان ادعى الملك سبعمائة **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل  
الملك المطلق ولو ادعى مطلقا **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل **الملك** لا يقبل  
هناهم دعوى كونه انباء كغيره وكونه كواشي وادند لكن انباءه وزر كفتند هل يقبل اجاب ان قال  
المدعى انه لقرن كذا بين ايديهما وانما على عليه من الجارية نعم وان قال انه اقرب من الحارثة وشهدوا  
على ذلك لا لانه تكذيب **الهامي فاعدم** برمس الخوص ص مورو دعوى كونه ديك دى ومسايه  
منكر ثبت مدعى كويده كمرابكواه حابضت ازانكم دى مقر است كم من مودته كذا كشت ام دزدوي  
ولكن كويده نباحي كدشته جعفر است موديد منغفيه كوله ويريست كم من غصيق دوايين دعوى اقرا دشت  
بود في الاولى **من فقه** عند الخانج اذا اقر لرجل بطوناء ورم وشهد شاهدان عادلان ثم شهد في موضع  
شاهدان اخران ماء اقر اكثر فطيم الما لان **قالا** عليه **اللام** فاما تنازع فعليه **الشرعي** اما اذا اقر اخبارا **الشرعي**

三

منه مرة بعد ذلك فقال لها هو الولي كالموت في مجلس واحد وظلوا شهد على كل اقرار شامدا واحدا او اثنين  
انها اقراران مختلفان والمال مما يجزى فابعد وقت والظلم ان الثاني الاول بخلاف المجلس الواحد  
لانه جامع وبخلاف اشهاد الواحد لانه لا يفتي من الاعادة **من اختلاف اقرارين** في جز الفتاوى رجل باع عقارا  
وانتم اسرته حاضر وتم في المشتري فيما زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه لى اتفق شياخنا انه لا يسمع مثل  
هذه الدعوى وضهور عنديهم وترك منازعة اقراره انه ملكه البايح دلالة قطع لا طاع الفاسد وذكر  
في منية الغنى زاد غيره يسع عرضا لودار فقبضها المشتري وتعرف فيه زمانا وهو ركت بسقط دعواه  
وقال المحجى شق زرق غيره وهو حاضر فكسرت حق سال ما فيه لم يفتي وكذا المشتري قبض المبيع والبايح  
يراه فسكت سقط المجلس **من شرح الكنز** جعل اصحائنا السكوت في بيعه شر مسائل رضا الاول البكر  
اذا استاذنها العوى الا فبى التزوج فسكت اذا بيلعها الخبر فسكت **قبض الاب والجد**  
البكر البالغة فسكت كون رضا وفي سائر الديون وغير الاول والجد **اذا سكت الشفيع** بعد ما علم  
بالبيع فهو سليم **نواضع** في السر ان يظروا البيع باحتم ثم قال احدوا بدلى ان يجعل بيعا فاذا فسكت  
صاحبه فقد جرد اسره المشترون فوقع في نصيب يفتي المسلمين من الغائبين فباؤه ومولاه الاول  
حاضر فسكت **حجب** المشتري قبض المبيع والبايح يراه فسكت سقط حق المجلس **بيع** مجرول الشئ  
وهو ركت كذا اقراران اليهودية زاد الطحاوى فم مع موكل فقام **راى** عبده يبيع ويشتري فسكت  
كانا ذنالة **الله** لى راى الصبي المحجور يبيع فسكت كانا ذنالة **الموهوب** لم قبض الهبة في المجلس  
ويراه الواهر فسكت فلو اذن في القبض **استى** **اذا** سكوت البايح عند قبض المشتري **مشتري** يراه  
فاسد اذن لم في ملكه بالقبض **اذا** سكوت الحالف لا اسكن فلانا دارى ولا اتركه في دارى فسكتها  
وهو يراه فهو ترك **لو** **سكان** **اذا** سكوت المشتري اذا راى عبده يبيع فهو اختيار وابطال خياره  
**اذا** سكوت عن نفى الاول لا زيادة على يومين **لزم** عند الطح وعندهما اذا اتمى بالولد فسكت **اذا** شق زرق غيره  
وهو حاضر فسكت فسال ما فيه لم يفتي **زوج** الصغير غير الاب والجد فبلفت بكر فسكت عالمه  
بالفكاك و بطل خياره **من منية الغنى** من شرح **رحمته** القدورى في الرجل يدعى عليه المال فيفتدى  
بيمينه بعشرة دراهم قل جازى وليس للمدعى ان يستحل على تلك اليمين بعد ذكره وكذلك ان  
صالح يمينه على عشرة دراهم قال وذكر ان المدين حتى للمدعى عليه ان يصالح عنه ولا خلاف في ذلك

مكة منقذ من المني  
فيه رما بالايام  
دعوان  
م

مجلس سكونه الرضا







ولو برحمتنا على تناسخ دابة وارخان وافق سنها تاريخه يعني لو برحن الخارجان على دابة انما تحت عنده  
 وارخان وسن الدابة موافق احداث تاريخين وهو اولي لان المال ينزل له فيتم حرجا المشكل فلهما ان لا يعلم  
 سن الدابة كانت سنها وان خالف سن الدابة الوقيين بطلت البيعتان لظهور كذب الوقيين فترك في يد من  
 كانت في يده **كثير الدقائق** ادعى دار الاسع دعواه حتى يبين موضعها ويذكر حدودها فيسمى حرجها  
 سواء باسمه او بغيره والقبض ان لم يحصل التفرع لا يكره للقبض لا يكتفى بذكر الاب والجد وان كان يحصل  
 التفرع باسمه او بالقبض خاصة الى ذكر الجد فان محذور في كثير من المواضع فلهذا الغلطي ولو ذكر  
 الحدود الثلاثة ولم يذكر الرابع فلا يضر وان ذكر الرابع كذا خطأ فيه لا يضر حتى لو قال المدعي عليه لير هذا  
 المحذور في يدي فانه لا يتوجه عليه الخصوص **قاعدة** قال ابو حنيفة اذا اقام كل منهما البيعة فسواء كان الشيء في يدهما  
 معا او لا فصورهما نصيبين مع ايمانها او فذكر ان لا يفيها بيعة في يديها معا او يبيعها لغيرها فابها فخل  
 قضى به للحاق اده وقت كلتا البيعتين قضى به لصاحب الوقت الاول وان وقت البيعة الواحدة ولم وقت  
 الاخرى قضى بغيرها وقال ابو يوسف في الذي وقت بيعة وقال محمد بل الذي لم وقت بيعة وقال مالك بن نفي  
 باعد البيعتين **من فاعده** مدعيه مدعيه كود ووجهه بيان كونه ولكن كفت در الناء دعوى كباين  
 زمين كخر دار تخم بورد كوكوايان نيف سنجي كواي ولدند واس زمين ده خردار تخم بورد واس دعوى كواي  
 در سمت بورد باي احاب وده كه اين نياكي است كه لا يتعلق حكم فيكون وجودها وعدما باخر **قاعدة**  
 فان ادعياءه ولا بيعة لها اقرب منها على البيعتين في خرج سهمه على غيره ان الى عروبه من قتاده عن سعيد بن  
 الى عروبه عن ابي عن جده انما جليل ادعياءه بغير ثانياه الشيء ليس الواحد منها بيعة مجعلة منها روان  
 ابو داود قتاده عن وكاس عن ابي رافع عن ابي هريرة ان النبي لم اختم اليه رجلا في سماعه ليراه منهما  
 بيعة فقال سنها على البيعتين مما عني قتاده عن سعيد بن ابي عروبه عن ابي موسى ان رجلا ادعياءه بغير ابي  
 عهده رسول عهده فبعث كل واحد منهما شاهدين فقبضها بنصفين **من سخطي** فان اقام بيعة على ثلثي  
 بايديها قسم اليها ولا كذا لو كان بايديها **قاعدة** **من سخطي** ولو ادعى المشهود عليه ان المشهود عليه قال  
 المشهود له امر اركان المشهود عليه **قاعدة** **من سخطي** في غيره اقام بيعة او اقام كذا على البيعة  
 قضى للمدعي الا ان يكون في بيعة الذي في يده بيان زائد بانتقال ذكر الشيء اليه او يكون بتكذيب بيعة الآخر  
 وسوقه سفيان واهي ح و محمد و داود وقال مالك و ان فعي بعضي يلى في يده وقالوا تعارضت

تاريخ  
 اذا اقام احد البيعتين  
 باسمه سخطي  
 في ابو بها مفا  
 زولا

سخطي  
 فان اقام احد البيعتين  
 باسمه سخطي

البيعتان

البيعتان فخطا وبعي الحكم للبد وجبتا ان بيعة المدعي عليه ليست بمسبوحة لانه لم يجعل له حرجا  
 حكم على كسبان بيعة ابي البيعة على المدعي والبيعتين على المدعي عليه وقال بيعة المدعي عليه لا يثبتت الى بيعة  
 المدعي عليه **من سخطي** **قاعدة** ادعى دار او عقار او متقولا في يده حرجا مطلقا او اقام البيعة على الملك المطلق من  
 غير تاريخ بقضى بيعة الخارج عند علمنا وفي دعوى التملك ولو اقام الخارج ذو اليد ملك سنها بيعة على التملك  
 مطلقا من غير تاريخ بقضى بيعة صاحب اليد فلو قضى للخارج في باب التملك بيعة ثم اقام صاحب اليد بيعة على نفسه لم  
 يبيعت فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى ملك المطلق لا يقبل اتفاقا بعد ما صار مغنيا عليه من اقام بورخا  
 فان ارضا ونازعها على السوي بقضى الخارج منها ايضا وتاريخ احد البيعتين بقضى لبيعتها تاريخا لان  
 التاريخ جرة عندنا في دعوى الملك المطلق وهو قول محمد اضر الامة للتاريخ في دعوى مطلق الملك  
 فيبقي التاريخ هذا اذا رخصا وتاريخ احد البيعتين فان ارضى مدعيه ولم يرضى الآخر فعلى قول الحق بقضى التاريخ  
 وروى عنه ايضا انه يقضى للمودع في هذه الصورة والمشهور من الرواية هو الاول ولو ادعى محذورا في دعواه  
 هذا الحارج عني من شرطه فقال المدعي عليه انا قيم البيعة على هذا الحارج ملكي في يدي منذ سنة وما قبله  
 بقضى للمدعي ولا يثبتت الى بيعة المدعي عليه لان ملك المدعي من التاريخ تاريخه خينة الحارج عن يده التاريخ  
 ملكه فلان دعواه في مطلق الملك فالمدعي التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لان التاريخ حاله الا ان اذ لا يبر  
 عندنا في حرج فلان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الحارج بقضى بيعة الحارج **من سخطي**  
 ادعى محذورا انه ملكه مرقم سنة منذ شهرين و اقام بيعة و اقام ذو اليد بيعة ان الحارج ملكه في يده منذ سنة  
 ومن بزمه ان سرقته كان في يده لا يندفعه بيعة المدعي مع من لم **قاعدة** تاريخ بيعة اقامت كوك كباين فخر  
 از دوسال باز اذوي بدزد بده اند و صاحب يد بيعة اقامت كود كباين چهار سال بان ملك منسبت دفع  
 شوهه باي اجابته لان قوله از دوسال باز از مر بزد بده اند ان لم يثبت تاريخ الملك منذ سنين حتى  
 يكون قوله في اليد از چهار سال باز ملك منسبت اثباتا للملك في وقت لا منازع فيه بخلاف الواقام  
 ذو اليد انه لم يندفع سنين و اقام الحارج انه منذ سنين **من فاعده** ولو اقام الحارج البيعة على ملك  
 مورخ اي بركه فيه تاريخ وذو اليد اقام صاحب اليد بيعة على ملكه اقدم من تاريخ الحارج كانه اولي لان  
 سبق فيه بالتاريخ **من سخطي** **قاعدة** **من سخطي** و ذكر في الصلة ان ذا اليد اذا ادعى النتائج وانتم البيعة على النتائج  
 قضى للمدعي بالنتائج ثم اقام المدعي عليه على النتائج لا ينقض القضاء و ذكر في الصلة ان المدعي

ملكه سخطي  
 وشهد في يدي  
 ادعى دار او عقار او متقولا في يده حرجا مطلقا او اقام البيعة على الملك المطلق من غير تاريخ بقضى بيعة الخارج عند علمنا وفي دعوى التملك ولو اقام الخارج ذو اليد ملك سنها بيعة على التملك مطلقا من غير تاريخ بقضى بيعة صاحب اليد فلو قضى للخارج في باب التملك بيعة ثم اقام صاحب اليد بيعة على نفسه لم يبيعت فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى ملك المطلق لا يقبل اتفاقا بعد ما صار مغنيا عليه من اقام بورخا فان ارضا ونازعها على السوي بقضى الخارج منها ايضا وتاريخ احد البيعتين بقضى لبيعتها تاريخا لان التاريخ جرة عندنا في دعوى الملك المطلق وهو قول محمد اضر الامة للتاريخ في دعوى مطلق الملك فيبقي التاريخ هذا اذا رخصا وتاريخ احد البيعتين فان ارضى مدعيه ولم يرضى الآخر فعلى قول الحق بقضى التاريخ وروى عنه ايضا انه يقضى للمودع في هذه الصورة والمشهور من الرواية هو الاول ولو ادعى محذورا في دعواه هذا الحارج عني من شرطه فقال المدعي عليه انا قيم البيعة على هذا الحارج ملكي في يدي منذ سنة وما قبله بقضى للمدعي ولا يثبتت الى بيعة المدعي عليه لان ملك المدعي من التاريخ تاريخه خينة الحارج عن يده التاريخ ملكه فلان دعواه في مطلق الملك فالمدعي التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لان التاريخ حاله الا ان اذ لا يبر عندنا في حرج فلان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الحارج بقضى بيعة الحارج **من سخطي** ادعى محذورا انه ملكه مرقم سنة منذ شهرين و اقام بيعة و اقام ذو اليد بيعة ان الحارج ملكه في يده منذ سنة ومن بزمه ان سرقته كان في يده لا يندفعه بيعة المدعي مع من لم **قاعدة** تاريخ بيعة اقامت كوك كباين فخر از دوسال باز اذوي بدزد بده اند و صاحب يد بيعة اقامت كود كباين چهار سال بان ملك منسبت دفع شوهه باي اجابته لان قوله از دوسال باز از مر بزد بده اند ان لم يثبت تاريخ الملك منذ سنين حتى يكون قوله في اليد از چهار سال باز ملك منسبت اثباتا للملك في وقت لا منازع فيه بخلاف الواقام ذو اليد انه لم يندفع سنين و اقام الحارج انه منذ سنين **من فاعده** ولو اقام الحارج البيعة على ملك مورخ اي بركه فيه تاريخ وذو اليد اقام صاحب اليد بيعة على ملكه اقدم من تاريخ الحارج كانه اولي لان سبق فيه بالتاريخ **من سخطي** **قاعدة** **من سخطي** و ذكر في الصلة ان ذا اليد اذا ادعى النتائج وانتم البيعة على النتائج قضى للمدعي بالنتائج ثم اقام المدعي عليه على النتائج لا ينقض القضاء و ذكر في الصلة ان المدعي

بالملك



المطابق اذا اقام البينة على الشاى وقبل ونقض القضاء وذكر في المسوط ولو ادعى جارية انها ملكى  
واقام بينته ان قاضى بلد كذا قضى له بشهادة شهداء وانما واقام ذواليد بينته انه ملكى فانه يقضى  
لصاحب القضاء اذا اقام الخارج بينته على انه هذه امته ولدت هذا العبد فى ملكه واقام ذواليد  
على ان هذه امته ولدت هذا العبد فى ملكه فانه يقضى بالامته المدعى لانها ادعى في الامته ملكا مطلقا  
فيقضى للمدعى ثم يثبت العبد تبعاً ذواليد ادعى الشراء من رجل والشاى على ملكه رابعه واقاما  
البينة قضى لذى اليد لان كل واحد منهما من بايعه وكان بايعها حضرا او ادعى ملكا بالنتائج فان  
يقضى لذى اليد كذا هنا وفي الاخرى لو ادعى كذا على انها ولدت فى ملكه فلان قضى لها بالصاير  
خضم عن تلقى الملك من جهة وبه يد المتلقى منه فكانت حصة واقام البينة على الشاى والشاة  
في يده يقضى له بالشاة كذا هنا اذا الوادعى الملك بالشاى فان ادعى الخارج وذواليد الملك  
بشراى الشراى والميراث وكذا غيرها فلاح اما ان يدعى تلقى الملك من جهة واطل من جهة اثبت فان  
ادعى تلقى الملك من جهة واحدة واقاما البينة يقضى لذى اليد اذا لم يورثا وكذا اذا ارثا على السواء  
فان ارثا وتاريخ الخارج اولى واذا رثا احداهما فلكل ذواليد اولى بخلاف ما اذا كانت الارث  
في يد البايه واحد المدعىين تاريخ حيث كان المورث اولى واه ارثا وتاريخ احداهما سبق كان  
اولى هكذا ذكر في الاخرى البركانية وذكر في الهداية لو ادعى الملك بسبب كذا الشراى من واحد  
احدهما ولم يورث الاخر فانه يقضى لصاحب التاريخ لانها اتفقا ان الملك لا يتلقى الا من جهة  
فاذا اثبت احداهما تاريخا بحكم حتى تبين انه يقدم شراى غيره وسواء كانت الارث في يده وهذا  
ظاف ما ذكر في الاخرى انه اذا رثا احداهما ولم يورث الاخر فذواليد اولى **مسألة** رطلان  
اقاما البينة كل واحد منهما على الارض والزرع لم يقضى بالارض والزرع للمدعى اما الارض فلا  
يشكل وكذا زرع يعاد فان كان لا يعاد وكذا كثر تبعا للارض وفي القباء المحس اذا اقام البينة على انه  
قباؤه حاطه وحشاه ويظهر في ملكه يقضى للمدعى وكذا لو اقام البينة على انه صنع هذا الثوب  
وكذا في اللب ان شواه وكذا في المعصاة ان كتبه **مسألة** وكذا لو اقام البينة على جلي انه ضاعه اولين انه مفر  
في ملكه واه اشكل عليهم او اخافوا ففي رواية الى سليمان يقضى له لذى اليد في رواية الى جعفر  
يقضى للخارج ولو اقام البينة انه من صوفى شاة او غيره فحكم يقضى لذى اليد في الامر لو شهدوا

هذه الحنطة من زرع هذا وهذا الذي بين كونه من هذا الثمن من غنم يقضى له وبلد شاة وصوفى  
وكم ثمة الصوفى هو السوية في القصور قال يقضى للمدعى **مسألة** اذا كانت في يد احداهما يقضى للخارج  
الا اذا كان تاريخ صاحب اليد سبق واذا ادعى تلقى الملك من واحد يقضى لصاحب اليد الا اذا ارثا  
وتاريخ الخارج سبق فان لم يكن لها بينته يحلف لهما فان طلف صاحب اليد كما تذكر في يده قضاء وترك  
واه يحلف لهما يقضى بينهما **مسألة** ولو ادعى الشراى من ثالث فيبنت ذى اليد اولى وتلقى الشاى صوته  
ما ذكرنا في الاخرى قال الخليل وذواليد اذا اقاما البينة على ثوبان ثوب نجس في ملكه يقضى لذى اليد  
اذا كان ثوبا لا يعاد نسجه بعد القبض اما ما يعاد كثوب القز فانه ينقض ويغزل منسج ثانيا فلا يكون  
نسجه دليلا على اولية الملك فلم يذكر في النتائج وفي صوفى الغنم اذا اقام كل واحد منهما بينته  
انه جزء من غنم يقضى لذى اليد وفي السبي اذا قال سلباه من لينة او في دمن عبيد من سمته او غيرة  
او اجرة او دقيق او سويق لمحكم في ملكه او جلد سحلية في ملكه فهو نتائج وان كان كوزا او صغرا او طشتا  
او انبسة من حديد او تابوت او صندوق او النخلة او شبة او رصاص او صغرا غير ساج او الاقداح  
او سرير او حبل او قبة او سيف او خفا او ظفار يقضى بها للخارج ان كان يما دولا كان لا يصنع  
الامرة يقضى لذى اليد اما السبق فانه ما يفرق بينه وبين من يفرق بيرة واحدة فيسأل علماء الصاقل  
ان لو قالوا يفرق بينه وبين يقضى للمدعى اذ قالوا امرة يقضى لذى اليد والبناء والفيل يعاد وكذا القمل  
الكتان يعاد زرعه بالمحولة وكذا الحنطة وكل ما يخال او يوزن يمكن يوزن الارض من جمع صاقل الحنطة  
ويوزن ثانيا **مسألة** في حياض الحنطة زرع فلان او الثمن من ثمر فلان فانه يثبت لصاحب الثمن الزرع  
ذكر الاقرار ولو قال هذه الحنطة من ارض فلان يثبت لصاحب الارض هذا الثمن وفي محدد في موضع انه  
اقرار لانه اقرار من ارضه فيدفع اليه وهكذا في اقرار الاصل **مسألة** باع جارية ثم ادعى ان كان اعتمها  
قبل البية وتزوجها فبني كوصته لا يسمع وان اقام على اعتناها تقبل وهي تزكو ولو ادعى البية على الباع  
انك اعتمها قبل البية يسمع الدعوى البينة ويقضى بالعقوبت ويرد الثمن **مسألة** واه ادعى  
رطلان اقام احداهما البينة على شراء الكحل والاخر على شراء النصف فللمدعى على شراء الكحل ثلثة ارباع  
بطريق المنازعة عنه ولمدعى النصف ربع وعند المدعى الكحل ثلثاه ولمدعى  
النصف ثلث لان مدعى الكحل يخرى بكم ومدعى النصف ينصف بطريق العول والوجه







ايضا وهو الشراء والشهود لم يبينوا الثمن وقدره والقضاء بالشراء ثمن مجهول لا يصح قيل ان الذي  
 ذكره المتقاضي والشهود شهدوا على وفق دعوى المدعي ومع المتقاضي لاحاجة الى القضاء بالثمن  
 قال نعم ولكن الشهود لم يشهدوا بالثمن فلهذا لا دلالة لما هم عليه من ثمن فلهذا لا دلالة  
 فلاهم انما شهدوا بالسبب والسبب هو عقد الشراء والتقاضي لا يدرى في لفظ الشراء وهو  
 يدل على التقاضي ولا هو من ضرورات ولا نداه واذا لم يثبت قبض الثمن عند القاطع لا بد له  
 من القضاء بالثمن اذا اراد القضاء بالشراء والثن مجهول فامتنع القضاء **من قاعدة** ادعى سينا  
 في يد انسان ملكا مطلقا واقام البينة وقضى له ثم اقام المتقاضي عليه البينة على ان يثبت قبض  
 القضاء ويرد عليه اجاب نعم لان البينة على الملك وانما نتجته الملك من الاصل لكن من الاحتمال اعني  
 احتمال ان يكون سبب عارض وبينة المتقاضي على الملك من الاصل **من قاعدة** ادعى بركة في يد انسان  
 ملكا مطلقا واقام بينة وقضى له بها ثم اقام المتقاضي عليه بينة على ان يثبت قبضه لا يقبل ولا  
 ينقض القضاء لانه صار مقضيا عليه فلا يصير مقضيا له الا بملك من جهته **من قاعدة** ادعى  
 حاروا واقام البينة فاقام الذي هو عليه ان هذا الحار مني في ملكك فلان ثم ان فلانا باع من فلان  
 وسلم اليه ثم ان فلانا باع مني واليوم هو ملكي بهذا السبب هل يكون هذا فعلا الاول اجاب نعم  
 اذا ذكروا الثمن او قبضه **من قاعدة** وفي الا قضيت في ابواب الدعوى رجل ادعى على آخر نصف دار  
 معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسبح وعلى القلب يسبح **من قاعدة** اذا ادعى احد من البيع او  
 او الصانع من طوع والاخر من كره فبينة مدعي الكره او با وكذا اذا ادعى الاقرار من طوع والاخر من كره  
 فبينة كره **اولى من قنية** ولو ادعى ثورا فقبضه فادعى عليه رجل انه ثور سرق منه وقال  
 الشريك بخرجه عند البائع واقام بينة يسبح **من قاعدة** الفناوي ولو ادعى عليه قبة عين بان ادعى ان العين  
 كان ملكه وان كان في يده بغير حق حتى يملك في يده فقال المدعي عليه تملك العين كانت ووجه فلان  
 الغائب عنده لا يندفع عنه الحفوف لانه غائب عن الفعل وهو تسليم الضمان قصدا ولا يمكن ان  
 المدعي عليه يتولى الفعل فلان ما اذا كانت قائمة عنده لانه لا يدعى عليه الفعل **من قاعدة** ادعى  
 شهدها ان ذاليد اشترى من فلان اخره واجاز المدعي لا يسبح لان اجارة البيع لا يكون  
 بيعا **من فصل** ولو ادعى الشتران البيع بات والبائع يدعي الوفاء فالقول قول البائع

مطل  
ادعى بركة في يد انسان

مطل  
ادعى الطوع والكره

وان اقام البينة فالبينة بينة مدعي الوفاء **من قنية** ولو اقام الشريك بينة انه باع هذا الشيء ببيع صحيح  
 واقام البائع بينة انه باعه مكره فبينة البينة **اولى من قنية** فلو ادعى المدعيون الا يصال فالكمر المدعي و  
 لا بينة له فطلب بينة فقال المدعي اجعل حتى في الخبز يعني احضر حتى ثم استخلفني فله ذلك في زماننا  
**من قنية** اذا ادعى داراني يد اخراجه وبها في وقت كذا وسلمها اليه فالتقاضي البينة فقال له  
 اني قد سلمتها اليه ولم يقبل ذلك فاشترتها منه فاقام البينة على الشراء بتاريخ مؤخر من اليمين يقبل  
 بينة لان التوقيت واضح وان اقام البينة بتاريخ سابق على اليمين لا يقبل لانه يدعي ان الشراء بعد  
 وقت اليمين وبينة شهدها انه قبل فلا يكون الشهادة موافقة للدعوى فلا يقبل **من قاعدة** ادعى عليه عذر في  
 اثبت بالبينة واقام المدعي عليه البينة انك بعته من فلان الغائب فعلى ما عليه بشارة البائع والزباني  
 لا يقبل ذلك وذكر القاضي في اجتناب انما يقبل فتدفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تملك الملك  
 من الشراء فادعي ان يقبل اذا ادعاه **من قنية** يكلف القاطع ان ياتي بالبرقة فان ابطا كان له ان  
 يتقص ويحق الحكم الدفوع قال استأذنا ولم يذكره الا بطلا واعلم ما في طوع او ادعى عليه الدفوع  
 وطلب من القاطع الامانة ليهلك الى الجحيم اقام المدعي بينة وطلب القاطع من المدعي عليه فوا  
 نعم عنه قبض القاطع يعني لا يوثق والقاضي ظالم في تأخير الحكم ثم ادعى على الكراستي تأخير القضاء بعد ثبوت  
 الحق ظلم **من قنية** ادعى على رجل فبينة في يده واقام بينة وقضى له فاضرا وباعها من انسان ثم  
 ان المتقاضي عليه يدعي ان هذه الضبعة كانت لفلان فباعها من رجل واشترتها من ذلك الرجل وان  
 القبض له فذلك ان اقر قبل دعواه ان هذه الضبعة ملكه ذلك البائع الاول واقام بينة على اقرانه ذلك  
 فهذا الدفوع غاية الصعوبة وليس للقاضي ان يسأله بعد في الدفوع من سبب الوقوع ملكه لانه دافعه وليس  
 يدعي ملك لا سؤال ولا حاجة سؤال للقاضي من سبب الوقوع ملكه قلت وهذا الجواب وامثال ذلك على ان  
 دفع الصلح بعد القضاء مسوح شرعا **من قنية** ولو ادعى بعد الحكم بالبينة ان المتقاضي قد كان اقوان  
 هذا المحرود ملكه وليس بدفع صحيح **من قنية** ادعى بدفع صحيح وقضى القاطع بطلان دعوى المدعي  
 ثم اعاد الدعوى عند قاضي آخر لا تخنار المدعي عليه باعادة الدفوع عليه ولا ينقض الحكم به اذا اثبت  
 ذلك بالبينة **من قنية** اذا اختلفا المتبايعان في صحة العقد فسلوه فافعال جعل القول لمن  
 يدعي الصحة مع البينين في شرع الاصل اختلف الحوي والمكاتب في صحة الكتابة

مطل  
بينة مدعي اول

مطل  
البينين من زماننا

مطل  
والقاضي ظالم في تأخير الحكم

مطل  
بينة مدعي ملكه من زماننا



فساده فالقول لمن يدعي الصبر **والبيينة** بيينة من يدعي العناد بلاء أرضا فادعي اخوه  
 على الشتران ابايع معنوه وانا وصيه وقال الشترى بل عاقل واقام بيينة بيينة المعنوه  
 اولى ولو ظهر جنونه وهو معنوه تحت الافاقة وقت بيعه فالقول له وبيينة الافاقة او يا  
 من بيينة الجنون وعن ابي يوسف ادعي شراء الدار منه فشهد شاهدان انه كان بحونا عندهما  
 باعه واخران انه كان عا قلا بيينة العقل وصية البيع **اولى من قاصديه** ادعي شيئا وبرهن  
 عند الحاكم وحكم به له فقبل قبضه به من المطلوب ان المدعي اقرا له لا حق له فيه ان كان  
 شهده واعلى هذا الاقرار قبل القضاء للذي بطل شهود المدعي فدعواه ايضا وان بعد القضاء  
 لا يبطل **من يزر ارضي** اعلم ان في دار الاسلام الحوية فمن ادعي انه حر الاصل فالقول قوله لانه  
 شك بالاصل عن هذا المثلح البين عندنا في وجه البين عندهما على ما عرف قلنا ان رجلا وادعي  
 انه حر الاصل واقام شاهدين لا يقبل بيينة لانه القول قوله فلا حاجة الى البيينة لكن اذا ادعي انسلني  
 ارق عليه واقام البيينة فالان يقبل بيينة عارية الاصل دفعا لبيينة ارق **من يملك** من ادعي حرية الاصل ولم يزر  
 اسم اسم ولا اسم ابيه وحده يجوز لانه ان يكون الانسان حر الاصل ويكون الام رقيا وصورة كثير  
**من عا ولا** ادعي اعيانا مختلفة بالنسبة والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على  
 حدة اختلف الشايع بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح **من عا ولا**  
 يشترط ذكر اللون والقيمة في دعوى الدابة حتى لو ادعت انه خصب منه جارا او ذكر شيئا فاقام  
 البيينة عا وفق دعواه فاحضر المدعي عليه حارسا فاذا بعض بيينة خلاف بالوقال لا ينعى القضاء للذي  
**فصول** ولو ادعي الحارس الشايع واقام البيينة وقضى له بها ثم ان ذلك اليه اقام البيينة على الشايع  
 يقض له **من عا ولا** ادعت امرأة انه خالها بالفدورهم وشهد شهودا انه خالها فاني في الزوجة  
 ينكر اصله لم تكذبهم في ذلك فقبل شهادتهم في اثبات الحرية فانهم لا يشقون المال فان المال  
 ثبت باقرار المدعية والاختلاف بين الدعوى والشهادة فيما لا يثبت بالشهادة لا ينعى **من عا ولا** ادعي  
 حولا كذا ان كونه كذا راس فلان ترناوه زيم ابن جوي بناسق نهاده است وور قديم بنوده است  
 لا ينعى لان هذه شهادة على النفي المطلق خلاف ما لو حلف لا ينعى من هذه البلدة بغير ادنى امرأة  
 فاقامت بيينة فقالوا اني دستور كذا زنا من شهر روف حيث سمع والفرق انه ذاك شاهد على النفي صورة

مطلبة  
بيينة النساء اولا

مطلبة  
القول قول المولى

مطلبة  
مذكر اسم ابيه وابيه ونحوه

فمع لانه معناه انه ذهب ونشأ في بيده العلم بعد الاذن فافتقر **من عا ولا** ادعي الفاضل حرة رجل  
 بشهادة الزور وينفذ قاضيا وباطنا اذا كان الدعوى بسبب معين حتى لو ظهر بطلان السبب من اصل  
 لا يبطل القضاء وقالا لا ينقض باطنا لا يبطل القضاء **ادعي** ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واقام على  
 ذلك بيينة الزور وقضى القاضي بالفرة بينهما وتزوجت زوج آخر لا بكل المزوج الاول وطاها ولا لمرأة  
 التمكن منه ومالا لا يخل وصورة لكل اذا ادعت على رجل انه نكحها واقامت عليه شهود زور وقضى القاضي  
 بالنكاح بينهما بكل المزوج الاول وطاها ولا لمرأة التمكن منه وقالا لا يخل **من عا ولا** ادعي الفاضل  
 على رجل نكاح او ملك مطلقا ثم اقام بيينة على الشايع او على التلق من جهة المدعي قبلت بيينة **من عا ولا** ادعي  
 ادعي ذواليد انتجاب ايضا ولم ينعى البيينة على الشايع حتى قضى بها للمدعي الشايع ثم اقام المدعي  
 عليه البيينة على الشايع لا ينقض القضاء وذكر في الذخيرة اذا قضى له بالشايع ثم ادعي عليه اخر  
 بالنتابة واقام البيينة ان اقام المقض له بالنتابة بيينة يقض له وان لم ينعى حتى قضى للمدعي ثم اقام  
 المقض له اولا وهو المقض عليه ثانيا البيينة على الشايع هل يقبل وينقض القضاء انه لا ينقض القضاء  
 وفي الاصل انه ينقض **من عا ولا** ادعي دعوى الشايع بعد دعوى المطلق **من عا ولا** ادعي البراة  
 وامهلى يمين فلم يأت الدف وحكم عليه ثم برهن فالتحار انه يقبل ويبطل الحكم ولو قال المدعي لا دفع  
 يميل القاضي الى مجلس الشايع فقيه لا يميل على وجه يبطل حتى المدعي والناظر على ثلثة ايام وما  
 يشبه ذلك ولو قال لا دفع ولم يبين وجه لا يلتفت اليه ولو بين وجه الدف كمن يثبت عن البلد  
 هكذا الجواب وكذا لو بين دفعا فاسد الجواب كذلك ولو كان الدف محجيا وقال بيئتي حافة  
 في المحر بهد الجايب **نصوص** واذا ادعي المراهق منهما ان من قرب الاحوال الغلام والجارية  
 وهو من سنة اثنا عشرة الغلام وتسع سنين والجارية البلوغ صدق لانه امر لا يعرف النكاح  
 من جهة ويكذب بالظاهر **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي  
 وكذلك لو كان بايديها معان رجلين ادعيها بغير فاسد السبب رم لسبب سببها  
 بيينة حرة فقبل بيئتها **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي  
 است ولكن تركه فانه است ورب دين كويده ان معنوه كذا كذا وبست ابن دعوته سموة بنوده ولا ضم نيت  
 اثبات ملك يست **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي **من عا ولا** ادعي

مطلبة  
شهادة الزور ينفذ قاضيا وباطنا  
 مطلبة  
القول قول المولى  
 مطلبة  
مذكر اسم ابيه وابيه ونحوه

مطلبة  
القول قول المولى

مطلبة

البيينة انما است



وله في ملكه فله ان يملكه او يهبه ان يشهدوا ان فلانا القاضى قضى به عليه ولم يبين سبب القضاء فانه حذر  
 القضاء ولا يقبل بينة ذي اليد الا اذا بينوا سبب القضاء بان يشهدوا ان القاضي اقرعهم بهم انه يقضي على هذه  
 الشهادة بشهود شهدوا بعد ان اقرعوا فله بالبينة بالنسبة فانه ينقض قضاء القاضي بالاتفاق لان هذا  
 لا يكون اعلى حاله من العائنة ولو غابا ان ذاك البينة اقام البينة على انتابا به ما قضا القاضي بملك المطلق  
 او بالتنا قبلت بينة وقضى له وينقض القضاء وكذا اذا قضى عليه بالتنا انما في نفسه خلا ف  
 وهو ما اذا بينوا سبب القضاء بان يشهدوا ان القاضي لا يقضي له بالبينة بالتنا ولم يشهدوا ان القاضي اقرعهم  
 بالتنا او بالملك المطلق عند البينة واني لا يسف لا ينقض القضاء لاحتمال القضاء بالشراء من ذي اليد  
 او اقرع من ذي اليد اذ لم يذكر او اقرع القاضي لانه يجوز ان يتخذ بينهما شراء واقرار او وصية من جهة ذي اليد  
 وقد قضى القاضي بذلك وهم لم يعلموا واعتدوا ظاهر ما عاينوا او يودعوا التنا وانما يطلق لهم اداء الشهادة  
 اذ لم يجرعوا بطلان ذلك وقال في محله ينقض القضاء كما لو شهدوا على اقرار القاضي الكيفية **من خلاصة**  
 اقام رجل بينة على رجل انه ابنه ولد على فراشي و اقام الابن بينة على رجل انه ابنه يعني انه ابن  
 الرجل فالبينة بينة الابن ولو اقام الرجل البينة على امرأة انها زوجته واقامت هي البينة انها زوجته فلما  
 فالبينة بينة الرجل والفرق من وجهين احدهما ان النكاح لا يكون الا بكلام فالرجل اثبت اقرارا الذي يتقدم عنه  
 النكاح انها امراته وهي بذلك الاقرار تكذب بشهود ما لم يقبل ولم يواحد هذه الابن لان السبب في بطلان  
 ولو اقام الاب بينة على اقرار الابن انه ابنه والبنة بحاله فالبينة بينة الاب لان الابن باقراره ذلك كذب  
 بولاء وانما ان مدعى الزوجة يدعي الملك عليها وهي لا تدعي الملك على ذلك الرجل الاخر بل يدعي بالملك  
 على نفسها فكيف يمكن المدعى هو الزوجة دونها والبينة بينة المدعى بالنسبة لان الرجل لا  
 يثبت حق نفسه بهذه البينة لان الاب يتشرف بالابن لانه لا ينسب اليه فاما الابن فانه يثبت حق  
 وهو نسب الى الاب لانه يتشرف به اذ هو بينه وبين المدعى من وجهين مختلفين والبينة بينة المدعى والسئلة  
 في كتاب العلل لم يذكره **فصل في** وفي المتن اذ اوصى دارا و اقام بينة انها له فقط القاضي لم  
 بالدار ثم اقام القاضي عليه بينة ان البناء له بناءه هو لا يقبل بينة لان الشهادة بالدار شهادة بلا  
 والبناء بغيرها وكذا لو قال شهدوا المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وانما شهدوا له بالدار ولم يشهدوا  
 بالبناء في ثبوتها وتما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان قيمة البناء للمدعى ولو شهدوا بالدار للمدعى

مطلقا  
 شهادة بالدار شهادة بالدار

ثم قال

ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعى قبلت شهادتها ويقضي للمدعى الساحة دون البناء **من قاضي**  
 ولو ان المدعى اقرع بجلاد فحقها الى من موافق به او شهد تحليفه بالشهود باقراره بذلك لم يكن بينة وبين الذي  
 الدار في يده خصوصية وان كان المدعى والشهود والذى الدار في يده لا يعرفون الدار وذلك  
 لان الكل قد اجمعوا على ان بينة واحدة وانما ليس بخصم في ذلك فيستدرك الخصومة عنه **فصل في**  
 ان تزوجت بمهر المرأة فاكلت ثم مات الرجل في اذنت يدعى ميراثه كان لها الميراث ولو كانت المرأة اوتت النكاح  
 ثم ماتت فكل رجل ميراثا وزعم انه كان له الميراث بملكه اروي عن يده في نفسه النواذر ولو ان امرأته  
 على زوجها انه طلقها فاكلت فانكر الرجل ذلك ثم ماتت فطلب ميراثه عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كذبت نفسها قبل  
 وزعت انما لم يلقها ولو تنازعا جارية واقام كل واحد منهما بينة انها ولدت في ملكه من امته ففصل بين اليد  
 ولو اقام المدعى البينة على الجارية التي عند المدعى عليها انها امته ولدت بهذا الولد البينة على مثل ذلك قضى لها  
**فصل في التوبة** وذكر الحنفى في رجل قدم بجلاديا القاضي وقال ان والذى فلان بن فلان في مات ولم يدع  
 وارثا غيري ولعل على هذا الرجل كذا وعنه هذا الرجل كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عما ادعى فان  
 اقرع جميع ذلك امره القاضي بدفع ذلك اليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لا جاء الاب حيا من المال من الغرم ثم الغرم  
 يرجع على الابن بما احدث منه **فصل في** رجل لم يمت في دار فلم يخام صاحب البيت سني ثم خاض الى القاضي فبطل  
 القاضي حقه بترك الخصومة سنيين كما هو مذموم لبعض الناس فان بعض العلماء قال من لم يمت في الدار  
 اذ لم يخام ثلث سنيين وجوز في الجهر بطل الدار هذا قولهم فله ان يثبته قضاء القاضي فان رجح  
 الى قاضي آخر فان التنا بطل قضاء الاول **فصل في** **لبن ملك** دعوى كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست  
 مرافقة است بهزار درهم ومن فريده ام يابره كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست  
 محروك وبان غلام ملك مست بهزار درهم ومن فريده ام يابره كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست  
 محروك وبان غلام ملك مست بهزار درهم ومن فريده ام يابره كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست  
 محروك وبان غلام ملك مست بهزار درهم ومن فريده ام يابره كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست  
 محروك وبان غلام ملك مست بهزار درهم ومن فريده ام يابره كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست  
 محروك وبان غلام ملك مست بهزار درهم ومن فريده ام يابره كذا ابن محروك وبان غلام ملك مست

مطلقا  
 شهادة بالدار شهادة بالدار

مطلقا  
 شهادة بالدار شهادة بالدار



اصطلاحاً في الترتيب والرواية من القائلين بالفردانية



فوقته المرأة باذنه او بغير اذنه كان ذلك للزوجه قال رسول الله والشيخ الامام الاجل الكنتاذي طهر الدين  
 كتب هذه المسئلة فله وحده ان يقال اذا غزلت المرأة فقل زوجها على وجهه اما ان اذن لها بالزول او لم  
 ياذن لها ولم ينهها او لم يعلم بها ان اذن لها بالزول فهذا وجهه ان قال لها اغزلي لي او لنفسي او  
 يكون الثوب على ذلك اذا غزلت مطلقا ان قال اغزلي لي فالقول للزوجه ولها ما سجي من الاجر وان لم يذكر اليك  
 فهو مستعاض وان اختلفا فقالت امه غزلي باجر وقال بولم يسم شيئا فالقول قول الزوجه مع اليقين  
 وان قال اغزلي لنفسي فالقول لها ولو اختلفا فقال الزوجه انما اؤتيك ثوبي وتغزلي وقال لا بل قلت اغزلي  
 لنفسي فالقول قول الزوجه ولو قال اغزلي لثوبي لكون الثوب لي فالقول للزوجه لان صاحب الاصل والمرأة عليه  
 الغسل لانه اجارة فاسية لان استجار بعض الجاهل وان قال اغزلي مطلقا فالقول له وان ناهى عن القول  
 فالقول لها وعليها مثل ذلك العطن وان لم ينهها او لم ياذن لها ان كان الزوجه بايع العطن فالقول  
 لها وعليها مثل ذلك العطن وان لم يكن بايع العطن فالقول للزوجه كما اذا اخبرت دقيق الزوجه  
 او طخت لم الزوجه يكون الطبخ والخبز للزوجه ولو ختاتوا ففخ امرأة بعينها معلوم وزوجها بعينها احبنا  
 فباي حصل هو لها وفي فلاق فتاوى الشافعي ان كان الزوجه رارعا وامرأة تجز ونطخ فاكسب فله  
 من **مجلسه** على يمين يميني يدعي كرو خطا قروي يبرفر آرد وتوايان بمرافق قروي كوي دادند  
 بما امر من احد مال للقا في يجوز القضا والاقرار من غير بحث عن السبب بل يكره موجب اقراره  
 والثقلان الذي كثر كان يعلم في نفسه انه جري بته وبين الذي عليه سبب شرعي اوجب ذلك عليه رجل كره  
 المطالبة بما ادعى والاخذ والا فلا لان ما ليس له موجب شرعي لا يصير ملكا بالاقرار لان الاقرار  
 ليس بسبب التهمة **مقابلة** لو قال الذي عليه في مجلس لا بل هذا حق وممكن ثم قال في مجلس آخر اني  
 قد جئت من فلان الغائب واقام بينه على ذلك لا تقبل وخالف الذي الاول على علمه فان كل سقط  
 دعواه عنه وكذا الواقعين يدعي القاض انهما باه والافدعوا باينة لم يندفع **مقابلة** زن دعوى ميراث في كنه وبينه  
 اقامت في كنه به اقرار مورثه ابن زن است وحلال من درست بود يا في اجاب اكر اين دعوى در قيمه  
 عدت وفاة است درست بود كه دعوى كردن مصديق بود واكر كسبش است كه اكر كونه كسبش از بين  
 تمام شدن عدت تصديق كرده بود شنود واكر في نه وهذا لان اقرار رجل اغلا يطل بونه فكان النكاح  
 مع نقيام حكمه وهذا يطل اقرار المرأة بالنكاح بوجاهة حجة لان النكاح زال وبطل جميع علاقته

وذكر في ادب القاضي من شمس المظلة انه قال ان طلب من القاضي احضار حصص من خارج المصير  
 يخلف باله انك تحق في دعواك فان حلف اجاب والا فلا وذكر عنه ايضا ان من اراد جيبه من ثاوية  
 انه مقدم وطلب من الطالب انه لا يعلم مقدم خلفه وان حلف في ان كل اطلق لا ميسرة **من قصور**  
 اذا ادعى دارا في يد آخر انه وبها له في وقت كذا وسلمها اليه فقال القاضي البينة فقال لا تجزى  
 البينة او لم يقبل ذلك فاشترتها منه فاقام البينة على الشر بناتج مؤخره عن البينة يقبل بئنه لان  
 التوقيت والحق وان اقام البينة بتاريخ سابق على البينة لا يقبل لانه يدعي ان الشر بعد وقت البينة  
 تشهد انه قبله فلا يكون الشهادة موافقة للدعوى فلا يقبل **من قصور** في باثبات سبق حاجت افتد  
 وان خصم تاريخ شر افته باشد بانكفبه بئنه اكر بينه بكونه كشره ابن فلا در فلان روز از  
 فلان ماه از فلان سال بوده است وشره ان فلان در فلان روز كه پشتر از بين روز بود ورو  
 اجاب بود وقيل في اني زمان حكم بالشره اجاب بخوابين احد هما من زمان قبل زمان شره الاخر فقد را با حق  
 به القبلية فقط **من قبلة** ولو ادعى في نفسه مد يد رجل اناله فقال ذو البدي لان الصغير فلان لا يستخلف  
 عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري ان الصغير لا يكون للمدعي ان يستخلف لان اقراره لولده  
 قدح ولزم ولو استخلف فمكمل لا يصح **نكول** في رجل باع عقارا وسلم وامرته وولده او بعض اقاربه  
 حاضر ولم يقبل شيئا ثم ادعى على المشتري ان المدعي على المشتري من كان حاضرا وقت البيع ان العقار له اختلف  
 المشتري فيه قال مشايخنا سمر فله لا يسج دعواه فينظر القاضي في ذلك ان كان في رايه ان لا يسج هذا القول  
 وافق بذلك كان حسنا فيكون بهذا الباب التزوير وان لم يكن رايه في ذلك يعني يقول  
 مشايخنا واذا باع مال الغير ومالكه حاضر ولم يقبل شيئا لم يكن سكوتة رضا وهذا  
 اذا لم يكن السلطان يستفي في تقليد القاضي سماع هذا الدعوى كذا في قاض خان اذا ادعى  
 حرية الاصل ثم ادعى عارضية يسج ولا يكون التيقاض مانعا من الدعوى في الحوية ولو ادعى  
 على العكس يجوز ايضا **من قاضي** اذا باع الاب مال ابنه الصغير فادعى الابا بعد بلوغه ان يسج الاب  
 وقع بغين فاحش فان كان قيمته يوم باعه فانه قد باع منكف بن ورد على ملكه قال المدعي عليه  
 وبطل كنه قيمته فحين فانه حكم الحال اذا لم يكن المدعي قد رما قبله في الاسعار فالقول قوله المشتري وان انا  
 بئنه فالبينة للزيادة **من قاضي** واذا باع رجل فرسا او غيره من الحيوان فقال هو ملكي فولدت عند المشتري

على كونه كونه  
 على كونه كونه  
 على كونه كونه



ثم استحق المسحق لا ينجز البيع مع اولاده والشرى رجع على البايع بالثلث قيمة اللؤلؤ من مؤ ومن  
 جهة البايع فيرجع العينة اليه فانه على الزامه عقد المعاوضة **من شرائها** ولو ادعى على آخر القاسم تحفظ بالوزن  
 لا ببيع وقيل ببيع وفي الذرة والحب وغيرهما يعتبر العرف اما في الاشياء الستة المقدرة هو الكيل في الاربع  
 وهو الحظيرة والشعير والتمر والحب وفي الذهب والفضة المقدرة هو الوزن وفي الدقيق يدعى بالوزن **من خلاصه**  
 وفي تجزئة النوازل رجل ادعى على آخر انه غصب غلاما تركيا ومن صفاته وطلب احضاره فاحضره فاعلم ان في الغ  
 بعض صفاته بعض ما وصفه هو فانه من ان هو الحظيرة ملكه فاقام البينة يسع دعواه ويقبل بينته **من خلاصه**  
 حكى ان رجلا في زمن ابي حنيفة سجد الله ادى على ابن اخيه انه قتل اخاه الذي هو اب المدعى عليه خطا والله غرم البينة  
 على عاقلة وهو منكرو هو يريد ان يقيم بينته زور فشاور المدعى عليه فيها فقام الفقيه وذهب اليه بالكتاب  
 لما ادعى المدعي ذلك قال الفقيه انا الذي قتل اخاك لا هو فقال المدعي اقرت فاعلم ان بينته فقال  
 الفقيه ليس لك ولاية اذ البينة عند قيام الدين وبطل دعواه عنه حين صدقت **من خلاصه** لا يثبت بينة  
 لا يثبت بينة بين القاصمين ما لم يتنازعا عينا او مفعلة او احدى اذكرة في دعوى الجوامع رجل ادعى دارا انها كانت  
 لفلان فاشترىها منه بكذا او قبضها بنسليم فقال ذو اليبه فلان هذا دفنها الى وديعة او عارية او  
 اجارة او نحو ذلك مما لا يدعى منها رقبتهما ان دفنت خصوصته وهذا القول ولا يكلف اقامة البينة على  
 ذلك وكذلك لو لم يقل المدعي انها كانت لفلان وان اشترىها منه بل ادعى مطلقا لكن الذي يترتب عليه اقام  
 بينته على اقرار المدعي انها لفلان وقال الله واليه فحقها الى فلان بغير حجة تملك الرقبة فاما لو اقام ذو اليبه  
 بينته على اقرار المدعي انها لفلان ولكن لم يقل ذو اليبه انه دفنها الى فلان بغير حجة كذا لم يذكر مستدرك  
 الكتاب وقيل بغير حجة لانه متى ثبت انه اقر به لفلان لم يسع دعواه من غير تلق من جهة ولم يتلق من  
 ولو اقام ذو اليبه ان العين وديعة فلان فقال المدعي نعم ولكن فلانا وبعبه لك او باع منكته وانكر  
 يحلف المدعي عليه لانه يدعى عليه يد نفسه وهو ينكر ولو ادعى عليه قيمة عين بان ادعى ان العين كان ملكه وان  
 كان في يده بغير حق فحلفه به فقال المدعي عليه تملك العين كانت وديعة فلان الغائب عند لا يثبت  
 عند الخصومة لانه انما يدعى الفعل وهو تسليم الضمان فصد او لا يمكن المدعي عليه حيل الفعل بخلاف  
 ما اذا كانت قائمة عنده لانه لا يدعى عليه الفعل **من فائدة** ان كل من يكرى دعوى كنهه كنهه بذكره او يزار  
 وزم استجابه ما به كنهه دهره ويكرى بذكره مدرم مدرم است. وارث ويكرى شئ من بذكره

مطلوب الدعوى الحظيرة بالوزن لا ببيع وقيل ببيع

من خلاصه او حنيفة

ومراو كليل كرهه است قبض ان مال قاض اخيه كنهه انك دعوى راره كنهه ما انك ادعى مدعي را ابن اخيه او  
 كنهه اخيه سوال ما به كرون دليل بر ان كنهه حكايت است ورضا قاض ابو حنيفة ربه الله آوره انك دخل ابون  
 على ابن ابي ليلى وقاض فتقدم اليه رجلا فقال احدهما اعرك الله ان هذا قد ف اى وشئتني فقال  
 يا ابن الزبانية خذ يا حنيفة فقال للمدعي عليه ما تقول فقال ابو حنيفة لم تسال وهو ليس بخصم بل  
 ثبتت وكالته من امه عنده كنهه قال له قال فاسال المدعي احبك امك ام ميتة فساله فقال ميتة  
 فقال اقم بينته على ذلك فاقام فاراد القاض ان يسال المدعي عليه عن دعوى المدعي فقال ابو حنيفة او  
 ان ذلك سئل المدعي هل لاك وارث غيرك ام لا فقال لا فقال لا فاقم البينة على ذلك فاقام فاراد القاض  
 ان يسال المدعي عليه فقال ابو حنيفة سئل المدعي احب امك ام امه فساله فقال حنة فاقم البينة  
 على ذلك فاقام فاراد ان يسال المدعي عليه فقال له ابو حنيفة لا تسال المدعي عليه امك ام امه فاقم البينة  
 فساله فقال له سئل قال فاقم البينة فاقام فقال ابو حنيفة فسال المدعي عليه عما ادعاه المدعي فبطل  
 على ان القاض ان يستكشف وجه الدعوى وعن الشهود الى ان يستكشف وجه الدعوى والشهادة لا تسكن  
 شريطها فان وقعت دعوى او شهادة فيها قصور في القاض حيث لم يثبت عن ذلك ويحتج عليه بغير  
 ان شالله تعالى **من فائدة** ولو ادعى المدعي على آخر الف درهم واقام البينة فقال المدعي عليه ان  
 المدعي اقر بكسيفا هذا المال مني واقام البينة لا يسع لان هذا بطريق الابتداء لا طريق الى الدين  
 يقضي بامثالها **من خلاصه** اذا ادعى وارثا في يد رجل انما وبها وسلم اليه في وقت كذا فقال القاض البينة  
 فقال انه حدى الربهة فاشترتها منه وادى وقتا قبل الوقت الذي ادعى الربهة فيه فبرهن عليه يقبل  
 للتناقض اذ لا يمكن ان يقول وبب منه شهر ثم حدى الربهة فاشترتها منه منه مسنة ولو ادعى وقتا بعد  
 الوقت الذي ادعى فيه الربهة وبرهن عليه فقبل لان التوفيق ممكن فلا يتحقق التناقض فهذا لا يمكن ان يقول  
 وبب يا منه شهر ثم حدى الربهة فاشترتها منه اسبوع **من شرائها كنهه القاض** ثلاثة نفر ادعى على زيد دارا  
 فقال قد اشترتها منك فطوبى بالبينة فقال في الدفع اشترتها مني وببكم حال صغيركم لا يسع منه هذا  
 الدفع ومن باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها مدة زرع او بناء وجاره ساكت ثم الاذن تدعى بها ملكها  
 لا يسع دعوته ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف المشتري قيل له ولم يتم فيها الشك  
 ولكن ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون في اذا



وسلم وولده او زوجته حاضرة ساكنة حيث يسقط هذا القدر دعواه **من قبله** اذا ادعى المدعي عليه دعواه  
 الدين ان المدعي او يستفيد هذا المال منه واقام البينة فقد قيل ان لا يسقط بینه لان دعوى القرض في  
 طرف الاستحقاق لان الدين يوقف ما مثله في حيز القبول في مضمونا على القايض وسال للدين على ما عرف وفي  
 الحاصل هذا دعوى الدين **من قبله** ولو ادعى انه فقد عين بعد القايض فقيمة الف درهم وجه المدعي عليه  
 دعواه والمدعي معترن العبد فاقام المدعي بینه على دعواه فالقاضي لا يسقط بینه ولا يقضي بالارشش على المدعي  
 اللطم من العبد ولو كان العبد ميتا او صغيرا لا يعتبر من نفسه فانه يقضي بالارشش للمدعي على الفاق ولا  
 يشترط حصة العبد وكذا اذا ادعى عليه انه فقد عين بر دونه وقيمة الف درهم وانكر المدعي عليه فاقام  
 المدعي بینه على دعواه فالقاضي يقضي دفع قيمة البر دون المدعي على المدعي عليه وان لم يكن البر دون حاضرا **من قبله**  
 خلف المدعي عليه بطلب المدعي بینه بين يدي القاضي قبل استحقاق القايض في ليس بخليف لان الخليف  
 حتى القاضي **من قبله** ادعى شيئا وبر من عليه عند الحكم وحكم له به بعمل قبضه وبر من المطلوب ان المدعي او  
 انه لا حق له في ان كان في شهوده واعلى هذا الاقرار قبل القضاء للمدعي بطل شهود المدعي فدعواه ايضا وان بعد القضاء  
 لا يبطل **من قبله** اذا ترك المدعي رجل زمانا ما يمكن الدعوى منه ولم يدعي عليه عند الحكم حتى مات  
 فلا يستعمل باورثته لاحتمال الريبة الى المدعي عليه او هو كاذب الا اذا اقر المدعي عليه بعد الوفاة فان المدعي  
**من قبله** من فتاوى البيرج ولو ادعى دينا وشهدا باقراره بالمال يقبل وقيل لا يقبل ولو ادعى  
 دينا وشهدا احد بها بالمال والاخر باقراره بالمال يقبل **من قبله** من فتاوى البيرج ومن داراني يد رجل فقال المدعي عليه  
 اني اشتريت هذه الدار من فلان وانت احرمت البيع ولم يذكر للفضولي واسم ابية ووجهه لا يكون دفعا  
 لدعوى المدعي **من قبله** ادعى الميراث وقال من اراد يوم ما ذر ويدر واقام البينة ان اباك اقراني  
 ابنة ويثبت استحقاق الارث لانه اقرار لا بانه اذا ثبت يثبت النسب **من قبله** ادعى باع دار غيره وسلمها  
 الى الشترى فادعانا المالك على البايع ان اراد اخذ الدار لا يصح لانه ليس في يد البايع وان اراد  
 قضيه بالغصب فعلى الملاك ان يوفى ان غصب العقار هل يتحقق موجب للضمان وان اراد اجازة  
 البيع واخذ الشترى يصح دعواه **من قبله** اذا ادعى رجل على رجل على انها داره اشترى بها من فلان  
 غير صاحب البية واقام بینه فشده وانما داره لم يقبل ذلك لان الشهود وشده وباكثير ما ادعى المدعي  
 لان الملك سبب اذا ثبت بالبينة اقرار على ادنى ما يمكن لان السبب من الماداة واذا قضى القاضي بالملك

الطلاق بالبينة ثبت ذلك من اقرار ما يمكن الاثر ان القضاء بالملك المطلق يوجب استحقاق الزوايا له كما هو  
 القضاء بالملك سبب لا يوجب استحقاق شيئا من الزوايا له عند البايع الا بتأخير صحيح والشهود اذا شهدوا  
 باكثر من دعوى صار المدعي مكذبا لهم فبطلت دعواه وتكذيبه ونفيقه كما لو ادعى المدعي الف درهم وشهد  
 الشهود بالفين وقال في كتابه الكتاب من قبل ان المدعي اقر بالملك لبايع فلا بد من الفعل لبايعه والشهود  
 يذكروا السبب وهو امكن البايع ما شهدوا له بملك مطلق فصار زوايا مدعي ولو ادعى المدعي ملكا مطلقا وشهد  
 الشهود بملك السبب شرا وما شهدوا له فقد ذكره كتاب الدعوى ان ذلك مقبول اذا ادعى المدعي ذلك ايضا  
 لانهم شهدوا باقرار المدعي مع اقرار المدعي فوجب القبول لما قلنا ان الملك المطلق زوايا من حيث ثبت  
 بالسبب ما دونه باقرار المدعي من الدعوى مقبولة كما اذا ادعى المدعي الف درهم وشهد الشهود بالف درهم ان ذلك مقبول  
 فكذلك ههنا ولو ادعى الميراث فشهدوا بملك مطلق لم يقبل لما قلنا ولو ادعى الشراء من فلان وشهد الشهود ان  
 فلانا وبهنا لم يقبل لانهم شهدوا بغير ما ادعاه **من قبله** من فتاوى البيرج فبطلت دعواه من بعده ووقتها تقبل  
 عليه حكم فمضى به ضيقه بغيره القايض من التفرق واخرجها من يده ثم ادعت امرأته ملك الضيقة عليه واقامت بینه  
 لا ببع الدار والبينة وبهنا الجوبة انما هي اذا عفا دعوى الغصب لا يصح شتر دعوى الغصب  
 على غير ذي اليد مبرر بخلاف دعواه الملك عت اخرج الغاصب ضيقه من يد التفرق ثم ادعانا عليه رجل  
 اقام البينة وقضى بذلك ولم يقل انما ليست في يده فاقضاه صحيح فمن جعله صاحب يد يقول يقبل ومن لا فلا  
 بخلاف الغصب لا يكون المدعي عليه صاحب يد ليشترط **من قبله** من فتاوى البيرج من كرم ما ببع الارث او غيره فشده وان هذا  
 ملك هذا السبب يقولوا انه في يد المدعي عليه غير حق بل هو ام لا اجاب الامام الخوئي ونعم ولكن كذا وكذا جوازه  
 وروست وانه بناحق است **من قبله** ادعى رجل على رجل اخر انه قرب امه وماتت بغيره قال المدعي عليه الف درهم  
 انها خرجت الى السوق بعد هذه الفضة لا يصح الفرق اما لو اقام البينة هذا على الف درهم والاخر على مائة الف  
 ببينة الف درهم او باس **من قبله** فبطلت دعواه من عليه اخر انه قد ففضله ثم الغصب منه به من غاصب ان القن  
 ملك لا يقبل بینه اذا دعوى المطلق لا يصح الا على ذي اليد كمن لو ادعى على غيره ذي اليد انك غصبت مني  
 سبب في حق الضمان الا يري ان دعواه على الغاصب الاول يصح ولو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو  
 بر من الغصب منه في القضي له ان هذا القن ملك يقبل وكذا لو بر من عليه ان القن ملك غصبت مني فلان  
 تقبل وفي ضد دعوى الغصب على غير ذي اليد يقبل لا دعوى الملك **من قبله** ادعى غاصبا في يد انسان

مطالبة الميراث

مطلب سهم



نقال انه في القاض البينة فاقام بينه وبينه ملك فلان وانا وكيله بالخصومة ببيع وتقبل خلافا لوقال ملكي ثم قال انه ملك فلان لا يبيع **من قبيحة** ادى بعض الورثة وبناتى الزكة بعد تمام القسمة بحوله ان نقض القسمة ولو ادى جينا من اعيان الزكة انه اشتراه من الميت او من الميت له وسلم اليه لا يبيع بعد القسمة **من قبيحة** في بعض من الزكة للغير ثم قال كان المورث اوفيا بذلك العين وما كنت علمت ذلك لا يبيع منه يتيم بلغ فادعى ارضاً من تركه اخيه الميت مورثة من والدهما ثم ادعى ارضاً المملوك لظهوره ذلك الاقرار صدر من اخيه المتوفى انا له ببيع ولا ينافي بينهما **من قبيحة** في دعوى المورث وادعى له ملك وسبت ولكن مما كوفي دأغ في دأغ ثم وردت مدعى عليه فقبضت ما ساق حق كوفي ورست بود لكن قاض كواسي دكر خواهد که در دست صاحب يد ساقفت بمكة افق الامام في الميراث في **من قبيحة** ولو ادعت امرأة ما على ورثة الزوجة وقات كان يعطى مورثكم وقدمات قبل الاداء لا يبيع الدعوى ما لم يبين السبب يجوز ان يكون النعمة دائماً بسقط بالموت **من قبيحة** في الورثة بالزوجة فاقام الورثة على قرار الوارث انه قد طلقها ثلاث سنة كذا فاقامت البينة بينه على اقرار الوارث في تاريخ كذا بعد ذلك انها امراة وحل له بل ينفى في الورث جاب انه كالمين التاريخين مقدار ما تقصد وتزوج وبها الزوجة ثم يطلقها وتقدر على اخرى فتم والا فلا وكان الاصح ان لا يشترط هذا المقدار **من قبيحة** واذا كانت الدار في يد رجل ادعى ان اهلها كانت لا يديمت وترها ميراثا له فاقام عليه البينة فان الاصل فيه ان البينة اذا شهدوا بالملك الميت عند الموت صح ما او دلالة او بيده عند الموت على المال وجب القضاء بما ميراث اما الميراث فلا يخلو وكذلك اذا ثبت بالدلالة لم يكن يدين الاستغال الى الوارث وكذلك اليه لان الموت حال الزوال واليد عند الزوال يصلح دلالته على الملك كما قلنا في شهادة الشهود فلا نابح هذا من هذا وهو بغير يوم اليمين ولا عرف ان لا يدي في اختلافه عند الموت تصير واحدة وهي يد الملك واذا كان كذلك وجب القضاء بالنقل فاذا ثبت هذا قلنا اذا شره وان اباه ملك عنها فذلك باطل لان الكون في الدار بالموت فيها لا يوجب بدلا ولا بدل على الملك الا انه ان من قال بغير ان العقار بالغصب لم يجعلها مضمونة بالهول والكون فيها قال ولو شهدوا انها كانت لايه مات فيها فهو باطل وهذا قولنا في حجة وغيره ولا بد من اثبات ملك الوارث او اثبات ملك المورث عند الموت كذلك ذكر في كتاب الدعوى من الاصل فاذا بطل ذلك بقى قولهم مات فيها وذلك باطل ايضا اما عند الايكاف فان شهدا بغيرهم على انها كانت لايه شهادة ماسة بغيره شهدا بغيرهم شهدا على انها كانت له فاذا

صح ذكر لم يطل بقولهم مات فيها فان شهدوا ان مات وحي في بيته قبل وكذا لو شهدوا ان مات وهو اكن فيها لان  
 السكنى استعمال واثبتت للبيد الا ترى انها يقضي بين قول من يقول يقضي العقار بالغصب وكذا لو شهدوا ان مات وحي  
 ميراثا لانه نفس على ملك الوارث وكذا لو شهدوا ان مات وهو لا يسكن القيص او لا يسكن الميراث لا تم قبل ذلك لان  
 اللبس استعمال ما وجب اثبات اليد ولو شهدوا ان اباه مات وهو قاعد على هذا البساط فاما عليه فهو باطل لانه لا  
 يوجب اليد ايضا ولو شهدوا ان مات وهو اكن على هذه الدابة فليس له الميراث لان الركوب استعمال ما وجب استعمال  
 اليد للركوب الا ترى ان الجلو على البساط ليس غرض ان ركوب الدابة وليس الشوب غرض الا ترى ان اثنين لو تنازعا في  
 بساط او فراس واحد بما قاعد عليه لم يستحق بالقعود شيئا ولو كان بينهما ولو شهدوا ان مات وهو قاعد فليس له الميراث لان  
 الميراث لا يثبت له اليد ولو شهدوا ان مات وهو على رأسه لم يستحق به شيئا عن اثبات اليد وانما هو مغلوب به الا ترى  
 ان الشوب اذا جبت الرخ فالقوة في حقه او عار رأسه انه لا يصير طاهرا رايته ولو شهدوا ان مات وهو على الدابة والحق  
 على رأسه المان يقضي بالميراث وكذا لو شهدوا ان مات وهو على الدابة او اذ قال رجل كنت انت امسكن بين هذه الدار او اركبتم  
 الدابة ولا يسكن هذه الشوب او حاط او ادعى ذلك الميراث فليس له وعنده ذلك من الميراث او اركبتم تقضي فذكرنا كتاب الدعوى  
 من الاصل ان الاقرار به تقضي صحيح بخلاف الشهادة بها عند ابي حنيفة ومحمد ولو قال كنت امسكن على الدابة او اركبتم  
 على هذا البساط او انا على يد امسكن لا قلنا الا ترى ان اثنين اذا قعدوا لم تنازعا على يقضي احد منهما بالملك  
 ولا يدعي الاخرى لما قلنا **ما جاء في الكبير** دعي انه اكن على دابة امه وشهد الشهود ولم يذكر اهل الدابة لا تقبل الدابة ولا تقبل  
 يعرج ويثبت لانه ذكر في كتابنا بين ادعى انه اخوه لابل وام واقام البينة بقبول ولم يشترط ذكر بله وقال شمس  
 السرخسي في الدابة لا يشترط ذكر بله وغيره واما اذا ادعى ابن له لانه ان يذكر سهم اللب واليد **مطلوب** ولو ادعى  
 لغيب بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا ان يوفق فيقول كان لفلان ثم اشتراه منه واقام  
 البينة على ذلك فنحن نقبل **من عاوى** ولو ادعى عينا انه له ثم ادعى انه لفلان وكلني بالخصومة فيه واقام البينة  
 على ذلك فقبول بئس منه لانه منافات بين الدعوى من فان الوكيل بالخصومة قد يضيف العين الى نفسه على معنى ان له  
 حق المطالبة ولو ادعى اول مرة انه لفلان وكلني بالخصومة فيه واقام البينة انه له لا تقبل لان ما هو مملوك  
 له لا يضيفه لغيره غير الخصومة فلا يتمكن القاضي ان يقضيه بالملك بعد ما اقر انه وكيل فيه بالخصومة  
 بما ادعاه اولا ولا يتمكن من القضاء بالملك لفلان لان الشهود لم يشهدوا به **من عاوى**  
 ادعى نصف دار فغير رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار لا يسبح دعواه اثنى عشر لانه اقر بجزءه ولو كان

مطلب  
بشرط العلم بالاب والجد لا سلم



على العكس نقول الصواب انه في الوجهين جميعا **فنادى قاضي** في الغنى في كتاب الدعوى على رجل ادعى دارا  
او متاعا واقام البيعة عند القاضي وقضى له بذلك ولم يقبض منه اقام ذوالبيد البيعة على ان المدعى اقر عند  
القاضي انه لا حق له فيه قال ان شهد شهوده على اقرار المدعى بذلك قبل قضاء القاضي بطلب ثمرها و  
شهود المدعى **فنادى قاضي** قال رسائمه ام كان كذا القولين في مجلس واحد لا يقبل  
لانه متناقض وان تزعم ان هذا المجلس قال رسائمه ام واقام البيعة على الايعاء قبل الاقرار  
بطلب **فنادى قاضي** اقام الخارية وذوالبيد كل واحد بيعة او اشترتها من زيد ولم يورث واحد منهما البيعة  
في اليد او لا شرأه بشئ من ثمر الخارية وبعض شيئا قالوا في وجه البيعة شرأه في اليد ان بيعة  
يثبت شرأه بعد قبض وبيعة الخارية يثبت شرأه لا قبض بعده وشرأه بعد قبض ليس من ثمره لا قبض بعده  
لان اذا احتاج لبا وفتين وبعث اليها زمان واحد ولا يقال ليس من صورة الشرأ ان يكون القبض بعده  
قلنا بل ولكن الظاهر ان يكون هذا بعده لانه ليس حتى القبض قبله لانه مال الغير وقد قال النبي صلى الله عليه  
السلام لا ياتخذ احدكم متاعا صاحبه جادا او لا **فنادى قاضي** رجل ادعى دارا يدعى رجل ان داره وجا  
بشاهد من شهد احد بها ان داره ورثها عن ابيه شهد اخر انها داره ورثها عن امه لم يقض له شي لان الشهادة  
في حقوق العباد لا يسمع الا بالدعوى ومتى ذكر الشهود سببا بعد اطلاق الدعوى لم يكن **فنادى قاضي** يدعي المدعى  
وغيره امتنع الدعوى لانه ان ادعى احد بها الكذب الاخر فان ادعى بما فقدت احدى لانه لا يجتمعان فثبت  
شرأها بها بالسبب على دعوى ولا يجوز ان يلغى ذكر السبب يعتبر اتفاقا فيما على الملك لما قلنا ان الملك المطلق  
ازيد من الملك بسبب قبضه ذلك حينئذ زيادة على الشهادة بما لم يشهد به الشهود وذلك باطل وحلت  
بمنه السبب على انها لو اتفقا على احد من السببين لوجب القضاء واذا ادعى المدعى كما يقضى عليه  
الدعوى من الاصل **فنادى قاضي** رجل ادعى دارا في يد رجل انها كانت ابيه ملكا وتركها ميراثا له واقام البيعة  
بقضيه بها ثم ادعى رجل انها داره كنت اشترتها من اب المقتضى له في حيوة وصحة وصحة المقتضى له  
فان الدار تروى على المقتضى عليه لان المدعى الكذب والقضى له قد اجعها ان لم يكن ملكا لا بطلب المقتضى له يوم الموت  
وان الدعوى والشهادة باطل كله فوجب الادعاء على المقتضى عليه والمقرر بالشرأه على حجة ان كانت له  
**من جامع الكبير** واذا ادعى الخارية مع ذك اليد في دعوى الملك المطلق صورته ما ذكره في دعوى الاصل  
اذا ادعى الخارية ان عهده كما تبطل الفدورهم واقام على ذلك بيعة وادعى الاخر انه عهده وكان على الفدورهم

مطلقات  
والامات فليجده

فليجده

قال جعلته فيها شهودي اليه جميعا ولوا ادعى احد بها ان ذرية وبعث على اقام على البيعة وادعى الاخر انه كاتبه  
ويعمل بك كانت بيعة التدبير اولى **فنادى قاضي** عن ابن يوسف رجل مات فثقت امرته ولده الميراث  
وكم كان واقرها انها زوجة الميت ثم ادعى مواليته ان زوجها كان طلقها ثلاثا في صحبة فانهم يبرحون عليها  
بما اخذت من الميراث وكذا قال ابو حنيفة ويوسف في امراته اختلعت من زوجها على ثمن اقامت  
بيعتها ان كان طلقها ثلاثا قبل النكاح وكذا قال مالك والعبد والزوجة فانهم يبرحون على الاخذ  
بثان على من المقتضى صورة المكاتبة امة كاتبها مولانا فارت ثمن اقامت البيعة على عتاقه كان من  
المولى قبل الكتاب وكذا صورة العبد وصورة الزوج الزوج اذا قام اسم اخ الميراث ميراثها فان كان  
حي اميراث وان حي الزوج الميت ثم ان الاخر اقام بيعة ان الزوج قد طلقها ثلاثا في حال حيها فذلك  
جارية ويرجع للاخر فيما اخذ الزوج من الميراث امة جارية بولد فقال هؤلاء هم من عهدي هذا وصدة  
الامة فاما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت متزاوجة مع لان الدعوى فيما فيه  
حصة الزوج ليس بشرط فلا يكون التناقض من ثمن **فنادى قاضي** وذكر رشيد الدين من فتاواه اذا ادعى نصف  
الدار ثم ادعى الكمل للدار لا يسمع لان دعواه النصف اقدم بانه لا ملك له في الكمل فادعى الكمل حاكم  
بمناقضا وعلى الكمل قبل من **فنادى قاضي** ادعى الكمل والغصب عليه وقال ذوالبيد ان مودع فلان واقام  
البيعة ان مدعى الغصب اقام البيعة انه ملكه بطلب قبل وان لم يتم البيعة على الغصب واقام البيعة  
على الكمل ولا يخرج ذوالبيد من ان يكون خصما بمجرد دعوى النفل **فنادى قاضي** ادعى كذا ابن فلان  
ان روى جامة غصب كرهه است يا بن ذوي جامة نهد است ابن دعوى تمام نبود وناجس و  
صوت جمت بكونه واكره مدعي انها كانت وكوايا نشين نشين زين في كويده كوي ازويك جامة  
غصب كرهه يا بن ذوي جامة وودعت نهار اجاب غصب وايداع جامة ثابت شود وودعا قهرنا  
قول قول شهود عليه **فنادى قاضي** ولوا ادعى هذا لفظ انه غصب عن هذا الجارية ببيع ولوا اقام البيعة على  
الغصب يا مدعى القاضي بالرد اليه وان لم يزل ملكي رجل ادعى ان الجارية التي في يده بغيره من الدعوى صحيح وان لم  
ملك يوم الغصب ولوا ادعى هذا لفظ انه غصب عن هذا الجارية ببيع ولوا اقام البيعة على الغصب يا مدعى القاضي  
بالرد اليه وان لم يزل ملكي **فنادى قاضي** وفي دعوى الاصل رجل ادعى على غيره دارا في يده وقال ملكي وفي يده **فنادى قاضي**  
واكره المدعى عليه انها ملك المدعى كذا مقرر بها في يده واقام المدعى البيعة فان القاضي لا يقضى بهذا الشهادة



ما لم يشهدوا انما في يد المدعي عند قال من اجل اننا اذا قال المدعي ان ملكي وفي يدي لا يسجد بهذا الدعوى و  
 يقول القاضي اذا ملكك وفي يدك ابرش طلب مني **مع خلاصه** ولو اقام البيئته على ارض من ارضه ففرض بالمدعي  
 ثم اقام المدعي عليه بيئته ان الزرع له زرعوه بنذر خطية قبلت **بيئته من قاضي** رجل ادعى والى في يد  
 رجل فملك المدعي عليه فاقام المدعي بيئته انما للمدعي وكنى بها للمدعي ثم اقام المدعي عليه بيئته ان البناء له  
 بناءه وذكر في الاصل ان يتقبل بيئته المدعي عليه لان البناء في القضاء الشها فلو يتقاضى لو كان شهود  
 المدعي شهودا بالدار والبناء جميعا يتقاضى القاضي للمدعي ثم اقام المدعي عليه ان البناء له بناءه فلو لا يتقبل  
 بيئته **من قاضي** رجل ادعى على رجل ما في مدعي فقال المدعي عليه قد قضيتك ما بعد ما تة فلما حكي على  
 لم يكن انفرادا وكذا لو ادعى الن في مدعي فقال قضيتك من بين لم يكن ذلك اقرارا ودعوى القضاء مع قوله  
 لا تحكي عليك لا يكون اقرارا **من قاضي** ادعى على من على فخر في اليد انه لم يتقبل اعتبارا لقرار الثابت  
 بالبيئته كالتا بت عباناه وكذا لو شهدان واليد اقر بالقرن واخره انما انما المدعي او دعه قبلت شهادتهما  
 ولو شهدا ان اقر به واخره انما انما المدعي ودعه اليه لا يتقبل وكذا لو شهدا انما اقر بان المدعي ودعه اليه  
 لا يتقبل ولم يجعل الاقرار باليد اقرارا بالملك الدافع وجعل الاقرار باليد اقرارا بالملك للمودع **من اصول**  
 ادعى عليه في يد رجل ان ابرش له من فلان الغائب وما يملكه وذو اليه او على فلان آخر غير ذلك الغائب  
 او دعه اليه اياه واقام البيئته لا بدفع عند الخصومة لان المدعي يدعي ملكي من جهة الغائب ولم  
 يدع ملكا مطلقا ولا بدفع عند الخصومة **من عاوي** رجل ادعى على من في يد رجل مطلقا وقضى القاضي  
 له ودفع اليه ثم جاء آخر وادعى هذا المتقاضى له مطلقا حل بجمع دعواه وبيئته كما كان  
 يستمع قبل القضاء اجاب لانها كانت يتقبل قبل ذلك لتساويها وهذا تحت هذه القضاء  
 ثم يذكر للتبيين بطلان القضاء والخطية ولا يتقص اذا يحكم المدعي طاعة الانا قضى ما ابرم وفاق  
 لما اخلق ولا صارت لا وجه **من قاضي** ولما ادعى ان هذا سوي خصبه مني فلان الغائب واقام بيئته وقال  
 ذو اليه ان ذلك الرجل او دعه اليه فلان الغائب لما بدفع عند الخصومة **من عاوي** ولان وقع في العين  
 جده ملكا واقام المدعي عليه بيئته ان كان عندي وبيع لورحن او مضاربة او شركة لا يتقبل بيئته  
 المدعي عليه لان الدعوى يقع في الدين ومحل الزمة بخلاف العين ثم اذا قضى القيمة للمدعي واخذ  
 القيمة من المدعي عليه فاقاض الغائب وصديق المدعي عليه فيما قال ففي الودعة والرحن والاجارة

والاجارة والمضاربة والشركة يبرج المدعي عليه على الغائب بما ضمن ولا يبرج المستعير والغائب  
 والتا رقا **ما** وان كذب الغائب صاحب اليد في اقراره انه وصل من جهته من الوجوه التي ذكرنا  
 فلما رجوع له ما لم يتم البيئته على ما ادعاه من الاجارة والرحن ونحوها لانه لا يدعي لنفسه وبنا على  
 الغائب بسبب عمل له وهو يملكه **من عاوي** ادعى القاضي فقال خصمه قبيته في سمرقند وعجز عن البيئته  
 ثم قال ادعته في قرية كذا او برحن يتقبل او المتوفيق يمكن **من جامع** اكبر كفي سر صاحب يد كاله دعوى كره  
 صاحب كرفت كره ابن كاز من بود فلما برحن بده بودم وبوي تسليم كردم وي باز بيته ديكه من  
 امانت نهات است وكوله كذا كانت خصومت ازوي دفع نشود لانه قد اقر يكون خصما فيه  
 قال كان لي ثم ادعى طرفه من كونه خصما فلما جدد قبل اذ اقام البيئته لم لا يصدق قال لانها قامت  
 للغائب ولان نائب عنه وحكي عليه جامع اكبر **من قاضي** ادعى الكليل بالوزن او شيئا اياها  
 وبني وصحة قبل بيع وقيل لا وسقي بانته بالمدعي عن دعواه فلو قرضا او حلا كما لا يفتي بالصحة  
 لانه مضمون بمشك ولو سلم او سعي غيره في ذمته يفتي بالصحة **كذا اصول** رجل مات في بلد وله ورثة  
 في بلد آخر فجاء رجل ودعي على الميت وبنا واراد ان يشهد وبنيته على الميت وطلب من القاضي ان ينصب  
 وصيا للميت حتى يعيم البيئته قال ان كان الوارث عاجلا غيبة منقطة نصب القاضي وصيا فاقام المدعي  
 بيئته قضا القاضي له بدنه وان لم يكن الغيبة منقطة لا ينصب القاضي وصيا **من قاضي** ولو كانت الودعة كجارا  
 غيبا ووارث متغير في المصداق القاضي يجعل وكيل فيقيم المدعي البيئته على الوكيل وقضى القاضي له بدنه وكيل ذلك  
 قضاء على جميع الوارث ولو كان الوارث الحاضر كبر فاقام الوارث بالدين على ورثة فاراد الطالب ان يعيم  
 البيئته عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع النكاح فان القاضي يتقبل البيئته على المقر ويقضى يكون ذكر قضاء الكليل وكذا  
 لو ادعى على وصي الميت فاقام الوصي بالدين فاراد المدعي ان يعيم البيئته عليه بالدين كان له ذلك قبلت بيئته وكذا لو  
 اقام البيئته على الوكيل بالخصومة لا يقر **من قاضي** زوجان تخاصما في الدعوى مدعى مديونة ثم ادعى الزوج اقرارا له  
 بالمدعي في ثلث ما خصومة الطاعة عند القاضي لا يسجد **من قاضي** ادعى على وارث فلان الميت واقام على وارثه ثم  
 قال القاضي لا يفتي ورافته عالم يثبتوا بسبب الوزاره ولو ادعى انه وارث لا وارث له فيه وان قضى بملكه اقرض الوارثه  
 وجاء بيئته شهدا وان قاضيه كذا املكه كذا است هذا على قضاء ان فدا وارث فلان الميت لا وارث له في ثلث الوارث  
 لا ندرى باي سبب قضى قال القاضي اكتم بجعله وارثا لان قضاء القاضي محمول على الصحة وعلى وافته الشرع وعلى

مطلب الثاني في نصب وصي للميت







هلكا قبل الجحود وكذلك لو لم يقر اولاً بحد وقال ليس كمن عندي ووجه واقام المذنب البيعة على الاباح بغيره ولا  
 يخرج من حق الضمان الا ما ثبت له هلكا قبل الجحود وقد عرفنا وجه كون البيعة عنده في الحال فانما الوجه كون  
 عنده اصلاً او راساً بان قال لم تودعني شيئاً او لم يكن لك عندي ووجهه فقط لا يقبل بيعة على الهلاك  
 جعل غاصباً من الابدان الجحود اصلاً وراثاً والغاصب لا ينفعه دعوى الهلاك بعد نبوت الغصب عليه من **قاعدة**  
**زايعة** مستطيلة تشعب منها زايعة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاجل المذنب الاول ان يفتحو باباً في الزا  
 القصوى لان فتح المرو لا يفتح حق لهم في المرو واداه ولا يلزمها خصوصية لا يكون الا لاجل المرو في جبايع حق الشفع  
 بخلاف النافذة لان المرو يفتح حق العامة **من توفيق** اذا تشعبت من زايعة مستطيلة غير نافذة بان كانت  
 اكثر من نصف الاول ليس لاجل الزايعة العظمى ان يفتحو باباً في الزايعة القصوى لانه لا يفتح حق لهم فيها الا بى ان  
 لو بيعت داراً فيها ليس لاجل العظمى الشفعة هذه الصورة ولا لاجل المنشعبة ان يفتحو باباً في العظمى في الضلعين  
 لانها حصة الكل **من توفيق** وقيل المنع من المرو لا يفتح الباب لانه لا يفتح جواراً ولا يصح للمانع من المرو في  
 كل ساعة ولا نعه به في الحق في القصوى بتركيب الباب قال واذا كانت مستطيلة قد يترك طفاها  
 فلم ان يفتحو الباب لان الكل انهم حق المرو في كل ساعة اذ هي حصة مشتركة ولها البيعة ككون في الشفعة  
 اذا بيعت دارها **من قسيلة** ولو قال امرتك ان تحيط فبأية فحق الخياط امرتك ان تحيط فببصا كان القول  
 قوله كذا اذا انكر وصفه وبضمن المالك الخياط لان المالك ان احلف كان الخياط متصرفاً بغير اذنه فببصا  
 فلو انما يفتحو باباً واعطاه امرته ولو ادعى الصانع العمل بالاجرة وقال المالك علمت لي بغير اذني القول للمالك مع غيره  
 عند ادعى لان الصانع يدعى الامر الحادث وهذا العقد ورب المتاع يكره ويجعل ابو يوسف القول للصانع  
 ان كان من خالده اي خليطاً بان كان بين الصانع والمستأجر اخذه واعطاه لان عادت اذ لم يفت ما يجعله  
 بالبركون كما شرط في حكمه محمد يكون القول للصانع ان صدق العرف ان كانت تلك الصنعة معهولة  
 بالاجرة في العاكة لشهادتها الطاهر لدعواه **من شرح** **بجواب** **ملك** ادعى البائع على المشتري عن  
 العبد فقال المذنب عليه ما شربت العبد منك فقط فاقام المذنب بيعة على العبد فقال المذنب عليه اني  
 اوفيت الشئ واقام البيعة لا تقبل للتناقض كذا في الذخيرة وذكر في العدة ادعى ان ارشترى من هذا  
 الذارو اكثر البيع فاقام البيع على المشتري ثم ادعى المذنب عليه الاقالة **بمع** دعواه ولو لم يدعى  
 الاقالة ولكن ادعى ابتاع الثمن او الابل او خشي ان يضره فيه **من عاوى** ولو قال المذنب عليه فداك انما

طالع من الغنم المالك

ان شاء الله

يتابع به نون فدعوى عليك لاجل فلم ينج في الغد لا يبطل دعواه **من نفسه** ادعى عليه شيئاً فامره القاضي  
 بالتحصيل فقال لا ارضى بالمصاهرة المصاحبة وشركته اصلاً فهو اسقاط لا يدعى اذ لم يخال شرهته اصلاً فهو  
 ابراء ولو قال شركت دعوى على فلان وجوحت امرى الى الاثرة لا **بمع** دعواه بعد **منه**  
 ادعى علينا فقال ذوالبيد انك بيعت من العيس من فلان وانا اشتريت منه واقام البيعة يندفع  
 دعوى المذنب وان لم يكن له بيعة فلان يخلص المذنب **من عاوى** ولو قال هذا الذار ليس لي ثم  
 اقام البيعة انما لم يقبل بيعة لانه لو لم يذره بل معروف **من خلاصة** وفي الاجناس لعقال مولى ثم  
 قال ملكي بالارث او الشراء واقام البيعة لا تقبل الا اذا تصدق المذنب عليه حينه تقبل وفي الاجناس  
 رجل ادعى على اخيه محمد واداني به مكافئاً مطلقاً وقد ادعى هذا الملك قبل هذا الشراء او الارث لا ينج  
 وهذا اذا قال انك عند القاضي وعند الغير مواء **من خلاصة** المدعيون اذا ادعى الابقاء او الابل على  
 صاحب الدين وجب لصاحب الدين وحلف وقضى القاضي له بالدين على الغير لا يصير الغير كذا  
 حتى لو وجد البيعة على الابقاء او الابقاء يقبل لكل في الجاه **الكبير** **من خلاصة** وفي المنع بطلان دعوى على آخر  
 انما لم فلان حتى اخذ منه كذا ان كان الامر مستطالاً لم يكن على الامر شيئاً وفي دعوى السعاية لا يثبت  
 ذكر اسم القاضي ونسبه لانه جعل آية ويذكر عن السعاية اما بجهة وقوله فلان غير مبر بان  
 كونه لا ينج **من خلاصة** ومن قضى عليه بيعة ثم ان هو بيعة انه ادعى ذلك الحق او بغيره منه روق عليه كذا  
 غرم وفسخ القضاء لانه حق ظهر لم يكن في علم البيعة **الاولى** **من حلف** مشتري جامة ورجله  
 ويد چون بغيره ان ينج رقبته ردى كندى كويده ناريك بود من تمام يذيدم توادركم وشم  
 بان اجاب اكر مجتنب استكروى كويده واقراركم است يذيد عواند **قاعدة** رجل مات و  
 ترك بقره قاذى رجل انما بقره غصبها الميت منه واكثر الوارث فتكلم من البيعة وقضى بها المذنب  
 ثم ادعى رجل آخر على الوارث مثل ما ادعى الاول واكثر الوارث قال في الكتاب لا يحلف قالوا تاوله  
 انه لم يكره الميت الا هذه البقرة فاذا لم يكن في يد الوارث شيء من تركه الميت والمذنب يصدق  
 في ذكره لم يكن خصماً للمذنب واكثرنا يحلف اذا كان خصماً **من قاعدة** اقر المذنب بعد القضاء بيعة انه كان  
 في المذنب عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاء لان المذنب باقر ان كذب بشهوده في بعض ما شرب له بعد القضاء بوجوب  
 بطلان القضاء على ما عدا راث الاصل والجامع ولو ادعى المذنب عليه ذلك لا **بمع** دعواه ولا بيعة

مطلق من البيعة مع وارث الميت



من نفسه امته في يد رجل ادعى انهما امته وان لواليد غصبها مني واقام ذواليد بيته انها امته فلان قد احتقنا  
وانا نتم وجها فانه دفع من **معاوي** اذا قال لا آخر لك على الف فقال لا قبله بل عليك شي فقال بل على عليك ان لا يلزم  
شي لان اقراره ارنه ينبغي المخرجه وصدايقه بعد ذلك دعوى لا يقبل الا بالحقه او تصديق من غيره **من توفيق** ولو ادعى  
الوصة والكنه الوارث فاقام الوصي بيته فاذا ادعى الوارث الرجوع فقد قيل يقبل هو الاصح **من علي** ادعى  
ان الذار ملكي شفعه بها من ابيك واقام البيته انه كان منكرا لي الى يوم موته مات وترك ماله لا يقبل بيته  
فيما ليدلان شهودا يشهدون بتمسكها بالحق والمداعي ثبت الزوال **من معاوي** ادعى رجل سويحي بن علي بن  
عبد الله كذا دينك ثم ظهر انه ستم جده احمد بن عبد الله لا يبطل الدعوى بخلاف يكون بجد السمان **من معاوي** اذا ادعى انه  
عصبة للميت وابن عمه واقام البيته ثم اقام الع بيته ان السب بخلاف حاله وبين ان لم يقض بشي للتعاض  
وان قضى بالاول لا يقضي بالثاني وهي كمله تطبيق امراته يوم الخبر في هذا السنة بالكونه واعتناق عبد بكنه  
يوم الخبر في السنة واقام البيته ان ابن عمه لابي وامه فاقام الدافع بيته ابن العم لامه لابي قبل النكاح  
وبالاول كان دفعا وكذا الواقام بيته على قبل الميت ان ابن عمي لابي **من معاوي** يكي محمد دعه دعوى كرد در دست  
ديكي بيب شرا از وي وبيته آورد مدعي عليه دفع كي كويده مدعي اقرار کرده است که ابن محمد دوده ملك  
وي او نجات در دست بود اچاسي واكرمكن نسيب دعوى كويده بود دفع در دست بود وكر دعوى ملك  
مطلبي كنه بيب برات از پدر و بر وفق دعوى بيته آورد وصاحب يد دفع كويده مدعي اقرار کرده است  
که ابن محمد دوده از وي باز پدر وكي مدعي است بختم شده است باز وي خشيده گرفته است دفع در دست  
بود لان هذا كله اقراره بالملك **من فاطمه** محبي دعوى كرد در دست ديكي صاحب يد كي كويده ابن كاله را فلان  
وبدين دكان من نهاد وورفت من ندم که آن تست بلان وي مدعي كي كويده که چنين است آن فلان نهاد  
است وكن ان مشت وكوان كي كزارم بر انكه آن مشت نتواند لان البيته اقامه قيام علي ان الخصم وصاحب  
اليد اين خصم لان المدعي صدقه في ان بيده ليست بيده خصومه ولو ان المدعي اقام البيته علي ان دكر الفلان  
عبد لبس لكان يقبض الغني فانه دكر في الوديعه لو ادع عبد رجل ماله و غائب لا ياتي خذ مولا وان كان  
العبد محبي **من فاطمه** رجل ادعى دار اميرنا عن ابيه واقام البيته واقام الذي في يديه البيته ان ابا المدعي  
اقر في حياته ان التار ليست له واقام البيته على اقرار المدعي قبل موت الاب لو بعد انما كين لابي بطلت بيته  
المدعي وفي مكانه الاصل الكويل بالخصوصه في التار اذا اقام ذواليد بيته على اقرار كويل انما ليست لموكله بطلت

دو ایستو

بطانة بيته الكليل لو اقامها قال سايل بدل علي ان دعوى الاقرار بطريق دفع مبيع من خلاصة اقره  
 التمس فان هذا الارض لولان الغاب فاجاء رجل وزرهما وقال الارض ارضي ثم جاءا لمقوله يدعيها قال الزارع  
 ذواليدح اقاما البيعة فالمقوله **اولى من ينشأ** على امره انك وكيل في تسليم المتاع الذي اشتهر به من فلان يتوكله  
 اياك لا يبيع لانه ان يثبت وكالته لا يذمه التسليم وبما انتي استاذي في فسخ الائمة وسراج الائمة العرييات اعظم  
 ابن الميت فادعي انا اباك اخذ مني كذا دينار واستار الى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه او شهدا الشهادة  
 نحو ما ذكرنا لاجل صحه وشيخنا ذكر اسميه به قال هذا السئلة في المحيط **من قبله** لو ادعي انه غصب ائمة ولم يذكر  
 قيمته يبيع مع دعواه ويؤمر به بالامة ولو مالكا والعقل في عدم القيمة للغاصب فلما صح الذموى الغصب بلا بيان  
 القيمة فلان يبيع اذا بين قيمة الكل حله كان **اولى** وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الذموى منقرضه كانت  
 نصيبا وفي غير الاشارة لو ادعي فانه كما وبين صفاته وطلب حضاير ليعرف من فاحضر فانا خالف بعض  
 صفاته بعض ما وصف فقال المذعي هذا امك وبمن يقبل نكاح هذا الجوكية تفهم ولو ادعي انه مكى فقال  
 هذا امك لم يزد عليه يبيع مع دعواه ويجعل كانه ادعاء ابتداء فاما قال هذا بخلاف ما قبله فظن ان فدية كذا  
 ينبغي ان لا يقبل الظاهر الكذب وتخلت الشبهة **بقصصه** اذ عت مرة ان فلانا تارة وجوه في رجب كذا وتسمى  
 المهر والميراث في كونه فاقام الورثة مورثات في جنازة لا والى تلك السنة لا يقبل هذه البيعة لانهم يشبهون  
 الموت والموت لا يدخل تحت القضاء ويثبت النكاح والمهر في كونه **من عار** من ادعي ان فلانا مات وترك هذا  
 ميراثا لاني وعرك ميراثي وقضاه بالبيعة فقال المذعي عليه ان امك التي تدعي الارث منها ماتت قبل فلان الذي  
 تدعي انه مات اولا واقام البيعة فقد قبل هذا دفع صحيح وقد قبل غير صحيح لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء **عليه**  
 اذ عرك ميراثا من ابيه واقام بيعة واقام المذعي عليه بيعة ان اباك اقره فاجوبه انها مكى يبيع مع هذا الذموى  
 والدفع ولو اقام المذعي بيعة انك وبرت ان هذا الذموى مكى ايا ائمة يقبل هذا الدفع ايضا وقد عارضنا  
 الدفاع فثبت بيعة الارث بلا معارض فاما ان المذعي عليه كثر ان رخ في انرا المورث والمذعي لم يذكر  
 الترخ في اقرار المذعي عليه قبل بيعة المذعي **من عار** واقفا الفتوى غرم الميت اذ عرك على وصي الميت فبنا  
 فادعي الوصي ان الميت استوفاهما حال حيوته وانكر الغريم ذلك حجب تخلف على العالم اوجب  
 ان لا يبت تخلف لعدم النفاذ ويؤمر بالدين الى الوصي **من عار** وذكر في اقول دعوى النفاذ  
 الصغرى اذ ادعي المستول فاقم المذعي عليه انني بده يقبل اقراره وفي العقار لا يقبل حتى يقيم البيعة

وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى الْفَسَادِ الْكَبِيرِ وَالسُّوءِ فِي دِينِهِ  
وَالْفَقْرِ الْإِلَاقِ أَجَدَ الْفَقْرِ الْإِلَاقِ بِهِ بَيْنَهُمَا كَيْفَ



وان انكره وليد ولم يكن للمدعي بيته بخلافه وذكر الفضلي ان المدعي عليه اذا قال ليست هذه الضيقة في يدي  
فان للمدعي ان يجادل حتى يملك فاذا اقر بما فيه انما لم يملك للمدعي فاذا اقر بما فيه انما لم يملك للمدعي  
كمن اذا اراد المدعي اقامة البيعة لابن ابنته بالبيعة وذكر في بعض الكتب اذا تنازع عا في البيعة فادعى  
احدهما بغير البيعة الاخر ينبغي ان يحلف لانه يتكلم به في حق التنازل بغير التقرض لان قيم البيعة على اليه **المستثنى**  
ادعى انما اقر ان هذا الكرم له فله بالتسليم الى ولم يدعي ان ملكه من قبل مع قال بعضهم لا وقال العامة نعم اعتبارا  
للمدعي بالشهادة اي لو ادعى المالك اقرار المدعي عليه لم يشهد بالشهود على الاقرار ببيع وان لم يقولوا  
او حكمه فكذلك المدعي ذكر في شرح ادب القاضي في الباب **من قاعدته** وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى  
رجل باع حماره فحلفت عنه فولدت في بيته المستحق فالادعي البائع الولد يصح دعواه ويبطل البيع ويصح  
البيارة ام ولد له لمحسنا فان المشتري اعتق الولد ثم ادعى البائع فدعواه باطل والمعتق المستحق  
الام فهو ابنة ويصح دعواه ويبر عليه بحصة من الثمن اذا ولدت الاقل من ستة اشهر من وقت البيع  
وقد كان البائع المشتري هذه البيارة وبارها بعد سنين حتى علم ان العاوى كان في ملك البائع فان كان شكلا  
بان جازت بالولد ستة اشهر فصاعدا لم يرد وقت البيع او الاقل من سنتين من وقت ملك البائع  
لا يصح الا بتصدق المشتري وان ولدت لكثر من سنتين من وقت البيع فادعاه البائع وكذب المتدعي  
لا يصح دعواه ولا يثبت النسب وان صدق المشتري بثبت النسب ولا يبطل البيع ويجعل ذلك على  
الاستنباط بسبب الكاخ وفي القدر وان ولدت الاقل من ستة اشهر من يوم باع فادعاه البائع واذا  
المشتري مع دعواه البائع او بعد فادعاه البائع اول ولومات الولد فادعاه البائع وقد جازت به ثلث  
من ستة اشهر لا يثبت النسب في الولد وان مات الام فادعاه ووجدت به الاقل من ستة اشهر يثبت النسب  
في الولد وادعى البائع ويرد الباش كمل عند اليه حنينة وعنده ما يرد حصة الولد واما الام وفي المشتري رجل يبيع  
امه ولها جعل فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عند المشتري سنة اشهر فادعاه  
البائع جاز دعواه وورثت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت او اعتقت المشتري فعنده باطل  
ويرده الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع **من خلاصة** قال ابو حنيفة اذا ادعى  
انسان في يد رجل انها ملكي وفي يدها بغير حق فقال ذوا البدار وودعة فلان عندي ولا خصومة لك بشي  
لا يرفع عنه الخصومة ما لم يقيم البيعة وقال شهوده او ادعيه رجل لو اريته ولا تعرف اسمي ونسبي كذا

ذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف كان مرفوعا بالاحتياط لا يقبل هذه البيعة وقال محمد لامة الشاهد من  
يعرف ذلك الترجيل من اسمه ونسبه ان التاجر بالمجمل ولا يجل الى يوسف ان احتمال المواضع مع ان  
او مع عند وشهد عليه وهو لا يمكن لرفع الخصومة ثابتا وان كان لم يعرف بالجلد لا يقبل ولا قبل  
منه ان التضا ملايق على ذلك الترجيل شيء يشترط بشي باسمه ونسبه وانما يقضي على المدعي ان يصر بطلان  
في اليد وما خاضر معلومان **من خلاصة** وذكر في اول دعوى الفتاوى الضعيف اذا ادعى المنقول فاقتر  
المدعي عليه ان يذيع قبل اقرار وفي العا لا يقبل حتى يقيم البيعة وان انكره اليد ولم يكن للمدعي بيعة بخلافه  
تذكر الفضلي ان المدعي عليه اذا قال ليست هذه الضيقة في يدي فان للمدعي ان يجادل حتى يملك فاذا اقر بما فيه  
انما ليست ملكه حتى يملك للمدعي فاذا اقر بما فيه انما لم يملك للمدعي اقامة البيعة لابن ابنته  
بثبت بالبيعة وذكر في بعض الكتب اذا تنازع عا في البيعة فادعى احداهما بغير البيعة الاخر ينبغي ان يحلف لانه يتكلم به  
بتكلم به في حق التنازل بغير التقرض لان قيم البيعة على اليه **المستثنى** ولو ادعى انب ناما لا فاكرك  
فصالح على شيء ثم اقام المدعي عليه بيعة على القضاء او الالباء يقبل ويبطل الصلح وحينئذ يكون هذا يخرج  
**من خلاصة** اذا قال فلان وارث فلان لا يصح ما لم يبعه من جهة الارث ولو قال ليست بوارث فلان ثم ادعى  
ان وارثه وبين الجبهة يصح لان التناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوى **من خلاصة** ادعى شيئا في يد غيره  
وي اقرار كره آت للرفع دعواه ولو قال ملك مننت ووي اقرار كره است انتقبل **من قنينة**  
مردى بمرورن دعوى كره من بوقت مكره ووي زن ووي بدم ميراث من بائد وكوايا نشج كوايا  
بي وحذرك ابن بوارث در حال تحت اقرار كره بذكره ووي زن مننت ميراثات زوجت راعه الموت  
كوايا نشج بدهود اجاب قاضي خان قال لا يدين دعواه وجود الزوجية في ذلك الزمان الذي يدعى الاقرار  
فيه لان الزوجية من قبل ما لا يثبت بدهود القضي فالزوجية عند الموت لو ثبتت في ثبوت الاقرار  
الابق على الموت بالبيعة ولا يثبت الاقرار ان يقيم دعوى منها فكيف يثبت الزوجية عند الموت  
فاذا االشع وودشده واعلى اقرار الزوجية في زمان لم تعرض المراء الزوجية فيه ولا تقدم وصاها كالموت  
بالمك المطلق والمدعي يدعي المك بالسب فلما يثبت الاقرار قبل الموت لعدم المدعي ولا عند الموت لان ثبوت  
عند الموت بطريق البقاء في لم يثبت قبله فكيف يثبت عنده واجاب الامام طهري انها تقبل وكذا في **قاعدة**  
بسر رسيده است وعاقلا است وازخانة باري ورسد است ووي كويده من من الباشم وبيدي خواخذ

مطلبنا قض

مطلبنا قض















وی بچندینی و بدست تو نباشد حق است بمن تسلیم کن اگر مدعی علیه ملک را بدست کند جهت جراث باشد یا نه  
یا بچندینی دیگر دعویش درست است و اگر تانی ملک از بدست کند از بدست مدعی در دعوی خود و هو می  
نگفته است **من قاعده** زنی را جامه کرده بوده است او زنی داشته و در آینده اکنون می گوید من آن جامه  
از صاحب گاهم خریدم و زنی می گوید از صاحب جامه بود قول قول فلان بود قیاس فلان بود قیاس فلان بود  
و بین ما دوگان الثوب قائم فان غره العول الخول الخول فلان غره اختلافی فی جهته التمسک بعد ما انقضا علی اصل  
التمسک و کان العول قول التمسک فانها لو اختلفت فی اصل التمسک کان القول قول **من قاعده** ادعی جابر طائی بدرجلین  
و لم یبین ان کیف عوفی بیکما متسوما او غیر متسوم فادعی مع الذم عوفی فلان فاما بعد فکسبته انما فی بدایه  
غیر قضا و عشر متاع و انما فی غره الاثر لا یستدفع خصوصه و یجب کل واحد مناه ان یبین قدره ان یبده لیکونه القضاء  
**من قاعده** مردی مردی و دوی ماند اکنون قسمت کردند اکنون یک پسری کوید می و دوی ماند که منت بدان  
سبب که بدین در حال نارسیده کی مرخص شده بود اکنون علم شد قل بعضهم بیع هذا الذم عوفی لان الایا  
ینخر و یتمسک الصغیر و القبض فجاز ان لا یعلم به الصغیر فکما یکن من القضاء **من قاعده** مردی دعوی کرد که فلان محدود  
ملک بدین بود تا بوقت وفاتش وی وفات یافت و ارث یکی پس ماند من که مدعی هم و این محدود میراث  
ماندم او بدست آن مدعی نباشد حق است مدعی علیه گفت که حق ملک منست که از پدرم میراث رسیده باشد  
مدعی گفت که این پدری اقرار کرده بود این محدود حق ملک پدر منست و بر این کوا بان که داشت محدود  
بدعی فرماید تسلیم کردن خارج می گوید که ملک منست ان فلان خریدم هر دو دم و میان ما تقاضی رفقه  
در بدان از گفت که ملک فلان بود لایقبل بیکر که قبض و تسلیم وی تسلیم بود **من قاعده** ادعی فلان حذو  
الحی و دوی ملک سبب ان کان ملک بیه فلان الی ان مات و ترک بر انکاله سواء فلهذا الحی و دوی حقه و مکه  
بالسبب لک و دانی بدی غیر حق لایصح هذا الذم عوفی لان هذا دعوی سبب ملک و الحی لا یقبل لک الی ارث  
فما کان للیت مال من کل الشکره عن الذین و الوصیه اما دینا من غیره او من غیره فان الذم عوفی انما یقبل  
کذا لک حبش قال ج بعد وصیه یوصی بها او دین و خلوا الشکره عن الذین و الوصیه اما لیکان اثباتا بلیت  
ولا قدر البینه علی الشی غیره موعده و انما رجوع الناس حاله یوقف علیه **من قاعده** رجل قال اشتریت  
هذا الارض فقال اخر انما اشتریتها منک فقال لا اول یلقه الخور زمینه حاجت عید میکنی بیع جمع الیه فان لم یبین  
بیع حقه قال المدعی علیه لکما عوفی لایعنی انما ثبت الحق بالبینه ادعی الی اصل الایسح و لو ادعی

ایم قاعده عاریت داده بودم ترا

و لو ادعی اقرار المدعی بالوصول والایصال بیع **من قاعده** باع جائیه فقلت لا فلعن من سئد اشهر من وقت الشراء  
فادعی البایع و قال علفت و قتل البیع انما جعلت منی کمن یبعت العصفور او الخنازیر و دوی حقه و عوفی اعتبارا لایسح الاول  
**من قاعده** رجل فی بیه دار او عبد اقام رجل طبع البینه انه باعها بالی و دوی حقه و اقام الاثر بینه انه باعها بالی و دوی حقه  
فالشراء لازم للشتری و علی انما کان لان کل واحد مناه ادعی علیه سبب صحیح و هو البیع و التسليم لان  
الشیء مسلم الیه و یجعل ذم التسليم و انما عاصر کل واحد **من قاعده** رجل ادعی دارا من ایه و اقام  
البینه و اقام الذی فی بیه البینه ان ابی للمدعی ان فی حیوة ان الدار لیس لیه او اقام البینه علی انه ار المذی  
قبل موت الاب و بعده انما لک من الایه بطلت بینه المدعی **من قاعده** مدعی و دوی حقه کرد سبب شراء اثنان  
و حین غوخته بود که انما اشتریتها من فلان و دفع الثمن الیه و قبض الحی و دوی حقه و بتراضیهما فشهدوا انما  
یکدی سبب المذكور فلیجانب الشیخ الامام قوام الذین ان الشهادته غیر صحیحه لان هذا دعوی ملک سبب  
و القاضی فی هذا یغضی السبب ایضا و هو الشراء و الشهود و لم یثبت الثمن و قدره و القضاء  
بالشراء مجهول لایصح فیل ان المدعی ذکر انما قبض و الشهود و شهدوا علی و نوق دعوی المدعی و وقع  
التقاضی لاجابة الى القضاء بالثمن قال نعم و کمن الشهود لم یثبتها و انما قبض لایصح و لا دلالة  
انما صرحا فظاهر اما دلالة فلانهم انما شهدوا بالسبب و السبب هو عند الشراء و انما قبض لای  
یستدفع فی لفظ الشراء و لا بدل علی التقاضی و لا حرم من ضرراته و لا بدایه و اذا لم یثبت قبض الثمن عند  
عند القاضي لا بد من القضاء بالثمن اذا اراد القضاء بالشراء و الثمن مجهول فاشنع القضاء **من قاعده**  
مردی غلامی خرید بدست ارد یکسری و قبض کرده این غلام بینه اقامت می کند که ان بایع وی را از پدر  
داده است لم یقبل ان یقولوا اعتد قبل البیع من هذا لان کل واحد مناهما یملک من فلان و الشری  
قبض حقیقی معاینه و لکن قبض شهودیه حکم و القبض الحقیقی اول من لکمی فاذا قالوا اعتد قبل البیع  
فقد بطلت دلالة القبض الحقیقی لانه یثبت القبض لکمی قبله و وقت بعارنه حود **من قاعده** ادعی عین  
فی بدایه ان انما ملک فی بدی و غیره حق و فلان فی البدی و دوی حقه فلان عندی و لایضمومه کتب معی  
لایندفع عنه الخصومه مالم یقم البینه علی الایداع فادعی البینه و قال رشده و دوی حقه رجل یوارث  
عرفنا و لا نعرف اسم و نسبه کفی ذمک عند ابی حنیفه رضی الله عنه و قال یوسف و ان  
کان موفی بالاحتیال لایقبل هذا منه و قال حذو لایقبل الشهود من غیر ذمک لرجل یسجد و نسبه















قال استاذنا وصوبته بناء على ما مر **قيد** اذا ادعى رجل انه كفل عنه الغائب بالفقهي الكفيل ذك المال  
 الى الطالب وانكر الطالب القضاء فاقام الكفيل بئنه على القضاء والطالب غايب فعلى البئنه ومحل الطالب  
 مقبض عليه بالقضاء على الطالب وان كان الطالب غائبا **فصل** ادعى جديلا وذكرا وانكره والجدلي  
 محضر على الحكم فوزن فرد على قدر المذكور وانفق لصح الدعوى والحكم اذا وجدته الشبهة عليه اذا  
 الوزن في الشك عليه لقوله المتفاوت لا يمنع صحة الدعوى فان قيل الفرق وصف وقد قال الوصف  
 لقوله البيع لا في الشراء فبين كلاميه منافاة اقول مضي يمكن التوفيق بان الشهود لم يقر بعضهم ما ادعى  
 بذكر انهم شهدوا بالوزن الذي ادعاه المدعي بخلاف ما قرطوب الكذب بنافي للدعوى لا في الشهادة وفيها ما  
 فلا منافاة يمكن ان يكون في مثله روايتان فاخذت برواية وهما رواية اخرى ويدل عليه ما نقلت آنفا من ان  
 ذكر الشاهد لا يحتاج اليه ولا ذكره سواء في الحال في ما قلنا انما من الشهود محل الكذب فسبحان لا يقبل  
**فصل** في تركه في الدعوى لم تقسم وبعضهم غايب ادعى رجل انه ملكي الشبهة من ابيه لم يكن للحاضر فيها الا  
 في قدر نصيبه لانها يدعى على ابيه حتى يكون كل واحد منهم خصما للخصم الكلي ولوادعي ان الشبهة من ابيه  
 فالحاضر يكون خصما للغائب لانه دعوى على ابيه وكل واحد من الورثة قام مقام ابيه على الكلي **قاعدة** يكي  
 برسية دين دعوى كذا في الشك في الدين ثابت **قاعدة** ولكن انما جريته فانه اذا ادعى دين على كذا في الدين  
 مغفور تركه وكذا **قاعدة** اين دعوى مسموعة بنود كذا في ختمه ليست در انبساط ملكه **قاعدة** اخذ ادعى بعض  
 الورثة ديناً على مورثه صدر في بعضه وانكر البعض فانه اذا اخذ الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من  
 نصيب المدعي من ذلك الدين **فصل** ادعى رجل ان له ديناً على كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من  
 جريته فانه اذا ادعى ديناً على كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 مدعي بئنه اقامت كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 وقال في تعريف وفيه اشجار وكان خاليا عن الاشجار لا يبطل الدعوى وكذلك لو ذكر مكان الاشجار حيطان لانه  
 غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريف ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور حدودها  
 بعد الدعوى يبطل دعواه **فصل** ادعى رجل ان له ديناً على كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من  
 حرم ملكه ليست بدين سبب ما فرغ من ادعائه وان كان له دين على كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من  
 وكذا ان جديلا وذكرا وانكره والجدلي محضر على الحكم فوزن فرد على قدر المذكور وانفق لصح الدعوى والحكم اذا وجدته الشبهة عليه اذا

مطلوب

منه كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين

مطلوب كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 فقره **قاعدة** ادعى رجل ان له ديناً على كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 استمراد بين حال دعوى رست بوجه ما في الجوابه انما انكره اقرار سبب وجوبه انما انكره اقرار سبب  
 تكلف ولكن جبين كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 بين مدعي كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 ندعى ان توبت سابع واكره من خط بدرهم وكذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 شرط معين كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 بر اقراره على كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 دعوى كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 وليس من خطي عقد كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 سوم كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 الارباء ان يتعرف بذلك وانما ذلك على الاخر فقبل هذا البراء مع وجوبه في اخرناه عن احد حاضر في التفتيش  
 والاخر قلنا الاصل ان الخادم حاله الى القرب **قاعدة** دو برادر بطريق اصلت ومع بولك زير ادر  
 وخوهران ديكر قاب مجرور ادعى كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 وكل اين مدعيان كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 له ولا خوانشا والشهود شهدوا انهم لا يعرفون ولا بعد ذلك في الدعوى على اقل احوال انما روت  
 بئنه فلا يقبل **قاعدة** ادعى ديناً على ميت وانقر بعض الورثة بذلك في قول اصحابنا يؤخذ من جهة المصلحة وجميع  
 الدين قال الفقهاء ان الميت هو الغيب فيكون الاختيار عند من كان يؤخذ بالحصة من الدين **قاعدة** ولا يشاء الدين  
 على احد من الورثة بالنسبة يستوفى كله من خصته ولو ثبت بئنه لا يستوفى كله من حصته بالاجماع وقال بعض  
 المتأخرين في الاقرار يستوفى الكل من نصيب عندنا **قاعدة** في كذا في الدين من نصيب مورثه بعد ان يظهر من نصيب المدعي من ذلك الدين  
 الذي به انما يثبتها من المدعي القبيح ان يشرع الدار من يده ويدفع الى المدعي حتى يقيم النسبة ان يثبتها  
 من المدعي ولا احتسان ان يترك ثلث ايام ويؤخذ منه كفيلا حتى يقيم النسبة على الشراء **من خلا**

مطلوب

مطلوب







ثم ادعاه بعد ذلك لا يسمع ولو قال لم يدونه تركت ديني عليك يكون البراء حتى لا يملك ان يدعي ذلك **فصل**  
كثيرا صاحب يد خويشتن دعوى كذا كذا كذا بارز كان يردم ودفلان شهر وروي عن ابي جعفر اذا  
كرد به وكونان محبين كواحي دهن اراوى باب شوه يلى اجابى كحكم بران بارز كان يارز كرون باعنا  
واحد من و ابن يارز كان محروما تال كره يلى تمام كذا بارز قبل كره يلى تمام كذا بارز قبل كره يلى تمام  
وقفا بوعايب روى قال الفقهاء على الغايب اذا اتى بوجوه حارجه قبل كره يلى تمام كذا بارز قبل كره يلى تمام  
ما بارز كان اجاب برون صاحب يد سبب اعان بارز كان كره يلى تمام كذا بارز قبل كره يلى تمام  
لا يفتى له مع حق يلبس مع احد الاشياء الثلاثة احدها انك المالك لبايع وقت البيع والثاني انك المالك  
لنفسه والثالث انك القبط والسليم واحتاج الى بيان الفن في جميعها اذا ادعى الشراء من ذى البدل  
لا بد من اتفاق دعوى المالك وشراؤه شهوده ولو شهد احد الشاهدين على البيع والاخر على اقراره  
بالبيع نقل **فصل** ولو ادعى ان هذا العيب في منذ سنة وشهد الشهود انه منذ عشرين لا يقبل  
شهادتهم ولو ادعى ان هذا العيب في منذ سنتين وشهدوا منذ سنة يقبل لانهم شهدوا باق ما ادعاه المالك  
رجلان تنازعا في ارض واحدتهما متوجه لخصم عليه ادعى البدل فقام احدهما بالبيعة فخصم له البيعة ويصير  
مدين عليه والاخر مدعيها وان اقام البيعة كحل الارض يرد بها لستاهما في البيعة المدين لرجل واحد منهما  
يدعى انه في يده ان اقام احدهما البيعة فعلى ويكون الاخر خارجا وان لم يكن لها بيعة فكل منهما لا يثبت كواحد  
خصما لصاحبه لانه انما يصير خصما بالبدل فثبت يد واحدتهما ولو اقام احدهما البيعة على البدل فقام البيعة على  
المالك لا يملك **فصل** بامير **فصل** في دعوى الاستحقاق  
الاستحقاق على ضربين استحقاق قديم ومنه حقه ان يرجع فيه بالثمن لان ظاهر ان البايع باع مكره واستحقاق  
حديث ومنه حقه ان لا يرجع على بايع بالثمن لان البايع باع مكره نفسه ثم قد استحقاق بسبب كان  
عند المشتري في ملكه الا يدري ان الرجل اذا ابتاع شيئا فملكه عند سنة ثم جاء رجل واقام البيعة ان الشيء لم يندثر  
فانه لا يرجع على بايع بالثمن **فصل** ولو اشترى رجلا فوجده رجلا فقطعه وخاطه قبضا فقام رجل البيعة  
ان القبط قبضه وقضى له فالمشتري لا يرجع على بايع بالثمن لان الشيء الذي لم يسمع عليه لم يشر لان  
المشتري كرايب والمشتري قبض لان الاستحقاق ورد على ذكي الحال بامر جاد لان الرجل  
اذا خاط قبضا لا يجوز ان يثبت لاحد فيه ملك الا بسبب جاد بعد الخياط اما بشره من الدين خاطا باقراره

لو اشترى رجل رجلا فوجده رجلا فقطعه وخاطه قبضا فقام رجل البيعة

وكذا

وكذا الجواب في المشتري حفظه وطهره من استحقاق الدقيق وكذلك لو اشترى طائفة من رجل واقام البيعة  
المشترى له واخذ لم يكن للمشتري على البايع سبيل لانه لما شواه لا يجوز لاحد ان يثبت فيه ملك الا بسبب جاد بعد  
الشيء الا يدري ان رجلا غصب طائفة من فشو له اكل اللحم ان يأخذ منه فلما جاز به المشتري ان يأخذ  
منه ثبت ان حقه وجب بعد الشيء ولو كان المشتري في هذه الوجوه اقام البيعة ان اللحم كان له وللمخطئ كانت له  
او الثوب كان له فان القبط يقضى على المشتري القيمة في حق القيمة وبالمثل في ذوات الامثال للمشتري  
وبرجع المشتري على البايع بالثمن لان الاستحقاق ورد على المصل **فصل** ولو كان الاستحقاق لا  
يكون حكما بالرجوع بالثمن على البايع وبهذا شرط الفاضل ان يقول حكمت بالاستحقاق في حق المشتري  
برجع الثمن على البايع ولو كان الحكم بالاستحقاق حكما بالرجوع لما احتاج الفاضل الى التفرغ **فصل**  
**فصل** العبد المشتري اذا ظهر حرا بالبيعة فقبل ان يرجع المشتري على بايع بالثمن حرا بالبيعة لا يرجع  
على بايعه وفي الاستحقاق لا يجوز والفرد ان المانع في فصل الاستحقاق وهو حجاج البدل مكر واحد لم يجر  
في المربة وهذا لان البدل المشتري على كذا البايع لو اخذ الثمن من بايع قبل ان يأخذ الثمن منه لا اجتماع البدل  
والبدل له او اجتماع بدلهما لا بدلهما لانهما لا يجتمعان فاما بدلهما لم يجر فلو كان البايع الثمن من  
بايع قبل ان يرجع مشتري عليه لا يجتمع البدل والمبدل في ملك **فصل** وان قال المشتري اقرارا وكل انا فقم  
البيعة على ان لا يرد ثمنه المشتري يرد به الرجوع بالثمن على البايع لا يسمع بشفه ويحكم في حال غيبته لانه  
ليس بكي على دعوى المشتري ومرد المشتري يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البيعة على البايع انما هو  
قبل بيعة ولو اقام المشتري البيعة انه حرة الاصل قبلت بيعة خلافا اذا اقام البيعة انه مكر المشتري حيث لا يقبل  
المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن على البايع عند الاستحقاق فقال استحققت لما ريت التي اشترتها منك لا يسمع هذه الدعوى  
فانتم الاستحقاق ان المشتري الشايع او المالك المطلق وقبل سماع وصحة الرجوع المشتري اذا صالح المشتري له  
ان يرجع على بايع بالثمن واختلف العلماء ان القضاء لا يرجع بالملك المطلق للمشتري قضاء بقصر البدل وقضاء بالملك  
الصحيح انه قضاء بالملك بناء على ان القضاء يشهد الرقبة يثبت المالك باطنا المشتري اذا اراد الرجوع على البايع  
فقد دفع الثمن ان صدق في الاستحقاق وقبل جبر على دفع الثمن وان لم يجر الاستحقاق لكن وعد ثم رجع لا يجبر  
بحرم الوعد **فصل** خري اربعة عشر كسفا فاستحقاق يرد له بيعة مشتري بايع رجوع ثمنه كذا بايع كويك  
ثم ان رجوع كسفا من كذا ان خرجا من اربعة عشر كسفا فاستحقاق يرد له بيعة مشتري بايع رجوع ثمنه كذا بايع كويك







المشتري ويرد على المشتري عليه الرجوع الثاني على ما ذكره في البيع فتمت **فصل** في الرجوع على المشتري  
 المشتري عليه رجوعه في جديع يبيع من قبله فافترس بالبيع وانكر ان يكون هذا بطل قاض بغير الايجاز الوفاء بسوق قد  
 ان يقضى بالحق على البايع لانهم شهدوا على كتابة القاض وانشروا على حكم القاض وانما بعضه ان لو اقام  
 البينة ان قاضه على ارضه للمشتري واخذ الحار منه لانه لم يأخذ يودى للمبيع بين البدل والمبدل  
 في ملكه رجل واحد **فصل** في الرجوع على المشتري في البيع فافترس بالبيع وانكر ان يكون هذا بطل قاض بغير الايجاز الوفاء بسوق قد  
 استحقها رجل بر الغاصب من المشتري لانه اشترى عليه فافترس بالبيع وانكر ان يكون هذا بطل قاض بغير الايجاز الوفاء بسوق قد  
 له ولم يوقع وقتا وقضى له رجوع المشتري على البايع بالحق وان اقام المشتري البينة ان العين له من قبله وقد  
 اشترى قبل ذلك بغيره ولا يرجع المشتري على البايع بالحق فلان اقام المشتري البينة ان الدار ملك للمشتري ليرجع على  
 البايع بالحق لا يسمع البينة اما لو اقام البينة على ان البايع ان البيع ملك للمشتري فانه يقبل ويأخذ البايع  
 بالحق البايع الله اذ ابرأ المشتري من المشتري لا يرجع المشتري على البايع لوجود البراءة وهذا  
 يرجع البايع الاول على ما يوافق المتأخر فيقال بعضهم لا يرجع وقال بعضهم يرجع وقال  
 هؤلاء اذا رجع المشتري بايعة من الحق بعد فاقضى القاض له بالرجوع عليه كان البايع لا يرجع على البايع ايضا  
 لان المانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولم يوجد في البدل مال مملوك القاض اذا فاقضى المشتري  
 في صاعه المشتري المشتري لياخذ المشتري بعض الثمن من المشتري ويدفع الدار للمشتري لا يكون له  
 ان يرجع على البايع بالحق لان الصلح يبطل حق الرجوع **فصل** في الرجوع على المشتري في البيع فافترس بالبيع وانكر ان يكون هذا بطل قاض بغير الايجاز الوفاء بسوق قد  
 يقوم الاجارة على البايع فيقولون عكس يرجع عليه بالنقص والحقة من النقصان والثمن اشترى خارج فانفق  
 في عمارتها وتسوية اكامها وصرفها في الحق لا يرجع على البايع ولا على المشتري بما انفق في عمارتها ما اشترى  
 دارا فقصها وطابن سطوحها في الحق لا يرجع على البايع بقيمة المصنوع والطابن وانما يرجع عليه بغيره ما يمكن ان  
 تفصيله بدمية في سائر الية حتى وان ذكر المشتري في الارض زراعتا سابقة وقطر على زراعتها بغيره  
 الارض يرجع على البايع بقيمة القنطرة ولا يرجع ما انفق في كرى السهم في حفر السابقة وبناء المستأجر بها  
 وان بناها باجر اولين او حصوله بغيره رجوع بقيمة ذلك كله بان فرم البناء على البايع اذ اكل البناء وقت  
 الاحتقان قايما فينقض المشتري ويرجع المشتري على البايع ويأخذ منه قيمة مبنيا يوم احتقن الدار ولا يرجع ما انفق  
 وكذا الوجه في اوطاها بالرجوع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر ولو اقيم ما يوقى الاحتقان لا يرجع

في الرجوع على المشتري

في الرجوع على المشتري

ما انفق

ما انفق لان شرط الرجوع قيام البناء اشترى ابلها زيل فاعلها حتى تمت في الحق لا يرجع على البايع  
 ما انفق وبالعطف في اشترى جارا وكفى رجل بالحق فاداه ثم انفق على الجار لا يرجع بالحق على البايع حتى يخط  
 ولو اشترى عينا او باعها من اخر او ابرأها من الثمن في الحق لا يرجع المشتري عليه ولا يرجع على البايع ولا يرجع  
 يرجع في حق اشترى جارا بغيره ولا ما عليه ثمن او جارا عليه ردة لم يذكره البيع في الحق لا يرجع المشتري عليه  
 لا يرجع المشتري عليه في حق اشترى شيئا يدخل في البيع بغيره لا يرجع المشتري في حق المشتري في حق المشتري  
 جارية مضمونة وهو يعلم ان البايع غايه فاستولدها كان الولد فيقال لا انفك القهر من كان عالما بحقيقة الحال  
 لكن يرجع على البايع لان العلم بالحق لا يمنع الرجوع على البايع في البيع فافترس بالبيع وانكر ان يكون هذا بطل قاض بغير الايجاز الوفاء بسوق قد  
 غارت لا يرجع لا يرجع بالحق ولا يرجع ولا يرجع في حق الاحتقان اذ اشترى من الجار او اشترى من الجار اذ اشترى  
 على المشتري لان الاحتقان لا يمنع الرجوع وكان القاض باطلا للمشتري اذ اخذ المشتري من يد المشتري  
 بغير قبضه او حكمه بغيره كقوله يرجع المشتري على البايع بالحق فالوجه ان يدعى المشتري على البايع قبضه العبد مني فوضي وكان  
 ملكي فحكم في يدك فادى قيمته وبكذا فيقيم الدار اخذ العبد من يد العبد الذي اخذته شركا في ملكي وقد اقرت به مني  
 قبل الشراء يرجع المشتري على البايع بالحق عليه اذ اراد ان يرجع على البايع اراد ان يقيم البينة على الشراء او  
 السلف المشتري يبيع او يبيع من قبله بشرط حق المشتري بسماع هذه البينة فاجابهم نعم وبعضهم لا يرجع قبل شراء  
 عالما بان المشتري يرجع على البايع بالحق فلا يرجع بايعة المشتري او بعد الشراء اذ المشتري لا يبطل حق رجوعه عنه اذ ادعى المشتري  
 واقام البينة انها كانت عنده ولما كان المشتري عليه سنة على المشتري انكر القرض اذ اشترى من فلان يدفع دعوى المشتري لانه اثبت  
 ما فقه الدعوى اذ احتقن الدار من يد المشتري فادى له يرجع على البايع فاقام البايع سنة تحقير المشتري ان قال قتل الدار  
 ان الدار لم يكن فلان اخر فصل السنة وصفتها فضا في دعوى المالك لنفسه فطر ان القضا حتى وقح باطلا للمشتري اذ اقام  
 السنة على المالك المخلوق واخذ الجار ويرجع بعض البايع على البعض بالسنة وقضى القاض ان هذا الرجوع اراد ان يرجع  
 على البايع فقال بايعة هذا الجار نزع عن مكر بايع ورجع الرجوع على واقام السنة على ذلك يقبل اذ اكل كحضر حتى  
 وان لم يكن بايع الرجوع عليه حاطر لا يشترط خصال بايعة ولو اقام المشتري بعد ذلك سنة على الشئ لا يقبل لان  
 البينة على الشئ اذ يوجد ما يقبل سنة في اليد وما ظهر ان ذلك كان هو البايع الاول فكانت بينه وبين  
 ولودى دارا فضا في دار اخرى وبني كل واحد بنا في الدار التي يدعى بها الدار التي يدعى بها الدار التي يدعى بها الدار  
 يرجع على كمال البينة اذ اقام الدار سنة على دعواه او حلفه ففعل على البينة يرجع عليه بقيمة البناء وفي الدار

مطلق من سنة او من حصر











يرجع فيثبت ان حكمها مختلف ولو ادعى القبل وشهد احد الشاهدين على القبل وشهد الاخر على اقراره بالقبل  
لا يقبل لان احدهما شهد على المعينة والاخر على الجبر وليس الجبر كالمعينة ولانه شهدا احدهما على القول فانه يتكرر  
والاخر شهد على الفعل فانه لا يتكرر ولو شهد احد الشاهدين على الايقاع والاخر على الاقرار من المدي بالاشتراك  
لا يقبل كما لو ادعت الغصب فشهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب فانه لا يقبل المدي اذ ادعى  
الدين على رجل وشهد الشهود ان كان له عليه كذا او قال ابن مقفان زود رخصة ابن مدي عليه بوجه من ايا  
مدعى استغنى ان قبل هذه الشرافة كاد عوى العين وهذه كانت واقعة الفتاوى **قاعدة** اقامت ان زوجها  
حلف بطلاقها ان لا يشرب الخمر الا باذنها وانها اذنت له مرة فرب غم فرب مرة اخرى فغير ذنها وانها طلفت  
واقام الزوج ان الحلف انما كان على لفظ آخر وهو لفظ حتى ياذي له وانها لم يطلق الشريعة مرة اخرى فاي  
البينتين او ما يجب يقبل كلامهما وملت البينتان وطلق المرأة لان العمل بالسنة واجبا ما لم يكن قبل  
كيف ثبتت السنة وما يتفقان ان لم يكن الا واحدة اجابة بوجوه لا الفرق بنظر السنة لا في قول الخصمين  
لان هذا هو الله تعالى فصادقهما في حق الله على خلاف البينتين لا يعبر كالأوامر طلقها واحدة واقامتها  
طلقها شتين فطلق ثالثا وان اتفقا ان التطلق لم يكن الا مرة واحدة وكذا واقامتها سنة ان طلقها  
قبلة وان حلفا وكذا في عتاق الامت خلاف عتاق العبد عند اذنه **قاعدة** ولو ادعى فدية عتق بانه ادعى  
ان العين كان ملكا وان كان في يده بغير حق حتى يملكه بده فقال المدعى عليه تلك العينة كانت ووجه ذلك  
الغائب عندي لا يندفع عنه الخصومة لانه انما يدعى الفعل ويؤتيل العتاق فصدوا ولا يملكه اي المدعى عليه  
كقول الفعل كذا اذا كان قائما عند المدعى عليه الفعل **قاعدة** ادعى على رجل حرد وده فقال  
المدعى عليه قد كنت اشترى بثلث من المدي وقد بعتهما من فلان وسلمها اليه وليس في يدي والمدعى انكر بيعها  
من فني اقرارا بالملك للمدعى وعجز عن تسليمها اليه بل يقضي فيتمها الجواب لان العتاق لا يقضي بالغصب ولا بالبيع  
والسليم فلم يقر بسبب العتاق خلاف المنقول **قاعدة** اذ قال الشهود شهداء كان ملكي بقبل وبصير  
كما لو قال شهداء ان هذا ملكي في الحال ولا يجوز امره بملكه ويؤيد **قاعدة** اذ اختلف الشاهدان  
على البيع في الزمان والمكان لا يقبل شهادتهما وعندنا يقبل لك انهما تسعان وليس على واحد منهما  
شاهد لثبات ان البيع يتكرر في جميع المراتب الاولى **اصطلاح** لو اقر بهدين لرجل عند رجلين  
ثم شهد عدلين عند ثالث هدين ان قضاء دينه ذكر في الواقعة لان شاهد الاقرار يشهد ان كان عليه ولا

ولا يشهد

في هذه المسألة  
التي هي في  
الدين على رجل  
وشهد الشهود  
ان كان له عليه  
كذا او قال  
ابن مقفان  
زود رخصة  
ابن مدي عليه  
بوجه من ايا  
مدعى استغنى  
ان قبل هذه  
الشرافه كاد  
عوى العين  
وهذه كانت  
واقعة الفتاوى  
قاعدة اقامت  
ان زوجها  
حلف بطلاقها  
ان لا يشرب  
الخمر الا باذنها  
وانها اذنت  
له مرة فرب  
غم فرب مرة  
اخرى فغير  
ذنها وانها  
طلعت  
واقام الزوج  
ان الحلف انما  
كان على لفظ  
آخر وهو لفظ  
حتى ياذي له  
وانها لم يطلق  
الشريعة مرة  
اخرى فاي  
البينتين او  
ما يجب يقبل  
كلامهما وملت  
البينتان وطلق  
المرأة لان العمل  
بالسنة واجبا  
ما لم يكن قبل  
كيف ثبتت  
السنة وما يتفقان  
ان لم يكن الا  
واحدة اجابة  
بوجوه لا الفرق  
بنظر السنة لا  
في قول الخصمين  
لان هذا هو  
الله تعالى  
فصادقهما في  
حق الله على  
خلاف البينتين  
لا يعبر كالأوامر  
طلقها واحدة  
واقامتها  
طلقها شتين  
فطلق ثالثا  
وان اتفقا ان  
التطلق لم يكن  
الا مرة واحدة  
وكذا واقامتها  
سنة ان طلقها  
قبلة وان حلفا  
وكذا في عتاق  
الامت خلاف  
عتاق العبد عند  
اذنه قاعدة  
ولو ادعى فدية  
عتق بانه ادعى  
ان العين كان  
ملكاً وان كان  
في يده بغير حق  
حتى يملكه بده  
فقال المدعى  
عليه تلك العينة  
كانت ووجه ذلك  
الغائب عندي لا  
يندفع عنه  
الخصومة لانه  
انما يدعى الفعل  
ويؤتيل العتاق  
فصدوا ولا يملكه  
اي المدعى عليه  
كقول الفعل كذا  
اذا كان قائما  
عند المدعى عليه  
الفعل قاعدة  
ادعى على رجل  
حرد وده فقال  
المدعى عليه  
قد كنت اشترى  
بثلث من المدي  
وقد بعتهما من  
فلان وسلمها اليه  
وليس في يدي  
والمدعى انكر  
بيعها من فني  
اقرارا بالملك  
للمدعى وعجز  
عن تسليمها اليه  
بل يقضي فيتمها  
الجواب لان  
العتاق لا يقضي  
بالغصب ولا  
بالبيع والسليم  
فلم يقر بسبب  
العتاق خلاف  
المنقول قاعدة  
اذ قال الشهود  
شهداء كان ملكي  
بقبل وبصير  
كما لو قال  
شهداء ان هذا  
ملك في الحال  
ولا يجوز امره  
بملكه ويؤيد  
قاعدة اذ اختلف  
الشاهدان على  
البيع في الزمان  
والمكان لا يقبل  
شهادتهما وعندنا  
يقبل لك انهما  
تسعان وليس على  
واحد منهما شاهد  
لثبات ان البيع  
يتكرر في جميع  
المراتب الاولى  
اصطلاح لو اقر  
بهدين لرجل عند  
رجلين ثم شهد  
عدلين عند ثالث  
هدين ان قضاء  
دينه ذكر في  
الواقعة لان  
شاهد الاقرار  
يشهد ان كان  
عليه ولا

ولا يشهد ان غلبه وهذا دليل على انه لفر المدعى الدين ويشهد انه كان عليه يقبل هذه الشهادة **قاعدة** ادعى ثراء  
واربع رجلين وشهدوا على الزاوي وكيد لا يقبل وكذا لو شهدوا ان فلان باع وبه المدعى على اجاز  
بيعه امرأة ادعت ارضا وشهد شاهدان بها فشهد احدهما ان هذا الارض ملكها لاني زوجها فلان  
ودفع اليها عوضا عن الدين وان شهد آخر انها ملكها لاني زوجها اقرارا ملكها يقبل هذه البينة لان كل  
شاهد مقرر بالملك لغيره وقد قيل لا يقبل هذه الشهادة لانه اذا شهد احدهما انه دفع احداهما دفع  
عوضا عن الدين وان شهد على القدر شهد الاخر على الاقرار بالملك فاختلف الشهود **قاعدة** ولو كانت العقار  
ميراثا في شهد احد الشاهدين ان هذا العقار ملكه شهد الاخر ان هذه الضبعة ملكه لا يقبل هذه الشهادة  
لان العقار اسم العروة البينة والضبعة اسم العروة لا غير فصار كانه ادعى العقار وشهد على البينة لا  
يقبل ولو زعموا انه كان ملكا وقد قيل يقبل لا يجوز اطلاق اسم الضبعة على العقار ولو ادعى  
العبد ان مولاه عتقني وشهد الشهود انه لا يقبل لانه يدعي حرية عارضة والشهود يشهدون على الحرية  
المطلقة فيصرف الى الحرية الاصلية وهذا زيادة على ما يدعيه وقيل يقبل لانهم لما شهدوا انه حر  
شهدوا على نفس الحرية والامة اذا ادعت ان فلانا اعتقني وشهدوا الشهود انها حرة يقبل  
لانها بهذا الدعوى ليس بشرط ولو شهد احدهما ان فلان باع منه كذا وشهد الاخر ان فلانا اقر بالبيع  
منه بكذا لا يقبل لان لفظ الاقرار والاخبار واحدة فيه **قاعدة** ادعى انك قبضت من مالي جمل الغنم حتى  
ذكر قبضته وشهد الذي ان هذا الذي قبضت جمل من مالي فلان فغير المدعى يقبل هذه الشهادة حتى يحضر  
على الاحضار لانه ادعى قبضت من مالي ولم يقبل قبضت من فاضا فله الشهود قبضت من غير المدعى لا يتحقق  
تناقضهما **قاعدة** في خيار الرؤية في الاستصناع اعلم بان الاستصناع في الحنفية  
والفلسفة والطبقت والنزول والفقه والآنة من الخاسر يجوز ان الناس فيه يتعاملون  
ويتعقد اجارة ابتداء حتى لو مات الصانع قبل التسليم بطل ولا يستوفى المصنوع من تركته و  
يصعد بيعا عن التسليم حتى لو سلم ثبت الاستصناع خيار الرؤية واما فيما لا يتعاملون به كالاستصناع في البيع  
وانه يتقلب سما يضرر الاجل بالاتفاق ثم اذا كان سلبا لم يكن الاستصناع فيه خيار الرؤية كما في غيره من الامور  
**قاعدة** في خيار الرؤية في المصنوع فقال المصنوع لم يفعل كما امرتك فقال الصانع  
فعلت قالوا لا يمين عليه لانه لا يملك الاضرة ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعت لي كذا وانكر

مطلب الدين على الصانع ولا الصانع  
على الصانع

كل من شهد على رجل وشهد الشهود ان كان له عليه كذا او قال ابن مقفان زود رخصة ابن مدي عليه بوجه من ايا مدعى استغنى ان قبل هذه الشرافة كاد عوى العين وهذه كانت واقعة الفتاوى قاعدة اقامت ان زوجها حلف بطلاقها ان لا يشرب الخمر الا باذنها وانها اذنت له مرة فرب غم فرب مرة اخرى فغير ذنها وانها طلفت واقام الزوج ان الحلف انما كان على لفظ آخر وهو لفظ حتى ياذي له وانها لم يطلق الشريعة مرة اخرى فاي البينتين او ما يجب يقبل كلامهما وملت البينتان وطلق المرأة لان العمل بالسنة واجبا ما لم يكن قبل كيف ثبتت السنة وما يتفقان ان لم يكن الا واحدة اجابة بوجوه لا الفرق بنظر السنة لا في قول الخصمين لان هذا هو الله تعالى فصادقهما في حق الله على خلاف البينتين لا يعبر كالأوامر طلقها واحدة واقامتها طلقها شتين فطلق ثالثا وان اتفقا ان التطلق لم يكن الا مرة واحدة وكذا واقامتها سنة ان طلقها قبلة وان حلفا وكذا في عتاق الامت خلاف عتاق العبد عند اذنه قاعدة ولو ادعى فدية عتق بانه ادعى ان العين كان ملكا وان كان في يده بغير حق حتى يملكه بده فقال المدعى عليه تلك العينة كانت ووجه ذلك الغائب عندي لا يندفع عنه الخصومة لانه انما يدعى الفعل ويؤتيل العتاق فصدوا ولا يملكه اي المدعى عليه كقول الفعل كذا اذا كان قائما عند المدعى عليه الفعل قاعدة ادعى على رجل حرد وده فقال المدعى عليه قد كنت اشترى بثلث من المدي وقد بعتهما من فلان وسلمها اليه وليس في يدي والمدعى انكر بيعها من فني اقرارا بالملك للمدعى وعجز عن تسليمها اليه بل يقضي فيتمها الجواب لان العتاق لا يقضي بالغصب ولا بالبيع والسليم فلم يقر بسبب العتاق خلاف المنقول قاعدة اذ قال الشهود شهداء كان ملكي بقبل وبصير كما لو قال شهداء ان هذا ملكي في الحال ولا يجوز امره بملكه ويؤيد قاعدة اذ اختلف الشاهدان على البيع في الزمان والمكان لا يقبل شهادتهما وعندنا يقبل لك انهما تسعان وليس على واحد منهما شاهد لثبات ان البيع يتكرر في جميع المراتب الاولى اصطلاح لو اقر بهدين لرجل عند رجلين ثم شهد عدلين عند ثالث هدين ان قضاء دينه ذكر في الواقعة لان شاهد الاقرار يشهد ان كان عليه ولا

في هذه المسألة التي هي في الدين على رجل وشهد الشهود ان كان له عليه كذا او قال ابن مقفان زود رخصة ابن مدي عليه بوجه من ايا مدعى استغنى ان قبل هذه الشرافة كاد عوى العين وهذه كانت واقعة الفتاوى قاعدة اقامت ان زوجها حلف بطلاقها ان لا يشرب الخمر الا باذنها وانها اذنت له مرة فرب غم فرب مرة اخرى فغير ذنها وانها طلفت واقام الزوج ان الحلف انما كان على لفظ آخر وهو لفظ حتى ياذي له وانها لم يطلق الشريعة مرة اخرى فاي البينتين او ما يجب يقبل كلامهما وملت البينتان وطلق المرأة لان العمل بالسنة واجبا ما لم يكن قبل كيف ثبتت السنة وما يتفقان ان لم يكن الا واحدة اجابة بوجوه لا الفرق بنظر السنة لا في قول الخصمين لان هذا هو الله تعالى فصادقهما في حق الله على خلاف البينتين لا يعبر كالأوامر طلقها واحدة واقامتها طلقها شتين فطلق ثالثا وان اتفقا ان التطلق لم يكن الا مرة واحدة وكذا واقامتها سنة ان طلقها قبلة وان حلفا وكذا في عتاق الامت خلاف عتاق العبد عند اذنه قاعدة ولو ادعى فدية عتق بانه ادعى ان العين كان ملكا وان كان في يده بغير حق حتى يملكه بده فقال المدعى عليه تلك العينة كانت ووجه ذلك الغائب عندي لا يندفع عنه الخصومة لانه انما يدعى الفعل ويؤتيل العتاق فصدوا ولا يملكه اي المدعى عليه كقول الفعل كذا اذا كان قائما عند المدعى عليه الفعل قاعدة ادعى على رجل حرد وده فقال المدعى عليه قد كنت اشترى بثلث من المدي وقد بعتهما من فلان وسلمها اليه وليس في يدي والمدعى انكر بيعها من فني اقرارا بالملك للمدعى وعجز عن تسليمها اليه بل يقضي فيتمها الجواب لان العتاق لا يقضي بالغصب ولا بالبيع والسليم فلم يقر بسبب العتاق خلاف المنقول قاعدة اذ قال الشهود شهداء كان ملكي بقبل وبصير كما لو قال شهداء ان هذا ملكي في الحال ولا يجوز امره بملكه ويؤيد قاعدة اذ اختلف الشاهدان على البيع في الزمان والمكان لا يقبل شهادتهما وعندنا يقبل لك انهما تسعان وليس على واحد منهما شاهد لثبات ان البيع يتكرر في جميع المراتب الاولى اصطلاح لو اقر بهدين لرجل عند رجلين ثم شهد عدلين عند ثالث هدين ان قضاء دينه ذكر في الواقعة لان شاهد الاقرار يشهد ان كان عليه ولا



المدعي عليه الجاني في خان في باب الخلاف في بيع الغائب الاصل في باب الغائب على الغائب في الغائب  
 على الغائب لا يكون الا ان يكون متصلا من الماخر لا يصح الحكم به على الماخر الا بالكم على الغائب فيجب ان يكون  
 يصير حقا للمدعي وانكاره يصح حقا للمدعي عليه **جامع الكبير** رجل استأجره امة في رجل واحد على هذا  
 المستأجر والمالك غائب اذ المستأجر ما قبل صاحب اليد هذه الداية على المالك اقام البينة فالمستأجر  
 الذي هو صاحب اليد هل ينصب خصما اختار المتأجر وفيه قل بعضهم ينصب خصما والى هذا القول  
 قال الشيخ الامام احمد الطواغيت وفي الاسلام البندوي لان المستأجر انما تدعى امة لنفسه في المنفعة  
 ومن يدعى المالك لنفسه ينصب خصما وبعض من يحنوا قالوا لا ينصب خصما الا اذا ادعى الفعل  
 عليه بان يقول استأجرته منه وقبضها منه لم يقبضها مني هذا المدعي عليه فانه ينصب خصما ويسمى  
 عليه امة يدعي الفعل عليه اذ قال المستأجر من هذا من فلان قبل ان يستأجرها وسلمها اليك لا الى فانه  
 لا ينصب خصما وبه كان ينبغي طهر الدين المرغباتي وقال شمس المائنة السخسي الصحيح ان المستأجر انما  
 لا يكون خصما حتى يحضر المالك المستقر لانه يدعى ملك العبد فلا يكون خصما للاول والحاصل ان  
 المستأجر لا يكون خصما للمدعي الاجابة وللثاني يدعي الرهن ولا للمدعي يدعي الرهن فيكون خصما للملك  
 وكذا الموهوب له والى هذا القول قال الشيخ المعروف في امة رافة وفي دعوى العبد الموهبة بشرط حصة  
 الداهين والمرضى بالاتفاق **جامع الكبير** اذ ادعى المدعي بالملك المطلق ويرجع المدعي على بايعه بالبيع فاقام البينة  
 البينة على النساج واذ القضا المستحق وقع باطلا **جامع الكبير** لو قال ليس بكمل الرجوع بالثمن بل يقبل منه البينة  
 يدعي حصة المستحق لاختلاف المباح فيه وفيه حصة حرة واختار شمس المائنة السخسي انه لا يرد حصة  
 وبكذا افني كذا ذكره فتاوى طهر الدين وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب الدراوينة  
 فلان ذلك خطأ الخصومة لغیر بینه **جامع الكبير** ولو اشترى دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من ابايعه  
 كان المشتري بعد الثمن او كان الثمن مؤجلا فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البايع **جامع الكبير** رجل يملك  
 وترك مالا ووارثا واحدا فاقام رجل بینه ان له على الميت الف درهم فيقتضيه له القاضي به ووقع اليه  
 ووقع به على الوارث ثم قاب الوارث فادعى رجل من الوارثين ومن اقام بینه على الوارث  
 لم ينفرد بینه لانه لا يدعي له ولو كان العدم هو الغائب فاحضر الشاكر وارثا كان حصته لانه نائب عن الميت ولانه  
 اذ ادعى به منه فادعى عليه وقد تولى ما اذنت الوارث رجوعه على الوارث الاول فاختاره من نصف ما اذنت للثاني  
 القضا وقع على الميت فصار من يتلقى من جهة مقتضا عليه اذ اصاب مقتضا عليه اذ اصاب مقتضا عليه ثم يتبعان

في بيع الغائب لا يكون الا ان يكون متصلا من الماخر لا يصح الحكم به على الماخر الا بالكم على الغائب فيجب ان يكون

في بيع الغائب لا يكون الا ان يكون متصلا من الماخر لا يصح الحكم به على الماخر الا بالكم على الغائب فيجب ان يكون

الوارث فتأخذ منه تمام حقه لان البدين مقدم على الميراث **جامع الكبير** رجل ادعى رجلا الف درهم  
 او دعهما عنده او غصبها اياه وهي قائم بینه في الودية وادعى ان صاحب اوصى له بهذا المال ثم مات  
 فقال المدعي عليه ان المال واجب على او دعهما عندي لثلاث كني لا ادري اما ان لم لا فاقام المدعي بینه على  
 تقدم تحمل الغائب بینه اخصومة ولا يقبل منه البينة حتى يحضر وصيا او وارثا لانها انتفاء اذ وصل اليه المال  
 من جهة الميت وانه ليس بخصم **جامع الكبير** وله المدعي الرجل على امر انكر ان له امة فادعى عليه  
 النفقة او ميراثا او حقا غيره كذا والافلا لان الاخوة حو يتن على البنوت على الغائب وفي كل اصل فبذل  
 تابع له فلم يجز الزبيرة كذا يقتضيه هذا في حق احقاق الغائب فلم يسمع فان ادعى حقا مقصود اصابه  
 للاخوة والبنوة مقتضاه وتبع له فوجب القضا **جامع الكبير** وكذا لو ادعى لكاتب ابن اخي او عمي او ابن اخي او جدتي  
 وما الشبه كذا النسب فانما يسمع البينة في الانسان على الوالد والولد والاصل ان يكره ان يكره ان يكره  
 قبل البينة عليه عند الاقرار والافلا وقال كتاب الغرائب ان اقرار المرأة بالولد باطل كذا على **جامع الكبير**  
 عبدة يد رجل اقام رجل البينة ان عبدة اشترى مني في اليد بالف درهم وقد قال في اليد ودية فلان  
 عندي واقام على هذا بينة او لم يقر بغير المقر كذا يصنع القاضي اجاب يدفع العبد الى المقر لان اقرار المقر  
 على نفسه صحيح **جامع الكبير** في يفتي على المقر بينة مدعي الطراء من غير ان يقر البينة لان بينة الشراء قامت على الحصة  
 ذو اليد فعلق لصح القضا وبها فلا اقراره في حق نفسه ولا يصح في اقراره ابطال بينة الشراء فلا  
 يحتاج الى اعادة البينة على المقر فان ذو اليد اقر بعبدا اشترى عليه القضا فقد اقام المقر مقام نفسه القضا  
 عليه الا اذا اقام المقر بينة على انه عبدة او دعه الذي كان في يده او لم يقر او دعه في بطل بينة الشراء ويحتاج  
 الى الاعادة على هذا ففسر امثال هذه المسئلة المذكورة في دعوى **جامع الكبير** اذ ادعى قوم ميراث امة رجل  
 ان اشترى من بعض نصيبه الذي ورث من ابيه وهو غائب واقر الورثة وينصب للغائب فيها فادعى له ميراثه  
 له على الورثة لا يقبل بینه **جامع الكبير** ولو قال هذا الدار لنا لاصح فلان فيها قبلت بينة المدعي **جامع الكبير** عبدة او دعه  
 انسان فليس له لولا ان تأخذ من المودع لان العبد اما ان يعلم انه كسب العبد فلولوا اخذ العبد اذ اخذ  
 وكذا اذا علم انه سالكه لان تأخذ امة اشترى سوارين من الذهب بآل النسب من بيت المولى وادعه  
 عند جمل فملكته الودية حتى المودع لانها مال المولى وقد وقع الاستثناء عن رجله فيع عنها العبد  
 تاتره بغير فلان كسب امانت ندر ابي ندر بان كسبه وادى العبد بعد ذلك فذا وند غلام ازودع  
 طلبه في كسبه ومودع مؤنس له ابي عبيد فوجبه خلاسته فواند ازين مودع طلبه كرون فبقي قياره  
 في **جامع الكبير** ينبغي ان لا يملك للطالب من نصيبه فاما اذا وصل من جهة الغائب وعلى قياس ما ذكره في الذخيرة



انه يكون له ولايت المطالبة **ولو لم يكن** الوكيل يحفظ من جهة الغائب لو اوامع غديره وساح فذيل  
 يكون خصما كل من له عاه الا ان يبرهن له فلان الغائب دفعه الى غائبته  
 من الخصومة ولا اجعله وصيا الا في هذا وعلى قياس اوجه يصير وصيا كل من كان في **فصل** في  
 يتراردهم وعوى كره ان جعلت بهما ورمي على كفت ما قصدوا ام وكواه كذا انك يدعى كواهى اركله  
 چون غلام نه او من آن يا نصير باز بوى رد كرمه وآن قبض من منصف كشت اين دفعه ورست بعد  
 اجاب وروح نزار ورم بهاء زنى از مهر انكم اين قبض يا نصير ثابت شد وبيان رد كرمه  
 منتقض بكونه باره كرهه افراض مبتدى بوبس مدعى يا نصير از جهة بهاء زنى بايد عوى كرهه  
 ويا نصير از جهة **فصل** في **فصل** بوجاه صاحب يد عوى كرهه صاحب يد كفت اين كالن بود آن  
 زمان من فلانرا بخشيد بوم و بوى تسليم كرهه و بوى باز بزمه يكر من امانت منها است وكوه  
 كذا شئت از دى دفعه شود لانه قد افركوه خصما حين قال كذا لم لدعى خروج عن كونه خصما فلا يصدق  
 قبله اقام البينة لم لا يصح في قال لانها قامت للغائب ولاننايب عنه وبه مسئلة **فصل** في  
 لو لم يدر ملكى فقال له اليد بعد من فلان فلان فكانت ملكى وبه محسوسه في يدى بالملك في حال  
 و اقام البينة لا يسمع لانه لما افتر بها كانت ملكى فظن انه خصم فلا يمكن افترافه من لى كونه خصما **فصل** في  
 وفي الجاه كبرى او اقال الرجل لغيره او دفع الى فلان الف درهم على ان يضمن والمدفوع الرجاء فسمع هذا  
 استقراف من الامر والقابض وكيل القابض فان استهلك القابض ولو بملكه يدين بملكه امانته وكذا لو قال  
 لا اعطه ولو قال اقرضه على ان يضمن والمدفوع الرجاء فسمع **فصل** في دفع قرض على القابض والامر ولو قال  
 لو اقرضه اليه الف او اعطه على ان يضمن فيه فهو قرض للدافع على القابض والامر ضامى **فصل** في دفع قرض على القابض  
 اعطى القابض الف فلان ضامى وكذا الرجل صاخر فهو قرض على المدفع القابض والامر ضامى **فصل** في دفع قرض على القابض  
 بها الجنس في الافضية رجل قال لا ضرب لفلان الف درهم على ان يضمن لها فهو جائز فانه فهو اليه  
 فهو من على الامر وليس للدافع على القابض شيء فانه غاب الموهوب له وانكر الامر المدفع وادعى للمأمور  
 انه وبهاله وقبضها الموهوب له فاقام المأمور البينة ما قال فثبت بينته وان كان القابض غائبا **فصل** في  
 السلطان اذا صار رجلا فقال المطلوب لرجل اوفع اليه والى اعدائه شيئا من جنائتي فذفع باهره قال  
 الامام الرضى والاسام البرهوى يرجع على الامر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمن كالامر بقضاء  
 الدين وقال المطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية واصلا هذا منافاة الاصل وبه سبيل الكبير وقال  
 عامة المتأخر لا يرجع بدون شرط الضمان والرجوع وقام هذا باقى في كتاب الوصايا **فصل** في خلاصه رجل

السهم  
 افترافه من لى كونه خصما  
 في يدى بالملك في حال  
 فظن انه خصم فلا يمكن  
 افترافه من لى كونه خصما  
 فسمع هذا  
 فان استهلك القابض  
 ولو بملكه يدين بملكه  
 امانته وكذا لو قال  
 لا اعطه ولو قال اقرضه  
 على ان يضمن والمدفوع  
 الرجاء فسمع  
 فالدافع على القابض  
 والامر ضامى  
 فالدفع على القابض  
 والامر ضامى  
 فالدفع على القابض  
 والامر ضامى

رجل في يد رجل وادعاه في انك وطلب القاضى من المدعى بينة فقام الى الجلس فاجاب  
 من الرجل فبينه صحيح حتى لو تقدم ما بعد فلك الى القاضى وجاؤ المدعى بشهوده سبعة من اهل الدار  
 وقد علم القاضى بوج المدعى عليه بذلك فلا حضوره بينهما ان كانت الدار في ايدى المدعى عليه ولو اقام  
 المدعى عليه الدار من غير ولا يصح بيعه حتى لو تقدم ما بعد فلك الى القاضى فانه يقضى بتلك البينة على المدعى عليه وان  
 المدعى بيده او علم القاضى بذلك فخرج بين ان هذا الواحد وبين الشاهدين في ظاهر الرواية وروى عن  
 ابن سماعه عن ابن بديع انه سوي بين الشاهد الواحد والاثنين وابطل ببيع المدعى عليه بينة في الفصل  
 ورأيت في كتاب الاحكام اذا حاصر رجلا في سلعة فلم يتقدم الى القاضى فباعها المدعى عليه جاز ولا يتقدم  
 الى القاضى لا يجوز الا اذا علم انه ترك الخصومة **فصل** في غصب عداوى او رجلا و اقام البينة على الغاصب ان العبد  
 ملكى لا يقبل بينته لان دعوى الملك المطلق لا يصح الا على من اليد كذا لو ادعى على اليد انكر غصبته منى  
 يسمع دعوى الضمان لا يرى ان دعواه على الغاصب الاول صحيحة وان كانه المعين في يد غاصب الغاصب  
 ولو اقام المقتضون منه بينة على المقتض له ان هذا العبد ملكى غصب منى فلان و اقام البينة بقدر  
 للمسح والاية المدعى على البايه وان لم يكن العين في يده وكذا في يد المشتري لان البايه غاصب المشتري  
 غاصب الغاصب والمدعى ان يدعى على الغاصب وان لم يكن العين في يده **فصل** في دفع مال  
 مولاه الى رجل و اقر المولى بدفعه ليس له اخذ ولو دفعه فلك الرجل اليه لم يجوز ولو انكر المدعى دفعه  
 من اليه وادعى انه ملكى وبرهن فلم اخذ الا اذا برهنه واليد ان فتكر دفعه الى فبذفع عنه الدعوى  
**فصل** في دفع عينا الى قنة تارة بملك فلان كس امانت خمدار بن بند بان كس وادعاه وادعى  
 القن وطلب المولى عينه من الموضع وتصادقا ان العين ملك المولى فعلى قياس ج ينبغي ان لا  
 يملك المطالبة فتصادقهما انه وصلا اليه من جهة الغائب وعلى قياس ما في ج ينبغي ان يملك  
 المطالبة واجاب والذي ان الموضع لو صدق المولى انه ارسل القن للايداع فله المطالبة لا لو  
 انكر كذا **فصل** في لو برهن على زوجها انكر قلت ما توهه نكاح من سرزنى كى بكنم از منى لطلان و  
 تزوجت فلان بهذه على فطلق لثبوت الشرط وهو التزوج عليها وهذا الواحد عن فلانة الى زوجت  
 نفس منه فيكونا الشهادة بعد دعوى النكاح عن ثبوت النكاح عليها ولو كانت فلانة غائبة عن مجلس  
 القضاء والباقي بحاله لا يقبل البينة او ثبت نكاح الغائبة ولا خصم عنها **فصل** في انكاحها لو ادعى ثبوت  
 طلاق نفسها بنكاح غيره وبرهن انه تزوج فلانة ففى قبول هذه البينة روايتان والصحيح انها لا يقبل  
 افكاح فلا يشترط طلاقها فلا ينصب خصما في اثبات الشرط والصحيح الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على

فبذفع عنه الدعوى



الغائب على المدعي على الخاف بغير لوم بغير الغائب كدخول الدار وغيره بغير الحاف خصما عنه لا لودا  
 بل بين نفع وضرة. وهنا يتفرع بثبوت كذا ما فلا يصير المدعي خصما عنها **فصل في** ادعى مدعي غائب  
 بغير رجل يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة فاقوال المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو رتب  
 على الغائب لم يقبل **فصل في** ادعى مدعي غائب بغير رجل يدعي انه وكيل المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو رتب  
 كذا في آخر فصل الدعوى **فصل في** حكم على الغائب هو لا يرى ولكن لا لا تقدر وقاله لا لا الغنى على قتاله  
**فصل في** حكم على الغائب فوقع الى قاض اخر وا بطله لم يحز ابطاله **فصل في** يدعي دارا باع نصف من رجل  
 غير مقسوم والشهد له بالنصف وباع النصف الاخر من اخر **فصل في** رجل نصف الدار فهو خصم للمشتري  
 جميعا ياخذ من كل واحد نصف ما يدين وباعها مظهر فهو خصم ياخذ من نصف ما يدين ولو اجاز بيع الاول  
 لم اجعل بينه وبين المشتري خصومة **فصل في** ولو باع نصف من رجل غير مقسوم وقضى المشتري فالمدعي خصم للمشتري  
 والبائع ياخذ من كل منهما نصف ما يدين ولو قال البائع انا اسلم اليك ما يدين من الدار فهو النصف  
 على مقسوم جاز ذلك ولا خصومة بينه وبين المشتري **فصل في** دارا لهما ادعى رجل نصف على احد ما يكون مريضا  
 ربه وهو نصف ما يدين اذ في يد النصف فلو كان مدعي النصف المعين وهو لم يدعي النصف المعين **فصل في**  
 لو طلق امرأته عند العدول فغاب عن البلد لا يعرف مكانه او يعرف ولكن يعرف عن احضاره وعن  
 ان يسافر اليه او وكيلها لبعده او لمانه اقر كان لا يرضى اقراره بالوكالة وكذا المدعي لو غاب عن البلد  
 ولم تخذ البلاء وكذا في مسألة هذه المواضع لو رتب على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي عليه فلهما  
 لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي ان يحكم على الغائب وللغائب كذا **فصل في** ينبغي للمفتي ان يفتي بجواز دفعه لغيره  
 الفروارة وصيانة الحقوق عن الضياع مع انه يجتهد فيه بسبب الاجازة الثانية وما ذكره احد ابن جبر  
 وفي رواية ان عن امرائها والا حوط ان ينصب عن الغائب وكيل يرضى ان يراعى جانب الغائب ولا يوظفه  
 فينصب الوكيل اولى **فصل في** ادعى شخص في دار فقال الوكيل ما شيرت به فبر من المدعي لغيره اليه  
 من فلاة كذا وهو يملك حكم عليه بالشرأه واما الاصل الثالث فبانه في مسائلها شهد عليه على قتال  
 بها فتان لفلان فبر من المدعي ان فلانا حرهما ثبتت الفتوى في حق الحاف والغائب شيان المار والفتوى  
 على الغائب وهو سبب لا يدعي على الحاف لاي حاله لولاية الشهادة لا يفتقر عن الفتوى بحال فصار كسب واحد  
 المعنى ومن قبل اثبات الفتوى على الغائب ومنها قال القائل انا قد وعى صح العبد قال القدر في البلد  
 حررك مولاك وعلى هذا الاقرار فبر من الحكم بالفتوى في حق الحاف والغائب حتى لو حضر وانكر الفتوى لا يفتقر  
 المالك **فصل في** ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله او انها ملكه واختلف المتأخرون فقيل انه خصم لادعي

بكر النفع ومن يدعي للملك لنفسه في شيء ينصب خصما لمن يدعيه قال **فصل في** هذا القول اقرب الى الصور وقبل  
 لا ينصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول خصمها مني اما بدون دعوى الفعل عليه بان قال مثل استأجرتها  
 قبلك لا التي لا ينصب خصما **فصل في** ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب  
 قبله لا يصير للمشتري خصما فلو حضر البائع فبر من عليه المدعي لان يقبل بينه جوازه **فصل في** ادعى  
 وشهد ان باعني بملك حكم بهذه الامة الى صح ولم يشترط القاضي **فصل في** ادعى دارا انه شرا من فلاة القاض  
 وهو يملكه وقاله واليد هو لي فبر من المدعي حكم على الحاف والغائب او المدعي شيء واحد هو الحاف  
 والمدعي على الغائب والشاهد بسبب ثبوت ما يدعيه على الحاف او الشاهد من المالك بسبب حاله قال  
 على المدعي في فصوله وهنا اعجوبة تذكر في **فصل في** ولو صدقة او الهبة فذكر القاضي لا ياتر في البذل التسليم  
 الى المدعي للمالك حكم على الغائب بالشراء وبين حجة اقول لا غلبة فيه لانه باقراره يكون مودعا والمودع  
 بخصم وهو مشهور لا يخفى فيه **فصل في** ولكن لو عجز المدعي عن البينة في صورة الاكراه ينبغي لغيره لا خلافه واليد اولا  
 فاذن في تكليفه كذا في **فصل في** تزوجها فتشهد جماعة بخصمها عند القاضي انها مكرهه فلان  
 الغائب يقبل من الشهادة لعدم الخصم عن الغائب اثبات الكراه ولا يثبت له كونه لغيره  
 نكاح الغائب **فصل في** يدعي على دارا انها مفتقة الغائب حررها وهو يملكها يقبل ادعيه في المالك  
 عنها وهو لا يملكها الا ان يذكر بغير خصما فحكم بغيرها **فصل في** ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب  
 ولم يسم الوكيل وشهد اعالا الراوي ولم يسم الوكيل سماع وعواه وشهادتها **فصل في** ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب  
 بدل على ان تسمية القاضي ليست بطرقة الفتوى والشهادة في ما عدا الفتوى **فصل في** ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب  
 طوك كذا فبر من ان حكمه بغيره زنديقي يسمع كمن يذبح فلو تفرغ الذبح او فاد لا يقبل بينه لظهور كونه  
 والوصف في الاشارة لغوى البيع والاثان انا في باب الشهادة اذا شهد بوصف وظهر خلاف ما شهد  
 لا يقبل كالأدعي وانه وقاله الدابة التي سنها اربع سنين ملكي وسهدوا كذا فظهر ان ارازيه او  
 انقص لا يقبل لظهور كونه من هنا **فصل في** ادعى قنا تركيا وبين صفاته وطلب احضاره ليس من فاحضر  
 قنا حالف بعض صفاته بعض ما وصفه فقال المدعي هذا ملكي وبرهن يقبل قال هذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى  
 انه ملكي فقال هذا ملكي ولم يز عليه سماع وعويه وكذا كان ادعاءه ابتداء فاما لو قال هذا هو القن الذي  
 ادعيت اوله لا يسمع للتناقض اقول هذا في الف ما قبل فظهر ان فيه اختلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور  
 الكذب وتخل به الشهادة **فصل في** ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب ادعى مدعي غائب  
 ولو كانت والقول في قدر القيمة للغائب فلما صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة فلاة يصح اذ اثبتني

الحاف او الشاهد او غيره من المالك بسبب حاله



قيمة التكرار حلة كان اولي قبل ان يطرأ ذكر القيمة لو كانت الدعوى سرقه ليعلم ان السرقه كانت نصا با و في غيرنا  
 لا يطرأ **فصل في ادعاء حقوق حايمة وورثة غايبة غيبه منقطعة** يجوز لقب الوصي عنه اذا الغيبه المنقطعة  
 كون فلم يجر في غير المنقطعة **فصل في ادعاء حقوق حايمة** قبل قبضه غيبه منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وايقاد  
 الثمن للمبايع وفي طريقه في **باب ادعاء القاضي باقامة البيعة** فلو برهن بكلمة المبيع ويوفي الثمن وكذا  
 لو استأجر المالك الى ملكه وابتاع حايما ووقع الكراء ومات رب الدابة في الذئبة حتى انقضت الاجارة  
 فملك المأجر ان يركبها الى ملكه ولا يبيع وعليه الكراء لملكه فاذا انقضى الملك ورفع الامر الى القاضي فزاي ان  
 يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى المأجر **فصل في ادعاء جوارح** وان ادعى رجل على رجل قال لا احد حاكم  
 والآخر غايب يستحق الحكم واقام البيعة قال اوجز افضى المال على الحاكم والغايب وفكر المسئلة في الاصل  
 وقال القضاء مقصور على الحاكم وفي الاقضية اجواب تارة يذكر قول بالي ح واني يكون مثل الاجح وتارة  
 يذكر محرم مع الامام وتارة مع ابي يوسف وفي بعضها القضاء مقصور على الحاكم عند ابي ح وفي بعضها  
 على الحاكم والغايب وكذا عن ابي حنيفة وروايتان وعن محمد بن رويان وعن ابي يوسف وروايتان في الغفول  
 كلها وحاصله انه ذكر في الفصول كلها والافتقار على الحاكم **باب في ادعاء** ولو قال في الدابة المدعى الا  
 ان ادعاه غيبه فلان يدفع الخصومة عنه لو برهن والا فلا وقيل لا يدفع الخصومة اذا اهدق  
**فصل في ادعاء نكاح** فبرهن انها امراته فلان الغايب لا يدفع عوى المدعى كمن ادعى قنا فبرهن في اليد  
 انه ملك فلان لا يدفع عنه الخصومة كذا هذا اقول ينبغي ان يدفع عنه الخصومة في مسئلة القن كما في  
 المسئلة الخ **باب في ادعاء** فلو برهن المدعى انها امراته يحكم له بها فافترقا نكاح الغايب لا يدفع  
 البيعة المدعى ويحل بغير هذا الاقرار في حق سقوط البيعة عنها على قول من يرى التخليف في النكاح  
 قيل يصح هذا الاقرار ولكن يبطل بالكذب ويدفع عنها البيعة وقيل لا يصح ولا يدفع عنها البيعة  
**فصل في ادعاء** واراد برهن وحكم بالبناء تبعا ثم اخر المقتضى ان البناء للمقتضى عليه او برهن المقتضى  
 عليه بذلك فالبناء للمقتضى عليه ولا يبطل القضاء في حق الارض وان نص الشهود في شهادتهم على  
 البناء ايضا او قبله القضاء ثم اقر المدعى بالبناء بطل القضاء لانه كذب شهوده وكذا انهم يبرهنون  
 وان برهن المقتضى عليه ان البناء لم يقض له به كذا ذكره في الاصل وفكر العتاني ادعى محرم  
 ثم بان له شهادته او سكناه لدى اليد ولم يستنه عند الدعوى لا يصح كمن هذا اقر المدعى به لدى  
 اليد اما اذا اقره كبر وبرهن المدعى عليه فكل لا يقبل لان بيعة الخارج مقدم على برثانه في اليد  
 ومثله فيما اذا ادعى بيتا او حاقا فبرهن عليه ثم برهن المدعى عليه ان البناء عليه وكره المتقي  
 ادعى دارا فبرهن ثم برهن المدعى عليه بان البناء له لا يقبل **باب في ادعاء** اقر به المدعى يبطل كذا القضاء كذا

المدعى شهوده على يد القبول فيما اذا برهن المدعى عليه بان البناء له ان الشهادته بالدار شهادته  
 بالارض والبناء جميعا وكذا لو قال شهود المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وانما شهادته بالدار  
 ولم يكن البناء له كانت شهادته بالبناء وضمن قيمة البناء للمدعى عليه ولو قال لا احد قبض  
 القضاء وقبلت شهادته في حق الارض لا البناء وقضى بالارض للمدعى ولو قال بعد القضاء  
 البيت من الدار المدعى فلان غير المدعى عليه بعد ما برهن ان الدار كلها له ان كذا الاقرار قبل  
 القضاء لا يقضى شيء وان بعد فالبيت لفلان المقر له فبرهن المدعى على المقتضى عليه بقيمة  
 البيت للمقتضى عليه **باب في ادعاء** ان يضمن قيمة الدار للمقتضى عليه ويكون من الدار المشهود له ولو  
 شهدا بدار وقال لا اندري ما حال البناء او كان فيه بناء ولا يعلم ايهما هذا البناء ام لا والمدعى  
 يدعى الدار فعلى ما ذكره المتقي يقضى بالدار والبناء للشهود فان برهن المقتضى عليه بعد ذلك بان البناء  
 له قضى له بالبناء لانه دخل تحت ما اقر المدعى بان البناء والشجار للمقتضى عليه لا يبطل القضاء في حق الارض  
**باب في ادعاء** وان كانا شهدوا بالارض والبناء او الارض والشجار ايضا فاقرا المدعى عليه بذلك للمقتضى عليه بطل  
 القضاء لوجود الكذب **باب في ادعاء** شهدا ان الدار له ثم ماتا او غابا قالما اراوا القاضي القضاء قال المدعى عليه ان  
 ان البناء بناي لا يسمع القاضي ويقضى للمدعى الدار بالبناء **باب في ادعاء** ولو اقر المدعى في هذا الصورة بالبناء للمدعى  
 عليه ان قال لم يزل البناء عن تلك المقتضى عليه فقد كذب شهوده فبره الدار مع البناء ولو قال البناء  
 للمدعى عليه ولم يقل يزل عن ملكه لا يكون كذبا والبناء للمدعى عليه والعروة للمدعى **باب في ادعاء** وكذا اذا  
 قال كلاما كذا قبل القضاء فالبناء للمدعى عليه والعروة للمدعى وعلى هذا النسخ والشيوخ مع الارض و  
 الخاتم والسيف والحلقة والحلية برهن على جارية انها له قضى له بها ولد في يد المدعى عليه يعلم  
 احكام فبرهن المدعى انه ولد يقضى له ايضا فان رجع شهود الام بعد ذلك فبطلت قيمة الام  
 والولد لان القضاء بالولد بوسطة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل الحكم بالولد  
 وارادوا على السلام لو فسقوا لا يحكم بالولد له الا ان يشهدوا بان ملك المدعى ولد ثم ملك جارية  
**باب في ادعاء** شهدا على رجل في يد جارية انها له المدعى ثم قابوا او ماتوا ولها ولد في يد المدعى عليه يدعيه  
 المدعى عليه ايضا انه له وبرهن المدعى عليه فكل لا يقضى له كذا كلام المدعى عليه وبرثانه  
 ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود قالوا الولد كان للمدعى عليه يقضى بصفان قيمة الولد على  
 الشهود كانوا رجعوا فان كان الشهود حضورا سألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه او لا  
 ندري ان الولد يقضى بالام للمدعى ولا يقضى بالولد فهذا يؤيد بعض ما ذكرنا او لا ادعى خرا او اراد من

فصل في ادعاء حقوق حايمة وورثة غايبة غيبه منقطعة

فصل في ادعاء حقوق حايمة وورثة غايبة غيبه منقطعة



من ابيه يقبل لزيد في شهوده فبرهن على انه ورثها من ابيه يقبل لوضوح التوفيق لانه يقول جدي في الوارث  
تملكت بالارث وعلى العكس **لا بد** من ابيه ان بالارث او بالارث ثم قال يمكن ان يقبل لزيد ثم انظر  
القضاء او ادى الصدقة منه بعد سنة ثم ادى الشراء منه منذ شهر ويرى ان لا يقبل الا اذا اوفى كما مر  
وقال يصدق على وقضها ثم وصل الله سبب من الاسباب في الصدقة فاشترية منه وتبين من السبب  
بين الصدقة والشراء كما تخلصا ملكه **من خلاصة** رجل ادى على امره ان يملكه عليه عينا من اعيان ماله  
وبين صفاته وقيمه ادى القيمة ثم قال بعد من ظننت انه استملكه ان قائم وادى اضراره كما هو الراسخ  
وعلى العكس كذلك هذا **اول من خلاصة** ادى عليه انه استملك عينا له وعليه قيمة ثم ادى ان العين قائم  
في يد غيره وعليه اضراره يقبل كذلك على القلب لانه كما اخذنا فيعني فيه التناقص وهو كره القاضي ادى عليه  
انزاله ثم ادى انهما وقف عليه سمي الاضافة انتفاعا كما لو ادى لنفسه ثم ادى لغيره فذكر اوله  
عاه بالوكالة عن غيره **ولو ادى** او لا الوقف ثم ادى عنها لنفسه لا يسمع **ك** كاد او غيرها لغيره ثم ادى عنها  
لنفسه فذكر العتاق لادى بايع العبد ان كان ورثه ويرى سمي وكيف الشراء على عدم علمه ان لم  
يكن للبايع بينه **و** فذكر النكاح ان الاب اذ اباغ مال ابنه بعينه فاحسن ثم خاتم الشراء ان البيوع  
بالعينة يصح وهو ادى ان لفلان وكله بالخصوصه ثم ادى ان لفلان امر وكله بالخصوصه لا يقبل الوكيل  
بالخصوصه في غير من جهة زيدا مثلا لابل اضافة الى غيره الا اذا اوفى وقال كان لفلان الاول  
فكان وكلني ثم باع من اكنه وكلني اكنه ايضا والتشارك يمكن بان فاب من المهر وجاء بعد من  
برهن على ان كانا من قبله لغيره في اجماع دل على ان الامكان لا يمكن ولو ادى انه وكيل عن فلان با  
الخصوصه في نفسه لا يقبل لان ما هو له لا يضيف الى غيره في الخصوصه ولا يحكم له بالملك بعد ما اقره  
لغيره وان برهن ولا لو كله لعدم الشهادة به الا اذا اوفى بانه قال كان لفلان وكلني بالخصوصه ثم ادى  
منه ويرى على ذلك الامر المحتمل كمالا ما اوفى اوعاه لنفسه ثم اوعاه انه وكيل لفلان بالخصوصه لعدم  
المنافاة فان الوكيل بالخصوصه قد يضيف الى نفسه لكونه المطالبة ولو ادى ان فلان ارضاه لادى  
انه لا ولا ارضاه ويرى يقبل الموصى له بالثلث ادى البتة بعد موت الموصى ويجوز عن الثلث  
يعطى له الثلث وعن من لا يقبل التناقص لان الوارث لا يكون موصى له وقيل يعطى له اقلها ان اقر  
الحق في وفي الاجتناس **والصفر** ادى يرد على ارضه او ارضه ثم اوعاه ملكا مطلقا لا يسمع اذا  
كان الدعوى الاول عند القاضي واما اذا لم يكن عند القاضي فهذا الاول سواء وهذا على الرواية  
التي ذكرها ان التناقص انما يتحقق اذا كان كلا الدعوي عند القاضي فاما ان يكون

انما عند القاضي يكتفي في تحقق التناقص كونه الشا عند الحكم هذا العام في الشراء من رجل معروف ونسبه  
الى ابيه وجده اما اذا قلنا الشريعة من رجل او قل من غير نسبه الى ابيه ثم ادى الملك المطلق يسمع **هـ**  
وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح **هـ** بان اوعاه على يدي يدي ثم اعاد الدعوى صحى على اليد  
واوعاه ملكا مطلقا لا يسمع لان اوفى الدعوى لا يمنع الاقرار ودعوى الملك بسبب دعوى اقتضاء  
زمان تحقق السبب ودعوى المطلق استناد الى اول السبب هو ما لا يسجد او الحظ في العلم بالاشياء  
فرغنا ذكره وان الشراء في دعوى العتاق في بلاد قد تم بناؤه في اية السبب لا يسمع في دعوى الملك  
المطلق بوجه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل بسبب كمنظرة ومعلوم ان صاحب  
الحظ في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون كذا لا يسمع فكيف يقضى به **هـ** وانما انما تقرر القضي  
بالمطلق لما قلنا فلا بد من ان يقضى بالملك بسبب ذلك اما بسبب مجهول او معلوم فالجهول لا  
يمكن القضاء به للجهالة والمعلوم لعدم تيقن المدعى اياه والثالث ان الاختصاص لو فرض سبب  
حادث يجوز ان يكون ذلك السبب شراوى اليد من ارضه ثم يجوز ان يكون السبب سابقا على الملك  
في اليد فيمنع الرصع **و** يجوز ان يكون الاضعا فلا يمنع الرصع فيمنع وكذا في الموانع غير متحققة في  
المنقول لعدم الخاف من تدار على الحكم من الاصل **هـ** ولو ادى الشراء من ابيه وشهد ان المرد  
كافة ملك له باعه منه بكذا وسلم اليه قال بعض المتأخرين فرغنا من المتأخرين الذين اضراروا اشتراط  
ذكر السبب دعوى العتاق لا يقبل وفيه نظر لانه ذكر السبب في ملكه الذي وقعه فيه الخصوصه ولو قال  
المدعى عليه في الدفع انك كنت اوعيت هذا العين على بايع بالشراء او بالارث يسمع الدعوى ولو قال  
هو لم قال ملكي بالشراء او بالارث ويرى ان لا يقبل الا اذا اصدق المدعى اليه ذكره في الاصل  
**هـ** ولو ادى الشراء ثم مطلقا ثم ادى الشراء بالثالث يسمع **هـ** اوى مطلقا وشهد بسبب سائل  
عن المدعى انه يدعي سبب شهادته ام باقر لم يزل قبله قبلها **هـ** وان قال بغيره روثا فان اوى الشراء  
مع القبض وشهدا بالمطلق اختلف في القبول وفي الدعوى اليان ادى القرض وشهد ابا  
الدين المطلق قال الا ورجوز يقبل **هـ** كما اذا ادى عينا بسبب شهدا بالمطلق وفي الافضية سئلنا  
بدر لان على القبول **هـ** ادى انما منصوصه فشهدا بالتزويج او ادى التزويج فشهدا انه منصوصه  
قال يقبل فيها دل على ما كونا **هـ** ادى ان هذا العين له ويرى تدفع المدعى عليه بانه اوى على  
ان العين هذا ملكي واتى وكيل عنه في الخصوصه منه فصار مقاضا في دعوى بطل برئانه بهذا الدفع  
لا دعوى لان قوله حق وملكى معناه حق الطلب وملك القرض لا وقف فذكرناه ان الوكيل يضيف

في دعوى العتاق لا يقبل











من هذا العبد او خرجت من هذا العبد او خرجت من هذا العبد  
وفي الاضية اذ في هذا العبد او خرجت من هذا العبد  
تاريخ الوجوب ان سيج تاريخ الابرار وتاريخ السج تاريخ الوجوب وان ضلنا في التاريخ  
او جلي اصدما يول تاريخ الابرار ويجعله مؤخره ابراه من الدعوى ثم اوى عليه تاريخ ابيه ان كان ما في  
قبل الابرار لا يصح الدعوى وان كان لا يعلم وقت الابرار يصح ولو لم يصف الوكيل الابرار الى الموكل  
لا يصح اذ في المدعى ان الدان كتب على فرط اس خطه ان الدين الذي على فلان ابراه عنه صح وسقط الدين  
لان الكتابة المرسومة كالخط به واذ لم يكن كذلك لا يصح الابرار ولا دعوى الابرار ولا وقت بين ان يكون  
الكتابة بطلب الدين او لا يطلب ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون ابراه ولا على ترك الطلب  
في الحال ولو قال تركت حق من الميراث وبرت منه او من حصتي لا يصح ويصح على حق لان الارث جبري لا  
يصح تركه ولو يبرهن على ابراه من المعضوب لا يكون ابراهي قيمة وانما هو ابراهي ضمان الرو لا عني  
ضمان القيمة لان الواجب حال قيامه المرو لا القيمة فكان ابراه على اوجب عليه وفيه نظر لما تقرر في كتاب  
الدين والغصب ان الواجب الاصل ضمان القيمة وهو العيني مخلص يعني اعترق قيمة يوم الغصب وصح  
الدين والكتابة بالعيني والقيمة كما برهن عليه في المطولات كالظهير فانه واجب اصيل يوم الجمع تكتف  
شامول به فخلطه بالقيمة عندنا والمرضى ان يقال انه اضاف الابرار الى المعضوب وما وده عليه الغصب  
والعيني لا القيمة والابرار من المعضوب في الختام ابراهي ضمانه حتى يتقلب بعد الابرار امانة فيل  
لصاحب الدين اذ من مبلغ جزئي بان فقال ما ندع يكون اسقاطه قال المدعى عليه بعد الخصومة وبهت  
وتركت لا يكون ابراه ولا بهت ما لم يقل تركه بخلاف ما اذا قال المدعى عليه ابراهي ما لك على او بهت  
فقال وبهت او تركت او ابراهي مخرج الجواب ولو قال مرا فلان كما نيت لا يكون ابراهي انكر  
المدعى عليه كون الدار المدعى في يد فقال المدعى من اين خذ را امدعي عليه ابراهي اني اشتهم بطله وعوان  
يسمع الاسباب جاءه لانه للتكليف عفاة كذا القافي قال من كان له على شي فهو في حلقه قال عدي وعوا وعوا  
في العيني القائم لافي الدين ولو قال لمدونه ما يتصوره نياح ان نيت حرم عيانت بهت او قال لا  
حساب لي معك لا يكون ابراهي ولو قال مرا ابراهي جزئي بي بايد فقال لا او قال له جاب حين قبله  
لك على فلان معك كذا وقال قال سبعا اكثر منه فقال ليس ابراهي منه ثم اوى الاكثر في المسئلة الثانية  
او شيان من مسئلة الاولى لا يصح وقوله برجه بوجه باقم اقرارا بالاستيفاء اذ اضاف اليه وقوله وكذا  
كوه مت او كذا ما ندع ابراهي قبل الدان امله فقال ان كان المال لي املهه كان املهه لان لم يكن

هذا العبد او خرجت من هذا العبد او خرجت من هذا العبد  
وفي الاضية اذ في هذا العبد او خرجت من هذا العبد  
تاريخ الوجوب ان سيج تاريخ الابرار وتاريخ السج تاريخ الوجوب وان ضلنا في التاريخ  
او جلي اصدما يول تاريخ الابرار ويجعله مؤخره ابراه من الدعوى ثم اوى عليه تاريخ ابيه ان كان ما في  
قبل الابرار لا يصح الدعوى وان كان لا يعلم وقت الابرار يصح ولو لم يصف الوكيل الابرار الى الموكل  
لا يصح اذ في المدعى ان الدان كتب على فرط اس خطه ان الدين الذي على فلان ابراه عنه صح وسقط الدين  
لان الكتابة المرسومة كالخط به واذ لم يكن كذلك لا يصح الابرار ولا دعوى الابرار ولا وقت بين ان يكون  
الكتابة بطلب الدين او لا يطلب ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون ابراه ولا على ترك الطلب  
في الحال ولو قال تركت حق من الميراث وبرت منه او من حصتي لا يصح ويصح على حق لان الارث جبري لا  
يصح تركه ولو يبرهن على ابراه من المعضوب لا يكون ابراهي قيمة وانما هو ابراهي ضمان الرو لا عني  
ضمان القيمة لان الواجب حال قيامه المرو لا القيمة فكان ابراه على اوجب عليه وفيه نظر لما تقرر في كتاب  
الدين والغصب ان الواجب الاصل ضمان القيمة وهو العيني مخلص يعني اعترق قيمة يوم الغصب وصح  
الدين والكتابة بالعيني والقيمة كما برهن عليه في المطولات كالظهير فانه واجب اصيل يوم الجمع تكتف  
شامول به فخلطه بالقيمة عندنا والمرضى ان يقال انه اضاف الابرار الى المعضوب وما وده عليه الغصب  
والعيني لا القيمة والابرار من المعضوب في الختام ابراهي ضمانه حتى يتقلب بعد الابرار امانة فيل  
لصاحب الدين اذ من مبلغ جزئي بان فقال ما ندع يكون اسقاطه قال المدعى عليه بعد الخصومة وبهت  
وتركت لا يكون ابراه ولا بهت ما لم يقل تركه بخلاف ما اذا قال المدعى عليه ابراهي ما لك على او بهت  
فقال وبهت او تركت او ابراهي مخرج الجواب ولو قال مرا فلان كما نيت لا يكون ابراهي انكر  
المدعى عليه كون الدار المدعى في يد فقال المدعى من اين خذ را امدعي عليه ابراهي اني اشتهم بطله وعوان  
يسمع الاسباب جاءه لانه للتكليف عفاة كذا القافي قال من كان له على شي فهو في حلقه قال عدي وعوا وعوا  
في العيني القائم لافي الدين ولو قال لمدونه ما يتصوره نياح ان نيت حرم عيانت بهت او قال لا  
حساب لي معك لا يكون ابراهي ولو قال مرا ابراهي جزئي بي بايد فقال لا او قال له جاب حين قبله  
لك على فلان معك كذا وقال قال سبعا اكثر منه فقال ليس ابراهي منه ثم اوى الاكثر في المسئلة الثانية  
او شيان من مسئلة الاولى لا يصح وقوله برجه بوجه باقم اقرارا بالاستيفاء اذ اضاف اليه وقوله وكذا  
كوه مت او كذا ما ندع ابراهي قبل الدان امله فقال ان كان المال لي املهه كان املهه لان لم يكن

قضا فلو قال الما لغيري وانا وكيله لا يصح لو برأى الدعوى ثم اوى عليه الوكيل او الوصاية عن غيره صح  
ما امت حيا لا دعوى على معك كذا ابراهي لانه اسقاط والاستقاط لا يتوقف على لوقا ابراهي كسنة لا يصح  
الدعوى بعد امله قال المدعى لرب الدين تركت الاجل كسبها الى حال ما عليه من الدين قال المدعى  
اذا انفسك عن عني فابراهم ولا يملك المدعى لانه صار وكيله عنه قال المدعى لرب الدين دفعت وبتك  
الى فلان فقال لركنته دفعت اليك بعد ابراهي صح لانه تعليق بامر كايه قال الوالي ابراهي زوجك عن  
مهرك فقال ان كان الفاقدا ابراهي عنه فبان ابراهي لانه وكذا لو قالت ابراهي في الفاقدا لو قالت  
وان كان الفاقدا لانه يراو به التحقيق عرفا فوجه عليه الدين فقال المدعى ابراهي في الفاقدا او تركت عليه الحلف او سب  
لا يصح ولا التوفيق بخلاف البراه عن المال لانه التوفيق الحكم من **منه** قال ابو يوسف على خلاف قول صاحبه قال  
اذا كان له على رجل الف درهم فقال ابراهي عن خسانه عني ان يعطيني الباقي ولم يوقت وقتا واعطى الباقي  
في هذا اليوم او لم يعطيني من خسانه لان الابرار مطلق ولو قال ابراهي عن خسانه عني ان يعطيني الباقي اليوم  
فاعطاه اليوم خسانه بربا بالاجماع وكذا لو لم يحط عند ابي يوسف وقال لا ابراهي اذ لم يعط له انه لم يوفيه  
باليوم كان الحكم ما ذكرنا كذا بهناه لهما ان يخلق بشرط عوب فيه ولم يوجد ولو قال بعد قوله عني ان يعطيني  
ما لا عليك فلم يعطه اليوم فالالف عليه بالاجماع ولو قال صالحا تكتف بذا كله فهو عني اليوم ايضا ولو قال  
او اهديت الى خسانه او خيرا وبت فانت بري من الباقي فانه لا ابراهي لانه تعليق البراه بالرضا باطله **اختلاف**  
ولو قال برئت من الاجل بضم التاء لم يطل ما اذا قال ابراهي برئت بالفتح بطل الاجل ولو قال لا ابراهي  
في الاجل لا يطل الاجل او عني على اخر الف درهم فانكر ثم صالحه عني ان باع ساجاز وهذا اقرار  
بالدين منه بخلاف قوله صالحا تكتف على هذا العبد الذي لا يكون ابراهي وفي الاصل او كان له رجلين المظنون  
عليه خسانه فاقوا اصدحا انه كان للمطلوب عليه خسانه قبله بينهما برئى المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه  
عليه بخلاف ما لو قبض كسبانه يشاكره ولو ابراهي من نفسه او وبهت او جني جنانية عدي وجبه الارش  
حتى تقطع الدين لم يكن له كسبانه ان يرضى **مختلاف** يكي بركي عدي كره بروجهي درست وصلي درست كره  
برصد درهم بعد ارجحه كاه بهاء عواي باز كره ومدعي عليه ان صلح را افراموش شدع بود بار صلح كره  
برصد وبنجاه درهم بعد ارجحه ان صلح بيشين باه امدش كي كويدين زباهت ارجه درهم كره واصلح اول  
بوجه است مدهم فخذ زير اكه صلح ووم بطل صلح اول بود **مختلاف** ولو قال لي كاسي يا ماوك هفرغ  
وناهي فابديك بزارمكي فندفع اليه لا ابراهي يعني ان اعطيني را اشر المال فندع ابراهي من الدعوى  
وه دفعه لا ابراهي **مختلاف** قال الدان كد يونه اي فابديك وي فجا سين او وميد بارين او وي يا ماوك فخر



قال فيكون قد دفع فليس المصالح بالبرج اي اطلقت كس النزح وتركت فاعطيت راس المال **حاشا الى افا قال**  
 ان ابري من هذا العبد او من بين الدار ثم افعاه واقام بينه لم يقبل منه لان البراءة من العبد من ملكه ومن  
 كل شيء هو في الا ان يدعي حقا حاد ثابته البراءة وما يقال ان البراءة عن العبد لا يقع معناه انه لو ربي من  
 مملوك له لا يطار مملوكه **فان قيل** واذا ادعى رجل على امرأة كذا حاد او يبيد فضالته على مال بذله حتى يترك الدعوى  
 جاز وكان هذا الصلح في معنى صلح في جانبته لزم ان النكاح قائم وفي جانبها كان هذا المال قد دفع كالمضومة  
 ولو كان المدعي مطلقا في دعواه بجرم عليه ما اخذ منها ديانته وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فضالته على مال بذله  
 لها لم يجر لانها بذله لها المال لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فقة فالزوج لا يعطي العوض في  
 الفقرة وان لم يجعل ترك الدعوى فقة صار كأنه لم يصالح فقه فكذلك اعطى المال فلم يندفع المال فائدة فلم يكن  
 ما اخذت عوضا عن شيء فكان ثبوت **في حق القدر** مدعى الدار او العبد وكوه لو قال ربي عن هذا الدار  
 او من العبد ولم يتكلم ببراءات المدعي عليه او على غيره مطلقا لا يقع وفي قوله انك لو ادعاه على غيره يسع لانه  
 اضاف البراءة الى نفسه فغير مطلقا الى ان يثبت سبب التعلق وهذا اثبت البراءة لخصف خاص فلا يثبت غيره **فان قيل**  
 وفي المتن اذ اصالح المدعي عليه في دعوى التوب على عزة وراهم ثم ان المدعي عليه ان بعد فكريته يظهر من  
 على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك التوب ان يشهدوا على اقراره بذكر قبيل الصلح فالشبهة باطله  
 والصلح جاز لان المدعي عليه قد صلح به مستكرا ان يكون التوب للمدعي وانما اخذ مصلحه منه ولو اقام المدعي  
 البيعة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في التوب حتى اطلت الصلح فان كان القافي قد علم بان الرجل قد كاه  
 اقرعته ان التوب ليس له قبل الصلح اطلت الصلح فعلم القافي بهما بمنزلة الاقرار بعد الصلح او اكان افا  
 افعاه يملك احد اقرعته القافي بان هذا التوب لم يكن له قط ولم يثبت من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادى  
 انه ورثه من ابيه وان كان ادعى يملك غير الوارث فضالته عليه لم يطل الصلح بذكر الاقرار **فان قيل** ان  
 عذوة يكرهه دعوى كره سبب ميراث و صلح كرهه نكاحا بارز في يد ابي عذوة دعوى من كره  
 سبب طرا او مورث مدعى اول كراهي من يمتد بدعي كراهي له صلح اطلت الصلح وبطل الصلح باز ستاند  
 نعم **فان قيل** تزوج امرأة براء او ازلت تراثه من المهر ففضل عليها احد قاه وقالوا لها اما ان تترد  
 من المهر والاقلنا للشحن فاسوة وجهك فابراة خوفا من ذلك فهو كراه لبراءه ولم يقولوا فيسوء وجهك  
 والمصلحة هي اليها فليس نكاحا **فان قيل** خلاص المصية فقال لانهم لم يكونوا با بر صار يرجع اليها الا  
 فمنها لا قصد لخالق قوله فيسوء وجهك لانه للمبالغة في الاخبار والتوعد بالمحاق الشئنة المضاف  
 من شيء ذي است و رعت مدعى يكره دعوى كرهه زن منست وبينه بنوه صلح كرهه با بر صاحب

يد برصد مرم بر فاو زن اكفون كويان آمدند تواند اين صاحب بركه كواه كذا رد وسد كذا ستا  
 اجاب اكراين كويان نكاح صاحب يد اندوي را كواه صاحب نيت زير كره صاحب يد است و  
 كانه نتواند ستاندن كه صلح درست است است زير كره ان خلع او ست فداست نيزه يك مدعى  
 اكرو صان بدل صلح صاحب يد داده است **فان قيل** لا ترانه لو اقام المدعي بدل فكيف يثبت على انها زوجة  
 تزوجها لا يقبل و اكراين كويان نيت صلح اين مدعى با بر مطلقا وى سموع بود وسد كانه باز ستاندن  
 بيد اندك دعوى فاسد بوده است **فان قيل** و صلح از دعوى فاسد بود قال صلح از دعوى فاسد درست  
 بود باي اجاب من دعوى فاسد لا يصلح لا يجوز ان يدعى اخ الميت الميت ابن فضالته  
 شيء وان كان من دعوى فاسد الوصف كوان يكون فيه باخلد وقصور نعم **فان قيل** يصالح عن دعوى من  
 لم يبرهن على الاثبات او الابرار او صلح على انكار لا يسع بينه لان هذا الصلح افتداه عن اليقين  
 فلا يتصور كذا اقرعدين ولم يدعى الاثبات او الابرار او صلح على اقراره او الاثبات لا يقبل لعدم  
 لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فدا عن اليقين او لا يمين على المدعي عليه في هذا الوجه فبطل  
 ادعى ما لا فضالته ثم طهر ان لا يثبت عليه بطل الصلح **فان قيل** لو باع بائة الى سنة على ان يؤدى اليه  
 كل شهر كذا اصح البيوع في شرط الحذف عليه مال مؤجل فقال جعلته حالا او قال اطلت  
 الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله تبطل الاجل وبطل المال حالا ولو قال لا حاجة لي في  
 الاجل او قال ربي من الاجل فالمال مؤجل على حاله ففداه قبل اجله برك وليس للطالب ان  
 ياتي القبول **فان قيل** رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر المدعى عليه ثم قال المدعى من اين سراي را  
 بر اين مدعى عليه ارزاني واشتري بطله عوله لان هذا اللفظ يذكر التملك البذل عرفا **فان قيل**  
 رجل قال لا طر با زن دكاني من مرا بر فلان دعوى نيت يكون ابرا مطلقا **فان قيل** صلح على ان  
 بائة عن النكاح ثم اقام بينه يرجو تمام الالف وقيل لا يرجو **فان قيل** ادعى دارا صلح فواليد  
 على مائة درهم على النكاح ثم استحق انسان اقر بالبيعة والنقضاء هل ستره بدل الصلح قال نعم لان  
 الصلح على زعم المدعي الاول واذا بطل التملك استحقاق يرجو بما اعطى من البدل كما لو باع ففدا  
 الصلح بانفسه **فان قيل** نفي يكره يكره نفي از حد و دعه دعوى كرهه بد لئلا يسهل خبره و خطا صلح  
 خواص ام فلا يثبت كابين بر اثنى مراد او بود وبينه اقامت كرهه و صلح كرهه بر صليح يسهل خبره و خطا  
 صلح جنين نوشته اند كه صلح عن كره دعوى و حقومت كانت له عليه سهم واحد من سهمين من شيء

باز من است و رعت مدعى يكره دعوى كرهه زن منست وبينه بنوه صلح كرهه با بر صاحب  
 من شيء ذي است و رعت مدعى يكره دعوى كرهه زن منست وبينه بنوه صلح كرهه با بر صاحب



كذا على كذا ونصب دعوى را بها ان كرهه انه لو كفته عن كل دعوى وخصومة كانت له ما عليه فصد الحكم  
 او في مثل منتهى الترابين مدعيه بعد از بين بنه بهي رز را خصومت كند اين چكر صلح بر دي تحت شجره و كذا  
 اين چكر دعوى وي دفعه خود اجاب **فان قيل** رجل غضب ثوبا بهر ديا قيمته دون المائه فاستهلكه فضا  
 له منه على مائه جاز وقال ابو يوسف رحمه الله بطل الفضل على قيمته بالانتهاب ان النسي فيه فذكر في كتاب الصلح  
 ان الصلح اذا وقع على قيمة المستهلك على ما هم او دونها ثم اقام المستهلك البيه ان القيمة كانت اقل  
 من الذي وقع عليه الصلح يعني فاحش ان البيه غير مقبولة عند ليح وعندي ابو يوسف وغيره بطل  
**في الصلح الصغير** فان قال المدعي عليه له بهي او ابرائى ما كره على فقال ومنعت او تركت او اترك  
 جئت بهي **فان قيل** قالوا ابراي فتمت زوجه عن مهر ك فقالته المرأة اكره ان من مهر او مهر است بينا رستم  
 ثم ظهران مهر فاضمانه لا يصح الا براده وكذا لو قال كرهه كاي من مهر او دينار است بينا رستم  
 يصح الا براده وقال الكلبي فوايدى لام الاحاد الاستاكفة **في خلاصه الصلح** عن دم العمد في مرض الموت  
 يعتبر من الثلث وعندنا يعتبر من جميع المال **ان قيل** ان يباع له اخو الاشياء والنفس  
 فلا يكون تبرعا **في اخلاقا** اذا كان الصلح على مال عن دعوى الروح غنما بال فان كان الصلح على الاثر  
 كان غنما بال في حقه حتى ثبت الولاد وان لم يكن مع الاثر فهو غنما بال في زعم المدعي لا في زعم المدعي  
 عليه بل قطع نزاع في زعمه فلا يثبت الولاد الا ان يقيم البيه **من توفيق** ومن صارت عن دم او جرحه او  
 كسر في دعوى شئ معين فله حقه في كل حيز فان استوفى بعضه او كله بطلت المصاحبة وعاد على  
 حقه في القود وغيره لانه انما ترك حقه لشيء لم يصح له وكذا لو صلح على جرحات او على سكنى دار  
 فانه يست بطل الصلح وعاد على حقه **في حقه** يقسم مال المفلس بين الغرماء وبالحصص ولا  
 يدخل فيه من حقه مؤجل ولا قابض لم يؤجل ولا حاضر لم يطالبه وقد قال عليه السلام الغرماء  
 كما ضرب خذوا ما وجدتم فاذا ارادوه فقد مكوه وهو قول ابي حنيفة واما البيه  
 بفلس فانه يقضى لكل صاحب حق طلبه او لم يطلب حقه مؤجلا او حالا لان الموت يجل المؤجل قال  
 له لك من بعد وصية يوصي بها او دين **في حقه** حقوق الله مقدمة على الناس فيبدا بالزكاة والكنز  
 ويخرج منه فان لم يبق ما له بعد ذلك فتم بحصص ثم ينتقل الى ديون الناس فان استوفوا والا فما حصوا  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين احق ان يقضى فاقضوا الله فهو اولى بالوفاء **في حقه** اذا قال من  
 له الف اترك من نصف الف على ان تعطيني النصف الباقي يقع الابراء على النصف اعطى الباقي  
 او لم يعط واذا قال ان ادبت الى نصف الف او لدا لبيت او لى لبيت فانت بري من النصف الباقي لا

يصح الابراء

الابراء **من توفيق** ابراء الذي يبيع منه عند السلطان لا يبرأ او موشوة ولو ابرأ الاضطج عند امرائه  
 فقال لها ابرأ من المرفاضطج معك فابراة وقيل براءة لان الابراء للثود والداغى الى الجاع وقال م  
 تهادوا تحابوا بخلاف الابراء الاولى لانه مقصود على اصطلاح المرم واصطلاح المرم سخره عليه براءة  
 وبطل المال فيما هو سخره عليه من الرشوة **من قبيح** رجل اخذ ثوبا او سارقا واخذ في شرب  
 خمر اراد ان يرفع الى الحاكم فصاح الماخوذ على المال على ان لا يرفع الى السلطان والصلح باطل ويحج  
 عليه ما دفع من المال وكذلك ليراد عن رجل على رجل قد فاضح المدعي عليه بدعوى المدعي عليه  
 فالصلح باطل **في براءة** ان استحق المصلح عنه رجوع المدعي عليه على المدعي المصلح عليه كانه ان استحق  
 المبيع رجوع المشتري على البائع بالثمن فكذا هذا وان استحق بعض رجوع المدعي عليه على المدعي بعضه ذلك في المصاح  
 عليه كانه ذوات القيمة لا يحجرجوع المدعي عليه على المدعي المصلح وان استحق بعض رجوع بعضه ذلك في المصاح  
 عند اعتبار ابرائى بالآخر وان كانت ذوات الامثال لا يبطل الصلح بالاختلاف في رجوع بعضه وان وقع الصلح في ذلك  
 عنافع يكون كالجارة لوجوده يعني الجارة وهو غلبه يقع معلوم على معلوم في التوقيت في ذلك يبطل عن  
 احد جماعة المدعي **من توفيق** اذا وكل الرجل رجلا بالصلح من دم ولا يلزم على الوكيل بطل الصلح لانه ليس بمادلة  
 للمال المال فلا يكون كالبيع وهذا المسلم مكررة لانعامه في العكاز واذا ادعى على اخو العاقول الاخر على الصلح  
 بالمال الصلح عليه لا يلزم البطلان على الوكيل لانه استيفاء بعض حقه والمقاطعة فلا يكون كالبيع الا ان يضمن البطلان  
 في الصورة فيمنع بكونه على اجل يلزم الكفيل لاجل القصد **من توفيق** بذكر ان الصلح في دم العمد في مرض الموت يعتبر  
 في الثلث وعندنا يعتبر جميع المال **ان قيل** ان يباع له اخو الاشياء والنفس فلا يكون تبرعا **في اخلاقا** اذا كان الصلح على الاثر  
 كان غنما بال في حقه حتى ثبت الولاد وان لم يكن مع الاثر فهو غنما بال في زعم المدعي لا في زعم المدعي  
 عليه بل قطع نزاع في زعمه فلا يثبت الولاد الا ان يقيم البيه **من توفيق** ومن صارت عن دم او جرحه او  
 كسر في دعوى شئ معين فله حقه في كل حيز فان استوفى بعضه او كله بطلت المصاحبة وعاد على  
 حقه في القود وغيره لانه انما ترك حقه لشيء لم يصح له وكذا لو صلح على جرحات او على سكنى دار  
 فانه يست بطل الصلح وعاد على حقه **في حقه** يقسم مال المفلس بين الغرماء وبالحصص ولا  
 يدخل فيه من حقه مؤجل ولا قابض لم يؤجل ولا حاضر لم يطالبه وقد قال عليه السلام الغرماء  
 كما ضرب خذوا ما وجدتم فاذا ارادوه فقد مكوه وهو قول ابي حنيفة واما البيه  
 بفلس فانه يقضى لكل صاحب حق طلبه او لم يطلب حقه مؤجلا او حالا لان الموت يجل المؤجل قال  
 له لك من بعد وصية يوصي بها او دين **في حقه** حقوق الله مقدمة على الناس فيبدا بالزكاة والكنز  
 ويخرج منه فان لم يبق ما له بعد ذلك فتم بحصص ثم ينتقل الى ديون الناس فان استوفوا والا فما حصوا  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين احق ان يقضى فاقضوا الله فهو اولى بالوفاء **في حقه** اذا قال من  
 له الف اترك من نصف الف على ان تعطيني النصف الباقي يقع الابراء على النصف اعطى الباقي  
 او لم يعط واذا قال ان ادبت الى نصف الف او لدا لبيت او لى لبيت فانت بري من النصف الباقي لا

وعن خصوص في هذه الدار او مرد دعوى في هذه الدار فهو باطل لان الابراء لا يكون في النصف الباقي























فوجه الى بينة يري سخطنا وكذا الى اقدارنا من طردناهم دون الى كفايتها ولو اقدم من يد كنها غصبا ثم ردنا  
طردناها وربطها اصطبلها ولم يجردها ولا طاعة **فصل في** اذا غصب عدا فباعه او اعطاه ففهمه المولى قيمة يقد  
سعة لا عتقه لانه يمكن الغصب عدا دام القيمة او عند قضاء الغاي بالقيمة مستند الى وقت الغصب المالك المتقدر  
ناقص المالك **فصل في** وفي غريب الرواية لو غصب عدا فباعه او اعطاه ففهمه المولى قيمة يقد او قلته  
فمن **فصل في** اذا جاء الغاصب الموصوف الى المالك ولم يقبله فاعاله لا ينزله فكم في يد الاضافا عليه وان وضعه يتي  
فلم يقبله فخل الى منزله وهكذا من لانه بالتقل ثانيا اعاد يد المظلم بخلاف الاول لان الزلايم وهياكم بالوضع  
**فصل في** غصب عادية شاذي الغا فان زادت زيادة منصلة حتى سارت تشاري الغا فباعها الغاصب ولها فاما اذا  
بالخيار اذا شاز من الغاصب قيمتها يوم الغصب هي الف وان شاز من المولى قيمتها يوم الغصب هي الف فان لم يسل  
ان يفي المبلغ قيمتها التي عنده في خلافها **فصل في** من غصب ثوبا قيمته عشرة ذراعت قيمتها حتى سارت تشاري  
غصبها فباعها الغاصب فكلها يفي عشرة في قول ابي وج وعندنا يفي عشرة ولو عكس من غير ان يتكلمها فعليها  
قيمة عشرة انما **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
**فصل في** اذا غصب المسلم من المسلم او فريسا اختلعه يد فلا شيء عليه ايضا وقال ابو وج وابو يوسف اذا غصب المسلم  
او ارميا فقتل في يده ولا فاما عليه وقال ابو وج في قيمة ذلك **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
فلما لم يظلم الجبر فبالغاصب ان لم يفي بيمينه على القيمة لم يظلم الغاصب ففهمه المولى بقوله ظلم الجبر فان شاز المولى  
القيمة واقر الجبر وان شاز المولى القيمة **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
فقد عده حتى ابتاعه بقرضه الذي جازى فباعه لا يفي من ذلك مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
في نسخة من السند المقيده هذا ان كان يجوز ان كان عاقلا لا يفي بالاجاع **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
وغصب اخر من الجارية بعد ايقان وتبايعا ثم بلغ المالك فاجازه فهو باطل للرجوع عليه باطل لا ترى  
انه لو بخره بغيره لم يخر فم يوقى ايضا **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
ثم ادعى حذانه لا سعد عتقه والفرقان البين بعتقه فليس دفعه العتق يتحقق فلم يكن دفعه بيان ذلك الحق  
لا يمكن الا بالملك للحيث ولا يمكن للغاصب عند الحق ولا يبيد ملك الغاصب ليس يبيد ملك المولى لا يمكن  
الملك **فصل في** يد الغاصب في غيبه المقتل امانة حتى لو سكن دار غيبه او رجع الى داره في يده دون الاذن فكم في يد بانه سوا  
كما اذا غيبت الدار وغرق العتار لا يفي وعندنا يفي لانه يد فاما ولو غصب الارض في يد بغيره فكم في يد

فصل في

وكنته

وكنته قصارا او صارا ايضاً نقصاناً كما في النقصان لا يفي بالغصب يفي بالانقلاب كما لو غصبك ارضاً من توفيق  
ولو بيعت غلاتك غصبا بغير اذن اهلكه الى حافة فارقي فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات يفي من **فصل في** وضع  
المغصوب يبيد المالك يري وان لم يوجد حقيقة الغصب وكذا المودع بخلاف ما اتفق غصبا او ودعته فجا بالقيمة لا ييل مالم  
يوجد حقيقة الغصب **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
ياخذ بل تركه فضاء يري ولو باعه بامر الغاي يري كبيعته بامر ماله **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
يبيد من الغاي **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
هو لا يعلم يري **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
او حتى ويتقرر ضاها ذلك كذبح شاة الاخره وعند الشافعي لا يملكه فلا ينتقل له قوله عليه السلام من وجد عينا له  
فرواق لنا اذ الغاصب لو لم يملك فلم ينتقل حق المغصوب منه بفوت حق الغاصب بدون عوض وان انتقل حق  
المغصوب منه الى مثله بفوت حق المغصوب منه الى عوض من هذا الى رعية المجانبين فلا يجل له الانتفاع به ولو ادعى البطل  
او يفي الغاي البطل عند نفي هذا الذي **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
لم ينشط ذلك بغير الاصل فيه ان امله اليد المحقة لا يوجد في العقار وعندنا يوجب له ان قطع منفعة المولى عن المالك ان  
اليد المحقة فيحق الغصب العقار **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
ولم ينتقل ولم يملك على الابكون غصبا عدم الازالة ولا يتصور في العقار فلا يفي حق الغصب فيه على هذا اذا غصب دارا  
فباعها وسلمها وارثه يملك ولا يبيد لصاحب الدار لا يفي قيمة الدار وعندنا يفي ببناءه ان يبيع شي لا يفي  
الغصب وعندنا يتصور **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
بالكيس صراعي هو جزئيا من سكة غير نافذة يؤخذ بالظن دون نقصان الارض وفي الوار والارض توفى بالظن فان  
نقصت فالنقصان قال رحمه الله لا نقصان السكة والطريق ينبغي بالظن ونقصان الارض والدار ينبغي بالظن لانه  
قد ينقلب بالظن سكة ويخرج مما صلاصة البناء والزرع موقعة مديفة وفي الحفر فضاء الارض كالحام كالأرض كالأرض  
وقال رحمه الله ولو القى كسنة في بئر حاصلة يفي بالنقصان دون النسخ وفي البئر العام يوم يترى بها كاسرة مدرج  
جاء بالجل **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء  
يجوز اذا غصب غنطه وظنها ولم يقطعها ينقطع حق المالك ويعتبر ملكه للغاصب قال ابو يوسف لو انة ظلم ان يفي  
صاحبها **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء **فصل في** اذا غصب رجل من مائة اذ كان يمكن عليه شيء







الاثم ان وقع غير علم لان حرمة المال والعرض كحرمة الدم وان وقع غير جهل كما تلف ملك الغير صانا  
 انه ملكه بوجه من وجوه الملك فيظهر المستحق فلا اثم عليه لقوله عزم من غير علم اثم الخطا والنقصان  
 وكما استكره عليه المراد منه الاثم من توفيق في رجل فصب سرقا لثمات في بده قال لا اثم عليه  
 ولن غصب من بصره فمن فحمتها قال امره الولد لا يضمن بالاب يدى والدليل على ذلك ان سرقا سرقا  
 وعليه كثر حصلت في نفسها ولم يصب في قيمتها فثبت بذلك انها لا يضمن باليد اذا لوجب ضمانها  
 باليد لثمت في نفسها حصلت في نفسها **بجواب** في بطلان عام ولو اورد بوجه له رجلا فاشتا في بطلان يري  
 قال لا اثم عليه وقال ابو يوسف ومحمد يضمن قيمتها قال ابو الحنفى وروى ابو يوسف عن ابي جعفر في هذا  
 الدبر لا يضمن المولى **بجواب** المضاربة المضاربة  
 لا يبيع عند المضاربة اذ اكرمه دين سوا كان وجب للمال حافرا او غاييا للادوية التفرقة فلا يبيع  
 حضوره للمال واذا اشترى بالمال المضاربة فاما كان فيه ربح فالضارب يضمن بقدر حصته من الربح ولا  
 يشترط حذر وجب للمال لهذا القدر وان لم يكن فيه فالحزم وجب للمال دون الضارب **على** دفع اليه  
 القامضات بغيره وتحتى جاريه القيام ثم نهى مال من البيع خصة فقال المضارب يبيع حصته  
 بالنسبة ليس له ذلك **فلا يري** وفي مضاربة نفع النفع ينقص المضاربة بموت احدى او بالحقا كان  
 ماذونا اذا طرأ الحرج عليها او على احدى او كان احدىها مكاتب فمضى وروى الى الرقا والفاط التي تعتبرها  
 بمئة اهل ان تقول دفعت اليك غير اهل ان تعمل فيها بالكوفة او تقول لتعمل بالكوفة او تقول تعمل بالكوفة  
 بالبحر او تعمل بالرفع او فاعل بالفي الكوفة او قل دفعت لك المضاربة بالنصف بالكوفة ولو قال  
 دفعت لك المضاربة بالنصف واعمل بالكوفة فهو منشور ولا يجب مراعاة ما ولو خرج من  
 الكوفة لا يضمن والاصل في موقعة الشطرنج المشورة ان رجلا قال اذكر عقيب لفظ المضاربة  
 لفظا لواعبته ابتداء لا يبيع بان لا يتخير الا ابتداء بومى اعتبر متعلقا بما تقدم فانه يبيع يعتبر متعلقا  
 بما تقدم ولا يعتبر ابتداء حتى لا يبلغوا واذ اذكر كلاما بفتح الا ابتداء به لا يعتبر متعلقا ويجعل ابتداء  
 في مضاربة الزفيرة **بجواب** الفتاوى لا تنفع للمضاربة في حال المضاربة اذا علم في ممره او فاعله فاما  
 اذا خرج للمال الى ممره فيمكنه نفعه فبالضاربة في ممره في الممر الذي ياتي بخلاف الوكيل والتمنع  
 والايج نفعه طعنه كونه متورده في غرضه ونيل ثباته بوجه في سفره الى الممر الذي ياه بالمعروف فاعلم

مثله **بجواب** الفتاوى ولذا ساء المضارب بما لا يصاربه فلم يوجب بيع حتى يودي بالالمضاربة لم يرجع  
 على رجل المال شيئا لانه بخلاف ما اذا اشتد رايه ليحل عليه ما ساء المضاربة واشترى طعنا للمضاربة ففقد  
 المال قبل ان يتقوله فانه يرجع بذلك طر بالمال والموقف في البطلان **بجواب** الفتاوى وليس للمضارب في مضاربة المطلقة  
 ان يضارب ولا يشارك غنما او غنما ولا ان يخلط ما لا المضاربة بما لا وبالعكس **على** في المضاربة  
 لا يضمن بالوجه خلافا لروى في اذاعل المضارب ربح او لم يرجع في طهر الرواية في الهداية **بجواب** الفتاوى في نفعه  
 فيما كثر ركوبه واجاز ابن خلدون وعلف دابة التي يركبها ونسل ثيابه ويشترى دابته اكرهها مال المضاربة او كذا  
 آجر الحمار والحلاف **من حيا** وروى الحسن انه اذا اكل فأكده مثل ما يوضح التجارة فذلك في مال المضاربة في قوله  
 اذ 2 وابي يوسف وشيخ ابي يوسف عن النعمان فقال كان ياكل من كان مع المضارب ممن يضمنه على العمل وتحمده  
 وتخدم دابته وتنفق في مال المضاربة حر كان او عبدا الا عند رب المال اذا بعثه لنفسه فان نفقته في مال  
 رب المال خاصة وكذلك اذا كان معه دواب رب المال بعثها معه لحل المتاع فنفعه الدواب في مال رب المال  
**وخبره** اطلق المضاربة ثم قال لا تعمل بها الا في الحظ فان كان رأس المال عينا قائما في بده يضمنه لانه يملكه  
 في كل تصرف وكذلك في بعض التفرقات وان كان اشترى به شيئا لم يضمن به لانه يملكه فلهذا يملكه بغيره فاذا  
 العوض فقد صار نقدا يملكه التفرقة فيه الا في الحظ لانه صار حال يقبل فسخه لعمل ذلك الشهر **من حيا** الفتاوى  
 اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا امسكه حتى اخذته ككثير او اوردت المال بغيره فهذا على وجهين  
 اما ان يكون في مال المضاربة فضل بان كان رأس المال الفا واشترى بها متاعا يابى او العين او لم يكن في المال فضل  
 بان كان رأس المال وكثيرا بها متاعا يابى او الفاعل الوجهين جعلا لا يكون للمضارب حق امساك المتاع من غير قضاء  
 رب المال **من حيا** الفتاوى بالحب الوديع ولو ادعى المالك ككثيرا لكان ذلك فاقول قول المودع وان  
 اقاما البينة بينة المودع ايضا المودع اذا قال دفعت الوديع في مكان كذا فثبت ان كان دارا او كراويا يابى  
 لا يضمن ولو جعل داهم الوديع في خضم ان وضعها في خفا البينة يضمن ان ضاعت وان وضعها في خفا يضمن لا يضمن  
 اذا كانت في خفا يضمن شرف السقوط عند ركوب على الدابة والحمل لا يضمن ولو كان له امر اثنان ولكل واحد ابن وغرة  
 يسكن معها وهما في عياله لا يضمن بالدفعة اليها والا بان كالا جنبي وروى المودع اذا طلب الوديع فقال لا ادفع  
 الا الى الذي جاء بها فلم يدفع الى الرسول حتى هلك فمضى **من حيا** الفتاوى اذا قال الاجنبي للمودع عندك وديعة  
 فقال لا يضمن عند زفر وعندنا لا يضمن **من حيا** الفتاوى او رد ما عقيب المضاربة لا يضمن



عقد غير لازم كالمضاربة ولأن المودع اذا اختلف وتعدى ضمن كالمضاربة **من توفيق** المودع  
المطالبة بالمودعة في غير الموضع الذي اودع فيه الا ان يكون ملكك بتعدى فطالبه **في مسمى** المودع اذا اودع  
بمال المودعة في طريق امن لا يضمن اصلا الا اذا كان له من ذلك وقال ان كان له من ذلك وموئنه يضمن لها  
انه غير راض دلالة لما يضمن من المؤنة فصار كما لو نهاه له انه امره بالحفظ مطلقا وقد اتي به وما ذكر  
من المؤنة ونمو ووراث حفظ ماله ولا ياباه اذا اودع رجلين شيئا مما يقسم فمعهما للحفظ ثم وضع  
احدهما ما في يده في يد غيره يضمن ولا يضمن القابض لانه مودع المودع وهو غير ضامن وقال لا يضمنان  
رجلان اودعا عند رجل مودعة فغاب احدهما فطلب الحاضر حصته لم يعط ولو فعل من نصفه  
قال له ذلك ولا يضمن لهما انه طلب نصيبه فجاء دفعه اليه فلا يضمن كالمودع انه انما هو بالحفظ لا  
بالقسمة وفي اعطاء نصيب قسمة واذا فعل بغيره اذ يضمن **من اخلاق** المودع اودع المودعة عند  
فهلك عند الثاني ايضا لهما ان قبض مال غيره بغيره اذ يضمن **من اخلاق** المودع في يد الثاني المسمى للضمان  
على الثاني بدليل انه لو ملك قبل قبضه الاول لا يضمن فلا غاب فقد تركه الاول للحفظ فيضمن به ولم يوجد من  
الثاني **من اخلاق** وفي شرح الطحاوي في كسر كتاب الرهن المودع اذا شرط الاجراء على حفظ المودعة  
صح ولو شرط له من على حفظ الرهن لا يضمن ومن هذا النوع صارت واقعة القابض اذ اودع للمفوض  
عند رجل بشرط الاجرة على حفظه افتوا بأنه يضمن

**عبد** اودع نسيب عند انسان فليس لمولاه ان تأخذ من يد المودع لانه يد العبد يرد معتبرة فليد ان تأخذ  
ماله يحضر العبد وهذا لم يعلم المولى ان المودعة كسب العبد اذ اعلم انما كسبه وعلم انه ماله اعني  
مال المولى كان له ان تأخذ **من عادي** فان المودع اذا قال ردت المودعة فالقول له مع العبد  
فان كان مدعي الرهن لانه يضمن الضمان **من هذا** وليس على المستعير المودعة على واحد من اربعة  
انفس فلا يضمن عليه امرائه وابنه الذي هو في عياله او عبده او اجيره وان دفعه الى غيره هولا **من عادي**  
وكذا في الاسلام الذي روى ولوان رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الدابة مودعة عندي وقد غاب المالك  
يترك النعقة فربي بالانفاق عليها لا يرجع بالنفقة عليه او قال هذه النعقة او هذه الدابة او ردت هذه  
الابن من ميرة سهر ولا كسبه فطلب منه ان يقض بالنفقة حتى يرجع على المالك فان القاض يسأل عنه البيعة فان اقام  
قضى بالنفقة على القاض فاحضر رجح عليه وكذا امره بان ياتي القاضي وقال ان زوجي غاب **من عادي** والمودع اذا

مطلب  
المودع اذا سافر الى مال

مطلب  
المودع اودع المودعة لا يضمن

رد المودعة الى ممتلك المودع او الى من في عياله فصاعدا يضمن كما في العارية وقيل يضمن بخلاف العارية والتوى  
على الاول **من** ولو قال رجل المودعة للمودع في السنة اذ يضمن كالمضاربة فادفع اليه فاجل واخبره بذلك العاقل يرض  
اليه حتى يملكه لا يضمن **من** اذ اقل المودع للمودع اذا جاء اخيرا وادفع اليه المودعة فاحضره وطلب المودعة فقال له  
مولا يملكه من المودع **من** لو قال رجل المودعة للمودع اقل الى المودعة اليوم فقال اخبره لم يفعل حتى ياتي اليوم وهكذا  
عنده لا يضمن لان الواجب عليه الضمان لانه لا يملكه بالمال فلو اذ اقله فموت به فلا يرجع عليه المودعة فقال ما  
اودعني ثم ادعى المالك لا يصدق **من** ولو قال رجل المودعة لغيره ثم ادعى المالك لا يصدق **من** لو اقل المودعة فقال المالك ما اقله  
المودعة فانه يسأل ان قال صاعدا المودعة لا يضمن **من** وان صاعدا بعد لا يضمن للثاني الاول دون الثاني ولو طلب  
المودعة فقال اعطيه ما تم قال بعد ايام اعطيه ما لو كان صاعدا لا يصدق ويضمن للثاني **من** المودع انما يضمن بحمل  
اقل يعرف الوارث المودعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعرف فوات ولم يبين لا يضمن **من** فلو قال الوارث انا  
علمت المودعة وانكر الطالب المودعة كذا واما علمتها وقد هلكت موق كذا وكذا المودعة عنده مع ملكك  
سواء الا في ضلته ان الوارث اذا دل على ان المودعة لا يضمن والمودع اذا دل على **من** فلا يضمنه بحمل الله  
ما اذا اودع عنده او يحجر عليه الا كانه لا يضمن الصبي في المال ولا بعد البلوغ والعبد لا يضمن في المال يضمن  
بعد العتق **من** وعند ابى يوسف والثاني يضمنه في المال بناء على ان الصبي يوافق بافعاله ان لم يكن موافقا بافعاله  
ولا يملكه فلو جرد منه ولا معنى لقول من يقول بانه سلب على المالك والاتلاف الصادر عن السلب لا يفسخ  
ويجوز الضمان **من** وفي التتوي المودع اذا ادعى المودعة في الاذن ان يحمل هناك علامة لا يضمن والا يضمن  
وفي المخافة من هناك جعل علامة لقله وان دفع في الكرم ان كان حسيبا بان كان له باب يمتدح  
لا يضمن **من** والدار والكرج سواء ولو وضعه ولم يدفعه ان وضعه في موضع لا يدخل عليه احد الا بالاعتذار  
لا يضمن ايضا ولو كان الحيانة فخذ المودعة تخوف السارق الذي توجهوا اخي فخذ مني لا يباقره داهي  
وفتني فخذ مني فاحضره ان يمكنه ان يجعل علامة فلم يفعل كان ضامنا وان لم يمكنه ان جاء على خور  
الا يمكن لا يضمن **من** وان اذ يضمن المودع اذا وقع طبع المودعة على راس الدابة ان كان في الدابة  
دقيق من **من** وان كان لا يضمن فيه لا يضمن **من** وكذا لو وضع ثوب المودعة على العبيد يضمن المودع اذا  
بجملته من الاثني ثلثة مواضع احد في المتولى الوقت اذا مات ولم يعا ولا يعرف مال  
غلاتها التي اخذت من لا يضمن السلطان اذا خرج الى الفروا ودع بعض الغنمية بعض



القاعين ومات ولهم من عند من اودع لايمن الثالث في عقد القاي اذا قبض بالبيع ووضع في  
 بيته ومات القاي ولا يدري اين المال ولم يبيع يمين هو القاي في تركته وان عرف انه دفع القاي  
 فلا بد له من دفعها يمين ولو قال خذوه مني او اتفقته عليه لايمن وفي الوصايا المانع الا ان  
 خذوا ذلك المودع اذا دل ان شاعا على اخذ الوديعة لايمن اذ لم يمنع المودع عليه من الاخذة  
 الا اذا ما اذامته لايمن **ملاحظة** مال المودع اذا بقى في الوديعة ونسخ ذنوله وبطلت  
 وعندها لا يطيب له ان التني ربح لايمن وهذا ما قد ضل بها ان عدم المكس في اقله للث  
 فوق عدم العمل وقد عدم الكس **اختلاف** دابة علم لم يتم وكل رجل يتصرف في كبرها الرجل فجل  
 ضمن لانه فانه في الركوب لان القبض بدون الكس **ملاحظة** اذا تعار دابة الى مكان  
 معلوم فاجوز بها ضمن ولو علم الى ذلك المكان بئى وهذا لا يبرأ **ملاحظة** انه انما يبرأ على ان يوافق  
 فصار كالمودع **ملاحظة** انما انتهى الى ذلك المكان لم يعجز المودع الى المكان بخلاف المودع لان الامر قد في  
 قاله فلا يعرف **اختلاف** قال المودع اذا اودع الوديعة عند اخر ذلك ضمن الاول  
 دون الثاني وقال لايمن الثاني ايضا لهما انه قبض بالغيره بغير اذنه فيمن **اختلاف** المودع لو قبض بها  
 دون اذنها والديان في ضمن الوديعة قيل يمين وقيل لايمن **ملاحظة** لو اودعها الى المودع ثم قبض بها من غير  
 اذنها او كذا اذنه ونصب ولو قبض بها اذنها الى فلان اذنها ثم اخذ من غير اذنها **ملاحظة** لو اودعها الى  
 ان يمين او الثلثة شارب الى وارث ربه او في التركة دين ضمن للقرماء **فصل** في اوداع وعاقبة من  
 اذناه مات ولا وارث له غيره واخذ الوديعة ثم جاء بوجهها يمين الابن او الشاهد بين المودع والوجه  
 ضمن كل واحد منهما **فصل** خرج المودع وترك البتة مفتوحة لم يكن له الدار اذ لم يكن المودع في  
 مكان يبيع من الداخل **ملاحظة** دفعه الى خلاف البصلي وتركه في دكانه ليلافه قبض لونه الدكان فاحظ  
 اذني السوق حارس والايمن وقيل يعني بالبراءة مطلقا وقيل يعتبر العرف **فصل** في اوداع المودع لو ردها  
 سلمة باب في طوته ولم تغلق يعتبر العرف والقيطونة بيت يوضع فيه الامتعة **فصل** في ربح المودع  
 اجد داره ودخل الدار بحيث يراها لولا اذنه المودع وان كان في القرى لم يمين **فصل** في اوداع  
 في الكرم او على رأس البطيخ وذهب قيل فاحجب من يده من وقيل يعتبر **ملاحظة**

يمين المودع والديان

ملاحظة  
 حارس السوق  
 دابة يمين

اي ملكة  
 يد المودع

يبرأ العرف في هذا او فيما من **فصل** في سورة قام من مائة الى الصلوة وقبض المودع لايمن لانه في بيته  
 نظيره انه يخلو به ليس هذا المودع المودع المودع ليس المودع ان يودع لكن هذا مودع لم يبيع  
 وكذا في يمين الكتب ما يخل على الصان فيمن من عند المودع **فصل** في اوداع المودع وترك  
 باب حائوته مفتوحة واطلس باب الدكان ابتاعه من المودع لو كان المودع يبيع الحقير في الموضع **فصل**  
 باب وطف اراته في بيته وقبض المودع بئى لو اجنبية وعلم المودع بذلك **فصل** في مرض اية  
 الوديعة فامر المودع انما فاعلمه من المالك ايها شاهد فله ضمن المودع لا يرجع المالك ولو ضمن المالك  
 يرجع على المودع علم ان التغيير لا الا ان قال المودع ليست له ولم او من كسره لا يرجع **فصل** في  
 مثل فاحض فان من المودع دخل الحمام وودع دراهم الوديعة مع ثياب بين يديه الشيا به فضاقت  
 قال وجب ان يمين لانه ليس المودع ان يودع وقال صاحب الحجة يمين ان لا يضمن لانه ابراع من  
 واما يمين المودع بالايدي القصد **ملاحظة** لو اودع في الموضع انه وقبض الى اليمين  
 بالفرز وادع فأكز المالك وقال بغير ضرورة انه دفع عند الامام **ملاحظة** لو طلب المودع  
 وقال المودع لا يكون احصاها الا ان يتركها ويرجع وهذا ابتداء اذ ايع المودع لم يطلبه وتركه  
 صار مودعا ابتداء **فصل** قال في عدي رجل الف درهم له ما صار جلدان كل واحد منهما يري  
 انه اودعها اياه فادع ان يحلف لهما قال يكون من الالف بينهما يمينين قال قد اوجب الالف لهما  
 وادعها الاخر بكونه وقد صار مستحكما على كل واحد منهما نصف ما اوجب له فيزوم الا يري انه لو اقر به لكان الاخر  
 وفيه الاول ومنع الاخر الف اخرى فان قيل فاذ وقع النكول لهما جميعا معاه لم لا يكون بمنزلة قوله هذا لاف  
 لذي الرجلين فلا يمين لهما شيئا قيل له من قبل ان يكون له كان من الالف لهما ومن الالف لهما لانه لو لم يبرأ منه  
 الالف لهما ومن الالف لهما لانه لو لم يبرأ منه لكان من الالف لهما ومن الالف لهما لانه لو لم يبرأ منه  
 ان يبرأ به ويضع حيث شاء ومن ملكه وانا يدفعه الى من شاء ومن عياله الرين يقول وان تراه انا دفعه الى احد من عياله  
 الرين لانه لم يبرأ منه فلا ضمان عليه وان كان ممن له بد منه فهو ضمان قال اما لانه ان يبرأ به من قبل انه لا يبرأ به  
 من حفظه ومن ربه واما ما مور بالحق فله ان يحلف كيف شاء ولو ان دفعه الى من شاء من عياله لانه لو لم يبرأ منه  
 المودع اذ يبرأ به فهو ممن من قبل الالف التي من فله فانه فله الموطر لان السيف كثر خطر من الحمار فله من ذلك ان  
 يتركه وان تراه ان يدفعه الى احد من عياله فله دفعه اليه فان من لا بد منه له فلا ضمان عليه من قبل ان لا فاعلمه







في احد البيتين دون الآخر **سوط** في رجل اودع رجلا الف درهم فادعوا المستودع رجلا آخر فملك  
في يده قال صاحب المال انما يعنى المستودع الاول ولا يعنى المستودع الثاني وقال ابو يوسف وعنده يعنى  
صاحب المال ايما شاء فاما يعنى الاول لم يرجع على الآخر وانما يعنى الاول قال انما لم يكن له ان يعنى  
الآخر لان الضمان انما حصل بتبعض المستودع لئلا يكون واحد فلا يجوز ان يكون في قبض واحد يوجب ضمانا  
على اثنين والرد على ان الضمان انما حصل بتبعض المستودع كونه دون تسليم المستودع انه لو سلم ولم يقبض  
المستودع لم يعنى واحد منهما فذل ذلك على ان الضمان انما وجب بتبعض المال وقا بعض المال موقا بعض الآخر  
لانما يملكها له ويرجع عليه بايتمنه فلم يجز ان يكون قبض واحد اذا كان واحدا فحقا على هذا الوجه موجبا للضمان  
على الثاني بعض والرافع جميعا **سوط** اذا اودع رجلا مكيلا او موزنا فقبض احداهما وطلب الآخر حصته  
لا يعطيه حتى لو اعطى بعض نصف ما اعطى وقال لا لا يعطيه حتى لو اعطى لباي من نصفه لا يعطى لباي من نصفه  
المشترك اذا طلب احداهما نصيبه لانه بالطلب قد عزل من المال على الحفظ فوجب دفعه لانه المستودع مأمور بالحفظ  
لا بقسمة فاذ اتمه بغير امره يعنى لان نصف العمل للعايب ولذا لو ملك الباقي فلكايب ان يشركه فيما قبض  
بكله من الدين لان المديون يتقضى من مال نفسه فيبيع والمستودع يعلم مال غيره فلا يصح له واذا كانت يد المكيلا  
والموزون يعطيه **سوط** المستودع اذا اودع على باب داره وتركها مفتوحة فقبضت اذا  
كانت بحيث يراها فلا ضمان وان كانت بحيث لا يراها فان كان في مخرجها من وان كان في القري  
فلا ضمان وان رطبها في الكرم او على راس المبلطة فزبت قبل ان غاب من بصره فهو ضمان فافق طبر  
رجل له الف درهم فقال بعث بها مع فلان فقبضت من رسولها فضاقت من مال المديون  
السلطان فافق المستودع من مائتة ولم يقدر على دفعه لم يعنى وان قد رد لم يدفع ضمن **سوط** **سوط**  
وفي الحديث اذا اكرامك اكرامك بان قال لم تدعني ثم قال اودعني وكنيت املك لا يقبل بيته على ملكها  
قبل تجوده فيضمن لانه يصير ما قبضه في الدوا فلا يسمع واما لو اكرامه لودعته عنده يقبل بيته لانه لو كان  
لا يكون عنده فلا يصير ما قبضه من اكرامه من اكرامه الذي البيته عليه ثم اكرامه الذي عليه على اذ  
يقبل بيته لا يكون عليه من اكرامه ومنه العمان من اكرامه بالجدادى بانكاره لودعته في بيته  
المودع وهو كسر الدال وقال زفر يضمن قسمة بغية المودع لانه لو كان حاضرا وقت الاكرام  
يعنى اتقاها انه بالجدادى وصارها صبا فيضمن ولو ان اكرامه عنده لكان لحفظ لودعته خوفا

عليها من طبعه يكون واجب الضمان بخلاف صفة **سوط** **سوط** اذا جعل المودع خاتم الودعية فحق الضمان انما  
يعنى وان جعله في الوكيل او السبابة او الابعاد لا يعنى وكذا المودع اذا قال المودع ضاقت الودعية منذ  
عشرة ايام واقام المودع بيته انما كانت عنده منذ يومين فقال المودع ومبتهما فضاقت يقبل منه ولا يعنى ولو قال  
ليس بيدي وودعته لم قال وجبتهما فضاقت يعنى **سوط** ولو قال مودع الحظمة كل فانه يكون بمبته وان قال المودع انما  
اكرامه في حيايكم يكون قرضا وكذا لو دفع درهم اليه قال اكرامه في حيايكم وان دفع الثوب اليه فقال ليس  
نفسك يكون بمبته **سوط** **سوط** الرجل انما كان يئيب ولو عذرت ان يئيب او دين فادرجل وان فلا ما ولكن يقبض  
المودع ملك فعدته وانما ان يسلم اليه لم يجبره القاضي في الدين كغيره لما قلنا من الفوق رجل اودع المالك فانه  
آخر فملك فرب المالك ان يعنى الاول وليس ان يعنى الآخر وقال لا يعنى ايما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على  
الآخر وان ضمن الآخر يرجع على الاول لانه ان قبض المالك من يد يضمن فضاقت كودع المالك لانه ان قبض  
الايداع الذي لا يقبل راي الاول مطلق له دليل ان الاول لو لم يبارق اكن واره الا يحفظ فخرته فملك لم يضمن  
وان كان نفس الايداع الذي لا يقبل برأي الاول مطلق له فلا يعنى به الاول فلا يعنى به اكن فاذا اقر  
الاول اكن فاذا ضمن الاول بالتفويض بترك الحفظ واكن مأمورا مينا ولم يضمن لانه لم يترك الحفظ فافق **سوط**  
لو طلب الودعية فقال اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطيتكها لكذا ضاقت لم يصحق ويعنى للثالث فحق  
طلب الودعية فقال ما اودعته ثم له في التره او العداك لا يصحق ولو قال ليس له عنده وودعته  
ثم له في التره او العداك يسمع ولو قال المودع له فضاقت فلا ان فدعها اليه ثم اسخفت ضمن المودع  
لان لم يرد من اخذ منه وله ان يعنى اى الثلثة شاء قال رب الودعية اليوم فقال افعلى او لم افعلى  
فحق معنى اليوم وملك فحق لا يعنى لان الواجب عليه التولية اما انما حاب بها الى المالك **سوط** **سوط**  
واقراره بعد تجوده يعنى لو جدين طلب الودعية ضمن سوا او اقر بعد الجور او لا لان عقد  
الودعية اذ وقع بالطلب ولا يعود الا بالتجديد ولم يوجد قيد بالطلب لانه لو وجد حاضرا المالك فلا  
طلب لا يعنى ولو وجد عند غير صاحب الودعية عند ابيه يوسف مثلا فانما لا يجوز عنده من باب  
الحفظ لان فيه تعلق على الطامع **سوط** **سوط** **سوط** لو قال الودعة هذه الودعة في حيوته لم  
يقبل منهم الا ببينة والضماني واجب في ماله لانه مات بمجمل فان اقام الوارث البيته قال في  
حيوته رد وتما يقبل فان مات المستاجر بمجمل ولو ادى الوارث الضمان حال حيوته لا يقبل قول الوارث



وكذلك كل شيء أصله أمانة وكذا المسافر يمين بالموت من تجمل المهرع انا لا يبرأ من الضمان اذا  
 تجد اليه يمين ثم اقر اذا كان المودع اذا وجد الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد الجور واقام اليه قبل  
 فان اقام اليه انه ردها قبل الجور وقال غلطت ونسيت قبل يمينه **المسألة** قال رجلان اودع مائة درهم  
 فتاب احداهما فطلب المأخر فحصله لم يملك ولو فعل من غيره وقال له ذلك ولا يضمن لما اذنت له فليس عليه  
 فطالب يمينه كما لو حضر له انما هو بالخط لا بالقبض واذ اعطاه فليس عليه فاذا فعل بالغير اذ في يمينه قال المودع  
 اذا اودع المودعة عند اخوك فذلك مني الاول دون الثاني وقال لا يضمن الا انما اذنت له فليس عليه قال  
 غيره بغير اذنة يضمن له ان الوضعية في ذلك ليس بسبب الضمان بل انما اذنت له وانما وجب الوديعة  
 تحت راسه او تحت حبه فصارت ضمانا وكذلك اذا وضعا بين يديه ونام وهو الصحيح قالوا انما لا يجب الضمان  
 في الفصل ان اذا اقام قاضيا اذ اقام مضطجيا فليس عليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر  
 ضمان عليه نام قاضيا او مضطجيا رجل جاد بنوب الرجل وصنع بين يديه وقال هذا يمينه بذلك ذم  
 صاحب الثوب ثم غاب الاخر بعده وترك الثوب ففقد الثوب كان ضمانا لان هذا قبل منه الوديعة  
**في صحيح المسألة** قال المسفع ضمانا في هذه الدول فوضعه في الخفية يمين وان قال ضمانا في الجوارح لا يضمن  
 الكل من قاضيا ولا يضمن المودع اذا قال المودع قبضت الوديعة من منزله وهو انكره لقول المودع مع كونه  
 ان علف برقاء ان نكل عن **مسألة** وصنعت بين يديه في داره فتمت نسبتها في نظر ان كان مالا يحفظه  
 في عرفة الدار كان لا يبعد حوزا لكثرة الزهيب وكونه يمين **مسألة** القودر اتم الوديعة في الجيب ولم يقع  
 في الجيب وهو قاضيا وقع في الجيب ففقد يمين **مسألة** وفي قاضيا في قاضيا فان وقع في الدال فثاب  
 ليسوع وقال الدال وقع في الثوب ففقد ولا اوردى كيف ضاع قال ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن ولو  
 قال نسيت ولا اوردى في اى حانوت وصنعت يمين **في صحيح المسألة** ولو وضع صاحب الوديعة ثوبا  
 بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة كما كان ضمانا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس لا اقبل الوديعة ففقد  
 بين يديه وذمب ففقد الثوب لا يضمن لانه عرفا بالبر ولا يصير مودعا بدون القبول قاضيا فان رده  
**في صحيح المسألة** وفي مائة جامع الكبير للامام خواهر زاده يجوز في حياله المودع ان يرد قسمه الى  
 من في حياله ويقترب التكتة واما ما بين المكره بين في حياله من هو ساكن معه لا من يجب نفقته عليه  
 حتى لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها الساكن معها لا يضمن وقيل مع النفقة يمين قال بعض المشايخ

من في حياله هو الذي سكن معه ويجب نفقته عليه كعلاء وامرأة وولده الصغير اذا كان يعقل الحفظ  
 او اجبره الى من شئ الا يوما اذا كان ساكن معه ومن حذر اذا دفعا المهرع الى امين من امانة يمين يمين  
 وليس عليه كسر يمين العنان وعبد المادون لا يضمن وعليه الفتوى **في صحيح المسألة** المودع اذا دفن الوديعة في الارض  
 ان جعل هناك علامة لا يضمن والا فمضن وفي المفاضة ضمن جعل هناك علامة او لا وان وقع في الحرم ان كان  
 حسيما بان كان له باب مغلق لا يضمن والدار والحرم سواد ولو وضعه ولم يرفقه في موضع لا يدخل عليه احد  
 الا بالاسية ان لا يضمن ايضا **مسألة** اذا طلب المالك من المودع ان يودع اليه فليس عليه ان المودع يودع  
 من صاحبه ولم يعطها وهو يمينه على تسليمها اليه ضمن لانه باليمن صار غاصبا انا قيد ما بالطلب والودعة  
 لان الطلب لو كان يحل الوديعة اليه فلم يملكها ففقدت لا يضمن لان مؤنة الحمل على المودع وقيد ما بالقبض  
 لان الطلب لو كان وقت النفقة ولم يرد ما خاف على نفسه او على ماله بان كان مدفوعا معها لا يضمن كذا في  
**في صحيح المسألة** او امره الى المالك المودع بالحفظ في بيت من داره ففقد في بيت آخر ضمانا  
 في اقرار الوديعة لم يضمن لان البيت في دار واحدة لا يتعداها وان في الموضعين ففقد الشرط كما قال احفظها  
 في هذا الصدد وقف ففقد في صندوق آخر قيد بالمساواة لان البيت الذي امر بالحفظ فيه  
 اذا كان احرز واحكم من غيره لا يضمن بخلاف المأنة في الدار بينه وامره بالحفظ في دار وحفظها  
 في دار آخر لا يضمن لانهما مختلفان في الموضع فالبساق فقد التقيد وفي الجيب اذا كانت الدار التي  
 امر بالحفظ فيها يمين اذا ملك الوديعة كما لو قال اودع في دارك اودع في دارك وان كان غدا  
 عدل واثق وفي الجيب لو قال المودع كانت الوديعة بين يديه ثم تمت نسبتها يمين لان  
 نسبة تقيع منه ولو قال كانت بين يديه في داره ثم تمت نسبتها يمين لان كانت الوديعة  
 مالا يحفظه في عرفة كعرة الزهيب يمين لانه لا يبعد حوزا لها والا فلا **في صحيح المسألة** ولا يضمن من السفر  
 بها اى بالوديعة وقال الشافعي يمين حتى لو سافر بها وملكها لا يضمن فسدنا ويضمن عند ان  
 المفاضة مملكة والمقارن ان الوديعة يحفظ في المهر فبقيد الايداع وان كان ملكا  
 وناسي في التقدير مسميا فذلك اى المودع سافر بالوديعة عند ابيه حفيظه رضيا ام تها  
 عنه سواء كان له على اولا مع الابن اى ابن الطريق اى منى من صاحبه من السفر بقيد به لا نالوا عدم الاثر  
 او وجد النبي لا يسافر با اتقا وقال لا ان تمكن لما حل بفتح الما مودع راى نقل ومونة اى اجرة جواز الشرط



وموتة ان يسافر بها وان كان لها على فليس ذلك حتى لو سافر بها بعض داور والمعه قولها على الاطلاق  
 والمذكور في الحديث ان هذا ابو يوسف اذا كان على وكان السفر بعيد فليس له ان يسافر وان كان قريباً ان  
 يسافر بها لان موته يسير ساقط من الاعتبار وعند محمد لا يسافر بها الخالفين اعلم ان خلاف المتن فيما اذا لم  
 يكن له بد من السفر بها لا نداء من حفظها حتى لو كان له بد فليس السفر بها اتفاقاً لهما ان الوديعه التي اخرجت كل  
 صاحبها فمرافق بالسفر بها دلالة بالجملة فمرافقة الوديعه فصار كما لو بيناه حركتها من السفر بها ولو ان الوديعه  
 ما سار بالحفظ على الاطلاق فاذا لم يكن حفظها الا بالسفر يكون ما ذكرنا فيه دلالة **في لا تأكل** وفي الفتاوى ان  
 اذا دفن الوديعه في الارض وجعل هناك علامة لا يعين والاعين وفي المفاضة فمن جعل علامة اولاً **فلا**  
 الوديعه امانة تركت للحفظ لا امانة فلا يعين المودع ان ملكه لا يملكه لو وجب ليعتق الناس من قول  
 الوديعه فيسبل مصالح المسلمين وله ان يحفظها بنفسه بعد من في حاله لانه معهود في الحفظ فيكون الاياع  
 اذا لم يملك دلالة ومن في حاله من يسكن معه سواء كان في نفقة اولاً لا يرى ان المرأة اذا دفنت  
 الوديعه الى زوجها او ابنتها الكبير لا يعين اذا كان ساكناً معها **فلا تأكل** في قول ابو حنيفة على خلاف صاحب  
 المودع لو سافر بها الوديعه في طريق امن لا يعين اصلاً الا اذا كان نساء من ذلك وقال  
 ان كان له على وموتة يعين لصاحبها ان يفر من دلالة لما يحمته من الموتة فقار  
 كما لو نساء له امره بالحفظ مطلقاً وقد اذبح ما ذكر من الموتة فهو موزر ورسد  
 فقط ما له فلا ياداه **في نوح** ولستودع ان يخرج بالوديعه حيث شاء وقال  
 الشافعي رحمه الله تعالى ليس له ان يسافر بها فان فعل ضمن وابعدها ان الوصي لا يعين  
 ثم اجمع اصحابنا ان له ان يخرج بالوديعه اذا لم يكن لها موتة فاذا فضل لا يعين طال  
 الخروج او قصر واما اذا كان ملكه موتة احتلفوا فيه قال ابو حنيفة رضي الله عنه له  
 ذلك وقال ابو يوسف ان طال فلما قال محمد وان قصر فلما قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 وانما في المستلذين تعرف في المختلف **في صاحب المصحف** ولو جعل ثمار الوديعه في الحرم  
 ان كان الحرم حائظاً رينغ حيث لا يرى المارة حائزاً الحرم واعلى الباب لا يعين  
 الى متاع وان لم يكن له حائزاً او كان كونه غير رينغ يتظر ان نام المودع ووضع جنبه على  
 الايمن يعين ان متاع الاربعة وان نام قاعدا لا يعين وفي السفر لا يعين وان نام مضطجاً

في السفر لا يعين وان نام مضطجاً

ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في بعض الطريق ان اراد به الحفظ لا يعين وان كان به الرق  
 يعين ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يعين مطلقاً **في كل** سئل نجم الدين عن خفاف خرج الى القرى لحرف  
 الخفاف فامطاه رجل خفافاً فوصله فوضعه مع رجل في داره ودخل البلدة فسرقة الخفاف ان كان وضعه في  
 دار رجل لا يسكن بموضع في تلك الدار فهو ضمان **في جمع العاقل** ولو وقع الى غيره ووديعه وقال  
 له من فيها ان ارتكبت فانه اتهمه فوضع ان كان به المودع لا يجدي به امن الدفع اليها لان لم يكن له  
 ماله سوا المودع يعين فان تجرد ضمن المودع القاضى ظهيرية وفيه صاحب الوديعه قال للمودع  
 اجناباً الى حفظها هذه الدار ففعلها في دار اخرى في حلة اخرى او الى تلك الحلة فهو ضمان وان  
 كانت النسيئة اعين من الاول هكذا ذكره خواهر زاده في شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي  
 جناها فيها الخزانة تلك الدار التي لم يعين سواء نساء من الجن وفيها او لم ينفذ وفي البيتين  
 جناها البيت المنى منه وذكر شيخ الاسلام انه لم يعين وفي شرح الطحاوي كما في الدارين والحداب  
 في المعين كما في الدارين **في جمع العاقل** رجل له دين على رجل فارسل ربه الدين رجلاً الى ديونه  
 ليقبض دينه ثم اختلعا فقال المديون دفعت الى الرسول وصدة الرسول وقال دفعت المال الى  
 المرسل مع يمينه في فتاوى قاضى ظهيرية **في جمع الفتاوى** ولو كان الجبانة دفن الوديعه  
 لحوف السراق الذين توجهوا الى دفن حتى لا يخذوا من يده وقر من خوفه ثم جاد  
 فلم يجده ان امكنه ان يحبل ثم علامة فلم يفعل كان ضامناً وان لم يكن ان جاد على  
 الفور لا يعين **في ملامح** سئل صاحب الحديث عن المودع ترك الحفظ بعد معنى الوقت  
 يعين اذا ملك قال لا قلت ولم يحبل مودعاً ثانياً بعد معنى الوقت ولم يعين لحفظ الوديعه  
 في حائوته وقال له لا يعين في الحائوت فانه خوف فوضعه فيه حتى سرق فيه ليلاً فعدا على جبين  
 ان لم يكن له مودع آخر من الحائوت لا يعين وان كان يعين اذا كان قادراً على الحفظ **في جمع العاقل**  
 ولو ان صاحب الوديعه فقال المستودع لا يعين ان احضرنا السامه فتركه ثم ملك لا يعين لانه  
 لا طلب لوديعه فقد عذر له عن الحفظ ثم لا تركه ورجع كان ذلك ابتداء اياع وفيه مودع  
 جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فمضى ففعلت الدراهم بعد ما سكر بسكرة  
 او سقط او غيره قال بعضهم هذا لا يعين لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظه قال نفسه



وهو جيبه وقال بعضهم هذا اول ما يزل قطعه اما اذا زال بحيث لا يمكن حفظه قال بعضهم من لانه جز  
من الحفظ بنصفه فيصير مضمينا او مودعا غيره فاقضى فان **مجمع العاود** المرأة التي تسفل ثياب الناس  
وضعت الثوب على سبيل التخفيف فسرقت الثوب ان كان السبل بخص لا يعين وقيل ان لم يكن الحسن مرتفعاً بمن  
**فاصلان** اذ كان من ذلك ان يذبحه فقال له في السرقة من اجرك بطلاة كذا وكذا فادفع اليه لوديعته فجا  
رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى ملك المودعة لثان عليه **مجمع العاود** اذ انشئ من الغنى  
الى جباله قد دفع الى من له به كدفع الخاتم يعين والى من لا به منه كدفع الدابة الى عبده ونحو ذلك في حفظ الثوب  
ودفع الى امراته لا يعين لكن العمل لا يمكن الا بمرعات هذا الشرط **باب** **العاود**  
وتحج العار به باعرتك لانه حررتك فيها ومنحك هذا الثوب لانه منبأ ما ينتفع به مع بقائه فيه راو به عليك  
المنفعة بلا عوض **موضع** العارية جارية لانه نوع احسان وقد استعار النبي صلى الله عليه وسلم دوا من  
صوفان ولذا اى وكونه احسانا ثوابا ازيد من ثواب الصدقة لعموم الانتفاع بها واكثر ارضاء به فيك المنة  
بغير عوض العارية المانة في المستعير عندما ان ملكك من غير تعد لم يعين وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعين  
ان ملكك في غير حالة الانتفاع قديماً به لو ملكك في حالة الانتفاع لا يعين اتفاقاً بهذا لانه كانت العارية مطلقه  
فان كانت مقيدة في الوقت كوان يعير بوما فلم يرد صاحبها معنى الوقت فمن ان ملكك سواء استعملها  
بعد الوقت او لا وذكر صاحب الحديث والشيخ الاسلام انه اذا يعين اذا انتفع به بعد معنى الوقت لانه  
حينئذ يصير ما دقا اما اذا لم ينتفع به في اليوم استعمله فلا يعين كالمودع اذا امسك بعد انقضاء المدة ومنه  
يعين على كل حال لان المستعير تسك حال الغير بعد المدة لنفسه بخلاف المودع لقوله صلى الله عليه وسلم  
العارية مضمونة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير ان يوجر ما استعاره فان اوجره  
فملك فاعير بالخير وان شاء ضمن المستعير ولا يرجع المستعير على المستاجر وان شاء ضمن المستاجر  
ويرجع المستاجر على المستعير ان لم يعلم المستاجر انه عارية مع موجه وان استعاره لغيره ما دار المالك  
ولم يسلب اليه فملك لا يعين وهذا استحياء في القياس يعين لانه لا يرد ما ملكه بل فيستعصا  
وبه الا حسان انه اتى التسليم المتعارف لان العارية يودعها بغير يده المالك عارية وهكذا يودع  
كل آفة البيت الا اذا كان ما استعاره قد جره فانه يودعها الى يده لا يرد ما ذكره من العرف فيه  
واما العاصب والمودع اذا رآه المصوب او المودعة الى دار المالك ولم يسلم اليه يعين لانه الكوا

على العاصب من حيث فعله وذلك بالوجه الى المالك دون غيره والوجه يعنى ما ليرضى ما ليرضى وما الى الدار  
ولا الى من في جباله لانه لو ارتفعه لما دفعه اليه وان رآه الدابة المستعارة مع اجني ضمن قديماً بالاجني  
لانه لو ردها مع عبده او اجيره مسانعة او مشاورة او رب الدابة او اجيره لم يعين كذا في الدابة قوله  
المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع قصدا احترازاً عن العارية كما قال بعض المشايخ وهو الكفر في قيل  
يملك لانه دون الاجارة فاما ملك العارية مع ان فيها ايداعاً وتمليك المنافع فلا يملك الايداع وليس  
فيها تمليك المنافع ونحو التهمة المستعير يملك الايداع اختلف المشايخ فيه قال الفقيه والفقهاء ابو  
البيات يملك وهو اختيار مشايخ الرواق والبيهقي والامام برهان الدين وقال بعضهم لا يملك والوكيل  
بالبيع لا يملك الايداع من الاجني والاب والوصى والقاضي يملكون **اصح** **اصح** وفي الاصل رجل استعار  
دابة فتوجبا بينه ما لا مال له من غير منقعة بين اسقطت المودع لا يعين ولو كسبها بالجمام او فطاعتها  
بالعرب يعين ولو نزل من الدابة فدخل المسجد وتركتها في السكة يعين وقيل لو رطبها ثم دخل لا يعين  
والاصح يعين رطباً او لا رجل ارسل رجلاً الى آخر المستعير دابة له الى الجيرة فقال الرسول ان فلاناً  
يستعير منك الدابة الى المدينة فربما المستعير فيها فذهب المدينة ولا يستعير يقول الرسول لم  
يعين ولو ذهب الى الجيرة ضمن ولا يرجع على الرسول بالودي وكذا الاجارة رجل استعار ثوراً راسياً وسكنها  
فغربه بثور راسياً مائة فطلبه كان الناس يفتلون ذلك مائة لا يعين والاصح ولو طلب العارية  
فقال المستعير نعم ادفعه وفرا حتى مضى شهر ثم سرق من المستعير ان كان عاجزاً عن الرد وقت الطلب لا يعين  
وان كان راسياً اظهر المعير السخط او سكت ممن وان ظهر على امره ما ان قال لا بأس لا يعين وان لم يظهر  
وهو لم يرد حتى مضى ان كانت العارية مطلقة لا يعين وان كانت موقوفة بوقت يعين الوقت ولم يرد  
ممن وكذا لو كانت مقيدة بالمنفعة بان استعاره وما كسر الخطب فكسر لم يرد حتى مضى **فصل** **فصل** او استعار دابة  
الى مكان معلوم فجاز بها ممن فلو عاد الى ذلك المكان برعاً وعند ما لا يبرأ له انه امين فالف ثم عاد  
الى الوفاق فعاد المودع لسبب انه لما انتهى الى ذلك المكان لم يبق العقد فاداعا الى ذلك المكان  
لم يوجب الرد الى المالك كلاف المودع لان الامر ولعداية حالة الخلاف لما عرف **فصل**  
في طلب العارية فلم يرد عليه ممن اذا ملكك ونحو الفتاوى لو قال دعها عندي فتركتها فملكك  
لا يعين **فصل** قول زفر ليس للمستعير ان يعير غيره املاً وعند ناله ذلك قيل اذا كان مما لا يختلف



الاتفاق بيننا على اصل وهو ان الاجارة اباحة المنفعة هذه ولذا يجوز عقد لفظ الاباحة وينعقد موقفا وحدها  
 موقوفك المنفعة لانه وجدك التملك والمحل قابل للمالك وقد عرف **اصطلاح** قوله كرا الرجوع قبل ان وقت  
 المعير الاجارة بشرط من سنة كره الرجوع قبل انقضاء الوقت لانه عاقل الوقت ويضمن بالنقص بالكلية  
 لو كان قيمة البناء يتغير الاجارة الى وقت المسمى مشرونا قيمة الجبر يتغير الى ان وقت المسمى مشرونا  
 وكانت بالكلية بشرط من سنة ومدة من لا يضمن له انه يضمن مع طم ان المعير ولاية الرجوع متى شاء وقد  
 رضى بقلعه ان خلا وقت وقت معلوما كان المأجور هو المأجور **اصطلاح** ولو بني فاطمة الدار شيئا  
 يقال بالفارسية باخه فلما استمر المعير اراد ان يبيع عليه بالثمن ليس في ذلك وليس ان يبيع  
 الا ان كان البناء من تراب صاحب الارض **اصطلاح** رجل استعار من رجل ثورا على ان يعيره ثورا منه  
 ثم جاءه يستعيره ثوره فلم يجبه به رب الثور فاستعار من امرأته فذهب به فملك يضمن ولو طلب من رجل ثورا  
 فقال رب الثور اعطيكه فاعطاه فاعطاه فذهب به الرب ولو تغير اذنه واستعمله فمات منه يضمن ولورده  
 فمات لا يضمن رجل استعار دابة فقام المستعير في المأذنة ومقودها في يده فبأه ان قطع المقود وذهب  
 بالارابه لا يضمن ولو حصر المقود من يده واخذ الدابة واولم بشر بذلك ممن قال الصدر الشهيد في الفتاوى  
 اذا نام مضطجعا اذا نام جالسا لا يضمن في الوجهين ولو استعار قرا ليس في ارضه ففقد النهر ووقع المحدث  
 به ونام مضطجعا فسرق منه لا يضمن ولهذا لو سرق من تحت راسه يقطع وان كان في الصحراء وبذلك غير السرق  
 فان كان في السفر لا يضمن تام فاما او مضطجعا والمستعار تحت راسه وموضع بين يديه او لو انكب تحت يده  
 فاطفأه الحادة استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يكن الجبل من الثور فذهب البقرة الى السراة فصار الجبل في  
 عنقه فمات يضمن بهذا **اصطلاح** قال في فرائد مشر لا سلام لورده المأجور المستعار على ثور الجبل الذي عليه  
 نوقع الجبل في عنقه ومحتف ومات لا يضمن وفيه لو استعار دابة الى موضع فسكن لربها ليس بجارة من ان فماتت  
 لو عطيت ولو بنى طريق فسكن ان كان سواه لا يضمن وان كان البعد او يزر مسلك ممن **اصطلاح** والد الصغير لا يملك اجارة  
 حال ولده الصغير والعبد المأذون يملك اجارة يعير الصبي اذا استعار من صبي شيئا كالتدويم فاطفاؤه كان الشيء لغير  
 اذنه فذلك يده ان كان الصبي الاول مأذونا فانه يجب ضمان على الاول دون اكن وان كان الشيء لا يملك  
 اكن **اصطلاح** استعار فمات على اليد كلبه الى موضع كذا فركبه واره في مع نفسه رجلا اخر فاسقط جنيته ففما كان  
 على المستعير الجاني ولكن لو انقضت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان جميعا في فتاوى مختصر **اصطلاح**

استعار دابة ليركبها فاجته الى حاجته سمات فافرجها الى العوات ليستيقها وهو غير تلك الناحية يضمن  
**اصطلاح** اذا طلب المعير العارية من المستعير ثم ادفع وفرغ في الدفع حتى مضى شهرين ثم سرق من  
 المستعير عارية من الدفع وقت الطلب فهو على وجه ان ظهر المعير السخا او لم يظهر لان السخا  
 دلالة الرضا في الوجهين كجبا ضمان وان ظهر المرصدا فلما ضمان المستعير ويكون ضمان المعير ابتداء عارية  
**اصطلاح** استعار فاس كسر الخطب او من في بيته فسرق منه يضمن وكذا اذا استعار قد كسر الشيا  
 ولم يسلم حتى سرق في الليل كذا في فتاوى القاضى جديع الدين وفي فتاوى قاضى خان رجل عار رجل شيئا  
 وقال له لا تبيع الا غيرك فربح فذلك عنده ممن رجل استعار من كفرة دابة فسكت المالك ذكره ثم سرق الدابة  
 وسرق من ان الاعادة لا يثبت بالسكوت وفيه ايضا وليس للمستعير ان يوجب المستعار فاذا آجر كان ضمانا  
 وكان الاجرة فتاوى قاضى ظهر **اصطلاح** من استعار دابة فردا مع عبده او اجيره لم يضمن والمراد من الاجير  
 المسانعة او المشاورة لانه امانة فلما حفظها بمن في عياله كالوديع بخلاف الاجير المسانعة لانه ليس في  
 عياله وكذا مع رب الدابة او اجيره وقيل بهذا في العبد الذي يقوم على الدابة وعلى نفسه فله وهو الاصح لانه  
 ان لم يرفع اليه وانما يرفع اليه احيانا وان ردوها مع اجني ممن في الدابة او اذا وجد الدابة المستعارة  
 في يد رجل يزعم انه ملكه فهو خصم وان قال الذئابة يده قد اودعها فلان الذي امرت ان يضمنه فليس يضمن  
 فذا يميل على ان للمستعير ان يودع وعليه الفتوى **اصطلاح** رجل استعار دابة يردا مع  
 عبده او اجيره او مع عبده رب الدابة او اجيره فصاعدا لا يضمن وان ردوها مع الاجني ممن لان المستعير  
 في حق المعير مودع والمودع يملك الدفع الى من في عياله وكذلك اجيره اذا كانت مسانعة او مشاورة فاما  
 اذا كانت مياومة فلا وكذلك عبده رب الدابة او اجيره لم يضمن من عبده الذي لا يقوم عليه بما سواه  
 في حق ان لا يضمن المستعير **اصطلاح** رجل استعار من امرأة شيئا فماتت من ملك الزوج فماتت فماتت  
 ان كان شيئا من داخل البيت وما يكون في ايدي من عارية فلا ضمان على احد اما في الغرس والثوب فيضمن المستعير  
 والمرأة اقام المستعير البيت انه رد العارية واقام المعير البيت انها لم توفت بعد ما جاوز الموضع المسمى فينبية المعير  
 او **اصطلاح** رجل استعار كلبا من رجل ففقد في دياره صاحب الكلب فطلب فوجده بالبره ان لم يكن اسما من  
 وجهه ممن قال الصدر الشهيد في الفتاوى هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه يضمن في الكتاب اذا  
 ودعه الرد ثم اخبر بالضياع ممن للتناقض **اصطلاح** رجل استعار من كفرة ثورا فقال ذلك الرجل في عار ان في





الاصل بل قد اخذ احداهما وذهب به بمن لئلا يهلك ولو قال قد اخذها ايها شئت والمسئلة  
بالجاء لا يعنى رجل قال رجل اخر قد اخذها فان ضاع ما اخذها من قال لا يعنى المسائل في المشتق في رد العارية  
مع اجيره او عبده يبرأ من العمان كما ذكرنا في الوع بعة وكذا لو رقب ما الى عبد رب الدابة او اجيره او  
من في حياله يبرأ من العمان ذكر العبد او لم يذكر يقوم عليه او لا يقوم عليه فان كان يقوم عليه يبرأ من  
العمان قياسا وحتما وان كان لا يقوم عليه يبرأ احتسابا ولا يبرأ قياسا واصل هذا انه ان اطلب  
او الى منزل رب الدابة وساكن قياسا وحتسا وانما العاصب لئلا يبرأ المقصود ان عبد لا يقوم عليه  
بل يبرأ قال العبد والشهيد في الجامع الصغير لولا ان يذكر هذا في الاصل وقال متين وجب ان يبرأ  
وفي الجامع الصغير القاصي الامام السارق والعاصب لا يبرأ بل يبرأ الى منزل المالك ولا الى  
ربط ولا الى اجيره ويصح ما لم يبرأ الى المالك ولو كانت العارية قد جاوزت شيئا نفيسا فخرج  
عبد الجيرة او الى اجيره يعنى **فصل** المالك اذا طلب الوع بعة فقال المودع لا يمكنه ان اخذ الساتة  
فتركها وذهب ان ترك من رضاء فذلك لا يعنى لانه لا يذهب فذلك انشاء الوع بعة وان كان  
من غير رضاء يعنى ولو كان الذي طلب الوع بعة وكيل المالك يعنى لان ليس له انشاء الوع بعة بخلاف  
المالك المالك لئلا قال المودع اذا جاء في اليك فادفع الوع بعة اليه فادفع الوع اليه طلب  
الوع بعة فقال غلام على ما عرفت قال هلكت يعنى اذا قال المودع ادفع الى وبعي اليوم فقال نعم  
ولم يمل اليه حتى مضى اليوم وهلكت منه لا يعنى لان مؤنة الوع ليست عليه رسول المودع اذا  
جاء الى المودع وطلب الوع بعة فقال لا دفعه الى الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرق  
يعنى في رواية ابي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يعنى **فصل** لو طلب من رجل ثورا اما  
فقال له المعير اعطيك فدا فلما كان الغد اخذ المستعير الثور بغير اذن صاحب الثور واستعمله قبل  
يعنى وقيل لا يعنى لو استعار من رجل ثورا لكره ان يركب ارضا اخرى تلك الارض  
يعنى لو طلبت لان الاراضى يتفاوت في الكرب باعتبار الرفاق والعلاية ولو استعار  
دابة ليركبها الى حاجته فخرجها الى الفرات ليسقيها وهو غير تلك الغاية فذلك يعنى اذا ربط  
الحمار المستعير لجل فخلق لا يعنى ولو استعار دابة ليركبها الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر  
بذلك المسافة يعنى وكذا لو امسك الثور في بيته ولم يركب حتى طلب مني وكذا في العارية اذا اسك

في بيته ولم يركب يعنى ان يهلك **فصل** استعار دابة ففقد مبيعا مسرقا فان كان العيني يعنى حفظه  
ما عليه لم يعنى **فصل** كذا الدابة جعل الدابة في الربط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج فسرقت فلو استوفيت  
وتبقت لا يقدر على انساب لم يعنى **فصل** ولو استعار دابة ليحل عليها فلما فدا ان يعرضه على الطعام لا  
الناس لا يتحذون في حل الطعام **فصل** ولو استعار دابة ففقد دابة دار المالك ولم يسلم اليه لم يعنى  
لان العارية ترد وهذا الكلى البت الا اذا كان قد جاوز ما تروى اليه وانما العاصب والمودع اذا  
لم يسلم اليه يعنى **فصل** ولو استعار المرأة شيئا بغير اذن الزوج ان اعادت في مائة البيت ما يكون في بيته  
عاده لم يعنى لانه اعادت باذن الزوج والاعنى **فصل** اذا وقع المستعير المستعار بين يديه واما  
لم يعنى وانما م مضطجعا مني وكذلك المودع قالوا ان يعنى بالهم مضطجعا اذا كان في الحفرة واما في السفر  
فلا يعنى **فصل** في اعادة الدابة لو نزل من الدابة ودخل الى المسجد وتركها في السكة يعنى اذا هلك  
طلب من رجل ثورا عارية فقال رب الثور اعطيك فدا فلما كان غدا ذهب الرجل واخذ بغير اذنه واستعمله  
فانته منه يعنى ولو رده فانت منه لا يعنى **فصل** استعار دابة فقام المستعير في المعازاة ومقدوم في  
يه في اذنه انسان وقطع المقود وذهب بالدابة لا يعنى ولو رده المقود من يده واخذ الدابة ولم يشعر بذلك  
يعنى قال العبد والشهيد هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يعنى في الوجين ولو ربط الحمار  
على الشجر بالجل الذي عليه فوقع الجبل في حفرة فحقق ومات لا يعنى **فصل** اذا عذب دابة حاملة فسقط  
الجنين لا يعنى الفارس شيئا لاجل الجنين ولكن يعنى النقصان بخلاف عذاب الانسان **فصل** الخط  
ولو دخل منزل رجل باذنه واخذ انا ومن بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانحسر لا يعنى رجل دخل الحمار  
فاستعمله ففقد الحمار فانحسرت لاهما عليه وكذا اذا اخذ كوز الفخار لانه عارية في يده ولو اخرج موقعا يباع  
فيه الا انه اذا خذ بغير اذن المالك لينظر فسقط منه فانحسر من **فصل** **باب** في البتة التي يبيع والتم  
لا يبيع بية الدين من يمين عليه الدين لا يبيع الا اذا اذنبه واذا لم يلقه فقبضه جاز ويصير كانه وسب  
حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو سب موقعا على فم وسلطه على جازاة او زرع عايز محصود  
وسلطه على حصاده وكذا الثور على الشجر وسلطه على جداره **فصل** ان يبيع الدين ممن  
عليه الدين وامراده المديون من الدين يبيع من غير قبول ولكن يبرأ بالرد ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ بالرد  
**فصل** ويجوز الرجوع في بيته لو اذله لانه لم يتم التملك كونه فدا له ولو اذله على ان يملكه لم يملكه



وما لك لا يملك وانما اثبت للوالد حق الرجوع لانه ولاية النكاح في مال ولده للحاجة فذلك يسمى رجوعا مجازا  
في الكافي المتعاضدان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا ففي رثوة لا تثبت الملك فيها والدافع استردادها  
في كتاب ذكره الفتاوى الوالدي في كتاب العتقة ولو قال للمدعيون وبست لك الدين او ابرأوك او انت في  
على بيع من غير قبول ولو رد ذلك كله عاد الدين عليه لان مائة الدين او ابراءه اسقاطا من وجه تملك من وجه  
من حيث اذا اسقطا بيع من غير قبول ومن حيث انه تملك بركة بالرواية وفي اعادوا جاذبة الية لا تنفع الا  
بالقبول بالقول ولو رد الوكيل بالعينة وقبلها الموكل صح في قول ابو حنيفة رضي الله عنه على خلاف قول  
ساجيه وعليهما ان تعلى رجل وسب اخيه شيئا وهو عبد اجني فلان يرجع فيه بالاجماع ولو سب لعبد فيه  
كذلك فذه وقال لا يرجع له ان الملك يقع لمولاة وهو اخوه لانه ان الملك يقع للعبد من وجه ولمولاة  
ومن نوقع الشك في بطلان حق الرجوع ولا يبطل بالشك في التفصيل في اصطلاح السيرة الكبيرة الرثوة لا  
القاضي وغيره ودفع اليه تحت اصلاح المهم فاصح ثم غزم برده ما دفع اليه في رجل غرس كرمه  
ابن صغير فقال جعلته لابني فلا يكون مائة وان قال جعلته باسم ابني يكون مائة في فاصح  
وسب لابنه الصغير وارا فيها متاع الواهب او تصدقه لابنه الصغير بما اراد فيها متاع الاب والاب  
ساكنها يجوز وعليه الفتوى وما ذكره المشتق قول محمد والمرأة لو اقترنت بالزواج من زوجها وهي ساكنة  
في داره ولو تصدق بهار على ابنه الصغير والاب ساكن فيها لا يجوز منه ان يصنف رحمه الله تعالى وعندهما  
يجوز وعليه الفتوى وما ذكره المشتق قول محمد والمرأة لو اقترنت بالزواج وبست الدار من زوجها وهي ساكنة فيها  
والزوج ساكن منها يبيع البتة في طاعة ويبقى العدة الولي هو الاب وصيته والجدة الصبيحة وصيته ويجوز  
قبض غيرهم مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في حال القبول او لم يكن ولو قاب هو لأخته بنته منعقدة جائز  
قبض من ذى الولاية لو كان الصغير في حال العقد من التبريد من البنين قيد به لانه لو كان يتوالم الصغير اب وليس  
لغيره القبض وفي المحيط يجوز قبض الزوج والزوجة الصغيرة مع وجود الاب لفائتي بها لانه الاب  
ليس له الشراء للصغير من الزوج فصاحفه كفنه ولا كذلك غيره وأما الام فكيف الحال لانه القبض مع الاب  
وان لم يكن له حق الشراء للصغير منها لان الولاية مطلوبة عنها وكذا لا يصح قبض الاجنبى مع وجود الاقارب  
لان القريب ان ينزل الصغير منه وان كان في حجره او بجانبه جاز قبضه عنه اي البنين سواء كان يعقل او لا  
لان كل منهما يا معتبرة عليه حتى لم يبع التزام من يده وله حق التعرف النافذ له فيجوز قبضه ولو قبض الصبية

وسبب الحنفية جاز قبضه وان كان ابوه حيا اذ كان لا يعقل لانه تفرق ما يقع له فينفذ نظرا لمرح محج العساوي  
 امرأة وجبت دارها من زوجها وهي سكتة فيها ومتما فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت  
 البتة ويصير الزوج قاصدا له ولان المرأة ومتما فيها في الزوج وضع التسليم **ما صحاح** وسبب في مرض  
 الموت ولم يسلم حتى يبطل البتة لان البتة في مرض الموت وصية كمن سبته فينفذ في القبر ولم يوجد **علا**  
 قال ابو يوسف ان من وسب نوبا لعبد رجل ان الملك واقع للولد وله ان يرجع فيه لانه خرج من ملكه الى  
 ملك الموت من غير ان يحصل في ملك العبد قال محمد لا يرجع من قبل ان الموتى ملك من العبد فهو ملك النوارث  
 اذا ملك من الموتى وثما وسب له فلان يرجع الواسب فيه **ما صحاح** اذا وسب دارا من رجلين لا يجوز  
 يجوز لهما ان لا يكتن منه الشيوع لانه قليلك الجله منها ولهذا قال في البيع بعت من الدار منكما بالثمن فقبل لهما  
 ووجه لا يجوز وصار كرهين من رجلين لانه ان قليلك الكل منها فملكك البعثة لا يبيع من كل واحد منها الا وجه  
 له سوى هذا وهو بالجل داخلا لا يبيع بقوله لهما في البيع لانه تفرق الصفقة على البايع وفي الرهن وذلك من  
 من كل واحد منها ولهذا قضى ومن لهما ما فلا يخرج كل **ما صحاح** الهدية في العرس او في الختان مما يصح  
 للقبلي له او للقبلي مثل ثياب العبيان ونحوها وما يصح لابي كانه ردهم ونحوها وما كان من جهة اقارب السب  
 فهو للاب وما كان من جهة اقارب الام فهو لها وفي الواقيات رجل اتخذه ولية للختان فاهدى وما يابو  
 بين يدي الولد فالمسئلة على قسمين اما ان كانت الهدية يعطي للقبلي مثل ثياب العبي او التي يستعمل  
 العبيان او لا يعطي للقبلي كانه ردهم ومسا البيت والحية ان في القسم الاول الهدية للقبلي لان هذا ملك من القبلي  
 مائة وفي القسم الثاني ينظر الهدية فان كان من اقربا الاب او من معارفه فله للاب لان التملك منه عرفا وان  
 كان من اقربا الام ومن معارفها فله للام لان التملك منه عرفا فكان التعويل على العرف لو وجد سبب وما  
 يستعمل على غير ما قلنا يعتمد كذلك وكذا اذا اتخذ ولية لوفاق ابنته الى بيت زوجها فاهدى اقربا الزوج  
 او اقربا المرأة وهذا كله اذ المهدى اهديت لالا شاد والام في المسئلة الاولى وللزوج والمرأة في المسئلة  
 الثانية بان تقدر المهر جمع المهر الى قوله اما قال في القول قول المهدى لانه هو التملك وفيه ايضا رجل قدم من السفر  
 وجاد مهابا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك ان كان  
 المهدى قال لا يرجع في البيان اليه وان لم يكن قال ما يصح للنفاء فهو للمرأة فما يصح للنفاء من الاشياء فهو لهن  
 فما يصح للنفاء من المذكور فهو له وما يصح للرجال والمرأة ينظر المهدى وان كان من اقارب الرجل او من



فلو كان من انما رب المرأة او من معارفها كان التحويل على العادة **مسألة** ولو سب في محبة لوارثه فمضى قبل  
 التسليم بملك وصارت وصية كما وصيت في المرحوم يكون وصية **مسألة** وسب رجل في الغيرة وسب المرأة جاز  
 رب الثوب البتة جازت من ماله ولو الرجوع وان عمن الواهب او كان بينه وبين الموصوب لواقبة ذم محرم  
 لم يمنع ذلك الثوب من الرجوع **مسألة** قول ابي يوسف على خلاف قول صاحبيه ولو سب لثاثة ففسخ بها الموصوب  
 ليس الواهب ان يرجع فيه اصلها وانما له ان يرجع في المثل من المهر او ثلثه ولو سب لثاثة ففسخ بها الموصوب  
 اراقة الدم كما حال المثل في ملكه فكان له الرجوع فيه ولو قال الموصوب له على ان اتصدق به فهو على ملكه فكان الرجوع  
 فيه ولو قال الموصوب له على اتصدق به فهو على هذا الخلاف **مسألة** والنقد في بار واحد على اثنين على هذا  
 فانما الصدقة على فقيرين والدية للفقيرين ثلاثة اخراج المال لا اله تعالى وهو ولله الشريك **مسألة** الهبة  
 من الاجانب يتبع لازمة ولو اوصب الرجوع الا لانع كذا التعيين والزيادة ووقوعها من احوال وغير ذلك قوله  
 على انه على طلبة وسلم العادة في سبته كالعامة في قيمته وفي رواية كالمثل في ثمن يبعده ذلك فيجوز فكذا هذا ولا يباين  
 حتى ثابت حقا للغير من غير هذا ولا يجوز **مسألة** لو اوصب عبدا وسلم اليه ثم اشتد بعد زمان وقد  
 اراد الواهب الرجوع فيه فقال الموصوب له كان صفيغ افكر ومن عندي والزيادة ما نفعه وانكر الواهب  
 ذلك القول فالقول قول الموصوب له وهذا القول قول الواهب لانه ان الواهب يبيع مائة شاة فيقول  
 والزيادة وهو يكره فصار كما قال الموصوب له منه فله او صحت فيه وانكر الواهب لانه ان الموصوب  
 يبيع لزوم العقد وطلان التمسك الرجوع وهو الماحل والواهب يكره والكبر ليس به يعقد لغيره في خلاف ما  
 استشهد به **مسألة** اذا اختلفا فقال الزوج وصيت المرأة مائة مائة محتسبا وقالت ورثتها لابل في  
 مائة قال قول الزوج كذا اجاز شيخ الاسلام عطاء بن حنيفة قال السيد الامام ناصر الدين فقيه نزل **مسألة**  
 مريض له على وارثه من فارة لا يجوز ولو قال لم يكن له عليه شيء ثم مات جازا قراره في القضاء ولا يجوز فيها  
 وبينه فقال **مسألة** رجل قال لامرأة ابزادتي من مهر كذا اسب لك كذا وكذا فابزادته ثم ابزادته الزوج ان  
 منها كان المهر طبع كما كان **مسألة** ولو قال الوارث تركت ثلث من الميراث او ثلث منه او من حصته  
 او وصيت قبل القسمة لا يبع وهو على حق لان الارث جبرقا لا يبع تركه وارثه وصيته لانه غير متميز وان كان  
 بعد القسمة يبع لان حصته الواهب قبل القسمة لم يتبين من حصته الموصوب فلم يقع الهبة قبل القسمة ولان الموقوف  
 ما فضل من البراري من كتب الرعوى ولو اشترى عبدا ولم يقضه حتى فاسد من رجل او رهنه وارثه يقبضه

رجل قال لا خير ايمان غلام ترا هذا مية ويشترط القبض ولو قال تراست اقراره ولو قال مبيع ما ملكه لغلام  
 مية ويشترط القبض ولو قال مبيع ما يمسك الى دما يرفق لغلام اقراره ولو دفع اليه درهم وقال له  
 انفق كما يكون فرفقا في السير الكبير **مسألة** ولو سب وارثه من رجلين لم يخرجه من الميراث ولو قال سببت  
 الدار على ثلثيها لكذا ونكثتها لكذا لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يجوز **مسألة** رجل قال لا خير  
 وصيت لك ما في الدار وله جدي وامام وامنعة واقسمة فانه يتناول الامتعة والاقسمة دون العبيد الا ان  
 زيرا له ما من غير هذا راست وخام وكينزك ارحمك انك في ما وصيت لك من هذه الدار بقطعة من كفتة اند  
 كذا من سراي است ترا الخشيد ومثله بقرار وطام وكينزك خشيد شود وامنعة واقسمة فانه زيرا له  
 من مرقعها بود اتميم يعني آيت الخ واما عقيدون من دون الله تعالى بان دوجيد داخل لشركه كذا جاد ان  
 اهل عقلا انه **مسألة** ويجوز مية المشاع فيما لا يقسم كالم والرمي ولا يجوز ما في الاقسام كسهم  
 في دار او كمال لم يخر مية سهم في دارى وقال الشافعي يجوز لان الهبة مقدر قليل والمشاع قابل للملك فيجز مية  
 كسهم ولما ان القبض في الهبة مضمون عليه مطلقا فيعرف الى الكمال والقبض في المشاع ليس تكاملا لانه  
 في حيز من وجهه في حيزه من وجهه فانه يحصل بالقسمة بخلاف المشاع فيما لا يقسم لان القبض الكامل فيه غير  
 مقصور فاكتمه بالعامر في الفصول يشترط كون الموصوب مقبضا وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو سب  
 نصف الدار شيئا لم يسلم حتى سب نصف الآخر وسلم الكل جاز ويغني عدم الجواز انه لا يبعد الملك وان اقبل  
 م القبض حتى لو سب نصف دار غير مقسوم ودفع الدار اليه قبض الموصوب له لا يجوز بيعه وهو بمنزلة بيع  
 مية ولم يقبضها وفي التوجيه رجل اعطى رجل درهمين فقال له ما لك لم يخر استوفى الوزن او اختلفا بل بالهبة  
 وان قال نصفها لك فان استوفى الوزن والجودة لم يخر لانه مشاع فيمن القسمة وان اختلفا في الوزن والجودة  
 جاز لان شهوده فيما لا يحتل القسمة وهو الدرهم المفروقة واما في القطعة فلا يجوز ذلك حتى نزل **مسألة** رجل قال  
 ولو منته القاضى الرجوع لثبوت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حتى الرجوع وفي الحيلة وذكر في المستقضى لو نقل الموصوب  
 من مكان الى مكان بالكره حتى لو زاد قيمته يرجع هذا ابو يوسف رحمه الله حاله لان الزيادة لم تقبل في  
 العين ولا يرجع عند حاله لان الرجوع ينقض ابطال حق الموصوب له في الكرا **مسألة** رجل قال لا يملك  
 ويرحل في مية الارض ما يدعى في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح من غير ذكر على ارض  
 او عنها يدعى ولا يدعى الزرع في الصلح من ذكر كسب الزرع يدعى في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدعى



في البيع والقمة والوصية والابارة والكساح والوقف والهبه والصدقة في القفا وفي الملك المطلق ط ولا يدخل  
النار والاراق المتقدمة في مية الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر واينما غر وورق خضت الهبة لانه  
يمنع التسليم قال بل لا يدخل النقرة في الهبة والهبه باطله لشيوعها في الفتاوى التجارية تعقد  
بانه وطبقا في باب او على جازوه للمتعدي وشكها بما لا يمنع التسليم لانه لا تسلم عريانة بخلاف  
سماح الواهب في البيت ومبني هذه الفارة الخلقة وهذه الرق السمل لا يدخل في الفارة والزق في  
الهبة وكذا على ملكه قال ومبني لك فارة الخلقة وزق السمل دخل تحت الهبة الفارة والزق  
دون الخلقة والسمل **مس** ومبني لزوجها جميع اطلاقها لانه على المهر فبب الهبة في المهر من  
ومبني مهرها من زوجها من موتها ومات زوجها قبلها فلا يدخل في الهبة الا ابراء ما لم تمت فاذا ماتت  
منه فلو رثها هو لا مهرها من مريض وسب لا فرق جوا وسب الهبة ثم المهر من قبل الواهب هذا هو خلا  
قانه يرد العبد المورثة الواهب لانه من الموت فكانت وصية فمن الموت يعرف بالمال  
لا بالموت نفسه لانه يقتل انما مات فبادة من خلق امراته في مائة ثلثا ثم قتل او مات من مريض آخر وهي  
في العدة فانما ترثه وان لم تمت من ذلك المرن وهذا لان من الموت ما يكون قاطعا غاب وهو ما يكون  
معيضا ملقيا على الفرائض لا على الميوت منه لان الموت لا يكون من مرن كان لانه حدث سادة فبانه  
ويزداد حتى يموت فلم يكن مرن الموت بل هو ما يخاف المرن على نفسه الهلاك فيه **مس** اذا  
وسب واراه لرجلين بقر واحد لاهما ثلثا وللآخر ثلثا جازوا لا يجوز له ان يملك منهما ولا يشترط  
فيه الامر ولا به ضيقه من اذ قال ما عرفنا اذا وسب لرجلين وابو يوسف فرق بين هذا وبين ملك المسئلة وجه ذلك انه اقر  
فبب على واحد وبين على التماوت عارضا جازوا اذا الملق لم يشر شاي فبب **مس** الاب اذا وسب مال ابنه الصبي فاشترط  
الو من جازوا لا يجوز له ان يبيع ماله ان كان ماله ماله ان كان ماله ماله ان كان ماله ماله ان كان ماله ماله  
**مس** رايته في بعض المواشي ان قوله ويومنه شيئا ما يرجع الى التعدي فانه اذا تعدي بشرا  
العوض بطل الشرط واذا وسب بشر العوض من الشرط صحيح اقول اذا وسب بشرا ان يكون شيئا فاشترط  
بالحل بشر العوض ان يبيع اذا كان معلوما فلم ان قوله او يومنه يرجع الى الهبة والصدقة **مس** في  
قوله هذه الهبة ان كان من مية لا اقرارا عبدي هذا الفلان ولم يقل وصية والكان  
في ذكر ما لم يقل مية مية كان به قياسا وانما من لو قال هذه الهبة فلان فاقرا ولو قال واري مية

الفلان فبب لانه اضاف الدار الى مية فكان مية وفي الاولى لم يصف فحقن قرارا وعلى هذا لو قال كس من  
الدار وقال قلت واري مية من مية **مس** ومبني لم يقل قبلت حتى قبض جازا اذا كان بحضرة الواهب ميا من  
يوسف لا يبيع ما لم يقل قبلت وسب لو قيل اخيه لا يرجع في الهبة لان الملك والعقد وقعا لا فيه بخلافه اذا وسب  
لعبد اخيه فان العقد لاجنبى وسوا العبد لا للمولى حتى لو كان العبرة في الرد والقبول بجانب العبد لا بجانب المولى  
ولود الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح **مس** وسب لهرة وصقلها فله الرجوع من مية استودع اخاه عبدا او ثوبا او ثوبا  
او دارا او دابة ثم قال وصيت لك وديعتي ومن في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وسب عبدا لا فيه وقبضه المولى  
او بعد بامره بالقبض فصاح بشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقامه على القبض قبول منه وامره بقبضه  
الواهب لا كذلك الماويل لانه في يد المودع ولو لم بشرط القبول فبانه يقع الملك في الهبة بغير رضاه وانما مية مية  
الشغل يجوز ومنه المفعول لا يجوز الاصل في جنس من الاستعمال اشتغال الموصوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان  
القبض بشرط **مس** وانما اشتغال ملك الواهب الموصوب فلا يمنع تمام الهبة مثله لو وهب جارا فباعها طعام لم يرد ولو  
وسب طعاما من جراب جاز وعلى هذا نظيره ولو وسب دابة سرقة وسلمها كذلك لم يرد الهبة وبطله لو وسب الجمل والتمس  
دون الدابة وسلمها كذلك جاز الهبة لان الدابة مشغولة بالتمسج والتجام والتجام غير مشغولة بالدابة  
وعلى هذا الزهر من واشتغال الموصوب بغير ملك الواهب مل منع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول  
من مية الزادات انه لا يمنع فانه لو اعاد دابة من انسان ان المستعير غصب متاعا ووضع في القوار ثم  
وسب المعير الدابة المستعير تحت الهبة في الدابة وكذلك لو كان المعير الذي غصب المتاع ووضع في الدار  
ثم وسب الدار المستعير كان الهبة تامة وان تبين ان الدار مشغولة باليس الموصوب لما لم يكن مشغولة بملك  
الواهب هو المانع من تمام الهبة وكذلك لو وسب الدابة بما فيها من المتاع وسلمها الى الموصوب لم يمنع ثم احتج  
المتاع فالهبة تامة في الجواهر والدار لان الواهب كانت قائمة على الدار والمتاع جميعا حقيقة فصحيح تسليمها  
الى الموصوب وبما لا اشتقاق وان تبين ان المتاع لم يكن ملك الواهب ثم تبين ان الدار مشغولة بملك  
الواهب هو المانع من تمام الهبة فبانه لو اجاب عن مية الدار والجواهر بما فيها من المتاع هو الجواب في  
الوصف والصدقة لان القبض بشرط تمامها كالهبة **مس** وسب لزوجها مائة ومبني لزوجها مائة لم يقطعها  
في كل حول ثوبين مرتين وقبل الزوج ذلك فعني حوالا ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ان كان ذلك شرطا في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض



فاذا لم يحصل العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطاً في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذلك لو وصفت مهرها على ان تحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة بشرط العوض من قاضي خان  
 وبقيت مهرها من زوجها على ان يسكنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن وقت الامساك وقتاً لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتاً فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليها على حاله فيقبل له ان الوقت كذلك وقتاً كان قصد تأخيرها ما عاش قال نعم الا ان المعينة لا يطلق اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا اوصى لام ولدته بنتاً ماله ان لم يتزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء ثلثي نكاح فانها تسحق الثلث بحكم الوصية من قاضي خان في خلاف زفر لقول علمائنا قال اذا تغير المهر عند الموصي لم يزد من زيادة متصلة او كونه لم يبطل حق الرجوع في قيمته وعندنا يبطل كونه حق متعلق بالعين وما يبطل بالتعين كما في الغصب كذا ان حق الرجوع متعلق بالعين لا بالقيمة وقد تعذر الرجوع في العين بخلاف الغصب لانه اخذ بغير حق فيجب رده وعند العجز يجب رده قيمته اما ما قبض ملك نفسه وحقه فلا يلزمه شيء **اختلافات** اشترى لولد الكبيبة ثوباً بغير ذنه وامره ان يقطع ثوباً لم يلبس به لم يملك بذلك ولو قال اشترى لولد الصغير هذا يملكه **ج** قيل اذا اتخذ لولد الصغير ثوباً حتى يلبسها اياه ولو قال اشترى هذا صار ملكاً له **شخص** اشترى ثوباً وقطعه لولد الصغير صار له بالقطع مسلماً اليه قبل الخياطة ولو كان كبيراً لم يعد مسلماً اليه الا بعد الخياطة والتسليم **ق** عس امر اولاده ان يقسموا ارضه التي في ناحية كذا بينهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم **ق** لم يملكه **ج** قال لولد تصرف هذه الارض فاخذ يتصرفها لا يصير ملكاً له **ج** دفع الى اجنبية عيناً لا ارادة الزنا فان قال دفعها اليك لازني بك فله الطلب وان وجبها ارادة الزنا وهي قائمة فله الاثر **و** لا فلا **ع** استودع احاه عبداً او ثوباً او متاعاً او داراً او دابة ثم قال وصيته كذا وديعتي وهي في المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وصفت عبداً لاخيه وقبضه في المجلس او بعده يامره بالقبض نصاً صح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقدمه على القبض قبول منه وامره برض من الواجب والا كذلك في الاول في يد الموصي لم ولم يشرط القبول نصاً يقع الملك له في الهبة بغير رضا وان **ق** من **ق** في الزيادة لو وصفت الثوب ورضا متاع ثم وصفت متاعاً بعد ذلك لا يملكه الا بغير رضا **ق** من **ق** في الهبة جازت الهبة ولو وصفت الارض لم يملكها ولو وصفت الهبة لم يجر الهبة

قوله اشترى لولد الكبيبة ثوباً بغير ذنه وامره ان يقطع ثوباً لم يلبس به لم يملك بذلك ولو قال اشترى لولد الصغير هذا يملكه ج قيل اذا اتخذ لولد الصغير ثوباً حتى يلبسها اياه ولو قال اشترى هذا صار ملكاً له شخص اشترى ثوباً وقطعه لولد الصغير صار له بالقطع مسلماً اليه قبل الخياطة ولو كان كبيراً لم يعد مسلماً اليه الا بعد الخياطة والتسليم ق عس امر اولاده ان يقسموا ارضه التي في ناحية كذا بينهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم ق لم يملكه ج قال لولد تصرف هذه الارض فاخذ يتصرفها لا يصير ملكاً له ج دفع الى اجنبية عيناً لا ارادة الزنا فان قال دفعها اليك لازني بك فله الطلب وان وجبها ارادة الزنا وهي قائمة فله الاثر و لا فلا ع استودع احاه عبداً او ثوباً او متاعاً او داراً او دابة ثم قال وصيته كذا وديعتي وهي في المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وصفت عبداً لاخيه وقبضه في المجلس او بعده يامره بالقبض نصاً صح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقدمه على القبض قبول منه وامره برض من الواجب والا كذلك في الاول في يد الموصي لم ولم يشرط القبول نصاً يقع الملك له في الهبة بغير رضا وان ق من ق في الزيادة لو وصفت الثوب ورضا متاع ثم وصفت متاعاً بعد ذلك لا يملكه الا بغير رضا ق من ق في الهبة جازت الهبة ولو وصفت الارض لم يملكها ولو وصفت الهبة لم يجر الهبة

من قضاة

**من قضاة** فما يدخل في الهبة من غير ذكر ويدخل في عبية الارض في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الهبة في الصلح على ارض ولا يدخل في الهبة في الصلح من غير ذكر كقوله اتزوج بكذا من ارضي والافرا والنفق بغير ذكر ولا يدخل في الهبة والقبضة والوصية والاجارة والكساح والوقف والهبة والصدقة وفي الفناء في الملك المطلق **ق** من **ق** من قاضي خان  
 مهرها من زوجها على ان يطلقها فقبل الزوج قال صحة الهبة طلقها او لم يطلقها لان ترك الطلاق لا يكون عوضاً بقيت منه مئة بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد **ق** من **ق** من قاضي خان قال رجل في بيع ثوبين لمن هذا فقال لك وما اسلكه فهو لك كراهة لا تصير ملكاً له قوله وكذا لو اخذ منه ثم قال له من هذا فقال لك وهذا لك فقال ملكك قال رضي ان يعرف بهذا ان هذا مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه ايضا من قاضي خان  
 امرأة وصفت مهرها حال الطلاق لم تصح بالاتفاق **ق** من **ق** من قاضي خان في النوازل اذا قال للمرأة لزوجها نكحت بكذا فمهرها عليك على ان يجعل امره بيدي ففعل الزوج ذلك فان مهرها عليه فان لم تطلق نفسها **ق** من **ق** من قاضي خان  
 وصفت مهرها فحملت الى الجارية ليس له الرجوع وفي الرجوع ان قيمة العين فيها على السواء رجوع ان كان اكثر في مقام الثقل من مقام الهبة لا يرجع **ق** من **ق** من قاضي خان رجل وجب داراً على ان يمد على الواجب شيئاً منها او على ان يمد على غيرها او وصفت مهرها فحملت جارية على ان يعقها او يتخذ ام ولد فالهبة جائز والشرط باطل **ق** من **ق** من قاضي خان  
 بان كانت الفاعضة درهما فهو نسخ في حق الدارهم ويرجع الباقي وكذا البيت في حق الدار **ق** من **ق** من قاضي خان  
 شقها مشاعاً فالهبة فاشدق فان قسمه وسلم جاز لان تمامه بالقبض وعند القبض لا شيء ولو وصفت دقيقتاً في حنطة او دمناء في سمسم فالهبة فاسدة فاطن وسلم لم يجر لان الموصي بعدد وم كذا اللبس في الثوب لو استخرج الغاصب بملكه والمعدوم ليس بملك فوقع العقد باطلا فلا ينعقد الا بالتجدد بخلاف ما تقدم لان المشاع محل التحريك ومبني التمسك في التفرع والقصوف على ظهر الغنم والنفق في الارض والتزويج والتجوير الخيل منه له المشاع لان امتناع الجوارز لا اتصال وذلك يمنع القبض كالمشاع **ق** من **ق** من قاضي خان  
 رجل قال لفلان قد وصفت جارية من هذا لاصدقك فليأخذ من شاء فاخذ رجل منهم كذا قال له نصي عليه محمد في التسمية الكبيبة لان هذا منه من كل واحد عادة ولو قال اؤت الناس جميعاً فمخرجه في اخذ شيئاً فهو له فيبيع الناس فخذوا من ذلك شيء كان لهم ما قلنا **ق** من **ق** من قاضي خان  
 من قاضي خان قال يملك هذا الشيء على وجه المزاج فهو مبيع وسلم اليه جاز **ق** من **ق** من قاضي خان وقال ابو حنيفة والهبة بالتقيد باطل من تعلق عوت متقيد بتقيد لا يكون الغالب قوعه مثل ان يقول لزوجها ان مت في مرضي هذا المهرى عليك صدقة فهذا باطل وكذا النعم ان قال لفلان ان مت في مرضي هذا فانه عليك صدقة فهذا باطل **ق** من **ق** من قاضي خان  
 لفلان ان مت في مرضي هذا فانه عليك صدقة فهذا باطل **ق** من **ق** من قاضي خان اذا وصفت امرأة بالغرب حتى وصفت مهرها لا يصح ان كان قادراً

قوله اشترى لولد الكبيبة ثوباً بغير ذنه وامره ان يقطع ثوباً لم يلبس به لم يملك بذلك ولو قال اشترى لولد الصغير هذا يملكه ج قيل اذا اتخذ لولد الصغير ثوباً حتى يلبسها اياه ولو قال اشترى هذا صار ملكاً له شخص اشترى ثوباً وقطعه لولد الصغير صار له بالقطع مسلماً اليه قبل الخياطة ولو كان كبيراً لم يعد مسلماً اليه الا بعد الخياطة والتسليم ق عس امر اولاده ان يقسموا ارضه التي في ناحية كذا بينهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم ق لم يملكه ج قال لولد تصرف هذه الارض فاخذ يتصرفها لا يصير ملكاً له ج دفع الى اجنبية عيناً لا ارادة الزنا فان قال دفعها اليك لازني بك فله الطلب وان وجبها ارادة الزنا وهي قائمة فله الاثر و لا فلا ع استودع احاه عبداً او ثوباً او متاعاً او داراً او دابة ثم قال وصيته كذا وديعتي وهي في المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وصفت عبداً لاخيه وقبضه في المجلس او بعده يامره بالقبض نصاً صح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقدمه على القبض قبول منه وامره برض من الواجب والا كذلك في الاول في يد الموصي لم ولم يشرط القبول نصاً يقع الملك له في الهبة بغير رضا وان ق من ق في الزيادة لو وصفت الثوب ورضا متاع ثم وصفت متاعاً بعد ذلك لا يملكه الا بغير رضا ق من ق في الهبة جازت الهبة ولو وصفت الارض لم يملكها ولو وصفت الهبة لم يجر الهبة

قوله اشترى لولد الكبيبة ثوباً بغير ذنه وامره ان يقطع ثوباً لم يلبس به لم يملك بذلك ولو قال اشترى لولد الصغير هذا يملكه ج قيل اذا اتخذ لولد الصغير ثوباً حتى يلبسها اياه ولو قال اشترى هذا صار ملكاً له شخص اشترى ثوباً وقطعه لولد الصغير صار له بالقطع مسلماً اليه قبل الخياطة ولو كان كبيراً لم يعد مسلماً اليه الا بعد الخياطة والتسليم ق عس امر اولاده ان يقسموا ارضه التي في ناحية كذا بينهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم ق لم يملكه ج قال لولد تصرف هذه الارض فاخذ يتصرفها لا يصير ملكاً له ج دفع الى اجنبية عيناً لا ارادة الزنا فان قال دفعها اليك لازني بك فله الطلب وان وجبها ارادة الزنا وهي قائمة فله الاثر و لا فلا ع استودع احاه عبداً او ثوباً او متاعاً او داراً او دابة ثم قال وصيته كذا وديعتي وهي في المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وصفت عبداً لاخيه وقبضه في المجلس او بعده يامره بالقبض نصاً صح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقدمه على القبض قبول منه وامره برض من الواجب والا كذلك في الاول في يد الموصي لم ولم يشرط القبول نصاً يقع الملك له في الهبة بغير رضا وان ق من ق في الزيادة لو وصفت الثوب ورضا متاع ثم وصفت متاعاً بعد ذلك لا يملكه الا بغير رضا ق من ق في الهبة جازت الهبة ولو وصفت الارض لم يملكها ولو وصفت الهبة لم يجر الهبة



على الحرب من خلاصه قال الاب جميع ما سوتى وملكى فهو ملك لولدى هذا المصنف فهو كراة لا تملك بخلاف ما بينه  
من قسمه ولو سبب نصف العبد من رجل جازع عند ابيه خضعه ولو سبب نصف دار من رجل ثم قسم وسلم جازع وفي الثاني  
اذا قال احد الشريكين لصاحبه وميتت منك حصتي من الزرع ان كان المال قاعا لا يصح واذا استملك الشريك يصح  
من خلاصه واذا اوصب ثلثان من دار او مئة الواحد اثنان من اثنين لا يجوز عند ابيه خضعه وقال يجوز من شرح مجمع واذا اوصب  
رجل لرجل ارضا فانبتت في ناحية منها نخلا او نبي بيتا او دكانا او آرتيا كان ذلك زيادة فليس له ان يبيع في  
شي منهن لان الزيادة المتصلة في الموصوب تمنع الرجوع والشجر والبناء في بعض المسائل لا يمنع الرجوع  
الذكان والآري زيادة في الكل وهذا اذا كان الذكان كثيرة بحيث بعد زيادة في الكل اذا كان صغيرة فلا يبره  
ولو كانت الارض عظيمة لا بعد الزيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فيرجع في غير ما من جامع القص ولو  
قال رجل لآخر ابري جوال كندم تراشك من الامم فالهبة على الخطة دون الجوال ولو قال ابري جوال كندم بك لقم  
فالهبة على الجوال دون الخطة وفي العيون والواقعات رجل قال لآخر وميتت لك هذه الغرارة الخطة او قال  
من الزرع السم دخل تحت هذه الهبة خطة دون الغرارة والسم دون الزرع ولو قال وسبت لك غرارة  
الخطة او زرع السم دخل تحت الهبة خطة دون الغرارة ودخل الزرع دون السم لان وجه الاول الهبة فقط  
الا الخطة وفي الثانية الغرارة وذكر الخطة لتعريف الغرارة من اختيارات رجل قال لملكته وميتت في ملكك  
وقال الملك لا قبل عتق الملك والمال بين عليه لان الهبة الذين في اتقاضي العتق لان العتق مما يقبل  
النقص من خلاصه فان ملكت لي العين في يد الموصوب لم بعد الحكم اي حكم القاضي بالرجوع لم يقضى لانه صارت  
امانة بين بعد القضا فلا يعينها الا بالتعدي من شرح مجمع وسبب حد الموت من الدين المديون قبل القصة وفي  
التركه نقود وعروض صح استحقاقا كالقسط قال رضوانه وميتت حصته من العين لوالده او غيره يصح فيها  
لا يدخل القصة فلا يصح فيها يحتملها من قنية وذكر الامم السرخسي في نسخة ان مئة الدين لا تنقص من غيره بول من  
المديون قال رضي الله في رواية الطحاوي كان اختيار قوله ما ذكر من شرح الشافعي قول اصحابنا الثلثة وعليه  
الفتوى من خلاصه اذا اوصب لملكته شيئا ثم عجز فله الرجوع وقال محمد ليس له ذلك ولو عتق فله الرجوع  
بالاجماع فان كان الملك خالوا اوصب فعتق لم يرجع فيه بالاجماع ولو عجز ورد في رق فله الرجوع عند  
ابو يوسف خلافا لغيره واصل المسئلة بين واحد وموان محمد يقول العين كان ملكا للمالك واذا عتق بغير  
ملكه واذا عجز انتقل ملكه الى مولاه فيبطل الرجوع كما كوابه من غير وابو يوسف يقول الهبة وقعت

للكاتب من وجه مولاه من وجه كراة كسبه ولهن لا يملك من اختيارات المولى ان يتزوج امة من كسبه ولو تزوج المولى  
امة ثم اشتراها الملك لا ينفذ النكاح وبالعقوب يصير ملكا من كل وجه فبالرجوع يصير ملكا للمولى من كل وجه واذا صار ملكا  
لاحد من وجه بطل حق صاحبه ومو الملك من وجه فاستوت الوجوه ثم اوصب لاي بطل الرجوع فكذا في الآخر  
وفي المسئلة الثانية صار للاجنبي فيرجع فيه من اختيارات ولو سبب دقيقا في خطة او مئة من سهم لم يجز وان  
استقرها وسلمها الى الموصوب لان الموصوب معدوم وقت التملك فلم يكن ملكا له فبطل مئة بخلاف المباح حيث  
لو قسم وسلمه يجوز لانه موجود وعمل للملك لكن لم تسليمه فاذا زال المانع جاز فان قيل لو كان الدين معدوما  
في القسم لما جاز بيع الدين بالدين فيه مع انه جائز قلنا حدوث الدين يضاف الى العينة وما قبله فيه  
شبهة قيامه بالتسميم والتشبهه كالحقيقة في باب الربوا ولكن لا يكفي في حجة الهبة من شرح مجمع لان ملكه  
وفي فتح مال لآخر ميب للفلان من الغدرم فوجب كما امر كانت الهبة من الامر ولا يرجع الموصوب على الامر  
ولا على القاضى ولا امران يرجع في الهبة والدافع متطوع ولو قال سبب للفلان الف درهم على اني ضاها  
ففعول جازت الهبة ويضمن الامر للموصوب ويرجع الامر في الهبة دون الدافع ولو قال اقرضه الف درهم فمقرضه  
لا يضمن الامر شيئا سواء كان خليطا له او لم يكن ولو امره الموصوب له ان يعوض الواسع من مال نفسه على  
لا يرجع على الامر الا اذا شرط الرجوع وكذا لو قال كقر عيني بطعامك او اذركوني مالي او اجمع عني رجلا مما لك  
او اعق عني عبدا عن ظهاري وعن اب يوسف ان الموصوب يرجع على الامر في هذه المسائل الختيرة من  
قنية ولو قال لرجل لاخر ادخل في كرمي وخذ من العنقود ياخذ عنقودا وسطا وفي النوازل لو قال لغيره ادخل  
كرمي وخذ من العنب فانه لا ياخذ اكثر من عنقود واحد وان قال خذ من من البر فانه ياخذ من المنوين لاث  
المنوين يجوز في كفارة اليمين قال الفقيه ابو القاسم يجوز له ان ياخذ من العنب ما تسع به انسان واحد  
وان كان العنقود كبيرا ياخذ عنقودا واحدا وان كان صغيرا ياخذ واحدا او اثنين او ثلاثة لانه اذن ان ياخذ  
مقدار حاجته من اختياراته ان الظابط في هذا المقام ان الموصوب اذا اتصل بملك الواسع  
اتصال خلقه وامكن فصله لا يجوز مئته بالم يوجد الانفصال والتسليم كما اذا اوصب لزرع او الثريدون  
الارض والشجر او بالعكس وان اتصل اتصال مجاورة فان كان الموصوب شغولا لحي الواسع لم يجز كما اذا  
وسبب السرج على الدابة لان استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت الواجب عليه يستعمله فيوجب نقطان في القبط وان لم يكن  
وان لم يكن شغولا جاز كما اذا اوصب دابة مسترخية دون سرجها لان الدابة مستعملة به وانه لو سبب الدابة عليها لم يجز



لأنها مستعجلة بالحل ولو وجب الحل عليها دونها جاز لا أن الحل غير مستعمل بدائنه ولو وجب داره دونها فبها من متاعها كالم  
وان وصيت فيها وسلمها دونها جاز في **من شرح مجمع لأبى مالك باب الحنف في اليمين والذى لا يحنث**  
قال هو أن يصر اليمين حلف عزيمة بان يأتيه غذا ويريد وجهه فأنه وقد غاب لا يحنث ولو حلف المدعيون ليقضين  
حتى ملان غذا فجاءه ليقض حقه فلم يجد في الغدش لاحت عليه وفي أن ينصب القاضي وكيلها ويأمره بالرفع  
إليه لا يحنثا ويدفع إلى القاضي وعن أبي يوسف أن قبض الكيل باطل **من قنیه** ولو حلف بطلاق امرأة لا يحنث  
من البلد إلا بآذن امرأته ثم أدعت المرأة أنه ذهب بعيرها وأنها تزوج ذلك فشهد الشهود أنه ذهب بعد ذلك  
بعيرها بل يجمع جاب **من قاعد** قال لا امرأة كربي وسوري أو شرير بدم فانت طالق ثم استأذنتها فانت كسوري  
دارم كسوري ده روز زیادت في مذمت لم يحنث أكثر من عشرة أيام لا تطلق **من قاعد** ووتن را گفت كرم من كسوري  
شما شرب خورم كذا كيك نفس سوري داد وصوره كحنث لأنه شرب بعيرها إذا التزب باذن احد ما شرب بغيرها  
فان قالت نوت سوري شما مكي لا يصدق في اليمين بغيرها **من قاعد** رجل يرب السفر وامرأة تأتي المسير مع  
فخلف تخليها في هذا البلد ولا يكرها المسافة معه فكيف يصنع حتى يسافر بغيرها ولا يحنث قال يخرج من  
البلد من المنزل ثم يخرج موثلا يكون محل اليمين قايما وقت خروجه من البلد فبعد ذلك تدخل من البلد **من قاعد**  
سوكند خورم كذا من آو خورم ومي كويده مراد من ادم بود وانا ان ارد خورم اجاب غايخاف في هذا باه لا يصدق في  
دعوى هذا اليمين وان حلف على ذلك وان كانت المرأة سمعت منه لا يصحها المقام ولكن **من قاعد** قال ان فعلت  
كذا فامرأة طالف ولم امرأتان فطلق احديهما وله ولاية التعيين على فتوى مولانا برهان الدين صاحب المحيط ونظائرها  
على فتوى مولانا شمس لائمة الادر عندى **من قنیه** **فتاوى** سوكندى خورم كذا كرايس زن دخول كرم  
وي طلاق زمان كمرستند كبر است طلاق نشود وما قول اين زن دعوى كحنث كذا ان بهر تاجيل وتفرق را  
قاضى برنان اسل فود كفتند كبر است وقاضى تاجيل كد بنا بر درست شدن بكارن بقول ايشان لم يحنث  
لان ليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظة الشهادة ولا العدد فان خرامرة عدله يكفى وبعد ان كان شاهدا  
فشهادة النساء حجة ضرورية والضرورة في حق حكم خصه ومسا تاجيل ولا ضرورة في الطلاق **من قاعد**  
الاصل ان المعرفة لا يشترط لها النكرة لانها جنسان مختلفان وانما معنى به المعرفة في حق ذلك الشرط خاصة  
رجل قال ان دخل دارى من احد فعبدى حر فدخل الخالف بنفسه لم يحنث لأنه جعل الحنف دخول رجل نكرة  
وقد عرف نفسه بحكم من اليمين لأنه كنى نفسه باضافة الدار الى نفسه والكتابة ابلغ المعارف يخرج عن شرط

من اليمين وأصله قول النبي عم نظر الله امرأ سمع منها قاله فرعاه ثم ادانها كما سمعها وموتى ثم لم يدخل فيه لما  
قلنا ويستوي ان كانت الدار مكالم او لم تكون لأنه خرج عنه التعريف بعينه من اليمين وذلك لا يبطل لعدم الملك  
ولو قال ان دخل دارى من احد فعبدى حر فدخلها بنفسه لم يعرف نفسه في هذه اليمين فبقى داخل في النكرة والعامة  
مواقة من الاصل وكلام العبد في هذا مثل قول الدار **من جاب الكبير** اذا حلف لا يدخل دار فلان يحنث بدخولها فيها  
سواء كانت ملكة او ستمارة او ستمارة عندنا وقال الشافعي لا يحنث بدخول في غير المملوك لان مقتضى الاضافة  
الاختصاص وهو في الملك حقيقة فلا يكون غيره مراد **من قنیه** ان اضافة الدار اليه يراد به نسبة النكبة عن فاجا  
لان الغبط الخالف لم يحصل من الدار بل من مساكنها فكانه قال لا يدخل سكنى فلان حتى لو دخل داره يملكها  
فلان ولم يكن مساكنه فيه لا يحنث فيسكن النكبة المملوكه **من قاعد** **من شرح مجمع** اكرابن كاله بسى درم يمين  
ارند حلال بروي حرام برهم مقومان عرضه كند. ويقول اكثر من كونه اكرهم موفت برابرا كند واكرهم موفت  
بالشدة يعرض على الاعرف والصدق ويؤخذ بقوله فان كان اثنين فبقول اعدلهما چنان كه سبيل تنفى استفتها  
در سله فقهي **من قاعد** ومن حلف على شيء فوصله بان شاء الله او الا ان شاء الله او الا ان يغير الله في قلبى  
او الا ان يبدوا الله او الا شاء فلان فهو استثناء صحيح وقد سقط اليمين عنه ولا كفارة عليه لان قطع الكلام  
ثم ابتداء الاستثناء لم ينقض اليمين وان نوي الاستثناء باللفظ لم ينفع قوله نعم ولكن يؤخذ بمقتضى ما اعتد  
الايان **من سقلى** سواند خورم كذا كرايس زن كرايس باخج امان برسانم قاضى كذا اكون خورم  
را نميديد ورمى اند بقاضى بر است يكى را نصب كرد وكرابيس را قبض كرد قال برواية حسن از ابو خنيد رطب  
لا تطلق **فصول** فصح اليمين المضاربة قال ابو يوسف للقاضي ان يفسخ اليمين المضاربة وصورة رجل قال  
ان تزوت فلانة فمن طالق ثم اراد ان يفعل الفعل المعاقب يرفع الامر الى الحاكم حتى يقول ففسخت اليمين التي  
حلف بها على كذا ثم قال قضيت بطلاق اليمين التي حلفت بها بيمين القضاء ويبطل اليمين وتحل المرأة  
**جامع الصغير** حلف لا يسكن فخرج فوجد بابا مغلقا بحيث لا يمكن فتحه ففعل حنث وقيل لا يحنث به اخذ ابو  
الليث في العدد والشهيد بخلافه لو حلف ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فقيده ومنع حنث وكذا الوقال  
لها في منزل والداه لم تحضري منزل الليل فانت طالق فتسرها الوالدان من الحضور تطلق موافقا لهما ولو قال  
اكر من امشب يمشى شرايتم فلان فاصابه حنث لم يكن الخروج حتى اصبح حنث بخلاف ما قيد ولو قال  
لا اصابه ان لم يذهب بك التمسك الى منزلي فذهب بهم بعض الطريق فاقدم العيون فحبسهم لا يحنث **من قنیه**







متعارف عند اهل اللغة العبرية للحقيقة خاصة لان الجوز اصدرا للحقيقة الآخذة الطرون وعندنا العبرة للجواز والمجتمعة بجازا  
الاستعمال والوفد وكما شرب من نهر يوحنا من دجلة لم يحث بالاجماع لان الاضافة قد زالت بالانتقال الى غيره فعنا  
كما اذا حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب كوزا آخر بخلاف من ماء دجلة يعني لو حلف لا يشرب من ماء دجلة فانه يحث  
بالكفر والامانة وبالفرد ومن نهر آخر يوحنا منه لان اليمين عقدت على الماء دون النهر وقد وجد لو حلف من الجوز البكر  
يحث بالامانة حتى لو نزل البكر وكرع لا يحث وكذا الجبل اذا لم يلاء ان لم ارشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا  
يعني ان لم ارشرب ماء هذا الكوز اليوم فامراي طالح ولا ماء فيه لا ينعقد اليمين وعندنا يوسف بنعقد حتى اذا  
مضى اليوم يحث **الاصل** فيه ان اسكان الهمزة الواجبة لليمين شرط لانعقاد اليمين وعندنا ليس بشرط  
ان اليمين ينعقد للبر ان كان الخالف قادرا على البر ولا ينعقد للكفار كما قوله لا صعدن السماء لان كل  
واحد حكم اليمين فينعقد من الكفار لهما ان المقصود الاصل من اليمين البر والكفار حلف عن البر فاذا لم  
ينعقد الاصل لم ينعقد الكفار ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظفه ونهه ولم ينطق لا يحث وقال محمد بن حنبل  
لحمد ان مبني الايمان على العرف والمجاز المتعارف في قرأت الكتاب هذا بخلاف قراءة القرآن في القلعة  
ولان الامر المطلق يتناول الحقيقة لا يبي يوسف ان القراءة عن التكلم حقيقة وصحة حقيقة غير موجبة فلا يجوز  
المعقول عنها كما في قراءة القرآن **رجل** حلف لا يدخل بعدا فمترتها في سفينة لا يحث فالحكم يخرج الجدة وقا  
محمد بن حنبل لحمد ان دجلة من بعدا وحقيقة ولهذا لو قدم البغداد من الزجل حتى دخل بغداد في سفينة  
صار مقبلا لا يبي يوسف ان بغداد موضع يقع عليه لا يدي ودجلة لا يقع عليه لا يدي يعني هل بعدا فلم  
يكن منها بخلاف الاراضي ولو حلف لا يشرب بقرعة فاشترى ثورا لا يحث **والوكيل** بشرائه مخالفه قال في  
الجامع الكبير **حنبل** والوكيل لا يصير مخالفا وقيل هو قول محمد **ان** البقرة اسم جنس فيتناول النوع لا  
ان الاسم لا شئ لاخته قال الله تعالى بقره صفراء فاقع لونها تفسدها **الناس** والاشور اسم للذكر فاسم جمعا  
لا يتناول الاخر ولهذا لا يتناول اسم الثور لانه **ولو حلف** لا ينام على هذا الثور فاحلف عليه فاشرا آخرنا  
عليه قال ابو يوسف في الامالي **حنبل** وقال في الجامع الكبير لا يحث وقيل هو قول محمد **ان** غيره وهو  
الاولى ولا يشترط مكان انما على الاول لا يبي يوسف انه نام عليها جميعا حقيقة وكذلك يقال نام على اثنين وقد وجد  
الحسن زيادة في حث كما اذا حلف لا يكلم فلانا فكلمه واخر في خطاب واحد **رجل** قال غيره لا اكلمك حتى تكلمني فكلمنا معا **حنبل**  
وقال محمد بن حنبل **ان** منع نفسه عن الكلام الى غاية وجود الكلام منه وقد كلفه قبل وجود الغاية فحنث فلا يبي يوسف

ان معنى هذا الكلام

ان معنى هذا الكلام في العرف لا استيقك بناء كلام ولم يبق **من** **اختلافا** ان قال لها ان كلمت ابا عمروا يابوسف  
فانت طالتي فلان وجد شرطان في الملك اطلاق في الملك ووجد الاول في غير الملك ووجد الاول في الملك الثاني في غير الملك  
فلا يقع **من** **شرح** اكره يستوري فلان ابن كاسم جنين فلان دستور على داه ولكن يمشي زان كانه ان كارك كركي  
كوه انرا زان كركي كركي كركي لان اليمين باقية لم تنهه بالاذن بخلاف لو اذن له اذنا عا ما ثم نهاه ثم فعل ذلك الفعل  
فانه يحث على قول اليمين يوسف **من** **قاعدة** سو كند خور كركي ستوري فلان از شهر زوم فلان كركي كركي  
دارم ابن دستور يبيد كركي لان قوله لا اتركك من طلاق امرائي او مع جاريتي لا يكون اذا قيل يومئذ شرعا  
ذلك لعدم التام لا يدل على الاذن اما هنا ما دون شرط بالذم فاذ ارفع النهي بقية على الاول الاصل اجاب نعم  
كن اليمين معلقة باذنه لا باذن الشرع وعدم النهي لا يدل على اذنه لانه يجوز ان لا يبين ولا ياذن **من** **قاعدة** حلف لا ياكل  
هذا الثمن فشر لا يحث ولو حلف لا يشرب فاكل لا يحث على الاذن فاكل لا يشرب حث والشرع الاكل في العبرة والعتا  
يحث فيها وبه يفتي حلف لا ياكل يشرب مع فلان فان شرط ان يظن بها مجلس واحد وان اختلف لا يثمة حلف لا ياكل  
فاكل من انا ومن انا آخر لا يحث ولو قال لا ياكل مع فلان فبمنه على ان لا ياكل من اذنه واحد ولو قال لها وفي  
يد ما قبح ان شره او صبيته او عطيته انسان فانت طالتي **من** **شرح** فلو حلف لا ياكل حتى يشرب كركي انما يحتاج الى هذا التكليف  
ولو قال مع ذلك وشيئا منه لا لو كان كما ذكرنا فشر لا يحث ومن بعض لا يحث هذه المذكورات كلها في الغيبة بخلاف  
هذا القبي وهذا الشارب قبل البلوغ صبي وعظام وبعد شرط في الثلثين سنة وقيل في الثلثين سنة فاما  
جاوزة فكل الاثنى عشر وشيئا وبعد هذا الحكم لا يحث لا يحث هذا القبي لم ينفذ بزمان صباه لان مجاز القبي  
مهور شرعا لقوله من لم يهرم صغيرا ولم يوقر كبيرنا فليس بنا والمهور شرعا كالمهور عفا عاده ومن كان صفة القبا  
داعية الى اليمين حقيقة ولو قال لا اكلم هذا الشاب لم ينفذ بزمان الشباب لان مجاز الحكم عنح الكلام عن  
فلم ينفذ الادعي اعيان الشرع وايضا لو قال لا ياكل من لحم هذا الكحل لان صفة القبول ليست بداعية الى اليمين  
فان الممنوع منه اكثر امتناعا من لحم الكبش قيد بقوله هذا القبي لانه لو قال صبيبا ينعقد اليمين بصفة القبا  
مقصودة بالخلف كونها معروفة للمخوف عليه كمن حلف لا يشرب من الخمر ينعقد اليمين وان كان حراما شرعا فيكون  
الشرع مقصودا باليمين فحنث ان لم يشرب فعلى هذا يلزم ان لا يحث بقوله هذا القبي لان القبي مطنة السفه  
فيصلح ان يكون داعيا الى اليمين كما اذا حلف لا ياكل رطبا او هذا الرطب فاكل بعد ما صار رطبا لا يحث  
لان الرطوبة مفرقة واما اذا لم يصلح ان يكون داعيا مكمدا ذكر في شرح المنار **من** **شرح** كركي كركي



والتمه والزم ليس بها كونه بالاجماع والى بس من اثنان التبحر فاكهة بعد ان كان التفتك في رطبها سحابة فليس  
البطخ ليس بها كونه لانه غير معتاد والقشا والخيار والباقا الرطب والجز ليس بها كونه قال محمد التوت  
فاكهة والجوز غير فاكهة ليست بها كونه لانه لا يتفكك. وزفر من محمد الجوز ليس بها كونه لانه ياكل مع الجز  
غالباً. واما رطب لا ياكل الا للتفكك. ومنه ما يوسف اللوز والعناب فاكهة من الفاكهة الرطبة فهو على الرطبة ولا  
بالا ليس وان كان في غير رمانا فهو على ليس المتعارف كلها مذكورة في الاختيار. واكر من كرسى راعايت  
وهم فكذا واعطى بعض الناس منع البعض لا يحنث لانه ما اعطى كرسى. حلف لا يعبر من فلان فبعت المحلو عليه  
وكيلا ليقبض المستعار فاعان اختلف في رد يعقوب الفتوى على الحنف لان الكويل في باب الاستعارة رسول  
قال القاضي الامام هذا اذا قال الكويل ان فلانا مستعرك لانا اذا لم يقل لم يقل لم يحنث قيل ان ان الفلان عندك  
ودعته وبهاج او دعب فقال كرسى ما ندم من ودعته فكذا وقد كان لغيره ودعته حث لانه زاد حرف الجوا  
من جمع الفتاوى **في شرح كرسى** لو اودت المرأة الخروج فقال ان خرجت فانت طالق او اودت المرأة ضرب العبد فقال ان  
ضربت فبعتي حر يقيده اي ليقيد بك الحالة حتى لو تركتها ثم فعلتها لا يحنث لان مراد الحكم الدعوى ذلك في الخروج والقبول  
عمرنا والايان مبنية عليه **في شرح كرسى** حلف بعتي عبدا ان لا يستقر من شديدا ابدا فلهما رجلان انهما اقضاء  
لا يقبل حنث عليه ولو شهد انه طلب منهما الاقراض الا انهما لم يرضاه فبعتي **في شرح كرسى** لو حلف لا ياكل من كرسى الى كرسى  
حقا اذا اكل الحنث يحنث اذا عتق بنيه على كل ما سوا كرسى عتق بنيه يحنث اذا عتق على كرسى كرسى عتق بنيه او  
على كل ما سوا كرسى عتق بنيه الا ان ياكل كرسى عتق بنيه لانه لا يحنث مما زاد وبيان هذا حلف لا ياكل من هذا  
العنب فاكل من زبيب او عصير لا يحنث لانه ما كرسى لا يحنث. ولو حلف لا ياكل ولا يشرب لا يحنث بالذوق وفي الفتاوى  
رجل حلف لا ياكل من جمل فلان فقتل من آوى جمل المحلوف عليه لا يحنث قبل هذا في الشراء المانع تصيف  
في عتقه **في خلاصة** اكر از شهر نروم جنين البئر فيها ان يخرج على البلدة فاصدا الى وطن آخر وفي عتاق النوازل  
تدل على ان الخروج من البلدة يكفي **في قاعدة** حلف لا ياكل اليوم طعاما فقصته لصبيته فانسب الى حلقه  
منه يحنث. **في قاعدة** لا يحنث خصوصا اذا كان يسيرا **في قاعدة** حلف لا ياكل من كرسى ببيت ببيت فقال ان اكلت ازديت  
قرصين اليوم فانت طالق وكان اكل من قرصين ببيتا وشراب ماء لا يحنث. ولو حلف لا يشرب  
خمر او شراب عصير او صا مسكرا حث ولو حلف لا ياكل من جفرا من هذه البقرة فجعلوا في التمتع  
فاكله يحنث ان كان غالبه. والاصل فيه ان الحالف من اكل المحلوف عليه بعد ما حلف بخلافه فبعتي فاكهة

من كل وجه

من كل وجه او من وجه لا يحنث وان لم يصر فاكهة. وكان قايما من كل وجه يحنث قال حماد الله وقيام اللون في  
السمن المخلوط ببقا لونه وزواله بزواله واللبن في التمتع ان كان التمتع غالبا لا يحنث والا فحنث  
ولو حلف لا ياكل هذا اللبن فطبخ مع الارز فاكله لا يحنث وان لم يجعل فيه الماء كرسى حلف على كل لا ياكله  
فاخذ منه سكبيا **في حقه** ومن قال لغيري عتق عبدك عني على الف درهم فقال عتقت عن المأمور والوالي  
له ولا يلزم الا الف عندنا لا يعتق عن الأمر والوالي له ويلزمه الا الف **في حقه** ان الأمر لا يملك العبد وقد قال  
لاعتق فيما لا يملك ابن آدم **في حقه** ان الأمر طلب الاعتاق عنه بواسطة الملك والمأمور اجاب الى ان ياتى العتق  
عنه بواسطة اليات الملك وان كان صحيح ذلك فيعتق وعرف ذلك بتامه في موضع حلف كلما اكلت لحافا  
طالق فضع لقمته منه ثم ابتلعها بثلاث كرات فكان يتعسف عند كل مرة يقع طلقه واحدة وفي شرب الماء فيمن  
القبول كلما اكلت لحافا فبعتي عبدي حر لزم بكل لقمه عتق عبدا. ابو القاسم ان شرب من سكر او الخمر فوات  
سكران وانكر شرب الخمر فشهد واعليه لا يقبل الحاكم شرادة من لم يعان بشرب المسكر ولكن يحسب المرأة في التمتع  
عنه حلف لا يشرب خمر من غير ضرورة فحرض فقال له الطبيب ان لم يشرب الخمر من هذه العلة فيها فخر الهلاك  
فاشربها فشرها حث سما كان الطبيب كافرا. لان خروج المريض الاستشفاء والاستشفاء في الحرام بالنفس  
**من حقه** **فصل في الذماء والرقية والاتبان** سوكت خورده فردا بكاروان رود فردا كاكروان روت  
دوي نيز رفت انعقاد ابر من موقوف بود تا آخر فردا كما لو حلف ليشرب الماء الذي في الكوز غدا يتوقف الا  
ان يكن فيه ماء انعقد والا فلا. فاذا لم يكن في القد ذهاب العاقلة لم ينعقد البين اصلها خلافا لابي يوسف  
مدعي عليه سوكت خورده فردا باخضم بيشق فاضربايم فردا حالف آحد وخصم في وروز كذشت لا يحنث  
**من قاعدة** سوكت خورده فردا باخضم بيشق فاضربايم فردا حالف آحد وخصم في وروز كذشت لا يحنث  
وي از شهر رفت وي نيز رفت فلان باز آمد وحالف رفت سوكت خورده فردا كاكروان روت فردا كاكروان روت  
از شهر رفتن نبود **من قاعدة** سو من حلف لا يزرع ارض فلان فزرع ارضه بينه وبين آخر يحنث بخلاف لو حلف لا  
يدخل ارض فلان فدخل ارضه بينه وبين آخر لم يحنث لان بعض الارض ارض بخلاف الدار والشوب الدابة ليسا  
كالطعام ونحوه **من قاعدة** ان اكلت كرسى روادم تا نوخانه فلان روادم تا نوخانه فلان روادم تا نوخانه  
وشوي چيزي نگفت وشوي كويديك داسم وكس روادم تا نوخانه نشود ونول قول شوي بود دسكوت  
شوي روادم تا نوخانه نبود **من قاعدة** حلف ان لا ياكل هذا اللبن فشربه لا يحنث وانما حث اذا شرب فيه فاكله

يقع العتق



لا يحسن وعلى هذا كل ما يوجب ويرى قالوا هذا اذا كانت البهيم بالعربية فاما اذا كانت بالفارسية فاكل او شرب  
 كان حاشا من **قاعدة** ان يحسن كونه من ازيد فشهد فلان مع رجل آخر انه كلمه قبل شهادته لانه يمتنع بالتكلم  
 من غير فعل الشاهد فلم يكن شهادته على **نفي** لا يصلح ان الحالف اذا اعتد عليه على ما يعارضه فاختلطت بجاي آخر من ذلك  
 جنب ان كانت الغلبة للحلف عليه يحسن وان كانت لغير الحلف عليه لا يحسن وان سواد والقياس بان يحسن  
 في الاستحسان على العكس هذا فيما اذا حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في القبر فشربه ان كان سواد لم يحسن في  
 القياس في الاستحسان يحسن لان ما حلف عليه لم يصرفه بوجاهة سواء قال في الاثمة البديع هو القصص فقد روي  
 بشرح ابي يوسف فيما اذا حلف لا يذوق هذا اللبن فصب فيه ماء فذاقه ان كان اللبن غالبا يحسن والاحتياط  
 كان لا يدري فالتقياس بان يحسن ولكن لا يؤخذ في هذا بالقياس **من شرح** قاله الجامع الكبير اذا قال كل من ملك  
 ملكه هذا فهو حر لا يعتق الا ما سجدت في ملكه غلما وقال محمد يعنى ما كان يملكه للحال وما يملك في اليوم اذا بقي  
 الغد وما يستحدث ملكه في **عند** ان اللفظ صالح لا يبدأ الملك ويقام حقيقة فيها فيستأولها جميعا بخلاف  
 قوله اشتراه لانه يصلح للحال لا يصلح لغيره لانه لا يملك الا ما كان له الاصل فقطع احتمال الحال في قوله  
 اشترته **عند** **اختلاف** ولو قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق بشرط الاذن لكل  
 مرة ولو قال لها اذنت لك ان تخرجني كلما شئت ثم نهانا عن ذلك فخرجت لا تطلق وقال محمد تطلق **ل**  
 ان الاذن قد بطل بالتمسك فكان خروجها اذنى فصارت اذنى لها بالخروج مرة فلم يخرجها ثم خرجت لا ي  
 يوسف انه لما قال لها اذنت لك كلما شئت لم يبيح الخروج بواذن في الحال الاصل فقد انعدم شرطه  
 فيبطل البهيم فباتت لا يعود بخلاف ما ذكر من المثال لان البهيم باقية بقاء الشرط في الحال **من اختلاف**  
 ولو حلف بكلم عبدا فلان وله عشرة عبيد ولا يئنه له فكلم ثلثة منهم حلف وفي انكلم اخوة او بنى فلان وله عشرة  
 اخوة او اربع نسوة او عشرة بنين لا يحسن ما لم يكلم كلهم **من اختلاف** قال لا يزوج امرأة بالكوفة فسل الكوفة  
 نكاح امرأة من بكة زوجها منه فضولي فباعها الخبر بكة فاجازت الجنب وقال محمد يحسن وعلى هذا الشراء  
**ل** ان بالاجازة نكاح الموجود منه بالكوفة فكان تزويجا بالكوفة فيحسب لابي يوسف ان اللام الكلام بالبقاء  
 بالنكاح والتفاد مفعلا وهي بكة فلا يكون تزويجا بالكوفة مطلقا فلا يحسن **من اختلاف** قال في التجبين وقال  
 لان الملح هو الملوحة وهذا كمن حلف لا ياكل القرنفل فاكل طعنا فيه قرنفل وجد طعمه يحسن والا لاثم قال و  
 المختار ما قاله ابو الليث ان في الملح لا يحسن ما لم ياكل عينه مع الخبز اومع شئ آخر الا اذا كان وقت البهيم

ولا نه على ذلك لان عينه ما كور وعين القرنفل لا فصا والمخ كالحل ولو حلف لا ياكل خلا فاكل سكباجا يحسن و  
 كذا ان حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقته لا يحسن ان لم يكن له بنية المرقه لانه لم ياكل من هذا اللحم حقيقة  
 حلف لا ياكل لحم الشاة فاكل لحم غيره لا يحسن فاجاب جامع الكبير انه يحسن لان ابي حنبلين وذكر هذا انه لا يحسن  
 سواء كان الحالف قرويا او مقربا وعليه الفتوى لانهم يفرقون عادة بين **ما يحسن** اذا قال ان فعلت فاما الكافر  
 او البر من الله يكون حالفه ولا يفرقنا فعلقه بما من اوت **ل** حلف بغير الله تعالى فلا ينعقد **ل** قوله عليه السلام  
 من حلف اليهودية والنصرانية فهو من اهل ذل ولا يحسب عليه الكفار كما في سائر الايام ولو قال سوكتني خول  
 بخداي يكون حالفه لا بالمعروف العادة **توفيق** اذا قال اقسم لا فعلت كذا اذا حلف والسر يكون حالفه وان بطل  
 بالله نوي البهيم او لم ينو وعند زفر لا يكون حالفه في هذه الفصول اذا لم يقل الله **ل** ان افعال الحلف بغير  
 الله ثابت فلا يكون بالطلاق **ل** ان الحلف بالله سواء المشرع والمجود وبغيره محذور فيصرف اليه عند الاطلاق  
 ولان القسم قد يذكر ويحذف القسم به كما قول الله لا يعمر منها مصعبين **توفيق** ولو حلف لا يزوج ابنته الصغيرة  
 او امته عن محمد انه لا يحسن بالتوكيل والابا بالامة وعند ابي يوسف لا يحسن بهما وعن الحنفية يحسن بالتوكيل في  
 الصغيرة ولا يحسن في الكبيرة رجل حلف لا يبيع فلان فباعه مع شركه يحسن ولو عمل مع غيره المادون لا يحسن  
 رجل حلف لا يزرع في هذه القرية فنقعه ما يحسن بالسقي والحصاد والكدر ولا يزرع اجيرة ولا يزرع حشيش  
 بطلاه واجيرة بطل عند ابي حنبلين رجل حلف ان لا يكون مزارعا او لا يكون من اكره وهو حال مزارع ان بعض العقد  
 في قرون لا يحسن وان حلف لا يسكن في هذه الدار فنقعه ما يحسن بالخروج لا يحسن وفي قوله لا يخرج من البيت  
 رجل حلف لا يبيع فلانا حتى يدخل هذه الدار ان كان ملكه فشرط برئ الممنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق  
 ولو دخل وسولا يعلم لا يحسن وكذا في الخروج وان يكن الدار ملكه فيسعه بالقول دون الفعل وكذا في عبور  
 القنطرة رجل حلف ان لا ياتخذ من فلان درهما فاخذ منه فلوسا فيه درهم وسولا يعلم بذلك حش ولو ائنه  
 منه دقيقا فيه درهم وسولا يعلم لا يحسن لان الدرهم قد جعل في الفلوس عادة رجل قال لوالديه والدة لأك  
 من ما كلفا فاما فورث ما لا منها فاكل لا يحسن لانه اكل ما لثمة ما جاز والتوكيل حلف ان لا يشرق فاخذنا  
 من الكرم لم يئنه لاكل لا يحسن لانه لا يكون سرقه ولو اخذ من الجبوبة لا يحسن **ل** ولو حلف لا يشر  
 بطلا فاشترى ارضا فيها بقل حشش ولو حلف لا يشرى آجرا فاشترى دارا مبنية بالاجر لا يحسن في شر  
 الحايك يحسن **ل** ولو حلف لا يشرى صوفا او لبنا فاشترى شاة صرعا لبي وظهر ما صوفى لا يحسن وظهر

حلف وعقد  
 من الله



ان لا يبيع فامره غيره فباع لا يحلف لان الحقوقي يتعلق بالعاقه وان كان الحاقه من الاشراف لا يبيع بنفسه  
ولو حلف لا لا يشري لامرته ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى لان الحاقه لا يبيع ثوبا ولو حلف ان لا ياكل خبزا فاكل  
خبزا او مسيرا يقال له نواله قال محمد بن سلمه لا يحلف ولو حلف ان لا ياكل شاة فاكل لحم معر حنث لان  
الشاة اسم جنس وفي الفتاوي لا يحلف وعليه الفتوى وكذا في الجاموس والبقرة واذا حلف ان لا ياكل  
لحم البقر فاكل لحم الجاموس حنث وفي مكس لا يحلف ان لا ياكل لحما فاكل طعاما ما لا يحلف  
وقال الفقيه ابو الليث لم ياكل عين المذبح مع الخبز لا يحلف وعليه الفتوى رجل حلف ان لا ياكل فلان طعاما  
لا يحلف لم ياكل في انا واحد بخلاف الشرب حنث اذا شرب في مجلس واحد حنث **والحرمان** العين ولو حلف  
المطعم عند الكل لا شبهة فيه كمن حلف لا ياكل حراما فغصب شيئا فاكله قبل اداء النذران حنث ولو  
باع ذلك الشيء بغير آخر فاكله ذلك الشئ الآخر لا يحلف لانه ليس بحرام مطلقا رجل معه درهم فحلف  
ان لا ياكلها فاشترى بها فلوسا ثم اشترى بها ثوبا فاكله حنث ولو اشترى بها عروضا ثم  
اشترى بها شيئا فاكله لم يحلف والراس والاكراع في عين الكلال لم يبيع في الشراء ولو حلف لا  
ياكل من غزل فلان فباع غزلها فاكل من ثمنه حنث ولو وجبت الغزل لزوجه فباعه والكل من ثمنه لا يحلف  
رجل حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق احد مما حلف وقيل لا يحلف باحد مما لم يذوق الكل وعليه الفتوى  
**رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل خبزا لا يحلف** ولو حلف لا ياكل مما زرع فلان فزارعه فاكله حنث **رجل**  
**حلف لا يضرب ولده فامره ان يضربه لم يحلف** وفي العبد حنث **مسئل** بوضعة فيمن دخل عليه التراق  
واخذ ما له وحلقوه ان لا يخبر بهم فامره بوضعة ان يكذب سماعا جبرانه وعرضوا عليه كل من سارقا اذا  
سئل عنه وموثره ففعلوا فخرج المتاع **وعن عبد الرحمن بن عوف انه حلف لا يكلم عثمان رضي الله**  
**فكان اذا امره يقول يا حايط كان كذا اضح** سلطان اخذ مال الغير ظلما وحلف ان لا يخاصم فيه **بعد**  
**فالحكمه** فيه ان يخاصم غيره بغير امره وهو يقول للقاضي قد حلفي بكذا وكذا حتى يعلم القاضي حاله فامره برفق  
بخصوصه **غيره** **نقلته** من نكته فوردكم من رسول راندين ام ونيش نكته ما ست ودر خواش دين  
بوده است حاش نشود **ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم** من رآني في المنام فقد رآني في المنام  
وذلك لانه ليس كالميراة النائم يكون رؤيا صادقة بل قد يمثل الشيطان بشخص ويلقي في قلب النائم  
ان فلانا وتماه في كتابه لعن الله الامم **الخالف** في الايمان ما يقع على بعض ما يقع

علي

على جماعة **الاصول** ان كلمة الجنس تنناول الفرد وحتم الكل ولا يحلف عددا واسم الجنس ثبت صريحاً  
ودلالة اخرى **والشرط** ثبت صريحاً ودلالة اخرى اما الصريح من اسماء الاجناس فمثل قول الرجل  
لا اشرب بالشراب ولا اكل الطعام ان ذلك يقع على الادنى لانه موافق للصدق وهو الكل ولا غيره فان نوى  
الكل صحت نيته لكنه عد من وجه فلم يتناول الفرد بالانية ولا ان كل في مثل هذا يجوز فلا يحلف عليه الكلام  
الآبانية فاذا نواه صح **وكذلك** قولنا رجل قال لامرته انت طالق الطلاق واسم الجنس اذا ثبتت الدلالة  
مثل قول الرجل ان كلمت الناس فعبدي حر فانه يتناول الفرد فان نوى الكل صحت نيته فلا يحلف ابد  
وصار عبارة عن الانسان موافقا وجب ذلك لان الجمع اذا قرن بالام التعريف كان المراد به الجنس اذا  
لم يتناول معهوده **ودليله** قوله تعالى لا يحلف لك النساء من بعده فاما اذا عدوا فقد نوى ما يحتمل الكلام لان  
الفرد لا يحتمل العدد فاذا ثبت هذا قلنا لا يزوج انتساء حيث لم يواحد فصاعدا وان نوى الكل صح  
فلم يحلف **بدى** **بالكبر** ولو قال ان وضعت يدي على جاريتي فكذا ثم ضربها بيد قال ان كان حلف لا اجل  
غرة امرته لا يحلف **من قاعد** **بدا** **الاصول** ان الخالف اذا عقد عينة على ما يبيع فاضلط بايع من خلافه  
ان كانت الغلبة المحلوف عليه حنث وان كانت لغير المحلوف عليه لا يحلف وان كانا سواء والقياس حنث  
وفي الاستحسان على العكس فمما خلف لا يشر ببناء وصحب ماء في اللبن فشره قال ان كانا سواء لم يحلف  
في القياس وفي الاستحسان ان يحلف لان ما حلف عليه لم يبر معلوما بما سواه قال في الاثمة البديع والقياس  
فقد روي بغيره ابي يوسف فيما حلف لا يذوق من هذا اللبن وصحب ماء فذاقه ان كان اللبن غالباً لا يحلف  
والآلاه وان كان لا يذوقه فالقياس فالقياس ان لا يحلف ولكن لا يوذون هذا القياس من شرح  
ان الخالف متى اكل المحلوف عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه فان صار له الكاس من كل وجه ومن وجه لا يحلف  
وان لم يصر له كاسا وكان قائما من كل وجه يحلف في قيام اللون في السمك المخلوط ببقا لونه وزواله  
**من قسمة** الحنث في الشبهة ونحوها **الاصول** ان الفعل لا يعرف باثمه وينسب اليه باليه يضاف احكام الشرع  
فان كان الاثر في الفاعل عتبه مكانه **واصل** الاثر ان الخارج عن العادة غير اذ بالايان **رجل** قال لا  
اشتمك في المسجد فعبدي حر فشتمة والخالف في المسجد والاخر خارج منه حنث وان كان خارجا منه لم يحلف  
لان الشتم الاثر في الشتم فلم يبر مكانه وانما اعتبر مكان الخالف والعادة متطابقة بهذا لان المراد بهذا التسمية  
المسجد عن القوس وكذا تسمية بهتوكا بقيام الخالف في المسجد وان قال ان خبرتك في المسجد وتكلمت او شتمت في المسجد



فعبدي حر فانا بعبدي هذا كان المحلوف فان كان في المسجد حنث في عبده ولا يعتبر فيه فكان الحالف لان هذا الفعل ثلث  
في المفعول بنفسه اليه واعتبر مكانه والعادة شامعة به لان المراد به تنزيه المسجون عن النار هذا الفعل وذلك انما يحصل  
بكون المحلوف عليه خارجا من رجل قال رجل ان قتلتك يوم الجمعة فعبدي حر ثم جرحه بعد ذلك يوم الخميس في  
يمينه ولو جرحه يوم الجمعة فمات يوم السبت لم يحنث في يمينه لان الجرح بسبب انما يعتبر قتيلا عند زوال الترويح  
وذلك صنفان الخارج فاعتبر زمان زوال الترويح ولو جرحه اولاً ثم قال ان قتلتك فعبدي حر ثم مات الجرح في حنث  
الحالف عقداً ابد عند وقال في حنث لان القتل انما ثبت عند زوال الترويح وذلك حصل بعد اليومين وانما باناً  
ان العجز في العادة غير مقصود باليمين وانما قصد بالبيع ما يأتي الامتناع عنه والقتل بسبب جرح ماضٍ لا  
الامتناع منه وذلك نظير قول الرجل ان طلق امرأتي فعبدي حر ثم قال لها انت طالق غداً ثم جاء الغد  
فطلقت عتيق عبداً ولو قال لامرأة اولا انت طالق غداً ثم قال ان طلق امرأتي فعبدي حر ثم جاء الغد لم يحنث  
العبد عندنا خلافاً لفرق اذا حلف لا يسكن في هذه الدار لم يدخل فيها قد راجع في حال الانتقال عندنا خلافاً لفرق  
**جامع الكبير** ذكر في الواقعات رجل حلف ان لا يدخل هذا الدار مادام فلان فيها فخرج فلان باطنه ثم عاد فدخل فحلف  
يحنث لان اليمين قد انتهت وقضى فاقول ان الامانة دخلت فلان مادام فلان في تلك الدار فانت طالق  
فقول فلان من تلك زماناً ثم عاد ودخل تلك الدار لا يحنث وفي الواقعات رجل حلف لا يدخل فلان فدخل فلان  
فلان وبين غيره وفلان ساكنها حنث لان جميع الدار فيها فبالك وكما بالسكنى **جامع الكبير** ذكر في الواقعات  
كرتة نبوسم ذكر الكند وامن بها بركتها آمد وكرت در آستين كود وباراز سر كشيد لا يحنث لانه ليس بلبس معتاد  
لا غير معتاد وانما موافق للنسب المعتاد وقد نفعه حنث نزع الثوب قبل ان يتم سوكنه خور وكرتة فلان  
نبوشم بدم وبارا شيب سر پوشيد تا سرش سويان لا يحنث **قاعدة** لو قال لامرأة ان اكلت الخوام فانت طالق  
فاخذت خبزاً غصياً او سرقة فاكل لا تطلق وينصرف يمينه الى ما في يمينه حرام في جموع النوازل وفي قاضي خان  
رجل حلف ان لا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر  
ولو حلف ان لا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر  
ولو حلف ان لا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر ولا ياكل الخمر  
ايدياين اكر حالف را ولايت حسن مستعني ولايت شرعي نهي بران پسند نبود واكرش ولايت منع حسن نيست است  
ولكن قوت مقارن پسند بود اصله في النوازل **قاعدة** اعلم ان التحليف على فعل الغير يكون على العلم لا على الوجدان

يعني ان المشتري اذا ادعى ان العبد سارق او آبق وان ثبت باق او سرقة في نفسه وادعى بغيره وسرق في يد البائع وادعى ان  
البائع يحلف على البتة بانهم ما بواقي وما سرقة في يدك وهذا الحليف على فعل الغير وهذا لان البائع ضمن تسليم المبيع سليماً عن  
فالتحليف يرجع الى ما ضمنه فيكون على البتة **قاعدة** ولو حلف لا يسكن هذه الدار وعند البيت او عند المحلة فخرج غير طالب  
السكن وبقي امله وثقله حنث كونه عرفاه ولو خرج طالب للسكن لا يحنث لان هذه القدر مستثنى بحكم الوقوف له  
من اصره وهذا قرية اي لو حلف لا يسكن هذا الموضع فخرج غير طالب للسكن وبقي امله وثقله فيها لا يحنث عند أبي حنيفة مخرج  
بأمله ومثاله اجمع حتى يحنث بولده وتغير ابو يوسف نقل الاكثر واعتبر بمخرجهم بمكراته قالوا هذا احسن واكثر  
الناس **قاعدة** لو حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يزوج فوكل من ذلك الفعل لم يحنث ولو حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يتنكح  
فوكل من ذلك حنث وفي شرح الكثر ما حنث بالبا سلع لا بالامر بالمبيع والشراء والملاحة والاستيحاء والتسليم  
عن مال والتمتع والخصومة والضرب والولاء وحنث بهما التناكح والطلاق واللعن والكتابة والصلح عن دم  
عده والهمة والصدقة والقرض والاستعانة وضرب العبد والذبح والبناء والحياطة والادباع والاستيداع والاعارة  
والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل **قاعدة** ولو حلف لا ياكل مما زرع فلان فاكل من الزرع الذي  
زرع فلان عند الزرع او عند من اشترى منه حنث لان الزرع لا يفسخه الشر او فان اشترى رجل من ذلك الزرع  
فبذر فزرع فاكل منه لم يحنث **قاعدة** حلف لا يدخل ارض فلان فزلق او عثر فوق في الارض فاحتمل الزرع  
او انشأ او حمله الزرع او انشأ فوق في الدار حنث في الاول لان الزرع والعتور فعله ولا يحنث في الآخرين لانه لا فعله  
حقيقه ولا مضمون **قاعدة** لو حلف ان لا يدخل الدار ما شيا يحنث لان القديمين فعله وان كان يدفع غيره وان رفع فيها  
محمولاً فلا لانه لا فعل له واليمين وقعت على الفعل وذكر عن شاذ انه لا يحنث في الاولين اذا كان لا يريد الدخول  
**قاعدة** ولو قال للمرأة طالق ان لم يكسر هذا الحائط اليوم فكسره منه فلان او ارجاهم حنث لان الكسر اسم لهدم طرف  
منه يقال حائط مكسور وعصاً مكسورة ولا يقال للمهدوم حائط ولا للذي تقصن فاذا اهدم البعض فقد رقي  
يمينه وهذا اذا كسر منه شيئاً موزناً ولذلك قدر بالثلث او الربع **قاعدة** اذا كان سبيلاً لا عبرة به كان  
مدحاً لا كسراً وكان حنثاً في يمينه **جامع الكبير** ذكر في الواقعات رجل حلف لا يبيع ثم رجع بثلثي ثمنه  
في داره لا يحنث ولو حلف كايح يا ما ياكله في داره يعني فلاناً بما نم در خانه من معنى امنه من الدار  
فدخلت بغير علمه ثم رآه ولم ياتر بها بالخرج لا يحنث من قبيح ومن حلف لا يتكلم فذكر القرآن في الصلوة  
لا يحنث لان قوله تكلم عيان عن صورته لا ترى لوقال سبحان حنث وحال الصلوة مخصوصة فيها



ذكرنا من **سورة** رجل قال والله انكم فلانا او فلانا فلانا فان كلفه الاول حنت وان كلفه الاخر حنت وان  
 كلفه الثاني وحده او الثالث وحده لم يحنت كذا قال لو قال والله انكم فلانا او فلانا فلانا فان كلفه الاولين  
 حنت وان كلفه الاخر حنت ان كلفه الاول حنت او الثاني وحده او الثالث وحده لم يحنت **من جامع الكبير** رجل قال لامة  
 انت طالق ان لم يهدم هذا الحائط اليوم فهدم منه ثلثا او ربعا ولم يهدم الباقي حتى مضى اليوم طلقت امراته لان  
 الهدم في اللغة اسم لرفع البناء ونقص التاليف وقدا ضيف اليه الكل حائط فاذا لم يهدم معنى الوقت حنت  
 فزعينة قال فان نوي هدم بعضه كان على نوي لان الفعل قد يضاف الى الشيء ويراد به بعضه يقول ايت  
 فلانا فانما رايت وجهه وضربت فلانا وانما ضربت بعضه فان نوي بعض الحائط فقد نوى ما يحمله كلامه ولم يفعل  
 بين القضاء وغيره فقال بعضهم انه في القضاء لا يدين لانه نوي خلاف النظام وفيه تخفيف قال بعضهم يدين لانه  
 نوي حقيقة كلامه وان كان خلاف المعتاد لان الهدم عبارة عن التوسيع يقال ثوب يهدم اي يخلو ورجل ساء  
 اذا كان شجاعا وسعت قوته وفي كسر التثنية والربع توسيع فكذلك وجب تصديقه في القضاء ولو قال العبد انت  
 تدبر علي الف درهم او تدبر علي الف درهم فهو مدبر ولحق المال وان قبل ولو قال انت تدبر علي الف درهم  
 درهم صحا شرا ما المال والقبول بعد الموت لان لا يجاب لضاف اليه ولا يكون مضافا اليه بل مضافا على مال مضاف  
 اليه ما بعد الموت **من قاعدة** اعتق عبدا على مال ثم اقام العبد بينه انه قد اعتقه قبل ذلك بالمال كان له ان لا يدين للمال  
 اليه فلو كان دفعه فله ان يسترده لانه يتبين انه لم يملك نفسه بهذا المال فاذا لم يسل له البدل لما ان قد سلم له قبل ذلك  
 فلا يسل له البدل كما اذا قطع امرته على جعل ثم اقامت البينة انه قد كان طلقها ثلثا قبل ذلك قبل كيف يبيع  
 بيته ولا يسمع ولا دعويه والدعوي شرط عندا في حنيفة رحمه الله تعالى قال اذا قبل القاضي ببيته وثبت  
 بالعتق فقد نفذ القضاء لانه مجتهد فيه **من قاعدة** زنا راكفت اكر ترا حاكم يا ازين خانه بيرون رجا  
 نرا زوي بطلاق ويكرى دستها شوي گرفت وزن بيرون كزخت اكر بوقت بيرون رفتن زن  
 دستها شوي را آن كس چنان گرفته بود كه ارناب داشت زن عاجر ومنتع كشته طلاق نشود  
 لانه فاست اليمين بنوات المعقود عليه وهو المنع الحسن العقلي فان قيل چون بقول باز نداشت  
 است چرا طلاق نشود وكيس كه ويرا ولايت منع حتى نبود منع وي قولي بود فلنا چون بوقت كند  
 ويرا ولايت منع حتى نبود شرط عاين بران افتاد برديكري ينشد **من قاعدة** ولو قال ان لم اشرب الماء الله  
 في هذا الكوز اليوم فامرته طالق ويسر في الكوز ما لم يحنت مهنه فصول اجمعوا انه في قوله والله

سورة رجل قال والله انكم فلانا او فلانا فلانا فان كلفه الاول حنت وان كلفه الاخر حنت وان كلفه الثاني وحده او الثالث وحده لم يحنت كذا قال لو قال والله انكم فلانا او فلانا فلانا فان كلفه الاولين حنت وان كلفه الاخر حنت ان كلفه الاول حنت او الثاني وحده او الثالث وحده لم يحنت من جامع الكبير رجل قال لامة انت طالق ان لم يهدم هذا الحائط اليوم فهدم منه ثلثا او ربعا ولم يهدم الباقي حتى مضى اليوم طلقت امراته لان الهدم في اللغة اسم لرفع البناء ونقص التاليف وقدا ضيف اليه الكل حائط فاذا لم يهدم معنى الوقت حنت فزعينة قال فان نوي هدم بعضه كان على نوي لان الفعل قد يضاف الى الشيء ويراد به بعضه يقول ايت فلانا فانما رايت وجهه وضربت فلانا وانما ضربت بعضه فان نوي بعض الحائط فقد نوى ما يحمله كلامه ولم يفعل بين القضاء وغيره فقال بعضهم انه في القضاء لا يدين لانه نوي خلاف النظام وفيه تخفيف قال بعضهم يدين لانه نوي حقيقة كلامه وان كان خلاف المعتاد لان الهدم عبارة عن التوسيع يقال ثوب يهدم اي يخلو ورجل ساء اذا كان شجاعا وسعت قوته وفي كسر التثنية والربع توسيع فكذلك وجب تصديقه في القضاء ولو قال العبد انت تدبر علي الف درهم او تدبر علي الف درهم فهو مدبر ولحق المال وان قبل ولو قال انت تدبر علي الف درهم درهم صحا شرا ما المال والقبول بعد الموت لان لا يجاب لضاف اليه ولا يكون مضافا اليه بل مضافا على مال مضاف اليه ما بعد الموت من قاعدة اعتق عبدا على مال ثم اقام العبد بينه انه قد اعتقه قبل ذلك بالمال كان له ان لا يدين للمال اليه فلو كان دفعه فله ان يسترده لانه يتبين انه لم يملك نفسه بهذا المال فاذا لم يسل له البدل لما ان قد سلم له قبل ذلك فلا يسل له البدل كما اذا قطع امرته على جعل ثم اقامت البينة انه قد كان طلقها ثلثا قبل ذلك قبل كيف يبيع بيته ولا يسمع ولا دعويه والدعوي شرط عندا في حنيفة رحمه الله تعالى قال اذا قبل القاضي ببيته وثبت بالعتق فقد نفذ القضاء لانه مجتهد فيه من قاعدة زنا راكفت اكر ترا حاكم يا ازين خانه بيرون رجا نرا زوي بطلاق ويكرى دستها شوي گرفت وزن بيرون كزخت اكر بوقت بيرون رفتن زن دستها شوي را آن كس چنان گرفته بود كه ارناب داشت زن عاجر ومنتع كشته طلاق نشود لانه فاست اليمين بنوات المعقود عليه وهو المنع الحسن العقلي فان قيل چون بقول باز نداشت است چرا طلاق نشود وكيس كه ويرا ولايت منع حتى نبود منع وي قولي بود فلنا چون بوقت كند ويرا ولايت منع حتى نبود شرط عاين بران افتاد برديكري ينشد من قاعدة ولو قال ان لم اشرب الماء الله في هذا الكوز اليوم فامرته طالق ويسر في الكوز ما لم يحنت مهنه فصول اجمعوا انه في قوله والله

من جامع الكبير

لا يحسن التماس بنفقد اليمين وكذا في قوله لا حولن هذا الحجر ذمبا وكذا في قوله لا طيرن في الهواء وكذا  
 كذا لا قتلن فلانا ونحو عالم بموت الا انه اذا اطلق كما فرغ من اليمين يحنت وان وقت اليوم لم يحنت  
 عالم بموت اليوم ولو جلف ليدخل بيتا فدخل الكعبة او مسجدا او بيعة او كنيسة او طلة باب لم يحنت لان البيت  
 اسم بناء فيه عادة وبني له وكذا لو دخل دمنية او مندا اذا كان بحال لو اطلق الباب بقي خارجا  
 اما اذا بقي داخل او موصف حنت ولو دخل صف حنت ومذا في عرفهم لان الصفة ذات حوايط اربعة  
 فيكون مبيتا اما عرف الصفة ذات حوايط ثلثة فلا يكون بيتا واذا قل لامرته ان دخلت الدار فانت  
 طالق ومع داخله فدامت عاذك لم يحنت حتى يخرج وتدخل نسى **من جامع الكبير** ان يحنت لان الدوام  
 حكم الابد له وجه الاستي ان الدخول انفصال من الناحية الى الداخل وذلك لا دوام له **من جامع الصغير**  
 ولو قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرته طالق وليس الكوز ما ولم ينقد هذا اليمين عند  
 المدح ومجد وانقضت عندا يوسف حتى اذا مضى اليوم عنده فان كان فيه ماء فامريق قبل الليل طلقت  
 اليمين في قولنا ح وم وقال لا ينطل واذا مضى الوقت حنت ففي الوقت الخلاف واحد بينهم لافرق  
 ان لا يكون في الكوز ماء ويكون فامريق في اليوم لا ينقد ولا يبقى عندا ح وم وعندا يوسف  
 ينقد ويبقى **من جامع الصغير** اذا حلف لا تدخل دار فلان فدخل داره في يد يابا جارة او عارة لا حنت  
 وعندا يحنت **من** ان حقيقة الملك مراد منه اليمين حتى لو دخل داره ملكا يحنت فلا يبقى المجاز  
 مرادا لست ان اليمين عقدت على المضاف اليه والدار قد يضاف اليه بحكم الملك وقد يضاف بحكم السكن  
 قيد او لهما جميعا دل عليه ان النبي عم خرج يبط فاعجبه فقال لمن هذا فقال رافع بن خديج لي رسول الله عم  
 ستمائة اضافة الى نفسه ولم ينكره عم فهذا ليس شيء من باب المجاز بل هو يتناول لما يضاف اليه وذلك  
 شامل لمن حلف لا يبيع قدمه في دار فلان يتناول الدخول بأي طريق كان كذا من **احكام**  
 ولو قال لامة ان امرته كانت عندك البارحة فقال لامة ان كانت امرتك عندك البارحة فامرته طالق وكنت  
 ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غير ثم ظهر انه كان عند الحالف امرأة اخرى قال نصير بن يحيى تطلق امرته الحالف  
 وقال محمد بن سلمة لا تطلق وانما اختلف الاختلاف انه يوسف وغيره الحالف الشرط بعد اليمين المعقودة بعد الكوت  
 قال ابو يوسف يبيع وبه اخذ نصير بن يحيى ومنه القول اقرب الى قولنا ح فان عندنا يبيع الحالف الشرط ان يبيع تمام  
 وقال محمد بن الحسن الحالف الشرط بعد الكوت وبه اخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان الكوت يمنع تعلق الجوار بالشر فيمنع

سورة رجل قال والله انكم فلانا او فلانا فلانا فان كلفه الاول حنت وان كلفه الاخر حنت وان كلفه الثاني وحده او الثالث وحده لم يحنت كذا قال لو قال والله انكم فلانا او فلانا فلانا فان كلفه الاولين حنت وان كلفه الاخر حنت ان كلفه الاول حنت او الثاني وحده او الثالث وحده لم يحنت من جامع الكبير رجل قال لامة انت طالق ان لم يهدم هذا الحائط اليوم فهدم منه ثلثا او ربعا ولم يهدم الباقي حتى مضى اليوم طلقت امراته لان الهدم في اللغة اسم لرفع البناء ونقص التاليف وقدا ضيف اليه الكل حائط فاذا لم يهدم معنى الوقت حنت فزعينة قال فان نوي هدم بعضه كان على نوي لان الفعل قد يضاف الى الشيء ويراد به بعضه يقول ايت فلانا فانما رايت وجهه وضربت فلانا وانما ضربت بعضه فان نوي بعض الحائط فقد نوى ما يحمله كلامه ولم يفعل بين القضاء وغيره فقال بعضهم انه في القضاء لا يدين لانه نوي خلاف النظام وفيه تخفيف قال بعضهم يدين لانه نوي حقيقة كلامه وان كان خلاف المعتاد لان الهدم عبارة عن التوسيع يقال ثوب يهدم اي يخلو ورجل ساء اذا كان شجاعا وسعت قوته وفي كسر التثنية والربع توسيع فكذلك وجب تصديقه في القضاء ولو قال العبد انت تدبر علي الف درهم او تدبر علي الف درهم فهو مدبر ولحق المال وان قبل ولو قال انت تدبر علي الف درهم درهم صحا شرا ما المال والقبول بعد الموت لان لا يجاب لضاف اليه ولا يكون مضافا اليه بل مضافا على مال مضاف اليه ما بعد الموت من قاعدة اعتق عبدا على مال ثم اقام العبد بينه انه قد اعتقه قبل ذلك بالمال كان له ان لا يدين للمال اليه فلو كان دفعه فله ان يسترده لانه يتبين انه لم يملك نفسه بهذا المال فاذا لم يسل له البدل لما ان قد سلم له قبل ذلك فلا يسل له البدل كما اذا قطع امرته على جعل ثم اقامت البينة انه قد كان طلقها ثلثا قبل ذلك قبل كيف يبيع بيته ولا يسمع ولا دعويه والدعوي شرط عندا في حنيفة رحمه الله تعالى قال اذا قبل القاضي ببيته وثبت بالعتق فقد نفذ القضاء لانه مجتهد فيه من قاعدة زنا راكفت اكر ترا حاكم يا ازين خانه بيرون رجا نرا زوي بطلاق ويكرى دستها شوي گرفت وزن بيرون كزخت اكر بوقت بيرون رفتن زن دستها شوي را آن كس چنان گرفته بود كه ارناب داشت زن عاجر ومنتع كشته طلاق نشود لانه فاست اليمين بنوات المعقود عليه وهو المنع الحسن العقلي فان قيل چون بقول باز نداشت است چرا طلاق نشود وكيس كه ويرا ولايت منع حتى نبود منع وي قولي بود فلنا چون بوقت كند ويرا ولايت منع حتى نبود شرط عاين بران افتاد برديكري ينشد من قاعدة ولو قال ان لم اشرب الماء الله في هذا الكوز اليوم فامرته طالق ويسر في الكوز ما لم يحنت مهنه فصول اجمعوا انه في قوله والله



الحاق الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف فان الشرط للي الحالف ان كان فيه تحقيقا على نفسه لا يصح الحالف  
 باليمين بعد الكسوت **من عدي** ولو حلف لا ياكل من طعام فيضعه فلا يباعه فاكل الحالف **يحت** وفي  
 التجريد لو حلف لا ياكل من كسب فلان فاكسب الحالف فمات فورثه رجل في كل الحالف منه ولو اسفل  
 ما غير بشر او اجارة او مبة او وصية لم يثبت وفي طلاق بجوع النوازل **يشتري** شيئا من الخمر فقالت  
 امراته هذا اقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن مثا فانت طالق فانه يطرح قبل ان يوازن  
 فلا يثبت الرجل والمرأة **رجل حلف** لا ياكل طعاما على ما حلف فاكل طعاما ما حلف وصار كمن حلف لا ياكل  
 الفلفل فاكل طعاما منه ففقدان وجد فيه طعم الفلفل **يحت** والعقوبة يعرف من الملح والفلفل لا ياكل  
 وفي الملح لا يثبت ما لم ياكل عين الملح مع الخبز او مع شيء آخر الا اذا كان وقت عا حلف الى الطعام الملح  
 وقال القاضي الامام **يحت** في الوجهين اعتبار عموم الحالف في حله **وبقول** الفقيه ابو الليث يعني وفي النسخ  
 لو حلف لا يشرب ولا ياكل مما يشربه الحالف عليه باعه فاكل منه الحالف لم يثبت وكذا لو قال لا ااكل من  
 ميراث فلان شيئا فمات فلان ياكل من ميراثه **يحت** فان مات وارث ذلك الميراث فاكل منه لم يثبت لانه في  
 الميراث الاول والنزاهة الا في النزاهة الاول **من خلاصه** ولو حلف ان لا ياكل من ميراث فلان فاكل من ميراثه  
 الزعفران **يحت** ولو حلف لا ياكل من هذا السم فاكل منه **يحت** وكذا في كل موضع يرى عينه وان وجد  
 طعمه ولا يرى عينه **يحت** **من خلاصه** ولو حلف لا ياكل من هذا السم فاكل منه **يحت** وكذا في كل موضع يرى عينه وان وجد  
 فيصدق وبانه لا قضاء ولو قال السلام عليكم الا على واحد **يحت** **رجل حلف** لا يدخل هذه الدار مادام فلان  
 فيها فخرج فلان باهله ثم عادوا ودخل الحالف لا يثبت **رجل حلف** لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملكه فلان  
 قبل فلان بعضه ثم اكل الحالف ما بقى لا يثبت لان شرط الحالف حال بقائه في ملكه فلان فاكله يوجب **من خلاصه**  
 ولو حلف السلطان لتبلغن عدله المشرق والمغرب قال يرفع الباج فيسر الله نفعه لا اعمل الشر والحق  
 رجل قال امراته ان لم تكوني فقلت القصعة فانت طالق فامرت جاريتها ففعلتها ان كان من عادة انما تغسل نفسها  
 تطلق **وان كان** من عادتها انما تامل ولا يغسل لعل لا تطلق **وان كانت** تغسل مرة ونا اخرى فالظاهر انه  
 تطلق الا اذا عين الامر وعلمه **يحت** بالامر وما لا يثبت وذكرنا في فصل العيدين في النكاح **من خلاصه** رجلان في  
 ايديهما دار حلف كل واحد منهما ان الدار داره ثم اقام كل واحد منهما البيعة ان الدار داره ثم اقام كل واحد  
 منهما البيعة ان الدار داره يكون بينهما ويكشيان **ولو كان** في يد احدهما حلف الذي كانت في يد احدهما وان كانت

في ايديها ولم يبق البيعة لاحت عليهما وبي بينهما ففعلوا قال ابو يوسف رجل حلف بطلاق امراته ثلثا  
 عا دارا ثلثا وبيته بيت فاقام رجل البيعة ان الدار داره ففعلها القاض له فان الزوج **يحت** وتطلق امرته  
 في القضاء وان كان الزوج اقر قال كانت لفلان كسب فاشترتها منه فان فلان يحلف ما يباعها فان حلف  
 قضي به له والزوج مصدق في بيعة ولا تطلق امرته والمقر في بيعة مخالف للحالف في المشتري ولهذا النوع نظائر  
 وشواهد كتبتنا **في خاتمة الواقعة** واليمين على البيعة الى الحالف مطلوما ولو طالما فعلى بيعة المشتري وهذا في الحالف  
**مثال الاول** اذا اكره عا حلف عا حلف انه دفعه الى فلان يبيع باي سعر عند الاكره ان ما يدره ملكه غيره فلا يكره  
**واما في المشتري** في بيعة الحالف طالما او مطلوما فاذا استخلف الرجل فهو مظلوم فاليمين على ما يدره وان كان طالما  
 فاليمين على بيعة المشتري وبه اخذ الجرح وعمر وهذا اذا كان اليمين بانه اما اذا كان اليمين بالطلاق فعلى بيعة الحالف  
**من واقعة** وعن ابو يوسف ان كلا اذا دخلت على المعين او الحالف يتكره والا فلا **كقول** كل المشتري هذا الشئ  
 فهو مدية ويلزمه في كل دفعه **ولو قال** ثوبا لا يلزمه الامرة **فلو قال** ثوبا ثم وجت امراته فطلقته فماتت  
 ثم تزوجها لا تطلق بمنزلة كل **بخلاف** ما اذا خطبها على تزوجك حيث يتكره **وكذا لو قال** ثوبا ثم وجت فلانة  
 فان عادت المرأة اليه بعد زوج آخر لم يثبت عند الشافعية **اقول** هكذا وجدته فيما لقيته من نسخ الخلاصة لما ذكره  
 من القاضي **فان** كلما اذا دخلت على المعين يتكره اليمين كما قرره على هذا اذا عادت المرأة اليه هذه المسئلة ينبغي  
 ان يثبت وتطلق لان فلانة عبارة عن امرأة معينة فينسخ ان يتكره اليمين وكان سهو من الكاتب **من قبل**  
 حلف لا ياكل من ثياب فلان وبنوعان يسمح الا انه نائم **يحت** في ظاهر الرواية وفي رواية الامام يثبت  
 بذلك الصوت وهو المختار **في عا حلف** اليمين في الفعل لا يثبت حلف لا يشرب خمر اغير ذنبا فقالت تودلني فهو **يحت**  
**ثم** ولو اذنت له ان يشربها في داره فشرها في غير داره حلف في الجامع الاصغر حلف لا يخرج من بخارا الا باذن مولاه **يحت**  
 في اعدم لا يخرج لانه ان افاقا المخرجون حلف ولو مات اعدم لم يثبت لبطان اليمين **في** ان خرجت من الدار الا باذن  
 فانت طالق فوقق فيها غرة او حرة غلب فخرجت لا يثبت **واليمين على الهبة والبيع والشراء** حلف لا يهب في هبة بشرط الوفاء  
 ينبغي ان يثبت حلف لا يبيع فباع بشرط الوفاء يثبت ان يثبت **في** حلف لا يبيع هذا الشئ فوبه وسلم لم يبع بالوكالة  
 ولم يوب له **يحت** **ثم** حلف لا يشترى لا يثبت بالتعاطي وقد اختلف فيه انه بخار او سكر فقه **ثم** لا يثبت بالتعاطي  
 وبغيره فاضعة على قدر البيع والتمتع يكون تعاطيا ما لم يجر على سائرهما لفظ البيع والشراء **من خلاصه** حلف لا يشرب مع فلان  
 فاجتمع في بيت للشرب فكان فلان يشرب في البيت والحالف اذا جازت نوبته يخرج من البيت فيشرب ثم يدخل فيجلس

ولو حلف لا ياكل من ثياب فلان وبنوعان يسمح الا انه نائم  
 في ظاهر الرواية وفي رواية الامام يثبت بذلك الصوت وهو المختار  
 في عا حلف اليمين في الفعل لا يثبت حلف لا يشرب خمر اغير ذنبا  
 فقالت تودلني فهو يحت ثم ولو اذنت له ان يشربها في داره  
 فشرها في غير داره حلف في الجامع الاصغر حلف لا يخرج من بخارا  
 الا باذن مولاه يحت في اعدم لا يخرج لانه ان افاقا المخرجون  
 حلف ولو مات اعدم لم يثبت لبطان اليمين في ان خرجت من الدار  
 الا باذن فانت طالق فوقق فيها غرة او حرة غلب فخرجت لا يثبت  
 واليمين على الهبة والبيع والشراء حلف لا يهب في هبة بشرط الوفاء  
 ينبغي ان يثبت حلف لا يبيع فباع بشرط الوفاء يثبت ان يثبت  
 في حلف لا يبيع هذا الشئ فوبه وسلم لم يبع بالوكالة ولم يوب له  
 يحت ثم حلف لا يشترى لا يثبت بالتعاطي وقد اختلف فيه انه بخار  
 او سكر فقه ثم لا يثبت بالتعاطي وبغيره فاضعة على قدر البيع  
 والتمتع يكون تعاطيا ما لم يجر على سائرهما لفظ البيع والشراء  
 من خلاصه حلف لا يشرب مع فلان فاجتمع في بيت للشرب فكان  
 فلان يشرب في البيت والحالف اذا جازت نوبته يخرج من البيت فيشرب  
 ثم يدخل فيجلس











لان الغائب يعرف بالصفات من شرح كنز الدقائق اشار في باب التولية من الوقفات ، که در سکنه خبری می که در  
 اجمال بود نگاه باید کرد اگر مقدمه و قرینه بود معاً مقید شود و اگر فی نفسه ، غلامی که خسته هست مولی از کس نباشد  
 و اگر مقدمه و قرینه بود معاً مقید شود و اگر فی نفسه ، غلامی که خسته هست مولی از کس نباشد  
 و اگر مقدمه و قرینه بود معاً مقید شود و اگر فی نفسه ، غلامی که خسته هست مولی از کس نباشد

۳۰

لیبا کلین







فان كان الاول فلا يخفى ان يكون الدخول عليه للام فعلا او عينا وان كان فعلا نحو ان بعث لكرنوبا واجر  
لكرنوبا فاللام تقتضي كون ذلك مخصوصا بالمخوف عليه وذلك بان يكون باجر سواء كان ذلك العين ملكا الخلف  
عليه او ملكا غيره وفي هذه الصورة لو دخل المخوف عليه ثوبا الخلف وهو لم يعلم قباهه بغيره لم يكن  
وان كان عينا كوان بعث ثوبا لكرنوبا واجرته دارا فاللام ايضا تقتضي اختصاص العين بالمخوف عليه وكون  
الاختصاص له بان يكون ما لكرنوبا كان الخلف فعلا باجره او بغيره وفي هذه الصورة لو دخل المخوف عليه ثوبا  
في ثيابه حث علم اوله وان امره او بغيره وان كان التا كوان الخلف طعاما لكرنوبا او شرب ثوبا لكرنوبا  
او ضرب ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا  
ودوام الركوب وسواء كان الفعل مخصوصا او لم يكن مخصوصا وفي هذه الصورة لو دخل المخوف عليه ثوبا بملكه وثيابه حث مطلقا  
نما ودوام الركوب والبس الكسب كالاشياء اذا اطلق لا يسكن في هذه الدار ومساكن فيها اولا بلسن لكرنوبا  
فبوراك فدام على هذه الاشياء بعد حلفه حث لان لدوام حكم الاستدراج هذه الاشياء اذا اشرع في الانتقال من  
الدار ونزع الثياب والنزول من الدار لا يثبت **ولو حلف** لا يسكن في هذه الدار فادان يخرج ووجد الباب مغلقا  
بحيث لا يمكن الخروج او قيد ولم يترك الخروج لم يثبت لادوام الدخول يعني لو حلف لا يدخل هذه الدار وهو لا يثبت  
لعوده متى خرج لم يدخل لان الدخول الانتقال من الخارج الى الداخل فلم يوجد بعد العيدين بالملك فلا يثبت **من الشرح**  
لو حلف ان لا يأكل عينا فشرط ما يؤخذ من ثمره ونواته لا يثبت **ولو حلف** لا يأكل الجوز والتمر ورمي شره ونواته يثبت والنزول  
بينهما ذكر لان فشر العيب ونواته ما يؤخذ من ثمره ونواته لا يثبت **ولو حلف** لا يأكل الجوز والتمر ورمي شره ونواته يثبت والنزول  
فانصرف في غير **من الذوق** ومن حلف لا يأكل بصله واخر حيا واخر فلفلا واخر حيا او جعل هذه الاشياء منه لا يثبت  
بالكم اياه الا اذا حلف من حلف ان لا يأكل ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا او كثر ثوبا لكرنوبا  
البسطة فاكلا بغيره لا يثبت ولو حلف ان لا يأكل هذه الثياب من الثريد لانه لا يمكن الاكل جميعا فانصرف في غير **من البسطة** فاكلا  
بغيره فانعتدت بيمينه عليه ولا يثبت في البسطة خلاف الثياب من الثريد لانه لا يمكن الاكل جميعا فانصرف في غير **من البسطة** فاكلا  
يكن جميع الاكل فيتم والاكلا وكل ثوبا لا يمكن الاكل جميعا فبغيره واليمين الى البسطة **من الغزو** رجل حلف ان لا يأكل هذه الدراهم فاما  
شربا طعاما فاكلا حث **ولو حلف** بالدرهم عروضا فاشرب باطعاما فاكلا لا يثبت والنزول بينهما ذكر لا عين الدرهم لا يؤكل  
نفقت اليمين بيمينه على ما يشترط بالاختلاف العروضا لانه ما اكلا الدرهم ولا كثر الدرهم ولا يثبت **من الغزو** ولو حلف لا يشرب  
من دابة فشرط منها بان لا يشرب حتى يكره من كره عند ذلك **من كره** اذا حلف لا يشرب من ماء وهو نظيره لو حلف لا يأكل

من كره ان يشرب  
فان كان كره ان يشرب  
او باء او يزدول

من كره ان يشرب

من هذا الحلف بناء على ان عند ما ينفق اليمين الى الجواز المتعارف وهو الشرب من ماء وصار كالحلف لا يشرب من  
البئر وعنده ينفق الى الحقيقة المستعملة وهو الكفر وصار كالحلف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ما يؤخذ الكفر وشرب  
لا يثبت بخلاف البئر لان الكفر غير ممكن وغير معتد **من حلف** اذا قال الرجل ان دخلت هذه الدار ان كلفت  
فلانا فعبدي حر فان المؤخر تقدم والمقدم يؤخر فان كلفه ولا حث ثم دخل المسئلة والافلا وهي التي تقدمت وكذا كلف ان  
الكل وان شرب فعبدي حر وكذا كلف ان قدم فلان ان كلفه ولو قال ان كلف فلانا اذا قدم او ان كلف فلانا اذا دخل  
يقدم التاخر ايضا فمذا كلفه سواء كانت الترتيب الطاهر متعارفا او خلافا متعارفا سواء كان كلفا وان يكلفه من غير كلف  
وزخر انهما قالان لان الترتيب الطاهر متعارفا لم يغير مثل قوله ان كلف ان شرب فعبدي حر وان دخل فلان على ان  
كلفه لان الترتيب اذا كان معناه واما في العادة دلالة على حرف الجزاء في حثه وتقديره موجود عند الدلالة عليه  
واذا عدم العادة عدت الدلالة فبطل حثه فوجب التقديم والتاخير **من كلف** ومن حلف لا يشرب عبدا عدرا فاق  
العشرة لم يحل ويشر بان يحل العدد في نفسه واحدة وقال عطا قد نزل ذلك في قوله وخذ بيدك ضغثا فخرته  
ولا يثبت وهو قول النجاشي وقال مجاهد واللبث سعد وما كلف لا يثبت **من حث** قال ان قبلك فعبدي  
حر فاباننا ثم قبلنا عتي عبدا ولو قال ان اذنت لكرنوبا فعبدي حر فاباننا ثم اذن لها بالخروج لم يعتق عبدا  
وكل واحد من ولاية الاذن والتقدير باسعاد النكاح فلم يثبت بان جميعا باتينا النكاح اجابا لليمين الاول  
العتق بالتقيل والتقيل فعل حقيق فيشر به اليمين المعلقة به وكونه حرا لا يمنع من دونه يثبت لليمين كما  
لو حلف لا يشرب فانه يقع على الشرب الحلال والحرام واليمين الثانية تعلق العقاق بالاذن الحقيق وهو ممكن في  
في حال قيام النكاح من حيث انه فك الحبر وانما يتحقق حيث يتحقق الحبر وبالبينة بطل ولاية الحبر فبطل الاذن  
الحقيق فك الحبر فبطلت ان من حلف في دستور زعم حشره وواجبه ان يشرب ثم ان ذكره ينفق في الاذن  
لفظ بابق الحق لان الحقيقة غير ممكنة **من قاعده** لو قال لعبدي فقلت كذا او كذا فقال نعم فقال اذا انت حر لا يثبت  
ان لم يكن الغلام فعل ذكر **من خلاصة** شوي كونه خورا كره ان يشرب من ثمره نوطا قز زان روي بان  
تاخر ما جهنم كونه شوي نتوانت دسنة طلاق نشود كنهقة مستحقة نكاح است جون تاشره كشت نفقة مستحقة  
نمانه فقدرات المخوف عليه قبل تمام المدة كانه المسئلة الكوز **من قاعده** اذا قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار فغير  
اذن فان قلت طالق فان لها من حيث لا يسبح مواد **من قاعده** وعند ما لم يكن اذنا له الا حكم هذه الاذن يختص بالخلف  
فلا يشترط علم غيره كالمراهما ان الاذن من الاذن وهو الاعلام ولم يوجد فصار كاذن العبد في التجارة **من حلف**



حلف ان في هذه المنة عشرة دراهم وفيها احد عشر دراهم كنه ولو سبق اختلاف ان لها عشرة ام زيادة والباقي بحال  
يكنه لانها في هذا الكلام في هذه الحالة **منها** فاعده ولو قال والله لا دخل دار فلان لا يكنه الا بدخول دار كانت في ذلك  
يوم البين واليمين وكذا لا يكنه بدخول دار يملكها بعد البين **ل** ان اوام الناس يقع على ما قلنا لان ملك الدار لا يكنه  
عادة لهما انه عقيدته على دار غير مشار اليها فلا يخص بوجوده للحال كلف قوله اكلم عند فلان وما ذكر من العادة غير مستمرة بل مستمرة  
**من احكامها** رجل حلف لا يأكل فاكهة فاكل عنباً او رماناً او قناراً او خياراً او رطباً قال لا يكنه وان اكل تفاحاً او بطيخاً او  
مشمشاً حلف وقال ابو يوسف في حلفه في العنب والرمان والربط الحلف لا يبرح قوله انه عز وجل فاكهة فاكهة وقفاً  
وزيتوناً وغلاً وحدائق غلباً وفاكهة وابا فحلف الفاكهة على النخل والكم وحقيقة الكلام ان لا يعطف الشيء على حلفه وانما يعطف  
على غيره فيثبت بذلك ان العنب والرطب غير الفاكهة وكذلك قوله في حلفه فاكهة فاكل رماناً عطفها على الفاكهة فوجب ان  
يكونا غيرهما **منها** رجل حلف لا يلبس سلاخاً فلبس درهماً كنه ولو قلنا سلاخاً او راحاً لا يكنه والراقيان هما ذكرناه لا يلبس  
والرجح عادة فلا يكنه بخلاف مسئلة الاولى **من الفروق** والحال المسبق لوقال ان حلفه او كنه فعبه حلف بالمرء الذي  
الموت لانها يتحققان بعده حلف لا يفرض حراماً قد شاعرا او ختموا او عطف حلف لان الفرض اسم لفعل مؤنم وقد تحقق الكلام  
بهذه الافعال وقبل لا يكنه في حالة الملاعبة لانه يسمى بممارسة لا ضرباً **من شرح الكفر الذوق** ليا يتبين ان له شعاع في الشعاع  
الصحة ولم يأت حلفه اذ لم يعارضه الموانع كمنه او سلطان لان الاستطاعة العرضية عدم الموانع والاثرة القدرة فحين  
يقع لوقال في استطاعة التي يقارن الفعل في القدرة التي تملكه الله تعالى في العبد منه قصد الفعل بعد ديانته لان حقيقة  
كلامه لا قضاء لان المعنوم ضابط للناس عدم الموانع **من شرح الكفر** ولو حلف لا ياكل شراباً فممن حلفه لانه لو لم  
يذكر الشراب باليمين فذكر الشراب للخروج ما وراءه فبقى الذي يلبس به داخلاً فلا بد لانه حاله بخلاف اذا قال والله لا  
صوم في شهر لانه لو لم يذكر الشراب باليمين فكان ذكره لتقدير الصوم به وانما مشكراً فاليمين اليه **من شرح الكفر** ما راك  
خامر روزه دار **منها** رجل حلف لا ياكل من الفاكهة فاكل عنباً او رماناً او قناراً او خياراً او رطباً قال لا يكنه لان  
شرط الحلف في الحلال ولم يوجد **منها** قال النبي عم ايعرف فلانا فقال نعم وقال عم هل تعرف اسمي ونسبي فقال لا فقال  
اذا يعرف فلانا وهو يعرف وجهه دون اسمه ونسبه لا يكنه **من شرح الكفر** قال ابو جرحه حلفه اذا حلف لا يتكلم  
فلانا واما لا يدري ما مقدار الدرهم ولو قال لا اكلم الله قبل منته ينصرف الى العركلة وروى بشر بن ابى يوسف  
ان التعريف والتكبير عنده سواد وقال لا يكنه لهما انه كان كالحين والزمان عند الناس فقال كم اترك فلانا  
حين وزمان وهو يفهم من الحلف مقداراً واحداً والحين والزمان ستة اشهر كذا في الدرهم **ل** انه لا يفهم من احد

منها رجل حلف لا ياكل من الفاكهة فاكل عنباً او رماناً او قناراً او خياراً او رطباً قال لا يكنه لان شرط الحلف في الحلال ولم يوجد

وارباب اللغة تقديره فيجب التوقف فيه وهذا دلالة حال قدره في العلم وكال حال في الزرع حيث لم يقف بالعلم  
وهذا بخلاف الحين والزمان فان روى عن ابن عباس في الحين انه ستة اشهر **منها** رجل حلف ان لا اعلى ان الزمان عند  
العرب ستة اشهر **ل** لان الله تعالى جعل الحين بعض الدرهم فدل على اختلافهما **منها** رجل حلف ان لا اعلى ان الزمان عند  
خوردك اكر من ويراك كناه بشره من بطلا **ل** بعد ان كان بفراش فوجدته شرباً وطال كناه اجابته بكرو وزدش ان كانت  
نظيره ذلك ولا عذر به لا تطلق لا بخلافه **منها** رجل حلف ان لا اعلى ان الزمان عند العرب ستة اشهر **ل** لان الله تعالى جعل الحين بعض الدرهم فدل على اختلافهما  
امانة في نية الطلاق لطلقات امراته **ل** ولو قال ابن زن كنه ابن خاتمة اندرست بينه طلاق وليست في هذا البيت وقت  
الطلاق اذا حلف منه بونه وقال ان ذمبت المهر قبل قضاء دينك فامري ان عايت طالق واسم امراته فامري فدينك  
المهر قبل قضاء دينك لا تطلق امراته في مجموع النوازل **من خلاصة** قال ابو يوسف اذا قال لامنة ان شره بك فانت حرة  
فالتسري ان يسوتك بيتاً ويخصها وبمنها عن الخروج وان يطلب له **ل** وقال لا طلب الولد ليس له **ل** ان التسري لا يكون  
غالباً لطلب الولد ولا يمتنع على الشرف والامنة تنشر بالولد **ل** ان التسري من الشربة وهو الجاه قال الله تعالى ولا تأخذوا  
سراي جاحداً او من السر الذي هو الخفا او من السر وهو الشرف ويشي من ذلك لا يمتنع من طلب الولد **منها** باب  
فمن يحلف وفمن لا يحلف رجل ادعى على اخيه الا فله منه الكسوت فلم يجبه اهلاً يؤخذ منه كفيلاً ثم يسأل جيرانه  
عسى به آفة في لسانه او كنه فان اخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت فلم يجبه بمنزلة من كنه قال الامام  
الشرعي من ذلك لهما اما عند ابو يوسف فيجب ان يظن انه اخبر عن حجة لا آفة فان اشار بالانكار يعرض عليه البين  
وان اثنى بالاجابة كان يميناً **ل** لو اقام المدعي البيينة بعد ما حلف المدعي عليه يقبل وكذا لو قال المدعي للمدعى عليه  
احلف وانت بري او قال اذا حلفت فانت برياً فحلف ثم اقام البيينة يقبل اما اذا قال المدعي لا بيينة لي  
فحلف المدعي عليه اني مو بالبيينة يقبل وفي رواية الحسن عن ابي جرحه ومن عداها لا يقبل **ل** اما اذا قال المدعي كل  
شهود وشهدوا فافهم شهود زور **ل** او قال ليس عند فلان شهادة فيما ادعى قبل هذا الرجل **ل** او قال لا شاهد  
لا عند فلان فهو على خلاف وفي اجناس الناس الذين لا كتاب له شهادة قال ان بعد لا شهادة له على هذا القول  
لو شهد فهو زور **ل** او قال ليس لي شهادة ثم شهد يقبل لعل بين ثم تذكره او لم يكن له شهادة صارت  
قال النبي هم اكبر بيينة قال لا قال ذكرت عني **من خلاصة** ولقد علم قال اكبر بيينة قال لا قال ذكرت عني  
فلا بد من طلب المدعي لستحلفه لانه حقه بالافاضة فان حلف انقطع الخصومة **ل** لقوله نعم ليس كنه  
غير ذلك فيا رويها من الحديث الا ان يقوم البيينة فيقبل قال عمر **ل** البيينة الفاجرة احب ان يبرأ من



















فقد غلب العقب رجلًا فالتفت الى موضع آخر ورتفع صياحه  
 ولو دخل رجل دار غيره فغمر كلبه فلا ضمان على الساكن لانه لم يوجد الا غراء والارسل منه ومن ارسل  
 بهيمة قاصدا في غوره لئلا يضمن وكذا ارسلها ولم يكن لها قابض ولا سابق ولا زاجر صاحب بيتا في ذلك الطريق  
 وكان له طريق اخر فاصاب بيتا منه لم يضمن. ولو عقيب فلم يكن له طريق غيره فذلك مضمون على الرسل اليها في غوره بعد  
 فلو كانت له مائة ثم سارت فذلك ممدور. ولو ارسل طيارا اذا اصاب في غوره ذلك لم يضمن بالاجماع. ولو اغرق كلبا  
 في غمره رجل لا ضمان عليه عند ارجح كما اذا ارسل طيارا وعند ارجح يضمن سواء كان يسوقه او يتودعه بعد ان كان  
 ساقلا او قابضا يضمن والا فلا تسوؤا لان قتل ما لا طارة لا ضمان لان جرح الطيار جبار فصار كالدابة اذا  
 زرع الانسان ولا يجب الضمان على صاحب البيت اذا تلف ثوبا ليليا او نهارا من غير ان يكون ساقلا او قابضا ولو تلف  
 الدابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها ان تلف ثوبا ولو اتلفتها على باب السلطان يضمن ما اصابته وكذا لو ادخلها  
 على باب المسجد لا يضمن والمسي لا اذا جعل الامام للمسلمين موضعاً يفتون في دوابهم في لا يضمن ولو دمر رجل في زرع  
 وكرب دابة وقد اشدت زرع فحسبها فملك يضمن صاحب الثور ان اخرج دابة الثور من زرع فالحق ان اخرجها  
 وبها ضمن وان لم يسبق بعد الاخراج لم يضمن وكذا دابة الثور من زرع الثور وذكر في التجسس لو سرقها الى المكان بها  
 من زرع وقال كثر المشايخ يضمن وعليه الفتوى ولو وقع ثوبا في دار رجل فزاع صاحب الدار وافسده يضمن ولو  
 ادخل دابة دارا فان اخرجها صاحب الدار لم يضمن لان الدابة في الدار فكلان بدفع الضرر بالاخراج.  
 بخلاف الثور. متى افترق دابة انسان ولم يجر لها من مكانه ثم ارسلها حتى ضاعت قال قاضي قاض  
 يضمن وقال صاحب المحيط لا يضمن. ولو جرحها يضمن بالاتفاق. ولو وضع كلبا في بصرى فقتل نفسه لا يضمن  
 ولو عثر به حتى مات يضمن. صبي قائم على سطح او قابض صاحب به رجل فتزع الصبي ووقع ومات يضمن الصالح  
 وبه عليه عاقلة وكذا كلب لو كان على الطريق فمرت دابة فصاح بها رجل فوطاة الدابة فمات يضمن الصالح  
 وبه عليه عاقلة. صبي بال على سطح فخرج البول من الميزاب واصاب ثوب رجل فافسده يضمن الصبي وبه  
 به اذا ايسر. ثور صبي سبها قاصدا عين امرأة لا ضمان على والده وانما يجب الضمان عليه في حاله  
 وان لم يكن له مال فتنظره الى ميسره لانه لا عاقلة للثور. والعاقل للثور لا انهم يتنازرون. غنم وفيل  
 سنانا فافسده وصاحبها معها يسوقها ضمن ما اشدت وان لم يسبقها لا ضمان عليه  
 وكذا الثور والطار. الراعي اذا اخذ يا فريسا من البرع بحيث لو شاد وتنازلت صحت ما

الكنة

الكنة ولو نجس دابة رجل فالتفت الركب ومات ان كان باذنه يضمن وان كان بغيره كمال الدابة ولو لم يمت  
 الناس فمات فدمه ممدور ولو اصاب رجل بالذئب وكيف ما كان ان تحسبها باذن الركب فالضمان عليه ما والا على الناصب  
 فقط وفي غير الشاة يضمن النقصان وفي غير ثور الجرار ربع النقصان وكذا في غير طار والبغل والفرس والدابة ثلاثا.  
 ولو قطع احدى قوائم الدابة ان لم يكن مأكولا اللحم ضمن جميع النقصان وان كانت مأكولا اللحم ستمها البه وضمنه النقصان وان شاد  
 امسكها وضمنه النقصان. ولو عثر به رجل الدابة حتى صارت عرجا فهو كالمقطع. ولو قفاه فزحار قال ابو ج ان الناس لم  
 ابطه وضمنه جميع النقصان وليس له ان يسكن الجمل ويضمنه النقصان وهي مسئلة الجمل النجاسة من ثج مات نفص حتى خرج منه  
 الطيار او وقع اي اصاب شمس فذاب والشمس بما مدفوع منه السمن قبل يضمن. ولو حل قبل العبد قابض البه لا يضمن لان  
 العبد له فريضة فان كان العبد ذاهبا للعقل يضمن وقال ابو ج لا يضمن هذا كلكه فان ثبتت واموال خرج ان كان لبيلا او  
 وبقي الباب مفتوحا فجاو لفسق سرق لا يضمن كذا في باب لا صلح لعل ولو عثر به رجل بغيره ثم غاب الناصب فليس له  
 من ذلك وسرق لبيلا لا ضمان على الناصب لان الناصب سيب والسارق مباشر وقال ابو ثور الدبوسى يضمن الناصب  
 البقاء والفتوى على عدم الضمان ولو شق رقبته من سابل حتى سال يضمن وكذا في حبل العنديل لو قطع من السروى  
 خصص بولا فان لم يمت حتى يسرقه احد يضمن العبد ونقصان البقرة قال في النصول انه يضمن قيمة الجمل ونقصان الام و ان  
 لم ينفعل الناصب فعلا كان السبب في قتله قال ابا ديان مشترك باده رايدست غلام شاد اذ فرستاد وكا ورا ايلاده  
 دزد برد بر قول بوي يوسف ومجنا وان بر خواجه بود در رقبه غلام في لان منها ضمان العقد والعاقده هو المولى من  
 رجل قال لاخر اذ وقع الى فلان الف درهم على ان يضمنه فلان فحضر بسمع ففعل فهو قرض على الامر والناقص وكيفية  
 ومودعه وكذلك لو قال اعطى الف درهم على ان يضمنه فلان وانما وجب هذا لان شرط الضمان لا يملك عن احد  
 ومبرهن اما ان يكون على سبيل التحمل او السبيل او لا سبيل الى التحمل لان المدفوع اليه لا ضمان عليه شيئا غريب  
 ان يجعل مالا وهو الرض ويجعل القايض وكيفية الامر فكلان قال فرضني الف درهم وادفعوا الى فلان فاني قد وكلت  
 بالقبض فاذا قبض صار قرضا على الامر. ووديعه عند القايض فان ملكه عنده لم يضمن وان اتلفه  
 او ضيقه فهو ضمان ولو قال له اقرضه الف درهم على ان يضمنه فلان فحضر بسمع ففعل فان  
 الحامور ما قد ماله من ايهامش فيكون المال قرضا على القايض والضامن كفيل لانه لما اضاف  
 القرض اليه ثم ذكر ضمان نفسه علمنا انه اراد به الكفالة من برودي. ولو قال له اعطه فلانا الف  
 درهم على ان يضمنه فلان فحضر فقال نعم اعطى الف درهم على ان فلانا لهما ضمان ففعل فان الرض

فائدة



منظور

فالشهد اليه اوصيه وعرفنا منه انهما  
فلما قصدوا ووجدوا الصبي فلقوا

الاولى ان كسبها بالاكيس كما لدقيق والخططة ونحوها او بما لا يسير به البئر وان كسبها بالتراب وبالطين  
او بما يكسب بالبئر من اجزاء الارض فالضمان على الثاني. من خبرنا من ارسل لغيره يضمن النقصان من مدم  
حارطه ان لا يكسر على بناءه والمالك بالخيار ان يثا، ضمنه قيمة الجدار والنقص للضامن وان ثا، ضمنه  
النقصان والنقص له. وقال بعض الناس ان كان قدما لا يؤمر بالاعادة وان كان حديثا يؤمر بترميمه  
حتى صارت بابسة لا شيء عليه لان صاحب البئر غير مالك الماء. ماورجل من الحب ولو صب فقال له الماء لانه ملكه  
والما من ذوات الامثال. اذا فني قبيل انسان ينظر الى قيمته يحبطا فنهضن النقص. وكذا اذا نزع باب  
دار انسان عن موضعه او بال في بئر ماء الوضوء او سرج انسان وكذا كل ما كان مكرما ومولقا اذا نقص تاليه  
وصب الماء في التنور الخ. ولو غصب بدرجل فاخرجه صاحب البئر من فم العاص ففكر انسان العاص وكسر  
من لحم يده شي وخرج به لا يجب وصب السن لانه مضطر مد البئر ويجب على العاص ان يرش البئر لانه حان. ولو اقتد  
بدرجل فهد ذلك الرجل يدين فثلب يده ان اقتد به لاجل التحية لا يجب الضمان. وان اقتد لاجل العنق يجب ذب البئر  
على الاقتد لانه مضطر مد البئر اذا غصب ثوب انسان وان فاء صاحب الثوب ومد الثوب فخرق والغاصب  
لا يعلم الضمان على الغاصب لانه يخرق من مده من بني عارطا في ارض فصبها من تراب المقصوبة لاسل تساقطت  
على النقص لانه لو نقص صار ثوبا كما كان كل موضع ينقطع حتى المالك فالغصب منه احق بذلك الشيء من سائر  
الزوا حتى يستوي حرقان فباع ذلك من مال الغاصب. ولو غصب صوبا فبذرها في ارضه او غصبا فصار عنده  
خرا او غلا نسجه او قطنا قوله او دقنا فخره او بياضا فكب او يصفه فخره لا يجب وبما جرت هذه الوجوه بلغة  
بهذه الشرفقات وعليه الضمان. واما الوجوه التي لا ينقطع حتى المالك على العين والخبر بين اقتد ونقصه فانه  
اذا غصب ثاة فذبحها وسلمها او قطع ثوب او غصب قلب فقتله فكسره او غصب ناقة فكسرها او فزها  
او غصب ثوبا فصبه او متب الرخ بثوب انسان فالتقه في بينة الفبر. او غصب عبدا فابن منه او غلا ففسده  
او قطنا فخرجه او دقنا فقتله فبسن او ارضا فبني فيها او ذرع او فرس او لبنا فطبخ ومغبره او فزها ففرد او طما ففرد  
اربا ربا او دراهم او دنانير فكسرها في هذه لا ينقطع حتى المالك **من كسر وشي** اشترى درهمين بيارشده است راى  
اشترى اربعة دنانير. است وان بيارشده كركشي در اينده است اگر ان اشترى طاعت دفعن بوده  
راى تاوان دار بود واكرنى جوابه بغير تقبل بود واكرنى فى. **تظهير** نذت دابة خاف ان طلبه يضيع الباسف  
فكره ففعل لم يضمن وان لم ينفذ ذلك ضمن **من فاعله** رجل قال لرجل هب لفلان الف درهم على ان لها ففعل



فذلك ومن على الامر والامر هو الواجب لان قوله على اني لها من يقتضي سببا ولا سبب منها سوى  
الوقوع لانه لا ضمان على الموهوب له يجعله كغيره فلا يفرق بينه وبين غيره فانه وكسبه بالقبض ثم هو مبدل  
منه وذلك محجج لو خرج به ولا ضمان يرجع في الهبة ان احب وليس ذلك لما روي وكذا لو قال تصدق على فلان  
الف درهم على اني لها من الاموال لا رجوع فيها **روى** رجل فاعل لآخر اعطيتك هذه الف ففعل انه ففعل  
على القابض الا ان ينوي الدافع الهبة كما لو قال وفعت اليك هذه الف الا ان يزيد فيقول اعطيتك هذا المال  
عطية فقبضه به ولا يصدق على الوقوع لان العطية انما يستعمل في الهبة **روى** رجل قال رجل حب لفلان عني  
الف درهم ففعل فهو مبدل من المأمور لانه من الامر بهبة للقبض لان قوله حب لفلان عني يقتضي النيابة عن  
في الهبة وذلك لا يمنع الاستقديم ملك الامر ولا سبيل الى الوقوع لان الضمان غير مذکور وانما ينظر الشيء ما كان له  
وليس كما ان ثبت العزم بخلافه فاذا ثبت هذا كان للام ان يرجع في هبته لانها لم يتغير وليس للمأمور ان يرجع  
لانه اعراض عليها هبة اخرى وصار القابض وكسبه الامر في ابتداء قبضه ثم صار هبة **من جامع الكبير** وقع  
جميع الاموال من الناس لتتبع بناء المسجد فانفق منها درهم طمعه ثم رددتها في نوبة المسجد لا يترفع الضمان  
الا بالرد الى المالك او تاييده او تجديرا لاذن من كان لم يجره الاستمرار حكم في العرف فان تقرر جازت في الاستحسان  
ان تقرر باتفاق مثل ما اتفق على المسجد في دفع الوبال اما الضمان واجب عليه **ص** الوكيل بعقار الدين حرف  
مال الموكل الى قضاء دينه ثم قضى دين الموكل من ماله ضمن وكان متبرعا في قضاء دينه وبهذا انما يباين  
والسماحة وتبني عليه بل ينبغي بها العلماء والعلماء ومنها العالم او السابغ **د** اما بال التزكيات فخطها  
ودفع ضمن ولا يلزمهم من ذلك فوجب ان يابره القواء او لا بذلك فمبصر خالفا لأمواله باذنه **د** دفع رجل اياه  
درهم فخطها من ذلك ماله فخطها قبل التصديق **ص** ومنها المتولى خلط اموال او قاف فخطها ضمن  
ومنها الساسر فخطها غلات الناس وانما منها ضمن ويكون متبرعا في الدفع والاتفاق من ماله الا في موضع  
جرت العادة بالاذن من ارباب الحنطة للظن بالظلمة اذ انكروا غلاتهم منه ولا عرف في السماحة و  
والبياعين قال روى ففعي هذا في عرفنا لا يضمن البائز للدين التزكيات والملاك له دلالة في خطها بالبيع للتزكيات  
**من فنية الفتاوى** سعى رجل الى السلطان فاحضه منه مالا ظننا بعض الساعي روى هذا عن زفر وكثير من  
من المشايخ بمصاحبة الناس **ص** شخص ان كانت العياة على كمالها اذ ان اشان او دام على النسيق لا يثبت بالخط  
فاخر السلطان فزعمه مالا لا يضمن وان اخبره وجبر كثره او قلته وكذب منه فزعمه بقوله بعض بلا خلاف

كش

كش هذا الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا باق الى امراة فنجيب وبها اولوا امرها فبطل ما وكذب  
في قوله فزعمه السلطان بقوله فتقبل بعض الساعي على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جابرا  
انه يفره لا حالة يضمن وقد لا يفرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية الشريفة بغيره  
التحاشس ومقتضى مدة فاجرة الانسان فاحضه فاحضه بعض فقلت وهذه واقعة زماننا في بلادنا فان الظلمة  
لما تزدون الرواحات من المبلغ فنقدم ببيع او شراء اخذ الدائن والمدينة منه بعض والمظلوم ان يرجع  
عليه اخبر الساعي الظلمة ان فلان منطوق في مطبوعة واحضر ما منه فله ان يرجع بها على الخبز وكذا اذا علمها الظالم  
كن امره الساعي بالانذار بعض **من فنية** ارضى شريك بين اثنين زرع ارضا جمعا ولم يرض به صاحبه وطالبه  
بالفعل فالفاني لا يابره لكن يفرم الارض بينهما فوقع في نصب صاحبه بامره بقلعه وما دفع بيعته كما كان  
داينين شريكين سابقا ارضا فوقع في نهر وانكسر رجلها ونحوها رجل اخر وباع شريكه اللحم لاضمان  
على السابق اذ لم يخالف ولا ضمان على الناجز اذ لم يعلم انها بعيش الى ان يفر صاحبها وعن اللحم بين شريكين  
وهو كالمأذون من طريق الدلالة **د** دفع الى رجل غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب له الى بيعك مع هذه السلسلة  
فذهب به دونها فابقي العبد لا يضمن لانه امر بشئ وقد ابراهم **د** لو بعث الرجل غيره الى الشئ فاحضه المثل  
داية الباعث وكرها فهلك ان كانت بين الامر والمبعوث انبساطا في ان يبيع مثل ذلك فلا ضمان عليه  
والا فلعنه الضمان **من الشريفة** رجل دفع الى رجل الف فقال ادفعه الى فلان اليوم فلم يدفعه ففعل لا يضمن لانه  
لم يجب على ذلك **د** رجل غاب وامره بتميزه ان يبيع السلة وسلم عنها الى فلان فباع وامسك الثمن عنده  
فلم يملك لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه اقام ما تبرع **من خلاصة** ولو دخل منزل رجل باذنه واخذ بائنا لبيعه  
فوقع وانكسر لم يضمن وان اخذ بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الا انما فاحضه انا رجل  
بغير اذنه وسقط ضمنه لو استعمل قساع الماش فسقطت من يده فانكسرت او اخذ قساعا يشرب فسقط  
او اخذ قساعا فوقع من يده لا يضمن **د** اهل النوبة يرون وادبرهم فذهبت فيها نوبة في نوبة احدهم قبيل  
هو ضامن في قول من يضمن الاخر المشترك وقال ابو الليث وعندي لا يضمن في قولهم جيبه لان كل واحد منهم  
في رغبة الاجر والمعين لا يضمن لوجوب اجرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك كسائر النوبة اذ كانت نوبة احدهم  
فلم يذهب هو كسائر النوبة لاجلها فخرج الباقي الى الغارة ثم رجع الى الكل بغيره الاجر ثم عاد ففعلت نوبة  
منها فبطلت ففعلت ففعلت بعد ما رجع الاجر عن الكل فلا ضمان على الاجير وان ضاعت قبل ذلك فهو ضامن







امام قد تفتت في نهران كان اهل التوبة رضى بان يات بالبصرة التوبة ولم يكلف ان يدخل كل بكرة  
في منزل صاحبها القول قول البغاري قد ثبت بالبصرة الى التوبة مع عينة فاذا احاط لا يضمن من خلاص ولو كان  
بغار فادخل البصرة في الكسك فضايع احدهما قبل ان يصل الى منزل صاحبها وكان المتعارف ذلك لا يضمن  
وان قال صاحب البصرة ما جئت بها الى الكسك فبجئت بالبغاري والاي يضمن من شرح الكسك الفاني وفي غير النهر  
بربع ثمة وكسح بن ابو جناب الكلبى عن ابي جعفر عن النقي عن شرح ان لم يكتب البعير في فرس فتنت عنه ان يوم  
الفرس لم يكون في عينه ربع فبنته حباب بن سلمة بن عبد الملك بن عثمان وهناتا فقا غير فرس لودة بن ليل  
فكتب سعد الى عمر بن الخطاب فبان ان شاة اخذ الفرس واعطاه الشرا وان شاة  
اعطاه ربع ثمة فتوم الفرس عشرين الفا فاعطاه ثمة الالف ابن جرج عن عبد الكريم ثم ان علمنا قال في  
غير الدابة الرفع وعن شرح في الدابة اذا فتنت عنها لصاحبها الشرا وان رضى بربع عنها فباعتها  
الشي ان لم يرض في غير جبل اميت بنصف ثمة ثم نظر البعير بعد فقال ما اراه نقص من ثمة ولا هداية فتفتت فيه  
بربع ثمة ومن حسن بن حم قال في غير الدابة ربع ثمة فان قطع ذنبها اغرم ما نفقها وقال ابو جعفر في ثمة  
والبعير والبصرة بقا ثمة ربع ثمة فان قطع ذنبها فليس في ذلك الا ما نقص من الثمن فقط وهو قول ابو  
وقال السبيث ان فقا غير دابة او كسر رجلها او قطع ذنبها فقلبه ثمة كلها او مثلها فلنا لا يلزم في ذلك كله  
الا ثمة ما نفق من ثمة ان الراى اذا دخلت السرج في الكسك وان رسل كل بكرة في كسك صاحبها  
ولم يسلها الى صاحبها وقد كان الرعاة فقلوا ذلك كذلك وقد كان عرفهم هكذا فتقول الراى كذلك فتفتت  
بكرة قبل ان يصل الى صاحبها قال ابو النضر البوسى لاضمان عليه وهذا الموقوف كالمشروط في غار لا يضمن  
ولهم مرقى متنايف بالاسجار لا يضمن ان ينظر الى بكرة فضايع بكرة لا يضمن بكرة حرمت على فطرة فدخل رجلها  
في ثمة فانكسرت او دخل الماء والماء يضمن والبغاري لم يعلم وهو لم يضمن او اتم امكن صونها واذا خالف الراى في غار  
في غير المكان الذي امره فطلبت ضمن ولا اجر له وان سلمت القتم فالتماس لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر ولو  
اضلنا في مكان الراى قال قول رب القتم ويضمن الراى بالاجماع في خلاصه رجل له كلب عتور يعض كل من يمر عليه  
فلا يملك على ان يفتق وان عض رجلا فمات يجب الضمان على صاحبه فتيل ان يشهد واعليه يجب والا فلا مثل لما يملك  
المالك من الدابة فسد زرع غيره او نهارا فلا ضمان على صاحبها ولا على الراى عندنا الا ان يرسد له او يرسد له او يرسد له  
بغيرها وقال الشافعي ان كان ثمة را لا يضمن من ثمة من كان له حرث فدخل فيها دابة لبها كلها فضايع صاحب الحرث فاذا

اخرها

اخرها وفاقرها نحو المليل او اقل فاكلها الذئب وفقدت فلا ضمان عليه وان ساقها اكثر من قدر المليل فلا ضمان  
هذا الحكم في المفازة وامارة المليل يسوقها ثمة في خطوة وان ساقها اكثر من ثمة فلا ضمان عليه الضمان من نازل الكال اذا مضى  
الدواب في غير رجل قد مضى ثمة لا يضمن كالتباز الا اذا غلط بان قال رجلان انه ليس قابل هذا من حرف فعلمه  
وقال رجل هو اهل لا يضمن فان كان من جانب الكمال واحد وفي جانب الاخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع النوزل  
لو قال رجل لرجل كمال وادبشرط ان لا يذنب البعير لا يضمن في اجارات الاصل ولو امر رجلا بما بان يباع منه فباع ثم  
اختلفا فقال امريك بان يباع فبر هذا السن وقال الخيام امرت ببيع هذا السن فباع هذا السن القول قول الامر ولو فاع ما امره  
ولكن سن اخر متصل متصل هذا السن فانتفاع ضمن وفي الاصل الاستاذة في كل اذا ضرب العبيد والعبيد للتعليم  
فهذا ان كان يبرأ من الاب والوصى يضمن ولو كان باذن الاب والوصى لا يضمن ولو مضى فيه الاب فمات ضمن  
وكذا لان الوصي وان الاب فقير بنفسه لان منفعة فيه عابدا به بخلاف المعلم فان فيه باذن من له الولاية وكذا  
الرجل لو قرب زوجته وفي العيون في الاب ولو قرب الابن فمات لا يرث منه متدايع وعند ابو يوسف  
لا يضمن من ساق الى السلطان رجلا حتى عرفه لاي من ثمة او به امد بان كانت الساقية يتي بان كان  
يؤوبه ولا يضمن وفيه الآخر الا بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا يضمن عن النقص بالامر الموقوف في مثل هذا لا يضمن  
الساقية الباعث اذا وقع في قبضة ان فلا يتي الى امراته او جاريته ويرفع الى السلطان فرفقه ثم ظهر كذبه فمات  
لا يضمن وعند محمد يضمن والفتوى على قول محمد الثالث ولو قال رجل ومذكرنا وظهر انه كاذب ضمن الا اذا  
كان السلطان عدولا لا يؤرم بمثل هذا البعاط وقد يؤرم وقد لا يؤرم فلا يضمن الساقية دخل رجل زرع دابة غيره  
فغضب في الغار ونحوه يضمن ما نفقها وان وجد الا اذا قال لصاحبها احسها من زرع ولم ياتفت الى قوله في لا يضمن  
زجره ولو ملكك زرعك وانك لها صاحب الزرع قصد بالاسباب بان وضع مدخلها وامامها ملكا او شجرة ملكه  
او نحوه او بالباشرة بان انقل فعل بها عند الوضاط وذلك بعد ائمة يضمن وينقصان وبستر وان يمازاد من فتادى  
الحاوى رجل ضرب ولده الصغرى في تعليم الوان ومات قال ابو يضمن الوالد فيه ولا يرث وقال ابو يوسف يرث  
الوالد ولا يرث فان حرث الصغرى باذن الوالد يضمن للمعلم قال ابو النضر والراى اذا نام مع ضاع بغيره ان نام مضطجعا كان ضامنا  
وان نام طابا فان غاب البعير من ضامنا ولا فلا وان اكل الراى من الالبان يكون ضامنا من قاضي قال ولو قتل بطلب يضمن  
لو اودم من طلب ولم يعلم منه لم يضمن ولا يضمن البحث في ان من صالح امر يضاهي نفسه في غار فمات المربيض صار ضامنا ولا يضمن  
منه في ذلك علما او فلا ولا يرف ذلك فهو مستند فاذا اتولد من فعله الهلاك فهو مستند لا محالة لكن سقط عنه النقصان لانه

فتادى



ما على مستقلا بل على باون المرفق فاذا امكنه يكون حكمه كحكم الظاهر هذا او بب عاتة النفر او بب عاتة من الطب على فاعلمه **من شرح المصنف**  
 بيت بترق مع رجل الى البقار فقال البقار ذو الى ربها قال لا قبلها فذهب بها فركبت بعض البقار لانها لم تاجبها الى البقار  
 انتهى الامر فصار البقار راعيا وليس للرجل ان يودع **من فصول** في المشتكى امر صبي بسقي لاداة في الشهر وارسله في حاجته  
 فأتى لم يكن على الرجل شي ولو عرف في الشهر او صدقته الدابة كان الامر مناس **من شرح** فحصل امر عبد رجل ما ان ابنه فو ضام وكنا  
 لوامره بالي يقتل نفسه او يقتل غيره فقتل والبعد صغرا او كبريا ولو امره بان يفسد مناع مولاه ففعل لا يفتن **من فصول**  
 عن مبيدة سقطت من السطح فالتج راسها تموت فقال كبر من اهل الصبي ان شققت راسها تموت وقال واحد منهم ان لم يلق اليوم  
 تموت وانما اشق قبرا فشقها ثم مات بعد يوم او يومين هل يفتن فتا على ملبا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان مضافا ولم يكن  
 فالتج خارج الرسم فتقبل له انما اذا اذن به على امرها على علاج ملبا فقال ذلك لا يفتن عليه فامتنع نفس الاذن فلو كانت حال  
 هذا الجراح ان ماتت فانما ضامن هل يفتن قال لا **من فصول** ولوزال بكارة امرأة باذ او غيره يجب عليه المهر صيان وقتت احداهما  
 وقالت بكارة احداهما فقبل الاخرى يجب مهر المثل على العيبه **من فصول** فلو وكرة ففعلت منه عدل ولو سقطت  
 بعد ذلك ايام ولا يدري ام من الوكرة ام من النحر السابق نصف الى الركن وان نافر الكوكب السقوط لانه السبي ويجب  
 كونه عدل **من فصول** اذا قال رجل لغيره هذه البقرة وارفق الثمرة فتاكلك فصدور ففعلت منها فالتج بعض الامر وان قال ارفق بغيره  
 فالتج ثمرتها انا اكل ففعلت بغيره وفي فتاوى فافهم فان ولان عبد اكل صبا حرا على دابة فوقع العيبه منها ومات فذبحه  
 يكون في عتق العبد برفع المولى او بئذى لانه سبب له ملكه والعبد يفتن بطنابه نسبيا ومباشرة وكذلك رجل يبيت  
 غلاما صغيرا في حابة بعد اذن الصغيرة فزاي الخلام غلاما يفتن فالتج البرهم وارفق في بيت فوقع ومات وقال سقطا  
 الثور من الذي ارسله في حاجته **من شرح** فغضب دابة فتمت الف فرات متعلقة حتى صارت بتمتها الفين فتمتها  
 بخير المالك فمن القاصب فتمتها يوم الغصب وهي الف ادى المشتكى فتمتها يوم القبض وهو الف فان ولد ان بعض الباق  
 فتمتها الفين عندهما لا عند ايه حنفية. غصب دابة فتمتها عشر فرات حتى صار فتمتها اربعين فانظرها  
 القاصب عند ايه حنفية فتمتها يوم غصبه لانها له وعند ايه ان بعض فتمتها يوم غصبه لا يوم ذبحه عند ايه  
 وعند ايه فتمتها او يوم اتلافه او يوم بيع او تسليم. غصب شاة فتمتها ثم ذبحها فتمتها يوم غصبه لا يوم  
 ذبحه عند ايه وعند ايه فتمتها يوم ذبحها ولو تلفت بلا اهلكه فتمتها يوم غصبه **من فصول** رجل ركب  
 دابة فخره بغيره ثم نزل فالتج قال بعض في رواية الامم وعنه ابو يوسف انه لا يفتن قال لا على الصحيح ان على قول  
 ابو حنيفة لا يفتن حتى يحول من موضعها **من فصول** فاقطعت ذواتي امرأة فقتلت ذواتي امرأة اخرى عند الراس ومضت نسبه فلم يفتن

من فصول

الدواب

الذوات النباهة القديمة بل يفتن كما قطعت فتمتها حكومة عدل قطع ذواته امرأة شباخ حولا فان ثبت  
 فلا شئ عليه وان لم يثبت ففعله حكومة عدل وهو اختيار الطحاوي **من فصول** وفي فتاوى النسخي انه دون الخروا  
 على الكاسر وهكذا البقور وكذا من اراق خورا هل الذمة اكسرها وتلق زقاها اذا ظهر دابة بين المسلمين  
 لا ضمان عليهم **من فصول** ولو ولدت شاة او برة في يد الراعي المشترك فترك الولد بالجنابة حتى ضاع لم يفتن لانه ليس  
 عليه بيع الا ولاد الا ان يشترط بخلاف الاجر لود **من فصول** ففتن في جرك كركر بائس في بيت الطراز حبسا بكم في مثله  
 المتاع لا يفتن وان كان كمال لا يرك في مثله المتاع ان كان ارباب الكركر بائس رضوا بذلك لا يفتن وليس عليه ان يبيت  
 في بيت الطراز ولكن اذا اطلق الباب في الليل وذهب لا يفتن ولو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يفتن  
 من ان يكون حبسا الا اذا **من فصول** ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يفتن  
 لانه يمكن التغاوة مع فطان من جمل ما يمكن الامرار عنه بخلاف الزاير على الواحد **من فصول** قال فاضي خان عليه  
 الرحمة لا باضم اي لا يجوز ابدال المظنة بما هو اخر منها الجمل كالمخ او قدرا الى ان سبي قدرا من القطن لم يجر  
 ابدال الجدير مثل وزنه لان القطن بسيط على الدابة والمدير يجمع في مكان فتؤذيها فلا يرضى صاحبها  
 الا باذن. ولو غطيت اي هلكت برديه اي سبب ركب خلف الركاب سواء كان الرديف مستاجر او غيره  
 ضمن لفتن اي نصف فتمتها وعليه الاجر كاملا ان غطيت بعد بلوغ مقصده ثم المالك ان شاء ضمن المستاجر  
 وان شاء ضمن الرديف والاعتبار فيه بالتفلي اي بتفلي الرديف لان الاودي غير الموزون فاعترفه العدد  
 كما اعترفه ضاه الجنابة هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الاثنين وان لم تطبق ضمن جميع فتمتها كذا في الكاسر  
 قالوا هذا اذا كان الرديف يترك نفسه وان كان صغيرا لا يترك نفسه يفتن بغيره مثله وفي  
 غير الموزون فاعترفه العدد كما اعترفه ضاه الجنابة هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الاثنين وان  
 لم تطبق ضمن جميع فتمتها كذا في الكاسر. قالوا هذا اذا كان الرديف يترك نفسه وان كان  
 صغيرا لا يترك نفسه يفتن بغيره مثله وفي ذكر الرديف اصترازها اذا احكم الركاب على عاتقه  
 يجتان في مكان واحد فيكون الشق على الدابة كذا في النهاية. ولو زاد على المسمى اي على اسماء  
 من مقدار معلوم فغصب ضمن بقدر الزيادة مثلا اذا زاد عشر المسمى فتمتها عشر الدابة هذا اذا اكل  
 عليها من جنس المسمى ولو جملها من خلاف جنسه وصبت جميع الغنم. وهذا اذا احكم الركاب الزيادة مع المسمى  
 وحده فغصب ضمن جميع فتمتها وهذا اذا كان الزيادة في الجمل ولو كان في غيره كما اذا استاجر بيرة ليجفف



المنہج

[illegible]



کتابخانه المیزان

**كذلك التوازل** من ترك دابته بقلعة ضابغة فآخذها انتقام عليها فعلى او غرق في البحر متاعه فآخذ من رجل  
 اذا خرج غواص فوصل صاحب له عم لونه ماء كم للديت وفيه اخلاق وشبه من عبد الله بن عبد الحميد مع  
 الشعبي يقول من قامت عليه دابته فتركها لمزاحياها فقلت له ما باعد قال ان شئت عدوت لك من اصحابي  
 رسول الله عم خالد بن عبد الله انا مطرف عن الشعبي فمن سب دابته فآخذها رجل فاصحابها فقال  
 الشعبي هذا قد قضى فيه ان كان سبها في كلاء ومن فصاحبها احق بها وان كان سبها في مغارة  
 او مخافة والذئبي اخذها احق بها وروي عثمان بن عفان عن الحسن مثله قال ومثل الحسن عن السفياني عن ابي الليث  
 على ساحل فرغاص على شيء فاستخرج منه دابة وهو قول الليث ولا يابزم من وجد متاعه ان يؤذي بالآخذ ما انفق  
 عليه لانه لم يأمر بذلك فهو قطع بينك وبينه ابا داود عن الشعبي ان رجلا اصل بعير له نضوا فآخذ رجل فانفق  
 عليه حق من فوجده فاصبه في امره الى عبد العزيز فنفقوه بالمنفعة ورد النعمة على صاحبها قال الشعبي  
 اما انا فاقول فآخذ ما له حيث وجد منها او هو ولا فلا شيء عليه **من تجلي** اذا سفل البر في حلق الطاحونة  
 في الماء يضمن الطحان قال نصير ولو استاجر طاحونة ففعل البر في الدلو فدخل البر في حلق الطاحونة فانه لا  
 يضمن ضمانه على صاحب الطاحونة لان الخطأ ورد صاحبها وكان ينبغي ان يتعدها قال ابو القاسم **من**  
 حنطه فبهر الى طاحونة فوضها في حنط طاحونة واما الطحان ان يدخل بالليل في بيت الطاحونة فلم يفعل  
 حق ثبت وسرفت مان كان على التحن حابط منافع في الهواء مقدار ما لا يرتقى الا يسم فلا ضمان على  
 واحد منها **من احسب ايات** وفي القينة لو لم يسل الطحان الدقة بعد التحن مع القدرة عليه سرق منه يضمن  
 اخذ الاجرة طلبه الماء لك منه او لم يطلب وقبله **من شرح مجمع لابن مالك** رجل استأجر ابراهيم الى البصرة فمات  
 بعيله فذهب ووجد بعضهم قد مات فمات ثمان من بقي فله الاجر بحسب ذلك ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان  
 بالبصرة وبقي بجوابه فوجد فلا تايتا فرد الكسب لاجله عندها وقال محمد ابراهيم **من خلاصة** قال علي بن احمد  
 ولو استأجر حمارا لانتقل عليه للطبيب من اكرم فعدم الحمار على حابط فوقع في النهر ومات لم يضمن ان لم يعرف  
 عليه في السوق قال الفقيه ابو الليث يعقوب اذا ساق كاسوقة الناس في طريق يسوق الناس قبل ذلك الحبل  
 في مثل الطريق **من احسب ايات** في الخياط والتشاج رجل قال الخياط انظر الى هذا الثوب ان كفا في قصا فاقطع  
 بدهم وخيطه وقطعه ثم قال لا يكتفيك من الثوب وقال انظر اليك في قصا فقال نعم فقال اقطع فقطعه  
 ثم قال لا يكتفيك لا يضمن **من خلاصة** قال في الخياط ولو قال اقطع ادا فاقطعه اذا لا يكتفي لاذكر هذا الخياط  
 في الكتب وحكي عن فقيه ابي بكر البجلي انه قال يضمن ولو قد راح الخياط طول الثوب وعرضه فجاء به ناقصا ان كان قد  
 اصبع ونحو فليس شيء وان كان اكثر يضمنه **من خلاصة** والحنان اذا ختم مبيعا باذن والحق قطع







من الغاصب بوجد كذا في الجامع الميوني نورجل من انسان وجبه جاسق قار كذا القائل فبعض لا يفهم **الفتاوى**  
رجلا وقد تنور نار والقي فيه من الخيط ما لا يتحمل التنور فاحترقت فبعض لا يفهم قار كذا القائل فاحترقت  
يفهم صاحب التنور ولو قربت نار في ملكه او ملك غيره فحصل شرار على ثوب انسان فاحترقت فلا يحد من  
الفضل يفهم ولو طار الرجح من النار قالها على ثوب انسان لا يفهم لان غير ضا فاليه وهكذا  
ذكر في النوازل عن ابي يوسف وقال بعض العلماء ان قري في النار موضع له حق المروور فوقع فيه شرار  
في ذلك انسان فانه لا يفهم فان لم يكن له حق المروور في ذلك الموضع فالجواب على التفصيل ان  
وقع منه شرار يفهم وان هبت الريح لا يفهم وعليه الفتوى **عمادي** لو القى سمانا في ماء وسقى انسانا  
مات لا يفهم **جمع الفتاوى** رجل دق في داره شيئا فسقط من ذلك في داره جار شيئا فالتف كان ضام  
ذلك على من دق في داره في غصبة فاف **جمع الفتاوى** استباح قوسا فقال له بايها مدها فذا انكش  
يفهم وكذا اذا مال مدها فاذا انكش لا ضمان عليك يفهم ايضا قال في عسق هذا اذا اتفقوا  
على الثمن كما اذا اخذ شيئا على يوم البيع وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك يفهم كذا هذا  
رجل دفع كراما معاملة فلما انما الكرم الدافع واهل يدخلون ويأكلون والعامل لا يدخل الا قليلا  
ان كان ذلك بغرض الدافع لا يفهم والضمان على الذين اكلوا وان كان باذنه وهم يحسب نفقتهم  
عليه فمن نصيب العامل وان كان من لا يحسب نفقتهم عليه لا يفهم وفي النوازل **مسألة** رجل في شجرة  
معه متاع فعلت السينة فقال احدها لصاحبه الوصاية على ان يكون متاعه بينك وبينى ايضا  
وقال محمد فاسروهم فمن لا يملك المتاع نصف فقه متاعه **من يراى** قال العبد لحمام اقلع من قلع  
يفهم ولا يصح امره بلاذرا المولى **بناوى** قطع شجرة فوقع على شجرة جار فانكسرت يفهم و  
لو اراد نقض جدار مشترك فبعضه جار فقال الناظر ان يذني فان خرب من دارك فانا ضامن لك  
فان ذن له بعد الشرط فيقصد وخرت داره شيئا بنقصه لا يفهم وان لم يكن مباشر وفي فتاوى القضاة  
مثل كنه قال لم يصح شيئا مطلقا كما قال فيمن لك يملك من ماله لا يصح وكذا لو بنى حماما وعمرها  
وقال ان يملك ما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه شر فالأئمة الفضلي هدم جداره فقط خشي  
جدار غيره فهدمه لا يفهم من يخطي هدم بستانه فانه من ذلك بيت جار لم يفهم فتاوى الفضلي  
لو اذ الجار في هدم جدار مشترك بشرط ان ينصب الاخشاب فلم ينصب ممن وفيه عس لا يفهم على  
كل حال لان المهدم حصل باذن وحفظ وادحار لا يكون عليه **من يراه** رجل عصف رجل  
فجذب من في سقط بعض اسنانه وذهب بعض لم يراع فدية الانسان هدم على العاصي وشره زلة

في الخياط والتساج لو قدر الخياط طول الثوب وعرضه فانه ناقصا ان كان قد اصبغ ونحوها فليس بشئ وان كان اكثر  
يفهم الخياط اذا خاط قيصا من كرايس رجل له ياد فبقيت منه قطعة من الكرايس فسقطت عنه ضمن وكذا  
الاسحا فاذا بقيت قطعه حرم دفع غدا الى رجل يبيع كرايسا فدفع هو الى آخر يبيعه فسد من يده ان كان  
الك في اجرة الاول لا يفهم واحدهما وان كان الك اجنبيا ضمن الاول وذلك لانه هذا عند البيع وعند  
الاول ضمان مطلقا وفي الاجنبى ان شاق ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر التساج اذا اخذ الثوب وعلق  
الثوب بما حذ منه لا يملك فيه وبالثوب فخر الثوب من مده لا يفهم كذا الخياط لو خرق من يدها ضمن مدها  
**من مقاصد** اخبر الساعي الظلمة فلان من سجدنا فخذ منه فوضا من شكى عند الخياط فغير حق وان بقيت  
فضرها لك وعنه فأكسره لا يبره يفهم الشاكي رشه كالمال **من يراه** وفي المسئلة اذا اشرب المرأة دواء فاسقطت  
ولدها وقد كانت شربت لغرض سقاط الولد فعليها الغرة ولا كفارة عليها في قول ابي حنيفة ولا يبره وقال  
بعضهم عليها كفارة وفي الزيارات ان المرأة اذا ضربت بطن نفسها متعة او شربت دواء متعة بسقط  
الولد فسقط يفهم عاقبتها الغرة وهي خمسة درهم وفي النوازل ولو سقى امرأة ليعمل فانت ولم يعرف  
ذلك الداء قاتل ولد الميراث ولا ثم عليه فيما فعل **من اختار** ولو قال رجل الخياط لو كفاني هذا قيصا  
فاقطعه قال الخياط نعم فقطعه فاذا هو لا يملكه فمن اذا اذن بقطعه شرط الكفانية ولو قال ايكفني قيصا فعلى  
الخياط ثم يكتفي فقال بالثوب اقطعه فقطعه لا يفهم لاذن القطع مطلقا ولو قال الخياط نعم فقال المالك  
فاقطعه او اقطعه اذن فقطعه اذن فعلق الاذن بالشرط كذا دفع اليه ثوبا فيخطيه له قيصا فخط قيصا  
فاسد ان علم به المالك واليسى لا يفهم اذ ليسه رضاء وعلم منه مسائل كثيرة ولو قال اقطعه حق بحسب القدم  
واجعل كدخلة اشياء وعرضه كذا فاجابة ناقصا فلو كان قد اصبغ او نحوها فليس بشئ ولو اكثر منه فله تضمينه  
**فصل في** لو اخذ من عهده من يده لم يفهم صورته رجل وابن اخذ من عهده لاجل اخذ المال فجاء رجل  
اخر فنزع المديون من يده لاني لم يفهم ولكن يوزر اما السر فلا يبره فاما عدم الضمان فلا يملك المال  
**من شرح** الكبر فبعض ثوب رجل واحد مائة لا يفهم حارس الخواص على ما عليه الفتوى لان لا متعة  
بابوا بها وجب طاعتها والحارس يحرس الابواب وعلى قول الامام لا يفهم مطلقا وان كان المال في يده لانه  
اجير من يراه رجل اجيرته لرعى الغنم ثم ضاع من الغنم شاة وشال صاحب الغنم ان ذلك فقال لا أعلم  
يفهم لان عدم العلم تقدمه وكذلك ان نام مضطجعا لانه تقصيره **من شرح** الكبر رجل عصف رجل  
تقوم الخياط بينا فان كانت قيمة الخياط مائة درهم وقدر ثوبه عشرة يفهم الما دم تعذر دهرها والقراب  
لصاحب الخياط وقال صاحب الخياط وادفعه الى الهادم كان له ذلك ويفهم فاه درهم **من قاصه** خا

من ربا الثوب

من الخياط

يفهم المالك الغنم الا علم ان ذنقه







مطلوب  
رفع الامانة لا اضر  
نفع بالسرور

لو كان صاحب المتاع يبر خلتها ولا يوثقها وهكذا المتاع يضمن الاجير. وعن ابى يوسف اذا سرق المتاع في راس المال ودب المتاع معه لا يضمن. **واما الثالث** ان يكون صاحب المتاع يضمن بالعقد حتى لو استأجر دابة بكل عبد صغير او كبير فلا ضمان على المكارى فيما عطي من اذ قدوه وكذا لو حمل عليه المتاع والعبد يضمن المتاع. **دو** العبد اذا كان العبد لا يصلح بحفظ المتاع فاما اذا كان يصلح لا يضمن المتاع **من الحفظ** رجل اكثرى من رجل غنية يجعل فيها طعاما الى موضع معلوم فلما بلغت الغنية ضربها بالربح فودعها الى الموضع التي اكثرى منها فالمسئلة على جبرين اما ان كان صاحب الحيوة اهل يمكن فان كان معها عجب الكروا اذا لم يكن ولا كروا عليه لانه اذا كان معها فالطعام في يده فوصل الى الموضع الذي اكثرى اليها ففي الوجه الثاني اذا لم يكن معها وهو اسلم الى صاحب الطعام فصار كخياط خاط ثم نقص ولا يستحق الاجر. **رجل** دفع ملاح طعاما كلبا معلوما بحجم كل كلب منها بكذا فلما بلغ موضع الشوط قال صاحب الطعام قد نقص طعامي فانكر الملاح فمد ذلك القول قول صاحب الطعام لان الملاح يدعي الاجر وهو منكسر هذا اذا لم يكن يدفع الاجر فاما اذا دفع والمسئلة بحالها قال قول الملاح لانه منكرا الاجر بحساب ذلك وقال صاحب الطعام كل الطعام وبأخذ منه الاجر بحسابه **من الواقيات** اشجاركم سن ياروي كسلبا راز خفي نفق ازان كهر سن باستودها ان بود وفي سن ها واكر برستق تهرور ها كندونه بنوقا ينفقند وهران تارك حفظ به وضا من به كذا هنا فعلى هذا لو كان صاحب المتاع هو الذي حمل وشو الرجل لم يضمن شيئا وقس على هذا اما اذا حمل احدها احرار اعدان والمكارى **الاخر من اعد** اعلم ان المتاع في يده امانة عند ارجح ولا يضمن الابا التقدي كاذب الوديعة وعندنا يضمن الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الا عنه كالموت حتفائه والحرق الغالب **من شرح** وفي مجموع النوازل لو ضاعت من يده ثم وجدها في يد رجل فلا خصومه له معه بخلاف اللودع حيث له ان يخاصم اذا وجد الوديعة في يد آخر لان اجزا الوديعة ثابت الودع لا للرجل **كسا** وفي اللقطة حق الاخذ ثابت لكسا كالا ولانها سيات اصل سوبان في الانقاص **مجمع لابن مالك** وفي النوازل اللودع لا يضمن الوديعة في الخانات فوضعيها فسرقت ليدان لم يكن عليه لاضر لاضر والاضر وعبارة جامع الصغير لو كان بمكة في البيوت فعال الماز وجتلك ولا يرفع الزاد الى علامك فرفعه لا يضمن **من خلاصه** قال اذا استأجر ليعمل له طعاما الى موضع كذا فخرج اليه ثم عاد الى المكان فله الاجر وعندنا يسقط الاجر لانه اوفاه العمل لكسا لانه نقص ما عمل واستروت **ولاحظه** فانت وفي النوازل العيب المتأجر امانة اجماعا اما العيب في الاجير المشترك فغيره خلاف وفي

سوز

المناجاة في رجب الحرام

لا يبيع



وان اختلفوا بعد الاسماع لم يبالوا وكان القول قول المتأخر مع غيره وان اختلفوا بعد اسما بعض المصنفين عليه كالواجب على ما قبل  
وكان القول في المأخر قول المتأخر هو

و لدا شترى بعد اقباضكم اخلوا فاقول الناسى على عبد الجرح بجمع

القانون هلك المتاع عند الاجير المشترك بلا ضعة فلا ضمان عليه وكذا بعد العمل ولا جرم ولا لا يجب الضمان ان  
هلك بعد العمل ان شاء ضمن الاجير عولا واعطاه للاجير غير الممول فلا جرم وفي الفصول هلك المتاع  
في الاجير المشترك بعد الفراغ من العمل لا جرم دفع الى رجل مصفا يعوله غلظا او سكبنا يعوله قرا با  
فضاع المصحف انا لسكين يضمن على قول محمد اما على قول الجرح فلا يضمن الا ما هلك بصنع او بالتقصير  
في الخط كاللوح وعليه الفتوى وفي المستقنى عزالي يوسف دفع الى رجل سيفا بصلح من جفنه شيئا  
فضاع نصلم لم يضمن وكذا لو دفع اليه ثوبا ليراقه مندبل مضاع المندبل دفع الى صانع ذهباً  
ليتمخذه سوار منسوجا ونسج لم يكن من علم فاصح الذهب وطول دفع الى من يشبهه ضرب من الكافان كما  
الصانع الاول دفعه الى الكس بغير امر مالك ولم يكن الكس ولا تلبدا له كان المالك ان يضمن ايها شاعها  
وعندنا ج الصانع الاول ضامن اما الاجير فان ذكرناه سرق منه بعد العمل لم يضمن وفي التفريقان  
في الفصل الثالث والعشرون من اجازات المحيط ان المختار للفتوى في الاجير المشترك قول الجرح وقيل هو  
قول محمد ايضا وفي قول قاض طبرستان واختار المتأخرين الصلح على نصف القيمة في الاجير المشترك وفي  
الملاحضة دفع الى اخيه ثوبا له وادفعها الى انسان بصلح ثم نسي المأثور ولا يدري الى من فيها  
لا يضمن كالودعها في دار ونسبها في النوازل الخامس اجير مشترك وكذا الدلال وبهم بان  
ولو دفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشتره ولم يظفره فلا ضمان على الدلال والحاوي اجير  
مشترك والراعي والمجال كذلك ولو نام الاجير المشترك او الواحد قال في النوازل ان نام  
مضطجعا فهو متضيع وقال بعضهم كيف ما كان فهو متضيع وفي نظم الفقهاء ايضا تلبس القصار القمار  
وجميع الصناعات اجير وحد كان الفقه ابو بكر يقول الاجير المشترك لا يضمن عندنا جرح اذ الم بشرط  
عليه الضمان ما اذا شرط عليه الضمان يضمن وكان التقية ابو جعفر سوي بين شرط الضمان وعدم شرط  
الضمان وذكر في الفتاوى الظهيرية الاجير الخاص غير ضامن لما هلك في يده من غير ضعه بالاجماع وكذا  
ما هلك من علم المأذون فيه فلا ضمان عليه بالاجماع وما يهلك بضعه بضمه ايضا عندنا يوسف  
وعندنا جرح لا يضمن وهو قول زفر الحسن وانه قياس سواء هلك ما لم يمكن لاحترازه عندك السرقة في القصب  
او بما لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان وقول على الجرح قول علي وقولهما قول عمر ولاجل اختلاف الصناعات اختار  
المؤخرون الفتوى بالصلح على النصب وذكر مسائل القصار من اجازات فتاواه ان الفتوى على قول الجرح  
في الاجير المشترك اذا هلك العين في يده وذكر في خواير صاحب المحيط انه ينظر ان كان الاجير مصليا لا يجب  
الضمان وان كان بخلاف ذلك يجب الضمان كما هو مذهبنا وان كان مستورا للحال يؤمر بالصلح وقال الفقهاء ابو

لا يضمن بغيره على قول  
ابن ح في الشترك

7

26

جعفر الشوط وغيره شرط سواء لان اشتراط العتقان على الامين باطل وبه يأخذ. وذكر في التجريد الخامس  
 اجير يترك او كذا الدلال وكذا انتم بان حق بوضع شيء من هؤلاء من غير صنوعهم فلا ضمان عليهم عندك  
 وذكر في العدة اذ اهلك العين عند الجير يترك نحو القصار والصباغ والحائك بعد الفراق من العمل لا  
 اجراء لانه لم يسل العمل اكروى دارا وانتقل اليها وترك الغول هناك وضايع لا يضمن عند ايج  
 وسكناء باق بالقرل. نتائج ترك الكرايس في بيت الطراز فترقا الكرايس ان كان بيت الطراز  
 حصينا يمسك في شئ المتاع لا يضمن وان كان بجال لا يمسك اذا كان له باب الكرايس فتؤاخذ بذلك  
 يضمن وان لم يرضوا ضمن وليس عليه ان يمسك في بيت الطراز لكن اذا اغلق الباب في الليل ذهب لا يضمن  
 ولو سرق في بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا غش في **الخلاصة** وفي فتاوى  
 شيخ الاسلام عطاء بن عمر. سئل عن دفع ثوب الى متاع ليصيفه فضايع الثوب وقول علقته مع غيره  
 من الثياب على حنية موهضة او جبل ممدود هل يضمن قلت ان كان ذلك خارج الدكان يضمن والا فلا  
 وفي **الخلاصة** اكروى دابة الى سمرقند فنجح الحمار عن المضى بالعارس به فوئدت فذهب وترك الحمار  
 فضايع الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار معه ولو لم يكن صاحب المتاع معروض الحمار في الطريق  
 وترك الحمار والمتاع وذهب فضايع المتاع لا يضمن. وفي فتاوى قاضى خانان استأجر جلا ودفع  
 اليه حمارا ونسبين درهما ليذهب الى بلد وكذا وبشري شيئا فذهب للثور واخذ السلطان حمرا فقام  
 فذهب بعض اصحاب الحرم طلب حرمهم واستردوا من السلطان حرمهم ولم يذهب هذا الاجير  
 قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب حرمهم منهم من وجد حمارا ومنهم من لم يجد ومن وجد حمارا لم يأخذ الا  
 بموتة وشقة لا يضمن للاجير يترك طلب الحمار وفيه استأجر حمارا لينقل التراب من خربة فآخذ  
 في نقل التراب فانهم لم يبقوه رجا المتأجر وترك الحمار فملك قالوا ان انهدمت الخربة بعالج المتأجر  
 يضمن قيمة الحمار لانه هلك بضع المتأجر فان انهدمت لا بعالج المتأجر لا يضمن ان لم يكن واقف  
 الحمار على وبين لا قار معه. استأجر حمارا ليحمل الى المدينة فحمل عليه وساقه في  
 طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبولا وغايط واشتغل بالحديث مع غيره فذهب  
 وضايع ولم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن. وانا استأجر حمارا ففضل في الطريق و  
 تركه ولم يطلبه ان لم يعلم بذهاب الحمار حين ذهب وهو كان حافظا لم يضمن **من خلاصة** سطار **او**  
 حمارا لم يحصل الهلاك فلا ضمان عليه بالاجماع وفرق علماؤنا الثلثة بين هذا وبين القصار واذا دق  
 وتخرق حيث يضمن والفرق يعرف في المختلف **من جامع الصغير** رجل استأجر بيتا على ان يسكنه فعليه درهم فوجد

~~هذا~~  
الاجير المشترك



ما جئت به خالفا ولم يجال في الاختلاف  
الذي قلنا وما هلكنا من غير منه فلا  
عليه ولا اجابه

فان اسكنت حدا او صاد فعليه درهمان وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز من **منافع** رجل استاجر حولا  
ليعمل له دناء من الفلزت فوقع في بعض الطريق فاكسر فان شاء ضمنه في المكان الذي حمله ولا اجراه  
وان شاء ضمنه في المكان الذي اكسره واعطى من الاجر بحسب ما **من جامع الصغير** ان الاجر المترك يضمن ما تلف  
بضعة عندنا خلافا لما هو في بعض النسخ في المختلف وكل اجير مشترك وهو الذي يعمل لعمامة الناس ضمانا  
سواء كان الهلاك بسبب يمكن التفرغ عنه كالسرقة والنصب ولا يمكن التفرغ عنه كالخروج للعالم والعانة  
لغالبه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يضمن ما هلك ان كان بسبب يمكن التفرغ عنه فاما ماله  
عمد على انما ضمن الاجر احياء الاموال الناس ولا يجر ان القبول امانة عنده بل لا الهلاك لو كان  
بسبب لا يمكن التفرغ عنه لا يضمن لانه امانة لا يحل عليه الضمان بل لا الهلاك **من جامع الصغير** قال الاجير يترك  
لا يضمن ما فسد او هلك على كالف والعتور في الطريق في الحول في الوقوع في الماء في سوق الدواب ونحوه  
ولا يضمن ما يضمن له انه عمل باذن المالك فلا يضمن ما تلف به كاجير الواحد كالحياز والقصار والحمام  
لنا انه تلف مال الغير بغير اذنه لان الاذن يستفاد بالعقد والمطلوب من العقد العمل المصلح دون الفساد  
بخلاف اجير الواحد لان المقصود عليه لا ينافي نفسه وقد عرف **من اختلاف** ان جاره ذلك زر ولفه آثارا ترك كذا  
جامدا او ذلك زر ودرهمنه فبقيت جامدا صلح كذا بفتواي بعض شايخ كرهته بعد اذ ان ذلك زر ودره  
يا فت وجامدا متنازع فبقيت يميني كرهته بانه اذ كان جاره من حراة فوافقه باي جاني كرهته  
صلح بملك اكره اذ ان جاره برك زر دعوى تفصيل كرهته باشد وبان ستم بجامدا حكم ستم هو بود  
اجاب بود **من قاعدة** غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ العاصيا لاجرا فاكفاه فاحقق ان عبدا في لا يبيد  
لا يجوز نفسه فكذا ما في يده فلا يكون متقوما وقال لا يضمن لانه مال المولى **من شرح** اذا استاجر عبد الحقة  
فليس له ان يسافر الا ان يشترط ذلك لان خدمة السراشق على البدن من خدمة المصنف فصار كالجنسين  
فلا يشتم العقد للمطلق كالاشتغال الخدادة والقصار **من توفيق** رجل دفع الى رجل بطلا ليعمل المظب  
الى المدينة على ان يعطيه لكل درهم فحل عليه وساقه في طريق المدينة ثم اشتغل بالاول الاخر فذهب  
وضاع ضمن بنصف الفقه استاجرهما را العمل الى المدينة فحل عليه ساقه في الطريق ثم  
يختلف في الطريق بول او غايط او اشتغل بالحديث مع غيره فذهب وضاع ولم يغيب المار عن بصره ليعلم وان  
غاب ضمن وان استاجرهما افضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم بذهاب المار حين ذهب وهو كان  
لم يضمن **من صلاحه** استاجر دابة ليركبها فركب وحمل مع نفسه اخرا من الدابة فعليه الاجر بخلاف وان هلك

.....

من ركبها بعد ما بلغ المكان المشروط فعليه الاجر كما ملأ من ضمن تصفية الدابة ويكون ذلك بالخيار ان شاء  
ضمن المستاجر وان شاء ضمن ذلك الغير فان ضمن المستاء جلا يجمع على ذلك الغير مستأجرا كان او مستبورا او ضمن  
ذلك الغير يجمع على المستاجر ان كان الغير مستأجرا وان كان مستبورا لا يجمع في حق الضمان سئل ابو جعفر  
عن جماعة آجر كل واحد منهم حمارا ونصبوا رجلا ليعا هذا الدواب فذهب فقال له المستاجر فحقها خاضع اذ ذهب  
بالحمار واحمل الق فذهب بالحمار فلم يقدر عليه فلا ضمان على الماعاهد وكذا اذا استعمل في الطريق باه  
وذهب للمركب بالحمار فلا ضمان على المتعاهد في المحيط **من مجموع الفتاوى** جون كرم به جامده دارو حامي بود  
خير بار كرم جامده مستحفظ كرام بود عهد حفظ ثباتي بود مكره تنصيص كذا واستحفاظ حامي جان كرم بود  
جامده بجانهم قيل انما كرم عهد حفظ بر ثباتي بود چون جامده غاب شود ان صلح بالثباتي كذا كرم بكم بغير عهد  
بود جامدهم در ديدند و بر سران غلبه زن آن ريز بوده آشكر زن كرم به بان و بر ان نشان بود آدوي جاني تر  
آن نمي بقت بركه لان آيد برين زن آيد يا بر زن كرم به بان اجاب بران كس كه سهر بكم بكم بود لان الاجير  
المترك في الثياب هو هذه عينه في علم وهو المظف كالتميز بخلاف الثياب لانه هو الاجير في المظف ما قوله  
لما استاجر الحامي اخر لحفظ ثياب الناس باحد معلوم اجازة مشتركة فاحكم فهو على الحامي يجمع بما ضمن  
على الثياب وان كان الثيابي يأخذ الاجر من الناس فالصالح عليه لانه هو اجير الناس خيرا كرم به برآمد و  
كوب كرم بكم بر بغير عهد بودي خيرا كرم بودي كرم بودم قول كرم به بان بودي كرم بودي كرم بودي  
نكول آرد انكم صلح كذا كرم بكم برآمد وكفش بود بكش بود وكفش كفته خود مانده اين  
كفش كفته ملك اين خصم نو بود يا امانت بود وكرا مانت بود بزرديك كرم به بان بود **من قاعدة** بكي اجارها  
از كرم به بزرديك بزرديك كرم به بان بزرديك كرم به بان بزرديك كرم به بان بزرديك كرم به بان بزرديك  
بروي جيزي نيت واكر مشدوي بزرديك كرم به بان بزرديك كرم به بان بزرديك كرم به بان بزرديك كرم به بان بزرديك  
صلح كند واكر دزد  
دزد  
فعلى بان رحمه الناس في وجوب الضمان عليه بين ابي حنيفة وصاحبيه كما بينا في ضمان الاجير المترك  
فان تلف فعليه بان عين فانكسر المتاع فوضا من عندنا خلافا لغيره فان التلف حصل بحسنة من ثم غدا  
لصاحب المتاع بالخيار ان شاء ضمنه فقه محمولا الى المواضع سقط واعطاه من الاجر بحسنة وان شاء  
ضمنه قيمة غير محمول ولا اجر **من نهان** اذا دفع الى ساج غز لا يشبهه ودفع الساج الى آخر يشبهه  
ودفعه في ساج الاخر فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن اجير الا لكانا جنبيا اخر

مسئلة الحامي

ثم الفتوى على الاطلاق على قول الامام ثم  
يقول ابو يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم  
نقول زفر بن البرزنجي والشيخ زياره وقيل  
اذا كان الامام في جانب وصاحبيه في  
جانب والفقهاء في الجانب والاولا اصح اذ لم  
يكن الحق بغيره الا لانه كان اعلم العلماء في  
زمانه من غيره



بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند البيع وعندها يضمن بائن كرا من راد كذا خانة ما ندر في خانة رفق ودر خانة  
 آن كرد و ذلك وقت عليها سارق سرق الكرا من كان يترك مثل ذلك الكرا من ذلك المكان في هذا الزمان  
 لا يضمن الاخر من **فصول** رجل وقع الخياط كرا باس الجحيط له قبضا في الخياط قبضا فاسد او علم صاحب الثوب  
 بالافا و عليه وليس له ان يضمنه لان البس يكون رضا بالافا و يعلم من هذه المسئلة كثير من السائل **رسمان**  
 الراعي ان يبعث بالافان على يدى علامه او اجيره او ولد الكرا الذي في عياله لان الراد من القطر وله القطر  
 من في عدله و البقاء اذا ترك الباقره على يد اجنبي يحفظها هل يكون ضامنا قال ان ترك  
 مدة يسره مثل او ياكل او يتوضاء او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو باد بان يار  
 راضايع ما ندر و خانة رقت وزن رافسانا و السكاه كادى غايبات و غنى دابته و وقت  
 غايب شرهات هل يضمن قال نعم اذ كانت بعثت بقرا الى البقار ثم جاء الرهول وقال البقرى  
 واخذت من هلك في يد فان قامت لها بينة فلما ان يرجع على البقار وقع ما لها الى غيرها  
 بغير الاذن ثم لا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انها لها ومع ذلك و دفع اليه  
 فان لم يكن علم بذلك يرجع لانه معذرة **فصول** ان البقار اذا ادخل الترح في السكاه  
 برسل بقره في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك فضاء عترة او شاة قبل ان يصل الى صاحبها  
 لا ضمان عليه لان المرح و كالمشروط والقول قول البقار اني جئت البقرة الى الترح مع يمينه وان وجدت  
 بعد ايام قد نفقت في نهر الجبانة **من فصول** رجل استأجر راضا او استأجرها فاحرق  
 الحصاب فاحرق شيء من ارض اخرى فلا ضمان عليه لان تحصيل شرط التلف اذا كان  
 غيبا يقدري لا بحال التلف اليه الا ترى انه لو حفر بئر في دار نفسه فوقع فيها انسان  
 و مات لا يضمن الخاف لانه ليس يتعدى بخلاف ما اذا احفر على قارعة الطريق فوقع  
 فيها انسان فمات حيث يضمن لانه تعدى **من جامع القصص**  
**باب في مسائل الطريق والنساء و ما على المصنوب فيها و ما يكون بين الآمي والقال**  
**في ذلك وفيه الفرق في الطعام السموم** الطريق هل يدخل في البيع من غير  
 ذكر اجاب الطريق ثلثة عام و خاص و خاص **عام** اما العام فالحق في بيعه و خاص **خاص**  
 وهو الذي يملك الانسان لا يدخل في ذلك الا في حق الغير او هو خارج عن اليد و يدخل في ذلك المورد و الخاص هو الذي  
 سكا غير ان لا يدخل في ذلك قياسا و يدخل استقسانا و وجه القياس في الطريق الخاص و هو الاستقسانا لان الناس  
 حقا في سكا غير النافذ وان كان السكة ملكا لا صاحبها فان اذا وقع الطريق في الطريق الا اعظم الميز خلوا من السكا صاحبها

بما فزع داد و شرط كرد كه دور و زو بافتد  
 باخذ و ملكا للو ببعن بغير و لكن كذا الفصاره  
**من فصول**

ان سعوها او يسموها فينبغي ان يكتبوا فانما يكتبون بطريقه من حقوقه ليرحل طريقه الخاص ان كان  
 خاصا او خاصا لخاص ان كان بعضهم يكتبون بطريقه الخاص من حقوقه وهو **حسن من قاعده**  
 رجل قال اسكه قانه امن وكان الغايل يعلم انه مخوف و لا فكه فاغير على ماله لا يضمن الغايل  
 و كذا لو قال كل هذا الطعام فانه طلب فاكما فاذا هو سموم **رشد الماء على الطريق** فعطب  
 دابة او آدمي قال في الكتاب يضمن والمخار في الفتوى انه يضمن في الدابة مطلقا و الا في  
 ان رشد الماء على الطريق فعطب انسان فالدابة على فاقلة الراش اذا لم يجد موضعيا يابسا  
 عليه و ان بعضه يابسا ان مر على الموضع للرشوش ولم يعلم به بان جاز عليه ليدركه الغايل و ان غلا  
 لاضمان و كل بهيمة من سبع او غير لوقوعه الانسان في الطريق و تلفه منه الموقف لا يغير عن سنة  
 طرح بعض الهوام على اخذ لفة و مات يضمن الملقى كس الطريق فلف بكان كس انسان لا يضمن  
 ساح حمار للعلب وقال البك البك ولم يسمع او سمع ولم يتسلسل التخي لضيق المكان يضمن ولا فرق  
 بين الاصح وغيره **ذكر في فتاوى مير قزوين** و قد مر موضع قطرة على من ملوك له لاضمان على الواضع  
 فان لم يعلم المار به يضمن كواضع الحجر والحديد في الطريق ثم دابة يدر سواقا يضمن على قياس  
 مسئلة الراش اذا لم يجد المار طريقا غير يضمن الواضع **وان** بقدر المرد عليه فان النهر للعامة فالجواب  
 كذا في ظاهر الرواية وعن كذا رحمه الله انه لا يضمن كما اذا وضع القطر على النهر العامة باذن  
 وفي المنفعة **بوق** قطرة على نهر العامة على طريق المسلمين فعطب انسان قال الامام الباقر ضامن وقال  
 الك لاضمان عليه استحسانا ليقع العامة وليس كان بناء صاحب لا نفعه خاصة في طريق المسلمين  
 بغير اذن الامام فذلك البناء شيء يضمن عند الامام رحمة الله و كذا عند الثقات اذا كان بغير الناس الا  
 وان كان في الهواء بحيث لا وفي اقبية المصرا لا يضمن استحسانا عنده كالقطر حفر بئر في المغارة  
 بلا اذن الامام وليس ثم ولا طريق بجاء انسان و وقع فيه لا يضمن وكذا الوقعة المغارة ان نصب  
 خفة او حفر بئر ثم كبسها بترابا و اجزاء الارض ثم جاء اخر وحفرها فوقع فيه انسان و تلف يضمن  
 الك وان الاول كبس الطعام والمسئلة بجاء من الاول لا الك لان بهذا الكبس لم يزل عنها  
 البئر الا بربا انه يقال بئر ملو من الطعام فعلى هذا **ولو** حفر ثم غطاه رأسه ثم جاء اخر وحفرها فوقع فيه  
 الامام اذا كان الطريق غرا فرة لكل وضع الخشب و ربط الدابة اما لو حفر بئر فعطب شيء يضمن كاليد  
 المشتركة بين الشركاء يضمن **وحفر** البئر لا يوضع الخشب فالاشيا عن هذا الطريق يخالف التدار  
 المشتركة في الحفرة حصه في الدار المشتركة يضمن ما نقصه الحفر لان الدار ملوكة لهم على الحقيقة يضمنها



ويسمونها بالخافرة هذا الطريق لا يضمن ما انقصه للفوق وفي الزجرة الحافرة المعانة انما لا يضمن لانه غير  
منفذ فيلزم ان يملك الارتفاق بهذا الموضع وتولا وربط الدابة ونحوها بالنشاط من غير شرط السلامة  
لا يبرأ ليطال حق المروءة على الناس بكان الارتفاق من حيث المفرد اما لا يطبخ او لا يستيف او لهذا  
لا يكون متعديا في هذا السبب وفي المحيط ضرب سطا في طريق العام كطريق مكة مثلا ان على الحق  
بحيث يبرأ الناس والرواب عليها يضمن وان يمتد ويسر من الطريق بحيث لا يبرأ الناس عليها لا يضمن  
وفي فتاوى ائمة بلخ لو ذهب كل القطرة فاصحها انسان بلا اذن الامام ضمن ما عطي وان  
الشيء غشبية اراد السقوط واصح بلا اذن الامام فهو من التوابع لا ضمان عليه بوقوعه على حجر ان  
قطرة بلا اذن الامام فمعهها رجل عمدا فغضب لا ضمان على الباقي هذا اذا كان النهر ملكا للبلد  
ولا اسكان وان النهر حق جماعة المسلمين فتعد المشقة عليها فكذلك لان الماشي هو الذي خاطره وروى  
وان لم يتعد بان كان المار اعلى او دونه يضمن ولو بلا اذن الامام قال السرخو المار برفع ورفع  
القطرة ما يحكم بناءه ولا يرفع وان باذن الامام لا يضمن لانه عمن وما على الحسين من رسل وذكر  
شيخ الاسلام في النهر الخاص بين شخصين لو وضع قطرة بلا اذن فوق عليها رجل ادانه عمدا او  
انخفض لا يضمن لان هلاكه مضاف الى مرون لا الى اتخاذ الجسر وتكون ان يقعها وضع قطرة على النهر  
بلا اذن والى في خاصه ما لك الدابة الهلاك وقت المروءة فقال عليك فعاد القطرة لاني وضعتها الزور  
الناس لا الدواب فغير المدعى وترك المدعى ونجا واسبأ رأسه وفي منزله شيئا فسقط من ذلك  
جاءه وتلف بجبهته على من دق في داره ويرى ان الامام والتوري وابن ابي ليلى اجتمعوا في سبل  
عن جبهه وقعت على انسان فدفعها الى ثان وثان الى ثالث وهو الى رابع فله غيب الرابع ومات من يضمن  
الواحد فكلهم اتفقوا على جواب الامام فقال لما دفعه الاول ولم يضره الثاني والثالث لم يضره ولم يضره  
وخرجا من الضمان الثالث لما دفعه الى الرابع ان لفت كما دفت على الرابع بدفع الثالث بلا يثبت  
بضمن الثالث وان لفت بعد هذه لا يضمن الثالث فموجبها امسك مالك المال ظلمه سرق  
ماله اذا حرق او غصب عاصب لا يضمن المسك شيئا وكذا الوضع المالك من الجاوس على سباط او الركوب  
وايته او استخدام عبده حتى تلف لا يضمن لانه لم يفعل شيئا غير الجبلولة وان لم يفعل بلا في العين والوجه  
للضمان ما يلاقى العين كالنقل والتحويل فمات انسان يريد قتله فامسك انسان حتى ادركه وقتل  
المسك وكذا الوالقي سما في ماء واطعمه انسانا لا يضمن ان مات وقدره **فصل**  
الشرع داره ميزا فسقط على رجل ان اصابه الراجل لا يضمن وان اصابه الخابج او وسطه يضمن وان اصابه

فمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا استأجر لبيق او ليجرد في الطريق او يخرج جناحا فالتلف فهو على المتأجر  
استحسانا الا اذا سقط من يد الاجير ليدان التلف او ميا بحباله على عاقلة من سقط من يده وعلى الكفارة  
وفي الفتاوى الصوري استأجر لبيق جناحا فاداه او حانوته ان علم اجير انه له حق الاشراج في القديم  
فقط وقتل انسان فالضمان على الاجير قبل الفراغ وبعده ويرجع الاجير على الاجر وان علم  
الاجير ان ليس له حق الاشراج باخباره او بغير اخباره فان سقط قبل الفراغ من البناء  
ضمن الاجير ولا يرجع على المتأجر قياسا او استحسانا وان بعد الفراغ في القياس لا  
يرجع وفي الاستحسان يرجع الاجير وفي الفتاوى احقر في هذا الحايط بابا فحقرا في الحايط  
لغيره يضمن الحافر ويرجع على الآخر وكذا اذا قال احقر في حايطه فكان ساكنه في ذلك الدار  
لا منها من علامات الملك وكذا لو استأجر على ذلك ولو قال احقر ولم يقبل ولا ماله في حايطه ولا كان  
ساكنه لم يستأجر عليه لا يرجع شيء على المتأجر وفي هذا الساحة يضمن في قضاء داره فوقع فيها  
انسان وتلف ان اخبره فالضمان على الآخر فان كان اخبره بان ليس هو القياس ان يكون على  
وفي الاستحسان على الامر ان كان بعد الفراغ بخلاف ذلك الشاة لان ثم اذا لم يعلم المار برفق الا  
يضمن ثم يرجع على الآخر وهذا لا يضمن المار اصله لان ثم مباشر ولا يحتاج الى التعدي وهنا سبب  
فيوجب التعدي والتعدي للآخر لا المار ومسجد عشرة علف رجل منهم قتل بوابا ووطعوا فغضب  
انسان لا يضمن وان من غير العشرة يضمن الا اذا كان واحدا باذن الواحد من العشرة للصلح  
به رجل ومات لا يضمن وان لغير الصلوة يضمن عنده وقال لا مطلقا جاء تقوم الى طريق عام فقال لهم  
لجنا اوبنوا لي بناء ففعلوا فمات في فعل الامر لا العامل وتاويله اذا لم يعلم المتأجر بكونه طريق  
العام وان جاء بقوم وقال احقر ابي في هذا الطريق ولم يقبله او لم يقبل استأجره على حفرة فالضمان  
على الحافر لان المتأجر هنا اعلم بالطريق وعن كذا استأجر حفرة غير فناءه ويترك ذلك ولم يثبت  
وكان غير مشكل فوقع فيها انسان ومات قال الامام على الحافر كذا **فصل**  
**في الاشهاد على المايل** واذا مال حايط رجل الى رجل دارا او الى طريق لا عظم فسقط فالتلف  
او مال لم يضمن صا حبله لانه غير متعدي فان شرب عليه ثم سقط وتلف لم يضمن في القياس لما قلنا  
وفي الاستحسان يضمن لانه لما لم يقد شغل هواه غير فصار ذلك بمنزلة الواقع في يده فاذا طوى  
بالود في ماسا بمنزلة ثوب بهت به الريح اذا اراد ان يطول بالود ويرده فاني فانه ضامن  
فكذلك هذا فان مال الى دار رجل فلا فلا لشهاد اليه لان الحق له وان مال الى داره







العمل لصاحب الارض حيث شرط نصف الثمن لنفسه ولانه مشربا بالالة نصف الارض شراء فاسد او صار  
قابضا بابطاله بالارض فرفع على كل محمل ملك الاخر ونما نحن فيه لم يبق دالة العمل الا نحن  
متصرفا لنفسه بالبناء في ارض غير ان ربا الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كانه اجر ارضه في حقها  
واذا من **فصول** المرفق لكل احد ان يفتح بابا في حايطة باب الزكوة او ان يهدمه وقال الجاران في حقك  
ما يترك الا انه منع من الاطلاع وهو قولنا في حايطة باب الزكوة او ان يهدمه وقال مالك منع من ذلك كل وجهه  
حديث لا ضرر ولا ضرار وهذا لا يمنع لانه مرسل او من طريق زهير بن ثابت وهو ضعيف لكن معناه صحيح  
ولا ضرر اعظم من منع الماء التصرف في ملكه لينفع غيره. واما الاطلاق فنفه واجب لقوله لو ان اراطع  
عليك بغير اذن فخذته بعصق ففقات عنه لم يكن عليك جناح اخا به البخاري من حديث ابن جبرية وفي  
لغة فخذته بحصاء **فأخو خان**

**باب الحناية على غير بني آو من وجوب النكاح وما لا يوجب النكاح**  
وفي شرح النكاح بيان كانت الدابة تبرد عليها رجل اخر فالتفت لراكبان كان النكاح يات  
لا يجب على النكاح شيء وان كان بغير اذنه فعليه كالالدابة وان ضربت النكاح فانت قد هددت  
وان اصاب رجل اخر بالدابة بالرجل وكيف ما اصابا وكان بغير اذن الراكب فالتفتا عليها الا ان النكاح  
بالرجل والذنب حيا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر بجلدها ففحصها ففحصت رجلها فالتفتا  
عليها وان كان بغير اذنه فالتفتا على النكاح ولا كفارة عليه وفي النكاح رجل واقف على  
دابة في الطريق فامر بجلدها فالتفتا عن موضعها ثم سقطت رجلها كان على النكاح ودون الراكب  
ولو كانت الدابة مربوطة في غير ملكه فان ذهب من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الحناية فا  
عطيت به شيء فكل هدد فان جالت في رباطها فاصاب شيئا فعطيت ذلك كله مضمون ضربا بيد  
او بهلها او بروتها او بوطها فذلك سواء. فان كانت الدابة غير مربوطة زالت عن موضعها بعد اذ  
ثم جنت على رجل كان هدد. ومن اسل بهمة فاصابت في فوها شيئا فمن دكر الوالد لم يكن لها فائدة  
ولا سابق ولا راجع ولو عطيت عن ذلك الطريق وكان له طريق اخر فاصاب شيئا منه لا يضمن ولو  
ولم يكن لها طريق غير هدا بان استقبلها حايطة عن طريقها او يسارها طريقا فخذت عينه او يسره وقد  
السابق كيف عن سياقتها وزجرها فذلك مضمون على المرسل ولو سكت ساعة ثم سارت فهو هدد ولو

اخرى يباح في غير رباطها من كالاويل باربا وعند النكاح في سواه كان يقوده ولا يقوده كما اذا اصر البهم  
وعند محمد بن الحسن بن سعيد بن عيسى بن ابي بصير في الدابة التي لا يقودها ولا يقودها ولا يقودها  
اختيار الخيل في قولنا قال الصلوات في الجامع الصغير وفي الزاوية اشارة الى ذكره وعليه القوي قال لبعضهم ان كان  
الكلب يمشي لا يشترط ان يكون سواك ولو يمشي سواك او في غير المعالم بشرط السوق وفي الجامع الصغير رجل ساق را به وبعها  
سبح فوق القصر على رباطه فقتل من السابك كل في المملوك رجل ساق را به وبعها او بول فقتل انما به وبعها او  
ببولها من رجل ساق را به فاصابت بيده او رجلها حصاة او نورة او اثار غبارا فقتل غير انما لم يضمن وان  
كان حجر كبير حرم ويضمن الراكب كل شيء اصابت الدابة بيده او براسها او كعبته او خبطته او صدره او فخذ  
يرجلها او ذنبها لم يضمن وان وقع ما يؤخذ منه الرباط والذنب ايضا ولم يضمن الراكب ضمنه السابق والعايد  
وقال لا يضمن الراكب لا يضمن القايد والسابق وجاز قال قطار فوطي البعور ساقا فقتله فعلى عاقلة القايد الدية  
ولو ربط رجل بعور في القطار فوطي المربوطا ساقا فقتله فالدية على عاقلة القايد ورجوع عاقلة القايد  
على عاقلة الرباط ان لم يعلم يربط البعور وتو قال انساب اعلم الامم انما فقتله لم يذكر هذا قال القاضي ابو الليث  
ينبغي ان لا يبيع على القايد شيء وفي المستق اذا وقف في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها وعلى هذا السقيم  
المربوط على الشوط وقال محمد بن اوقف الراكب على باب السلطان يضمن ما اصاب ولو اوقف على دابة على باب المسجد  
الا عظم او المسجد الاخر فوطي لما تقتضيه بربطها الا اذا جعل الامام المسلمين موضعها فوقعوا عليه وابعاهم  
فلا يضمن ربها ساقا عمارا عليه وفر خطبه وكان دبره واقفا في الطريق فقال السابق بالفارسية كوست  
او برث فلم يسمع الواقف حتى اصاب الخطب فخرق ثوبها وسحق يديها ان يمتدح عن الطريق لضيق المدة ضمن  
واه ثوبا لكن لم يستقل لا يضمن وتظهر هذا في اقام عمارا على الطريق وعليه ثياب فجادركها وكوست ذو  
وخرق الثوب انما في الراكب بغير الخطب والثوب يضمن وان لم يبرح يضمن ان لا يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب  
على الطريق والناس يمرقون عليه وهم لا يبرحون لا يضمنون وكذا رجل جلس على الطريق فوقع  
عليه انسان فلم يبرح فان الجالس لا يضمن ثم في الذي ساق حمارا الخطب اذا كان لا ينادي بترت او كوست  
حتى تعلق الخطب بثوب انسان وخرق يضمن ان مشى الحمار الى صاحب الثوب وصاحب الثوب يضمن  
الى الحمار وجره او لم يتبعه عنه لا يضمن وفي التوازل رجل اخطم بغير متعلم في داره ورجل والار  
بغير صاحبها فوقع عليه المتعلم فقتله قال القاضي ابو الليث ان اخطم اذن صاحب الدار لا يضمن







لا يجب ان يبنى على البناء وان لا يمتد القسمة على هذا الوجه بوسر للآبي بالبناء جدار بين رجلين كل واحد منهما  
 عليه حيطان فرقع الجدار وقع احدى اوجله بالقسمة من الارضين وضع الحيطان على ما كان عليه في القديم قال  
 الفقهاء ابو بكر الاشكاف بنظره كان عرض الجدار بحال قسم من اصاب كل واحد منهما موضعاً يمكن ان يبنى عليه حيطان  
 تحتل حيطان على ما كان في الاصل كان ذلك متبعاً في البناء ليس له ان يمتنع صاحبه وضع الحيطان عليه وان كان  
 بحال لو قسم لغير ذلك متبعاً ولم ان يمتنع شريكه وضع الحيطان عليه هذا الجدار حتى يمتنع له نصفه اتفق في البناء قال  
 الشيخ اللام ابو بكر محمد بن الفضل يرجع عليه نصفه اتفق بناء بامر القاضي ونصفه قيمة البناء بناء بغير امر القاضي  
 وقال الفقهاء الليث انما يرجع عليه نصف قيمة البناء اذا سئل بامر القاضي لما بغير امر القاضي لا يرجع شيء وهو غير  
 العلو السفل اذا كان العلو لادعيه والسفل للآخر فانها فني صاحب العلو السفل بغير امر صاحب السفل بناء بغير  
 امر القاضي يكون سقوطه الى ربه شيء الا اذا كان في موضع يمكن ضمانه كذكره وان ائتم صاحب السفل  
 السفل كان لصاحب العلو ان يامر ببناء السفل بغير امر صاحب العلو وذكر الناطقي حاطب بين رجلين ائتم في احد الشريكين  
 البناء ذكر في الاصل انه لا يجوز فان بناء الكبر ليس له ان يرجع على شريكه ان لم يكن له ان يامر شريكه ان يجعل  
 الحائط نصفين وفي العلو مع السفل اذا ائتم فني صاحب العلو خير امتنع صاحب السفل من البناء  
 كان له ان يمتنع صاحب السفل ان سكن في سفل حتى يعطى صاحب العلو ما اتفق يكون السفل في يد من يمتنع له من  
 قال ولا شبه هذا الحائط لان ارض الحائط بقسم والسفل حتى ائتم لا يقسم وعن الفقهاء وجعفر حاطب بين  
 رجلين كل واحد منهما على حصة فسطحاً احد بالمال بغير اذن صاحبه كان يمتنع صاحبه وضع  
 الحمول عليه نصف قيمة الحائط معينا حتى القرار وان كان بناء باذنه ليس له ان يمتنع لكن يرجع نصفه اتفق  
 جدار بين رجلين لا احد على حصة ولا لغير حصة فارد الذي لا حصة له ان يمتنع عليه حصة شريكه  
 اختلقوا فيه قال الفقهاء ابو بكر الباني ان كانت حصة الشريك حصة فلا اذن يمتنع عليه مثل حصة  
 وان كان حصة الشريك قديمة ليس للاخر ان يمتنع وقال ابو الليث للاخر ان يمتنع عليه مثل حصة  
 ان كان الحائط تحتل ذكره وشريكه مقربان الحائط بينهما وذكر في كتاب الصالح ان كان كل واحد  
 منهما على حصة وجذوع احدى اكبر فلا اذن يمتنع في جزعه ان كان الحائط تحتل وعي الى كبر  
 الباني جدار بين رجلين لا احد على حصة بناء وادان يحول جذوعه الى موضع اخر قال ان كان يحول من  
 اللين الى الايسر ومن الايسر الى اللين ليس له ذكر وان اراد ان يسفل الجذوع فلما يأس لان

يشرح

منه يكون اقل من اقل الحائط وادان اراد ان يجعل ارضه على ما كان لا يكون له ذكر لان هذا يكون اكثر مما كان فان  
 راس الحائط تحتل راس الحائط يوقعه جدار الحائط المشترك قدر قامة الرجل فارد احد الشريكين ان يمتنع  
 في طول ليس له وكان الى شريكه جدار مشترك بين اثنين ائتم فسطحاً احد وطاقتين متلاصقتين  
 فارد احداهما ان يرفع الحائط الذي هو خارج يمتنع بالطاق الذي هو من جانب شريكه سعة لها اي  
 الشريك ووجه الفقهاء ابو بكر الباني ان كانا قراهما هو طام ان الحائط يكون بينهما وليس لاحد من احد  
 شيئاً بغير الشريك وان كان اقران كل حائط ان يلمس فكل واحد منهما ان يحدث فيها احد جدار بين رجلين  
 لاحد على حصة وجذوع فارد الاخر ان يمتنع عليه جذوعاً مثل جذوع صاحبها فمتنع الاخر لان الجدار لا تحتل ذكر  
 قال ابو القاسم فقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يمكن لشريكه من الحمل ان شئت فرفع حائط  
 حتى يستويان لان صاحب الحيطان كان موضع بغير اذن الشريك فلو ظلم وان وطع باذنه فمعارضة والعارضة غير لازم  
 وهو كذا بين رجلين احدهما ساكن فارد الاخر ان يسكن فيهما والدار لا يكتفى سكنها فانها ما يابان فيها قال  
 الفقهاء الليث ومن الى يكون بخلاف هذا قال يقول الى قاسم ياتخذ له سباط قد يرفق سكة غير نافذة واحد اطرافه  
 جذوعه على جدار مسجد يقابل فرقه وادان يجعل لرفعه ان يحدث على بناء المسجد بناء ومنع اهل السكة  
 قال ابو القاسم ان كان الجدار هو الجدار الذي بنى المسجد والسكة فاهل السكة شركاء في ذلك لانه رتبة لهم و  
 وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل السكة جدار بين رجلين لا احد على حصة وليس للاخر عليه شيء في الجدار الذي  
 لا حصة فاشهد على صاحب الحصة فلم يرجع حتى سقط فاضر الشريك قال ابو القاسم اذا ثبت الاشارة وكان  
 مخوفاً ويمكن من رفعه بعد الاشارة بغيره المشهور عليه نصف قيمة فاضد من سقوطه جدار له سباط حائط  
 هذه البيت بينه وبين جاره فارد صاحب البيت ان يبنى فوق بيته غرفة ولا يمتنع صاحب هذا الحائط قال  
 ابو القاسم ان بنى في حصة من غير ان يكون معتمد على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه حائط بين رجلين  
 ائتم فنيا ما جدوا عند غيب الشريك قال ابو القاسم ان بناء بنقض الحائط الاول يكون شرعاً لا يكون له  
 ان يمتنع شريكه من عمل عليه فان بناء بغيره او شئ من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل على الحائط حتى لو يمتنع  
 فقيمة الحائط حائط بين رجلين لا احد على حصة وجذوع واحد للاخر عشرة قال في كمال لصاحب الجذوع موضع جذوعه وكل  
 الحائط للاخر حتى لا يوفى القليل يكون جميع الحائط بينهما ويحكم ابو يوسف يقول ولا ثم رجع الى الاصل ان يقول ان  
 حائط بين رجلين لا احد على حصة وجذوع واحد للاخر عشرة قال في كمال لصاحب الجذوع موضع جذوعه وكل  
 الحائط للاخر حتى لا يوفى القليل يكون جميع الحائط بينهما ويحكم ابو يوسف يقول ولا ثم رجع الى الاصل ان يقول ان



بأمر وسفلا في يد من ظهر الدرع للآخر حل بق الآخر الى منزل يفضي لكل الدرع لصاحب السفار غير صاحب الطور  
طريق عليها على طام دارين دارين وطين وفي يوم احدهما طاق في الحائط يريد ان يحمله خورناه قل الشيخ  
الامام ابو القاسم ان كان الطاق من قضا عليه ليس ان يحدث فيه غير اذن فتركه وان كان فوجه ترك حق في الحائط  
فان كان الذي في جانبه مقرا عليه بان ذلك الموضع بينهما لا يحدث فيه شيئا بغير اذن صاحبه وان كان يزعم ان ذلك  
خاصة لان يفعل ما لم يتعرض بشئ من البناء جواربين وطين انهدم احد الجارين غايب في ملكه جدار من خشب  
وترك موضع الجار على حاله فقدم الغايب واراد ان يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقير ابو بكر  
ان اراد الذي قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط بما يليه جازوا جواربين الحائط الى جانب نفسه لم يذكر وان اراد  
ببني الحائط كما كان اوارق من غير الفضل من الجانبين سواء ذكر جاريبين وطين ليس له ان يبنى على احد  
انهدم اراد احدهما ان يبنه على الآخر ذكرنا ان موضع الحائط لو كان عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبنى حائطه  
في نصفه بعد القسمة لا يجزى الا على البناء وان لم يكن كذلك فالمسئلة بعد هذا على وجود اربعة اقسام ان يهدم  
الحائط ولو كان الحائط خفيفا فهدم احدهما فهو الاول سواء وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد منهما محمول في الجدار  
فرفع احدهما وبناهما كذا ذكرنا ان محملا فهدم احدهما على البناء وان هدماه جميعا فلا اراد احدهما  
ان يبنى على الآخر الجار الذي ايضا جدار هدم حائط يقوم الحائط مبنيا فان كان قيمة الحائط مائة درهم وقيمة  
توا عشرة بغير الهدم تسعين درهما والتركيب لصاحب الحائط اراد بتركيب الحائط وادفع الهدم كان له ذكر  
وبقيمة مائة درهم تمام بين رجلين غاب قدره او حوضه او شئ من ذلك الحاجة للمدونة واستمع الآخر اختلاف وقال  
بعضهم بطلان القامني لها ويزعم بالافرة او اذن احدهما في الاجارة والمدة من الاجرة قبل هذا القول يوسف ومحمدان  
عندهما يجوز الجور والقرى على قولها وقال بعضهم القاضي ياذن الغير الا في الاتفاق عليه ثم منع صاحب  
من الاتفاق حتى يؤدي حصته والقرى على هذا القول دارين وطين انهدمت البيعة البناء وكذا ذكرنا اذا كان كبير  
محتمل القسمة قال وكذا قسم الحكم اذا خرب حائطه صار ساحة وكذا ذكرنا في اشكال من الجاه فلما يطالب  
شريكه بالبناء واذا لم يطالبه وصحها او فرغها كان متبرعا وعن محمد في زمانه بين رجلين بيت  
لها خرب كلها حتى صارت صحرا لا يجوز ان على العارة ويقسم الارض بينهما وان كان الطاحونة قائمة بناها  
واذا انما الانه دعب شيئا فانه جبر الشريك على ان يبرأ مع شريكه وان كان الشريك معسر اقبل الشريك  
الاخر اتفق ان شئت ويكون ذكر على شريكه وكذا ذكر الحكم اذا صار صحرا يقسم بينهما وان كان قائما

الا انه انكسر شيئا من جدرانها ان يبرأ الشريك ويحذف في رواية لا يجزى ولكن يقال للشريك ان يبرأ الاصل ان  
أبنت انت اذا انهدم من بيت او احتاج الى المدة ثم ابرأه واذا اخذت فخذ غلته منها نفسك ثم يستويان فيه بغير  
رجلان اختصما في طريقهما واوصفهما يدعي انه له وكان خويا فاصطلا على ان يهدماه وبناه على ان يكون احدهما  
للمدونة ثلثاه جاز ذكره يكون نفع البناء والهدم عليها الثلثا واراد به اذا صار الجار بينهما الثلثا قبل الهدم بطريق  
العلم تمام بين رجلين هدم احدهما حائطه وخرب الجدار الآخر وبناه وكوفي الامال عن ابي يوسف الغلب ان  
حصرا كانا الجار وبناه ثلثه نصف كسبه وضرب بقرم نصف قيمته ما بين ويكون الجار بينهما وان شاء ضمت  
نصف قيمته لاول ويقال للذي بناه هدم بيتا في قسم الارض بينهما وعن طوفان ابيوب قال سألت محمدا عن  
صرت بين اثنين الى احدهما ان يبنيه قال يجزى على ذكر قلت فافسد الحث فعل ان يرفعها وان يبنيه قال  
لا ضمان عليه وكان ينبغي ان يرفعها الى السلطان حتى يامره بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد ضمن هكذا ذكر الثاني  
وقال احمد بن النعمان ان كان من يجزى ان يجعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما يكون مقطوعا وان كان لا يجزى ففعل  
لا يكون متبرعا فعلى هذا اذا كان النعمانين رجلين كواه احدهما او السقيته تحرق وتخاف فيها الفرق  
او حرام خرب شيئا او عبد بين اثنين حتى ضايع ففعل احدهما في هذا كله جبر الشريك ان يفعل مع فاذا فعل  
احدهما كان متبرعا وفي القرية فوق البيت لوطا اخر اذا انهدم والى صاحب السفار ان يبنى لا يجزى فان بناه صاحب  
العلو لا يكون متبرعا وذكر الخصاف ذرع بين رجلين الى احدهما ان يبنيه عليه لا يجزى لكن يقال لا انفق انت  
وارجع بنصف القيمة حصته من ثلثك فلو انفق ولم يخرج الزرع متوارا انتفق على رجع على شريكه فاعلم بنصف  
ام بمقوار الزرع وهو في المزارعة يأتي بعد هذا وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في طائفة بين شريكين  
اتفق احدهما في مزرعتها بغير اذن الشريك لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها بل بغير جواربين كرتين  
رجلين كل واحد منهما حرم الهدم فاذا احدهما البناء والى الآخر فرفع المتبرع الى السلطان بناء برضاء المتبرع  
ان بنى الجوار باجر معلوم على ان ياتى الا برضا جميعا فبني كان له ان ياتى الا برضا جميعا فبني كان له  
حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه مائة درهم فبنا احدهما قال الفقير ابو جعفر ان بناء باذن صاحبه كان له  
ان يمنع صاحبه عن وضع الحجر حتى يعطيه نصف قيمة مبنيا حتى التزم وان كان بناء باذن صاحبه ليس له ان يمنع من وضع  
الحجر لكن يرجع عليه نصف ما انتفق في البناء وهو الجواب فيما اذا كان الحائط بعد الانهدام اصلا لا يجهل القسمة  
ولو قسم بين كل واحد منهما ما اعلم ما يقدر على ان يبنى حائطه عليه وضع الحجر عليه فان كان الحائط يجهل القسمة



بأذن صاحب الجواب لذكر وان بناء بغير ان كان منعني يصطلي على شيء **جواب** بين رجلين كحل واحد منها محمول  
فخرج الحايطة واراد ادها الذي يرفع ليصل الى الأرض ينبغي ان اراد ان يرفعها ان يقول لصاحب لرفع محمولك  
بسط طائفا وعلمه ويجعل يرفع في وقت كذا او يثقل على ذكر فان قيل كذا في رفع الحمار فسقط محموله  
لافتان عليه وعلى الشيخ الامام **جواب** بين رجلين احدهما عليه محمول وليس للآخر عليه شيء مما ذكر الجواب الذي لا محالة  
له فاشهد عليه ولم يرفع محمولها فلو رفع بعد الاشهاد حتى انكسر او فسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان محمولا وقت  
الاشهاد وكان محمولا وقت الاشهاد فيضمن الشهود على نصف قيمة ما افسد لسقوطه اذا علم من رفعه  
بعد الاشهاد حايطة لم يرفع في داره او صاحب الحايطة ان يطبق حايطة وصاحب الارض عن دخول  
داره ذكر محموله في شجرة او ليس له ان يمنع عن تطبق الحايطة ان يمنع عن دخول داره ولو انكسر حايطة  
ووقع طينه في دار جاره وصاحب الحايطة يبرئ من ارجاء الطين فلا سبيل له عن دخول الدار قال له ان يمنع  
دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله ولو ان داره تضر من رجل ولا يمكنه الخروج في بطن الدار  
قال المحققين سلمه لصاحب الارض لما ان يدعه ان يدخل الدار ويصلح ملكه ثم يرفع محموله قال الفقير  
ابو الليث بن داود وذكر في مسئلة الحايطة رجل اشترى شجرة واسنان جارية تحت الشجرة ووضعها في  
الارض التي لها جارة وحده الارض طريقا في قوم رجل اقتسمها في قصارت الساحة لا بد منها البناء للأمر  
فأراد صاحب الساحة بناء بيت وسدها بالتراب والشمع على صاحب البناء وفي ظاهر الرواية لم يذكر وليس  
لصاحب البناء حق المنع قال له ان يمنع والغنى على ظاهر الرواية او على هذا الرواية ان يبنى في الساحة  
اصطبل او تنورا او مما كان له ذلك طريق غرس فيه رجل الفرس قالوا لا بأس به اذا كان  
لا يضر الطريق ويطلب للفارس ورفقا والفرس صارا وان كانت الشجرة في المسجد قال الفقير  
ابو جعفر لا بأس بكونها ولا يجوز اخذ ورفقها من **قاضي خان** اذا استعار من اخر موضع جزوع  
عليه ووضعها ثم باعها للمعير ليس له تنبيه ان يامر المستعير برفع جزوعه لان المستعير ان اشيت  
له حق لازم كان المستعير لم يملك الجدار الا ان يرفع ولا يجوز المستعير فكان حقه فيه ناقصا فلا يمكن  
من رفعه قال اسناد هذا صاحبنا كان عبرت على مسئلة الاشهاد في مال في حق وفي فتاوى ابو الليث  
على خلافه رجل اذن جاره في وضع الجزوع على حايطة او صفة سردا باحت داره ثم باع داره فلم يشتر  
رفع الجزوع والسرداب الا اذا شرط ذلك في البيع ترك ذكره في لا يكون له ذلك ثم ذكر في مسائل

من جسمه الى ان قال احدث بناء او عرفة في سكة غير نافذة برضى اهلها فاشترى رجل من غير اهل السكة واراد ان يملك  
ان يامر برفع الجزوع ولو باع ضيقه فيها اغصان جاره بتدليته فالتشترى ان يامر جاره بتفريق الضيق من اغصان  
شجرة لان المشتري يقع مقام الباع فيها كان الباع ان يجعله وكذا لو باع صاحب الضيق كان لو اراد ان يملك الجار  
بتفريق ضيقه عن الاغصان قال في المصنف ما ذكره في حق او في الاصول وشبهه الصواب كان من السكة في شجرة  
لصحة الجواب جرح في كتاب الحايطة فالحاكن الحايطة مشتركة بينهما وليس للاحد من عليهما حق فسقط احد ما يذن صاحب  
ثم قال له ان اشترى حقل اختلف المتأخرون في افعى وعبد الله الصيرى ان لم يذكر فافق ابو بكر الخواري ليس **ذكر** في قوله  
قال حايطة رجل اذن جاره في داره الى الطريق الا اعظم فسقط ما تلف تساو ما لم يضمن صاحب لاه غير متعده فان شمله عليه  
ثم سقط وتلف لم يضمن في الضمان لما قلنا وفي الاستحقاق يضمن لان ما قال فقد شغل حوله ولا يرفع فصار ذلك  
يعتزل الواقع في بده قاذم الحايطة بالود فاني صار ضامنا بتدليته شوب حيت الرجح في داره من خطوبه بده فاني ظن  
ضامن فكذلك هذا فاني مال الى داره فلا اشهاد عليه لان الحق له وان مال الى الطريق الا اعظم فاني رجع الى الناس اشهد عليهم  
لان الحق لعامة المسلمين وكذا واحد من المسلمين وغيرهم فهم في الاشهاد ان يقول اشهدوا اني قد تقدمت اليه في عدم  
حايطة والمقصود من المطالب بالترقية وانما الاشهاد الجارية اليه ان يحذو الخضم فاما اذا اخرجت فلا حاجة الى التمسك  
فاذا اصرح الاشهاد كان صاحب الحايطة مطالبا بالتفريق بشرط الاكتمال فان كان في طلب من يتاجر به للهدم فلم يرفع فيه  
حق سقط لم يضمن لان الاكتمال الاية فاذا اخطى **باب** في رجل ودهن جودعا على حايطة رجل اذن جاره في داره  
تحت داره ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجزوع لم يذكر وكذلك السرداب الا اذا شرط الباع في البيع بقاء الجزوع  
والسرداب تحت داره في لا يكون للمشتري ان يطالب برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط التفريق كذا لو اراد ان يملك  
متملة المشتري الا ان للوارث ان يامر برفع البناء والسرداب على حال كذا في قاضي خان وفي جوامع اللغة القائلون كان  
الطريق والخبز والسرداب في الوارث في ينفق الا يبيح له ذلك ولا جارة فوجب للمشتري ان يمنع وان كان بالاجارة  
لا خيار لان ليس **باب** في رجل اشترى دارا في ينفق الا يبيح له ذلك ولا جارة فوجب للمشتري ان يمنع وان كان بالاجارة  
او انب في طريقه من غير قول له وود ذلك كليم عاد الوين عليه لان هبة الوين واداءه انما هي وجهه فملك من وجهه من حيث  
انما انما يبيع في غير قول له من حيث يملك بدهن بلود وفي مجموع التنازل رجل قال لا تفر على عليك الهدم فقال الآخر ولى  
عليك الهدم او حال لا حطت ملكا او اعتقت عبدك فقال الآخر وانت اعتقت عبدك او طلت امرأتك  
عن ابن جماعة عن محمد بن محمد بن اقرار وفي ظاهر الرواية لا يكون اخرا قال رجل امره بالبيع الاستقاء

باب في رجل اشترى دارا في ينفق الا يبيح له ذلك ولا جارة فوجب للمشتري ان يمنع وان كان بالاجارة







هذا الحال لفلان يكون اقرا **وذكر في المتن** رجل قال داري هذه بولدي الاصغر يكون باطلا فاذا لم يبين  
الاولاد وكان باطلا وان كان هذه الوراثة اصغر من الاولاد فيكون اقرا **وذكر في المتن** رجل قال داري هذه بولدي الاصغر يكون باطلا فاذا لم يبين  
وذكر في المتن رجل قال داري هذه بولدي الاصغر يكون باطلا فاذا لم يبين  
وقال المتأخر في احوال ابراهيم داري هذه فقال نعم كما قولهم اقراره بالملك وكذا لو قال له ادفع الي غلة عبدي  
او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالتوبة والعبد له وذا لو قال اقر بياي داري هذه بروج داري هذه وقال  
اعطني سبع بغلي هذا او احكام بغلي فقال نعم كما اقراره ولو قال المتأخر في جميع ذلك لا يكون اقرارا **وذكر في المتن**  
لامرأة بقرى هذه لك قال ابو القاسم ابن قال بالفارسية ابن شماس ترا يكون مية لا يكون تسليم ولو قال تراست  
او قال ابن تراست يكون اقرارا **وذكر في المتن** رجل قال في حصة جميع ما هوذا من ثلثي الاموال في هذه ثم مات مع اقراره قضاة فان  
علمت المرأة من اسباب الملك تسليم او حصة كان لها ذلك ولا ينفك الاقرار بالملك رجلا دعي على رجل الفان  
خمسة منها مؤخره وثمان منها على رجل الفان دعي عليه مراتب بقرى داري است قال الشيخ الاجل في هذا الرجل  
هذا جوابا لمجلد وروى المؤخر وقال الشيخ الامام نعم الرجل الذي في هذا **فان في المتن** واذا اقر الرجل بالرق  
لرجل باع جازا دعي العتق اذ ادعي انه كان مملوكا لم يقبل للتناقض **وذكر في المتن** على اعتاق البايه قبل البيع  
او على انه مملوك قبل ان يباع **وذكر في المتن** وان كان الزوجي شرط في العبد على ان لا يعتق لا يجزى لبعض رجل  
وامرأة بمجمل ان لها ابن صغير لا يملك اقرارا بالرق على انفسها وعلى ابنها جاز فان كان الابن يتكلم فقال لها نعم  
فلا قول قول ولو كان له امهات الاولاد والمديون فاقوله بالرق لا يعمل في ضمهم لان اقراره ينفذ فيهم دون  
غيره **وذكر في المتن** اذا اقرت المرأة بملك رجل وامرأت ثم صدقها الزوج لم يزد صدقه وقال يجوز  
وعليه **وذكر في المتن** اذا اقرت المرأة بملك رجل وامرأت ثم صدقها الزوج لم يزد صدقه وقال يجوز  
ولها المهر والمهران فيلحق العقد بملكه ان موته بالملك وجميعه على بطل اقراره بخلاف جانبه لان اقراره  
بعد موته قائم ومضى العتق **وذكر في المتن** اذا اقرت المرأة بملك رجل وامرأت ثم صدقها الزوج لم يزد صدقه وقال يجوز  
عليها ان التمس فمقطوع في ذلك وكذا التفصيل في عدة كونه وسائر احوالها في فتاوى عتق  
عن دار امرأته اذ انها قالها وان غير اذنها لتنفق العترة كونه في الخلاصة **من مجموع الفتاوى**  
لو قال هذا العبد لفلان وليس لي ولقادم رجل يملك فلانا باعته بهذا العبد بالفي وروى  
وان هذه الثمن لم يكن للمدعي على العبد سبيل حتى يحضر البايه ولو قال الذي في يد رجل العبد

فلان والعتق بالمدعي لا في المسئلة الاولى **سعد** وصاحب اليد على انه لفلان فصار على المدعي  
الى المدعي عليه من حصة غريمه وهو الغائب فيبطل ان يكون خصما مع غريمه **واما** اذا قال ليس لفلان فلم يدع الوصول الى  
من جهه غريمه وقد ادعى الملك لنفسه فصار خصما فوجب القضاء عليه فاذا قضى عليه صار الغائب متصيا عليه لا بدوا اليه  
البينة معنى **من مجموع الفتاوى** رجل قال لا اقر ان عبدك فقال الاخر لا ثم قال بل انت جدي فان عبدك ولا يكون يغني شيئا  
بخلاف مسلمة بطلان العتق لان الرق لا يبطل بحكم المولى ولما اقرار بالدين والعبد يبطل بالتكذيب وفي التناوي  
والطلاق لا يبطل وان رد ما كان له في يد رجل عبد فقال ذواليد لرجل عبدك يا فلان فقال فلان لا ثم قال بل  
هو عتق فقال ذواليد بل هو عبدك فيؤذي اليد ولو قال ذواليد هو عبدك فقال الاخر بل هو عبدك ثم قال بل هو  
وجاء بالبينة لم يقبل للتناقض **من خلاصة** رجل اقر لرجل وكيل فلان مقبض على الدين لم يجز على ان تسليم اليه  
ولو اقر انه وكيل مقبض باعنه من وديع فلان لم يجز على تسليم اليه وهذا ما يخالف سابقا لان اقراره لا يثبت  
او دعي او باع او اقرضه او انه غيبته عنه فلم يقر بالمال للمولى وليس ضرر في اقراره بان يكون الذي اقر به  
ملكه او اقامتها فانما اقر بكونه من غريمه بطلت حصة الفقيه **من مجموع الفتاوى** قال ابو حنيفة في رجل  
فقال انا ابن فلان وامي ام ولد له وقال ذواليد انت عبدي وانك لمتي وقال العتق هو باعني لفلان فقول ذواليد  
وكذا لو قال لذي اليد انا ابنك من ام ولد له وكذا لو قال وقال العتق قول الفلام بها ان لم يقر بالرق بل ادعي  
انه على حرام ان اقر بالرق ميتا اقر بريق الفلام فدعي الميراث دعوى عتق **من خلاصة** رجل ادعي على رجل ما في  
ورقم فقال الذي عليه قد قضيتك ما تبصرون فلاحق كدعي لم يكن فذكر اقراره وكذا لو ادعي الفودم فقال فبشر  
فمسين لم يكن اقرارا **وذكر في المتن** رجل قال لرجل على عبدك الفودم فقال الذي عليه ان طفتها لك على اذنته باليد  
على ان سترها بعد ذلك كدعي للمتنق اذ دعيها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان يسترها من قاعد  
قال ابو حنيفة اذا اقرت المرأة بالرق على نفسها وعلى ولدها الصغير **من خلاصة** وقال لا يصح وعلى هذا اذا اقرت رجلا ثم ماتت  
شبهت والاولاد للوطر عنه وعنهما لا شيبه وعلى هذا اذا اقرت رجلا بالرق على ولده الصغير المعروف ابوه صار  
الولد مولى له عنه خلافا لما لها ان الام لا ولية لها على مال الولد الصغير فليكن يكون لها ولاية على نفسه  
ان الولاية بمنزلة النسب فكما يحق في حق الصغير فيك الام انما كقول الهبة **من خلاصة**  
اذا اقر رجل قال لفلان على الفودم فسكت عن السبب لا يلزم ما اقر لذي يوصف وعنه محمد بن ابي الدين  
لكن شيبه الرجل من الاسباب وهو خلاف عالم من الوصية والميراث فيجوز عليه صحا والابن يوسف ان يطلق















الاولى ملك الحق الاول فلما يصح اقرار الثاني للثالث والواجب من الاجابة جوابه مشايخ سمرقند رحمه الله  
المقر الاول بقوله الوارثي نعم واقر بكونها لكما فعلت شيئين والثاني صدقته في تقييد اباها عن نعم حيث قال انها  
لثالث فانفتحت الارعة ونزب في اقراره لم يظلم ما كذب فيه وهو اقراره فيستحق الدار عن الاول تصادقهما ولم يشتر  
لثاني نعم اباها عن نعم فتعين الثالث لملكها لانه يعينها ولا تنازع له فيها حتى لو اقر الثاني على قوله ما كانت  
لا قط او فصل بينهما وبين قوله ولكن فلان فانه يبطل اقرار الاول فلما يصح اقرار الثاني لثالث فلهذا  
اذا قامت البينة على دارها داره ثم قال ما كانت لي قط لانه الكذب شهوده ونفي الوارثي نعم ولم يشتر ان يقر الوارث  
عن المشهود عليه لان الانتفاء لو كان بالشهادة وبطلان المشهود عليه ما نفاه عن تقييد اباها عن نعم  
وهنا الحق لا يمنع صحة اقرار الثاني الحق قد يثبت بمجمول اباها ان تلف مالا لا يورث قيمته او يخرج جرحه لا يعلم اقرارها  
والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح ويقال له بين المحسوسات انما اعتنى افعه عليه فانه لم يبين اجبه العاصي  
على البيان ومجمول الحق عليه صحة بان اقراره من الرجليين لان المجهول لا يصح مستحفا **اختياراً**  
وفي الغيبة الاقرار كاذب لا يكون ناقلاً للملك عند بعض مشايخنا وعند بعضهم يكون ناقلاً للملك فيه ايضا حكم  
الاقرار شرعاً فلو لم يقره لاثبوت اقراره بالمال والمهر لم يعلم انه كاذب في اقراره لا لاجل ديانته  
الا انه قد يبين من تقييد فيكون منه ابتداء **اختياراً** ولو قال الرجل لارض عليك الف درهم فقال الاقرار الثابت  
كبره ووز لا يكون اقراراً وفي التنازل ولو قال لا ارضي عليك الف درهم فقال الاقرار كبره ووز لا يكون اقراراً  
قال ابو بكر المشككي لم يكن اقراراً لانه ليس ذلك للناس تعارف وعبد الله بن زيد قبيل اباها فلو كبره ووز  
يكون اقراراً **اختياراً** ورجل قال لفلان على الف درهم ان شاء الله الاقرار باطل ولو قال غصبت هذا العبد  
امسى اشاء ان تم لم يلزم شيء اسحق بن عيسى ورجل قال لفلان على الف درهم ان شاء الله فلان نعمت لم يلزم  
وفي التهمة ولو قال لفلان على الف درهم اخادم فلان فلهذا جاز ان كان الطالب يدعي ما له على الف درهم طر  
كفل ما عليه اذا قدم رد الاقرار قبل تصديقه يصح وبعده لا يصح **معلوماً** رجل قال لابي يدي من  
قليل او كبر او عبيد او مائة فلان صح اقراره لانه عام ليس بمشروع **قاضي خان** ومن اقراره او قال او علم اثم  
وليس وارث ثم جرحه عن اقراره فقال ليس بيني وبينك قرابة مع رجوعه ويكون ماله بيت المال **قاضي خان** ورجل  
قال لا ارضي عليك الف درهم فقال لا عليكها لا يكون اقراراً ولو قال لا ارضي عليك الف درهم على الف درهم ما  
ابعدك من ذلك قال لا ارضي عليك الف درهم فقال لا عليكها لا يكون اقراراً ولو قال لا ارضي عليك الف درهم على الف درهم ما  
ابعدك من ذلك قال لا ارضي عليك الف درهم فقال لا عليكها لا يكون اقراراً ولو قال لا ارضي عليك الف درهم على الف درهم ما

الحق لا يمنع

الحق لا يمنع **قاضي خان** الاصل في البينة ان الاقرار بكل ما يبيع اقراراً بكونه بالشرع فلا يجعل تناقضاً الا بدليل والادوار بين  
لاحق له قبل فلان وفي مال فلان ومال فلان مناف للادعوى فلا يترك الا بيمين رجل اخر بعد كاذب فلان ثم ادعاه انه  
اشتراه منه بكذا واقام السنة قبلت سنة لان اقراره بالملك لم يرد شراؤه لان الشراء انما يصح من المالك فلا يجعل مناف للادعوى  
الا بيمين لانه يجوز ان يثبت الشراء لانه من المخلو لا يكون له ثمة ولو قال عند القاضي انه فلان ثم اقام البينة على  
انه اشتراه منه قبل الاقرار لم يقبل لانه يناقضه فصار اقراره مبطلا لدعواه ولو قال هذا العبد لفلان اشترته منه مسك  
فان فصل بينهم ولم يوصل مع وقبلت السنة ان اقراره بالحق وانما في القبول لا يقبل وجه القبول ان بين الاخيرين  
منافقة فلا يقبل سنة ولا يسمع دعواه كالاصح فصل في الاحتكام ان هذا بيان معتبر فيجب بشرط الاصل والشرط  
والاستثناء وانما قلنا هذا لان قوله هذا العبد لفلان حقيقة قيام المالك في الحال ويجعل التسمية بالملك حجة في زوال  
الشيء فليس ينافي كالمسمى القاض بعد الغرض قاضياً وكذلك سائر الاوصاف فاذا اقبل هذا الجواز اصدق اذا وصل لانه  
معتبر على طرف مثاله في البيع رجل قال لرجل مائة الف درهم في كذا الكتي لم اقبضها او قال اقرضني كتي  
لم اقبضها انه يصدق اذا وصل احد وله من الحقيقة والتسليم الى الجواز وهو العقد كذلك هنا ولهذا يصدق اذا  
وصل ولو قال عند القاضي هذا العبد لفلان ثم مكث شراؤه اقام السنة على الشراء منه ولم يوصل منه وقالوا لا  
نذكره كان الشرا قبل الاقرار او بعد فان القاضي يقضي بما قلنا ان ملك البائع هو كذا لا حصل المناقصة فلم يبطل  
كونه موكداً بل وجب التبرع به هذا الخبر وكذلك لو قال عبد فلان هذا العبد لفلان عام الاول لم يقطع الكلام ثم اقام بينة  
انه اشتراه منه صح لما قلنا امامية انه لو اقره مسام عام اوله ثم اقام سنة على انه اشترى لم يقبل والشراء منه على الشراء  
من غيره بائع رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد لفلان لاني في فقهه ثم سكت جازاً ثم اقام سنة على الشراء منه لم يقبل  
حتى يوثق بعد الاقرار لما قلنا ان قوله لاني في فقهه مناف للادعوى فلا اطلق دعوى الشراء حتى احتل  
المنفعة والتاخر جعلنا الامر السابق الذي سأل في الدعوى حكماً وتزجها عند التردد في المنطق جميعاً  
وكذلك لو كان قال هذا العبد لفلان عام الاول لاني في فقهه او قال كنه اقرته بهذا ثم اقام سنة على الشراء  
لم يقبل الا شراؤه بعد وكذا لو قال كان هذا العبد لفلان لاني في فقهه ثم اقام سنة على الشراء لم يقبل  
الا شراؤه بعد الاقرار وكذلك لو كسب لرجل مائة على نفسه لاني في فقهه في فقهه ولا يثبت ولا شراؤه  
ثم اقام سنة على دين لا يعمل الا شراؤه بعد البراءة رجل قال لاني في فقهه ثم سكت جازاً ثم اقام سنة على الشراء منه لم يقبل  
الاقرار لما قلنا قال ولو ان رجلاً قال جميع ما في يدي من قبل او كسب من غيره فلان قال هذا الاقرار



صحيح لانه عام ليس محمول فان قلنا ان ما في يد المرفق اخذ في عبدة في يد المرفق قال للمرفق كل في يدك يوم اقررت  
فهو وقال للمرفق ان ما ملكته بعد اقراره ولم يكن في يد المرفق فان القول قول المرفق ولا شيء للمرفق الا ان يقيم البينة  
ان كان في يد المرفق من ذلك اقراره بان جميع ما في يده لفلان يدعي فلان هذا العبد للرفع **بروي** في النواز لو قال  
خذها او اسلمها من غير ان يقرها او يقرها بغيرها او لا اقرها في اليوم ولا ياخذها مني اليوم او قال حتى تقدم علي غلامي هذا  
كله اقرار ولو طرح الرها فقال اتعوا ما يتقدم او يقبل ليس باقرار ولو قال اخرها عني او صلحني اقرار ولو قال ابرئ من  
هذا الدعي او صلحني من هذه الدعي لا يكون اقرارا وفي المتن اذ قال المرفق في عبدة المرفق قال اخر عني دعوى  
شرا هذا العبد او قال اخر عني دعوى حقه تقدم ما في فاعطيكها فهذا ليس باقرار ولو قال اعطيك بغير الرها  
فهو اقرار وكذا اذا قال ولو لم يقره كلامه الذي ادعيه لم يطل الاقرار وفيه ابن سماع عن رجل لو قال لغيره في عليك  
ما تادهم فقال الذي عليه قد قضيت بانه بعد ما في فاعطيكها في هذا ليس باقرار وكذا لو ادعي على غيره ما في فقال  
قد قضيت خسين فهذا ليس باقرار ولو قال في دعوى ما ادعي فيها او لا اقبض كرها او لا اعطيكها او والله اقبضها  
او لا اعطيكها اقرار ولو طرح الرها فقال لا اعطيكها في اقراره عامة النسخ **مسألة** باع متاعا بغير اذن ثم مات  
فاجاز رب المتاع لاجن وولدت زوج امرأة من رجل بغير اذنها ما فاجازت جاز والفرد ان الاجازة  
يصلح للفرد ولا يحكمها والميت لا يصلح ولا حقيقة ولا حكما ان الحكم ان يرجع الحقوق اليه والوكيل في البيع  
يرجع الحقوق اليه في الحكم لا يرجع الى من عقده العقد **قاعدة** ولو كان امراء الاولاد والمدير في اقرار  
بالرأ لا يعمل في حكمه لان اقراره سفوف في حقه ومن غير **مسألة** ان امرأة بالولد جاز وكذا ذكر في دعوى رجل  
وذكر في كتاب الفرائض ان اقرار المرأة بالولد باطل **قاعدة** اذ ادعى المولى ان عبدا كبيرا وله بنت بنته وان كان  
العبد لان دعوى صادقة ملكه وهذا اذا كان بولده من قبله **قاعدة** ادعي غلاما صغيرا لا يعتبر عرف فان صدقة  
الذي اعلام في يده فهو ابنه والا فلا **بروي** من قال لعبد هذا ابني ان كان بالغاً وكان لا يعرف نفسه  
الاصلية ان كان لم يعرفه لم يقره على نفسه من حكم الولد فله من التصديق اما اذا اقر بالرجوع على نفسه فهو بمنزلة  
من لا يعرف حتى لا يشترط التصديق **بروي** رجل اقر باع عبده هذا من فلان بالفرارهم فقال ما شئتم  
مثل بشيء ثم قال بلى قد ابتعت مثل بالفرارهم وقال المايح ما بعثك كان القول قوله  
المشترى وله ان ياخذ العبد بالفرارهم لان المايح اقر بالبيع او لا وبانكار المشترى بعد اقرار المايح  
لم يطل ذلك البيع بل يميل ان المايح لو اقام البينة على ادعي بوجوه المشترى فعل سنته ونفق له

قوله في دعوى رجل

بالشهر ولو لم يكن سنة واراد احكاما المشترى كان ذلك فاذا لم يطل البيع فحرم المشترى فاذا اعاد المشترى الى التصديق  
فقد اعاد والبيع قائم ثم البيع ولو كان المايح بعد ما حذر المشترى قال للمشترى صدقة لم تشتره مني ثم قال للمشترى  
قد اشترت لا يقبل قول المشترى لانها محذو البيع الفصح البيع بينهما الا يرى ان المايح لو اقام البينة على البيع في هذا  
الصورة واراد احكاما المشترى لا يعمل سنته ولا خلفه **قاعدة** عمن في يد رجل فاقربه لاسنان ولم يكن بينهما ما يبيع  
ولا يبيع من سنان بل كان في حجره الغنم مع اقراره حكما ولا حل للمرفق وان اراد المرفق بهذا الاقرار بملكه ابتداء قال لا ملكه  
لان الاقرار اخبار وليس بملك **مسألة** اقرار الرجل باقراره بغيره وكذا **قاعدة** وروى في **فصل**  
لو اقر عمن لاسنان والعين في يده غنم ثم وقع في يده فانه يقره في تسليمه الى المرفق وكذا الحرة العبد والعبد في يد  
الغير ثم يملكه فانه يعق عليه لان المانع من نقل الاقرار كان عدم اليد في الحال وعدم ملكه في العبد وقد نزل فينفذ  
وكذا لو باع ملكا بغيره من ابيه يتقدم عليه وكذا في الاقرار **قاعدة** اذا قال المستقر في غنم بالمال ولكن ما  
اخذه المال خلف المرفق بانه ما لفرها ذل لان الاقرار هذا لا يوجب المال فهو يدعي انه اقرها ذل والمرفق ينكر  
فيخلف **مسألة** اقراره بالدخول ان طلقها قبل الدخول لزمه نصف مهر **مسألة** واقراره ثم صدقة فليست في المرفق ولو  
لو صدقة ثم رده لا يصح المهر **مسألة** الاقرار اربعة حوز اقرارهم على غيرهم محوز اقرار الشريك بدين في شركته والبيع  
ذلك شركته ومحوز اقرار الخاضع بدين على مال المصاربة اذا كانت في يده ومحوز الاقرار للعبد المأذون له في النكاح  
بالدين ويلزم ذلك في رقبته ويقال السيد بعبده **قاعدة** ومحوز اقرار الكاتب بالدين في كتابته **مسألة** لا يجوز  
اقرارهم العبد والصبي والمجنون اما المجنون فان اقره حال افاقته جاز اقراره وان اقره حال جنونه فاقراهم  
باطل **مسألة** ولو قال رجل ان ابرئ من هذا العبد او قال اخرج هذا العبد او قال اخرج من هذا العبد او  
قال اخرج هذا العبد عن ملكي ثم ادعاه بعد ذلك واقام السنة ذكر في المتن انه لا يقبل سنته الا اذا ادعيه بسبب  
حادثه رجل بوجوه النسب في حق ذلك قال ابو حنيفة يكون اقراره بالفرار المأذون عن المأذون رضى عنه  
قال لا يقول لاحدكم عبدا ولا مولى فان كان عبدا له وكل سنانكم اماءه وكل سنانكم اماءه وكل سنانكم اماءه وقال  
الفقيه ابو السنت في بلادنا اذا قال الرجل ابا تقي فلا يكون اقرارا بالرق وانما يقره بانه وذكر في الجامع رجل قال ما في  
يدي من العبد او غيرهم لعلني اقرهم لانه عام ليس محمول فان حذر المرفق واراد ان يملك شيئا مما به واختلفا  
في يد بيع الاقرار لم يكن كان القول فيه قول المرفق وكذا لو قال جميع ما في يدي لفلان **قاعدة** ولو ادعي  
بغيره لم يدين بدينه الودعة ودين الهبة مقدم على الودعة ولو اقر بدين ثم ادعيه بغيره كحاصو الوقر



في مرضه بدين وليه في الصحة ثم اقر بشي في يده انه ودية بفلان فمادنيان ولا يقدم الود بعة **ع** عا **ل** رجل نزل  
 امرأة بجولة لا يدري من ودية اوله فالتكاح جاز لك الدار والحرية فالظاهر انها حرة فان اقرت انها امه لفلان  
 وصداها فلان فان اقرها جاز لانها اقرت على نفسها باحراز امه فيه ببيانها لان حريتها بالظاهر وان اقرها  
 بغيره فحسبها ونفى الظاهر **م** كذا اذا اقامت البينة بذلك ولا يبطل كاحها ولا سطل الفان المراء كان يساوي اليها  
 لان اقرارها جاز عليها فاما على غيرها فلا وليس من فدية رقة فساد التكاح قد سلك باذن مولاهما ولا فساد الاداء الا انها قد  
 لم يباذن مولاهما فان كانت ولدت من قبل فمحررها لانها لا تصدق عليهم وكذلك لان جاز ولا فساد في شرا فلو اقر  
 لانه سيجوز له ان يصرف على ابنتها عليهم واما كل ولد له بول فمحررها واما عند الحرة فمحررها وقال محمد بن  
 احرار جميعا **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 قاله مولا وصدا فلان اقرت بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 بقتة الدار على كل المهر الاول والاصح اقرارها بالثالث والاصح من شرا سرقته وولدت المهر الاول في الدار  
 ونفى ما ذكره في الثالث فبطلت في يده اقرارها بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 فبطل ما ذكره في يده اقراره بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 ولاننا نرى في يده اقراره بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 اقرارها بالثالث **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 باعها فلان الغائب لم يكن للشري ان يبرده لان اقراره جاز على نفسه لا على الغائب فصار البينة قايمة عليه خاصة بخلاف ما  
 لو قام بينه ان الشري باع مرقا لان البينة المبيع على الغائب لا يصح فاما الاقرار فاما يلزم المقر خاصة وليس فيه  
 قضاء على الغائب ولو كان اقام السنة باع مرقا لرجل وهو حاضر ايضا لكنه ما جاز ان اقام سنة به السنة لم يرد  
 المشتري ايضا لان السنة قامة على حاضر جاز في قبض البيع فاذا ايجاز احمل ذلك اقاله سنة فبطل حرج الره بالعيب  
 ثم يرفع على الاصل مسئلة الشفعة اذا اشترى رجل دارا فبشرها فسلم هذا الشفعة ثم جاز البيع بحدود الشفعة  
 لما قلنا ان منزلة الاقالة ولو اقر ان البيع بحدود الشفعة لم يكن للشفعة شفعة لما بينا وهذا مثل ما تقدم في الره بالعيب في موضع  
 هو الره بالعيب في حد الشفعة ومو لم يثبت الره وجب شفعة **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 فانه يعقوب عليه لان المانع من نقل الاقرار كان عدم اليد في الحال وعدم الملك في العبد وقد لا يفسد كذا **ع**  
 ثم جاز ما تركه اخوي فاقرا حده ما باع وانكر الاقرار فبطلت في يده اقراره بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و

موت

مجلس ارباب الفقه على كتاب

يعطى ثلث ما يدين كذا وفي مصنف **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 كذا باقيا اقراره بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 كلف المهر بجره ان العادة بين المتولين يكتبون صك الاقرار ثم يأخذون المال **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 اقراره بالبيع اعترف قبل البيع وكذا البايع ونفى القاض بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالمشتري بالحق حتى يعق  
 عليه **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 المال في التركة وكذا الكفيل اذا اقر بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 على خلافه صاحبها قال اذا اقر رجل بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 اقل او اكثر فعليه المالدن وما لا عليه مال واحد فان تفاوتت فعليه اكثرهما **ل** **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 فصار الثلث هو الاول كالاول كان في مجلس واحد وكما لو اشهد على كل اقرارها بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 محلفان وللثالث ما جاز في قضا بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 الواحد لانه لا يصح الاعادة **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 اقراره حق ولو وصل بعد ذلك الى يده بسبب فانه يؤثر تسليم اليه بخلاف الشري ولم يقره بالملك لان نفس الشري  
 وان كان اقرارها بالملك كنه كنه محتمل بخلاف الشري **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 في الميراث وعندنا ياخذ نصف ما ورثه **ل** **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 النسبة لانه حمل النسب على غير **ل** **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 لانها متغير لمر في الحال واقراره الوكيل على موكله يذكر في كتاب الوكالة **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 ملك متصلا بالاولى يصح اقراره له ودعواه الشراء منه باطل متى لو قام عليه سنة لم يقبل وعندنا يقبل **ل** **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 له في الحال ودعوى الشراء منه قبل هذا الزمان وهو ينافي **ل** **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 خلة الظاهر فلا يقبل الا **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 دون اثباته انما يتوقف على اجازة صيانة ليد في جاز البيع من شأنه فلو سطل بدينك في يده فغيرها اشكال وهو ان المهر بقوله ما كانت عرقا كذب المهر فبطل اقراره و  
 اولها بالقر لسبق حتى لو ورد البيع الاول ثم اشترى لنفسه باقيا فانه لا سفل الاول لانه ما رضى في الاول **م** **ع** **ل** رجل في يده دار اقرارها بفلان لاحق في يده فقال فلان ما كانت عرقا وكنتها فلان احس  
 فابعد وفي الجاه الصغير رجل قال لغيره اشترى مني الف درهم ودية فملك وقال صاحب المال بل اخذها غصبا  
 ضم المهر ولو قال اعطيتها ودية او دفعتها ودية وقال صاحب المال لا بل اخذها غصبا لا يضمن المقر

مجلس ارباب الفقه على كتاب







الاخر على الكار فهو جاز وكل شيء يكون المح في واحد من الحب والصدقة والافترار لا يقع لافترار بعد ذلك  
 لو قال لفلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شيء برى المقر بما اقرب له كذبه عنه حتى لو عاد الى القدر  
 كسبني عليه شيئا فان عاد الاقرار بعد ذلك فقال بل على الف درهم فقال المقر له اجل في اخذ به الاقرار  
 اخذ صدقة فيه فياخره وكذا لو كان المقر جارية او عبدا على هذا ولو كان المقر الاقرار الله وادعاه المقر ان  
 اقام بنية عليه لا يسمع ولو اراد تخليف لا يلتفت اليه المتأقن بين هذه الاعوي وبني تكذيبه الاقرار الاول  
 وعدم علم القاض بما ترفع المتأقن وهو جوع المقر الى اقراره قال مستادنا ينبغي ان يفسر سنة المقر على  
 المقر بعد اقراره على اقراره له ثانيا وهو يشبه بالصواب لانه اذا كان بين رجلين اخذ واعطاء فاذ تفتي  
 احدهما على صاحبه فاقرا له لاحق وان بعد شئ **فصل في الاقرار للمرضى**  
 مرضى جزم الوفاة فقال للمريضة فلان على كذا من المال فاصفوا اعني ففعلوا فعند ذلك فمخوفا قبيلا وعند  
 لا يجوز احتسابنا الكفالة للفتاوى لا يصح في حال صحة وهذا جواز لما ان الوارث بطاير المدين بغير ضمان بعد  
 او في لو قال ذلك الاجنبي ثم رغبه الطالب بجدونه لاربابه فيه وقد اختلف المتأقن منهم من قال صح كالوثة  
 ومنهم من قال لا يصح ولو كفل المريض عن وارثه او وارثه ففاته باطل المريض من الموت اذا اشار الكفالة  
 في المرض يعتبر من الثلث ولو اقر في مرضه بانه كفل فلان في الصحة يعتبر من جميع المال **فصل في ارضي في رجل**  
 اقر في مرضه بانه وقف قال ان اقر بوقف من نفسه يكون من الثلث ولو اقر بوقف من غيره فان صدقة الوهب  
 او وثقة جازة لكل وان اقر في الوقف ولم يبين انه من مرضه او من غيره فهو من الثلث **فان كانت**  
 من مرضه او من غيره بثلث او غير من ثلث او من غير ثلث بدين فان فعل بذلك في مرضه بعد جازما  
 صنع ولا فعل في مرضه الفرائض والتصل بونه لم يخرب اقراره المرضية انها وجبت له والزوجها في صحته  
 بل يصح شفعي ان لا يصح لانه وصية للوارث الا ان يصدق للوارث **فصل في** ومن اقر باخ او خال او عم او ام ولي  
 له وارث ثم رجع عن اقراره فقال ليس بي وبينك قرابة صح رجوعه ويكون ماله سبب المال ولا يجوز  
 اقرار المريض بقرابة شياء لا يجوز اقراره في مرضه ان كان عليه دين في صحة ولا يجوز اقراره لاحد من رثته  
 الا ان يقر لامرأة بقرابة اقراره في مرضه بعد ذلك ولا يجوز اقراره اكثر من ثلثها ولا يجوز اقراره بعادية  
 ولا بوثقة وعليه دين في الصحة ولا يجوز اقراره لاحد من رثته **فان كان** لو قضي دينه وارثه من تركته باقراره  
 فادان آخر بعضه ولو اداه بقضاء لم يضمن وبشاذك الاول **فصل في** اقر بدين فادى اياه مورثه لا يفسد

فان كان المقر في مرضه بثلث او غير من ثلث او من غير ثلث بدين فان فعل بذلك في مرضه بعد جازما صنع ولا فعل في مرضه الفرائض والتصل بونه لم يخرب اقراره المرضية انها وجبت له والزوجها في صحته بل يصح شفعي ان لا يصح لانه وصية للوارث الا ان يصدق للوارث

**فصل في** اقر للمريض ان عبده الذي ملكه في صحة ابنته والنسب ثابت وبرت ولا يسعي في شيء وان كان عليه دين محبط ما مال  
**فصل في** اقرار المريض الوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقراره للاجنبي محظور حكاية او ابتداء من ثلث المال الا اقراره  
 لا يجوز عند البعض وعند البعض **فصل في** اقرار المريض لوارثه بدين لا يجوز ولو ادعت مستهلكه كوز من  
 او دعي اياه الف درهم في مرضه الاب او في صحة معاينه الشهادة فلما حضرت الموت باقر بثلثه لانه صدق **فصل في**  
 ولو اقر بولد فصدق بعد موته او في حيوة جاز وبرت ولا يخالف **فصل في** لو قال في مرض الموت لا امر لي  
 عليه ذكر الخفاف في الجمل ان يصح اقراره عليه دين محبط بالولد على رجل دين الصحة فاقول المريض بثلثه فاذ  
 الدين من مديونه صح اقراره اقراره بدين المريض اقراره الى ميراثه وان اقر به الف درهم ثم قامت البينة  
 بعد موته ان المرأة وجبت له من زوجها في حال حيوة بته صحته قالوا لا يصل السنة على البينة اذا كان اقرار  
 الزوج لها بالمرغرضه ولو اقر الرجل في صحة او مرضه الذي مات ايم فيه انه تزوج فلان بالف درهم ثم حجرا و  
 صدقة المرأة في الكاح في حيوة او بعد موته فهو جاز وله الميراث مقدار ميراث المثل ولا يكون له الزيادة على المثل  
 عند انكار المرأة ولو اقرت امرأة في صحة او مرضه انها تزوجت فلان بكذا ثم حجرت فان صدقها الزوج  
 في حيوة بثلث الكاح وحجرتها بعد الاقرار باطل وان صدقها الزوج بعد موته لا يثبت الكاح في قوله في  
 ولا ميراثا منها وقال ابو حنيفة ومحمد بثلث الكاح كافي الوجه الاول اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف  
 المقر وبقيت الورثة فقال المقر له كان الاقرار في صحة او في مرضه لابل كان في المرض كان القول في  
 من ثلث كان في مرضه فان اقام البينة في صحة المقر له او في مرضه لم يكن المقر له سنة واراد استحقاقات الورثة كانت  
 له ذلك **فان كان** مريض او لامرأة بصدقتها وطاعت مساعة فاقامة الورثة بثلثه على اتصال صداقتها اليها  
 في صحة وقضي باطل حقا في المهر وفي نكحة صغیر اقرار المرأة في مرضه الف درهم وقد تزوجها بالف درهم  
 وطاعت فقامت بنية انها وجبت له والزوجها في حيوة لا يعمل لانه علم كذا باقرارها الما خرج عنها طلبك وغيرهما  
 زوجان تحاصفا في الدعاوى من مديونة اقر الزوج اقراره بالبدعي في اثناء الخصم الطاهرة عند القضا لا يسمع  
 في امرأة انقضت على زوجها عشرة دنانير حال الصحة ثم ماتت فادعاه وارثها على الزوج كانت مديونة في القول له  
**فصل في** الاقرار بقبض الدين من الوارث لا يصح لانه كان في مرضه كذا المريض اذا اقر رجل قال فاع المقل ثم قال المريض ووارث  
 المقر وارث المقر لا يجوز اقراره عند الموت ثم رجع وقال صح الاقرار وهو قوله محمد ولو اقر بعد الاجتناب فقال لا يجب  
 هو لفلان اخذ ورتبة المريض **فصل في** اذا اقر مريض بدين في مرضه موته وعليه دين في صحة مطلقا ودين مرضي

فان كان المقر في مرضه بثلث او غير من ثلث او من غير ثلث بدين فان فعل بذلك في مرضه بعد جازما صنع ولا فعل في مرضه الفرائض والتصل بونه لم يخرب اقراره المرضية انها وجبت له والزوجها في صحته بل يصح شفعي ان لا يصح لانه وصية للوارث الا ان يصدق للوارث

فان كان المقر في مرضه بثلث او غير من ثلث او من غير ثلث بدين فان فعل بذلك في مرضه بعد جازما صنع ولا فعل في مرضه الفرائض والتصل بونه لم يخرب اقراره المرضية انها وجبت له والزوجها في صحته بل يصح شفعي ان لا يصح لانه وصية للوارث الا ان يصدق للوارث

فان كان المقر في مرضه بثلث او غير من ثلث او من غير ثلث بدين فان فعل بذلك في مرضه بعد جازما صنع ولا فعل في مرضه الفرائض والتصل بونه لم يخرب اقراره المرضية انها وجبت له والزوجها في صحته بل يصح شفعي ان لا يصح لانه وصية للوارث الا ان يصدق للوارث

فان كان المقر في مرضه بثلث او غير من ثلث او من غير ثلث بدين فان فعل بذلك في مرضه بعد جازما صنع ولا فعل في مرضه الفرائض والتصل بونه لم يخرب اقراره المرضية انها وجبت له والزوجها في صحته بل يصح شفعي ان لا يصح لانه وصية للوارث الا ان يصدق للوارث



علم بدون الاقرار كما اذا استقر من ماله واستهلك او تزوج امرأة غير متاهة وعين الشهود تقدم ويحكم بدين مرفوع علم  
بدون الاقرار على دين مرفوع علم فخر الاقرار وعند الشافعي المذنبون ثلثة مستويات الاقدام له ان الدين مستوفى في ذلك  
بقضي من كل تركه فيكون مستوفى في الاداء **وفيق** مرفوع وهو يشبه الاقرار من المثلث والموجب له ما زاد على الثلث  
بلا خيار وفي البيع خير كالمرة في البيع تبطل هبة ثوبه قبل تسليمها **فصول** رجل اقر بالزنا اربع مرات ثم قال والله  
ما اقرت دوى الخردة **فصل** ولو اقرت اياه او صبي هذا بالثمن فحكم وكذا اخاه ثلث ما في يده ولو اقرت دين على ابيه  
وكذا ابنه اقر باخذ كل ما في يده وفي المزارعة رجل هار وركب ابيته فاقرا حرمه ابا دين رجل على ابيه ما قاله الله  
الطيبين قالوا اصحابنا اننا اخذنا جميع ما اقر به من نصيبه وقال الفقهاء واليعة باخذته نصفه كى يعنى حصته **فصل**  
ان المرفوع اذا اقر لورثة ولا جنبي يدين او عين كان ذلك باطلا في حق الوارث بالاجماع وكذلك في حق الاجنبي  
هو باطل عند المذنب والى كى في كل حال ان تصادقا على الشركة او صدقا الاجنبي خاصة او الوارث خاصة  
او كاذبا او كذب الاجنبي هو باطل في حق الاجنبي وان كاذبا او كذب الاجنبي فان الاقرار في حق الاجنبي  
فهو باطل في حق الاجنبي وان كاذبا او كذب الاجنبي فان الاقرار في حق الاجنبي جاز على ما ذكرنا  
الاقرار من الاصل فاذا ثبت هذا **صاحب الكفاية** قال محمد مرفوع من الوارث اذا اقر بدين لرجلين واحد ما قاله  
وكذا ما لم يقر ما حكم في اقراره في حق الاجنبي قالوا بطل اقراره اصلا كانه ان اقراره الوارث لم يصح فلم يثبت  
الشركة له في جميع الاجنبي كالأوصى لوارثه ولا جنبي لهما انه ما اقر الا بالمال مشترك فاذا لم يسه الصفة  
بطل اصلا كما لو تصادقا **اصلا** لو اقر بنسب من غير اولاد كان وعلم لا يصح لان اقراره بضمي ششيين  
حمل النسب على الغير والمال ارضا ولم يصح في حق النسب لعدم ولادته على الغير وصح في المال لولادته على ماله  
كالشترى اذا اقر على المبيع باعنا ما باع قبل البيع لا يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن ويقبل  
في حق ماله حتى حكم يعنى العبد الا ان يكون مع المقر وارث معلوم فرب كصاحب القرض والعصبة او  
بعد كذا حكم لان لم يثبت نسب لا بعرض من شئ **وفيق** مرفوع اقر لعبد لغيره لغيره ثم اعق العبد بعد ذلك  
قال ابو القاسم الذي هو ان صدقة الوارث في اقراره للمرأة كان العبد لها وعقته باطل وان كذبه صار عتقه من الثلث  
**فاضح** ولا يجوز للمرفوع ان يقر بدين بعض الغرماء دون البعض سواء كان ذلك في المرفوع او في المرفوع لان  
الكل في العلوق ماله على اعتبار الموصى سواء كان ايتار البعض ابطالا لحي الباقين فلا يجوز الا ان  
يكون مستوفى في مرضه الفاق وقبضها او شترى شيا مثل قيمته وقبضه ثم قضى القرض ونفذ ما اشترى

بما لا يثبت

في حق المرفوع

فان ذلك

فان ذلك يجوز على الغرماء لان ذلك ليس بايثار ولا بابطال المحل لا يحصل من اقراره حتى الغرماء يتعلق مال  
الشركة لا بالصورة **عالي** من عليه دين الصحيح فاقرا في مرضه لا جنبي يدين او غيرهم في يده مضمون او غيرهم  
كضارب او امانه او وديعة او غصب تقدم دين الصحيح ولا يصح اقراره في حق غرماء الصحيح فان فصل من الشركة شئ  
يعرف في الغرماء المرفوع **عالي** وفي الفتاوى الصغير رجل اقر لامرأة بملء الف درهم في مرضه وهاهنا ثم اقامه  
الورثة البينة ان المرأة وهبت ماله في حق الزوج لا يقبل والمهر لازم باقراره وفيه المرأة اذا اقر  
بإستيفاء الصداق من زوجها في مرضه ثم اقر بعد الطلاق ان طلقها بائنا وانقضت عدها او لم ينقض صح  
وان لم ينقض لا يصح **فصل** اقرت مرضه مائة ان هذا البقرة صدق امرأته لا يصح في حق تعيين البقرة صدق امرأته  
بدل كون الاقرار اختيارا نظريا اذا اقال المرفوع لم يخرج في ذلك صح اقراره حتى لو ما ليس له ثمنه على ذلك  
سبيل قال صاحب المحيط اذا كان الخارج اجنبيا فان كان وارثا لا يصح **المين** وفي الاصل اذا اقر الرجل في مرضه  
بثوبه على نفسه يدين لغير وارث فانه جائز وان احاط ذلك وان اقرت لوارث فهو باطل الا ان يصدره بقيقة  
الورثة **فصل** اذا اقر بدين ثم مات في مرضه محاصا وصل ام فصل الاقرار كاذبا لا يكون نافذا للملك ظ  
حكم الاقرار شرعا طرأ في المقربة لاثبوت ابتداء وبهذا لو اقر غيره بال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره  
لا يحل له ديانته الا ان يسلم بطيعة نفسه فيكون هبة منه ابتداء على اكره على ان يبيع عقاره فقال  
خوفام الكرم ليس ملكي فليبي القاص ان ينفذ من الثمن فاذا لم ينفذ احد **فصل** ولو اقر المرفوع ان كان ابراه  
فلان من الدين له عليه في صحة لم خلافه لا يمكن ان يثبت البراءة للحال فكذلك لا يمكن الاستناد الى زمان مقدم  
وهذا خلاف الاقرار بالقبض لانه يمكن ان ينشأ في كل الاقرار **فصول** رجل اقر لوارثه شئ ثم مات ثم خلف  
المقر له بقيقة الورثة وقال المقر له كان الاقرار في صحة وقال له الورثة لا بل كان في مرضه كان القول قول  
من يدعي الاقرار في المرض وان اقاما جميعا فبينة المقر له او وان لم يكن للمقر له بينة وازاد اختلاف الورثة  
كان ذلك **فصول** في العيون لو ان مريضا ادعى على رجل ماله او اثبته وازاده لا يجوز براءة ان كان عليه دين او لم يكن  
**فصل** لو اقرت المرض الذي ما شهد اذ باع عبده بدين فلان في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدقا  
في البيع ولا يصدقا في قبض الثمن الا بعد الثلث **فصل** وقال الامام الفاضل المرفوع في مرضه الموصى ان لا  
يخرج الى حيائه نفسه وفي البحر يدا عتقه عليه وقال او خرج المرفوع من السبب لا يسبق به حكم مرضه كفى  
ولو سمعت من شيخ الامام طبر الدين المرفوع في ان كان يحكي عن مستان شغل الأمة الاسلام ان المعبر

بما لا يثبت

بما لا يثبت

مكمل

اراد ان يثبت

مكمل







من فادى قاصصنا **الحق الفاسد** رجل ذو داره كلب عقور وادبه مؤدية قد دخل انسان في داره باذنه او  
 بغير اذنه فغرم الكلب وانلف مال انسان لا يفي صاحب الدار في حق خازن ذكره حكايا المحيط رجل كلب عقور في  
 فته كما تربه فارعه فلا هل القربة ان يلقوا هذا الكلب ان كان عني انسان فقتل فان كان ذلك قبل التقدم على  
 صاحب الدار فلا ضمان وان كان بعد التقدم على صاحب الدار فلا ضمان بشرط ان لا يلقوا المال اذا سقط وهناك المسئلة على هذا  
 التقفيل ومسئلة الكلب في القسمة وفي مسئلة نزع الثوب بعد الاستهاد يعني النفي والاموال اذا لم يحفظ وفي المسئلة  
 قال الامام الطواوسي كان البقار اجير اشترى كلبا يعني وقال الحاكم ماري يعني الى امرى المشترك وفي نوادر صاحب  
 المحيط البقار اذا تركه الباقر في عودى اجنبى لم يحفظ بل يكون ضامنا قال النزهة كما من يسيروا مثل ان يقول او  
 يأكل او يتوضا او يحز ذلك لا يعني لان هذا القدر عرف وفي فساد الى الديار ما يدل من راعا من بدرس  
 كسوف كرك كرسالة اخو د ضامن فوجد بالي قال في حوز بدست عيالان خور واندر است ولا فيفي وفي نوادر  
 شيخ الاسلام برهان الدين مانه يان را ضايع مانه وخانه دفعه وزن را فرستاد وزن نگاه داشت بكنشا  
 كاي غايب سر است دغى ذلك چه وقت غايب سر است بل يعني قال في نزع بعضي وقفا الى قاضي الامام في الدين  
 البقار والاربع اذ انام حتى ضاع بعضها ان ناع مضطحا كان ضامنا ما وان نام حالسا ان غايب البقرة عن بصر  
 كان ضامنا والا فلا وهكذا ذكر في الزخيرة وقال قد ذكرنا في الوديعه الفروع بين النوم مضطحا وبين  
 النوم جالس في موضع السفر وسواها في السفر فقلت لا ضمان عليه على كل حال فنهنا ذلك وفي نوادر  
 القاضي في الدين بقار ذكر الباقر في الحمايه وغايب عنها وقعت الباقر في مزروع رجل فاصدرت الرزق  
 لا يعني البقار الا ان يكون راسل الباقر في المزروع او اخرج الباقر من القرية وهو يذهب مع صاحبها حتى وقعت  
 الباقر في المزروع او انلف مال انسان في شربا فيضي البقار وفي فساد الى النسيغ ان جعل بذر كان رؤس داره  
 امدرا على درامد قابرون آرد بها بشكسه عن الراعي لانه سائق وفي الزخيرة اذا خاف الراعي على شاة فذبحها  
 فهو ضامن قيمتها يوم ذبحها لان الذبح ليس عمل الراعي في شئ فلا يدخل تحت العقد وقال شيخنا في هذا  
 اذا كان بصر حيوتها بان كان مشككة الحال اي لا يبرح حيوتها ولا موتها اما اذا اتفق بصرها فلا ضمان  
 عليه بالحي لان الراعي بالحي امر بالحفظ والحفظ المكن حاله التيقن بالموت الذي فيصير مأمورا بالذبح  
 في هذه الحالة وذكر صدر الشريعة واقعاته ان من ذبح شاة انسان لا يبرح حيوتها يعني والبقا  
 لا يعني وكذا الراعي لا يعني في مثل هذا وفرو بين الاجنبى وبين الراعي والبقار لوجود الاذن

مقتضى قوله في الزخيرة

مطلبه ان لا يبرح حيوتها

بالذبح دلالة في حق الكلب في هذه الحالة وهو الصحيح وكذا الجواب في البحر لان الذبح في هذه المواضع لا يصلح  
 اللحم وامان في الجار فلا يذبح وكذا في البغل وفي نوادر صاحب المحيط اذا اختلف الراعي مع صاحب الشاة فقال الراعي  
 ذبحتها وهي ميتة وقال صاحبها وهي حية فالقول قول الراعي ولو قال ذبحتها لانها ميتة وقال صاحبها  
 بانها حية فالقول قول صاحب الشاة ويعني الراعي لانه ان سبب الضمان **في حق الميتة** وفي حواشي الميتة ان كانت حية  
 الدابة الى جدار الجار ليس له النزع لانه لا حر فيه وان كانت حية او حيا اليه فله ذلك بوجه الفرد غالبا **ميتة**  
 قال خواهر زاد في زياد الاصل ان جناية الدابة لا تجلو من شاة اوج اما ان يكون في ملك صاحب الدابة او في غيره  
 ملكه او في طريق المسلمين ففي الاول لا يعني صاحب الدابة حاجته دابة واقعة او سائرة اذ لم يكن معها صاحبها  
 سواء وطئت باليد او حيطت بالرجل او كرسه او نحت او ضرب بالذنب وان كان صاحبها معها ان كان قايلا  
 او سابقا فذلك سواء اتلف نفسا او مالا ان كان الملك له او لغيره لان كل واحد من الشريكين ان توقف دابة في  
 الملك المشترك ويستوى ان فعل نصيبه فيها او اكثر الذي لو تعد في الملك المشترك او قضا فخطا انسان بوضوء لا  
 اضعة بشي او كان صاحبها راكبا عليها والدابة تسير في ملكه وان وطئت شاة باليد او بالرجل حتى يترك بعضي وان  
 كرسه او نحت بالرجل او ضرب بالذنب لا يعني وفي قوله شاة يعني الدابة ما تلف سواء كانت واقعة او سائرة وصاحبها  
 معها سواء كان قايلا او سابقا او راكبا او لم يكن معها وطئت او نحت او كرسه لوجود التعدي منه حيث  
 ان لم يكن ايقاء الدابة ولا تسيرها في ملك غيره وفي الوجه الثاني ان سلطان كان الدابة واقعة او وقع صاحبها  
 في طريق المسلمين يعني صاحبها ما تلف الدابة في جميع الوجوه لان الطريق للسلوك لا للايقاء وان كانت  
 الدابة سائرة في الطريق وصاحبها ليس معها فان سار سائر باو سال صاحبها ما تلفت في حيزه ذلك بيدها او غيرها  
 او ذبحها يعني لان ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حافط يحفظ سبب التلف وهو متور فيه فيصير  
 قول مضطحا عليه اذا كان في حيزه ذلك لان السير مضاف الى ارساله مادام يسير في حيزه  
 ذلك ولم يسر بينا وشمالا وان وقعت او سارت فيه برك من الضمان وان رد هار اذ قال  
 رد هار ضامن لما اصاب في قوتها لانه سائر في الطريق الذي رد هار فيه فان تركها حتى وقعت  
 او اوقفها لم يسر بينا وشمالا وان وقعت او سارت في الطريق بينا وشمالا وان كانت  
 صاحب الدابة معها يسيرها في الطريق فان كان صاحب الدابة قايلا لها او راكبا يعني ما تلف الدابة  
 بالوطئ باليد او بالرجل او الكلام رجل سار على دابة فوقع لبول او رث فغضب بروتها او بولها

الراعي



شيء لا يضمن الركن لعدم امكن التزويج وكذلك الباعث يخرج منها ولد او فقه الغيرة في فرائض او بالبدن وهو في  
فقط انسان برزها او يولها يضمن في الجامع الحيز **فصل** كسر الزنا في رجل المزدحم بالحبة لا يرضى له  
**مستكره بين الحدود والجنايات** كسر الزنا في رجل المزدحم بالحبة لا يرضى له  
لانه شبه عدل رضى بها فافضاها في الجامع جعله خطاء واوجب الدية على العاقل وفي الميسر شبه  
عمر واوجب له ماله وقال الامام جامع امراته فافضاها حتى لا ينفسك البول لاشته عليه ولو غر في كل بان كسر  
رجلها او يدها او سنها حتى ذهب بكارتها بحج او غيره كحل المهر وفي الجامع الصغير وقع امرأة بكر اجنبية  
فمنقط فذهبت عذرتها عليه مثل ماله ولا تغرب ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة وفي امرأته ولم يدخل  
بها فذهب عذرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر عند محمد ورواية عن الثوري جميع المهر وفي امرأة غير  
ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها بالمدفع ودخل بها عليه مهران ذكر ابو حفص الكبير وفي العيون جارية  
وقع على جارية اخرى فذهب عذرتها عليها صداقا مثلها كذا حكم به الفاروق رضي الله عنه البائع اذا وطئ البعثة  
قبل التسليم عنده لا يحل العقر لو ثيبا او بكر او عندهما محب العقر كذا اذا كانت بكر المحب العقر ونقصان  
البكارة ويدخل الاقل في الاكثر فعلى هذا اذا وطئ جارية بكر الانسان ولم يحل المهر سطر المحب العقر  
ونقصان البكارة هي الاكثر من ماله في هي نصيبه لاحل عليه المهر لانه لا يواخذ بافعالها وادبها لم يصح  
وان اقر الصبي ذلك لانه عليه وان بالغ مستكره فكذا في ان مطاوعة لغيره او بوجوبه اولا ذنبا في نكاح  
حقها اولاد يضمن رجع وليه عليها بكن امر صبياسي وشوق ولحقه غرم رجع وليه على الامر فلا يعيد الضمان  
دعت امه صبيات فرزقها بغير المهر لان امرها لم يصح في حق الموت وذكر الجوزي ادعاء على زوجها حرضا فاقا  
وثبت ذلك عليه بعد الرجوع وكذا المعلم ليس له ان يفرق الصبيان فلو احتا فان فعل فاحتا يعزى قال غيره  
لفظ لا وجب الحدان عقا لفسق وان حار مثل حاز وفي المكتبة على امرأة فافضاها عليه المهر كما فعل العبد  
ولا يحل المهر كالحرا اذا اوجب له الحد ولا يحل المهر وان ادعى شبهة بان قال تزوجها او قال كانت امه  
كأنه سترها فانكر المولى بغير الحد كالحرا ان كانت المرأة مكروهة يواخذ بالمهر حال لانه لا ضمان الا في النكاح  
عقر لان العقر لا يثبت لانكارها وان مطاوعة لا يواخذ بالمهر حال لانه لو احدثت منه المهر لو طلق يرجع  
عليها لانه استحلست عبد الغير لانه اذا فاكستيفاء الحال لا ينفك كالحجوز وفيه على امرأة وطهر ان بكر  
محبالا لانه لا ضمان انك في فان مطاوعة لانه لا يوجب كذا لو كالحجوز ان يرجع عليها لانه لا ضمان

مستقلة للحجوز هذا اذا ادعى كاحا والكربة ولو صدقته لا يواخذ بالمهر حال مكروهة او مطاوعة لان العقد  
شبه بمطوعة كما كان فان عقد لاضمان افكره وذكر القاض المراهق اذا تزوج امرأة بلا اذن والده  
ودخل بها وبلغ الاب فرزقها كاحا لا الحد ولا العقر لان المرأة لا تزوج نفسها منه مع العلم بان النكاح  
غير نافذ ففقدت شبهة سلطان حقها علام اربع عشرة سنة جامع امرأة نائمة ان شئت لا عقر ولا حل وان بكر وانقضها  
يلزم المهر وكذا الامه وكذا الحجوز وفي النكاح عصبية فرزقها وهي مطاوعة بحل المهر ولا ضمان ان لم  
يقضها وان مكروهة عليه المهر والحد وفي الميمنة ادعى عليها نوطي جارية وجلبت منه وادى النقصان بهذا السبب  
ان يحلف لو انكر الدخول وان حلف له ان يطالبه الحاكم تعزير المدعي ولو روى المدعي له طلب النقصان  
وفي الحجوز قبل حرة او امه او اجنبية او عاق او مسيئة او جامع لاني الفرج يعزى القاعل والمفعول ان كان  
عاقلا بالغامط او عاوان صغيرا وصغيرة لاشته عليه وعن اصحابنا يهدم على صاحب السبب الذي فيه الحرمة  
ولو روى عنهم في الاحراق شيء في او سرقا حال مسكره كحل ولو اقر بالحد وروى مسكره لا وشرح الطحاوي  
المسكران كالصالح في احواله واقواله واقواله في الراجحة فانه لا حرم امرأته وفي المنقي قال الامام ادرى  
عنه كل حد مستحق كالزنا والسرق وكل شيء اقرب فهو جازي في الحد وروى عنه وقال الثاني ان تداه  
كفر لم يهدم منه ما يلزم العاقل في الحكم واذا اقر فاستلنا الجحد القذف ويجوز الحكم التعزير بالثم لانه لا حرم  
صالح هو وعنه غيره مائة ومائة لا يضمن لانه قد جاء ان اكثر مائة وان كفر من مائة ضمن النصف كمن  
بيت المال لان خطاء الحاكم من بيت المال ذكر الصدر عن اصحابنا انه يهدم السبب عن اعتاد الفسوق والافواع  
الفساد في داره لا يكره بالاجم على سبب المفسدين وقيل لمران العصبية ايضا على من اعتاد الفسوق وان قيل  
الا شتداد وان كسر في المسلم فيه خراجا فلا يضمن بالانفاق الا امرأته بكرم الا رافة في هذه الحالة  
ووجه عزه في الله على ناحية وفرضها حق سبط خارا فقبل فيه لاحمة لها بعد استغفارها بالهجوم والحقت  
بالاماء وروى ان الفقيه المكي البجلي حرم على النساء على شط النهز كاشفات الرؤس و  
الذراع فقبل كيف فعله هذا فقال لا حرمه لهن انما اشكر في ايمانهن كل من حرمت وسمع الذي كالمسلم  
الاسترخاء فان عفوا وقرروا العبدان منعوا كالمسلمين لان لم يثبت عنهم وذكر طبري الدين قال  
لا حرمه ياروي وعزوا وحل يحد وكذا ما شاكلها ومثل القذف لا يستلحق وذكر الهندواني وجرح  
امرأة رجلا ان كان يزجر بالبصباح وما دون السراح لا حل قبل وان لا يزوجها بالقتل حل فسله



وان طاق حمل قتلها ايضا وهذا نص على ان التعزير والقتل عليه في الحسب ايضا وكذا وجدنا رواية عن الامام عليه السلام  
 في المتن في المسئلة كما ذكره ونص انه خذ من اقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة حتى يكل احد فان كان  
 العورة يلمر كل احد بالنسرة والعنف ويضرب كاشف الفاحشة لا يركب وبعد الفراغ لا ينفذ الحاكم وعلى هذا  
 لو رأى مسلما يرمي في حلة قتل وانما يتبع لانه لا يصدر في ذلك لانه في **برازي** **كتاب**  
**الدية في القتل وغيره** روي عن ابي بصير عن النبي قال فرس عن الخطيب بالدية على اهل الذهب الفدر  
 وعلى اهل الورق عشرة اذ درهم وعلى اهل الابل مائة بعير وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى اهل النشاء الفقي  
 شاة وعلى اهل الحل مائة حلة وهذا كان يأخذ ابو بصير في قوله وقال ابو بصير لا عرف الدية الامن الابل و  
 الدرهم والدينار ولا عرف ماسوي في عشرة اشياء من الانسان في كل واحدة منها الدية حتى في الركن  
 وخمس في السد واما الخن في الركن في الدية الكاملة وفي اللسان دية كاملة وفي اللحية اذا  
 حطفت ولم ينش الشعر ففيه الدية واذا ضرب رجل فذهب عقله ففيه الدية واما الخن في الجسد في المتن  
 الدية الكاملة وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية اذا كسر ففيه الدية وفي البول الدية اذا سلسل  
 فلم يمسك الدية وفي الغايط اذا لم يتمسك في الجراح اذا ذهب الدية وعشرة اشياء من الانسان اثنين  
 اثنين وفي كل اثنين الدية الكاملة وفي كل واحدة نصف الدية العينان والحاجبان واليدان  
 والرجلان والليتان والليتان والذريان والخصيان والاذنان في كل واحد منها نصف الدية  
 وفي الاجفان العينين في كل واحد ربيع الدية وفي الوضحة نصف عشر الدية وفي الراس عشرة الدية  
 وفي النقرة نصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي النافرة في الراس ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية  
 وفي النافرة في الخوف ثلث الدية الا في الارحام فان فيه الفدرهم في كل مفصل منها حتى مائة درهم والنجاع  
 عشرة اولهن النافرة يسمى ايضا اللطاف وهي نفس جلد البشر التي لبست الشعر والثانية الناصعة وهي  
 التي تقطع للجلد الاعلى ويقطع عروق اللحم حتى تسيل الدم والثالثة الدامية وهي التي تقطع للجلد الاعلى  
 والعروق ويفصل في اللحم التي تحت العروق **منه** قتل لو وجد مسكن قاموا بقتل لا يمكن لاحد  
 وان وجد في خباء او فسطاط فعلى من سكنها الدية والقتل **الحمد** اذا طار المرأة في الوطى فلا شيء عليها  
 وقال ابو بصير في الدية على العاقلة **الساوي** ووجبت العورة بكسر الداء والعقبة عشرة الآ  
 درهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل **اس** ملك ولزم الدية بدل النفس في الدية للمقتول حتى يقتل بها

روى عن الامام عليه السلام في الدية

وان وجد العسل في ورائه فان قتل عليه والدية على عاقلة ولا يدرى في الكافة في القتل من الملك عدا في و والبركة فلا عليهم قتلها  
 دونه

ديونه **برازي** ولما في الوطى من واحد من الحلة المعينة لم تسقط القتل **هداه** واذا وجد القليل في حلة واحد  
 الوطى على احد معين غير اهل الحلة فشهد شاهدان من اهلها على المدعي عليه بالقتل لا يعمل شهادة في القتل  
 والدية على اهل الحلة كما كانت ولا يقبل **فان** ولو وجد قتل في معسكر او ما بقتل من الارض لا يمكن  
 لاحد فيها فاد وجد في خباء او فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى  
 اقرب الاقضية اعتبارا بالبلد عند انقضاء المدة فان كان الارض في ملك فالحكم كالسكان في ملك المالك عند الحج  
 خلافا لابي بصير **هداه** اذا وجد القتل في دار مشتركة على التقاوس يكون القتل على المالك من الشفعة  
 لان صاحب القتل والكثير سوا في الحفظ والتقصير **نقير** اذا باع دار او جرح فيها قتل قبل قبض المشتري  
 يكون القسامة والدية على العاقلة من المالك والمدة من المالك اذا قبض المشتري وفي البيع خيار واحد  
 يكون على عاقلة من المالك وقال في خيار البيع ان تم البيع فعلى عاقلة المشتري وان تنقضي البيع فعلى عاقلة  
 البائع وفي خيار المشتري فعلى عاقلة من المالك الاصل انه فيها يلزم بالتقصير في الحفظ من جعل الشرع الحفظ  
 اليه لهما ان حفظ الشيء اما يكون بمكسر الرقبة **نقير** اذا وجد ميت بجرح او ان ضرب او خن او خرج  
 دم من اذنه او عينيه في حلة او بدنه بلا كسر او كثر او نصف مع كسر لا يعلم قاتله وادعى في المقتول على  
 اهلها او على بعضهم معينين او محمولين على اخطاء ولا تسقط الدية على اهلها فصار الوطى من اهلها  
 خمسين رجلا مخلعون بانه ما قتلناه ولا عملنا له قاتله لا تقضي بالدية على اهلها لان عروضة جمع بين  
 الدية والقتل فالتكليف على العيين محسوس حتى يقر او يخلعوا وعدا لولا ما يقضي عليهم بالدية **نقير**  
 اذا اودع صبيا عبدا فقتل جرحه على عاقلة فقيمة اتفاقا **نقير** ولا قسامة على صبي وجنود لا يمس من  
 اهل النقرة ولا قسامة ولا حية في مائة لا اثر به لانه ليس يقبل اذ القتل من مائة حية بياشرة حتى والظاهر  
 ما عتقت له او خرج دم من ف او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه الاعضاء بلا فعل احد خلافا لابي  
 والعيون فان وجد سقط تام الخوف وبان الحرب كالكبير حق القتل لان الظاهر ان قام الخوف يتفضل  
 حيا وان كان ناقص الخوف فلا شيء عليه لانه يتفضل ميتا لاجاب **نقير** اذا خلفوا شاهد القتل في دار او مكان  
 لا يعمل شهادة لان القتل لا ينكر في زمان او مكان اخر فيقع شهادته على احد ما على قتل غير ما يشهد به الاخر ولم يتم العدد  
 على المشهود فلا يقبل فكذا اذا شهد احد بهما يقبل بالسلاح والاخر ينزل بغير السلاح كمن القتل خلفا لاحد في  
 فيقع شهادة احد من قتل بوجه القصاص والدية **نقير** ولو وجد قتل في دار او مكان لا يعمل شهادة منها او من

كما ذكره في القتل

كما ذكره في القتل

كما ذكره في القتل

كما ذكره في القتل







فان قاتلها فلا شيء في ذلك عن قتاله الشاكر جرحه اربعة ليحفر واثره فخره ما فاختصه فمات اعدم  
فدفع الى طاب منى الثلاثة ثلثة ارباع الدية وطرحه عنه ربع الدية قال ابن حزم بل طام باشره دمها  
على الاك فدية على عواقبهم وكذلك لو ما نزلهم فعلى عواقبهم كل من مات دية يعني ان في كل ميت دية  
يؤدى الى عواقب جميعهم وعاقلة الميت في جملتهم مع عن الزهرى انه سئل عن جرح الاستاجر والخدم ما يطعهم  
فالت بعضهم انه يزعم بعضهم لبعض الدية على من بقي **من تحلى** اذ اصل رجل من اصل العدل جرحه من اصل العدل  
يفظه من اهل البني فالتقوا قول مع يمينه وعليه الدية لان لم يقتل خطأ بل يقتل عدما اعتدوا فيه فكذلك القتل  
وان لم يكن ما قال فعليه القول او الدية بل اختيارا وليا القتل **من تحلى** في مسائل القتل اذ كان في اولها اغتار  
ارجنب او غاب قال ابو الولد الكبير ان قتل ولا ينشطر بلوغ الصغر وقال ان كان لهم غاب لم يكن  
للخائن قتل ويؤى قول جالدين الى سليمان والليث بن سعيد ومالك بن نزار ان كان للقتول ولد  
واخ كبير او خذ فلها القتل وكذلك للعصبة ولا ينشطر بلوغ الصغر وهو قول الاوزاعي ورأى ان  
المالك ان العصبة اذا صلحوا على الدية جاز مع وجود الولد الصغر وقال ابن ابي ليلى والحسن بن حي و  
ابو يوسف ومحمد والشافعي لا قول حتى يبلغ الطفل والظاهر من قولهم ان الجنون كالصحيح فلما  
ابو حنيفة فتناقض اذ فرق بين المصبي بين الغائب قالوا الغائب لا يؤدى عليه والمقتدر  
تولى عليه **من تحلى** هل على المسكر للقتل قول وكذلك الناذل والصوب والبال والبناني يقتل بؤدب قتل  
يسمى حتى عوت وقيل يقتل لا وزاعي عن يحيى بن ابي كثير ان علي بن ابي طالب اتى بوجلت قتل اعداها  
والمسكر الاخر قتل القاتل وقال المسكر امسكت الموت قاتنا اجسك حتى يموت وقال الحكم وحول يقتل  
معاوية عن الزهرى في الرهط يحتوى على الرجل فمسكه ففعا احد عيينه او يكسر رجله او يحرقه انه تعالى  
من الذي باشر ويعاقب بمسكوه فان اخطب المصالب كان الدية عليهم لهم يفرغوا سواها وقال ابي  
والشافعي يقتل العادل ويعاقب المسكر وحدها المسكر ليس قاتلا بل جابسا وتسا للقتل وقال ابن نوح  
والمرمات قصاص فيبني ان يسكر في السجى حتى يموت وهو قول علي ولا يعرف له في المعصاة مخالف و  
في ذلك خبر من سليمان بن ابي عمير بن ابي عمير قال رسول الله في رجل يسكر رجل ويقتل اخر بان يقتل  
العادل ويكسر المسكر **من تحلى** من امر غير مقتل اخر فقتل فقتل بقتل الامر وقيل يقتل القاتل قتل  
كلاهما وقيل لا يقتل واحد منهما قال ابن سنان عن خويلد بن ابي اسحاق قال اذا امر الرجل عبده ان يقتل

مقتل لا يتوفى بلوغ الصغر

مقتل لا يتوفى بلوغ الصغر

رجلا فقتل هو كسوف وسوط فقتل وسجى العبد وقال ابو هريرة يقتل الامر ولا يقتل العبد رواه ابراهيم من  
غطا عن شعيب بن الحكم وحادا من الرجل فيقتل فقال لا يقتل القاتل ولا قول علي الامر شيان من جابر عن  
الشيخ في الذين يامر صباك فيقتل رجلا قال مقتل العبد وفي رواية عن الشيخ يعاقب السيد وقال قتادة  
يقتل **من تحلى** ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد اعم قوله تعالى ان النفس بالنفس فقال الشافعي لا يقتل الحر بالعبد  
تقتل بالحر والعبد بالعبد وفي ضرورة هذه القائل ان لا يقتل حر بعبد ولا ان يبنى القصاص على المساوات ومنه  
بين المالك والمالك ولقد لا يقطع طرف الحر بطرف العبد بخلاف العبد بالعبد لانها يتساويان قلنا الآية لم يمت على  
ثبوت القصاص بين الحر وبين العبد وبين التحفص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه الا ترى ان العبد يقتل بالحر  
وجود هذا التحفص وفائدة التحفص ان الآية دللت على سبب ان بني النضر اشراف من بني قريظة واعرضوا الى ان  
يقتل بالعبد من بني النضر الحر من بني قريظة ويقتل بالحر من بني قريظة العبد من بني النضر فابطل له هذا الصانع بقوله  
تقتل بالحر والعبد بالعبد وكان الامم تتعرب بالعهد لا بتعريب العبد **كشفي قد ورد** في الجواز لا يقتل بالعبد وعندنا يقتل  
ان يبنى ما تفاوضوا في الدية وشرف الحرية لان العبد مال من وجبه والمالي شرط ولنا ان هذا افتقار او موصوف على  
جهة التجدد لان دليل العصة قائم وهو الكيلين فتوجب القصاص بالنفوس وقد عرفنا من **اختلافات** المسلم لا يقتل  
بالدعي وعندنا يقتل لان بينهما ما عاوت في العصة لوجود الكيلين للمسلم لانما امر من **اختلافات** وتجب  
المرأة نصفها اي نصف الدية الرجل فنجبة قبلها ففسي الا في ورهم وفي الاولي قطع يد معا الغان وعصاة ورهم  
عامة وطما وبن مسعود قالوا كذلك شرح جمع لابن مكر ثلثة نفر شهدوا على رجل انه قتل رجلا عدا فقتل القاتل  
المقتول ففرضه الولي قطع يد ثم رجح واحد من الشهود اعنى القاتل القاتل لان المعصية الرجوع معا من بقي عليه الشاه  
وقد بقي منها ثمة كالموت مع بقاء الجثة اكمل لا يتحقق الاثلاث ولا يؤثر الرجوع ولا ضمان على الرجح فان قيل الولي  
ثم رجح احد الاخرين فلا شيء على الولي لان الرجوع باطل في حقه ويعنى الرجوع الا قتل وبقي دية اليد في ماله في ميتين  
ثلثاء في السنة الاولى وثلثة في السنة الثانية **من يزور** رجل اشترى دارا فلم ينفقها حتى وجد فيها فيشلا فهو  
البائع وان كان فيه خيار فعلى عاقل الذي في يده وقالوا اذا لم يكن فيه خيار فهو على عاقل المشتري وان كان  
فيه خيار فعلى عاقل الذي تقيير اليه فما اعتبر الملك لان الحفظ يملكه وهو اعتبار اليد لان امكن الحفظ شيئا  
**من اختلافات** دأبت ثلثة نفر فوجدوا فيها بئرا او بني فيها حايطا فخطب انسان فعليه ثلثة الدية او اقل  
كان باذن صاحبه واذا كان حايطا ما يلين فيه نفر اشهد على احد من قطع على انسان فعليه فقتل

مقتل لا يتوفى بلوغ الصغر

مقتل لا يتوفى بلوغ الصغر



لأنه لا يملك عبده وإنما المولى أيضا لا يملكه فلم يثبت له ولاية في القصاص **مسوط** رجل زنى بامرأة رجل آخر فمضى بها  
 فصاع به فلم يهرّب ولم يمتنع من الزنا حتى لا يجرى عليه ففارقا قاصا عليه وكذا إذا رأى رجل رجلا سرقه ففارقا قاصا به  
 ولم يهرّب له رجل أو رأى رجلا سرقه ففارقا قاصا به ولم يهرّب له رجل أو رأى رجلا سرقه ففارقا قاصا به ولم يهرّب له رجل أو رأى رجلا سرقه ففارقا قاصا به  
 قاصا عليه **من ماله** فقتل رجل في الفرائض وتبين فلا شيء على أحد لأن الفرائض ليست في يد أحد حتى يجب عليهم حفظ من ماله  
 دارهم والرجل وعشر الرجل والباقي للآخر فالدية عليهم ثلاثا فيكون العبرة لعدم الرجوع لعدم الملك  
 عتابة رجلان أو كل واحد من قبل إياه عتابة أو قال المولى قتلها جميعا فله أن يقتلها لأن كل واحد أو كل القتل وإن  
 صدق كل واحد في بعض القتل وكذا في البعض والكذب في بعض ما أو لا يبطل بالأقوال **من عتابة** ولو قطع لم يصح  
 رجل من المفصل إلا على فثلث جاني من الأصابع أو اليد كلها فلا قصاص في شيء وكبح الأرض في المفصل إلا على فمضى  
 ثلث عشر الدية وحكومة عدل في الباقي ولم يذكر خلافا **من عتابة** ونفي حكومة العدل أن يقوم مملوكا بدون  
 بهذا لا أثر ثم ينظر في تفاوت ما بين القيمتين فإن كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وإن كان ربع عشر القيمة  
 فيجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى **من العتابة** قوم السقيا بالسوق فاجلوا عن قتل يمين تركوا أو ذبحوا  
 فضلا للدية والقائمة على أهل المحل لأن حفظ المحل عليهم إلا إذا ادعى ورث القتل على أو ليك القوم أو على  
 رجل يمينه من عتابة وإذا قتل غاي لم يملأ ماله من ماله ولا ضمان على ذلك الرجل فذا إذا قتل والد الظاهر  
 أما إذا قتل والد غيره طاهر يقال المولى كنت امرأته فانه لا يصدق في ذلك ويجب القصاص على القاتل **من عتابة**  
 قال مال عية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وهي أربعة آلاف درهم وكذا في المستأمن وعندنا مثل حرية  
 السلم قال غرة المجنين للام وعندنا ميراث لو رثته له أنه طرف من أطرافه التامة بدل نفسه وهو نفس على حدة  
 فالورثة كالدية **من اختلافات** قوم السقيا بالسوق فاجلوا عن قتل فمضى على أصل المحل إلا أن يدعى أولياء القتل  
 على أو ليك أو على رجل يمينه فقتل ميتة فذلك براءة أصل المحل عن الدية لكن لا يثبت على أو ليك البتة **من جراح**  
 العتابة لو وجد القتل في دار إنسان كانت القائمة عليه فمضى عليه الإيمان لأن الدار في يده وحفظها إليه  
 والدية على عاقلة لأن نفرة وقوته هم هذا إذا أقروا أن الدار ملكه وإن أنكره فلا يعقلوا حتى يثبتوا  
 أنها ملكه ويشاركه أبو يوسف بن إسحاق السكندر والملك جمع ما ذكر في العامة والدية بالسوية لا تتواهم في التزام  
 الحفظ وجوب القتل بينهم وانعرج ساكن لأن ملكه يكون من الغرم وهو الشفعة مختصة بالملك فكذا ما يكون من  
 الغرم والساكن متعلقون من محل الجح فلا يلزمون الحفظ وإن كان القائمة على أصل الحفظ عند أبي حنيفة على الملك السكندر

مسوط رجل زنى بامرأة رجل آخر فمضى بها  
 فصاع به فلم يهرّب ولم يمتنع من الزنا حتى لا يجرى عليه ففارقا قاصا عليه وكذا إذا رأى رجل رجلا سرقه ففارقا قاصا به  
 ولم يهرّب له رجل أو رأى رجلا سرقه ففارقا قاصا به ولم يهرّب له رجل أو رأى رجلا سرقه ففارقا قاصا به ولم يهرّب له رجل أو رأى رجلا سرقه ففارقا قاصا به

مطل  
فرائض لاوية

مطل  
تديق ولي

مطل  
اصح دية ثلث عشر الدية

مطل  
عقوبات وجد القتل



والخطا من جهة من الخط الذي خط السلطان وبين كل من عسكر لكان ولو بقى واحد لو حذو الوصل اي لو بقى من اصل  
الخط واحد كان العامة عليه من المشترين وان لم سبق واحد منهم والدائمة على الشراء اتفاقا لعدم المزاحمة وشارك  
بهم اي قالوا القسامة مشتركة بين اهل الخط والمشتري لان وجوب الضمان بعد التصديق والتعريف وهو فيه سواء ولو  
ان صاحب الخط هو المخضر بنزير الجليل وكان هو المخلص القسامة والدية فلا يراى المشتري قبل بيع الحكم ابو حنيفة  
على ما صرح بالكون فيمن تدبر اهل الخط امر الجليل **شرح محمدين بن هكتم** وانما شاهد الشهادة على رجل ان ضرب فلان  
او جرحه فلم يزل صاحب فراشه حتى مات فبذره العقوبة لانهم شهدوا بقتل عدو ولو اختلفوا في الشاهدان في البلد  
او في الايام او اختلفوا في اللام لم يقتل شهداءهما لان القتل لا يتكرر وان يختلفوا باختلاف الالات فكل شاهد  
يشهد بقتل ما شهد به الاخر وكذلك اذا شهد احداهما ان قتل بعضا وقال الآخر لا ادري اعني قتل **من عتاي** رجل  
شاعر على رجل في القصر يفاقره ولم يقتل وترك الضرب فقتل المشهور عليه القصاص لانه لما تركه الفرس  
عامر ش عتاي من عتاي رجل خصب مبيحا فمات فبذره من الحي او فجاءة فلا ضمان عليه ومنه شئت حية الحي  
او مات من ضا عتاي كجبة العتاي على عاقلة لانه سبب **من عتاي** رجل قطع ذكر مولود ان يحرك فقتل من الخشدا  
من الاصل يحكم القصاص فان كان خطا يجب كمال الدية وان لم يحرك يحكم حكومة العدل لانها يعرف السلامة فلا يضمن  
بالقوة وكال لدية قضا المكقطع ذكر الحفي والعين ويد الشاة ولو قطع لسان العتبي ان كان كالم يحكم كمال الدية و  
ان لم يكلم يحكم حكومة العدل وليستوى فيه العتد والخط لان اعتبار المساوات متعذر **من عتاي** وكوثر عتاي  
الوارث من الجاح قبل موت الجرح كذا في المستفق جرح اوصى عند موته ان يعفو عن قاتل القتل عددا  
كان بالملاني بين من يرتبنا ساير امور الشاة او شيئا وكذلك القصاص لقوله عزم من ترك مالا او حقا فلو رتبة  
والقصاص حقه لانه بدل نفسه الا انه لا يستحق موميته **من الفرائض** وجد القتل في دار مربي او محتق لا يحكم عليه القسامة  
القسامة والدية بل يجب على عاقلة ما اجتمع من مينة ولو وجد في دار امرة عليها اخسوس مينة عند ابي حنيفة  
ومحمد والدية على عاقلة ما امر ميبا بالقتل من عاقلة الصبي ثم رجعون على عاقلة الامر عليه  
الصبي فساو الامر لم يعلم من مينة مية الكلب العلم ان بعض مورهما ودية الكلب البيت او الكشية خلق  
الغنم عشرون مورها ودية الكلب الزارع فغير من الحطة لكون حنطة من حنطة لو حفظ اليزاب فاصاب ما  
ما كان في الداخل رجل فقتل فلا ضمان لانه غير متعريف وان اصاب ما كان خارجا مينة يضمن لانه متعريف  
ليشغل هؤلاء الطريق ان اصاب الطرفان وجب النصف ويدير النصف فصار كما اذا اخرج انسان وجرح

في مينة النسبية  
في مينة النسبية  
في مينة النسبية  
في مينة النسبية  
في مينة النسبية

وجرح ومات منها ولم يعلم اين طريق اصاب يضمن النصف استثنائا لانه في حال يضمن النصف **ابن مسك** افا  
ناول السم فقتل من غير انكره لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علمه بكونه سميا او لم يعلم وفي الثانية لا قصاص  
ولا دية لانه شرب باختياره لان الدافع قد صدق لا كالتعريف ولا كالاختلاف **ناو خانيه** مثل عبد الوصف لا قصاص في قتل  
خشيته عتدا او بغيره في كراهه القصاص **برازي** الابن قتل الاب عتدا او خطأ فانه لا يرث لانه يجب القصاص للعدو وكفارة  
في الخطا والاب اذا قتل ان خطا فانه لا يرث ولا شك للاب الكفارة ولو قتل عتدا فانه يجب القصاص والكفارة مع  
منع الميراث على الاصل وقد ذكر في هذا المسألة في شرح الطحاوي والاب اذا قتل ابنه ضربا بالسيوف لا قصاص عليه ولو قتل  
في جراحه القصاص وعندنا لا قصاص عليه بحال لانه قتل عتدا لا شبهة فيه فدخل قوله عزم العتد قوله الا انه اذا  
قتل ضربا يحتمل ان ضربه بالتأنيب فاورث شبهة لنا قوله عزم لا يقال ان والد بولد ولا بد سبب لوجوه ولا عزان  
يعبر بها العناية **اختلافات** قال الشافعي والاب والاجنبى او اشتركا في قتل الابن يجب القصاص على الشريك وعندنا لا يجب  
وعلى هذا القول **العصب** والمجنون وشريك للوط وشريك لم يرجع له ان قتل اوصى محسوم على جهة التعمد فيوجب القصاص  
كالاجنبيين لنا ان فعل كل واحد من هاليس يقتل على الكمال لان القتل بفعله باجماع الكمال واحد من هاليجب عليه القصاص  
لقوله عزم لا يحل دم امر مسلم الا بحد من ثلث الحديث ولما الاجنبيان خصا من هذا الحديث وهذا ليس بمعناه  
لان يندر وجوهه وفي اليندر وجوهه **من اختلافات** وضمان الصبي او لعنت من ضرب اباه او وصيه تارويا  
عليها الجاز والحجور خبر لقوله وضمان اي بقتل عند ابي حنيفة وقال لا يفتان سد بغير الاب او الوصي لان الزوج  
لو ضرب زوجته بالتأنيب فمات يضمن اتفاقا والام او اضربت للتأنيب يضمن عندنا وكذا عندنا في رواية  
للخبر وقيد بالتأنيب لانه لو ضرب كل من هاللتعليم لا يضمن اتفاقا لان المعلم اذا ضرب للتعليم باذن الاب لا يضمن  
اتفاقا فكس يضمن الاب بالضرب للتعليم اعلم ان الخلاف في الضرب للعتاد واما في عر العتاد فيضمن اتفاقا لهما ان  
تاويب الصغير لا بد لهما واما لا يحصل غالبه الا الضرب وله ان التأنيب يحصل بغير الضرب كالزجر والجلس وعنهما  
في دفع بالفر ودية الماشية الى تأنيبه ولو كانا مضطربا الى ضربه فالله مشروط فيه كافي تأنيب الزوج زوجته  
**شرح محمدين بن هكتم** العصب والمجنون اذا قتل انسانا عتدا لا قصاص عليه بالاجماع واما في حق احكام آخر حكم القتل  
العدو عند الشافعي وعندنا حكم الخطا قتل عتدا حقيقة لنا ان ليس من اصل العتد على الكمال فكان بمنزلة الخطا  
واحكام القتل للعديت بغير من العقوبة ولعل عليه ما روي عن علي رضي الله عنه ان مجنون قتل رجلا بالسيوف  
فاوجب الدية على عاقلة وقال عتدا وخطا وسواء ما بني على هذا ما بني على الدية على عاقلة

في مينة النسبية



عندنا وضعت في حال وشرها ان الصبي اذا قتل مورث عدا او خطاء لا يحرم عن الميراث خلافاً لما في **اختلاف**  
لا يورث احد الزوجين من ماله الاخر وعندنا يورث له لان مدل النفس ولاحق لاحد في نفس الامر بعد  
وقال الزوجية بخلاف التركة لانه قال لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ورث امرأته من ماله وورثها ولان  
الدية من تركته وهذا يقتضي به يورثه وينتقد وصاياه ويرث اقارب فكذلك الزوج **من اختلاف** اذا  
شهد بشهود اربعة على محضه بالزنا ورجح احدهم بعد الزم يفرض ربح الدية لانه اتلف بشهادته ربح  
النفس ففرض ربح بدنها ويكفي الواجب حد القذف مع ربح الدية **من شرح كثر** اذا سبق رجل رجلاً لعم  
حكى عن العبد ان الليث ان من وضع اليد حتى شربه فمات لاشي عليه ويرث منه وكذا لو قال لاخر لك  
بهذا العلم فانه طبيب فاكل فاداه يوسم فمات لا يفرض **من خلاصه** وقالت طائفة ليس للولي الا القول  
فقط او العفو ولا تجب له الدية الا ان يرضى القاتل فان ابا الولي الاكثر من الدية فان رضى بذلك القاتل  
جائز هذا عن ابراهيم وابن الزيات وهو قول ابي حنيفة والثوري ومالك وروى ابن شبره وابو حنيفة  
قولنا عن ابن عباس في البخاري في قوله فمن عني لم يمت اخذت شي قال كان في بني اسرائيل القتل ولم يكن  
الدية قال فالعفو ان يقبل الدية فطلبت بمعرفة ويؤمر باحسان **من سكت** ان شرح يقول في  
حديث ذكره مرفوعاً في قتل قاتل فابن حنيفة بن ابي اذ والعقل وبن ان يقبل فلهذا  
نفس فان الخيار في القوه والدية الى ولي المقتول وقد وافقوا على ان عفا واحد من الاولياء الدية  
واجب للباقي احب القاتل ام كره **من سكت** لا يقبل القاتل يقبل بعد بعضه لانه القصاص لا يجزى من حق  
من يوقع رجل شر على رجل سلاحاً ليل او نهار او شره عفا ليل في المهر او غير مهر نهاراً فقتل الشهود  
عليه عدا فلا شيء عليه واذا شر عليه عفا نهاراً في مهر فقتل الشهود عليه قبل به اما اذا شر سيفاً  
لم يقطع لان سيفاً لا يلبث فيحتاج الى الدفع فيجعل صدمه وكذلك كل سلاح لا يلبث واما العصا يلبث  
فيمكن ان يستخيث بغيره فيلحقه الغوث الا في الليل فانه وان كانت بلبث كمن لا يخشع غير فيضطر الى  
الدفع ولو كان عصا لا يلبث فيجوز ان يكون مثل السلاح عند حيا والطريق مثل الليل بكل حال ليل او  
نهاراً من جامع العفوي في رجل شتم نفسه وشجر رجل او عقر احد وامانة حية فمات من ذلك كل مال الاسد وحيته  
شي واحد وعلى الاجنبى ثلث الدية وذلك لان عقر الاسد ونهش الحيته فيصير ان جميعاً كجناية واحدة رجل خرج ولا  
جراحتين ومهره آخر واحدة فمات من هاتين الدية عليها نصفين لان الجناية الثانية لاحكم لهما من الجاني بعد

مطلب  
ويؤمر باحسان

في

بعد جناية الاولى وكانت كجناية واحدة وكذلك كمن نهش الحيته لم يكن له حكم صاوه وعقر الاسد في حكم جناية واحدة  
واما جناية شتم نفسه فان حكمها ثابت لا يبرأ منه من غير ما عاقب عليه الا انه لا يثبت لها ارش لان لا يحق الارش على نفسه واذا  
ثبت حكمه في هذا الوجه وصلو عقر الاسد ونهش الحيته كجناية واحدة وقد جنى عليه الاجنبى جناية ايضا الزم الاجنبى من  
الثلث وخطا عند الثلثان **من سكت** ان العفو عن الدم قالت طائفة العفو جاز لكل من يرث كالزوج فان عفا واحد من  
زوجات الدية لم ينعف وقال آخرون العفو للرجل فقط وقال آخرون من اراد العفو فذلك لم يشقق اعني زيد بن  
وبان رجلاً فعل امرأته فعفوا عنها جاز ذلك عموماً ورفع عن القاتل نفس الذي عفا واهجاعة عن الاغش  
وقال وكس ابن الاغش عن زيد بن وبان ان عفا عن رجل قتل رجلاً فافضلها فوجب بعض افوتها نصيبه فامر عمر بن الخطاب  
بما فعله من عمر بن الاغش عن زيد بن وبان ان عفا عن رجل قتل رجلاً فافضلها فوجب بعض افوتها نصيبه فامر عمر بن الخطاب  
اخت المقتول وبما امره القاتل قد عفوت عن حصته فقال عمر عفا الرجل من القتل وقال بطائفة من التابعين وقال  
معمر بن الزهري العفو الى الاولياء ليس للمراة عفو عن قتال قال لا عفو للنساء فلو كانت الدية فلم يفيها وبن عفا  
العزير والعفو للمرأة في العدة فقال ابو حنيفة وسفيان والاوزاعي وابن حنبل وشافعي قالوا يقول عمر لا ينكر الابا فيهم  
وقال ابن شبره والليث وعنه ابي الليث للنساء عفو وقال ابن ابي ليلى كل وارث عفا الا الزوجين وقال مالك لا يجوز عليه  
عندنا في الرجل يقتل عدواً وليس له ولا لاهل النساء والعمة فاراد العمة العفو وابنت بنت المقتول فانه يقبل فان  
ارادت البنت ان تقبل وان العمة قبل ايضا وراى ان كان للمقتول ابن وبنت فعلى الابن جاز عفا البنت وانه لا عفو  
وللبنت مع الابن وراى عفا الاقرب من العمة جاز اعي الا بعد ومن جملة الاقرب ان يقول عفا وان يقبل الاقرب للتقوى فوجب  
ان من عفا على ما هو اقرب الى التقوى وكان قوله اولي وكان عفا بالمراة عفو من القصاص وحكمه جاز عفا ايضاً **من سكت**  
ولم يجزئ ان قال العفو للرجال دون النساء لانهم لا يرثون الاولياء ولا ولايه الاكل فكلوا العفو لغيره واما من فرق بين الزوجين  
وسائر الورث لكونها ليس من العمة فقول فامد ويجوز عفا ونظرنا ايضا في قول من لم يحل للنساء عفو فوجدناه قياساً  
والقياس باطل **من سكت** ان يفسق قاتل فامد يقتل حتى مات حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ان سقن فامد ركعتين فمات يفرغهم عن مائة قال ابن حزم ان علي بن ابي طالب لم يسقعه مائة فاعلم ان القاتل لا ينعف  
الما حتى يوقا تعلق او كثر او من يعلم بامره ولا يمكن ان يسقعه فان لم يعلم اقمه قتل خطاء وعليهم الكفارة و  
عواقلهم الدية وكذا القول في الجاني والعاري وليس بينهما قيم ابترج ولم يورث حتى كل لان السج هو القاتل  
ولم يمت من جنايته ام ولا ما تولد منها لم يكن لو تركه ياخذ السج وهم قام من على انفسهم قتل عمد وكذا من



ادخلوا ومنعوا حتى ماتت **من حكم** سالت الحكم وادعوا رجل انتقل ملكا فقصا ما قاما معا فقال لاوية العبد على عاقل  
 المولى ليس على العبد شيء **من حكم** قال ابن عباس ان عمر قال في الغيرة اذا ما نهيته واليد الشلاء اذا قطعت ثلث  
 يديها وبغضها يجعل من قول ابن عباس ابن جريح عن ابي هريرة عن ابي عامر عن سعيد بن المسيب ان عمر قفي في اليد الشلاء  
 اذا قطعت ثلث يديها وروى حماد بن ابراهيم عن ابي حنيفة وغيره ما مثل وقال ابن قتيبة ما خسرتهها وقال مسروق في ما حكم  
 وكذا قال ابراهيم وابو جريح وماكك والشافعي وخالفه ابي حنيفة والعلامة في الحديث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا  
 ثلث اليد في اليد الشلاء وكانها اليد الشلاء والسوداء اخرج النساء وخالفه قول عمرو بن عيسى وابو السب  
 وغيرهم الرجلان مع فيهما شيء الا ما في الامايع وروى عن عامر بن مضر عن ابي بكر في الرجل يفسد الدية وعن عمر بن عبد  
 الله في حديث لا يبيع فان في الدية وقال عمر بن شعيب قفي ابو بكر في الانسان اذا قطع بالدية اذ نزع من اصل فان  
 قطعت يده فقتل صاحب الدية فقتل من رجل عن عكرمة قفي ابو بكر في قطع الانسان الدية فان قطعت يده فقتل  
 بعض الكلام نفس الدية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن ابيه عن عمر قال في الانسان اذا استوصل الدية كالماء وما  
 قطع منه فخرج من الكلام ففيه الدية كالماء عامر بن مضر عن ابي بكر في الانسان الدية وعن حماد قال في الدية فان قطعت يده  
 فقتل بعض الكلام فان يوجب بالمرء ان يبين نصفها فنصف الدية وان من الثلث فقتل الدية وقال عطاء اذا قطع  
 ففيه الدية وما تخاف الدية فيه يقول ان خيفة وماكك والشافعي واحد ولم يفسد الحديث في ذلك وما عني ابي بكر وعمر  
 فنقتلوا والواجب في عدم الانسان القتل او الغاؤه ولا شيء في غطاء **من حكم** اذا وجد رجل رجلا مع امرأته او جارية  
 او حمار في بيت خال او مغارة خالته فاغلب على خذ ان يذبحها فله ان يقتلها اذا باشر بفعلها بالانبياء والاقبال  
 العامدون الاخر لا يحتاج بنا الى اقله البينة **من حكم** من سكر في عهد الفقر او ان وجد في فلاة من الارض ينظر ان كان  
 مكا الانسان والعامدة والدية على ما ذكره على قبيلة وان كان في ذلك الموضع لا مأكلا وكان موضعنا سمع فيه الصوت  
 وليس بمك لا يجد فهو هدر لانه لا يد احد عليه وكذلك في الدخيل والفزل وقال في الهدايا وان وجد ميتا لا اثر فلاقا  
 ولاوية لانه ليس يقتل او الفيل في العرف من فانت حيوة لسبب مباشرة حتى تنفد الغرامة يتبع فعل العبد  
 والقامة احتمال القتل ثم يجب عليه القسم فلا بد ان يكون به اثر يستدل به على كونه قتلا او كبريا ان يكون بجملة  
 او اثر الضرب او حتى وقال في الاختيار ان وجد مبرية او غوي وسط الفزل فهو هدر لانه لا يد احد عليه ولا  
 مملوك لاحد ولا يسمع الصوت من اصل مصر ولا قرية فكان هدر هذا اذا كان في فلات انقطع منفعة المسلمين  
 اما اذا لم ينقطع فانه يجب الدية في بيت المال لان يكون حتى ليريدهم وتدرجهم **من حكم** خولهم ان ولا يقتل

وان التقت على السليمين  
 في الفلز وليس يترى  
 عن ابي حنيفة

من شرك الاب والاصى والمجنون يبيع اذا اشترك الاجنبى في قتل الاب ابنه لا يقتل الاجنبى عندنا وقال الشافعي يقتل وعلى هذا  
 الخلاف لو شارك الاجنبى صبي او مجنون او مولى به ان المانع الموجود في احد القاتلين لا يمنع قصاص الاخر كالعاصدين الاجنبين  
 او اعلى الولي عن احدهما ولنا ان فعل كل واحد منهم ليس يقتل على الكمال لانه قبل واحد حصل بفعله ما اذا سقط القصاص  
 من حق احدهما سقط عن الاخر بثبوت الشهادة كالخطا اى كالمالك كان احدهما عامدا والاخر خطأ لم يجب القصاص على العامدا  
 اتفاقا بخلاف الاجنبى لان اشتركا في كثير الموجود فوجب قتل الاخر للزجر وما في فيه نال فلا يقاس عليه **من حكم** لا يمكن  
 ويورث دم المقتول كسائر امواله ويستحق من يرث من ماله ومكرم منه من يكرم وارث ماله ويدخل فيه الزوج والزوجة و  
 سائر ورثته على فرايض له به ولا يدخل فيه الوصى لان ما يستحقه من ماله انما يستحقه من ماله انما يستحقه بطريق الصدقة  
 لا بطريق الارث **من نيب** المستحق للقصاص والدية الورثة ما يستحق ماله على فرايض له به يدخل في ذلك الزوج  
 والزوجة لا ينصرف واحد منهم بالاستيلاء اذا كانا ككبارا حتى يجمعوا **من حكم** ويستحق القصاص من استحق ميراثه على  
 فرايض له به يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية **قاف خا** وفي صدر الشريع فان القصاص والدية من مع الوتر  
 عندنا خلافا لما لك والشافعي في الزوجين **من حكم** افتلاقات في عبد لرجل وماء رجلا بسهم فاعتق المولى العبد ثم  
 وقع به السهم فانت قال على الراى قيمة العبد للمولى وقال محمد عليه فقتل ما بين قيمة ومثالي غير مري وجه قولنا في  
 ان اسقوط موجب بالرأى لا محالة **من حكم** وقال الشافعي الواحد لا يقتل بالجماعة اكتفاء غير انه ان قتلهم على التقتا  
 يقتل بالاول وبحب الديار للباقين وان قتلهم معا يقتل بالواحد ويقين ذلك بالقرعة وبحب الديار للباقين  
 وعندنا يكتفى بقتل واحد ولا يجب الدية له ان اليد الواحدة لا يقطع باليدي اكتفاء فكذا النفس مع النفس الواحدة والجماع  
 بينهم اعدم المماثل لنا قتل الواحد بالجماعة في معنى قتل قبل الواحد في معنى الجور والزجر فيكتفى به ولا يجب للمال يقتل  
 الواحد بالواحد وقد عرف قال الايدي يقطع بيد واحدة وعندنا لا يقطع له قول على ارضى له في شهادتي للسرقة بين  
 رجعا وجاء باخر فولا ومنا انما السارحة صنف قال لو علمت انما تعدنا فقتلت ايديكما اخبر بقطع الايدي بيد  
 واحدة ولان النفس يقتل بالنفس الواحدة فكذا الايدي باليد الواحدة لان الايدي بالي واحدة لان الايدي يتبع  
 للنفس لئلا لا تماثل بين الايدي واليد الواحدة فلا يكرى القصاص منها لان المماثل شرط على ما عرف واما الحديث  
 فلمرأته منه القطع بطريق السياسة وقوله الايدي يتبع قلنا في حق القصاص لاسم وقد عرف **من حكم** اختلافت  
 في قول زفر من بين رجلين معا احدهما ولم يعلم الاخر فقتل على وجه القصاص بقتل القصاص وعندنا عليه الدية  
 في ماله له قتل عدا في محل معصوم لئلا استوفيه وعندنا حقه فاورث الشبهة بالجملة اذا اصل على انسان فقتل

مطل  
 الزوج والزوجة مستحق للقصاص  
 والدية كسائر الورثة

مطل  
 احدهما عن والاخر لا اعق  
 قتل الاخر فقتل من الاخر



فقتل المقتول عليه لا يجب عليه الضمان وعندنا يجب له ان يقطع يده ففعل ذلك عن نفسه صار كالخالص والعبد  
 الصائل لنا انه انكف ما لا متقول معصوما حقا لما لا فيجب الضمان عليه قبل الصائب واما في الهلاك يحصل  
 بالان شرط الضمان قد عرف من **اختلافات** وفي الكافي وقال مالك والشافعي لا يرث الزوجان من الدية شي  
 لان وجوب ما بعد الموت بطريق الخلاف فيثبت بالنسبة دون الزوجية دية زوجها اشيم لان الزوجية ينقطع  
 بالموت لئلا يورث امرأته اشيم الصبي من دية زوجها اشيم ولان الدية من جلد التركة حتى يقتل منها  
 ويرثه وينفذ وصاياه فيرث من جميع ورثته كسائر امواله واعلم ان دية المقتول خطأ كسائر امواله حتى يقتل  
 ويرثه وينفذ وصاياه ويرثها كل من يرث سائر امواله ولنا عدم امره بقرينة امرأة اشيم الصبي من عقل زوجها  
 قال الزهري كان قتل اشيم خطأ وكذا ثبت صدقنا حق الزوجين في القصاص لقوله عزم من تركه مالا او حقاقا  
 ولا تترك ان القصاص جف لان بدل نفسه فيستحق جميع الورثة بحسب اشرافهم كالدية من **شرح** الفرائض للسيد واداه  
 بطن امرأته التقت جنبنا ميتا وجب الغرة خمسون دينارا وهي سال لغرة عشرة دية المرأة ونصف عشرة دية الرجل  
 التقدير من يكون خسران على العاقبة في سنة طاروي ان امرأته ضربت بطن ضربتها فالتقت جنبنا ميتا حكم النبي عم  
 على قاتل الضاربة بالغرة في سنة بسم دية الجنين غرة لانها اول شيء يجب في الامني وغرة الشيء اوله ومن غرة الشهر  
 وجبا اي لو التقت جنبنا ميتا ماتت والدية اي فيجب الدية اكمل او ميتا ان لو التقت جنبنا ميتا ماتت الام فدية  
 وغرة الدية للام والغرة للجنين وقد مر ان عدم قضى في هذه الصورة هكذا او ماتت اي الام من الغرة ثم الغرة  
 حيا ثم مات الجنين قد سأل دية في الام ودية في الجنين لانه قتل شخصين او ماتت ثم الغرة ميتا فدية لا غير  
 اي لا شيء في الجنين لان محتمل ان يموت بموته امه وان يموت من الغرة فلا يحك الغرة بالشكر لا يجب كفارة  
**شرح** مجمع الابن ملك لو خرج رجلا جرحه سمحة مالا يتولى العيش مع او جرحه جرحا لغيره والقائل  
 هو الذي جرح جرحه سمحة هذا اذا كانت الجرحا لا على التعاقب فان كانا معا بأكلاهما قاتلان وكذا لو جرح  
 رجل عشر جراحات والاخر جرحا واحد كلاهما قاتلان وفي المتن رجل قط رجلا وطرحه فقتل سبع لم  
 يكن عليه قول ولا دية ولكن يعرض ويحجر حتى يموت وعن الحنفية عليه الدية ولو قال له اقتل فقتل  
 لا يجب القصاص وكجارية وفي التجريد لا يجب الدية اصح الروايتين من ارجح وهو قولها وفي رواية  
 يجب ولو قال له اقطع يدي بقطع لاشي عليه وكذا في جميع الاطراف رجل قال لاخر ارحم الى اقبضه  
 اكسر فرأه فاصاب عينه فذهب نوره هالا يضمن شيئا وفي التجريد لو قال لاخر اقتل ابني وهو صغير

مطلوب  
 رجل عشر جراحات والاخر  
 جرحا واحد كلاهما قاتلان

صغير فقتل بحكم القصاص ولو قال اقتل عبدي او اقطع يدي بفعل لاشي عليه في التجريد من **خلافه** في رجل شرب على  
 المسلمين سيفاً قال رجل على المسلمين ان يقتلوه ولا شيء عليهم لانه قاصد لهم جميعا ومن قصد اناسا القتل فقتلهم  
 بذلك نفسه ورجل منه فذلك جاز لهم ان يقتلوه بحصول اياه ومنه **مسبوط** وفي قطع الذكر من اصله ان كان خطأ يجب  
 الدية وان كان بعد الاختلاف الروايات عن اي يوسع ان يجب القصاص وعنه اي حنيفة انه لا يحكم ولو قطع من الخشف في  
 القصاص وفي الخطاء الدية وان بقي شيء من الخشف لا يجب القصاص وبحكمه العدل وهذا كذا اذا حرك الذكر فاما  
 اذا اقطع ذكر مولود لم يحركه ففيه الحكم وكذا اللسان الاخرى والعين القائمة الذائبة نوحها والرجل واليد  
 اشلاء الحكم من **خلافه** رجل اتي ثورا والبق فيه انسانا والبق في ناز لا استطع الخروج منها عليه القصاص بمنزله  
 السبع ولو عرف ميتا او بالعا في البحر لا قصاص عليه عند اي حنيفة وعندهما حكم القصاص والبحر العظم على هذا الكلام  
**من خلافه** الابن اذا رمى م ابيه على رجل او اخوة غابت واقام البينة انه قتل اياه عدا قبلت البينة وجلس القاتل  
 فاذا قدم اخوه كلنا جميعا اعان البينة ويبيع عفرو ولو انقلب لا يقتل ويؤن وتسند وصاياه وصار كالمقتل  
 للقاء ان القصاص من الميت من وجه الذي قلم وحق الاولياء من وجه لان المقصود وهو الشين يحصل للولي  
 للميت والواحد من الورثة ينصب خمار الميت لا غير ولو افرج لادى الخطا لان موجب المال وهو حق الميت من وجه  
**اختلافات** في الرجل فشا عيني عبدا فبشره قال ان لا يشاء مولاه وفعلى العاقبة واخذ منه ثمنه وان شاء امسكه  
 ليشاء ياخذ ما نفعه وقل ابو يونس ويحذر ان شاء صاحب العبد اعطاء العبد واخذ منه القيمة وان شاء احد ما نفعه  
**مسبوط** في مولود يبيع له فيقطع ذكره قال فيه حكمه العدل الا ان يكون الذكر حركه فان حركه فقطعه فان كان عبدا  
 فحق القصاص وان كان قطع خطأ فحقه الدية اكمل وان قطع شاة قد استهل فحقه حكمه الا ان يكون قد نكح فليكون  
 فيه الدية وكذلك يصح فيه حكمه عدل الا ان يعلم انه قد ايسر وذلك لان هذه الاعضاء غير كاملة في الاصل  
 وانما يحدث منها ما يفي بغيرها كاملا وان كان كذلك ثم لم يعلم صحة البهر وما ذكرنا من الاعضاء لم  
 يجب فيه الدية وكان فيها حكمه حتى يعلم صحتها فان قيل فان الاصل الصحة حتى يحدث المرض وما يوجب  
 فساد الالة ويدل على ذلك ان لو باع عبدا او قبض المشتري ثم ادى عينا كان به ان البايح باعه ومن  
 ان لا يصدق وكان القول قول البايح الباطل ذلك على ان الاصل الصحة حتى يعلم حدوث المرض فيقبل  
 اماما وكنت من ان الاصل الصحة كمال الاعضاء فان هذا اصل غير ذلك في المولود بل الاصل فيه ضد  
 ذلك وخلافه لانه النطفة التي حدث منها المولود ليس بشي من جنس المعاني موجه وفيها وانما يحدث



ذلك بعد ان لم يكن واذا كان كذلك لم يعلم في المولود تمام القدر لم تجز الحكم بصحة ما وسلامته او اما ما  
ذكرت في الشري فان ذلك ان كان وجد بعد كبر فهو لغيره على الصحة لانه قد علم انها حال في الصحة  
واسلامته وان كان شري رصفا فليس له ان يرده ايضا لانه قد علم بنقصان الالة قال ولهذا الحق لم يجزها  
بناء على ما في البطن عن الظاهر بنقصان خلقة واجتمع ابو يونس بان في معنى من في قال ابو الحسن يعني  
الذي قد بين امره وعلم صحة اعضاءه وسلامته من الاوقات **من مسبو** في الرجل يترجم لصاحبه خنقة  
مدهم وذلك لان قد بينا انه اخذ غير حقة لما ثبت من المنزوعة سنة او لا الا ترى انه لو لم يترجم سنة حتى  
ثبت من المنزوعة او لا يمكن على النافع شيء **من مسبو** فلو اقام احد الوالدين اي اذا كان القتل و  
ليان حاضر وغاب فاقام الحاضر على رجل بينه بالقتل والارغام حسب القاتل حتى يحضر ويبيد  
اي البينة والاعمال بشرط عند حيفه وقالوا حضور اي حضور الغائب كاف في الاستيفاء ولا يحتاج الى  
اعمال البينة لانها قامت على الختم عند القاضي لكن موجبها وهو الاستيفاء كان موافقا على حضور الاحتمال  
عقوبات احضر برقع الاحتمال كالموت كان القتل خطأ والسليح يحالها بغض بالدية على عاقب العاقل واذا احضر  
الغائب لا يعاد البينة اتفاقا من العقاب **شرح مجمع لابن مكرم** رجل ضرب امرأته قات فعليه الدية والكفارة  
وكذا الاب والوصي في الولد الصغير عند الحصة وفي جامع الصغير اذا ضرب ابنه على تعليم العرا او ابواب  
قات قال ابو ج عليه الدية ولا يرث قال ابو يونس يرث ولا شيء عليه ولو ضرب امرأته على الفجح قات  
يفض ولا يرث في قولها لانها خير بها المنفعة نفس بخلاف تعليم الابن وفي القدر والاب والوصي  
اذا ضرب الولد للثاء وبقات من عند اي خلاف لما قاله في الامم السخسي المصريح ان اباحيفه  
رجع الى قول ابو يونس ومحمد وفي الحنفية جامع امرأته التي سماها مثلها فقات لا شيء عليه عند الحج ومحمد  
وقال ابو يونس بحب الدية على عاقلة **من اختلافات** اذا ضرب رجلا تسعين سوطا فله امرأته ثم ضربته  
عشرة اخرى او غير فقات من ذلك بحب الدية على ضارب العشرة ولا شيء على ضرب التسعين سوى  
التعزير لانه لما يشتر من تسعين لم يبق فحصل القتل بالعشرة برى تسعين ومات من عشرة فانه يمكن  
يديه واحدة لانه لما يشتر من تسعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذلك جرحه اندملت ولم يبق  
لها اثر على الحج ومن الى يونس في مثل حكومه عدل وعن محمد لجرمة الطبيب اذا ضرب رجلا مائة  
سوط جرحه فيدعى منها وبقي اثرها يجب حكومه عدل وعن محمد لجرمة الطبيب **من تفاوت** اذا ضرب

اذا ضرب رجلا مائة سوط جرحه فيدعى منها وبقي اثرها يجب حكومه عدل عند اي يوسف ابقاء الاثر وعند اي يجب  
اشي الام كيد لا بطل حقة بلا عوض **مسألة** اذا شرب الصبي او المجنون سيفا على مسلم فقتل المشهور عليه عند فاعلية الدية  
في حاله ان الصبي والمجنون ليس بخائن بسقط العقوبة ولم يحكم القصاص لوجوه الحج وهو رفع الشر فيجب **من تفق** في  
في الرجل يضرب الرجل مائة سوط فيسرى من تسعين ويوت من عشرة قال عليه مائة واحدة وذلك لان الاصول لما  
حاشم حدث عن بعض التالف دخل حكم الباقي في النفس الا يرى انه لو جرحه واحدة فاندمل بعضه او برى ومات  
من الباقي انما اندمل او شى على الاقرار بل يدخل في النفس جميع حكم الجناية وكذلك لو جرحه جرحتين في حال واحدة  
فبرى من احد ومات من الاخرى لم يجب له واحدة منها او رثن وانما كان كذلك لان حكم الجرحتين بعد مراعاة ان  
يندمل الاخرى او يوت فلما كانت المراجعة قايمة مع البرى احداهما تمت الجناية الى النفس وجب ان يدخل في  
النفس وليس هذا مثل ان يوت من جناية خطأ لم يقتل خطأ فلا يدخل الجناية في النفس من قتل ان قد حدث  
بها ففعل اخر ابطال المراجعة فلما بطلت المراجعة حصل عليه ارثن للجناية على الاقرار ولم يدخل في النفس **مسبو**  
ومقتطوع يد حمار او رجلها او مائة يد اكثر من ثلث افنها او عينها او اليه يندار رواية الجامع الصغير وقل الثلث  
وقل الزوج وعند بها ان بقي اكثر من النصف اجزاء ثم طريق معروفه فذكر فهاب ثلث العين ان يشد العين المواقفة  
فيقرب اليها العلق اذا كانت جاعة فينظر انهما اي مكان راث العلق ثم يشد العين الصحيحة ويقرب العلق  
فينظر انهما اي مكان راث العلق فينظر الى تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا  
**من شرح من المشيد للرجل** ضرب قصدا انما ليس سلاح ولا ما اجري بحجر السلاح كالحج والخشب صغيرا كان او كبيرا  
ومالا اذا ضرب قصدا بما يقتل غالبا يكون عمدا واذا ضرب قصدا بما لا يقتل غالبا يكون شبه عمد **من شرح**  
في الشاة اذا وقعت عنها ما تنقصها وفي البقرة والجرو رجع قيمتها وذلك لان نشاة لا يصلح لغاير الاكل  
ولا فرق بين غيرها وسائر اعضاءها فيجب القصاص فيها مثل الثور او افرقه او الطوام او افسده  
واما البقرة فان كل عليها او يستعملان في غير جرحه الاكل والذبح فلما كانت فيها منافع لغرض الاكل صارت مثل الدابة  
او افقت عينها وقد روى عن عمر الخطاب ان فراس قيمتها وليس فذكر على وجه التقويم منه لنقصان  
الدابة التي سئل عنها او انما هو تقرير لا ارش غير الدواب لانه لطلبه فاشبهه او شكك في الدواب لانه  
الطلب فذكر واشبهه بالغير **من مسبو** عنوا الاب عن جرح ابنه الصغير او استغاله له او في المجنون ابو الحاق  
شيانا عن الشعي مال اذا وهب الشجر الصغير التي نصيب ابنه جازت عليه قتل ابن جرحه حق الصبي والمجنون  
قد وجب فلا يجوز ان يسقط غير كسب عليه وقد اختلفوا على ان الاب والولد ان يطالبوا وان يقض كل حق

اي ضرب قصدا بغير ما ذكرناه في  
النفس من جرح القصاص ليس  
النفس شبهه عند شئ



للغير والمجنون وان لم يكن للاب ولا للولي في ذلك فهو لا يبرأ فلهما مشيئة امر القصاص لها صلا امر المال قال الشيخ  
 والحرمات قصاص وقال وجرا سبه مثلما افتحن القود ولا بد والعول لا يصح الا برضى المجني عليه فيستفدل ابو ووليه  
 ووجه فان تركه تركه حتى سلع او ينفى طلبا القود وحديثها جواز العفو والاب والاب والاب في الدية ولا ان يقال  
 في شيء من الخرج لان كل هذا دخل على وجوب القود لا يكون برضى المجني عليه او تراخي منه ومن الجاني **في عتلي** في الدية  
 يكون بين القود واحد نصفه او لاخر عشره او لاخرها بقى منها فوجدتها قتل الدية على روثي الرجال وفي ذلك لانهم  
 قد اشركوا في الحق الذي يلزم العقل فوجب ان يستوي في لزوم الدية ولا يغيره الحق وكثرة الا ترى ان يستوي  
 الا من الاب والام والام والاب في عمل الدية من جهة العقل وان كان احدهما اكثر سببا من الاخر **كوط** واذا  
 القتل في امر امرأة في مصر فيه عشرة اشهر واحد قال ابو يونس او لا وهو قول محمد انه لو كانت الدعوى خاصة فلفت  
 كذلك اذا وجد القتل في امر امرأة في مصر في عشرة اشهر واحد قال ابو يونس او لا وهو قول محمد انه لو كانت الدعوى خاصة فلفت  
 عليها لان ذلك يمين الدعوى ومن القصاص **من اختلافات** في قول ابو يونس على خلاف قول محمد ولا قول للاب حينة  
 اذا وجد القتل في امر امرأة في مصر في عشرة اشهر واحد قال ابو يونس او لا وهو قول محمد انه لو كانت الدعوى خاصة فلفت  
 والدية على عاقبتها وقال ابو يونس اخر الاقامة عليها والدية على عاقبتها محمد انه لو كانت الدعوى خاصة فلفت  
 حلفت كذلك اذا وجد القتل في امر امرأة في مصر في عشرة اشهر واحد قال ابو يونس او لا وهو قول محمد انه لو كانت الدعوى خاصة فلفت  
 ما اذا اوى عليها لان ذلك يمين الدعوى ومن القصاص قال رجل حلفت على قارة الطريق فوقع فيها رجل  
 فقتل باخر والاخر باخرى ومضى جميعا ووقع بعضهم على بعض وماتوا ولا يدري حال موتهم فالقياس وهو قول  
 محمد ان مية الاول على الحاف ومية الثانية على المتعلق به ومية الثالثة على التمسك وفي الاحتجاج وقيل ابو  
 قول ابو يونس مية الاول اثلاثا ثلثها على الحاف وثلثها على المتعلق به وثلثها على التمسك ومية الثانية  
 نصفان نصفها على الاول ونفها يهدر ومية الثالثة على التمسك بالاجزاء وجه القياس ان وقوع الاول في البرظر  
 وسبيل وهو الحق فيضاق اليه ما لم يتبين سببا اخر وكذا موت التمسك بسبب حر الاول وموت الثالث ظر  
 التمسك هو على ذلك ما لم يتبين سببا اخر وجه الاحتجاج ان سبب التمسك ظهرت في حق الاول وفي وقوعه  
 ووقوع عن التمسك والثالث عليه وليست بعضها اولى من بعض فيقسم اثلاثا لا ثلثة يهدر لانه هو الذي  
 جاز التمسك نفسه وثلثه على الحاف وثلثه على التمسك لانه هو الذي جاز الثالث على الواقع وكذا التمسك في حقيقة سببان  
 وهو وقوعه الثالث عليه ونفها يهدر لانه هو الذي جاز الثالث على نفسه ونفها الاول لانه هو الذي جاز واما  
 موت الثالث فلا يكون من وجه واحد وهو جاز التمسك فدية عليه **من اختلافات** وكل من نفى عن الدية والاب

والامان تارة يثبت اثني وثلاثين وتارة يثبت ثلاثين وتارة يثبت ثمانية وعشرين فاذا كانت الامان اثني  
 وثلثين كانت القيمة من الدية وهي عشرة الاث سلع كل من ثمانية واثني عشر ونفها ورهم وركب عن الدية  
 وان كانت الامان ثلثين سلع كل من ثمانية وثلثين وثلثاه ورهم وركب ثلث عشر الدية قلنا في جوابه لان كل من نفى  
 نفه المصح ونفع الذي فاذ انزع السبب يزول النفع عنه ويحول نفس النفع بازاء وهو المصح كان اذا كان نفى من فاذ  
 كان كذلك فاذ بالوسط وركب ثلثين فيصيب الواحد منه عشر الدية ونصيب نصف السبب عشر الدية فهو المطلوب **في شرح** صبي  
 صبي حتى انزعها ينظر بلوغ الصبي ان بلغ ولم يبلغ ولم يشبه يجب على عاقلة خصمه ورهم وان كان من البع في ماله ولو قلع سرجا  
 لا يقطع منه ولكن يؤخذ بالمايوسه الى ان ينتهي الى البع ويقتطع ما يوليه والحاصل ان النزع مشروع والاخذ بالمبرم احتياط وفي  
 الايضاح رجل ضرب رجل اخر فخرهما فاضطربت ان كان من الاشياء فيه وان كان عبدا فيفهم حكمه عدل فلو انظر حولا فان امر  
 او اسودت بحب كالدية **من خلاصة** ولو تكرار عدة رجل رجلا فسقط بغير تمام من المصروب وانكسرها اخرى منه  
 فلو عرف اخرهم من ثمانية عليه الدية والا فلا شيء عليهم **وزنه من قية** شهد الجروح ان فلانا لم يرحمني ومات الجروح ان كان  
 جرحه معروفا عند الحاكم او التمسك لا يصح شهادته وان لم يكن معروفا فاصح لاحتمال الصدق فان برهن الواش ان فلانا  
 جرحه وما منع لا تقبل لان القصاص من الميت ولذبا يجرى بهام الارث ويقضى ويؤنه والقرنة اكدب شهود ونظير  
 ما اذا قال القود ما يتدق فلان ان لم يكون قد في معروفي سمع اقراره والا لا وعفو الاولياء قبل موت الجرح  
 يبيع كايبيع بعفو الجرح لوجوه السبب وصحة الابرأ يعتمد وجوه السبب شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب  
 فارتضى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جرحه لانه لا علم لهم به **من براري** وفي شرح الطحاوي رجل حلق  
 لحيشه رجل اورا او شفاها بوجع سنة فان مضت السنة فلم يثبت بحب الدية ولا قصاص في الشعر ولو مات الحلق  
 او المتوفى قبل حلول الاجل او ثبت فلا شيء عليه عند ابرح وفي شعره سبب الفرس وشعر الكفك تقوم مع الشعر وغير  
 الشعر فحب النقض ان في اللحية انما حب الدية اذا كانت متصلة او حنيفة وافر اما اذا كانت كسبا حكومة عدل وفي  
 الشرايح لم يثبت حكمه العدل قال الفقيه ابو جعفر ان كانت اللحية كالحا عمت وشاء لا يجب شيء عليه ولو حلق نفى  
 اللحية بحب نفى الدية اذا علم ان نفى وان لم يعلم ان الغاية كم صوب حكم الدل وفي متاوى الفضل اذا  
 شق بعض لحية رجل يتسم الدية على ما هو به وعلى ما بقى فيجب على الجاني بحسب ذلك وان ثبت بعض اللحية  
 حكم حكومته العدل وفي حلق اللحية اذا صالح ثم ثبت برح بما وقع ولو ثبت بيضا وهو شارب لا يجب شيء  
 عند ما حكومته العدل والفقيه ابو الليث كان يقولها وفي العبد اذا ثبت بيضا يجب النقض في العيون  
 يجب حكمه العدل وفي العبد ان لم يثبت غير المال كسبني ان شاء تركه وان شاء فوع العبد واخذ القيمة

هذا اذا كانت عدا  
 وان لم يكن عدا  
 فموت الجرح من ثلث الدية فقط



من خلاصة اذا وقع الحمل من خوفها بدون تجني نف زيدا يا بها بالسلاح او بالعصا او غيرهما لا شيء عليه **افق**  
**مولانا** **عرب** **هكذا** اما كل صانع اهل مناهة ان كانا يباحون بها ان لم يكونا من اهل الديوث والعترة في  
العاقلة اهل القرية فان كانت تفرق بالحمل والدور فعليه وان كانت تفرق بالحرف فذلك في معنى الديوث اهل  
البلاهة فعاقلة مشيرة من قبل ابيه ثم الاقرب فالاقرب لم يلزم التمثل فيهم اياهم اقرب قسائل اب ثم اهل عيرته من  
النسب ولا يلزم اهل ديوان اخر ثم فيهم اياهم اقرب القسائل الى قبيلة من النسب والعراة وان لم يكن ديوانا وعيرته  
فعاقلة ليعتد المال وبه ينفي **من مني** **الفتي** رجل حفر في الطريق فوقع فيه انسان ومات جوعا وعطشا قال ابو ج  
لا ضمان على الطاو وقال محمد بن في الكل قال ابو يوسف ان مات عطشا ضمن وان مات جوعا لا يضمن في البحر وفي  
النوازل رجل اخذ رجلا ناهجا جليسا وسد عليه بانه حتى مات فيه جوعا وعطشا الفتوى على قول الى حنيفة  
ان لا يضمن في البحر واما اذا سقى رجل رجلا السم رجل حكى عن الفقيه الوالليث ان من رفع اليه حتى مات لا شيء عليه  
وبرت منه وكذا لو قال لا خير كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا اوى مسموم مات لا يضمن رجلا دخل نائما او  
منع عليه او جيبا في بيته فقطع عليه البيت ضمن في الصبي في المعتق وروى النديم **من خلاصة** في رجل يحمل الشيء وهو  
يمشي في الطريق فقطع منه وكل الشيء فتعلق به انسان فموت مال الحامل **من خلاصة** وان كان رما ولا يمسح فقط  
عنه فقطع به انسان فلا ضمان عليه قال ابو الحجاج الاصل في ذلك ما روى عن النبي من ان قال الرجل حيا رافعا  
حكمه لا يمكن الخط منه واستغفوا على ان يضمن **من مسبو** رجل يتطوع يد الرجل عددا فيقتل القاصي من صاحبه فقطع  
له من مات مقتولا قال فعلى المقتول من القصاص ولو رثته المقتول ان يقتلوا فذلك لا ينافي في القصاص حقه  
كان القصاص في النفس فاما الحق النفس بطل حكم اليد كرجل وجب له قتل رجل قاصدا في النفس فقطع يده ثم قتل فلا  
يكون عليه شيء **من مسبو** رجلان احتلبا فوقا فانان وقع كل واحد في وجهه لا شيء عليه واحد منهما وان وقع كل  
واحد منهما على قتلى فعل عاقل كل واحد منهما مؤثر مصلح ولو وقع احدهما على قتلى والاخر على وجهه قدم الذي  
وقع على وجهه صدر روية الاخر على ما قل صاحب منديل في يد رجلين فاخذ احدهما طرفا منه واخذ الاخر في اذنيه فاقوا  
فانما ينظرين محروم بكل واحد منهما على عاقل وان صاحبه وان وقع مستلقا على قفاها لا يحب شيء لو احدهما  
ولو وقع احدهما منبطحا والاخر مستلقا لا يحب روية المستلق ويجوز روية المبطح وفي العيون لو قطع المنديل انسانا  
فوقا على انقيرها فانما من العاطف ريتها والمنديل كذا روى عن ابويوسف وعن الفضلي انه لا يجب على القاطع  
شيء الا الدية ولا القصاص صبي في يدايه جذبه انسان في يدايه والاب يمسك حتى مات فدية الصبي على من جذبه  
ويرثه ابوه وان جذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه ادية ولا يرثه ابوه رجلا اخذ بيد رجل فحذف الرجل

الرجل فانكسر يده ان افده بالمصالحه لا شيء عليه من ارش البدن وان كان عظمه ما صير فتاوى قد باغى القاصي روية اليد ولو  
عظم فزارع رجل فحذف الخنفس فزارعه فنه فقط بعض يدها وذهب بعض لحم الخنفس فدية الانسان يدور ويضمن  
القاصي ارش فزارع هذا بخلاف ما لو كان في يده ثوب فتشبت بالشوب رجل فحذف **من خلاصة** رجل صاح اخر فحاف  
فان من جميعه بحب الدية ولو لم يبيع خلق وجهه فانه فدية وفي الفتى اذا قطعت يد العبد خطا على القاتل ما نفقه الا  
اذا بلغ فيه الاصح ينقصر خمس وراهم وكذا كل جنابة وروى النضر وقد قال ابو ج في الحاج من العبد والاوطى حجة  
ما نفقه وفي الاصح يراو على اللق ورهم وفي سنة ما نفقه فان بلغ فيه انه يقتل نفسه ورهم **من خلاصة** في رجل  
يدعي على رجل ان قتل ان احد هما يشهدانه قتل بعضا والاخر انه قتل بيمينه فلا شيء الا بيمينه والاخر بخطا فلم  
واحد من الفعلين شاهدين فذلك لم يحكم به وكذا كل شاهد اذ هما ان قتل بعضا والاخر انه قتل ولا يرى بالي  
شيء قتل فشاها على ذلك بالمل من قبل انهما لم يتفقا ولو شهدا بان قتل ولا يرى بالي شيء جعلت عليه الدية  
**من مسبو** قال مغيرة عن ابراهيم في جبين الامم نفس عشر ثمانه ويوقول ابن الجليل وجها بن ارطاه وقال طائفة  
فيه نفس عشر ثمانه ان جرح ميتا فان جرح حيا قيمه كل ويوقول حن بن حن والسفيان وقال ابو ج ويحد وزفران كل  
وكرافيه نفس عشر ثمانه لو كان حيا وان كانت انش عشر ثمانه لو كانت حية قال زفر عليه مع فذكر لم يقسمه فقال ابو ج  
لا شيء في جبين الامم الا ان يكون يقتله فدية ما نفقه **من مسبو** الجاه يفر بون رجلا قتل فان ومقتول الاى واروم  
مربى فدية حكم القاتل وان كان لذي ضرب من غير اهل الدار فالبيته على مدعى الدم فان جاء بها على القوم وان  
لم يأت بها فاليمين عليهم واما اقتل انسان فقتل احدهما الاخر فعال قوم على الحي نفس الدية لان موت المقتول من  
فعل وفعل غيره في هذا اليس شيء لان المقتول ان كان عاقبا وفي النار لغير القاتل والمقتول في النار ولان كل  
علم يحمل دمه ولا يلزم الدية لكن الحي هو قاتل يفتن فعلى ما عليه القاتل واختلفوا في جرح صيا فقال الجاني جرح  
ميتا ولا يلزم الدية الا ان قال النبي عليه جرح حيا فحكمه كما في القول قول الجاني ويقتل بيته بجنى عليه من الشاء القول  
اربعا **من شرح** **افضاح** واختلفوا موضع قطع اليد مغيرة عن ابراهيم قال ان قطعت من الكون فقص الدية فان قطعت  
من الكتف فالدية جارية النبي قال ان قطعت من المرفق فقيمة الدية ابراهيم عن عطاء في اليد متاصل فقص الدية  
اذا قطعت من الكتف والرجل كذا ذكر عن قتال قال سوا قطعت اليد من الكتف او من وروى الى موضع السواء  
وقال يكثر ان قطعت اصبع او فريبت ثم قطعت الكف فلى روية ما بقي من الاصابع فقط فان قطعت اربعة  
ثم قطعت الكف فدية الاصابع كلها واختلفوا في كسر اليد والزندان جرح بن عكره بن خالد ان وقع بن عكره



ان في رجل رجل كسرت فقال لنا فقتل في ارضه وروى حتى اخبرني عامر بن سفيان بن عبد الله كتب الي عمر فكتب  
 بحس او افي اليديكس ثم جبر ويقيم قلت لعكرمة فلا يكون فيها جرح ولا شلل قال نعم قلت فقتل فيها اي علقه  
 بما قد روى الثوري عن ابى ليلى عن عكرمة قال في الساق او الذراع او الكتف ثم جبرت فاستوت في غير عظم مش  
 ويثلم او عقتان معهما قتله قال اذا كسرت ثم جبرت واستوت في كل واحد عشرة دينار فاذا كان فيها عظم  
 اربعون دينارا ومن شريح اذا جبرت فلا شيء فيها وبهذا حاله فيه الخفيفون والشافعيون والحاكميون الرواية  
 عن عمر بن عمر عن قتال من قطعت يده في حد وقطع انسان يده الاخرى غص له ويثما وقال ابن حزم كان يلزم  
 كان يلزم من ادال يقول ما لك ان في غير الاعور رمية عينين ان يقول بهذا ومن النسخ من راي في اصبع المرأة عشرة  
 امر الابل وفي صغير عشرين ومنهم من راي انها على النفس من الرجل فوجدنا النبي عزم قد قال الاصابع سواء  
 فدخلت اصابع المرأة في هذه العوم فصاعدا ما بذلك ان اصابع المرأة سواء ومنع الاجماع على ان في اربعة اصابع  
 من المرأة فصاعدا النفس ما في ذلك من الرجل فوجب ان يكون في اصبعين نفس ما في الاربع وفي الاصبع نفس ما في الاثني  
 قلت لم يعمل ابن حزم صاحبون الحديث بل رجفت ونقل ما ذكر مستند الاجماع **من مستحلي** وفي سائر الاخرى وانهم  
 ان روي عن قتال في سائر الاخرى الثالث مما في سائر الصحيح ابن حزم عن رجل من مكحول قال فقتل عمر في سائر الاخرى  
 ليس اصل شئت الذي عمر عن قتال في سائر الاخرى كبيره واللام واحد فقتل القتل او المفاواة قال الله تعالى  
 والحرمان قصاص ومن قطع يداه او اضرهما ثمانية اكلافان قامت بينة او علم الحاكم ان تلك اليد لا يرجع بها اولا  
 توقها ولا واولها الا التقطع فلا شيء على القاطع فقتل احدها لانه واوله وكذا النفس فاما اذا كانا يرجع براه  
 للام توقف وللنفس ينفع او توقف الم فقتل القتل **من مستحلي** من قطع فذكر خشي بشكل وابنته فسول  
 قال انا امرأة وقال انا رجل القتل واجب لانه عفو يسمي فمكر او انثى وكذا لك لو  
 قطعت امرأة سفر الغنشي ولا فرق ومن كانت له اصبع زائدة او سن زائد اقتصي له من  
 اقرب اصبع الى تلك الاصبع واقرب سن الى تلك السن **من مستحلي** اذا اشتاح الاولياء في تولى القاتل  
 قتل لهم اتفقوا على احدهم او على اجنبي والاقرعنا بينكم وهذا قول الشافعي من قطع ساق رجل  
 ومكنته وانفه وقيل فالاولياء ان يفعلوا به كذا كذا فان قيل في ذلك تعذيب له قلنا فكان فاذا  
 وهو فعل رسول الله عزم بالعربين قصاصا بما فعلوا بالوعاء **من مستحلي** من جرح فمات من فقتل جرحه  
 وهو فعل رسول الله عزم بالعربين قصاصا بما فعلوا بالوعاء **من مستحلي** من جرح فمات من فقتل جرحه

فإن القوم على الثامن من فعل الجرح ومن فعل نفسه فكلما هما قائمان **من سخط** من يهدم بيتا على رجله أو قطع رأسه ويهورا وقد أوقال يهدم وقد كان مات أو قال قطعت رأسه هو ميت لم ياتفت إليه ولو لم يات على أولاده ووجه القوم لأن جبابنة تعنتت فذكر على الحياة حتى يبقين موته **من سخط** قاله ربه اليهودي والنصراني ثلث ديت السلم وهي أربعة آلاف درهم ودية الجوسي ثمانمائة درهم وكذا قال في المستمع وعندنا مثل دية المسلم في اختلافات إذا كان للمقتول ثلثة أولاد فشهدا الشان منهم على الشان الذي فيها بها بطله لأنها بشهاك نهجا يحران ففعلنا أنفسها وهو انتقال حرمها إلى المال فيكون عفو القصاص عليها لأنه لا زعمها معتر في حرمها **من توفيق** وكذا لو شهد أحدهما لقتله في بلد كذا أو شهد الآخر كذا في بلد كذا أو شهد أحدهما أن القتل كان يوم الخميس والآخر شهد يوم الجمعة **من كافي** إذا شهد اثنان أن زيدا قتل عراة وأخران بكذا فلهما في الولي فلهما كذا لأن تكذيب المشهور له أشهد في بعض ما شهد وأبطل الشهادة فيما بين لأن التكذيب يفسخ وفسخ الشاهد يمينه القول أما في المقر لا يمين معه إلا قرآن **من توفيق** القوم يثبت ابتداء اللوثة لأثرنا فلا يقوم أحد الورثة مقام الجميع في الخصومة وقال لا يثبت ابتداء للمقتول ثم نقل إلى الورثة فيقوم أحد الورثة مقام الجميع فيها حتى لو كان للمقتول وليان أحدهما حاضر فقام المحاضر البينة على رجل أنه قتله عدا فنجس حتى أخفى الغائب وحبس البينة وقال لا حتى يحضر ولا يحتاج في قتله الخطأ والدين أي إعادة البينة اتفاقا **من توفيق** أعلم أن كل ما ملكه الورثة فاحد منهم يحضر في الباقية في الخصومة أي قام مقام الباقي في الخصومة حتى لو ألقى أحد الورثة شيئا من التركة على أحد فقام بینه يثبت على الجميع فلا يحتاج الباقي للجد يد الدعوى وكذا لو ألقى أحد على أحد الورثة شيئا من التركة فقام البينة عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعى على كل واحد وما ملكه الورثة إلا بطريق الوراثة أنه لا يبرأ أحدهم خصما عن الباقي ففرغ على هذا قوله **من سخط** إذا قطع يد حاضر فبقي المقتوع يده عن القطع والبرائة لا يكون عفو أي قبل كونه فيها حتى يجب الدية فالبرائة إلى النفس عند كان أو خطأ في حال الناطع في العدم وعلى العاقلة في الخطأ فلا يكون عفو أحد حتى لا يجب شي بالسرابة وإفالم يستجوز العفو اتفاقا **من توفيق** أحد الورثة عنه الآخر من الأخذ وإحدى من التركة والكلم الناس ثم الباقي زاجزا وما صنع ثم أرادوا التفسير ما اتفق لهم فكر الأري أن من اتفق ما لم انسان ثم قال المالك رخصت أو أجزت ما صنعت لأبراء **من مينة** وهي بأن يتصدق بثلثة أو امر رجلا الصدقة بشئ فصدق المأمور أو الوصي على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز خلاف الوكيل بالبيع **من مينة**



رجل اوصى جميع ماله للفقر او الرجلين لا يجوز كماله من الثلث فان اجاز الورثة في جميع الورث  
لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته اجازة **من قاضي خان** اوصى ماله ككيفية  
فيصرف الوصي الاخرى **منه المقتضى** ولو اوصى بان يدفع في بيته لا يصح ويدفع في مقابر المسلمين **من منه** اوصى  
لمكانه وام ولد او مدبره جاز استخسانه اوصى لمملوكه بدراهم مسماة او بعين لم يكن كالف او هبة في حوته  
**من البتة** لام الولد والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية بها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة  
**من منه** لاجل ان اعتبار الوصية لانها امر على خط ماري في ان يكون ان قال الدخول في الوصية اول مرة فله  
والثانية حرة في غيره والثالثة سرقه وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يجوز ان ينفذ  
ومن الثاني ان قال لا يدخل في الوصية الا اوصى او اوصى بالوصية **من قاضي خان** والوصي او الشريك كسوة الصغير  
او الشريك لهم ما انفق عليهم لا يكون منتهى عاهه وان كان للميت وصي فله المورث ان يقضي عنه وتكفنه بغير  
امر الوصي ويرجع الميراث **منه** الوارث له اقضى المدين من التركة باقراره فلو جاز غيرهم آخر  
يقضي له ولو اوصى بالقضاء لا يقضي ويشارك هذا الفريخ الاول **منه** **علي** له اكرهها الصغير وان اوصى  
ان ياسبوا وصيه ما انفق عليهم لينظر واهل انفق بالمعروف ام لاه وطلبوا من النافق ان ياسب لان النافق لهم  
ان ياسبوا بحساب ولكن لا يجبر على ذلك مستحب والقول قوله في اخرج وصي النفق بالمعروف ولم يبرف لانه  
امير من جهة الميت او من جهة النافق فالقول قول الامير مع البكر فيها جعل **امير** **منه** **علي** رجل اوصى  
لرجل ثلث ماله قال اشهدوا اني اوصى لفلان بثلث ماله لاكثر ثم مات فقامت البينة على تلك الوصية  
فلم يكن انكاره رجوعا لان الانكار ليس بصريح رجوع لكنه لما كان نفيا للحال كافي الماتى اقضى بالرد فله ان يصح  
الانكار ههنا لانه وضع المسئلة انه اكره عند غيبة الوصي له فبطل لان انكاره من باب المعارضة والرد فلا  
يصح على الغائب ولذا لم يصح لم يصح مضمونه وفي كرى كتاب الوصايا ان جمهور الوصية يكون رجوعا **منه** **علي**  
ذكر في فتاوى الظهيرية قال الشيخ الامام شمس المائمه اهلوا في ما ذكره في الكتاب ان الوصي يبيع كل شيء من التركة  
من المتاع والعروض والعقار لانه الورثة صفار اقول السلطان اعيان قول النافق في فلا يجوز للوصي بيع  
العقار الا بشر ايطا حدها ان يرغب الانسان في شراء بضعه فبعضه او كجاء الصغير الى ثمنه النفقة او يكون  
على الميت من لا وفاء له الاثمة او يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان يكون مؤننه تربوا على خلاه وارتفاعه  
او العقار حانونا او دارا على عليه النقصان والندى الى الخراب في يملكه ببيع وبيع ما سوى العقار

منه المقتضى  
منه المقتضى  
منه المقتضى

ان وقت الحاجة للصغير لما اوصى اخر اوصى وان كانت لا بد دفع ما سوى العقار ببيع مثل النفقة  
او بغير سبب هذا اذ كانت الورثة صفارا ونساء في الفتاوى **من منه** في الوصي او الاب لم ينفق  
الصغير ما تسليم جائز في قول ابي ج وقال زفر ومحمد لا يجوز تسليم ما على الصغير وهو على النفقة او اكره  
وانما اجاز تسليمها فذلك لان تصرف الاب على الصغير جائز في ارضاء حاله عن ملكه ببدل فلما كان الاجاز  
له لو اخذنا بالشفقة لم ينسحبها بعد ذلك من الميراث بذلك الميراث يخرجها عن ملكه فذلك ان يترك الميراث لانه  
يستلم النفقة لانه يحصل له الثمن للصبي كالحصول له الثمن لو باعه منه بعد اخذنا بالشفقة قال محمد في ذلك ابطال حق  
الصبي بغير بدل فلا يجوز **منه** **علي** اوصى لفلان اشترى لليتيم او قضى من الميت او نقد وصية فانه لا يكون منه  
بشرط الرجوع في وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق الى لم يرجع **منه** **علي** لو اوصى الوصي او اليتيم  
انه انفق من ماله نفقة واراه الرجوع على مال اليتيم او الوقف لا يكون له فذلك لانه يدعي وبنا لفسخه على اليتيم والوقف  
فلا يصح له الرجوع وهذا الذي لا يخفى من مال نفقة اما لو اوصى من مال الوقف واليتيم لغيره ما  
ما ينفق على شريكه في تلك المدة يقبل قوله **منه** **علي** اوصى لفلان انفق على الصغير مال الصغير نفقة مثله  
فالقول قول الوصي مع البينة لانه امير لا يدعي وبنا وانما يدعي عرف الامانة الى الموضوع فالقول قول الامير  
بصرف الامانة الى موضوع **منه** **علي** اوصى لفلان انفق على الميت وبنا الورثة الكبار غايبا الصغير حاضرا نصب القاضي  
عن الصغير وكيله ويدعي عليه ولذا اقضى على الوكيل بكونه قضا حيا جميع الورثة غير ان الفريخ يستوفى ومنه  
من نصب القاضي او لم يتدبر على نصب الكبار فله اخذ اصف الكبار يدفع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث  
**منه** **علي** التركة لو لم يخط يد بين واثبت غريم وبنا على احد الورثة ببيع الحاضر نصيبه ووقف بالخصم وليس له نصيب  
غريمه للمدين لانه ملكه الاخره ولو اصابها الدين لا يملك الوارث ببيع الا برضاء الوفاء من لوباع لا ينفذ  
له في بعض الورثة وينال مورثه وصدره البعض اكره البعض فانه ياخذ الدين من نصيب من صدقه بعد  
ان يطرح من نصيب المدي من ذلك الدين **منه** **علي** وبني بقا افراد الورثة فبمن الطالب عليه يقبل ويحكم له بجميع  
التركة وكذا لو اقر جميع الورثة **منه** **علي** **فصل** في الجوز اقرار الوصي على الميت بدين الا ان يكون وارثا فيصير  
اقراره في نصيبه يستوفى من نصيبه اما الوصي فلا يجوز اقراره الا ان يشهد ويشهد معه اضر فيصير في على معنى  
استمالة **علي** **علي** ببيع المريض مرض الموت عن وارثه وصية له بالغير عن ابي ج حتى قال ببيع من الوارث  
لا يجوز وان كان بمنزلة القيمة الا باجازه باقى الورثة **علي** يدعي وبنا على الميت والوصي غايبة نصب  
القاضي ضمنا عن الميت حتى يخاصم الفريخ ليعمل الى صحة **علي** **علي** الوصي لا يقرض مال اليتيم ووقع هذا الاقرار  
لا يكون ضمنا حتى لا يستحق الفريخ والعاقبة تعرض مال اليتيم وتلكوا في الابرة الاصح انه بمنزلة الوصي **منه** **علي**

ملكه على خطه

ملكه على خطه







العتق اولى لهما ان الدين والعق طهر معاني الصحة تصديق الوارث في كلام واحد فصار كأنها  
كانا معا والعق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على المعق دين لانه ان الدين اقوى من بعض  
من جميع المال في كل حال والاقرب بالعق في المرض يعتبر من ثلث المال والاقوى يدفع الاولي فيبطل  
العق والعق لا يحتمل البطلان فيبطل من حيث المعنى بايجاب السعاية من صحة ان التعريف في مال  
الصغير للمولى سواء كان من التركة او لم يكن واما الكبير وان لم يكن من التركة فلا تعرف للمولى لا يجوز  
الشهادة عند البيع ويجوز عند ما لا يعرف للمولى في حال الكبر فلتأمله ولاية الحفظ وولاية البيع  
اذا كانا اكبر غايابا من شئ ولا يجوز وصية العبد لان الله تعالى جعل الوصية حيث الموارث والعبد لا يورث  
بل اقامات صار مال السيد اما من بعضه فيصير وصية كالمولى في حال حياته ووصية المراء بعد ما لم يمت  
وكذلك لعبد وارثه ولا يفتق عبد بذكره وللوارث ان يبيعه مع عبده في مال له قال الحسن وابن سريج  
واجب وما ذكره الشافعي من اوصى لعبد بالثلث اعنى العبد من الثلث وبالفصل فله في الاختلاف  
ان لم يملك الثلث فقال الحسن وابن سريج واجب يعق منه ما جعل للثلث ثم يعق باقية ويسعى في الباقي من ثلث  
من اوصى شيئا في عبده فان اقام بينة او اقام كراهية فقي به للمولى الا ان يكون في بينة الذي في يده  
بيان زائد بانتقاله فكل شئ اليد او يوجب بكتيب بينة الاخر وهو قول سفيان والاحمد واهل وهاد وقال  
مالك والشافعي يعق به لمن في يده وقالوا تعارضت البيئات فمقطعتا وبقى الحكم لليد ومجتنا ان بينة  
المدعي عليه ليست بسوادة لان الله تعالى جعل له حكم على اقام بينة ان البينة على المدعي واليمين على  
المدعي عليه وقال سفيان وبينه فصيح انه لا يلتفت الى بينة المدعي عليه فان اقام بينة على شئ ليس بايديها  
فصح اليها وكذلك لو كان بايديها معاه فان يديها ولا بينة لهما اقرع بينهما على اليدين فيخرج سهم  
واخذ ابن ابي عروبة عن قتادة عن سعد بن ابي برزة عن ابيه عن جده ان رجلا من اعداء ابيات بن النضر  
ليس بواحد بينة فجعل بينهما رواه ابو داود قتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
الرجل في شئ ليس لواحد منهما بينة فقال استهما على البين سماح عن قتادة عن سعد بن الجاهلي وهو عن  
عن ابي هريرة ان رجلا من اعداء ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين فشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بينهما بنصوني وقال ابو داود اقام كل منهما البينة فواء كان الشئ في ايديهما معا ولا فهو بينهما نصوني  
مع ايمانها وكذلك ان لم يعق بينة فابهما فكل قضيه في المال فاه وقتت كلها البينتين ففيه لصاحب الوقت  
الاول على وقت البينة الواحدة ولم يوقت الاخرى ففيها وقال ابو يوسف ففي الذي وقتت بينة وقال محمد  
بل الذي لم يوقت بينة فكل على اوصى لا يقارب فلا والله وان خلا لان يكون الوصية للمولى وقال لا يدفع لهما

في بيع بينة

ماز ان القريب ينشأ والقرين والبعد لانه ان الوصية تحت الميراث فيجوز الاقرب ارثا وان كان له نعم  
وخلا فلا النصف لهما النصف وقال لا يملك لهما ما تركه للمع النصف لان الواحد يمتح النصف لا الكل ففصل  
نصف ارض فيكون للخالين لانها اقربها بعد المولى وان كان له نعم ويكون الوصية لهما على السواء وان لم يكن له نعم  
وارثه كما لو كانت منه او كافر لا شواها في القرابة اختلا فاح رجلا يترك ابنا صغيرا وترك مالا  
واوصى الى رجل فكلب الابن فطالب بالمال فقال المولى انفتت ماله عليك فان القول قول الوصية نفقة  
لان مسلط عليه ما موربه شرعا فلم يكن يدين له خبر عنه فصار فذكره اخلا في ولاية ونفقة مثل امر لا بد لانه  
لا يعيش الابن فاما الفضل عليه فامر لم يفوض اليه والظاهر يمكنه فام يقبل من جميع اكبر رجلا وصى  
بظهره اية لا يجوز في سبيل الله لا يجوز لانه لا يرى الوقف فلا يمكن تصحيحه بطريق الوصية لانه مجهول من ينفع  
عليه ما وقال لا يجوز الوقف ويكره في يد الامام ينفع عليه ما من بيتك قال رجل اوصى لعبد بثلث ماله  
صحة الوصية له وعق ثلثه لانه من جملة مال الميت فكل ثلث نفسه كما ملك ثلث ساير امواله ومن ملك  
فحق واحتج بثلث ساير امواله وسعى في ثلث ثمنه للورثة والعبد ثلث المال في ساير التركة لانه كالحاوية  
والوصية كالحاوية صحيحة فان لم يخرج من الثلث سعي فيما لا يخفى من الثلث لهما وعليهم ان يردوا اليه ثلث  
ما في ايديهم شئ من جنس القيمة وقعت للقاسم صحته وان لم يكن لم يتقاسموا الا بالنزاع وقال لا يعق كل واحد  
بالعتق من الثلث فان بقي من الثلث شئ ففيه اليه في مسئلة يرضى العتق واختلافنا في شهادته الفرق ان  
الميت اوصى بعين للفرق وشهد الفرق الاول اوصى بثلث ماله للفرق الاخر لا يقبل شهادته لان الفرقين  
سكرتة في المشهود به بصير كل واحد شأنا به النفس لا يقبل من مات عن عروضة وعار وعلمه من فاشع  
ورثه اكبر عن البيع وقضاء الدين وقالوا الرب الدين سلما التركة اليك فباي نصيب الحكم وصيوا  
قيل لا يلازم الوصية الورثة بالبيع فان استعوا حبسهم كالعبد المسلم على بيع الرهن واذا حبس  
ولم يبع الا ان ينصب وصيا ويبيع الحكم بنفسه من بران باع الوصى مال اليتيم يعق فاحسن فهو  
باطل لا يملك بالقبض وقيل فالسهم منه لكان على الاب الصغير من فافقه فذكر على الصغير لا يسلط  
عن ذمة قضاء الا لا تشهد على ذمة فافا لا يسلط له ولم يشهد طالبة في القضاء ولا يقبل جواب الاب  
من كل رجلين وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا والفرق بينهما فافقه الكبير على الصغير خسارة من الالف  
نفقة منه فهو ليس وصى قال روضة كبر مقتوع في ذلك لو كان الميت ترك مالا او ثوبا فاطلوا الكبير او لم  
النوبك تحب ان لا يكون على الكبير ضمان في فكل استوى انما يجوز للمولى ان يبيع من التركة مقدار ما يقضي  
من الميت بالاجاع اذا كان الورثة كلهم صفرا فلي كانوا اكبادا او كان بعضهم كبارا لا يجوز بالاجاع لان

في بيع بينة

في بيع بينة







ولو قال كروية او صيت لفلان فهو باطله فهو رجوعه لو قال من حرمها وربها ليس بجمعه عن يمين او يمينه  
 فقلد كبريت الاخر ما فقال اخرتها ليس بجمع الكثرة التورية وقد ذكرنا في البيوع ان بوجه البيع فتح  
 وكذا كذا لو كان ان انكار العزل او كذا عزل وقد ذكرنا في كتاب الاقرار ان المرأة اذا قالت لم يكن لي  
 عا زوي شي هو ابرار من المهر والكرار كذا سلام وفي الزكاة لو اوصى لآخر باي خيل من الكثر فصار  
 شراء او بالعقير او بغيره فصار زبيبا او بغيره فصار كسبا او بالبقدر فصار حبا او بالفضل  
 ما بقدر حبا فصار شعيرا او بيضا فوضعت تحت حبة فصار حبة فصار حبة او بالخط فصار مائة  
 فبنت بطلت الوصية في هذا كله والوطء اذا صار غير كذا في القياس وفي الاستحسان لا يبطل وهذا كله اذا  
 تغير قبل موت الوصي اما اذا كان بعد موت لا يبطل بعد ذلك بشرط ان كان التغير بعد التسمية فهو للموحي  
 خاصة بعد ذلك ان كان التغير من التغير باق في الورثة طالب الفضل وان كان بغيره لم يتصدق  
 بالزيادة وان كان التغير قبل التسمية لا يبطل الوصية ويعتبر خروج الكل من الثلث وان تغير نقص كل شي  
 ان كان تروا وتبين لا يثبت وان كان اكثر كان الكل نقص حكمه فيسقط الوصية فيما اقر ولا يبطل الوصية  
 فيما لا يتغير من ماله اذا اوصى اقر بانه يدخر فيه احد ولد الولد فذكره في الزيادة وقال لا يدخل  
 له انما من جملة الاقارب حقيقة اما خارج الولد والولد بالنقص ففي غيرهما اختلفا كما ان  
 هذا لا يتناول الوالدين ولو لم يكن وفاء له عليه ان يقطع على الاقارب بقوله تعالى الوصية بالوالدين  
 والاقربين والجدة لو لم يولد له ولد اختلفت اذا اوصى لاهل فلان بكذا فاهله زوجة وقال  
 كل من في عاله له اسم يطلق عليه قال الله عز وجل ان يوفى بكم الجعير فيقول على الكل  
 ان غاب الاستحقاق في الزوجة قال الله عز وجل وسار باهله وقال من تايلر بطله فهو منهم ان تزوج فلان  
 غيره بالكل اختلفت اذا اقال الرجل اوصى للسر فمضى باطلا الا ان يقول نفق على امرئ وقال محمد  
 يصح ذكره في رواه ما لم يكن نصيحي بالكل على العرف الى مصالحة فيقول عليه لا يوفى ان الجدة  
 ليس من اهل الكل الوصية يملك فافاد كذا النفقة كان وفاء في مصالحة جسد اختلفت لو اوصى  
 بثلث ماله في سبيل الله وهو العزو وقال محمد كذا والعزو حق لو اعل الوصي جاحا منقطع اجاز  
 له ان هذا في سبيل الله ومن رجلا جعل نفقة في سبيل الله فادلت امراته ان يزوجها ففسل زوجها  
 عن ذلك رسول الله عز وجل فقال الحق في سبيل الله لا يوفى ان المقدم والمقارن هو الجاه واليه ينصرف في قوله  
 في آية الصدقات وفي سبيل الله في قوله اختلفت في كل اربعة غائب بود ان مال ميت ضحك كونه  
 من مانع من غائب آمدور كفت يا حبيب بن هري باب صرح كرم تور او اوش كفت استخ انفسنا

وانه حصة خویش في قوله قلند ياني اجاب تو انده لان الائلاف لا يتوقف حتى يلحق الاحيان الا  
 تملك ان من غصب مال انسان ثم قال المالك رخصت بما فعلت او اجرت ما فعلت لا يبرأ من قاعدية  
 الوارث اذا اقر بالوصية وانما حق الوصي له ثم اوصى بجمع الوصي عن الوصية لا يبيع للتافض قال  
 استأجرنا الرجوع عن الوصية ينفر به الوصي فكان تناقضا فيما جرى فيه كذا وينبغي ان يسمع في  
 الرجوع كالمصلحة اذا قامت بينة على الثلاث قبل الخلع او المكتاب اذا اقام بينة على العقد ان  
 قبل الكتابة او الوارث اقر بانها زوجة الميت او زوجها ثم وجد شهود اعلى البيضة في الصفة يسمع  
 من كتمه آداب الوصي بملك اليتيم من القافي جاز وان كان القافي الذي جعله وصيا ولو اشترى  
 الوصي رجلا بان يشترى له شيئا من مال اليتيم فاشترى الوصي لم يملك لا يجوز ولو اشترى الوصي مال اليتيم  
 لنفسه جاز في قول ابي ح اذا كان خيرا لليتيم وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه الا  
 ان يبيع لينفق منه على نفسه فالواجب ان يبيع ويضم الثمن لليتيم اذا انفق الثمن على نفسه من قاعدية  
 رجل باع عقار او وصية لولد الصغير بمثل القيمة او بغيره يبرأ ان كان الاستحواض عند الكفا  
 او مستورا جاز يبيع والافلا فله يبيع عقار تارسيه فوحي حاجت تارسيه بركة ان مهر حاجت  
 خود بمثل قيمته فزوجت رواه بيع الوصي وشراؤه لليتيم بان يباين الكس في مثل جاز لان  
 وان كانت ولابنة مقيدة شرط الا حسن والعين اليسير ليس باحسن لكن الا حرة ارغمة مع كسرة حوايج  
 الصغير غير ممنون فاعلم يكره ووارث ميت وصية بثلث ماله في حجة ميت وكول  
 كذا بود ووارث كوك او بر اكره رجال زوال عقل في يومه بازموي له كواه او بر اكره  
 ابن وصية ورجل شيازي يومه آن دفع مدي عليه مع شوم ياني اجاب بود لان هذه البينة  
 اكثر اثباتا لانها اثبتت الخفاق على الثلث على الخصم وقصر البينة وتلك ثبوت زوال العقل  
 وانه ليس بشي يتعلق بهذا الخصم حتى يسم عليه او بفارانه ثبت ان احديه ما في حال ثبات العقل  
 والاخر في حال زواله الا ان الاولى اولى بالقبول لانها بينة والاضري نافية فاعلمه صبيحة  
 لابن الصغير سنن ابو بكر عن رجل باع بمثل القيمة بغيره يبرأ ان كان مستورا كذا او مجورا  
 عند الناس يجوز بيعه وليس للابن اذا اكره ان يبطله كذا لو اوصى لرجل بثلث ماله ورجل  
 بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما استويا في سبب الاستحقاق والثلث تضييق عن حقها  
 يكون بينهما في شرح الكنت رجل اوصى بثلث ماله بغيره ما يوجد وما يجد ولو اوصى لرجل  
 بثلث ماله بغيره ما يوجد ولا بغيره ما يجد والفري بينهما ان لفظة الفلة بعم من لفظة

ملك اليتيم يبيع



لأنه كلفه ثمة فكل ثمة ليست بغلة، نظير ما إذا قال جميع مالي صدقة فيلزمه التقيد  
 بالزكاة، ولو قال ما أملك صدقة ياراه التصديق بجميع ماله لأنه لفظ المكنى من مال وكل مال مكنى  
 وليس كل مكنى مال من الغنم أو من البهيمة أو من ثمنه على الفقهاء ففعله ثم استحق العتق  
 ورجع بثمنه على الوصي ورجع الوصي على من تصدق عليه لاني مال الميت فصولي وان اوصى لاصدب الثالث  
 وللأخر بالسدس فالثلث بينهما الا اذا عزم لان كل واحد يدل بسبب صحيح وهو وضو الثلث  
 عن حصة ما كان في اصحاب الدين فيجعل الاقارب بينهما فصار ثلثه سهم لاصحاب السدس وسهوان لهما  
 الثلث من ثمن الدفان اوصى الى ابنه ثم قال لا يرث بالحق اخ وصيت الى برادر الكوفة اريام بن مازن  
 واراد ان يرثني فمما وصيا ان كنت اوصيت الى ابني فقد اوصيت اليك ولم يذكر لفظ العزل  
 للابن ذكره في الميت وصيا ان لو اوصى الميت ان يرث الصغير والصغيرة لحياته للذهب وبما  
 اعلمه وروى القاضي وصي النعم استنع عن القيام بامور الاباء فلما علم ان يرضى له امر من ميت  
 قال من اعتقد لسانه فامض شيئا بالايام ويعتبر آثاره وعندنا لا يعتبر من اختلافات لدهي وصيه  
 ه بنا للميت على رجل فقال المدي على نصيب الميت وبينتني غيب ففرض عليه بدفع الدين فقبض الوصي  
 وادى منه الدين وانفذ وصلياه فدفع ما بقي مالي وارثه ثم اقام المديون بينت الاداء الى الميت  
 فلو انفذ وصلياه ودفعه بينه بامر القاضي لم يرجع الغريم على الوصي بالوصية ولا بد من دفعه عن الميت  
 ولو فعله بغير امر القاضي يرجع الغريم على الوصي بكل ما اداه ويرجع الوصي على من دفع اليه ه لقي  
 على ميت حقا وشيئا مما كان في يده فاقرا الوارث به لزمه في حصته حتى يتفرقا او اقر على نفسه فيصح  
 وبقي الورثة على حقوقهم اوصى رجل اقراره عليهم كذا ذكره حسن في بن فصولي رجل مات وترك  
 اخوين فاقرا احدهما بالحق والآخر فالمرتب على نصيب في يده لما توفي قوله اوصى ابنا وعند ابني ليلي  
 ثلث ما في يده كذا صح وفي مصطلقي فصولي رجل اوصى لرجل بصوف غنمه ابد او با وولاه ما اولىها  
 ثم مات فلما في بطونها من الولد وما في خزائنها من اللبن وما على ظهرها من الصوف يوم يموت الوصي  
 بخلاف الغلة والثمرة لان الغلة والثمرة تسحق بالعقود في الجملة فانه يحق بعقد المعاينة فانه كان  
 تسحق بالعقود في الجملة فامكننا ان نجعله مستحقا بعقد الوصية فاما الصوف واللبن والولد التي هو  
 معدوم وهو بعض الوجود لا تسحق بعقد من العقود فلا يمكننا ان نجعله مستحقا بعقد الوصية جامع الصغير  
 صرف الوصي من مال الميت الى العالم سئال منهم فليس لهم الرجوع عليه حكم الدين بقدر مغير من التركة  
 فدفع الوصي من مال نفسه ليرجع وان كانت الورثة كبارا لا يرجع له عليهم وان كانوا صغيرا فلا الرجوع لان

صاحبها

دفع الحكم صار من عواري الصغار فلا الرجوع كالمعروف الى ساير الموارث على قصد الرجوع وبهذا الجواب اقله في  
 الرشوة من ماله يدفع ظلم اعظم منها من التركة وفي اوصى على رجل الغلة للشيخ ولا يثبت له فضلا عن  
 الاذن عن انكاره وجب بينه عاهله فله ان يقبلها على الاذن بحج مثله وكذا اوصى الصبي بعد البلوغ  
 بينه قبله فما الغاية قوله في الكتاب انه اذا لم يكن للاب او الوصي بينه على ما ترضى للصبي فضلا  
 باقل من يكون قال فائدة انه يتبع دعواهما فدعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاختلاف فليس اسهم  
 ان يخلوه وانما لهم اقامة البيعة ويوصى المسلم للذمي وبالعكس بغير اجازة العدة لانه لا ينفذ  
 الذمة يساوي المسلم المعاملات حتى جاز التبرع من الجاهلين في حال الحياة فكذلك بعد الممات و  
 قبولها بعد موته يعني قبول الوصية بعد موت الموحي وبطلان رده وقبولها في حيوة حتى لو قال  
 في حيوة الموحي لا قبل لي قبل موته مع قبوله من ثمن التركة المفقودة لا يصح وصية المكاتب وان تركه  
 وفاء لانه ليس من اهل التبرع واما اذا اضافها الى ما بعد العتق يصح لذلك وانما امتنع في احوال  
 لمح الموحي فانه اقال حق الموحي زاله المانع ويصح الوصية ولا يجوز الهبة للميت ويصح الوصية للميت  
 وبه الى الميراث ان ولدته لافترده وبه سنة الشهر من وقت الوصية اما الاول فله الوصية اخذت  
 الميراث لانهما اختلاف من وجه اذ الموحي له يخلوه في بعض ماله كالارث ولهذا لا يحتاج الى القبض و  
 الجنيص صلح حليف في الارث فكذا في الوصية الا انه لا يرتد بالرمح لما فيها من معنى التوكيد بخلاف الاثر  
 لانهما اختلاف مطلق فان قلت الوصية يحتاج الى قبول وهو ليس من اهل القبول قلت الوصية  
 يشبه الميراث وتشبه الهبة فليشبهها بالهبة اذ حصلت لمن يتصور منه القبول او يشبهها بالارث  
 لا يشترط القبول اذ حصلت لمن لا يتصور منه القبول عملا بالشبهين واما الثاني فلا يجرى فيه  
 الورثة فيجوز فيه الوصاية لما عرف الوصية اخذت الميراث وقد يتقنا بوجه يوم الموت متى جازت  
 بالولد لا قبل من سنة الشهر من يوم الموت ولا يصح الهبة له يعني لا يصح الهبة للميت لانها تملكه عن  
 ولا ولاية لاحد عليه لم يملك شيئا من ثمن التركة وفي شراء العتيق او من اوصى بامته لرجل ثم باعها الوصي  
 واعتقها او ورثها او كاتبها او باعها من نفسه فهذا كله يكون ابطالا للوصية بخلاف ما اذا اوصى ببيعها  
 من فلان فانه لا يكون رجوعا وفي محجة النوازل وكذا لو اخذها من ملكه بأي طريق كان بطلت الوصية  
 ولو عاد الى ملكه يصح الوصية ثم الوصية على اربعة اوجه في وجه يكتمل النسخ بالقول والفعل وهو  
 الوصية بالعين ونسخه بالعين بالقول ان يقول رجعت فامتنك العتقة وبالفعل ان يخرجها عن ملكه كما  
 فكرناه واما الوجه الذي لا يكتمل النسخ بالقول والفعل وهو التبرير اما الوجه الذي يجوز الرجوع

فصل في الوصية بالمال

بشيء من التركة

او باعها الوصي من ثمن التركة



بالقول دون الفعل وهو الوصية بذلك ماله او ربع ماله ان رجع عنها بالقول صحيح وان اخرج من ماله بالبيع لا  
 يظهر الوصية وينفذ من الثلث المتبقي الباقي **واما الوصية** الذي يجوز الرجوع عنها بالفعل وهو القول  
 هو التبرع المقتدر ان رجع بالقول لا يصح ولو باع المدين المقتدر **خلاصة الوصية المرض** اذا اصاب  
 المرض ولا يخاف عليه الموت كالفالج والسقم وكذا اذا كان زنا او مقعدا او يابس الشئ فهذا لا يكون في حكم  
 المرض الا اذا تغير حاله عن ذلك التغير فما فعله في حاله التغير يعتبر من الثلث **ومن كراهة** يجوز في  
 السون ليقدر فضا او رجلا لا يكون حكمه حكم المريض فاذا اخرج ليقدر حكمه في تلك الحالة حكم المريض فاذا اقل  
 في تلك الحالة **خلاصة** لا يضمن الوصي لو اخطى في المصارف من البيت او البيت وفيه في ثياب الخاطب  
 او الخطبة والضيقات المعنات والهدايا في الاعمال وغيرها من مال البيت والبيتية مما هو متعارف ان  
 كان له عنها جرم **وقد عكر** ان في ضيافة من مال البيت الصغير لثلاثة للاقارب ولجيران ولعاجم فاكلوا  
 من ذلك لم يضمنوا **وقد عكر** ان في ضيافة من مال البيت الصغير لثلاثة للاقارب ولجيران ولعاجم فاكلوا  
 ومما يورث يضمن فيها **ط** جاز ان ينفق الوصي على البيت في تغليق القارة والادب من مالها ان كان  
 يصلح لذلك وهو مأخوذ ولا يتكلف تغليق ما يفرق في صلوة **من قنية** وفي ادب القافي للمصنف ان  
 يبيع الوصي ما ياتي عشرة بشفة او ثمان من مائة بشفة او ثمانية بشفة وفي نظم الزندقي هذا  
 وصي الاب اما في حق القافي لا يمكن له ان يبيع الوكيل ولا يملك البيع من نفسه ولا يمكن له ان يبيع  
 شهادته والقافي اذا باع مال البيت من نفسه او اشترى ماله لا يجوز على قوله الحكم هو الصحيح **خلاصة**  
 قال رجلاه شهدا بدين على الميت لوجلين ثم شهدا له في الشاهد بدين على الميت لا يقدر  
 شهادتهما وقال لا يقدر الشهادتان **اختلاف** قول ابو جعفر على خلاف صاحبنا قال اذا اوصى لثلاثة  
 واجازة الورثة لا يجوز وقال لا يجوز ذكر في قوله في الزبالي **لست** ان استناع الوصية كناية وهي  
 قائمة بعد الاجازة **لما** ان استناع جواز الوصية كناية في الورثة كما استناع جواز الوصية للوارث بدليل  
 ان نفعه غايب اليهم ثم لا يجوز باجارتهم فكذلك **اختلاف** اذا اوصى لجيران فهو للملاقيين  
 وهو قول ابو ج وقال ان كان من يصل في سجدتك السكينة وذكر في الزبانية وروى الحسن بن زياد  
 عن ابي ج كذلك **لست** انهم جيرانه نسبة وعرفاه ولهذا يقال جيران ملازم فبما اول الحكم لا يجوز ان يمار  
 المطلق هو الجار ولهذا ثبت صح الشفعة له ومن غيره قال عزم الجار اصح بالشفعة وذكر في  
 الملازم **اختلاف** لو قال في مرضه اخرجوا الف درهم من مالي ولم يرد على هذا ان كان ذكر الوصية جاز في حق  
 لا الفقراء رجلا وصية مرتبة ثم قال اوصوا وصيتي على فلان فلو سهاها فمروءة وما اجاز فهو

جاز فلم يوصى عليه كذا الرجل او عرض فلم يقدر شيئا صح مات الوصية جاز **خلاصة** ولو اوصى باه يعطى  
 الناس الف درهم الوصية باهولة ولو تصدقوا الف درهم جاز **خلاصة** ولو اوصى بثلث ماله مطلقا يصح  
 ويكون وصية بالعتق ان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغير سعاية وان خرج بعضه عتق وسي  
 في بقية قيمته **من مفاصل الاقارب المرض والدعوى** روى عن ابي بكر الراسي وجوه الزوجان الصغير  
 مريض او بارأه بعد اقراره ما من مائة من ساعة فاقامت الورثة بمسنة على ايهما اصابها اليه في  
 صحة وقضى بها بطل حقا في المروفي تنتم الصطوى او لامرأة في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها  
 بالغير درهم ومات فتا من بينة انما وبهت مهرها لزوجها في صوته لا يقدر لانه علم كذبها باقراره  
 المتأخر عنها **وقال** طهري مرتاشي وكاكي باي وغيرهما زوجان كانا في الدعاوى مدة جديدة  
 ثم اوصى الزوج اقرارا له بالمدي في اثناء الخصومة الظاهرة عند القاضي لا يسمع **وقال** قاضي خاني  
 امرأة انقضت عاز زوجها عشرة نادر حال الصحة ثم ماتت فام عاز ورثتها على الزوج وقال  
 الزوج متبرعة فيه فالقول **لست** وبهت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها لم يقدرها  
 فلام دعوى لها عليه لصحة الابراء سالم تمت فام ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها من زوجها ومات زوجها لم يقدرها  
 لاخر عبد او سلم اليه ثم المويوب له قبل الوأبب عمدا او خطأ فانه به العبد الى ورثة الواهب لانه  
 في مرض الموت فكانت وصية **من قنية** اوصى بان يعق عنه عبده بعد موته فاعق فاولاد له ومن المعق  
 عك سمع القوي من مولاه ويوجب كغيره لجمع ولا يترك خدمته واسم الامة فانها مقتلة بسلاح كما  
 حلة اذا جرد زوجها البابين **فك** المعق يقول المشايخ يضمن قيمته بمسكاته نصف قيمته **من قنية**  
 وطى جارية ابنه لا يجوز بيع هذا الولد **اول** الوأبب الشبهة اول الالاد ولد ولد فيحق عليه حين دخل  
 في ملكه وان لم يثبت النسب كمن زني بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعق عليه وان لم يثبت نسبته  
 ضمن عليه **ط** ولو ملك اخاه من الزنا لا يعق **من قنية** ولو وطى جارية ابنه فولدت يملكه ويبيع هذا  
 المولود قال لا مال بها صدق الاب ان الولد منه اما اذا لم يصدق لا يعق وله بيعه فذكر السرخسي ولا  
 يثبت النسب وان اوصى وان صدق الاب فانه وطئها وان الولد منه عتق الولد باقراره لان لو ملك  
 ابنه من الزنا عتق عليه فكذا كمن ابن ابنه من الزنا **من شرح**  
**الصالح ما يكون صحيحا وما لا يكون** رجل اوصى شيئا معلوما من الدار نصفها او ما اشبه ذلك او اوصى  
 كل الدار فاقرا المدي عليه بذلك وانكر فصالح من ذلك على معلوم جاز الصالح اذا الصالح اوصى بابا  
 ثم بيع المعلوم بالمعلوم جاز فالصالح اوصى هو اوصى من الجاهل على الجاهل سقط في ذلك لانه لا يخفى

سكناء جلاله











فلم يتبين في حال الموضوعة ولا يصحح ما تقدم لان الاحكام في الفقه غير صحيحة ولو  
قال ان ادب الى خمسة اوقال اذا اوتيت اوتيت او اب في لا يصحح الابرار  
علق الابرار بالشرط من غير تعليق الابرار بالشرط باطل لما فيه يعني الابرار مع التملك حتى  
يرتد بالرد في ما تقدم لانه اني بشرط الشرط على التقدير **من اختيار** صاحب احد الورثة  
الباقين من تركه فيها اعيان مختلفة والمدة لا يدرى ما هي وكلها بيد المدعي عليهم جازعة تاحلها  
بناء على ان الابرار من الحقوق المبررة جازعة تاحلها لبعده صفاء الابرار من وجوب جملته جاز  
لا الصلح عن اعيان مجهولة او فيه معنى البيع وهو تملك نصيب اياهم ولان الشركة لا تجلو  
عن دين ففرضا الى تملكه عن ليس عليه ما لا يجوز والجهالة انما يمنع الجواز لو تمتعت التسليم وبيها  
لا حاجة الى التسليم اذ التركة بيدهم وقول التركة لا يخلو من دين قلنا من اداهم به لا يفسد اذ لو اعتبر اليوم  
ما صح عقد في العالم كل صلح وقع بعد صلح فالاول اصح **والثاني** باطل وكل صلح وقع من هذا الصلح باطل  
ولو كان شرعا بعد شرعا فالتا اصح وان كان صلح ثم شراء صح الشراء وبطل الصلح وفيه  
الصلح لا ينتقض بغيره اذ ان الصلح من جنس صلح فصلح باطل منه ثم نقاسا الصلح لا ينتقض  
الصلح الاول لانه اسقاط والساقط لا يعود وقيل ان كان الصلح من انكار ينتقض لانه صلح عن  
الدعي فلم يكن اسقاطا فينتقض **فصل** في الصلح عن الاعيان على نقد اكثر من قيمة ما لا يتغابن فيه  
حالا او مؤجلا جازع لا يحد لاجل لا يحد لها ولو قال الموضع ضاعة اليوم او رويته باصدق فلو صلح  
صاحبه بعد ذلك على حال جازع لم يحد لانه ما يحد على ثلثة اوجه احدها **ثاني** ان يدرى  
ما كذا عليه الاستهلاك ويؤثر جازع الصلح وفاقا **ثالثا** ان يقال الموضع رويته او ملكه و  
يقول الموضع لا يملك استهلاكها ثم صلح جازع في قول فظان سراخه وهو قول **فصل** ولو لم يحد  
ان يحد في الجنس فيكون من مصالح من خسر وراهم وراهم من الخسر الاخرى ومن حصة الصلح  
ونان **فصل** في الصلح على مال فانكروا وحلفتم اوعاه المدعي من فاض اخر فانكروا فصلحه يصح وفي حق  
الصلح بعد الحلف لا يصح **وفي** الاسرار مثله ومكة في نكته السرازي وقيل يصح وروي  
محمد عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصح **وجه** عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعى فانه اخلو  
فقد استوفى البذل فلا يصح قال على رضي الله عنه ورايت بخط علاء الله الحامي **من قديم**  
له في عام رجل الف للبيعة ولا يبيعه لافضلته كسامة عن الالف عن الكارخ وجد بيعة على  
عالي له فله ان يعقها على الالف **ح** مثله وكذا اذ اوجد مثله الصلح بيعة بعد البلوغ قبل

في البيع على مال فانكروا وحلفتم اوعاه المدعي من فاض اخر فانكروا فصلحه يصح وفي حق الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار مثله ومكة في نكته السرازي وقيل يصح وروي محمد عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصح وجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعى فانه اخلو فقد استوفى البذل فلا يصح قال على رضي الله عنه ورايت بخط علاء الله الحامي من قديم له في عام رجل الف للبيعة ولا يبيعه لافضلته كسامة عن الالف عن الكارخ وجد بيعة على عالي له فله ان يعقها على الالف ح مثله وكذا اذ اوجد مثله الصلح بيعة بعد البلوغ قبل

قيل له فافادة قوله انك لا يملك للاب والوصى بيعة على ما به في الصلح فاصلح باطل منه يجوز قال فافادة ان يمتنع وهو ايا  
ودعي الصلح بعد البلوغ في حق الاستحقاق فليس لهم ان يملوه افعالهم اقامة البيعة **من قديم** ولو لم يحد  
ورايم وعشرة ورايم فاصلح على الكل على خمسة ورايم جازع لان اوسية اذ اصل غيالي الربوا ان يهرق الخبيث فيكون  
مصلحا من خمسة ورايم على خمسة ورايم من عشرة ورايم **فصل** في الصلح على مال لا يملك على الف درهم و  
مائة دينار في صلح على مائة درهم حاله او الى شهر من الصلح لانه يمكن ان يمل السقاط للرايم كالمائة و  
تاجل للباقي فلا يمل معا ومنه فصحى العقد او لان معنى الاستقاط في الزم لان الصلح من الاستقاط دون المعا  
ال معنى الاستقاط في هذا الصلح وهو الصلح على مائة من الف درهم ومائة دينار ارجح لان معنى الصلح على الخط  
والخط من هنا اكثر فيكون معنى الاستقاط الزم وارجح من معنى المعا ومنه **فصل** في الصلح على مائة من الف درهم  
الصلح جازع على قيمته او على عوض من قيمته اذ ان غلبت من ذوات القيمة فملك وصالح صاحبه على اكثرهما  
قيمة على درهم او دينارين فحينئذ قيل الغضاء بالقيمة يجوز وقال لا يجوز فله يكون الغضوب متلفا ولو كان باقيا  
جاز الزيادة اتفاقا فله يكون الصلح قبل الغضاء بالقيمة او لو كان بعد لا يجوز الزيادة اتفاقا ولو كان الصلح على  
عوض قيمة اكثر من قيمة الغضوب جازع اتفاقا لانه انما اخذ من الغضوب قيمة الغضوب لان الواجب مقدار القيمة  
فيكون الزيادة على القيمة بوجه ان اتفاقا لانه انما اخذ من الغضوب بدل الغضوب لان الغضاء بالقيمة كالمائة  
على ملك الغضوب منه لا يدرى ان الغضوب يوجب سبعة فغلق فبيده به ملكه عند الغضوب كان ذلك الغضوب  
منه ولا يدور بين الغضوب والدرهم **شرح كثر الله فاق** الكفيل اذا صلح من الكفالة بالنفس على مال على  
ان يدرى به غلام الصلح لان هذا الجبالة المالا على المال ليس حال ولا في معنى المال وله بشر او له او اده برجع فيه على الطالب  
**من حلال** ولو قال لا يملك عليك اليوم ليس له ان يدرى عليه بعد اليوم ومن في خمسة لو افرق الزوجان واقرت  
انه لا دعوى لها عليه فلها ان يدرى عليه بعد ذلك نفقة العدة قال رضي الله وقيل ليس لها ذلك وقيل  
نعم ان لم يسلح فها وحسن سنة فقلت له يدرى الجوابين فاستبعد ما وقال لو اقرت بالعدة انه لا  
دعوى لها عليه فلها ان يطالب منه بالعشى النفقة لانها باقية ساعة **فصل** في حق محقر الكفا في والاقرار  
من المدعي للمدعى يدرى به الشئ به على وجه الصلح للغير من المدعي اذا بطل الصلح لوجه من الوجوه والاقرار  
من المدعي به في يديه عند الصلح يوجب رده اذا بطل الصلح يعني به اذا اقر المدعي في الصلح انه لا حق له في الشئ  
ثم بطل الصلح تبطل الاقرار الذي كان في ضمه وله ان يدرى بعد ذلك والمدعي عليه اذا اقر عنه الصلح بان

اي الجنس

مطل الصلح يجوز بالغضوب المتلف

مطل الصلح يجوز بالغضوب المتلف



هذه الشئ الذي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشئ الى المدين وفي شروطه كل ما مشهوره لكن سيبويه  
 القاضى الصدور الشهيد قرأ ما ان المراد بالاقرار عند الصلح الاقرار في قيمته بطل بطله لا لو عينه بالحق في ضمن  
 البيع وهو اختيار المستأثر فان لم يفتى بان الاقرار وان لم يكن في صلح الصلح كذا بقا على الصلح الفاسد فلا يبرئ  
 الدعوى بعد ذلك **من قبيح** او من دعوى دين على الدفء والاداء لو صلح من انك لا تبسج بينه لا يبرئ  
 الصلح افترق بين العيين فلا يتنقض كذا اقر بين ولم يدع الاداء او الاداء او الصلح لم ادعى الايفاء او  
 الاداء او انكر فلم يبرئ فضا لا يبرئ من على الايفاء او الاداء او الصلح لم يبرئ من على الايفاء او الاداء او الصلح لم يبرئ  
 عن العيين او لا يبرئ على المدين عليه هذا الوجه فيبطل ادعى ما لا فصلح ثم ظهر ان لا شئ عليه بطل  
 الصلح **من قبيح** قالت احمد الفريخي للاخرى فخرى وبنار بن وفارسي زوج فاختها وفارقه ثم سالت  
 للامير ان يرجع عليها بالبنار بن **من قبيح** وفي شرطه الشئ في رجل ادعى دارا فانكر المدين عليه فصالح على  
 نصف تلك الدار ثم وجب للمدين بینه واقامها ياخذ النصف الباقي قال رضى الله تعالى وبه كان يفتى الامام  
 الاجل طهير الدين الريشاني وللامام خواهر زاده جعل هذا رواية ابن سماعة اما في ظاهر الرواية لا  
 يبرئ دعوى الباقي ولا يبرئ وقد ذكرنا كلا القولين في الهداية **خلاصة** صلح من الف بائنه عن انكر ثم اقام  
 بینه بوجه تمام الالف على رجل اتهم بسرقة وجلس عليه قوم فصلحهم ثم خرج وانكر وقال انهاها  
 صلحك خوفا من نفسي قالوا ان كان في جسم القاضى فالصلح جائز لانه لا يفسد القاضى الا لظن وان  
 كان في جسم العا لا يصلح الصلح **من قبيح الفتاوى** ان مدعى دية بغير دعوى كره بسبب ميراث و  
 صلح كرهه بازو بكر بن محمد بن رادوى كره بسبب ميراث من مورث مدعى اولى كواشى في دعوى دين  
 كواشى ان صلح بطل لئلا شود وبطل صلح من استأجر اجاب نعم **من قبيح** صلح من العشرة  
 بالحق ثم نقض الصلح لا يتنقض لان الصلح بغير حقه اسقاط والى اقط لا يعود **من قبيح** من  
 ادعى حقا في دار وادعى المدين عليه حقا في حانوته فبطل على ان يقطع كل منهما دعواه عن صاحبه صح  
 وان لم يكن مقدرا حتى كل منهما معلوما **من قبيح** **من قبيح** ونبه على صلح الصلح بان قال اذا جاد فلان  
 قد صلحت عليك كذا ولا اضا فته كان قال صلحتك على كذا عندا لان فيه معنى التملك فلا يجوز  
 تعليقه ولا اضا فته **من قبيح** **من قبيح** من صلح من دم او جراحة او كسر سن او عظم شئ معين فذلك  
 جائز فان سقى بنصفه او كله بطلب المصالح وعاد على حقه في القود وغيره لانه انما ترك حقه لثمن لم يعمله وكذا

من قبيح

من قبيح

من قبيح

لو صلح على جرحه فمات او على سكي دار فانه تمت بكل الصلح وعاد على حقه **من قبيح** ان الصلح على الاضرار وعلى  
 السكت لا يخلو اما ان يكون الطالب بالحق من ظالم او طالب باطل من مظلوم فان كان مظلوما على المطلوب  
 منه حقه مع القدرة في بطل ما اسقاط بعضه وفي هذه الصورة اكل مال بالباطل وهو حرام وان كان  
 الطالب مظلوما على حقه اكل مال بغير حق وهو هذا اكل مال بالباطل وهو حرام بالنص فاحذر المصلحين  
 اكل مال حرام **من قبيح** فاذا صلح الاقرار جاز الصلح باحد امرين ان يعطى البعض ويبرأ البعض باختياره  
 فهذا احسن وان يكون المقرب عينا موجودة فترضا على ان يتخبر بانه هذا بيع صحيح جعفر بن محمد عن  
 الاعرج عن عبد الله بن كعب بن مالك عن ابيه انه كان له على ابن ابي حرد مال فربا النبي عليه السلام فقال يا كعب  
 بيده ان صلح الشطر فاحذر النصف ترك النصف ولا يجوز الصلح في غير ما مر الا في اربعة اوجه الاولى بقوله  
 صلح عليهما ان يتصالحا بينهما على الصلح خير او ان كسر السن عند افضال الى سرقة اسقاط القود  
 او في جراحة عند عوض القود او في قتل نسوة من القود باقل الدية او باكثر وبغير ما يجب في الدية فانه  
 فلا موانع حرام الاجت اباها النص وقال دم كل شرط لبس كتاب الله باطل والصلح شرط فهو باطل ولم يخ  
 الاجت ذكرنا **من قبيح** القسامة في العبد المقتول قال ابو جهم ومحمد بن كاسم وغيرهم قيمة في ثلاث  
 سنين لا يبلغ بها دية الحر وجاء عن ابي يوسف لا شيء فيه ودمه يدر وهو قول مالك وابن شبرمة قال  
 اللوز ان لا قسامة فيه بل يغرمون ثلثه وقال زفر والشافعي فيه القسامة والقيمة الا ان زفر قال يغرمون  
 ويغرمون قيمة وقال الشافعي يلف العبد ويغرم القوم قيمة ونقول فيه القسامة كالم في كل حكم فن قال لا  
 قسامة فيه قال انما حكم بها النبي ص في حر قالوا او العبد مال كالبهيمة ولا قسامة فيها واما الجانب الاخر  
 من غرامة ثلثه بلاقامة عن باب اكل المال بالباطل واختلفوا في الذم بوجه قيل ان من اكل مال اكل مال  
 ايضا ولذلك يقولوا انهم حكم بها ولم يقولوا حكمت بها لانه مسلم ادعى على يهود والذي قيله حكم القسامة  
 اذا ادعى او لباؤه على ذميين او ذمى لانه ادعى على مسلم واشتبهوا بالبهيمة فلا قود فيه ولا دية  
 لكن ان ادعى او ادعى ان يقيموا الامام فذلك لهم **من قبيح** **من قبيح** **من قبيح**  
 وهو مشتمل على ستة فصول الاول في حجة الزارعة والثاني في احوال المزارعة ما يكون على المزارع  
 ومالا يكون والثالث في حجة المزارعة والرابع في المزارعة يدعى الى اخره والى مسند المعاص  
 والسادس في الفهمان الفصل الاول في حجة المزارعة قال في الاصل المزارعة

من قبيح



عند ايجاز وكذا المعاملة والمجاز لصاحب الارض ان كان البذر منه وللعامل ان كان البذر  
منه وان كان من رب الارض فعليه اجر مثل ما على العامل ولو تجب اجر مثل الارض في المزارعة  
القائمة يجب اجر مثل البذر والمزارع من تجب اجر مثل الارض والبذر فيجب اجر مثل الارض مكرمة واما  
البذر فيجب ان يستحق بعقد المزارعة واجر المثل بالعاملة عنده وعند البذر او على الشروط  
والمزارعة جائزة على قولها والفتوى على قولها ثم ابا حنيفة انما فرغ المثل على قول من حقه المزارعة  
لعله ان الناس لا يأخذون بقوله ثم للمزارعة شرطان وركن وحكم وصف امارتها فالإيجاب والقبول  
وأما الشرط فيمن حمله ذلك كونه الارض صالحة للمزارعة وكون رب الارض والعامل من أهل العقد وبيان  
الدية سنة او سنتين بشرط المزارعة والمعاملة طوع من غير بيان الدية استحقاقا ويقع على اول غمرة  
في تلك السنة وفي النوازل عن غير بيان سلة المزارعة من غير بيان الدية جائزة ويقع على سنة واحدة يقع  
على اربع واثنا عشر واليكت وعلى هذا لو اخذ رجل من ارض رجل مزارعة علم ان البذر من احد بينا والبذر  
من الآخر فالمزارعة قائمة ولكن لو ذهب الزرع لا يبقى صاحب البذر والبذر والبذر وعلى هذا كل ما لا يجوز الا  
اذا كان واحد فكذلك اذا كان اثنين رجل قال للعامل اعمل ببذر واراضي بنفسك وبقرك واجرامك  
فاخرج كل ما لي جاز والعامل معين له ولو قال ان الحقل لك جاز ايضا وصاحب الارض معين لارضه  
منه معقوله بذر ولو دفع بذر الى صاحب الارض على ان يزرع فيها فهو بينهما نصفان نسبت المزارعة  
على ما ذكرنا والمجاز لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وعلى ارجح الارض او لم يزرع فان ر  
قال له بذر على ان المازر رب الارض والبذر وقضى عليه ولو قال للزرع لي في ارضك على ان المازر  
لك لم يزرع والمجاز لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض والعامل لانه قال لزرع لي بذر  
على سكتة ولو قال لزرع في ارضك بنفسك على ان المازر لي لم يزرع والمجاز لصاحب الارض وعليه مثل  
البذر لصاحبه لانه لما قال لزرع بنفسك صاروا ارباب البذر منه ولو دفع اليه ارضه لزرعها ببذر  
وبقره ويعمل هذا الاجنبى على ان المازر بينهما اثنان لم يزرع بينهما وبين الاجنبى اما يجوز بينهما وثلاث  
المازر رب الارض والثلاث للعامل وعلى العامل اجر مثل عمل الاجنبى ولو كان البذر من قبل الارض  
جائز بين الكل ولو قال له ازرع في ارضي كذا من طعامك على ان المازر لي لم يزرع والمجاز لصاحب البذر  
وعليه اجر مثل الارض طعن حبيب وقال ينبغي ان يكون لصاحب الارض ويجعل العامل مقرضه بذر

معين له بذر والمجاز ان الانسان في الاصل عامل لنفسه فلا يقع لغيره الا جعله لغيره ولم يزرع و  
لو قال ازرع في ارضي كذا من طعامك على ان يكون المازر بيننا نصفين جاز على ما قال والبذر وقضى على صاحب  
الارض شيئا او لم يزرع ولو شرط ان يزرع صاحب البذر بذر من المازر والباقي بينهما نصفان لم يزرع  
كان صاحب البذر ولو شرط ان يزرع صاحب البذر بذر من المازر والباقي بينهما نصفان جاز وكذا لو شرط ان  
المازر للعامل والباقي بينهما نصفان ولو شرط ان يزرع الوظيف والباقي بينهما نصفان فسدت المزارعة  
وبهذا اذا كان خراج موقوف لانه يسمى للبذر الا ذلك القدر فاما اذا كان خراج مقاسمة طوع الثلث او  
الربع يزرع ولو شرط ان يزرع الا ان يزرع اصله المسببات على احد بينا ان شرط المزارعة فالمزارعة قائمة  
كان البذر منها ومن رب الارض وجميع المازر للمزارع ان كان البذر منه والمزارع اجر المثل كرى الا ان يزرع  
المسببات ولو شرط على رب الارض جاز من ايها كان البذر ولو شرط في عقد المزارعة كرب الارض على احد  
لو شرط على المزارع جاز من ايها كان البذر ولو شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع فالمزارعة  
قائمة لانه شرط بعض العمل عليه فيمنع التحلية وتسليم الارض الى المزارع بشرط في المزارعة وصار كالموكل بالخط  
على رب الارض وان كان البذر من رب الارض ان لم يبين الكراب وقفا في زمانه وقت المزارعة لان التسليم  
يقع ولو لم يفسد جاز لان المازر يقبلها مكرمة والمزارعة يقع من ذلك الوقت وهو معلوم وعلى رب الارض من قبل  
فلم يكن شرط على المزارعة خلاف ما اذا كان البذر من قبل المزارعة لا يجبر على التسليم من حين عقد فوقع شرط على البذر  
في حالة السكتة فلا يجوز ولو شرط في المزارعة على احد بينا ان يزرع المزارعة فالمزارعة قائمة من ايها كان البذر  
والمازر كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يقوم رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السرقين  
الذين طر في الارض وان كان البذر من رب الارض فليجوز له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه وقيمة ما طر  
من السرقين ولو شرط السرقين على رب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة قائمة والمازر للمزارع  
وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقين وان كان البذر من رب الارض فالمزارعة جائزة ولو شرط القلا سرقين  
لرب الارض لم يذكر في الكتاب وحكي عن القاضي الامام عبد الواحد قال ان شرط على المزارع جاز من ايها كان البذر و  
شرط رب الارض ان كان البذر للعامل للبذر كما لو شرط الكراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من  
رب الارض فليجوز ولو شرط في المزارعة ان لا يزرع ولا يزرع قاصدا فليجوز جازة على ايها شرط والبذر من البذر  
او من رب الارض وفي فتاوى النسخ لو شرط الفاء السرقين في المزارعة او المعاملة بغير العقد ولو لم يشترط للبذر

السرقين

المعامل



فالحيلة ان يستجره على اصله السبيل وتكون الاثار والاعمال السرفين باجرة كبيرة غير مشروطة في العقد وتقل السرفين  
عن البلدة وتجاهل ان كان متفاناً ولكن تغاوت ذلك قليلاً ولو شرط الدواب او الدالية على احد هما فلو لم يشرط  
البقرة على احد حادوا البقرة على المزارع على المزارع جاز مطلقاً وعلى رب الارض ان كان البذر منه جاز ايضاً وان  
كان من المزارع لا يجوز ولو شرط العلف مع الدابة ان شرط الدابة مع العلف على المزارع جاز من ايهما كان البذر  
وعلى رب الارض ان كان البذر من المزارع فالمراد به كالمدة وان كان من رب الارض جاز هذا كله اذا كان الشرط  
ثافها لا حد بها اما اذا شرط لبس ثاقله كما لو شرط ان لا يبيع احد مما حصته لا يفسد المزارعة ولا الاصل اذا شرط  
الشركة في الحب والتبن فالمراد به جازة ولو شرط التبن لا حد بها والحب لا يفسد المزارعة ولو شرط ان يكون الحب لا حد بها  
بعينه والتبن بينهما فذلك وان شرط الحب بينهما والتبن للحد بها بعينه ان شرط لصاحب البذر جاز وان شرط له  
فسدت وعن ابي يوسف لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكت عن التبن جاز في غير الرواية والتبن  
لصاحب البذر واليه رجح محمد وعن بعض مشايخ من علماء التبن بينهما ولو شرط ان التبن بينهما وسكت عن الحب  
لا يجوز المزارعة وفي الايضاح اذا دفع ارضاً الى آخر ليعمل بها على ان العرس والارض بينهما فالعقد باطل فان غلبها  
فالعرس لصاحب الارض وعليه قيمة العرس وبرئ من العاكس وفي الاصل لو دفع ارضه مزارعة على ان يزرعها ويؤجرها  
فالزرع والعرس كله بينهما نصفان ولو شرط العرس بينهما نصفان فالعرس بينهما كما شرطوا والعرس للعرس  
لو شرط ان يكون الاعرس لرب الارض والعرس بينهما كما شرطوا والعرس للعرس فسدت لان شرط بيع الشركة لانه  
لا يجوز ان لا يخرج الارض الا لعرس رجل دفع ارضاً الى غيره مزارعة على ان يقوم على ان يقوم على الخيل  
بالنصف فمذمومة شرطت فيها المعاملة فيفسد ان كان البذر من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لانه صفقة  
في صفقتين وان كان من رب الارض جاز كلاهما لانه اجرة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول  
ادفع اليك هذه الارض تزرعها ببذر كذا وادفع اليك ما فيها من الخيل معاملة جاز مطلقاً وفي النوازل رجل  
له ارض اراد ان يأخذ بذر من رجل حتى يزرعها وتكون ذلك بينهما فالحيلة ان يشترط في نصف البذر ويقتضيه ويرد  
البازع عن التبن ثم يقول له زرعا على ان الحاسبة بينهما نصفان ومن اراد شركة الله يدفع اليه معاملة بالنصف ثم  
من كوفت بنصف التبن والتقاط السبيل بده بنم اوده يارده في معنى قفزة الطمان فلا  
يجوز قال ورأيت في موضع ثقة انه جوزه مشايخ بلخ اذا تناهى الزرع فدفع الارض مع الزرع  
المستأجر مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز ولو دفعه الكرم معاملة وفيه اشجار لا يجازي فيها الى

عل

على سوي الحفظ يذهب ثمره قبل الادراك جائز المعاملة ولتفضل زيادة في الثمار ان كانت بحال لا  
يذهب ثمره الى وقت الادراك ليجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى العقبيل يوزع ثمره الجوز معاملة  
وللعامل حصته من الثمر لا يجتاز الى السبي والمقطوع لم يخرج اليه احد مما لا يجوز واذا طلب به الارض ان يكبر الارض  
ثم يزرع والبذر من العامل وقال العامل انا ازرع بغير كرا بيطم في ذلك ان كانت تزرع بغير كرا ب وتصل الزينة الى  
الكرا ب هو ولا يجبر وان كانت لا تزرع الا بالكرا ب يجبر عليه وكذا الوزرع الشعير وقال لا تسقي حتى يسقيها السماء  
هذا فان شرط الكرا ب في العقد لم يكن له تركه وكذا لو كان البذر من رب الارض في هذا كله ولو قال ان يزرعها بغير كرا ب  
فان يزرع بينها ارباعا وان يزرعها بكرا ب فيبنيها اثلاثا وان يزرعها بكرا ب وسقيه فيبنيها نصفان جاز كان  
قوله ان تخطه روميا فكذا وان تخطه فارسيا فكذا وكذا لو شرط ان يزرعها حنطة فكذا وان يزرعها سميا  
فكذا اجاز ولو دفعها اليه ان يزرعها بذرهم على ان ما زرع ان كان حنطة فالحاكة بينهما نصفان وان كان شعير فالحاكة  
للعامل نصفه من مزارعه محكي في الارض ويبقى اجارة الارض في الشعير وان كان قال في هذا وما زرع  
من شعير فهو لي في الحنطة ودون الشعير واذا شرط في المزارعة والبذر من احد على ان يزرع ما اخرجت من  
والله اعلم ما اخرجت تلك النجاسة من في النوازل رجل دفع الى رجل ارض على ان لا يزرعها اقل من سنة معلومة مزارعة  
سنة منه فزرعها ورفع ثمرتها ثم زرع السنة الثانية بغير اذن رب الارض فبنت الزرع اولم يثبت فبلغ ذلك  
رب الارض فلم يحكم ان كان العادة بين اهل تلك القرية انهم يزرعون المدة بعد الاخر بغير مزارعة جديدة فذلك جاز  
وفي فتاوى النسفي رجل زرع ارض الغير بغير امره نظر الى العرف ان كان مناصفة يكون بينهما نصفين قال الله  
وهذا اذا كانت معه لذلك ان كان صاحب الارض ممن لا يزرع بنفسه ويرفع مزارعة وفي النوازل زرع ارض  
بغير امره فعليه نقصان الارض هذا قول خير وقال في حقه كاسه ينظر بكم يستاجر قبل استئصالها وبكم عبه يستعملها  
فيجب عليه نقصان الارض ذلك قال نأويل انه يزرع بطريق الغصب وفي النوازل ايضا رجل زرع ارض رجل  
بغير اذنه فلم يعلم صاحبها حتى استحصه الزرع ثم علم ورضي به بطب له فان قال مرة لا ارضي ثم قال رضيت  
وفي التسقي عن محمد رجل غصب ارضا ودفعها الى اخر مزارعة بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها  
فلم يثبت حتى اجاز رب الارض المزارعة فالمرارة جازية وما خرج منها فين العامل ورب الارض على  
شرط عليه والغاصب هو الذي يتولى حصته رب الارض من المزارع وما نقصت المزارع من الارض  
لا ضمان على المزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يجبر ذلك رب الارض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان

مطلبی اجلاس خضر ارفا



لرب الارض عند ايجازها ولو ثبت الزرع وصارت له قيمة ثم اجازت رب الارض المزارعة في حايضة وليس لها ان  
 ينقصها مع ما اجازها ولا شئ لرب الارض من الزرع وما طرأ فيه من الحب وجميع ذلك للغاصب المزارع  
 على شرطها ولو وقع الغاصب مزارعة بالنصف على ان البذر من الدائع فبذرها او لم يبذرها او بذرها في زرع  
 فصار بينهما نصفين ثم اجاز رب الارض المزارعة فاجازته باطلا في غير ذلك العارية في يد الغاصب والمزارع  
 ولرب الارض ان يرجع فيما اجاز من ذلك ما لم يكن بذر الزرع الذي ثبت بعد اجازته فان كان شئ منه فذلك ان  
 لم يكن له بعد ذلك ان ينقلل الارض اجازته لغيره انا فان كان اجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم يرجع من  
 الاجازة واراد اخذ ارضه بعد ملك الزرع ولم يستحق له ذلك ولكن يقال للغاصب اخذ له اجر مثل ارضه  
 فيما يخصه من الزرع وسكن المزارعة بين المزارع والغاصب وفي العيون رجل غصب ارضا وزرعها حنظل  
 ثم اخفى ارضه بذر لم يثبت بعد فغصب الارض باختيار ان شاء تركها كانت ثبوت لم يقول له اقلع زرعتك و  
 وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه ونفسه من يقوم الارض وليس في بذر ويقوم وفيها بذر والحق ان لا يضمن  
 قيمة بذر ولو كان مبدور في ارض غيره وفي النوازل رجل زرع في ارضه شعير فادخله زرع عليه حنظل فغير  
 صاحب الشعير والمصاحب للحنظل وعليه لصاحب الشعير يقوم الارض مزرعة وغير مزرعة وفيه من بذر رجل زرع  
 في ارضه ثم اقلع بذر حنظل فادخله زرع شعير ثم سقى رب الارض فثبت الزرع فعلى الذي بذر الشعير قيمة بذر  
 مبدور في الارض ثم على رب الارض قيمة البذر والشعير حكوا مبدور لانه يستهلكها بالسقي وفي فتاوى  
 الفضل رجل زرع ارض نفسه فجاء آخر والتى بذر فيها وسقى الارض او التى الارض بذر فيها فغلب قلب  
 الارض قبل ان يثبت بذر صاحب الارض فثبت بكون للآخر عند ابي حنيفة وعليه للاول قيمة بذر  
 فلو جاء صاحب الارض والتى فيها بذر نفسه ثالثه وقبل الارض بذر قبل ان يثبت فيها البذر او لم يقلب  
 وسقى فيها فثبت من البذر كلها له وعليه للغاصب مثل بذر مبدور في ارض غيره بعد اذ لم يكن ناشئا  
 اياها اذ زرع الحاكم وثبت ثم جاء آخر والتى بذر ان لم يقلب وثبت فالحق ان لا يثبت فالحق ان لا يثبت  
 وان قلب ان كان الزرع الناشئ اقل من مرة اخرى ثبت فكذلك وان كان لا يثبت فالزرع الناشئ وعلى  
 اثنتي عشرة زرع ناشئا وفي متفرقات العقيدة ان جعفر رجل بذر في ارضه بذر فادخله زرع ففسد تلك  
 الارض حتى ادرك الزرع قال الزرع في القياس للساق وعليه قيمة الحب مبدور في الارض على شرط  
 القرار ان سقاها قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان يثبت

مطلقا على عسر ارضها

نباتا له قيمته فثبت بكونه فان العكس عليه نقصان الارض يقوم الارض مبدورة وقد سقاها ويقوم غير  
 مبدورة فيكون النقصان والزرع للساق وان سقاها بعد ما سقى الزرع عن السقي لكن السقي اجدله  
 فان الزرع لصاحب الارض ولا شئ للساق ولهذا جواب الفقيه ابو جعفر وجواب فقيه ابو الليث الجعفي  
 مقطوع فلا شئ له وسبب ان ما يكون عليه ارض من رجلين غاب احد الشريكين ارضان يزرع زرع النصف  
 كان زرع وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة اليه ليس للمساكين ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان احدهما  
 غائبا فان كان حاضر في زرع احد الارض المشتركة بغير اذن الشريك وسقاها قال في النوازل ان  
 كان الزرع لم يدر كسركه ان يقاسم الارض فاقوم من ذلك في نصيب الزرع ارضه وما وقع في نصيب الآخر  
 باخذة بقلعه ويضمن النقصان وان ادرك الزرع او قرب من ادراكه ثم نقصان النصف الارض وان لم يقاسم  
 وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان كان بعد ما ثبتت الزرع جارية وقيل ان يعطيه نصف البذر  
 النبات لا يجوز له ان يخرق عقبة غيره رجل زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع الي بذر والى  
 الكار اك ان كان البذر مستهلكا لا يجوز وان كان قابلا لم يرد اذ دفعه مثل ذلك البذر **فصل**  
**التي فيها يكون عند رب الفسخ المزارعة** وفي الاصل السفر والمضي من قبل المزارع عند ولو كان  
 المزارع سارقا كان عليه الزرع والبر ولو اراد صاحب الارض البيع بعد سائر الدين والبذر من المزارع ان كل المزارع  
 في الارض من الكراب وتسوية المسنياه واشباه ذلك الا انه لم يزرعها لصاحب الارض الا ان يبيعها ولا شئ  
 للعامل على رب الارض وان كان المزارع قد زرع الارض وثبت الزرع ليس لرب الارض ان يبيعهما يستحق  
 المزارع فلو جبر القاض بالدين على سبيل ولو زرع المزارع وثبت حتى سقى رب الارض ومن قادن اشلف  
 الشاة في جوار البسج وفي النوازل رجل دفع ارضه مزارعة فزرع الارض ثم ان رب الارض باع الارض  
 مزرعة فلا يخاف امان باعها بغير المزارع او بغير رضاه واما ان ثبت الزرع او لم يثبت واما ان يكون البذر من  
 جهة العامل فان باعها بغير رضاه ولم يكن ثبت الزرع والبذر من قبل رب الارض فلا شئ للمزارع من الثمن لانه انما  
 يثبت له الحق بعد النبات اما قبله فلا حق له فيه وان كان البذر من قبل المزارع نابتا فان اجاز المزارع جاز  
 ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه فلكل المزارع ان يبطل البيع وكذلك لو دفع الكرم معاملة  
 ثم باع ان لم يكن خربة منه شئ ولا شئ للعامل لانه ليس له حق فان خربة واجاز جاز ونصيبه فيه قائم وان كان  
 بغير رضاه فله ان يبطل البيع وما يتصل بهذا اذ مات رب الارض بعد ما ثبتت الزرع قبل ان يستحقه البذر



من المزارع بين العقد ما ان يستعمل المزارع لغيره من المزارع انما اقلع المزارع فان قال  
 انما اقلع فانه لا يبيع عقد المزارعة واذا اختار المزارع القلع لورثة رب الارض خيارا ثلث ان شاء اقلعوا  
 المزارع والمقلوع بينهما وان شاء انتفع على المزارع بامر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاء  
 غرموا حصه المزارع والمزارع لهم فان مات قبل المزارعة بعد ما عمل في الارض بان كسب الارض وحمل الثمار  
 انتفعت المزارعة ولا يغرم ورثة رب الارض للمزارع شيئا ولو مات بعد المزارعة قبل النبات اختلص الثمن  
 فيه ولو لم يتم لكن المزارع اخذ المزارعة حتى انتفعت السنة والمزارع بقل فاراد رب الارض ان يقلع المزارع  
 واني المزارع ليس رب الارض ان يقلع وبنت بينهما اجارة في نصف السنة حكمها بحصة العمل عليها انفا  
 حتى يستعمله وبهذا لم يرد المزارع القلع فان اراد القلع فرب الارض خيارا ثلث على ما ذكرنا واذا اتفق  
 بعد انتهاء المدة بامر القاضي رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انتفعت مدة المعاملة والمزارع لم يترك  
 واني العامل الغرام بترك بغير اجارة واذا هرب المزارع في وسط السنة والمزارع بقل فانتفع عليه  
 رب الارض حتى يستعمله رجع على العامل بما اتفق بالغا بملية القول قول المزارع في قدر النفقة مع عينه على علم  
 وان مات المزارع والمزارع بقل فقلت ورثة المزارع على ما علم على حالها حتى يستعمل المزارع فذلك لهم ولو  
 قال يقلع المزارع ولا يعمل للتجبر ونحوه على العمل وما يتصل بهذا في النوازل مبطل بغيره فانما كانت الكس  
 ان ترك ليأخذ من شاء لا يمس به كما لو حصده زرع وبقي هناك شيئا بل لا يمس بالتقاطها مزارع رعا  
 ثوما فاختار بعضه من الارض وبقي في الارض مقلوعا او غير مقلوع حتى بنت فهو بينه وبين رب الارض  
 على الشرط فان قلعه ورفع المزارع فكل ما يتناشر في الارض فثبت زرع اخر فهو بين المزارع ورب  
 الارض لما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق المزارع بالفصل من نصيبه وان بنت بسبب رب الارض وموئنة  
 فهو له بعد ذلك ان كان له قيمه ضمن والا فلا شيء عليه وان بنت ذلك بسبب الاجنبى ان كان مقطوعا  
 فالزراع بين المزارع ورب الارض على ما شرط قال رحمه الله هذا جواب الفقهاء بواليت وجواب  
 الفقهاء بوجوه قد ذكرنا في الفصل الاول وفي مبسوط الامام الطواوسي اذ رفع المزارع فنتاثر  
 بليان في اذ ان اسقاها او احدها حتى بنت فانه يكون كله للمزارع لانه بالسقي كما انه مستهلك  
 حتى نسفت السقا او بنت بغير السقي يكون مشترك بينهما في شجرة في ارض بنت في عودها شجر  
 في ارض غير ان بنت بسبب صاحب الارض او بناته فهو له وان بنت بغيره فهو لصاحب الشجر ان

ان صدق رب الارض انه من عروق شجره وان كذب فالقول قوله نواة لرجل القاء المزارع في ارض رجل فثبت  
 منها شجر يكون لصاحب الارض الثلثان في النوازل لانه النواة لا قيمة لها وكذا ان كان الواقع حوضه  
 لان الشجر انما بنت من النواة اما لم ينفذ ويذهب **فصل الثالث**  
**في اعمال المزارعة** الاصل ان كل عمل لا بد للمزارع منه ليحصل المزارع المرغوب فيه من الارض الموقوفة  
 اليه فان المزارع يجبر عليه سائر ذلك العمل مشروطا في عقد المزارعة او لم يكن كالمسقة والتبذير وكل عمل لا يربح  
 منه يد في تحصيل المزارع الا انه مبني على بر يد في وجوده الى ابن وان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة يجبر عليه  
 وان لم يكن مشروطا لا يجبر اذ بنت هذا فنقول اذا امتنع المزارع من الكس مشروطا في العقد ان كان  
 الكس لا يربح يد في الخارج لا قدر اول جوده لا يجبر وان كان يؤثر في القدر او الجوده جبر وان لم يكن الكس اب  
 مشروطا ان كان لا يربح عن الكس ليحصل المزارع المرغوب بغيره وان كان منه يد الا انه لم يد في الجوده لا يجبر  
 في المنتقى الجواب في السقي الجواب في الكس اب وقد ذكرنا شيئا من هذا في السقي الفصل الاول وموضعها  
 وحواضرها واصلاح المسكنات على رب الارض وشرا الماء بالفارسية آب او روت على رب الارض و  
 فهو من النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الا ان يتعدى ويكون في موضع غلة ينعون الماء حينئذ يكون على  
 رب الارض قال وبكذا افنى الشيخ الامام الاجل الاستناد رحمه الله تعالى حفظ المزارع على المزارع الى وقت  
 الادراك وبعد ذلك عليها وان شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك او شرط موئنة الماء على المزارع ينبغي ان لا  
 يفقد المزارعة واذا ادرك الباذنجان والبطيخ فالتقاطه والحمل عليها واذا صار المزارع فصيله فاراد  
 ان يفضلا ويتبعاه فضلا لذلك الفصل عليها **فصل الرابع** يرفع المزارعة وفي الاصل اذا كان  
 البذر من المزارع له ان يرفع اياها مزارعة وان لم ياذن لرب الارض اصلا ولو دفع المزارع زراعتها  
 بالنصف الى آخره على ان يعمل بذره والشرط في المزارعة الاولى ايضا فالى اربعة بين رب الارض والمزارع الثلثة  
 نصفان فله المزارع الاول ولو شرط للمزارع الثلثان الخارج فالثلاثان لثانيه والثلث لرب  
 الارض ويغرم المزارع الاول اجر مثل ثلث الارض ولو دفع الارض الى غيره عارية ان يزرعها  
 لنفسه فلو زرعها الصغير سلم الحارس له ويغرم المزارع الاول لرب الارض اجر مثل جميع الارض  
 ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يرفع ايا غيره مزارعة لكن له ان يستأجر الاجرة بالقلو  
 دفع مع هذا مزارعة من غير رب الارض فالمرارة جارية بين المزارع الاول والثاني والثاني عليها على ما







بمنه فالربع لصاحب البئر ولا يقضي ما اتفق المرنى كذا اذا ادى الخراج برجع على رب الارض ولو اخطى  
نصيبه من الخراج بغير اذن فهو متبرط مثله وعسى جئى العامل الخراج من الدار فلم يجز رب  
الارض جبرا فلان برجع عليه لانه مضطرب والارض في يده فليبر متبرطا قلت وبم لا يرجع الى رب عليه  
في ظاهر الرواية اشترى ارضا وقدم من السنة سالم يمكن فيه من زراعتها حتى لم تجب عليه الخراج فاشته  
العامل منه لا يرجع على البايع وفي الخراج الصغير ان من له ارض الزعفران فزرع فيها الجوز بها فعليه  
خراج الزعفران لان ثمره كان يزرعها زعفران فانتقل منه الى الجوز حتى فلا وكذا من انتقل الى احسن الاثرين  
بغير عذر ولا كذلك من يزرعها ولو ائتمت كراما ولم يطلع سنين فيها وظيفه الارض الى ان يطلع وان اطم قلبه  
فان كان ضعف وظيفه الكرم فيفه وظيفه الكرم وان كان دونه فمضطرب ولا تقضى من قفزه ودرهم وفي  
رواية فيه وظيفه الارض الى ان يطلع الكرم قال رضي الله عنه في هذا ان يقيمه الكرم هو المعبر به خراج لا الهلاجة  
جعل السلم داره يستأجر البستان بسبع باء العشر والمزارع ان يسقى بماء الخراج لان العشر والمزارع  
في غير المنصوص عليه ثم ورع الماء والسلام لا ينافي في عقوبة فصح توظيف الخراج عليه باعتبار  
الماء وهذا مشكل لانه رجع الخراج على السلم ابتداء وذكر الامام شمس الدين سرحى في جامع ان عليه  
العشر بكل حال وهو الظاهر وان جعل ذوق داره يستأجره فصح عليه الخراج وان سقاها بماء العمر  
لان العشر عبادة والكفر ينافيها ارى من ارضا وابان له الراهن الاتفاقيها فزرها سنيها  
والملك غائب فالمراد على الملك س مثله قلت خراج المرونة على الراهن لانه مؤنة المالك من  
فتاوى الشيخ عن مطلق السلم ان الخراج في بيع الوفا على البايع ان يقصها الزراوة لان النقصان بوجبهما والفقان  
كالجرة والمزارع على البئر عند المرنى وكذا اذا لم يطالبه بالفقان لانه هو الذي ضيع حقه لا جبراه على الجرة بسج  
اذا كان لارض خراجية في الوجه كما جرت اجها على رب الارض الا في القصب لم ينقص الارض من الزراعة فيها  
على الغامب هو الجرب كدة بذر فامن الحنطة سنيها سنا وعراي ذر وعراي سنيها بذر على الملك الكبير  
في سبع قبضات وهو الصحيح وقيل مائة بتبصرة مائة كل قبضة ثمانية اذرع وقيل بذر مائة رطل وقيل  
ما يعلو قدان وقيل في القبضات غير منصوبة الالهام وفي خراج رولس اهل الذمة في كل سنة اربعة  
الارض من عشرة عشر الا الحنطة والخشيش والقصب وقال ابو يوسف ومير ليس في شيء اخرجه الارض عشر  
حتى تبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا كل صاع اربعة امنا وهذا عندنا وهو صاع اهل العراق

وعند اهل الحجاز خمسة ارباطا وثلاث رطل وروي عن ابى يوسف انه يرجع الى هذا القول لهما ان العشر في مكة  
فلا يجب من غير ضريبة ولا في حنيفة انما ثبت شرط النصب ليصير المالك غنيا ولا حاجة به هنا الى الغنا لانها مؤنة الارض  
ثم عند ما يشترط خمسة اوسق فيما يدخل تحت الوسق من الحنطة والشعير والتمر والذبيب وغير ذلك فان كان شيئا  
لا يوسق كالقطن ونحوه قال ابو يوسف يعتبه فيه اوسق من ادى في الوسقات في الزرة في زماننا وقال مير معتبر  
بما يتبايع النكس فالقطن الاجال والعسل بالقواق والزعفران بالاسنا وليس في الحنطة والعشر ولا في الفاكهة  
التي ليس فيها ثمر باقية مثل البطيخ وطوله عندنا وعندنا في العشر لهما قول النبي عليه السلام ليس في الحنطة والعشر  
صدقة وما لا يجمع المراد به الزكاة فتعين العشر ضرورة ولا في في العمومات الواردة في قوله تعالى وانما حق  
يوم حصاده والا حاديت وردن كثيرة واما الحديث في كل شيء الزكاة وكل شيء اخرجه الارض ما في العشر لا  
يخص فيه اجرة العمال ولا نفقة البقرة لانه النبي عليه السلام قال مكسفة السماء نفقة العشر ومسبق بغزاة دابة  
اوسق ثمة ونصف العشر فالبيع عليه السلام حكم بتفاوت الواجب تفاوت المؤنة ولو رخص المؤنة لهما الواجب متفقا  
ولا تجزئ العشر في الحنط والقصب والخشيش والطر فلا في البستان النامية والارض بهذه الاشياء يغفر ولا يفوت لو  
استثنى رجل ارضا لم يوليها الخلف او بالقصب وما اشبه ذلك وكان يقطع في كل سنة ويباع ويقطع قوايل الخلف  
في ثلث سنين وجب فيه العشر عند ابي و ما يوجد في الجبال من اثنا رفا ان اطلق جواب هذا الكتاب بوجوب  
العشر وهي رواية اسد بن مرق عن ابي و عن ابى يوسف والحسن بن زياد انه لا شيء فيه لان السبب بوجوب  
وهو ملك الارض النامية ووجه الرواية ان المقصود من السبب قد حصل وهو خروج الثمرة تغلب له  
عشرة على العشر مضاعفا فان اشتراكتا مسلم او ذم او سلم التغلب فهو على حالها سواء كانت ارضا اصلية  
في حكم التضعيف بان ورثها من ابا له كذا او تداوت في الشراء من التغلب الى التغلب كذلك او كان تضعيف العشر  
فيها حاديا بان اشتراكتا مسلم او ذم وهذا قول ابان وقال ابو يوسف ان سلم او اشتراكتا مسلم يسقط التضعيف  
ويجوز ايا عشر واحد سواء كانت ارضا اصلية في حكم التضعيف او كان التضعيف فيها حاديا وقال مير ان كان اصليا  
بقى كما قال ابو و ان كان حاديا لا يثبت التضعيف عنه والصحيح ان التضعيف الحاد لا يتصور عند مير فان  
التغلب اذا اشتراك ارضا عشرية من مسلم بقيت كذلك ولا يصفى ان لا يتصور عنه واذا لم يثبت التضعيف  
الحاد لا يثبت في السقوط فصار الخلاف بين ابى حنيفة ومير وبين ابى يوسف في سقوط التضعيف في الارض التي  
كانت اصلية في حكم التضعيف لانه يوسف ان الذي لما التضعيف قد زال وهو كافر ولهما ان الواجب خراج



معنى وهو مقدار بعض الناحية فيبقى كما لو تلف وان اشتراكا في العشر مضاعفا عند ان يوصف ايضا لان تضعيف  
 العشر على كل في جاز من **فصل** وما يصح شرط للقسمة وذكر في فتاوى قاضي خان وشرايط اربعة منها  
 نصيب العامل فان بينا نصيب العامل وسكننا عن نصيب الدافع جاز حتى انما لا قلنا في الارادة ومنها الزكاة  
 في الخارج ومنها المتولية بين الاشجار والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتنا من الوقت جاز حتى انما ويقع العقد  
 على اول غرة في تلك السنة وان لم يخرج في تلك السنة ثمرة ينتقض العامل من **باب** له نهر لم تحفظ شطه وار  
 الماء موقوف ارض جاره لم يقض **باب** فتح الماء الى كروته وشمعل يعمل آخر فلم يشع بهت امتلاوت وجاوز  
 الى ادم الماء وافد زرع جاره يقضي جكت ولو ملاها حتى ترز الماء فمن وان كان غاييا ط هذا اذا كان  
 ارض الساق في حال الاستسقاء فاما اذا استسقاء ثم خرج لم يقض **باب** باع ارض بلا زرع فلو جاز  
 المزراع نقد لا ولو لم يخرج الشتر في ظاهر الرواية **باب** مع لا يجوز بلا ارض المزراع فلو لم يخرج فلكل شتر  
 للبايع **باب** ارض فيها زرع فباها بدون او عكس جاز وكذا لو باع نصيبا بدون ولو باع نصيبا دونها  
 لم يخرج الا ان يكون يقيد ومن الا كما روي عن رب الارض فيجوز ولو باع رب الارض حصة من  
 الا لم يخرج هذا اذا كان ابذر لرب الارض وللا كما ينبغي ان يجوز لو باع نصيبا من نصف جاز حتى  
 باع نصف زرع مشترك وشريكه يجوز في ظاهر الرواية وعن محمد لا حصص باع مزارع حظه من الزرع  
 لرب الارض او من غيره لم يخرج ويبع حصة من رب الارض او غيره جاز بعد النبات لا قبله ولو زرع كلهم  
 فباع نصف الارض جاز لو مدركي والا لا ينظر لم ينشأ ولا البيع بعينه كبيع حصة في سقف فلو لم يفسخ جاز  
 الزرع ينقلب الى زوال المنة ويعمل ذلك اكثر من السائل وكذا زرع مشترك بين اثنين او ثلاثة باع احد حصة  
 حصة من شريكه او غيره لم يخرج غير مدرك ينقلب جاز اذا ادرك ولو مدركا وقت البيع جاز وكذا القطن و  
 سائر انواع الزرع لو باع نصف او حصة بلا ارض واحالو باع مع نصف الارض من شريكه او غيره  
 ولم يدرك بغير رضا شريكه جاز وقدر **فصل** واية فسد زرع غيره ليلا او نهارا فلا ضمان على صاحبه  
 ولا على حاربه عندنا الا ان يرسلها اليه او يرأها فلم يمنها وقال الشافعي ان كان زراع الا يقضي **باب**  
 فاذا وقع الرجل ارضا من اربعة صحوة وعلى المزراع اربعة كشياء الحفظ والسقي والكراب والخصاء واما الزرع  
 والذي يكت من حفظ ذلك بعد ما يخصصه فعليه ما نصفا **باب** من خاد ارض بينهما فاشترى ارض من نصف  
 الاخر ولو اراد الزراعة في العام اشترى زرع النصف الذي كان زرع ط وكذا الوصاة احد بها فلكل الزرع

داد

**فصل** في ارض بين مزراع احد مالها ما يقسم ارض بينهما فتاوى في نصيبه قرر وما وقع نصيبه شريكه امر  
 بقاؤه وفي نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع امالو ادركا وقت يخرم الزرع لشريكه نقصان نصف الارض  
 لم انقصت لانه خاصية شريكه **فصل** في بيع نصف الارض انما يجوز لو كان لصاحب الزرع حق الغرام بان زرع حتى  
 ولو لم يكن له حق القرار بان تحدد في الارادة فاما ان عاصبا جاز بيع النصف اخره يستحق عليه ثلثه يستحق الثلث  
 كقولنا حقيقة وفيه يجوز بيع نصفه كذا هذا وكذا بيع نصف البناء بلا ارض جاز متعديا في البناء لا لو حقا وهذا  
 مما لا يحفظ جده اذا لم يدرك الثمر والزرع لم يبع نصفه بلا ارض في الارادة والعامل والحيلة وافق المزراع والعامل  
 ان يبيع جميعا نصيبا حكم ملكه ونصيبا حكم الاذن وبعد تمام البيع بينهما تقاضا فلكل البيع في نصف العامل والمزراع  
 باذنها جاز هذا الا قاله بالاجماع في البيع في نصيبها جاز ولو لم يوافق يبيع نصف زرع وثمره يكتب في اخر الذكر و  
 انه حكم حاكم من حكام المسلمين يجوز بيعه الموصوف وفادته في استحقاق شرائط الصحة والتقاء اذا اختلف فيه  
 العمى والكمي في زوال الجاع **فصل** في نصيب احد من البناء بلا ارض لم يخرج باع نصيبه من الزرع بلا رضا  
 الشريك لم يخرج نصيبا للزراع الاخر فلو باع الاخر نصيبه بعد ذلك من ذلك الشترى ينقلب البيع جاز اذا كان  
 الاخر باع نصيبه من البطح برضا شريكه فلو فرده القلع لم يخرج البيع ونصيب البايع للشترى ما لم يفسخ البيع  
 ولشريكه ان لا يرضى بعد الاجازة او في قلعه فرددوا الانسان لا يجبر على كل امر **فصل** لو غضب ارضا  
 زرعها فلم يثبت جاز بها فلو خير لوشا ترك بذر فيها باع الشتر ولو شاعطاه ما زاد له البذر فيها فبقوم الارض  
 وفيها بذر ويقوم بلا بذر باع ارضا بلا بذر فلو اجاز المزراع بعد لوم تجزؤه ولا تخير الشترى في كمال الرواية  
**فصل** في نبت شجر او زرع في ارضه ولم يزرعه احد فهو لرب الارض فان كانا لهما ارض فبها ففتاوى  
 جازها في الارض ولم يزرعه احد فثبت الزرع وسفاه الا كما روي عن احمد بن حنبلها ولو نبت وكنت  
 رب الارض فلكل وفيه لا كما نصيب من الحبة لو لها قيمة ولو سقي اجنبي فلا شترى له والزرع بين الاكر  
 ورب الارض لصاحب الارض ونصيبا للفقير فهو قاسم والاخر احسن كلها لصاحب الارض بالقيمة ويضمن صاحب  
 الارض للفقير **فصل** في دفع اليد ارضا لغيره فيها كذا او كراما بالنصف ليكون نصف الخلل ونصف الارض  
 لصاحب الارض ونصيبا للفقير فهو قاسم والاخر احسن كلها لصاحب الارض بالقيمة ويضمن صاحب الارض  
 للفقير اشر مثل ذلك فصار مستوفيا للاخر اس وان كان مستوفيا فاسد لكن ملكها لا يقضيها كالاقتضاء بملكه و  
 الاستمراخي القاسم يقيد الملك عند القبض الا يرى ان استوفى الحيوان لا يجوز ثم اذا انفصل بالقبض فادام ملكه عند كذا

مطلوبه نصيب ارضا وزرعها فلم يثبت



هذا فيجب عليه قيمة الاغراس لهذا من قنينة شجرة ارضه ثبت من عروق شجرة في ارض آخر فلو ساقه رب الارض وابنته  
 قوله ولو ثبت بنفسي لرب الشجر لو صدق رب الارض انه من عروق شجرة ولو كذب صدق اقول لو عرف ان ثبت  
 من عروق غيره فهو لرب الشجر لا تفصيل السق **فصل في** ولو كان لداري بصلح الكرم في رعاها خطه فعليه خراج  
 الخراج ما ذكره من **قنينة** عت ارض خربت فصارها ايام نصب الماشيها او حرمت بوجده آخر ثم جاء انسان وكما  
 فبعضه في التقد من قبل ملك القويم وقيل ان اصابا من **قنينة** بحدول مشترك بين الجيران وعلى ربه راقود  
 يفتح كل واحد من الشجر وسن ارضه وسنة عقيب السق يجرى عادتهم فتركه احدى مفتوحا بغير السق عرفت ارض  
 بعضهم فيمن ملكا له حق الفسخ والسق **اجارة الارض في المزارعة** رجل استأجر ارضا ليرزقها واهبات الزرع  
 اذ عرفت في ما ثبت فعليه الاجر تاما ولو عرفت قبل ان يزرعها لاجل عليه قال في المحيط والفتاوى على انه المستأجر فاما  
 في من المدة بعد بلاك الزرع اذا تمكن من اعادة مثله او دونه في المزرعة بالارض وكذا لو منعها غاصب لئلا يسلك  
 الا وملكه ان يزرع اخر وان عرفت قبل ذلك للملك فلو قبض الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة لم يجب عليه عام  
 الاجر وفي النوازل رجل استأجر ارضا ليرزقها ورضعها فله الماء ليعقها فبفسد الزرع سقط الاجر عنه  
 سواء استأجرها بشجرها او بغير شجرها كذا اختار الفقهاء ابو الليث عمدة ما استأجر الرعي فانقطع الماء و  
 لو حرر النهر الا عظم فلم يدر على سبيلها على هذا ولو كان سقي بالماء فانقطع المطر على هذا قال في المحيط  
 وفي فتاوى اهل سمرقند استأجر من ارضي ليرزقها فله عام فله ولو لم يثبت حتى مضت السنة وانه ثبت فله عام  
 كذا استأجر وليس على كرمه الارض ولا بقضائها ولو استأجر ارضا ليرزقها فله عام فله ولو لم يثبت حتى مضت السنة وانه ثبت فله عام  
 انقطع فله ان يحاصم حتى يفسخ العقد بينهما وبعد ما فسخ يترك الحاكم الارض في يده باجر مثلها  
 الى ان يترك الارض فان سقى زرعه كان رعاها وليس له ان ينقض الاجارة وفي المتن لو لم يطر ولم  
 يطر الزرع في تلك السنة فلما مضت المدة الاجارة خربت الزرع من **قنينة** رجل ان البذر في ارضه  
 فجاء القح والقي فيها بذر وسقى في الارض او القى البذر وقلب الارض فثبت البذر ان جميعا فالزرع  
 للاخر عنه ان حنيفة وعليه للمالك قيمة بذر مبدور ارضي ملكه فان القى صاحب الارض فيها بذر رقة  
 ثالثة وقلب الارض قبل ان ثبت البذر ان او لم يقلب وسقى فثبت او لم يقلب وسقى فثبت  
 من البذر كلها فلوله ويضمن الغاصب قيمة هذا الملك مبدور ارضي نفسه ثم يضمن المالك قيمة البذر  
 جميعا مبدور ارضي غيره **من حذر الجبل** حق القرار ارض وقف او سلطانية ويترفع عنها غيره ليس له

حق الاستعداد وجوب كسبه ذلك وانما ثبت حق القرار اذا ذكرها الامام له حتى قسم في الابدان قال رضي الله عنه  
 نبح احوط من **قنينة** ولو دفع ارضه مرارعة خمائة سنة فمن قاله من **قنينة** ولا يجوز للعامل  
 ان يخرق شيئا من العنب والنار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم من **قنينة** **قنينة** اشياء على صفته في الزرع  
 بولي ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في مساهمة هذا السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلا تخرج  
 هذه الاشجار وانا وارثه وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعي البينة يقطع له فان لم يكن له بينة عما  
 كان من الاشجار اخرجها عن حرم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة ما كان على حرم النهر فهو لا ريب ان  
 ما لا يعرف له ملك يكون لصاحب الارض **قنينة** **قنينة** الحاشية والكلاء اذا ثبت في ارض الانسان بغير اذنه  
 يكون مباحا لكل من يأخذ فلا يدخل ارضه الا باذنه **قنينة** **قنينة** ارض لرجل له فيها شجرة ذهبت عروقها لغيره و  
 وثبت ثم ان صاحب الشجرة وبس ما ثبتت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت الثلث التي ثبتت  
 فيبس يقطع الشجرة لا يجوز منه الهبة لان الثالثة يكون بمنزلة مخصص من اعضاء الشجر فلا يجوز منه الهبة  
 وان كان الثلث لا يبس يقطع الشجرة جائزة الهبة لان السالبة في هذه الوجوه لا بمنزلة الغصن بل يكون الشجرة  
 له اخرى في ارض غيره **قنينة** **قنينة** رجل له حائط وله شجرة على صفته النهر العام فثبتت من عروقها اشجار في الحائط  
 الاخر من النهر ورجل اخر في ذلك الحائط كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى  
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها ثبتت من عروق الشجرة على صفته النهر  
 نهر بين رجلين على صفته اشجار لكل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو  
 وان لم عرف وكان من الاشجار في موضع هو ملك احد بما خاضعة كان له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما  
 من **قنينة** رجل تالة دفع الى رجل ليعرسها على حافة النهر لا يمل قرية فلا عرس وادركه الشجر قال الدافع للغارس  
 كنت حادمي في عليا لي دفعت اليك التالة لتعرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا انما علم ان التالة كانت للغار  
 كانت الاشجار له وان كانت التالة للدافع وان كان الغارس في عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل كان الشجر للدافع  
 لان الظاهر **قنينة** **قنينة** شجرة لرجل ثبتت من عروقها في ارض جارة قالوا ان كان صاحب الارض سعاد ثبتت  
 بانياتة فلوله وان ثبت بنفسي لرجل لصاحب الشجرة واحده فله صاحب الارض انما ثبتت من عروق شجرة  
 وان كذبه كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه **قنينة** **قنينة** فبينة متلازمة على نهر عام وعلى صفته  
 نهر اشجار لا يعرف غارسها اراه صاحب البينة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي ثبتت



غير انية وارباطة النهر قوم لا يجهلون والا شجار لمن اخذها وقلوبها ولا يستحق لصاحب الضيعة ان يتبعها قبل ان يعلمها  
**من غاص** فانا اذا غرس رجل شجرة في ملكه فغلبت اغصانها في ملك الغير فله ان يمتد من ذلك فان الهوا  
 ملكه فان امكن من الاغصان عن الهوا بان يقيم ايا الشجرة كمن ذلك وان كان لا يتأتى تغريب الهوا  
 بقطع الاغصان اذا طلب صاحب الهوا تغريبه وانتشار العروق في الارض كانت الارض الاغصان في الهوا فان  
 الارض اويابا الهوا فلان الارض مملوكة والهوا فلا ان الارض مملوكة والهوا حتى المالك **من غاص**  
**فصل** اذا اختلفت في الطريق جعل عرضة سبعة اذرع وقال الخطابي هذا في الطريق  
 الشارعة دون الطريق التي اهل الدار من الشارقي وفي النوازل ولو انشقت نهر في ارض رجل  
 وكان في الماء طين في ارضه فصار له من ارضه وكذلك النخل اذا اختلف موضعان من ارض رجل في ارضه  
 غسل كثير لم يكن له عليه سبيل وهو لصاحب الارض وفيه العشر وفي المنتقى عن محمد في كل احدى  
 كوارث في ارض رجل في ارضه من شغل كثير كان لصاحب الارض ولا سبيل لاحد على ارضه ولا يشترط هذا الصبيد  
 والبيضة واما ما كان لان الصبيد في يده وبسبب والبعض يصير طائر او بطير واما شبه الطير في ارض  
 في النخل نفسها ولو اخذ النخل ارضه واما العسل فلم يكن من ارضه **اختيار** اذا غسل النخل في ارض  
 انسان قال العسل يكون لصاحب الارض لا للواحد لان العسل ليس بصيد وقد صار قايما بارضه  
 فيكون تابعا بالارض كالماء النابت في ارضه واما لزوم المنة في ارضه طريان الماء **من غاص**  
**باب الا حارة في الا منعة والعقار وغيره** كمن استأجر من قبض التلبس ووضعها  
 في بيتها حتى مضى اليوم وجب الاجر ولا يضمن لو ملكه ولو استأجر دابة ليركب الي مكان كذا اقامتها  
 في بيته لاجل الاجر ضمن لو ملكه ولو ضاقت الثوب منها في اليوم لاجل الاجر اذا الصبار في موضعها من  
 الانتفاع فكانت غصب لو سرق لا يضمن بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن عندهما ولو لم يجرها بل يجرها  
 لا يضمن ولو حصل الهلاك بخناية يده بخلاف الاجير المشترك لو ملكه المال بخناية يده يضمن  
 ولو استأجر من جلبها يوما الى الليل لبس في ستة ايام من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا  
 هذه الوجبة بعد الطلب او جبه مستعجلة اما لو جبه الحفظ لا يصير غاصبا قبل الطلب اذ  
 العين بقي امانة فلا يضمن الا بالاستعمال او يضمن بعد الطلب كدعوى بخلاف المستعير لو امسك  
 ثوب العارية بعد المدة ضمن لوجوب الطلب حكما او من حكم الطلب وجود الرد وقد وجب عليه الرد

مطلب على ارض

بعض المدة بخلاف الاجارة والفاضل بين امسك الحفظ وامسك الاستعمال انه لو امسك في موضع عسكر الاستعمال  
 فهو استعمال ولو امسك في موضع لا يسكنه فهو استعمال فهو حفظ فعلى هذه لو سورت بخل على او حلت  
 بسوار وتعم تقيص او وضع العائمة على عائقه فهذا حكم حفظ الاستعمال ولو البس في المدة يضمن لتفاوت  
 التماس في البر الخالي يد ولو ثوبا يلبيس يوما الى الليل فالغير ضمن ولو سلم لاجل الاجر ولو ترك في بيت  
 الى الليل لزم الاجر تمكنه من الاستغناء في زمان اليه الفقد فقط ولو ثوبا يلبيس ويذهب الى موضع كذا اطلب  
 في بيته ولم يذهب قال لا يجز الاجر لانه مخالف ضام وقال ت يجب اذا الاجر مقابل ليس لابن باب فلما خالف  
 بينه وبين جارة الدابة وما لو استأجر ليركبها الى مكان كذا فركبها في المص فلم يذهب فلما خالف اذ في الدابة  
 بيان مكان الركوب شرط القيمة الاجارة اذا ركوبه بحتل في اختلاف المكان بحتل في وسيله ولا يشرط في الثوب  
 بيان مكان اللبس والما يشترط فيه بيان الوقت اذا اللبس فيكون في بعض الاوقات اخر كذا وفي هذا  
 لو استأجر ثوبا يلبيس ويسوى فلان كس دونه بجاي ويكرهت ينبغي ان لا يجز الاجر ولا يضمن ورد الاستعمال  
 ثم استأجر فيصا يلبيس في المص خرجت من المص وراذلت في محل يضمن وقد مر في مسائل العارية من ذلك  
 لو استأجر ثوبا وراذلت في المص فوقع الاستعمال في المص ولو استأجرها ضمن والاضم في الدابة لا الثوب يستأجر  
 خيمة لينصبها في داره فنصبها في دار اخرى في قبيل اخرى من هذه المص يجب الاجر ولا يضمن لعدم التفاوت  
 الا اذا افرجها من المص فنصبها هناك فلما جرت اولها ولا يضمن بمخالفة امره حيث افرجها فنصبها في داره  
 اذ مؤنة الود على المجرم ولو خفانا ليزن حمل وكان في عمود القيان عيب لم يستأجر فوذن به وانكسرت فلو يوزن  
 مثله مثل ذلك القيان المعيب بذا اذا لم يوجد منه شيء تلف ولو خالفه ضمن وينبغي ان يقال اذا لم يعلم المشتاجر  
 بالعيب فعداون ان يوزن به بلا عيب فلا يضمن بوزن ذلك العذر ولو استأجر فاسا واجير يعامل به  
 فذهب الاجير فيل يضمن المشتاجر اذا خالف بدفعه وقيل لو استأجر الفاس او لا يضمن لا ولو استأجر الاجير  
 او لا وينبغي ان يقال لو تفاوت الناس في استعمال الفاس فلما بين تعيين المستعمل القيمة الاجارة كما لو استأجر  
 دابة للركوب فلو عيق نفه بغير مخالفة فعله الى اخره ولو لم يعين المستعمل حين العقد فلو استعمل  
 الفاس او لا ينفه ثم دفعه الى اخره ضمن عند بعضهم تعينه مستوعلا فكانه عين عند العقد فضمن  
 بدفعه الى اخره ولو دفعه اليه قبل ان يستعمل يضمن فليس مخالف فلو استعمله  
 المشتاجر هل يضمن يجب ان يكون فيه اختلافا في المشتاجر كعارية فان من استأجر دابة للركوب

مطلب من الضمان



او ثوب البس فلم يبين نفسه لم بعد ان يعبر ولو فعل اختلوا في تضيئة وكذا اوعاه اوله فليس بعده  
 ان يستعمل بنفسه ولو فعل اختلوا في تضيئة فمن اجل ان يكون كذلك ولو لم يتفاوت الكسب استعمل  
 الفلن فالاجاره يصح على المستعمل اوله ولا يصح المستاجر بدفعه الى الاجر سواء دفعه قبل ان يستعمل  
 بنفسه او بعده في استاؤه او فعله في الطين ثم صرف وجهه من الطين ولم يرج كما ان نظر الى المدة ولم يجره  
 ولو حوّل وجهه الى المدة الا قليلا لا بعد ذلك تضيئة عند الكسب لا يصح ولو طويلا بعد تضيئة صحت  
 استاؤه جوازا ليجعل به ثوبا واخذ الجوالق فاخذه السلطان ليحمل له فلما ذهب الحال او اشتغل بالامر  
 السلطان وخاف العقوبة تركه فلم يضمن لان مضطر فلا يجبر الحفظ ولو لم يدر ان يستعمل بذلك  
 الحمل ضمن بتوك الحفظ فقط استاجر قدر البسط فيه ثوبا بنفسه واخذ القدر مع يطبخ فيه ليجري  
 الى الدكان فزله بقدومه واكثر القدر ضمن القدر كمال رفق رجله وقبل بنفسه ان لا يضمن قياسا على ما كان  
 قويا ليلبس فليست فتحرّف من لبسها فانها لا يضمن **فصولي** وفي شرح الطحاوي عقد الاجارة  
 لا يجوز الا ان يبين البديل من الجانبين جميعا اما بيان المنفعة باحدى معاثلت بيان الوقت وهو الاجل  
 وبيان العمل وبيان المكان واما بيان الاجر ان كان حرام او حلالا بشرط بيان القدر ويقع على نقد البلد  
 وان كانت النقود مختلفة يقع على الغالب ان كانت الغلبة بالاجرة فاسد ما لم يبين نقدها كما ذكرنا  
 في البيع **منه** وصوره التي تجار على الحج ان يقول استاجر منك على ان يجمع عتي بكذا فيكون المعقود عليه يجمع  
 فيبيع عليه تسليم على الاخر تسليم الاخرة اما اذا اجره بالجمع مال امرك ان يجمع عتي يجوز من غير ذكر الاجارة ولا يتجار  
 على الا ان يقول استاجر منك بكذا على ان يؤذن من المذهب عندنا ان كل طاعة تختص بها المسلم فالتجارة  
 عليه باطل عند الشافعي كمالا ينعين على الاجرة فامنه قال لا يجاز عليه صحيح عم الكاه لا يجوز للبلال المتقوم  
 لقوله ان يتفقوا على اموالكم اضافة اليها واسطة الاصرار وقد جاز النكاح على تعليم القرآن بالهدية  
 فيكون ما لا يجوز الاستجارة عليه جاز على غيره من العبادات بدلالة الاجماع **منه** استاجر ليعمل له  
 في الضيق كما اذا طين وقيل الثوبان لم يخرج للعمل وامطرت السماء فاستنقذ منها العذر لا يجب  
 الاجرة ولو استاجر دارا فخر بها فاصب مرة سقطت حصتها ان لم يكن اطراجه الا بالاتفاق قال وان امكن  
 اطراجه بالشفاء او الجماعة لا يقطر **منه** يلقى في كتابا او صا في القناري الصفراء او اجرة وبعيد ما جارة طويلة يجوز  
 استاؤه ليعمل له او ففدا او نوقا **جازه** لا يجوز استجارة على شئ من العناء والنوع والمزايا والامر له بغير معلق **خلاصه**

مطلوب ضمن الحمل

مطلوب ضمن القدر  
الحال

مطلوب على تمام  
الاجرة

رجب

رجل استاجر دابة للركوب ولم يبين من يركبها ولا يحمل عليها ولم يبين ما يحمل او ارضا للزراعة لم يبين او قرا لنبط  
 ولم يبين ما يبطخ فيها او استاجر ثوبا لللبس لم يبين من تلبسه في حوزة الموضع فاسد فان اختص الى الفاعل  
 ابطل الاجارة وان لم يختصا حتى لا يجرى المثل قياسا ويحسم حتى لا يتعين الا بالرجل على ما اذا استاجر  
 ثوبا ليلبس لغيره فهو ضامن ان اصابه فلا اجر عليه بخلاف ما لو استاجر دارا لم يبين من سكنها فانه يجوز لانه  
 لا تفاوت للسكنى ولم يبين سكنها ويسكن غيره **خلاصه** اذا توى دابة ثم اختلنا فقال الترتيب الى المفسرة  
 دراهم وقال المستاجر الى بغداد بعشرة دراهم ويكرها تخالفوا وتواذاه فان اقاما البينة ففي قول الاول وهو قول  
 زهر والحنابلة يرضى بها الى بغداد ثم خسر دراهم وقال اخر وهو قولهما يقضي سنة المستاجر الى بغداد بعشرة  
 ثم ان المدعى يدعى الى المصرة غنة لانه نصف الطريق بين الكوفة وبغداد وصاحب الدابة يدعى الى المصرة  
 فيقبل بيمينه في اثبات زيادة غنة ثم ان رتبة الدابة انكر الاجارة باوراء المصرة الى بغداد غنة فيقبل بيمينه فيقبل غنة  
 لنا انهما اتفقا على ان الجور بينهما الا عند واحد والاقتلاف وقع في زيادة المسافة والمستاجر هو الذي  
 ثبتت الزيادة فقبلت بيمينه **خلاصه** يلزم بريد زري واداه شهابه وزد ومنه بريد ذكره استاجر من جند بريد واداه  
 است كعظمه كجمه بان غدره وجامه ممانا جابودة شرب ديرة شرب احاريا ووزن بريدك  
 ابن اجارت فاسد است ودر اجارت فاسد وروايت جند شرب لاجل العمل حرم جند عند الطال  
 ضامن شد بخلاف ما اذا كانت الاجارة صحيحة **منه** استاجر رجلا ليعمل له البصرة فيبيع بديال فوجد مخرم  
 قد مات فجاءه من بقي ذكر في الكتاب ان له الاجر بحسب ما عرفوا هذا اذا كان عياله معلومين لانا وفي المعقود عليه  
 فيجب له العمل بقدر ذلك ولو استاجر ليعمل له بطعام الى فلان بالبصرة فذهب الطعام فوجد فلانا قد مات  
 فرد الاجر له لانه لم يعمل فلابد ان ياتي اذ اخاط ثم **منه** استاجر رجلا ليعمل له البصرة فيبيع بديال فوجد مخرم  
 جندي اصله الى هذا الحارب عشرة فلما شرع في غارته اذ دار الحارب فاصطاح كل فلان شيئا سوى البصرة  
**منه** جند اجره ثم حرم من لا واوله الامم من اللار مل اذ يفتح الاطراف حاب قبل البيع ولكن بيمينه  
 لان غدره من وجوب تسليمه اليه اما من لا يفتح هذا الفرض فاما ان رضى الاخر في حوزة البيع لا يلزم  
 بيعه بحسب ما قاله من غدر البيع ووجوب التسليم غرضه الاجارة ودر هذا في الزيادة **منه** استاجر رجلا ليعمل له البصرة فيبيع بديال فوجد مخرم  
 لوان ان يبيع له ما اتجهس فذا تعلق فذا حق المستاجر فكلنا لوجبه احدنا ان حق المستاجر تعلق بالمنفعة  
 الدارة وحق الفرض تعلق برقم الوار فكان هذا اقوى فكان اولى بالرعاية **منه** والثانية ان حق الفرض  
 يتاخر الى خلف وحق المستاجر يبطل الى خلف وهو سلامة الاجرة ويقادى على ملك

مطلوب ضمن الزيادة

مطلوب على الاجرة  
كالحال

مطلوب اجارة من

مطلوب على تمام  
الاجرة



و هذا و ذكر في الضر فان اولى بالرفع فانه الضر اذا اتوا بها يدفع الالاع و يحمل الالاع في قلعه قبل ان يملكه بالدين  
يكفي على البعض بل ان يسع الكمال و الضر و يدفع بسع البعض قلنا و صلى البيت لواجب و هو البيت للدين الميت  
او وصيته و دينه يقضى نفس البعض يجوز بيع الكمال عند الحاجة و عند الحاجة ليس الا ان يسع بعد الدين فهذا ينبغي  
ان يكون لهذا الاختلاف من قاعده ضربا كرا كوفت و مثلث فرق چیست اجاب انما الذي هو درست بعد مباشرت  
دي مضاف بآر و هو از وى حكم و هو عاقد دوى بود حكما رضا و خطا و خطا بعد از بره الكه مولى در مكر دوى  
تصرفى كذا كذا و نازا حال اهو و نيم روز خاك آورده و ضربت ديگر خصمى بود كه موافق قدر كفايت آمد  
وى خواهد كه بيمه روز كرا باز رساند تواند باني اجاب اگر صاحب مخر قبول كرده باشد فسخ بعد بتراضى پس  
تواند و اگر كفى غلام سوس خوشين با جارت داده است يك سال در ميان سال اوله شد اختيارش بود باني  
اجاب بى بلكه عقد نافذ شود گر باير مولى اجارت دله بعد چون اوله مى شود اختيارش بود و هر دو جاي  
راضى است من قاعده اگر مولى بدين فداوى افرا كند در فسخ اجارت مصدق بعد باني عفا طبع و عند مالى  
من قاعده كندم بكيابا برده است و اسبابان را كلفه كرا زين كندم مركبى هدين بر كشي و اس كنى اربى كچى عيورا  
و ديگرا باشد تا ريس عيادار كيندم دوى رفته است اسبابان صد و بيست من بر كشي و اس كنى كور در مردان  
بيست من لازم بعد باني اجاب لوه ناي صد و بيست من مركب با بان و ابوه و بر خصمى رد مرد صد مر لازم بود و بر كيا بان  
ناولر صد من ار ديوه و ناولر بيست من كندم لانه حقى عشرين من باطله بغير ايدون و منى مائة المنى بخاطر العشرين  
بنوا عليه لاطمى مائة المنى لانه طمى ذكر على كمال الامر بامره و ليس على اجم العشرين مثلا لانه ذكر غصيه كندم بكيابان  
دله اندر شرا كور كه خرد اس كند و مر كوره و خرداوند كندم و فقه كيا بان سنى و شش اس كور و اجاب خصمى كندم  
اختيار بود خواهد دارى بگو و و خصمى كنى ار سيمى بدهد و خواهد بغرماندش تا در شهرها نيز اس كند بغير جعد و انكه  
خردا را بمانجلى جزا كرده باسد من قاعده اجارت ضيمه نى تسميه ان كسى كه نصب كند درست است و اجارت  
نوبى تسميه ان كسى كه بوشد درست نيست و العرفه ان الناس يتفاوتون في لبس الثوب و لا يتفاوتون في نصب الخيمه  
و ديگر انكه خيمه را هر كسى كه نصب كند بغرمان وى كند ان نصب قوى مشعل شعور و اگر جالب را كسى ديگر باير  
وى بر بوشدن بوشدن بوى مشعل شود لانه بفق تقبم لا لغيره بخلاف نصب الخيمه و لهذا الامر  
غير بالنصب فتلف بفعل لا يرضى المستاجر لان فعلا بفعله فصار كمن نصب نفسه و لو اقر غيره باللبس  
في الثوب فتلف في لبس ضمنى المستاجر و لا يابى ايضا و انما ضمن لان الناس يتفاوتون في  
في اللبس كلوى اسبابا كشاده شده است و كندمها مردمان سواء كان صاحب

باب فرو رفتہ

مطابق فی السام

الحمد لله

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is written in a cursive style and includes the word "पुनः" (Punah) at the bottom left.







مطابق الاصح النسخة  
لا يتفق

مطالعہ  
فہرست  
مناظر

١٠

ذكر المبروفاء ذكره كذا لبعض متباخي قالوا اولوا بوحى رعى الماء والثور لارضى اليد وبعضهم قالوا اجمع  
 وبعضهم قالوا لو كان رضى اليد يضر البناء عينه والا فلا ويهتفى **من فصول** رجل استاجر ثوبا ليلبس  
 كل يوم بارتق فوضع في بيته سنبلي ولم يلبسه وده كل يوم دانقا الى الوقت الذي تلبس فيه ذلك الوقت  
**من كلام** العقاد والخياط اذا فعل بيده كلامه سقى الابر ووقال له افعل يدك ولا يقول بيد غيرك لا يستحق  
 الابر بخلاف النظار **من كلام** وفي مجموع الفتاوى رجل دفع ثوبا لخياط وقال اقطع مني نصيب القدم وكنت عاشر  
 وعرضه كذا فانه ناقصا ان كان قدر الصبح وخوفه ليس شي والوكاه اكثر بضمه رجل استاجر قبضا يوما فضا  
 ثم وجده بعد ذلك لم يكن عليه الابر اذا صدقه المالك والابن في يوم اخر ضمن المضي المدة وان اختلفا في الضياح يحكم  
 المال **من كلام** ولو علمتاه ثوبه خياطا وشرا عليه خياطه بنفسه فكفل انسان بجا طم لم يحز وكذا المالك عرفان لم يشتر  
 خياطه بنفسه فكفل انسان بالخياط جاز فله خاطة الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثله بالغاما لمع ان مكفول بامر  
 الكفاي الاصل رجل وكثر جلابان بواب كرمه جارة طويده بفعل وبقي الموكف قال الجارة عند الفسخ صبح لانه اجتنى  
 والكفو عايد الى كوكيل الكفالة بالاجرة جارة وكذا الحوالة واما اختلاف في مقداره قال المالك درهمان وقال الكفيل  
 درهم وقال المستاجر نصف درهم القول قول المستاجر لا الجارة الزيادة ولو اتوا الكفيل على نفسه بزيادة نصف درهم بانه  
 ولا يجوز على المستاجر فالكفيل قول الكفيل ولو ادعى درهم لثامه الزيادة ولو اقام الظاهر البيعة اخذ برهين ايراماشاء  
 فلو كان الابر ثوبا فملك بطل الكفالة لانه برى الاصل عن تبلم الثوب لملك الابر ثم رفعه لخدمة كفل انسان  
 بالخدمة لم يحز لانه لا يقدر على ايفائها ولا يكون خدمه الكفيل خدمه الابر وكذا لو استاجر دارا بسكنها او ارضاء نزلها  
 لم يحز الكفالة بالسكن والزراعة يجوز تبلم الارض ولو استاجر دوابا او عملا باعيانها الى موضع كذا فكفل  
 رجل تبلم العين جازو تبلم المجل لا يجوز **من كلام** فلستاجر بفتح الجيم لايصال الكتاب الى مكان ووجه جوابي  
 الاتيان جوابه منه يعوده اى حال كونه يعوده بالكتاب الى ما استاجر لكونه مينا الى الوقت انه ذكر الكلام ميتا جازا والمجوز  
 يتعلق يعوده وفي المصنف لو كان لغلمان غاليا لو حاضرا ولم يدفع اليه الكتاب فاحكم فبكماء وجوه ميتا لاجر له  
 عند اى مطلقا اى اجر ذاب واجر اتيانه وقال اى العود لا يضره عن عوده بل له اجر ذابا فبدا يصال الكتاب  
 لانه لو استاجر لايصال الطعام الى فلان فوجده ميتا فادى الى المستاجر ونسى الكتاب في موضعه لم يوصل الابر  
 لم اتفاقا وقيد بقوله ودية جواب لانه لو لم يكن مشروطا في العقد وترك الكتاب ثم لبواصل اليه بفتح تمام الابر  
 اتفاقا وقيد بمجوز يعوده لانه لو ترك الكتاب في يد وارثا او مبيع بفتح اجرة الزاوية اتفاقا لانه علم

مطالعہ لاہور  
ازی خزان



لم ينقص باعادة زما ان نقل الكتاب ليس عمل ذي مشقة فام بغير الاجرة وانما قول بقطع المسافر  
هو حاصله بالكتاب بخلاف نقل الطعام لانه عمل ذو مشقة فقابل بالاجرة وقد نقصم بالرد وله ان المقتضى من الكتاب  
حصول العلم بما فيه فاذا عاد بالكتاب قد نقصم فلا يستحق الاجرة بخلاف ما لو تكرر الكتاب لانا الحمل لا ينقص  
فيه بالمعنى وفي الاخرى - اذا قال استاجر من المصير ليعمل الخنط من القرية فذهب علمه فليس يحنط بغير الكتاب  
وان قال استاجر من المصير ليعمل شيء لان العقد في الاول على الذباب والحمل في الثاني على الحمل فخطاه او طعام  
يعني المستاجر لا يصلح الطعام الى موضع كذا اذا حمل اليه فوده اي اعاده الى المكان الاول سلقطنا انما الاجرة  
لننقص علمه بالرد وقال نقل الاجرة الى ما التزمه بالعقد **شئ** **محم** لان **محم** يتنزه بالرد بغيره بغيره  
اشتب برنجم قيمته نقصان صلاح كبد **فالمحم** ان القوي اذا استاجر دارا في الشتاء واداء الخدم في  
الصيف الى قرية او المصيرى اراد الخدم الى الحساق صيفا فلم يقض الاجرة ولا يشترط ان يكون بين المصيرين  
مسيرة سفر **فالمحم** وفي شرح الطحاوي عقد الاجرة لا يجوز الاتيين البديل من الجانيين معهما اما بيان  
المتفق باحوى معان ثلث بيان الوقت وطول الاطراف وبيان العمل وبيان المكان فلو لم يبين الاطراف كان داهم  
او دناءة او الشرا بيان العقد ويقع على تقدير البلد وان كان التقدير مختلفا يقع على الغايب وان كانت  
الغلبة بالاجارة فاسد ما لم يبين تقديرها كما ذكرنا في البيه **خلاص** ولو كويا داهم من بغداد الى الكوفة  
داسبا وجاينا فلما بلغ الكوفة بئر الاحد من ان لا يرجع الى بغداد كان ذلك عذرا له الا ترى انه في الاثر  
ولو تكرر السفر من بغداد كان عذرا له فذكر في الاتراء فان دفع الامر الى القاضي لم يكن يدين اقامت البنية  
فان فلا يفتح القاضي الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغايب لكنه اجر ذلك للنصف من شريكه على  
سبيل النظر لان الاجارة على الغايب من باب النظر الا ترى ان النقط لو كانت داهم بغير القاضي  
وابرأ فيسحق عليها من الاجرة فكذلك سبيل في هذه المسئلة التي تقدمت ان امكن للقاضي ان يفعل  
ذكر فعل فلما فعل ذكر يفتح في ذكر يقض الاجارة في حق صاحب العذر مقتضى ما يفعله ويقول في الكتاب  
ان شاء القاضي ابر الوام كلها من الذي يريد الرجعة الى بغداد يحتمل ان يكون معناه بكسر النصف وتقرر  
الكرد في النصف وان شاء ابر نصفها من رجل اخر فوكرها وان شاء لم يتعوض بشئ من ذلك فلا قلنا  
ولم يقل ان لم يجد من بكسر النصف من ان يودع ذلك النصف من هذا الرجل الذي يريد الرجعة الى بغداد  
وقد ذكر في غير هذا الكتاب ان شاء فعل فذكر فاذا فعله بغيره ولا يصح اجارة النصف من رجل اخر في قول

الى ح ساء فاما عند طوافه صحيح **من جامع الكبير** عن سفيان الثوري السائي الغاصب بعد المسامحة  
عن الولد في الحقة او بعضه لا يقطع الا **من قبيح** وفي الحديث سلم ثوبا الى خياط او قصار ثم وكثر طبا  
بعضه فدفع اليه القصار غير ذكر الثوب ولا ثمنه على الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان  
يسمع القصار بثوبه وفي الاصل للوكيل بالاجارة ان يواهم الغيب الغاصب خلافا لما لو كمل الاجارة اذا  
الوارث ابن الموكل او ابنه جان كما في البيه ولو ابر من ابنه او من لا يقبل شهادته لما يجوز عند المحم وعند غيره  
كما في البيه ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجوز المثالي المستاجر **خلاص** اذا استاجر الرجل دابة  
من رجل من التوى الى الكوفة ليوكبها بام سمي فلما استأجرها الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احداهما اكثرنا  
الى الكوفة داهبا وجائيا وقال الاخرى اكرت بها الحقة داهبا وجائيا ولا يثبت لها فان القاضي يقضي  
بالدابة ملكا للمقر لان الاقرار للغايب صحيح وقد اقرنا له ولا يقضي فيها باجارة لان قول كل واحد منهما  
تعارض قول صاحبه فلا يثبت شئ من ذلك الا ان يجعلا على امر فيدعيها واثام معا عليه لان الدابة في ايديهما  
ولا تنازع لهما فيها وليس للقاضي اشتباا لمقصود للغايب كرجل يدره مال وهو يقول حبة في فلان او اهداه  
الى فلان لم يضر القاضي لذكرنا قلنا فان الادمن القاضي ان يامر بما يبرها لم يفعل لان هذا موضع تهمة  
لعلها غصبها واراد التوام التمتع على الغايب واكثر انقسم ما من الشان **جامع الكبير** فلو عقد الدار قصارا  
فاندم من علمه مني ولا يجزى الا بر فيما ختمه وينبغي ان يجزى الا بر فيما لم يقضي ومما اصابه من **خلاص** ولو وكل  
بشئ اذارة فخط بعض بناها قبل القبض او بعد فرضي الوكيل ومن الموكل لزم الوكيل كالوكيل بالشراء  
اذا رضى بالغيب طر لطلبا بان يواهم داره بعشرة فامر ما تخم عشر موفاسد وينصدق بالختم ان اضاف  
وفي وكالة الاصل الوكيل بالشيء والارض سنة اذا استأجر ما قال سنة الاول للام والثانية للمأجور **خلاص**  
قال اذا استأجر رجلا ليدفع كتابا الى بغداد ويأتي بجوابه فذهب فوجد من قدمته فود الكتاب الى المستاجر  
لاجر له وقال محمد له اجر الذباب وذكر القتيبي ابو الليث عن ابي يوسف مع قول محمد وغيره ذكرهم قول المحم  
لما ان الاجر قد وجب الذباب والاثان دون حمل الكتاب لان لا مؤنة فيه فلا يقابل له الاجر وقد وجد  
الذباب بالكتاب محب مقداره له انه ابطه تسليم المعقود عليه فلا يستحق البذل كما لو استأجر ليعمل الطعام  
الى موضع لم يجره ثم رده اليه قوله بالاجرة لا يقابل حمل الكتاب قلنا ليس كذلك لانه امر مقصود وان لم  
يكن فيه مشقة وحقا بل الاجرة فاذا انقض بطل الاجر **اصلا** فاجر داره ثم لحقه دين لا وفار

خصا

لو وجد الاثر لم يملكه الوكيل  
ورجع عليه الا بر بالاجرة  
في العهد معار عن  
الكثير



له الا ان ثمن الوار مير له ان يفتح الجارة جاب قبل البيع لا ولكن ينبغي ان يفتح لان عذر الفسخ وجوب  
 تسليم البيع الى المشتري وما لم يقع لا يحقق هذا العذر فاما اثر الدين القادر في جواز البيع لا يدوم لبيع  
 كجس في احوال الدين عذر البيع وجوب تسليم عذر في الجارة ونزاهة في الزوائد والدين القادر  
 الذي يجوز بيع المستاجر لاجل هو الذي كسب سواء ثبت بافراده او بالبيت فاما لو كان عليه ديون  
 كثيرة من جهة التوكيد والكفارة لا وفاء لها الا في ثمن المستاجر لا يجوز بيعها **فائدة** قول محمد بن علي  
 صاحب قال لو استاجر انسانا ليقبل فانتلا له قصاصا جاز عند محمد كوفي الكسبي والطحاوي هو ان لا يجوز  
 له اذ عمل معلوم قصاص كذبح الشاة لانه لا يتعارف من ذابها جازت الاجارة ولا ان عمله غير معلوم بخلاف  
 الذبح لانه معلوم **فان اختلفا** ولو استاجره لبيد بيطعام الى فلان بالبرقة فذهب فوجد فلان ميتا فرده  
 الاجر عند اصحابنا الثلاثة واما في المسئلة الكتاب كتبه دفع الى وارثه او وصيته يحل الاجر بالاجماع وفي النوازل  
 لو استاجر دوابا الى بلدة ليحمل من هناك محولة فجاء المكارى وقال ذهبت وما وجدته المحولة ان صدقة المشتري  
 في ذلك واجر الزاب خالها من غير حمل واجب واصولها في الحام العفص **فان اختلفا** لو استاجر دابة من بغداد ليركب  
 بها الى المدائن ويحمل طعاما في المداين عليه فاذهب ولم يجد الطعام فعلى المستاجر اجر الزاب ولو استاجرها  
 ليحمل عليها ما في المداين ولم يستاجر من موضع العقد لا اجر عليه قال رحمه الله ومن هذا الجنس صلوات واقعة **فان اختلفا**  
 ولو استاجر امراته مطلقا فاربعها على الرضاع ولو اتمته لا اجر لها عليه واما المعتدة طلاقا بدين او ثلثان هل  
 يستحق اجر الرضاع فيه وانما هذه المسئلة في زاد الفقهاء وفي ظاهر الرواية يجوز ولو استاجر الزوج امرته  
 او ابنته او اخته ليضع جميعا له جاز وكذا كل ذي رحم محرم ولو استاجر امراته بعد انقضاء العدة في ارضاع ولده  
 منها حتى جاز ثم زوجها قال الشيخ الامام الاجل طهري الريني يرفع الاجارة ولو استاجر جارية مطلقا لم يدرها  
 لا اجر عليه وكذا لو استاجرها للطنج او عمل من عمل البيت او خدمته ولو كان الولد منه لامته يجوز **فان اختلفا**  
 رجل دفع الى حاكم عذرا لا ينسب اليه النصف فالاجارة فاسدة ولا يحاكم له مثل ذلك لو استاجر رجلا  
 ليحمل له طعاما بغير منته وكذا لو استاجر حمارا ليحمل عليه طعاما بغير منته ولا يوزن بالاجر فغير اما  
 فساد الاجارة لانه جعل الاجر بعينه ما يخرج من عمله فلان في معنى قفيق الطمان وادمنى وجوب  
 اجر المثل لانه سلم المعقود عليه **من جملة الصحاح** اني استاجر دابة او سلمها اليه فارقا الا ان كان  
 مشغولا بمتاع الاجر او سلم اليه جميع الدار ثم انتزع منها من يده رفع عن الاجر حصته البيت ولكن

محل  
 في كل من كان بالحق

طال  
 اجارة الطمان

دبر

يشترط التمكن من الاستيفاء اصلا او يمكن في المدة في غير المكان الذي اضيف اليه العقد ويمكن من الاستيفاء  
 في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج في المدة لا يجب الا ان من استاجر دابة يوما لاجل الكوب فيجب ان يجر  
 في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استاجر بالركوب في المضر في الاجر لم يكن من الاستيفاء في موضع اضيف  
 اليه العقد وان استاجر بالركوب في المضر لا يجب له من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد فاما اذا سب  
 بالدابة الى مكان المكان اليوم ولم يركب في الاجر فان الى مكان خارج المضر بعد مضى اليوم بالدابة ولم يركب لا يجب له  
 استاجر دابة الى مكة فلم يركب ان مشى راجلا ان كان غير علم في الدابة في الاجر وان كان له علم في الدابة بحيث لم يغير  
 على الكوب لا اجر عليه **فان اختلفا** يا قديم كرويا من تمام كرويه استرجعته ذرد برده است برقول ابو يوسف ومحمد  
 ازان كنه غير ممنون بوجه در دست ويروى قول ابن ابي شيبة والمضمون لا يخرج عن المضمون بالود الى بيت المال  
 كالفاصيص فاما على قول العيينة في يد الاجر ورد الامانة التي ليس كحفظ مقصود فيها مثل العارية الى بيت المال  
 صحيح فلا يضمن كما لو حلت في يده عنده فيجوز له ان يمسكها لانه صار ملكا للعمل في ضمن تسليم العين الذي يرى  
 لو عمل الاجر في بيت المستاجر وفرغ من العمل عنده وعند منى ولا اجر اما ضمن لان العين حاله العمل في يد  
 الاجر وهو ممنون في يده عندها واما الاجر لانه لم يمسكها العمل اذ لو لم يمسكها العين هذا معنى قولنا الاجر  
 مه الضمان لا يجمعان فانه الضمان حيث لم يمسك العين واذا لم يمسك العين لم يمسك العمل **فان اختلفا** ولو سئل  
 باستيجار دار فخط بعض بنائها قبل القبض او بعد فمضى الكيل دون الكيل لزم الكيل كالوكيل بالشراء  
 اذ ارضى العين **فان اختلفا** وفي النوازل رجل اعطى رجلا دابة ليعمل به يومين فعمل بها يوما واحدا وامتنع  
 عن العمل في اليوم الثاني قال لا اجر له سمي عملا فالاجارة جائزة ويجوز على العمل فان مضى يوما لم يمسك  
 ان يطالبه بالعمل وقال يومين من المال فالاجارة فاسدة وله ان يعمل **فان اختلفا** رجل استاجر رجلا  
 ليعلم ولده حرفه من الحرف ان يبين المدة جاز وينقصد العقد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر بتعليم  
 النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة العقد ينقصد فاسدا حتى لو علم استحق اجر المثل وان لم يعلم  
**فان اختلفا** رجل استاجر ارضا ولم يبين انه يزرعها او اى شئ يزرعها لم يحز لان الارض يستاجر للزراعة  
 والبناء وكذا لو ازرع بغير تقصان الارض فلا يضمن الا ان يرضى الى المنازعة فلوزرعها شيئا ينقلب  
 جائزا ويجب المسمى لان الجهالة لا ترفع وكذا لو استاجر دابة الى بغداد يدرى فلم يبين ما يحملها فاسدت  
 الاجارة في المسلمين لغاية **من عتاني** اذا استاجر الرجل ارضا لزرعها الخراج على ربا الارض فاذا

محل  
 في كل من كان بالحق







مطالعہ  
الاجل المشرق  
لاریجی

تجدید

بذكر العمل أو المدة إذا ذكرهما قبل تمام العقد بأن لم تذكر الأجرة بعد. أما إذا ذكر أحدهما وذكر الآخر حتى تم العقد ثم ذكر الثاني فهذا العقد العقد حتى لو قال استأجر منك اليوم بدرم على أن تجزئي هذا الفغير في الدقيق أو قال استأجر منك تجزئي هذا الفغير في الدقيق بدرم اليوم بأن العقد أملا وقال استأجر منك تجزئي هذا الفغير اليوم بدرم أو قال استأجر منك اليوم تجزئي هذا الفغير في الدقيق بدرم فدل أن اليوم الأول لما تم العقد بذكر المدة أو العمل وذكر الأجرة معهما كان زكرا ثانيا بعد ذكر لتعيين العمل أو لتعيين الأجر فلم يفت في الثاني لما جمع بين العمل والمدة قيل تمام العقد بذكر الأجر صلح كل واحدة منهما متعديلا بالأجر وليس معنى الأولى من الأجر فد العقد من **فنيق** انتم كرجلا باقطاع الشجر فأقطع الشجر أحدهما والأخرى من مكان فلا يجامع أجزا المثل أن يعطى وكان حطب سبعة كل ثمينة وكاه محمد يعطى الجامع أجزا المثل وأنا كان حطب قال أبو جوح وأبو يوسف وإن كان فيتم الحطب عشرة دراهم يعطى الجامع خمسة دراهم لأنه أن يعطى كل الجامع لا يؤخذ القاطع فأنه لا يرى المثل من **معتلى** الأجر إذا استأجر ابنه فعمل الأجر للأجر له وإن استأجر الأجر أباه لا يؤخذ من يجوز أن عمل الأجر كان الأجر من **قاضي** فان رجل استأجر دابة ليحمل عليها حزمة اقفرة في الخط فعمل عليها حزمة اقفرة فعطبت حتى سدس فبطلت وإن زاد مثل سدس يحبس عليها نصف قيمتها أو على جزء ففسد مثل كثيرة من **سج** إذا استأجر دارا لورضا أو عبدا للمخدمة أو بغيره إلى ملكة وأهبا جانيا فللموهر طلب الأجر للدار أو الأرض لكل يوم وللبيعير كل مرحلة وعند زفر ليس له ذكر حتى تنقضي المدة وينتهي السفر من **توفيق** رجل قدم عند رجل سنة أو سنتين ولم يسم شيئا فلما فرج الأجر ادعى من الموهر الأجرة وله ينسخ الأجر أم لا الجواب أن كان فيه قرينة يجب الأجرة فلأنه برجوا الأكثر وإن كان باجنبا لا يجب الأجرة لأنه كان تبرعا أن كان من أهل البرية من **طهات** وفي شروط الحاكم السمرقندي استأجر دارا كل شهرين بكذا ففعل الأجرة شهرين وثلاثة وقبض الأجر وذكر لا يكون لأحد مما ولاية الفسخ بقدر ما عمل وإن كان التعجيل منها ما دلالة العقد في الزم الثاني والثالث معنى التناوى **مجمع التناوى** ولا يجوز الأجرة على المعاصي كالمغشاء والنوع لأن المعصية لا يستحق بالعقد وإنما قبض يجب عليه وده على صاحبه وفي المحيط إذا اقتل المال من غير شرط يباح له لأنه لا يعطى المال عن طوع بغير عقد ولو ارعفت في المدة بيمين شاة فلا أجر لها لأن هذا الطعام وليس يرضاع ولو ادعى الصانع العمل بالأجرة وقال لما كرهته بيمينه فأنفذه للمالك مع يمينه عندى لأن الصانع يدعى بالأجر الحادث وهو العقد ورب المتاع ينكره ويجعل أبو يوسف القول للصانع أن كان يريد أن يملكه

البالغ



بان كان بين الصانع والمستأجر اخذ واعطاء لان عاذا سبقت بالعمل بالبر يكون كالنطوق وحكمهم  
اي محذور يكون العقول للصانع ان صدق العرف اي ان كان نكس الصنفه محمولة بلاجرة في العادة لشهادة  
الظاهر لا عوا **شرح مجمع** كتاب ارضنا للغاير سبعة اشرو وغرفت بعد حمة وهكذا الغاير وتقدر على  
فعليه حصة ما مضى قبل الفرق **من قنیه** جام بذلك رداده سبست تازر كنند جام را از دكان ركز رد  
ويزنوز وبرئيم قيمت صلح كودند بفتواي بعض اشخاص ونيم قيمت كودن بعد از ان بعد از ان زكوز  
زودر ايا قم وجام ستاند خصم يشاين اي كويك انج مراده باكر وطمش مراده تواند بالي اجابيل كم ابن  
صلح تمليك بعد قبل اكر فزاد جام بر ركوز دعوى تقضي كوده بشد بر جري صلح كوده باند وباقي المثل  
في حالها حكم مسلمين بعد ياتي اجاب **قاعديه** قال الاجر للثاير في خلال المدة اخرج من الدار فالي  
مخالص اليه لكس فقال فليكن وكتاب دار اخرى ولم يلم المقتاع الى الام صتي مضت المدة فعليه الاجر تمام  
**من قنیه** كتاب ارضنا فيها اشجار فاشترى الاشجار او لا ثم لثاير الا من مدة معلومة وانقضت المدة انقضى  
البيع في الاشجار من غير فسخ قصد الفوت العرض كذا هذا لو كان للاجر اثنين فالكتاب واحد فمات  
احد الاجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الا وكذا لو كان المثلثين والآخر واحد  
فمات المثلثين بطلت في حصته وتبقى في حصته الا في ذكر في فتاوى قاضي خان **قاعديه** كتاب امره يفرق  
بما فادفع اليها فوصرام ذكره المرضي ويكرهوا زاده ولو لثاير امره ليرق بها ثم اعطاهم او ما  
شروطها لا بالاسس بالما ذكرناه ان العقد فاسدا كما في الاجارة العاسدة اذا اخذ المثلث بطيب واهزق  
بها ثم اعطى لها شيئا ففوجرام لان الواجب هو الحد في هذا الحالة **قنیه** بنعيم صغير ليس ابن ولا ام يستعمل  
اقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشرين فلن بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فربما **من قنیه**  
رجل قال لغريمه ان عملت لي عملا كذا ففعلوا به عطلت فيصى هذا وان عملت متاعى هذا الى منزلي  
فانت برى من العشرة التي عليك فسمع ففعل كذا ففعل ففعل قال نعم وان كان هذا من حيث الصورة  
تعلق البراءة بالشرط لكن حمل على الاجارة فحمل عليها حتى لو ذكر عملا لا يجوز الاجارة عليه نحوه قمت  
او فعدت او نظرت لا يبرء **من قاعديه** كتاب ارضنا ليقطع له اشجارا في قرية بعيدة على ان اجر الزمان  
والرجوع على المثلث فالاجارة فاسدة لان اجر الزمان لا يكون على المثلث لانه لا يعمل له وكذا ان  
المرجوع لان بعد العمل لا يبقى الاجارة فشرط فيه مالا يقيض العقد **من قنیه** اذا المثلث دارا لكرش مثلا

فہرست ایام

صح شئ لان كل واحد اذ اذلت فيما لا نهاية لم ينصرف الى الواو لمغذر العمل بعومها اذا الشئ لازما لها  
والواو معين فبصح العقد فيه فاذا تم الشئ فكل منهما مقتضى الاجارة بشرط ان يكون الاثر خاصا  
كذا في التبيين الا ان معين مشهورا معلوما يجمع العقد فيها للعمل المدة **في شرح مجمع لابن حنبل**  
لشأنه العمل عليه لترتيبك تنكح بياك كره وكره تنكح بركب نصف الضمان ونصف الكراه ذل وحمل  
عليه كتر شعير بمر الادم اخف فخالف صورة لامعنى ولو عمل شعير امثل البز وزناضنى اذا الشئ مثل  
وذن البز اكثر كيدما البز فذاخذ من ظله اكثر مما ياخذ من البز فيكون خلافا صورة ومعنى **فصلين**  
لشأنه وانه كيرب فحمله يكون حنا من في الخلاصة استأجره ليعمل عليها فلم ان يركبها لان الكوب  
يسمى حملها قال ركب وحمل مع غيره ولا يسمى الحمل ركوبا اصلا **وفي المحيط** لشأنه الحمل فلم الكوب  
ولو لشأنه للركوب لم يكن له ان يحمل فان عمل لا يسخن الاجر وفي البغالى لشأنه ليعمل يحمل عليها  
رجلا لا يسخن **مجمع المتأري** فان احتاج القيم ان يواجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوص فيه ان يعقد  
عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك لشأنه فلما نارضى كذا الوار كذا ثلثين سنة  
بثلثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه  
ناجر والثاني غير لازم لانه مضاف وذكر شئ الى اللم الرخصى الاجارة المضافة يكون لازمة في احدى  
الروايتين وهو الاصح **في حاشية خان** وفي الاصل قال محمد اذا استأجر راجعا يدرغى غنما لمعلوما مرة  
معلومة ياجر باجر معلوم جاز ويكون الراعى اجير مشرك الا اذا قل على ان لا يدرغى غنم غنمى مع غنمى  
فح يجر اجير وطرد ولو استأجر مرة معلومة على ان يدرغى غنما معلوما باجر معلوم جاز ويكون اجير  
الا اذا قال يدرغى غنمى مع غنمى فح يكون اجير امثله كما **في شرح قتيبة** قال رجل لرجل اعمل لى سنة  
تارفتى منه بتودم فعمل ثلثان سنين فعليه اجير سنة واحدة ان زوجا منه لاشئ عليه والا يجب  
اجير مثل سنة واحدة **في فنيها** اجرا المشاير ثم مات المالك بسطل الاجارة ان **من قتيبة** تسليم المفتاح  
في المصراع التخلية **بعلم** وبين الازار تسليم للدار حتى يجب الاجر بمضى المدة وادلم يكن وتسلم  
المفتاح في السواد ليس تسليم للدار وان حضر المصراع المفتاح في يده وفي الجامع الصغير  
داره ودفع اليه المفتاح فلم يدر على فتحه وصل المفتاح ايا ما تم وجده فان كان يمكن فتحه  
بمذا المفتاح فعليه اجرا ما مضى لان التفسير منه والافلا التخلية في الابداء لم تقع مغبته موقرة

ملک محمد علی عثمان  
نعمانی

مطابق احادیث

عزیز







مستحق و الحام المستاجر فصار كما استغنى عنه ترك السفر بخلافه اذا استاجر من غيره **قاعدة** كازرى كبريد  
 جانه برها زرب نوري كويد بزده ام ذكر في العيون انه لا يصدق الا بئنه لانه في الخرج والعتقان و  
 كان هذا جواب محمد بن علي قوله في معنى ابوي فلان القول لانه ليس بعتان من كل وجه و فناوي  
 الرغيني ان القول قول الفصار **قاعدة** خاوي اده است جرم كورا تا جرم كند مرده بتماي دانه بعد از  
 بهين چند روز جرم كرفته است كه تمام كرده ام بياني تا ياري رفته است گفته اند كه فردا بياني ديكر روز رفته  
 گفته است كه فردا بياني تا ياري ديكر روز رفته است گفته است كه جرم را در روز رفته است فانه يسأل متى سرق  
 بعد المرافعة الثانية قبلها فان قال سرق قبلها فهو ضامن لان قوله فردا بياني تا ياري اقرار بانه قائم فاذا  
 ادعى قبل ذلك كان متناقضا فلا يسمع و منى وان قال سرق بعد ها فلا يخلو اما ان اجاب المستاجر الى  
 اكثرها لبيان قال هلا او قال بئنه بس و نحو ذلك او لم تجبه فلان اجابه لا يضمن لان جعل المهرم امانه محضه  
 على وان لم تجبه فلا يخلو ان دافع و اخر لعذر بان كان المهرم في حجره ولا يخرج مفتاحها او لا يدفعه ولما  
 لم تدفعه ويدفع اليه او كان محبوسا و نحو ذلك او اخر لا بعذر بان اخر بعذر لا يضمن لانه ليس بمعد في الخ  
 وان اخر لا بعذر منى **قاعدة** كند بها باسيان دان اند و شرط كرده كه خرد هي كند و مرد كند و خدا و اند كنند  
 رفته بسيان سخن درشت آسي كند است اجلب خصم كنند را اختيار بود و خواهد دادها بگيرد و نحوه ان  
 از سي بدرد و خواهد بفرمايد شي ناد رشتها اين آسي كند يعني بعد از آنكه خرد ها را الخجل جدا كند بگذرد **قاعدة**  
 درزي در خانه ملك جامه دوسه بار جامه نيمكان دو خسته است و در همان خانه ي بود است در آمدن  
 و از سر بالين و جامه برها مرد كار خودي خواهد بر قول ابوي تو تواند خويستن زيرا كه جامه اندر دست  
 درزي امانت محض است بر قول وى و امانت محض را در خانه ملكش نهاده تسليم بود و چون جامه تسليم كرد  
 تسليم ملك در جامه كرد است كند و چون عمل تسليم كرد سخن اجر بقدره لان اجزاء الاجر متوزعه على  
 اجزاء العمل فاما على قولها ما كان الثوب مضمونا في يد و تسليم المضمون لا يمتنع بالوضع في بيت مالكه فلا يمتنع  
 تسليم العمل فلا يمتنع الاجر لان التسليم يكون بازاء التسليم فاما لو سلم الثوب الى صاحبه قبلما خفيها  
 ثم هلك او سرق فلا اجر بقدره العمل في قولهم لانه صح تسليم العمل في قولهم جميعا **قاعدة** جامه بدرزي  
 دان است تا بدود مرد بديد بگردد است چون دير نرد و خسته است گفته است كه جامه باز من  
 نه و جامه ها بخانوي است و ندان است شبه زرد و است اجلب تا و لن دار بود زيرا كه ابن اجات

فاسرست ودر اجازت فاسد وبراوایت حبس نبوده لاجل العمل چون حبس کرده عند الطلب ضمانت شد بخلا  
ما اذ كانت الاجارة صحيحة **قاعدة** بتسايان كلوي تسايكشان شمر است وبارها مردمان باب خرورفته  
تسايان تاوان دار بود سواء كان صاحب الخطه حاضرا او غايبا سواء كان الطاق حاضرا او غايبا  
لان من جنایة يده لانه هو الذي لم يسلم ولم يحكم كما اذا انقطع الجبل في بل الجبل على الدابة فنسقط المتاع  
وهو وصاحبه يسير مع الكاري وافي التولد الذي بين البحرين فهو في يد الطحان لان ذلك بمنزلة يده  
للعاملة **قاعدة** مستاجر حار الخربة ذاهبا وجائيا على ان يرجع في يومه فلم يرجع فيه ورجع في الغد  
عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذا خالف فيه فيضمن مائة **قاعدة** مستاجر مكاري او حار الجبل لطعا  
في طريق كذا فاخذ في طريق اخر يسلكه المتجر فكل المتاع ذكر في لك انه لا يضمن قالوا هذا لو تفاوتت  
الطريقان اما لو تفاوتا فاحشا في طول وقصر وسهولة وصعوبة يضمن عنه او اتخذ في السلك وكذا اذا  
ابعد بحجة متفاوتت ضمن من كل نوع الطريق على المستاجر فاخذ في طريق اخر يساوي به في الامن يبرأ  
اليوم اما وجب الاجر لو سلم ولو عثر في ذهابه بل رفق لو كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس  
الا بالرفق ضمن لا لو سلكوا بل رفق ولا خوف وبقي شيء منه في سائر الحال **فصل** في مستاجر  
حار الذهب الموضوح معلوم فاختران في الطريق بوضوح ولم يلفت الى ذلك وذهب فاخذ في اللصوص  
وذهبوا بالحار ان كان المتجر يسلكون ذلك الطريق مع هذا الخبر يدبرهم لا يضمن ولا يضمن لانه  
مضيق ولو ربط المستاجر دابة على بلب الدار المستجرة ففرب انسان فمات او هدم حايطا لا ضمان  
عليه لان ربطا على باب المنزل من موافق **قاعدة** وفي فناء الفضل لو استاجر المعلم على الصبيان او تعليم  
الخط او البيضا جاز ولو شرط عليه ان يجزئه ذكر في الاصل ان فاسد وفي الشرط لو دفع ابنه او غلامه  
ليعلم الحساب لا يجوز ولو شرط عليه شهور مسعاة في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشرط ايضا ان يجزئ اذا  
مستاجر رجلا ليعلم ولله حرفة من الحرف ان بين المذات جاز ويعقد العقد على المدة حتى يستحق العلم  
الاجر بتعليم الفرس علم او لم يعلم وان لم يسن المدة يعقد العقد فاسدا حتى لو علم استحق الاجر العلم  
وان لم يعلم لا رجل مستاجر معلما ليعلم ولله القرآن نصف سنة الشهور ولم يعلم شيئا كان له  
ان يفسخ الاجارة **قاعدة** **فصل** ويجوز ان يستجاز على تعليم القرآن حتى لو امتنع الوالد عن دفع  
اجرة للمعلم لم يفسخه وان لم يكن بينهما شرط يوم بارضا **سنة** **سنة** ولو دخل صاحب الدار دابة في

مجلس



في الدار المتاجرة او يربطها على بابها فاطارت انسانا يعني اذا فعل ذلك باذن المتاجر **فصل** في المتاجر قد لا  
 فلهما فخرهما على جملها فخر في الحمار وانكسر النور لو نطق الحمار جملها يراه ولا يعني ان كان حره على  
 الموجر ولو لم يعني قال العادة ان المتاجر حمل الى الموجر فلا يملكه **فصل** في الوافق التراجي سئل  
 الاديب عن الاجر المشترك مثل القصار والصباغ والخابك اذا قال هكذا عندى او سرى فمضى بل يعني قال عند  
 الخراج هو امين والقول قوله مع اليمين وعندهما لا يعني وهو ضام فيقول هل فيه فرق بين ان كان دفع  
 الاجرة اليه او لم يدفع قال لا فرق لكن لا يسترد ما دفع اذا اخطى على ذلك **فصل** في الفناء اجر العبد نفسه يعني الاجر  
 فاخذ الغاصب كله لا يعني للمالك شيئا عند البيع ولا عليه ضمانا فبدا بآجرة العبد له ولو اجرم الغاصب  
 لا يعني اتفاقا **فصل** في ملك ولو استاجر من معلومة على ان يبيع غنما له معلوما بآجرة معلوم جاز وهو جاز  
 الا اذا قال له يبيع غنمي غنمي حينئذ يكون اجير مشترك فلو عاتت شاة منها لا يبيع في الواحد بالاجماع  
 لا يفتى في ذلك الاجر والاجر المشترك يعني ما كان من حنانيا يدر من سوق او يسبق بان يستعمل عليها فغنى  
 وانكسر رجلها او طوى بعضها بعضا منقصة يعني في المشترك لا في الاجر الخاص ولو غلط اغنام الناس  
 بهذه الاغنام ان كان لا يملك القيمة من الاغنام يوم الخلف عند الخرج واختلف المشايخ على قولهما  
 قال بعضهم يعتبر يوم الخلف هو الصحيح ولو ذرت شاة فخا فان يضيع الباقي لا يعني في ذلك ما فيهم في  
 بالاجماع وفي المشترك عند الخرج لان المبيع يعني بترك الحفظ اذا كان يغيره **فصل** ان من ذبح شاة  
 انسان لغير حيوان لا يعني والرأي لا يبيع في مثل والفرو بين الاجنبي والمراعي والفقيه ابو الليث  
 فقال لا يبيع الاجنبي كالاجنبي بالرأي والمقار هو الصحيح واما الحمار والبغل فلا يذبح وكذا الفرس عندنا  
 ولو اختلفا قال الرأي خفف الموت فذبحها واكثر المالك القول قوله المالك **فصل** وفي التبريد لو جفف الثوب  
 على جبل جبل فربما به حمولة خربت لا ضمان عليه والضمان على سايق الحمولة **فصل** وخير او يوصف  
 الام اجاره ابنها وهو في حال كونه ذكرا الابن الصغير في عيال عمه ومنها اي محمودة لا ولاية لها  
 حال قيام العم فاذا لم يجر له ان يجره فلان لا يجوز له ان يوصف ان الام تملك تلك ومنافع  
 ولها باختياره بغير عوض فياذا ولان تملكها فودعها في خلاف العم لا نه كان لا يملك اختياره الاجارة  
 قيد بالام لان الاب او اجارته جاز اتفاقا وقيد بالاجارة لانها لو استاجرت ابنتها لخدمته جاز  
 اتفاقا لكن لا يملكها الاجر لان خدمته لا مستحقة على الام الا اذا كان عبدا او كاتبها فغيرها فاعلمها

سئل عن...

سئل عن...

سئل عن...

سئل عن...

الاجر وقيد بقوله وهو في عيال عمه لانه لو كان في عيالها يجوز اتفاقا ولو استاجرت الابن امه لم  
 يجر حرة كان امانة لان استجارها فترك التعظيم وانواعه فلها الاجر ولو استاجرت حرة جاز ولو  
 استاجرت زوجا لخدمته يجوز في ظاهر الرواية وكذا لان يفسرها ولا يخدمها ولو استاجرت زوجها  
 لخدمته لا يجوز لان خدمته مستحقة عليها كذا في المحيط وفي النوازل ولو استاجرت ابنته لخدمته جاز ان يبيع  
 الخبز فلها الاجر وان اراد ليأكل فلا يحجب الاجر **فصل** في بيع المتاجر لا يبطل الاجارة بخلاف بطل الخبز  
 المتاجر قبي قبي لا يبطل بخلافه لو كان والاذن **فصل** في رجل اراد ان يستاجر  
 له ارضا من رجل بعينها ثم التزم بها من صاحبها بآجرة واحدة وكيله وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم  
 فانه لا يكون له ان يرد ما يعطى لانه لا يرد الاجارة ويكون مالا في يده بالاجارة **فصل** وان ادعى رجل على  
 اخر انه اكثر ارض من تزيده ليلح بعشرة دراهم وادعى الاخر انه يتاجر ببلد في خمسة دراهم  
 القول قوله كل واحد منهما وان اقام البينة فالسنة سنة صاحب الفعل **فصل** لو قال لا اخراستريت  
 مني خدمة عبداك بهذا مثلا فاجارة فاسنة وعن محمد اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا  
 جاز ويكون اجارة **فصل** في المحيط لو قال بعت مني منافع الدار شرا بكذا ذكر في العيون ان  
 الاجارة فاسنة لان المثل فيه معدومة وهي ليست محل البيع **فصل** ثم اتىها الغاصب وردت  
 اجرتها الى المالك يطلب له لان اخذ الاجرة اجارة للاجارة فجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال  
 الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعد العمل فلهما قد قالوا اذا اجر غلاما او دارا ثم استنوح  
 فقال المستنوح احب الاجارة فان كان في المدة فاجر ما مضى للغاصب واجرها بقى للمالك عند محرو  
 عند المحرور يوسف كذا الاجر من المالك متى او حامدا جرها الغاصب سني ثم اجاز المالك لا الحق  
 الاجارة بما مضى فلو قال المالك كسب اجرة من اجرتها فانه تقدر ولا يلتفت الى قوله الغاصب

**باب فيمن**

**الفصل في الثمن الذي يقبل وما لا يقبل**  
 اذا اختلفا الشاهدان في الزمان والمكان او في الاشياء او في الاقرار بان يشهد احدهما على الاشياء  
 والاخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في نفي فعل كالجناية والغصب  
 او في قوله ملحق بالفعل كالتحريم لثمنه فعلا وهو احضار للشهود منع قوله الشهاد وان كان الاختلاف  
 في قوله ملحق كالبيع والطلاق والعتاق او في فعل ملحق بالقول وهو الفرض لا يمنع القول



**في** لو شهد على الكاهن والنسب قال اني سمعت مرقوم لا يقبلون اقرارهم على الكذب لا يقبلون وقيل لا يقبلون **ثاني**  
 اربعة اشياء يجوز الشهادة على غير المعاشرة النسب والميت والكاهن والولد **ثالث** لو شهد على الكاهن وفي الجامع  
 الصغير لا يجوز الشهادة على الشهادة حق يكون المشهود عليه ثمانية ايام ولياها او يكون ايضا  
 لا يستطيع اتيان القاضي وعن يمينه لو كان مسافرا او غدا الى القاضي للشهادة لا يستطيع ان يبيت باهل  
 جازية الشهادة **في الكافي** ولو قال ادعى هذا الشاهد هذه الدار لفت قبل شهادته لا يحلف الشاهد عليه ولا  
 المدعي على العلم ولو اقام البينة عليه خاضع عليه عند القاضي سطل شهادته في قمع خلافة والدون منصوص  
 عن محمد وقال شئ لا اثم الا وزجرت كما قام منه على رجل في يد رجل فقال الشهود عليه لا يسمع شهادته لانه اقر في  
 بكتبة هذا الدار قبل شهادته لا يحلف ان يدينك ولو اقام سنة لا يقبل **في** وفي النوازل الشاهد اذا  
 ادعى له الشهادة وهو في الرستاق قد فرج بين اوثقه ان كان حاله وحضر محلي الحكم وشهد عليه ان  
 يرجع الى اهله في يوم محله المحض وان كان حاله لا يمكنه لا يحلف المحض **في** ان هذا على القذف اذا اختلفا  
 في الزمان والمكان لا يقبل شهادتهما وقال لا يقبل لهما ان كل واحد منهما ان كان انشاء فنهما شاهدان  
 وليس على كل واحد منهما شاهدان ولا يمكن جعل احدهما انشاء والاخر اقرار لان الانشاء ان يقول زنيته  
 او انه زان والاقرار ان يقول قد فكل بالزنا وما لا يتفقان كانه ان شهادته على القول وان يكره فصار  
 كالطلاق والبيع والاقرار والموجب عاقلا انه يحفل ان احدهما سمع الانشاء والاخر الاقرار اثبت  
 قذفه فشهادته **في** اربعة اشياء لا يجوز على رجل بالزنا واختلف في الزمان والمكان لا يقبل بالاجماع وكذا  
 حد القذف عنده وعندنا لا يجوز تركه انه موقوف لا يثبت الزنا بقوله صار واقذف لسكا انهم جاؤوا في  
 الشهادة الا انهم لا يقبل شهادتهم الشهادة في حق حكم الشهادة في حق الجور عنهم وعلى هذا اذا شهدوا بذكر  
**في** قال المظبية هو صنف من الرافض منسوب الى الخطاب الكوفي وكان يرمي ان عليا رضي الله  
 الاكبر وجعفر الصادق الا انه اصغر **في** قال الا هو ميلان النفس شاكرا من  
 الشهوات وانما سموا به لتابعهم النفس ومخالفتهم بالسنة **في** واذا اختلفا الشاهدان في  
 في الزمان والمكان في البيع والشراء والطلاق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض  
 والبراءة والكفالة والحالة والقذف لا يقبل واذا اختلفا في الجناية والغصب والقتل  
 والمكاح لا يقبل وباقي الكلام والفعل **في الكافي** باع جارية فشهد شاهدان على البايع انه اعترفا قبل

لو شهد على الكاهن والنسب

لو شهد على الكاهن والنسب

البيع يفتق وسطل البيع ولو باع عبدا وشهد الشهود على ذلك ان لم يدعي العبد لا سطل البيع **في**  
 ولو شهد على اقرار الوأجر المتصرف او المراهق بالقبض جازية الشهادة ولو شهد احدهما ان هذا العبد  
 ملكه وشهد الاخر كان ملكه يقبل ويقضى له واذا اختلفا الشاهدان في الزمان والمكان في البيع والشراء والطلاق  
 والوكالة والوصية والرهن والدين ولو شهدا ان اعترى عبدا في مائة مائة تقبل ويقضى كل واحد منهما نصف  
**في** لو شهد رجلان ان لهذا على هذا الف درهم فقال الشهود له صدقا ومجانبين لم يكتفى بهذا  
 الحكم ما لم يدعي ثم يشهدان بعد الدعوى لان شرط قبول البينة على المال سبق الدعوى ولم يوجد  
**في** قاعدة الرجل اذا كان لا يحسن الدعوى فامر الحاكم رجلين يعلمان كيف يدعي ثم يشهد بهما ذكر الدعوى  
 لا يثبت ولا يصير الرجلان مطعونين على شهادتهما جازية **في** **في** وفي الاصل اقام الغصب بينة البينة  
 على ان قيمة الغصب كذا واقام الغاصب البينة كذا فيبينة المالك اولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب  
 اقامة السنة فقال المالك احلف ولا ادري السنة له ذكر اقام الغصب منه السنة يشهد احدهما على القيمة و  
 الاقرار على اقرار الغاصب البينة لا يقبل **في** اذا شهدوا بالدين ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز الشهادة  
**في** اذا شهد الشهود على رجل حتى وقفي القاضي بشهادتهم لم يثبت ان المشهود عليه قد رجوعا عند فلان  
 القاضي حكم ذكر القاضي برجوعهم بسمع دعويه ولو اقام السنة على ذلك قبلت بيمينته **في** ذكر في  
 فتاوى قاضي خراسان ولا شهادة للفرع بل دعوى اصلية او مرض او سقم فان عدلهم الفرع صح في سطلوا  
 شهادة الفرع بانكار الاصل **في** ولو اقام الخارج وذو اليد كل واحد سنة اذ اشترها من زيد ولم يبيح  
 واحد منهما فمضى في اليد او لان شراءه من الخارج وبعضه من خزانة الوأجر لم يثبت شراءه  
 في اليدان سنة شراءه بعهده قبض ومنه الخارج ثبت بشراءه لا قبض بعهده **في** اذا شهد شهود  
 المدعي عليه اقراران شهوده فسقة او على اقراره انه استأجرهم او على اقرارهم انهم لم يحضروا في المجلس  
 الذي كان الامر فيه يكون مبطلا لشهود المدعي **في** اذا اقام البينة ان المدعي قال انما سطل  
 في المدعي او شهودي كذب او ليس لي عليه شيء صح الدفع **في** السنة من المدعي عليه على الادعاء  
 مقبولة قبل القضاء غير مقبولة بعد القضاء والحاصل ان كل موضع كان المال امانة في يده فالقول  
 قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بيمينته وان كان مضمويا عليه فالسنة سنة على الايفاء لا كونه  
 القول قوله مع اليمين **في** ان الانسان اذا اقام السنة على شرط فيه باسطة حق الغائب لم يكن

لو شهد على الكاهن والنسب

لو شهد على الكاهن والنسب

لو شهد على الكاهن والنسب



فيها ابطال حق الغائب بغير هذه البينة وينصب للمبايع من الغائب وان كان اطلاق الحق الغائب  
 طلاق او عتاق او بيع او كسب فذلك لا يقبل وبعض المتأخرين انه يقبل ويقض على المبايع والغائب **على**  
 ولو شهدوا على المشرأه ونفذ الثمن ولم يذكروا القبض والتسلم ولا ملك المبايع ولا ملك المشرأه لا يبيع  
 الا على ولا يقبل الشهاده **مسألة** ولا سنة لدى المشرأه في المهر المطلق وبينه المبايع احوى يعني اذا اقام  
 المبايع ودفع المهر سنة على المهر المطلق فسنه المبايع اولى اراد بالملك المطلق ان لا ملك سبب المشرأه او لا  
 او غير ذلك بان قال هذا ملكي فحسب **شرح كثر الدعاوى** ولا يقبل سنة صاحب المهر المطلق فسنه المبايع  
 اولى عندنا وعند باقي الفقهاء سنة ذى اليد قيد الملك المطلق اذا كان دعوى ما في المتابع بقضه لدى  
 البتة اتفاقا **شرح نقاه** وعن ابي الفضل ادعى عليه دارا باعها مني من خمسة عشر سنة وادعى آخر  
 وقف عليه سجل واقام سنة في سنة مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف بعينه في سنة الوقف اولى لا يصير  
 مقفيا عليه فلا بد من التحايل كسنة المخرج سنة العتق لان الوقف انما هو الملك كالا عتاق وفي سنة  
 فتاوى الصغرى ادعى على آخر وقعه محذوره وقضى بالبينة ثم ادعى اخر الملك المطلق على المقضى لا يقبل  
 بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق لانه قضاء على الشيء كما في **مسألة** الشهود اذا جاؤا ستقرتين يقبل  
 شهادتهم عندنا في مزارعنا وعندنا لا يقبل ويجوز حذر القذف كانه انكروا واحدا منهم شهادة ولا  
 تقف على احضار غيره لانه لا يملك ذلك لتساوق قوله عن نفسه عنه مثل لو جاؤا بغيره وعصره فزادى  
 محذوران قول الواحد قبل قوله غيره وقع قذفا وكذا الثاني والثالث فلا يملك شهادته ولو جاؤا  
 معا لكن اذا شهدوا واحدا واحدا بعد واحد فصل سرقين لانه لا يمكن اداء الشهادة **مسألة**  
 اربعة شهدوا على الرجل بالزنا وقضى القاضيه ثم اقر هو بذلك مرة بطلت الشهادة ولا يحل وقال محمد  
 لا سطل ولا يحل ان البينة وقعت معتبرة فلا تبطل الا باقرارهم مرة غير معتبرة في الباب كانه ان شرط  
 البينة انما الحزم وقد اقدم **اصلا** اذا قذف ميتا وله ابن وابن فعفى الابن ليس الابن ان يخاله  
 وعندنا ذلك كانه ان الحق المطالبة لاخر فاذا ابطال بطل كونه لانه الاعتراض في الكفاية كانه ان حق المطالبة  
 لما لم يقر العار والعار الحق فكان الحق المطالبة بما بدفعه **اصلا** من قذف جماعة بكل واحد واحد وقد  
 واحدا من الجرحى واحدا منهم وعندنا يكفي جرح واحد فحق القذف لا يجرى فيها لداخل عنده وجرى  
 فيه الارث ويسقط كقاط المقدوف محرق في المداخل ولا محرق في الارث ولا يسقط بالاستقاط

فيما كان الغائب

والعقوبة **اصلا** اربعة شهدوا على رجل بالزنا فزجج واحدا منهم فصل وعندنا لا يقبل وكفى  
 يعزهم ربح الدية وهو شهر القضا اذا جاء الشهود فقتلوا على ما ذكرهم في الدية ان شاء الله **اصلا**  
 رجل حفر بئر تحت الشاهد المشرأه فليس له بالملك سبب المشرأه ولا يشهد بالملك المطلق قال رضي  
 ورايت في موضع انه محل والحق هو الاول لان الملك المطلق ملك الاصل والملك بالشراء حادثة وفي النوازل  
 في الشهود يشهدون على انسان بالاهل سبب المشرأه ويشهدون وان سألهم فلم يجروا واهل يفتي القاض  
 بشهادتهم قال الفقيه ابو البتة ان كان الشهود عدولا يقض بشهادتهم وان لم يبينوا السبب رجل اشترى  
 عينا وادعى على المبايع ان بيعها فلم يثبت العيب فباع من رجل فالله اشترى عينا عليه هذا العيب فانكره الذين  
 سمعوا منه حل لهم ان يشهدوا على العيب **اصلا** قال الوكيل بالشراء اشترى لنفسه وقال الموكل بل  
 اشترى بها لي وادعى اقرار الوكيل بذلك لا تقبل شهادة المبايع له قع على مثل وفي كل احد الشاهد  
 قال هذا الذي ملك للذي كان في يده منه وقبضه الف لا يقبل شهادته وشهادة القاض او المتوسط  
 بين الورثة تقبل ط حذر محمد **فني** ما عمن امرأة وفرة فيشهد الشهود انه كان اقرح من حال  
 صحته ولم يشهد بذلك حال حيوة لا يقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل سكنوا الا انهم فسقوا وشهدا  
 القاض لا يقبل **مسألة** ولو كان القاض مرد شهادته الاولى لا حرة ثم اعادها بعد اليقونة لا يقبل شهادته  
 وكذلك مسألة الاجير **قاصدا** على طلاق امرأة يتزوج عليها فبرهنه انه تزوج بها عليها فلا بد الغاب  
 عن المجلس بل يسمع حال غيبته فلا بد فيه روايتان والاصح انه لا يقبل **مسألة** المني اذا قال عدل في الخارج  
 فليس يعدل ولو اطلق كان تعدلا **مسألة** ولو اخرج البعض بالعدالة والبعض بالخروج ان كان من احد  
 الطرفين ما هو في مطلقه وهو المشقة والحرارة الا في الميسرة كونه وهو خبر الواحد فانه لا يثبت  
 تركية كانه او جرحا وان كان من كل جانب واحدا فاعاد المسئلة في غير ما حوّلوا انهم الى العمل اخر باخر جرحا  
 ولو انهم الى الخارج باخذ بقوله ما ولا تسخروا منكم ان يذكروا جرحا وعند بعضهم يذكروا **مسألة** ان كان الشاهد  
 غريبا ولا جرح من بعده كتب الخاضع بذكره بالخبر حاله في الجحيط وجعل الرسول على المذبح عليه **مسألة** ما قاله فرغ على  
 خلاف قول الصحابة اذا اقرزنا متقادما او سرقه متقادما لا يجزى الجرح وعندنا كونه ان طريقه بشيئين  
 بالبينة والاقرار وان لا يقر بالبينة بعد تقادم العهد فكذا بالاقرار كانه ان الاقرار لا يثبت فيه فيقبل  
 بخلاف الشهادان لا يثبت بالبينة الضمنية لانهم متى شهدوا في الابتداء واختاروا الشرح لثبوت شهادتهم

4

4



۱۰۰

عن الولد قبل القضاء فقالوا بولده على عليه وقالوا لا تدري لمن هو فالقاضي لا يقضي في الولد شيئا ويقضي  
بالجارية المدعى ولا يشبه الولد هذا الوجه البناء لأنه موصوف بالارادة ذكر في شهادته عسان ياره اذا  
كان الولد في يد غيره المدعى عليه فاذا قضى بالام للمدعى لا يقضى بالولد حتى يتم السنة محض من ذنبه في الولد  
انه ملوك بهذا المدعى ولد في ملكه من هذه الامة قال ولو اقام السنة على حيلة في يد رجل اخر في يد غيره فقتل له  
بالمهر كما يقضي بالتخل ولا يشبه الولد لانه جاز ان يكون مقصبا عليه في الجلب فيسقط حضرة جواز ان يدعى الولد انه  
حر اما المهر فلا يصح ان يكون مقصبا عليه ادعي انا امساكها مطلقا وموهابتي تسعها واقام السنة على ملكية الابان فقط  
القاضي به للمدعى ولو قضى الام يدخل الولد تبعا والقضاء بالجارية قضاء بالولد وكذلك في الحيوان لان العقدة تحت  
الحاملة خلا التماز فلن لا يتناول الولد لانه قاصر هذا اذا كان الولد بالممدعى عليه اما اذا كان في ملك الاخر  
هل يدخل تحت القضاء يختلف الشأن فيه هذا في القضاء افي البيع هل يدخل الولد تبعا **مسألة وثنية** رجل تزوج امرأة  
فولدت له ولدا فكري اولادها فشهدوا على امهم ان يطلق امهم ثانيا فان ادعى الاب ونجح الطلاق بما فراده فلا  
يحتاج الى اليشة وان عد الاب فادعت الأم لم يقبل وان عدت الأم ايضا قبلت بحكم لان الام في هذه الشهادة  
منفعة لشعبها مفردة لان المسقوط عنها سقوط حق كان عليها ما روي ولم يمتنع فيما روي فلما تردد بين النفع والضرر وجب  
الترجيح بالدعوى والاكار فان ادعت لم يقبل وان عدت قبلت لان المنفعة المقصورة لا تكون كحق في اعيانها  
والضرر المقصور لا يكون مطلوبيا واعتبر عند تحقق دعواه وحصول استحقاق قبلة وعند الدعوى تعتبر حق المدعى لان اصل  
حق العيار وكفى لا يشبه على الله تعالى فاعتبر الأصل اذا تمكن وفي ذلك عند الطالب اذا عدم الطالب بطل اعتبار حق العيار  
فاعتبر ما فيه من غير الرجوع فتأمله **مسألة بدوية** وان ادعى البنت فشهد له شاهديا وشهد الاخير بالولاية كان كذلك  
ايضا لان احد الشاهدين شهد بالتفكير والبراءة جميعا وشهد الاخير بالولاية وجدافوق جابجا مع ما اجتمع عليه فقيل ان الكفيل  
يدور والاجماع على الاصيل ودرج الطالب على الاصيل **مسألة بدوية** واذا كان المال افضل فادعى الادعاء وشهد له شاهدان  
بالبراءة وقضى للطالبة الحق على المطالب ولا يرجع للكفيل لان البراءة لما كانت على حكم الاستيفاء وجب القضاء بالبراءة  
الكفيل لا يوجب الرجوع ولا يوجب برء الاصيل **رواية** المشاهد الذي خط ولم يذكر الخادنة بل قيل ان يشهد وفي رواية  
الصغرى لو ذكر انه كتب الشرائع ولم تذكر انه اشهد على المال لا يشهد وعند محمد رسم وفادة القضاء للحق الرجل يرى  
هم شرط صحة الشرائع عند ادخاله ان يذكر الخادنة والتاريخ والمال مبلغ وصفته حتى اذا لم يذكر شيئا منه وتيقن  
ان الخط وخالفه لا ينبغي ان يشهد وان شهدوا بنفسهم دون وعندهم او سواهما يعني ان الخط وخالفه يشترط ان يكون الفصل مستورا ولم ينقلوه

مجلس العلماء

الحمد لله رب العالمين







قبل شهادته في الذهب دون التكلم لان الذهب المتيقن فلا يتم بدونه في التكلم مع لايتم الا به  
 الامتنان على شيء لايتم الا به لم يقبل **قاعدة** ادعى الغريم انه وفي الف الدين فاقام شاهدين فشهد احدهما ان  
 الطالب استوفى الاذن من الغريم وشهد الاخر ان الطالب اراد ان يدينه فقامت عليه البراءة لان  
 تكلموا واستيفاء اخذوا من شاهدين وان احدهما شهد على البراءة وبدلوا الاخر شهد على البراءة فغير بدل وان احدهما  
 شهد على الفعل والاخر على القول فيصير كالمشهدا احدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب ولو ادعى اليمين والبراءة  
 فشهد احدهما على يمينه والاخر على الاخرى فعل لانهما اتفقا على البراءة فغير بدل وانما اختلفا في اللفظ والاختلاف في اللفظ  
 مع الاتفاق في المعنى لا يضر **الوكيل بالحق** لا يملك الجاهل بما هو عليه في حق غيره فلو كان له ثمن عرسل  
 فشهد لم يقبل لانه ناكذ خصما بالحق مثل ناكذ بالحق **ادعى داراها وزنا من ابيها** فادعى رجل اخر  
 ان شريها من المتوفى وجاء بشهود وشهدوا ان الميت باعها منه ولم يردوه وبيعها لفلان وان كانت في يد مدعي الشراء  
 او مدعي الميراث فالشهادتان جائزتان ولو شهدوا انها كانت في يديه ولم يردوها فادعى هذا قال ابو حنيفة لا يقبل وهو  
 قوله المالك في الاول ثم رجع وقال يقبل وكذلك لو شهدوا انها كانت في يده فادعى هذا قال المالك في الاول ان الشهادتين  
 على قيام يده عليه عندا ولو شهدوا انها كانت في يده ولم يردوها فادعى هذا قال بعضهم هو على الخلاف في الصحيح لا يقبل  
 بالاتفاق ولا يقضي للورث عندا في حقه ومحمد بن ابي بكر لا يقضي الا نقالا نقالا نقالا او على الورث او على ما يقوم مقام  
 المالك وهو المدعي عند المورث **مهر كفي** اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعوى او ادعى بعقدها على يديها  
 على حق غير علة الشهود فان طرقت العدة والمضي بعقدها **قوله** ولو اقام البيعة ان هذا الحدود  
 في يده منذ عشرين سنين وانما حرة اليد عليها يقضي له بالبرء ويأمر القاضي بالتليم اليه كونه لا يصير المدعي عليه  
 مقضيا عليه حتى لو اقام البيعة بعد ذلك انه ملكه نقل بكي يكرى مخفوقه وعوى كرهه حتى منست و  
 ملكه مدعي عليه من شئ مدعي سوكنه حتى لمست مدعي عليه كفي حتى سوكنه بر علم خورم بزيوتك ان  
 بهر انك من ابن ميراغ يافته ام ومدعي كويده فانه خنبره بالجنيد كرفه قاضه يكون سوكنه دهرش  
 اجاب بر مدعي سوكنه بوجهه في ذلك بدهست مدعي عليه بجهت ميراغ اسد كخرجه بس مدعا عليه را  
 سوكنه بزيوتك دهر وكرو مدعي نكول ارد بس مدعا عليه را سوكنه بر علم دهر وهذا لان المدعي  
 عليه ادعى معنى لواقبه المدعي بطل حقه في يمين البينة الى يمين العلم فاذا انكر استخلف واذا انكر فدين  
 كافر له **قاعدة** واذا اقام المدعي بنة على ان القاضي يدينه فادعى هذا الرجل بالفدية وادعى المدعي

بينة ان قاضه ذلك قضى له بالبراءة من هذا الا انه فاقضه يقضي بالسنة التي قامت على البراءة ولا يقضي سنة  
 المدعي لان المدعي مدعى على الواجب لا يدعى على البراءة ولان المدعي عليه لما ادعى البراءة صار مدعى  
 بالدين فوقع الاستيفاء عن قوله بينة المدعي على الدين لا قرار المدعي عليه بالدين فصار كان المدعي  
 لم يقيم السنة على الدين ثم ان المدعي عليه اثبت برأته بالبيعة فيقبل بيعة ويصفي له البراءة لهذا  
 الشهادتين على امرأة لا يعرفها وهي ستم سال محمد بن الحسن كسر لسان محمد بن جاني عن هذه المسئلة قال لا يجوز  
 حتى يشهد عند جماعة اما عند الخوفا يجوز اذا شهد عند عدل انما فلا انه وهو يشترط رؤية وجهها بخلاف  
 الشيخ فيهم من لم يشترط البتة قال الامام خواهر زادي في التواليد قال يشترط رؤية بشخصها وفي الجامع  
 الصغير يشترط رؤية وجهها قال في الفتاوى ورايت الامام الفضل الكسائي في امرها بكشف الوجه وامر بالخروج  
 حين كنت شابا وفي المتن لو حمل رجل الشهادتين على امرأة ثم انها ماتت ثم شهدا عنده ان المرأة فلانة جازله  
 ان يشهد عليها وفي ادب القاضي لم يوافق لوان رجل في بيعة وعلم الشاهد ان ليس في البيعة فواحد ثم خرج  
 وقعد على باب البيعة وليس للبيعة مسك الا هذا الباب فاقرا الرجل الذي هو داخل البيعة بشيء والمجلس على  
 الباب لا يراه وكسرة ان يشهد عليه بالامر وفي البيعة لوان رجل اخبره فوالرجل ثم سأل عن شيء فافترقه  
 وهم يرونه ويبصرون كلمته ولا يرام هو جازية شهادتهم وان سمعوا كلمة لم يرونه لا يجوز قال في حقه  
 وهذا لو كان اختار لسانه **قوله** لو شهد رجل بالموت وشهد الاخر بالحيوة فالمرأة باخذ بقوله مر كان عدلا  
 منها سواء كان العدلان اخر الموت والحيوة ولو كان كل واحد من البيعة باخذ بقوله من غير الموت لانه يثبت  
 العارض وذكر شهد الدين في قضاها انه انما هو من الشهادتين على الموت بالساعة اذا كان الرجل معروف فاشهدوا  
 بل كان عالما او ماله ايا اذا كان فاجرا او من هو مثله لا يجوز الشهادتين على الموت لا بعبارة ولم اطفر  
 بهذه الرواية في موضع آخر وذكر في الهداية من شهدانه دفن فلان او صلى على جنازة فهو معاينة حتى  
 لو شهد ذلك للقاضي قبله وفي المحيط ان الشهادتين على الدخول بالتسامع مقبولة لانه يتعلق احكام  
 مشهورة من الشهادتين والمر والعدن والاحصان بخلاف الزنى حيث لا يجوز الشهادتين فيه بالتسامع لان  
 الزنى فاحشة والشهادتين على المر بالتسامع مقبولة وذكر في الاجلاء عن محمد بن ابي ان الشهادتين على المر بالتسامع  
 لا يجوز والشهادتين على الوقوف هل تحمل بالشبهة والتسامع لا رواية بهذا وقد اختلف المشايخ في مر من قال لا يجوز  
 الشهادتين على اصل الوقوف بالتسامع اما على شرط الوقوف فلا قاله في الامم الشريفة وهو لا يصح لان اصل الشهادتين

لا يجوز  
 لا يجوز

لا يجوز

لا يجوز







في دعوى الاستيفاء وجهين في دعوى البراءة وجهين في دعوى الهبة اذا ادعى الذي عليه المال اياه او فاه  
صاحب الحق فشهد شاهدان اياه او فاه وجهين في دعوى البراءة وجهين في دعوى الهبة اذا ادعى الذي عليه المال اياه او فاه  
استيفاء والدعوى قائمة بالدعوى يصح طلب التوفيق بالمصون فوجه القضاء بالبراءة ولو كان مثل هذا في الشهادتين  
لا يعمل لان الشاهد لا ينفرد فلا يصح طلب الموافقة بالمصون ولو شهدوا بالصدقة او الهبة او الهبة او الهبة  
او الاحلال لم يقبل لان الاستيفاء لا ينظم شيئا من هذه الخلق الا ترى ان لا يصح ان يقال استوفاه فوجهه وكذلك  
سائرهما ولو ادعى البراءة فشهد بالتحليل جازم لان البراءة بظاهر مثل التحليل وانما كان البراءة يحتمل الاستيفاء خلا  
التحليل لكن الظاهر هو الحكم في الحكم فاما التحليل فلا جرم به قبل دليله ولو ادعى الهبة او الصدقة او الاحلال او الهبة  
او الاحلال فشهد بالاستيفاء لم يقبل في ذلك كما ذكرنا ان لا موافقة بينهما وبين الاستيفاء يوم من الوجوه فان  
ادعى البراءة او التحليل فشهد على الاقرار بالاستيفاء سأل القاضي المدعي عن الذي ادعى البراءة من البراءة او التحليل  
كان بالاستيفاء ام يغرم فان قال كان بالاستيفاء قبل ذلك حكمه وان قال لا يغرم لم يقبل وان سكت عن الحكم  
لم يعمل ايضا والاصل ان الموافقة موقوفة على الخالف في الحل السؤال **في رد** ولو شهد بعض اهل الترتب  
على بعض اهل الترتب بزيادة المخرج لا يقبل وان كان خارج كل من جبا او لا خارج للشاهد يقبل وكذا اهل  
قرية شهدوا على صيغة انما يقرتهم لم يقبل وكذا اهل سكة فشهدوا بشي من مصاح السكة ان كانت  
السكة غير نافذة لا يعمل في النافذة ان طلب جفالتف لا يقبل ايضا وان قال لا اخذ شيئا يقبل ولزى في  
في وقت المدة على هذا خلافه فينا وفي الشك وفي ان كانت السكة تعمل مطلقا **في رد** على رجل الف درهم  
والغرم مقرها فادعى اياه او فاه وشهد له شاهدان بالاستيفاء وشهد شاهدان بان صاحب الحق اياه  
لم يقبل لان البراءة لمقاطعة وليس في الاستيفاء لمقاطعة وقد يكون البراءة حكما للاستيفاء فيصير  
قالوا يشهد احداهما بالاستيفاء والاخر بالبراءة وهو فعل فنبطل ولو كان شاهدا البراءة شهد بان السكة  
اقران الذي عليه الدين في من قبل الشهادتين لان البراءة التي يدانها من المطوب وبها ينزل بالطلب  
الاستيفاء فقد اتفقا على الاقرار ولو ادعى الغرم البراءة فشهد له شاهدان صاحب الحق اياه وشهد آخر  
بان صاحب الحق وبه او تصدق به عليه او حله اياه او حله من اجله فشهدا بانه جازم لان المدعي قال انا  
بري امه وهذه العباراة كلها تعد البراءة فحق الدعوى وجازم الموافقة بينهما وبين الشهادتين والشهادتين  
متفقة في انفسهما في البراءة وكفى في الصدقة زيادة الترتب كما قال اياه او فاه **في رد** ولو ادعى الغرم

في رد

الاستيفاء وشهد له شاهدان بالبراءة والاستيفاء وشهد اخره حلاله او اجله او وجهه او تصدق عليه كانه طال  
لان هذه العباراة تعد عن الاستيفاء من البراءة لانها لا تليق بالاستيفاء والاستيفاء والاستيفاء والاستيفاء  
في مسئلة البراءة في هذا الوجه **في رد** ولو شهد على اياه بالجمع بين دس امرائه او الطلاق على ما كان ادعى  
فقد وقعت الحزمة فيسبب الشهادتين لانه لا يثبت له من كل امرائه فثبت له لان في استيفاء محوذة وعرض  
محوذة فاعتبرنا الفرز وقلنا الشهادتين وكذلك حادثة لها ايمان كبير ان حران مسلمان فشهدا ان مولاهما اعتقها  
بالف درهم وهي مدعى ذلك والوقت محوذة لم يقبل لان الشهادتين انما تنفع وهو الحق لثبوتها مقرة وهو المال فيخرج النفع  
بالدعوى لا يقبل وان كانت الام حرة الام والموطى يدعي قبله لان الحق ينسب باقراره وقد شهدا بالمال للرجعي  
على الام فقبل ولو كان انتم لم تعمل شهادتهما لان ادعى ولهما ان ادعى وان حوذا جميعا قبله الشهادتين  
لا يفر من جرم الغرم فان شاء الموطى صدقتم فاخذ المال ووجه اليد كذا عندهما وعند الجرح لا يقبل **في رد** ولو  
شهدت لينة امرئة او لطفقة يقبل مشه وهذا بعد انقضاء العدة طلقها ثلاثا وهو في العدة لا يجوز شهادتها وكذا شهادتها  
وعن الولي من رده الحكم في جادته لا يجوز الحكم اخر ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقد عدلاء من ولوجاه رجل  
بلد اخر في التوبة واقام معه دهر لم يسع ان يشهد على نفسه حتى يشهد غيره رجلان من اهل البلد ومعاذ لان خلا  
ما لو قالوا يشهد بهذا المثل لان اربابنا يشرف في هذا المثل فانه لا يقبل ومن حوز ان يشهد في الجامع الصغير  
اذا رأى شئ في يد رجل جازم ان يشهد به الا في العبد والامة وهذا اذا كان بالهين او صغيرين يعتبران عن  
انفسهما اما اذا كانا يعتبران عن انفسهما فاما كالداء والمساء والقضه اذا رأى شيئا في يد رجل جازم ان يقضي بالملك  
لو ادعى القاضى لخصما شرط الشرط ببيع اليد فانه قال اذا رأى في يد رجل يقر في الملاك جازم ان يشهد انما ان  
ان يشهد انما لا وفي الانفس زاد على هذا فقال اذا رأى شيئا في يد رجل يقر في الملاك ووقع في قلبه انها له وحده ان  
يشهد بالملك حتى لو ادعى في يد كذا في يد جاهل ليس في اياه من هو من الذي له الملاك ان يشهد بالملك في المسئلة  
على اربعة اوجه اما ان عاين المالك بان عرف المالك باسمه ونسبه وعرف المالك كونه وراه يقر في الملاك ولا يشهد احد  
عن ذلك ويدعي انها له او رآه انما استمره فانه يشهد بالملك ولو شهد يقبل وانما ان لا يعرف المالك ولا الملاك في الملاك ان  
يشهد ولو شهد لا يقبل والثالثة ان عاين المالك دون المالك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع ان له في كذا ضيقة  
وهو لا يعرف تلك الضيقة ولم يعاين يدعي عليها لا يشهد ولا يقبل شهادته الرابع اذا عاين المالك دون  
المالك ليسم ويقبل لان النسب للشهادة والتسامح فضيل المالك معلوم فيقبل اولها والولد لا يشهد عليه وان كان

في رد



مشهور وان كانت الورثة يزعمون رقيق لهم في قوله الى نصف وهو قول محل الشبهة فيه بالساعة والطلاق  
وقال شيخنا الله عز وجل ما اعطى من حق في الولاء واعاقى امره بل يشهد بالتسليم فيه وايضا لان ايجاز له  
**قوله** لو شهد على رجل انه متزوج من فلان يوم كذا او صنع شيئا في مكان كذا فاقام المشهود عليه سنة ان لم يكن في  
ذلك اليوم في المكان الذي ذكره الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل هذه الشهادة لانها قامة على النفي **مبني**  
اذا شهد على رجل انما سمعاه يقول المصحح بن له ولم يقل قول النصارى بانته من امراته والرجل يقول وصلى بقول  
قول النصارى يقبل الشهادة ولا يقع الفرق ولو قال سمعاه يقول المصحح بن له ولم يسمع منه غيره في ذلك لا يقبل من الشهادة  
اذا شهد الشهود على رجل او طلق بغير تشاهد بل قال اني قد طلقه بالحق ولم يستثن او طلق بغير تشاهد  
لا يقبل قبل الرجوع ونفع الطلاق وان قالوا لم يسمع منه غير ذلك الخ والطلاق كان القول للزوج ولا يبر  
القول من سنها الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخ من قبيل البلا او سبيل اخرى يكون القول قولها  
بكذا ذكره شيخنا **مبني** اذا امن اهل مدينة فاختلطوا باهل مدينة اخرى وقالوا كنا جميعا شهد  
شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامتن فيها جازة منها منهم وذكر شئ من الامانة في الميسرة ان  
الشرط يكون اثباته بالسنة وان كان نفيها كافي ان حرزها بغير جناية ثم حرزها بالحناية فاقامت المرأة انه  
حرزها بغير جناية مستغنى ان يعمل سنتها وان قامة على النفي كذا بقائه على الشرط والمصلحة كثيرة الوقوع  
**مبني** رجل حلف ان لم يحضر في هذه الليلة في كذا فاحرق طالق فشهد شاهدان بالهلف بكذا ولم  
يحضر في تلك الليلة ولم يحضر في ذلك وقت طلوع امراته حكم هذا الجاني يقبل هذه الشهادة لان ما فيها هو  
النفي في الحقيقة قامة لا يثبت الطلاق الثلثة والمعتبر للمقاصد لا للصورة كالشهادة اثباته ان لم يعلم ويستثنى  
في ملامه وشهد اخر ان لم يعلم ولم يستثن في ملامه يقبل الشهادة على ان يثبت الاسلام وان كان فيها نفي  
لان المقصود من اثبات الاسلام كذا هذا اذا ادعى من السلم صحة السلم والمسلم اليه فساد لا  
لم يذكر الاجل واقام البينة على عدم ذكر الاجل يعمل سنته **مبني** المستحق للبراءة اذا  
كان يحضر غيره كاجل والجد والاخت لا يعطى شيئا حتى تقوم البينة على جميع الورثة او  
يشهد الشهود انهم لا يعلمون له وارثا غيره لان استحقاق الميراث للاخت والاخت معلق بشرط  
الكلاية والكلاية من ليلولة والد ولا ولد فالبينة يثبت هذا الشرط بالنص من الشهود  
لا يكون وارثا ولو قال لا وارث له غيره فهل عندنا وعند ابي لميلى لا يقبل لانهم

حاشية

حاشية

جازوا اذ لا طريق لهم الى معرفة نفي الولد وعندنا يقبل بقاء على العادة فان مراد الناس من ان لا تعلم له وارثا  
غيره وهذا شهادة على اثبات شرط الورثة الا ان الشرط نفي واثبات الشرط بالبنية يكون نفي  
او اثباتا وان كان المستحق للميراث من لا يجب باحد اذا شهد وانه وارث ولم يقوله لا وارث له غيره او  
يعلمون له وارثا غيره يتلوم القاضي زمانا رجاء ان يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له جميع الميراث  
ولا يستوفى منه بكفيل عند ابي ج في المسلمين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره موافق للتحقيق وعندنا  
بأخذ كفيلا في المسلمين قال رضي الله عنه مدة التلوم مفوضة الى راي القاضي وقيل شهر ومدة امره  
عن ابي يوسف اما الزوج والزوجة اذا ثبت احدهما الوارثة بالبنية ولم يثبت انه لا وارث له غيره  
فمنع ابي ج وعنده يقض لهما باكثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف للمرأة الربع وعند ابي يوسف  
يقض لهما باقل النصيبين للزوج الربع والمرأة الثمن **مبني** اقر بعض الورثة باعناق الموت  
جارية وانك البعض واخذ حصته ثم شهد شهود ان المتوفى اعترفها فتاخير الشهادة لا يكونا طعنا ان  
كان لعذر او بناويل قال استأدنا فهذا الشارة الى ان الشاخير لو كان لا عذر ولا بناويل لا يقبل في  
عناق الجارية كالطلاق وانه حسن كونه شهادة في باب الفروج في الموضوعين وعنه ولا سقط عدالة  
الشاهد في تأخير شهادة الاعناق اذا كان وحده ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لو حضر لكان  
وحده يحول بينهما تقصير بالتأخير ومكذبة الطلاق **مبني** رجل حلف بطلاق امراته لا يذم من  
البلد الا باذن امراته ثم ادعت المرأة انه ذمب بغير اذنها وانكبت الزوج ذلك فشهد الشهود انه ذمب  
عنه المميز بغير امره ما لم يسمع اجاب نعم **مبني** عده واذا كان بالمال ككفيل فادعى الابطال وشهد شاهدان  
بالبراءة يقض القاضي له بالبراءة وقضى للطالب بحقه على المطلوب ولا رجوع للكفيل لان البراءة لما كانت تصلح  
حكما للاستيفاء وجب التعصبات بالبراءة وبراءة الكفيل لا يوجب الرجوع ولا يوجب براءة الاصيل وان  
ادعى الهبة فشهد له شاهدان وآخر بالبراءة كان كذلك ايضا لان احوال الشاهدين شهد بالتكليف والبراءة  
جميعا وشهد الآخر بالبراءة وحده فوجب الحكم بما اجمع عليه يقبل ان الكفيل يبرأ ولا يرجع الاصيل ويرجع الحاكم  
على الاصيل **مبني** ادعى حل امرأة فقالت طالعني وكنتك فقالت عزت الوكيل قبل الخلع وعلم به  
واقام بينة وقضى القاضي بالحل **مبني** قد سبوا ليعيش من الزوج فشهد جماعة ان الزوج هذا اقر عندنا من  
كتابنا باننا محرمة عليه الثلاث وعمه عالون في تلك المدة باجرى من الدعوى والاثار والخضرة واخرها

١١٠



شهادتهم فكتب برهان الله الترخا في لا يقبل وكتب في تلك الفتوى بعينه حج ثم يقبل لعدم تعيين شهادتهم لظاهر  
 الحجة لا تشارك لكل قال لساننا وهذا حسن **مس** وفي الاقضية والزباد لمست اذا شهد عايد ان هذا وارث فلان  
 لا اعلم له وارثا غيره ولم يتذكر نسب او شهد انه مولاه اذا اخوه او عمه او جده او جدته فالشهادة باطلية في هذه الوجوه  
 والقاضي ماله من ذلك اذا شهد ان مولاه ووارثه لا اعلم له وارثا غيره لا يقبل في شهادته وان اعتقه وان  
 بينوا انه مولاه اعتقه جازت الشهادة وانما يشترط ذكره لا وارث له غيره لاستحاط التلوم عن القاضي وقول  
 السامد لا اعلم له وارثا غيره عندنا ولو قالوا لا وارث له غير فلان يقبل عندنا في ح وعندهما لا  
 يقبل وكذا لو شهدوا انه عم او ابن عمه لا يجوز حتى نسب الميت والوارث في متقيا الما بن واحد يعلم انه نسبائه  
 عم لابنه او لامه او لابنه وانه وارثه وكذا لو شهدوا انه جد او جدته وفسروا جازت شهادتهم لكن لا بد  
 ان تذكره وان وارثه وكذا لو شهدوا انه وارثه وكذا لو شهدوا انه ابوه او امه ومن يشترط قوله انه وارثه قال  
 بعضهم يشترط لاحتمال انه ابوه او امه من الرضاع وقال بعضهم لا يشترط وعليه الفتوى وكذا من لا يحج بحال لا يشترط  
 ذكره انه وارثه ولو شهدوا انه ابن ابنه او بنت ابنته لا يشترط ولا يشترط ذكره لميت ولو شهدوا انه  
 جد الميت اب ب الميت ووارثه ولم يسميا اب الميت قبل شهادتهما ولا يشترط ذكر اسم **من خلاصه** ويقبل شهادة  
 الاخ لاخته من النسب والرضاع وان كان ابو ماحيا وتقبل لام ابنتها ولا امارة ابنة ولا اخت احرة ولا  
 يقبل شهادة الزوج لامرأته ولا الزوجة لزوجها وفي القاضي للضام الزوج لمعتدة طلاقا بين لا يقبل  
 ولا يجوز دفع الزكوة اليها ويجوز الشهادة على ابويه وعلى اولاده ولا يقبل شهادة الوصي للصبي بعد العزل ولو شهد  
 للورثة الكبار يقبل ان كان في حالة الوصاية ولا يجوز شهادة من ترك الصلوة بحجة الا اذا تركه عن تاويل وموافقة يكون  
 الامام كفتا كبره الا قد ادهم ولا يمكن ان يصدقه ولا تارك جمع الا عن تاويل ولا تارك الصلوة وعن محمد فيمن لا يحج  
 بموسر فلم يورد زكوة ماله يكون حرا وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولا يجوز شهادة الفاسق ولا قضه بشهادة نفقة  
**من خلاصه** وفي الاقضية يقبل لابويه من الرضاة ولمن ارضعت احراة ولا من امارة وابية ولزوج ابنة وامرة  
 ابنة وامارة ابنة واخت احرة وذكر للضام يجوز على الابوين والاولاد ولولده وابويه وان علا ابا وامان  
**براري** وفي الصغرى شهد احد مفسر او الثاني على شهادته او مثل شهادته لا يقبل ولو قال شهد مثل كاشد حاجي لا يقبل  
 عند الضام وعامة الشايع على انه يقبل من **براري** ولو اقام البايح بينة اني بعثت في صغري واقام للمشتري بينة اني بعثت  
 بعد البلوغ فيبني المشتري او لا لا يشترط العارض **من فقيه** من اتهم باحارة رجل حتى اخذته الشحنة لا بهذا السبب ثم شهد زوج

مطلب مهم

مطلب مثبت زائد اول  
 في الشهود

يعني وان كانا من مناهم لميت  
 الزيادة م ومراييج ان كانا لا يقران  
 في قدر الحق والمشتري ان كانا لا يقران  
 في هذه المسح بعد الرضاة

المرأة الثانية

المرأة مع اخيرة على ذلك الرجل لا يقبل **قع** **عك** رجل فاصم رجلا فقه به ثم شهد الضارب على المهر ولا يتيم  
 في شهادته مالم يظهروا ما يصير منها به شرعا **مس** لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شئ من امور الدنيا  
 واذا كان بسبب من امر الدين يقبل قال السادنا **عك** يشبه لانفس العداوة بسبب الدنيا لا يمنع قبول  
 الشهادة مالم يعق بشهادتهما ويجلب تنكح منفعه او يرفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في **ط** و  
 لواقعات اختار المتأخرون والمارواية المنصوصة في خلافتها وفي كنوز الرؤوس شهادة العدو على عدوه يقبل  
 وقول القاضي لا يقبل ولما كان العداوة اذا كانت قاذرة في الشهادة وجب ان تكون قاذرة في حق الكل كالنفس  
 والافضل وهكذا اطلق في خزانة الفقه وذكر في شرح السنة ومعالن السنة على مذمب الشايع لا يقبل شهادة العدو  
 على عدوه لانه منهم وقال ابو حنيفة يقبل اذا كان عدلا قال السادنا وهو الصحيح وعليه الاعتماد انه اذا كان عدلا يقبل  
 وان كان يتهم عداوة بسبب الدين **من فقيه الفتاوى** فلو شهد الوصي للميت بعد اذ ركت الورثة لا يجوز ولو شهد بعض  
 الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز بالاتفاق وان كان بالغاً كذلك عندنا في ح وعندهما جاز ولو شهد  
 لكبير على الاجنبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير الميراث لم يجز ولو شهد الوصيان على  
 اقرار للميت بدار معينة لوارث بالغ يقبل وهذا النوع طويل وقامه في الخزانة **المستتر** بان يشترط ان لا يشهد  
 لان يكون المشتري ملكا له بعد العنصر لا يقبل الشهادة وكذا لو نقض القاضي العقد بينهما او تواضعا على ذلك  
 والعين في يد مافان رد على البايح ثم شهدا يقبل **شهد المشتري** لان بعد ما تقابل العقد او رد ما العيبين  
 لم يقبل كالبايح اذا شهد يكون المسح تنكح المدعي بعد ما باع ولو كان الرد بطريق يكون فسخي قبلت شهادته **من**  
**خلاصه** وشهادة الغريمين بالدين الذي عليهما ان الدين للمدعي لا يقبل وكذا الوقيضا الدين لانهما يريدان  
 ابطال القضاء وفي المنتقى ولو شهد المستاجر يكون الدار للمدعي ان قال لا جارة يا مري  
 لا يقبل وان قال بغير امرى يقبل ولو كان رجل دار وفيها سكان بغير جارة فشهدا لا يقبل ولو شهد  
 العبدان على ان الثمن كذا عبد اخلاف البايح والمشتري لا يقبل وامام شهادة الوكيل في الاقضية فاقا  
 لوكالة خاصة وعامة اما الخاصة اذا وكل رجلا بطلب الثمن درسم قبل رجل معين والخصومة فيها  
 فاذا خاصه عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القاضي ثم شهدوا بهذا الالف لموكله  
 جازت شهادته وعندنا في يوسف لا يجوز بناء على ان غده بنفس الوكالة قام مقام الموكل فلو  
 ان القاضي جعله ضمنا ثم اخرجه الموكل من الوكالة فشهد له بعد ذلك يحكم كان له يوم وكل ان جسد

مطلب شهادة العدو على عدوه يقبل

11



بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة لم يشهدا دهما قال رضي الله عنه وجعله وكيلاً فيما يحدث والمثله محفوظة انه لو وكله با  
 للقومة في كل حق له وقبضه قبل رجل معين فانه لا يتناول ما يحدث ما اذا وكله بطلب كل حق له على الناس اجمعين  
 والقومة ينصرف الى الحق في القاعة وما يحدث استحقاقاً فيجوز ان يكون على الوكالة العامة اما اذا خصم هذا الوكيل المطلوب  
 في الفدية ثم للوكيل عليه واخرج الموكل من الوكالة ثم شهد له بالفديتين ولم يشهدا دهما اراد بهذه الوكالة العامة  
 في هذه المسئلة وفيما تقدم وهذا اذا كانت الدناير واجبة قبل العمل اذا شهد به دينار وجبت له بعد العمل بقبل ثمانية  
 رجل وكل رجل بالقبضه في كل حق له وقبضه من الناس مطلقاً او مصرقاً او مفقوداً او وكيله رجلاً الى القاض فاقام عليه  
 البينة وجعل القاض خصماً ثم اخرج الموكل من الوكالة لم يشهد له لا على الرجل ولا على غيره ممن كان للوكيل عليه حق يوم وكله  
 ولا حدث بعد ذلك على الناس ايام يوم اخرج من الوكالة . واما شهادة الوكيل بعد اخرج القاض من الوصاية وموقد  
 قبل الوصاية لم يشهدا دهما صورته شهد الوصي بحق للميت سواء خاص الوصي او لم يخاصم بخلاف شهادة الوكيل  
 عما ذكرناه . وهذه المسئلة رواية لمسلمة اخرى ان القاض اذا اخرج الوصي يعني وصي الاب من الوصاية ينزل وقد ذكرناه  
 في كتاب القضاة . ولو شهد المستقرض ان يكون المستقرض ملكاً المدعي لم يقبل الا قبل الرفع وكذا الورقة عينه ومثله سواء  
 وعن ابن جعفر انه ان رد عين المستقرض بقبل الشهادة **من خلاصة** ومن ابن سماعة عن ابن جعفر في ثلثين شهدا على  
 رجل يقول او فعل بغيره بذلك اجارة او كتابة او بيع او قصاص او مال او طلاق او عتاق في موضع وصفه او في يوم  
 سمياه فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع وصفه لم يقبل البينة على ذلك . وكذلك كل بينة قامت  
 على ان فلان لم يفعل لم يقره التماس عشر من المحيط **على الفتاوى** بينة عتق العن لا يقبل بدون الدعوى عند ابن  
 فلاحا لها . وبينة حق الامة وطلا المرأة يقبل بدون الدعوى ولا حلف على عتق العبد حبة بدون الدعوى  
 قيل بحلف وقيل لا **بزدوي** ولو قال العبد ان كلمت فلانا وطلانا لا نفعلها فشهدا انما قد كلمت او شهدا اني قال  
 موت فلان احرة فلان فبينة طاعة وانما قد تكلمنا بان كانت شهادتهما باطلة **تاتارخانية** شهادة الوصي للميت  
 بين او عين او وديعة والورثة كلهم كبار لا يكون وذكر في العيون ان شهادة الوصي بدون على الميت  
 يقبل وله شهد للورثة ان كانوا كباراً كذلك **من تاتارخانية** ولو حلف المدعي عليه بالطلاق ثم بين  
 المدعي على المال ان شهدوا على الاقرار من لا يعرف احرة لان بقاء الدين بالقتل **ب** . والحلف  
 كان على عدم قيام الدين وقيام الدين عليه لم يثبت بدليل ان يكون حجة وان شهدوا على قيام  
 الدين بان قالوا عليه وقضى عليه القاض بفرقة بينه وبين امراته **من بزارى** برهن ان له ولفلان

ما يصفه

مطلب مهم

الغائب على

الغائب عليه كذا ثم قدم الغائب كلف عادتها وقبل قدمه بقبضه بحصة الحاضر فقط وعند ما ان يقبض بملك  
 ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد للظهور بها على اثبات الدعوى المشتركة بين حاضر وغائب **من بزارى** ولو  
 قال رجل لامرأة رجل سمعت من الناس ان زوجك فلان مات جازماً ان تتزوج ان كان المخبر عدلاً فلو ان  
 المرأة اذا تزوجت بزواج آخر ثم اخرجها جماعة ان زوجها حي ان صدقت الاول فالتكاح جائز هذا في فتاوى  
 النسخ . وفي المتن لم يشترط تصديق المرأة لكن بشرط العدالة في المخبر **من خلاصة** اذا شهد رجلان على رجل نكاح  
 عبده هذا من فلان بالف درهم والبارج يحد والمشتري يدعي وقضى القاض بالبيع واما المشتري بنقد الثمن ثم  
 يرجع الشاهد ان كان في حصة العبد الفلاني او اقل لم يثبت شيئا وان كانت اكثر ضمننا الفضل **من خلاصة** شهد  
 شاهدان على عبدا ان مولاه اعتقه فرد القاض شهادتهما للثبوت . ثم وكل المولى احد مبيع العبد فباعه الوكيل  
 صاحبه الذي شهد موعود بالف درهم صح البيع وعتق العبد لان صح البيع حق المالك والمالك مقرب فاما  
 البارج فلا ينفذ قوله فيما لا يملك بعينه فلا يبطل بقوله . واما المشتري فلا ينفذ اقراره بعينه قبل  
 ان يملكه واذا ملكه بعد اقراره حكم بعينه وقد برهن المشتري عن الثمن عند اقراره ومجرد لان الوكيل بالبيع عندهما  
 ما كره لابرار المشتري وقد اقر ببراءة ثمنها فنفذ اقراره وصار ضامناً للثمن عندهما للامر وقال ابو يوسف الثمن  
 على المشتري بحاله لان الوكيل لا يملك الا براءه عنده فاذا بطل الثمن كان للموكل ان يقبضه عنده وليس للوكيل ان  
 يقبضه بخلاف الا براءه عنده فاذا بطل الثمن للموكل ان يقبضه عنده بخلاف الا براءه **من بزارى** دارنه بديل  
 اقام البينة انما داره باعها من هذا المكاتب اقام البينة انما داره من هذا المكاتب باللف درهم واقام المكاتب  
 البينة انما داره باعها من هذا المرأة بالف درهم واقامت المرأة البينة انما دارها باعته من الذي في يده بالف  
 درهم ولم تذكر والقبض تانرت البينات عندهما لان القضاة بما كالا لا يصح الا بشاوع لا شهادة عليه وليس  
 النقص او لا فيبطل الحلال لا يبرهن ان كل واحد منهم يدعي ومدعي عليه فمن هذا الوجه يثبت التعارض وعند محمد حكام  
 يقبض ببيع المرأة من الحر وبيع الحر من المكاتب ويبطل ببيع المكاتب لان المكاتب ليس بقايب والذليل بغيره منه ليس  
 بقايب من ايضا ولو قد مابعه لم يبيع ببيع بعد واذا قد مابع المرأة صح بيع الحر بعد لوجود القبض فصار هو الوكيل  
 ونقص بالثمن . ولو اقاموا البينات على المقبوض فان لم يوجب عندهما انما تانرت البينات ايضا واما عند محمد فانه  
 يقبض بالعقد وكان للرباع من المكاتب ثم المرأة ثم باعته المرأة من لولان الوجه متعاضدة في البينة  
 والتمائة كذا وجدنا دليل المالك مع صاحب السيد فكان هو اوله وال كان لا يدعي لانهم سوا في ان كل واحد منهم لا يدعي







قد اتم ان قد وقع اليهم واشتبهت له مدته وبق في الدار مدة حاله ان يشهد على ذلك فان  
 قرأ عليه وقال لا يشهد على ذلك فان قرأ عليه لم يسمع ولم يطق فكذا باطل بخلاف الاخر من خلاصه  
 احد حدود المدعي انتهى الى ان ارضي زيد وارا من عمر وذكروا الشهود ايا من زيد يدون عمر وقبل شهادتهم اذ لم يقع  
 الخلل في بقية الحدود وتذكر ان ذلك الخلل لا يفسد في مجلس لغير وقال المجتهد في الخط في الحد الواحد لا يوجب نقصا  
 في الشهادة ان تذكر ان الخط في ذلك المجلس يفسد واذ انقضت لبيع اذا غلطت مدة احد الحدود ولا يقبل  
 بخلاف اذا ذكر الحد **من قديم** قال في الشهادة جلال على رجل لم يملك عنهما الا ان يقطع الشهود عليه فاذا  
 طعن فيها سالت في الترتيب في العلانية الاشهود الحدود والعقد مرفان لم يملك عنهما في السر وكنتهما في  
 العلانية وقال ابو يوسف ومحمد عن ذلك كلف البر وكنتهما في العلانية طعن الشهود عليه ولم يقطع **من شرط** وان  
 يشهدوا ان الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي يلاصق دار فلان وقلان من في المدعي عليه هذا الحد المدعي  
 ولا يغير حدودا ولا يقف عليها وقال المدعي للقاضي اما انك تسمع من ارضين يعرفان حدود هذه الدار و  
 اتى بشاهدين شهدا ان حدودها كذا **اختلف** جواب هذه المسئلة في النسخ وذكر في بعضها ان للقاضي يقبل ذلك  
 ويحكم بالمدعي وذكر في بعضها انه لا يقبل لان الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة اهلا بدون الشهادة الثانية  
 وجودها وعدمها سواء **وكذا** القوي والضمانات والوالت **وجميع** العقارات في محل هذا وذكر في الدين المرفعة  
 في هذه المسئلة في شروطه وقال في خلاف الروايات في هذه المسئلة والاظهر انما يقبل لان تحمل الشهادة قالبا يكون  
 على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض واكرم في السواد والظاهر ان الشهود لا يغير حدود  
 البيع لكن يسموا اذ كره الحدود فشهدون على تلك الحدود والمذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة ذكر ايضا  
 وقال الشهود نحن شهدنا ان الدار التي في شهر كذا في محلة كذا يلاصق بمسجد كذا امك لهذا المدعي وحقه ولكن لا تعلم لها  
 الجيران فقال المدعي انما آتت بشاهدين شهدا ان على الحدود والدين يشهدون بالحد لم يشهدوا بالحد فلا يقبل  
 بخلاف اذا شهدوا عند معاشية الدار لان المعاشية حصلت بالاشارة بدون ذكر الحد ودر فيقبل **من عمادي**  
 وذكر ايضا في شروطه اذا شهد شاهدان بملكه حدوده لرجل وشهد ابن اخوان على الحدود وقبل شهادته  
 كلا الفريقين وكذا لو شهد الشاهدان على الاسم والنسب لا يعرفانه وشهد آخران على ذكر الاسم  
 والنسب يقبل شهادتهما كلا الفريقين **ولو ادعى** ضيعة وذكر حدودها وشهد الشهود ان الضيعة  
 التي حدودها كذا امك المدعي لكن لا تدري باسمي موضع مدعى هذه المسئلة وبما القاض باقامة

البينة ان الضيعة التي شهدت له الشهود في موضع كذا وان منه فاذا اقام البينة بغيره **ولو ادعى**  
 دارا فقال له من يعرف حدود الدار قال لا ثم اعاد وبين الحدود لا يسمع ولو قال لا نعم واسماء الجيران  
 اصحاب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية يسمع **عمادي** ولو ادعى انه وجه النهر ان اوابنه وشهد الشهود ان  
 على ممل لا يقبل قياسا وفي الاستحسان لا يقبل لان الجيران لا يحضرون موتهم ومناحتهم فلو لم يعلم  
 بضياء حقهم **من مخترع جامع الكبر** شهد جلال ان لهذا على هذا الفت ميم فقال الشهود له صدقا و  
 ميمنا است لا تكفي الحكم عالم يدعي ثم يشهد ان بعد الدعوى ان شرط قبول البينة على المال سبق الدعوى  
 ولم يوجد **من عدي** الاقرار بالمجهول جائز والعشاء بالشهاد بالقرار بالمجهول صحيح **لا تترى** ان الشهود  
 لو شهدوا على فلان شيئا وان غصبه شيء كان باطلا **ولو شهدوا** على فلان اقر به غصبه فلان شيئا  
 صح ذلك **من جز** اذا ادعى رجل دارا في يد رجل انما داره شترها من فلان غصبا صبي السيد واقام  
 بينة فشهدوا انما داره لم يقبل فذكر لان الشهود شهدوا بالامر مما ادعى المدعي لان المالك نسب اذا  
 ثبت بالبينة اقتصر على ادنى ما يمكن لان السبب في الحوادث واذا قضى القاضي بالملك ثبت ذلك في  
 أقصى ما يمكن **لا تترى** ان القضاء بالملك المطلق يوجب استحقاق الزيادة كلها والقضاء بالملك نسب  
 لا يوجب استحقاق شيء من الزيادة التي عند البائع الا بتأخير صحيح والشهود اذا شهدوا بالامر مما ادعى المدعي  
 صارا المدعي مكذا بالهم فبطلت شهادتهم بتكذيبه وتفسيره كما لو ادعى المدعي الف درهم وشهد الشهود  
 بالالفين وقال محمد في الكتاب من قبل ان المدعي اقر بالملك سابعه فلا بد من النقل اليه والشهود لم  
 يذكروا السبب ودفعوا ملك البائع للشهود والملك مطلق فصار زائدا **ولو ادعى**  
 المدعي ملكا مطلقا وشهد الشهود بملك سبب الشراء وما يشبه ذلك فقد ذكر في كتاب الدعوى  
 ان ذكر مقبول اذا ادعى المدعي ذكر ايضا لانهم شهدوا باقل مما ادعى المدعي مع اتحاد الجنس فوجب  
 القبول لما قلنا ان الملك المطلق زائد وهو من جنس ثبت بالسبب الشهادة باقل من الدعوى بقوله  
 كما اذا ادعى المدعي الف درهم وشهد الشهود بالف درهم ان ذكر مقبول فكذا كره من **من جز**  
 ولو ادعى الميراث فشهدوا بملك مطلق لم يقبل لما قلنا **ولو ادعى** الشراء من فلان وشهد الشهود  
 ان فلانا ومبها لم يقبل لانهم شهدوا بغير ادعاء **رجل ادعى** دارا في يد رجل انما داره وجاه  
 بشاهدين شهدا انما داره ورثا عن ابيه وشهد آخر انما داره ورثا عن ابيه لم يقبل في شيء

مطلوب  
 شهادة كافر على المسلم جائز



لان الشك في حقوق العباد لا يبيح الاباء دعوى لكن يدعى المدعى ومنهنا امتنع الدعوى لان  
 ان الدعوى احد ما اكد بالآخر فان ادعى ما فقد اكد بهما لانها لا يجتمعان فطلبت الدعوى فثبتت شيئا دعيما  
 بالسبب بلاد دعوى ولا يجوز ان يلغى ذكر السبب ويعتبر اتفاقهما على التمسك فلما قلنا ان التمسك المطلق ازدي من  
 التمسك بسبب فيضرب ذلك ح زبادة على الشك في ان شهيد الشهود وذلك باطل ودلت هذه المسئلة على  
 على انما لو اتفقا على احد مذهبين السببين لوجوب القضاء اذ الدعاء المدعى كما يقضى عليه في كتاب الدعوى  
 من الاصل الاثر انه انما رد بالتناقض والا كذاب والا اذا اتفقا . وكذا كرهوا شهيد هذا الشر لا من قبل  
 وشهد اخر بالهبة من اخر من **بردوى** اذ اختلفوا على عدد القتل فزمان القتل ومكانه لا يقبل شيئا دعيما  
 لان القتل لا يشكر والقيل في زمان او مكان اخر فيقع شيئا دعيما على فعل غير ما يشهد به الآخر ولم يتم  
 العدد على المشهود به فلا يقبل بالسلح والآخر معتدل بغير السلح لان حكم القتل باطلا لا يقع شيئا دعيما  
 احد مما قلنا قبل بوجوب الهبة من **تقاية** ولو اجتمع بينه الصلح وبينه البراءة من الدعوى فبينه الصلح او البراءة  
 وكذا بينه المدعى البيع مع بينه الشر او اول وبينه الشر او اول وبينه الهبة من واحد والعين في يدنا  
 وبينه الشر او اول واقام احد ما بينته على الشر او من يدنا كالت واقام الآخر على الهبة وبالقضاء من اخر  
 يقضى بينهما من **وجز** فان اقام المدعيون البينة على الافلاس واقام الطالب البينة على البارية بينة  
 الطالب او لمي ولا حاجة بالسبب البارية وفي بينة الافلاس لا يشترط حفرة المدعى **من خلاصة** عن ابي بكر بن  
 حامد اقام المحبوس بينة على اعبارة ورب الدين على انه موسر ولم يبينوا مقدار ما يملك قبلت شيئا دعيما  
 لان المقصود منها دوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقدار ما يملك لم يكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو موسر  
 والبينة متى قامت للمتك لا تقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فقبل بخلاف اذا اقام بينة على ان الشفع  
 نصيا في الدار المبيعة فاما لا تقبل لانها شارة قامت على مجهول **في** وشرع الجاح الصغير المحبوس اقام المحبوس بينة  
 على اعبارة والواين بينة على انه موسر فعلى النافذ بينه العاين وان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يخلد في الحبس **من**  
**حصة** قال رجل لما بينه في قبر من اوصاله لا شارة ولا شاهد يقبل لانه لعل نسي ثم تذكر ولم يكن له شارة ثم عاد له  
 شارة وقال له لا تقبل لانه صدرنا قضا ولا قول للمناقض والاصح المرح لما بينا **من شرح** **الكنة** قال جماعة من أهل  
 الشرط ولا يكتب دار فلان اذ الكد بر من المدعى وقيل ليس كذلك اذ الكد غايته ومطلبه خلع المغييا اقول كل من التول  
 بر خول الغاية من القول بعدم دخولها لا يستقيم على الاطلاق فان الغاية قد فعل وقد لا تدفع فلو ذكر ويجعل

الغلامانہ کنگا۔

المطبخ

اصلها شامد العقل  
نحو النزهة والجمال

مطلوب  
بينية البيع مع بينة الشرعي  
اول

مطالعہ  
شہادۃ الافلاک

الحمد الرابع بازاد الحمد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الاول وكل جواب عرفته فهو الجواب في الشبهة ومما  
تجدد العقار بانه في فصل علاقه **من فصولين** ولو قال انه ملكه لاننا راينا العين في يده يتصرف فيه  
بصرف الملاك لا يعقل شهادتهما وعن هذا قلنا اذا مال دقة في يد كذا سروجي لم يوراك كتابا به يتقبل  
ليس من مواريل ذلك لا يجد له ان يشهد بملكه شهد واما الملك وقالوا شهدنا لاننا راينا في يده لا يعقل  
قايه فان **مرجع الفتاوى** حسنة دين في شاهد ان من ساعته يشهد ان الله لا اله الا الله وذكر في كتاب العلل وهو  
تصنيف محمد مقصورا عليه انها ان كانا عدلين ممن يبالهم القاضي عن الناس قبل شهادتهما وخلص سبيد وكذا  
لو شهد قبل الجس لا يجب قال فان لم يكونا ممن يبالهم من الناس معروفين بالعدالة لا يقبل علم بعض شهرين او  
ثلاثة **من عديده** باع ضيعة من زوجته ثم باعها ممن يخافه فادعت الخ وصد بالان بيعا سابقا لبيعته منه وشهد  
الشهود على السبق ولم يذكر والسنة والايوم وقالوا شهدنا هكذا في جميع العقود يتبرج بينه السبق ولم  
يذكر والسنة والايوم **من قية** وثمة شرا اقام شاعدين بلفظ مختلف فليمسح القاضي ثم اعاد في مجلس شراواتها  
بلفظ موافق يقبل **من قية** رجل ادعى دار وقرار رجل من شحنة فقالت الشهود ومجمن كواشي ومسم كدس ازين  
شحنة في خوانه يقبل **من خلاصه** ولا يقبل شهادة الوصي للوصي بعد الغزل ولو شهد للورثة الكبار يقبل لان كان  
في حال الوفاة **من خلاصه** لو شهد بالوقف على نفسه وعلى اجنبي لا يقبل الا في حقه ولا في حق الاجنبي ليس هذا  
كالمدين اذا شهد احدى ما وقف من الارض على زيد وشهد الاخر وقف على عمرو فان شهد بحدادتهما  
ويصرف العلة الى الفقراء لانها انفقوا رقبته الارض وقف ولو شهد انه وقفها على فقراء جيرانه من جيلته  
الفقراء لان الجيران ليسوا بالارام **من عادي** لو شهد انه جعل رقبته صدقة لم يتبع على فقره قرابة ومما من قرابة  
ومما غيبان يوم شهد او فقيران لم يجر شهادتهما **من خلاصه** ولو شهد وانما اوصى بملك له للفقراء واهل  
بيته فقراء لا يقبل ولو شهد بعض اهل القرية بزيادة الخراج لا يقبل وان كان خراج كل ارضي معنيا ولا خراج  
لك منه يعقل وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انما من قريتهم لم يقبل وكذا اهل مكة يشهدون بملك من مصالح  
السكة ان كانت السكة غير نافذة لا يعقل وفي النافذة ان طلبت لغير الفقراء لا يقبل ايضا ولان قال لا اخذ شيئا من  
**من خلاصه** ادعى اخرا دينيا على مورثة فشهدوا انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى تشهدوا انه مات وعليه دين **من عاده**  
في المحيط خلاصه وافق برهان الدين هذا الجواب مرة ثم رجع عنه فقوله لما يقبل ان شهدوا انه مات وعليه هذا  
الدين من سب جوع عنه وينظر في اول الشهادات من المحيط وقوله لا يقبل ان قولهم انه كان على الميت كاف ولا يحتاج

*W. H. H.*

...



مطلب  
الشهادة على غايب  
او ميت نسبه  
الابيه وجده

ان الامات وعليه دين كذا سمعت عن ابي جويون ان كان الشهادة على غايب او ميت فسواء نسبه الى ابي فقط  
لا تقبل في نسبه الجد وان ذكر والدهم وهم ابيه وصناعته لا يكتفي الا اذا كانت الساعة يعرف بها لا حالة  
في يمين وان ذكر والدهم اسم ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محلة رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكون ان كان  
مثلا اخر لا يكتفي في بذكر شيئا اخر يحصل به التمييز كذا ذكر في ادب النافذ وذكر في بعض الشروط ولو ذكر لهم  
واكم ابيه وفيه او صناعته ولم يذكر له بقدر شرط التعريف في هذه الاشياء فعلم هذا لو ذكر لقبه واسم والدهم  
قبل يمين والصحيح لا يكتفي وذكر في اشتراط ذكر الجدة اختلاف فاذا وقع قاض بدون ذكر الجدة ينبغي له وقوع  
في فصل جده في نفسه وذكر في فصل دعوى الدرر والارمن من غايب خان وذكر في مجزئ كثير من المواضع فلان من فلان  
الفلانة فان حصل التعريف باسم واسم ابيه ولقبته لا يحتاج الى ذكر الجدة وان كان له لا يحصل بذكر الاب والجدة لا يكتفي بذكر  
من فصلين وفيه قضا وان رتب الدين لوقال رجل اسمي واسم ابي وجدي كذا يسمع رجل لا يصير كذا هذا القدر وان افتر  
الثان حل ان يشهد على اسمه ونسبه مطلقا ولا يقول شيئا عنده بكذا وكذا الجواب في المواضع التي قبله الشهادة لا يسمع  
عمادي واذا كان الرجل يعرف باسمه واسم ابيه وجده لا يحتاج الى القلب وان كان التعريف لا يحصل لا بذكر القلب  
بان كان يشترك في المهر فمهره في ذكر الاسم والنسب كما في مقدم من عمر وهذا لا يقع الا في المهر بشاركة غيره وذكر  
فان قلت قلنا من ان المعبر انما هو حصول المعرفة وان تعلق الشهادة كعمادي قال البزازي في تجديد العقار لا اعم  
فان حصل التعريف والذكر الاب فان حصل والذكر الجدة والصناعة لان العام يعرف الخاص من بزازي بذكر بزازي من  
زيدا كماله ولدت في ملكه وحكم له بائع من عمر وكذا ولدت في ملكه بوزن بزازي بزازي البينة اذا اذنت قامت على غيره  
فلم يكن حجة على غيره وفصلين اذ يشهد عدلان على رجل انه عتق عبده والعبد والكاتب لا يكتفي بذكر لا تقبل الشهادة عند  
الحج وقال لا تقبل شرح حج وفيه الا قضية رجلان في ابيهما مال لرجل فادعاه رجل فشهد له المدعي ان يكون الودعة ملكا  
للمدعي تقبل قالوا شهدوا على الاقرار المدعي انه ملك المدوع لا تقبل ولو شهدوا على اقرار المدعي بكونه ملكا للمدوع  
بعد ما رد الودعة على صاحبه تقبل ولو شهدوا للمدعي ان كان المدعي بكونه ملكا للمدوع لا تقبل ولو شهدوا للمدعي ان كان المدعي بكونه ملكا للمدوع  
بعد ملكه للمدعي لا تقبل ولو شهدوا على اقرار المدعي بكونه سواد كان الرمن قايما او كالحا الا اذا ارد الزنا  
ثم شهدوا تقبل ولو انكر المدعي ثمانا فشهد الراعيان بذلك لا يقبل ولو شهدوا المستقر فان يكون المستقر  
ملك المدعي تقبل لا قبل المدفع ولا بعد المدفع من خلاصة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم  
يضمن عليه زمان يظهر له التوبة في ذكره واختلفوا في ذكره قال بعضهم ستة اشهر وقال بعضهم

عمادي

مطلب  
الشهادة على غايب  
او ميت نسبه  
الابيه وجده

سنة

مطلب  
الشهادة على غايب  
او ميت نسبه  
الابيه وجده

سنة فصلين رجل ادعى على رجل قضا واقام على ذلك فهو في حكم الخصم وان ادعى لا يثبت دعوته بالبينة فلو  
وجهين اما ان يكون جرحا لا يدخل تحت الحكم نحو ان يقول ان اقيم البينة ان شهدت المدعي فسقة او  
زنا او اخذتم تقبل شهادة الشهود المدعي عليه فلا يثبت الجرح عند علمائنا وذكر الكشاف يقبل وهو  
قول ابن ابي ليلى والشافعي والصحيح من مذهبنا هو هذا ان شاء الله الجرح يصير في كتاب الكسيرة يثبت  
اذ كان بكتاب له وهو اظهر النافذ من غير ضرورة فلو ثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان اثبات هذا  
الجرح اثبات امر فله الحكم وهو دفع الكفارة على المدعي عليه لان هذه الضرورة يمكن دفعها من غير شك  
بان يقول شاهد الجرح المدعي سر او يقول ذلك القاض في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار النافذ من غير ضرورة  
وان الله ادعى الميثود عليه جرحا يدخل تحت الحكم فان اقام البينة ان شهدت المدعي زنا او وصفا الزنا  
او طربوا الزنا او سرقوا من شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لان شهدت الجرح ان اظهره وان حلفه فلما  
اظهره ولا يوجب له واقامة الحجة جازت شهادتهم ويفصل هذه المسئلة من اماراتنا ولا يسمع الشهادة على جرح  
مجرد كما اذا اقام البينة على ان اشد فاسقا او اذ اجرح على شهادته او اقرانه شاهد ضرورة ولا يحكم به لان الفسوق  
المجرد لا يدخل تحت الحكم لانه يرتفع بالتوبة ولعله قد بات في محله فلا يحتاج الى التزام واحا اذا اقام  
المدعي عليه على جرح غير مجرد بان كان فيه البينات حقا الله او العبد على انه زنا او سرق الخ او لم يتقدم به  
او قتل النفس عمدا او اذنت له تقبل من شرح مجمع والمعنى من الجرح المحمود وهو ان يطعن المدعي عليه  
الشهود بيطعن لا يدخل تحت الحكم كقوله انهم فسقة واما جرح الذين هو غير مجرد فهو ان يكون مقرونا  
بحق من حقوق الله بان اقام المدعي عليه البينة ان الشهود زنا او سرقوا الخ كان مقصوده اقامة  
الحجود وهو مما يدخل تحت الحكم اولا ان يكون مقرونا بحق من حقوق العباد نحو ان ما قال فلان حلف  
بمؤاد الشهود بكذا من المال على ان لا يشهد على هذه الشهادة ودفعت المال اليهم ولم يفعلوا بشروطه فانه  
اطالبهم باء دفعته اليهم قبل هذه الجرح لان فيه ايجاب مال وهو مما يدخل تحت الحكم من نهي ولا يسمع القاض  
الشهادة على جرح مجرد ولا يحكم بذلك لان الفسوق مما لا يدخل تحت الحكم لان الله الرفع بالتوبة فلا يحتاج الى التزام  
ولان فيه شك السر والسر واجب وان الاشاعة فانه حرام وانما ضرورة احياء الحقوق وذكر في محله  
الحكم الا اذا شهدوا على اقرار المدعي بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم ولو اقام رجلان المدعي عليه  
البينة ان المدعي لسا جرح الشهود ولم تقبل لانه شهادة على جرح مجرد ولا يثبت ان كان اقرارا ايد اعليه فلا فطم على ثباته

مطلب

مطلب  
الشهادة على جرح



حتى اقام المدعى عليه البيعة على المدعى بشتا جرم بشتا وادى الشكارة واعطاهم العشرة من مال الذي كان  
 في يده فقبل لانه ضمن في ذلك على يثبت لخرج بناء عليه وكذا لو اقام على ان يصاحبه اليهودي على ان يملكه ودفعته  
 اليهم على ان لا يشهدوا على هذا الباطل قد شهدوا وطالبهم مردد بغير المال ولهذا قلنا ان لو اقام البيعة الى المالك  
 عبدا او محب ودفعه او غاربه فمما كاذبا وشريك للمدعى بقبول **من حذاه** ولان الفسخ قصدا من غير ان يتعلق بجرم  
 من احكام الشرع فلا يثبت الفسخ اليه بخلاف الزنا لان الزنا في يتعلق به حكم من احكام الشرع وهو كذا وقيل  
 البيعة عليه ابتداء فكذا لا دفعه من القذف عن نفسه فاما النفس فلا يعقل البيعة عليه ابتداء فكذا لا دفعه من التعزير عنه  
**من منية الفكاك** ولا يقبل الفكاك في الشكارة على جرح بين اقام المدعى بيعة على دعوى و اقام الشهود عليه قبل الحكم  
 على جرح بجرم بالنسبة الى الفسخ ولم يوجب حقا للشرع او العبد بان قال ان شهود المدعى في شكاؤه او اكل الربوا  
 او شرب الخمر او عاقر ارمهم انهم يشهدون بالزور او على اقرارهم انهم اجراء في دار الشكارة او على اقرارهم ان المدعى مبطلة في  
 هذه الدعوى او على اقرارهم ان لا شكارة لهم على المدعى عليه في هذه الحدود وانما لم يقبل لان الفسخ مما لا يدخل تحت الحكم  
 لان المدعى بالقبول والتوبة ولان فيه مكر للشرع والسنة واجبت لو اقام المدعى عليه البيعة على جرح فيه حقا من حقوق العباد  
 او حقوق الشرع بان اقام البيعة انهم زنا او شربوا الخمر او سرقوا كذا او لم يقيموا العهد او انهم عبيد او شركاء للمدعى  
 فيما يدعيه او قاله ذف والقذف يدعيه او على اقرار المدعى انهم شتموا جرمهم على هذه الشكارة او على ان المدعى بشتا جرم  
 بعشرة دراهم وديعتهم العشرة من مال الذي كان في يده المدعى عليه وديعتهم او على ان صاحبهم على عشرة دراهم و  
 دفعوا اليهم على ان لا يشهدوا على ذلك والقيل لان اثبات الجرح في ضمن اثبات الحق وهو اقامة الحد واداء الوعد  
 للمال **من خلاصه** اذا شهد شهود المدعى عليه على اقرار المدعى ان شهوده ففسخه او على اقرارهم انهم لم يحضروا في المجلس الذي  
 كان هذا الاعتراف فيه يكون مبطلة لشهود المدعى **من عاده** وفي شكاؤه الشكارة في الاقضية يجوز لشكارة الشكارة وجد  
 فيما لا ينظر اليها الرجال كالولادة ونحوها ولا يثبت العدة ويكتفى بشكارة امرأة واحدة حرة مسلمة عذراء والمكثني  
 احط احوط ويثبت فيه العقل والبلوغ والاسلام واللفظ الشكارة عند من يثق به ولا خلاف لما يقوله  
 من خارج العراق والقدر ان اعتد عليه بخلاف الاول وعليه الفتوى بخلاف الديات واما شكارة رجلين او رجل  
 الثلاثة والعشرين في هذا الموضع اختلف المشايخ فيه والاصح انما يعقل بحمل على انه وقع بصريح على جرحها  
 من غير قصد او قصد تحمل الشكارة فلا يصير كافي الشكارة على الزنا واما في الاستسداد لا يقبل شكارة  
 الشكارة الا في الصلوة عليه وفي الميراث لا يقبل الا بشكارة رجلين او رجل واحد اثنين وعندهما

مطلوب

يقبل ما ذكره

يقبل ما ذكره شكارة لكافة المسلمة والشكارة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشكارة العذراء او النكاح  
 على هذا الخلاف المستمرة اذا جازت بولد وقالت له وجه انه منك والذكر الزوج ولا بد ان لا يعقل قولها بدون شكارة  
 القابلة فان شهدت بغيره بنبش النسب والبيان احوط واما قبل الشكارة اذا كان لها زوج يكذبها اما اذا كان  
 يصدقها او لم يكن لها زوج يثبت الولادة بمجرد قولها بدون شكارة القابلة والشكارة على مدلال رمضان ومطلال  
 العبد قد ذكرنا في كتاب الصوم والذي يختص بهذا الكتاب الرضاية والعبد **من خلاصه** وان يدعي عند القاضي لو كاذب  
 من رجل معلق بد قول رمضان ببعض من قبل الخصم بالوكالة فيشكره ودخل رمضان وشهد اليهودي بغيره فيقضيه عليه  
 القاضي بالمال فيثبت محجى رمضان لان محجى رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو اقر بغيره رجل عدل بمحجى رمضان يقبل  
 ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يثبت لفظ الشكارة وشرايط القضاء واما في العبدية فلفظ الشكارة  
 وهو بدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد **من خلاصه** رجل اشترى عبدا فاشهد رجل على ذلك وقتما لم يكن تسليم منه  
 وهو يدعي ويريد بهذا ان يشهد على الشكارة وضم على ذلك العكس ثم ادعاه انه ملك يصح دعواه ولا يكون لنفسه شكارة  
 على العكس اقرار ان الغلام ملكه بالبيع وهذا الاثر ان قد بيع مال غيره كبايع مال نفسه فلا يكون شكارة على البيع  
 اقرار بان العبد ملكه بالبيع والشكارة موجودة بالبيع لا يكون دلالة على صحته ونفاذه بان كتب العكس وهو ملكه  
 وموكتبه بغيره فانه بطل دعوى الا ان يكون دلالة على صحته ونفاذه بان كتب العكس وهو ملكه  
 صحته ونفاذه بان كتب العكس وهو ملكه وموكتبه بغيره فانه بطل دعوى الا ان يكون شكارة على البيع كايوم  
 محمد لا بطل دعوى **باب الصغير** قال عبيد بن ربيعة ان رجلا قام اقر البيعة انه عبده ولدته ملكه من امته هذه من عبده  
 وآخرا قام البيعة انه عبده ولدته ملكه من امته هذه من عبده هذا قضى العبد لهما بالاجل ونبش نسب من العبد  
 والامتين وقال لا يثبت من العبد من الامتين وكذا قال في الحرمين والحريين لهما ان ولادة ولد  
 واحد من امتين محال بخلاف الخلافة من مائة رجلين **باب** ان شات النسب من الرجلين بعلية الاستنباط وقام كذا  
 وهذا موجود في حق المراتين وما ذكر من الاستحالة ولان لا دفع في صا الاحكام ونحو لا يثبت الا ذلك **باب خلاصه** في حق  
 لو شهد اقرار رجل بمال له قبضه من فلان وموكتبه فشهد اقرار قبضه وقال نحن وزنا ما عليه ان كانا زنا ان ربا محال كان  
 حاضرا جازت شكارة واما ان لم يكن حاضرا عند الوزن لا يقبل **من خلاصه** وذكر بعد هذا الوزن له الغريم الذي رجم  
 ووضعها وقال فكذا ما كثر فقال المحقق لرجلنا ولنه هذه الدراهم جازت شكارة وذكر مدلال في الشرط ان لا يقبل شكارة  
 الذي كان في المكبل وفي المزور يعقل شكارة الذي شهد **باب خلاصه** وفي العيون رجل اشترى غلامين واعتقهما ثم شهد

مطلوب  
 شكارة العبد على حلال

ان الشكارة على ما ذكره في هذا الكتاب من غير ان يكون المدعى عليه  
 وان كان المدعى عليه في حلال الفسخ والمال رمضان  
 الجاهل في حلال الفسخ والمال رمضان  
 من حلال

مطلوب  
 الشكارة على مدلال رمضان والبيعة

شكارة العبد على مدلال رمضان  
 معتبرة اذا كان عذرا مسلما على قلا  
 بانها حلالا او عبدا ذكرها كان او اوثق  
 وكذا انما ذكرها على الواحد وشكارة  
 المحب ودفع القذف بعد التوبة وقال  
 الطحاوي لا يثبت العدة في هذه  
 الشكارة قبل ارادة المستور وكذا  
 ردول المستور على ابي ع ولا يشترط الدعوى  
 ولا لفظ الشكارة في هذه الشكارة كما  
 في سائر الاخبار **باب** وان حاد  
 واحد من خارج المحرم وشهد روية  
 مدلال روية انه يقبل شكارة والبيعة  
 الشكارة لا اصل وكذا لو شهدوا في  
 المحرم على محال فرفع قال اذا حاد  
 الشكارة كان في السماء على لا يقبل  
 والشكارة رجلين او رجل واحد اثنين  
 بشرط وفيه الحجة وكذا يشترط ان  
 يشترط فيه لفظ الشكارة من فدية



الفلانة بالموالات البايع انه قد سوت في الثمن جارت شهادتهما، ولو شهد الوكيل الكبير الصغير جميعا في غير الميراث  
 لم يجز، ولو شهد الوكيلان على اقرار الميت بدراجه لورث بائع مبيع في هذا النوع طويلا تمامه في الاقرار **من خلاصه** رجل  
 ادعى دارا واقام البينة فابطلت الدعوى بنفيه ثم جاء بعد عشر سنين فشهد بانها لا فرقة بينهما بطلت، وكذا القول عند العادة  
 فلان لاحق لا فيما تم شهادتهما بالفلان اذ لا تقبل، **وفي الغناوي** الصغير لو شهد وادانته ملكه ولم يشهد وادانته يده بغير حجة  
 قال صدر الشهد سمعت ابي ذر كره للبايع شمس لانه الكلو ان انه اختلف المباح فيه والاصح انه لا تقبل، قال الصدر الشهد  
 لفتى بمبيع، وفي فوائده شمس الاسلام لو ادعى انه حقه وشهدوا هكذا بمبيع وقول لا يسمع الدعوى ولا تقبل الشكارة الموصى  
**من خلاصه** وفي الحنفى ولو شهد المستاجر بكون الدار للمدعى ان قال الجارة باعري لا تقبل وان قال بغيره امرى تقبل ولو  
 كان له رجل دار وفيها سكان بغير جارة فشهدوا تقبل، ولو شهد العبد ان بعد العتق على ان الثمن كذا عند اختلاف  
 البايع والمشتري لا تقبل **خلاصه** شخص تقاضى الى ان حده فاحضره يشهد فشهد فان كان امتناعا من غير ثبوت بل يكون جرحا **من خلاصه**  
 في رجل اقام البينة ان هذا المستاجر الشهود قال لا قبل بنية على استيجار الشهود وذكر ان جرح الشهود وبجرح  
 للشهود لا يثبت من طريق الخصومات والدعاوى وانما يثبت من جهة الخبر **من مسبو** فعند المتأخرين بانزاد وقع اتفاقا  
 وفيه الزيادة من بايع بالزاد فهو على كل حال، قال في الهداية او يعم بالزاد او الشطر ثم قال فلما يجد اللعن بالشرط  
 فليس يفسق لان الاقباض فيه مسانعة فيهم من هذا ان في الزاد كشرط القامه **من شرح** وفي ادب العاقل الخصام  
 اذا اقام الشهود عليه بنية ان شهودا دعوى مستاجر ون لا تقبل لان يشهدوا على اقرار المدعى انهم مستاجرون  
 ح تقبل، وفي الاقضية لو اقام الشهود عليه بنية ان شريكه او ان يهديه عينا لنفسه ويرغم ان له هذا جرح ان  
 عدات البينة، وفي الاقضية في كتاب الزكوة لو اقام الدار البينة على اقرار المدعى ان الشهود وشهدوا بالزاد او على  
 ان المدعى اقر ان مستاجر الشهود على الزادة او على اقراره انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الزاد لم يقبل وهذا حكمه  
**علمنا من خلاصه** رجل باع جارية وبشرع من عبوها وتعاينها، ثم ادعى رجل انهم اشتريا من المشتري فشهد البايع وحضر  
 انه مشتريها منه والذي فيه الجارية لم يجز شهادة البايع، وكذا اذا ادعى المشتري ان باعه من رجل ووجد الوكيل الرجل  
 لم يقبل **من مفتي** وشهادة الوكيلين والدالين اذا قال نحن بعنا هذا الشيء لا تقبل، وكذا الوكيلان بالشكاح او  
 بالخلع اذا شهدوا بانبات ذلك الشكاح او ذلك الخلع لا تقبل لانهما شهدا على فعل انفسهما، **اكشيد الوكيلان** بايع  
 انه ملك للمشتري او شهد الوكيلان بالشكاح انه مكتوبة بمقبول في الاجناس **من خلاصه** ولو شهدوا انه اقر ان قتل  
 فلانا عمدا فقبل به او خطا فقتل بالدية فاخذوا فان جاء الشهود بعقله جافلا ضمنا على الشهود

لاہور

لان كذب الشهود ولم يثبت اذ ليس من ضرورة حيوة عدم الاقرار **من خبر دوى** لو شهد احد على معاينة الفعل  
 وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل لا تقبل لانهما شهدا بما مختلفين **ادعى عليه** الفاشهد احد على ان دفع  
 لهذا المدعى عليه الفاشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بما لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر والانه لا يجمع بين القول  
 والفعل بخلاف اذا شهدا احد على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بالف فانه تقبل  
 لانه ليس يجمع بين القول والفعل **ادعى ارضا في يد رجل فشهد احد انها له وشهد الآخر على اقرار ذي اليد بذلك لم تقبل**  
**في حكم من دعه** من اشترى جارية بشرط انما يكره ثم ادعى قبل القبض انها ليست بيكره فينظر الشارع وقلن هي يثبت لا تقبل  
 شأنا دعه في حق الرد على البائع وانما تقبل في حق توجه الخصومة فيجب ثم اذا شهد على البائع باقراره بذلك ولو كان عن  
 اليدين **من قاعدية** فان ادعى بها حبله وقال انما حبلني لم يقبض المشتري عليه بدقوله من فيه فضلا كثيرة وفي المشتق  
 عناء بوضف اشترى جارية وقبضها فادعى انما رتقا رية النساء فان قلن هي رتقا ردتها على البائع **من حجة** قال الشهود اذا جازوا  
 متفرقين تقبل شهادتهم وعندنا لا تقبل ويحدون هذا القذف ان قول كل واحد منهم شهادة ولا يقف على افعال غيره  
 لانه لا يمكنه ذلك **لست** قد علموا جازا رتقا وعرفوا ادى كدتهم ولان قول الواحد قبل قول غيره وقع قدفا وكذا الثاني  
 والثالث فلا يثبت شهادة ولو جازوا معا كلوا اذا شهدوا او اداوا احد الصبل متفرقين لانه لا يمكن اداا الشهادة جملة  
**اقتضا** لا يكبر ديكري دعوى كره من خط فلان آورو ام هنر ديكري كذا يزار دم بوي دعه وخط قبل كره دعه است وكفته كره  
 حلا بدم بانصد داده وديكر بده مدعا عليه كفت مرار تبود داده ام وچري وديكر فانه است داده من كونه كره نام بوده  
 اجاب كره اس ال صر دعه است بنر ديكري اس قبول كنده خط اس دعوى برون سنو لانا المدعى وانما صر دعه  
 كوكيل لا يقبض في الوكالة لا يكبر على دفع **دعه** اما كره فلا ان يبايد وكوبد بانصد داده بآرنه خط بانصد وديكر بده  
 وكره كوي من صر داده ام قول قول بود بكو كنده لانه امين **له** وكره ديكري است قول قول آرنه خط بود بكو كنده  
 وكوبد برون قبول كنده خط **من قاعدية** ادعى على آخر الف درهم وانم مقرب كره فشهد احد فقال من كوش في درهم كره  
 ثار المدعى عليه اقرار كره مرار درهم بوي داده ثبت قيل در كره اسي قصه است از بهر انك اس قد لفظ كره  
 بنو درهم مدعى ما كره كره در وقت كفتن لفظ بوي بر من مدعى لانا رتبه كره ده بآرنه **دعه** كره ان رتبه مقدر حكايه  
 كره مدعى قبل ولم يكن المقر ان رايه لم يكره هذه الاعادة اليه في شأنا دعه لان ذاك من باب لا فدا بالطام  
 لا محال له في الشهادة وانما مدار الشهادة على العلم القطعي ومن الحائز ان المتكلم اراد بهذه الكلمات اننا  
 اخر سبق ذكره والشاهد على ان اراد هذا المدعى بكونه حاضرا مع المقر عند اقراره ليس معهما غيره وما لا يقطع

عالم الزنا اذا جاءوا  
متفرجين لا يقبل عندها



هذا الاحتمال لا الاشارة من المقررات ومع هذا الاحتمال لا يمكن القبول بخلافه لو قال من كوامي من ممد ربه زار  
درم اكر كمره لان له حمل الامر على انه شاهد جميع ما يثبت عنه حصة الشهادة الا انه يقال مني قبول الشهادة على الظاهر لا على القطع  
ومنه الشهادة على القطع لا على الظاهر فان القاضي يعتمد ظاهرا حال في عتده ودينه وكذا اذا قال ان هذا اقر لهذا هكذا  
يحتمل الامر من حيث لفظه اقراره عند قوله على انه شاهد اقرارا صحيحا بجميع الشرائط فهذا متى اراد الشاهد ان لا يثقل  
لفظه اقراره عند قوله بولي داره نيت وكان الظاهر ان هذا مدعى الشهادة المقررات عند ذكره اقرارا على عقل الشاهد ودينه  
بصارة **من قاعدي** قال الشيخ في شهوده والباخرة الغليظة بعد ما اقر والشاهد منهم من لا يثبت له لا يقبل ان كانا على  
بانهم يعين عيش الزوج علا الحام والخطيب الناطق وكال الاسم للبياعى **ق** ثم كثر شهودا وبعده من شهر باقر  
الزوج بالطلاق الثالث لا يقبل ان كانا على عيش عيش الزوج وكثر من الخراج ابا بكونه كثره جسدنا وان  
كان تافه من بعد يعين وفي شهادات عن احواله وورثه شهودا انه اقر بمراته حال صحته ولم يشهد وان كان حيوة لا  
يقبل ان كان هذه المرأة مع هذا الرجل سكنوا لانهم فسقوا في الشهادة الفاسحة لا يقبل **ق** اقر بعض الورثة باعناق المورث  
جارية وانه بعض واحد حصته ثم شهد شهودا ان المتوفى اعتقها فثابت لثمة لا يكون طعنا ان كالا لعذر او ما قبل  
قال الشاهد ان هذا المرأة المان التافه لو كان لا لعذر ولا التافه لا يقبل في عتق الجارية كالطلاق **من قاعدي** السنية يعين  
بعدها تحلف المدعى عليه ويدل له الظاهر قال المدعى عليه في عتق بطلب المدعى عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا  
بعد السنين لا يسمع شهادتهم فقال فليكن ثم حلف المدعى عليه واقام المدعى عليه بعبته يسمع شهادتهم **من قاعدي** انما شهد  
الفرعان على الميت يدين الف للفرع الاخر فشهد الفرع الاخر للفرع الاول قبل ذلك الدين يقبل شهادة الفرعين  
وعند انه يوسف لا يقبل ولو كان المشهود عليه جيا يقبل اتفاقا **ق** ان الظاهر في شركة في المشهود به لحلول الدين في الزمة  
الى الشركة بالموت لا يبرر ان احدهما لو استوفى حقه في الشركة لا يبرر في الشركة لا يقبل لهما ان  
ليس لكل شركة في المشهود به لان الدين في الزمة يقبل حقوقا شتى لا يبرر ان المتبرع لو تبرع بقضاء دين  
احدهما لا يبرر في الشركة لا يقبل كما لو كان المشهود عليه جيا وكما لو شهد كل فرع للفرع الاخر يعين اقر **اصلا**  
الشهادة بالسامع في باب النكاح جارية في اصل النكاح والنزوجة **ق** ولا يقبل في حق المهر الا  
تري ان ابا حنيفة يقول في مسئلة اختلاف الورثة الزوجين بعد موتها ان القضاء به المثل بدلالة سبق النكاح  
يؤدي الى القضاء به المثل طر لا لا يؤمن ان يشهد في كل عمر قوم على هذا النكاح بطريق السامع  
ولا يشك هذا بالمسمى لانه لا يشهد به الا من حضر العقد وانهم يتقرضون **من قاعدي** ادعى وذكر حدودا

مسألة  
الشاهد تافه رادهم

المدعى

المدعى وشهد الشهود وعقبه الى عدوى ولم يذكروا احد ولا عاين شهادتهم لم يقبل الا اذا قالوا افسد على المدعى والذى  
ذكر المدعى حدوده **بم** وعنه ادعى ضيعة وذكر حدودا فشهد الشهود على الضيعة ولم يذكروا الحدود  
وقالوا لا نعرف الضيعة بعينها والحدود بل يشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة المحدودة كما ذكر المدعى  
حدودا فلو ان من جهة الميراث يقبل شهادتهم عن العلاء بن الحامى والثاني جري اقر بملكته الار  
لبينة ولم يذكروا حدودا عند الشهود يعين شهادتهم على اقراره بملكته هذه الار **بم** شمس **بم** ادعى  
محدودا وذكر حدودا الاربعة فامتنع وطعن في الحكم فوجد احدنا بخلافه فقال المدعى كان هذا  
ما ذكرت وقت الشرا لكنه تغير بتغير المالك يسمع منه التوفيق **من قاعدي** قال اربعة شهودا على رجل بالزنا  
فرجم فرجع واحد منهم يعين وعندنا لا يقبل ولكن يغرم ربع الدية وهو نظير شهودا والعصا صا اذا بالشهادة  
نقله حيا على ما ذكره في الديات ان شاء الله **اصلا** قال ابو يوسف رحمه الله اربعة شهودا على رجل  
بالزنا وقبض القاضي **بم** ثم اقر من يذكروا **بطلت** الشهادة ولا يجد وقال محمد لا يبطل ويحد **ق** محمد ان السنية  
وقعت معتبرة فلا تبطل باقرار مرة غير معتبرة في الباب **ق** ان شرط السنية انكار الخصم وقد انهم  
**اصلا** قال الحنفى اذا زنا بدمية او مسلمة بحدة المرأة دون رجل عند المدعى والى يوسف جلال وعند محمد لا يكره ان  
وقد حوت المسئلة في باب يوسف رحمه الله **اصلا** قال اربعة شهودا على رجل بالزنا واختلفوا في المكان  
او الزمان لم يقبل بالاجماع ويحدون حد القذف عند وعندنا لا يجدون **ق** انه منى لم يثبت الزنا  
بقوله صا وقاد قالوا انهم جاؤا بجمعة من الشهود الا انهم لم يعين شهادتهم للشبهة فبقي حكم الشهادة في  
نفي احد منهم وعلى هذا الشهادة الفاسحة يذكروا بالزنا والى ابن واسميان والعميد والممدودين  
في القذف لانه لا شهادة لهم اما الفاسحة له شهادة **اصلا** ان مدعى يصف حدود المدعى على صين ينظر  
في العكس فاذا لم ينظر لا يقدر على وجهها لا يقبل شهادته اذا كان ينقله ويحفظ عن النظر **ق** فاما اذا  
كان يستعير من نفع مستحقة كقارن القرآن من المصحف لا بأس به **ق** عكس احد حدود المدعى ينهى الى  
اراضه زيد وارضه عمرو **ق** فذكر الشهود اراضه زيد وعمرو يعين شهادتهم اذا لم يقع الخلل في بقية  
الحدود وتذكر اركوا ذكر الخلل بالذكر في مجلس اخر وقال الحنفى الخطا في الحدود لا يوجب القضاء  
في الشهادة **مت** ان تداركوا الغلط في ذكر المجلس يسمع واذا تفرقوا لا يسمع **ق** اذا غلط  
الشاهد احد الحد ولا يقبل شهادته بخلاف اذا ترك احد الحد **من قاعدي** قبل السنية على جرح جرح



[illegible]

شهد ان القاضي في حق له على فلان بكذا وقال القاضي ترد شهادتهما وقبل عند محمد . اقول المصنف يعني ان يعتني  
بقول محمد لمعنى ظاهرة اكثر فضا زمانا . ولو يؤيده ما ذكر في اول كتاب القضاء **من هداية** والشهادة فيما قبل  
على المقر المسمى بغير فيقضى بالسنة لا باقراره في ادب القاضي المختص ادعى الوكالة بتقبض الدين فاقول المدعى  
عليه بوكالة بتقبض الدين وبخضومته ايضا لكن جحد الدين فاقام الوكيل بينة بالدين لم يعبل ولا يصير  
وكيلا بالخضومة باقرار المدعى عليه حتى يعيم السبينة على وكالة بالخضومة . لان الاقرار حجة قاصرة وهو ليس  
بحجة على الغير لان السبينة انما يسمع من الخصم وكونه خصما لو ثبت انما يثبت اقرار المطلوب واقراره ليس بحجة في حق  
الطالب لانه اجنبي في حق الطالب **من قنية** لو انكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يصح لان الرجوع  
ان يقول كنت مبطلا للشهادة **من فضولين** مدعى عليه كوالى من آرد كنه ان كواله ربه اخبره است شئونه  
لانه جرح مجرد وانه لا يسمع لانه اظهر الفسخ مقصودا وهو حرام ولو اقام انه اخذ منه الربوا انه يسمع لانها كانت  
على السر رد اذا اذنه ثم يثبت كونه فاسقا ضمنا وضرورية وبيرد شهادته **من قاعدي** قال لما يباحث في غير ايراد  
يثبت نسق بالسبينة ليدفع التعذير عن نفسه لا يسمع بينة لانا الشهادة مجرد بالجرح والفسق لا تقبل بخلاف  
اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالسبينة تقبل لانه متعلق الكد . ولو ايراد اثبات نسق ضمنا لما يسمع فيه الخضومة  
بجرح للشهود اذا قال رشوته هكذا فعليه رد ما قبل السبينة كذا هذا . ولو ادعى على رجل عند القاضي سرقة  
وعجز عن اثباتها لا يعزى بخلاف دعوى الزنا لان المقصد من دعوى الزنا . السرقة اثبات المال لا النسبة الى السرقة  
بخلاف دعوى الزنا . وان قصد إقامة الحجة كمن لا يمكن اثباتها بالنسبة الى الزنا فكان قاصدا بالنسبة الى الزنا .  
وفي المال يمكن اثباته بدون السرقة فلم يكن قاصدا بالنسبة الى السرقة **من قنية** وقد ورد عن محمد في نوادر  
ابن سماعه فان الشاهد اذا كان له على الشاهد له مال وانه مغلس لا تقبل شهادته له لكن الشهادة لانه ثبت  
بهذه الشهادة او لم يكن ثابتا وهو يمكن نفسه من استيفاء الحق **من جميع الفتاوى** اذا قال مرادى  
حادثه كوالى من يمين شايه ولان اوقا مرادى من حادثه علم نسيب حادثه ان يشهد .  
ويقضى القاضي بشهادته . اذا قال الشاهد عند القاضي ان المدعى به ليس  
مذا العبد علم شهادته بعد الدعوى ان المدعى به هذا لا يقبل لمكان

النشأ وفق

[illegible]

٢٠٤  
الشهادة على طائفت الثلاث بعد فراغكم  
الصلوة قد قبلتكم وقد قبلتكم  
من جوامع الغدوكة

بوزو الحجاب

[illegible]



في الحال انما امره انه مقبل من **مطلقة** وذكر في الشروط انه لا يقبل شهادة الذي كان في المكيد وفي المزوج  
تقبل شهادة الذي زرع من **مطلقة** شهادة احدهما بالقبول والاقر او احدهما بالقبول والاتلاف  
والاقر بالاقرار لا يقبل وكذا لو شهد احدهما انه قتل عمه بالسيف والاقر بالسكين لم يقبل ولو شهد  
احدهما بالبيع او بالاقرار والاقر بالاقرار لا يقبل وكذا في الطلاق والعتاق بان شهد احدهما بالايقاع والاقر  
بالاقرار لم يقبل ولو شهد احدهما بالقذف والاقر بالاقرار لا يقبل **مطلقة** وبل اشترى جارية فوبع  
خبيا واكثر البايعة ان يكون عنده واقام الشتر في شهادته شهد احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد الاقر  
على اقرار البايعة بالبيع لا يقبل كما اذا ادعى عينا في يد رجل انه له وشهد احد المشاهدين انه ملكه وشهد  
الاقر على اقرار ذي اليد انه ملكه لا يقبل كذا في البينة **قاضي خان** رجلان شهدا انه باع داره من هذا المدعي  
بالف على انهما الغبلان بالشي قال محمد ان كان مما بينهما في اصل البيعة لا يقبل انهما كما بالبايعين ولا لا يقبل  
ظلم كضمان بحال شهدا على رجل انه كفل هذا المال لا يقبل وقيل يقبل من **قضية** ادعى حدودا وذكر حدودا  
للديعة فانكروا اليد وطعن في الحدود قال الحاكم فوجد احدا مخالفا فقال المدعي كان حدها ما ذكرت  
وقت الشراء لكنه تغير بتغير المالك يسمى منها التوفيق من **قضية** شاهدان شهدا انه اعتق احد عبيد لكنكسياه  
يقبل هذه البينة عند زفر وعرضا لا يقبل وقد مر في الطلاق اذا شهد احد المشاهدين بمائه والاقر بانين  
والمدعي يدعي بمائتين لم يقض شي عنده ظاهرا لهما وهو كالشهادة في طلقه وطلقته قد مر في باب الطلاق  
**اختلاف** لو شهد شاهد بمطلقة وشاهد بطلق لم يقض بشي وقالوا لا يقض بطلاقه وعلى هذا طلقه  
ولت طقات وعلى هذا لو خبرنا فاختارت لم يقض شي عنده وعند صاحبه واحدة لهما انهما اتفقا  
على الاقل فيقبل كما اذا شهد احدهما بتطبيق ونصف او على تطبيق والاقر واحدة واحدة لهما انهما اتفقا  
لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر ولا معنى لان التطبيقين جمع وهو ضد الفرد بخلاف طلقه ونصف لانه  
فرد وفرد وخلاف قوله طلقه وطلق لانها فردان **اختلافات** قال رجلان شهدا بدين على الميت لو طين  
ثم شهد المشهود لهما الشاهدين بدين على الميت لا يقبل شهادتهما وقالوا لا يقبل شهادتهما ان جميعا  
له ان احد الفريقين اذا قبض شي من التركة بدينه شركه الفريق الاخر فيه فصار شاهد لنفسه  
وصار كالشهادة لنفسه بالوصع بالثلث لهما ان كل فريق شهد بالدين في الزمة ولا شركه في ذلك  
ولهذا لو تبرع اجنبي بقضاء احد على الا يشرك الاخر فيه الا انه قد ثبت له الشركه في المقبوض بعد القبض

ع  
ثم شككوا الفلانة المولاة اذ البائع استوفى  
رجلان باعوا غلامين وقبضوا المشتري ثم شهد الباعان  
ان المشتري اعترف ان لم يقبل ونواعتوها المشتري  
التي لم يقبل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with a red initial 'ر'.

ضرورة ان مال اليتيم وقد تعلّق به حق الغير من غير الا بوجوبهم عبد الشهاده بخلاف الوصيه في الثلث  
انما يشتركون في الثلث اصلا **اختلافا** فاذا شهد القريب ان الميت اوصى بعين الغريق الاخر وبشهاد الغريق الاخر  
اوصى بثلث مال الغريق الاول لا تقبل شهادتهما لان الغريقين شرب في المشهور به فبصير واصر شهادتهما  
فلا تقبل **من توفيق** ودعوى محدوده كواصل ولهكم مكره وسبب ولكن كى كويده نعى وانتم كم وردت  
عندى عليه بمقتضى ما بنا كوالى درست بوجه لكن قاضى كوالى ديكروا هكم درست صاحب يد نهاضت  
هكذا افنى الامام محمد رحمه الله **قاعده** مردى عيني كره اندست ديكرى وبينهم اورده صاحب يد اقرار كره  
ديكرى اين عسر كره اين مدعت شتوند اجاب واحد ان صدقهم المدعى فنعى وكذلك ان ذكر في دعواه اقرار  
المدعى عليه هذا امر فان لم يصدقهم بنفق ولا ذكر الاقرار في دعواه بنفق ان بال القاضى ما يقول فيما  
يشهد به شهوده فان صدقهم بسمع وان سكت او كذبهم لا يسمع لانهم يثبتون الملك في زمان هؤلاء  
يدعى المكره واجاب اكرام يومر بالتسليم اليه لان يثبت اقراره بعدم ملكه وبطلان بدعيه **قاعده** وفي بيان  
كونه شاهدا معينا للمدعى على الظلم انما اذا شهد فلاح امانه يشهد بالف وانما ما يثبت لانفاق الشاهد  
عليه ولا تقبل القضاء لتفرد احد الشاهدين بذكر فليكون في هذه الشهادة اعانة على الظلم لاسيما لو ان  
شاهد بالغير ان لا تقبل شهادته اصلا **اختلاف** الشاهدين في لفظ الشهادة فببضع حق المدعى فاذا  
كان كذلك ينبغي ان لا يشهد الذي عرف قضاء نعمه حتى يقر المدعى بقبض ذكر حتى يكون اعانة على الظلم او  
ضياح حق المدعى **ش** كوايان كعبه انكم كان هذا ملككم الى ثمان وقالوا مات وهو ملككم اومات وهذا ملككم  
اومات وهذا في يد **م** هل يكنى اجاب نعم لانهم اشتروا الملك للمورث حاله ميرورة الوارث قائما مقام و  
خليفه له في الملك ومنزاج معنى لان فائدة الخبر ان يثبت الملك في هذه الحالة ليحكم بخلاف الوارث في حين ذكر  
المكره الوارث سابقا بان قالوا كان ملكه يكون شهادته بالملك حاله الموت ايضا فلهذا يكتفى بذكر وهو مذهب ابو يوسف  
فلنا لاننا انما كان ذكر شهادته بالملك في الحال ضمنا وتبعيا فكتفى بذكر لنفس بقاء الملك للمشهود له فاما لا يكتفى  
بذكر لمراد بغيره على نفس بقاء الملك حال الانتقال اصلا ومقصود **قاعده** محدوده دعوى كرهه كره ارفلان تجرد  
ام وقبض كرهه ام تسليم وي **م** كره كرهه جنين كواصى ولهكم مكره وسبب يدين سيد ديكر كرهه جنين  
كى كويدهم حق وسبب يدين سيد اين مخالفت بوجه بين الشهادتين اجاب لا لان قول حق وسبب سيد اين لثراكم  
ودعوى يا كرهه وهو غير ذلك فلهذا مكره وسبب يدين سيد لانه الحق الذي يثبت به الشراء وهو حق الملك **اختلاف**  
ما لو شهد وامطفا فقالوا اصل مكره ولست وقال الاخر حق وسبب **قاعده** واذا شهد الشاهدان على  
عبد فاذون بقصبة خصبه او بوديقه استهلكها او شهدوا على قراره بذكر او شهدوا عليه

1990



يسمى او اجارة او شرا وانكر العبد ذكره وحواله غايب قبلت شهادتهما وبشهادة المولى ولو كان مكان الماذون محجورا  
والباقي خلاص لا يقبل معناه انه يقبل على المولى حتى لا يبطل المولى بيع العبد اما يقبل الشهادة على العبد ويقضي عليه  
بوقد به بعد العتق وان كان المولى صاحب الميراث مع العبد فان ادعى المدعي استهلاك مال الميراث في القاضى يقضى على  
المولى وان ادعى استهلاكه ودينه او استهلاكه مضاعف على العبد المحجور فعند ما يسمع هذه البيعة على المولى  
وسمعه على الميراث ويقضيه بعد العتق وعند ان يسمع البيعة على المولى وان شهدوا على اقرار العبد بذكر  
لا يقضى على المولى سواء كان حاضرا او غائبا **قوله** والنبي صلى الله عليه وآله اذن له ابو اوصى يوم في التجارة بمقتضى العبد الماذون  
له في التجارة اذا شهد الشهود عليه ما هو من ضمان التجارات قبلت شهادتهم عليهم وانه كان الذي اذن له غايبا **قوله**  
روى عن الوري من دونه الحاكم في حادثة لا يجوز الحاكم الا ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا من قتيبه  
ادعى دارا غير من وابطل القاضى ثم جاء بعد ثلث سنين فشهد لانه لا يقبل من **قوله** ولو شهدوا له لم يربوا  
فيها ان يبينوا حدوده وطوله وعرضه يقبل في الارز واية التي فصلت كغير يقبل بلا بيان طول وعرض من **قوله**  
مسئلة لا روية فيها وهي انه اذا ايمان الموت الا واحد ولو شهد عند القاضى لا يقضى شهادته واحدة قالوا في ذلك  
عدلا منه فاذا سمع منه قبل ان يشهد على موته فيشهدوا واما ذكر الشاهد فيقضى بشهادتهما **قوله** فيجوز القضاء  
بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى انه من حقوق الله فلا يحتاج الى الولى وهو كغيره في الجاهل **قوله**  
اشتهر الخصومان سنتين ومن المدعى اخ وابن عم تخصا مع المدعى عليه ثم شهدا في هذا الحادثة بعد هذه  
لا يقبل شهادتهما **قوله** فيمن شهد في حصة من الميراث فله ان يقبل شهادته اذا كان ذا فلان  
**قوله** فيمن شهد في حصة من الميراث فله ان يقبل شهادته اذا كان ذا فلان  
حدود الاربعه ملك هذه المدعى لكنها لا تعرف حدودها ولا يقف عليها وقال المدعى انا التي شاهدت  
اخرين يشهدون ان هذه الارض المدعى بها على هذه الحدود وفي بعض الروايات لا يقبل هذه الشهادة و  
في بعض الروايات يقبل وهذه ثلث مسائل اخرجها هذه الثانية اذا قالت الشهود يعرف الدار ويقف  
عليها وشي الى حدودها اذا فناء ثم كن لا ندر من حيرانا فالرواية مضطربة وبعضها يثبت القاضى من بين  
من امناء مع المدعى عليه الى الارض حتى يشهد الشهود كحصة الدار وشي الى حدودها ثم يعرف الامناء  
اسماء الجيران ونحوه القاضى وافق ما قاله المدعى يحكم القاضى بتلك الشهادة في بعض ما يثبت القاضى لا يبين  
مع الشهود حتى يشهدوا الى الارض ووجودها فيقبلان فاسماء جيرانها ثم يشهدان جميعا عند القاضى الثالثة  
اذا قالت الشهود نحن نعرف ان هذه الارض ملك هذا المدعى او قال ملكه بالموت عن هذا الميت في دعوى الارث

كل من لا تعرف اسماء الجيران اما يعرف ان محله كذا في مكة كذا بلاصق دار فلان في رقيقه كذا وجاء المدعى شاهدين  
يشهدان على الحدود فان القاضى لا يقضى بشي وفي النوازل ان يعرف الشهود والشهود سئلوا التقاء  
وفروا عليهم الحكم ولا يجوز ان يشهدوا على اقراره بذكر الحدود ولكن شهدوا على اقراره بالدار غير الحدود من  
ذات نفسه ولو قالوا احد حدوده كذا في ارضه بيان وهي لا يحصل المعرفة بهذا المختار انه ذكر اسم ذي اليد  
ونسب يكتفى وقد قالوا لزوج ارض ورثه فلان قبل الفسمة لا يقبل وقيل يقبل ولو قال لزوج ارض الوقف  
لا بد ان يبين المصروف ولو قال لزوج ارض المملكة يترك اسم ابيه المملكة ونسب ان كان الابن امين **قوله**  
ووالد صاحب المحطة يقبل شهادته رب الدين اذا شهد بدينه وان كان مغفلا وفي شرح جامع القضاة ان  
اذا شهد بدينه بعد موته بمال لا يقبل لتعلق حكم بالترك وكذا الموصى له بالعسر سلة او بشي يعينه لا يقبل  
لانه يزداد به محل وصيته او سلة عينه في يجوز شهادته الدواب لم يرد في الحي دون الميت اتر شهد قبل ان  
يشهد يسمع شهادته بعد ذلك **قوله** قال محمد بن عمر القاضى يقبل شهادته ابنيهم ولو شهدا ان اباها اقضى  
للمدعى على المدعى عليه لا يقبل من **قوله** شهدوا على غايب على ان طلق امرأته هذه ثلثا لا يقبل وان كان الرجل  
حاضرا والمراة غايبة يقبل وكذلك لو شهدوا انه اعتق امته وهي غايبة يقبل لانه المنة والجارية توصفان  
كذلك بتمام يلتفت الى تكذيبها لا يبالى انه حضر او لم **قوله** في المتق لو شهدا اذ اقران  
الداره وشهد الاخران ساكن في هذه الدار قضى له بالدار ولو شهد احد على اذ اخذ منه هذا العبد وشهد الاخر  
هذا العبد لا يقبل ولو شهدا احدهما على الشراء مع العبد الاخر على اقرار البلاء بالعب لا يقبل وكذا  
لو شهد على المالك المدعى والاخر على اقرار المدعى عليه وقد مر **قوله** وفي شهادة المبسوط ولو شهد احد على  
على القرض والاخر على اقرار المستقر من بالعرض حازت شهادتهما **قوله** ولو قالت الشهود راتنا  
وام في هذه الدار وعلما انه بدخلون لا يقضى يكون الدار في يديه حتى يقولوا كانوا ساكنين فيها او عن  
الى يوسف في رجل مجرى ماء الى كربة او ارضه فقال هذا حق ولم ينزل مجرى ماء في اقبل بيته والى محمد بن  
لا يجوز ما حتى يشهدوا له بالملك ولو ادعى على ارض المرورو وقبيل الطريق في دار انسان العقل فقول  
صاحب الدار ولو قال المدعى البيعة ان كان يمت في هذه الدار لم يثبت بذلك ولو شهدوا ان له طريقا  
فيها وسموا حدوده وعينو طول وعرضه بالزرعان يقضى له بذلك وان لم يبينوا طول وعرضه وصوره  
لا يقبل من في رواية الى سلمان وفي رواية الامام الى صفص النجاري ان لم يسموا طول وعرضه وصوره



كان اجوز وهو مقدر على اب الدار العظمى **خلاصه** الاصل في الشهادة اذا كانت امراة محذره يجوز  
اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها ولاجل النجاسه تكون محذره بشرط ان لا  
يخالط الرجال وقال المصدر حسام الدين لا يجوز الشهادة من الامير والسلطان اذا كانا في البلاد **من قتيه**  
في الرجل يدعي على رجل انه اقرب وليه فشهد به شاهدان احدهما يشهد له قبل بعضهما والاخر يشهد له قبله  
قال شراة ابنا طبرستان وذكر ان اوصافا شهد بعدد والاخر بخطاء فلم يثبت واحده من الفعلين بشاهدين فذكر  
لم يحكم به ولا كثر لو شهدا احدهما قبل بعضهما وشهد الاخر انه قتل ولا ادري باي شيء قتل فشهدا هما على  
ذكر بطلان قتلهما لم يتفقا على ما قد ثبت احدهما من الفعلين **العصاة** ولو شهدا بان قتل وقالوا لا ندري  
باي شيء قتل جعلت عليه الدية قال ابو الحسن وهذا الاستحسان والقبول ان يكون مثل الاول ووجه ذلك  
انهم لم يختلفا في الشهادة وقد اتفقا على انه اخذ النفس فابتننا اخذ النفس على صبيات شهدانه وحكنا  
بالمال لان القعود قد يتحول الا بعد ثبوت فارتنا القعود للشبهة وحكنا بالمال لما ذكرنا وقد كان القبلان  
يقبل هذه الشهادة لانها شهدا بفعل جرم لا ندري احد سوام **خطا من بسوط** ادعى على امر الف درهم  
فشهد شاهدان على خصاله اجاب قاضي خان بقبل لان شرط اتفاق بين لفظي الشاهدين من حيث اللفظ  
**من قاعد** وفي شرح الشرائع في رجوع عن الشهادات اذا شهد شاهدان على مال فعضي به ثم ادعى المشهود عليه  
انهما رجعا عن شهادتهما واراد عليهما لا يبين عليهما في ذكر ولا يقبل البيعة على ذلك ولا حكم للرجوع عن غير  
القاضي وكذا اختلف في سائر الحقوق والحدود وكذا اذا رجعا عن شهادتهما بالمال على ثقبها الا بطل  
الرجوع ثم جددت فشهدا عليها المشهود بالمال من قبل الرجوع والضممان لم يقبل اذا اتصافا قاعد القاضي  
ان الاقرار بهذا السبب والقاضي لا يلزم بالضممان ولو لم يقض القاضي بشهادتهما حتى رجعا عنهما لم يقض بهما ولم  
يعتبر ما شجعا لان الشهادة لا تصير حجة قبل القضاء واذا رجعا عن شهادتهما عن شهادة شاهد واحد القاضي  
اول مرة ومجد الرجوع فقامت عليهما البيعة بالرجوع وبقيضا القاضي بالضممان فانه ينفذ ذكر عليهما وكذا  
لو رجعا عن القاضي الذي عنده يعتمدها ذكر ثم اخصصا الى غيره الشاهدان اذا رجعا عن الشهادة رجوعا  
معتبرا يعني عند القاضي لا بطل القضاء لكن ضمنا المال الذي شهد به وهذا قول الجرح الا وهو قولهما  
وعليه الفتوى سواء قبض المفضلي المال الذي قضى به او لم يقبض وكذا العقار بعد ذكره اذا كانت  
المشهود ثلاثة نفر فرجع اصرح لم يعني شيئا والاصل فيه انه يعتبر في هذا بقاء من لا رجوع من رجوع فان

هذا هو الوجه في الشهادة  
بأنه لا يجوز لأحد من الزوجين  
أن يشهد على الآخر في شيء من  
الدين أو الحقوق إلا في حق  
الطلاق أو النكاح أو ما  
يختص به الزوجان من الحقوق  
وإن شهد أحدهما على الآخر  
في غير ذلك فلا يثبت له  
بشهادته وحده ولا يثبت له  
بشهادته مع غيره من غير  
الزوجين ولا يثبت له بغيرهما  
في غير ذلك من الحقوق

فان بقى من كلفه كل الحق لم يعنى من رجوع وان بقي من كلفه نصف الحق والنصف على الزوج رجوعا على قدر حقوقهم  
فلو رجع هذين الاثنين ضمنا نصف المال **خلاصه** ولو رجع في مجلس القاضي غير قاضي فري يشهد عنده رجوعه  
حتى اذا قام المشهود عليه البيعة على رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند القاضي لا تقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا  
تقبل وان لم يكن لدعي الرجوع بيعة واراد الاستحسان لا يخلو ولو اقر الشاهدان عند القاضي انهما رجعا  
في غير مجلس القاضي صح ويجعل الاقرار بمنزلة الاثبات ولو اقام البيعة انهما اقرار رجوعهما عن غير القاضي يسمع  
وان رجعا قبل حكم لم يسمع ان لا يجوز الحكم بكلام متناقضا ولا تضمان عليهما لم اتلفا شاكرا فان رجعا مدعي  
ضمن النصف **من تزج الكتي** يدعي رجل على رجل الا انه قد اتفق عليه ان لا يقيم البيعة فقوله المدعي عليه ان الشاهد عبد فلان  
والشهادة انما هي فقيم البيعة ان فلانا اعتقه فهو اليوم فقضى القاضي بعتقه فتكون قصاصا على الغايب **عمادي**  
شهدا اثنين مات وهو امراته واخر ان كان طلعا قبل الموت قال محمد بن الفضل شهادة الروضة اولى وقال  
السفدي شهادة الطلاق اولى وقيل ان كانت المرأة ورثتها يدعون معتدين فالقول على قول محمد بن الفضل  
والا فعلى قول السفدي وقيل بانكرها الحكمها اصلا بان قالوا لم يكن ابونا تزوجها او ما كانت زوجته  
لا تسقط لا يكون هذا دفعا لدعواتها وان لم ينكر وانكحها اصلا فانما انكر واميراثها فقالوا ليس لها ميراث  
الزوجيات وليس لها ميراث الزوجية او قالوا لم يكن من زوجته لم عند الموت هذا دفع لدعوىها  
**من عمادي** وفي فتاوى الصغرى ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جنة فلان على امرته معلومة  
وام منولى بذلك الوقف وذكر الشرايط والبيعة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان الارض  
ملكه وحقه بسمع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان العبد هذا  
ملكه لا يسمع قال المصدر الشهيد لم نره بهذا رواية لكن سمعت ان فتوى سيد الامام اشرف على هذا وفي  
قوايد شمس التكم الحلو في ركن الاسلام على السفدي ان الوقف كالعق وكذا في النوازل **خلاصه**  
ولو شهد ان فلانا وقف حصته هذه الارض ولا بد بيان ما حصته فالشهادة باطل عند الجرح ومحمد بن  
علي قيس سلمه البيعة **من عمادي** ولو تزوج امرأة فشهد جماعة بخبرتها عند القاضي ان هذه المرأة متكوته فلان القاضي لا يقبل  
هذه الشهادة لعدم الخصم عن الغايب غائب النكاح ولا يثبت الجحود لعدم ثبوت نكاح الغايب **عمادي** شهدا وارث  
لا وارث لا غير لا تقبل ما لم يذكر الجرح فقولوا ان ابنه او ابوه **من منية المفتي** شهد الرجل ثم زاد فيها قبل القضاء  
او بعد وقال او حنا ان كانا غيرنا من قبل شهادته ذكر وقال ابو يوسف يشهد عند القاضي ثم يبعث بعد  
اليوم شككت في كذا وكذا في شهادتي فان كان عدلا يعرف القاضي قبل شهادته فيما يبعث ان لم يكن في  
شهادته **من منية**

هذا هو الوجه في الشهادة  
بأنه لا يجوز لأحد من الزوجين  
أن يشهد على الآخر في شيء من  
الدين أو الحقوق إلا في حق  
الطلاق أو النكاح أو ما  
يختص به الزوجان من الحقوق  
وإن شهد أحدهما على الآخر  
في غير ذلك فلا يثبت له  
بشهادته وحده ولا يثبت له  
بشهادته مع غيره من غير  
الزوجين ولا يثبت له بغيرهما  
في غير ذلك من الحقوق

هذا هو الوجه في الشهادة  
بأنه لا يجوز لأحد من الزوجين  
أن يشهد على الآخر في شيء من  
الدين أو الحقوق إلا في حق  
الطلاق أو النكاح أو ما  
يختص به الزوجان من الحقوق  
وإن شهد أحدهما على الآخر  
في غير ذلك فلا يثبت له  
بشهادته وحده ولا يثبت له  
بشهادته مع غيره من غير  
الزوجين ولا يثبت له بغيرهما  
في غير ذلك من الحقوق

هذا هو الوجه في الشهادة  
بأنه لا يجوز لأحد من الزوجين  
أن يشهد على الآخر في شيء من  
الدين أو الحقوق إلا في حق  
الطلاق أو النكاح أو ما  
يختص به الزوجان من الحقوق  
وإن شهد أحدهما على الآخر  
في غير ذلك فلا يثبت له  
بشهادته وحده ولا يثبت له  
بشهادته مع غيره من غير  
الزوجين ولا يثبت له بغيرهما  
في غير ذلك من الحقوق



اذا شهد رجلان على بطلان باع عبده فدان بالف درهم والبائع يحق والمشتري يدعي وقضى القاضي بالبطلان والبيع  
 بنقد الثمن ثم رجع الشاهدان ان كانت قيمة العبد الفدا او اقل لم يضمنوا شيئا وان كان اكثر ضمنوا الفضل ولو شهدوا  
 بالبيع وقبض الثمن ثم رجعا ضمننا لم بعد القضاء وقال لوط على افردين فشهدا به وهبما او تصدق به عليه  
 او ابراه ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهدا به اجله نسبه ثم رجعا بعد القضاء قبل الجمل او بعده ضمننا  
 المال المطالب ثم رجعا على المطلوب الى اجله فان تولى ما على المطلوب بموته غفل لم يرجعا على الطالب بخلاف الجلالة  
 ولو شهدا على ثمن عفو والتسليم ثم رجعا بعد القضاء يضمنان وان كان الواهب عكس الرجوع واذا ضمننا الرجوع  
 لم يلزمنا بغيره وان منع الرجوع الواهب ولها ايضا لان الهبة ليست منها ولو لم يضمن الواهب  
 الشاهدان الرجوع في الهبة **من خلاصه** وفي فتح رجلان شهدا ان باع داره من هذا المدعي بالف على انهما  
 كفيلا بالثمن قال محمدان كان ضمنا لهما في اصل البيع لا تقبل لانهما كالباعين والافتقار لان البيع يتم  
 بضمنا لهما فكلما باعنا **منه** اذا شهدا المشهود اذ مكر المدعي لم يقولوا انه في يد المدعي عليه بغيره في قضى  
 في النقول في يده ولا يحتاج الى قول بغيره حتى يقولوا بغيره وفي ط **من قيمه** وذكر في التفرقة  
 ولو شهدا ثلثة شهدا احد على تطبيق واحدة وشهدا الاخرين تطبيقين وشهدا الثالث ثلثا تطبيقا وقد  
 دخلوا في ثلث ثلثا لان الشاهد بالثلاث والشاهد بالتطبيقين اتفاقا على التطبيقين فتعقبت وقوع  
 ما اتفاقا عليه فتعقبت تطبيقان بقي الشاهد بالثلاث شاهدا بتطبيق اركى وقد انضم الى شهادته شهادة  
 الذي شهدوا او لا بتطبيق فتعقبت هذه التطبيق ايضا فتعقبت ثلث تطبيقات فان لم يدخلها ما تعقبت تطبيقات  
 لانها قضيتا بوقوع التطبيقين فيه بانه من غير ان يتصور بوقوع تطبيق اخر بعد **من نهية**  
 لو ادعى انما اشترى من فلان مائة فشهدوا انه اشترى منها مائة فسمع ثم شهدوا انها اشترتها  
 مائة لم يسمع لانهم صاروا كذبة **من قاصد** وفي الرجل يكون يدرى العبد فاقام الرجل البينة انه عبده  
 اغتصبته منه هذا الذي العبد في يده واقام اخر البينة انه عبده او دعي هو العبد الذي هو في يده قال بغيره  
 نصفين وذكر لهما **منه** شهدا على ثلثة الارواح وبينما هو معها وهو دعي مقبل لهما لو ذهبتا الى  
 ذكر الموضع هل تعرفانها بعينها قال لا هل تقبل شهادتهما قال نعم لوقوع الاعلام بالبيان ذكره في  
 دعوى الخصم بل **من قاصد** وبرز بطريق اصالت ومم بركات ان برادران وخواهران ذكرا غلبت مدعيه  
 دعوى كونه نكحكم ميراثا من ثلثة كوايان جنين كوايان وادركه ابن محمودة حق ملكه من مدعيه انست

بدن سبب كذا انرد دعوى ذكر كونه نكح مدعيه لان المدعي كذا لانها او عيا انها لها ولا خلافنا والشهود  
 شهدوا انها لا غير قبل لو شهدوا وادعيه مدعيه موافق للمدعي قبل اجاب لانها ادعت لثمة فلا تقبل ادعا  
**من قاصد** مدعيه يكي را صد درهم قام دله وبعده ان افوا كونه كذا ان مدعيه ان فلا تست ودم كفت مدعيون  
 ركة بوى ده ودم بوى فلان را سنان توانو سنان انا جاب لان حق القبض كان له ولم يوجد منه الا الاقرار  
 بالكل وليس من ضرورة المكر حق القبض الا ترى ان ثمن المبيع الذي باع الكوكل للموكل وليس للموكل حق في قبضه فتقضى  
 حق القبض للموكل ان يشبهه لغيره فاما لو وضع عينا في يد انسان ثم اقرا له فلان ثم غاب فلان حق القبض  
 من ذكر الانسان بخلاف الدين **من قاصد** قال في قول من ادعى ان باع من الشهود ولا يجوز اذا قال  
 المشهود عليه عدل حتى يثبت له قال وذكر لاه هذا خبر يلزم الحاكم عنده وهو قوله لا يسقط رضاه المشهود  
 بذكر الا ترى انه لم يجز قبول شهادة الفاسق كما ذكرنا لانه لا يكمل لم يجز ان يقضى بشهادة الفاسق وان رضى  
 المشهود عليه بذكره فان قلنا ما وجه جوابنا الى في هذه المسئلة وهو اصل انه اذ ذكره لازم الحاكم قبله قد يجوز  
 ان يكون ابو يوسف ومحمد كما كانا ذكرنا من اصلها سائلا على قيس قولها لثمة عرض لهما في ذكره فكان قياس  
 عندنا او ثقت في انفسهما من قياسهما فاصابهما بذكر كما قال في المزارعة على قول من يجزى او لا يكونا يجرى  
 اجازتهما **منه** وفي التهم ولو كتبت الشهادة وطلب منه الادار عند الحاكم فان كان في الصك شهادة جماعة  
 فمن يقبل شهادتهم واجابوه به لا يمنع وان لم يكن في الصك جماعة سواء وكان ممن لا يقبل شهادته او يقبل  
 لكن هذا السمع قبول لا يسمع الامتناع لما فيه من بطلان الحق عيش وفيه ايضا اذا شهد على الصك ولم يعلم  
 بما فيه اتفق اصحابنا انه لا يجوز تحمل هذه الشهادة انما اخلافا في كتاب القاضي عند ابي حنيفة ومحمد وابو يوسف ولا  
 كذلك وعند ابو سفيان لا يشترط علم الشهود بل اذا شهدوا مع القاضي ان هذا الكتاب وخاتم فشهدوا بان ذلك  
 عند المكتوب اليه **منه** في عقاب كافر مات ولم يات مسلم وكافر واقام المسلم البينة على انه مات الاب  
 مسلما بينة مسلمة او كافرة والفرع على جوفته كافر بغيره بالارث للمسلم باعتبار الاسلام كالمولود بين  
 كافر ومسلم يحكم اسلام **منه** ولا تقبل شهادة كافر على قضاء قاضي على كافر او مسلم ما فيه تنفذ قول الكافر  
 ونوع ولا على المسلم وموافقا **منه** في خط ادعى مسلم وكافر على بنية كافر واقام البينة الكافرة يعطى للمسلم  
 تمام حقه فان بقي للموكل كافر **منه** شهدا فتمت بان مال على ذى فاسم المشهود عليه قبل القضاء لا يقضى  
 بشي من **منه** خط او حى كافر الى مسلم فاقام رجل بنية كافرة بدى له على البينة جاز **منه** خط نظر في مات

حكمه في حقه

ولو ادعى انى دار من مسلم فادعا ما دعى  
 او مسلم بشهادة ذميين تقبلها في حقه  
 انى يقر ابو يوسف بذكر الشاهد في حق  
 لا يقر ابو يوسف بذكر الشاهد في حق  
 لا يقر ابو يوسف بذكر الشاهد في حق  
 لا يقر ابو يوسف بذكر الشاهد في حق



وترك ابنين نصرانيين فاسلم احدهما ثم قام فراق عليه سنة بدين لا يقضي على المسلم شيء ونقضى لم ينصفه الفراق  
عند ابي جرح وعند ابي يوسف **في حجة** قتلوا على السعدى وقنوا على الائمة الكرابى فلهما حضرت رطلان  
ثم اخذ احدهما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن ولها ثم الآن يحسد هذا الشاهد يجوز للسامعين ان يشهدوا  
على **في حجة** يجوز الشهادة على الشك بالتساع ذكره حاكم الشهيد في المنتقى والاشهاد على غير من  
عرف وهو ان يسمع من قوم يتصور هو اظهرهم على الكذب ثم هو ان يشهد عدو عدلان وشاه  
ورجل وامرئان بل يلفظ الشهادة ومن غير استشهاد ونعم في قلبه ان الامر لا يكثر ولا يكتفى بشهادة الواحد وعن ابي جرح  
اذا شهد واحد عدل بموت رجل قال انما حسنت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزلة الكمال  
وبغيره لا يكتفى فيه بشهادة الواحد واذا تحمل الشهادة بالشهره بالتساع يشهد عند القاضي ولزم جاز  
وان فتره وقال اشهد على النكاح وانسب لابي سمعت من قوم لا يتصور بوطونهم على الكذب لا  
تفيد وقبل يقبل من قنواى فاصح ظهروا فاجابوا بغيره بل لا يستند وذلك بالتواتر باخباره بشئ  
وسبغ يطلق الشهادة اما اذا فتر القاضي انه يشهد بالتساع لم يقبل شهادته كعائنه البدنى  
الاملاك مطلق الشهادة ثم اذا فتر لا يقبل كذا هذا من شرح الذردوى مردك سترار ونير حووه دعوى  
مى كند بحكم ميراث اريد بشئ وكفت وارث منهم ودود فتره وان دود فتره دعوى على كند الكون بنوبان  
ابن دود فتره من دعوى وكواسى داد تداين كواسى در حق ابن مدعى مسجوع يوم اجابته لاه هذه  
شهادة فيها زعم لان ما ثبت ببيت يوم الشاهد **قاهم** كل قولين متناقضين صدر عن المدعى  
عند الحكم ان امكن التوفيق بينهما قبلت الدعوى صيانة لكلامه عن اللغو فغرا الى عقله ودينه وان تغذر  
التوفيق بينهما لم يقبل كما اذا صدر من الشاهد وكذا اثر في قدح الشهادة في منع استماع الدعوى  
قال ابو جرح اذا قال المدعى ليس بينه وبينه علم لم يقبل لانه يجوز على دعوى هذا الحق ثم اقام البيت عليه لم يقبل  
لانه الكذب بينه وعن محمد يقبل لانه كوزانه نسبهما ولو قال ليس على فلان شهادة ثم شهد لم يقبل  
روى الحسن عن ابي جرح يقبل شهادته لاحتمال النسيان ايضا وروى عن محمد اما قال لا اعلم الى حقا ولا اعلم لاجمة  
ثم ادعى حقا او باهجة قبلت ولو قال ليس على لا يقبل لانه لا يثبت على فلان عندى حق بعينه ثم جاء وشهد لم قبلت  
كأنه نسبه ولو قال ليس على حجة قبلت بينه لاحتمال الحق في البيت ودون الحق وروى ابن سمام عن محمد قال هذه الدار  
ليست لي ثم اقام البيت انما قضى له بها لم يثبت بذلك حق لاحد فلهذا ساقط الباترى ان الملاءى اذا الاعنى نسبه  
من الولد صح لم يثبت النسب من غيره بالمعان هشام عن محمد لو قال لا حق لي بالذى في دار وارث من شئ واقام

في حجة

البيت على كذا يد قبلت ولو عين فقال لا حق لي في رستاق كذا في بر فلان ثم اقام البيت لم يقبل ان يقوم البيت  
ان اخذه منه بعد قراره ولو قال لرجل ادفع الى هذه الدار سكنا او هذا البسما وكخوه ذكره فالى ثم ادعى  
السائل ذكره لا يقبل لانه لا يطبقها بطريق المالك لا بالعارية **ما حيلوان** ولا يقبل شهادة النكاحيين والولاة الذين  
لانهم يكذبون وكذا شهادة العمال من غير علم السلطان وكذا شهادة القوالين الذين ينادون بغير حق **في حجة**  
وشهادة اهل الصنائع اذا كانوا عدولا ولا يجوز الا اذا كان محرم الحلف والايمن الفاجرة بينهم فلا يقبل قال  
ابو يوسف قبل شهادة الشاهد لم تنقض بشعره المحصنة **في حجة** قال شهادة بايع الاكفان لا يقبل قبل هذا اذا  
ترصد لذلك العمل لانه حينئذ يتمنى الموت والطاعون وان كان يبيع الشياخ شترى من الاكفان يجوز شهادته **في حجة**  
ولو شهد المذنب المدعى جاز لان المذنب ان يود التماس على الواض قبل على استيفاء الدين فلم يكن دافعا عن حرام  
**في حجة** ادعى وذكر حروجه مدعى وشهد الشاهد فقبل الدعوى ولم يذكر حروجه المدعى في شهادته لم يقبل  
الا اذا قالوا ان شهد على المحروص الذى ذكر المدعى حروجه ثم غيره ادعى ضيقه وذكر حروجه فقبل شهادته  
على الضيق ولم يذكر المدعى وقالوا لا نعرف الضيق بعينها والمحدود بل شهد على قرار ذى اليد ان هذه  
الضيق المحدود كما ذكر المدعى حروجه فلان من جهة الميراث يقبل شهادتهم من ملان الحامى والتاجر يقر  
بملكية الدار لبيته ولم يذكر حروجه عند الشهود يقبل شهادتهم على اقراره بملكية هذه الدار لها **في حجة**  
ادعى دارا محددا وذكر حروجه الاربعه فأنكر ذوا الهيد وطعن في المدعى وسال الحاكم فوجد احداهما بخلافه  
فقال المدعى كان حدها ما ذكرت وقت الشراء لكنه تغير تغيرا لا يكسب من التوفيق مع عك ادعى دارا محددا  
الشاهد نصف حروجه المدعى حين ينظر في الصك فاذا لم ينظر لا يقدر على وجهها لا يقبل شهادتها اذا كان ينقل  
وكيفه عن النظر فاما اذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن من مصحف لا بأس به قال الشهادة  
القاهرة بغيره هل يقضى بها ام لا ط شهود الدار لم يشهدوا انها في يد المدعى عليه فشهدوا ان انها في يد المدعى  
عليه يقبل القاضي كما لو شهدوا بالملك في المحروص وشهدوا بغيره بالحدود يقبل جميعا وكما لو شهدوا على الاسم لم يقر  
الوطن بعينه فشهدوا الآفرون انه المسمى بذلك الاسم يقبل ويجعل كالمثبت الا ان شهادة فريق واحد وقالوا ان شهدان  
الدار لى ويدين فلان ويذكر المدعى حروجه الاربعه مكن هذا المسمى لانعرف حروجه ولا يقف عليه فاشهدوا  
بحروجه الدار المدعى بها فقبل لا يقبل وفي علمه الروايات يقبل وهو الاصح **في حجة** ادعى دارا في يد رجل فاشهدوا  
اشترىها منى الذى في يده بكذا ونعده الشرح قبضها منه فقال المدعى عليه لى اقام المدعى حروجه فاشهدوا  
كما ادعى بشرطها وشهد الثاني وقال اشهد على شهادة الاول لا يقبل شهادته في قولهم لان مثالا قد يكون  
صلة فصار هذا القول اشهد على شهادة من **قاهم**



ومتي دوت شهادة لعله ثم قال العظم لا يقبل شهادة الا في اربع مواضع احدها اذا كان عبدا فردت شهادته ثم  
عققت فشهد في تلك الحالة يقبل ان كان عدلا الثاني الحاضر اذا شهد على مسلم فردت ثم اسلم فشهد في تلك  
الحالة يقبل الثالث الاعني اذا شهد فردت شهادته ثم بعيرا فشهد في تلك الحالة يقبل ولو كان بعيرا عند  
التجمل ثم عني عند الاداء لا يقبل في الحدود وغيره كذا عند ما وعندي بوسون يقبل الذوق اذا سمع اقوال رجل  
فاسلم الزنى وشهد طراز الصبي والعبد اذا سمع شهادته فاذا ذكر وعققت **في ظاهر** قال شاهد على القذف  
اذا اختلفا في زمان او مكان يقبل شهادتهما ولا لا يقبل لهما انهما كل واحد منهما ان كان انثى فيها ما غير ان  
وليس على كل واحد منهما شاهدان ولا يمكن جعل احدهما انثى او الاخر اقرارا لان الانثى ذنبت وانثى  
ذات والاقراران يقول قد فكتك الزنا وما لا يتفقان له ان هذه شهادة قامت على القول وانما فكتك فصار  
كالطلاق والبيع والاقرار والجواب مما قال انه كقول ان احدهما سمع الانثى والاخر الاقرار ويثبت عند  
ما قد **في اختلافات** وفي شرح الزايدة اقام شاهد من بلغظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس اخر  
شهادتهما موافق يقبل **في قية** وقد ردت شهادة الصبي والعبد والكافر على مسلم ثم اعادها بعد البلوغ والاطم  
والعق يقبل ولو ردت شهادة الفاسق فاعادها بعد التوبة او شهد العبد لمولاه فردت شهادته ثم شهد بعد  
العق او المولى شهد لعبد بعد الاعتاق لا يقبل والفرق ان في الاول الحدود وهو ليس بشهادة لتفقد الاهلية  
ولم يهر كذا في الشهادة شرعا فقبل شهادته اذا صار من اهل الشهادة وفي الثاني الحدود والشهادة لقيام  
الاهلية فصار الشاهد كذا شرعا فلا يقبل تلك الشهادة ابدان **في حيط** الموكلة بدعي والغريم مسلم  
وجاء التوكيل بشروطه فقبل ان لم يقبل لان هذه البيعة الكافرة قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان كان الغريم  
نصرانيا يقبل لان احضر بعد ذكره غريما مسلما اخذ به لانه شهادة النصراني قامت على الذم ان مقصودا  
وعلى الغريم المسلم تبعا وحك الشبوت الشهادة على النصراني وهذا جائز كالوشهد من نصرانيا على عبدا دون  
نصراني بالدين لوطر ومولاه مسلم يقبل **في حيط** ولو باع جارية من رطب وتبرأ من عيونها وتعاينها  
فشهد له البايح انه باعها من رطب لم يجر **في حيط** وشهادة المودع والمستعير والشاهد للمدعي لم يجر لانه يرفع شهادته  
فيما لا لاجرة لوصان الود عليه ان كان دافعا **في حيط** ولا يقبل شهادة المقضي له بالدين في تركه  
الميت لانه يتعلق حصته بهذا المال **في حيط** ولو شهد له مطلقا ميراثه لا يقبل استحقاقا ولا يجر على البايح  
لانها شهدا كما تحللا وتبنا للقاضي ما سمعناه ولو شهد له مطلقا احدى ما بهما وقد نسبنا لا يقبل لانها

مجلس

ولا يقبل شهادته في الحدود ولا في غيرها من المواضع التي لا يقبل فيها شهادته

مجلس

لم يشهد كما تحللا شهدا مدعي بالطلاق الرضعي والماخر بالبائين يقبل على الرضعي واذا عرف احد الشاهدين بالعدالة  
ولا يعرف الاخر فزكى احدكما الا لا يقبل يقبل وقيل لا يقبل لانهم منهم **في حيط** الشهادة على الطلاق الثالث  
فعاكم العهد من غير عزم بما يجزى حفظ من الاداء يسبح سواء كان قبل الدخول او بعد الدخول ولا يقبل في الشهادة  
في الحدود لان هناك محتاطا في الورد عونا محتاطا لاثبات ومما في طرفي التقيض **في حيط** والقاضي **في حيط**  
الا ورجدى اقام بيته على دار في رطب فقال للشهود عليه لا يسمع شهادته لانه اقرني على كنيته هذه الدار قبل  
شهادته لا يحلف الشاهد بذلك ولو قال بيته لا يقبل ولو قال المدعي هذا الشاهد هذه الدار لتقبل شهادته  
لا يحلف الشاهد عليه ولا المدعي على العلم واقام البيعة عليه اذ خاصه عليه عند القاضي بتبطل شهادته **في حيط**  
خلقه والاولى منصوص عن محمد **في حيط** ادعى دار في رطب وقال انما ملكي شترتها في فلان منذ سنة وشهدوا  
كما ادعاه ولم يقولوا قبضتها باجرة لا يدفع اليه حتى يؤخذ منه الثمن ويرجع الى البايح ثم رجع محمد فقال تؤخذ الدار  
من يده ولا يدفع الى المدعي حتى يؤخذ منه الثمن وفي المنتقى لا يصح هذا الدعوى حتى ينقد الثمن عند القاضي **في حيط**  
ادعى عينا ان ملكه وشهدوا ان ملكه منذ كذا سنة هل يقبل اجاب نعم كما لو ادعى مطلقا واقام البيعة ان ملكه  
يجري الارض او يسبب الشراء او نحو ذلك وما قول وحل شتره يصديق المدعي البيعة في تلك الزيادة ام لا اجاب لا ولكن  
شتره ان لا يكذبهم ما قول القاضي يعصى كما لو ادعى مطلقا ام كما شهدوا الى المحاكم وما اجاب كما شهدوا  
لان القاضي يحكم بالشهادة فالحكم على صاحب البيعة وهذه الدعوى لا يخالف هذه المحجة بل توافق **في حيط** اذا كان بينه  
السبب في دعوى العقارات شرط السخى وبعض المتأخرين فاذا بين المدعي السبب دعواه والشاهد  
المتقى شهادته بالسبب ذكره هذا المدعي في دعواه هذه ولا يبين السبب ايضا هل يقبل اجاب ان كان من اهل  
البيعة نعم والايسال القاضي عن ذلك النسب فان بينه كما بين المدعي قبل والارادة لانه مخالف مجازف الا ترى ان  
شهد بالزنا لا يقبل ان يصف الزنا ويكشف عن كيفية بل يحكمه من القذف **في حيط** طلق امراته فادعى انه  
استثنى فشهدوا انه طلقها ولم يستثنى بصره ومعناه طلقها وسكت فقبل لانه شهادة على اثبات السكوت  
من **في حيط** اذا غلط الشاهد في احد الحدود ولا يقبل شهادته بخلاف ما اذا تذكر احد الحدود **في حيط**  
قع ويد الزام الظاهر قال المدعي شهودين غيبه طلبت من المدعي عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد  
اليمين لا سمع شهادتهم فقال فليكن ثم خلف المدعي عليه ثم اقام المدعي بيته بعد ذلك سمع شهادتهم **في حيط** وزكر  
في كتاب الكفالة لو ادعى الزورم دينا فشهد به احد عظماء القضاة والاخر بالفسوق المدعي يدعى البيعة قضى بالسود

شاهد





**فأمر** أربعة شهداء على رجل بالزنى فزكوا فخرجوا فإذ الشهود مجوسى أو عبيد فالدية على المذنبين وقال أبو موسى  
 ومحمد بن علي بن الحلال هكذا ذكر في الكتاب فأنما يجب الدية على المذنبين إذا رجعوا وقالوا على أنهم مجوسى مع ذلك  
 ذكبتهم أما إذا قالوا خطأ نأجب الضمان لأن القاضى لو ذكبتهم بنفسه وأخطأ على لا يجب عليه الضمان فالمذنبون إذا  
 أخطأوا فلان لا يجب الضمان عليهم أولى لها أن المذنبين ما ظهر وأعلم التلف وهو أن تأخذوا التركة على ما قلم  
 ظهور الزنا والحكم كالمضيق إلى مئة أعمدة أربعة شهداء على رجل بالزنا فأمر الإمام بوجعه فحضر رجل عنقه ثم وجده الشهود  
 عبيدا فعليه الدية لأنه قد بلغ من الإمام أنه بالزنا فأمر الإمام بالزنا بالزنا فأمر الإمام بالزنا فأمر الإمام بالزنا فأمر الإمام بالزنا  
 القود لكن قلنا يوجب الدية سخطا لأن ظاهر الغفارة صك شهادته لا يسيء وأما رجمه وجده عبيدا فالدية  
 على بيت المال لأن التلف أضعف إلى قضاءه وهو عامل للمعاملة أربعة شهداء على رجل بالزنا وقالوا قد نرى  
 النظر قبلت شهادتهم لأن تعدد النظر مطلق لا قائم الحية لأنهم كلوا بفهم الشهادته ولا يصح التكليف على  
 الشهود إلا عند إطلاق النظر لهم **من جامع الصغير** وفي حقوق العباد إذا طلب المدعى من الشاهد بشهادته فأنه  
 من غير مذهب لا يقبل شهادته **من جامع الصغير** العذالة بسقط بقاءه للصلوة عن أوقافها بترك الجمعية بغير عز مروة  
 نسط عند التمتع عند الحلو في وعدا السر حتى تذكرها ثلاث متواترات اعتاد شتم مالكه وأهل كل راحة  
 ويوم سقط عذالته من جلس مجلس الغرور على الشرب لم يقبل شهادته وآه لم يشرب عذله جماعة وجرم  
 اختلن فالجرح أولى صبي أضلم لا يقبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بداهة يأتي بعد البلوغ قد يقع في قلوب  
 أهل المسيء ومحملة أنه صالح كذا **الواقعات** رجلان شهدا على رجل بطلاق امرأته ثلاثا وهو صابغ الغرائش وقالوا  
 أم شهدنا عليه قبل ذلك إلا أن قال لنا أكتننا فكتننا لا لا يقبل شهادتهما لأنها اقترعا على أنفسهما بالنسب  
 لأن الكتمان فسق والفسق لا يقبل له **من واقعات** زن برشوى ودعى كوكبه وي كند خورده بوجوب طلاق  
 محكم في دستورى از شهر نروم وفي دستورى من از شهر رفت ما جنين سو كند خورده بوجوب في خيل  
 صرا توند واكنون في جنابيت مراد وشوى متكر است وكوايان مسجين كواي داودا جابا كر شوى  
 ميم واقكر بوجو بلسو كند واقكر بوجو يا اصل رفتى را اصل فزون را متكر كواي مسموح بوجو  
 ولا يقال بانه هذا الشهادة على التلى لأن يقال لا بل هذه شهادته على إثبات شرط الكند وهو الفعل العارى عن  
 الاذن لا على نفي الاذن بل انتفاء الاذن ضمنا وتيقنا ولا عبرة بان الشهادة بان هذا الملك المدعى تنصم الشهادة  
 انه ليس بمالك المدعى عليه غير مسموعة ولكن لما ذكر بطريق الصنع والبيع لم يمنع من القبول فكذا هذا وان كان  
 الزوج الحالف مقرا باليمين والزنا والضرر ولكنهم يقول انما ذهبت بأذنها وضربت بجنايتها فقالا

مبيع

مطابق  
فأمر من عذر  
لا يقبل شهادته

مطابق  
شهادة النفي  
على القبول

انها لم تأذن له في الزنا ولم تكن جنابة قبل ان ضربها فانها لا تسمع لأنها قامت على البغي معصومة **فأمر**  
 وكبر شهادتها لحلولها ان الشهادة على العتق تختلف فيه كالشهادة على الولاء لو شهد على رجل انه مستقر من  
 من فلان يوم كذا او طبع شيء كذا فاقام الشهود عليه بينة ام لم يكن ذكر اليوم في المكان الذي ذكره الاولان  
 وكان في مكان كذا لا يقبل الشهادة لأنها قامت على النفي لان قولها في مكان كذا نفي معنى وان كان اثباتا نسوة  
 لان المقصود نفي ما قامت عليه الشهادة الاولى وكذا لو سلم ان الشرط يجوز اثباته بالبينه وان كان قاضيا كما لو  
 قال لعدوه ان لم ادخل الدار فانت مر فاقام العبد بينة ام لم يدخلها يقبل **من فصول** ادعى الغرم الابرا  
 فشهد احد شاهدين انه ابواه وشهد اخر انه وهدبه او تصدق به عليه جائت اذ ليس بين الابرا واليهبة اختلاف  
 فيه فانه لفظ عام واليهبة والصدقة وان كانا مختلفين فيما بينهما فيما نوعان من الابرا كالغرم والحوار  
 من لفظ الحيوان فيل اذا شهد في هذه الصورة احد على اليهبة والاخر بالصدقة ينبغي ان يجوز قلنا  
 انما لم يجوز لان اليهبة والصدقة لا يعبر بهما عن الابرا مطلقا **من فصول** وكذا قلنا لو ادعى الغرم الابرا فشهد  
 احد على بالبينه والآخر بالابرا لم يجوز لاختلاف النوعين فان الاستيفاء براه تعقب بوجوب الضمان فيما قضان  
 والابرا بوجوب البراءة لا غير **من فصول** نكح صخر الزطبان ثم اخبر احد على اجماعه ان فلانا تزوج فلانته  
 باذن وليها ثم الآن يحسد هذا الشاهد كوز لك معين ان يشهد واعلى ذكر **من فصول** في عكس حوجه  
 المدعى يشترى الى اراضى زيد واراضى عمرو فذكر الشهود اراضى زيد وعمرو يقبل شهادتهم اذا لم يقع الخلل  
 في بقية الحدود وتداركوا ذكر الخلل بالزكر في مجلس اخر وقال المجتهد للفظ في حد الواو لا يوجب نقصانا  
 في الشهادة متى ان تداركوا الخلط في ذلك المجلس سمع واذا تفرقوا لا يسمع **من فصول** رجلان ادعيا ملكا  
 احدهما ادعى مورثا والاخر لم يذكر التاريخ فعند المجتهد لا عبرة للتاريخ في هذه المسئلة وسياق في كتاب الدعوى **من فصول**  
 وفي المتن رجل ادعى ملكا مطلقا مورثا على جوار شهد الشهود على الملكين غير تاريخ لا يقبل ولو كان على الملكين ادعى  
 ولم يذكر التاريخ وشهد الشهود مع التاريخ لا يقبل ايضا وقيل انه يقبل ودعى الملك بالبيع التاريخ منذ سنة ولم  
 شهد واعلى التاريخ ولم يذكر التاريخ يقبل وعلى القليل لا ولو ادعى النجاع والشهود شهدوا بالشراء  
 لا يقبل ودعى الشراء لم يذكر تاريخ الشراء شرايين وشهد الشهود على الشراء لا يقبل **من فصول** واذا  
 تنازعا اثنتان في امرأة كذا وامرهما يدعى انه تزوجها اولاه واقاما البينة فان القاضي لا يقبل واحدة  
 من البينتين الا ان يتبع على الاخر احد محان فاقا باقرار المرأة او باقامت البينة على اقرارها او يكون في  
 يد احدى الوباين دخل بها باحدى الا ان يعزم الاخر بينة الزنا تزوجه قبله وكذا لو كانت في بيت احدى  
 كان اولى لها لانها بمنزلة ما لو كانت في يده ولو لم يكن له بينة يعنى على السبق والتاريخ وكان لها بينة على  
 التكملة فان المرأة نسأ لعنه فكر فلانها اقوت في امره ولو لم يقبل احدى اولاه كانت في بيته احدى



ولادته من احد صاقي القاضى بينهما لانه لا يزوج احدهما - وان كانا قد ماتا وقد اقرت لافخر لولدهما  
اليد لان اقراره لا تصح في ابطال حق الاخر فان اقرت المرأة لاحد صاقي والمثاني تاريخها ما يكون الذي اقرت لان لا تور  
عنته اليه - وان لم يقر لاحد صاقي اقرت اخر بن بنان ومولاك عن رجل عن سعيد بن الحسين عن قتادة بن النعمان  
شهادة على شهادة في حد ولا في دم ولا طلاق ولا نكاح ولا عتق الا في المال فقط - ومنه ان النفس والنحو  
قتاده لا يجوز شهادته على شهادة في حد وموقوف الاوراعى وروينا ايضا عن بشرع وسروق والحسين بن سعيد  
وقال ابو جعفر يجوز في كل شئ الا الحدود والقصاص وقال مالك والشافعي وان اقر بجوز في كل شئ الا الحدود  
وجعفر بن محمد بن علي ادعى على رجل الف درهم فشهد شاهدان على خمسين اجاب قائم كان يقبل لانه شرط اتفقا  
الشاهدين لفظا من حيث اللفظ لا اتفاق لفظ المدعى في لفظ الشاهد بخلاف ما اذا شهد احدهما بالحد ولا اقر  
نحو مائة والباقي بحال عندنا في عدم وجود الاتفاق بين لفظي الشاهدين من حيث اللفظ **من عايد**  
امراة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يدعيها وهي يصدقها فالحق قول من ادعى داره فقد صرح له على اليد  
ثبت على الحرة كلفه الزاكر كما في المتاع - ادعى انها امراته ومدفوعة منذ خمس سنين وانها اقرت له بذلك وانها  
في يده واقام البينة فيمنه الثاني اولى لانه ثبت نكاحه وثبت كونها في يده وثبت اقراره بالحد والحكم موافق  
للمعروف **من عايد** ولو ثبت القاضى الشاهد عن لونه الا انه فزكو وانما شهدوا عند الدعوى وكبروا الصفة  
على خلافه يقبل اذا تفاقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر وفي فتاوى النفس في الشهادة على التمسك بالادب  
ان يذكر واصف الزكور والانوثه وعدد الزكور والانوثه وذكر اللون ليس بشرط وفي التواريخ كان الدعوى  
رجل ادعى على اخر الف درهم فشهدوا ثلثة نفر ثم قال احدكم قبل ان تقضى القاضى استغفر الله قد كذبت في  
شهادتي فسبى القاضى قوله ولم يعلم ابراهيم رجع فسئلاهم من الذي رجع منكم فقالوا كلنا على شهادةتنا لا نقضى  
شهادتهم فان جاء المدعى بانين منكم يوم الثاني فشهدا عند القاضي فانه يقضى له بالمال على المدعى عليه  
ولو طال الشاهدان شهد فيما اعلم او قال اعلان على فله الف درهم فيما اعلم لا يقبل وفي فتاوى الامام الاجل عليه السلام  
ادعى على اخر عشرة دراهم والشاهد شهدوا انه عليه عشرة دراهم فقبل ولو ادعى عليه ده وازده درهم شهدوا  
لذكر لا يقبل وكذا الوادي انه ملكه اذده وازده سال بان شهدوا على الا يقبل ولو ادعى على اخر قبض بشئ  
فشهدوا بهما العبارة ابن مدعي عليه حينئذ كفت له ابن مدعي بهما فبرئ من اقراره لا يقبل وفي الا قضيت  
وفي دعوى الفرائض لو شهدوا ان له اياه مات وموفا على الفرائض او نأبى على البساط او هذا الثوب ووضع  
على رأسه او هذا الطين وقع على رأسه لا تقضى بشهادتهم مالم يشهدوا انه كان حامله ولو شهدوا ان له اياه  
مات وكانا كئنا في هذه الدار يقبل ولو شهدوا ان له اياه مات وموفا على الفرائض او نأبى على البساط او هذا الثوب ووضع  
الادب يقضى لهذه الشهادة وفي المستعنى انه اذا شهدوا انه مات على هذه الدار فبرئ ولو شهدوا احد صاقي  
انه اقرت كن في هذه الدار وشهدا ان الدار لا يقبل وان شهدا احد صاقي انه اقرت الدار له وشهدا ان الدار كان  
فيها قضى بالدار له **من عايد** باع جارية وبشرع عيونا وتعايضا ثم ادعى رجله لمقبرها من المتعنى فشهدا له بالبائع

و

تمای حفظ

تقبل











رجل يحسن بالزنا فتنى القاضي بالرجع فرجع واجتمع قبل الرجوع وهو كالمرجوع بعد الامتناع ويحكم الرجوع  
خاصة وهو قول زفر وقالوا هو كالمرجوع قبل القضاء ويجوز ان يجعلا حد الغذف كما ان القضاء حصل  
بالشهادة ورجوعه يبطل شهادته في حقه لا في حق غيره لهما ان الامتناع في باب المدد مطلقا  
فصار كانه رجع قبل القضاء ولهذا يلحق اسباب المخرج المأثرة بعد القضاء كالموجود قبل القضاء ولورجع  
قبل القضاء يجزى فكذا هذا **اصلا** شاهد لبنت امراته او لطلقة بتقبل وهذا بعد انقضاء المدد مطلقا فلا يفي  
في البتة لا يجوز شهادته لها ولا شهادتها له وتقبل شهادته الريب للاراية وفي القاضي للمصنف لا يقبل شهادته التي  
لمعذته بطلاقا بانيا وفي الاصل الامام الرضا في باب ما لا يجوز شهادته اذا تحمل الملوك شهادته لمولاه فلم  
يؤد حتى عتق ثم شهد بها جاز كالصبي اذا تحمل ثم شهد بعد البلوغ ولا يجوز شهادته من ترك الصلوة جماعة الا اذا تركها  
عن تأويل وهو ان يكون الامام فاسقا كمن لا يقتد به يمكن ان يصدقه ولا تترك جهة الاعمال تأويل ولا تترك الصلوات  
ومن عصى في غير ذلك وهو مفسد ولم يؤد زكوة ماله يكون جازما **في الفتاوى** مدعي دعوى كره وسبب كفايا  
كره مطلق وادنى وسبب كفتنت اذا كان المدعى في الدين يسوع وان كان في الدين فلا فرق معلوم **قوله**  
شهادته على الشراء الدار فيينا موضعها وصدور ما يقبل لها لو ذهبتا فقلالا هل سئل شهادتهما قال نعم لو وقع الإجماع  
باليان ذكره في دعوى الضمان ثم قال اذا قبلت وقضي بها فقال المدعي عليه هذه الدار التي يدعي ليست تلك الدار  
التي شهد بها اخرج الى شاهدين آخرين يشهدان هذه تلك الدار التي شهدا التبعين **قوله** واما الواقع  
الصحيح من المذهب جواز الشهادة على اصل الوقف لانه لا يفتي بعد القضاء وحولين وانما يشهد كل من يربط  
الوقف لا يجوز ولا يشترط ان يشهد بلفظ التجيز بالموت بلفظ الشهادة عند من يشهد والذي يشهد  
عند القاضي بلفظ الشهادة **قوله** واما النصول الثلاثة التي شرطنا فيها شهادته العديين ينبغي ان يشهد  
عنده بلفظ الشهادة حتى يجوز له الشهادة بالسامع قال في الله عنه قال استأذنته الا في هذا الاعتبار  
الصدر القاضي به هانا الالم وفي محقق القدرى اما يجوز الشهادة بالسامع اذا اخبر بهما في شيء جزا  
بدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط وفي الموت مسئلة عجيبة وهو انما زالم يعاين الموت الا واحد ولو شهد  
عند القاضي لا يفتي بشهادته وصدوها في تضع فاما الجرح فلهذا لا يسوغ فيه بل ان يشهد في موت من يشهد  
بموجع ذلك الشاهد فيقتضيه شهادته وانما جاز في الموت بطرس ارض في موضع هذا يمنع باله لا يسوغ لا قدر  
ان يشهد على موت الا ان يشهد في موت اوسع ذلك فمن شهد من غير ذلك ان شهد عند القاضي وقال لا تشهد

ان طائفة من اهلنا يذكرون من شوبه جازت شهادتها بولائه والمذهب يجوز ذلك ايضا وفيه اختلاف للشيخ  
وكذلك لو قال وقاه او شهدنا بخمارته والقتل كالموت ولو قال رجل سلم لامرأة رجل شهد هذا ان زوجها  
مات جاز لان الزوج ولو ان المرأة اذا تزوجت تزوجت افرتم افرها جماعة ان زوجها في ان مرفت الاول  
فالمكسح جائز في فتاوى الشيخ وفي الثاني لم يشترط تصديق المرأة كمن شرط تصديقها في الخبر بالموت بشهادة  
عدلا كذا في الاخر هو قرف فانه جاز ولو اخبرها بموت الغائب واخبرها ان كان بموت لمكان الخبر بشهادتها  
عالمين موته او شهد جاز وكان هذا ويشيع للمرأة ان تزوج باجر بعد انقضاء العدة بهذا الالم بوزن في شادي  
الحيف بعد تاريخ شاهد الموت فشهدان شاهد في الليرة اولى ولو شهد عند المرأة ان زوجها ارتد العيا بالله  
فلم لها ان يتزوج فيه روايتان المسئلة في كراهية فتاوى القاضي وفي الفتاوى الصغيرة الشهادة بالشهادة في النسب  
غيره بلفظ الحقيقة ان يشهد وتسمع من قوم كثير لا يصوروا طينهم على الكذب ولا يشترط في هذا العدة بل يشترط التامر  
وان يشهد عن رجلان او رجل امرأتان عدلان بلفظ الشراء وفي الشراء على الموت لا يتولون  
سماوا لو سئل عنها بقوله وقاه وصلى عليه حتى يقتل **قوله** لو ادعى قضا، دينه وشهدا انه اقر باستيفانه يقتل  
ولو شهد احد هما الا بالاداء والاخر بالاقراء بالاعتناء كما في الغصب تسد ادعى شراء منه فشهدا بشرايهما  
وكيله نزع وكذا لو شهدان فلا تبايع وهذا المدعي عليه جاز ببيعة **فصول** لو ادعى من دين وقال له  
بينه في المصير بوجع ثلثة ايام **فصول** وشهدا اثنا ان قتل اياه عدلا وشهدا اخر ان فلانا  
اخذ قتله عدلا وقال الولي قتلته لحيي لا يقتضي شي لانه كذب كل من يدعي في بعض ما شهدوا  
وذلك يبطل الشهادة **قوله** ولو شهدوا جميعا بالقتل المطلق وقالوا لا تدعى باي شيء قتلها  
القياس ان لا يقبل كما قلنا وفي الامتحان يعني بالدية لان الشهود انفقوا على المطلق و  
اض موجه بالدية **قوله** ولو اتفق القاضي اجتهد في طلب التعديل اختصا بما لفته لا يوجد  
المؤمن بغير عيب قضاء الامر عليهم وان كان الشاهد في الظاهر عدلا وفي السر فاسقا لا اجل  
المركي ان يذكر فقه لانه هكذا السر وان لا يجوز ولكن اذا سأل القاضي وهو **سكت** ولو شتم  
اهله وماله بغير الغذف كل يوم واعتلى ولا يقبل شهادته ولو قد فشا وشتم احيانا كما لو قال قاتل شهادته  
والغذف يستقط العدة لانه القذف حرم والقاعل وللتكلم مردود لان الجمل لا يغيره وان شتموه  
الان في القذف ولا يسمون القاضي بهذا الشهادة لانه كاذب **قوله** في امره **قوله** في امره بطلان بية

اما خارج



ان له ولعلنا هذا الف ورجع وفقى القاضي بنصف الحق ثم قدم الغائب ليس له ان يافت في العرش شيئا  
الا ان يقع البيعة طمان يا فخره شريكه نصف بالاقطع خذوا من بالشر **بشرى** رجل اقام البيعة فيقبل  
قال عليه السلام العيني الفخره احق ان يرد من البيعة العاكلة ولا نطلب اليه لا يدل على عدم البيعة للاتصال  
انها غايه او صافه ولم يضرها ولا ان اليه يدل على البيعة فاذا قد راعى الاصل بطل حكم الحلف **استبان**  
اقرى عليه ديناً فقال دفعنا انك اقررت ان يمدى عليه جزى حوائج نيسبت فهذا ليس يدفع لافضل  
انه لا ديناً مؤجلاً فلم يكن له المطالبة قبل الحلف **قفيه** ادعى في وارث فلان الذي اخوه ملاب وام وطاقم بيعة  
قال القاضي بكال الشهود يكره في انبياءه وى وارثا ست فقالوا سمعنا من العورثا انه وارثي لا تقبل  
هذه الشهادة ولا يثبت اقرار الميت كونه وارثاً لانه محل النسب **على** ادعى شراء دار فقام  
بلفظ البيت قبل يرد وقيل يقبل وهو الاظهر **قفيه** ادعى ان البيعة والدار فقام **قفيه** ادعى ان البيعة  
على الصلح فالحاكم القاضي الى بيان التاريخ فقال ادعى ان كان من سبعة اشهر او اقل او اكثر وقال الاقر  
اظن انه منذ ثلاث سنين او ازيد لا يعمل ما اختلف هذا الاختلاف القاض وان كان لا يجرى اياه الى بيان التاريخ  
**قفيه** وفي الواضحة ان طغي اذا حضر الرجل نكاح رجل او اقران بدين او بيع او قتل فلما اراد ان يشهد بشهادة شاهد  
مدل ان الزوج طلق امرأته ثلثا او مالا غايها امرأة ارضعها او قال اعتق اعتق العبد قبل ان يبيعه او قال لا  
العتق على الولي عنه لا يبيعه يشهد بالبيع او النكاح او القتل او ان يشهد عنده واحد لا يبيعه ان يدعى الشهادة  
رجل راى عيني في يد رجل يتصرف بمرف الملك اراد ان يشهد بذلك له اخبره عدلان ان الملك لا يجوز له ان  
يشهد لا ولي بذلك ولو اخبره عدلان انه باع من ذى اليد له ان يشهد على ما علم ولا يلتفت الى قولها ولو لم  
يشهد **قفيه** وفي النوازل في الشهود يشهدان على انسان بما لا يدعى له ان يشهد على ما علم ولا يلتفت الى قولها ولو لم  
وان سألهم فلم يحسوا وهل يقضي بشهادتهم والم يبينوا السبب في الاصل الشهادة بالساعة الا في اربعة  
مواضع المرف والنسب والنكاح والقضاء اما النكاح بان كان قضي في مرفه راء الملك ويحسمه الله  
انه فاحش يجمع التمسك ان يشهد على كتابه الى قاضي اقر وهو هذا الخي انما واما النسب صورته اذا سمع انسان  
ان فلان ابن فلان فلان فلان يشهد بذلك ولم يبين الولادة فانه لا يثبت للتوارث الا بيمينه ان البكر العدة  
ابن ابني فانه **واما النكاح** او ادعى رجل ان فلان له امرأة وسمي النكاح فلان فلان زوجة فلان يبيعه  
يشهدان بها زوجة ولم يبين عقد النكاح **الا يري** اننا تشهد ان ما يشهد زوجة النبي **واما النكاح**

على الاصول في النكاح بالشامح جائز في مختار القدوس وفي فوايد استاذنا لا يجوز لهم ان يشهدوا على  
الدخول بالزوج بالنكاح ولو اراد ان يثبت الدخول يثبت للطلق العيصية والوفت اذا سمع الناس  
يقولون ان فلان مات او رادع صنعوا كما صنعوا بالملوك يبيعه ان يشهد على مودته وان لم يبين ذلك  
فانما تشهد ان رسول الله لم توفي ولم يدرك الوفاة **قفيه** والاختلاف في الخطبة يمنع قبول الشهادة  
او لم يكن التوفيق قال استاذنا ولم يكن تفيد مكان التوفيق وذكر شيخ في مسألة انه سرق بقره واقتلها  
فلو انها قال يوجب بقبول شهادتهما وقال لا يقبل عن ابي جعفر **قفيه** هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتيه منفصل  
كالسواد والبيات فاما في مقدار بقبول شهادتهما على الصفر والآخر على المرق فانه يقبل لان الصفر  
الشبعة تقرب الى المرق والآخر اذ اقرت تقرب الى الصفر وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد  
احدهما انه غيب او الامر انهما يبيعا وتقبل بلا خلاف **شس** عن الكرخي عن هذا فقال هذا كونه عور مشاهدا  
كالسواد والبيات لا يعمل عندهم **قفيه** قامت الان في بيعة على رجل يقول او فعل في مكان في زمان  
معيان فاقام المدعى عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان وفي ذلك الزمان فيمن التهاجر فلا تقبل عن النسخي **قفيه**  
**وجل** ادعى ورثة رجل انه اسر صبيته انه ابن الميت وهو ابن اثني وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت  
الورثة منه ان اسر المدعي ثمانية عشر سنة فادفع صحيح ادعى على رجل انه اسر صبيته ليخرج عماره ويخرجه عن  
كره مضرب الصبي على مات واقام عليه بيعة واقام المدعي عليه بيعة ان ذلك الحمار لا يقبل بيعة لانها قامت  
النسخي مقصود **قفيه** **قفيه** الفتاوى والى القاضي يسمع البيعة على طلاق المرأة وعن الامم من غير دعوى المرأة  
والامم حسبة فان نفي الجاهل **قفيه** رجل شهد بنو از طلق امهم ثلثا وهو يكره فان كانت الام يدعي فالشركة  
باطلة وان كانت بحكم فالشركة جائزة لانها اذا كانت بدعي فهم شهدون لامهم وهل يحلف على طلاق طلاق  
الامم حسبة من غير دعوى ذكر في الخبر ما يدل على ان البيعة  
بعد وفاة وشهد الآخر وقفا محمي تاما كانت الشراة باطلة لان ادها يشهد بالقبول والا فربما يقبل  
ويشهد ادها ان وقفا في محنة وشهد الآخر وقفا في مرفه جازت شهادتهما لانها تشهد ابو قف  
بانت بناء على ما ذكرنا في فصل المدة ان الوقت في مرض مودة كالوقت في حال القوت كان الاقرار و  
للمسلم الا للثوب **قفيه** ادعى المدعي ان كان موقفة بعد الموت حتى لا يشترط التسليم  
كل في سائر الامور ما اذا ثبت ان الوقت في المرض كالوقت في القوت فمدا اتقا فمدا على الشراة

مسألة  
في سيرة  
واختلاف  
لداستل  
بشهادتهما



الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يجز من اثنت وهذا لا يمنع الشهاد **خلاصة** وفي الجرح الكبير رجل  
ادعى ملكا جرحه رجل بالبشر فشهد الشهود بالملك المطلق لا يقبل ولو ادعى الملك المطلق لشهوده على الملك  
سبب وموت السبب يقبل وفي الاجناس النافذة بالملك ان الملك بملك هذه السبب الذي شهدوا  
اوبيت امر فان قال بهذا السبب يقضي بالملك بهذا السبب الذي شهدوا وان قال بسبب اخر لا يقضي له بشئ أصلا وفي الا  
لو ادعى الملك بالبشر وهم شهدوا على المطلق ان لا يقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي شريتها من فلان  
فلانا وذكر اشرايط المعروفة اما اذا قال ملكي شترته من رجل ادعى عدي وشهد الشهود على الملك المطلق يقبل **خلاصة**  
اكر كونا ان يقتدوا به على ملك ابراهيم مدعي است بطلان سبكه ندر ابراهيم مدعي عليه دعوى فرفضت بكذا ودعى بغيره وملك بايع  
بالتسليم بايع بوي كنفه ابراهيم كوا به بركب بوجه بآية اجاب اني كنفه من زمان ان ذكر سببا لازم وان شئت ان  
يعني عفا ربه وفيه نظر **قاعدة** دار مسدودا مسدودا في احدى الجوانب فبها من المسجون فتمت دعوى  
الملك يقبل اذا كان اهل الخلافة سبعين او اكثر وفي فتاوى الشيخ ذكر ان شأنا منهم يقبل من غير قيد عدد  
**قضية** شهد رجلان ان هذا هو هذا الف درهم فقال الشهود له صدقا وهي است لا يكفي هذا الحكم بالم مدعي  
ثم يشهدان بعد الدعوى لا ان شرط قبول البينة على المال سبق الدعوى ولم يوجد **قاعدة** شاهدان اطلاقا والا فلا  
بشئ اذا اختلفا في الزمان او المكان يقبل وان كان الطلاق في هذا الزمان او في هذا المكان غير الطلاق في ذلك المكان  
والزمان لان الغايه انما ثبت ان لو كان القاضي يقضي في الزمان والمكان ولا يقضي كذلك وانما يقضي باصل الملاق  
جلاق الفعل **خلاصة** ارباب جوي كذا كونه في كذا مكانا من زمانه زمانا جوي كذا بقاء من زمانه زمانا  
وورق قدح سورة است لا يسمع لان هذه شهادتي على النفي المطلق بخلاف ما لو حلف لا يذهب من هذه البلاد فيغير  
اذن امره فاقامت بئنه فتا لوان دستور من زنت من شهر رقت حيث يسمع والفرق انه ذاك شاهد على النفي  
ومعنى اما صورة فظاهر واما معنى فلانه لا يحيط العلم بعدم الحق اما هذه شهادتي على النفي صورة لا معنى لانه  
انه ذهب عن تنهاه فيحيط العلم بعدم الحق الا اذا فافتراق **قاعدة** فصل  
في الشهادة على فعل نفي كان الامام يجوز شهادته القاسم على فسمتها وهو قول  
الكثير ويحرم يد ذلك وهو قول الكثر **قاعدة** اوله ان يشهد في هذا النصف وقعه في سهم هذا النصف  
الاخره سهمه ذكر ان وذكر القاضي قول محمد بن الامام ووجه القبول ان الملك لا يثبت بالنسبة  
بل بالترتيب او بتمام الزمان في النافي عليه والطلاق بالتمتع ولا يغير امره بالواجب لا يقبل اجماعا وكذا لو شهدا

انه امرنا ان تبلغ فلانا انه وكه يبيع عنده والخلفاء وامرنا ان تبلغ زوجته انه جعل امره بيدنا قبلها  
وظلقت نفسها قبل اما لو قال امرنا ان يجعل امرها بيدنا فجلنا وظلقت نفسها لانفسها وفي المتن شهدانه  
قبض منه الف وهو ينكر وقالوا نحن وزنا ملكا امرنا ان يجعل المال حاضرا نقبل والا فلا وذكر بعده وزن الف  
له المال ووضع يده بيديه وقال فداكل فقال المعتضى لا وزنا ولينه فتاوله ثم يشهد المعتضى انه لا الذي  
دفع المال يقبل وذكر هلال في الشرط انه لا يعمل شهادته الذي كاذب الكيال وسئل شهادته زرع  
في المذروع ولو قال في الحنطة جاء بها بدوايتها وكذا استاجرين يحملها يقبل لانه ليس بخويل الصفا  
عن الغريم قال لعبد ان دخلت الدار هذين الرجلين اوست ثوبهما فانت هرفعل العبد ذلك  
فشهد الرجلان او ابناهما على تحقق الفعل يقبل ولو قال ان كلمتا عبدي هذا او ستا ثوبه فشهدوا على  
تحقق الفعل لا يقبل **قاعدة** ولو قال لعبد ان كلمت فلانا وفلان فانت هرفشهدا انه كلماه لا يقبل ان لمحضضا  
من فلانا فعبد هرفشهد رجل واجب العبد انه مستعرض من فلانا وكذا والالف ينكر يقبل في حق المال لا في  
حق العبد لان فيه شهادة الاجاب لانه لا يقبل ان شرب الخمر او سرقته فلانا فعبد هرفشهد رجل  
امرنا ان يحقق الفعل يقبل في حق النكاح لا في حق الحد والنكاح رجل قال ان رجل عبد هرفشهد الدار  
فمنه و قال نعم في ان دخل هو هرفشهد الدار فامرته طالق فشهد نصرانيا بال دخول  
كانا العبد مسلم لا يقبل وان كان كافرا يقبل على طلاق النصارى لا العتق لكون المولى مسلما  
علق بعنق على ان لا يفرظا فشهدا على انه اقرهما يقبل ادعى دارا فشهد له بها شاهدا  
انه كانا استاجرها على بناء يقبل وان قال كانا متاجرا على هدمها فهد مناها لا يقبل  
وضمنا قيمة البناء للمدعي الضمان او الاضوان زوجه ابنة اخهما ثم شهدا انه طلقها والمارة  
بدعي او تنكر يقبل ولو شهدا انه منكوحته يقبل وفي العبدان زوجه اختهما الصغيره فادركتا  
فشهدا انها اختارت نفسها تقبل ولو كانت الامة بين رجلين فاعتقاها وشهدا انها اختارت  
نفسها تقبل وشهادتي الوكيلين او الدلائل اذا قالوا بعنا هذا الشيء او الوكيلان بالنكاح او  
الطلاق اذا قالوا نحن فعلنا هذا النكاح او النكاح لا يقبل اما لو شهد الوكيلان بالبيع والطلاق  
انها منكوحته او ملكه يقبل والشهادتي على الملاح بلا دعوى الزوجه تقبل كالطلاق وعناق الامة  
ويحفظ المرء عن الزوجه ان دارى هذا احد فبهد هرفشهد ثلاثة او اربعة انهم دخلوها



قال الامام الشيخ ان قالوا دخلنا لا نقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا نقبل وان كانا اثنين لا نقبل  
 وقال الامام الشيخ انه ينبغي في الثلاثة او الاربعة مطلقا سواء قوله دخلنا او دخل معنا وفي الاثنين  
 كما قال ابو الفتح فقال الحسن بن زياد اجبت وخالفنا **الساكن** شهدا على رجل انه قال انما استجدتكم فانه  
 كذا او عبده حر ومتى شهدنا لا نقبل لاننا شهدنا على لا يتبع بالخالف بل برأيه وفيه وقد امرنا ان نقبله وكذا  
 انه قال استجدتكم فانه لا نقبل لان الشياخ غيبيهما وفي فتاوى قاضي خا اذا اراد الشهود ان  
 يشهدوا في هذه المسائل يشهدون بالطلاق والعناق مطلقا ببيان السبب ولذا اذا شهد على كتاب  
 وصية فيه وصية له امضا بغير يد عا او مولى له به وقول يشهد بجميع ما في الكتاب الا بهما الفعلا  
 انكر الفقيه اي يكره البني وذكر ابو القاسم انكر الورثة النكاح فشهد رجل قد نوى العقد والنكاح مذكر  
 النكاح او يذكر انه تولاه وان قال عبده حر كان فلا تأخذوا ابدا في هذه الدار فشهدوا انها ابدا  
 دخلنا لا نقبل حتى يشهد شاهدان سواء هما على الروية وفي ثلاثة نفر قتلوا رجلا علما ثم شهدوا على انما  
 عنا لا يجوز ولو شهد شاهدان منهم انه غافنا وعن هذا يقبل هذا الرجل وهو قول **الشيخ** وفي  
 الفتاوى وقفنا وقتا على مكتب وعلى محله فيه فغصب رجل هذا الوقف يشهد بعض هذا اهل القرية ان هذا  
 وقف فلان من فلان على هذا المكتب ومعلم وليس للشهود ادلا في المكتب يقبل ولولم فيه ولا يقبل  
 ايضا وكذا لو شهدا على المحلة للمسجد بشئ انه وقف للمسجد وكذا لو شهدا ان هذا الوقف وقف  
 لهذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة وهم من اهل تلك المدرسة وكذا لو  
 شهدا على المحلة للمسجد بشئ انه وقف للمسجد شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا البناء السبيل اذا شهدا  
 على انه وقف لاسبيل السبيل وقيل ان كان الشاهد يطلب حقا لنفسه من ذلك لا يقبل والا يقبل وقال  
 بعضهم الامام الفضلي يقبل شهادته اهل المسجد وقال ابو بكر بن حامد يقبل وقال في الفتاوى الصنف مصدر  
 الاسلام فاك سيد من هذه المسائل يقبل على كل حال لان كون الفقيه في المدرسة والرجل  
 في المحلة والصبي في المكتب غير لازم بل ينتقل ولو شهدوا انه او مولى فقراء جيرانه وللشهود  
 اولاد يحتاجون في جواب الموصي قال محمد لا يقبل في حق اولادهم ويقبل في حق  
 الباقيين وفي الوقف على فقراء جيرانه على هذا وذكر هلال انه يقبل شهادة الجيران على  
 الوقف ولو شهدوا انه او مولى ثلث ماله للفقراء واهل بيته فقراء لا يقبل

وفي الاجتناس في الشهادة على الوصية للفقراء والبرية الشاهد فورا لا يقبل مطلقا شهد بعض  
 اهل القرية على بابا فيهم بزيادة بخراج لا يقبل والبرية كل ارض ميعنا ولنا في خراج الشاهد يقبل  
 جمع بين الباب الاخر فبين وبين الدعوى والشهادة وذكر عبارات الاستيفاء والاقراء  
 والامراء والتكليف والبيعة والصدقة والنهي والاحلال والبراءة والمعطية وذكر في حكم الكفيل ايضا  
 اما الاول رجل له على رجل الف درهم والوفيم فلهما فادعاه اذ اوفاه وشهد له شهادته بالادارة يستفاد  
 وشهدت ابدان بان صاحب الحق ابراء لم يقبل لان البراءة إسقاط من وجه وليس في الاستيفاء  
 وقد يكون البراءة حكما للكنيسة فيصير بمنزلة ما لو شهد احدنا بالاستيفاء والاخر بالادارة وشهد  
 فبطل ولو كانا شهودا لبراءة الطالب اقرنا الذي عليه الدين برئ اليه من قبل الشاهد لان  
 البراءة التي برئنا منها من المطلوب ونائبها الطالب هو الاستيفاء فقد انتفى على الاقرار به ولو ادعى  
 الفهم البراءة فشهد عليه شهادته بان صاحب الحق وبطلان ادعاءه عليه ولو تكلم اياه او صلح منه او صلح  
 له فشهدا بينهما جازية لان المدعى قال في برئ منه وبطلان العبارات كلها ساء البراءة فصحت الدعوى  
 وجازت الموافقة بينهما وبين الشهادة والشهادة متفقة في انفسهما في البراءة ولكن في الصدقة  
 بزيادة اخرى بها كانت قال ابراءه لوصيله ولو ادعى الغريم الاستيفاء وشهد له شهادته بالادارة  
 الاستيفاء وشهد اخر انه عليه منه او ارض له او وجه له او تصدق به عليه كانت باطلا لانه يملك العبارات  
 عن الاستيفاء والبراءة لا يملك حكم الاستيفاء والبراءة قد يصلح في لم يقبل الشهادة في مسئلة الاستيفاء  
 ففي هذا الاولى ولو ادعى الغريم الرهبة فشهد له شاهد بالبراءة وشهد له شاهد بالرهبنة والحق المعطية  
 او انه عليه منه او ارض له جازت الشهادة لانه الشهادة قد اتفقت على البراءة بطريق التبرع وقد يكون  
 الرهبة وبطلان العبارات بغير البراءة بطريق التبرع وبزيادة فاعل البراءة وغيره كذا فاما قوله اصدقا فبطلان  
 اتفاه المدعى وقد ذكر تفصيل في فيه الموقوف بين الشهود فصار كالا نوالا ونوالا ونوالا ولو شهد له شهادته بالصدقة  
 والمسيكيات لم يقبل لانه شهد بزيادة لا يحتملها الدعوى فبطلت شهادته بزيادة المدعى ولو ادعى البراءة  
 فشهد له شاهد بالرهبنة والادارة بالصدقة لم يقبل لانه دعوى البراءة يشترط كراهة من الاقرار بالصدقة والرهبنة  
 الا باليمين متفردة فتصير مكذوبة لهما او لا مدعى لامي له فقد تضمنت هذه الفصل ثلثة اوجه في دعوى الاستيفاء  
 وجهين في دعوى البراءة وجهان في دعوى الرهبة والعقد الذي في ادعى الذي عليه كماله اوفاه صاحب الحق

البراءة وشهادة ابراء صاحب الحق



فشهد له بان انه ابراه من دينة جازت لان الاستيفاء ينسجم الاجراء ولو شهدوا بالصدقة او الهبة او التحلي  
او العطيّة او الاصل لم يقبل لان الاستيفاء لا ينسجم شي من هذه الجمل ولو ادعى الا بره فشهد بالتحليل جازت لانه  
لا ابراه انما هو من غير التحليل ولو ادعى الهبة او الصدقة او التحلي او العطيّة او الاصل فشهد بالاستيفاء لم  
يقبل في ذلك كما ذكرنا لانه لا موافقة بينهما وبين الاستيفاء وبوجه من الوجوه فانه ادعى الاجراء او التحليل  
فشهد اذ ابراه بالاستيفاء وشال القاضي الذي ادعى من البراءة او التحليل ان كان بالاستيفاء وام  
غيره فان قال كان بالاستيفاء قبل ذلك وحكم به وان قال غير لم يقبل وان سكت عن الجواب لم يقبل ايضا  
والاصح ان موافقة متى ظهرت او الخلف لم يجب السؤال وانما السؤال في موضع الاحتمال والابراء والتحليل  
محتمل معنى الاستيفاء ويحتمل ان غير ذلك فوجب السؤال فقد جعل التحليل ملما بالاستيفاء حتى ويبين السؤال  
بمنزلة الاجراء وقابل هذا الاجراء لان الاستيفاء بمنزلة الهبة والصدقة وقد جعل التحليل  
بمنزلة الاجراء في ان يصح حكم الاستيفاء فجعل الاجراء بمنزلة الهبة والتحليل بمنزلة الاجراء والموافقة بينهما  
ان الاجراء هو ان يحول الدين حلاله كما قال في قوله وادرككم ما وراء ذلك ومعنى هذا ان يحول الدين له فذلك  
معنى الهبة بعينه **من يزعم** ولا يثبت اجراء على المشهور له قاله الحكم ومنه التحليل رواه فيهما  
اذا كانا للثابتين على المشهور له وهو من غير الاستيفاء لا يقبل الحديث عليه او احد الاثبات شهد قسما بشهادة  
او بعدة عن ابراه وعده وركبته او بمقتضى قبول عند محمد بن عمرو ما رواه انه قال نعم يلزمه الحال او اذ قال  
لم اقبل قوله فانه قال بهم عدول لكن لم يردوا في شهادتهم فانه كان المشهور عليه من رجع اليه التوبير  
جعلته واذا في الدين وتركه الحديث ليس بشي اذ ابراه هذا ان ليس تعدل او ان عليه نافية ناقة ولكن ينبغي  
ان لا يقبل ما وفي قوله تعدل وفي الاقضية ان بعد قطعا ولا يقول انهم عدل عندى لانه التناقض ابراه في قوله  
لا اعلم منه في الاصل ان تعدل او لا تعدل فاما عدل الاصل ان ليس يتعدل كما لو قال اني شهد فلانة على فلانة  
اشهد في العلم لا يقبل بشهادته **وكذا في الاقرار** في الدعوى على التورع في العلم لا يكون اقرارا وقالوا العلم لا  
يكون تعدلا **في التوازل** ان يقول المزمع بغير دليل معنى جازا الشهاد **وفي المحيط** عن ابراه في قوله اني شهد  
تركبة العزل والمركبة والحد وفي القذف والاعم اذا كانوا اذ تركبة الوالد للولد والولد للرجل واما في العلة  
لا يقبل الا من كتب اقبل شهادته وتركبة العلة انية يقبل شهادته رجل وامرأتين اذا كانا المشهورين **فالاصل**  
والقول ان شهد بغير شهادته فلا يثبت له الا لا يقبل حتى يثبت شهادته على وجهها وكذا في العلم اني شهد فلانة على فلانة

على التحصيل ان كان انما شهد ان في قصبي علمه او الشهادة على وجهها لا يقبل منه الا ان كان ما جازا او الشهادة  
اصلا يقبل شهادته وقد كررنا في الاستيفاء ان القاضي اذا ادعى انما شهد بهم الكذب لا يقبل من الا  
والا يقبل كما لو فرق القاضي بين الشهود ان احسن بهم تمت الكذب جاز ذلك **والا فالاصل** **فاحمد** ان لا يقبل  
بشهادة باللفظ **ما رواه** انما هو المكان **واما اللفظ** فعلى قسمين احدهما ان يكون بالكلام **وكذا** ايمان القسمة **والثاني**  
بضم زبارة اليه **فيقول** بالله الذي لا اله الا الله غير الطالب ان لا يب وغير ذلك فهو ثابت في جميع الايمان واما في  
فوقه العزم المجمع قال الله تعالى يحسبونها من بولي الصلوة فيقولون لا يمين بالزكاة والمكان فانه كان على الركن  
والمقام وان كان بالبرية فعلى منبر الرسول فانه كان في سائر البلدان في مصادقها لا يجوز ولا معنى لتأكيد  
اليمين بالزمان والمكان **فروا** ستة اشد بها يمين المدعي يؤيد المدعي عليه الثاني في حد اليمين بغيره انما  
علا يشهد بان شهد وامرأتين فاليمين يؤيد بالزمان والمكان مثل الطلاق والعتاق والوكالة **ولن** كان يشهد  
بطلب طوائف باليمين كمال فانه كان له فظ فانه يؤيد في الزمان والمكان **والا** فلا يؤيد كخط من الخلافة  
يكون نصا بيمين الزكاة فعلى هذا اذا ادعى عبد العتاق على سيرة وانكر السيد فانه ينط الى قيمة العتاق فانه بلغت  
فيؤيد اليمين في جانبه في الزمان والمكان وان لم يبلغ نصا باطلا **فاما العتاق** فلا يؤيد اليمين في جانبه لانه  
يدعى العتاق **النوع الثالث** لو امتنع عن التأكيد بالزمان والمكان كانه فكلوا منه **ولو امتنع** تأكيده باللفظ  
فهو يكون بكونه لا وجه **النوع الرابع** اغتفر القاضي عن التأكيد ينظر فانه اغتفر عن التأكيد الزمان والمكان فانه  
يحتسب ولكن اليمين فعلى قولين احدهما لا يحتسب لان التأكيد كان واجبا **والثاني** يحتسب قال الشيخ ابو حامد  
العوان بالوكالة لغو عنه واما التأكيد في الزمان فهو كالتأكيد باللفظ حتى اذا اغتفر كان محتسبا في السجل لا  
يفصل بين الزمان والمكان **النوع الخامس** الحالف في الكافة مشركا فيؤيد اليمين عليه بالاشياء الثلاثة  
ايضا فانه كان يهوديا يقول بالله الذي انزل التوراة على موسى ونجيه من الغرق **النوع السادس**  
يؤكد القن في وضع اليد على مصحف القرآن قال انما في راي بعض الحكم كانه على مصحف المصحف **قال** المصنف  
للاشائفة كيقضي اليمين ان كان ثبت يمينه ما لا فلو علم البت وكذا ان كان يمين عن نفسه شيئا فلو علم المصنف  
فانه زني عن غيره شيئا فلو علم العلم لانه الذي يحصى انما يصح على العلم ببيان انه لو ادعى عليه شيء لم يقبل الحديث  
حتى يدعى علم الوارث فبعد ذلك للوارث كلف الوارث على العلم اذ انفي والشهادة على النفي لا يصح ان كان يكون في ضمنه  
الثالث اليمين ينبغي ان يكون الدعوى فانه الذي دعوى عليه انكر ان ادعى عن الحق فيعلم اني ما ابراه ولكن فانه اقام البينة



على غائب فانه يخلو مع ذلك فتبين كذا ما يتوهم انه لو كان فافرا يتبعه عليه فبقية ما قبضت منه من هذا الحق ولا بد ان  
لو اختلفت منه ولا قبضت عليه الا ان اطلقوا اقراره يتخلو لم يكن محسوبا وانما افاضل قبل الاشد فانه في حق الله تعالى  
فانه كانه اقرى فوجها فانه اقلنا لا يصح ان يقر في عدالة فكل وجهين ان لا يقر في الادلة ان كان  
لو اقر في غير ذلك ان كان يقر في ثانيا نوع اقراره اقراره فانه في اية طرفة مرة وان كان وقال صلح الله ما طرفة فانه يخلو  
انه ما طرفة فان قال المدعي انه طرفة مرة ثانيا فاصلة فاصلة في ما طرفة فانه لا يجازي الى ذلك لانه يقر الى  
بسم الله ونوع لو اقام البينة بعد التخلو كان له ذلك وقال ابن ابي ليلى ليس له ذلك وقال ما كان ان علم بان  
البينة عند التخلو لم يكن له اقامة البينة والى ذلك وعندهنا لو قال عند التخلو لا بينة فانه اقرارا لبينة بعد  
ذلك يسمع لانه يقر في ثانيا وكذا لو قال عند التخلو لا بينة في فكر من يشهد به فهو كاذب فان فسر بعد ذلك وقال  
لم اعمد ان كانت يا بينة فانه اقرارا لانه اقرت فانه يسمع ما من شرح ايضا وفي ايها البينة قالت ردت  
وقال الزوج ردت فشهد شاهدان انهما سكتا حين بلغها الخبر لم يقبل لانها اختلفا في الشهادة عليه لفظا  
ومعنى لفظا كما لو شهد احداهما في دعوى النكاح انهما نكحوا وشهد الاخر انهما وجبت نفسها منه وكما لو شهد  
احدهما ان الله اعطى عبده هذا وشهد الاخر ان الله باع نفسه من عبده فافترقا في الاقرار ان من قاضيه من عبده كراه في ذلك  
ان كراهه ربوا فوجه استشهاده لانه في حصة لانه لا يسمع لانه اقرارا لغيره مقصورا وهو مأمور بالاقا  
افترقا في البينة لهما اقامتا على السر فافترقا في البينة كونهما سكتا فافترقا في البينة ووجه استشهاده من  
في البينة وفي الشك ولو اقر على رجل ما لانه قبضه من فدان وهو نكاح فشهد على قبضه وقال لا نحن وزنا عليه  
ان كانا نرى ان رب المال كانهما اقرت شهادتهما وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تقبل من قاضيه لانه يعلم  
بصلو الوعد فشهد شاهدان على فمى ثمة اجاب قاضيه فانه يقبل لان الشرط التا والثاني بعد من لفظا من حيث  
اللفظ لا اتفاق لفظا المدعي مع لفظا الشاهد بخلاف اقرارا شاهد اقرارا بالو والآخر عن سمائة والباقي كالم  
فمنه لانه لا يوجب الاتفاق بين لفظي الشاهد من حيث اللفظ **ما يتعلق في**  
**بينة القضاة والحكومة** قال بعض الحكماء في زماننا هذا فتن تعدد القضاة بالرخصة لوقفي لا ينفذ فلما  
احتاج الى البعض اقال الذي طلب لقضاء بالشعاع فهو الذي قلده رسول في نقال القضاء في  
الجزيرة ان القاضي اقرارا لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى وينفذ فيما لم يرشى  
وهو كرايز ووي روي انه لا ينفذ فيما ارشى ايضا وقال بعض الحكماء ان

الذي يقر في غير ذلك ان كان يقر في ثانيا نوع اقراره اقراره فانه في اية طرفة مرة وان كان وقال صلح الله ما طرفة فانه يخلو  
انه ما طرفة فان قال المدعي انه طرفة مرة ثانيا فاصلة فاصلة في ما طرفة فانه لا يجازي الى ذلك لانه يقر الى  
بسم الله ونوع لو اقام البينة بعد التخلو كان له ذلك وقال ابن ابي ليلى ليس له ذلك وقال ما كان ان علم بان  
البينة عند التخلو لم يكن له اقامة البينة والى ذلك وعندهنا لو قال عند التخلو لا بينة فانه اقرارا لبينة بعد  
ذلك يسمع لانه يقر في ثانيا وكذا لو قال عند التخلو لا بينة في فكر من يشهد به فهو كاذب فان فسر بعد ذلك وقال  
لم اعمد ان كانت يا بينة فانه اقرارا لانه اقرت فانه يسمع ما من شرح ايضا وفي ايها البينة قالت ردت  
وقال الزوج ردت فشهد شاهدان انهما سكتا حين بلغها الخبر لم يقبل لانها اختلفا في الشهادة عليه لفظا  
ومعنى لفظا كما لو شهد احداهما في دعوى النكاح انهما نكحوا وشهد الاخر انهما وجبت نفسها منه وكما لو شهد  
احدهما ان الله اعطى عبده هذا وشهد الاخر ان الله باع نفسه من عبده فافترقا في الاقرار ان من قاضيه من عبده كراه في ذلك  
ان كراهه ربوا فوجه استشهاده لانه في حصة لانه لا يسمع لانه اقرارا لغيره مقصورا وهو مأمور بالاقا  
افترقا في البينة لهما اقامتا على السر فافترقا في البينة كونهما سكتا فافترقا في البينة ووجه استشهاده من  
في البينة وفي الشك ولو اقر على رجل ما لانه قبضه من فدان وهو نكاح فشهد على قبضه وقال لا نحن وزنا عليه  
ان كانا نرى ان رب المال كانهما اقرت شهادتهما وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تقبل من قاضيه لانه يعلم  
بصلو الوعد فشهد شاهدان على فمى ثمة اجاب قاضيه فانه يقبل لان الشرط التا والثاني بعد من لفظا من حيث  
اللفظ لا اتفاق لفظا المدعي مع لفظا الشاهد بخلاف اقرارا شاهد اقرارا بالو والآخر عن سمائة والباقي كالم  
فمنه لانه لا يوجب الاتفاق بين لفظي الشاهد من حيث اللفظ **ما يتعلق في**  
**بينة القضاة والحكومة** قال بعض الحكماء في زماننا هذا فتن تعدد القضاة بالرخصة لوقفي لا ينفذ فلما  
احتاج الى البعض اقال الذي طلب لقضاء بالشعاع فهو الذي قلده رسول في نقال القضاء في  
الجزيرة ان القاضي اقرارا لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى وينفذ فيما لم يرشى  
وهو كرايز ووي روي انه لا ينفذ فيما ارشى ايضا وقال بعض الحكماء ان

يؤتى القاضي ان ينفذ القضاة  
والاشياء المشبهة بالارث

ان القضاة ما لم يرشوا فيما ارشى وفيما لم يرشوا ولو اقر الرشوة ولد القاضي او كاتبه او بعض  
اعوانه فان كان باسره ورشاه فهو قاضا او ارشى القاضي ويكون قضاؤه مردودا وان كان  
على القاضي ينفذ قضاؤه ولو كان على الرشوة وما قبض منه والقاضي المولى اذا ارشى فمضى بحث القاضي الذهب  
او الى رجل اخر يسمع المصونة بين اثنين ويحكم بينهما لا ينفذ قضاؤه **حكم** لان القاضي الاول عمل  
وهو لنفسه بين اقرارا رشوة وان كتب الى القاضي المصونة واذا جاز من الكتابة يبيع حكم المكتوب اليه اذ  
القضاة بالبينة يتعدى الى القضاة بالاقراء **الا** يدرى ان لو اقر له بجارية يكون له لا ولها ولو رشا  
عليها كانت له مع ولها **وذكر** القدر وريان اهل الشهادتين والاحتياط من شروط صحة الاولوية **والصحيح**  
ان الاجتهاد شرط الاولوية كما ذكره **حسن** حتى يبيع تقليد القضاة للجاهل عندنا خلافا للشافعي قوله في القضاء  
ثلاث قاضيان في النار والقاضي في الجنة **واما** قاضيا في النار فالجاهل والجاهل **واما** الزوجة  
فالعالم العادل **ولنا** ان القصور ايضا الحق الى الحق اذ اقبل اذ اقبل بنسبتيه والحديث  
يحول على الجاهل الذي جعل يجره ولا يرجع الى العلم **كذلك** جابست كقاض يفسر خود توفيق كند  
**وكذلك** جابست كقاض توفيق فاجاب مدعي را توفيق نكند ومدعي عليه را توفيق  
كند انهم انهم توفيق على الظاهر بين والظاهر يصلح للرفع لا للتحقق والمدعي مستحق والمدعي عليه  
دافع **قاعدة** لا يبايع طلب القضاء بحال من اكثر اهل الواعطي بلا طلب بحال للرفع ما لم يجر عليه هذا عند  
علماء العراق وحوادثا راجع حتى ضربوا ما لا امتناع **فصل** الاصل ان هذا القاضي في الحكم اذا كان حاضرا طيبة  
وهو حو باطل **واذا** كان ظاهرا في مجتهد بقضاؤه اذا كان يرى ذلك فان كان لا يراه فهو باطل وان لم يعلم  
ايرى او لا يرى فهو نفاذ ان كان تاسيا له ايه فقد عند ابي **ولم** سعد عندها واذا كان نفس القضاء مجتهدا  
لم يدره الا بقضاء قاض اخر وولاية القضاء اذا كانت في حد الا فمها ولم يزل قضاؤه الا بقضاء قاض اخر  
واذا كان الخطمى القاضي عند بعضهم مجتهد وعند بعضهم غير مجتهد **قضاؤه** **ببر** **دوس** قال ابن الزهري  
سكنت السنة في لدى رسول الله ع ان لا يقبل في الحدود والقضاة من شهادته النساء مع الرجال وهذا يدل على ان  
احدا لم يقبل بغير شهادته من غيرها ومع هذا لو كان قاض فيها بشهادته من الرجل فله ان يقر في ان لم يكونا  
رجلين فرجل امرأتان فمجل اطلاقه حجة في شهادته من **فان** قضى قاض بشهادته رجل وامرأتين بعد اقرار قضا  
وهو يدرك كل ولا يدرى في رضى الى قاض اخر ذلك القضاء الاول امضا لانه قضي في فصل مجتهد فان قضى القاضي







على البيع والتسليم سالم من الشبهة وانما باقرار البايع او على معاينة واذا اضطرب التمسك في الزمان  
فرق بينهم وسالهم اين كان هذا ومتى كان هذا ولا سمح غير ذلك وهذا احتياط **فصل في** الوالدة باقرار  
اجورهم عن بيعها له وجم الدعوى كمنهم ياخذون في المصنف نصف درهم **ولو** اقرها في السابق  
لا ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم او اربعة هكذا وضعه العلماء الاتعاكبار وهي اجور امثالهم في  
اذا بيعت الى المدعي عليه علامة فحسنت عليه فاشترى واستشهد عليه المدعي على ذلك ونسبت  
ذلك عنده فانه سمع اليه ثانيا ويكون مؤنه الرجالة على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شيئا بعد ذلك قال  
**ست** قال المصلحان مؤنه الرجالة على المدعي ابتداء فاذا امتنع على المدعي عليه وكان هذا معنى انا ما لا يجرى فان  
ان يكون على المدعيين في المال **فصل في** القصاص ولو قضى بجواز النكاح بغير شهوة فقد قضاه **ولو** قضى بجواز النكاح  
منزله الابن لا ينفذ عند ابى يوسف لان الواوثة منقوص على ما في الكتاب وعند جريح ينفذ القاص اذا قضى بجواز  
النكاح التي زنى بها او بائنتها فقد قضى **ولو** قضى بفسخ النكاح **ولو** قضى بفسخ النكاح اذا زنى رجل باح امراته  
لم يدر خطبها فزنى الثاني ان لا يجوزها عليه فاقترعه وقضى بذلك فقد قضاه **ولو** قضى في محل ينفذ فيه **ولو** قضى  
امرته ثلاثا على جلي او فدا او يدر خطبها فزنى بها حكم بطلان ذلك لا ينفذ حكمه **ولو** قضى بطلان الطلاق  
الى الملك ينفذ قضاؤه **ولو** قضى بطلان طلاق الملك كره سعد قضاؤه **ولو** قضى في امره عن قضاؤه الاول وذكر  
في القصاص فتاوى رشيد الدين ولو قضى لحد وقضى طلاق السكران ينفذ لانه علق فيه بين الصابة **ولو** قضى في حد  
فصاص بشهادة رجل وامرأتين سعد قضاؤه وليس له ذلك لكونه مختلف فيه بل لانه فصل في موضع اختياره  
الدين وشهادة النساء مع الرجل خيرا وهذا يدل على ان احكامهم يقل بغير شهادتهم فيها ومع هذا لو حكم قاض فيها  
بشهادتهم مع الرجال نفذ نظر الى ظاهر قوله تعالى فاما لم يكونا رجلين فزنى بها وامرأتين وجعل اطلاقه بين  
شهادتهم ولو قضى بشهادة النساء في الحد والقصاص فقد قضاه ليس ذلك لغاية بطله اذا  
طلب منه ذلك فانه ردس من شريح وعن جماعة من التابعين انهم جوزوا **ولو** لا ينبغي ان يبيع عقار المفقور  
ولو باع جاز اذا اراد ياد ودية المفقور من هي في يده ويضعها على يد ثمة لا يبيع به والقاضي ان  
ينتصب عن المفقور وصيا لطلب ديونه من الغرماء ولا ينتصب عن الغائب **ولو** قضى  
بشهادة الابن لابي لابي والاب لا ينفذ في رفع الى قاض اخر امضاء في قول ابى يوسف وابطله في قول محمد  
وقال الفقهاء ابواليث وقد قال محمد ان لكل شئ قد اختلف الفقهاء فيه ففقد القاضي بذلك جاز قضاؤه

ووقع طلاقا سدا

طلب من النكاح في  
القصاص والحد وقدر

طلب من النكاح في  
القصاص والحد وقدر

طلب من النكاح في  
القصاص والحد وقدر

ولم يكن لخاص آخران بطلان لم تذكر فيه الاختلاف قال للعدد به ما خذ كذا في النوازل **من** احتساب اذا انقضت  
الكتاب لم يدر من قبل لم يصل الكتاب الى المكتوب اليه لا يعمل به منعه ما قال ابو يوسف **ولو** كان الكتاب بعد  
وصول قبل القراء لان القضا انما يجب على المكتوب اليه عند القراء فقبلها لا يكون النقل تاما فبطل الموت  
ولو مات بعد وصول الكتاب للقراء فالمكتوب اليه بطل العمل به الا ان يقول بعد اسمها الى المكتوب اليه  
الكتاب من قضاء المعلن فغيره بنوا لولا ان ابتداء الى المكتوب اليه من قضاء المعلن لا يعمل به عند ابى ج  
لان المكتوب اليه غير معلوم وجوز به العمل الى يوسف **ولو** كان الكتاب بعد وصول المكتوب اليه المكتوب اليه  
يقبل الزنى في الكتاب فاضا فبطل موت وعمله قبل وصول المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم  
من المكتوب اليه فذلك لا يثبت بعد موت او غيره وكذا بطل المكتوب اليه لان الكتاب كالمطاب فلا وصول  
وجرح عن ابيه الى المطاب بالموت وبانزل ما كغيره من اربابا الا اذا كتب لا طعن من اهل بيته بل من  
كذا والكل من يصل اليه وصاحب غير بنحوه ولومات انقضت عند الكتاب على واره لقيه مقام مؤنه **من** نفوذ  
والناحية اذا وضع اموال التبا في يده ومات ولا يدري اين المال بان لم يمس فمن لا مؤنه **ولو** قضى  
الثاني في يده ثم قام ولا يدري الامن دفع لا يضمن لان المؤنه غير ولفي ولا يبر ادفع مال التمس  
**من** عاود ولا يضمن قاضي او امينه ان باع عبد العفراء واخذ منه واسحق العبد فيمضيه  
المشتري على الغرماء **ولو** باع عبد المديون لاجل الدين اعلم ان القاض او امينه  
اذا باع العبد لاجل الغرماء وقبض الثمن ضاع في بيع ثم اسحق العبد لومات قبل القبض لا يرجع  
المشتري على القاضي ولا على امينه وان كان عاقدا ببيع يرجع على الغرماء لان امينه لا يضمن  
عبد لا يضمن على القاضي **ولو** باع من غرماء من غرماء الامانة فقام من الغرماء رج يبيع صوتي  
المسلمين فلا نفوذ التوقيع على القاض او امينه وجب التوقيع على الغرماء **شرح** اسود خلا الدين  
وفي الحديث واليهون ضاع رجل فخر من يوان القاض وفي شأنه الشرح على وان لا يكره فشهدوا كتابه ان شهدوا  
بشهادة ابى يوسف في بيعه لثلاثة فلما اذا ضاع رجل من يوان القاض فشهد كتابه فشهدوا كتابه ان شهدوا  
عنه القاض او امينه فذلك يقبل **من** قاض في بيعه لثلاثة فلما اذا ضاع رجل من يوان القاض فشهد كتابه فشهدوا كتابه ان شهدوا  
**من** قاض في بيعه لثلاثة فلما اذا ضاع رجل من يوان القاض فشهد كتابه فشهدوا كتابه ان شهدوا  
لا حرج من **ولو** قضى بفسخ النكاح بغير شهوة فقد قضاه **ولو** قضى بفسخ النكاح بغير شهوة فقد قضاه

من كتاب النكاح



وفيما مضى الجارح لا يثبت على المعنى، فافترق **فصل في قاضي الشرع في حال موته** الشخص  
على التمرير والتعجيل وجعل للأمر من أحوال القاضي بالتمسك الخاص على ما يبذل المال عند البعض وعلى المدعيون  
عند القاضي الإمام صدد الإسلام كاجرة الجارح على السار **في جميع الفتاوى** فثبت في حكم كسب الأولاد  
أن يثبت لمر البؤث بالهبة أو بالقرار إذا لم يكن بينه وبينه مخالف الحكم **فصل في قاضي الشرع في حال موته**  
بعض التمرير على الخلف **في قوله** لا يريكم هذا ليس حكمه كذا أقول بعد الشهادتين وطب  
الحكم سلم الحدود إلى المدعي ليس حكم **لزاماً** فثبت وقال وقبل أنه حكم لأن امره الزم وحكم ونص **د** أن امر القاضي  
ليس حكمه أو قال فيها قول **وه** ليس حكمه ما ذكره شرح فظهر الدين المرغيب في **فصل في قاضي الشرع في حال موته**  
القاضي والمجربون وله أن يثبتها ويحكمها **في فصل في** اختص الدين بما يبيع ماله نقضاً والدين بما يبيع عليه  
أمواله والديون والعقار **و** **في قوله** المحبس بالدين إمام بينه على فلكه فاراد رب الدين أن يطلقه  
قبل القضاء بما فلكه **و** أبي المحبس أن يخرج من تعقير بما فلكه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يعيد ورب  
الدين ثانياً قبل ظهور غناه **في قوله** وفي ادب القاضي للمصنف أبو الوليد الشافعي قاضي بلد حكمه عال  
على جلد وسجل ثم فإن القاضي فاحضر المحكوم عليه فند قاضي أو واقام البينة أن قاضي فلان قد حكم عليه بأن  
الزم في هذا السجل فللقاضي التمسك أن يجبره على أداء المال إن كان الحكم الأول صحيحاً **و** لو قالت الشهود  
عند القاضي التمسك أن قاضياً من القضاء شهدنا على قضا بل بالمال عليه لهذا القاضي التمسك لا يجبره وكذا  
سائر الأفاعيل **و** إذا شهدوا على فعل ولم يذكروا المفعول فاعل ونسبه لا يقبل وفي النور ولت  
ذكر الأول ونسبه أو قالت الشهود أن القاضي الأول غير عدل لا يعنى التمسك قضاء **في خلاصه**  
القاضي لو حكم على الميت بحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتفى بالسجل  
أنه حكم على الميت وعلى الغائب بمحضه وكيده وبمحضه وصيه **في شئ** الأئمة السرخسي الحكم على الغائب  
لم يجز عنها عندنا سواء كان غائباً عن المجلس حاضر في البلد أو غائباً عن البلد **قاضي** فظهر ادعى  
على غائب شيئاً ليس للقاضي أن ينتصب عنه فصح أي ولياً ولو قضى على الغائب بلا خصم عنه  
ففي نفاذ حكمه روايتان في حق الفتوى على نفاذه وفي مفعول **في خلاصه** لا ينبغي للقاضي أن  
ينتصب وكيلاً عن الغائب وإن يقضى على الغائب بعد بالاجماع **شرح ملوابة** قال  
القاضي ينتصب من الغائب ضمناً ويحكم عليه **في فصل في** القاضي إذا تولى شئاً لم يترك

باب الفاعل عليه اسرار

والتحقيق في الشهادة مع القاضي  
والتحقيق في الشهادة مع القاضي

قصہ علی الغائب

[illegible]







يتقن وطاعة في الامور مثل واجباته كذا انما يريد ان يكون له ما يملكه من امواله  
 ما انما اتركه شوي كايين مدهيد وامثال اين شايد بر مذهب سلف رفتن ياني واجب نشايد بر موجب جيني  
 فرماين رفتن كايين معصيت خداوند است ولا طاعة للحكومات في عصية الخالق ابا بر علما واجبه كذا انما  
 القائل كذا ويراي ان المطلق نصيب كذا اين جيني فرماين نفع ما يد ناسبان وويليت يستلزم كذا يكي  
 بليت سخط رجل وديكر بليت سخط سلطان **فائدة** رجل انفق على معتلة الغير على طمع ان يتزوجها اذا  
 انقضت عدتها فاستأنف ان يتزوج ان شرط في الاتفاق الزوج يرجع عليها بما انفق وزوجت نفسها ام لا  
 ذكره صدر الشهيد والشيخ انه لا يرجع لوزوجت نفسها وان لم يشترط لكن انفق على هذا الطمع اختلف الشيخ  
 فيه والشيخ انه لا يرجع كذا قاله الصدر الشهيد وقال الشيخ الامام الاستاذ الرجوع اليها زوجت نفسها  
 منه اولم تزوجها لانها رشتن وهكذا اخذ في الخط وهذا اذا دفع الدرهم اليها لتفوق على نفسها من اهل  
 اذا اكلت بعد الرجوع عليها بشئ قاضي عز قال الرجل اخذ ماله على وجه القضاة فدفعه الى فلان وقال المأخوذ  
 لا بل اخذت طما والقول قول القاضي لا في حال كونه قاضيا لا يعمل الا لوجوب القضاة **عقابي** ولو ان رجلا انفق  
 للقاضي ثلث ماله وادعى الى رجل لم يحرقه القضاة فذكر الملبس بشئ من الاشياء لان له نصيبا فاقضيه به  
 الملبس **عمادي** عليه ديون جماعة لو احدث ثمانية ولاخ عشرة ولاخ عشرة وفيها من الثمانية في الماله خمسة ايام  
 فلكل واحد من المائتين ان يخرج من الماله ليكتسب بقدر نصيبه فاذا رجع المحضوس فان كان له من حذمه ليجزى  
 والاخرجه لئلا يهلك اذا امتنع المحضوس من القضاة من الغريب والجس والقبض وجره على اياه  
 قبل حبه شترين او ثلاثة وبعضهم بسنة والآخر ما ذكر في الشرح لان الناس يختلفون في احتمال الجس  
 ويتفاوتون تفاوتا كثيرا فيفقون الى امر القاض **احصاء** وصدوق قاض عز له وقال  
 انما اخذت من القاضية بغيره ودفعته اليه او قال له قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد  
 اخذه وقطع طما وان يكون ما في قضائه بشئ لان زيدا لما اقر بكون الاخذ والقضاء بقطع اليد في  
 زمانه فالظاهر ان القاض لا يظلم فانقوله للقاضي اما اذا لم يقر بكونه في زمانه قضائه بل قال انما فعلت  
 هذا قبل التقليد وبعد العزل فاذا اقام منه على هذا القضاة يكون مبطلا في هذا الفعل وان لم يكن له  
 بليت فالقول للقاضي بغيره يبي ولو امره قاض عالم عدله بفعل قضيه به على هذا ما رجع او قطع او صرا  
 وسكر فعله وصدوق عدله جاهل بسئل فاحسن تفسيره ولم يصدق قوله بغيره اي غير عادله

هذا هو  
 القضاة

هذا هو  
 القضاة

هذا هو  
 القضاة

وجاهل **الشرع** والقاض اذا قضى نسبيا مذهب او طي ان مذهب ذلك بقضاءه عند الجح وقال  
 بقضاءه ولو كان نفس القضاء محققا سقرا اذا انقلب به امضاء قاضي آخر فاذا انقلب الامضاء لا  
 يكون لغير ابطاله **عقابي** ولو ان قاضيا قضى لجواز بيع المديون بقضاءه رواية واحدة حتى  
 لو رفع ذلك الى قاضي آخر في خلافة ذلك لا يكون للثاني ان سطل الاول ولو ان قاضيا بعض حواجز  
 بيع ام الولد بقضاءه عند الجح والى سق في ظاهر الرواية اذا قضى القاضى حواجز بيع ام الولد  
 سقى للفقهاء ان لا يرد قضاءه كافي المديون **فصل** موت السلطان القاضى بعد ثبوت خلافه ما اذا  
 مات القاضى حيث لا يغير ثبته وتسعى ان لا سطر عز القاضى لانه نائب السلطان او نائب العامة واذا  
 عز السلطان نائب القاضى لا سطر القاضى **عقابي** اذا اجر الحكم بعد الحكم في زمن ولايته عند القضاة  
 لاحد الخصمين فلا وقت عنده بهذا بكذا والمزكركم او قامة عنده عند عادله بهذا بكذا وحكم  
 له بذلك عليه وانكر القضاة عليه بذلك لا يلتصق الى الحكم لا باخباره في ذلك يقوم مقام شهود رجلين  
 وان اجر قبل الحكم **عقابي** ولو قال المديون ابيع عندي هذا او قضى الدين عنه لاحد القاضى وبوجه  
 يومين او ثلثة فان كان له الجلس المسح وقضى الدين وان لا يشترى الا بشئ قليل وقال محمد بن لوقا  
 المديون من يقرضه ولا سقر من موطا **عقابي** وفي الاقدسة قصة القاضى بقضائه في حقوق  
 العباد بان علم في حال قضاءه في محله ان فلانا غصب ماله فلان او طلق امرأته وفي الخبر يدعى محمد بن  
 رجع عن هذا قال لا يقض بعلم في الحدود التي حق الله كذا لثنا وحل الشرب بغير علم الا ان الى السكارا  
 يعززه وفي القضاة وحل القذوف يقض بعلم واما اذا علم قبل القضاء في حقوق العباد عند الجح **عقابي**  
 بذلك العلم اذا رقت اليه تلك المادنة وعندهما يقض على هذا المادنة اذا علم بغير المصروفه قاض ثم  
 حضر مخرج فرفعت اليه تلك المادنة **عقابي** اذا كان ابوع من جانب والى من جمل من جانب فالمعنى بالي  
 ان شاء ابقى بقول الجح وان شاء ابقى بقولها وان احدى ما مع الجح مرجح في ذلك الجانب ان اباكوف  
 ومحمد وزفر وصي بن اباكوف من المادنة وابوع من يلبذ جبال ومحمد بن يلبذ من يلبذ جبال  
 وهو تلميذ عبد الملك بن مسعود وهو تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز كتاب القضاة الى القضاة  
 في ثبته من ثبته في قضاة ولا في خلافتها ولا في جحد القذوف ولا في جحد السرقه والى جحد شرب الخمر ولا  
 في قطع الطريق **عقابي** ويجوز قضا القاضى بعلمه الاموال والقرض والحماية ولا يجوز قضا

هذا هو  
 القضاة

هذا هو  
 القضاة



يعلم في الحدود وقال ابو جعفر لا يقضي على الامام علم به بعد المقتضى في معرفة ما الذي هو عليه ولا يقضي على الاثبات  
علم به قبل ذلك ولا يقضي على من غير معرفة الذي هو فيه وقال ابو جعفر لا يقضي على جميع ذلك كل ذلك علم  
في اكثر ذلك من شهادته الشهادة الذي شهدوا عنه وقال ابن ابي ليلى لا يقضي على شيء من الاشياء حتى يكون  
معه غيره والى هذا رجوع محمد بن حسن **شرح** والمقتضى ان يقضي على نفسه لا يوقف فكذا ان كان مدعى الوقف  
منصوص بامر من الله ان يقضي **شرح** ادعى على رجل صنعة في يده واقام بينة وقضى بها فادخلها وادعى بها  
ثم ان المقتضى عليه مدعى ان هذه الصنعة كانت لفلان فباعها من رجل وشترها من ذلك الرجل وان المقتضى له  
فدكان اقر قبل دعواه ان هذه الصنعة مكره في البيع الاول واقام بينة على امره ذلك فهدى الدفع في  
غاية التهمة وليس للمدعى ان يسأله بعد ذلك فهذا الدفع في غاية التهمة وليس للمدعى ان يسأله بعد ذلك  
عس الوقف في ملكه لا يدفع وليس بدعي **فصل ما يقضي به القضاء وما**  
**لا يقضي** قضاء بملكية الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول في بطلان القضاء بشهادة الفروع  
خلاف مما قال القضاء لفتح شهادة الاصول بطلان من قال بشهادة الفروع لا يبطل فتح حكم ادعى  
او ضل في يد رجل انما ليس يقضي به بالسنة العادلة ثم قال بشهادة من يملك بطل القضاء بقوله ابو حامد  
ولو ادعى بعد الحكم بالسنة ان المقتضى له قد كان اقران هذا الحدود مكره وليس هذا يدفع صحى ما لم يدع  
تلقى المكره من جهة ثم قال ابو حامد قاضى قضى في حادثة ثم ظهر له خطأه لم عليه ان يسقى قضاؤه  
هذا اذا خالف قضاؤه بالايجاع او النقص او السنة اما اذا كان كل واحد منهما باقية ولا يسقى وفيه  
حلية غير رضى به ط ان كان خطأ لا يحلف فيه الفقهاء ورد قضاؤه ونقض حاله والامضاء و  
ففى المستقبل ما يرى ط ادعى عليه دارا فالمدعى المدعى عليه الصالح والسنة لا يقضي القاضى في الدار المكره  
وباعها من رجل ثم ان المدعى عليه اراد ان يحلف المدعى بانه فاصاح حتى عن دعواه في الدار قبل قضاء كل بها  
فذلك فان حلفه وكل وكان للمدعى عليه الجواز شيئا احاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه  
على السدى ادعى المدعى الابراء قبل القضاء يسمع عن شئ الاسلام الا من جندى حتى عثمان  
على عبد الرحمن بن محمد ودا بالكل المطلق بالسنة والقضاء وقضوا بانه من آخر وسأله اليه ثم ادعى عبد الرحمن  
دفعاً على عثمان لياخذ ملكه وليس للمدعى في يده يسمع دعوى الدفع على عثمان ادعى عثمان وقضى  
لهم افر بعض ذلك الغير المدعى عليه لا يسجل دعواه والقضاء في الباقي ط ففى القاضى بالدار

والى هذا رجوع محمد بن حسن  
ادعى على رجل صنعة في يده واقام بينة وقضى بها فادخلها وادعى بها  
ثم ان المقتضى عليه مدعى ان هذه الصنعة كانت لفلان فباعها من رجل وشترها من ذلك الرجل وان المقتضى له  
فدكان اقر قبل دعواه ان هذه الصنعة مكره في البيع الاول واقام بينة على امره ذلك فهدى الدفع في  
غاية التهمة وليس للمدعى ان يسأله بعد ذلك فهذا الدفع في غاية التهمة وليس للمدعى ان يسأله بعد ذلك  
عس الوقف في ملكه لا يدفع وليس بدعي  
**فصل ما يقضي به القضاء وما لا يقضي**  
قضاء بملكية الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول في بطلان القضاء بشهادة الفروع  
خلاف مما قال القضاء لفتح شهادة الاصول بطلان من قال بشهادة الفروع لا يبطل فتح حكم ادعى  
او ضل في يد رجل انما ليس يقضي به بالسنة العادلة ثم قال بشهادة من يملك بطل القضاء بقوله ابو حامد  
ولو ادعى بعد الحكم بالسنة ان المقتضى له قد كان اقران هذا الحدود مكره وليس هذا يدفع صحى ما لم يدع  
تلقى المكره من جهة ثم قال ابو حامد قاضى قضى في حادثة ثم ظهر له خطأه لم عليه ان يسقى قضاؤه  
هذا اذا خالف قضاؤه بالايجاع او النقص او السنة اما اذا كان كل واحد منهما باقية ولا يسقى وفيه  
حلية غير رضى به ط ان كان خطأ لا يحلف فيه الفقهاء ورد قضاؤه ونقض حاله والامضاء و  
ففى المستقبل ما يرى ط ادعى عليه دارا فالمدعى المدعى عليه الصالح والسنة لا يقضي القاضى في الدار المكره  
وباعها من رجل ثم ان المدعى عليه اراد ان يحلف المدعى بانه فاصاح حتى عن دعواه في الدار قبل قضاء كل بها  
فذلك فان حلفه وكل وكان للمدعى عليه الجواز شيئا احاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه  
على السدى ادعى المدعى الابراء قبل القضاء يسمع عن شئ الاسلام الا من جندى حتى عثمان  
على عبد الرحمن بن محمد ودا بالكل المطلق بالسنة والقضاء وقضوا بانه من آخر وسأله اليه ثم ادعى عبد الرحمن  
دفعاً على عثمان لياخذ ملكه وليس للمدعى في يده يسمع دعوى الدفع على عثمان ادعى عثمان وقضى  
لهم افر بعض ذلك الغير المدعى عليه لا يسجل دعواه والقضاء في الباقي ط ففى القاضى بالدار

وبالبناء بالسنة ثم قال المقتضى له القضاء بالبناء وانما هو المدعى عليه ولم يرد به فهو كذا بالسنة ولو قال البناء  
المدعى عليه لم يكن كذا باقية ولاية الاصله وفي رواية اخرى في بناء من الاصل من اقرار المقتضى له بالبناء المدعى عليه كذا  
السنة سطل القضاء **شرح** اي القاضى كتب في شهوره الزوج الزوج لقوله به السلطان والى من لا  
له فاذا زوج القاضى الصغير والصغيرة ليس له ما خبار المبلوغ وعند محمد لما ذكر محمد ان القاضى مؤخر عن الاخ  
والعم وثمره والمخيار من اولي ذواته اخر يدعى على قصور ولاية لا يخرج ان ولاية القاضى كاملة حتى يعم المال  
والغير نصار كالا بطلان **شرح** اذ اخاف الرجل على نفسه لا يملك ان يرشده وادفع الرشوة لدفع الظلم وهو  
امر جائز **مقاصد** اذ قال عزرت لنفسه القضاء وسمع السلطان يسهر في الوكيل اما بدون سماع السلطان  
فلا وكذا اذ كتب كتابه الى السلطان اني عزرت بنفسى واتى اكتب السلطان وصار القاضى عزولا وقبل لا يعز  
نفسه اصلا لا تبيع العامة وصح العامة متعلق بقضاء فلا يملك عز نفسه وصح القاضى اذ عز نفسه بغير محضر  
من القاضى بل يعز نفسه ان يشترط علم القاضى فان عز الوكيل والقاضى نفسه فانه يشترط علم الوكيل والسلطان **شرح**  
القاضى مع مال المفقود والاسير من المئاع والرقى والعقار اذا خفف عليه الف والى لا يسرى لفقده عيالها  
وبى باعها لحرف الضياع فصار دراهم او دنانير يعطى المفقود بها بقرعة وفيها لا يسرى للفقده وان  
فعل نفذ ولو باء لقضاء دية جاز وكذا لو علم حيوة كذا لا يرجع من سبب في لا يقضى على المفقود لادى  
غيره **شرح** وليس للقاضى ان يقضى في مال المفقود ولا عليه شيء من احكام المولى حتى يدعى على ماله  
ان القاضى سوط يدعى مال المفقود وليس له مال الغيب وذكر في شئ القاضى لو اخذ ودعوى المفقود  
معه ماله يدعى ودفعها عند نفسه لا يملك **شرح** سئل عن من اشترى لها فاعطى احد ما دفعه الشريك  
الاخر كل الى الراعى هل يقضى بغيره ان يقضى اذ يملك حفظها ببدل جبره فلا يصبر بوجعا  
غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يملك ان يرفع الامر الى القاضى فينصب قيمتها  
لحفظ كذا اجاب تنصب قيمتها على ان للقاضى ينصب لقيمته لم يملك مال الغائب **شرح** والقاضى ان  
ينصب عن المفقود وصيا بطلان يونه عن غيره ولا ينصب عن الغائب ولو نصب القاضى فيما في ماله  
الغائب بمسبة منقطعة من المخصوصة في يونه قبل نعم وقبل لا **فصل** اذ اقد الكاتب وترك امواله  
هل يؤدى مكاتبته من تركته ينظر ان كان فان ترك الكاتب من غلاف جنس ما عليه لا يؤدى وان علم القاضى  
بالدين بذكى يؤدى كفى لم اذا فقد **شرح** والقاضى ولاية مال الغائب والمفقود اذا خاف











فاجر المثل عليه ولو غصبه اذ احسن الاستغلال او موقوفه او للمسلم واخرها من معلوم بغيره وكما انما  
 يلزمه المثل قبل ان يلزم الغاصب الاجرم له الدار فكتب لا ولكن يرد ما يقضي على المالك وهو الاول ثم  
 سئل يلزمه المثل المالك ام للعاقبة قال العاقبة ولا يطالب بل يرد على المالك وعلى المثل **مسألة**  
 وذكر في الذخيرة ادعى ارا في يد رجل انه وقف على الفقراء وادعى انهم اقراروه ويكون وقفه ولو اراد المالك  
 تخليفه لباخذ الدار ان لم يكن لا خلفه بالاتفاق لان العبد صار مستهلكا لصيرورته وقفه فان اراد تخليفه  
 لما اخذ القيمة ان لم يكن فعلى قبيل قول الجرح والموقف لا خلفه بعد اقراره لانها نصيبان قيمة العقار وعلى  
 قبيل قول رجل خلفه وان لم يكن باخذ من قيمة الدار **فصل في** وفي زبانية ان يكون رجل يجمع على جواربها المسجدين  
 وحصيرهم اذ استغنى عنه وقفنا في حقهم الذين سبغ البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ولا يجوز بعده وكذلك  
 التجرار الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ولا يجوز بعده **فصل في** ولو شهدوا على اقرار الوقف بالوقف  
 لا يقبل اما لو شهدوا على اقرار بالوقف وهو بملكه يقبل **مسألة** وفي المتفرقات في دعوى وقف ضيعة قال  
 المدعي عليه هو لم يسلم الى المتولي وقد قضى فلان بطلان القاض المالك بطلان هذا الوقف هذا الدفع  
 ليس صحيح لان بيعة المدعي بغير التليم وبيعة المدعي عليه **مسألة** ولو قال ان من موقوف هذا وقف ارضي  
 ثم انه برأ من موقوفه فادان برجع عن ذلك ببيعها لذكر ولو كان من موقوفه لا يصير وقفا وتعلق الوقف  
 بالشرط لا يصح وفي تحقير القدر في اذاع على الوقف بغيره **مسألة** وقف في يد المستاجر فلم ياخذ الاجرة  
 حتى مات ينظر لو اجره المتولي بسقط لا لو اجره الامام **فصل في** وفي فني الدعوى على المتولي يجوز  
 اما القاضي لو اجره جلا بان يوجر دار الوقف مشاهرة فلو ليس يختم لانه وكيل القاضي بالاستغلال ليس  
 بماذون في الخصومة فلم يحرر خصومته الا اذا اذنت القاضي بخصومته والمأذون في الاستغلال ليس  
 بمنول والمتولي من يد الموقوف **فصل في** متوليه ذو يد او برهن على الوقف فبرهن الخارج على المالك  
 يحكم بالمك الخارج فلو برهن المتولي بعد على الوقف لا يسمع لان المتولي صار مقبضا عليه من يد  
 بل على الوقف من جهة وعند المالك في فعله فكل يد على الوقف ولا يعمل سنة الخارج على المالك  
 لكن ادعى قنا وقال في اليد هو ملكي وحررت فانه يقضي سنة دي اليد وفاقا وبطل ما يقضي ادعى مكنا  
 في دار بيد متوليه تعود وقفه زيد على سجد كذا من حررت بغيره فعلى اذ المقضي عليه هو زيد الواقف  
 لا مطلق الوقف **فصل في** وقف على ثمن سون على ظالم لا يمكن اخذه منه فالمدعي الموقوف عليهم

على واحد منهم ان يباعه من هذا الظالم وسلم وهو ينكر عليهم تخليفه لانهم ادعوا عليه يعني لو اقر بانه فان انكر  
 تخلف فاذا انكر فعلى قيمته وكذا لو برهنه لان الفقوى في غصب العقار والدار الموقوفة بضمين لغز الوقف  
 كما ان الفقوى في غصب ما يقع الوقف بضمين لغز الوقف فبضمين غصبه عقارا اخر فيكون على سبيل الوقف لانه  
 بدل الاول كذا احس وهذا يدل على ان دعوى الوقف من الموقوف عليه صحيح فني ادعى الموقوف عليه ان وقف  
 عليه لو ادعاه باذن القاضي لم يصح وفاقا وبطلان فقيه روايتان والاصح انه لا يصح لانه لا يملكها حق في الغلة لا  
 غير فلا يكون خصما في شيء اخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى احد منهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح  
 في رواية واحدة وفيه ان حتى غلب الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك الوقف المتولي ولو كان الوقف  
 على رجل عبيد قبل حوز ان يكون المتولي بغير اطلاق القاضي اذ لم يكن لا تقدره وبقي بانه لا يصح لان حقاخذ  
 الغلة لا تقدره في الوقف **فصل في** اذ اوقفه ان على اولاده واولاد اولاده ولم يجعل اخره لمصرف مويد  
 كالفقراء او مصالح المسجدين لا يصح وقفه وعند المالك في بيعه وصار بعد من الفقهاء له ان الوقف  
 ازاله ملكا لا يملكه كالا عتاق والاعتاق يتا بد بدون ذكر التابيد فكذا هذا لان ذكر الوقف ذكر  
 التابيد ولا يحتاج الى ذكره كما ان التوقيف سطر الوقف لا يرد اذ اوقفه ان عشر في سنة لا يصح  
 فاذا كان التوقيف سطلا علم ان ذكر التابيد شرط **نقطة** ولو وقف مشاعا لم يخلفه قوله بعد فرفع الامر  
 الى القاضي وقضى بحوز الوقف جاز لان قضاء القاضي في الجهد فيه مرفع الخلاف فان طلبوا القسمة القاض  
 قال ابو جعفر لا يقسم القاضي ولا يبرمهم بالهايات وقال ابو يوسف ويجوز يقسم القاضي هذا اذا كان بعض الارض  
 ملكا والبعض وقفا فان اكل وقف على ارباب فادار الارض فقسمة الارض في بينهم لا يقسم القاضي **مسألة**  
 ولو برهن ذو اليد بوقفه الحرره وحكم به ثم اخذ على المالك المطلق على المقضي له فقبل بدنه خلاف العتق  
 لا يحكم على المالك كانه **مسألة** رجل اقر بارض في يد موقوفه ولم يرد على ذلك جاز اقراره  
 وبغير الارض وقف على الفقراء لان الاوقاف عادة يكون في يد القوام ولو لم يصح الاقرار على في يد  
 بطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حقا فصرح  
 يكون المقر هو الواقف **مسألة** فيحتاج القضاء بالوقفية هل يكون قضاءه على كانه المثل في عشر الاية  
 الخواص وعلى السركا ان يكون قضاءه على المثل كما في حق لو ادعى ارضا في يد رجل ارضا وقف على  
 جهة كذا وانما متوليه ثبت الوقفة بالبيعة وقضى بها على ذي اليد ولو ادعى رجل هذه البيعة



لا يسمع والحقا بالقبض وقبضه الاصل وذكر ابو الميثاق في فتاواه لا يكون قبضه على المثل كانه حتى لو ادعى  
 رجل لنفسه سمع وبه اخذ من المثل بيد والحقا بالقبض بالملك كذا ذكر في الذخيرة وذكر رشيد الدين في  
 فتاواه الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف يجوز فلو اقام المتولى بينة على الوقف واقام المدعي بينة  
 على المثل وادعى المتولى لا يسمع سنة ذى الحجة ونقص سنة الخارج حتى لا يسمع سنة ذى الحجة بعد ذلك على  
 الوقفية لان المتولى صار مقبضا عليه من مدعي الوقف من ماله وعند ابى يوسف فعل سنة ذى الحجة  
 على الوقف ولا يقبل سنة الخارج على المثل غير انه من ادعى عبد الله في يد رجل قال ذى الحجة لابل هو ملكي وعقده  
 فانه يسمع سنة ذى الحجة اجماعا والقوى على قولهما **في سنة** ولو غصب احد من المثل من الموقوف  
 عليهم فحق قبل اذن القاضي **في سنة** لا يسمع الدعوى من الوقف عليه في يسمع وبالأول يقضي والوقوف عليهم  
 لا يملكوا اجارة الوقف وقال ابو لو كان لاجر كله للوقوف عليه فان الوقف لا يانم وبغيره لا يملكه في جوار  
 وسد في الدور والمواشي لما ادرى في شرط الوقف تقدم العشر والمخرج وسائر المونة فليس للوقوف عليه ان  
 يواجرها ولو لم يشترط حصة المخرج ويكون المخرج والمونة عليه **في سنة** برهون انه وقف قبل البيع يقبل سطل  
 البيع وليس للمشتري من المبيع بئنه ولو لا بينة له فالقول للمشتري وفيه لو برهن المشتري انه كان وقفا على  
 لا يقبل لانه يباع في بعض ما يملكه ليس خصم في دعوى الوقفية من الوقف عليه قول الوقف فعل للمشتري  
 وهو مستقبل به وهو جاني فيسقط ان يقبل كافي طلاق وقفا وقوله ان خصم لا يبرهن المشتري بغير القفا  
 ونخصم يسمع دعوى كافي الخبر **في سنة** متولى الوقف اذا سكن من جوار دار الوقف بغير اجرة ذكره لان  
 لا شيء على الساكن وعلمه المأخوذ عن ان عليه اجر المثل سواء كان في الدار بعد الاستقلال او لم يكن  
 صيانة للوقف عن ايدي الطائفة وقطعا لا لمخارج الكسرة وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير اجر الواقف  
 وبغير اجر القيم كان عليه اجر المثل بالغا بالبلغ ولو اجر القيم الدار باقل من المثل حاله يتعين الذي في حق المخرج  
 فسلمه المستاجر كان عليه اجر المثل بالغا بالبلغ على ما اختاره المشافهين وكذلك اذا آجرها اجارة فسلمه **في سنة**  
 وقف ارض في رضة الذي عمار في بعض رضة فان اجازته الورثة جاز كما لو قالوا في الوجبة لبعض الورثة  
 وان لم يجز وان كانت الارض مخرج من الثلث صار في الارض وقفا وان لم يخرج من الثلث فمقدار  
 ما يخرج من الثلث يصرف وقفا لم يقسم جميع علة الارض على ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على ما يقسم له  
**في سنة** اذا اجمع في علة الارض الوقف فظهر وجه من الوجوه البر والوقف فخرج الى الاصلح والوجه

لا شيء على الساكن وعلمه المأخوذ عن ان عليه اجر المثل سواء كان في الدار بعد الاستقلال او لم يكن

ايضا ويجاز القيم انه لو صرف العلة الى الميراث يفتونه ذك البر فانه ينظر ان لم يكن في تاجر اصلاح الارض وورثته  
 الى العلة الثانية حرز بيني كذا خراب الوقف فانه يصرف العلة الى ذك البر وفي الرقة الى العلة الثانية وان كان  
 في تاجر الميراث حرز بيني فانه يصرف العلة الى الميراث فان فعل شي بقره الى ذك البر والمراد من وجه البر بها وجه  
 فيه تصديق بالعلة على نوع الفقهاء نحو ذكر اسرار المسلمين او اعانة العادى المنقطع لان هؤلاء من اهل التصديق  
 عليهم فجاز صرف العلة اليهم فاما عارة سجد ورياط او نحو ذلك مما ليس باهل التصديق لا يجوز صرف العلة اليه لان التصديق  
 عبارة عن التصديق فلا يصح الا مع هو من اهل التصديق بل جاء الى الفقه وقال اني اريد ان اوثب الحامه ابني رباطا لم يبر  
 او اعقوب العبد واراد ان تقرب الله بداره فسال ابيها واصدق بئنه او اشترى بئنه عبيدا فاعتقهم  
 او جعلها دارا للمسلمين الذي يكون افضل قالوا ان يبيت رباطا ويجعلها مستغلا للعاره فافضل رباطا افضل  
 لانه ادم واع نفعها وان لم يجعل الرباط وقفا مستغلا للعاره فافضل ان يبيع وليصدق بئنه على  
 المساكين **في سنة** دارى به موقوفه مسئلة على مصالح السجدة كذا بعد موافقته وله الرجوع ط وق  
 مثله لان الوقف بعد الميراث وصية جعلته ارضه موقوفة على الفقراء وسلم الى القيم فليس له ان يرجع فيه  
 وكذا في القبرة والحائذ للمارة والدار للسكنى الحاج مكة والسالكين والقرابة بغير مكة بعد عام وقفا  
 بشرائط ط مثله قال وان هذا قوله ما وقال ابو جعفر ان يرجع في جميع ذلك وعرض الحسن عن الحج انه لا  
 رجوع في القبرة في موضع دفن فيه ويرجع فيما بقي كما اذا رجع في القبرة لم يشترط عند الحج وبني  
 ويرجع بهذا لان البش حرام دار في يد رجل قام عليه رجل سنة انها وقف المسجد فان ارجع في  
 للسابق منها وان لم يبرحها فبني بينهما نصفان **في سنة** وقف بين اخوين مائة احداهما في يد ابني  
 واولاد الميت ثم اقام الميت سنة على واحد من مائة الاخر ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيبه والاول  
 واحد والوقف واحد يقبل وينتخبهما في السابقين ولو اقام اولاد الاخر سنة ان الوقف مطلق عليه فليس بانية  
 مدعي الوقف بطنا بعد بطن **في سنة** متولى وقف في عرصة الوقف فهو الوقف ان بناء من مال الوقف او من  
 مال الفقة نواه الوقف او لم يبن شيئا وان بنى لغيره فاشهد عليه كان له والا بنى ابني فموقوفه ذك وكذا العرس على  
 هذا والعرس المسجد المسجد في حق الكه **في سنة** برهن المتولى على المشتري ان الدار وقف كذا فادار المشتري ان يرجع بئنه  
 على بايعه فقال بايعه كان كذلك لما عارة الواقف رفع ورثته الامر في القاضي في حكم سلطان الوقف فوقع في الدار  
 في نصيب من الارض فيسقط هو يذبح بدعوى التوقف ويبقى في يد المشتري **في سنة** متولى ادعى انه



وقف على كذا ولم يذكر الوقف قبل سماع وقبل لا مال لم يذكر الوقف عند اذبح م اد الوقف عند ما جازى الملك  
على ملك الوقف فلا بد من كرم لئلا يكون انشاؤه بالحق لفظ الشرا فابالوقف بلا بيان واقعة بقبل صشر  
لا قبل عرق سفيان بقبل وقديما ولو ذكر والوقف لا المرفق بقبل وقديما وبقر في الفقهاء **فصل في**  
وقف على فقراء قرابة فمن اشبه القرابة والفقراء بالسنة يستحق والا فلا والسنة على القرابة اذا لم يفسر بها كرم  
الشراوية لتوقع القرابة كما اذا شهدوا ان وارث لا يقبل مالهم بفسر واجرة الارث والبيعة على الفقراء لا يسمع عالم  
الشراوية ان فقير معد لا يعلم الا ولا احد يلزمه نفقة لان كل من لم نفقة على غيره بغير قضاء لا حظ له بهذا الوقف  
كالولا الصغير وكذا لا يراه باخذ النفقة بصيرون اغنياء ومن لا يحقها الا بقضاء كالاخر وكذا لا يحق له  
والقضاء للفقراء في الوقف لا يكون قضاء بفقير في حق الدين والقضاء بفقير في حق الوقف لا يسكن في حق  
وعرف في الكفاية فقير في حق الوقف دون الدين **فصل في** وقف على رجل واحد مع البيعة الذي فيه  
دون شفعه يصح وهذا يرجع الى وقف الشارع وكان هذا اختيار القول في وقف ولا يجوز وقف على الفقراء  
وغیره **فصل في** قال هذا الدكان بوقوف بعد موت اوقال سبل لم يعين مرفقا لا يصح على قال  
داري بن مسيلة الى السجل بعد موت في يصح ان خرجت من الثلث وعين السجل والا فلا فتح على قال  
لم يسه في هذه الار سبل السجل الحلة ثم ما صار سبله **فصل في** عمو الى بكر المولى رواء اذا قال است  
لزم من مرفق هذا فقد وقف ارضي من لا يصح لان الوقف لا يتعلق بالاخطار صح **فصل في** رجل  
وقف مبيع على الفقراء في صحته فاعني ان اشأت ان الصبيحة لا فقره الورثة لم سطل الوقف وبضمير  
قوة الوقف من تركه المبيعة وان اذكرت الورثة ذلك فان اراد المرفق ان يخلوهم يقال له لا يرد بخلهم لما اخذ  
الصبيحة ان يكلوا او لياخذ قيمتها ان يكلوا فان قال الصبيحة فلا يبيى له عليهم وان قال القيمة فله  
عليهم المبيى **فصل في** ولا يجوز الوقف الا بالمثل لان اجارة الوقف بما يقضى من اجرة مثل اضرار الفقراء ولا  
سحق اجارة الوقف اذا كان باجره مثل ان زادت الاجرة ككثرة الرغبة اى رغبة المثل في استجاره لان  
المعتبر مواجر المثل وقت العقد قيد بكثرة الرغبة لان الاجرة لو زادت في نفسها لغلق سمره عند  
الحق ينقص الاجارة ويعقد ثانيا وحسب العقد الاول المسمى الى جيب الزباون وبالعقد الثاني  
اجر المثل لا اشهاا المرفق مثلا اذا كان اجرا مثل دار ثمن عشر درهما واعطى المستاجر اثني عشر اققرة  
حظة وكان قيمة كل فقير وقف العقد درهما واذا اذ قيمته بعد كل سنة نصف سنة فصارت

كل فقير ثلثة دراهم ينقص العقد الاول ويعقد ثانيا وحسب العقد الاول سنة اققرة وبالعقد ثلثة فقيرات  
**فصل في** التولية اجر دار الوقف اكثر من سنة الى ثلثة سنين كذا اخبر الفقهاء بالبيعة وقال الشيخ الامام  
الاجل ابو حفص الكبير في الصياح يجوز قدر ثلثة سنين وفي غير الصياح لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضي الامام  
على السفار على استقوله ان يفعل ولو فعل صح الاجارة فقوله اجر الوقف دون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل  
وفي الحيط وان كتب الاجارة التولية على الوقف ثلثة سنين باجر المثل واجر ابراء الاجر المستاجر من الاخر من حكم  
حاكم كذا في جاز لا نه تجدد فيه وكذا الوط وكذا الاب لو اجر من المثل الصبي دون اجر المثل لزمه تمامه وكذا  
الوصي **فصل في** ام في السجل سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مائة الامام في ورثة كذا في زرق القاضي امام اخذ  
غلة السنة ثم ما قبل تمام السنة في ورثة في ورثة واول نصيب اهل الحلة اما ما وحصان سبل السجل ينقصوه  
فدفعوه اليه وام سنة واراد تركه فقال اهل الحلة ان ترك حصا هذه السنة لانك اخذت خصال السنة الى نصيبه  
ولم يؤم فيه سولهم ذكره المعبر في ان يؤم قدر ام السنة لا كثيرا ام العام شهر او ستون في غلة السنة ثم نصيب اهل الحلة  
اما اخر ليس لهم ان يسيروا ما اخذوا كذا في السجل **فصل في** وفي اجارة الوقف وابانة سفي شرط الوقف  
في اجارة مثلا اذا شرط ان لا يبيع وقف اكثر من سنة بمرأى شرط ان لا يجره من نفسه بشرط معلق فيقيد بوان  
اهل الى بشرط الوقف شيئا فيقبل بطلاق اى قال المرفق بمرأى شرط ان لا يجره من نفسه ما شاء لتتبرأ  
منزلة الوقف وقيل بعد سنة قال المتأخر في لا يجوز اجارة اكثر من سنة خوفا من ان يحوز الوقف ملكا المصلحة الطلة  
المساكنة وخبر الفقهاء ان بوجر الصياح جمع صبيحة اى صياح الوقف ثلثة سنين لان رغبة المستاجر لا تؤثر  
في اقل سنة المدة وغيرها اى بوجر غير الصياح سنة وهو قول الامام ابو حفص الكبير ومقصود منه رعاية جارية الوقف  
اذا زعم المصلحة في الصياح ان بوجر اقل من سنين وفيه اكثر من سنة يفعل كذا لان هذه امره كحلف باخذ الموضع  
والزمان كذا في الحيط **فصل في** وعن ابو جعفر قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض دفعها مرارة واجارة فاكنت  
ايقع للفقراء بفعل قال الا انه في الدوم لا بوجرها اكثر من سنة لان المدة اذا طال وبقرق المستاجر  
فيها تفرق للاك على طول الزمان وكل مرارة فزعم انه يتصرف حكم المرفق في كذا الى ابطال الوقف  
فلا في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذا **فصل في** وقف على صبيحة على سبي نارا والتواب الموصى  
وقفا مؤبدا بطل بالاتفاق وكذا الوقف على يودي او فخر لا نه وقف بايو معصية فلا يصح عند ما كفى  
وقف صبيحة على فقرا الموصى لا يجوز الموصى وقف صبيحة على ولاده واولاد ولولاده ابدانا سلا







دار الوقف ولو فعله وقف يكون وقف ويضمن وقبل يجوز تقييدها وبه افق محمد بن قيس ولو شرط الولاية  
 لنفسه او لغيره في الوقف جاز والولاية له وان لم يكن الواقف امثاله فذلك في ان يتركه من يرد ويؤديه يترك  
 واذ لم يشترط الولاية لاحد يكون الولاية للواقف مادام جيا ومنه نصيب القيم لا الى القاضي ولو شرط الولاية لاحد  
 بشرط ان لا يخرج من التولية جازة بشرط الاخراج باطل كالوقوف بشرط ان لا يعزله وذكر محمد في السير الكبير اذا  
 جعل الواقف ولاية الوقف لغيره لم يملكه الا ان يشترط له عزله وفي نواهد علي بن ابي طالب في عزمه الا اذا افق القاضي في  
 التولية فان يوافق التولية لغيره في الوقف عند الموت بالوصية وليس له ان يتركه **وجوز** لو كان الحد والوقف في يد غيره  
 نفقاه عامه على ثلاث حاضرين منهم اما تسمع الدعوى بغير البيعة ولا يسمع القضاء بقدر ما في يد الخارجين في حق الكل  
 في حق **قيس** وعن ابي سلام لا يجوز الخلع على الحايض سجد وان كان من اوقافه ولو عرس سجد في المسجد من سجد  
 يجوز من اوقافه الى مصاحح المسجد وان كان خارج المسجد فوقفه على المسجد فذلك اذا اسلم الى القيم وعين الي  
 القاسم ان ذلك للغارسة ولو رثته وعن جماعة من اصحابنا ان تعطى الوقف وخرب حاربه وعرفته الى ما  
 له والواقف احب اليه والقيم ولو جعل الحاكم لقيم المسجد شرب بكذا غلة الوقف المسجد جاز ان كان اجر  
 المثل ولا يجوز ان يجعل ذلك في التوذن والامام واما وقف البناء في ارض الوقف يجوز وقفه ويكون سبيله ما  
 سئل اصله وان كان في ارض المملوك لجاز عند بعضهم وان كان في ارض العارية او الاجارة لم يجز وما حكم الاجار حكم البناء  
 ولو وقف او وكل او نأب لم يرد قبل في موضع تعارفوا ذلك بغيره بالجواز وان شرط الواقف على نفسه في وقفه عند  
 الموت يكون بعد الفقراء وبه نأخذ وعند اخا قال ارض من هذه موقوفة مدتها ابد على من غلبها الى ما  
 بسع القوة على نفسه وعيالي فلم يرد جاز فاذا اقام يكون للفقراء ولو ادعى انسان في الوقف لا يسمع الدعوى  
 على ارباب الوقف وانما يسمع على القيم او على الواقف **في حال المفق** ولو عرس السلم في ارض مسجلة كان سبيله هذا اذا  
 كان متوليا ولم يشهدوا انه عرس لفسد ان لم يكن متوليا يكون الاخرى لا يشهدوا ولم يشهدوا **القول** في غرضنا في ارض  
 خراب كاستغلفه وقطعها في ارض غيره ونحوه في ارض العروق الباقية في غارها **مس** وفي الخط لم يكن في  
 المسجد وقف واحتاج المسجد الى العارة ولا يبيد ما خذ حايض من المسجد **مس** الحد وطاقه سجد  
 واذ للمنفق بالدخول فيه لبيع وبورثه عنه وروى الحسن عن ابي جهم قال اذا جعل السفل سجد وعياله  
 مسكنا فهو سجد لان المسجد سجد وذلك بحقوق في السفل دون العلو وعياله على عكس هذا لان المسجد  
 معلوم ولا يعطى له اذا كان فقه مسكنا وعن ابي بكر في حيز في الوهبين **في كذا** اخذ سجد اعلى ان بالخيار

مسألة في وقف البناء في ارض الوقف

جاز المسجد والشرط باطل جعل وسطه دار مسجد واذن للثمن في الدخول والصلوة فيه ان شرط مع الطريق  
 صلا سجد في قولهم والا فلا عند ابي جهم وقال لا يصبر سجد ولا يصبر الطريق من حقه من غير شرط **قيس** ادعى على رجل ان يترك  
 الدار التي فيه وقف عليه طلقا وذو اليد ادعى ان باعها من الواقف وارخ واقاما البيعة فيسنة الوقف  
 او كان اشبه ذواليد اذ كان سابقا على الوقف فسنه المشتري والاصبة الوقف او **مس** لو كان الموقوف  
 عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلثة فيها جوا واخذ كل واحد منهما لغيره من نفسه لا يجوز رجل غصب ارض موقوفة  
 على الفقراء او على وجه من الوجوه البركان للقيم ان يبيعها من الغاصب فان كان الغاصب مراه في الارض من عنده ان  
 لم يكن الزيادة لا متوقفا بان كسر الارض او هجر المراه والحق في ذلك الشرط واختلط في ذلك بالزبد وصار يتركه المستملك  
 فذلك الغاصب يرد الارض من الغاصب غير شيء وان كان الزيادة لا متوقفا كالبناء والشجر يورث الغاصب برفع البناء  
 وتلح الاشجار وورد الارض ان لم يرد في الارض وان خسر بالوقف بان خرب الارض بقطع الشجر والاربر برفع  
 البناء لم يكن الغاصبان يرفع البناء ويقطع الاشجار لان القيم بعض قيمة الغرض مقلوعة وقيمة البناء  
 مرفوعة وان كان للوقف غلة في يد المشتري المتولى يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يوجب الوقف فيعطى  
 الضمان من ذلك **في النجاش** ولا يجوز وقف البناء في ارض من غارية او اجارة وان كان ملكا لوقف البناء جاز  
 عند البعض وعين محمد اذا كان البناء في ارض وقف جاز على المنة التي يكون الارض وقف عليها **قار** واي طاهر  
 وقف الكرم اربد من وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بغير الارض والكر وارتداد بلحى الارض  
 ثم عرس فيها الاشجار ويبني عليه الابنية **في الفتاوى** باع الارض ثم ادعى انه وقفها واقام السنة يسمع ولو لم يكن له  
 بيعة ليس لان يملك المدعى عليه وقف فبيعة على الفقراء ثم افقر فلم يملك الكل ثم وقف على مكتب قرية  
 على علم ذلك المكتب جازم ولم يذكر والولاية لاحد عند الوقف الولاية للواقف لان عند التسليم  
 ليس بشرط وعند محمد لم يسمع الوقف وبه يفتى ثم وقف من اعلم القسوة لم يرد عند محمد وبه يفتى  
 من ابن الفتاوى ولو ادعى متعلما غاب عن الارض اياها جاء وطلب فليفتى فان خرج اقل من مسيرة  
 سفر لان بطالبان سافر ثلاثة ايام لا يطالب ولا يؤخذ بيعة اذا غاب شهر او ثلاثة وان زاد يؤخذ  
 بيعة وان كان في الغرض متعلما بالكتابة ونحوه لا يحرم وان استعمل بالحرمة لا يخلو للاحرم **جواب الفق**  
 لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على والدي وولد والدي ونسلي فما لوقف على والدي والصلبي لا يجوز  
 لان الوصية للواث لا يجوز وعلى ولد وله كمن لا يكون الكل لهم مادام ولا الصلبي ما يقع الغلة في كل سنة



على عذرهم فاما ولد الولد فهو له وقف وما اصاب ولد الصليب فهو ميراثي جميع الزمعة حتى يشاء لهم  
 الزمعة والزمعة وغيرهما فان مات بعض ولد الصليب فالغلة ينقسم على عدد ذريتهم ولد الولد وعلى الباقي من  
 ولد الصليب يكون من جميع الزمعة للاحياء والاموات كل مكان جاء عند موت الواقف **مناصد** متولى الوقف  
 اذا اجر الوقف او تفرقه بغيره بقرابة اخرى وكتب في الصك اجره وهو متولى هذا الوقف ولم يذكر انه متولى من اية جهة  
 لا يجوز وكذا الميراث لا يتخلف احكامه باختلاف نصيبه وتقليده لاد وصى الاب وصى الجد وصى الامام والى  
 من جهة القاضي كلف احكامهم وكذا ان كتب له متولى جهة الحاكم او وصى من جهة الحاكم وصى القاضي الذي  
 ولاه جاز لان جهة التولية صار معلومة وعرف ذلك بالنظر الى تابع الصك والواقف وعلى هذا الصك لا يكتب  
 القفا في المحل كالموقف واجارة المشاع ونحو ذلك **مناصد** ولو وقف على ولادة يدخل فيه اولاده واولاد  
 ابائهم وفي اولاد البنات روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخلون **ويجوز** ولو قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة على نسائي وذريتي يدخل من كان من ولده ويشمل مخلوقا يوم الوقف لا المخلوق بعده وان كان  
 في نسله واولاد البنات لا يدخلون فيه **ويجوز** بغير ان وقف على ولادة واولاد اولاده فاذا انقضت  
 فعلى فقهاء المسلمين جاز الوقف وكذلك لو قال فاذا انقضت وقف على الفقراء جاز ولو قال فاذا انقضت  
 فعلى فقراء المسلمين لم يجز **ويجوز** متولى الوقف اذا سكن رجل بغير اجر ذكره هلك الاشياء على الساكن  
 وعامة المتأخرين ان عليه اجر المثل سواء كانت معدة للعلقة ام لا عليها **القوى** **قاصص** اذعى ضبعة  
 على ان وقف وجابا الصك وفيه خطوط عدوله انقضت او على باب لوج مغرب سطوح بالوقف الحكم  
 به ما لم يشهد الشهود على الوقف في الملتقط السمعي **في العاوي** وقف على نفع لاجل عند هلال وهو قول محمد  
 وجاز عند ابى يوسف وذكر الطحاوي ان بعد الفقهاء ابداء في **قلا** لو شرط الوقف المرفق لاجل المسمى وبين قدره  
 بغير ايراد كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل له امام المسجد اذا رفع العلة ثم وجب له المد لا يسترد منه  
 حصص بعض المدد والعمرة لو قسم الحصص فاذا كان الامام وقف الحصص ثم في المسجد يستحق وصار  
 كونه القاصص في خلاف السنة وفي وقف الحصص الوقف على صوفي خاتمه لا يجوز **مناصد** الوقف  
 على صوفي خاتمه لا يجوز وفي شئ من الحكم على ان في كوار الوقف على الصوفية واخرج  
 القاضي الامام على السقلى الرواية من وقف الحصص لاجل كوار الوقف على الصوفية  
 والعمال فرجعوا على جوابه **مناصد** اجمع العلماء على جواز بيع بناء المسجد وحصره اذا استغنى

الملك للمسلمين

عنه **من الزميلة** رجل اقر بارض في يد ابنه صدقة ولم ينو على ذلك جازا فلا يصير الارض وقفا على  
 الفقراء لان الاوقاف عادة يكون في يد القوام فلو لم يصح الاقرار لم يثبت بطل الوقف ولا يجعل المقر هو  
 الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حين اقر فيكون المقر هو الواقف **قاصص** لا يجوز ارض  
 وقفا على كل مؤذن بوذن او على كل امام يقوم في مسجد بعينه قال الامام اجماعا على ان لا يجوز لان هذه  
 مؤذن لغيره وبين ذلك المؤنفا والامام قد يكون للمؤنفين فلا يجوز وان كان المؤنفا فقيرا لا يجوز  
 ايضا والمجيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذه المنزلة على كل مؤنفا فقير يكون في هذا المسجد  
 والمحل فاذا اخرج المسجد وجري على يد يفرق القلي بعد ذلك في فقراء المسلمين فيجوز اما اذا قال وقفت  
 على كل مؤنفا فقير وسجودا فلا يجوز **قاصص** **قناوي** وقف الجوازي والغلمان على مصالح الرباط  
 يجوز اذا زوج القاضي والسلفا جازة الوقف يجوز ولو زوج عبد الوقف لا يجوز ولو زوج امه  
 الوقف من عبد الوقف لا يجوز جناية عبد الوقف من مال الوقف **خلاصة** يصح وقف العقار على اصل  
 ائى بالقبضاء او بالوصية اذا كان يخرج من الثلث او الثلثين ويجزى الورثة وعلى اصله ان يوصى يصح  
 وقف من قبل يتعارف وقفه باوصاله وعليه الفتوى لان المنقول لا يبيع مؤنفا فيكون وقفه  
 معنى والتايب بشرط في الوقف لا يوصى لغيره الا يصح بيعه باوصاله يصح بيعه للعقار كالشرب كذلك هذا  
**من توفيق** اجارة المشفول في الوقف جاز اذا لا الوقف فيه رجل لا تنقض مدة اجارته وهي مشغولة  
 بمناعه جاز وانما المدة من حين تسليمها فارغة من قناوي صاعد حصار فيه يوفى اجرة بعد انقضاء  
 مدة الاجارة من اخر وبعضه مشغولة بامتداد المستاجر الا اجارة الفارع ويؤمر الاول  
 باخراجها والتزام اجار المثل فكل آجر ارض مشغولة بامتدادها وسلمها كذلك لا يصح **في قنا**  
 متولى المسجد باع ذلك اختلف المشايخ والصحيح انه يجوز بيعه لان المشتري يملك المسجد لا يكون من  
 اوقاف المسجد لانعدام شرط الوقف فيه **قناوي** قيم الوقف اذا انفق من ماله على الوقف ليرجع في  
 علة فلا الرجوع وكذا الوصية من مال الميت لكن لو ادعى لا يكون القول قوله والخبر من ذلك ان يبيع  
 الجذع من ذلك مثلا من آخر ثم يشترى بالوقف المحل اذا انفق على الوقف من انفق وشرط الرجوع  
 فيه والافلا **قناوي** رجل بنى سجدة في سكة فسار بعض اهل السكة غارته او نصب الخدود والامام في غارته  
 الباقي او لا العارة من البناء ويؤلفا وفي نصب المؤنفا والامام يملكها ولا يملكها الا اذا اراد ان يقوم به

وقد ينظر في اناج العقار مع العقار الا ان كان البناء يصح  
 وقفه مع الارض لا الوحد وعند محمد يصح



اصلي من ذلك فهو اول ما يقع ذكره في جمع اليهم من **السحب** وذكر في الذخيرة انما القوم بعد ما اوقفوا فان كان الواقف  
 اوصى الى غيره فوصفه بغيره ولم يوص الى غيره فاولا نصيب القوم القاض فلا يجعل القوم من الاجانب ايام لو جرد من ولد  
 الواقف ولا يملك بينه من يصلي له ذكر ولا اوص القوم لغيره بغيره مقام نفقة حيوة وصحة لا يجوز الا اذا كان التقدير اليه  
 على سبيل العموم **ورابطة موضع آخر** والقاض لغيره القوم الذي نصيبه القوم اذا كان خبر الواقف في ذكره رشيد الدين  
 ان القاض لا يملك نصيب الوصي والقوم اذا كان القوم والوصي من جهة الواقف والميت يافى عنده ظهور لمناينة منها وذكر في  
 الذخيرة الواقف اذا اخطى الولاية لاجل كانت الولاية للواقف ايضا ولا يخرج من شرط الولاية ويوليها  
 غيره **ورابطة في قول الشيخ الاسلام** نظام الدين رجل وقف لرضا وجعلها متوليا وشرط ان يكون المتولي من  
 اولاده هل جعل للقاض غيره متوليا او فعل ذلك قال فاجاب والذكر لا وذكر في كتابنا من الصفوة انما المتولي  
 والواقف في الراي في نصيب قيم لغير الواقف لا اخطى القاض ولا كان الواقف متوليا فوصي واقف من القاض فانه لم يكن اوصي  
 الى احد فالراي في ذلك ان القاض ورابطة في سائر الاجابة من فوائد صريح المحيط في موضعين رجل قال ارضي  
 صدقة موقوفة على ولدي كاتب الفل فلولا الصلابة يتولى فيه الذكر والانثى الا ان يفعل على الذكر ولد في  
 لا يدخل فيه الا انثى فاذا لم يبق واحد من البطن الا في بصرى الفل في العقاء ولدا صليبية وولدا لابن كانت الفل  
 لولدا الصلابة ويكمن ولدا لابن عند عدم ولدا الصلابة ولدا الصلابة لا يدخل فيه ولدا البنات في ظاهر الرواية رجل  
 وقال وقت ارضي من علي ولدي ولدي وكفره للمساكين بصرى الفل لاولده وولد وولد فاذا  
 ماتوا ووجد البطن الثالث بصرى الى فقاء فان قال علي ولدي ولدي فانه بصرى الفل الى اولاده  
**ابا جمع الفتاوى** فيم الوقف انما فولاة نصيب قيم لغير الواقف القاض وذكر المحقق انها للواقف وذكر  
 في سبيل الكبرياء للقاضي وذكر فيها ايضا اجابة الى فتاوى الفضل اذا اخطى الواقف بطل ولا القيم  
 الا اذا جعل قمارا في حيوة وبعد وفاته في بصرى وصبا وعند محمد النسيم شرط صحة الوقف ولا يكون  
 بمنزلة الوكيل ولا يتدخل بموت الواقف على ارباب معلومين تخصي عدهم اذا انصبوا متوليا بدون اذن  
 القاضي وكذا اهل المسجد اذا انصبوا متوليا بدون اذن القاضي لا يجوز وسوا المختار **وبما انقوى**  
 بهذا المتن في الوقف لا يضمن لانه لا يجوز الوقف بولي غير متولي صار غاصبا فيكون الفل فلا  
 يضمن كذا ذكر رشيد الدين وذكر في العدة قال بعضهم الاولى لرفع الامر الى القاضي وقال  
 المناهضة الاولى لرفع الامر الى القاضي والاصح ان لا يجوز نصب المتولي ولا بد من القضاء ولا

وجه من الوقف انما فولاة نصيب قيم لغير الواقف القاض وذكر المحقق انها للواقف وذكر في سبيل الكبرياء للقاضي وذكر فيها ايضا اجابة الى فتاوى الفضل اذا اخطى الواقف بطل ولا القيم الا اذا جعل قمارا في حيوة وبعد وفاته في بصرى وصبا وعند محمد النسيم شرط صحة الوقف ولا يكون بمنزلة الوكيل ولا يتدخل بموت الواقف على ارباب معلومين تخصي عدهم اذا انصبوا متوليا بدون اذن القاضي وكذا اهل المسجد اذا انصبوا متوليا بدون اذن القاضي لا يجوز وسوا المختار وبما انقوى بهذا المتن في الوقف لا يضمن لانه لا يجوز الوقف بولي غير متولي صار غاصبا فيكون الفل فلا يضمن كذا ذكر رشيد الدين وذكر في العدة قال بعضهم الاولى لرفع الامر الى القاضي وقال المناهضة الاولى لرفع الامر الى القاضي والاصح ان لا يجوز نصب المتولي ولا بد من القضاء ولا

يشترط

يشترط حصة الموقوف عليهم بخلاف نصيب الوصي حيث يشترط حصة الوصي وذكر القاضي الامام ظهير الدين المتأخر  
 ان اهل المسجد اذا انصبوا متوليا بغير اذن القاضي ونصب ارباب الوقف بغير اذن القاضي لا يجوز وقعت الفتوى في زماننا  
 عن رجل يثا موضعاً فيه مدرسة وقيل لزيد وقيل لزيد المدرس في ثا بشرط جعل آخر الفقهاء وحكم القاضي بضمه  
 قال بعض المشايخ زماننا من تصدى لا قضاء وتصديق لهذا العمل لهذا الوقف غير صحيح لان هذا وقف بل وجه  
 الموقوف عليه واجاب في الفتوى ان غير صحيح وهذا خطأ محض وكذب بين قائما قال ذلك لان فقهاء سخطا في ذكره في التواله  
 وفي اجازات المحيط سنو لا يعلم الخط ويعدر على سبيل جرح اليكسب للجل لا يعطى الاخر من مال المسجد ولو  
 ساجر رجلا ليكنس المسجد وتعلق الباب ونفق من مال المسجد جاز وفي فتاوى فاضل خان قيم الوقف يشترط  
 لمسة المسجد بدون اذن القاضي لا يرجع في مال المسجد **جمع الفتاوى** وفي آخر كتاب الكراهية من املايا يوسف  
 رجل بنى سجداً وجعل مؤذنا فاذا ن موكده اهل المسجد وقالوا لجعل مؤذنا غير فليست لهم ذل انما الا  
 مؤذنا ذلك الى الذين بناه وقيل ولا كفالة فاسخا وكذلك اذا اقام لهم اماما وكرهه اهل المسجد ليس لهم ذلك الا  
 لنيكس فاسخا لجعل غيره اماما قال الايشب الامام المؤذن من شروح المحيط في البناء **فانما** العام الوقف اذا اجر المتولي  
 من رجل ثم جاء كفو زله في اجرة العام قالوا لا كان حيث اجرة العام من الاقل اجرة بمقدار اجرة مثلاً وبمقتضى  
 يبريتقابين الناس في مثا فليس المتولي ليقض الاقل قبل انقضاء مدة الاجرة **قاضي خان** حانوت  
 اذا احرق بيتا جرحه عتبه بشي لا يخرج من الوقفية الرباط اذا احتق بيطل الوقفية ويصير ميراثا **و**  
 منزل موقوف وقفا صحيحا على مقبرة معلومة فحرب من المنزل وصار لخال لا ينتفع به جاء رجل وعمره وبن فيها  
 بناء من ماله بغير اذن اخذ فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباقي **وقف صحيح** علوا قوام سمين تخرب  
 ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد وعار به بطل الوقف ويجوز بيعه وكفالة اصلي بشارت في قليل  
 سعي اصلي وقفا **فانما خانبة** القاضي اذا اطلق سعي وقف غير سجل هل يكون ذلك حكما لاي سلطان الوقف ينظر  
 لن اطلق لوارث الواقف يكون حكما ويجوز البيع هذا فيافي على قول محمد ان الوقف بالشط لا يبطل وانما  
 على الثاني والوقف صحيح بالشرط **في بيان** ان الدار في يد رجل اقام عليها رجل بينه انها وقف على الخاء واقام  
 دو اليد انها وقعت على المسجد فاة اخاف من بينها واذا لم يوافقها في بينها نصفا **و** وان ازم واحد  
 منها دون الآخر فهي لمن ازم **في بيان** اذا وقف مالا للبناء العنطرة او اصلاح الطريق او حفرة  
 القبور او لاجل السقايت او بشراء الاكفان لفقراء المسلمين لا يجوز عند ارجح وقيل لا كفالة المتولى لا يجوز

الواقف الموضع الذي يكون فيه الغارة في طريق البلاد  
 يشترط فيها انما لا يسلب الا من لا يملكه من الميراث

مطلوب  
 اذا اوقف الواقف



وتجوز حفر القبور في هذا من **مخاصد** وفي الفتاوى الصغرى لرض في بد رجل ادعى رجل ان  
الارض وقف من فلان على جهة معلومة وانه متولى ذلك الوقف وذكر الشرايط واثبت بالبينة  
وقضى القاضي لوقفه ثم جاء رجل ادعى له هذه الارض ملكا وحده سمع بخلاف العبد اذا القى  
العتق على اثنان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملك ولا يسمع لان القضا بالعتق  
قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف فقال المصدر الشهد لم ير لهذا رواية لكن سمعت لفتوى  
سيد الامام ابي شجاع على هذا من **خلاصة** ولو قال وقف على اقرب قرابي فثبت بنبأ ثبت او على  
من الاخت ابوين لانها من صلبه والاخت من صلبه ولا يعتبر الارث من **اختصاص** هل للقيم ان يعطوا  
غير المسجد اجرة من يكتسب السطح ويظهر الخلع وتخرج التراب المجمع من المسجد مال يوزن للقيم ان  
سئل ما جرى ذكره خراب المسجد **فصل الجوع عن الوقف** وارس هذا مسئلة مما صالح سجد  
كذلك بعد موت وله الجوع ط ك ان مثله لانه الوقف بعد الموت وصيه من جعله ارضه موقوف على الفقراء سلمها  
الى القيم فليس له ان يرجع فيه وكذا في المعتبرة والحان للماز والدار السكتي لما ذكره والمالكين والذاة  
بغيره بعد تمام وقفه شرايطها ط ولان هذا قوله ما وقال ابو ج لانه يرجع في جميع ذلك وعن  
الحسن عن ابي حنيفة لانه لا رجوع في المعينة في موضع دفن فيه ويرجع فيما بقي كذا اذا رجع في المعينة لم  
يسر به عند ابي حنيفة ويوزع هكذا لانه النسخ حرام من **فتاوى** اكان للوقف غلغلة فانفق الموقوف من مال  
نفسه لاصلاح الوقف كان له يرجع له غلغلة الوقف عن شام قال سمعت محمد يقول اذا صار الوقف بحيث لا يستفاد  
المالكين واللقاضي له يسعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي **قاضي حان** لو شهد شاهدان ان  
وقفها لخيرانه وهما من جيرانه جازت خواتمها لان الجوار ليس بيمين وكذا لو شهد انه وقفها على فقراء سجد جازت  
شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدينة وشهادة اهل الحجة على وقف ملك الحجة والمشاخي  
فصلوا الجوار فيها فقالوا في شهادة اهل الحجة المدركة ان كانوا اخذوا من العتاقين من ذلك الوقف  
لا يقبل شهادتهم ولا كانوا لا اخذوا من قبل وكذا قالوا في اهل الحجة وكذلك الشهادة على وقف  
مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا يقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كونه القبة  
في المدركة او كونه الرجل في الحجة ليس بل لازم بل مستقل وشهادة اهل المسجد تقبل لا الحرف في ذلك  
انفسهم للار شهاد شيا **اسرو شي** لو كان الموقوف عليه بسم الله والمتولى والبيع عليه

بخار اصح حكم قاضي بخارا بانه وقف عليه فلان ويقوم المتولى مقام الموقوف عليه كسلك القاضي بسم الله الى  
المتولى قاضي بسم الله نصيب فيما وقف بخارا والمضى عليه بسم الله الدعوى والسجل **فصل** وقيل يشترط لصحة النصب  
كونه نسيما ولا يثبت لايكون التركة في ولايته ولو نصب متوليا في وقف لم يكن الواقع والموقوف عليه ولا يثبت صح لو  
وقعت المطالبة على وكيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه ولا يثبت بان لا يطلب علم او رباطا او سيرة في معرفة لا  
الوقف وقيل الظالم لا يستدعيه وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز **فصل** اذا كاذب اصل البقعة وقفا  
على جهة فثبت عليها البناء على جهة القبة التي كانت البقعة وقفا عليها تجوز بالاتفاق ويثبت بها  
البقعة **مجمع الفتاوى** متولى الوقف اذا اجرا ونصرفه في غير مكنته في العكر لغيره وهو متولى لهذا الوقف ولم  
يذكر انه متولى من اى جهة فالوا يكون وكذا الوصي اذا لم يذكر له وصي من اى جهة لان الجهة اذا لم يذكر من جهة القضي  
او من جهة الوقف وكذا الوصي لا يعرف انه الوصي من جهة الاب او القاضي او الامام والمجد وحكامهم **مختل من فتاوى**  
**حان** متولى الوقف اذا ارسل الوقف بين الابن والابن ومنه الوقف اذا قرب مونة وخصوص التولية الى غير جاز لان عتلة  
الوصي والعصيان بوصي المغير **قاضي حان** ولو اتفق على الوقف من مال نفسه رجوعه الى من يشترط كالوصي في كل  
في المنطقان بشرط الرجوع يرجع والافلا **عاري** الامانة لضرورة مصالح الوقف في اموال الواقف والا فالحفظ  
لديهم في اليد الا اذا ائتمروا بحضور بعده فيستدين بنفسه فيلزمه بل ارفع ولو امكن **فصل** رجل باع ارضا  
ثم قال كتب وقفها قال في وقف على لايصح هذا الدعوى وليس له ان يخلعها امام البينة يقبل كما لو شهد اثنان على  
الامة من غيره وعده الامة يقبل وليس له الدعوى هو المختار **مخاصد** ارض وقفها في ارضه واجل احدهما  
حصصه فالجوز بها وقيل الموجه لانه عاقد **من قبة** وطريق القضاء ليس له ان يخلعها واقفا وقفا في المتوطى ثم يرجع  
محتجا بعدم لزوم فتحصان الى القاضي وفيه براءة اذا قضى القاضي برفع الخلاف لان القضاء اذا  
وقع في مجتهده فيه يصير مستغفا عليه حتى لا يجوز لغيره ابطاله وهناك ذكر ولا يرفع الخلاف حكم الحكم  
في الصحيح **من نقابة** اندرزميز وقف سجد درختان ان متولى في فرد سجد بادر عمارت سجد وكنه  
اكد رخت قدما سجد وقت وقول في بودة است سجد وابتدوا مكره ورفيا مكره من زمين لبا  
درختان ديكر رابا ضروري كند لانه وقفا تبعا للارض فكان حكمه حكم بعض الرقبة واكر في رخت  
ومشترى بريد واكند والقاضي يضر الباع لانه يشاء ويكون الضمان للواقف ولو ارثه لم يكن  
الواقف حيا لان حط المسجد الموقوف عليه الوقف لا في رقبته وهذا يدل رقبته قيل في هذا يشترى



بالقيمة اشجار لغرفه فوقفها كما لو غصب ارض الوقف واجرى عليه الماء حتى صار خرابا فغصبها واكثر  
شاهد بها رجل ثم قضى القاضي ثم رجعا وضمنا قيمتها فانه يشترى بكل القيمة ارضا اخرى فيوقفها على الاول  
**قاعدة** قال الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل في الوقف ما لا يستوي فيه الفقير والغني وكانوا لا يخصصون فيه ولا قالوا في الاية  
البدع بهذا تنصيص على ان الوقف على كل امام ومؤذن في مسجد كذا او على كل مؤذن فيه او على كل مؤذن  
يديره في المسجد كذا باطل وبطل عليه ايضا ما ذكره الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل في الوقف على الفقراء او على الفقراء باطل وهو نص  
فيما لا القاضي جان فقال رجل ارضا ومنزل وقفا على كل مؤذن يؤذن ويؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام  
اسماعيل الزاهد في الجوز لهذا الوقف لان مؤذنه وقوفه لغرض معين فذكر ان يكتب في صك الوقف  
وقف هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والحل واجاز المسجد للحل يعرف الغني بعد  
ذكر الى فقراء المسلمين يجوز اما اذا قال وقف على كل مؤذن فقير يجوز ولا يجوز من الجملة  
**قاضي جان** وعن القاضي البديع البخاري ان اذا وقف على المؤذنين يجوز لان الفقر منهم ولا يؤخذ  
علامة الا ان كان مخصوصا بالفقير من جملة هؤلاء وجدت في كتابه في الفقاوي رجل يدعى صفة  
جاء رجل وادعى ان وقف واجهه صكا فيه خطوط المرد والفقير والفقير والفقير وطلب القاضي القضاء  
بذكر الصك ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالحج والحق في البيعة والافراد الصك  
فلا يصح حج لان اللفظ مما يرد **وسئل** في الوقف اذا اتفق من مال على الفقير ليرجع في غلته فله الرجوع  
وكذا الوصي يكون القول قوله وهذا يشترط ان لو اتفق ليرجع في الرجوع في مال الوقف والبيعة من غير ان  
يرجع عند القاضي وقال النفق من مال كذا في الوقف ومصلحة البيعة فانه لا يكون القول قوله **وسئل** رجل باع  
ارضا ثم قال اني كنت وقفها او قال سوي على وقف فان لم يكن البيعة وارا وان خلف المصلحة عليه لم ينس  
خلفه فان اقام البيعة قال القاضي ابو جعفر قبلت البيعة **سئل** فتاوى الحسن والخزاز سمع ونقص  
البيع وبه اخذ صدر الشهيد قال ابو الليث تقبل وقال بعض الناس لا يقبل البيعة **سئل** انما اشترى ارضا  
ببناء فاسد فوجد بها المشركين على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها فهو جائز على وقفها عليهم وان اجاز  
البائع وخاصم المشتري في ذلك والبايع على المشتري قيمتها يوم قبض **سئل** انما اشترى ارضا  
في عرضه الوقف لكان في مال الوقف يكون للوقف وكذا ان مال الوقف لم ينفذ مما له لاشهد  
كان ذلك ولم يذكر شيئا كان للوقف بخلاف الاجنبي اذا بنى في مال نفسه لم يذكر شيئا يكون

**السروشي** المرفق في العقر من اولاد الواقف اصل ثم الى القرابة الوقف الى ماله ثم جيرانه ثم اهل بيته  
من بيته رجل في يد صنفه منوط الى على اولادى وادعى اخوه الابناء وقفها علينا وعلى اولادنا واراد  
ان يخلع صاحب اليد على اصل الوقف لكن تخلت على حصته من الغني **سئل** انما اشترى ارضا  
الوقف اذا اجر وقفا او منزلا للمسلم يد ونحوه المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد الفصل على اصحابنا  
ينبغي ان يكون المشاخر غاصبا الا ان الخلف في كتابه لا يصح غاصبا او يرد له المثل فعلى المثل لهذا  
قال نعم **سئل** ما قال في كل المتوفى والوصي بطلان البيعة ما اذا وقف على المسمى الى تمام اجر المثل وبها لا يمكن الا  
بطلان في المثل كما لو اجره لم يسم شيئا وقال بعضهم بان المشاخر يبيع غاصبا عنه من يدى غصب  
العقار فان لم ينفذ من المتوفى وسلم كان على المشاخر اجر المثل لا غير الفتوى على ما ذكرنا ولا على  
المثل وعن القاضي المثل في هذا قال رجل غصب دار صبي وغصبها كان عليه اجر المثل ثم فاضل بالاجارة باقل  
من المثل **قاضي جان** متوفى الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه لا يجوز لانه الواحد لا يتولى طرفة العدة لا قبلها  
من القاضي لنفسه قيم العقار **سئل** رجل اشترى ارضا موقوفة وبقي فيها خاوية ثم جاء اخر وزاد في  
علمه الارض لانه اشترى الباقي من الخاوية بنظر ان كانت لغيره المتوفى شاهدة فاذا جاءه لاسل المشركان  
للمتوفى ان يفسخ الاجارة افا كانت مشاهدة بتجد وانفعال لا عند لاسل المشرك فاذا فسح الاجارة افا كان رفع  
البناء لا يفسخ الارض كان لصاحب البناء يرفعها ولو كان رفع البناء بغيره لاسل المشرك يرفع البناء فبعد ذلك  
ارضى المشاخر لانه قيمته البناء فيكون البناء على المتوفى كان المتوفى ان يرفع اليه القيمة بنظر القيمة البناء شيئا الى  
قيمتهم منزوعا ابره كان اقل بحكم المتوفى فيصير البناء وقفا على الارض ولا كان رفع البناء بغيره الارض الى المتوفى  
لن يرفع اليه القيمة ويحكم البناء للبناء المتوفى بل يترى صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ  
**قاضي جان** وذكر السرا اذا قال اهل الحرب استوا على اولادنا فامسواهم يدخل في الابناء  
اولادهم لا اصل بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم من قبيل الرجال فاما اولاد البنات  
فينسبوا باولادهم فمكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة  
على ولدى وولدى ولدى ولم يرد على هذا يدخل فيه وله الصلابة واولاد بناته يشتركون في الغني ولا  
بعدم الصلابة على ولد الابن لانه يستوي بينهما الذكر **سئل** وهل يدخل فيه ولد البنت قال هذا يدخل  
وكذا الوفا لارض هذه موقوفة على ولدى وولدى الذكر **سئل** هل يدخل فيه الذكر من ولد







لا يقبل قوله ولكن كان الجواب لا يعرف في اللغة المكتوبة الصواب يقبل قوله ولا يشهد به ان قرئ بلفظ وفهم كل ما فيه لا يقبل  
قول ايضا كذا في البيع والاجارة **من يراى** القاضى اذا اطلق بيع وقف غير مسجل هل يكون حكمه كما بطلان  
الوقف ينظر المطلق لو ارث الواقف يكون حكمه ويجوز البيع والمطلق لغير وارث الوقف لا يكون حكما والبيع  
**البيع يراى** ولا احتياط في القيمة لان الوقف اجارة طويلة فالوا الوجود فيه لا ينفذ عقود امتداد في كل عقد  
بكذا من غير ان يكون بعضه باطل في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه باجر وثالثه غير لازم لانه مضاف قال رض  
وكان فيما قالوا ان تصرفاتهم قالوا الاول لازم يكون لانهم في احدى الروايات فيقول **قاضي خان** وقف المنقول  
يجوز فيما فيه تعامل الناس كمثل المعانة وشايتها والقدر والمراجل جمع رجل وهو قدر عظيم **التمس اختيارا**  
**رات** ووقف المشاع لم يجر عندم وبه يفتى ولو حكم القاضي بخوانه جاز وفاقا فلو طلب بعضهم الفسنة قال  
2 لا يقيم القاضي وثايرهم بالمهاجرت فينهاون وقال س يقيم فاجعلوا على كل واحد من الوقوف على الارباب قال  
دوالفم لم يخرج **فصول** افاض القاضي بخوانه وقف المشاع صح قول ابو يوسف صار متفق عليه  
كسائر الخلافات فيصح فسمت بين الموقوف عليه والشريك وبين الواقف والشريك وعند محمد لا يقع والبيع  
المعسر من المصارف اتفاقا **من يراى** ارض بينهما وقف احدهما نصيب شاعا جاز عند س وبه اخذ مشايخ بلخ  
ثم فرغ عاقبه فقالوا واقتسموا فوقع نصيب الواقف في موضع لا يحب عليه ان يوقع ثانيا اذ الفسنة تعين للموقوف  
ولو اراد الترخيصة للموقوف في المسموم ثانيا ولو له الارض بوقف بعضها فاراد الفسنة بنقلها الى الوقف  
الفسنة رجل واحد فينصب القاضي للوقف بما يقاسم هو قيم القاضي او من ملك من الارض فيقاسم المشتري ولو وقفا  
ارضها على المسكين او على وجوه البر التي تجوز الوقف عليها وسلمها الى قيم جاز اذا المانع عند س ثم شيوخ وقت  
القبض لا وقف العقد ولم يوجد وسلا جلة وعند س يجوز غير قبض فمجرد غير مسموم **فصول** وقف اخوين كان  
احدهما وبقى في يد سى واو لا الميت ثم اقام على بينة على واحد من اولاد الاخ لان الوقف بطلان بعد بطلان الوقف والوقف  
واحد والوقف واحد يقبل وينتصبة ما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بينة لان الوقف بطلان على كل واحد وعلى البينة  
مدعى الوقف بطلان بعد بطلان الوقف وفيه جماعة فلو اقرهم او على وكيل او على وكيل بجمع واحد منهم  
او على وكيل بجمع المدعى اذا كان الوقف واحدا مع لا يصح على بعضهم لان الحكم في ايدى جميعهم ولا يصح  
القضا الا بقدر ما في يد الحاضرين **من يراى** وارثه يد رجل اقام عليه رجل بينة اثرا وفتت عليه واقام قيم  
المسجد بينة اثرا وقف المسجد فان اثارها من السابق منها وان لم يورثها فهي بينهما نصفان ولو

ادعى الامام له هذه الكسوة مسجلة لمام هذا المسجد وقال اهل المسجد والاسم لهم فالقول لاهل المسجد  
لان ابيههم **من يراى** بنى في دار المسجلة بغير اذنه القيم ونزع البناء فبطل الوقف بخبر القيم على دفع قيمة البناء  
سئل مصحفا في مسجد بعينه للمقالة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير اهل كل المحلة للمقالة  
ويجوز للمشتاجر من غير الاشجار والكروم ورعايا الموقوفه اذا لم يضر بالارض به ومن صرح الاذن  
من المتولى دون صرح الحياض وانما اهل المتولى الاذن فيما يورث الوقف بخبر ذلك وهذا الحكم اذا لم يكن  
لهم حق القمار العمارة فيها فاما اذا كان يجوز للمطرو والفرس والمطاطين من ارباب الوقف الاذن فيها دالة **من يراى**  
**ففيه** ولو غرس او بنى في ارض الغير فلعاد واد الارض الى صاحبها ان كان قيمة البناء والفرس اقل من قيمة الارض  
فان كانت قيمة البناء والفرس اكثر من قيمة الارض يستقل حق المصنوب منه من الارض الى قيمتها  
رعاية الجانيبين وان كانت الارض وقفا فيجب ان يقاسم اهل المثل عنه **بجمع القناوي** لو برهن  
على ذي اليد بوقية محدودة وحكم به ثم اخرج ادعى الملك المطلق على المتنقل له تقبل المثل ولا يعتق  
لان حكم على الناس كانه **من يراى** متولى وقف من مستقل وقف راسع تكيل فوجهه ان ادعى  
در حاجت وقت خراج كذا ابن سح درست بوباني اجابة لان تعطيل الفل الا ترى ان الوقف لا يمكن  
ان يسع عقارا للميتيم بالبيع والتوكيل لهذا فيبقى استقراضا اى من المشتري على تقبله انفق يكون من ماله  
**نعم من قاعد** والمتولى لو اتفق على الوقف على مال نفى فليزجج بذلك في غير الوقف والمشتري يرجع على  
المتولى والمتولى يرجع على غلات الوقف فلما ملك المتولى مالا اهل نوى ما عليه المشتري لاجاب الله لا يطلب  
من المتولى شيء فان حق المتولى الاول ان يسأل المقتضى بالبيع والتوكيل وانفق ماله في غلات الوقف وانما  
في يد الله وصار هذا كرجل له على اخر دين ولجل عليه دين فمات ولم يكن كاشا سوى فكره الدين  
وليس له وارث فاراد الذي له على الميت دين ليشاخه دينه من الذي للميت عليه دين فان  
تصادقا امره القاضي بدفعه اليه وان انكر من عليه فان ينصب وصيا للميت حتى يبينه بهذا  
عليه ثم ياخذ الوصى ما للميت على فلان فيه دفعه الى المدعى كذا هذا **من قاعد** **باب**  
**الكفالة** اعلم لا يصح الكفالة بالنفس او بالمال الا بقبول المكفول له في مجلس العقد عند س 2 وعند  
ابن يوسف يجوز اذا بلغ الخبر فجاز ولم يشترط الاجابة في بعض النسخ ولا يتوقف على ايراد المجلس الا  
في مسئلة واحدة هو ان يقول المريض لو ارثت تكفل عني جماعة على من ماله فتكفل عن غيبة القوم **من يراى**

بدر بين رجلين وعلى شرط اشجار فان كان كل واحد منهما  
قال اشجار كذا وكذا وان كان كل واحد منهما قال اشجار كذا  
فان لم يسمي عاينها على ما في الاصل يجب ان يكون  
معاينة الا اذا اشترى كذا وكذا بغير شرط



وَلَا

وكذا لو قال ما فيه للناسي او لاهد من الناس عليك فعلى لم يصح لجهل المضمون وكذا ان اشكر كل ما اكل احد  
**فصوله** كفل بقوله بذير فتم قيل لا لواراد به الكفالة كفل والا فلا فهو وعد وقيل طلقا ولو قال بالعارسية  
بذير فتم ضمان صحيح ولو قال قبول كروم اختلف المتأخرين وفي فتاوس النسفي لو قال لصاحب الدين الذي  
كفر على فلان ان ادفعه اليك واسلم اليك او اقبضته لا يكون كفالة فالتم يتكلم بما يدل على الالتزام **من خلاصه** ولو  
قال هرچ ترابر وین اید بر شما و هر ترابر فلان شكك فعلى او قال اياك على فلان او اقبضه منه وادفع اليك  
لم يصح لعدم التقاضي لادائه من عنده **فصلان** ولو اقر الكفيل بدين على المكفول عنه ولا بد ان  
يدفع محاقفه لم يثبت الغياب لم يجزى قال لا ذكر على فلان الف درهم وانا كفيل عنه حماد ويرجع  
الكفيل على الاصيل لكانت الكفالة بامر الاصيل لما عرفت **شرح الكفالة** واهل الكفالة بمكسر التبرع فلا يصح من  
الصبي والعبد والمجور والمكاتب ولان المريض الامن الثلث كابر بربعائه **توفيقي** ليس لما دون  
الكفالة بالنفس والمال بلا اذن المولى ولا يجوز ان يتكبر عليه دين والمكاتب لا يجوز كفالته وان اذن  
له المولى بان كفل لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ بعد الفتق لكان بالفاوكت الكفالة **بذاري** ولا يجوز الكفالة  
للمولى وهو في بيت مولاه وقدايق **عماري** الكفالة بنفقة المرأة اذا لم يذكر منه معلومة لا يصح  
الا ان يقول ما عشت او ما ن **عماري** الكفالة وهي الضمان وهي ان عامة وهي الحالة وهي يسقط الحق  
على المضمون وينتقل الى الضامن فلا يجوز للمفرض ان يرجع الى المضمون ولا على ورثته وكذا لا يرجع الضامن  
مس على المضمون ولا على ورثته بشئ سواد رغب اليه في ليعتق او لا الا في وجه واحد  
ويؤلف يقول للذي عليه اضمن عنى مال هذا على فاذا اديت له فهو دين كره على فهذا يرجع لانه قرض  
والضمان هو نقل حق فقط وليس بيع اصلا وقد ضمن النبي عم عن خراعه ديع قتل وقال ابو ج  
لا يجوز الضمان الا لخصه الذي له الحق الا في المريض بقول المورثه ابيكم بضمنه **عفي** دين فلان فيضمنه  
احدهم ومن قال بالضمان عن الميت الذي لا يتذكر وفاء ماكر وابو يوسف ومحمد والشافعي وواو  
وفي الصحيح قال ابو قال صلى الله عليه وسلم برسول الله وعلى دينه فضلى عليه فقيه بيان صحيح بمعنى ضمان  
الى قتاله بغير محض وفي صحيح مسلم ان رسول الله عم قال يا فبيعه لنك المسك لا تخجل الا لاحد ثلثة  
رجل محل حاله فقلت له المسك لا يباع بغيره وذكر الحديث وقال ابو حنيفة وسفيان  
والاوزاعي والوعبيد واسحاق واحد والشافعي واحد قولي ماكر له ان يبالغ الكفيل والمكفول عنه

[illegible]



لشأن والقول الآخر بالكل وان كان المكفول حيا فليس للغير ان يطالب الكفيل الا ان تجتمع المكفول  
او ينقص من حقه شئ فان كان المضمون عنه غائبا وعليه ديون الناس فليطالب الكفيل ايضا  
وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمه وابو ثور وهاو وسقط الحق حمله عن المضمون ويقولون لا يضمن  
من **سجل** قوله هي ضم ذمة الى ذمة اي الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة ولهذا  
يبر ذمة الكفيل ببراءة الاصيل بسقوط المطالبة لا في الدين ولهذا لا يثبت الاصيل ببراءة الكفيل لبقاء  
الدين في ذمته **وعند البعض** في الدين لو لم يثبت الدين لا يثبت المطالبة لما كان المطالبة بتفضل  
عن الدين الا يرى ان الوكيل بالشئ مطالب بالثمن واصل الثمن على الموكل حق لو ابر بالبيع الموكل عن  
الثمن برك الكفيل عنه **من يوفيق** اذا قال كفلت بمالك عليه فاقام المكفول له البيعة على المكفول عنه  
بالتضمن الكفيل لا الثابت بالشئ كالثابت بالمشاهدة حكما وليس يمكن له بيعة بصدق الكفيل  
نحو بيعة في مقدار ما يقرب لانه منكر في الزيادة فان اقره الاصيل اكثر مما اقره الكفيل صدق في حق نفسه  
لولا ان عليه بالاعلى كفيلا لعدم ولاية عليه ولا الاقرار حجة قاصرة فيكون مقتضى عليه **من قنبر** وبفتح  
الكفالة بالخارج لما مر انه دين واجب شرعا وقد وقع هنا كذا وبالنواب ان كانت عين كالمال الموظف  
على الكس بغير المقاتلين وقد ادا سائر المسلمين وقت الحاجة لان مطالب شرعا وبغير حق كالجنانية زمانا وباجرة  
القام لانها مطالبة شرعا **من يوفيق** اذا باع اثنان عبدا مشتركا بينهما من آخر بصفة **فتن** احدهما لصاحبه عند  
منه الثمن بطل الضمان لانه الصفقة اذا كانت متحدة يكون الثمن مشترك فيصير ضمانا للثمن فلا يصح ولو باع  
بصفقتين صح لان الشراكة فيه **من يوفيق** قال الامام السرخسي الكفالة عبارة عن الغنم وفيه بطلان احدهما الغنم  
في المطالبة دون اصل الدين بل اصل الدين في ذمة الاصيل على حاله والكفيل مطالب به كما في الوكيل مع  
الموكل الثمن للموكل وولاية المطالبة للموكل **والطريق** ان يضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في  
ثبوت اصل الدين والاستيفاء من احدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب **من خلاصة** اذا  
اقر عشرة دراهم فطالبه فقال رجل من ضمان كردهم وبغير فتم كباغ دي فروشم وابن مال يتوهم  
او قال كذب فتم كمال الشك ومن دهم لا يصح الكفالة ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى  
لو باع بانه ذلك العقد وتجب على بيعه **من قنبر** الكفالة بالدين على رفاة القدوري تفصح اشار  
في الاصل لانه كاهم عطاء في الدين لا تفصح والا فيصح ولو كفل الموكل بالثمن عن الوكيل بالشئ

ولو ادى رجل رقبه المملوكة فكفل رجل به فمات المملوك فاقام المدعي بينه ان له فالكفيل ضمان بقية  
المملوك وذكر لانه الكفالة وقعت من ثبوت اجماع المصنف اليه على وجهه لا من الملك وصار العبد بذكره بغير  
عليه فاذا انقضى رقبته لم يضمن القيمة كما يضمن فيه سائر ما يضمنه بغيره وعليه رابع **من يوفيق**  
في رجل كفل عن رجل بالف درهم ففقدوا الف قبل ان يعطيه صاحبه قال قضائه جائز له ان يرجع فيها  
**من يوفيق** في الرجل يكون له عار رجل الف درهم فكفل رجلا له عنده بالف درهم على كل واحد من الكفيلين كفيل ضمان  
ع صاحبه فابرى صاحب المال احد الكفيلين فانه لا يثاخذ الاخر بالف درهم قال وقد ذكر في هذا كفاية صاحب  
الاصيل بجميع المال وعن كل واحد من الكفيلين بما له من الكفالة وانما صار هذا من قبل ان ضمان كل واحد  
بينهما واقع بجمله المال لم يفصل ما هو عن صاحبه الاصل مما هو عن الكفيل الاخر فحينئذ يكون كل واحد منهما ضمانا  
ع صاحبه الاصيل بجميع المال لخصوص ضمان الجميع على كل واحد منهما في عقد الكفالة **من يوفيق** الكفيل والرهن جائز  
لخارج وذكر لانه هذا مال لازم يؤخذ به صاحبه الاصل فيجوز الكفالة والرهن كما يجوز سائر الاموال اللازمة **من**  
**من يوفيق** رجل قال لغيره كره على فداء بالف درهم وقد كفلت به بالكل وجب المال على الكفيل ولم يثبت على المكفول  
عنه شيء **من يوفيق** ولو كفل شخص غيره بغيره ثم ابراه لا يمكن الرجوع **من يوفيق** او كفل رجلا عن رجل ماله  
على كل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل شيء اداء احدهما جرح على شريكه نصفه فليلا كان او كثيرا ولا يشترط جرح  
على المكفول عنه **من يوفيق** لو ادى الكفيل ان الاصيل ادى هذا المال او ابراه المدعي صح الدفع **من خلاصة** لو طلب  
الدين كفيلا بدينه فبر من الكفيل على اداء المدعي الغائب يقبل ويتنصب الكفيل خصما عن المدعي اذا لم يمكن  
دفع الدين الا بهذا الكفيل يقول به هنا **فصول** ان الكفيل لم يكفل عنه كلفه بدينه بامر له وادب وفي الرجوع  
عليه او قال المحنة المحيل اصله على امره وادب وفي الرجوع عليه بدينه بامر له وادب وفي الرجوع عليه بدينه بامر له وادب  
يقضي حقه وكذا لو اقر بالامر وكذا الاداء بغيره من حكمه عليه بان حكما على الغائب ولا يلتفت  
الى انكاره بعده **فصول** ادى عليه مالا تحكم الكفالة فقال ما تكلفت اصلا لم اثبت عليه فادعى  
الاصيل اداء لا يسمع **من قنبر** الكفالة في الشريعة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة دون الدين و  
على اختيار بعض المشايخ في اصل الدين وهو مذهب الشافعي والاولى اصح حتى لا يبرم دين الواحد  
دينين لانه الاثني المكفول به بعد الكفالة باقى على ذمة الاصيل كما كاه فلوثبت الدين ج  
هنا على ذمة الكفيل كان الاثني الواحد الغني وليس ضرورة المطالبة وجوب الدين الا بغير



لأن الكفيل بالشئ يطالب بالثمن **فصل** في الموكل ولهذا الموكل البايع الموكل عن نفسه من غايته  
 البيان طالب الدين الكفيل فقال لا يصح حتى يصح اليمين لا تعلق على الاصيل انما تعلق عليك  
 فليجوز ان لا يدين له بطالب بعد ذلك ولكن قيل لا يقطع حقه في المطالبة وهو المختار لان الناس  
 لا يريدون بغير التعلق احد ولا يبررون التعلق الحق وانما تعلق به تعلق المطالب **ففيه**  
 اذا كفل بالثمن يضمن الكفيل احضار الكفول في نفسه اي وقت للكفول لان المضمون باحضاره  
 فان لم يضره حجب الحكم لا امتناع عن ادائه حتى المسحق كما في المال ولو غاب الكفول  
 بنفسه غيبة معلومة ابرهه الحكم الكفيل من ذم به وان مضى لم يضر حجب الحكم للحقوق  
 امتناع عن ايفاء الحق ولو غاب غيبة مجهولة لا يطالب بالاحضار لانه بالغيب المجهول احكام الموت  
 الا في الموت تبطل الكفالة وهذا لا تبطل لاحتمال قدرته بعلم مكانه وعين وقت التسليم فليذكر الوقت  
 او قبل يبرر لان الاجل حق الكفيل فلا يقطع حقه كمال الدين **فوفيق** ولو كفل الى شر لم يبرأ بغيره بشر  
 ما لم يمس نفسه المضمون وقاية الشاغيل تاخير المطالبة ولو قل على ان يبرأ من الكفالة بعد الشر يكون شر  
 بعد كذا في النوازل والاحكام فليذكر الوقت في الشئ الرباعي شارب الكفر ينفع له في نفسه وبقا  
 ليست كفايته باقر ولا تحجب بل امر بالدفع لانه لا يجرى جزاء المطلق وهو لم يظهر من اول الامر ولا يشترط باليد  
 حجبها وجب لظهوره مطلقا بالانكار فكذلك الجب في الدين وفي الابضاح هذا لم يظهر غير واما اذا ظهر بان لا يعلم  
 الكفيل مكانه او شئ اخر لا يخفى **فجمع** لان ملكه كفل بنفسه على ان لا يبرأ عنه فدينه على الكفيل فطالب  
 في القدر فليجده الكفيل حتى يرضى الفدية من المال ولو رفع الكفيل الامر الى القاضي فينصب وكيله عن الطالب وعلم اليه  
 المكفول ببراءة وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في الرواية عن يوسف قال حث لو فعل فاقب  
 فلو علم ان الخصم يغيب لذكر فهو حسن **فصل** في الكفيل اذا اصالح من الكفالة بالنف على ان لا يبرأ  
 عنها لم يخرج الصالح لانه هذا مباداة المالك على مالي ولا في معنى المال ولم يبرأ ولو قل اداه  
 يرجع فيه يعني على الطالب ولم يذكر الامام السرخسي لفظ الصالح في نسخة ولكن قال في ابراء  
 من الكفالة على كذا والكفيل لم يرجع بما قضاه **مس** سلم الكفيل بالنفس المكفول عنه  
 الى الطالب لئلا في مكان لا يمكنه العصمة **ومنه** فان كان التسليم يطلبه يخرج عن العصمة  
 من **ففيه** رجل ادعى على اخر ما لا يسبب الكفالة عن رجل واقام البينة وقضى القاضي بدينه ثم لم يمتد

**طالب**  
 الطالب لئلا الكفيل امر حتى يرضى  
 الاصيل

**طالب**  
 تبطل الكفالة اذا مات

اخرج الكفيل من الكفالة وبراءة منه ثم علم ان المدعى كان باطلا والحكم لم يقع صحى فاراد المدعى ان  
 يعيد الدعوى ويقيم البينة على ان يبرأ من الكفالة لا يجوز ذلك لان ابراءه من **خلاصة** وفي الجاهل الصغير  
 لو كفل بنفسه عند فوات العبد بغير الكفيل لكان المدعى على العبد ولو كان المدعى نفس العبد لا يبرأ  
 وضمن **ففيه** وفي الجاهل عن محمد بن ابي على ان ان غصبه عبدا فقال رجل ان اضمن من العبد  
 الذي يدعى قال موصاهن حتى ياتي العبد فله فان لم يات به فاستحق منه فهو ضامن بيمينه ولو ادعى  
 انه غصب عبدا فترك في يده فقال رجل فان اضمن ببيعة العبد ولو ادعى انه غصب عبدا فترك في يده فهو ضامن  
 ياخذ من ساعته ولا يختار الى الاثبات بالبينة **مس** وفي الاقصه رجل باع من رجلين شيئا بالثمن فباع  
 وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فباع احدهما فاقام البينة عليه وعلى فلاه الغائب الذي ردهم وكل واحد كفيل  
 عن صاحبه بامر يقضى له على هذا الحاضر بالثمن فباع احدهما بالاصالة وصاحبها ضامن بالغائب فاق  
 لم ياخذ الطالب منه شيئا حتى لغ الغائب لا يختار الى اعادة البينة **خلاصة** اشترى الكفيل بالشرى فطالب  
 البايع الموكل بالثمن كفل به رجل لم يصح صالح الدين مع الاصيل سعى الكفيل بالمال على كفايته لكان الصالح  
 بنفس الدين والا فلا **ففيه** قال لا يبرأ من الكفيل عن الدين فقال للملكين وكتب في القباة تكفلة فلان  
 بهذا القدر المذكور في هذه القباة ولم يتلفظ به ليس للدين لا يطالب بها ولا يصح هذه الكفالة ولا قبل الدين  
 الخط ولو اشهد على ثمة الصورة الاولى لا يصح ايضا نص كتبه يتلفظ بها فن لم يبرأ من الكفالة ولا يصح  
 ما لم يتلفظ به على التزام حكومت ضمنت على اليكم وكذا لو قال فله اي مال وكذا لو لم يكفيل ولو قال ابن مال يبرأ  
 فوات تسلم كتم فهو كفيل **مس** قال للدين كلما يبرأ من مد يده يبرأ من يدهم فهو كفاية كما في المال اذا قال ما كلف عليه  
 فانا ادفه اليك **مس** اما في عدة ما كلف على فلان وقبل الدين ثم يصير كفيلة لانه قد رضى به انه ياخذ من المدعى وفيه  
 الى الدين ولو قال الى رنة كفارة دار كذا الى نام ديان قبول يمكن فليكن **ففيه** الذي لفلان عليك ان اقبله فيجب  
 قبل في العرف كفاية فانك العرف **مس** وغيره لو قال للدين لا ابرأ من المدعى الذي على اخيه عازم فيقول كذا فقال  
 فقال قبول كذا لم لا يبرأ **مس** **ففيه** كفل بنفسه لانه لو لم يوافق غيرا فدينه على الكفيل فقال الطالب في القدر فله  
 الكفيل حتى مضى القدر لزمه المال ولو رفع الكفيل الامر الى القاضي فينصب وكيله عن الطالب وسلم اليه المكفول ببراءة  
 خلاف ظاهر الرواية انما هو في الرواية عن يوسف قال حث لو فعل فاقب فلو علم ان الخصم يغيب لذكر **ففيه**  
 الكفيل اذا اصالح من الكفالة بالنف على ان لا يبرأ عنها لم يخرج الصالح لانه هذا مباداة المالك على مالي ولا في معنى المال ولم يبرأ ولو قل اداه

**طالب**  
 براءة الكفيل اذا مات المكفول عنه



يقع على الطالب ولم يذكر الامام الشافعي لفظ الصلح في نسخة ولكن قال فان ابراه في الكفالة على كذا  
والكفيل ان يرجع بما قضاه من قنية سلم الكفيل بالنفس المكفول عنه الى الطالب ليل في مكان لا يملكه  
العصمة وفردته قال ان التام بطلب يخرج عن العبد من قنية رجل ادعى على اخر ما لا بسبب الكفالة عن رجل  
واقام البينة او قضى القاضي ان المدعى يخرج الكفالة و ابراه منه ثم علم ان الدعوى كانت باطلا ولكم لم يقع  
صحى اقراره المدعى لعبد الدعوى ويقوم البينة بذكر الرجل بالكفالة لا يكون له ذلك الا اذا ثبت منه ابراه **خلاصة**  
وفي الجامع الصغير لو كفل بن عبد فمات العبد برئ الكفيل ان كان المدعى والمال على العبد ولو كان المدعى  
نفس العبد لا يبرأ وضوء فمات لا يبرأ وضوء فمات وفي الجريد عن محمد بن ابي عيسى عن ابي عبد الله ان ابنه غصبة  
فقال رجل انما من في العبد لا يجتأز في بيعي قال بوضوء من في ثيابي العبد فمات السد فان لم يأت به في ثيابي  
فوضوء من في ثيابي ولو ادعى ابنه غصبة عدا فمات في يده فقال رجل فانما ضار بغيره العبد ولو ادعى ابنه غصبة عدا فمات  
في يده فوضوء من يؤخذ ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبينة **خلاصة** قال الا قطع في شئ ولو كان الشرط لوجوب الملقا  
او الامكان لا يفيء جاز لعقوبه بانه كقول اذ اشق المبيع او قدم زيد لانه لا استحقاق للموجب وقدوم زيد قد  
يسهل به الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة ولو كان الشرط خلاف ذلك لم يجز كقوله لم يستلجج اوجاء المثل  
من قنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى تجي الاصيل فقال الدائن لا تغلق لي على الاصيل انما تغلق عليك واخبرني ان ابن  
الدائن ان يطالب بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه المطالبة وهو المحذور لانه لا يبرأ من ثقله حتى لا يغلق به  
متعلق المطالبة **مسألة** وقال ما غصبك فلان فانما ضاربت شرط القبول في الحال **مسألة** كذا المدين يفتقر من الثلث ولو  
اقترع فردة ان كفل في صحة يعتبر من كل ما له **فصول** اذا قال الطالب للكفيل ثمت ولم يقل لي فعدت لي بوضوء اقرار  
بالتسليم ويرجع به على الاصيل وعند محمد يكون سقوط عن الكفيل حتى لا يسقط عن الاصيل ولا يرجع الكفيل على الاصيل  
اذا اصالح الكفيل الطالب الذي على ما به على ان الكفيل خاص في العبد لا يبرأ الاصيل لانه ابراه الكفيل عن المطالبة في  
الكفالة لا اسقاط لاصل الدين فيرجع الكفيل على الاصيل بالثمة والطالب على الاصيل بشهادة **قنية** **قنية** قال  
يعقوب ومحمد ان كفل رجل عن رجل بمال او رجل بامر المكفول عنه فغاب المكفول عنه فجاء الطالب  
بالكفيل فاقام عليه البينة له على فلان كذا وان هذا كفل له بامر فلان عن فلان فاني افضي بشهادتهم  
بالمال عما هذا وعلى المكفول عنه الغياب قال انما قبلت الشهادة لانه فيه لزوم المال للكفيل  
وهو خصم وذكر واذا صار خصما لما يبراه من المال وكانت الكفالة بامر المكفول عنه لم تجد بدا من

طالب الدين اخبر حاتم بن محمد القاسم

القضاة عليم

لأنه لا يصح الحكم بالبار المكفول عنه من غير أن يقضى به على المكفول عنه وقد ذكر ما ثبت للكفيل من  
الرجوع به عليه قال أبو الحسن وروى عن ابن أبي عمير قال لا يكون الكفيل مضمناً في ذلك وأظن رواه عن أبيه قال  
وأما كمال الكفالة بغيره فليحجب هناك رجوع على المطلوب **بمبسط** إذا مات من عليه الدين ولو لم يترك  
شيئاً وكفل آخر للمفاد لا يصح الكفالة وقال لا يصح كمال الكفالة نصي تخفوه العبد والدين على الميت من  
حقوق العبد فتصح الكفالة كما لو مات غنياً له من الموت يسقط أحكام الدنيا من العبدات والمعاظمت  
فإن مات غنياً يستقل الدين إلى المال ليقوم مقامه قضاء الدين فالدين كما في حال الحياة وإن مات غنياً  
يسقط الدين به فلا يصح الكفالة بالدين السابق **توفيق** لو قال المكفول له الكفيل إذا قدم المكفول عنه  
فانت برئ من الكفالة فالشرط باطل ولو قدم الأبرار الكفيل عن الكفالة لأن البراءة بسبب التمسك من حيث أنها  
تبتدأ بالبراءة وتعلّق التمسك بالخط لا يصح لأنه كما ركضت البراءة **توفيق** إذا قال المرفوع إذا جاء  
غداً فانت برئ من الدين أي قال لا أدب إلى النصف اليوم فانت برئ من النصف الثلث والشرط باطل  
حتى لو جاء الغداً ولما انقضى لا يسقط الدين عن المرفوع **توفيق** إذا قال الطالب للكفيل برئت إلى من المال رجوع  
الكفيل على الأصل إلى المال المكفول **توفيق** وإذا قال الطالب إنك لا ترجع الكفيل على الأصل لأن الخط لم  
يتضمن الإقرار بالاداء والرجوع مستلزم سبق الاداء **توفيق** قوله لا يقول الطالب في المجدي لا يصح الكفالة  
بالتف إلى المال لا يقول المكفول الكفالة في مجدي عهد الكفالة **توفيق** رجل قدم رجلاً إلى القاضي فقال له يا القاضي  
إن هذا الرجل ادعى أن الكفل عنه فلان بالذمة ففعلته وقد قبضت عنه فلو عليه الذمة وهم وأما المدعى  
عليه فاقام المدعى البينة بذلك فأنه يقضى له بالالف فيكون ذلك قضاء على الغائب بالاستيفاء لأنه ادعى على  
الحاضر ديناً لا يتوصل إليه إلا بالقضاء على الغائب بالاستيفاء ما لا يصح فوجب القضاء عليه بذلك وكذلك لو  
أقبل المرحل الاداء أقام الخصم البينة على الاداء ما قلنا من **توفيق** الكفالة وهي في الله مطلق الضم قال الله  
وكفالتها ذكرها إلى من وفقر الشرع ضم الذمة إلى ذمة الكفيل لا الذمة في المطالبة للمطالبة الدين لا في  
الدين هذا في ما قال البعض المشايخ من أنها ضم الذمة إلى الذمة في الدين لا بمطالبة الدين فرع ثبوته ولا يتصور الفرع  
بدونه الأصل ولا بد من أن عليه أحكام وهو الطالب لو سبب الدين من الكفيل أو اشتري به شيئاً منه صح ولو  
لم يكن الكفيل مديوناً لما جاز ذلك والأصح ما ذكرنا أولاً لأن وجوب المطالبة بدين على غيره موقوف على كونه  
بالشراء فإنه يطالب بدين على الموكف وجعل الدين الواحد دينين فليس الحقيقة فلا يصح الدية بما ذكره

أقامت الكنيست فوردية كان  
كانت المالك على الوارث من  
فردج الكنيست الكنيست من  
بنت وانه لم يردف  
المالك كراة فاصرها



من الاحكام جعل الدين كدينين لفردة تصحيح التصرف فلا حاجة في غير الدين واصل المطالبه فرج  
 الاصل الدين وانما احتجوا فيها فليست في بل يتفصل عن كمال البناء لا يتصور انفصاله عن العبد وجوهها  
 ويتصور احتجوا فيها في قال ما كل الاصل ببراءة الدين بالكفالة لان الدين واحد فلا يبقى في ذمه الاصل  
 لثلاثه ابي الدين الواحد دينين كما في الحواله ولنا ان الكفاله ضم الذمه الى الذمه في المطالبه فيقضى قيام  
 الدين في الذمه الاولى بخلاف الحواله **شرح صحيح** المتقدمة فاستنع فقال رجل اقرضه فما اقرضته فانا ضامن  
 به فاقرضه في الحال ولم يقبل ضمانه **صحيح** الصنفان كفل بنفسه فقال رجل عن تسليمه الى الشايات  
 فعمل المال ثم جنس حتى او يفرق او مرض مرضا يتعذر احضاره ياربه المال بعينه بعد الثلثة **مسند** بن  
 زهري ماله حاما وقال الجار اني خيبت ذاك مما صنعت فعلى ضمانه ذكر واجاز الجار عن ذاك فقبل لا يرجع لانه  
 ضمانه بالسبب بواجب فلا يصح **مسند** قال وانا نعيم لقولهم الزعم غارم وقيل لانه هو الكفيل ولهذا العكس  
 قبله **نقابة** في رجل اعطى رجل الف درهم فاخذ بها كفلا فصالح صاحب المال الكفيل من الف درهم على ما قال  
 بهما جميعا الكفيل والذي عليه الاصل من قبل الصلح وقع على الف والالف الف ولهذا ما على الكفيل والكفوله  
 عنه واذا كان كذا ذكر براءة له جميعا **بسيط** وكوفل بنفسه ثم دفع اليك فيل الشريفة وذا الكفوله  
 لا يقبل بهذا اللفظ المختص للمكافى والامام الحسى وفي شرح الشافى قال يجب عليه تسليمه بعد الشر كبايع  
 شيئا بثمن وتقبل وفي التعارض سئل السعدي بوجع رجل كفل بنفسه رجل الى ثلثة ايام هل يبرأ من  
 الكفاله قال لا يبرأ وانما الثلثة الايام اجل لتأخير المطالبة وفي العيون قال **شام** سالت ابا يوسف  
 رجل ضم رجل بنفسه عشرة ايام اثرا فمضت العشرة الايام قال هو عليه ابد حتى يثا اليه وذكر بعده  
 فين قال محمد بن رجل قال لاخر على نفسي فلاة الى شريف فاذا مضى شريف فانه يبرأ مال هذا لم يفسد شيئا وفي  
 سيرة الكلبية ابون الامام لو كفل بنفسه رجل حتى يثا بغيره بغير الشراء لم يبرأ من نفسه اليه فانه قال  
 علقه بغيره من الكفاله بعد الشراء فعلى ما قال وفي المنتقى رجل قال رجل ضمنت كذا ففلة ثلثة ايام فاذا مضت فانا  
 بغيره من فلاة اياه اذا مضت ثلثة ايام **خلاصة** اذا غاب الطالب فاقام الكفيل البيه وانه قد اقرضه فلاة كذا او  
 دانه ولم يبرأ الكفيل قضاء واراها الرجوع على المطلوب وحده المطلوب قضى عليه وصار الغائب مقضيا عليه  
 بالاقتضاء لانه ادعى عليه دينا بسبب لا يتوصل اليه الا بالقضاء على الغائب فوجب له تصديق الغائب مقضيا عليه  
**من يفسد** وفي الاصل اذا كفل رجل لرجل وكلفه لرجل غائب فهو باطل وقال ابو يوسف هو جائز واجمعا

انه بطلان

اذا قال بطريق الاجازة فان قال الطالب ان اخرج الكلام من غير الاجازة وقال الكفيل لا يشاء القول الطالب  
**من خلاصة** في رجل اعطى رجل الف درهم فاخذ بها كفلا فصالح صاحب المال الكفيل من الف درهم على ما قال بهما جميعا  
 الكفيل والذي عليه الاصل من قبل الصلح وقع على الف والالف الف ولهذا ما على الكفيل والكفوله  
 عنه واذا كان كذا ذكر براءة له جميعا **بسيط** ولا يجوز الكفاله لصبي لا يعقل ولا يجوز ولا يجوز عليه هذه حقيقة  
 والكفاله لصبي الناجز صحيح لانه تبرع عليه وهل يجوز للصبي العاقل الذي ليس باجبر قيل يجوز وقيل لا يجوز **من خلاصة**  
 والكفاله بالامانة لا يجوز وفي التبرع ولا يصح الكفاله بالامانة وكذا بالالسحابة عند اية حقيقة وهذا ما  
 قال السحابة **من خلاصة** من ابرأ سامة اذا كان عليه من الكفاله الف من ثمن بيع ثيابا بالف وقال ابو حنيفة  
 من الكفاله وقال الطالب لا اقرضه الا من يجمع ماله عليك له ذلك ويجعل القرض من المالكين ويرجع بالحق على  
 المكفول منه وان قرضه لم يقبل شيئا والمطلوب ان يجعله من اهل المالكين ان شاء **من خلاصة** الكفيل سلم  
 المكفول به الى المكفول له فمعه اقرضه فاقبال لا يبرأ لانه قد يكون مستوفى في ماله الذي شرط فلا يملك  
 تسليمه **مسند آخر** ان القضاة كلهم في القضاة حقه سواء فلا يبعد التقييد بحره قوله لا يبعد قلنا  
 ليس كذلك بل يبعد الاستيفاء منه بطريق **من اختلافات** قول زفر على خلاف اصحابنا الثلثة قال من اقرض  
 على كذا كفيل له من ثلثة ايام بامر بالف للمدعى عليه فانكر المدعى عليه فاقام المدعى عليه فذلك والزمه القاضي  
 فاقوى لا يرجع على الاصل وعندنا يرجع له ان يذمه واخره انه لا يرجع عليه لانه عار كذا بشرطه هذا  
 الزعم قال الكفيل بين مؤجل لغايات حال الدين ولذا البراءة الوارثة يرجع على الاصل للحال وعندنا لا يرجع  
 على الاصل لانه ابرأ من عار حاله ولا بالكفاله بامر له ان الاصل من الغريم وانما يطل في حق الكفيل لا يتقار  
 الحق الى التركة العينية فاما في حق الاصل فدين الكفيل عليه مؤجل ولم يبرحنا فلا يسقط حقه بغير رخصة سلطان من  
 غيره **اختلافات** وانما باب المكفول له بنفسه غيبة معلومة اسمها المالك للكفيل مدة فتابه واما ما مضت ولم  
 يغيره جبر المالك بمعنى اسماء من اياه الحق وانما باب غيبة جهالة عارث كالموت لا يطالب بالاداء والاثبات بطلان  
 الكفاله وسنلا بطلان **من توفيق** في رجل كفل لرجل من الرجل ما وليس له حق او ما قضى عليه من حق صاحب المكفول فانه  
 المدعى بالكفيل فاقام عليه البيه ان له المكفول من الف درهم فلا يقبل منه شيئا على الكفيل حتى يغير المكفول منه ذلك  
 لان الكفيل انما يقرضه من المال وهو ما قضى به او يقرضه بسبيل من ثمنه وما يقرضه من درهم فلا يجوز ان يقضيه من غيره  
 ولذا كان باطلا ما وصفت لم يكن ان المكفول له الكفيل ذلك فمضت اثبات المال عليه الا ما قد صح له او قضى له به المطالب







الحق ولا يعلم احد سببه الا هذا ولا يجوز الوكالة على طلاق وفتح ولا تبرير ولا ارجاع ولا على الغير من **سقط**  
 الوكالة تبطل بموت الموكل بغير الوكيل ذلك او لان المال قد انتقل بالموت الى الورثة الوكيل  
 بقضاء الدين لانه اذا مال الموكل بال نفسه ففني بين الموكل من ذلك فمن كان مبررا في القضاء وعليه الموكل  
 ما لو في اليه كذا **قوله** لا يورثه خلاف ما جاز في الموكل بال نفسه اذا اقر على موكله لم يبيع اصلا  
 وموت قبل زوجه وانما في ثم زوجه وقال يبيع مجلس القضاء وفيه وقال لا يبيع مبيع المجلس القضاء على القول  
 الاول انه وكله على المأذنة والحيمة وهذا مسأله وسأله فصار كالمسأله وعلى القول الآخر انه نائب الموكل  
 قام مقامه وصار اقرا له كاقرا الموكل بعد اياه وبطلان ان يكون ابواب الحق بطرق المجاز والابواب المحلح اليه  
 المعبر في الحكم هو الجواب في مجلس القضاء ولا غيره ثم ان هذا ان لم يبيع اقرا له في مجلس القضاء لكنه اخرج من  
 كونه ضمنا لان المقر لا يبيع **فما من اختلافات** قال الوكيل بشره شيئا اذا اشترى ونفذ الثمن من مال نفسه  
 فوجب على الموكل الاستيفاء بالثمن عند ما خلا من زوجه او قال ما ذكره في باب فلو حبس بغيره فعند ما يوفى  
 يملك ماله المردود حتى لو كان فيه واداء بالثمن سقط ويرجع بالفضل على الموكل وقال محمد بن مالك الميحيي ومسطك  
 الثمن له ان كان يبيع من الموكل فصار كالمبيع في يده لا يورثه الا ليس يبيع حقيقة بحسب بين عليه وهو الثمن وهذا  
 هو الرهن من **اختلاف** تساقط ارضي من مالك وقال بعض وصدة الامر وكذا به الطالب اخذ من الاخر قال  
 لا شيء الا ما مور من **قاعدة** الوكالة جازية في القيام على المال وفي التزكية والحق والقضاء والاكلاء والبيع  
 والابادة وقد بحث النبي عليه الصلوة والسلام ولاية لاقاة الحدود والحدوق ولقد الزكوة وقد كان بلال ظا  
 نفقات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان نظاره باره بخير وقدك من **سقط** الوكيل لا يتبرل بجزل الموكل  
 له اذا خالف جزلا منقذ لا خلاف حقيقة وعنده ما سعد لانه وفاق مع موكله راض به ان لو قيل لا يتبرل بجزل الموكل قال  
 فيه لم يعلم والعلم لا يمتنع الا بخبر اثنين او واحد عدل وقيل لا يقع خبر واحد فان لم يكن عدلا **اصلا** في ذوق شرع  
 الى اوى والنزل بالشرط جاز وقد ذكرنا في كتاب البيوع وفي النوازل لو قال الموكل للوكيل رد على الوكالة  
 فقال ردوت يتبرل الوكيل وكذا لو لم يقل الموكل رد على الوكالة لكن الوكيل اخرجت الوكالة ولم يعلم الموكل  
 يتبرل وفي المستحق رجل وكل رجلا وكالة قبل وصوله عند يوسف لا يبيع وعليه الغتوى وفي النوازل رجل  
 وكل رجلا بان تطلق امراته ان لم يرجع من هذا السفر الى وقت كذا او خرج الى السفر بعد ذلك كتب اليه ان  
 اخرجك من الوكالة قال نعتن لي حرم من الوكالة **من خلاصة** ولو وكل بقضاء الدين صرف مال الموكل من

هذا باب في بيعه

مال

مال الموكل بنفسه وكان مبررا وفيه بعض الورثة وكل انما يستوفى نصيبه من ديون مورثه على ان  
 ولا يعلم الوكيل والموكل بعض من عليه الديون يبيع الحق به بعد التام والمباحث الكثيرة ولو قال الراي  
 لم يورثه كذا في قبلك فحاسب في ذوقه من اى من قبلك بما تقي فطه الراسب لا يبيع هذا التوكيل  
 او قال من جاك بوكالة كذا او من اخذ ببيعك او قال لك كذا في ذوقه من اى من قبلك بما تقي فطه الراسب لا يبيع هذا التوكيل  
 لانه لا يبرل حتى لو جاءه انسان بالقبالة او بملك العلاء الى المديون وادى الدين لا يخرج من العهدة او ان كان  
 الراس يبيع بغيره بالقبض من **نفيته** في رجل امر رجلا ان يشتري له بارية لم يبيع هذه الوكالة حتى يبيع الثمن  
 قال الصحابي القياس ان لا يجوز الوكالة الا لملحوم مثل البيوع وكهنه ابا ذؤانبا من الجاهل وهو ما كان  
 جهالة في الصفة لمار واما من ان النبي عليه الصلوة والسلام دفع دينا الى حكيم من قرام واداه ان  
 يشتري له بارية والشاة في نفسها مجهولة الا ان ثمرها كان معلوما وبهالة الشاة انما هي جهالة الصفة  
 فقد اجاز عليه الصلوة والسلام هذا القدر من الجهالة في الوكالة فكل ما كان مثله فهو جائز قريبا  
 عليه ولو لم يذكر الثمن ووصف الشاة جازت الوكالة ايضا فاذا قال الموكل شاة وسط من  
 قبل ان الشاة معلومة والثمن مجهول فجهالة الثمن ان كانت الشاة معلومة مثل جهالة الثمن اذا  
 كانت الشاة معلومة مثل جهالة الصفة لكان الثمن معلوما من **مسودة** ان الموكل حفر في القامى  
 انه وكلت هذا الرجل بالقبضة في كل من في الكوفة فان كان القامى يعلم الموكل بعينه ونسبه اجاز الموكل التوكيل حتى  
 اذا حفر فخا يري قبلة للموكل حقا وهو بئز وكالة الوكيل جعل القامى الوكيل فخا له بغيره لان علم القامى  
 بالجهالة اوله فان كان القامى لا يعلم لم يقبل ذلك لانه يجوز ان يسمى رجل باسم غيره ليقا هذا المسلم  
 بالباطل من **بئز** في رجل وكل رجلا ببيع عبده فباع اخاه لم يبر وكذا ذلك الخلق وذلك انه لم يبر من  
 الا بملكها جميعا فاذا كان اما رضى بان يملك كل واحد منها نصف العبد لم يبر لو اهد منها تملك  
 جميعه لا ترى انهم قالوا انه لو وكل رجلا بقبض دین لم يكن لاحدا ان يقبضه لان القبض في  
 تملك وهو لم يرض الا بملكها وكذا في هذا الشري من **مسودة** وفي المشتق قال محمد بن ولي  
 في كل شئ هذا التوكيل بالقبض دون غيره انت وكيلى في كل شئ جائز امر كل من وكل بالقبض والبيع وفي  
 الشري وان وهب او تصدق باله جاز **وكذا** في الفتاوى الصغرى وعن ابا حنيفة انه وكل بالقبض  
 دون البهات وفي النوازل لو قال له وكلتك في جميع اموري فقال له طلقك امرائك او بعت جميع







لو كتب اليه بمرأته ينزل اذا علم بان فيه وكذا الوارثه سولاه ولو قاضيه او غيره له او علي فلان اليك ويؤمل  
انني في تلك من الوكالة ينزل والموكل لا يملك ان يملك الوكيل فلو مات موكله او اخرج ما امره من ماله او غيره  
ينزل ويملكه علم اولاد كذا لو جئ موكله مطبقا والمجون المطبق يوم شهر اخذناه يوسف وعنه محمد بن علي  
القول بالشرط لم يجر كسب في الطائف الاشارة بتبليغ يكونه مطبقا اذ كثره كسوت فقد روي في شهر لسقما  
الصدوم به عند الاكثر من يوم وليله لسقما الصلوة وقد روي في كثر السنة اذ لم يملك الكل وقدره  
م كحل لانه اية استحكام وسقط كل العبادات لا باء و **من فصولين** قال محمد بن علي وكل شيئا  
للحفظ والقياس ان لا يكون وكيلنا بالحفظ ايضا للممانه وكذا لو قال اجرت لك سبع جدي هذا ان يكون وكيلنا  
بالبيع ولو زاد حاز ارك ملك الحفظ والبيع والشراء والهبه والصدقة حتى اذا انتقل على نفسه ذلك  
جاز فعمل خلافه من قصد الموكل من الامام فخصيصه بالحقا ومات ولاية الحق والتبرع وعليه الفتوى **من نزارى**  
ولو قال وكلت في جميع الامور التي يجوز التوكيل بها كان توكيلا عاما تناول البياعات والالتزام **من نزارى**  
لا يجب اب العائب وكيلنا الطلب دين ابنة بخلاف ابن المقفود لانه بمنزلة البيت **من فصولين** ولو وكل  
رجلا بقبض داره فقام ذو اليد بنبه على الشراء من الموكل لا يرجع اليه الوكيل بل توقف الى ان يخرج الموكل  
ولو وكله بقبض الدين فقام بنبه على الايقاع الى الطالب بقبض ذلك منه وليس الدين كالشيء القائم بنبه  
في قول اب حنيفة وعنه ما توقف في الكل العين والدين سواء **من عاوى** قول اب حنيفة رضي الله عنه على خلاف  
صاحبه الوكيل بغير رضا الختم لا يبيع وقال يبيع وهو قول ابن ابي ليلى لهما ان الدعوى حق المدين فان شئ  
بشر بنبه وان شاء فخره من الغيرة والتمس من له ان الجواب يستحق على الخصم بنبه لانه هو المقفود وله الوكيل  
فقل هذا الحق الغيرة لا معنى من الفرار لصاحب الحق وهو فرسدة الحفوة فلا يجوز بغير رضاه كالحوان  
بالدين بخلاف قبض الدين وللقاضي لا يختلف وقد روي قال الوكيل بقبض الدين توكيل بالحفوة وقال لا يكون  
توكيلا بالحفوة لهما ان التوكيل تناول بقبض الدين لا بغير فصار كالتوكيل بقبض العين **من** ما قبضه الوكيل  
ملك المطلوب وكان توكيلا بالملك بطريق المعافاة ولا يمكن من ذلك الا باثباته والحفوة فيه كالتوكيل  
ماخذ السفينة والرجوع في الهبة بخلاف العين لانه موجود ووجود خصوصته قال الوكيل لا ينزل ببول  
الموكل حال غيبته ما لم يعلم والعلم لا يتحقق الا بخبر اثنين او واحد عدل قال يبيع بخبر الواحد وان لم يكن عدلا  
لها انه معاملة فصار كالاجار بالتوكيد **من** ان فيه ضرب الزام وفيه احتمال الضرب بالتوكيد فبشرط فيه

شرط

شرط الزام وهو العدة او العدة بخلاف التوكيل لانه غير رولافروية فيه او على هذا الخلاف اعاق البعد  
الجاز بعد الاجار بالنبه وصدورته كمالا للعدا وسكوت الشفع والبكر وقد زوجه المولى ومن السلم  
في دار الحرب فاجبر بالشرايع وجر العبد المأفون **اختلافات** وفي الاصله الوكيل بالحفوة اذا اقرط موكله  
في مجلس القضاء ومع غيره مجلس القضاء لا يبيع وقال ابو يوسف او لا يبيع له اطلاق ربيع وقال محمد بن علي  
القضاء او غيره ولو وكل بالحفوة غير جائز الاقرار عليه في ظاهر الرواية وانما يبيع الاستثناء لو كان موكله  
كان او مفصولا ولو كان التوكيل بسبب ان الخصم والاستثنى الاقرار مفصولا لا يبيع وهو موصول **من فصول**  
الوكيل بقبض الدين اذا ابيع الدين ثم مفرو وكيل ثم بقبض الدين ليس ان يقبض من الوكيل ولو وكل ان يقبض  
كل شيء لم يقبض من يد الوكيل ليس بقبض الاول ان يقبض من كل شيء ولو وكل رجلا بقبض داره التي في موضع  
كذا التي في مكان فقبض الوكيل ثم وكل ثوبه بقبض ما وكل به الاول فقبض هذا الدار ببيعها فان كان الا  
قبض الدار قبل ان يملك الكس واكت ان يقبضها من الاول وان وكل الكس ان يقبضها منه والشيء الذي عنه  
لا يشبه ما لم يقبضه وفكر القاضي وكيل الوكيل بالتزويج لا فليس ذلك فان فعلت تزويج بجزء الاول  
**من نزارى** وكل رجلا زوجه امرأة فزوجه ابنة ان كانت مغيرة لا يجوز وان كانت كبيرة فذلك هذا  
حنيفة رضي الله عنه وعنه ما يجوز وكذلك من لا قبل سنها لانه لا على هذا الخلاف ولو وكل بان تزوجه فزوجه  
مرة لم يجر **من فصول** الوكيل بالحفوة لقا اقرط على موكله لم يبيع اصلا في قول الاول وهو قول زفر والشافعي ثم ربيع  
وقال يبيع في مجلس القضاء وغيره وقال يبيع مقيد مجلس القضاء ليس على القول الاول انه وكله في المأذنة والمأذنة هذا  
ماكد وساحة قضاء كالمصالحه وعلى القول الاخر انما تملك الموكل فقام مقامه وعما رافقه كاتر الموكل بعد انما وجب  
لها اذ وكيله كجواب الخصم بطريق الجواز الجواب الجواب اليه المعبر في الحكم هو الجواب بقبض القضاء لا بغيره ثم هذا  
ان لم يبيع اقراره في مجلس القضاء لكنه فخره من كونه ضميا لان الحق لا يبيع ضميا **اختلافات** لو وكل على رجل انت وكيل  
فكان بالحفوة وراي فلان كذا فقال المدين عليه ما وكلني فلان بالحفوة ويرى ان وكيل بالحفوة بقبض **من نزارى** شهد  
انه وكيل فلان الحفوة فأكبره ان وكيل الطالب عليه بينه لا يبيع وان وكيل المطلوب عليه بينه **من نزارى** قال غيره  
الشتر جدي ما فلان فاشتراه من فلان وهو لا يعلم بالامر بل يجوز ذلك في بيع الزنا وانما لا يجوز فذكره ما ورون  
الاصلي وفي الوكالة انما يجوز فيما رواه ابن **من فصول** زوجه بنبه فقه وطالبته بنبه فقه ولو الصغير فانه ان يبيع  
فوكيل رجلا لم يجر الحفوة ايام ان يستقر من طبعه فنفق ما ورون ان الوكيل بالنبه فانه لا يبيع ولكن لو انتقل على الامر فصار



غيره ابن داري اداقتن ويني اداقتن على اهل اوده بانه اري تفعل بمرج على الامر وان لم يشترط الرجوع وبقية  
شبه لا يرجع ما لم يشترط الرجوع وبقية على ما قال لاخر له في هذا الرجل وينا رافعه بجزء لا يرجع على الامر  
الا ان كان بين الامر والمور اخذوا على ما قال بانه لا يرجع ولا يرد مع ذلك تارة اخرى من  
خضة خود بهم ففعلوا واخذوا منيا ففعلوا على الامر ففعلوا ان كان ابنه صغيرا وان كان بالغاً يرجع الا  
ان يقول الاب على ان صانع من **قضية** رارة قالت لزوجة اباها عند طلاقها على كذا او قال العبد لولاه لقا  
جاءه عند مقتضى ما كذا ففعلوا على الغد جاز التوكيل في عشرة ايام هل ينتهي معنى العشرة فيه روايتان والاح  
ان لا ينتهي وقد تركنا جنس ما يتوقف وما لا يتوقف في كتاب الطلاق في فصل الامر باليد من **خلاصة** لو وكل بطلاق  
بشر او بعد بعينه فخرج الوكيل من هذه واشهد ان يشترط النكاح وكل اخر شر ان لم يشترطه فهو الا وانا نيك  
الشر ان لم يشترطه من ان نكاح في ذلك عند غيبة الامر الا ان اشترط اكثر مما وكل به من **خلاصة** الوكيل يشترط شي  
لذا اشترطه ونقد الثمن من حال نفسه جاز الموكل الاستيفاء والثلث عند ما خلا من زوجه ما يكره في نفسه  
وملك في يد غيره بعد يوسف يملك هناك المردون حتى لو كان فيه وما بالثلث سقط ويرجع بالفضل على الموكل قال  
محمد يملك هناك المبيع ويسقط كل الثمن **ان** كان بالغ من الموكل ففعلوا كما يبيع في يد لابي يوسف ان ليس  
ما بيع حصته لكنه يجزئ من عليه والثلث وهذا هو الرهن من **اختلافات** وكله وكالته على ان يقوم مقام بارة و  
ينفق على اهله من مال الموكل ولم يبين شيئا للاتفاق بل المطلق لم يثبت الموكل ففعلوا لورثة سنان ما سبق ومعه  
ان كان عدلا يصدق فيها قال وان اتهم بخلقه وليس عليه بآيات الاتفاق من **قضية** اذا قال المطلب بالكتاب  
ان لم تأتلك بنفسك هذا فعل المالك الذي في نفسه يوافي لا يبرئ شي لان لزوم المال في ضمن الكفالة بالنفس الكفالة بغير  
المستحق لانه لا يكون كفلا بنفسه كذا في الابن لانه تمت الكفالة بالنفس من **عادة** الوكالة بآيات الدار وبقية الفتة  
لذا لم يعل عليه بقبض السكان بانه لا يجوز الاجرة للموكل واقام البينة توقف الاجرة فلا يقضي القاضي بقبض الاجرة في غير  
القالب من **عادة** ولو وكل بقبض بديعة وجعل له اجر اسمي على ان ياتها وما بهما جاز ان كان في الميزان ان يثبت  
لوقت الوكيل بقبض بين بقبض فباء وكيل ففعلوا ان يقبض من الوكيل الاول ولو كان كذا وكذا  
بقبض كل من الاول وليس الاول بقبض من كذا **من** بزاز الوكيل بآيات من نفسه ومن لا يقبل شهادته لا يقبل  
باز بقدر قيمته وقيل لا **فصل** بين رجل قال في الوكيلين بالخدمة والقضن لا يفرق بالخدمة ولو لم يفرق  
ان فلا ما وكله معه واجاز ما صنع كل منهما واجاز بقبض كل منهما على ماله فانه يملك بالوكالة الحاضر لا الغائب حتى لو مفر

كذلك

يكلف احد البينة ويستخرج للفرق فقال لو وكلنا بقبض الدين ولم يفرق ما صنع كل منهما ففعلوا الا ان لم يفرق من قبل  
وكيلا ولو اجاز ما صنع كل منهما واجاز بقبض كل منهما بغير لهما الا ان لم يفرق من قبل وكيلا ولو اجاز ما صنع كل منهما واجاز  
قبض كل منهما بغير لهما بغير وكيلا وكذا الوصيان في لومات وترك ورثة ففعلوا على ما كان لهما ان الميت او من  
اليه والى فلان العايب ومجد الوتر واليوم غير من الحاضر في ذلك حكم وصايتها ولو اجاز الميت ما صنع كل منهما  
لا يغير الحاضر ففعلوا ان الشايب بكم بوصاية الحاضر فقط **فصل** في الوكيل بالخدمة على موكله عند القاض جاز  
اقراره ولا يجوز اقراره على غيره القاضي عند اية حليفه ومجردها اقراره قال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند  
غير القاضي من **شرع** قد روي اذا قال الوكيل بالخدمة نوبت الشراء فهو الموكل وان اشترى بآيات وان قال اشترى  
به راسه موكله فهو الموكل وان لم ينفذ من حال الموكل وان قال اشترى به بالي فهو الموكل وان قال اشترى به بكذا  
وراسه فان نواله للموكل ففعلوا وان نواله لنفسه فهو لنفسه **كيفية** قد روي لا يجوز الوكالة عند الحاكم الا على طلب  
الحق وقضايته وعلى طلب البينة وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا الى اليمن ليقبض من في القدر من نفس  
المنس ولا يجوز التوكيل على الاقرار والا نكاحا املا فلا يقبل اقراره من القضا كذا قال لهما ولا تكسب كل نفس  
الا على ما قد روي اجماع اهل الاسلام ما ان لا يصدق احد على غيره الا على علم الشهود فقط ثم نقص من نقص فافقد  
اقرار الوكيل على موكله واخذ به في الدم والمال والفرق وهذا ما توقف انه لم يكن في غير القضا **من** حتى  
رجل امر رجلا بان يشترط له جارية بالثمن فاشترى بها ولم يقبضها ولم ينفذ ثمنها حتى اعطاه الامر الف درهم  
فلم ينفذها البايك لكنه استهلكها ثم مفر واجبها عند القاضي فطلب بايع جارية لانه لم يستوف ثمنها وليس له مال الا  
سبيل لانه لا يقد بغيرها وليس للمور على الامر سبيل لانه قد استوفى منه حقه بعد وجوب حقه ولكن البايك يطلب  
المور بحقه فان كان المور معصرا داره الا ان يقبض جارية قبل ان يارثك بمجوسه هذا البايك به بين  
الوكيل فان شئت فانقص ذلك الدين واقبض جارية بغيره على ما يبيع بالقبض على المور لانك مضطرة للقضا  
**من** بزاز الوكيل ببيع مائة فباع مائة مائة وسلمه وبقض الثلث وسلمه الى الموكل فلا ان يبيع البايك ويشتر  
الثلث من الموكل بغير مائة ففعلوا ذلك الحق الشرع **من** قضية بان يشترط له هذا العبد فوكل الموكل فاشتر  
ببيع الوكيل الاول ولو قال اشتره لموكل يبيع كذا ولا يبيع لو كبله في حق نفسه لا موكله **من** قضية قال لا يملك  
ما صنعت من شي فهو جائز من بيع او شري او مقي عجره او طلاق امراته فوكل هذا الوكيل ففعلوا ببيع عجره  
موكله او طلاق امراته ففعلوا لا يملك لان هذا يملك به فلا يقوم بغيره مع ما بخلاف البيع والشري فانه لا يملك



بها فقام بيزه مقام من قنية وكله يقين فيه فكل الوكيل به فقبضه وملك فيه فان كان الوكيل اخ من جبال الى  
لا يرجع الراين على احد والا يرجع على المديون بدينه من قنية وفيه شرح الشافي الوكيل بشرائه العبد لاجل  
مالك العبد بعت هذا العبد من فلان بين المولى فقال الوكيل بعت لا يلزم المولى في السيرة الكسيرة باب الوكيل  
الرسول في البيعة والطلاق والطلاق مصنف التعريف الى نفسه وان المولى او الرسول قال الرسول والبيعة والطلاق  
والعناق والطلاق لافا اخراجه الكلام عن الوكالة بان اعطى هذه التعريفات الى نفسه قال بعت فطلقتك فوجبت  
فلانة منك امتعتك لا يجوز من التعريفات لان رسوله والرسالة لا يقتضي معنى الوكالة لان الوكالة فوق الرضا  
وان اخراجه عن الرسالة فقال ان فلانا يقول بعت منك فطلقتك الى اخره جاز فذلك كله على المرسل والوكيل  
في البيعة لافا اخراجه الكلام عن الرسالة لا يقتضي معنى الوكيل بالطلاق والعناق والطلاق اذا اخراجه الكلام  
عن الرسالة قال ان فلانا امرني ان اطلق ان اطلق ان اذن وجها منك فذلك بعد فخره على المولى لان هذا من هذه  
التعريفات على المولى على كل حال وان اخراجه الوكيل في النكاح والطلاق والعناق الكلام عن الوكالة فان اعطى  
هذه التعريفات الى نفسه صريح الافة النكاح والفرق بين الوكيل في النكاح والطلاق والطلاق والعناق  
لحاق الوكيل معنى لانه سمي من ملك الرقبة وان المولى اعطى النكاح فانه الوكيل فاعلم الحق لو كان الوكيل في النكاح  
من جانب المرأة اخراجه الكلام عن الوكالة يقول بان لا يصير على النكاح لا يصير مضمينا الى المرأة معنى لانه جهة النكاح  
باعتبار ملك البعثة ملك المرأة فصلا كان قال ملكك بعت موكلي فلانة بخلاف جانب الرجل لانه وكالهما جميع  
من خلاصه قال لا جسيمة هل انك من زوجك فقال تو داني فاعلم هذا الفقه وتوكل الخلف وكذا في البيعة والطلاق  
فما وى القصة ان فرد ذلك انما بشرائه عبيده باللف ولقد الثمن الف الف فاشترى الوكيل وملك الالف  
في يومه يرجع على المولى باللف اخرى فم لو ملك الالف اشترى به لم يرجع بعد ذلك على المولى لان الالف الاول  
كان امانة في يد الوكيل فادام ملكه في يومه بغير الشراء ففقد ملكه امانة على المولى باللف اخرى وتو ملك الالف اشترى  
لم يرجع بعد ذلك لانه بالشراء عمار العبد من المولى والاستوجب الثمن عليه فاذا قبض العبد الشراء فقد استوفى  
حقه لانه مقبوض من جهة الثمن والمقبوض من جهة الثمن معنون على الثمن يلحقها قصاصا والعنان لاثبات الوكالة  
العنان وفيه بيع جميع الصغير رجل وكل عبد الغير بان يشترى نفسه فذهب فاشترى ان اعطى المولى  
فالشراء وان لم ينفذ فهو عاقق والولاء للمولى وفيه وكالهما جميع الصغير عبد وفيه واره ان يشترى  
نفسه من مولاه فذهب فاشترى ان لم ينفذ يكون الشراء في حق الوكيل له وان اعطى العبد يكون امانة

وما دفع من الالف للمولى على العبد الف آخر **من خلاصه** وفيه بيع النوازل الوكيل بشرائه عبيده اذ  
اتفق الدارهم على نقله واشترى ما اراد به رايهم من هذه يكون المشتري للوكيل دون الاخر هو المختار وفيه  
الاصل لو اشترى ما اراد به ثم اتفق الدارهم بعد ما سلموا اشترى الى الامر ثم بعد البايع فبما جاز من خلاصه  
ولو وكل رجلا بان تزوجه او فخره بوجه لم يجز وفيه الزيادة ان الوكيل بشرائه اذ امانت ثم وجد المولى  
ميا يرد وارث الوكيل او وصيه وان لم يكن له وارث ولا وصى يرث المولى وفيه الفتاوى الصوري الوكيل  
اذا كان مائتا مائة جاز لا يستعمل الحقوق الموكلة من خلاصه ولو وكل رجلا بان يطلق امرأته فطلق مائة انقضت  
مدا ثم تزوجها فطلقها الوكيل لا يقع من خلاصه وفيه فتاوى الصوري باع عبدا وسلمه وكل رجلا يقين ثمنه  
فقال الوكيل قبضته فباعه او دفعت الى امره وجها لآخر فاعطى المولى مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن  
فكوبه بيمينه وورده لا يرجع بالثمن على البايع لعدم قبض الثمن في قبضه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو  
امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الثمن من ثمنه قال رضي الله عنه وحرف في لفظه صدق الامر الوكيل بالبيع  
رجع المشتري بعد اتمه بالبيع بالثمن على الامر دون الثمن من قنية ولو وكل رجلا فانه وكنت في اخره ان كان  
ثم ان جماعة اقاموا بينة ان لهم على المولى مائة مائة لا يجزى الوكيل بان لم يسلم هذه المائة الاثر بالاداء او بالثمن  
من عاوى الوكيل يقين الدين اذا حضرهما فاقرب بالتوكيل والامر الدين لا يثبت الوكالة حتى لو اقام البينة على الدين  
لا يقبل من منية ولو وكل رجلا بطلاق امرأته حين ادواتها من امرأته ثم غلبه بغير حفرها ورضاهما قال بعضهم  
لا يملك وقال بعضهم بملك مواليهم **من عاوى** دفعه الى من وكل الوكيل بالتزويج او فليس ذلك فان فعل فزوج  
بجفزة الاول جاز من بيزه وكذا بشرائه بقره سوداء لا ينجية فاشترى بغيره او امره لزم الامر ولو اشترى فاشترى  
ذكرالا وكذا في الشراء ولو بقره لم ينفذ انشئ المولى ولو وكل بشرائه كيش ليس بقره  
لا يلزم الامر من بيزه ولو قال اذا اناك كذا بدينه فانت موقوف بوصوله وقيل لا نصولي ولو ملك  
الثلث على المشتري لا يرجع لالهى على موكله ان امكن واخره على الفناء ولو باع وادى ثمنه من ماله ثم اقبل  
المشتري رجع **نصولي** ولو جعل امرأته بغيره لم ينفذ احد ما يجوز اذا لم يكن فيه عذر واذا كان  
احدهما اجوز فاعلم ما فكرنا من الخلاف في هذه مسئلة المعبر ولو وكل ببيعها باللف فباع احداهما بدينه  
ان كان ذلك حصته من الثمن او اكثر منها جاز وان كان اقل لا يملك الا بدينه رضي الله عنه وفيه ما روي  
فقال منها ان كان يسير اتمه رايها بين الناس فيه جاز ولو وكل بان يشترى له عبدا بدينه فاشترى



احد ما يستلزم ان كان ذلك حصته من الالف او اقل من حصته **فلا** ولو وكل جلا بان امراته تطلق مو  
وانقضت مدتها ثم تزوجها فطلعت الوكيل لا يتبع وكذا لو طلعت طائفا بطلت الكالة ولو طلعت واحدة والعدة قائمة  
فلا يكون له على جلا امارة التزويج **من خلاصة** رجل وكل جلا يمتنع عبده فقال الوكيل افنته امس وكذا الوكيل لا يتبع والوكيل  
بالبيع لو قال بعت امس وكذا به الموكل القول قول الوكيل لانه لو باه اجني فاجاز الوكيل صح ولو افنته اجني فاجاز الوكيل  
لا يتبع والطلاق على هذا رجل وكل آخر بان كاتب عبده وبعض الكاتب فقال الوكيل كاتبت وبعتت بدل  
الكاتب وكذا الموكل القول قول الوكيل في الكتابة دون ما يقضي به لالكاتب ولو كاتبه ثم قال بعتت الكتابة  
وقعت اليك فهو يصدق الكل في الفتاوى **من خلاصة** التوكيل بشرا شي بمجهول الجنس من وجه كالجود  
والجارية يصح ان من نومه كالتزويج او قد رثنا بين نومه لان حاله متوسطة فيكون اكثر من حاله  
النوع او اقل من حاله الجنس فالجنس لا بين نومه او قد رثنا بعينه لمحيي لجماله النوع كالمار فبيع التوكيل و  
لا يلحق بجماله الجنس كالمارة فلا يصح **من توفيق** واذا قال الزيم الطالب ان لم اقصك مالكا اليوم فانه  
طالق فتوارى وحش المطلوب ان لا يظهر اليوم فيجث موهبة يمينه فاجبر للفاضي بالقضية فنصب من القضاة  
وكيلا فامر الوكيل بتقنين المال وحكم به حاكم آخر فان ابا يوسف قال لا يجوز كذا في الاصلية وهذا قولهم وان حضر  
قول ابا يوسف بالذكر فذكر القاضي ان القاضي ينصب ويكيل عن النائب ويقضي ماله ولا ينصب لهما  
وعليه الفتوى من الجليل **من عادي** الوكيل بعتا الدين من مال الموكل لا يجزى له الدين اذا لم يكن  
للموكل على الوكيل وبين **من استروحت** الوكيل بالبيع اذا باع واخذ الثمن رخصا او كفيلا فذلك الرهن في يده  
او توى المال ما الكفيل لان من الاستيفاء الثمن للوكيل والرهين والكفالة يتركه فذلك فذلك فلا يكون  
عليه شي وصار ملك الرهن في يده كعلا كذا في الموكل **من عادي** ولو قال وملكك على هذا فامر الوكيل  
كان القول قول الموكل كذا **من جاعل** الصفي ولو وكل رجلا ان يزوجه فلان من يوم الجمعة فزوجها  
يوم الخميس لا يجوز لان التعويض تناول زمانا مخصوصا ولو قال بيع عبدي اليوم او طلق امراته اليوم  
ففعل ذلك في هذا يوم ويكون كعلا في اليوم وما بعد ولا يكون وكذا فيما قبله ويجوز التوكيل بشرا العقد  
بشرا العينة وزياوة في تعابن الناس في مثلها كمنصف ودمهم في الرد ومن **من جاعل** الحيوان فوجاه في العطاء  
وهذا باين الغنم البسيرو يتجلى في هذا الاجناس على الترتيب وما زاد على ما في **من جاعل** مال وله  
ثم لا يفي فيه الغنم الفاضل لا يسميه في سيرة الحيوان فاحش ان اكثر منه وفي العقار دونه وواژه

وفي الرد ومن دونه وواژه وهذا في الرد الذي ليس فيه معلومة كالشباب وامانة الجوز والى والمال في ماله وفي  
فلا يوكيل بالشرا اذا زاد فيه باقل او اكثر لا يفتد الموكل **من بزازي** ولو وكل رجلا بعتين من ثياب وهو يبيع  
عند الوكيل ان سافر لم يضمن وان استودع من وان خلفه في الملاء ومنع هذا امراته وما دونه في بعض حاله  
لا يضمن الوكيل بالبيع اذا سافر با امر ببيع يضمن ولو وكل بعتين وهو يبيع او عارية ثياب الموكل فقد خرج  
الوكيل من الكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في جودته فهو نعم الموكل لم يصدق على ذلك الوكيل بعتين  
الدين له اقل بعتت الدين من الزيم وعاد من او قال وفنت الى الطالب مع اقراره الوكيل بالبيع  
لذا اقر بعض الموكل الثمن من المشتري مع اقراره له اقل الموعود وفنت الموعود الى الوكيل بالتعريف  
والوكيل يكره يصدق في حق وفيه الفهمان من نفع لانه حق الزام الفهمان على الوكيل **من استروحت** وكله شغل امراته  
من جارا المهر فندد بالخبر الوكيل فقال زوجي ما في المهر من المهر على منعه ففنت منه فقام الوكيل  
على وفي المهر اليها بعت **من قنية** قال لها وكل رجلين بالقصبة فقام احداهما دون الآخر لم يجز وهذا يجوز  
ان الموكل رضي برأي احداهما فصار كالبيع لانه اجتمع على ذلك فذلك يوجب الى الشئ الشؤن الا في جباشر  
احد ما برأي الآخر فله لو باشر به وان راى الآخر لا يجوز هذا قال الوكيل بالبيع وفيه ففعل كمن كلفه الاول  
لا يجوز وهذا لا يجوز لانه توكيل كمن لم يصح فلا يفتد فله كما لو فعل بعينه الاول ان الموكل رضي بالتعريف في  
الاول وهذا وقع برأيه فيجب كماله في حالة القنية **اختلاف** في بعت الوكيل المفضلة منه ماله وكالته من فريضم  
ما فوله ففنت على ما يصح لان قضاءه المختلف **من قنية** وفي مختار القدوري الوكيل بالشرا اذا اشترى فقد اشترى من  
ماله وقبض المبيع رجع على الامر وان ملك المشتري في يد الوكيل قبل الجبيلك الامر وان حبس على الثمن فذلك ملك  
يملك ملك الرهن عند ابا يوسف وعند محمد ملك المبيع وفي الجاهل الكبير اذا وقع الى انسان الف درهم واداره ان  
يشترى با جارية كاشترى ثم ملك الثمن قبل ان ينقد الثمن البايع يملك من مال الآخران وفي الامر الاخرى الوكيل  
بعد ما اشترى فذلك قبل ان ينقد البايع يملك من مال المأمور وفي مضارته عابح الصفي بهذا العبارة ولو وكل انسانا  
بالشرا وفيه اليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن فله ملك رجع عليه مرة اخرى فان ملك ثانيا لا يرجع بعد ذلك  
والقضاء رجع مرة بعد مرة ويصير الكل كمن مال المصارفة **من خلاصة** رجل اراد جلا ان يبيع عبده ففعل اليه  
ونفي قال محمد رضي الله عنه فان سلمه عبدا لبيعه الى المشتري فم يضمن منه الثمن قال محمد هذا الذي يله وقال ابا يوسف  
هو صحيح ولم يذكر قول ابا حنيفة رضي الله عنه وقد قيل ان قوله قول محمد لان المذهب عند ابا حنيفة ومحمد رضي الله عنه











ولو وكل بشر أو الثوب لا يجوز ولو قال لا اشتري أي ثوب شئت مع ولو أراه ان يشتري له ثيابا أو الثياب مع ولو  
أراه ان يشتري له ثوبا لا يبيع من خلاصه إذا وكل الموكل بالبيع أو وكيله إذا وكل الموكل كسكس وأخواته سلق  
موقوف العقد الموكل دون الوكيل ولا يطالب وكيل الزوج في النكاح بالهرول ولا وكيل المرأة بتسليمه ولا وكيل  
الزوج في الطلح باستيفاء البذل ولا وكيل المرأة باءاد البذل ولا وكيل المدة في الصلح من الكار أو دم أو ثيابا  
البذل ولا وكيل العقد في المكاتب ولا وكيل المولى في العتق والكتابة باستيفاء البذل ولا وكيل الوكيل في التزويج  
من الزوج ولا وكيل المودع بالقبض ولا وكيل المتصدق بتسليم الصدقة ولا وكيل الفقير بالقبض ولا وكيل المهر  
والمودع والراهن بتسليم العارية والمودع والراهن ولا وكيل المستجير والمودع والمرتهن بالرد ولا وكيل المقرض  
باستيفاء القرض ولا رسول المستقر من باءاد القرض لأن امانة العقد الموكل واجبته لو  
أمن في النكاح أنه نفسه يقع من نفسه لأن الموكل فستحق الحقوق بالموكل لا بالوكيل من **توفيق** أراد وكيل البيع  
اثباته وكالتة بحيث لو أنكر موكله لا يسمع النكاح فله وجهان أحدهما ان يعلم الوكيل العين التي يعمل ثم يبيعها أو وكيل  
يقبضه ويؤديه فيقول ذواليد لا أعلم وكالتة فيمن نيا من القامى بتسليمه إليه فيبيعه أو استخاف  
يقول هذا العمان ابيعه منك فإذا باعه وقبض منه يقول المشتري لا اقبض المبيع لأنه اخاف  
ان نكر المالك وكالتة وربما يملك المبيع في يده ويقبض فتضمنت فيمن من الوكيل انه وكيد  
بنك ويجبره على العتق وتشت بالبيعة ولاية الجبر على القبض من **مقصودين** وهو التهمة ولو  
قال لا أراة أنت وكيد في كل شيء ليس لها ان تطلق نفسها من **اختيار** شلو قال لا أراة وكالتة  
ان تطلق نفسك يقتصر على المجلس كالتفويض ولا يملك عزلها لان الوكيل من يعمل لغيره وهي  
في دفع القيد عامة لنفسه لا لغيره وتجب ايضا اذا وكل بالطلاق او العتاق فطلق الاجنبي او امن  
فأجاز الوكيل بذلك لا يجوز لان المطلوب عبارة وكل الوكيل رجلا فطلق أخت لا يبيع  
وان كان بغيره الاول خلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا وكل فيه ففعل  
أخت بغيره الاول او فعل الاجنبي ذلك فبلغ الوكيل فافاز ذلك يجوز من **اختيار** الوكيل بالطلاق  
اذا قال لها أنت طالق منى أو أنت طالق **كسكس** منى أو أنت طالق **كسكس** منى أو أنت طالق **كسكس** منى أو أنت طالق  
يقع قوله منى لغو من **قضية** الوكيل بالبيع ومنع المصالح في كونه ثم قام عليه استحقاقه بآراء  
ومناع فالعنان ما الوكيل ان لم يكن المستحق في قبالة ولا ضمان على الجار ان لم يقبضه ولم يقبضه الحفظ

**مسألة** رجل على اخيه دين فذبح اليه الدبوت ذنابا واحدا بان ينقد فمكك في ذناب الطالبي كسكس من الطالبي  
والدين على حاله لان الطالبي كسكس في الانتقال فكان بده كيد ولم يقل الطالبي شيئا واخذ الطالبي واختلفا فقال  
الدين رد ما جرت به عادة القبط السابق وقال المديون لا بل دفعه ودفعه فاقوله قوله المديون **فكسكس** لو تركه الزوج  
الودائع عند زوجته وغاب وكان خاتمه غير امينة فزوج وبكسكس الودائع بحسب الضمان كذا في **مسألة** الوكيل بالبيع  
باع العين بالدرهم أو كسكس به بخرضا من يسلم هذا العرض للوكيل ولو أجاز الموكل بهذا الاستدلال لم يصير العرض له  
ام لا اجاب العرض للوكيل والوكيل على ما في ولو أجاز لا يجوز له ان يشترى والوكيل ان يستبدل بشي ما يبيع فيكون ذلك بنفسه عليه  
**مسألة** من قضى دين غيره بغيره فعدا دقاع السبيع وقد اقبضه الى ملك القبط ولو قبض بالاسم من يعود بارتفا  
السبيع الملك المقض عنه وعليه لقاضة ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه وصدقه الغريم امر بدفعه اليه فان جاء الغائب  
فان صدقه والا فزوج البتة نياتا ورجع على الوكيل ان كان في يده وان ملك لا يرجع الا ان يكون دفعه اليه ولم يصدقه او ضمنه  
عند الدفع **مسألة** قال زوجي شئت فزوجها من نفسه لم يزوج وقال الشب كوز وذكر الجوابي منى شرح لي بكرم قال وطى لطف  
بانه لا يجوز **قضية** والوكيل الرضا بالبيع المبيع في يده لان الرضا في القبض حقوق العقد وهي راجعة اليه فليس له ان يبيع  
لا يرد الا بآمره لانه انما هو كالمستلم اليه **مسألة** رجل ادعى انه وكيل فلان يستفاد الدين من رجل فاحرم  
مجلس الحكم فادعى المديون الاثبات والبراءة قال الوكيل عزى الوكيل ان كان الوكيل بالقبض لا يسمع هذه الورد  
لان لا يملك عزله وان تغير القامى لا يسمع ولكن الغائب اذا اقام البيعة على العزل لا بدون السنة **مسألة** رجل وكل رجل  
بان يخالع امرأته على ما في الموكل على خرافة خرافة الخلع ولو وكل بان يعق عنه على ما في فاعتقه على خرافة  
نخير بخرافه والفرق بينهما في الخلع على خرافة ولو اعق عنه على خرافة خرافة خرافة **مسألة** **الزواج**  
رجل وكل رجل بان يشتري امه او يتزوج امراة فاشترى احداهما او يتزوج لا يجوز ولو وكل رجلين بان تطلق  
امراة او اعق عنه فاعق احداهما يجوز والفرق بينهما في ذلك لان في الشراء رضى بها لا بالبراءة احدهما وفي الطلاق  
لا يحتاج الى ابراهما **الزواج** فعل الوكيل نافذ الى ان يبيع عنه ان الموكل عزله في لا ينقد وينقد ما يبيع مسأله العزل  
وعلم الوكيل وكذا القواعد في عزل الامام والوالي والخاصة **مسألة** رجل في يده رجل عبد فوكى رجلا بقبضه من الذي العبد  
في يده غاب الموكل فاقام الذي العبد في يده البيعة ان الغائب قد باع اباه قال اقف حق خضر الغائب وكذلك  
الطلاق والعتاق وكل شيء الا الدين فانه اذا كان لرجل على رجلين فوكى رجلا بقبضه فاقام الذي عليه  
الدين البيعة انه قد وافاه قبضه بيلته وبراءة وقال ابو يوسف ومحمد عزى الاول **مسألة** **مسألة**







فان السارق لسحق العمل المال اذا اراد المالك اخذ المال دون القطع وقد عوى الحرير يبي لان حق  
 العباد حر فيهما العفو والبراء او لا يسقط التقادم ويقبل فيه شهادة الزمان النساء وكتب القاضي الى  
 القاضي **عليه** قال لا يخرج من حره اى كونه خوري يعز ويكف حق العبد يسقط بقطع **عليه**  
 رجل تزوج بجارية ودخل بها على قولها كالحرة ولا مهر له وعند المرحوم المردون والحري والفقيه على قولهم **عليه**  
 ولو قال لامة وامام ولد رجل با زانية فانه يعز لانه قد زنى بالزانية كى لم يزوجها لعدم الاحصان فيجب  
 نهائى في الشرع **عليه** قال لا يخرج من حره اى كونه خوري يعز ويكف حق العبد يسقط بقطع **عليه**  
 يعز بالامانة والحيث نسب بالولادة ولهذا افسر حرمة المصاهرة على هؤلاء خلاف سائر الاقارب ويستوى  
 وارثا او غير وارث لانه ليس فيه طريق الوارث ولهذا استوى في الاقرب والابعد رجل قد زنى جارية  
 المحزوف وبطل الحرة للثبوت **عليه** وفي الفتاوى امرأة تبث عليها الرق وهي حامل بالحرة المأخوذة حتى تضع  
 الحمل ان تبث الزنا باقرارها لا يثبت بها اذ اوضعت الحمل فارجم وان تبث بالسنة يكتفى بوضعه للحمل فلم  
 يحد من مبيته وترفعه قال ابو جرح حق يستحق الصبي عنها رجل وجب عليه الحرة وهو  
 ضعيف الخلق كحاق عليها المملوك فاحرب كحل خفيفا قدره **عليه** من قد زنى جماعة كمال واحدة او قد زنى  
 واحدا من ارجل كل واحد منهم وعندنا يكتفى بحد واحد قد زنى لا يجرى فيه الدخول عند ومضى في الارث ولا  
 يسقط بالاستسقاط والعفو وبذلك السائل بنا على العبد من الشرع عندنا وعند من العبد لا ينفى  
 ان القذف جناية على من العبد لانه يترك حرمة عرضه وعرضه حق وكان توجب حقه اذ لا يسقط بالتقادم  
 ويقع القاضي بعد ولا يخرج الرجوع عنه بعد الاقرار ومن العبد لا يجرى فيه دخل ولا يرث والعفو عنه ان المقلب  
 فهو من الشرع لما مر من الوارث في مسألة المولى بل يكره اقامته على مملوكه ووجه ثالث وهو ان سبب القذف  
 والقذف جناية محضية هو اشاعة الفحشة لا نهجها بالنصوص من حيث هو حرمة وهو من حيث الاشاعة  
 الفاحشة جناية على خالف من الله تعالى لا نهجها حلاله تعالى على الخلوص وهذا لا يسقط حرمة بقطع **عليه**  
 ويصح ترك حرمة العز جناية على من الله تعالى وعلى من العبد لان العز من النفس من الله تعالى وعلى من  
 لان الله تعالى في النفوس حقها فان كان جناية على من الله تعالى من حيث هو حرمة العبد من وجوب واحد كما  
 المقلب موجب من الشرع وان كان المقلب من الشرع حرى في الدخول ولا يجرى فيه الارث والعفو  
 لان هذه احكام حقوق العباد والمغلوب الرجوع بلحج بالعدم وما ذكر من الاجماع لا يوجب ثبوت العبد

**اصلا** قال امرأة تملك ولا تزوج لها حرة ولو ادعت انها منكم لا يقبل عندنا خلا الظاهر وعندنا لا  
 تحمله ان الحرة من الزنا غالبا لتا لا يجزى لثبوتها احكاما واحكاما الكافة الفاسدة المحجة قاله الذي لا حرج له  
 الزنا وعندنا يحد له ان قوله لا يصح لا يجزى على الفاضل فلا يجزى لاقامته لنا ان هذا امر لا يمتد فيه يقبل و  
 قوله لا يوجب عليه شيئا على القاضي قلنا وجوب الاقامة يتقلده القضاء لا يقوله ولم يوجب عليه اقامته بشرا  
 اهل الامة عليه **اصلا** اذا تشاجر افعاله احدا مما لا خلافنا في ان ولا امرئ ان يثبت في وقت وجب الحد وعندنا لا يجب  
 له ان تعزب القذف ويراد به ذلك ان تركه لنفسه وليس فيه ذكر غيره الكثر في الجلب ان كحل ان قد زنى غيره  
 كلى الحد لا يجب لاحكام **اصلا** قال اذا ضرب القاذف بعض الجلد لم يبطل شهادته في ظاهر الرواية فلم يعزب تمام  
 الحد وهو قولهما وروى عن الجرح انما يبطل باقامة اكثر من روى عنه رواية اخرى انما يبطل بسوط واحد وهذه  
 الرواية ان الله تعالى امر بحد الشهادة عند الجرح من اقامته اربعة شهداء والعجز شيب شجر القاضي فاذا امر بسوط  
 حرقه فيه شهادته وم الزنا الرواية الاولى ان الشهادة يثبت بها كفى ولا اكثر يقوم مقام كفى ووجه ظاهر الرواية  
 ان رد الشهادة حكم للجلالة التي هي حد وان لا يجرى حصة بحد فتعلق الحكم بخر **اصلا** رجل سرق مرقاة  
 من امانى شئ ان ادعى انها بالسرقا السرقا كلها وبثبته السرقا كلها بالسنة او بالاقرار وقطعت يده فوطئها ولا يضمن  
 شيئا لانه وجد من كل واحد منهم خصوصية وان خاضع احدهم فقطع له قال ابو جرح القطع للسرقا كلها ولا يضمن شيئا  
 وقال لا يضمن للسرقا كلها الا ان يقطع فيها لان القطع لا يجرى في الاخصونة وليس بعضهم بناتبة البعض في  
 الاخصونة فلا يقع القطع على من لم يخاصم في ماله منقوبا والى ان الحد واجب بقطع **عليه** قال لا يضمن رجل قبل  
 حرق او صبية او امه او عانقها او مسها بشهوة وكذا لو جامعها ففادون الفرج يعز **عليه** وقال غيره يا  
 كلبه كزنا ان يعز لانه بعد شتمه في عرفنا وعى فبما جعفر ان يعز بعد شتمه والصحيح ان لا يعز لانه كاذب  
 قطعا فلا يجرى القذف وشيئا بكلامه وفي قولنا جار باخر يارب يارب ورواية الاطال على ان يوسع في رواية ان يعز  
 قلنا في الكذب الصحيح ومن انى يامة ولم يزل لا غسل عليه وعليه غسل الامة ان كان متوضئا ولو انزل كان عليه  
 ولا حد ولا كفارة **عليه** من وطئ امة فلا حد عليه ويعزب ان كان الدابة عمالا يوكى في يده ثم حرق بالشار  
 وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغرة والعزاي ليس واجب بقطع الحد وان كان مملوكا لم يحد ويؤكل  
 عند الحرق ويجوز ولا يحد بالمار وعندنا في حرقه ويضمن ان كان لغرة **عليه** اذا قتل الرجل ذنبه بغيره فقام  
 ماله في ماله عليها وقال عليه الحد كما ان اقرار الرجل على نفسه ان لم يعز على المرأة وصار كالاقار بالزنا

كل من ادعى ان...

بالحكم...







من دفع العار ولم يصب ربحه بعد الاقرار والتقدم في حقوق العبد وان الدعوى فيه شرط في كل خبر  
 على انعدام الدعوى فلا يوجب نفسه في خلاف السرقة لان الدعوى في ليس بشرط للحر لا في الصلح انما  
**هذا** ومن اقرار بربح من في جالس محلفه ان ذك وبغلة ففقال زوجي واقر بالزنا وقال الرجل بزوجي  
 فلا حرج عليه عليه المهر في ذلك **هذا** قال الذي لا يجد باقراره بالزنا وعذرا بحركته ان قوله ليس الا بيشي  
 على القاطن فلا يثبت الاقامة **هذا** ان هذا اقرار لا يثبت فيه مقبول وقوله ان لا يوجب شيئا على القاضي قلنا وجوب  
 الاقامة على القاضي بمقتضى القضاء لا بقوله ولهذا يجب عليه شيئا وان اذنت عليه **هذا** صوابا وجنونا زنا بامرأة  
 وطاعة لا حرج عليها ما جمعا وان زنا في محنة او صغيرة وكما مع مثلها حال الرجل خاصة وعذرا من حيث  
 ان في زنا حرج المرأة في الفصل الاول وهو يعرف في مختلف **باب العبد** ان حرج الرقيق في الجلاء والشيء والقطع على المقتض  
 وهو ما يمكن ان يكون له نصف فاما لا يمكن ان ينصف كالفق والشيء في الموتة فم كالا حرجا فان قيل لا يمكن نصف  
 القطع قلنا قطع نصفه يمكن ووقفه الا بالقطع **مسألة** اعلم ان قوله بيم بالكر الشيب الشيب على  
 سبيل الاشتراط بل خارج على العاقل لان حد البكر الجالس سواء في بيم او شيب حد الشيب المرحم سواء في شيب او بيم  
**في شرطه** **مسألة** والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجه وجب الغسل وشرط صفة الاحصان  
 فيما عند الدخول حق لو دخل بالتمكينة الحارة او بالتمكينة او بالتمكينة او بالصبي لا يكون محصنا وكذا اذا  
 كان الزوج موصوفا باحد هذه الصفات **هذا** **باب الاحصان** في عان **باب احصان القذف** واحصان  
 المرحم **باب احصان القذف** في شرط خمسة العقل والبلوغ والحرية والاسلام والعفة عن  
 الزنا فشرط المرحم سبعة العقل والبلوغ والحرية والاسلام والكاه الصحيح والدخول على  
 وجه وجب الغسل من غير انزال وصاع على صفة الاحصان واحصان واحد من الزوجين شرط فيصير  
 الآخر محصنا حتى لو تزوج امته او صبيته او محنونة او كافرة دخل به لم يضر الزوج محصنا وكذلك المحرم  
 العاقل المأثقة اذا زوجت نفسها من عبد او محنونة او صبي الصغير محصنة اذا دخل بها بعد الاسلام  
 والعقل والبلوغ ولا فاذ تزوجت محصنة بهذه الاصابه لا باصابة النساء **هذا** ولو كان احدهما محصنا  
 والاخر غير محصن ففي حق المحصن المرحم وفي حق غير محصن الجلاء **هذا** وفي الجلاء البشيرة في ثمانية مواضع جارية ابنة  
 وامه وزوجته والمطلقة ثلاثا وهي العلة والمطلقان على مال وهي العلة وام الولد اعتقها مولدا وهي  
 في العلة وجارية المولى في العبد والجارية المرحمة في حق المراتب في رواية في حق المولى في حق الجلاء **هذا**

في حق المولى في حق الجلاء

في حق المولى في حق الجلاء

في حق المولى في حق الجلاء

ومن زني كارية فقتلها فانه جاز على القيمة معناه فقتلها بفعل الزنا لا بجني جنائتي فيوفر على كل واحد منهما حكمه  
 وعن ابو كنفان لا يجزى **هذا** ولو اشتهر زناه بغاية حد يعني اذا اشتهر على رجل ان زني فلان وغاية فانه  
 جاز خلاف السرقة يعني اذا اشتهر وان سرق من فلان وفلان غايبة لم يقطع ولو اقر بالزنا لم يجرؤا يعني لو اقر  
 ان زني امرأة لا يعرفها جاز وان شهدوا ان زني امرأة لا يعرفونها لم يجد لاحتمال ان امرأة او امته بل هو اللاب  
 الاحالة المسمى **في ذكر الدماء** ولو شهدوا على غير محصنة بالزنا فقتله القاضي فاسم وجز بعضهم عبد الاحصان  
 على احدى وكذا الوجه في السباط وقال لا يجزيه الشيء وثمان النقصان في سبب المال كما ان التلف حصل بخط  
 القاضي في الجلاء في ضمانه في سبب المال كما في الرجم كس ان الحد شرع في مختلف والتلف حصل بحد الجلاء اذا  
 ولضعف المحل فلم يكن معناه الى الامام ولا يصح الجلاء ايضا لانه فاقوى باصل الحد وعلى هذا الخلاف لو رجع  
 الشهادة لا يصحون وعندهما يصحون **مسألة** في رجل جاءه امرأة بولد فقال ليس هو ابني قال هو ابني قال الجرح من  
 قبل ان اذكر نفسه بعد القذف وان قال هو ابني لم قال هو ليس ابني لا يجرؤا والولد ولد له لا يسيل ذك سبيل من قبل  
 لامرأة لم تزد في بيم قال زينة فلا يكون نفيه الاول اكرابا بالقذف بعد ذك **مسألة** في رجل شهدوا على  
 امرأة بالزنا فطهرها فاذا هي بكر قال يدبروا عنها الحد وعن الشهود جميعا وذك لان اذا شيب بكر ايقول النساء  
 ابني الوطى لانه لا يجوز ثبوت الوطى مع كونها بكرا **مسألة** رجل سرق من رجل سرق فقتله عليه بالقطع فوجها  
 وب السرقة للسارق قال يدبرها عنها القطع **مسألة** في رجل اربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم ففرز عوا  
 انهم احرار مسلمون فاذا هم محرمون او عبيد وقدر حرج العام بشهادتهم حتى يزكواهم يذكى قال الدية على المكيين في قوله  
 الجرح وقال ابو يوسف ومحمد لا دية على سبب المال **مسألة** رجل شهد على المرحم سرقة او زنا او شيبا  
 قال لا حد عليه شيء من ذلك الا ان يفتن السرقة وقال ابو الحسني والفتن عليهم ان يقيم عليه الحد وفيه لك احصان  
 ان اقامه الشهادة على الحد هو استحقاقها فاقترع عنها وتركها صابرا جازي مناهة **مسألة** قال اذا امسى احصنة  
 بشهوة او فخر الجرح بشهوة ثم تزوج امرها وابنتها قوطرها لا يسقط احصان حتى ان قاذو حد وقال الامام بانه  
 حرام عندنا انه ان كثر المفقرا قالوا لا جرم بهذا فالكراهية فلا يسقط احصان **مسألة** قال في الهداية عوطي  
 احصنة بعد دون الفري يعرف لان منكر لشيء مقرر ومن اجازة في الوضع المكروه او عمل على قوم لوط فلا حد عليه  
 عند الجرح يعرف واذ في الجامع الصغير ويودع في السبي وعندهما هو كالمراة في حد في المرأة وانما قال  
 المكروه ولم يفتن موصح **مسألة** في رجل قال لا يثبت في حد المرأة طلال لوديع **مسألة** في رجل غشني







ولو وجد راحة لم يرد ولا يجد ولكن يعزى باقل من ان يعزى طولا ولو وجد من راحة الخوف والسكر يعزى ولو وجد  
 السكر يعزى التعزير حتى يرد في السكر ولو شهد جلدان بشرهما لم يرد في راحة التعزير عند اول الامر  
 كما في جلد ولا يعزى **فمن** وفي الشاهد يقران انما شهدا به رؤيا انما شهدا بساطل قال لا اخبر بها قال  
 ابو بكر عن محمد بن عمار عن ابي جعفر ان الانسان لا يقيم نفسه بهذا المقام من كذب نفسه واعتزله بقوله الزور  
 الامع العزم على التوبة والافلاج والندم على ما سلف منه من ذلك واذا كان كذلك فعلا حسنا لم يرد عليه فلا ينبغي  
 ان يعزى لان في تعزيره رد عا مثل هذا الفعل ومن حكم هذا الفعل ان كذب عليه فيؤمر به ولا يمنع من التعزير  
 وقال ابو بكر عن محمد بن عمار ان لا يما اعترف بشيء كذب والشهادة **بطور** المثبت والتبذير قليله اجماع عند محمد  
 والشافعي على ما ذكره في كتاب الاشربة يحرم عليه ما عذبه وعندنا لا يحرم ما يسكره ان كان حراما انما هو السكر  
 غير حرام عندنا وعند محمد حرام لكن في شبهة الاختلاف ما ذكره الاشربة **اصطفا** اربعة شهداء على رجل بالزنا وهم  
 عيان او محذوفون في قذف او واحد عباد او محذوفون فانهم يردون في الزنا فيكونون قساق لم يجدوا واصل  
 ان الشهود اصناف ثلاثة صنف اهل الشهادة واهل اللاداء وهم الاحرار والعقلاء البالغون المستوطنون وصف اهل الشهادة  
 وليسوا باهل اللاداء وهم المحرورون في القذف والعيان اما اهل الشهادة لا تجتمع شرائط الفهم والالبسوا باهل  
 اللاداء لان لا يقدرون على اللاداء لان لا يقدرون على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والمحرور في القذف لا يقدرون على  
 الشهادة في حق اللاداء وصف اهل الشهادة والاداء لكن في ادائهم ينفقونهم الفان لانهم يسمون بالكذب  
 اذا شهدوا فاذا شهد العيان والمحرورون في القذف والمحرورون لا يثبت بشهادتهم في حق المشهود عليه شبهة  
 الزنا فصاروا قذف واذا شهدوا الفساق يثبت بشهادتهم شبهة الزنا وهو الزنا من وجه لانهم من اهل اللاداء فصاروا  
 قذف انسان يثبت في حق شبهة الزنا فكافي اصدقه من وجه فلا يردون **باب الصغير** وقذف الفساق حيلة  
 في قطع الطريق فان يهجموا امانة او صبيبا لغا ثم يقتلوا المسلمين كيف يشاءوا ولا يقتل عليهم من اجل المرأة والبغاة  
 وعلى من حيلة في قطع الطريق والامهات والمساكين يعقدوا من كاهن بطونهن علانية من المحرورين ثم على من حيلة  
 في السرقة ان ينفقوا حرامهم نقبا ويدخلوا في القرفيا خذما في اللاداء فيضربون عند النقب باخذ الاخر من النقب فاما من  
 من القطع وعلى من حيلة في قتل النفس ان ياخذ عودا يكسر به رأس من شاء حتى يشرد مائة وثمانين من القوم والدة  
 واما المحرورون في الزنا فيكون صاحب كل ان على المحرمة شريرة لاحد على الخدم اذا وطئها مائة ثم تزوجها  
 لم يسقط الحد بذلك عند لان الله تعالى قد اوجب عليه وكذا اذا زنى بامه ثم تزوجها وقال ابو جعفر الاحد عليه

وروي عن ابي جعفر انه اذا زنى بامه ثم قتلها سقط عنه حد الزنا اصبحت فاجب من هذه البلية ان يرد في جحد  
 فاذا اضاف الى الزنا القتل سقط عنه حد الزنا **اصطفا** اذا اقر بزيادة متقادم وسرقة متقادمة جحد المقر  
 وعذره لا يرد وان اقر بزيادة متقادم حد النفاق وان اقر بشرب متقادم لا جحد النفاق **فمن** ان يقر  
 بسبب لاه اوله اقر به عليه حد القذف لان يقر بالولد صار قاذفا وقذف المروج يوجب اللعان فاذا اقر  
 بنفسه بطل اللعان يحد حد القذف لان القذف هو من يقر **فمن** ولو قال يا معفون فانه يعزى ولا حد  
 في قوله في كذب في حد حق نصف الفعل لا السبيل وعلى قوله اجمع لا يكون قذفا وعلى التعزير لان الحق الشفيع  
 والعفون للمحامي في الدبر **فمن** وشكر سبب التعزير كشم وضرب وخوفا خلف على الحاصل لان جري في حق  
 العباد لا او عقوبة **خرج لطائف الانسار** قال في نوادر رستم عن محمد بن الرجل ستم النسيان كان له ذو  
 مرق وعط وان كان دون ذلك حبس وان شفا صر في حبس والمرق عذوبة الدين والصلاح قال في الخلا  
 سمعت من نفع ان التعزير باخذ المال ان لم يقاض او الواجب جاز في ذلك رجل لا يحقر لجماعة كونه تعزيره  
 باخذ المال جاز ولم يذكر كسفة الاخذ وان وجدت المرق في دار رجل وعليها قوم جحدوا جلسوا على من يبرها ولم يبر  
 احد بشربها فانهم يعزرون وكذا في من وجدوا آية من خمره **باب** ذكر القدر الشديد رواية في صحابنا انهم يهدم البيت  
 على اعتقاد القسوة وانواع الفساق حقوا لوالا يلبس البهيم على بيت المقدس وقيل يبر او العبد ايضا قبل ان يشتد  
 ويقذف الى يد يهدم من اعتاد القسوة **باب القفاوي** اربعة شهداء على رجل بالزنا فحضر الحد بشهادتهم لم يرد احد  
 عبدا او محرورا فانهم يردون لان من ان الشهوة متى كافوا اقل من رجة يكونوا قذفه وجوب على العبد  
 المحرور ايضا لان قاذف وليس في شاهد عليهم ولا على بيت المال ان يقر بالشرب وهذا قوله ابي جعفر وقال الجهادي  
 القدر في بيت المال وموضع المسئلة ان القدر حرمه واهل الزنا لو لم يبر بان كان محصنا حجة في بيت المال له مانع  
 بل هو حال شهادتهم واذ كان محالا الى شهادتهم كان محالا لا قضاء القاض لان هو الذي ينفذ قضاء القضاة لا ان  
 محلي في قضاء وليس في صدور القاض مني اخطا في قضاء لا يجب على القضاة وانما يجب على من وقع بالقضاء والقضاة وقع  
 العامة لان منقوبة المحرمات العامة في بيت المال كالمخرج الى الجرح ان المحرمين يعلم غير جرحه وانما حصل الجرح  
 طريقا الضارب اجمالا والصار وقلة الاحباط فيكون الجرح مقصودا على الصار فلا يكون مضافا الى شهادتهم  
 لكن مع هذا لا ينعى القضاة لا ينعى الجرح فلو اخذناه بالعمان امتنع الناس عن اقامة الحد في الجرح على القضاة ولا على  
 بيت المال لهذا **باب الصغير** قبل رجل امرأة حرة حبسا او امة او عاتقا او مسرا بشبهة او جامعها فياخذ من القذف

في كذب في حد حق نصف الفعل لا السبيل وعلى قوله اجمع لا يكون قذفا وعلى التعزير لان الحق الشفيع



عن الفاعل والمفعول عاقلا باطنا وعلما وان كان صغيرا او صغيرا لا شيء عليه **بالحمل** **المعاقلة** له حقا ولو لم يكن له  
فوق السطح مطلقا على عوارض المسلمين ويكسر راجح الذي يرميه تكل الحما يعزرو ويمنع اشد المنع فلا يمنع  
ذبحه اليه **المعاقلة** **مس** ونقبل سنة القاذف بعد الخلع على قتالة ويعود منها دابة فلا يجازي في القتل ولا يسقط  
سنة القاذف في عالم بغير قيام **الحذر** **تأريكا** ويعزروا بغير الحذر باوجع الحلاق الذي في كائنة العينة وان ادى  
الذي اقلاه يبيع الحريم باع يعزب **مس** فخر رجل ذنبا امرأة بوجع لاجرم ما القتل والتمس الرحم والثالث الحذر  
والرابع تصف الحذر والخامس شيء عليه الحذر في الاول كان مشركا والثاني شخص فقبله الرحم والثالث بكار الحذر  
والرابع ملوكه في علة الحذر والخامس يكون فلا شيء عليه **مس** ولا يأخذ احد لدية اذ قد فقهوا في احد  
الا والولد والولد وحوز قضاء القاضى كبح قرابة **مس** اذ اذ في المكاره بالمطوعة كذا المطوعة عنده وعند محمد  
لا حذر قال واذا في القضاة والنجون بامر طاعة فلا حذر عليه ولا عليها **مس** عبد اساء لادب فلولى ان يعزرو  
يعزروا لاجل ارباب الخلدان التعزير من المولى وكذا امرأة قال الله تعالى واخرى من اباها تعزير النساء عند الحاجة  
اليه الزاني اذ اضر بالحي السارق اذ قطع حبس الحان يوجب **مس** **سأوى** **الكبرى** رجوع رجل عما اقر به في اذ اقر بشئ  
الحذر والسكر يبيد القروى سائر الاشياء المحرمة ثم رجوع لا حذر لا عقاب له صادوق في رجوعه واوثر بشبهه **مس**  
**كذا** **الدقاي** وبلا اكره يعزروا اذ اكره رجل على الزنى فزنا فلا حذر عليه وكان ابو ج نقيه اولاد عليه الحذر  
وهو زفروا ذكرهم السلطان حذر عن ارجع وقال لا حذر عليه وهذا الخلاف مبنى على ان الاكره متصور  
من غير السلطان عندهما وغير متصور عنده **مس** **كذا** **الدقاي** ومن قذف وشرب او زنى مرارا فهو لكل  
يعزروا اذ في غيره مرة يكفى حذر واحد لا يباح احده فداقذ في مرارا او جماعة مرة او مرارا يكفى حذر  
واحد حتى لو اقيم على القاذف تسعة ويحوز سوطا وبقى سوطا واحد ثم قذف الاخر لم يعزب الا ذلك السوط الواحد  
للمتداخلة فانه مما يتداخل اخله من الشرع عند تولد لا يتداخل عند الشئ اخله من العبد عبد واذ اختلف  
الحقا لا يتداخل لان المقصود من كل جنس غير المقصود من الاخر لان حذر الزنا لصيانة الفرائض والفساد وحذر الشرب  
لصيانة العقول وحذر القذف لصيانة الاعراض وحذر السرقة لصيانة الاموال فلا يتداخل **مس** **كذا** **الدقاي** يا خبيث  
بالحي يا جرمنا من افي بالحي يا مملوك الصبي يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا ذوق وهو الذي لا يفر على اهله يا خبيث  
وهو الذي في ذات طبيعة ردية يا خبيث يا ابن فخر معناه يا ابن الزانية كفى لا يجد لان لم يفرج ويا زنديق  
وهو الذي لا دين له ولا يدين نفقا في بني قطين وهو الذي يدرى امراته مع الرجل خاليا ولا مبالاة له يا وى

الزانية او اللصوص يا حرام زان عزرا ذر هذه الاشياء التي بها والحذر فلا يثبت قبل افي ج العزير وفي كلب  
يا حرام يا قريبات يا حبة يعني لو قذف في هذه الاشياء لا يعزروا لم يلحق الشئ به يستحق كذبه وانما يلحق القاذف  
شبه الكلب وقبل عزروا في حق الكلب في عرفنا لانهم صادوا بعدد شبهة وقبل عزروا ان كان القذف في غير شئ  
كالملوية والعيسى والفقه لاجل اعلالهم بالان لا حذر بذكر الذي دون الجاهل العالي **مس** **كذا** **الدقاي** قال مولانا  
الامام افضل المتأخرين سيد المحققين ابو اليكاس عبد اسير في حق الشئ في حق الشئ في حق الشئ في حق الشئ في حق الشئ  
والنجح فقال ما نقل في حله عن الجرح واصحابه شئ في حق الجرح وحرمة لان اكله فاعزروا انهم بدل كان مستورا في حق  
على الاباح الاصلية كافي سائر البناء ولم يرو عن احد منهم من السلف ايضا في حله وحرمة الى زمان الماضي  
تليذ ان في حق قضا اكله وشاع تناوله وتبين رغبة المتلى في اكله فافق الامام المازني على مذهب  
الشيخي وكان اول من اقر في زمانه في العراق والعرب والامام المازني في بغداد فبلغ في حق الامام المازني الى اسد  
بن عرو عراف البيع فقال ان مباح فلما عت بلبنة وشملت الاماكن فتنة ووقع ما وقع من طهره وطهر  
ما طهر من آثاره حذر حق غلبه السفهاء على الحكماء وكثرة البدل على العقلاء فاختر الله ما وراه النهر باسمهم و  
التحق ابا جهم على زمان الامام في حرمة اكله ونجس تناوله فافقوا باحراق الخبيث مع خطرة قيمة وامروا  
تتاديبه وتثديركه فالآن فتوى على المذهبين على حرمة حتى علموا فنادى جهم اس من قال كل اكله  
ويناوله فهو زنديق مبتدع فاقوى وكاوى في وقوع الطلاق البني والخبيث زجره كافي السكار وقال اسهام  
بن النعمي في رسالة كعب على من اكل وسكر منه **الحذر** **مس** **سأوى** **الكبرى** الحذر من تمام القضاة فصار الرجوع  
قبل الامضاء كالرجوع قبل القضاء وتام هذا الكلام تعرف في خلافات السرقة فان كانوا اخذت فرجع احد منهم  
بعد رجوعه لشيء عليه لان قضاء القاضى يكون زانيا باقى فان رجوع آخر غير ان رجع الدية لان الثانية ثلثة  
ارباع الحى ببقاء الثلثة وعليهما الخلدان القضا ما فتن في حقهما **مس** **صغرى** اربعة شهداء على  
رجل بالزنا فرجع فكل ارجع واحد منهم عزم رجع الدية وحرب حذر القذف عند خلاف الزنا لان ان قذف  
جاف قد بطل بالوبة وكذا ان الشهادة انقلب قذف الخا فصار قاذف ونسبت هذا اذا كان شهيدا  
عليه محصنا حتى يرحم فاما اذا كانت غير محصنة حتى جلد ثم رجوع بعض الشهود ولا ضمان عليهم عند الرجوع  
وقال ابو يوسف ومحمد يصح نقصان الجراحة وهذه المسئلة فرج ما تقدم ولودرج واحد قبل  
القضاء ما جرد والحذر جلا ورجم حذر جميعا حذر القذف وقال زفر حذر الراجح خاصة لان لا يثبت

مسألة



على اجماعنا ان هذا الكلام قد في الاصل وانما يصير شهاوة بالقضاء والقاض فاذ رجع واحد منهم قبل  
القضاء لم يكن رجوعه نقضا للشهاوة بل امتنع ان يصير كلامه شهاوة حتى قد فاقم بصر حاشا عليهم كالم  
يشهد اصلا ولو رجع بعد القضاء قبل الامضاء فكذلك الجواب في قوله آي والى يوسف وقال محمد الرابع خاتمة  
كما لو رجع بعد الامضاء وما يقولان بان الامضاء في باب الرد من مقام القضاء وقصار الرجوع قبل الامضاء  
كالرجوع قبل القضاء وتعلم هذا الكلام تعرف في حلقا السرفة فان كانوا تحت رجوع احدهم بعد رجوع  
لا شيء عليهم لان قضاء القاض يكون زائلا باق فان رجع بغير ان يرجع الدية لان الثانية ارباع الحق ببقاء  
الثقة وعلمها الحد لان القضاء انفس في حقهما **طاع الصغير** اربعة تشهد واعلى شهاوة اربع على رجل بالزنا  
لا يحد لان يمكن تمة الكذب في موضعين والاحتمار عند ممكن في الجملة فاورث شبهة في باب الحد وقد كان جازا  
الاصول وشهد واعلى الحاشية لم يجد ايضا يريد انهم شهد واعلى ذلك الزنا بعينه لان القاض لما رد شهاوة  
الفروع صادرة اشهاوة الاصول عند الفروع فاسون على الاصول من وجه الشهاوة متى حدثت في حادثة  
لا يقبل في تلك الحادثة ابداء **طاع الصغير** ومن شرب دوى الخمر وحده وقال اصحابنا لا حد حتى يسكر كنه  
شربا حراما لاننا ان الغالب عليه غير الخمر فسقط العقد بالسكر لا ينفى الشرب في كل حليل الحرام والحلل  
المحرم منه حرام وعندنا هو حلال كنه ان النبي لم امر بطلان بارادة خمر التام ولم ياد ذلك في التحلل ولان  
ادب الخمر كان حراما كنه قوله ام ايا اباب دبع قد طهر كما اذا اخل في فعل ولا اذ اصلا لا غير فاسد  
فيصير دافلا في جبل الطيبة طالا لا كدخ الخمر ومارواه مشوخ عاروبنا لان كان في الابداء **اصلا**  
اربعة تشهد واعلى رجل بالزنا فزكوا فزحم فاذا الشهود نجوس او عبيد فالدية على المراكبي وقال ابو يوسف  
محمد على بيع المال هكذا ذكر في الكتيب وانما يجب الدية على المراكبي اذا وجعوا وقالوا علمنا انهم نجوس وفيه ذلك  
زكناهم اما اذا قالوا اخطانا واخطا عليه ان لا يجب عليهم الفدان لان القاض لو زكاهم بنفسه اخطا عليهم  
لا يجب عليهم الفدان فالزكوة اذا اخطاوا فدل ان لا يجب عليهم الفدان او حاشا ان المراكبي حاشا اطروا عليه اللطف  
وهو الزنا فكانت التزكية على عتي طرور الزنا والحكم كاليفاد الى العلة يضاف الى علة العلة اربعة تشهد وبالزنا  
فامر الامام برجمه فزحم على عتي ثم وجد الشهود عبيد فاعلى الدية لان قد يغري وما قبله بامر الامام لان الامام  
امر بالرجوع وما امره بجر المراكبي كما سعى ان يجب عليه القود لكن قلنا وجوب الدية مستحقا لان ظاهر القضاء  
على شبهة ولا سبب صحيح وان رجع وجد واعبدا فالدية على سبب المال لان المتلف اضيق في قضاء وبو عايد

للعلم

للعامة اربعة تشهد واعلى رجل بالزنا وقالوا تعودنا النظر قبلت شهاوتهم لان تعد النظر مطلق اقامة الحجة  
لأنهم كلّفوا بتجمل الشهاوة ولا يصح التكليف على الشهود الا عند اطلاق النظر لهم **طاع الصغير** رجل وطى امة  
ايه او امراة وقال طنت انها خل لي لاحد عليه لانه يشتره في موضع لان قرب ما بين الاب والابن واحد وهذا  
القرب اوجبنا وبلا في احد الطرفين فاستنبه على الطرف الاخر فعزروا ولم يحد قاذف لانه زنا وان قال علمت انها على  
حرام حد ولا يشك النسب كمال لانه زنا واما اذا وطى امة ابنه قال علمت انها على حرام لا يحد ويشك النسب اذا  
ادعى ونصير الحارة ام ولد له وعليه القود ولا عقر عليه خلافا للشافعي وزفروهي يعرفه **طاع الصغير**  
**باب السرقه** وفي الاصل المدعى عليه اذا انكر  
السرقة قال عامة المشايخ يعزرا اذا وجد في مكان السهمه بان داه يشي مع السراق او جالس مع شرب الخمر  
لكنه لا يشرب دخل عصام بن يوسف على الواح في بشاره فانكر اليه فسئل قال اليمين على المنكر والسنة على المدعي  
فقال اليمين ها هنا بالسوط فاحرب عشر حتى افر الى السرقة قال عصام سبحان الله ما ديت ظلمة شبه بالعدل  
منه ثم لها شرائط الحقيقة والاستسار ابتداء واشهاد فان نقب السبب خفية واخذ الما من يد صاحبه  
مكافرة فان لم ينقطع صاحب لا يقطع ومنها ان لا يكون السارق في شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا  
يكون عاذونا في الدخول فان اذن الدخول في بيت فسرقة من سرقة من سرقة من سرقة ومنها ان يكون  
السروق منه يحج على المال حتى لا يقطع السارق من السرقة ومنها ان يكون المسروق متقوما وان لا يوجد  
جزء مما جاف الاصل لا اقامها ولا يسارع اليها الفساق وقبعة عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعترف فيه  
يوم الاجرا لا تنقام السرقة منه في بعض النسخ لان كمال الشك وقت القضاء فان اسقى العبي لا يسقط  
القطع وان اسقى حصة السرقة فقط القطع ومنها ان يكون المال الماخوذ محرزا اما بالمكان للخط كالدر  
والكاكبي والخنايب والاحشينة والفاطيط او بالحافظة حتى لو سرقة العجم او له حافظ بان سرقة من  
تحت كنه وبو يريم في العجماء او المسجور يقطع وان كان موضوعا بين يدي اختلفوا قال الشرحي ان عزروا  
محمد سرقة من رجل ثوبا عليه او قلنسوة او من امرأة ثيابا جلجلاها او ملاء هي ملابسها يقطع وان سرقة ثاة  
او ثوبه من المرق لا يقطع قال بكر لان يكون معها من حفظها قال البقائي وفي المتق لا يقطع ان كان معها راع  
وعلا ما ان كان معها سوى المرق من حفظها يقطع وهو المختار لان الراعي يقصد الاعلان والاسامة  
لا الحفظ ولو للقيم ما وى بالليل باب فلكسرم ودخل وسرق منه يقطع وفي البقائي بشرط الغلق

منه



اذا كان الباب مردودا الا اذا كان بيتا مفردا في الهواء قول ابو يوسف خلاف صاحبه قال اذا سرق عبد  
 صغير لا يعقل لا يقطع الحنك انا وقال لا يقطع كس ان فعل الرقبة في الحنك الى تربيته وحفظه فصار كالصغير  
 العاقل لهما ان مال متقوم يكن اخذه ولا يفسد خضار كالذباب كلاف اذا كان عاقلا يتكلم لانه غيب  
 لو ضربه وليس سرقة النبي يقطع وقال لا يقطع **اصلا** قال اذا سرق المواجه المستاجر في المنزل الذي  
 اجره يقطع وقال لا يقطع كما ان له ان يدخلها بعد الجارة للمرة والنظر الذي كس ان لا يقطع في النفا  
 والحز واما الدخول للمرة وغير ذلك بباح باذن المستاجر لا يغزونه **اصلا** قال لا يقطع السارق بالاقتراف  
 مرة واحدة وبشرط مرتين وهو قول ابن ابي وكدي في سرق الخبز والاقتراف بالاقتراف مرة واحدة **اصلا**  
 وثبت السرقة بالسنة فمالها الامام فيقول متى سرق لجواز ان يقادم العهد ويقادم العهد في السرقة  
 يمنع القطع اذا ثبتت بالبينة واما اذا ظهرت السرقة بالاقتراف فلا يحتاج الامام الى السؤال عن الزمان لان  
 تقادم الزمان لا يمنع صحة الاقرار **نهاية** اذا سرق سرقا مختلفة من اقوام شتى قطع مخصوصة كلها  
 مع القطع بجميع السرقات ولا يضمن لواحد منهم شيئا منها وان قطع مخصوصة احدهم يقع القطع عليها  
 فلا يقع للحاصم ويضمن البواقي اموالهم لا يفي ان واحد اذا قذف جماعة وحدث مخصوصة  
 احدهم يقع للملك فكذا هذا **توفيق** اذا اشترى السارق الثوب السرقة متفقا فاحشا ثم اخرج  
 وقيمة متفقا عشرة واختار المالك اخذ الثوب يقطع وعند ابن ابي سفيان لا يقطع وان اختار ترك  
 الثوب ويضمن قيمة الثوب صححها لا يقطع اتفاقا لانه ملكه وقت القطع فلا يقطع باحدا من نفسه  
**توفيق** ولا قطع على من سرق كلبا وفهدا لانه يوجب مباحا وخائبا ومحتسبا للاختلاف ان يأخذ  
 من اليد بسرعة جهر او منتهب والنهب ان يأخذ على وجه العلانية في القوله لا قطع على محتسب  
 ولا منتهب ولا خائبا ولا نباش وان كان القبر في بيت مقفل وعند ابو يوسف يقطع وان لم يكن  
 فيه قفل وعلى سارق من يبيع الماله لانه طالع العامة ويؤمنهم وعلى سارق من مال لشريكه لانه فيه  
 خافض لشريكه وعلى من اخذ من يبيع مثله لا يستيف الخفة وان كان مؤجلا لا يسبب من الاخذ موجوده **نهاية**  
 اذا سرق عبد صغير لا يعقل يقطع وعند ابو يوسف لا يقطع اعتبارا بالغير العاقل لانه قال الفرق بينهما قد عرفنا  
 واذا سرق ذو العقل يقطع لان العفو بالاختلاف لا ينافي لغاثة والكلو اغدا **نهاية** لان العفو  
 لا ينافي ما لا يغدو وليس في الغاثة لو كانت سرقة كلبت الغير والظرب واللفظ في كالمع وان كانت بغيره كالمعور **نهاية**

ثم الحز نوعان ما يمكن الدخول فيه جوا هو داخل به يقطع قال الطحاوي حزر كل شيء بمثلته حتى لو سرق دابة  
 من اصطبل يقطع ودرهم من اصطبل لا ولو اخرج الزكاة من ماله ليؤديه الى فقير سرقة حتى او فقير يقطع ببقاء ملكه  
 قال الحز كذا في كل ما كان حزر النوع وهو حزر كل الانواع حتى لو اخذ ثوبا من سرقة فقطع وكذا لو سرق ثياب  
 الراعي من امرئ قال السرخسي هو المذهب عندنا وفي المتن سرق من بيت السوق ليل ان عندنا يحفظ فيقطع والا  
 لا يدخل على سوقه اذ لم حازنه لم يقطع وفي الخاوي دخل السارق نهارا وباب الدار مفتوح لم يقطع ولو لبلا من باب الدار  
 وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما جلى النبي العتق وسرق خفياء وكابرة ومعدلا وصاحبه يعلم ولا يقطع ولو دخل  
 بين العشاء والعتم والنبي يحسب ويذهبون في منزلة النهار ولو علم صاحب الدار بدخوله للنبي لا يعلم ان فيه صاحب  
 الدار او لم يعلم للنبي لا يعلم صاحب الدار يقطع ولما علم لا يقطع كابرا اننا لا يلا وسرق متاعا قطع ولو نهارا  
 الابان نقب بئنه سرا واخذ متاعا معانية القبل ان لا يقطع وفي الفتاوى نزولنا يفسر بعضهم من بعض متاعا  
 يحفظ او تحت كس لا يقطع ولو كان في سجد جماعة قطع ولو سرق من بيت واخذ قبل الخروج لم يقطع دخل الدار  
 وجمع المتاع ليل او حرج في زيارتها وخرجه فلان الماء في الاخراج لا يقطع وان خرج به في القوق الماء  
 قطع لافساد الفعل اليه الماء على المتاع على حافة المنزلة وخرجه في الخرج الى منزله في منزله السارق  
 لا يقطع ولو علو طائر او طائره وان ساق واخرجه قطع ودخل وابتلع الماله ثم خرج لا يقطع وبغيره مثل نقب  
 بيت الغير وتركه فدخل السارق الاخر واخذ الخبز اعدم الفخذ على الناقب عن محمد سرق ثوبا قيمة عشرة في ملكه  
 وفي بلدة اخرى يقطع وعكاش ان يساوي ثوبا يوم السرقة لكنه يوم المرافعة والحكمة لا يقطع سرق  
 نصف دينار يساوي عشرة يقطع ولو دينار الا يساوي عشرة لا وعلا الامام لا يقطع في اناه فقهه الا ان يكون  
 ونزها وقيمة عشرة دراهم على حوز بين المتاع ولو سرق ما يساوي عشرة دراهم منقوشة والفضة عالية  
 لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الصحيح جمع المتاع وبيع عليه فسر منه قطع صحابا من قبل في هذا اللفظ  
 اشارة الى انما يكون حزر حال نوم اذا كان تحت جنبه قال شمس الدين العيني ان يلزم القطع بكل حاله  
 وفي المتن قال الامام لو ان الراعي في غنم فسرق ليل ما يلا الدار حزر لا ما يلا السكنى وفيه حزر لو  
 في بيت او خان فسرق بعضهم من بعض وربما اكل المتاع كحفظ او تحت كس لا يقطع وان كان في السجود  
 والمسئلة كالحال قطع في السجود في هذه الحال البيت والحائز ولو كانت حجرة كبيرة في دار عظيمة فسرق  
 من كل حجرة اقل من عشرة لا يقطع السارق لو رده الى المالك او الى من هو في عياله في الجامع لا يبرأ من القتل



وليسقط القطع احتسابا العبد اذا سرق لا يقطع الا بغيره كخزف المولى عند العلم ومثل وكذا القصاص و  
الحلاف في سماع البينة على العبد عند غيب المولى وعند غيب عنه لا يقبل اجماعا وفي المتن في الامام او  
او ركت المصوب وهو ينفك كقوله قال محمد بن قيس غريم الذي في مال وقال الكافي حرق فان دخل  
عليك في بيتك فحافت ان يبيدك بغيرك فحافت ان يرميك فاحرقه ولا حرقه وقال محمد بن ابي بصير اذا دخل دارا ولا سلاح  
معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذه ان لمسه الا انه يحاذر ان يأخذ بعض ثيابه ولا يقدر عليه وسع حرقه وقوله  
وكذا لو راى في منزله رجلا مع اهله او جاره لم يحرره فحافت اخذه بغيره فهو سرقته ولو كانت مطاوعة قتل  
ولو شكره امرأة رجلها قتل وكذا العتق وهو ما خوفه وان قتل فدمه يرد اذا لم يستطع منه الا بالقتل قتل صاحب  
الدار وجرم من ان كان به فدمه حله وان لم يكن له امتداد المكي المقتول معروفا بالسرقه والسرقة قتل صاحب الدار فاصا  
وان كان متما به القتي يقتل في الاختصاص الذي في مال لورثة المقتول لانه دلالة الحال او رثت بشبهة  
في القصاص لاني المال كتب في هذا الباب من بردادى واذا سرق في ثيابا عشرة دراهم وبها ما او  
تبيد لم يقطع للشبهة **واقعا** وان نهب اللص الجص او القصب فاخذ منه نصابا قطع وكذا اذا سرق من  
السيح لانه حر **واقعا** واذا سرق من الحمام نصابا لم يقطع وبالنهار لا يقطع لان الحمام حر بالمكان الا انه  
اخذ الجوز بالاذن ولو سرق منه ثوبا تحت رجلي رجل قطع عند الجرح لانه حرز بالحافظ كافي المسير عند  
محمد لا يقطع كحل في الحرق فصار كشيء موصوف فيه وعليه القوي واما الحامي ان نام فسرق من الحمام شيء يضمن  
عنه وهذا مسئلة الوديعه وان كان في مائة قطي ان يرب بعض ايضا وكذا الخان والمنازل النجار اذا  
سرق منها لم يقطع لان الذن تحفى بالنهار دون الليل والماله في هذا الموضع حرز بالمكان حتى لا يشترط حضور صاحب  
ولا يكسب القطع الا بالاجرا ح منه ولو سرق الخواص من طر الدابة او سرق الدابة مع الخواص لان الطاهر غير  
حرز الا اذا كان مع الدابة ساقها فيقطع فيه وان شق الخواص واخذها فيقطع لانه حرز الخواص **واقعا**  
**واقعا** ولو شق السارق ثوبا في الحرز ثم اخرج به ونصب لم يقطع عند الحكي **واقعا**  
ولو راى في الصلوة سارقا سرق ماله الغير فلا يقطع الصلوة وان لم يقطع يائمه وكذا اذا اخذ  
من ماله المصلح كوز قطرها وان لم يقطع لا يائمه فيه **واقعا** رجل سرق من ماله شيئا ثم مات المورث  
وهو وارثه لا وارث له غيره لم يواخذ في الدنيا والاخرة لان الحق انتقل اليه وكفى اثم السرقة عليه  
لانه جنى على مورثه وبهذه المسئلة تدل على ان منزله على اخذ ثيابا في المديون دينه طائفا صاحب

انتقل الدين الى مورثه حتى لو اداه اليه او اراه عن يده الكف حتى المحضومة بالبيع طابا بالبيت حرق في الاخرة  
لا في الدنيا ولو نهب حايطا ولم سرقه حتى علم صاحب البيت فالتى عليه جرحا فقتله لا قصاص عليه وعليه الكفارة  
وعلى عاقلة الدابة **واقعا** رجل سرق سرقه فقطع عليه بالقطع فوجبه له لم يقطع وقال الكافي يقطع وفي  
عرفه الخلف **الحكي** من سرق سارقا قطع يده لاجل سرقته لا يقطع سواء كان الطائر كالكا او سارقا  
لان يقوم المال اختلف بالقطع حتى لا يجزى الضمان بالملاك ولو سرق قبل ان يقطع الماوية او بعد ما روى  
القطع يقطع لان يقوم المال لم يسقط وكذا يد السارق الاول عليه قصاص كالفاسد السارق في القاصب يقطع  
فكذا هذا **الحكي** قوله الكافي على خلاف صاحبنا قال الكافي في المتن وهو قول الكافي وما لا يقطع  
لانه من سرقه من سرقه قطعناه ولانه سرقه من سرقه قطعناه لان حرز الكف القتي فيدخل تحت النفي كما ان البينة ليسا  
السرقه في الاجابة فيكون جناية فيجب الاخذ في النافي باليقين البقاء وهذا البينة هذه الصفة فلا يساويه  
لوجبه قوله بان سرقه قلنا لا نسلم ان السرقة من الجيب لا تحقق وغير الجيب غير من حد حفظه واما الحرز في الجيب  
على البينة **اصلا** قال اذا سرق من غريم امرأة ابنة او ابنة والدار ليست لامرأة لواله ولا لواله او لى امرأته  
وابنها والدار ليست لامرأة لا يقطع احتسابا وقال لا يقطع كما ان البينة في المال ولا في الحرز فيجب القطع لانه ملحق  
مع من يماه والدخول عليهم للزيادة مساوفا ورثه بشبهة بالدخول وقال اذا سرق المواجه من المتاجر في المنزل  
الذي اجره يقطع وقال لا يقطع لانه لا يخل في النصب والحرز واما الدخول للزينة وغير ذلك مباه باذن  
المتاجر لا يغيره **اصلا** قال القاضي اذا سرق الجبلاد يقطع يمينه فقطع يساره عند البينة يساويه هو الاحتساب والى  
ان يضمن الدية وهو قوله كما ان خالف وقطع بغيره لانه اذوت وخلف في امره وهو الجاني فلا يضمنه  
اذا فعل عدا فلو اخطأ بان قال له اخرج منك فاحرقه سار لا يضمن بالاجماع لانه لو ضمن لرجع على الناس لانه على  
بامره فلا ينفيد قال اذا سرق سرقا فقطع بعضا ودفع عن الكل ويضمن لو احدثه من شيء وقال لا يضمن كسوى ما  
قطع فيه كما ان لو قطع الكل لا يضمن المم ولا لم يقطع حتى لم يجمعوا فاذا قطع للبعض دون البعض يعطى كل بعض حكمه ان  
القطع وقع للكل لان القطع حرز السرقة مطلقا الا ان خصومة الواحد شرط ظهوره فاذا ظهر الكل وقطع دفع للكل  
**اصلا** اذا وضع مال على ارض الكرم وربطه من خارج فشق الاخر لا يقطع لان المال في يدي الحرز ولو وضع على ظهر  
الكرم وربطه من داخل فادخل فيه في الكرم فشق يقطع لان المال يقع في كرمه داخل الكرم وهو حرز **واقعا** ومن سرق سارقا  
قطع يده لا يقطع خصوصه المالك والسارق لان يقوم المال اختلف بالقطع حتى لا يجزى الضمان بالملاك فلا يقطع



وليس من قبل ان يقطع الاول وبعد ما يرى القطع لان يقوم المال لا يسقط وصحى بطلان الفاضل  
ومن سرق من الغاصب لقطع الخصومة الغاصب فكذلك هذا **توفيق** ان ذو السرقه على صاحبها قبل الحق الى  
يمنع الى ويمنعه من عمل على رجل سرق من رجل الفدية ثم فردها اليه ثم قامت البيعة عند القاضي بالسرقه قطع في  
القبضه في الاخذ لا يقطع واحدا من الخصومة ليست بشرط القطع في القبض في الاخذ بشرط وجه القيان انه  
فيستوفي في خصومة العبد كذا الزنا ووجه الاستحقاق ان صفوان كان نائبا في المسجد فسرق رجل ذرا  
من حنك لاسه فاسه الصفوان فاضله فاقب الى النبي ثم تغير لون وجهه رسول الله ثم فقال فليكن لابن علي وانتم  
تكونوا اعوان الشياطين على احكامهم فقال اذ وجهه فقال هلا قبل ان تاتيني فينبه ان لو وجهه قبل  
الحق حتى يطر الخصومة ان لا يقطع وان لم يثنى على ثبوت حق العبد فلا بد من حقه لا يثبت الا لخصومة  
**توفيق** لا يقطع من كاتبه ولا مضيغه ولا مغمى ولا يقطع السارق من اضافه الى ان البيعة لم يبرح حرز في حقه  
لان له حقا في حقه فصار كالبيت المال **تفاهة** اذا فرج جلدان بسرقه ثم قال احدهما هو مال لا يقطع  
وان لم يبرح من لان احدهما رجل على افر وخذ ومضى وجب بالقرار سطل بالرجوع فيبطل عن الاخذ  
الشركة **باب نقاب**

اذا استولى على اهل الشركة على اهل الحرب من اهل الكتيب بمنزلة سبوا صغار اغير باهم قال الشافعي  
القيصا من اهل الكتيب بمنزلة عبد المسلمين اذا استوا فانهم لا يتحولون الى الشركة بالبيعة وكذا اهل الاسلام  
صبيانا من اهل الحرب ثم بعد ذلك دار الحرب فدخل باؤهم دار الاسلام فاسلموا واباؤهم صاروا مسلمين باسلامهم  
وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان البيعة لم ينقطع الحرب اذا دخل دار الاسلام ذميا ثم سبوا منه بغير سلب بالدار  
لان بيعة الاباء فصار كالابن سبي مع الاب رجل دخل دار الاسلام للحرب بامان وسرق صبيبا واخرجه الى  
الاسلام ولو شترى من اهل صبيبا واخرجه الى دار الاسلام كان هو على ذمته لا قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام  
ولو ان حربا دخل دارنا بامان وله عبد صغير فسلم الحرب فاعيد كافر فاعيد كافر ولو لم يسلم الموطن وكذا باعه  
من مسلم لان كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد سبب الاسلام اهل الحرب اذا سرقوا اهل الذمة من بلاد  
المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار قوم اهل الحرب اخذوا في دار الاسلام فقالوا للمسلمين في دار الحرب كانوا  
في المسلمين في قوله الى **تفاهة** حرز في دارنا بامان ومعاينه وابي غيره من اهل الحرب باع نفسه  
لا يجوز بائنا الروايات وكذا بيعه ولا غيره ولو ان ملك اهل الحرب اهدى الى خليفة ذكر في الجرد يست يطيب

لهدي

لهدي اليه الا ان يكون في خارج المدي او ايام ولهم ما هم يعتقدون وروى شام ان من جاز اذا اهدى الى الكفار فخرج  
وكان لها ان يصرح الى دار الحرب وشرى الحسن والطيح وابي شامه من اهل الحرب اذا باع اباها وابنه في الحرب لا يجوز  
فان اخرج المشرك الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن ينشأ بامان **تفاهة** الكفار اذا اسروا جارية مسلمة واخذوها  
بدرهم ثم طر عليها المسلم فبعته في سهم رجل وباعها ثم خرجت معلوم وولدت عند المشرك ثم ولدت له ولد ثم جاء الملك  
القديم لا ان ياخذ الولد بكل الثمن وفي قوله الاول وهو قوله قد ياخذ حصته من الثمن والمثل في الجامع الكبير لمرات  
هذا الحكم من شري الى الولد صار كان الاسير قد عليها فاخذ الباقي بخصه ولا يبيع ولا يفر من دار الاسلام فقام مقامها فصار  
كان الاصل قائم ولو فاس بعض اطرافها ياخذ الباقي بكل الثمن كذا **تفاهة** واذا اخرج احد الرقيقين من دار الحرب الى دار الاسلام  
وقعت البيعة بينهما وقال الشافعي لا يبيع وكذا في احد الزوجين وقعت البيعة وان سبعا لم يبيع وقال الشافعي  
وقعت والحاصل ان السبب بين البائين عندنا دون البيعة وهو بيعك **تفاهة** اذا اراد الزوجان معا لبيع الرقبة بينهما وعندنا  
يبيع واذا اتفقا في الاسلام او في الدار فبيع الرقبة بينهما اتفاقا **توفيق** مسلم دخل دار الحرب بامان ففتر صبيبا واخرجه الى  
دار الاسلام فالصبي لم يواشترى هناك صبيبا ثم فرغ من بيعه ولو دخل حرز في دارنا بامان ثم اسلم له عبد صغير لا يصير  
وكذا لو باعه مسلم ذكر في الزيادة ان ستره رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالوا الاسارى يحبس من اهل الاسلام  
او من اهل الذمة اخذها هؤلاء في دار الاسلام وقال السرته هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب كان القول قوله لا يرك  
لان ثبوت البيعة لهم لم يبرح في دار الاسلام ودار الاسلام دار ذمته وكل مكان فيها يكون معصوما طاهرا فاقامت السرته  
بينه على دعواه ان كان الشهود من اهل دار الشراف وان كانوا من السرته لا يقبل ولو كانت المسئلة بهذا الوصف في  
الجند فستره بعض الجند في داره جازية شهادتهم لان السرته قوم محصورون فكانت شهادتهم البعثة شهادتهم في دار الجند  
فان يخرجهم فلا يصيرهم معانعا للشراف **تفاهة** وفي الحديث الولد الصغير يهرق نعا الا يوي او احره في الدار فان عدما  
بغير الصاطب البت فان عدما البت يصير نعا للدار كسبي التركة الروم ملكوا مالهم لا سلبا ثم على مباح لعدم العام وهو  
الاسلام عندنا **تفاهة** اذا استولى الكفار على غير معصوم واخرزه بدارهم فدخل تاجر نادراهم فملكه في دارهم واخرجه  
الى دار الاسلام فخره ملكه ان شاء اخذه بالحق الذي يشرى وان شاء تركه لان الشري سبب الكفر القسوة وان وقعت  
في الدار فاقدره كغير المالك ان شاء اخذ بكل الثمن ولا ياخذ الا بالثمن لان الكفر في بيعه **توفيق** اذا ابيع عبد  
لمسلم وامته الى دار الحرب ودخل اليها فاخذ الكفار ولم يملكونه وقالوا يكون اذ استولى الكفار على اموال المسلمين  
واخذوا بدرهم يكونوا عند الشافعي لا يملكونه **توفيق** رجل ادخل دار الحرب لبيع ابياته فملكه فملكه

مطهر  
الولد الصغير من دار الحرب  
او احره ما عدا دار الحرب  
فصاحب يهد



ان يقضي بعقوبتها اولاده ويعقوب مدبرته من الثلث واذا قضى بذلك قبل دونه ويقسم العبيد في ثلثه بالانصاف  
بدار الحرب صار كالمسك كغيره مستقرا في القضاة بعقوبتها اولاده ومدبرته مستقرت في احكامه ولو جاء  
مسلم بعد ذلك فما كان قايما من ماله في يد مدبرته لان ما خدتمهم لان الوارث خلفه يستخاف عنه فاذا اجاز مسلما احبا  
اليه وما زال الوارث عن مسلكه لا سبيل له عليه ولا على امره اولاده ومدبرته لان القضاة قضوا بعقوبته في وقت كان القضاة  
جائزا فصدقوا وقضاؤه ولو جاء مسلما قبل ان يقضي بذلك فصار كانه لم يزل مسلما فلان **باب المصير امره ان تردع وحلف**  
بدار الحرب فحلف في دار الحرب وولده ثم لم يزل مسلما على ولدها فانه يكون في دار الحرب على الاسلام **طحاوي** واذا طفر  
الغزاة بالكفار فالامام بالخيار فيل الرجل من السبي وان شاء قسمهم بين الجذعان وان شاء منعه عنهم ونكرهم احرار  
بلجزيه فان اهلوا لم يقبلهم وقسمهم فاما ارضهم فان شاء قسمهم بين الجذوع وجعلها عشرته وان شاء منعه عنهم  
جعلهم احرار ونكرهم اهلهم واراضهم في ارضهم ولا يرضى عنهم ويضع على عناقهم الحرية وعلى ارضهم الخروج وان شاء نقلهم الى ارض  
آخرى من ارضه وجعلها خراجية وقال بعض شيوخنا وان شاء نكر الارضين والعاقبة وجعلها بمنزلة الوقف  
على المقتلة **ابن ابي** ولو اعقب المسلم العبد الماسور في الحرب او دبره او كاتبته فاستولاهما ثم خسر المسلم عليهما  
فوجاز وعقوبته في اولادهما وكذا الكاتب المذنب **باب التجرد** واذا اسر عبد الرجل المسلم واخرزه ثم بكرته  
رجل من المسلمين بالفدية ثم لم يخبر بولاه حتى وهب المشتري بعتا بقبضه من رجل من المسلمين فحضره لم يقص  
هبة خلاف الشفيع لما عرف في الاصل كذا ياخذ من الموهوب بقبضه ان شاء وفيه حقوق الشروط مراعات  
الطرفين على ما قلنا وبغير قبضه يوم القبض من الموهوب لان حوز الاخذ انما ثبت يومئذ ولو لم يمسك  
جنى حياته خطأ من فعله او ليا له الحياة اخذ الموطأ فيمنعه ان شاء لان حوز املاكه عوض على افعال  
الذبح هو الواجب في حياته العبد فقد علم الاختيار **باب رد** واذا حلف المذنب بدار الحرب له عبد فقضى لانيته  
فكاتبته ثم جاء المذنب مسلما فالكاتبه جازية والولد للمذنب الذي سلم **باب رد** ولو اشترى لوطي عبد المسلم واخرزه  
بدار الحرب فاعقبه او دبره او كاتبته او كاتبته فاستولاهما ثم خسر المسلم عليهما فوجاز وعقوبته في اولادهما  
سبي اهل الحرب فاعقبه سيرة ثم غلب عليه المسلم اخذ بولاه بغير شئ في العقب باطل ولو اعقبه بعد اخراجه المسلم  
فان يقضي جازية **طحاوي** عبد اسره العدو والحقوق بدار الحرب ان يرد الى سيده وفي رواية يعقوب  
مسرى الملتقط **باب المقتول** اهل الحرب اذا اسروا عبد المسلم واخرزه بدمهم فابى العبد الى دار الاسلام  
عقب لا يلزم من عبدانهم لو سلموا وابى الى دار الاسلام عقب كذا هذا **باب** وان حلف بدار الحرب وحكم

١٠٦  
الحاكم لحاقه عقب مدبرته وامر اولاده وحلف الدبون التي عليه وسقط ما اكتسبه حاله الاسلام الى ذمة من المسلمين  
**باب** ولو كان المالك على ما خرج من دار الحرب ولم يطل به ولا يسقط حقه وعقوبته بسقط **باب** الذي  
الذي اذ اشترى ارا في المخرج في العشر والمخرج ان لا يسقط ان يباع منه ولو اشترى بحري على سبعه المسلمين وذكر  
في الاجازات ان يكون شراؤه ولا حبر على البيع الا اذا كثر في حري على البيع **باب** ولا يترك اهل الذمة ان  
يشترى واحد منهم دارا في المخرج من اهل المسلمين فان اشترى بحري على سبعه مساعفة في رواية العشر والمخرج لانه لو ترك  
صار جازا للمسلمين وفي رواية الشريفي لا حبر قال الخواري ذكر الوارث في دار الجنت منه في رواية العشر والمخرج  
وقال في التجار لا يبيع فكان روايتان فصار كجهنم فصار فيها روايتان قال في المسئلة رواية قاله **طحاوي**  
ولو تركه ليبيكها بنفسه من ذلك فاما اذا اسكنها مسلما جاز ولم يبع ولا يترك له حذر من اهل الذمة ان يبيك  
فيهم امصار المسلمين لان النبي عم اجلام في المدينة وجاز على النبي ايضا انهم اطلهم من كوفة وان كان لاحد  
دارهم امصار المسلمين على سبيلها وان اشترى دارا في مصر من المسلمين كان الشرا اجازا واجبر على بيعها  
**باب** سلام الصبي للعاقب **باب** وروى في صبي ولا يقبل خلافا لا في كونه حرا ولا في كونه على الاسلام وروى السائر  
في صبي وسلمه صبي صبي اخرج الى دار الاسلام مع ابويه او واحد منهما فمهر بغيره فان مات الابوان  
فهو على ما كان وان اخرج الصبي او لا ثم اخذ ابويه فمهر الصبي على ابويه اخرج احد ابويه او اثم الصبي  
لا يصلي عليه ويكفر الصبي لما بالاسلام الاب ولا يكون مسلما بالاسلام الجذبة رواية **طحاوي** **باب** ولو اخذوا عبدا  
ابقا لا يملكونه عبد للرجوع وعنده ما يملكونه ولو اخذوا العبد المذنب لم يملكوه بالاجماع **باب** وهو ابو العبد  
الى دار الحرب فخرزه ثم ابى الى دار الاسلام لم يعقوب عند الرجوع وعنده ما يعقوب ولو كان ضالا فوقع  
في دار الحرب ثم استولى عليه الكفار لم يملكوه بالاجماع **باب** ولو كان الماسور عبد المسلم واكتسبه من ماله اخرج  
بماله الياسر انما لم يعقوب ماله حتى الماسور منه ويأخذ من ماله في العقب من الرجوع في العقب روايتان  
وكاتبه فلا حق للموكل له ما اكتسبه على ذلك المذنب ومنه ويرى قال الخواري واما كذا في ماله فوجاز المسلمين  
وفيما والفضل كذا كذا العبد المسلم اذا استولى عليه الكفار واخرزه بدمهم ثم ابى منهم الى دار الاسلام  
كاستولى عليه مسلم من يملك المالك القديم على ان يكون او لا بغير شئ فاجاب لا يصير كالمستولى ويكفر من المالك القديم  
من ماله شئ في دار الاسلام المخرج من دار الاسلام فاما ما اخذ الارض فبها الارض في دارها ويضع في داره  
بيع المال وان لم يكونوا وكمهم عربا اخرجوا الامام ويأخذون الاجر قدر الخراج وحفظ الماشي واذا اعاد







وان ذهب به وبوطايع لم يملكه لانه لم يوجد الترتيب في دار كونه فافضل من **الحق** كانه جاد بولاه الصغير الى ان لا يلام  
وباعه فيها لم يخرج من جرح الحمار في تركه وله فيها قول من حر لم يبع الدار في **قبح** **رب** فان قيل لم يجرى  
احرازه لم يجرى جاد الى المسلم المتنازل في بيعهم منه فلهذا على وجه ان كان الحكم عندهم ان من قهر منهم صاحبه يملكه  
حاز الشراء لانه باع المملوك وان كان الحكم عندهم ان من قهر صاحبه لا يملك لا يجوز الشراء لانه باع المملوك الحرام اذا  
اسروا اهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونه لانهم جاز **ما ولاي الكبير** روي عن النبي عليه السلام يوم بدر ردى  
العقار ثم اعطاه عليا فكان يقال له من هذا المخرج وفي رواية بنه المخرج خلا ما يرضى الرواق في اعلم ان ذال العقار  
كانت نزل من السماء على نوح فذبح كذب وزور وبني من جهل روافق على الكذب كذا في شئ الى الله السري  
في البر الكبير وانما سعى ذو العقار بكسر ذال العقار عظم الظلم **ما ولاي طبره** **فام**  
**الربا** وكبر في ان الحامل اذا كانت مشرقة على الولادة وفي الواقع اخذ الطبيب الطير في الليل لا يبين لانه  
انما يباح الاصلطاد مطلقا والنهي محمول على الذئب لا على البرية وبه يقولان الاول ان لا يفعل واذا ذبح  
كان المذبوح حيا ولم يتحرك يوكى وكذا اذا لم يخرج بعد الذبح ولم يسلم دم يوكى ايضا وفي ثانيا واصل السم في ذبح  
شاة مريضة فلم يتحرك منها الا فاء قال محمد بن مسلم ان في ذبح ذئب لا يوكى واذا ختم ذابها يوكى وان فتح عصبها  
يوكى وان مدرج رجلها لا يوكى وان قبضه رجلها يوكى وان قام بشرها اكله بفعل البعض مطلقا البعض  
لا كفى هذا اذا لم يعلم ان ذبح وقت الذبح يكون هذا علامة الحق اما اذا علم حال كل حال فلهذا علامة الحق في ذبح  
اولا يقيم العيون او فتح فمها وان يقوم الشعر مبدد وفي آخره بعض اكل فمها وحلبها ويطهروا  
الى الخطوة والوقوفه الى المقولة بعضا او جرا او ماء اكل السبع اذا كانت يحرك فذبح يوكى عند ذبحه و  
عليه القوى وكذا في الهداية وعليه ظاهر المصنف قوله تعالى الا اذا كنتم مستنساء مطلوع من غير فصل وعند الخوف  
ان كان حاله لا يستلحق الحلال لم يكن موت بالذبح وقال محمد بن يعقوب فروع ما يعيش المذبوح محل والا فلا  
لانه لا يعتبر له الحق والاعتبار بالحركة لا يسلي الدم فان سلا دم كثير لا يتحرك لا يوكى كل  
وفي النوازل قال اصحابنا المعتبر الذبح بحركة الشاة بعد الذبح لا يسلي الدم لان الشاة وبما يذبح  
ولا يسلي منها الدم مستقر قطع راسه فاجابة لا محل بالذبح وان حرك بعد الذبح ومن حفر  
حفرة للصيد فالصيد الحافر وفي العيون والواقعة من حفر بارحاء صيد وفتح فيها وصار  
حالة تؤخذ بغير صيد فهذا على وجهين اما ان حفر للصيد او لا للصيد ففي وجه الاول قوله

حتى لو احدث غيره كان موافق وفي الوجه الثاني لا يكون له حتى يكون الاخذ احق به لان حفر البئر لم يوضع للا  
اصطاد فمضى قرن القصد التي بالموضوع للاصطاد وكذا الوجه جعل موضع يدخل فيه الماء ويجمع فيه السمك  
فبغير السمك كمال يؤخذ منه بغير صيد لو دخل صيد دار رجل فاعلى صاحب الدار بابها لدار وصار الصيد  
بحال يقدر على اخذه بغير صيد فهذا على وجهين اما ان اراد باغلاق الباب للصيد او لم يرد به الصيد فحق  
الوجه الاول ملكه وفي الوجه الثاني لا حتى كان الاخذ احق به لما قلنا وفيه ايضا رجل نصب شبكة فوق فمها  
صيدا فاضرب حتى قطعها فخالص ثم اصطاد غيره فهو للذي اصطاد لانه الاول لم ياصطد لانه لم يصر الملك بحال  
لو قد يرد فلوان الصيد لم يتخلص منها حتى جاز صاحبه وصار في موضع يقدر على اخذه محل الجبل وفتح الشبكة  
فتخلص للصيد فصار غيره فهو للاول لان الاول قد اخذه وكذا كذا على هذا المشت اذا روى به الرجل في الماء  
فتعلق به سمكة فهذا على وجهين اما ان رمى بها خارج الماء في موضع يقدر على اخذه فاضطربت فوقعت في الماء  
اذا المقطعة الجبل قبل ان يخرجها من الماء ففي الوجه الاول ملكه لانه اخذها وفي الوجه الثاني لانه لم ياصطد  
وكذا كذا اذا روى على صيد فافذه لم يخلص منه فهو على هذا القياس **اقتضا** رجل ادعى ان بغير موضع فصار حيا  
بزه مع بر العصب في المنع حتى صار ذابا مع العصب قال محمد بن الفضل يجب على كل واحد منهما التسمية في لو ترك  
احدهما التسمية لا لاجل الزينة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان التسمية احد مما يمكن لاجل  
الكلمة وكذا اذا نظر الجماعة من الغنم فقال بسم الله واخذوا واحدة واخذوا واحدة واخذوا واحدة ونظر ان ملك  
التسمية يجزيه لاجل له رجل غصب شاة وفيها غنم ضمن قيمتها جاز ولو كانت الشاة رهنه عند او ودبعة  
وفيها غنم ضمن قيمتها لا يجوز **مرفا** **فان** والمزارق كالسهم لانه يخرج بعمل فيسيل الدم ومنقل الحديدي وغير  
الحديدي في ذكوره **سواء** ان حرق حل والافلا واما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرج في الظاهر لاجل لانه لا يخرج  
نهار الدم والمتروك في البئر اذا روى فاداه حل كله ومعه والونه **سواء** ولو روى الصيد حيا بسيف فابان منه  
عضو ومات اكل الصيد كله الا ما بان منه وان قطعه بنصفين لم يوكى كل كلمة لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد ذلك  
فكان ذكره بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره  
بلى الجرح وان قطع الثلث مما بلى الرأس فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره  
يكون من الثلث الى الدماغ اما اذا ابان الثلث مما بلى الجرح فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره فابان بغيره  
الثلث مما بلى الرأس لانه قطع الاوداج فبقي فعل الزكوة ويوكى كل كلمة وكذا اذا قد نصفين يتم فعل الزكوة بقطع الاوداج



فبذلك كله ولو ترك التسمية عند الرمي او عند ارسال الكلب الى الجمل الكلب وان ترك نسيان الكلب ويشترط ان يكون الشاهد  
 فان كان معرافا ان فرق يؤكل ان لم يحرق لا يؤكل للمعروف منهم لا ينقض له يدق ولا يخرج فلا يؤكل صيده الا ان يكون شوا  
 محذورا فاما صيد الصيد بجمعه بوجبه يؤكل من قافه فان وكبره الكلب لم يفرس عند ان يحكمه كلبه الترخيم اذا مات من وجع  
 او سقم وذبح حل الكلب بالفسخ بخوفه كما احل لكم الانعام الا ما تبلى عليكم من مبط اذا خرج الكلبين خيافا من  
 مقدار ما يمكن ذبحه فاما لا يؤكل اتفاقا **فاما** قوله دم ذكوة الكلبين ذكوة امه لانه جزء له حقيقة كسائر افراسها  
 حتى يتغير بغيرها وينفس نفاسا ومكنا حتى يدخل في السبع الوارد على الدم ويتغير باعقافها واذا كان جزءا من الكلب  
 ذكوة ذكوة له **له** ان ذكوة الاختيارية والاضهارية لم يوجد في الكلبين بذكوة امه فلا يؤكل والحديث تشبيه ذكوة  
 الكلبين ذكوة امه بخذف في التشبيه للمبالغة لقوله كذا زيد بعد الايراد ذكر الكلبين اولا ولو كان المراد النيابة  
 لذكر الغنم عنه اولا فيكون معناه الكلبين يتبركا كاتبر الامام **من اختلاف**  
**في دعوى المجوس** انهم يجوزون دعوة خلق رأس ولده ودعي الناس اليه فاحقوا الكلبين دعوة واعدى اليهم شيئا  
 لا يكره وقد كان واقعه يسري بل من لوازمهم من يكره دعوة خلق رأس ولده وكان كثير ايمان وحسن  
 التعبد للمسلمين وينفق على مساجد المسلمين فاقابوا ما كتب له لا كفر فيه وان اجابه الدعوة ولو لا عدل الزميمة  
 محاذاة للمحسن بالاحسان **سنة** ومن باب المروءة والكرم ايضا وعلى رأس الولد ليس من شعابا بل الفضل والكرام  
 الاولى ان لا يؤخذوا من الزمة على مثل هذا الاحوال لافها بالفرح والمسرورة فيكره لهم ان يهدي اليهم في مثل  
 هذا الدعوة لكن لا يكره بخلاف اعداد البيعة الى المجوس يوم النير وزج حيث يكره وما يهدي الى المجوس يوم  
 النير ومن اعلمهم الى الشراف ومن كان لهم بهم مغرة لا يحل اخذ ذكوة عن وجه الموافقة معهم وان افترقوا  
 لا على هذا الوجه ولا يكره به والاحقة انهم من **برازي** المشكوة اذا ارتدت كان ابو القاسم الطحاوي بابا  
 النمر الذبوسي يفتيان بغيرهم وقوة الفرق جبابرة المعصية ويقع في ظلمة الروايات لكن اختلاف الشيخ  
 انها يجزى على الاسلام وعلى النكاح ومشايج غارا كانوا عابدا **من محبط** جبابرة المعصية بحملها على النكاح  
 ولا ضرورة الى اتمام النكاح مع الحنا في هذا الرد وبفتي **في القتل** ذكر في سير مجموع النوازل سئل عن الذين  
 عن صبي حكم بسلامة تبعا لابيهم هل يجوز له الاسلام اذا اراد **فاما** قال اذا كان عقل الاسلام واعتقد او  
 عمل عمل المسلمين عن الصلوة وغيره فهو بعد البلوغ باق عليه فلا حاجة لهذا التكليف قبل فان وصفه بالسلام  
 بعد البلوغ فقال الآن عرفته هل يكون دليلا انه لم يسلم اذا لم يكن له ان كان يعتقد فلا **سنة** ومعنى قوله لان

في دعوى المجوس انهم يجوزون دعوة خلق رأس ولده ودعي الناس اليه فاحقوا الكلبين دعوة واعدى اليهم شيئا لا يكره وقد كان واقعه يسري بل من لوازمهم من يكره دعوة خلق رأس ولده وكان كثير ايمان وحسن التعبد للمسلمين وينفق على مساجد المسلمين فاقابوا ما كتب له لا كفر فيه وان اجابه الدعوة ولو لا عدل الزميمة محاذاة للمحسن بالاحسان سنة ومن باب المروءة والكرم ايضا وعلى رأس الولد ليس من شعابا بل الفضل والكرام الاولى ان لا يؤخذوا من الزمة على مثل هذا الاحوال لافها بالفرح والمسرورة فيكره لهم ان يهدي اليهم في مثل هذا الدعوة لكن لا يكره بخلاف اعداد البيعة الى المجوس يوم النير وزج حيث يكره وما يهدي الى المجوس يوم النير ومن اعلمهم الى الشراف ومن كان لهم بهم مغرة لا يحل اخذ ذكوة عن وجه الموافقة معهم وان افترقوا لا على هذا الوجه ولا يكره به والاحقة انهم من برازي المشكوة اذا ارتدت كان ابو القاسم الطحاوي بابا النمر الذبوسي يفتيان بغيرهم وقوة الفرق جبابرة المعصية ويقع في ظلمة الروايات لكن اختلاف الشيخ انها يجزى على الاسلام وعلى النكاح ومشايج غارا كانوا عابدا من محبط جبابرة المعصية بحملها على النكاح ولا ضرورة الى اتمام النكاح مع الحنا في هذا الرد وبفتي في القتل ذكر في سير مجموع النوازل سئل عن الذين عن صبي حكم بسلامة تبعا لابيهم هل يجوز له الاسلام اذا اراد فاما قال اذا كان عقل الاسلام واعتقد او عمل عمل المسلمين عن الصلوة وغيره فهو بعد البلوغ باق عليه فلا حاجة لهذا التكليف قبل فان وصفه بالسلام بعد البلوغ فقال الآن عرفته هل يكون دليلا انه لم يسلم اذا لم يكن له ان كان يعتقد فلا سنة ومعنى قوله لان

عرفته ان تصيله وقد كنت يعتقد جلة **فاما** تزوج امرأة مسلمة يعرف ابوها بالاسلام ويعلم انها مسلمة القرآن فلم  
 يسألها عن حقيقة الاسلام لانه باسب **من شرح الفتاوى باب** **اللقطة واللقطة** واذا وجد اللقطة  
 في مكان الاسلام فادعى رجل من اهل الزمة انه ابنه في القيس لا يصح دعوى الابنية وفي الاسحق ان يصدق  
 في دعوى النسب دون الميراث **فاما** اذا ادعى مسلم ان اللقطة عبده فاقام البيعة فانه يقض له به وانما يقبل البيعة  
 بخلافه لان اللقطة حقه باعتبار اليد وكانت البيعة قاعة على حقه وان اقام ذمي بيعة من اهل الزمة انه ابنه ذكر  
 في الكتاب لا يجوز شرعا انهم على المسلمين قبل اراجه اذا اقام الذي بيته في اهل الزمة انه ابنه واقام مسلم بيعة من  
 المسلمين انه عبده فلا يقبل شراقة اهل الزمة في ابطال بيعة المسلم وقال بعضهم ارادهم الذي اذا اقام بيعة من  
 اهل الزمة ابتداء انه ابنه لا يقبل بيعة لان الذي اذا ادعى النسب صح دعوى به حكم النسب غير بيعة الا لا يكون  
 حكما فلا يبطل الحكم بسلامة بيعة البيعة لان مدته شراقة قامت في حكم الدين على مسلم فلا يقبل وان كان الشاهد  
 الذي مسلمين يقض له ويصير بحاله في الدين **فاما** احواله ادعت على رجل لقطا في بده انه اخوه ويرى له عبدا  
 يتعبد به المرأة ويقض له بها لانها برتبته صول الحضانة **في خلاصة** واذا ادعت امرأة اللقطة انه ابنها من الزوج وانكر الزوج  
 الولادة حال الولادة لا يثبت الابن شراقة العاقبة وان لم يكن لها زوج وقالت الصغيرة موافقة لابيبيته الشراقة  
 وطين **فاما** فان ان اذن الشرع عقيدة بالاشهاد وان لم يشهد عليه الملقط فمكذوبه وقال ما كذا افترقا لا كذا انكر  
 وقال الملقط بل افترقا لا كذا لا يضر عند ابو يوسف خلافا لهما وفي خاتمة هذا الخلاف فيما اذا امكنه ان يشهد  
 بما اذا لم يشهد عبدا يشهد عند الرفع او فاف من انه لو شهد باخذ منه الظالم فتركه الاشهاد لا يكون ضامنا  
 اتفاقا اذا شهد الملقط انه باخذ ما ليرد كماله ما كذا يمكن امينا حتى لو ملكته في يده لا يضمن ولم يشهد ابو يوسف  
 الاشهاد على ان اصره ليرد ما فيكفي فيه ان يقول من سمعته يشهد لقطه قد ثوى على القول قوله مع يمينه ان باخذ ما  
 ليرد ما لم يضمن اتفاقا لان نقضا وقها كالبينة **في شرح صحيح ابن مكر** وان ادعاه اثنان ووصف احداهما بسلامة  
 في جند وهو اول الا ان الظاهر ما عدله لموافقة العلامة كلامه وان يصف احداهما زمانا للمعارفة في الاثبات اقام البيعة  
 لان البيعة قول من **سنة** **فصل في اللقطة** ويشهد للملقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يرفعها لصاحبا  
 فان شهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان ما عساه قول النحر ومحمد وعطاء الله ان يرفعها من على كمال اذ لم يكن  
 من قصد الحفظ لنفسه ولا يضمن الملقط الا بالتحري على اوبالمنع عند الطلب هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد احداهما  
 عند الرفع او فاف عنه انه لو شهد عند الرفع باخذ منه الظالم فتركه الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهد فمكذوبه



جاوزه فمن لانه ترك الاشهاد مع القدر اليه من **قاضي خان** وفيه اخذ لقطه ورد كما ان رد قبل التحول به اليه  
وان رد هذا التحول بسلطان عن محمد الخطوبان والامام ليس يقول اذا اخذ لقطه لنفسه ان يتصدق بها  
على نفسه ان كان فقيرا لانه في حكم العصب وكلمه يتصدق على الفقراء الملتقط ان لم يشهد لغيره من يشهد  
او فوف على ان يأخذ منه ظلم والقوله قوله ولا ضمان عليه **باب** صبي جده لقطه فاشهد ابوه او وصيه وعرفا مائة  
تعزيزا فله ان يتصدق بها كج صبي وجده لقطه ولم يشهد بغيره كالباع **من قنية** رجل رفع لقطه ولشده في رجل  
ادعى اناله وذكر وزنا وكليها وعذوبا وكل علامة كانت لها واضاف ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب السبنة  
لا يجبر الملتقط على دفع اليه وعلى قول ما ذكره كسبر بالرفع الى المحلة فلو دفعها اليه تحليلة نعم جاء اخر واقام البينة  
اناله وان كانت اللقطه قامة في يد الاول ماخذها ورده اليها جبا منه اذا قدر ولا شيء على احد وان كانت ملكة  
او لم يدر على اخذها فصاحبها بما يجازي لان شاة ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب بان كان الملتقط دفع  
بتقصاء القاضي لضمان عليه وان كان الدافع بغير قصاص ضمن **من قاضي خان** فاما النفق الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو  
مبيع لقصور ولاية عن دفعه الحاكم ان النفق باء وذكره دينا على صاحبها لان القاضي ولاية في مال الغير بطلبه  
واذا دفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان للبهينة منفعة اخرى وانفق عليها من اجرة لان فيه ابتداء العيب على مالكه  
من غير الزام الدين عليه وكذلك يفعل بالعبد الابي بغير اجرة العبد الابي وانفق من اجرة عليه وان لم يكن  
للمنفعة وخاف ان يستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظها ابتداء **من حداد** رجل اشترى دارا وكتب  
بحقوقها فانهم طابط منها فوجد فيها رصاصة او سا جارا وخشا من جملته البناء كما كتب الذي تجب الحاططه لغيره  
وان كان شيئا مودع في الحاطط للبايع كما لو وجد المشتري كما جازع من عذوب عما ذكرنا غير ما يكون  
للبايع وهذا اذا قال البايع مولا فان قال ليس لي فلما حكم اللقطه وعن هذا قال اصحابنا لو اشترى سكره فوجد  
في بطنة لؤلؤة ان كان في صدق يكون للمشتري ولو لم يكن في الصدق يكون للبايع ولو اشترى حملا او دابة  
فوجد في بطنة دابة لم يكن للمشتري **باب ملاحظة** **الآتي** ثم اخذ الآتي  
باتي به الى السلطان لان الاخذ لا يقدر على حفظه عادة فيا بوع من بدرة مرة ثمانية فلا يجعل النقص  
من اخذه الايمان لعبد الابي الى السلطان اختيارا **باب** واما احصاء الخلداني فالأخذ بما يجازي لانه  
فقط بنفسه وان شاد دفعه الى الامام وكذلك الضمان والفضالة الواجد منها باختيار  
كنداء الزفيرة قال الحكيم الشهيد في الكافي واذا اتى الرجل بالعبد فافضه السلطان

في فاداه

فاداه رجل واقام البينة انه عبد قال ليحلف ما بعينه ولا ومبته ثم يدفعه اليه ولا احب اليه يا خدمه كفيلا  
وسعه وان لم يكن للمدعي بينة واقام العبد انه عبده قال يدفعه اليه ولا خدمه كفيلا وان لم يكن للعبد طلب  
قال اذا قال ذلك يا عه الامام وامر بك عنه حتى ياتي فالبه ويعتم البينة ان العبد عبده في دفع الثمن ولا  
يتقضى بيع الامام وينفق عليه الامام في مدة الحبس من بيت المال ثم يأخذ من صاحبها حبل حفر ومن ثمنه ان يباع  
هذا لفظ الحكم الشهيد في الكافي وقال ان امل في قسم المبو طاما الحلف فيحتمل ان قاله اذا ادعى العبد زواله عن  
ملكه ويحتمل ان قال الملاحط لانه جازي زواله عن ملكه والقاضي ختم عن الغائبين واخذ الكفيل للاحتياط ولم يفرق  
جاء لقيام البينة وقال الولو الجاني في فاداه وان لم يكن العبد الطالب فالقاضي لا يعجز بعبه لان القاضي نصبه  
وقام النظر في صيانة اليمين عليه وينفق عليه من بيت المال ويرجع بما انفق عليه جوله **من غابة الشيخ شمس الدين**  
وان ابيع العبد منه اي من ذلك اخذ فلا شيء عليه من الثمنين لان الآتي في يده امانه على تقدير اخذه بالاشهاد  
**من قنية** وكذا مات في يده لا شيء عليه ما فيه من احياء ملكه ولورده بعد عمانية لا جعل فيها لانه يفتقر الموت  
بخلد والمكاتب والعتق **من حداد** رجل اشترى ابنة اذا استعمل في الطريق حاجة نفقة ابوه منه بغير دليل ان لا جعل  
على المولا لانه في بيع البايع من المولا ولهذا كان الاخذ ان يجلس الابي من المولا لاستيفاء الجمل فصار كالمبيع الا ان كان في  
يد البايع **شرح** جمع اذا امر عبده بغيره بالاباق او قال اقبل نفسك ففعل بحج عليه قيمة العبد ولو قال انك مولا  
فانك لا يضمن **من خلاصة** وان كان الفذ في المصر او خارجا منه كمن دون السفر يرضخ له مكثا او كمن في الاصل في المود  
عن ان يخرج اذا وجد في المم فلا شيء ويرضخ له الكبير اكثر ما يرضخ له الصغير وان كان الكبير له مؤنة فاداه ايرادهم صغير  
يعقل الاباق والا فهو ضال ويرده لا يجزيه **باب الفناء** ذكره رشيد الدين ان الاباق في من البلدة الى القرية غير  
وكذا الاباق في البلدة من المولى عيب ولا ان لم يخرج من البلدة لان العيب ما ينقص القيمة  
ومذا بهذه المشابة **من قاضي خان** ابوه المبيع قبل القبض فحبل الراء على البايع **قاضي خان**  
ولو اشترى المولى كونه عبدا بقاء فالقول له والآخر ضامن اجماعا اذا ملكه او ابيع لان سبب وجوب  
الضمان فبغيره من الآخذ وهو اخذ مال الغير فهو يدي الملتقط وهو الاذن شرعا يكون العبد ابقا  
**من حداد** اشترى عبدا واعتمه بمال واخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المصحح بالمال على  
المعتوق **من حداد** الى ج خلا فاليها واصليه غضب عبدا فاجر العبد بنفسه  
فاخذ الناصب الاخر من العبد فاكله كم يضمن عنده فلاق لها **من قنية** **باب** في العتق

مطلوب  
يا عه الامام  
يبيع الامام فبغيره الثمن  
المواظبة











متصفا عن الصغير في ثبات النسب **ابن جهم الغنوي** قال اذا ولدت امه الرجل ولد افككت الحارة او باعها  
او وهدى او ترك الولد ثم ادعى ابا له من ولد غيره فقيمة وان لم يجر الحارة ام ولد له وقال في ذلك جامع الكبير  
يثبت النسب منه وقيل قول ابن جهم قوله **ل** ما في مسند الاول **لهما** انه يملك الحارة فلا يكون العلق  
في ملكه فلا يثبت النسب منه **اختلاف** قال شاذان شهد انه اعقب احد عبديه ككناشيا يقبل هذه الشهادة وعندنا لا  
قد مر في الطلاق **اختلاف** ولو اعقبها رجل بغير امر صاحبه او كاتبا او باعها بالافراق جازها المولى ما جاز العتق او  
الكتابة وبطل البيع لان العتق اقوى وكذا الكتابة لان وصفه التعارض التخصيص لا يثبت مع العتق  
عند التخصيص لان بيع معتق التخصيص لا يثبت مع الكتابة لا يثبت معها البيع لان يقع مكاتب البعض باطل  
**من جامع الكبير** رجل قال اول عبد ملكه فهو مملوك عبد بن لم يعتق واحد منها لان الاول اسم لغو سابق لابن كره غير من  
جنسه ما وصفت فيه هذا صفة الاول باصناف البشر اعترافا عن قوله من الاول فانه جل جلاله اول لم يعتق كانه  
فرد وليس سابقا وكذا لو قال اول عبد ملكه واحد فهو لم يعتق احد من نسبه لان الواحد لمن هو فرد في ذاته مكان  
ما كبر الا وهو موهبي الاولية فلم يغير حكمه على كان يعني بواحد وهذا فيعتق الثالث لان الواحد قد يراد به صفة الفعل  
للفاعل فيصير معنى التخصيص فقال واحد فلان فهو واحد واذا احتمل ذلك وفيه تغليب وحسب بقية **من بنو دوي**  
فمن قال لامرته يا كافرة لم يثبت العرقه ولكنه اقلنا فمن قال لعبد يا ابني لا يعتق بخلاف قوله هذا ابني  
وهذا بخلاف قول الرجل يا زانية ان اللعان يجب **من جامع الكبير** قال لعبد يا حر او لامرته يا طالق ان  
الطلاق يقع لان هذا اللفظ موضوع لهذا الحكم فقام عينه مقام معناه فاستوى ما يراد به تحقيق معناه  
وما خالفه **من جامع الكبير** قال اذا كاتب عبدا على شيء بعينه من كسبه عن ابن جهم روايتان في رواية جاز وفي  
رواية لا يجوز وكذا عن ابن يوسف ايضا روايتان ولا رواية عن محمد وجه رواية عدم الجواز ان هذا  
العين سالم للمولى خالصا فلا يستفيد بهذه التسمية شيئا فصار التسمية وعداها سواء والكتابة بغير تسمية  
باطلة وجه رواية الجواز انه يسمى بالامانة مقدورا لتسليمه فصولا كما في النكاح وهذا لا يمتنع  
كاتبه على هذا العين من العبد مختصا بالكتابة كما تكتب حالة الكتابة فيصح على هذا  
المعنى **من اختلاف** رجل فجر بامه فولدت ثم اشتراها لا تقير ام ولد لستحان وان  
اشترى الولد عتق **من قاضيه** وان قال لعبد انت لم يعتق وقال ابو يوسف يعتق لانه  
يوسف ان الكلام للاختصاص فيقتضف فلو اضاف الى اسمته مع وذلك في موال ملك العبد **ل**

انه اخبار

انه اخبار صدق كقولهم ما في السموات وما في الارض فلا يجعل انشا للعتق **من اختلاف** عبد بن رجلين  
اعتقه ادمما ودبره الاخر معا فعد العتق وبطل التدبير فيعتق كله ويعتق قيمته بغيره قنا وقال  
محمد وقع التدبير والعتق جميعا ثم غلب العتق على التدبير فيضمن قيمة شريكه مديرا **ل**  
ان كل واحد منهما تعرف في نفسه بغيره فاشترى الاخر فبطل العتق لانه بعد ابتاعها فغلب العتق لانه  
اقوى لابي يوسف لان تدبير لا يتجرى فلا يمكن الجمع بينهما فيخرج العتق من الابدان لانه اقوى **من اختلاف**  
شهد شاهدان على عبد ان مولاه اعقبه فردة القاض شهادتهما للشهادة ثم وكل الولي ادمما ببيع العبد  
فباعه الوكيل من صاحبه الذي شهد معه بالف درهم صح البيع وعتق العبد لان صحة البيع حق المالك و  
المالك مقرب فاما البائع فلا ينفذ فيما لا يملك بعينه فلا يبطل بقوله واما المشتري فلا ينفذ اقراره  
بعينه قبل ان يملكه فاذا ملكه نفذ اقراره فحكم بعينه وقد برئ المشتري عن الثمن عند ابن جهم  
لان الوكيل بالبيع عند مالك لا يبرأ المشتري وقد اقر براءته منها فينفذ اقراره وصاحبه منها للمعلن  
عندهما للاخر وقال ابو يوسف الثمن على المشتري بحال لان الوكيل لا يملك الا براءه عنده فاذا برئ الثمن كان  
للموكل ان يقبضه عنده وليس للوكيل ان يقبضه بخلاف الابراء لان الابراء يصرف مبتدأ فاذا بطل  
لم يناف ما نه الوكيل فاما مهنا فانه منكم للمطالبة وذلك بناء على المطالبة فاذا بطلت مطالبة قام الموكل مقامه  
ولم ينفذ الوكيل منه لكنه باعه من رجل آخر بالف درهم فهذا بيع صحيح لان العاقدين في المسئلة الاولى  
اتفقا على بطلانه وقد صح مع ذلك ومهنا لم يجتمعا عليه فلان يصح اولى فاما صح طالب البيع بالثمن لان  
البائع اقر براءة المشتري ايضا لان المشتري مهنا رد ذلك عليه لما انكره مولاه والابراير تد بالرد ولا  
يعتق العبد فان قبض الوكيل الثمن ثم صدق المشتري بالبائع عتق العبد لا اقرار المشتري بعينه والثمن الاخر لانه  
قد ملك عينه والوكيل يملك ابطال العين عليه **من جامع الكبير** رجل قال اول عبد اشتريته فهو مملوك عتق  
قال اول مولاهم منفرد متقدم ولو اشترى عبد من معاليه يعتق واحد منها لانه ليس لواحد منها على الافراد **من مسند**  
رجل قال لعبد انت حر على ان تحبني اربع سنين فقبل عتق ثم مات العبد ما عتق قال عليه قيمة نفسه فانه عتق لاج  
وابن يوسف وقال محمد عليه قيمة خمسة اربع سنين **من مسند** القام عن المدير اذ اوجب عليه السعاية بموت مولاه  
كيف يقوم فقال ابو القاسم يقوم مديرا وذلك لخصف قيمة عبد لانه سفع بالمملوك كما وجبهان اشتغاع بعينه باق وكذلك  
لو قتله قاتل او جنى جناية يقوم قيمته مديرا **من نوازل** ولا يبيع الولد لامر التدبير المعقود ويتبعه في العتق



ملحة ختمه انما يصير بالعبودية

وان كانت حاملا حين دبرها من **مجمع النفاوس** ختمه النفاذ بصير بالعبودية او يجوز بيعه قوله ان من  
يسرى هذا فانتهى من مت من مرضى هذا وانتهى من قبل موت بشرا انت حر قبل موت فلان **بشرا من وجبه** ولذا  
اكره الرجل ان يدبر عبدا بفعل مع التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكر في الحال واذا مات المولى بعث المديبر  
يرجع ورثة المولى بليل في حصة مديبره على الاثر ايضا لا يرجع المكر فيه مما غرم على المكر **من قاضي خان** ط قال  
لعبد ان مت لا سبيل لاحد عليك بصير مديبره **بشرا** قال الخورزمي لعبد آو غلم بالترك ولم يوشيا قال هو  
في التلطف لا بعث **رجل** مات وترك مديبره اعتق ووجب عليه السعاية كيف يقوم مديبره واختلف وفيه الخمار  
يعتق قيمته لو كان قنا **من الواقعا** دية جنابة المديبر نفق وما دفعا على مولاه في حاله الاقل من قيمته ومن ارسل جنابة  
فان كانت القيمة مثل الدية او اكثر غرم مثل الدية الا عشرة دراهم ويعتق قيمته يوم جنى واختلفوا في قيمته قبل ثلثا  
قيمتها قنا والصحيح يعتق قيمته قنا **ولو اختلفا في قيمته** فالقول للمولى ولا يلزم المولى في جنابته اكثر من قيمة  
واحدة ويشترط اصحاب الجنابات فيما يتصاربون لقد رخصوا قيمهم ولو مات المديبر بعد الجنابة بلا فصل ونقضت  
قيمة لم يطل عن المولى شي وعليه قيمة تامة **مختار المحيط** العتق من المقيد ان يقول انت حر قبل موتى بشرا  
او يبرم ومضى الشهر واليوم فهو مقيد حتى يمكك سبعة ويعتق من الثلث بعد الموت عند ما وعند ابي حنيفة قبل  
موت بشرا ويبرم فان كان المولى يحيى يوم القول كان العبد حرا من جميع المال وان كان مريضا مات منه كان حرا من الثلث  
**من مختار الطحاوي** قال الرازي ثم اذا مات المولى بعد شهر فعند ابي حنيفة يستند عتقه اما ذلك الوقت فتعين حاله فيضان  
كان صحيح في ذلك الوقت يعتق من جميع المال والا فثلثه وان مات المولى بعد هذا القول باقل من شهر او يوم يطل هذا  
القول **من شرح وقاية المولاهن** كذا وجدته في قاضي خان وكذا في التاج وفي المديبر قبل نصف قيمة العن لانه كان فيه  
نوعان منفعة البيع وما يشاء له وقد زال البيع وبقي الاخر واختاره ابو الليث وبه يعني **من يزاره** وقبل وكل قيمة العن  
والجسدية في عتق المديبر بلا سعاية ان يشهد على التدبير ثم يكتب كتابا آخر فيه ان رجلا حرا جازي التفرغ ادعى  
مديبره هذا النفاذ وقبضه للمديبر والمولاهن منه هذا الالف **من يزاره** اتفقوا على نصفه فصار دينه عليه ولزم عليه فوجا  
المديبر لو دبره المالك ويشهد على كذا فاذا مات لا سبيل للمولاهن على المديبر **من يزاره** اعتق المديبر عبده ورثه المولاهن  
قبل الموت لا يبيع العبد في شيء **من يزاره** لان قال المولى لعبد انت حر قبل موتى بشرا ومضى شهر يعتق بمطلوع  
موت المولى بمضى شهر قبل موت المولى يجوز بيعه قبل هذا لانه يدبر مقيد **من يزاره** عوله المديبر مديبر  
**من خلاصه** اذا ولدت امه الرجل ولدا فادعاه رجل انه ابنه من الزنا ثم ملكه يوما من الدهر فانه

يعتق عليه

يعتق عليه من غير ان يثبت نسب وان ملك امه العباس لغير بصير المولاهن وفي الاستحسان لا يصير ولده **تاما قاضي**  
اذا حرمت ام المولاهن على مولاه بمصادرة او نحو ما في اوت بولدت له لغيره لا يلزم المولى الا ان يدعي وان اعتق المولاهن  
ثم جاءت بولد يثبت النسب اليه سنتين ولا يجوز نفية **قاضي خان** ولو قال العتق وبيعت كك نفسك او بيعت من نفسك  
عتق قبل ثوبه او لا ثوب لان بيع نفس العن منه اعتاق وكذا امه ولو قال بيعت منك نفسك بكذا لا يعتق الم  
يقبل **فصولين** رجل قال لامه عند الوصية اذا قدمت ابني وبنتي حتى يستغنيا فان حره يكون حرة عند الاستغناء  
وكذا في قاضي خان **ولو قال العبد** اذا دخل الدار وانت حر تعلق عتقه بدخول الدار وكذا الطلاق **من قاضي خان**  
رجل ان يدبر عبدا على وجه ان احتاج الى بيعه يقدر على ذلك فالحيلة فيه ان يقول اذا مات وانت ملكه فانت مديبر  
**من خواص النفاوس** ادعى عتقا ثم حره الاصل يبيع الاخرى لا يقبل النقص والتناقض فيما يبيع ما يقبل النقص **قاضي خان**  
لو ادعى اني كنت عبدك وحررتني فبر من المديبر عليه ان يثبت اني كنت ملكا ليبيد حررتني ابوك لم يثبت اني  
ادعى الورثة على غلام اني كنت ملكه مورث وقال الغلام اني كنت ملكه فلان اخو حررتني يقبل بينه وبينه ضحيا  
على الغائب في النبات الملك والاعتاق فاذا قضى ثم بر من اخر انك لا تقبل اذ ذكرك الغناء على الناس كافة لا فيه  
صبر ورة احلا للشهادة ومو يثبت في حق الناس فينصب هذا المديبر خصما عن الناس كافة فمروا فبرهوا  
عليهم **ادعى حره** فلم يذكر لهم امه او لهم الاب لانه يجوز ان يكون الاصل ويكفي الام رقيقا بان لم يولد جارية وكذا  
لو قالت امه الرجل تزوجني فاني حرة فترجوها فولدت ثم ظهر امه الغير فالام رقيقه والمولاهن عتقه ولا يرجع اذ لم يرجع  
بقيمة المعاوضة فلم يوجد قبل قد يكون المولاهن من زوجين قنين بلا تحرير ووصية **مورد** ان يكون  
المولاهن ومو قن الا جني فزوج الاب امه من ولده برضا مولاه فولدت الامه ولدا فهو حرة ولده المولاهن **اقول** العن  
برق على نفسه اقام بينته على الاعتاق يبيع لان التناقض فيه لا يمنع اذ حره الاصل كما يخفى **فصولين** رجل قال اعتقت  
عبدك على الف عليك فقال قبلت عتق العبد ولا يجزى المال على القابل ولا على العبد وفي الطلاق لو قال الملق على الف  
درهم عليك فقبل طلقت ولزم الحال على القابل ولا فرق ان العتق معاوضة ام لا وفي المعاوضة لا يجوز ان يسلم  
احد العوضين لاني ان وجب العوض الاخر على غيره **من قاضي خان** اذا عجز المكاتب عن اول ثم لا يرد في الرق مالم  
يتوالا عليه بخان ومو قول ابن ابي ليلى وقال لا يرد **قاضي خان** ما روى عن علي المكاتب اذا اتوا الاعليه  
بخان يرد في الرق لهم ما روى عن عماره كاتب عبد الله فخرج عن اول ثم فوزه في الرق ولا يرد في الرق عن نجم عجز  
عن النجوم فانه اوصيت على اليسر فيه فاني اذكرناه **بختلاف المكاتب** لما قدمه السنة يعني لا يرد في الرق ان عجز







استوفى قيمة نصيبه وان شاء فمن المعتق قيمة نصيبه وان اختار المعتق والسعاية فالولاء بينهما نصفان وان شاء  
الباقى وان اختار التصديق يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق خاصة هذا كله في قول الجاحا على قولها وان كان  
المعتق موسرا يضمن نصف قيمته وان كان معسرا يسع العبد في ذلك ولا يرجع العبد على المعتق ولا المعتق على  
العبد والولاء للمعتق خاصة **من شرح** وان اعتقه احد بهما اولاه عتق كله اولا وتدبر الاخر باطل ويضمن المعتق  
لشريكه نصف قيمته ان كان موسرا وسع العبد ان كان معسرا لانه ضمان اتلاف في مختلف السيار والاعمال **من**  
**عنا** بعبدين رجلين دبروا احداهما ثم اعتقه الاخر وهو موسر فلذلك دبر ان يضمن المعتق قيمة نصيبه مدبر اضمن  
قيمة نصيبه مدبر اضمن يرجع للمعتق بما ضمن على العبد كما هو اصله في ح لانه قام مقام المدبر في استعارة العبد  
واذا ادنى العبد ذلك عتق على المدبر والولاء نصيبه له لان المعتق لم يملك نصف المدبر فيكون الولاء بينهما وان  
كان المعتق معسرا ان شاء المدبر اعلى نصيبه وان شاء استولى العبد قيمة نصيبه والولاء بينهما بكل حال **عنا** ان  
ت ج ر ه ولو بقي لفظ المعتق ان نوى عتق وكذا لفظ الطلاق **من عنا** القضاة بالحرمة وفروا عنها فقهاء  
على الناس كلهم لان الحرية حق الله لا يجوز استرقاقه لغيره فانه والناس كلهم في الحيات حق الله لا يكون عبيدا  
فكان حضور الواحد كحضور الكل كالورثة لما قاموا مقام المورث في الحيات حقوقه في دفع عنه قام البعض مقام الكل  
بخلاف الملك لا حق العبد على الخادم فلا ينتهي الجاهل عن الغائب لعدم ما يوجب القضاء به فحقه بالقضاء عليه  
لا يكون قضا عليه الغير الا ان من يملك الملك من جهة يغير مقتضا عليه ايضا لتعدى اثر القضاء اليه لا تحاد الملك  
**من كافي** رجل قال لعبد ان احتلت فانت حر فقال الغلام احتلت فهو مكمل قبل قوله لان احتلامه  
لا تقفه لغيره فيقبل قوله في ذلك **قاضي قان** ولو قال لعبد انت مدبر على الف درهم او دبرت  
على الف درهم فهو مدبر ولغا المال وان قبله ولو قال انت حر بعد موتى على الف درهم مع اشتراط المال  
والقبول بعد الموت لان الايجاب منقضى اليه ولا يكون هذا سببا بل اعتاق على مال مضاف اليه ما يملك  
وفي الاول انما ينفذ اشتراط المال يتاخير لان التدبير بالمال موقوف على قبول المال والمدبر مكمل للمعول  
فلا يجوز ان يلزمه دين فيكون تصرفه اعتاق بلا عزم **من** عبدين رجلين اعتقه احدهما ودبر  
الاخر بعد العتق وبطل التدبير فيعتق كله ويضمن قيمة نصفه قنا وقال محمد وقع التدبير والعتق  
جميعا ثم غلب العتق على التدبير فيضمن قيمة نصيبه شريكه مدبر **من** ان كل واحد منهما تصرف  
في نصيبه تصرفا مشروفا فينفذ الا انه يتعدى باقيا ومما يغلب العتق لانه اقوى لابن يوسف

ان التدبير

ان التدبير لا يتجوز فلا يمكن الجمع بينهما فيخرج العتق من الابدان لانه اقوى **اختلاف** اذا شهد شاهدان  
العبد والعبد بغيره لا ينجح وقال ابن جهم اذا شهد شاهدان على الشريك الجاهل ان الشريك الغائب اعتقه لم ينجح به  
بناء على ان الاعتاق عند الجاهل يتجوز وكان شهادة على عتق نصيب الجاهل فكان قضا وعنده يتجوز فكان  
قضا على الغائب اذا قال العبد ان ادبت الى الغائبت حر فادى في المجلس عتق وان ادنى في غير ذلك  
المجلس لم يعتق في تمام الدابة وروي عن ابن يوسف انه لا يقتصر على المجلس **من** الوكيل باعتاق العبد  
اذا عتق نصفه عتق نصفه عند ابن جهم وعندهما كله ولو كان ان يعتق نصفه فاعتق كله لم يعتق عند  
ابن جهم وعندهما يعتق وفي فرع يتجوز العتق وقد **من اختلاف** قال رجل مولى مولات وادارة معتقة قوم فقلت  
منه ولد فولد الولد لمولى الاب وقال المولى الام **من** ان الولد بمنزلة النسب من الابدان لهما ان التزوج  
بجانب الاب عند المتول للولاء في القوة وولاد العتاقة اولى من ولاد المولات بل موسا فقط عند ولا العتاق  
**اختلاف** لو ادرك العبدان فان اشتريه مولا فاشترته له ان خير للمولى بان يشتريه منه له باق وعتق العبد  
والا يقع الشرى للمشتري لان بيع العبد من نفسه اعتاق فيكون الولد للمشتري فاعلى المولى به **قاضي**  
رجلان شهدا على رجل انه اعتق احد عبدين قال الشاهد باطله وقال ابو يوسف ومحمد الشهادة جائزة ويؤمر  
ان يوقع المعتق في احد هما وهذا الفصل ايضا على وجوده اذ ان يشهد في حيوة وصحة على انه خلق اذ  
شانه جازت الشهادة وتنفيذ ان يطلق احدهما **جامع الصغير** غلامى فريدمدي ولست وازاد شكري  
وزن وفريدمدي كعند كى امد وبروى دعوى كركم اس غلام ازم من كركمته بوديا كسى بدزديد بود  
كوايان كذا لست عدل قافى حكم كند بملكيت مدعى ديه بطلان آرادى وكركمته مثلا قضا قافى وبينة  
بدان آرادى متفصل كشته بود آن قضا را بعض كند **من قاضي** ولو كان العبد في يده فقام بمعدبينة  
انه عبد الذي موافى يديه وانه اعتقه واقام الذي حوزة يديه بالبينة انه عبد فلان اودعه اياه فان القاضى يقض بعتقه  
ويقض بانه عبد الذي كان في يديه ولا ينتفع الذي العبد في يديه بالبينة التي اقامها وذلك لانه يدعى عليه فعل  
الاعتاق وهو يجيل بكون الملك الي الغير فلا يندفع الخصومة عنه بذلك يقض القاضي ببينة العبد فان حضر  
المستودع واقام البينة ان العبد عبدا لم ينتفع بذلك لم يرد العبد رقيقا بعد العتق وذلك لان القاضى قفى على الاثر  
بالعتق والقضاء بالعتق على شخص قضا به على كافة الناس لان اثر العتق يظهر في حق كافة الناس من الشاهد والولاية  
والسلطنة ولان العتق لا يقبل التعدد في شخص واحد ولا يقبل النقل من موضع الى موضع فالقضاء على شخص يكون







والنفاش اجيزه ونه غير متصور بوجه ما **قال عليه** قال رجل دبر عبده ثم كاتبه ثم مات ولم يترك مالا آخر فالعبد باي  
 ان شاء يسى في ثلثي قيمته وان شاء يسى في كل بدل الكتابه وقال ابو يوسف لا يبيح كسب سبي الاقل من ثلثي  
 قيمته وكل بدل الكتابه وقال محمد لا يبيح كسب سبي الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابه والخلاف في  
 موضعين احدهما في التجير عنده بتجيره وعنده لا تجير والثاني في سقوط بدل الكتابه عند فسخه وعندهما  
 لا تجير اما التثنية بناء على التخيير في الاعتراف معتد بتجيره فاذا مات المولى عتق ثلثه بجملة التذبير وتوجه في  
 في الثاني جهتا العتق بجملة التذبير والكتابه واكاما مختلف بتجيره فيها وعندهما لا تجير فيعتق كل ولا  
 فائدة في التجير لانه بخيار الاقل • وانما سقوط بدل الكتابه لانه بالموت عتق ثلثه بجملة التذبير فسقط بجملة  
 من بدل الكتابه فيبقى الثلثان وصار كما اذا كاتبه فيبقى الثلثان وصار اذا كاتبه ثم دبره وباقي المسئلة بحالها  
 انه اذا دبره او لا يبيح عتق الثلث مجازا فاذا كاتبه بعد ذلك كان كل بدل الكتابه مقابلا بالثلثين وقال  
 الثلث ادى لعتق العتق مرة فاذا مات بغير بدل الكتابه بخلاف ما اذا كاتبه ثم دبره لان بدل الكتابه يفصل  
 مقابلا لكل الرقية قال المرن اذا كانت عبدا ثم قتل عتق رده بطلت الكتابه كسيرة تفرقة وقال ابو يوسف  
 ينفذ كما ينفذ تفرقات الصبي وقال محمد ينفذ للميراث والنج نذكره كتاب **اختلاف** قال عبد بن شريك ان قال او  
 انما ام ولد لشريك وانكره الاخر فحكم الخدمه ما مر مجازا في ما مره الله فان جنت فنفذ الا رسل  
 المنكر والنصف موقوف لان الكل لو كان موقفا كان الجانية موقوفة وقال ابو يوسف النصف على المنكر  
 والنصف عليا لان عند الكل اذا كان موقفا كانت الجانية عليها موقوفة وقال محمد الارسل كما عليها  
 لان عند سبي للمنكر ولا يخدم لو اده منها فصار كما المكاتبه ولو جنى عليها فقتل ابي ج النصف للمنكر والنصف  
 موقوف عند ابي يوسف النصف للمنكر والنصف له او عند محمد الكل لها **اختلاف** زيد بن شريك جارية  
 من عمره وقال يعقوب بن عيسى فم ينفذ عمره وكا يستدرا ثم اقامت الجارية البينة على زنيه ان بكره كان  
 اعتمها ومدها ملكا وقضى التام في ذلك فله ان يبرج من الثمن على عمره وان كان ثابتا قبل ذلك باقراره لان  
 العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه لبكره واقراره السابقة على اقراره لها ولا كذا في  
 العتق الثابت باقراره على ان القضا بينهما بين انما لم يعتق باقراره بل باعتاق اليك قال في  
 ولو اقام زيد بينة على عمره ان بكره كان اعتمها بقبول بينة او يبرج بالثمن على عمره **من قننه** رجل  
 امره جلا ان يشتري له اخاه من فلان بالف درهم فقال نعم ثم قال المشتري لمشتريته بالف درهم

وقال البايح

وقال البايح بل بالف درهم وصدة الآخرة قال السراييق للآخرة ويعتق عليه لان البايح معترف بانه نقل اليه  
 وانه قد عتق فوجب ان يكون العتق قولها فان اراد المشتري ببيع البايح لم يكن له ذلك لما قلنا وان اراد  
 بيمين الآخرة وان كان يطلب بيمين العبد لم يستخلف لانه اقرب لم يصدق في ابطال حقه وهو العتق وان  
 طلب القيمة استخلف لانه ان اقرب للرزمة قيمته من قبله احتبس عنده وامتنع رده لا عقا له وذلك  
 على المشتري اذا انكر فاذا امتنع بفعله وهو اعتاقه ضمنه **يزدري** واذا ادعى على رجل انه عبده فصاح على  
 مال اعطاه جاز وكان في حق المدعي غنزة الاعتاق على مال وفي حق المدعي عليه يكون لدفع الغنزة لانه  
 يبرع انه حر للاصل الا انه لا ولاد له لانكار العبد الا ان يقيم البينة فيقبل ويبعث الولاء **كسب قدوري**  
 رجل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه مائة يقول عبدي ثم علم الهندى قال لو ان خرج الهندى من دار  
 الحب مع المسلم غير داره يكون حرا وقول الهندى انما عبدي يكون باطلا لانه اقرار على نفسه وان اقرجه  
 ملكا كانا عبدا **من قننه** ولد قال كل بشرى بولادة فلانة فهو حر بشرى ثلثة نفر متفرقون عتق الاول  
 لان البشارة حصلت منه لان البشارة لهم كغيره بشرى الوجه من الفرج او من النحر الا انه اكثر استعمال في غير  
 غير بشرى للوجه من الفرج فصار الاكم حقيقة له وهذا حصل من الاول وان ابره معا عتقوا لانهم جميعا فعلوا  
 قال الله تعالى وبشره وبغلام عليم **جامع الصغير** امه بين رجلين لها ولد ولدته في ملكها فاقترع كل واحد منهما  
 ان الولد ولد امرنا فان الولد حر بل لا يتحققا على ذكر الام غنزة الولد ايضا فان كان ح ذلك في  
 حالة الصحة ومات احدهما فانه يشال الى من ذلك فان قال الولد ولد من فان العتق قوله لانه يملك الثاني  
 فيثبت نسب الولد ويغير الام ام ولد وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه والولد حر لا سعاية عليه  
 وان قال الولد ولد شريكه لم يثبت نسب الولد من واحد منهما لان اقراره على شريكه ليس بحجة وعتق من  
 غير ضمان ولا سعاية لا تقاها واما الامه فانما يعتق ايضا من غير ضمان ولا سعاية لانه ان كان  
 صادقا عتقت من جميع المال على الميت من غير ضمان وان كان كاذبا عتقت باقراره ولا ضمان له في  
 شركة الميت الابحية وان كان القول منهما في المرح فان قال كل واحد مني فاقترعوا فاقترعوا وان قال الولد ولد  
 شريكى وجب الرجوع الى قول الورثة من شريكى لان ذلك اوجب لكل فصل **جامع الكبير** لما شهد رجلان على رجل  
 انه اعتق احد عبديه بطلت عند ابي ج الا ان يكون في وصيته لستى نا بان شهدا احد عبديه في مرضه او كذا  
 على تديره في صحة الوصية مرضه • وان شهدا انه قال اهدى ثلثة جازت الشهادة ويجوز على ان يملكه اهدى من



وهذا بالاجماع وقال ابو يوسف ومحمد الشهادة في العتق مثل ذلك والاصل هنا ان الشهادة على عتق العبد  
لا يقبل من غير دعوى العبد عند الحاح وعند ما يقبل الشهادة على عتق الامة المعنية وطلاق المنكوحه  
من غير دعوى بالانفاق واذا كان دعوى العبد شرطاً عند ما يقبل دعوى الامة لان دعوى المجهول لا يقبل  
لبيش شرط فيقبل الشهادة وان اقدم الدعوى لان العتق حق الله تعالى لا يبرئ منه لا يحتاج الى قول العبد ولا  
برء ولا ينجى منه **ومما كره** اذا شهد له صحة عتقه احد عبده **واما** اذا شهد له عتق احد عبده  
في مرض موته او شهد له ان يبرئ من صحة او مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد وفاته يقبل لاحتياجه اليك  
ان لا يقبل لعدم شرط القبول ودعوى العتق على قولنا لا يحل ولو قال لعبد ان شئت فكن حراً فانت حر فلعنه  
لم يعنى لان اللعنة دعاء عليه وليس شتم **من نكاه** مردى غلاماً فريده است از ديكرى وقبض كره ان غلام  
بينه اقامته كذا ان تابع وبه اذا ذكره است لا يقبل الا ان يقول اعنته قبل البيع لان كل واحد منهما يتلق  
لكل من فلان للمشتهى قبض حقيق معارن وللعبد قبض مشروط به حكم القبض الحقيقي او من الحكم فاذا قالوا  
اعتقه قبل البيع فقد بطلت القبض الحقيقي لانه يثبت القبض للكفر قبله في وقت لا يعارضه **من قاعده** ولو قال  
لعبد بولد مثله مثله هذا ابنى يعنى انفاق وان لا يولد مثله مثله وقال لا يعنى **واما** قال لعبد هذا ابنتى  
اولامته منه ابنتى يعنى غلاماً بالطلاق والتسمية اجماعاً في جنسين فيكون العبد للتسمية والاسم من الزواجر  
**من تزوج** رجل قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فقال العبد لم ادخل الدار وقال المولى فقل قالوا  
قول السيد لان السيد ينفى العتق والعبد يثبت العتق ويجب فيه نفقة نفقة عند علمائنا الثلاثة خلا لفرس **من جاز**  
ولو قال كل عبد يشتريه فهو حراً الى سنة فاشترى عبد لا يعنى حتى يتم السنة لانه اضاف العتق الى السنة فيكون هذا  
افادة الانقاع الى بعد السنة فلا يقع حتى يتم السنة ونظير هذا قوله انت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد السنة  
ولو قال كل عبد يشتريه الماسة فهو حراً فاشترى عبد عتق من الساعة لانه يقع الحرة على كل عبد يشتريه في وقت  
الزمان الماتم السنة فقد وجب شرط **من انفق** اذا شهد شاهدان ان يعتق العبد والعبد يكتفى لا يبيع وقالوا  
لها ان هذا الشهادة على العتق فيقبل من غير دعوى كما في الامة والجماع ان العتق شرعي لا يبيع وقالوا  
فصار كالشهادة على الطلاق عند ابي حنيفة ان هذه شهادة على من العبد لا معظم المقصود من العتق يقع  
العبد وهو ملكية ودفع قهر الغير منه فلا يقبل بغير دعوى كما في دعوى المال بخلاف عتق الامة وطلاق المرأة  
لانه يضمن تحريم الفرج وموحد الشرع في لوم يضمن تحريم الفرج وموحد الشرع في لوم يضمن بان شهدا على انه

الحق العبدية

اعتق احد عبده لا يقبل عند عدم الدعوى من المجهول وعند ما يقبل **اختلاف** عتق اقل مولاه اعنى  
فقال مولاه ذلك البكر واعنى نفسه **من** وكذا لو قال المرأة لزوجها طلقني فقال الزوج ذلك لك فطلقت  
نفسا **من** لان ذلك مما ينفرد به ايضا فصح التوفيق للفرد **من خبر دوس** وفيه عتق شترى عبدا واعنته بماله الله  
منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق هذا قول ابي حنيفة فاما **من قنه** ومن اعنته عبدا  
فقال له الا لا يشرع السيد قبل عتقه ان عايشة قالت لا حرة سائلا وقد اعنتت عبدا اذا اعتقته ولم يشرط  
ماله قال له ومثله عن ابن عمر **من سخط** ومن سخطت من سيد ما تبين خلقه حرم بيعها فان ولدت غير سيد ما يفرق  
او كره لم يشر لها فاذ مات السيد عتقت ح وولده **من سخط** من اعطى الدين بماله فان كان به عن مملوكه بارتقة  
والا فلا وقال مالك لا يجوز عتق من اعطى الدين بماله وقولنا **من** والشاخص كونه الامة اجاز عتقه بكل مال  
**من سخط** غلام راد وقت فريده يبرئ يبرئ كره **كفت** است كره يكون دعوى حرية كره  
يسع دعواه فقبل ذكر مرسوم طهيم الدين المرغيب في اية شرطه حرية الاصل كحرية الجدة ام الام كله بشرط ذكر  
الام **قاعده** **الكاتب** المالك اذا جنى جناية المال جناية عليه  
وينفرد المولى بفسخ الكتابة في رواية لا يملك الفسخ الا برفضا او قبضا القاضى وللعبد ان يبرئ نفسه ويبرئ المولى فخرج  
الكتابة بدون رضا المولى او رواية الصحيح **من وجيز** رجل ارعبه لا يكتب نفسه ففعل كان يطلا لان الواحد لا  
يعمل فيه ان يكون وكيلاً في ذلك من الجانبين لانه امور امتزجة من الزيادة والنقصان والمال فيه اصل بخلاف النكاح  
لان المال فيه بيع فلا يتغيره ابطال الاصل وكذا العبد لا يبرأ منه **من خبر دوس** قولنا **من** عاظا ففعل ما به  
الكتابة يتجزى مع لو كانت نصف عبدا فنصف كسبه لمولاه ونفقه له وقال لا يبيع مملوكا بغير ماله كالكسب و  
الاعلان ما به تجزى الاعتاق **اختلاف** قال لا يجوز الكتابة على المملوك وعندنا يجوز **من** ان العتق المطلق من  
الكتابة لا يحصل الا بالاداء والاداء بالكسب لا يجوز الا  
**اصلاح** عتق بين اثنين كاتب  
افدهما باذن شركه بالف درهم مع العقد ولم يكن للشرك حق النقص لانه بالاذن ابطال حقه والكتابة  
يتجزى عنه ابي حنيفة ففصرت على نصيبه فان كان السكت اذن له في قبض السبدل من المكاتب ثم اكتب  
العبد الف درهم فقصعه للمولى الذي لم يكاتب لان النصف من رقبته للذي لم يكاتب فكذلك كسبه  
فان لم يافد المولى الذي لم يكاتب شيئا من ذلك رجع اذ كان الذي كاتبه يسلم وذكر للذي كاتبه ولم يكن  
للذي لم يكاتبه من ذلك قبليل ولا كسر لانه لما اذن له في القبض فقد اذن له للمكاتب في القضاء من فروة







له بما روي عن علي رضي الله عنه انه لما تبرع به له فجز عن اول ثم فرده في رقبته ولان عجزه عن النجوم ظاهر او حديث  
على لبيبة فليكن كونه **اختلاف**ا مكانا او طولا او بقاء دينار في صحة وقد كانت المولى بالف درهم في صحة  
واقر لا جنبت في صحة بالف درهم ثم من الكتاب لاهذه الالف درهم قسمت الالف بين المولى والاجنبت  
اثلاثا الثلث للمولى والثلث للاجنبت لان بلا اداءه الى المولى بحق المكتبة مع **مؤيد** في المكتبة اذا  
ملكه اخاه او عمه او نحوهم لم يكن عليه ولم يبيعها وقال لا يكتب عليه الا المشتري ام ولله او مبرره وقبضها  
وهلكت عنده لم يضمن قيمتها للبايع وكذا المكتبة وقال لا يضمن لهما انه مقبوض على رسوم الشراء فكان معنونا  
كالمقنن لم اذ هو لا يبيع مولا لبيبة والمقبوض بسموم الشراء انما يضمن لانهم لم يبيعوا بالعقد فاذا لم يكن مولا للبيبة  
لا يكون له الحق في القبض باذن المالك مطلقا وان يكون بيضا للفقهاء اذ **اختلاف** المولى والمكتبة في قدر  
بدل المكتبة فالقول قول العبد مع يمينه والاثبات الفان وهو قول الجاهل اولها **اختلاف** في بدل عقد قابل  
للفسخ فوجب اثبات الفان كالبيع والابارة له قول النبي عدم البعير على من كره والمشارك هذا العبد ولان التحالف  
امر محال في القياس وقد ورد الشرح في باب البيع وهذا ليس في معناه لان ذكر مبادلة مال بمال وهذا مبادلة  
قال بغير مال **اختلاف**ا اذا اجنبت عذبة مربية للمال فكانت المولى جاهلا بالجنابة لزمته قيمة لان المولى  
بالجهل يعرف مختار العذار وقد امتنع الدفع بفعل فيقيم قيمتها كالبائع جاهلا بالجنابة فاذا عجز زال المانع من  
الدفع فيخير بين الدفع والفسخ **توفيق** رجل باع ام ولد له او مبررة فماتت في يد المشتري فلا ضمان عليه  
وقال ابو يوسف ومحمد يضمن قيمتها وعلى هذا الخلاف ذكر في السير **الكبير من جامع الصغير** قال المكتبة اذا اخرجت  
نفسها وامر بها فليبرأ ثم فرددت في الرق لا ينقص الابارة وقال محمد بن قيس له ان عقدنا واقع لهما فلا يبيى لغيرنا  
وهو المولى كما لو مات الام لابي يوسف اه هذا العقد ويرد على مناعها وهي مملوكة للمولى من وجه لقيام ملك الرقبة  
له والمكتبة من وجه حرية يداخلوصا ومالك لم يكره وجه بالعقد لا يفسخ فكذا اذا صار ملكا للمولى من كل وجه  
بالعجز وقد ذكرنا نظيره في المكتبة اذا اخرجت لبيبة **اختلاف**ا قال محمد بن الحسن اذا قال الرجل لغيره  
ان اخبرتني ان فلانا قد قدم فعبدني فافتره ان فلانا قد قدم ولم يكن ولم يكن قد قدم كذبت في يمينه وانما كان كاذبا  
من قبل ان الخبر اسم دال على امر كان او يكون كخبر مضاعف كينونته الى الخبر فاذا لم يكن كينونته مضاعفة الى الخبر  
خبر اصدا او كذا وقد علق العتق بالخبر فاذا افتره ان قد قدم فقد افتره كذبت في يمينه فصل محمد بن عيسى هذا  
وعين ما اذا قال ان اخبرتني بقدر فلان عذري فافتره بقدر فلان ولم يكن قد قدم لا كذبت في يمينه وذلك لان ابا

مطل  
عجزت  
في الرق

مرفوعة

حرف للعاق فيستدعي الصاق القدم بالخبر فاذا افتره بقدر ولم يكن قد قدم لا كذبت في يمينه قال محمد بن الحسن قال  
الرجل لامرأة انت طالق في ذنوبك الدار لا يقع الطلاق ما لم يدخل الدار وانما كان كذا من قبل ان يدخل الدار فاق  
للطلاق لان في حروف الطرف والارواح لا يصلح طرا للطلاق فتوقف الطلاق عليه فيبطل الشرط فلا يقع  
الطلاق ما لم يدخل الدار والوقا ان دخلت الدار فانت طالق ولو قال انت طالق في الدار طلقت ساعة حكم بالطلاق  
الا ان ينوي بداد دخلت الدار فيدين فيعابيه وبين الله ولا يدين في العتقاء وانما كان كذا من قبل ان يدخل  
الدار طرا للطلاق والدار تصلح طرا فاقطع الطلاق في الحال لان الدار وجوده والطلاق لا يختص بزمان ودوران  
الا ترى انه لو قال انت طالق في اليوم يقع الطلاق في جميع الايام وكذا اذا قال انت طالق في الدار يقع الطلاق  
في جميع الاماكن **مسائل الفقه** حكايته اشترت ابنه ثم مات وترك وفاه ورثته ابنه لانه لا ادى بذلك الكتاب حكم  
بعق المكتبة واجز من اجزاء صوته فحكم بعق ابنه في ذلك الوقت لانه مانع له فذا امر من ابنه حفيوه وكذا  
اذا كان هو المكتبة تبين كتابة واحدة لان كل ما ينسخ واحدا فاذا حكم بعق احداهما في وقت حكم بعق الاخر في ذلك الوقت  
**منافع** اذا مات المكتبة لم يبرأ وفاه وترك ولدا مشترقا ادى البدل حال اودود رقبا او فالا يبيع على قوم ابنه  
قياسا على المولود في الكتابة له انه اذا كانت عذبة احدا من اعم عبد على حاله على ان يكون المال على حاضر فغان الحاضر  
ومعتر القابل له محيل للبدل او دلى الرق كذا هذا بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل به حاله العقد فمضى  
العقد اليه فدخل في حكم نفسه في نجوسه **توفيق** قال مالك العبد اذا تزوج بغير اذن المولى صح وعذبا لا يبيع له  
انما يملك للطلاق بغير الكولاه فيحكم النكاح بغير اذنها والجامع بينهما ان النكاح والطلاق يختص بالاذن لا بالملك  
وهو مملوك مولا من حيث مال لمن صحت هو ادى لنا هذا تعزير في ملك المولى وهو رقبة العبد على وجه لا يعزى  
عن العزيرة باستقلال رقبته بالمرء والنقمة ولا ينشده عليه الا برضا كبيع عيني من اعيان مال مولا كما اذا باع عبد  
عيني من اعيان المولى يتوقف على جازمه **من مختلف** امة بين وجلبين قال احمد هي امة ام ولد لصاحبها وان  
صاحبها سعي للمكسر في نصف قيمته ولا سبيل للمكسر عليه او هو قول ابو حنيفة ولا وقال ابو حنيفة هو موقوف على المولود لا هوام  
ولو موقوف بخدم المكسر يباع نصف كسرها للمكسر والنصف موقوف ونفقتهما في كسرها فان لم يكن للمكسر  
نصفه على المكسر **اختلاف**ا اذا قال العبد اه قتلت فلانا فانت مفضرة بالسيف او بالعصا او بالسوط او  
بيده او سحبه او حرمه فانت مفضرة عليه قيمته ولا يكون محملا للقتل وعذبا صار محملا للقتل له انما يوجب  
الاختيار بعد الجنابة لانه انما تعليق العتق بالقتل مع علمه بان يبرأ عتقا عند القتل ليل اختيار العتق قال مالك











في الاصل في الباب الثامن من الاكراه اعناق المكره بوعيد التلف نافذ عندنا وبعض المكره موزعاً او معسراً  
ولولا للمحقق يعني المكره لانه هو المحقق وانما يصح المكره قيمته لان الاعتاق صار منقولاً الى المكره اتفاقاً لا يابا  
من جهته ولو اكره بوعيد تلف على ما يطلق امراته لثاناً وقع عندنا فان كانت غير مدخولة وجبت عليه نصف المهر وان  
لم يقع يكن في التلف تسمية يجب الطعنه ويرجع به على المكره ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه شيء **من التحرير**  
ومن اكره على شرب الخمر واكثر الخنزير او اكثر ما ياطل فيباح فلا شيء عليه قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ان  
اضطرتم اليه وقال فمن اضطر غير باغ فان كان الاكراه على كل حال لم يملك مال فاعليه قيمته ما امكن له فان قلنا  
اعتم الفعل للمكره والزمن والعرض بهذا الاستدلال قلنا لان النقص لم يمنع له قط بالضرورة ان يدفعه على نفسه  
ظلماً بنظام غيره قال الترمذي ولا تعاودوا على الاشياء والعدوان وقال النبي ع من راى منكراً فليغيره بيده الحديث  
**من سحلي** فلو اسكنت امرأة حتى زنى بها او اسكرت حتى اذخرت كرهت فمافلا شيء عليه ولا عليها التشدد  
اولاً ينشأ الانتشار ولا منافع فعل الطبيعة التي خلقت في المهر **سحلي** مما كره على طم المرأة ابنه بحرامها  
على الابن فلنا ان هذا اعتكاف في البيع والاقرار والرهبة وجوابنا ان اخذ فخره فادخله فخرها لم يحرم شيئاً لانه  
لم ينكحها فلما لو صدق جميعها بنصف فهو زان مختار فعليه الحد ويحرم على الابن **من سحلي** قال الحنفية  
الاكراه بضرب او سوط او سوطين وبسوم يوم ليس اكراه **من سحلي** لو اكره على الاقرار بالف فاقرب من ماء فلا اقرار باطر  
**وتوافق** الغيبين لزب الف وبطل في الاف ولو اقر بانكره بنصف ما كره عليه فهو باطل لازم ولو اقر بلفايب  
فلا اقرار بطل في قول الخ واما بغيره صدق الغيب بالشركة او كذب وقال محمد صدق الغيب بالشركة  
فلا اقرار باطل وان كذب بالشركة فلا اقرار باطل وان كذب بالشركة بالاقرار والاقرار جائز في حق الغيب وهذا  
اذا اكره ما كره ما لم يهدده بضرب سوط او الجرح او القيد يصح حتى يفر بغير هذا بالكره **من خلاص** ادعى  
البيع مكره في حق المشتري على تسليم واخذ منه طوما يندفع وكذا لو ادعى الهبة مكره في حق الموهوب  
على اخذ العوض طوما يندفع **فصوص** ولو اكره على ان يهدب جائز فلا فوجبه ودفع فهو باطل ولو ذكر ولم  
او لم يذكر **خلاص** واما البيع فلما يندفع من الاكراه على الدفع حتى لو باعه مكره او سم طابقاً فالبيع جائز  
ولو اكره على هبة جارية لعبد ك فوجبه ما من عبده وزيد جازت هبته زيد وبطلت هبته عند التمس  
ولو كان مكاد الف فالهبة كلها باطل ولو اكره على البيع فباع باطل والقبول ان يجوز في الاستحسان باطل  
ولو اكره على البيع فوجبه جاز ولو اكره على البيع بجارية ولم يسم احد فباعها من انساها كان البيع باطلاً

سحلي

ولو طلبوه بمال هو باطل ولو اكرهوا على ادائه ولم يذكروا لم يبيع الجارية فباعها فالبيع جائز ولو اكرهوا على ان  
يبيع بالثمن درهم فباع بها ثمانية فبعتها بالف فالبيع جائز في الغيب وفي الاستحسان البيع باطل ولو اكرهوا على الاقرار  
عن الحقوق او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او على ان لا يبطل الشفعة كان باطلاً **من سحلي** اذا ضرب  
امرأة حتى اقرت باستيفاء مهرها واقرارها جاز عندنا في دفعه وعندنا في دفعه باطل اه هددت بقتل كل من الدم وانشأ بها  
بسلح او نحو مما يقع موقع فاقرارها باطل وان انا شار فيها ذكر فاقرارها جائز عندنا اذا اخطأ بها في موضع  
لا يقدر على ان يمنع منه فهو بمنزلة السلطان اذا هددت بضرب ووعيد فاقرارها باطل قال والفتوى  
على قولها في الاكراه بغير السلطان فذكر في الشرع في الشرح الى مع الصنف الزوج اذا اكرهها على  
الحكم وقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج فطلقها بالطلاق  
واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي وفي الفتاوى الصغرى المشتري في بيع المشتري مكره اذا اهلك  
من غير تعد لا يضمن وبذلك امانة **من خلاص** وعي حسن ان يراى انه يكل ضرب السارق حتى يفر ما لم يقطع  
الشم لا يظلم العظم **من يراى** قال الاكراه المباح هو الاكراه بوعيد تلف النفس او بوعيد تلف العوض  
فمن معتبر شرعاً سواء جعل الاكراه على القول او على الفعل او الاكراه الذي هو غير المباح هو الاكراه بالجنس  
**من نكح** الاكراه فعل توقع المهر فيعتق به رضاه بان يكون التهديد بالضرب الشديد او الجرح الشديد  
يسمى كراهياً ناقصاً او يفد به اختياره بان يكون التهديد بالتلف العوض والتعريض بقاء كونه مكلفاً  
الاكراه ان اعتاقه بغيره ويسمى كراهياً كاملاً ففوت الرضا نعم افساد الاختيار اى اذا اكره على البيع  
والشرى او الاقرار او الامارة باكره كامل او ناقص ففعل لا يقع ما كره عليه لان ما لا يقع بالمهر والشرط  
لا يقع بالاكره لكنه منعقد فاسداً بخبر يعذر والاكراه ان شاء امضى وان شافه **توقيق** ادعى  
انه مكره على البيع من يد المشتري لا يسمع دعواه ما لم يدع انه كان مكره على التسليم وزكر طال الدين ان  
في الدعوى كيب البيع والامارة والوجهية وغير ذلك من اسباب المكراهية من بيان الطوع والغلبة بان يقول  
باع طابعاً او رغباً في نقاد ترفاته لانه كقول ان يكون مكره في ذلك الفعل اذا اكره المكراه على الايمان صحاياته  
اذا آمن بخلاف الودة اذا اسلم المكراه السكران يصح اسلام **من يردى** اقرار الرجل بشيء لا يها  
فاقام المدعى عليه بينة الى كنه مكره في ذلك الاقرار اولى بالقول لان بينة الاكراه تنبئ ظاهراً **من سحلي**  
ولو قال ادفع للخمسة غير مائة دينار فيضربك ويفعلون نفسك كذا ولا الفئار او اقر لي بمال او قال بولي كذا



تخاف ذلك الغير من الاستيلاء والاختصاص في زمانا فباع او اقرب فعاد هذا الخوف من توعده ذلك  
 والنظام لا يتبدل المات له قال المديون لداينه ادفع القبال واقرب لاشي لك على والا اقول اني يدرك  
 وجهي المثل ودفع القبال واقرب لاشي عليه فهذا في معنى الاكراه ولم ان تدعي دينه عليه وكان جوابه غيب  
 اخذت الملك ومصادره وقتله وان خبا امواله عند الناس وكل من كبر عليه الغرازان عنده ماله يؤخذ ونفسه  
 ويطلب منه ذلك بغير خبره بغير حجة فكلما ذكر الزمان زمان الخوف الشديد هذا القول قلت فعلى هذا الخوف  
 بالغمزة انه وجد مال الغايب عند المدة او حاله بعد الغنم العامة في معنى الاكراه ايضا ان يسكن هذه الغنم  
 ويعود لاس في الاموال والارواح **ق** مع **م** بعد در بطا بغير حتى بلغ ماله او ابراه عماله فلهذا يختلف  
 باختلاف ذوى المروءات فرب انسان يكون قول الشديدي في حق الكراه ورت انسان لا يكون الضرب في حق  
 فيه الكراه وفي مح قبل لوط لما ان يشرب بهذا الشراب او يبيع كرمك فباع فهو الكراه لمن كان ثوابا لا  
 يحل الا فلا قال رضي الله عنه فعلى هذا اذا قيل له انما ان تترك هذه المرأة او يبيع كذا فباع لم ينعذ ولا في نحوه  
 من المحرمات **من قديم** قيد بالضرب الشديد او المحبس لوانه الكراه كجس يوم او يبيع حوط فانه لا يبيع كرمها  
 الا ان يكون اذا كان يعلم انه يستقر به لغوات الرضا **توهم الكفر** قمع متقلب قال لوط لما ان يبيع  
 هذه الارز بكذا او ادفعها الى خصمك فباع باسمه فهو بيع مكره ان فليخ طم تحقيق ما اودعه وقال رضي الله عنه  
 اشارة الى ان الاكراه باخذ المال الكراه لمرها وفي كل المحيط الفاظ متعارضة الالة ولم اجد فيه الا هذا القدر  
 مع تزويج امرأة سكر او اراد ان يتركها من الخوف قد خلع عليها اصدقائه وقالوا يا امان يا امان من المهر والافلتا  
 للشحنه فيسود وجهك فابراه خواتم ذلك فهو الكراه لا يترك ولو لم يقولوا فيسود وجهك المستعمل بحالها  
 فليس الكراه **من قديم** توكاره على الشر فبشر حتى سكر فطلق امراته قال بعض الشايع لا يقع لانه سكر بغير  
 وقال بعضهم يقع ولو شرب الخمر فلم يزل عقله بالشر ولكن صدح فزال عقله بالصداح لم يقع طلاقه  
**قناطى عوى** الاكراه ثبت حكمه اذا حصل من مقرر على انقائه ما توعده سلطانا او لصا واذا الكره  
 الرجل على بيع ممل او على شراؤه او على بيعه لوط بالفا او يولم داره فالكراه على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد  
 او الجس فباع او اشتري فهو الجوار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع **من بوايه**  
 بالحق

بالحق بيا خفا شاه

وهذا

رهنا عنده كمن لا يبيع الا باذن الحاكم وان باع بلا اذن القاضى ضمن وليس الحاكم بيع الرهن اذا كان الرهن  
 مطلقا عند التام لا يربى الجحر المديون **من قديم** وللمرته بيع الرهن باجازه الحاكم واخذ منه اذا كان  
 الراهن غايلا يعرف يوم ولا يولد **تاتار خانيه** زرع الراهن الارض المحقة او عرس فيه اسمها باذن الميراث  
 ينبغي ان يبقى رهنا قمع لا يبطل الرهن عقد عقد الرهن والوحن لدهما فقبضه الميراث وللرهن كمن ينبغي  
 ان يبيع رهنا **من قديم** رهن في الشياء ضيقه يشمل على اشجار مثمرة وابوابها كالحل النمار فلما اشع الثمار في الصيف  
 الكمل بناء على تلك الاباء لاشي عليه ولا تسقط من دينه شي **من قديم** رهن الابرار والمستأجرة من المستأجر  
 وقبضه انفسه الاجارة وصار رهنا **من قديم** في قول الى على خلاف قول صاحب الادب عند طبعه شيئا  
 مما يقسم فوضع احدى كلم عند الاذن في ذلك ضمن لواقع نصفه خلا قال ما اوقدم في بار الوديعه **تختلف** بغير شرط  
 برام فقال للبايع امسك هذا التوب حتى اعطيك الرهن فالشوي من لان هذا الكلام يؤدي معنى الرهن وصيغته  
**جاء الصير** الرهن في يد المرتهن والتقي في بلد او طاب المرتهن بدنه يدفع المال الى المرتهن فلما لم  
 الراهن الرهن والاكراه للمرتهن مطلق بئانه ولو وضعا على يد عدل فاختلغا في هذا حكم حلف المرتهن على العلم  
**فصول** وليس المرتهن ان ينفع بالرهن فاذا لم الراهن فلهذا حاله الاستعمال هكذا امانة لانه عارم وان  
 هكذا قبل الاستعمال هكذا مضمونا بالبقاء والرهن **من اختيار** ولورهن شاة فقال له ولاها واشرب  
 لبنها ففعل ولا ضمانا عليه وكذا اذن الكرمرة البستان فصار الحكم كالحل الراهن **من قديم** ومن رهن عظيم  
 بعشرة قيمته عشرة فتجراى صار لجرثم صار خلا يساوى عشرة فبورهن بعشرة كذا في فتاوى قاضي خان  
 كما كان لان الخمر مال متقوم لكنه غير متقوم **من اختيار** ولورهن مصحفا وامره بالقرائة صار عارية وقت العدة  
 حتى لو هكذا هكذا بغير شيء فلما افرغ من القراءة صار رهنا كما كان مضمونا بالدين وفي التوازي قال بعضهم  
 ولو رهن مصحفا وامره بالقرائة فيه ان قرأه صار عارم فان هكذا يضمن والدين على حاله وان فرغ  
 من قرائته ثم هكذا هكذا بالدين وكذا اذا رهن ثوبا واذا لم في اللبس او دابة واذا لم في الكوب وفي كرم  
 الطحاوي وليس المرتهن ان ينفع بالرهن بغير اذن الراهن كما لو كان مصحفا فليس له ان يقرضه واذا كان  
 ثوبا ليس ان يلبسه واذا كان مكرها ليس ان يتركه اشبه كذا فان التبع به فلهذا استعماله او قبل ان  
 ان يتركه استعماله اذا هكذا هكذا بالدين وفي الواقات رجل ارهن ثوبا فاعلم في خضرة ثم صنع فهو ضمان  
 لانه غصب لان هذا ليس عتاد والخضرة البسرس سواء لان بعض الناس يجعلونه في البسرس وان جعله







شهره واكر اجازت نكند مشتري را همان خياري بويوم كه مشتري مرمون را خواهد چير كند و خواهد فرسخ كند  
**من قايض** جنائيه عبد الرحمن على الراعي جنائيه موجبه للمال القصاص في النفس و جوارحه و على  
 ماله هدر و لا زنا جنائيه المملوك لا يبرى لانه لو مات يكون الكف على الراعي وعلى المرتن وعلى ماله هدر حتى  
 لا يجت على الراعي فالدفع او الفداء و لا فاعل بسقط الدين و تبطل الرهن لهما ان المشغول بدين المرتن  
 ملك الراعي و قدر حتى على غير المالك فيعتبر كجنائيه العبد الوديع على المودع له ان الرهن ملك الراعي بقبته  
 و ملك المرتن يذ لا يعتبر كجنائيه المالك على المالك لو كان كانت قيمته اكثر من الدين يكون كذا كره عندها وعند  
 الحق يكون قدر المضمون هدر و قدر الامانة معتبرة كالمودع جنائيه عبد المصنوب على المولى جنائيه  
 موجبه للمال بان قتل العبد المصنوب حتى طاع على المعتبرة في مخاطب الفاضل يدفع الاقل للمولى من قيمة  
 المصنوب و من الدين الرهن المودع لا يدفع الحق و لا اجنائيه عليه وعلى ماله هدر و جنائيه على الفاضل  
 جنائيه موجبه للمال وعلى ماله هدر فلا يخاطب المولى بالدفع او الفداء و لا معتبرة في مخاطب احد هما  
 لهما انهما المصنوب ملك المصنوب منه في الحال فيكون جنائيه عليه هدر و على المصنوب منه معتبرة  
 انه اعتبر الحال فالفاضل يملك المصنوب بالقبض و يكون جنائيه عليه هدر و على المصنوب منه معتبرة  
 و المسئلة من الزوايد **مختلف** اذا رهن عبدا قيمته الف الف فقد ذكرك العبد رجلا خطا بفدى  
 المرتن عنه بالدية لان الجاني ملكه ايد او ليس ايد دفع لانه يملك التملك فاذا اخذ من الرهن العبد من الجنائيه  
 فسقط بالدين على حاله ولا يرجع على الراعي بشئ من الفداء لان الجنائيه حصلت في زمان المرتن فان  
 المرتن فعل للرهن ادفع العبد و فدى عنه بالدية لان الجاني ملكه رقبته و اما فاعل بسقط الدين و  
 تبطل الرهن حتى لو اخذ الراعي العبد لان الرهن هكذا بالدفع و هلاك البدل انما بسقط الدين  
 تمامه اذا كانا فكر من قيمة الرهن او مالا اما اذا كان اكثر بسقط من الدين مقدار قيمته  
 العبد لا الثاني و لم يذكر هذا لان الظاهر ان الدين لا يكون اكثر من قيمة الرهن **توقيف** اذا باع  
 راعي الرهن بلا اذن المرتن يتوقف البيع اجازة المرتن لتعلق حقه كالعقبيه فحتى يبيع المال او على  
 ايفاء الدين فاذا اجاز او حتى ديت بعد البيع يستقل حقه الى الثمن فيكون رهنا كما يستقل رتب الدين الى الثمن  
 في بيع العبد للمدبر و اذا لم يخبر المرتن و فسخ لا يفسخ في اصح الروايتين فيخرج المشتري اذ شاء  
 اخذ الى فكاك الرهن و ان شاء رفع الامر الى القاضي فسخ كما اذا اذن العبد المشتري قبل القبض

مطلوب  
 بلا اذن المرتن

من قايض

**مكرور**

**من قايض** غصب المرتن الوار المرحوم فهو كالباكر الا اذا كان الراعي ابا ح له الانتفاع فقصص حاله  
 الانتفاع فلما ان يطالب الراعي بالدين **من قايض** **ما نزل الماء والسطح وغيره** وفي النوازل  
 و جل له دار ان مسيل سطح احد على سطح الوار الاخرى فباع الوار التي عليه المسيل من انسان بخرحق  
 هو لهما ثم باع الوار الاخرى من اخر فاذا المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه قال لا  
 يمنع الا ان يكون ليشترط عليه وقت ما باعه الى ابيه مسيل المال الوار التي بعته في النوازل ارضه رجلا و داران ملا  
 صفان ارضها عامرة و الاخرى خرابه فباع الخرابه فلما ان مضى العامرة و ملقى تلج في الوار الخرابه فاذا المشتري  
 منع قل الققيم ابو الليث ان كان له مزارع و مسيل سطوح الى هذا الجانب و عرف ان ذلك قد تم مسيله على ماله  
 و ان لم يشترط و كذا لو كان المسيل سطوحه الى داره و لم فيها مزارع قديم فليس لصاحب الدار ان يمنع  
 قال الققيم هذا السخا و به نأخذ و اما نحن فافضل بالقبض و قالوا ليس و كذا لان يقيم البيت ان لم  
 حتى المسيل و في التجر يد لو شهدوا انهم راوه مسيل الماء فليست هذه الشهادة بشئ ولو شهدوا انهم راوه  
 المطر فلو ما د المظفر و لو شهدوا انهم مسيل ايام الغسل و الوضوء و للطر فواين فان لم يبينوا فالقول قول الوار  
 و ان لم يكن له بيته يستخلف صاحب الدار و يقضي فيه بالكتول و في النوازل و جل له بحر ماله على سطح جاره  
 فخر ب سطح الجار فاصلاحه و ذكر على صاحب سطح الجار لتفويض المال الى صاحب قال و سياتي في كتاب  
 الجبلان **فصل في حياض الماء** و في متفرقات القيم التي هي من رطل في ارضه فقدرى الماء الى ارض جاره ان ارض  
 الماء لا يستقر في ارض جاره يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان كان جاره  
 يقدم اليه بآلة و لا احكام فلم يستقر في ارضه انما و اعلم بتقديم اليه لا يضمن و ان كان ارضه في صعدة و ارض جاره  
 في حبطه يعلم ان لو سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره يضمن و يكون رفع السقي حتى يحول بينه وبين التقدي و يمنع من  
 حتى يمنع المسناه و ان لم يكن ارضه في صعدة لا يمنع قال و المذكور في عامة الكتب انه سقى غير مقله ضمن و ان كان مسنونا  
 لا يضمن و ان كان في ارضه ثقب و حفر و علم بالثقب لم يستقر في ارض جاره يضمن و ان كان لا يعلم لا يضمن هذا في تسخ  
 الامام السرخسي و في النوازل فخر ب في ارضه قوم فانشق النور و خرب بعض قوم لا يحل الارض ان ياتوا و الطحاب  
 النهدي و في عمارة الارض و قيم رطل التي شاة منه في ان نهر الطاحونه مخرب الطاحونه ان كان النهر لا يحتاج الى  
 الكرى لا يضمن و ان كان يحتاج و علم انها خربت من ذلك و علم رطل سقى ارضه و ارسل الماء في النهر حتى تجاوز ارضه  
 و قد خرج رطل سفل منه في النهر توا بال الماء عن النهر حتى خرج في ارضه و يفرق قطري رطل فالصفا  
 على من احدث في التراب و ليس على من سقى الماء سقى ان كان له نهر حتى و جل قلع شجرة له على ضفة نهر فقلع النهر



وسواء والحق موضع الشجرة بعض البوم ويركبه ثم ان اريابه الما سلتا جرجا ليلكنس النهر ما جرى فيها الماء سبل النهر حتى سبل  
على ارياب النهر مفرقة فاسل الماء في النهر وقام في الطريق وكان ذكر في النهر فلما انبتت وجد الماء قد خرج من موضع قطع  
الشجرة وخرج كوس منظم لرجل اما الاجر فلا يعنى واما قطع الشجرة ان كان الشجرة بلغت النهر حتى صارت جلباب النهر  
لا يعنى وان كان الشجرة لم تبلغ جانب النهر فقلع الشجرة فاندوم جانب النهر حتى **قاضي خان** يكن يهود فانه لا يكون رافروم  
است او يكن نيم من ريفر من ديكرا فرفروم وسيل ايام اين يكن نيم بعينه الشجرة اين فرفروم من رافروم  
وارسيل راسه من كندوق نديا في اكران كسي آية فولد رانوب اول خنوده كس وصوفى ذكر كره اند  
منه نتوانو كودن خول امكان سبل ديكرا حتى بوعه وخول منى واكران اين بوعه وتواند من كره من خول  
امكان سبل ديكرا هست وخواه حقوقا با كره بهند خوله في واكران اين بوعه وتواند من كره من خواه امكان  
سبل ديكرا هست وخواه في خواه حقوقا با كره بهند خواه في **من قاضي خان** صفه النهر فلهذا ان عرفنا انها بنت  
من عرفنا تلك الشجرة فهي كصاحب الجايط وان لم يعرف ذكر ولا يعرف غارسها واما من بنت بسيفه فلهذا لا احد  
فيها لا يستحقها صاحب الجايط ولا صاحب الكرم **من قاضي خان** لو كان لها عمر لم يكره جاره وكان يزرع في كرمه  
بوزن الجايط وخود ذكر ولا يزرع الارز واكرش في الارض بارقينا او حجة وجعل جرى الماء في الشتاء  
ولم يكن ذكر معروف في الجايط من هذه العلة اجاب لان الحق الاجراء ابد الان التقصير في بعض الاوقات  
من قبل ادم حاجته **قاضي خان** بيعت دار كبره ميزابها على منارة من جماعة فاختاروا واحد منهم حصته دارا على حدة  
ووضع ميزابها على تلك المنارة فكثر الميزاب عليها فقل للجيران منعم منها فاجاب بعض الغشيين في زمانها  
الجليس للجيران منعم كما اذا اسكن البايه فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الكرم  
من واحد وسكنوا وكثرت مياهم على ميزابها فان حفر الميزاب لم يصب الاكثر الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا  
باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان زعم كثرة الشراة والمارة في الطريق ثم وردوا  
الفتوى والجواب على شيخنا نعم نعم الاثم الحكيم فتوقفت باعته فيه الحجاب واعل عهده ايا ما تم تقرر ركنه  
على الجبل المنع بخلاف تلك المسائل فان العنق فيها غير لازم ولا ديم ولكن كره **قاضي خان** باع قطعه من كرم  
بحقوقها ومنع الماء القطع المبيع في كرم البايه في طرف منه وانتا انا بجعل اعمرا في طرف اخر من كرم البايه و  
يشرك الميراث للبايع ثم باع المشتري هذه القطعة من اخر حقوقها فاراد البايه الاول ان يتقل هذا الميراث  
كالحال ونقول في هذا الميراث من ذلك ان لا اجاب لان معاوضة الميراث الاول كانت معاهجة فلا ينقض

واذا كانت

وان كانت فاسدة فالباع فاسدا اذ ابيع لا يبقى فيه حق الفسخ فامنع **من قاضي خان** اشترى جايطا بكتب كرم  
وكرمه بجري ملك في ارضه فلهذا ان يكره الما من هذا الجري الى الجايط على كرمه اشترى في ثوب النوازل  
عن الفقيه اني جعفران له ذلك **قاضي خان** **فصل في المهابات** المهابات في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع  
بها مع بقول غيرها مشروعة ولا يشترط كذا ذكر الملوحة ولا يبطل بموت احدها ولا ينقر واحد من ان ينقضها  
بعد او يغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماع عن محمد بن ابي نضر واحد من ان ينقضها الا بعدد وبطلانها  
غيرها حتى اذا كان المهابات بغير امر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينقر واحد منها ينقضها ما لم يصلح او يجوز  
المهابات في الجنس الواحد والجنس الا في الجنس الواحد كالدار الواحدة لا تنقسم بانفسها ما شرا اوله  
او بواحدة او باكثرها بان سكن هذا طائفة عن الدار والاخر الطائفة الاخرى او يزرع احدها هذه الطائفة  
الاخرى جاز على الميراث وان طلب احدها المهابات من جيش الزمان واني لا اقر قال القاضي بكرة وان طلب المهابات  
من جيش المالك روى الكرخي عن ابي انا القاضي لا يكره في الجنس كالدور والارض اذا تباها على السكن  
هذا الدور والارض يزرع هذه الارض او في الحمام والدار على ان يسكن هذه الدار والاخرى باخذ الحمام ولو اجر  
ان تباها بغير افسرها جاز وان طلب احدها او ابي الا لا يجرى القاضي **من قاضي خان** دار بين رجلين على ارضها  
اعلى وسيل الماء على الاخرى فلصاحبة الاسفل ان يرفع سطح علوا لادم يتصرف في ملكه وليس كجاء المنع ولكن  
سطح البوم سيلم فان اهدم السطح لا يجوز صاحبه على البناء او لصاحبه السبل ان يبنيه ويمنع صاحبه عن الانتفاع  
الى ان يعطيه ما اتفق فيه **من قاضي خان** ارض بين رجلين فاحداهما اشترى كرمه ان يزرع نصفها ولو اراد ذلك في العام  
الثانية يزرع ما كان زرع وقد كتبت في كتاب القسمة ان اللصافي ان ياذن للماض في زراعة سطحها كالميراث  
الحراج **من قاضي خان** **فصل في ارض الموات واحياها** وفي الاصل من ارض مواتية باذن السلطان  
وبدون الاذن لا وعندنا يملك بدون الاذن ايضا والارض للميتة كالأرض من ارض العمود والجال  
لا يملكها الماء الا انما رولر لا يملكها ملك الارض النجار الميتة موت لانها دخلت في القبة ويعرف او يبيع  
في الاسلام اولى ورثتهم وان لم يعلم في التفرع للقاضي قال رحمه الله هكذا قال الامام ظهروا الذين المرغنينان  
وتعبي الاحياء الميعني علمها او يغرس او يكرم او يسميها وهكذا في زراعة النوازل **من قاضي خان** كالأرض  
لا يملكها احد وانقطع عنه الماء وارضهاق اهل الميراث والقرية كاه مواتا قرب من العام لا والنا في  
رحم الله شرط بعدد عن الدين والفاصل وصول صوت الصوت اليه من اقصى القرية وعن الثاني قد غلوة



ويجعل ما ذكره المؤلف مواتا وهو في العراق والارض المملوكة اذا انقطع أهلها كاللحم وقيل  
الموت كل ارض من ارض السواد والجل لا يعطى لها والارض المملوكة موت من **بازي** ومن جزارها فهو  
أحق بها الى ثلث سنين فاذا اعيانها انقضى قبل ثلث سنين لا يملكها وله ان يزرعها منه بعده بملكه ولو ليس  
الزراعة كما قال عمر بن الخطاب فذكرنا ان يقصد احياء موات ولو لم يعلل الات  
الاجار فيضعه حول ذلك الموضع بالاجار او يخصصها من الشوك ويحرقها او يسمي حشيش  
او يوزن حولها وكل هذا خبير **الاصياء** ومن جزارها نسبة المائدة فهو احياء وذكره المتقي احياء  
ارضها واحاط بكونها الاربع الا احياء بعده وطريقه من الواجب للمخول الى الثاني ثم الثالث ثم  
تغير الاربع احياءا ولم يرها صاحبة للزراعة فتركها فزرعها آخر فمن قال بالاصياء ملكه منقعه لا غير  
ليس ذكره وعام العلماء على انه بالاصياء يملك رقبته فملك ترعها منه **بازي** **باب في حق الشرب**  
وفي الاصل المياه ثلثة الاول في نية العوم كطاهار العظام كالجمل وفرات وجيخون وسبحون  
وهي ليست مملوكة لاحد وكل ارضان ينسقي منها وبقي دابة منها ولو منه وبشره ويتوضوء  
وهو ارض نصيب الطاحونة والذليمة والسانية واتحى اذا شرعه واتحى الى النهر الى ارضه بشرطه لا يفر  
بالعام فان اضر من ذلك وكل واحد من اهل الارض ان يزرع او يملكه في سنة في ثمانية  
الخصم بملكه الجوز وليس له ان ينفقه به الا باذن صاحبه **الثالث** الموطأ وهو الارض والارض  
المملوكة والحياض وكل واحد من ارضه دابة الى ان يملكه او يملكه في سنة في ثمانية  
المسبات وتحرير النهر في سنة في ثمانية في دار بطر او في سنة في ثمانية في سنة في ثمانية  
ليس لصاحب الارض والبستان ان ينفقه من ملكه ان يملكه من الارض في ملكه وكل  
واحد من قول حقا في دار فاما ان توصلي اليه او تمسكتي في الدخول اذا كان منسقي غير  
فان لم يكن فله ان يدخله او ينفقه من ملكه في سنة في ثمانية في سنة في ثمانية في سنة في ثمانية  
وليس له نصيب الطاحونة وغيره على الارض المملوكة لا اقام مخصوصه وليس للسلطان ان ينفقه من ملكه  
بذلك وان اذن لم يعتبر اذنه من يملكه ارضه او يملكه في سنة في ثمانية في سنة في ثمانية في سنة في ثمانية  
ينهم على قدر ارضهم فان كان الاعلى الشرب حتى سكر النهر لم يكن له ذلك الا برضاء الاخرين و  
الختار اذا لم يملكه سقى ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي فيأمرهم بالملها بان فان اصطفا

عنه

على ان يسكر طشارب بوم جاز وليس له ان يملكه من نهر الا برضاء الاخرين وكذا انصب الرمي الا ان يكون  
موضع الرمي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن كان له شرب في ارضه في السفل النهر يفتح ذلك في اعلاه  
ليس له ان يملكه من جعله بداره في اعلاه باطله ذكره في عصام وفي شرح الطحاوي وفي كتاب امام فخر رازي  
لو اراد ان يجعل شربه سفل اعلى لم يملكه ولا يكون الامام المشرعي وذكره في كتاب الحيوان  
وتواراد ان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يملكه فيا شرب فيما مضى لم يجوز وهذا طريق بين قوم اراهم  
ان يفتح فيه طريقا لم يرد اخرى لم يجوز بخلاف ما اذا كان له طريق الى داره فمضى في الطريق اليها ثم منها الى  
دار اخرى جاز له ان يسقى شرب رجله في غصبت وقطعها رجله بجز العلة الاصل في العيون ثم يمشي  
بين قوم اذنوا رجله بالسقي عنه الارض فان لم ياذن ليس له ان يسقى حتى ياذنوه جميعا روى  
هشام عن ابي يوسف وفي نزاعه النواز عن محمد بن مقاتل وجلسه فساد فساقه الى ارضه او كرمه  
فانه يطيب ما خرج وهو يتركه رجله غصبت شعير او تبا وسمي دابة عليه قيمة العلف وما زاد في  
الدابة فهو طيب قال فعلى قياسه لو سرق من اوراق النوق دود الغيلق فالابريسم يطيب  
وعليه قيمة الاوراق **من قاضي حان** شرب بين قوم ارضه بعضهم عن نهر يملكه الاخرى بالكرى فان  
اشبه بعضهم كماء الشجر ان ينعوه من شرب النهر حتى يرفع حصة وهذا في نهر الحاص وانما في نهر العام فكل من  
لبيت المال شرب ما يبيع حصة ترفق نصيب السلطان نصيب اديم واخر من الشرب حال صاحب المحطة هو من يملك  
وشاكر في المنصوب بين المحاب بحصة فيكون الشرب بينهم على قدر انصباهم كالماء **من استرشد** في كل من ملك الارض  
او عينه فواحق الماء من الحامه ويكره عليه من الفضل ان يحجر على يديه ولا يحل ان ينفقه عنه قال ابو هريرة  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء لجمع به الكلام وعن عمرو بن دينار عن ابي الهيثم بن ابي  
بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر  
راهم دعوى كرو وطول عمر من موضع يدي كرو وكفت ازديس البازديس جاي آي آدوده ام مسكفت  
حق آباري ازديس باده وكل من صاحب هذا ارضه من الذي بالبدو دعوى من عليه الفقيه فيما بالبيشة ان الذي صاحب  
فاما اقام والا عول من اقراره خالفه غوث ويرا كره آومانه ومسا كان ان يملكه حصة من حصة على البناء  
ان كان قلو را كره في فتاوى سمرقند من الدعوى شرا شامدون على شرب رجله فلو قال ان في يد المدعي عليه  
فيغير حق لا يجوز هذه الشهادة لان الشرب لا يكون في يد احد فصاروا في بعض ما شروا به وليس  
قولهم وفي يد المدعي عليه فيغير حق عمالا يحتاج اليه في الشهادة حتى يكونه الخطا فيه فصار بل سولان



نهيين قوم فاصفى السلطان حقة ادهن من الشرير ليرحل فلو شربكم فيما بقي والبري اصفى منهم جميعا لان  
 لكل كنه شرب لاسلام كل يوم يقتسمون يقع الافراز قد رزقوا ولا يوم لا يقتسمون بقي على الشربة والسلطان  
 ليس ان يقيم عليهم فكان الاصفاء وارادوا على من شربكم فيهم جميعا في سلة المدعو الى ايطا الوكانت  
 الجذوع محدثة جعل كون حجة يقال نعم لان العلة في ذلك كون الحايطة بنسبها فيسبب اليه بذلك لصاحبها لا ترى  
 ان الحقور لا يختلف صاحب اليد المحدثه واليد القديمة **قاعدة** يلكي رابا ماسية منازعة مستدرة نشناك  
 اي كوي يوردين زوبدين جاي عيين باننا زه ياكين بناحق نشناك استين كواه اوروكم يشرلين مدعي  
 نشناك انما اين زوف بسوي اين زوم ساير فزني كوده است لذين جايه معين يدين انذازه كودي  
 بدي كوده است از دعوي لا يسمع لان شهادة على يد متفضية وان غير مسموع عند القاضي ومحمد وابن مسايه  
 ضنين كويده وقتي اين ان رانده اندوكن بظلم وبناحق يابطق عاريت اين ازوي اقرار يويدي متفضية  
 وقرار سيد متفضية غير يويدي بس قاضي اين مقرر صاحب يد كوز اندوه فله بران افتد **قاعدة** المارزة مولا يكون  
 صاحب يد بعد ما فز من المير بل يكون صاحب اليد صاحب الوقية فلو اقام المارزة ان كان موقرا هذا منه زمانا طويلا  
 لا يقضي له باليد لان هذه شهادة على اليد المتفضية وان لا يقبل عند القاضي ومحمد وابن مسايه  
 بان المارزة كان يتر فيه ولكن يفرق او اقام المدعي بينه على اقرار ذي اليد بذلك يقبل لان الاقرار باليد المتفضية  
**باب الرضاع** قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تغلق  
 به الفروع وقلام الرضاع ما انبت اللحم وانشر العظام الا انشأ بالواء المهلمة الاخبار في المشر اذا شاء انشر منه  
 الارضاع الا انشأ العظم وانبت اللحم اي قواه من شدة كانا جيا و يروي بالواء المجمع كذا في المغرب **قاعدة**  
 ولما قطع الصبي قطع عن اللبن او استغنى بالطعام عنه ثم ارضع في المدة يشبب الحرمة في ظاهر الرواية  
 وفي رواية عن القاضي لا يشبب لان اللبن لا يفد به فلا يحصل البعضية وقبل لا يباح شربه او استغنى  
 به كذا في النهاية **قاعدة** يجوز ان يتعلق كلم من الام بان تكون لوط ارضعت من النسب ولما لم يرضع  
 فانه يجوز له ان يتزوج اما ختم التي كانت له من الرضاع ويجوز ان يتعلق بالاضحية يكون ام اخت من الرضاعة  
 ولما من النسب فانه يجوز ان يتزوج اما ختم التي كانت من النسب **قاعدة** وان كانت جارية بين شركتين جاءت  
 بولد فادق حتى يشبب النسب منها وكل واحد منها ابنة امراة اخرى جاز لكل واحد المولدين ان  
 يتزوج بانبنة شريكه **قاعدة** فقالت انا ارضعت المرأة دون الرطب فقال يبيع عليك فانه عمك والعلم من الرضاع  
 لا يكون الا باعتبار لبن الفحل **قاعدة**

في الرضاع ما انبت اللحم وانشر العظام  
 الا انشأ بالواء المهلمة الاخبار في المشر  
 اذا شاء انشر منه الارضاع الا انشأ العظم  
 وانبت اللحم اي قواه من شدة كانا جيا  
 و يروي بالواء المجمع كذا في المغرب  
 قاعدة ولما قطع الصبي قطع عن اللبن  
 او استغنى بالطعام عنه ثم ارضع في المدة  
 يشبب الحرمة في ظاهر الرواية وفي رواية  
 عن القاضي لا يشبب لان اللبن لا يفد به  
 فلا يحصل البعضية وقبل لا يباح شربه  
 او استغنى به كذا في النهاية قاعدة

ويجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب وذكر مثل الاخ من الاباء اذا كانت له اخت من امه جاز من ابيه ان يتزوجها  
 وكل صبيين اجتمعا على ثدي واحدة لم يجز لاحد من الاخرى هذا هو الاصل لان امها واحدة  
 فاما اخ واخت **قاعدة** ولا يتزوج المرضعة احدا من ولد التي ارضعت لان اخواتها ولا اولادها لان  
 ولد اخيها ولا يتزوج الصبي المرضع اخت زوج المرضعة لان تحت من الرضاع **قاعدة** واذا اختلط  
 اللبن بالماء واللبن هو الغالب متعلق به الفروع وان غلب الماء لم يتعلق به الفروع **قاعدة** واذا تزلزل الرطب  
 فشرب صبي يتعلق به حرمة الرضاع **قاعدة** وكذا اختلط الطعام لم يتعلق به الفروع وان كان اللبن غالباً  
 عند القاضي وقالوا ان كان اللبن غالباً متعلق به الفروع قال صاحب الدائم قولها فيما اذا لم تفسد النار  
 حتى طبخ بها لا يتعلق به الفروع في قولهم جميعا لهما انما العبرة للغالب كما في الماء اذا لم يتغير شيء من حاله  
 ولا في ان الطعام اصل واللبن تابع له في حق المقصود فصار كالغلوب ولا يعبر بتقاطر اللبن من الطعام  
 عنده هو الصحيح لان التقوى بالطعام اذ هو الاصل وان خلط بالواء واللبن غلب متعلق به الفروع لان  
 اللبن تبقى مقصودا فيه اذا الدواء لتقوية على الوصول **قاعدة** قل لا شافع لا يشبب حرمة الرضاع  
 بلبن الميتة وعندنا ثبت ان الرضاع بسبب الحرمة فيختص بحالة الحيوة حرمة المصاهرة بالوطء  
 لانا حرمة الرضاع بين ابنت اللحم وانشأ العظم وهذا يختلف بالموت والحيوة خلافاً حرمة المصاهرة  
 لانا تبنتني على الحرمة وهذا لا يحصل بعد الموت **قاعدة** في راد فترك ليرث فوره بعد ودقوكي ريكرا  
 شير طه اين دفتوك بر برادر يري اين دفتوك اول مر لم شوي ياتي جفرد وازيكري ستان شير كورده اما طاب  
 شوه زيوكم اين دفتوك دفتو يري اين سر كشت ودفتو يري رطو اهر يري بعد **قاعدة** واذا اختلط  
 لبن امرأتين تغلق الفروع باغلبها عند القاضي لان الكفار شيئا واحدا فيجعل الاقل تابعا للكثر في بناء  
 الحكم عليه وقال محمد وزفر متعلق الفروع بها لان الجنس لا يغلب الجنس فان الشيء لا يغير مستمرا في جنسه  
 لا اتحاد المقصود وعن القاضي في هذا ولبيان اصل المسئلة في الامان **قاعدة** واذا تزلزل اللبن  
 فارضعت صبياً يتعلق به الفروع لا طلاق النقي ولان سبب الشرب فيشبه بشبه البعضية واذا حلب  
 لبن المرأة بعد موتها فاور الصبي تغلق به الفروع **قاعدة** واذا تزلزل الرطب لبن فارضعت صبياً لم يتعلق به  
 الفروع لان لبنه يلبس على التحقيق فلما يتعلق به النسب والفروع **قاعدة** واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة  
 فارضعت الكبيرة الصغيرة صرهما على الزوج لان يهرط ما بين الام والبنت رضاعا وذكر حرام كالمجموع

عن محمد بن علي بن محمد بن الحسين  
 ان وقع على الكلب واذا كان غلاما من الكلب فخلط  
 ناه الصغرة امراة وان كانت فقلت موتها ويرجع  
 عليها في الزوجين وان كان غلاما من الكلب فخلط  
 عليها في الزوجين وان كان غلاما من الكلب فخلط







وعدة نكاح ومنها الجمع بين الاثنين في نكاح وعدة عناق ومنها الجمع بين زواني رحم محرم وبين الجمع بين الحرة والامة في النكاح ومنها الكافرة بكفر مخصوص ولا يخفى خروج المحصنة وبما يكون عشرة وادخلت هذا ظر لك في المتن ثم هنا خطأ والصواب ان يقال تسع من المحرمات غير مؤبدة ولا شكراة وذكر وقع الناسخين وتغير الزيادة على العدد المشرووع كالخامسة وصورة الجمع وطنا اذا وطئ الرجل امرأة بثبوت كبح العدة على الوطوء وما لم يتغير على عدتها لا يحل له ان يطأ المتكومة وصورة الوطئ او المتكومت متكومت لم يطأ المتكومة صورة الجمع بين الاثنين في نكاح وعدة عناق اذا اعتق ام ولده كان عليها الاعتداد بنت حصة لا بحل ان تزوج باختها وتغير الكافرة بكفر مخصوص كالوثنية كذا في فتاوى قاضي خان بنات الرشدة يعني بنات المولودة من النكاح والوانية يعني بنات المولودة من الزنا حرام عندنا وقال الشافعي البنت من الزنا طلال وحديثنا على ان الزنا موجب حرمة المعصاة عندنا فلا يقال ولد الزانية والوانية بالفتح والكسر فلاحه رشده وارشدته كذا في المغرب من اختيار ووطئ الصغيرة التي لا تشرى لليوصي الحرة المعصاة وهذا قول أبي جعفر عندنا بوجوب الحرمة زكركم على المبرغ في كتاب الحدود ان الصغيرة اذا سلمت من الجماع ثبتت حرمة المعصاة والا وتفسير السلام انه لا يغير عليها واذا وفي النوازل قال ابو القاسم ولو تس فرج جارية صغيرة فليس ببيع سنين او ثمان سنين ولم ينزل قال بعضهم اذا كانت في الس والجسم ممن يحتمل الجماع فانه يحرم عليه اتمها وابنتها وقال بعضهم اذا كانت ممن تشبه مثلها بجامع فانه يحرم عليها اتمها وابنتها وبه قال علماءنا وهو قول ابن المبارك واخت ابو الليث وكذا اذا استبرأ من شهوة وقال الشعبي لا يحرم بالنظر الى فرجها ما لم يبلغ وقال الحسن البصري يحرم بالنسوان كانت صغيرة وقال ابو بكر اذا قبلها وهي ممن تشبه فانه يحرم وهي بمعنى الصغيرة التي لا تشرى لكانت سنين والمثناة التي تسع سنين وما بينهما الى بين الست والنسج مشكك قيل والفتوى على ما دون تسع سنين ليست بمثناة وفي المصنف وطائفتها ان يكون بنت تسع سنين فصاعدا فعليه الفتوى وفي النوازل قال ان المقاتل لا شك ان بنت ست سنين لا تشرى ولا شك ان بنت تسع سنين تشبه ومن الى النسج انا اشك فيه قال الفقيه ابو الليث الغالب ان لا تشرى ما لم يبلغ

ما كنظم

التسع والعشرون وبه أقول وفي النسخة المختارة ما تبليغ الجماع وعليه الفتوى وقيل إذا بلغت أحد عشر سنة  
 فقد بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا امرأة دخلت في فرجها ذكر الصبي ليس من أهل الجماع يعني لا يتحرك الله  
 ولا يستنهل لا يثبت به إلا بذلك إلا دخول التحريم أي حرمة المصاهرة والتحليل أي لا تحل للزوج الأول  
 وذكر في القنية نقلًا عن الحجة **اختياره** وفي صغيرة أقل مدة يصدق لو قالت أنا بالغة تسع سنين  
**من نكاحه** امرأة أدخلت ذكر صبي فزجها بئس حرمة المصاهرة وفي فتاوى قاضي خان المرأة إذا دخلت  
 ذكر صبي فزجها والصبي ليس من أهل الجماع قال محمد بن مسلم هذا لا يكون إلا من انتسابه أربعين كرم عليه  
 ولو أنه امرأة في ذر بها يقال إلى المرأة أربابها وهو كناية عن الجماع كذا في المغرب لا يجب منه حرمة المصاهرة  
 وفي فتاوى قاضي خان ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على الفاعل أم المفعول به وبنته وكذلك لو طأ امرأة  
 لا يحرم عليها أمها وابنتها وقد نص محمد في الزيادة أنه إن الجماع في الذم لا يجب حرمة المصاهرة وكذا  
 النظر إلى موضع الجماع من الذم بشهوة **وفي الواقعات** إذا نظر إلى دبر امرأة بشهوة لم يحرم عليها أمها  
 لأن النظر إليها فزجها جعل قائم مقام وطئها في حق حرمة أبي بكر حرمة المصاهرة وبني بكر من أن يثبت حرمة أربعة  
 يحرم على أباها والوطئ وإن علوا وعلى ولده وإن سفلوا ويحرم على الوطئ أمها وأبها وإن علوا وإن سفلوا  
 كذا في المصنف وكذا المتس امرأة فامتنع أنزل لا يجب حرمة المصاهرة **وفي التمهيد** التثنية  
 إذا أنزل به لا يوجب حرمة المصاهرة وإليه ذهب ثلثي الأئمة الحرمة والشيخ لا يملك على البرد وهو عدل  
 وقال إن خرج من مفرق إلى الوطئ في محل للث فصار هذا الجماع إذا ما في غير محل للث وصح صاحب الهداية وقال  
 بعضهم يوجب حرمة المصاهرة ومتس المرأة الرجل كمثل الرجل المرأة في الحرمة ولو متس رجل امرأة أبيه أو  
 امرأة ابنه أو متس أم امرأة أو ابنتها إن ابنته أثبت الحرمة أي حرمة المصاهرة ولو قبل اخت امرأة  
 بئس الحرمة أيضا ولو سفل لا يثبت الحرمة المصاهرة ولو قبل اخت أمه بئس الحرمة وكذا لو عانقها ولو سفل  
 يثبت الحرمة إلا أن يمتنع عن شهوة **وفي التمهيد** إذا قبل أم امرأة أو أجنبية نفي بالحرمة ما لم تبين أنه قبل بغير شهوة  
 لأن الأصل في التقبيل هو الشهوة بخلاف المتس أما العانقة فكان القبلة أصل هذا أي دليل في نظر العامة  
 وقال في الواقعات البينة أن المدعى تزوج أمها أو قبلها أو لم يمسها بشهوة وانظر إليها فزجها بشهوة فيه النظر واللمس  
 يكون بها شهوة ولم يقنع تقبيل المرأة بالشهوة لأن التقبيل يكون بالشهوة غالبًا ولكن الشيخ لا يملك على البرد  
 المرغب في نقول في القبلة إذا كان على النكاح والنفقة لا يصدق إذا قال لم يكن عن شهوة ونقول الظاهر كذا في

الحمد لله



في منه الواضح وفيها ما يصدق وفي غيره البوازل انه لا يصدق في الغم ويصدق فيما سوي ذلك وكان يقول  
في السرازمي عن شجرة يصدق في الاغنياء كذا الظاهر قال اخذ يدنها وما شبه ذلك ومن مشايخنا  
من عني في السرازمي يصدق في الغم حتى قال المرأة اذا اخذت ذكر الخنزير في الحصى وشدته وقالت  
كان من غير شهوة انها يصدق في ذكر صدر الشهيد في الجيوب من النكاح اذا نظرت بمارية لما فرغ المشتري او  
قبلته او لمسته شهوة واذا المشتري انما قبلته عن شهوة فان فعلت ذلك يمكن المشتري سقط خيانه بالبيع  
وان فعلت اخلاها سقط خيانه ايضا وحرمت عليه امها ردة وانها قال ابو نوح في الامة اذا قبلت  
المشتري شهوة فانما سقط خيانه واذا المشتري بالشهوة ذكر بقية الاقرار بالشهوة مع معانته القبلة  
في حقه الخ في يدل على ان القبلة يكون لاشي شهوة وفيه ايضا ما يدل على انها قد لا يكون عن شهوة فانه ذكر من  
يجوز له قال المشتري قبلها لا عن شهوة فالقول له ولو نظر بالفرج امرأة عن شهوة يثبت حرمتها لمصاهرة  
والمراد به هو الفرج الداخل وفي النوازل قال ابو نوح ولو نظر بالفرج ام امراته او ابنتها ايا منابت الشعر من  
الفرج عن شهوة فانه يحرم عليه امراته لان منابت الشعر من الفرج ولا يرد به ايا الشعر حاشية وقال بعضهم  
هو الشعر الى الشق قال الفقيه ابو الليث وقد روي عن محمد بن ابي اسحاق اذا نظر الى موضع الخمار وذكر عن جماعة  
من فقهاء اصحابنا اذا نظر الى فرج امرأة وهي قائمة لا يحرم وبه نأخذ هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي  
حاشية لو نظر بشهوة الى فرجها وهي نائمة لا يوجب الحرمة لانه لا يمكن النظر الى موضع جماعها وفي القول  
والواقعات ولو نظر بالفرج امرأة المرأة لا يحرم عليها لان ما راى في المرأة ليس فرجها انما هذا الجنس  
فرجها ولو لمس امرأة على ثوب رقيق يصل اليه حرارة بدنائها يثبت الحرمة والا فلا وفي الواقعات رجل مس امرأة  
بشهوة وجعلها درج وان كان الودع خفيفا ينجح وصول حرارة بدنائها لا يثبت حرمة المصاهرة و  
ان كان رقيقا يثبت حرمة المصاهرة لان الاول من الودع وانما المرأة وفيه ايضا رجل نظر  
الى فرج ابنته بغير شهوة فتبين ان يكون له جارية فوقع منه شهوة ح ما وقع به فاذ كان  
الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امراته وان كان الشهوة على ما قلنا لم يحرم لان النظر  
الى فرج البنت لا يكون بشهوة وفيه ايضا رجل قصد ان يقيم امراته الى فرجها ليجعلها  
وهي نائمة مع بنتها المشتريات فوصل يد الرجل الى بنته فقصدت من صنفه فظن انها امراته  
فان كان بينه وصلت البنت وبخششها بها حرمت عليه امراته وان كان كسرها امراته لانها

بشهوة وان كان لا شهوة له فوقع ملامستها فلا يحرم لانه لم يوجد السبب شهوة فالقول فيه  
قول الرقي لانه مكتم فكون القول ولو لم يمس ثوبها حرمت امراته فلا يثبت الحرمة فيو على وجهين اما ان يمسها  
الفصل راسها او يمس سترها في الوجه الاول يثبت حرمة المصاهرة وفي الثاني يثبت واطلاق الناطق في  
اجتماعه ولم يفصل وحكي قاضي خان عن بعضهم انه يثبت الحرمة الصريح مع المرأة لا يوجب الحرمة في حق بنتها دون  
انما يقع لولا فلا بامرة خلوة صريحة ولم يدخل بها جواران يتزوج بنتها ولا يجوز ان يتزوج امها وفي الواقعات  
قبل يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة وهو قول ابو يوسف وقيل لا يثبت وهو قول محمد بن زيد بن جابر بن جابر  
كقوله عليه السلام نكح المرأة على ائمة وعلى مكنته كقوله عليه السلام لا يملك الامة على الحرمة وقال الشافعي طهر  
ذلك للعبد وقال ابو يوسف ومحمد بن زيد وفي فتاوى قاضي خان قال نكح الحامل من الزنا يجوز عنده ويحرم ولا  
يزوجها حتى تلد وقال ابو يوسف فله وان كان الحمل ثابت بالنسب فالنكاح باطل بالاجماع فان تزوج  
حامل من السبب فالنكاح فله لانه ثابت بالنسب وان تزوج ولله وهي حاملة منه فالنكاح باطل ومن  
وطئ جارية ثم تزوجها جاز النكاح وفيه ايضا رجل رأى امرأة تزوجها في جوارها ان زوجها وبطلان بطلان  
من غير استبراء عند ابي نوح وابي يوسف وقال محمد بن ابي اسحاق لا يبطأ بالجماع بستره لانه احتل الشغل بقاء العذر  
افوجب التبرئة ولها ان الحكم نحو الزنا في المصاهرة فلا يوطأ بالاستبراء ولا وجوبها ولا يستأجرها ولا يوطأ  
في الهدية وذكر الواقعات رجل زنا بامرأة فبطلت منه فكل استبان جليها زوجها الذي زنى بها فالنكاح جائز فان طلقها  
بطل بعد النكاح كسنة اشهر فصاعد يثبت النسب عنه ويرث منه ولا يجازت في مدة حمل عقيب نكاح صحيح وان  
جلت لاقى من سنة اشهر لا يثبت النسب منه ولا يرث عنه ولا يماجا عتبة حمل تام وفيه ايضا رجل زنى بامرأة فوطئها  
وهو على بطنها فبطلت امران من المثل بالنكاح بالزنا لا يقطع به الحرمة زوجها قبل تمام الزنا وهو المسمى بالنكاح  
بالنكاح لان هذا اكثر من الخلوة **اختصاصات فصل في الحوائج** وهي اسم يقع الاحالة وهي النكاح وفي الزنا  
نقل الدين من ذمة المأذمة وهي مشروعة لقوله ثم من اجتمع على اكل الخبيث فليبق والامر بالابتعاد دليل على  
وبعض الحوائج بالدين وكون العين لان الحوائج من الذمة وهو نقل حكم ولا يتصور في العين لانه نقل حكم رضا  
الحمل وهو المديون لانه يؤخذ منه الحوائج لكن ذكر في الزنا ذوات رضا الحوائج ليس شرط لصحة الحوائج لان الحوائج عليه  
يتصرف في نفسه بالتمتع بالدين وفيه من كان الكفالة تصح بدون رضا الكفول عنه الا ان يشترط رضا الزوج  
عليه ولا يرجع عليه اذا لم يكن بامرره والاحتال ويقال له الحوائج وهو الذي يرضاه في انتقاله لثقاو











ان علم ان التالفة كانت للفراس كانت الاجارة وان كانت التالفة للمدافع فان كان الفراس في حال الدفاع لم يمل  
 مثل ذلك العدا كان الشجر للمدافع لان الظاهر من قاضي حاكم تهر من رجلين كما صفتها الشجر كروا صحت الرجلين  
 يدعي الاجارة قالوا ان يوفى غارسها فويل ان لم يوفى وكان من الاجارة في موضع هو ملك احد بها خاصة كان له  
 وملكه في الموضع المذكور يكون بينهما من قاضي حاكم ارض لرجل في شجرة في بيت عروقها الى ارض غيره ويست  
 ثم ان صاحب الشجرة وبيت نبت من عروقها شجرة لرجل سلم قالوا ان كانت التالفة التي نبتت ليس يقطع  
 الشجرة لا يجوز هذه الية لان التالفة يكون بمنزلة عصب من اعصاب الشجر فلا يجوز هذه الية وان كانت التالفة  
 لا ينقطع الشجرة جازة الية لان التالفة في هذه الوجه لا يكون بمنزلة العصب بل يكون الشجرة لاخرى في ارض  
 غيره فاقطعها رجل له حائط ولشجرة على صفة شهر العام فنبتت من عروقها الشجر على الجانب الاخر من  
 النهر ورجل ارض في ذلك الجانب كرم وبيت الكرم والنهر طرفي فاقطع صاحب الكرم ان الاجارة وادعى صاحب  
 الحائط انها نبتت من عروق النهر الشجرة التي على صفة النهر من قاضي حاكم شجرة لرجل نبتت من عروقها في ارض  
 اجارة قالوا ان كانت صاحب الارض سقاها حتى نبتت بانباء فويل وان نبتت بنفسه لا يسبق لاحد من صاحب  
 الشجرة او احد من صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرة وان كذبت كما قال القول لصاحب الارض لانها متصلة  
 بارضه من قاضي حاكم صنعة ملازمة على نهر عام وعلى صفة نهر الشجر لا يوفى غارسها اراة ان صاحب الصفة  
 ان يبيع الاجارة لمن لا يرضى فليعهاد لا يحب لصاحب الصفة ان يبعها قبل ان يلقوها قاضي حاكم شجر  
 على صفة نهر لا يوافق في ذلك النهر في سكة فترافق وبعض الاجارة في ساحة هذا السكة فاقطع بعض السكة  
 فلا عرس هذه الاجارة وانا وارثه وانكر اصل السكة عول قالوا ان قام المدعي البيعة يقضي فانه لم يكن له  
 بيعة مما كان من الاجارة جازا جاز من النهر يكون في كل موضع اصل السكة وما كان على ارض النهر فهو لارباب النهر لان ملازم  
 له ملكه من صاحب الارض قاضي حاكم ولا يجوز للعامة ان يخرجه شيئا من العصب الشجر الفار للصيف وغيره الا باذن  
 صاحب الكرم من قاضي حاكم الحبيب والكلاء افاضت في ارض الانسان بغير ابناء يكون صاحبها كل من ياحظه  
 الا لا بد من ارضه الا باذن صاحبها قاضي حاكم السلم او اتزوجه امرأة نفراية فدخل بها ثم سلمت يكونا محصين  
 وان لم يدخل بها بعد الاسلام وقالوا لا يكونا محصين ما لم يدخل بها له ان على الكناينة مرغوب فيها كوطي السك  
 من حيث هو قضاء الشهوة ومن حيث هو استللال فكما زاجر او به نبتت الاحصان لهما قوله مع كعب بن مالك  
 حين اراد ان يزوج كنبية فعلمه عمارا فانهما لا يحصن ولا في الرغبة اليها كاحا ووطا خلا فقصار كلاله

وان كان النهر في ارضه فويل  
 وان كان النهر في ارضه فويل  
 وان كان النهر في ارضه فويل

والجيرة

والجيرة اختلافا قال الفرع ان اطلق من مال غيره اخذه بغير رضاه وعندنا البيع فذكر ان مثل حقه في المالة  
 فله ان يخذ حقه اطلاقا بحسنه لنا انه لو سلم اليه خلاف جنس حقه فويل لم يرضه الا برضاه والفقهاء في هذا النوع  
 معارضة فلا يجوز الا بالتراضى بخلاف ما اذا كان جنس حقه لا يفسد له لو سلم اليه بخبر على قبوله من اختلافات ولو طلع العنب  
 حتى ينفوخ ثم عقر وترك حتى اذ استند وروى الحسن بن ابي وانه لا يابس ثمره وقال الامام فوارس ارضه العنب بمنزلة  
 الزبيب اطلاقا حتى لا يابس به وقال ابو حنيفة لا يحل ثمر المستند منه حتى يذهب ذلك الماء الذي كان  
 في العنب عليه الفتوى من قاضي حاكم طبر فرخ في ارض بصر فويل ان اخذه وكذلك لو باع او تكتسب على ارض  
 رجل فالبيوع على قبضة لانه مباح سبقت اليه بالاختصاص لكونه ارضه ولا يكون حيا للارض لان صاحب الارض  
 ما اعد الارض لذلك فصاكن نصيبه للتحقيق او نصيب طامنا فنعقل بها صيد لم يملكه صاحب السكة ولهذا  
 في مثل الدراهم والسكر او وقعت على ثوب رجل لم يملكها الا ان يضعه في نفسه او كان قصده ذلك وتهيأ له ذلك  
 ما اذا عمل الفلح ارض فان العدا يكون لصاحب الارض لان العدا ليس بصيد وقد صاوت صيدا بارضه فيكون  
 كالشجر نبتت في ارضه فاما ما لا يفسد صيد فانه اصل الصيد الا انه يمكن اخذه من غير صيدته وبهذا لا يبطر معنى الصيد  
 وقال عم الصيدين اخذ كذلك اذا اكتسب الطير ان اخذ فويل من جامع الصغار وموت من عليه الدين  
 ببطر الاجل لانه حقه وموت من له الدين لا يبطر الاجل من قيمته قال فان زنا بصغيرة فاقضا فان كان  
 افضى شمسك البول ففيه تلك الدية باجر ويجب له مهر ولا يجب وتقدر لانه ليس بزنا وبذلك الفصل لانه قضاء  
 الشهوة فان كانت لا شمسك البول ففيه كل الدية لانه اثلث جنس المنفعة ولا حد عليه ويعدروا لا يجب المهر  
 عندنا ج ولا يوجب وقال محمد بن كمال ان الدية يجب لا قضا والمهر بالوطي وهي شيان مختلفان  
 فلا يمنع احدهما للآخر كما انه ضمن بدل المهر فلا يضمن بدل ما فعه من استاجر دارا ثم اشتريه سقط  
 الا ان يوجب الثمن بخلاف ما اذا كان يتمسك لانه لا يضمن كبدل المهر من اختلافات والتأجيل على ثلاثة اقسام  
 تأجيل بايام وشهور وسنين معلومة وانه صحيح اذ اقل المطلوب والا فلا والملاح والناجيل الى اجل محمول  
 جهالة متعارفة كالحصا والديار في الجراز والنبوز والمهرجان وكذا في نصيب التأجيل وان كان البيع  
 بهن الاجل فاما كمن التأجيل في الثمن الى هذه الاجار جاز وناجيل محمول جهالة متعارفة كالاجل  
 الى حبس البيع او مطلق السداد او قدوم الحاد او قدوم تركه من السفر وكذا في الاجل بطلا والملاح من ثمنه  
 بل جارية بين مسلم فدى جازت بولد فانه عباة جميعا نبتت منها وعندنا يثبت من السلم ترجيح الاصل لقوله

كل ما كان له نصيب



الاسلام يعلمون ولا يعلمون ولا انفع للصغير وكذلك الجارية بين الاب والابن اذا اوعيا ولد بها فهو منها عنده  
 كاستوائها في المكارم فمن الاب لان الاب او ادهي نسب لدجارية الابن جميع والابن لو ادهي ولد جارية الاب الاصغر  
 فخرج الاب **اختلافات** قال جارية ولدت لثمة لولا اني بطون مختلفة ولها مول ولاد زوج لها فاه في المول  
 نسب الابن يثبت نسب الكل وعذنا لا يثبت ما لم يبع له ان الجارية صارته ام ولد له فيثبت ما ينفعها  
 لنا ان الاستيلاء لا يطره المنفصل لان تخصيص الاول ينفي لهما **اختلافات** فاذا سقطت بالحوادث الثلث  
 على تنبيه المولد سقط من بطن امه ميتا وهو ميتين الحلقه والابن سقطه كذا المغرب اذا خرج اكثر الولد  
 جياغ مات يصلي عليه والا فلا سواء خرج من جانب الراس او من جانب الرجل وفي الواقع مات غلام  
 وقع من بطن امه ميتا لا يصلي عليه لان الصلوة انما شرعت على الميت بشرط الموت بغير الحيوة ويعلم  
 يكفى لانه من بني ادم والي سقط الذي استبان خلقه اي بين خلقه كالاصبع مثلا ولم يغسل وهو ميتة عزوه  
 يوم ما توفي **الواقعات** لا يستبين الا في مائة وعشرين يوما نظفة ولم يعز مضطوذا لهذا لو تزوج امرأة فجا  
 بسقط فاستبان خلقه ان جاءت اربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت اربعة اشهر الا يوم ما تزوج النكاح  
 لان في الوجه الاول الولد من النكاح والثاني من الزوج الاول وبه تنسب اي بذكر السقط يقتضي العدة ويظهر  
 نفاذ الوتر الالة ام ولد لان ادعاء المولى من التقاية صبيته لها من غير نكاح استلزامه في حضانتها بالزوج  
 وليس يحرم من عصبتها لادعاء زوجها منها كالأول مع عدم قول من يرى له حضانتها فدرعت احد النساء المذكورة  
 لو فود شفعها وحسن تربيتها وكون زوجة مطهورة بالصلح والديانة موقوفه في الرعاية والصيانة هل  
 يجوز شرعا ام لا الجواب والتدبير للقاضي بدفعه الى امراته ايمته خصوصا اذا وجد من قبل امرها فالدفع اليه  
 فيلزم واجب كفاية من شغلها ان الوقت من المقدار عين مطلقا باينا وكرم موقت حتى لو اكدت بفسخ العقد في حاله  
 ان يتزوجها برضاها وعند اي من غير محرم كونه المصاهرة والرضاء فليس لها ان يتزوجها لقول الله تعالى  
 المتلاعنان لا يجتمعا اما لهما كان اللعان شهادت فبطلت الشهادة بتكذيب الشاهد فلو اجللت  
 الشهادة يجعل كانهما لم يكن فيجوز ان من توقيف اذ كانت العقد ينفي الولد كراخي الولد في اللعان  
 فنقول الزوج اشهد بالله انه كاذب فيما زاماني به من نفي ولدي ثم يعرف القاضي بينهما فنقول فمقت  
 ويلحقه بامه فينقطع نسب هذا الولد والحكمة بامه لان النسي عزم فعله وكذلك بولد لاله وان كان القدر  
 بالزنا ونفي الولد كونه الامرين فيقول الزوج اشهد بالله اني صالحي فيما ربيتها به من الزنا ونفي الولد

من توقيف

من توقيف وفي الختام سبب بعضها في الماء وبعضها في الارض ان كانا الرض خارج الماء والكل وان كانا في الماء وكان  
 ما على الارض قدر النصف او اقل لم يؤكل وان كان ما على الارض اكثر من النصف اكل من ثم هو **مضطر**  
 في نفي الولد واذا نفي الولد عقيب الولادة لرجل قبول التهمة واتباع الالة الولادة فهو نفيه لان فانه لا يثبت  
 كمال الولادة عفا وفي النهاية اذا بين بولد منكوصه فسكت يكون قبول او اذا بين لولد الالة لا يثبت  
 قبول لان نسب ولد انما يثبت بالدعوة والسكون بدعوة ولا يثبت وينفي القاضي نسبة او بعد  
 اذا انقاد بعد مدة كمن الاوقات لادن ويثبت نسبة التقدير مدة النفي بعد العلم بيوم اوسبعة ايام وكان  
 عن ابي وقال بين النفاس لانها كمال الولادة لكونها اثر اليها وله اثر الولادة فيسجد الى سبعة ايام  
 روى عن عمر بن الخطاب عن الحسن والحسين في اليوم السابع هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا ففي بلغة  
 الحبر فعند موكبته الولادة وعندهما ان بلغة الحبر في مدة النفاس وكذلك وان بلغة بعد فمقت  
 ان يوصف له ان ينفع الى سنتين لانها مدة الرضاء وهو اثر له الولادة وعند محمد فكل الى اربعين يوما  
 اعتبارا لمدة النفاس لابن ملكام ولد جارية بولد فسكت المولى حتى يوم او يومين لزم الولد  
 لا يصح نفيه بعد ذلك **قاضي خاتمة** اذا قال السيد الولد من ثم قال هذا الولد من يهو لانه باق وانما انني تعلق  
 حق المول فانه يثبت نسب من جلد من حتى ينتفي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال السيد الولد من لا يملك ابطال  
 حق الولد فانه اعاد الى التصديق يهو ما لو قال هذا الولد من ثم قال ليس بولدي لا يصح النفي لانه يثبت النسب  
 لا ينتفي بالنفي وهذا اذا صدقه الابن واما اذا لم يصدقه لا يثبت النسب لان هذا امر ارضاع الغير مني لكن  
 اذا لم يصدقه الابن ثم عاد الى التصديق يثبت البنوة لان امر الاب ابطال لعدم تصديق الابن ولو اكد الاب  
 الاقرار فاقام الابن البيينة لانه اقر ان ابنه يقبل البيينة لانه اقر اعلى نفسه لانه جزءه اما اقراره بانه اخوة فقبر  
 مقبول واذا ادعى ان ابن فلان وصدقه فلان ويثبت نسبة من ثم ادعى ان ابن فلان الاخر فالتناقض لا يصح  
 به **مناه** وان كان في الدعوة لانه يتضمن ابطال حق المول الاول وكذلك اذا قال ان ابن فلان ولم يصدقه فلان  
 ثم ادعى ان ابن فلان الاخر لا يصح اقراره الثاني لان الاول حق التصديق ولم يصدقه فلان ثم ادعى ان مول  
 فلان الاخر ياتي ابطال حق الغير من السري رجل في يديه غلامان فادعى ان ولد اخذه فبا احدهما فاما  
 عتقه المشري ثم ادعى البايع الغلام الذي في يديه فاما ابنا وبطلان حق المشري وفي المصنف اذ اعاد الرجل  
 جارية غلاما وان الغريم فانه من الجارية في نفي فانه من مخرجها خذلان فكل خلقه الجارية لزم له اقل ولد والرجل



اجارية ام ولد له وفي صايا الفتاوى راجعاً لاصد من الصبي ولدى صبي وخبر على الباني راجعاً لاصد من  
 الباني لاصد من الابينة او يصدق المدعى عليه ولو ادعى انه ابنه ان كان معه عن نفسه كذلك وان كان صغيراً لا يعبر  
 بصدق احسانا والبينة شهادته رجلين او رجل واحد اتي من ماله صورة العان ان يقول اشهد بان له  
 على الصاه قبي فمما يشكك من نفي الولد وكذا من جانيها الشهادته ان لم يكن الكاذبين فيما رمان به من نفي الولد  
 ولو قد فيها بالزنا ونفي الولد يقول الزوج بالله اني الصاه قبي فيما رمان به من الزنا ونفي الولد ويقول المرأة  
 اشهد بالله ان من الكاذبين فيما رمان به من الزنا ونفي الولد ان لم يكن لفظاً لاف لافاً باننا فولد ولدي  
 لا قل من سنتي فبشرها فانها نفاها او نفي احد ما حدة لان قد عصته ولا يقطع النسب لانه باللعان ولا لوانه  
 بالبينونة وان ولدته بها لاكثر من سنتي لا يثبت نسبها ما لم يدعى الزوج فان نفاها او نفي احد ما لم يحد لاني  
 غير ثابت فان ولدته احد ما لاقل من سنتي بيوم والاخر لاكثر من سنتي فعند محمد لا يثبت نسبها ولا يحد لاني  
 نسبا يحد من باع جارية فولدت عند المشتري ولدي لاقل من ستة اشهر من وقت البيع والاخر لاكثر من اربع اشهر  
 الاول ولا يحد لاني يثبت نسبها من غير تصديق المشتري عند جارية فولدت عند المشتري فقال الباني بعثتها منذ  
 والولدين فقال المشتري بعثتها لاكثر من ستة اشهر والولد ليس ملكه فالقول قول المشتري لان اتفاق لا يثبت نقض البيع  
 ولو اقام البينة فالابينة بينة المشتري ايضا وقال محمد البينة بينة البايح لانه ان بينة البايح يثبت النسب  
 استيلاء اجارية نقض البيع لاني يوجب ان بينة المشتري يثبت زيا لحد في الشرع وبطلان هذا الاستيلاء  
 اذا اشترى امرأة المرأة لامة قد دخل بها ثم اعتقها ثم جازت بولد لاكثر من ستة اشهر ثبتت بالابينة  
 السالفة يدعي الزوج وقال محمد يثبت من غير دعي الى سنتي منذ اشتراناها او انني الزوج جازت قال محمد لم يكن  
 قد فاد العان ولا الصاه قال ابو حنيفة لا يدرى لعل رجوع وقال لا ولد له لاقل من ستة اشهر فهو قد فاد العان ولو  
 النسب ما ان منى جازت بولد من لاقل من ستة اشهر يثبتنا بوجوه عند النبي كفي الولد الولد ان تعليق العقد  
 بالشرع صحيح انه قال ان كان له رجل من الزنا فذكر ينفذ وكذا ينفذ ولو نفي الولد ان كان فذكر صبي  
 بولد او بعد يوم او يومين لم يوقت اوج عليه شيء غيره وكذا ينفذ زيا لحد فبانه قد سبعة ايام وقال ابو حنيفة ان  
 يوما لهما ان النفاك لم يشر الولاية من انظر فان رجلا عبد في هبة فاق في مرض موته انه ابنه ليس له نسب  
 معروف ومثله بولد بمثله فانه ابنه وبه ولا يبيح في شيء وسواء كان احد العلوي في ملكه او لم يكن وعنه من جميع الكل  
 وكذا لو غلبه بن بطي بالرسول ابطال حق الفراء والورث وكذا جارية ولدت في حرة فاقرب من صواب كان اصل العلوي

ثلاثا

ملكه او لم يكن وفي بيع اجماع الصغير رجل غلام ولد في ملكه فباعه من رجل وباعه المشتري من آخر اه في  
 البايح نسب الغلام يصح الدعوى ويثبت النسب بطلان البيع احسانا والقياس ان لا يسمي الدعوى للنفاق  
 وهو ان النفاق يثبت في مثل هذا الموضع لان النسب يجري فيه الحفا وصار كالحق بلغة اقامت  
 البينة انه غلام ثلاثا قبل الخلع بقرار الكتاب اذا اقام البينة انه اعتقه قبل الكتابة يقبل وفي اجماع الصغير  
 في كتاب الدعوى رجل باع جارية فماتت فولدت في يد المشتري فادعى البايح الولد يصح دعوى بطلان  
 البيع ويصير اجارية ام ولد لخصاناس استروى ولا يجوز دعوى الرضا ولد لامة ابنة ولاد لامة الاول  
 امة امراته ولاد لاصد في رحم مخم منه مثل العم والحال والاخر والاخت وولد الاخت والاخت من  
 ويجوز دعوى الرجل في الامة في اربعة اشياء اقام اه في ولد لامة ابنة جارية دعوى وضعت قيمته الامة لابني  
 والامة للكتاب واذا ادعى ابن امة المفضلة جازت دعوى وصارت ولد ابنة وصارت امة له ولده  
 واذا كانت امة رجلين في لوت بولد واحد ادعى احد ما الولد فان دعوى جازة ويكون ابنة ويكون الامة ام  
 ولده ويضمن نصف قيمة الامة ونصف عرقا لشريكه **فصل في الشفعة** رجل اشتهر له دار  
 يعرف اسمها له واقرباء وبها كفلا وسلمها اليه وبه في يد المورث وقال المورث لم يبيعها ولكن اشترتها منك  
 بالقرورهم وقد نكر النفي واداه الواهب الرجوع فله كذا في ملك الدار يستاه من جند القول فيه قوله  
 كان له الشفع فارواخذها بالشفعة فله ذلك لان صاحب الدار مقر بالملك للمورث وانه مسلط على ملكها لو  
 باعها جاز فبطل حق الواهب الرجوع فاداه اقرح الشفعة فقد اقرح التملك وهو مسلط على ذلك فصح فكر  
 منه ولم يملك حق الواهب فان سلم الشفع الشفعة رجوع الواهب فيها لان اقراره بالشرع ليعلق حق الشفع  
 له لان حق الشفع يقتضي حصة اقراره بالشرع وحق الواهب يقتضي حصة اقراره كحق الشفع اقرح فقد منه  
 فلما ابطر حق الواهب للمان له ولا معارض له فان لم يسلم الشفعة كله اخذ ما يملك الحق الذي اقر به فلا يسلم  
 للواهب على الثمن لان حق الواهب ثابت في العين فاداه بملك العين بطلان لانه على من كان على ملكه ابطال  
 فلا يشرى الى شيء فاداه كحق الشفع حتى حضر الواهب ببيع الرجوع قضى له به القاضي في مثل هذا لا ينعقد الباطن  
 بالاجزاء من موقوف من مات وله ديون ومجبرة او عليه بطلان الاجاز وصار له وعليه خلاوس في ذلك الفرض  
 والبيع وقال مالك انما الذي عليه فجله في فعله اجلها ولا حجة لهذا الفرق من نص الاقول صاحب معلوم ان الميت  
 قد زال ملكه فحقه الى الورث او الفري قد صدق احد المجازين انما يطالب الذي يليه وارثه بما حقه من ماله لزيد

في بيع الصغير رجل باع جارية فولدت في يد المشتري فادعى البايح الولد يصح دعوى بطلان  
 البيع ويصير اجارية ام ولد لخصاناس استروى ولا يجوز دعوى الرضا ولد لامة ابنة ولاد لامة الاول  
 امة امراته ولاد لاصد في رحم مخم منه مثل العم والحال والاخر والاخت وولد الاخت والاخت من  
 ويجوز دعوى الرجل في الامة في اربعة اشياء اقام اه في ولد لامة ابنة جارية دعوى وضعت قيمته الامة لابني  
 والامة للكتاب واذا ادعى ابن امة المفضلة جازت دعوى وصارت ولد ابنة وصارت امة له ولده  
 واذا كانت امة رجلين في لوت بولد واحد ادعى احد ما الولد فان دعوى جازة ويكون ابنة ويكون الامة ام  
 ولده ويضمن نصف قيمة الامة ونصف عرقا لشريكه **فصل في الشفعة** رجل اشتهر له دار  
 يعرف اسمها له واقرباء وبها كفلا وسلمها اليه وبه في يد المورث وقال المورث لم يبيعها ولكن اشترتها منك  
 بالقرورهم وقد نكر النفي واداه الواهب الرجوع فله كذا في ملك الدار يستاه من جند القول فيه قوله  
 كان له الشفع فارواخذها بالشفعة فله ذلك لان صاحب الدار مقر بالملك للمورث وانه مسلط على ملكها لو  
 باعها جاز فبطل حق الواهب الرجوع فاداه اقرح الشفعة فقد اقرح التملك وهو مسلط على ذلك فصح فكر  
 منه ولم يملك حق الواهب فان سلم الشفع الشفعة رجوع الواهب فيها لان اقراره بالشرع ليعلق حق الشفع  
 له لان حق الشفع يقتضي حصة اقراره بالشرع وحق الواهب يقتضي حصة اقراره كحق الشفع اقرح فقد منه  
 فلما ابطر حق الواهب للمان له ولا معارض له فان لم يسلم الشفعة كله اخذ ما يملك الحق الذي اقر به فلا يسلم  
 للواهب على الثمن لان حق الواهب ثابت في العين فاداه بملك العين بطلان لانه على من كان على ملكه ابطال  
 فلا يشرى الى شيء فاداه كحق الشفع حتى حضر الواهب ببيع الرجوع قضى له به القاضي في مثل هذا لا ينعقد الباطن  
 بالاجزاء من موقوف من مات وله ديون ومجبرة او عليه بطلان الاجاز وصار له وعليه خلاوس في ذلك الفرض  
 والبيع وقال مالك انما الذي عليه فجله في فعله اجلها ولا حجة لهذا الفرق من نص الاقول صاحب معلوم ان الميت  
 قد زال ملكه فحقه الى الورث او الفري قد صدق احد المجازين انما يطالب الذي يليه وارثه بما حقه من ماله لزيد







ان واشتبا اى طلبها علم فانية التعديل فيهم من الطلب فتقول طلبت شفعها اى اطلبها وان لم يكن بحجة من بعده لان  
 يجوز الشفعة نفس الطلب لا الاشهاد على الطلب شرح كثر للوقت لا يكون الحيلة في ابطال الشفعة بعد ثبوتها  
 بالاتفاق ولا ياتى قبل الثبوت هو الحق ولانه ليس باطل حق ثابت وكذا الحيلة في الذكوة والربوا ولو قال الباي  
 ولو قال الباي والمشرى ابرئنا من كل ضرورة فكر قبلنا انفعلا وهو لا يعلم ثبوت الشفعة لطلب الشفعة قضاء لا  
 ديانته من قال اجعلني حرا ولم يبين ثاله قبل ففعل لا يفي له حق عليه قضاء ولا ديانته حتى يبين ماله عليه ثم جعله في  
 حل استاجر من زيد ثوبا يوما ليلته بخمسة من مائة جزء من مائة جزء ثم باع بغيرها منه فلا شفعة الجاني في الجزء الاول لانه  
 اجرة ولا في بغيرها لان المشرى خليط فيها ح وبب ان يستان من مائة جزء باع بغيرها فلا شفعة فيها لانه من بغيره  
 بقدر احد الجارين بالمائة الذي لم يدار جاز بما كنهه لزيد وسلم لم ياب بغيرها فلا شفعة لانه فان طلب الجار  
 بين المشرى بالمائة ما ورثه الاول فرار من الشفعة على التلمذة اى المواقعة اى ليس بغيرها لانه فان حلف وتكلم  
 كان له الشفعة من بغيره واذا ائتمنى قمارا عدة افرصة مثلا زقة والشفعى انما يلزم بعضها فلا شفعة له  
 الا فيما يلزمه وكذلك التوبة كذلك الارافى لان السبب في حقه وان كان توفيق الشفعة على المشرى على ما اذا ائتمنى  
 من ابرئنا اصدنا بالانعام والاضرى باللعان وشفيعهما واحد فافهما او يتركهما لان فيه توفيق الشفعة على  
 المشرى لا مع تحول السبب لهما من قبته وفي شرح الطحاوى اذا كانت الدارين ورثة كبار اصحابا فاقروا  
 عند القاضي انها ميراث منهم عن ابيهم واداراه ومنه قسمتها بينهم فهذا الاي لو امان ان كان منقول او غير منقول  
 ولا يخلو ان كان ملكهم بالميراث او سبب لغيره كالبنية والصدقة والاراء ونحوه ولا يخلو امان ان كان فيهم غائب اهل  
 يكن او فيهم صغير او تم يكن اما اذا كان الملك لغير الميراث ولم يكن فيهم غائب فانه يسميهم بينهم بقولهم وتكثرت  
 قسم باقرارهم ولا يطلب البينة منهم على اصل الملك المتقول وغيره وان كان الملك فيهم غائب لا يقسم بينهم  
 سواء كان الغائب احدا او اكثر وان كان الملك لهم بالارث فان قالوا ليس فيها غائب يقسم المنقول  
 بينهم بالقول ولا يقسم المنقول حتى يقيموا البينة على اصل الميراث عند اى ح وعندهما المنقول وغير  
 المنقول سواء ويتم بينهم بقولهم فان كان فيهم غائب لا ينظر حضور الغائب بعد ان يكون له امر كبير احد مما صغير  
 فنقص عن الصغير وصفا ويقسم لان احد الورثة خص من الباقي ويضع حصته الغائب على يد عدل بعده فذكر ان  
 حضر الغائب اقره كما اقره اقره لان كان لم يكن يرد القسم في المنقول وغيره وعندهما عند اى ح المنقول للذكر وفي  
 غير المنقول للارثوية حتى لا يصح شرط جعل الميراث لغيره لان الميراث لا يورث الا بالانساب الا ان يورث بالانساب

وعلمه مثل

وعلمه مثل ان يقول احدهما لصاحبه ان يشرى اعطيتك كذا وان سعتك لا اخذ منك شيئا وايضا يجوز ان جانب ثالث  
 يلزم ان يقول الامر لهما فشران عن سعي منكم فله كذا وان سعي لا شئ عليه يقول لبايعه الرضا من احبار العرف على  
 فله كذا وكذا يجوز ان يبين اذ كان بينهما محلل لغرض كفى بغيرهما يتوهم بشفعة لهما ان سعيها اخذ منها وان سعيه  
 لم يوطئها وفيما ابرئنا سعي احد من صاحبه وانما جازة ذلك لان المشرى حرج من ان يكون قرارا ولو لم يكن في المشرى  
 مثلهما لا يكون لانه لا فائدة في احوال بينهما ولا يلزم من ان يكون قرارا من سعيه اكثر من شفعة طاهرة كحيف لوراي  
 ان ان يطلع حقوقا ولا يقطع جلد فذكره الا بشئ من كسبه اسم وقال ابرئنا لغيره لا تطبق لجان بناء على ان كل الواجب  
 بالعرض جاز فذكر السنة احدى وسنة الا بئنا من دخل ابرئنا من اربعة عشر نبيا ووقفه سبع سنين  
 وقيل حتى يبلغ تسعين سنين وقيل حتى ياتي بطريق الم ائتمان حتى والافلا شرح كثر ولو شغل عن ابرئنا  
 من واحد وكروا احدهما خسة وخلطها ثم وجد بعضها بغيره لانه لم يرد على كل واحد منهما ربحا وان وجد سعيه  
 وجد ما دون السنة هرجة لم يرد سعيه وان وجد سنة بغيره لانه لم يرد على كل واحد منهما ربحا وان وجد سعيه  
 ان يرد على كل واحد منهما ورجه وفي ثمانية ثلث على هذا القياس من منية المتفق **فصل** في ما يسطر  
 في الرابطة الثانية فلا يصح تعليق بالسطر صورة تعليق شرط الفاسد في السعي بان فكل ان قدم فلا فاعدا فبعت مائة  
 هذه مكر بكذا او ان رضى ان يقدم العصى ثا على ان تعليق التمسك لا يصح اثنا فاد القسم صور مائة بالراطبة  
 بان كانت للبنت وبين على الناصر فقسما التركة من الدين والغير شرط ان يكون الدين لا صدم والعين لا اضر  
 والاجابة صورة بطلانها بان استاجر عبد اسره لثابة على ان يرضى فله ان يعمل بقدر الايام التي يرضى فيها المشرى  
 الداخل والرجعة صورة افسادها بطلانها فان قال رجعتك ان انقضت عند ثبوتها لا يصح الا في العدة  
 اجابة والوقوف صور فالى الوقوف ان قال وقفت وارى هذه منه على كذا ان قال فلا يصح الوقوف اثنا فاد  
 وتعليق بان قال وقفت وارى على كذا اذا جاور اثنى الشهر وعزل الوكيل صور فسال عزل الوكيل بان يقول  
 الموكل عزلت فلانا عن الوكالة على ان يقطع خلقه وهو شرط فاد لا يعطى وكيل للموكل لاجل رشا التمسك من عزل نفسه  
 من الموكل لغير شئ والوكالة باقية لغاى العزل وتعليق الرضا ان يقول الموكل للموكل عزلتك عن فاد لا يصح كذا  
 والمزاولة صورة المزاولة الشفعة بان عقد عقد المزاولة وشرط لاصحابها قفنا اسماء او شرط ان يدفع صاحب  
 البذر مائة ويكون الباقي بينهما نصفين فهو باطل لانه على ان لا يخرج الارض الا بعد القدر وتعليقها بالراطبة  
 قال شارح كتابي للمزاولة اذا جاور اثنى الشهر والامر صور فالى الاقرار بالشرط الذي هو بان قال على الفهرم ثا

وكروا احدهما خسة  
 وكروا احدهما خسة  
 وكروا احدهما خسة







على سبيل ما سطر جاره فلان يرفع سطره وبنى عليه ولا يمنع عكسه ان يحاسبها جارية فانه يدعى  
وليست طرية منه وان بلغ كنان السماء احد ستر اخافى سكة نافذة رضى لمران ثم قبل تمام العمارة منعوه  
وليس لهم فيه ضرر منى فلم يمنع قال احد الجارية لا هذا السباط الذي ارضته محرت وقال النضرى ان كان ذلك سب  
القديم فالقول للعلما القديم كونه مستحقا بالاصل بل والبيئة بينة من يدين الله حدث فعم على عكس القول قوله  
مضى القدم والبيئة بينة من يدين القدم قال رضى الله والصحيح هو الاول **قضية** عدم واحد بينة في سكة  
غير نافذة وفيه حناج سابع خائيت يعني حوفة كذا وديوار يرون بطنه وبروز خانة سارند فله ان يبينه كما كان وليس  
للمر ان حتى المنع عكس ان كان الحناج قديما ومع كل احد فلع الحناج في السكة النافذة وان كانا ما  
الوقوف بين القديم والحديث في السكة غير نافذة بمسبب وجاهه سكر فلا يدل السكة مشعر بالرفع الى الطابق  
ط لا كلاب لا يحتاج اليها اسلمها في ملكه فليس للحجر ان المنع وارسلها في السكة فلم يمنع فان امتنع والا  
الى الحبس فيمنع وكذلك من اسك وجاهه او حشا او نحو لا في الرستاق فهو على يدين الوجهين واذا  
سكن الجاني في داره جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس واحد وسكنه  
وكثرت زناهم على ميزانها فان ضرر الجاني بسبب كثرة الماء وذلك لا يمنع واذا باع داره من سكة غير  
نافذة من جماعة فليس له المنع وان لم يهرم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم وردوا الغشوى  
والجواب على شىء ما خرج ثم تور رزانه على ان الجاني المنع خلاف ذلك المستأهل وان الضرر فيها غير لازم  
ولا ديم ولا كذلك امرنا **قضية** قد انقضت الشك في بالردة فيكون المرأة معتدة فان طلقها بغيره وكذا اذا ارتدا  
حافظتها فاسما معا فانه لم ينفسخ النكاح يقع الخلاق **قضية** بطل نكاحه ان طلاق بعد العرق بالارته او كما  
كما لو طلقها بعد بالارته بالاطلاق البائن ويجوز ان يوجد الارته او لم يقع العرق وطلما كما لو ارتد الزوجان معا **قضية**  
اذا باع شجرة باصلا في وسط كرمه لا يكون للبائع ان يأمره بقطع الاعضاء ولا يبيعها قبل ان يصبوا من الحوائط  
في اصل المسكة او ذكر اكل حق فالبائع ذلك والنافذة ذلك **قضية** فلو مال على ان هذا القسم على احدى  
الروايتين لانها شرعت للارز وقطع الشجرة وبشرط الحق وان كان يوجب بترك ذلك كما كان ولكن العمل  
بمقتضى القسم ان لا يملك الحق بشرط ويقع ثم رايته بعد هذه المسئلة في النوازل وقال يأمره  
بتفريق موائمه لانه اذا باع ما يكون داخل الحد من الارض والهواء لا غير خلاف فضل الشجرة لانه لا حصة له من  
**قضية** في قول اني يوسعنا خلاف قول محمد ولا قول لا يباع قال الشعبي الحسن الشكلي يرض نصف نصيب الذكر ونصف

[illegible]



نعتب ان نشي فاذا مات وترك ابنا وولدا خشي فعندنا يوسف على قول الشعبي ان المال ينشأ على سبعه اسمهم  
 الخشن ثلثه واللبن المور وفي اربعة وقال محمد بن علي قيس قول الشعبي المال ينشأ على ثلثه اسمهم الخشن  
 وسبعه للابن المور وفي من اصحابنا واذا ولدت الثاثة ولدا راسا كرئيس الكلب على كل ثور اكلام لا فتقول  
 بل لا بد من احضار اللب والنبات وان اكل اللب فهو كلب وان اكل النبات فهو شاة فان اكلها جميعا فلا بد من  
 صوت فان صارت من صوة الشاة يوكل وان صارت من صوت الكلب فلا يوكل وان صارت صوتها  
 فلا بد من شق بطنه فان كان فيه الامعاء فهو كلب وان كان فيه ذرة فهو شاة فان كان فيه فلا بد من قطع  
 لم ويرميه في الماء فان علا على وجه الماء فهو كلب وان سفل فهو شاة هكذا روي بريح الدين عن جلال الدين  
 قال يوم نبيك بيدك فيكون من خلقك الآية ان فرعون لما مات على وجه الماء كونه كلبا من كلام جهم فثبت  
 ان لم الكلب على وجه الماء من قنات في ظهير ولا يابس بالحق العقيق والهدمد والتعلق والحظافي ويوكل  
 الزرع عند الجنه وقال ابو يوسف ان كان ياكل الزرع والحب لا يوكل وكذلك كل غراب ياكل الزرع ولم ياكل الزرع  
 الجيف اكل وقال ابو حنبل كل غراب ياكل الحب الجيف فهو بمنزلة الدجاج من يباح فيه ذوات  
**القيم المتكافئة** الخبز من ذوات القيم لا من ذوات الامثال في ظاهر الرواية لانه يتفاوت في الطول والعرض  
 والرق والغلظة والعدد في التقارب كالجوز والبعض والفلوس ومماثلة ذلك من العدد في التقارب في شئ  
 والحيوان والزرعيات والعدد في التقارب كالبطخ والرمان والسرجل والوزن في الذي يعقد مقرة  
 وهو المستوي منه فمن ذوات القيم والسويق من ذوات القيم وان كان مكبله وقال صدر الاسلام كل  
 مكبل لا يكون مثليا وكل موزون لا يكون مثليا وما دون نصف الصل من الخطه مضمون بالقيمة الرمان والسرجل  
 والفتا والبطن من ذوات القيم والوزن والبعض من ذوات الامثال وقيل الجوز والبعض وما هو متقارب مثلية  
 كلبا او وزنا ذكره في شرح الحاشية في القدر العدي المتقارب كلها من ذوات الامثال كلبا وعدا ووزنا وقيل كلها  
 من ذوات القيم والتفاوت كلها من ذوات القيم وما يتفاوت اجازة في القيمة فهو عدل متفاوت فلا يكون مثليا  
 وما لا يتفاوت اجازة وانما يتفاوت النوع كالباطن فهو متقارب مثلي بحد هذا ينبغي ان يكون كل واحد من  
 الصل والثوم عدل متفاوت والتفان والكرث والشبث والخوخ من ذوات الامثال لانهما عدل متقارب  
 ونما الخلل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقول عبد السلام بن ابي بكر مثلي مثل فانما بقية الثمار وكل ثمر  
 من الشجر جنس واحد بخلاف النوع الاخر والصابون والسكنجبين والكلب من ذوات القيم والليم من ذوات القيم

عندنا حنيفة وعندنا من ذوات الامثال المتكافئة من ذوات القيم وان كان مثليا هو الصحيح الحريه والخصاص والصغر  
 مثله الاوهم والهمم والجلد وكلها من ذوات القيم واليمين والصل مثلي هذا في مصل خورنم فان لا ياتي الرقيق  
 واما في الفصل ديارنا ينبغي ان يكون من ذوات القيم والهدمد وهو حشرات من ذوات القيم لا يتفاوت في الطول  
 ويتفاوت في الخوضه الخطب من ذوات القيم وكذا اوراق الاشجار كلها البسط والخصير والبوارى وامثاله  
 من ذوات القيم والحمد من ذوات الامثال وقيل من ذوات القيم الدقيق والنياله والعصير والعتب والرب  
 مثلي وقيل العتب من ذوات القيم الحار من ذوات القيم عندنا في وافي يوسف والصوف مثلي وكذا غزاله  
 وغزل القطن من ذوات الامثال والتمين من ذوات القيم الحار من ذوات القيم الحار واليا حين اليك والوسم مثلية واليمن  
 الرطبة والبقول والقصب المشيش من ذوات الامثال الكاغد من ذوات الامثال من السهم وفي وما ياكل  
 فيه افعى صدر الاسلام ثابته الدين في ظاهره من ذوات الامثال جعل الميم علامه لكون الشئ مثليا والفا  
 علامه لكون الشئ من ذوات القيم واليا علامه لكونه مختلفا بين العلما **سكة** نياك بائد خرما باوم  
 بسنه فنرق مرانه جيلك سنجي برشك ملس لوبيا كرخ سبيد سبرم پياز انكور كنده موز  
 خرد حله كندم جو معصف زعيرك كلف نم كندان رختين پوست اندا كل معصف جوب بقم  
 نوينا رنكلاه ناكوفه نيل زيرك حشك كاعده نو شادر خريره كشته سيمك سيمك  
 اذر بتم رشته وسه پنه دانه باعنه خفته روعرطا وكذلك باقي الاثمان الا الرمن المرقا  
 آهن مس از ريز سبر سبيد روي سكة ضاله ابرسيم نابافته رسيان مازو پنه  
 سكة تر بكيين عمل باوم ميوان تر سيب خورزمي ثلج في سبيل جز فلوس النافقه بيض  
 فيلق مشيش باذيان الشش من القيم والعددي المتقارب كلها ذوات الامثال وفي شرح الطحاوي  
 كل موزون مثلي فهذا يقتضيه ان يكون الليم مثليا وعلى قياسه ان يكون العتب مثليا وذكر في الحاشية  
 ان ما ذكره الطحاوي ان كل موزون مثلي مستقيم الا فيما كان مركبا موزونا كالسكنجبين  
 وذكر في كتاب الكد ابينات من نظم زندي الاصل ان ما يملك بالمثل عند الغائب هو المستد انت وما يملك  
 بالقي لا يجوز استقرافه وروايت القيم شراب حاص شراب ابي ليوثا في سكر سبر سبيد ترق زمره مروا  
 ريد الا صغر من شتر لله والله لعل بروره اليك شتره وستانه زرني زندي كراي خام جهم من ذوات القيم  
 وقيل من ذوات الامثال سوزن ووزن السلم فيه كما يجوز في الثياب وكذا الخطه الحلوطة بالشعر كركس











تستفيد نعمة فكان لا كل والبس وغيرهما وقيل قول ابن يوسف في الوصية بشي من امور الآخرة وهو  
للبخالة فيه ولا خلاف في الحاصل قال ولو لم يعمل عملا ومات بعد عام يوم وليلة غسل لانه ارتفق بحياة  
سنة معتبرة فان كان اقل من يوم وليلة ان عكس اكثر النهار يغسل وقال محمد اقل يوم وليلة لم يغسل  
لانه ان هذا اقليل ولو طلع كل شهيد من مثله ولا في يوسف ان الاكثر حكم الكل فصار لو عكس يوما وليلة  
من خلافه ثم الشهيد لا يغسل ويصلى عليه عندنا وعند الشافعي لا يغسل ولا يصلى عليه وعند الحسن يغسل  
ويصلى عليه في هذا ما روي عن رسول الله عليه السلام انه قال في قتيل احد زملوهم بكموهم ودماءهم  
فما خرج في سبيل الله الا وبعث يوم القيمة وادبوا حتى يماء اللون لون الدم والرجح ريح المسك  
اذا عاش يومه يوما وليلة يغسل لان هذا ارثاثة كذا في القيمة وان عكس اقل من يوم لا يغسل ومن  
قتل بالحر وغيره الى الحرب يغسل عندنا في خلافهما وفي حالة الحرب لا يغسل بالاتفاق وفي شره الطلوع  
القتل الذي يجب القصاص هو القتل خذ يد سوا جرحه او رصه واليد صغيرة او كبرا او عاصو  
من جنس الى جنس والرضا ص وخذ ذلك او بغيره جرحا اذا عمل عمل من جرح ووطن  
في القتل بالرجاء او المرأة الحرة او ليط القصب والطحى بريح وليس له  
او من سبته ليس لها يصل او اراق الناز مكره القتل شهيدا  
او القتل الذي يتعلق به وجوب الدية كما في الحالا وصورة ان يقتل من غير  
قصد وهو ان يقصد مباحا او اصاب بحطو راقتله او شبه  
العدو في القتل بعضا صغيرة او لوط او باليد او  
بالرجل لا يكون المقتول شهيدا او ما قتله  
بعضا كبيرا او بندقه القصار او جرحا كبيرا  
او خنقه او غرقه او قيد من الجبل فله  
شبه العمد تجب فيه الدية ولا يكون المقتول  
شهيدا عنده وعندنا القصاص ويكون  
المقتول شهيدا من **احكام** المسلم اذا قتل  
في قول ابن محمد يغسل ويصلى عليه  
ثم الكتاب بعون الله الملك العطاء



مكتبة  
الشيخ  
الحاج  
...  
...